مشروع
تمكين الأمة المسلمة

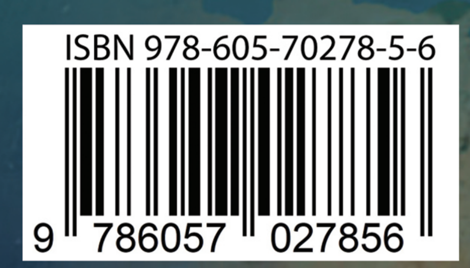
تأليف
حسن أحمد الدقي

الطبعة الأولى
1443 هـ / 2021 م



لا يَلِيقُ بأُمَّةِ الإسلامِ، وَارِثَةِ الرِّسالةِ المُحمَّديَّةِ، إلا أنْ تَتَطلَّعَ وتَستَجيبَ لِوَعدِ اللهِ القَويِّ العَزيزِ، بالعَوْدَةِ إلى التَّمكيْنِ والاستخلافِ، الَّذي ارتضاهُ عز وجل لها: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ النور:55، فالاستخلاف في الأرض، والتمكين السياسي، مقدمة لازمة لاستيفاء مُتطلَّبات العُبوديَّة لرب العالمين، والأمن للمُؤمنين؛ الذين لم يَعُد لهم مكان آمن في الأرض. وهذا الكتاب يُركِّزُ على تحليل وتفكيك الفجوة، التي تحول بين الأمة وبين تمكينها، من خلال الوقوف على أخطر النوازل، المهيمنة على ساحات الأمة المختلفة، واستجلاء مؤشراتها ومعطياتها؛ ولا أزعم أني أقدم "اجتهادا شرعيًّا"، قد استوفى متطلبات الاجتهاد، ولكنِّي أستثير مَسَاءِلَه، وأركِّز على أسئلتِه، وأقدِّم أنموذجا وإطارا للتصوُّرات والتطبيق، في بناء المشروع الإسلامي، بإصداره الثاني، بعد كتاب "ملامح المشروع الإسلامي"، الذي أنجزته عامَ 2004م؛ خاصة بعد أن أحيَت ثوراتُ الربيع العربي آمالَ التَّمْكين، ومَحَقَت أوهامَ "التنمية والاستقرار"، في ظل حكام وعملاء واشنطن، وتل أبيب، وطهران.

المؤلف



ISBN 978-605-70278-5-6

مشروع تمكين الأمة المسلمة

تأليف: حسن أحمد الدقي

عدد الصفحات (954)

الطبعـة الأولـى

1443 هـ - 2021 م

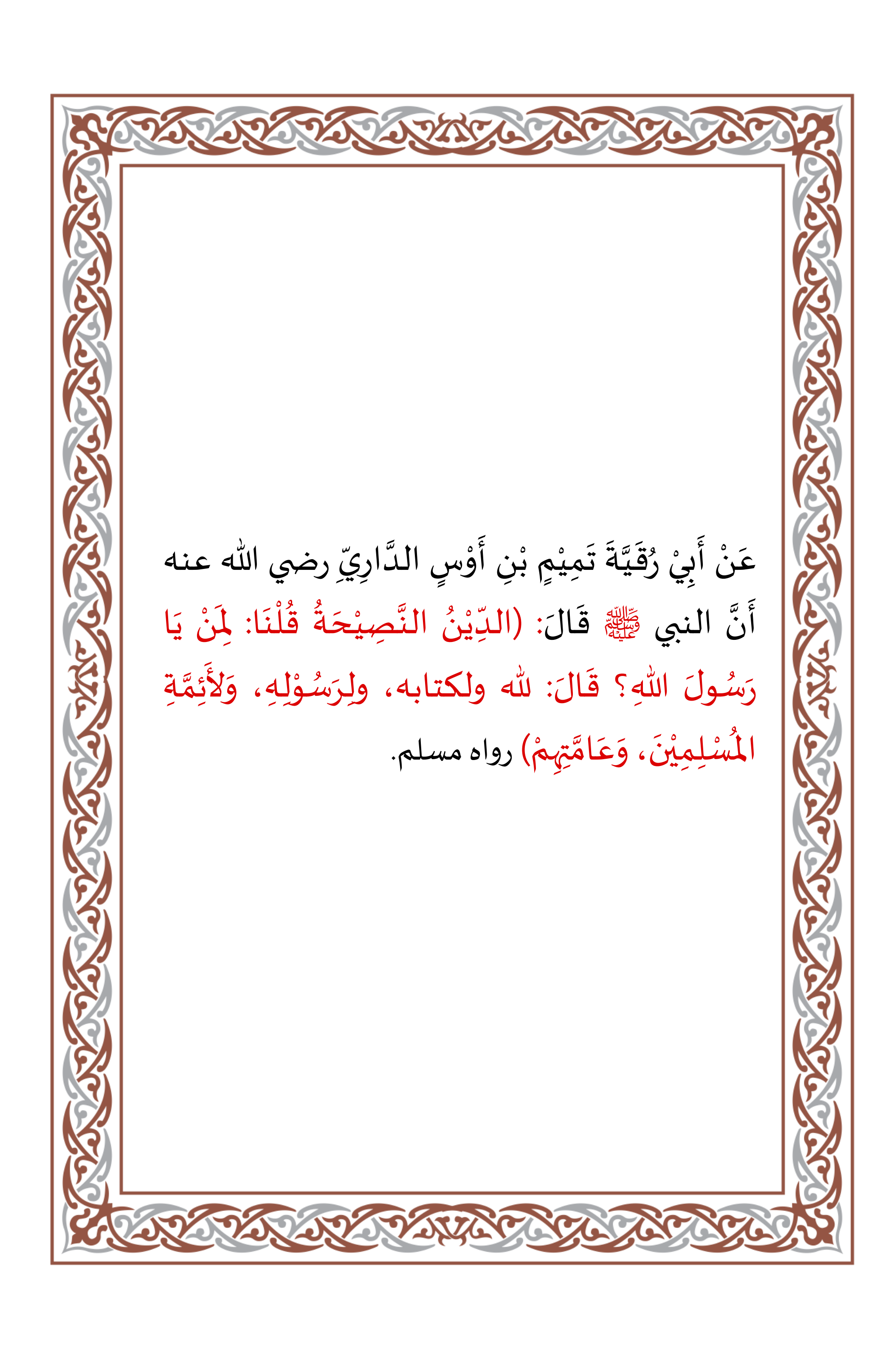
ISBN 978-605-70278-5-6

إسطنبول - تركيا



+90 553 915 40 09 facebook.com/zuqak

Fatih Istanbul Turkey www.zuqak.com



عَنْ أَبِيْ رُقَيَّةَ تَمِيْمِ بْنِ أَوْسٍ الدَّارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النبي ﷺ قَالَ: (الدِّيْنُ النَّصِيْحَةُ قُلْنَا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: لله ولكتابه، ولِرَسُوْلِهِ، وَلأَئِمَّةِ المُسْلِمِيْنَ، وَعَامَّتِهِمْ) رواه مسلم.

فهرس الكتاب

فهرس الكتاب.. 5

المقدمة وأهداف الكتاب... 9

شَذَرات الشُّكر الواجبة.. 27

الفصل الأول: مراجعة أطروحات كتاب ملامح المشروع الإسلامي 37

أولاً: مناهج القراءة المستخدمة في كتاب الملامح.. 40

ثانياً: معايير المشروع الإسلامي.. 55

ثالثاً: الحلم وآفاق الرؤية والنظريات الحاكمة للمشروع.................................. 60

رابعاً: هيكلية المشروع ومساراته الاستراتيجية... 73

خامساً: التغذية الراجعة والاستدراك الواجب على كتاب الملامح.................... 77

الفصل الثاني: تقدير الموقف الاستراتيجي للأمم والنظام العالمي 83

أولاً: المعايير العقائدية في تقدير الموقف الاستراتيجي للأمم.............................. 85

ثانياً: منشأ ومراحل التحولات في النظام العالمي... 107

ثالثاً: الثوابت العقائدية والاستراتيجية في المشاريع الدولية.............................. 113

رابعاً: المُحرِّكات السياسيَّة والإقليمية في النظام العالمي................................ 121

خامساً: اتجاهات ومآلات الصراع في النظام العالمي (السيناريوهات).............. 156

الفصل الثالث: تقدير الموقف الاستراتيجي لأمة الإسلام.......................... 163

أولاً: المقدمة.. 165

ثانياً: معايير تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة... 166

ثالثاً: الدوائر الداخلية في تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة............................. 173

رابعاً: الدوائر الخارجية في تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة............................ 187

خامساً: ملخص تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة.. 251

الفصل الرابع: روافع التغيير الكُبرى في المشروع الإسلامي 263

أولاً: عقود التغيير الأربعة في القرن الخامس عشر الهجري............................ 265
ثانياً: عشرينية الجهاد الأفغاني وآثارها على الأمة المسلمة والعالم.................. 270
ثالثاً: العشرية الأولى لثورات الربيع العربي ومستقبلها.................................. 277
رابعاً: عشرينية النهضة التركية وآثارها على الأمة المسلمة والعالم................. 308
خامساً: التكامل والمآلات المشتركة بين روافع التغيير الكُبرى........................ 320
الفصل الخامس: نظريَّات ورؤية وغايات مشروع الأمة المسلمة................. 331
أولاً: سياقات المرحلة الراهنة والمُهددات والفُرص.. 336
ثانياً: كيف تحكم النوازل الكُبرى رؤية وبناء مشروع الأمة؟............................ 394
ثالثاً: النظريات الناظمة لمشروع الأمة المسلمة.. 447
رابعاً: رؤية المشروع وغاياته وهيكليَّته ومساراته الاستراتيجية....................... 480
خامساً: معايير وضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع.. 516
سادساً: السيناريوهات المتوقعة في مستقبل الأمة والمشروع........................... 526
الفصل السادس: نماذج المشاريع التطبيقية في المشروع الإسلامي 547
أولاً: مقدمة وتعريف... 549
ثانياً: معايير ومتطلبات النجاح في المشاريع التطبيقية.................................. 551
ثالثاً: قائمة بالمشاريع التطبيقية وخطة كل مشروع....................................... 560
المشروع التطبيقي الأول: مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية...... 561
أولاً: التعريف بالمشروع وأهدافه... 563
ثانياً: الجهة التي ستتولى وضع الخطة وتطبيقها.. 564
ثالثاً: نطاقات التخطيط المستهدفة... 567
رابعاً: مراحل بناء الخطة الاستراتيجية.. 568
المشروع التطبيقي الثاني: مشروع بناء دوائر أهل الحل والعقد في الأمة 631
أولاً: التعريف والشعار والرؤية والرسالة.. 633
ثانياً: غايات المشروع والمهام التي سيؤديها.. 636

ثالثاً: هيكلية وآليات الأداء في المشروع...638
رابعاً: معايير وضوابط الأداء في المشروع...649
المشروع التطبيقي الثالث: مشروع الحزب السياسي.................................655
أولاً: مدى شرعيَّة العمل بآليَّة الأحزاب السياسية؟.......................................657
ثانياً: مقارنة بين آلية الحزب السياسي وآليَّات الثورة والجماعات.....................674
ثالثاً: حزب التمكين المصري (أنموذج تطبيقي مقترح)....................................684
رابعاً: رؤية حزب التمكين المصري...686
خامساً: رسالة حزب التمكين المصري...686
سادساً: أهداف وغايات حزب التمكين المصري...686
سابعاً: إعلان مبادئ حزب التمكين المصري...688
ثامناً: هيكلية الحزب السياسي المقترحة ومؤسساته.......................................692
تاسعاً: أسئلة وأجوبة حول الحزب السياسي...697
المشروع التطبيقي الرابع: معهد مستقبل الأمة لإعداد القيادات...............711
أولاً: الرؤية والرسالة...713
ثانياً: التعريف بالمعهد وإجراءات تأسيسيه...714
ثالثاً: المعايير الحضارية التي يلتزم بها المعهد...721
رابعاً: البصمة المنهجية وفلسفة المعهد التعليمية...725
خامساً: المُخرجات التعليمية والمهارية لطلاب المعهد.......................................730
المشروع التطبيقي الخامس: مركز البحوث والدراسات...........................737
أولاً: موقع مشروع مركز البحوث في المشروع الإسلامي.......................................739
ثانياً: رؤية ورسالة النموذج التطبيقي المقترح...744
ثالثاً: الهيكل التنظيمي لمركز شيليا الجزائري للبحوث والدراسات..................745
رابعاً: بصمة المركز في مجال البحوث والدراسات...748

المشروع التطبيقي السادس: ستراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية.. 753

أولاً: صراع الإرادات بين أمة الإسلام وأمة الصليب.................................... 755

ثانياً: تعريف الاستراتيجية وشعارها وبدائل تطبيقها.................................... 759

ثالثاً: توصيف استراتيجية إدارة الصراع والتمكين.. 763

رابعاً: الخطوط العريضة لمشاريع الاستراتيجية... 766

المشروع الأول: التمكين السياسي الراشدي.. 766

المشروع الثاني: مشروع الإعداد الجهادي والأمني....................................... 775

المشروع الثالث: مشروع كسر حلقة الصليب... 785

المشروع الرابع: مشروع التواصل القيادي والدعم الاستشاري.......................... 823

المشروع التطبيقي السابع: مشروع المصالحة وفض النزاع وإدارة المرحلة الانتقالية.. 829

أولاً: شعار المشروع والتعريف به وغاياته وهيكليته وآلياته.............................. 831

ثانياً: معايير الأداء في مشروع المصالحة وفض النزاع.................................... 836

ثالثاً: نظريات ومبادئ المصالحة وفض النزاع.. 846

رابعاً: منهجية ومتطلبات إدارة المرحلة الانتقالية... 858

المشروع التطبيقي الثامن: مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة 873

أولاً: التعريف والشعار والرؤية والرسالة.. 875

ثانياً: دواعي تأسيس المشروع وأهميته... 878

ثالثاً: معايير المشروع وضوابطه.. 882

رابعاً: هيكلية المشروع ووظائفه.. 888

المشروع التطبيقي التاسع (ملحق): معالم الدولة الراشدة 897

قائمة المصادر.. 945

المقدمة وأهداف الكتاب

(رَبَّنَا لكَ الحَمْدُ مِلْءُ السَّمَوَاتِ والأرْضِ، ومِلْءُ ما شِئْتَ مِن شيءٍ بَعْدُ، أهْلَ الثَّنَاءِ والْمَجْدِ، أحَقُّ ما قالَ العَبْدُ، وكُلُّنَا لكَ عَبْدٌ: اللَّهُمَّ لا مَانِعَ لِما أعْطَيْتَ، ولَا مُعْطِيَ لِما مَنَعْتَ، ولَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ) [1]، وأُصلي وأُسلم على رسول الهدى، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد جَرَت أنهارٌ جديدة ودافقة، من التحوُّلات الكُبرى، والثورات الشعبيَّة المباركة، في أودية المسلمين الجرداء القاحلة، منذ أن غزاها الصليبي جورج بوش الابن عام 2001م ، وتتابعت في ساحات الأمة المسلمة، سُنَن التغيير كالموج الهادر، فثبَّتَ اللهُ عز وجل بها قلوبَ المُتَرَدِّدين، وأحيا بها آمال اليائسين، وكسَرَ بها أطواق وسجون العُمَلاء المتُجبِّرين، وأسقط كِبارَ الطُّغاة العَالَمِيّين قبل صِغارِهم، كما فعل بأكْبر حِلفٍ عسكري عرفه البشر، وهو حِلف الناتو الصليبي، حيث أذلَّه الله في أفغانستان إذلالاً متواصلاً طَوال عَقدين من الزمن، كما أذلَّهم من قبل في العراق؛ وجاءت ثورات الشعوب العربية المباركة بنهاية عام 2010م، لتضيف إلى كَسْرِ الحملة الصليبية كَسْراً مُضاعفاً، ولكي تَهتِك معها سِتْر الصَّفويَّة الباطنيَّة المُعاصرة، فهدَّدت الثورات العربية عُمَلاءَ الحملة الصليبية، الذين نَصَّبتهم في الحكم منذ قرن مضى، وهدَّدت معهم أسيادهم في تل أبيب؛ خاصة وأن المؤشرات الميدانية والتراكميَّة، تُنذر بانتقال ثورات الربيع العربي إلى عشريَّتها الثانية، فهي مُرشحة للتجدُّد والاتساع في كل الاتجاهات، بعد أن زلزلت عشريَّتُها الأولى عروش الطغاة العرب، وجَعَلت عَالِيَها سَافِلَها؛ ومن خَفيِّ الألطاف الربَّانيَّة، أن تزامنت ثورات الربيع العربي، مع انتصار العَمالقة الأفغان، والنَّهضة التُركيَّة الشاملة، التي تكاد تُميط عنها نظام الوصاية الصليبية واليهودية، كما يوشك الشعب الباكستاني

---

(1) رواه مسلم، من حديث أبي سعيد الخدري، وهو دعاء النبي ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة.

أن يلتحق بركب التغيير المبارك؛ وبذلك تبدأ أول إشارات تكامُلِ أداء الأمة المسلمة، في إدارة الصراع العالمي والإقليمي، ومدافعة مشاريع الأمم المتداعية عليها، فالقائمة تضم الأفغان، والعرب بجميع مُكوّناتهم من كُرد وأفارقة وأمازيغ، وتضم التُّرك، والباكستانيين، ولا يسع المُسلم وهو يرى هذه التحوُّلات الفارقة، إلا أن يُردِّدَ قول الله عز وجل: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ، هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ، وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ، إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾آل عمران:137-140.

ويأتي هذا الكتاب بعنوان: "مشروع تمكين الأمة المسلمة" في إصداره الثاني [1]، استجابة لأمر الله عز وجل للمؤمنين، باستشعار العُلوّ الإيماني ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، واستنهاضاً لِهِمَمِ المُوَحِّدين، حتى يلتحقوا بالحتميَّة والوعد، الذي قضاه الله عز وجل للأمة المسلمة، بتمكينها في الأرض: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شيئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾النور:55، قال القرطبي: (وهكذا كان الصحابة مستضعفين خائفين، ثم إن الله تعالى أمَّنهم ومكَّنهم وملَّكهم، فصَحَّ أن الآية عامة لأمة محمد - ﷺ - غير مخصوصة؛ إذ التخصيص لا يكون إلا بخبر ممن يجب له التسليم، ومن الأصل المعلوم التمسك بالعموم) [2]، فالأصل في حال الأمة "الاستخلاف"، و "التمكين"، فإن وقعت في حال الخوف والاستضعاف

---

(1) باعتبار هذا الكتاب إصداراً ثانياً للكتاب الأول للمؤلف، وعنوانه: ملامح المشروع الإسلامي، الذي صدر عام 2004م.

(2) تفسير القرطبي.



مجدداً، فالحتميَّة الربانيَّة قد قضت بتبديل الخوف إلى "التمكين"، وتبديل الفُرقة إلى الجماعة والخلافة؛ فتمام دين الإسلام وكماله بوجود الأمة، وتمام وجود الأمة بالخلافة.

ومعلوم أن السعي لتحقيق التمكين يشمل أبواباً كثيرةً من القول والعمل، ومنه الاعتصام وعدم الفُرقة، ومنه الإعداد والجهاد في سبيل الله تعالى، ومنه طلب العِلم والتفقُّه في دين الله تعالى، ثم بذل النصيحة للمُسلمين، كما ورد في قول النبي ﷺ: (الدِّينُ النَّصِيحَةُ. قُلْنا: لِمَنْ؟ قالَ: لِلَّهِ ولِكِتابِهِ ولِرَسولِهِ ولأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وعامَّتِهِمْ) [1]، ومن مُقتضيات النصيحة للأمة المسلمة، في هذه اللحظة من تاريخها، استفراغ الجهود العِلْميَّة والعَمَليَّة، للوقوف على النوازل الكُبرى التي ألَمَّت بالأمة، والتعمُّق في دراسة واقعها وأزماتها، ودراسة أحوالها في ظل أحكام دينها، بُغية فك العُقد التي تضربها، وتوقع مستقبلها في ظل سُنن التدافع والصراع بينها وبين أمم الكُفر؛ أي تحقيق ما أمر الله عز وجل به، من واجب التفقه في الدين، والقيام بواجب النَّذارة والتحذير، كما في قول الله عز: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾التوبة:122، فالآية قد جمعت بين فَرضين، فرض الجهاد وفرض طلب العلم، ويُرجِّحُ الإمام القرطبي انصراف معنى قوله تعالى (لِيَتفَقَّهوا) و (لِيُنْذِروا) لطالبي العلم، فيقول: (قوله تعالى "ليتفقَّهوا" الضمير في "ليتفقَّهوا، وليُنذروا" للمُقيمين مع النبي ﷺ، قاله قتادة ومجاهد... قلت: قول مجاهد وقتادة أبْيَن) [2].

(1) رواه مسلم من حديث تميم الداري.

(2) تفسير القرطبي.

ولا أزعم أني أقدم في هذا الكتاب "اجتهاداً شرعيَّاً" قد استوفى متطلبات الاجتهاد، وفق ما اعتمده علماء المسلمين؛ فإن للاجتهاد الشرعي رجاله وعمالقته ولست منهم، وإنما تتركز محاولتي في هذا الكتاب، على إثارة الأسئلة اللصيقة بحال الأمة المسلمة الكُلِّي، والوقوف على العوامل والقواسم المشتركة، التي صنعت واقعها في مجال المدافعة، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، ومواصلاً طرح موضوع "المشروع الإسلامي"، والتنقيب في قضاياه الجوهرية والإطاريَّة، مستعيناً بالله عز وجل، وما يسَّره لي سبحانه من اشتغال بهذا التخصص منذ عام 1994م، وثمرته الأولى التي أودعتها كتاب "ملامح المشروع الإسلامي في الربع الثاني من القرن الخامس عشر الهجري" عام 2004م؛ وما كان ذلك ليتأتَّى لي لولا فضل الله عز وجل بالعيش في أجواء الجماعات الإسلامية، وتلقِّي العِلم من العُلماء الذين تيسَّر الأخذ منهم، منذ عام 1973م، والسفر والاقتراب من مواقع الأزمات والساحات الساخنة، ومقابلة الرموز الدعوية والسياسية والجهادية والفكرية في الأمة، والدراسة المقارنة لأداء الجماعات الإسلامية وقضايا الأمة وأزماتها، والقرب من أجواء ثورات الربيع العربي، ومقابلة عدد وافر من القيادات المجاهدة والثوريَّة، في ساحات الربيع العربي، ومشافهتهم ودراسة تجاربهم، والاستفادة منهم، والتفرغ التام لدراسة وتدريس مسائل "المشروع الإسلامي"، لعدد كبير من شباب الساحات الثورية، من السوريين والمصريين والليبيين وغيرهم، خلال العشرية الأولى من ثورات الربيع العربي؛ فأسأله جلَّت قدرته أن يبارك في هذا الجهد ويتقبله، وحسبي أني سعيت قدر استطاعتي لسنتين ونصف متصلة، لبلورة هذا النموذج من نماذج "المشروع الإسلامي"، وإضافته إلى النماذج التي يمكن تصورها وطرحها في ساحة الصراع والتدافع، الذي تخوضه أمة الإسلام على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.



وفي النقاط المختصرة التالية، سوف أستعرض أهم بصمات الكتاب، ومعالمه الأساسيَّة:

- يُقدِّمُ الكتاب لعامَّة المسلمين وخاصتهم خطةً استراتيجيةً، وأنموذجاً تطبيقيَّاً في مجال المشروع الإسلامي، كإطار عام مُقترح، يُحدِّدُ ويحكُمُ عمليَّات الحراك السياسي والجهادي نحو تمكين الأمة المسلمة، واستعادة دولتها ووجودها، الذي فقدته قبل قرن من الزمن، وهو نظام الخلافة الإسلامية، في ظل اجتهاد جماعي معاصر، تلتقي عليه مُكوِّنات الأمة المسلمة المختلفة.
- تم وضع هذا الكتاب وفق منهج أساسي ومناهج مساعدة، فأما المنهج الأساسي، فهو المنهج الرباني بشقَّيه الشرعيّ وفهم السُّنَن الكونية، وأما المناهج المساعدة، فمنها منهج الدراسات المقارنة، النظرية منها والميدانية، لتاريخ شعوب الأمة المعاصر، وأدائها السياسي، وأزماتها وقضاياها الكُبرى، ومنهج التخطيط الاستراتيجي، ومنهج تحليل السيناريوهات، ومناهج الصراع الدولي، والأداء المؤسسي والتنظيمي في ظل ذلك الصراع.
- انتهت رؤية هذا الكتاب إلى أن المُحرِّكِ الأخطر والأهم، في عمليَّة وضع وبناء مشروع تمكين الأمة المسلمة؛ إنما يتمثَّل في ضرورة اجتماع علماء الأمة ومستشاريها، وإجابتهم على "النوازل الكُبرى" التي تضرب ساحاتها، والتي تُشكِّل القواسم المشتركة في أزماتها، وعلى ضوء ذلك الاجتهاد الجماعي في النوازل الكُبرى، يمكن بناء بقية أجزاء المشروع الذي يمثل أمة الإسلام، وهو أمر لن يتحقق إلا بتفعيل المنهج الشرعي، في النظر إلى تلك النوازل، وما ورثته الأمة من علم أصول الفقه وفقه النوازل، وأن تنازع المناهج المختلفة في أمر الاجتهاد المعاصر، بين الاتجاهات السياسية والفكرية، ومناهج الجماعات والتيارات، والقوميات والعِرقيَّات، لن يُحَلَّ إلا بأن نَرُدَّ التنازع إلى ما أمرنا الله عز وجل به، أي إلى المنهج الشرعي، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾النساء:59، وتأتي أدوار بقية المناهج الفكريَّة



والسياسية والاستراتيجية، كداعم لأداء العلماء الشرعيين لا متقدماً عليه ولا مناقضاً له، الأمر الذي تم التعرُّض له في الفصل الخامس في هذا الكتاب.

- ولعلَّ أهم وأخطر أمر يتعلَّق بتفعيل منهج فقه النوازل، لمعالجة قضايا الأمة الكُبرى، ولجمع فُرقاء الأمة على كلمة سواء، هو العمل على تنزيل الأحكام المترتبة على النوازل، في واقع الأمة المسلمة، وساحاتها المختلفة التي تعاني من صراع مُعقَّد في المجال العَقَدي والسياسي والعسكري والاقتصادي، ثم تأتي مهمة تفصيلية في تطبيق تلك الأحكام، وهي مهمة فقه التنزيل، والذي سوف يحدد المدى المُتاح لتطبيق الأحكام، وفق الواقع وظروفه وتحديد الضرورات التي يمكن الأخذ بها، لصالح إسناد الأداء في الأمة، ومدها بالمرونة اللازمة لإدارة الصراع في ميادينه المختلفة، وإيقاف مسلسل الاتهامات والتراشقات بين الكُتل والجماعات الإسلامية، في إدارة قضايا الأمة الكُبرى والكُلِّيَّة.

- يؤسس المؤلف أحد أهم أركان تصوراته للمشروع الإسلامي، على ضرورة مواجهة أخطر النوازل التي حلَّت بالأمة المسلمة، والتي أدت إلى دخولها في مرحلة السقوط الحضاري، واستضعاف أمم الكُفر لها، وهي نازلة سقوط دولتها، وذهاب سلطانها وسيادتها، وتحكم أعدائها في جميع شؤونها؛ وذلك منذ أن خضع أمراء جزيرة العرب لاتفاقيات الإذعان مع الإنجليز عام 1914م و 1915م، ومنذ أن خضعت تركيا لاتفاقية الإذعان التي وُقعت في لوزان عام 1923م، وخضوع بقيَّة شعوب الأمة المسلمة لهيمنة الحملة الصليبية، من جاكرتا شرقاً إلى الرِّباط غرباً؛ حيث تشبه نازلة فقد الدولة، في تاريخ الأمة المسلمة المعاصر، من حيث مناطات الأحكام المتعلقة بها، ما حدث للأمة إبان وفاة النبي ﷺ، والفراغ السياسي الذي تحقق إثر وفاته ﷺ، وسعي المنافقين من العرب لاستثمار تلك الفُرصة، وإعلان تمرُّدُهم على دولة الأمة وسلطانها، بُغية إسقاطها وإنهاء وجودها، وتفريقهم بين الدين والدولة، مُبتغين إنهاء التمكين السياسي للأمة المسلمة؛ فما كان من الصحابة رضوان الله عليهم بقيادة الخليفة الأول أبي بكر الصديق، إلا أن تصدوا

لتلك النازلة التي هددت أصل وجود الأمة والدين معاً، حيث أجمعوا على تقديم أبي بكر لقيادة الأمة وإمامتها وإقامة سُلطانها، كما أجمعوا على اعتبار منع الزكاة، مقدمة لهدم الدين والدولة معاً، الأمر الذي قادهم رضي الله عنهم، إلى تجريد السيف، وخوض الحروب الضروس، لتثبيت دعائم الإسلام والدولة، ووجود الأمة المسلمة؛ وبالوقوف على مُجمل الأحاديث التي أنبأنا بها النبي ﷺ، عن اللحظة المستقبليَّة التي سيتحقق فيها خروج الأمة عن مسار التمكين السياسي، وتحقق السقوط التاريخي لأمة ودولة الإسلام، وتَقدُّمِ مَن وَصَفهم النبي ﷺ "بالدعاة على أبواب جهنم"، للحُكْم والتَّحكُّمِ في شؤون الأمة، يتبيَّن وبكل وضوح بأن النبي ﷺ إنما كان يتحدث عن القرن الحالي؛ ومن الأحاديث التي تُخبرُ عن سقوط دولة الإسلام وعودتها مجدداً، والذي يُمكن مطابقته على واقع الأمة الحالي، ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: (مَنَعَتِ العِراقُ دِرْهَمَها وقَفِيزَها، ومَنَعَتِ الشَّأْمُ مُدْيَها ودِينارَها، ومَنَعَتْ مِصْرُ إرْدَبَّها ودِينارَها، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ شَهِدَ علَى ذلكَ لَحْمُ أبِي هُرَيْرَةَ ودَمُهُ) [1]، فقد ربط النبي ﷺ في هذا الحديث بين تزامن الانهيار الاقتصادي والسياسي للأقاليم الثلاثة، وهي العراق والشام ومصر، وارتباط ذلك الانهيار السياسي والاقتصادي بعودة الأمة من حيث بدأت، أي أنها ستفقد دولتها وستعود إلى تأسيسها مرة أخرى؛ وهي الدولة التي تستظل بها الأمة كلها، أي دولة الخلافة الإسلامية، وليست قِطَع الكرتون التي صنعتها الحملة الصليبية اليهودية المشتركة.

- بعد أن أسهب المؤلف في تحليل واقع الأمة المسلمة على جميع الصُّعُد، من خلال توظيف رؤيته السابقة في كتاب ملامح المشروع الإسلامي، وتحقق أغلب التوقعات التي جاءت فيه، واستكمال دراسة التطورات منذ عام 2004م إلى وقتنا هذا، فقد انتهى إلى تحديد طبيعة الأزمة الشاملة، التي تضرب ساحات الأمة

(1) رواه مسلم.

المسلمة، فالأزمة تنقسم إلى وجهين لعملة واحدة، فأما وجه الأزمة الأول، فيتمثَّل في فراغ الساحة من الاجتهاد المُحْكَم والتصوُّرات، التي تحتاجها الأمة وتلتقي عليها، بالرُّغم من وجود أطروحات الجماعات، والأطروحات الفرديَّة ومنها هذا المشروع؛ وأما الوجه الثاني للأزمة، فيتمثَّل في تَخَلُّفِ الآليَّات التنظيمية، القادرة على إدارة شؤون الأمة الكُلِّيَّة، وعدم قدرة تلك الآليَّات على وضع شعوب الأمة في مسار واحد؛ ويُشدِّدُ المؤلف بأن المَخرجِ من أزمة الاجتهاد وأزمة الآليَّات، إنما يرتكز على تفعيل آليَّة الاجتهاد الجماعي، التي تُسمَّى في تاريخ الأمة الفقهي، آليَّة "أهل الحل والعقد"، ويطرحه كمشروع تطبيقي من مشاريع هذا الكتاب.

- يمكن أن يوصف المشروع المطروح في هذا الكتاب، من الناحية الفنِّيَّة المعاصرة، بأنه يُمثِّل ما يُسمَّى اليوم ب "الاستراتيجية الكُبرى" أو الاستراتيجية الأم، أي "Grand Strategy"، وهي الخطة الكُلِّيَّة والشاملة لأي أمة من الأمم، يكون الغرض منها حيازة الأمة المعنيَّة موقعاً متقدماً، بين الأمم المتنافسة على قيادة البشريَّة، كما يُعرِّفها الكاتب الأمريكي (Hal Brands) بقوله: تمثل الإستراتيجية الكُبرى، في أفضل حالاتها، مُخططاً متكاملاً للمصالح، والتهديدات والموارد والسياسات، إنه الإطار المفاهيمي الذي يساعد الدول على تحديد المكان الذي تريد أن تذهب إليه، وكيف ينبغي أن تصل إلى هناك؛ إنها النظرية أو المنطق الذي يوجه القادة الباحثين عن الأمن في عالم مُعقَّد وغيرِ آمن)[1].
- انتهى المُؤلفُ إلى القول، بأن مستوى التهديد الوجودي والعقائدي الذي تواجهه أمة الإسلام، قد بلغ في لحظتنا هذه مبلغاً لم تبلغه من قبل، وذلك بسبب تجديد الحملة الصليبية واليهودية المشتركة لأهدافها وأساليبها، في العقود الثلاثة الأخيرة، أي منذ عام 1990م وحتى الآن، حيث يتمثل التهديد بسعي النظام الدولي،

---

(1) Hal Brands, What Good Is Grand Strategy? Power and Purpose in American Statecraft from Harry S. Truman to George W. Bush (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2014), 3.



نحو فرض تغيير جوهري في عقيدة المسلمين، من خلال فرض عدة مسارات عسكرية وأمنية وسياسية وثقافية وقانونية، وطموح قيادات الحملة الصليبية واليهودية المشتركة، نحو إحداث رِدَّة كُبرى بين شعوب الأمة المسلمة، وذلك من خلال نُظُم السيطرة التي تمارسها أطراف النظام الدولي، من أمريكا إلى الصين وما بينهما، ومن خلال استمرار وتطوير توظيفهم لنُظُم الحكم العميلة والموالية لهم، من ملوك وعسكر ونُظُم جمهورية، وتيارات علمانية وحداثية، واستثمارهم للدولة الصفوية الباطنية في إيران؛ الأمر الذي يقتضي مسارعة الأمة إلى وضع مشروعها الشامل، الذي يواجه ويتصدى لهذا التطور الخطير والتهديد التاريخي.

- ينقسم هذا الكتاب إلى أربعة أجزاء أساسية، فأما الجزء الأول، فيتمثَّل في المقدمة والفصل الأول، وفيهما يلخص المؤلف طبيعة المشروع المطروح، ومرتكزات البحث فيه، عبر تقويم كتاب ملامح المشروع الإسلامي، وأما الجزء الثاني من الكتاب، فيشمل الفصل الثاني والثالث والرابع، وهي الفصول التي قام المؤلف من خلالها، بدراسة وتحليل وتفكيك واقع الأمة المسلمة، من حيث وجودها العالمي، وموقعها في نظام العلاقات الدولية، ودراسة النظام الدولي وسيناريوهات مستقبله، ثم الوقوف على تقدير الموقف الاستراتيجي الكُلِّي للأمة المسلمة وشعوبها، مع التركيز على الروافع الكُبرى التي تقود نهضتها الكُلِّيَّة، متمثلة في ثورات الربيع العربي، والنصر الأفغاني، والنهضة التركيَّة، ودراسة سيناريوهات كل رافعة من الروافع الثلاث، ثم يأتي الجزء الثالث من الكتاب، متمثِّلًا في الفصل الخامس، الذي يستفتحه المؤلف بمدخل حول علاقة النوازل الكُبرى بالمشروع، ودراسة تلك النوازل كأساس لوضع المشروع الإسلامي، والاجتهاد المعاصر، ثم يطرح أبعاد المشروع بنظرياته الناظمة له، ورؤيته الاستراتيجية، ومسارات تنفيذه الاستراتيجية، ومعايير وضوابط الأداء فيه، ثم يحاول قراءة مستقبله وتوقع التطورات فيه، وأخيراً يأتي الجزء الرابع والأخير من الكتاب، والذي يتمثل في

مجموعة من المشاريع التطبيقية المقترحة، التي تحمل بصمات المشروع الأساسية، وتلتزم بمعاييره وأبعاده العقائدية والتنظيمية، وبالتالي تخدم غاياته الكُبرى.

- يرى المؤلف ضرورة الوقوف على أداء شعوب الأمة المسلمة الميداني والتطبيقي، خلال العقود الأربعة التي مضت، وتتبع أدائها التاريخي والزمني، منذ أن استفتحت قرنها الخامس عشر الهجري، أي عام 1400 للهجرة، الذي وافق عام 1980 للميلاد، وذلك بسبب التحوُّلات الكُبرى، التي حدثت في ساحات الأمة المسلمة منذ ذلك الوقت، والنقلات التاريخية التي قادتها شعوب الأمة، خلال تلك العقود، حتى وصل الأمر بحراك وجهاد الأمة، إلى التأثير في النظام الدولي وضعضعته، عندما اصطدمت بعض شعوب الأمة، وبشكل متزامن ومتوال مع القوى "العُظمى"، التي تشكل قمة ذلك النظام، كما تجرأت الشعوب على مواجهة عملاء النظام الدولي أيضاً؛ وذلك عندما وقف الشعب الأفغاني مجاهداً في وجه الدولة المُلحدة الأولى في العالم، وهي الاتحاد السوفيتي طَوال عَقد الثمانينات من القرن العشرين، وعندما وقف الشعب السوري ضد النُّصيريَّة الحامية للمشروع الصهيوني عام 1979م، وعندما جدد الشعب الفلسطيني ثورته ضد المشروع الصهيوني، بنهاية عَقد الثمانينات، حتى تَمكَّن من كشف حقيقة القُدرات العقائدية والبشرية لليهود، وعندما جدَّد العمالقة الأفغان وقوفهم الجهادي أمام الغطرسة الأمريكية عام 2001م، حتى توَّجوا قمم جبال الهندوكوش بنصرهم التاريخي، وعندما وقف الشعب العراقي أمام الاحتلال الأمريكي والإيراني المزدوج، عام 2003م فكلَّف أمريكا الكثير، ومهَّد لهزيمتها في أفغانستان؛ وما كادت العشريَّة الرابعة من القرن الخامس عشر الهجري تبدأ، حتى وُلدت أعظم ثورات الأمة المسلمة الحديثة، في مهدها الأول وهي الأقاليم العربية، التي تحتضن مساجدها المقدسة الثلاثة، أعني ثورات الربيع العربي، ولكي تشتبك معها الساحة التركيَّة بنهضتها وتمرُّدها على الوصاية الصليبية؛ الأمر الذي يوجب أخذ تلك التطورات التاريخية وأداء شعوب الأمة الميداني، كمقدمات في تأسيس وبناء المشروع

الإسلامي، حتى لا تنغلق نظريات المشروع على التنظير البارد، وأوهام العيش في ظل خرائب عسكر وملوك العرب، فمهمة التصورات في المشروع الإسلامي أن تحدد الغايات الكُبرى للأمة المسلمة، وأن تدفع شعوب الأمة لعبور الثغرات والفجوات، التي تفصل بين النظرية والواقع.

- وإذا كانت بقية الأمم تجهد عقول نُخَبِها لتحديد مستقبلها بين الأمم، وبناء رؤاها الاستراتيجية، فإن أمة محمد ﷺ قد رسم الله عز وجل لها رؤيتها ومستقبلها، إلى درجة تلازم فعل وأداء الأعداء بمستقبل أمة الإسلام، ومن أوضح الأمثلة على ذلك، ما أوجبه الله عز وجل على الأمة المُسلمة، إثر حدوث العُلُوّ اليهودي وإفسادهم في الأرض، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوّاً كَبِيراً، فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أولاَهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَاداً لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْداً مَّفْعُولاً﴾الإسراء:4-5، فلن يزيل عُلُوّ وفساد يهود إلا الأمة التي تحمل الرسالة الربَّانية الخاتمة؛ وهكذا تتظافر وتتكامل الأحكام الشرعية التي أمر الله عز وجل بها عباده المؤمنين، كتحكيم شرعه والجهاد في سبيله، مع السُّنَن الربَّانية الكونية، التي قضت بِعُلُوِّ دين الحق وظهوره على الدين كله، وعليه فلم يبق للأمة إلا أن تستعيد توازنها العقائدي والأخلاقي، وترسم خريطة طريقها نحو الظهور الحضاري العالمي، حيث لا ينبغي -وفق سُنَن الله عز وجل- أن تبقى ساحات البشر في تداول مُغْلَق، بين مشاريع الكفر كالشيوعية والرأسمالية واليهودية والهندوسية، بل لا بُد للأمة المسلمة أن تقتحم معركة التدافع، وأن تُقدِّم للبشرية النموذج الحضاري الذي تتصاغر أمامه مشاريع القرن العشرين، وأن تسعى لإيقاف انهيار البشرية ومحقها، في ظل التهديد الشامل الذي تفرضه عليها، مشاريع الكفر الطاغوتية بمختلف ألوانها.

- وإن أَوْلَى التهديدات والمخاطر التي ينبغي أن تواجهها الأمة، هي تلك التي تُطِلُّ برأسها في صفوفها الداخليَّة، من استمرار للفُرْقةِ والشتات، والانكفاء الفكري والاجتهادي، والانكفاء العِرقي والقومي والوطني، وذلك قبل السعي لإيقاف

التهديدات والمخاطر الخارجية، الأمر الذي تعرَّض له المؤلف باستعراض تلك المُهددات بأنواعها، ومنها اختلاف مُكوِّنات الأمة على أسس وطرائق بناء المشروع ذاته، بين منهج سياسي، ومنهج جهادي، ومنهج فكري، ومنهج فلسفي، إلى غير ذلك من المناهج، ومن اختلاف على عنوان المشروع، بين الوِحْدات البشرية من قومية وعِرقيَّة وجغرافية، ومحاولة كل كُتلة لفرض رؤيتها وإرادتها على بقية الكُتل، وهو ما يقتضي حسماً اجتهادياً وتاريخياً، يقود الأمة إلى مشروع واحد، تحكُمُه القواعد الشرعية، وتُحدِّد رؤاه وأبعاده الاستراتيجية والسياسية والأخلاقية، وحينئذ لا خوف من استغراق كل جهة من جهات الأمة، في بناء وِحدات المشروع، ما دامت الرؤية الواحدة قد رُسمت، وما دام علماء الأمة قد فرغوا من تصميم المشروع، وحدَّدوا وِجهته وغاياته، وبيَّنوا طبيعة العلاقات بين كُتَلِهِ البشريَّة ووِحداتِهِ الجغرافية.

- ومن أهم ما طرحه المؤلف على المستوى الهيكلي لمشروع التمكين، دعوة شعوب الأمة لاستثمار قدراتها البشرية، وأوزانها الجيوسياسية على مستوى الأرض، لتقاسم تبعات المشروع، من خلال تشكيل خمس وِحدات كُبرى على المستوى العالمي، بحيث يتيح الوزن البشري والاستراتيجي لكل وَحدة، اكتفاء ذاتيا وقدرة على مواجهة التهديد، الذي تفرضه المشاريع الأممية على الأمة المسلمة، مع تكامل تلك الوِحدات وتساندها في ظل مشروع الأمة الكُلِّي.

- ويقترح المؤلف ضمن هيكليَّة المشروع، أن تُوْلِي الأمةُ المسلمة من شرقها إلى غربها، اهتماماً وتركيزاً خاصاً على الوَحدة البشرية والجغرافية العربية، كثقل عالمي ومركزي، يمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب شرقاً، بعَربِها وكُردها وأمازيغيها وأفارقتها، وجميع المستظِلّين بها، وذلك لأهميتها وتأثيرها في الصراع، وللأسباب العقائدية والاستراتيجية التالية:

- وجود المساجد المقدسة الثلاثة للأمة المسلمة فيها، ومسؤولية الأمة الجماعية في حمايتها وتأمينها.



- وقوع المساجد الثلاثة المقدسة، تحت هيمنة الحملة الصليبية واليهودية المشتركة منذ عام 1917م، وسيطرة اليهود على بيت المقدس، وما ترتب على ذلك من واجب، وفرض مُحتَّمٍ على شعوب الأمة بتحريره واستعادته.
- الموقع العالمي والاستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة العربية، وأهميته القصوى للأمة المسلمة في العالم، فهو قلب الأمة ومركز ثقلها.
- تركيز المشاريع العالمية ضغوطها على المنطقة العربية، والسعي المستمر لإدامة السيطرة على شعوبها وثرواتها، وتقاسم السيطرة والنفوذ عليها، بين المشاريع الدولية والإقليمية، وضرورة تحريرها من تلك السيطرة.
- الوزن البشري والجغرافي والاقتصادي، الذي تمثله المنطقة العربية، حيث يبلغ عدد سكانها قرابة أربعمائة مليون نسمة، وتبلغ مساحة أراضيها قرابة أربعة عشر مليون كيلومتر مربعا، بالإضافة إلى الثروات بأنواعها.
- اشتعال ثورات الربيع العربي فيها واستمرارها لعقد كامل، ودخول الشعوب الثائرة في مواجهة المشاريع المتداعية على قلب الأمة، كالمشروع الصليبي الغربي الأمريكي والأوروبي، والمشروع الصليبي الشرقي الروسي، والمشروع الصهيوني اليهودي، والمشروع الصفوي الإيراني، بالإضافة إلى أنظمة العملاء من العسكر والأمراء العرب، وتقديم الشعوب لملايين الشهداء والجرحى والمُهجَّرين، وتوسع الثورة وتعمُّق أدائها، مما يُنذرُ بتغيير عالمي وإقليمي كبير.

- ويدعو المؤلف في المشروع إلى تفعيل وإحياء المنظومة القِيَميَّة للحضارة الإسلامية، التي دعا إليها القرآن الكريم والسنة النبوية، كمُحرِّكٍ حضاري ودعوي، والتي أنتجت أفضل الأجيال في تاريخ البشر، وهو جيل الصحابة الذي تربَّى على يد النبي ﷺ، ففتح الله لهم قلوب البشر، ودانت لهم عواصم الإمبراطوريات؛ الأمر الذي يقتضي وضع منهج شامل في الإعداد وتربية الأجيال، وخاصة منهج إعداد القيادات وتأهيلها، بما يتناسب وغايات المشروع الإسلامي.

- يرى المؤلف بأن أخطر ما تتعرض له شعوب الأمة، وهي تخوض معركتها الشاملة للتحرر من سيطرة الأمم المتداعية عليها؛ إنما يتمثل في أمرين، أما الخطر الأول، فهو تفرُّق وعُزلة ساحات المعارك والثورات، من ناحية التصوُّرات والآليَّات، وإدارة كل ساحة بانفراد، إما على المستوى "الوطني"، أو "القومي"، أو "العِرقي"، وعدم تكامل ساحات المعركة التي تخوضها شعوب الأمة، وعدم انتمائها لمشروع وتصور واحد يجمعها؛ وأما الخطر الثاني، فهو التفريق والانتقائية بين مشاريع الأعداء في الصراع، ووقوع كُتل الأمة في نوع من الاستقطاب بين تلك المشاريع، الأمر الذي نتج عنه إعادة تدوير الصراعات، وعدم قدرة الأمة على استثمار تضحياتها التي تستمر لعقود، بسبب هذا النوع من الاستقطاب بين مشاريع الأعداء، وعدم تكامل وتواصل فُرَقاء الأمة في إدارة الصراع؛ ومن الأمثلة الصارخة على عدم قدرة شعوب الأمة منفردة، في مواجهة تداعي مشاريع الأمم، والأخطار الوجودية التي يمثلها الأعداء عليها، "مشروع سد النهضة الإثيوبي الصليبي"، والذي أصبح أحد أخطر أدوات السيطرة الصهيونية والصليبية على الشعب المصري، فهذا المشروع لا يمكن أن يواجه إلا من خلال مشروع الأمة الشامل، بحيث تتحد إرادة شعوب وادي النيل، والشعوب التي حولها في مواجهة هذا التهديد، خاصة في ظل تعقيد الصراع الدولي، الذي يقتضي اتحاد ثورة الشعب المصري، بثورة الشعب السوداني، وثورة الشعب الإرتري، وثورة الشعب الإثيوبي المسلم، ودعم ثورة الشعب الليبي؛ ويكفي أن نُلقي نظرة على مصادر التمويل والدعم، التي تتلقاها الحكومة الصليبية الإثيوبية لصالح سد النهضة، في هذا المخطط [(1)]:

(1) بعد الاجتماع المثير لمجلس الأمن.. تعرف على أهم الشركات والدول التي تمول سد النهضة | | الجزيرة نت (aljazeera.net)



- ومن أهم ما ينقص المشروع في أطروحاته، هو النقص في تغطية الجانب الاقتصادي للمشروع، وإن كانت له تغطية سابقة في كتاب ملامح المشروع الإسلامي، أملاً في قيام العلماء المتخصصين بسد هذه الثغرة، وبناء هذا الجانب الهام من المشروع الإسلامي تنظيراً وتطبيقاً.
- سيجد الإخوة القراء نوعاً من التكرار في بعض الأطروحات، كمسألة "معايير المشروع"، وغيرها من المسائل وما ذلك إلا للأسباب التالية: ضرورات واقتضاء تكامل عرض وَحدة البحث المعنيَّة، كربط المسألة بما يقابلها من معايير مُحدَّدة في المشروع، أو ضرورة الاختصار أو التوسع، حيث يتم عرض ذات المسألة مختصرة في موضع، ثم استعراضها موسعة في موضع آخر، أو تغيُّر زاوية البحث والتركيز، في بحث ذات المسألة، وهكذا.
- إن قائمة المشاريع التطبيقية الواردة في هذا الكتاب، ليست على سبيل الحصر، وإنما على سبيل المثال، وبحسب أهمية المشاريع وأولويات العمل في الساحات الثوريَّة، وما يفرضه الصراع على ساحات المسلمين من مُتطلَّبات، وما



تُلقيه مسارات المشروع الاستراتيجية من واجبات، على كواهل الفئات المختلفة في الأمة، مع العلم بأني تركت بعض المشاريع التي كنت أنوي وضعها في هذا الكتاب لضيق الوقت، وخاصة المشاريع المُبسَّطة، كمشروع التنظيم الشبابي، الذي يمكن أن يُؤسسه أي شاب في الأمة، وبأي عدد مُتاح من الشباب، ثم يمضي لكي يخدم به الأمة المسلمة؛ ولا تزال الحاجة ماسَّة للمُبدعين لكي يُضيفوا إلى القائمة مشاريع تطبيقية جديدة، كما أبدع السابقون وهم يقودون الأمة في فتوحاتها، وتقديم إبداعها الحضاري للأمم.

- يمكن توقع ثلاثة احتمالات، في تعامل علماء وخبراء الأمة، مع أطروحات هذا الكتاب وما وَرَدَ فيه من توجهات، فإما أن يشرح الله عز وجل صدور العلماء لأهم ما جاء فيه بالقبول، كإطار عام ومقدمة لبدء الحوار بينهم، وتوافقهم على ضرورة العمل على بلورة وبناء الاجتهاد الشامل، الذي يستوفي شروط الاجتهاد، وإما أن يستفيدوا من بعض الأطروحات الواردة فيه، ويوظفوها في استكمال بحث المشروع الذي تحتاجه الأمة، وإما أن يرفضوه ويتجهوا لوضع رؤيتهم وبناء إطار آخر، في ظل اجتهاد جماعي يسد ثغرة الاجتهاد في الأمة المسلمة؛ وفي ذلك كلِّه خير، فحسبي أني أسهمت في جذب انتباه علماء الأمة وخبرائها، إلى هذه المنطقة المفصليَّة من الأداء.

- وأخيراً فإن هذه الرؤية للمشروع الإسلامي، ستظل بحاجة للتسديد وإكمال النقص، إذْ لا يمكن أن ينفرد شخص، أو مؤسسة، أو جماعة، بهذه المهمة الخطيرة والكُبرى في الأمة، فلا بد لها من اجتماع طيف وافر من أهل الحل والعقد، كآليَّة فاعلة ومستمرة، تضمن استثماراً ومشاركةً واسعةً لطاقات الأمة العِلميَّة والعمليَّة في بناء المشروع، إلى أن تأتلف عقول وقلوب وأيدي الأمة عليه، فتحتضنه وتنهض به ومعه، إلى مراقي النصر والتمكين مرة أخرى.



أهداف الكتاب

الهدف الأول: جذب انتباه علماء الأمة وخبرائها ومستشاريها، إلى مركز وبؤرة التحدي الذي تواجهه شعوب الأمة المسلمة، المُتَمثِّل في سيطرة وهيمنة مشاريع الأمم المتداعية عليها، وخطورة وأهميَّة أدوار العلماء النظريَّة الاجتهاديَّة والتطبيقية في مواجهة ذلك التداعي، من خلال إجابتهم على النوازل الكُبرى المتحققة في ساحات الأمة كلها، والتركيز على موضوع (تمكين الأمة المسلمة)، وعودة سلطانها ودولتها، كمسار أساسي في مواجهة طواغيت الأمم، وتألُّههم وإفسادهم في الأرض.

الهدف الثاني: ترسيخ وتعميق مفاهيم ومنهجية، وضع وإدارة المشروع الإسلامي، من خلال طرح النموذج التطبيقي للمشروع، المُلتزم بالمنهج الشرعي في وضعه وبنائه، اعتماداً على فقه النوازل في إطاره الكُلِّي، ورسم هيكليَّته المتكاملة، في ضوء تحليل استراتيجي لموقف الأمة الحالي، وتحديد النظريَّات الناظمة للمشروع، ثم رسم الرؤية والغايات الكُبرى فيه، وانتقاء مساراته الاستراتيجية، ومعايير وضوابط الأداء فيه، ومراحله المتوقعة، وقراءة سيناريوهات مستقبلية، وأدوات وآليَّات العمل التطبيقية فيه.

الهدف الثالث: تطوير استراتيجيات ونظريات، إدارة التدافع والتغيير والصراع، والآليات المستخدمة فيها، ونقلها من مستوى الاستراتيجيات القُطرية والوطنية إلى مستوى الأمة وصراع المشاريع، ومن مستوى المعارك الجزئية إلى المعركة الشاملة، بمساراتها السياسية والأمنية والعسكرية والإعلامية والاقتصادية، ومن مستوى آليَّات الجماعات والتيارات والأحزاب – مع الإبقاء عليها كمستوى إداري وتنظيمي ضروري- إلى مستوى آليَّات الشعوب، والدول، والحكومات، والمؤسسات، والروابط الإقليمية، والدولية، في ظل المشروع الواحد.

الهدف الرابع: تحديد دقيق لبؤرة وقائمة أعداء الأمة، في الداخل والخارج، ودعوة شعوب الأمة لتفكيك وإسقاط، ثالوث الوصاية والقمع والهيمنة المسيطر

عليها، وخاصة في منطقة "الشرق الأوسط"، حيث يتمثَّل هذا الثالوث في: المستوى الأول، وهو مستوى النظام العالمي بشِقَّيْه الغربي والشرقي، ثم المستوى الثاني، وهو مستوى السيطرة الإقليمية، التي يتقاسمها كل من المشروع الصهيوني، والمشروع الصفوي الإيراني، ثم المستوى الثالث، وهو مستوى أنظمة الحكَّام العملاء في العالم الإسلامي والعربي، بنُظُمِهم الجمهورية العلمانيَّة، والمَلَكيَّة، والعسكريَّة.

الهدف الخامس: ربط المشروع الإسلامي بفُرَص التحوُّل الميدانيَّة، في ساحات الأمة المختلفة، واستثمار جهود ونجاحات شعوب الأمة، وإنجازاتها في ساحات التدافع والثورة خلال العقود الأخيرة، واعتماد ذلك التغيير كأساس لبناء المشروع الإسلامي، واستثمار تعدُّدية الأداء الثوري والتغييري في شعوب الأمة، لوضع المشروع على الأرض، وخاصة النصر الأفغاني، وثورات الربيع العربي، والنهضة التركية، وما هو قادم من التحوُّلات الجديدة في ساحات الأمة.

الهدف السادس: الدفع نحو رحابة الرؤى التي يفرضها منهج التجديد في المشروع الإسلامي، والانطلاق نحو عالمية وجود الأمة المسلمة ومشروعها الحضاري، وتحرير العقل المسلم وقدرات الأمة البشرية، من مُخلَّفات مرحلة الغثائية والوهن، التي تَوَلَّدَت في ظل مرحلة الملك الجبري، وملوك وعسكر الدعاة على أبواب جهنم، وتجاوز آثار الانغلاق في الاجتهادات والمدارس، التي سجنت نفسها وأتباعها في سجون ومصالح "الوطنية"، و "العرقية"، و "القومية"، وحالت دون ذهاب الشعوب إلى مظلَّة الأمة الوارفة، وأعانت بذلك أعداء الأمة في استمرار وصايتهم وسيطرتهم عليها.

حسن أحمد الدقي

إسطنبول

الاثنين 9 ذو الحجة 1442 هـ

19 يوليو 2021 م

شَذَرات الشُّكر الواجبة

ما كان في هذا الكتاب من إصابة وسداد، فهو من فضل المولى تباركت أسماؤه وجلَّت صفاته، فقد توالت عليَّ فيوض عطاياه، وهيَّأ لي سبحانه من البيئات الدعوية المباركة، والتتلمذ على ثُلَّة مباركة من المشايخ والعلماء والمفكرين، الذين أنفقوا أعمارهم في بذل العِلم والدعوة إلى الله عز وجل، فنهلت منهم ما تيسَّر لي من العِلم والفقه، واستيعاب تجارب الأمة المعاصرة، ووضعوا على أكتافي من الفضل، ما لا يجازيهم عليه إلا الغني الحميد.

وفي هذه القائمة المختصرة، سوف أتوقف على بعض الفُضَلاء الذين نفعني الله بهم، من جماعات وعلماء ومجاهدين وخبراء، والذين أعتبرهم شركاء في صناعة ووضع هذا المشروع.

أولاً: جماعة الإخوان المسلمين

فقد التحقت بجماعة الإخوان المسلمين عام 1973م، فأجلسوني بين يدي كتابِ ربِّي عز وجل، وسُنَّة المصطفى ﷺ، وسِيَر أعلام الأمة، فكانوا بحق مدرسة تربوية في المقام الأول، قبل أن يكونوا مدرسة فكرية أو سياسية، وكانت استفادتي العِلميَّة والعَمَليَّة منهم واسعة؛ وفي مقدمة المسائل التي استلمتها منهم، الاهتمام والعناية بمسألة "المشروع الإسلامي"، والعمل على تحرير شعوب الأمة المسلمة، من وصاية المشروع الصليبي الغربي، ومواجهة أفكار الشيوعية المُلحدة وأخواتها، من بعثية، وناصرية، واشتراكية؛ وإعداد الآليَّة المكافئة في الصراع، والتي تتمثَّل في الآليَّة التنظيمية والحَرَكيَّة، واعتماد الأداء الجماعي، والمؤسسي، والعِلمي، في تعبئة الأجيال المستجدة كي يخدموا دينهم وأمتهم، ويواجهوا التحدي الذي تفرضه المشاريع الأُممية على الأمة المسلمة.

وقد تدرَّجتُ في المستويات التنظيمية لحركة الإخوان المسلمين، حتى أصبحت عضوا في مجلس الشورى الدولي للإخوان، طَوال عَقد التسعينيات من القرن العشرين، وهو ما أتاح لي تجربة فريدة في أجواء مؤسسة عالمية، من التواصل والحوار وتقييم التجارب المختلفة، في المجالات الدعوية والتنظيمية والسياسية، وخاصة في ظل امتداد حركة الإخوان، ووصولها إلى مناطق مختلفة في العالم الإسلامي، وعدم انغلاقها على المنطقة العربية، حتى وصلت إلى ماليزيا وإندونيسيا، كما تمكَّن الإخوان من توثيق علاقتهم بجماعات إسلامية مؤثرة، كالجماعة الإسلامية في باكستان، وجماعة نجم الدين أربكان رحمه الله تعالى في تركيا، والحركات المجاهدة في البوسنة، والشيشان، وطاجيكستان، والفلبين، وكشمير، وإرتريا وغيرها، الأمر الذي أفادني كثيراً في بناء شبكة علاقاتي العالمية، ويَسَّر الله عز وجل لي في ظل تلك العلاقات، زيارة المناطق الساخنة، والوقوف على قضايا الأمة المسلمة عن كثب، ودراسة التجارب التطبيقية في المجالات المختلفة.

وكان من الثُّلَّة المُباركة الذين التقيت بهم، وأخذت عنهم من قيادات الإخوان، الشيخ محمد حامد أبو النصر، والدكتور أحمد الملط، والأستاذ مصطفى مشهور، والأستاذ محمد مهدي عاكف، والشيخ محمد عبد الله الخطيب، والدكتور عصام العريان، والشيخ أحمد ياسين، والدكتور عادل الشويّخ، والشيخ مناع القطان، والشيخ عبد الله عزام، والشيخ مُنير الغضبان، والشيخ فيصل مولوي، رحمهم الله جميعا، وغيرهم كثير لا يسع المجال لذكرهم.

ومن قيادات الإخوان الأحياء الذين تأثرت بهم، أَمَدَّ اللهُ في أعمارهم وضاعف أجورهم: الشيخ عبد المنعم صالح العلي من العراق، فهو شيخ مشايخي ومُلهمي، الذي تأثَّرت بطريقة تفكيره وسعة عِلمه، طَوال عَقد الثمانينات من القرن العشرين، وخاصة من جهة سَلفيَّة مَنهجِه، وعَالميَّة رُؤيتِه، وعنايته بالتخطيط الاستراتيجي الشامل، في المجال الدعوي والتنظيمي، وموقفه العَقَدي الصَّلب، الرافض للدولة الباطنية الصفوية في إيران؛ وأما شيخي الأول الذي أسهم في تكويني

الإيماني والتنظيمي، فهو من مدينة الزبير في العراق أيضاً، وكان ذلك عام 1973م، وللأسف لا أستطيع ذكر اسمه لظروف القمع في بلاده، ثم شيخي الثاني المبارك، المُرِبّي والداعية الفاضل الشيخ حمد حسن الرقيط من الإمارات، الذي أسهم في تربية أجيال الشباب في الإمارات، ثم أصبح قدوة في الثبات أمام الطغيان، حيث سيُكمل بتاريخ 25 يوليو 2021م، تسع سنين في سجون طاغية أبوظبي، مع ثُلَّة مباركة من رجال وأعيان الإمارات، الذين سجنهم بن زايد ظُلماً وعُدواناً وبُهتاناً، إرضاءً لأسياده من اليهود والنصارى، وإثباتاً لزندقته وكرهه لعقيدة الإسلام وأهلها، فأذلَّه الله عز وجل على أيدي هؤلاء الرجال، بما أظهروه من ثبات على الدين والمبدأ، وعدم تأثرهم بإغرائه ولا بإرهابه.


المؤلف يشرف بلقاء الشيخ الشهيد أحمد ياسين عام 1998م

ثانياً: المدرسة السلفيَّة المعاصرة

ومن المدارس التي تأثرتُ بها، المدرسة السلفية المعاصرة، بشطريها "السلفيَّة العلميَّة"، التي أسسها الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق رحمه الله تعالى في الكويت، والمدرسة "السلفيَّة السرورية"، التي أسسها الشيخ محمد سرور بن نايف زين العابدين رحمه الله تعالى في السعودية، فقد كان للمدرستين أثرهما البالغ على الأداء الإسلامي، من جهة الثبات على أصول الدين، والدعوة إلى التمسك بالسُّنَّة ومرجعية العلم الشرعي، وإحياء وتجديد آثارهما في الأمة، وتحكيم القواعد الشَّرعيَّة في رؤية وتقدير المواقف الكُبرى والحاسمة التي تمر بها الأمة؛ فقد كان لعلماء المدرسة السرورية ومن شاركهم من الإخوان والمستقلين في السعودية، تأثيرهم البالغ في النظر إلى خطورة التدخل الأمريكي العسكري، في جزيرة العرب عام 1991م، على إثر اللعبة الدوليَّة التي قادتها أمريكا، لتأكيد حضورها الدولي وسعيها لسدِّ الفراغ الذي خلَّفه سقوط الاتحاد السوفيتي؛ فأصدر العلماء المستقلون في جزيرة العرب عدة مذكرات كان من أهمها "مذكرة النصيحة"[1]، التي سجَّلت أداءً سياسيّاً مميزاً في تلك المرحلة، وخاصة في ظل الدجل الذي كان يمارسه حكام الخليج، وفي مقدمتهم حكام السعودية، الذين كانوا يدعون متابعة المنهج السلفي، فإذا بهم يُجبرون العلماء الرسميين على الإفتاء، بما يريده الأمريكان، لا بما قرَّرته الشريعة الإسلامية؛ فكان للعلماء والمشايخ المستقلين، موقفهم الصارم الواضح من كذبة "الاستعانة بالأمريكان"، وتمكَّنوا من تسجيل موقف تاريخي، وربط ما كان يحدث على جزيرة العرب بوضع الأمة المسلمة الكُلِّي، فجزى الله خيراً كلَّ من قاد تلك المرحلة ولا زال، وفي مقدمتهم الدكتور سفر الحوالي، والدكتور سلمان العودة، والدكتور ناصر العمر، والدكتور سعد الفقيه، والدكتور محسن العواجي، وغيرهم.

---

(1) نص مذكرة النصيحة https://cutt.ly/YmThG5o

ثالثاً: المدرسة الجهادية المعاصرة

وثالث المدارس التي تأثَّرت بها، هي مدرسة الشيخ الشهيد عبد الله عزام، وتلميذه الشهيد أسامة بن لادن، والشهيد يحي عيَّاش رحمهم الله جميعاً، ومَنْ تتابعت أقدامهم في طريق الجهاد والشهادة اللاحب؛ وإن كان أكثريَّة الناس لا يربطون بين مدرسة الجهاد في أفغانستان، ومدرسة الجهاد في فلسطين، لكن الحقيقة الساطعة تقول: أنه لولا مدرسة أفغانستان المجاهدة، وأدوار عبد الله عزام فيها، لما رأينا مدرسة فلسطين المجاهدة، وأحمد ياسين، ويحيى عيَّاش؛ ويكفي عبد الله عزام صدقاً وشرفاً، أن كانت رؤيته العقائدية والاستراتيجية، تربط بين الجهاد في أفغانستان، والجهاد في فلسطين، فقال ذات يوم مقولته المشهورة: "إن الطريق إلى القدس يمرُّ عبر كابل"، فهو لم يأت بشيء من عنده، وإنما قرَّرَ ما استقرَّ في قلوب العُلماء من يقين، بخبر النبي ﷺ، في قوله: (...وليقذِفَنَّ اللهُ في قلوبِكم الوهْنَ. فقال قائلٌ: يا رسولَ اللهِ! وما الوهْنُ؟ قال: حُبُّ الدُّنيا وكراهيةُ الموتِ) [1]، فكيف سيعود بيت المقدس إلى أحضان الأمة المسلمة، إلا بارتفاع الوهن من قلوب المسلمين جميعاً؛ ولخطورة هذه المدرسة وتأثيرها المتصاعد في ساحات المسلمين، في بداية تسعينيات القرن العشرين، فقد كانت هدفاً مشتركاً لجميع أعداء الأمة، من خلال الشيطنة والتشويه، ومن خلال الاختراق والتحييد، وخاصة الصليبية الأمريكية وأولياءها من الحكام العرب، بل وحتى المُعمَّمين في طهران شاركوا في احتواء هذه المدرسة، وتفكيكها واختراقها، فكان لذلك التركيز، والاستهداف الأمني، والعسكري، والإعلامي الشامل، تأثيره البالغ على نظرة المسلمين لهذه المدرسة؛ الأمر الذي ركَّزت جهدي في فهمه، ومتابعة خطط الأعداء في هذا الشأن، ومهما يكن من أمر فقد أشعل رُوَّادُ هذه المدرسة الأوائل، جذوة الجهاد في شعوب الأمة المسلمة، ثمَّ مضوا بعد ذلك شهداء، فنالوا بذلك أجرهم وأجر من سار على دربهم: ﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم

(1) الألباني، صحيح أبي داود.

مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلً﴾الأحزاب:23، بدليل آثارهم في العراق، والبوسنة، والشيشان، وما آلت إليه الأمور من تجذُّر الجهاد في أفغانستان، وسوريا، وليبيا، واليمن، والقادم أدهى وأمر.

رابعاً: مدرسة النظام السياسي الراشدي

ويأتي تأثُّري الشَّرعي والفكري البالغ في المرحلة الأخيرة، على يد الدكتور حاكم المطيري حفظه الله تعالى، والذي قادني اجتهاده إلى سد أخطر ثغرة في المشروع الذي طرحته عام 2004م، في كتاب ملامح المشروع الإسلامي، ألا وهي ثغرة النظام السياسي في الإسلام، فقد أحيا الله عز وجل باجتهاده دعوة الأمة المسلمة إلى السُّنَّة النبوية الأولى، التي أوصى بها رسول الله ﷺ أمته، بقوله: (أُوصيكُمْ بِتقْوَى اللَّهِ، والسَّمعِ والطاعةِ، وإنْ أُمِّرَ عليكم عبدٌ حبَشِيٌّ، فإنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنكمْ بَعدِي فسَيَرَى اخْتلافاً كثيراً، فعليكُمْ بِسُنَّتِي وسنَّةِ الخُلفاءِ المهديّينَ الرَّاشِدينَ، تَمسَّكُوا بِها، وعَضُّوا عليْها بالنَّواجِذِ، وإيّاكُمْ ومُحدثاتِ الأُمورِ؛ فإنَّ كلَّ مُحدَثةٍ بِدعةٌ، وكلَّ بِدعةٍ ضلالَةٌ)[1]، صحيح أن الدكتور حاكم المطيري لم يكن أوَّل من سعى لإحياء هذه السُّنَّة العظيمة، فقد سبقه إلى القول بها علماء كُثر في قرن السقوط، أي القرن الرابع عشر الهجري، ولكن الدكتور حاكم أضاء بطرحه منطقة دقيقة، كانت معتمة في هذا الشأن العظيم من شؤون الأمة المسلمة، فقد جَلَّى علاقة وارتباط النظام السياسي في الإسلام ببعده العقائدي، حيث لا يستقيم للأمة أمرها العقائدي، إلا باستقامة أمرها السياسي، حيث يؤدي النظام السياسي في الأمة المسلمة، دور المظلة الحامية لتطبيق الإسلام وشرائعه؛ وقرَّرَ الدكتور حاكم المطيري بأنه كما لا يستقيم للأمة أمر دينها إلا بموالاة عقديَّة وأخُوَّة إيمانيَّة، فكذلك لا تستقيم أمور دُنياها إلا بموالاة سياسيَّة تطبيقية شاملة، أي في ظل نظام الخلافة الإسلامية الجامعة؛ كما جَلَّى الدكتور حاكم المطيري الحقيقة

(1) الألباني، صحيح الجامع.



الشرعيَّة والتاريخية، حول طبيعة وجود الأمة المسلمة، وانقسام هذا الوجود إلى قسمين متلازمين، فالوجود الأول للأمة، هو الوجود الأزلي الذي تأسس على بعثة خاتم الأنبياء، وجعلها خير أمة أخرجت للناس، بعقيدتها ونظامها السياسي، واستمرار بقائها إلى قيام الساعة، والوجود الثاني يتمثل في تقلبات وضعها السياسي وقوتها وضعفها، وبذلك فالأمة على حالها الأصيل وبقاء أحكام دينها، ووجوب تحقيق أحكام الإسلام فيما بينها وعلى أرضها، وفي مقدمة تلك الأحكام إعادة الوجود السياسي لدولتها وخلافتها، فإنها إن لم تفعل فسيعمل الأعداء على تهديد وجودها العقائدي، وصدها عن سبيل الله تعالى؛ الأمر الذي قادني إلى فهم وفقه الفروق العقائدية والتطبيقية الدقيقة، بين المراحل السياسية الثلاث التي مرَّ بها تاريخ الأمة حتى اليوم، وهي مرحلة النظام السياسي الراشدي التي ابتدأت بأبي بكر الصديق رضي الله عنه وانتهت بعمر بن عبد العزيز، ومرحلة المُلك العضوض التي ابتدأت ببني أميَّة وانتهت ببني عُثمان، ومرحلة المُلك الجبري أو الدعاة على أبواب جهنم، التي ابتدأت بمصطفى كمال، وعبد العزيز بن سعود، ومولاي حفيظ، وعسكر مصر، والعراق، ونُصَيريَّة سوريا، والتي ستنتهي على يد شباب ثورات الربيع العربي عما قريب؛ فاستقامت بذلك وتكاملت عندي أطروحات المشروع الإسلامي الأساسيَّة، واتضحت أبعاده العقائدية والهيكلية والتنظيمية بشكل أدق بكثير من المراحل السابقة، فجزاه الله عني وعن المسلمين خير الجزاء.

خامساً: مدرسة ثورات الربيع العربي

ثم جاءت عشريَّة الربيع العربي الأولى(2011م-2021م)، لتُحلِّقَ بي بعيداً في أجوائها المباركة، ولكي أجد من خلال هجرتي إلى تركيا واستقراري فيها، وزياراتي الميدانية لكل من سوريا وتونس ومصر، فرصة ذهبية لدراسة تلك الساحات وتجاربها عن كثب، فلم تكن الأيام والليالي كافية لاستقبال مواكب المهاجرين إلى تركيا، من قادة وشباب الأمة والحركات الإسلامية الفارّين بدينهم، وكانت فرصتي مزدوجة بين التعلُّمِ والتعليم، وإدارة الحوارات الطويلة المتشعبة، في شأن الثورة

والمشروع الإسلامي؛ وقد كان لشبكة العلاقات التي بناها الدكتور حاكم المطيري في ظلِّ مؤتمر الأمة، الدور البالغ والمؤثر في إدارة ذلك الحوار والتواصل، وحظيت في تلك الأجواء بلقاء عدد وافر من قادة ثورات الربيع العربي، ودرَّستُ آلافاً من شباب تلك الساحات بفضل الله الكريم، وكانت الفرصة الأجمل والأعمق أثراً، هي التي حانت عندما تواصلت مع قادة الساحات الثوريَّة من المجاهدين والعلماء والثوَّار العرب، في سوريا وليبيا على وجه الخصوص، والحوار معهم والسماع منهم، والوقوف على جهادهم ومعاركهم المباركة، والالتقاء بشهدائهم، الذين كانوا مشاريع شهادة، وهم يتحدَّثون معنا ويسيرون بيننا، ولو علمنا لغسلنا أقدامهم تكريماً لهم، لكن تكريم الباري عز وجل لهم أغناهم عن دنيانا وعنايتنا بهم.

فلم يكن هذا المشروع الذي بين أيديكم نتاج غُرف مغلقة، ولا تَصوُّرات نَظريَّة، بل هو نتيجة وقوف على حاجة الأمة الميدانية، ومعاناة شعوبها في مواجهة أمم الكُفر والبغي، وهي تتداعى عليها من شرق وغرب، ونتيجة معركة فكريَّة وجدال مشتبك وحوار فكري عميق؛ وأرجو أن أكون قد وُفِّقت في توثيقه ونقله في ثنايا هذا المشروع، الذي أزعم تكامل التصوُّرات فيه، وارتباطها بواقع ومستقبل الأمة المسلمة.



المؤلف في مؤتمر مصر الثورة ومستقبل الأمة - إسطنبول 27 سبتمبر 2013 م

سادساً: تجديد العِزَّة والتاريخ العثماني

وأختم قائمة شذرات الشكر الواجبة هذه إلى الشعب التركي، وقادته الكرام وعلى رأسهم الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي تشرَّفت بلقائه ومحاورته في قصر "دولما بهجه" في شهر يونيو عام 2010م؛ وأقول: إن كانت بريطانيا قد تمكَّنت عبر جواسيسها، قبل مائة عام من استخدام مصر والشام والعراق وجزيرة العرب، في فك الارتباط السياسي والروحي والأخوي، بين الترك والعرب، حتى حققت الحلم الصليبي التاريخي باحتلال بيت المقدس عام 1917م، وإعلان إسقاط الخلافة العثمانية، فها هم الأتراك اليوم يكيلون الصاع صاعين لأوروبا وأمريكا، وعملاء الصليبية والصهيونية العرب، عبر الرَّبط المصيري والجيوسياسي، بين الساحة التركية وساحات المسلمين من حولهم، وفي مقدمتها ساحات الربيع العربي، حتى غدت الساحة التركيَّة مظلة مباركة لإدارة الصراع ضد مشاريع تداعي الأمم على الأمة، وحتى لجأ الغرب الصليبي إلى تحريك أوليائه في الداخل التركي، لإعادة السيناريو الذي أتقنوه منذ مئة عام، وهو سيناريو الانقلاب العسكري الذي لجأوا إليه عام 2016م، لكنَّ الله عز وجل سَلَّم، وإن دروس هجرة الشعوب العربية المضطهدة إلى تركيا، ستبقى تاريخاً وفصولاً تُروى للأجيال القادمة، وكيف أعاد الله عز وجل معاني الأخوة والتراحم والتناصر، بين إخوان العقيدة والدين.

وقائمة أصحاب الفضل من علماء الأمة، وشيوخها، ومجاهديها، وشبابها، تطول وتتشعَّب خيراً وبركةً، وصدقاً ومصابرةً، فليعذرني الإخوة الذين لم أذكرهم في هذا المقام، فذكر الله عز وجل في الملأ الأعلى، ومحبته لهم تغنيهم عن تنويه البشر وثنائهم.



الفصل الأول

مراجعة أطروحات كتاب ملامح المشروع الإسلامي

مفردات الفصل:

أولاً: مناهج القراءة المستخدمة في كتاب الملامح

ثانياً: معايير المشروع الإسلامي

ثالثاً: الحُلم وآفاق الرؤية والنظريات الحاكمة للمشروع

رابعاً: هيكلية المشروع ومساراته الاستراتيجية

خامساً: التغذية الراجعة والاستدراك الواجب على كتاب الملامح



تأتي أهمية هذه المراجعة والوقفة التقييمية لكتاب ملامح المشروع الإسلامي، لوَصْل الرؤى التي تشكلت حول موضوع المشروع الإسلامي، بنهاية تسعينيات القرن العشرين، ومقارنتها بالرؤى الحاليَّة التي تواصلت في ظل ثورات الربيع العربي، والصراع الواسع الذي تخوضه الشعوب المسلمة للانعتاق من هيمنة نظام الوصاية الدولية، كما تواصل جهاد الأفغان ضد الطغيان الأمريكي لعقدين من الزمن، وكما تواصل أداء الشعب التركي للانعتاق من الوصاية المفروضة عليه منذ قرن كامل؛ واستثمار تلك التجارب للوقوف على مدى الاتساق والتكامل بين الرؤيتين، أعني رؤى عام 2004م والرؤى الحالية، ومدى نجاح أطروحات كتاب ملامح المشروع الإسلامي في تأصيل مصطلح (المشروع الإسلامي)، الذي صدر عام 2004م كنسخة إلكترونية، ثم نسخة ورقيَّة عام 2005م، ومدى تطابق الرؤية الواردة فيه مع التطورات الواقعية في ساحات الأمة المسلمة المختلفة، وتقييم المناهج والنظريات التي اعتمدها الكاتب في قراءته للمستقبل، ومدى مطابقتها للمنهج الإسلامي ورؤيته في النهضة الحضارية وبناء الأمة؛ مع ضرورة الإشارة إلى البحوث والأوراق التي صدرت بعد الكتاب كامتداد له، وهي:

بحث التدافع الأممي والإمبراطوري – مضيق هرمز أنموذجاً.

بحث السياسة والجهاد أي استراتيجية.

ورقة بعنوان: تحرير القدس بالأمة وتحرير الأمة بالقدس.

مقالات في الثورة العربية (جزءان).

ورقة بعنوان: مشروع وأصلحوا ذات بينكم.

بحث الثورة السورية بين تداعي الأمم وغياب مشروع الأمة.

ورقة بعنوان: تاريخ الجماعات الإسلامية بين التخوين والتقويم.

وكان من الأجدى لو تصدى أحدٌ غيري، لهذه المهمة النقدية لكتاب ملامح المشروع الإسلامي، حتى يرفع الحرج عني في تقويم ما كتبت قبل ستة عشر عاماً، ولولا الحاجة البحثيَّة في ربط البحث السابق باللاحق لما ذهبت هذا المذهب؛ أسأل الله عز وجل السداد والإنصاف.

وما فتئت أُرَدِّدُ بأن المشروع الذي سوف يمثِّل الأمة المسلمة بحق، إنما سيكون نتاج جهد جماعي ومؤسسي، مع أهمية البحوث والاجتهادات الفردية؛ وحتى يأذن الله عز وجل بولادة هذا النوع من الاجتهاد الشامل، الذي تحتاجه الأمة أكثر من حاجتها للهواء والماء، فلا بد من بذل الجهود الحثيثة في هذا المسار، ودعوة الخاصة والعامة إليه، والتي أرجو أن تساعد على انتشالنا من الإغلاقات التي تشهدها ساحة الاجتهادات، نتيجة الانكفاء على "المشاريع الوطنية" الوهميَّة، ونتيجة تنازع الجماعات والتيارات، ونتيجة دس العلمانيين أنوفهم في شأن الأمة الخطير هذا، وهُمُ الذين ينطبق عليهم قول الله عز وجل: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾التوبة:47، فلن يأتي من العلمانيين إلا الخَبَال.

وعلى ضوء تلك المعطيات سوف أُلَخِّص تقييمي لكتاب ملامح المشروع الإسلامي، وفق المفردات التالية.

أولاً: مناهج القراءة المستخدمة في كتاب الملامح

استخدم مؤلف كتاب ملامح المشروع الإسلامي عدة مناهج لوضع الكتاب، وفي قراءة حالة الأمة المسلمة ومستقبلها، ويمكن الوقوف على تلك المناهج كما يلي:

أول المناهج التي التزم بها المؤلف في وضع كتابه، هو المنهج الشرعي والفقهي، المتأثر باجتهادات المدارس والجماعات الإسلامية المعاصرة، ومهما اختلفت تلك الاجتهادات لكنها تتفق جميعاً على ثوابت الدين، وكينونة الأمة المسلمة، ووَحدة مصالحها العُليا، مما يقتضي الوفاء بمتطلبات المنهج الشرعي، بغض النظر عن



الظروف التاريخية التي تمر بها الأمة المسلمة؛ حيث يمكن الوقوف على الخطوط العريضة التالية التي اعتنى بها المؤلف في كتابه:

- الأمة المسلمة وشعوبها مُكلَّفة شرعاً بتغيير الواقع الخطير الذي وجدت فيه نفسها، منذ سقوط وانكشاف نظام الخلافة الإسلامية قبل مئة عام، حيث يتمثل ذلك الواقع في ثلاث حقائق كُبرى: الأولى السيطرة العسكرية والأمنية التي فرضته الحملة الصليبية على بلاد المسلمين، والثانية تولية عملاء تلك الحملة كحكام للمسلمين، والثالثة عدم الاحتكام إلى الدين والشريعة في تسيير شؤون الأمة، مما نتج عنه مسلسل لا يتوقف من انتهاك حُرُماتها ونهب ثرواتها.
- ونتج عن ذلك واجب شرعي مزدوج لا مناص للأمة من الذهاب إليه، أما الأول فهو مدافعة الأعداء الذين تحكموا في الأمة في الداخل والخارج، وأما الثاني فهو الذهاب للتمكين، وإيجاد الدولة المسلمة والنظام السياسي الذي يعبر عن هذه الأمة ودينها ووجودها، وأنه لا بديل عن هذا الواجب إلا الاستمرار في الخضوع لأدوات الحملة الصليبية واليهودية المشتركة.
- وأن المسؤولية الشرعية في تنفيذ ذلك التكليف والواجب، تتدرج من المستوى الفردي، إلى المستوى الجماعي، ثم إلى الشعوب والجماعات والتيارات إلى مستوى الدول.
- وأنه لا ينبغي استثناء أي منهج أو أداة شرعها الله عز وجل في مدافعة الباطل، وخاصة المنهج الجهادي بشموله وسعته، بغض النظر عن الضرورات فهي تقدر بقدرها، فلا ينبغي جعل الضرورة هي الأصل، ودون الخضوع للاعتراضات التي نشأت على الأداء الجهادي في الأمة، فكلها ذات منشأ صليبي منذ أن أطلقت أمريكا مصطلحها التاريخي ضد الأداء الجهادي، وهو مصطلح "الإرهاب" وزودته بمؤثرات كثيرة تنتمي كلها إلى ساحة الحرب النفسية.

- وأن تعاون وتكامل جميع مكوِّنات الأمة في إدارة الصراع والتدافع، تُعَدُّ من أوجب الواجبات الشرعية، ولن يتحقق المستوى الأعلى والأمثل في ذلك التعاون والتكامل إلا من خلال بلورة مشروع واحد يستظل به الجميع، وهو ما يسمى في المنطوق الشرعي "بالاجتهاد"، وبالتالي فإن بقاء الاجتهادات متفرقة هو أكثر ما سيضر بالأمة المسلمة.

- وتتحكم قاعدة الصراع العقائدي في كل العلاقات البشريَّة، وخاصة في الاتجاه الذي يحكم علاقة أمة الإسلام ببقية الأمم، فقد قسَّم القرآن الكريم البشر إلى مؤمنين وكافرين، وقسَّم الكافرين إلى ثلاثة أقسام كُبرى وهم: أهل الكتاب والمشركين والمنافقين، ولكل فئة منهم أحكام شرعية في التعامل معهم، مع الأخذ في الاعتبار دأب تلك الفئات على صد الأمة المسلمة عن دينها، وهو ما أخبر عنه الله عز وجل بقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ البقرة:219.

- ومن أكثر القواعد الشرعية التي تميز علاقة مكوِّنات الأمة ببعضها، وأشدها تأثيراً هي قاعدة الولاء والبراء، فهي تنعكس على البعد العقائدي والبعد السياسي في آنٍ واحدٍ، فلا يمكن التعرف على وجود الأمة السياسي إلا بانعقاد الولاء السياسي بين أفرادها، ويقابله التبرؤ من موالاة الكافرين أيا كانت عقيدتهم، الأمر الذي انكشف وسقط في ظل الحملة الصليبية، حيث استبدل قادة تلك الحملة الولاء "الوطني" للحكام الذين عيَّنتهم بالولاء الذي تتطلبه عقيدة المسلمين، وهي قضية لن تحل إلا بتغيير هذا الواقع المفروض على الأمة المسلمة.

- وعليه فإن مُجمل الاستنتاجات التي انتهى إليها المؤلف ودعا الأمة لها، إنما تشكلت في ظل قرن السقوط، ونتيجة للواقع السياسي الذي أنشأه المحتل في بلاد المسلمين، فلم تعد مسألة الصراع العقائدي والتاريخي التي تشهدها شعوب الأمة، هي مسألة خيار سياسي أو وطني، بل هي مسألة وجود، وفرض ديني، وعقائدي، وضرورة ميدانية ملحّة، وهو ما يدفع شعوب الأمة بشكل تلقائي ودائم إلى مدافعة

كل ما يفرضه الاحتلال الخارجي، أو ما تفرضه أنظمة النفاق في الداخل، ولن يسلم للأمة لهم دينها ودنياها، إلا عبر تلك المدافعة الشاملة.

ويمكن تسجيل الملاحظة التالية على قراءة المؤلف السابقة، فهي وإن كانت قد صدقت في قراءة واقع الأمة المسلمة، وخاصة في مجال التحذير من خطر بقاء "التفرُّق" في الاجتهادات، وخطورة عدم تقويم المراحل السابقة لأداء الجماعات والتيارات الإسلامية، إلا أنها كانت قراءة غير مستوفية لمنهج التحقيق والاستدلال الشرعي الوافر، حيث غلب عليها طابع الأطروحات الفكرية والعموميَّة، فهي مقبولة في الإطار الفكري، لكنها غير كافية في مجال الدراسة الشرعيَّة.

وثاني المناهج التي استعان بها المؤلف في وضع كتابه ، منهج قراءة السُّنَن الربَّانية التي تتعلق بالوجود الكُلِّي للأمة المسلمة، وفق ما ورد في القرآن وسنة النبي ﷺ، حيث استخدم المؤلف هذا المنهج في تحليل ما أصاب الأمة بل وما سوف يصيبها، فهو منهج يمكن استخدامه لقراءة المستقبل، وأطلق عليه "معادلة الاستضعاف والتمكين في الكتاب والسنة"، حيث تتبَّع ورصد عوامل التغيير والتبدل في حال الأمة المسلمة، وقارنها بما ورد في القرآن الكريم من مفردات، كالتغيير، والتبديل، والتحوُّل، والاستضعاف، والتداول، والوقوف على سنن الله عز وجل في خلقه من المؤمنين والكافرين، ونمطية الأداء البشري في أحوالهم المختلفة، مما شكَّل منهجية للتحليل النفسي والاجتماعي، التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- من النماذج البشرية التطبيقية التي ذكرها الله عز وجل في كتابه الكريم، هو أنموذج "بني إسرائيل"، والاستعراض المتكرر لقصصهم في القرآن الكريم، لكونهم يمثِّلون أنموذج الفشل البشري في الالتزام بالمنهج الرباني، وبلوغهم مرحلة غير مسبوقة في عصيان الله عز وجل، حتى استحقوا وصفاً ثابتاً ملتصقاً بهم، وهو وصف "المغضوب عليهم" والعياذ بالله تعالى؛ ولكون الأمة المسلمة هي النموذج البشري الأخير الذي يحمل رسالة السماء إلى جميع البشر، فقد جعل الله لهم

نموذج بني إسرائيل "كحالة تطبيقية"، تؤشر إلى خطورة الانحراف عن دين الله عز وجل؛ ومن هنا كان تحذير النبي ﷺ لأمته بقوله: (لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَن كانَ قَبْلَكُمْ، شِبْراً شِبْراً وذِراعاً بذِراعٍ، حتَّى لو دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ، قُلْنا: يا رَسولَ اللَّهِ، اليَهُودُ والنَّصارَى؟ قالَ: فَمَنْ.) [1].

- حتمية مرور المستضعفين بثلاثة مراحل، والتي يمكن جمع أوصافها من القرآن الكريم والسنة النبوية، وهي مرحلة الاستضعاف ثم مرحلة التدافع ثم مرحلة التمكين، مع وجود سُنن ربانية مُفصَّلة تتحكم في كل مرحلة من تلك المراحل الثلاث، وهي سُننٍ تتراوح في أدائها وتأثيرها على المستضعفين باتجاهين متناقضين، فبعض تلك السنن تصعد بأهلها وتُخرجهم من حال الذِّلَّة والوهن، في حال التزموا بما أملاه الله عز وجل عليهم من ثبات وتضحيات، كسُنن النصر والغلبة للمؤمنين، وسُننٍ أخرى تهوي بأهلها إلى قعر الذلة والضعف، كسُنن الاستبدال والفشل: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ الأنفال:46، في حال فرَّطوا في أوامر الله عز وجل، مع العلم بأن التحذير القرآني والنبوي لم يقتصر على ما أصاب بني إسرائيل وحدهم، بل يمتد لكي يشمل ما يصيب الأمة المسلمة، وأمثلة ذلك كثيرة ومنها قوله عز وجل: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيئاً وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ التوبة:39.
- ومن أوضح السنن والمآلات الكونية التي أثبتها الله عز وجل في القرآن الكريم وأخبر بها النبي ﷺ في السنة النبوية، هي حتمية ظهور الأمة المسلمة ودينها على بقية الأديان في الأرض، لكنه ظهور ونصر مشروط بنصرة الأمة لدين الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ محمد:7، وهو ظهور معنوي ومادي في آنٍ واحدٍ، حيث تتحقق سيادة الأمة في نظامها السياسي واستقلالها التام، وبالتالي ضرورة انعتاقها من كل ما خلّفته السيطرة الصليبية

---

(1) رواه البخاري.

النصرانية واليهودية عليها خلال القرن العشرين الميلادي، وأنه لا يمكن تأسيس أي نجاح دنيوي وأُخروي، على الواقع السياسي الوظيفي الذي أسسه النصارى في بلاد المسلمين من شرق الدنيا إلى غربها.

- ومن أعظم ما يُستفاد منه في قراءة سنن التدافع، أنها تُمكِّن مستخدميها من قراءة المستقبل، فإن الذي يترتب على سنن الاستضعاف والتدافع والتمكين، هو تحقق حتميات التحول في حياة المؤمنين: كحتمية ولادة جيل التغيير، وحتمية اصطدام الشعوب بمن يحكمها من المنظومات الحاكمة، التي ولَّاها اليهود والنصارى على الأمة، وحتمية مرور الأمة بالمرحلة التي تسبق التمكين وهي مرحلة التدافع، وحتمية دخول شعوب الأمة كلها في الانعتاق من أخطر الأمراض التي أصابت الأمة وهو مرض الغثائية والوهن، الذي أنبأنا به النبي ﷺ، كما في الصحيح من حديث ثوبان رضي الله عنه مولى رسول الله قال: قال رسول الله: (يُوشِكُ الأممُ أن تداعَى عليكم كما تداعَى الأكَلةُ إلى قصعتِها . فقال قائلٌ: ومن قلَّةٍ نحن يومئذٍ؟ قال: بل أنتم يومئذٍ كثيرٌ، ولكنَّكم غُثاءٌ كغُثاءُ السَّيلِ، ولينزِعنَّ اللهُ من صدورِ عدوِّكم المهابةَ منكم، وليقذِفَنَّ اللهُ في قلوبِكم الوهْنَ. فقال قائلٌ: يا رسولَ اللهِ! وما الوهْنُ؟ قال: حُبُّ الدُّنيا وكراهيةُ الموتِ) [(1)].

- وأن أخطر مرحلة في معادلة الاستضعاف والتمكين، هي المرحلة الوسطى منها، أي مرحلة التدافع، حيث يغادر المستضعفون مرحلة الاستضعاف، وقد تكرَّست في عقولهم ونفوسهم سمات تلك المرحلة، بما فيها من هوان وضعف وذلة، وبالتالي امتناعهم عن استكمال أشواط التغيير، التي تتطلبها مرحلة التدافع، بل والرغبة في العودة إلى ما كانوا عليه، وهو ما تنبئنا به قصص بني إسرائيل المبثوثة في الكتاب والسنة، مع العلم بأن ما أصاب بني إسرائيل لم يكن لكونهم ينتسبون إلى "عِرق" بني إسرائيل، وإنما لبشَرِيَّتِهم وطبيعة تكوينهم، وهو ما سوف يصيب أمة

---

(1) صحيح أبي داود

محمد ﷺ، في حال وقعوا في نفس المعطيات، واستجابوا لتخويف الشيطان وجاذبية الحياة الدنيا ورضوا بها، فإن منتهاهم سيؤول إلى ما أصاب بني إسرائيل.

- وأن حتمية الانتقال إلى مرحلة التمكين لن تقتصر على بعض شعوب الأمة، وإنما سوف تشمل الأمة كلها على مستوى الأرض، كما وعد الله عز وجل بقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ التوبة:33، وكما وعد رسوله ﷺ بقوله: (إن اللهَ زَوَى لي الأرْضَ، فرأَيتُ مَشارِقَها ومَغارِبَها، وإنَّ أُمَّتي سيبلُغُ مُلْكُها ما زُوِيَ لي منها..) [1]، وكما فتح أصحاب محمد ﷺ كنوز كسرى وقيصر، فسوف تفتح هذه الأمة مشارق الأرض ومغاربها ويُظهرها الله على عواصم الأديان كلِّها في العالم.

وقد كان لمنهج قراءة السُّنَن الربَّانية في كتاب الملاحم، أثره البالغ في قراءة واقع الأمة المسلمة ومستقبلها؛ حيث كان أهم استثمار عملي لهذا المنهج، تمثل في التعامل مع "صدمة" الربيع العربي، فنتيجة للطمأنينة التي تحصلت من فقه منهج سنن التدافع والتمكين، أمكن قراءة أحداث وتطورات الربيع العربي بشكل دقيق ودون صدمات ولله الحمد، سواء من ناحية فهم أبعاد هذا التغيير والتحوُّل وقراءة مستقبله، أو قراءة طبيعة أداء الأعداء العقائديين في الساحات الثورية، أو قراءة حقيقة المعوقات النفسية والعملية التي نشأت في ظلِّه، وأخطر تلك المعوقات تمثلت في فشل أغلب "النخب" في قراءة حقيقة ما يحدث، والتخلف عن الوفاء بمتطلبات مرحلة الثورة والتغيير، بدليل التردد الخطير عند تلك النخب في استثمار الفرصة التاريخية، والإحجام والتردد أمام استخدام الأدوات الثورية، والانكفاء على البعد "الوطني" كسقف لإدارة الساحات الثورية، وهو ما مكَّن أعداء الأمة من التفوق في إدارة الصراع، بالرُّغم من التضحيات الجسام التي قدمتها

---

(1) رواه مسلم.

الشعوب الثائرة، وما كان ليتحقق لهم ذلك لولا الفشل والتنازع الداخلي في الساحات الثورية.

ومن الآثار المباركة لهذا المنهج، هو الاطمئنان إلى حتمية خروج الجيل الجديد لقيادة الثورة والتغيير، بل والمشاركة في بنائه وتوجيهه، وإهدائه الدروس الكُبرى التي حدثت للأمة خلال قرن السقوط، أي القرن الرابع عشر الهجري، ولا تزال مهمة بناء "المشروع الإسلامي" تنظيراً وتطبيقاً من أخطر المهام، التي يتعيَّن على كل من يسعى لنصرة هذا الدين، المجاهدة في سبيل بلورتها وتأصيل منهجها.

وثالث المناهج التي استعان بها المؤلف في وضع كتابه، هو منهج التحليل التاريخي والدراسة المقارنة:

ركَّزَ المؤلف دراسته التاريخية المختصرة على الأحداث والتحولات التي جرت في القرن العشرين، في ساحات الأمة المختلفة، وقام بإسقاط مفهوم مرحلة "المُلك الجبري" على النُّظُم السياسية التي أنشأتها الحملة الصليبية في بداية ذلك القرن، حيث سار وفق خطين متوازيين في دراسته، فأما الخط الأول فهو خط التحولات في النظام العالمي، وانعكاس تلك التحولات على الأمة المسلمة، حيث قسمها إلى خمسة مراحل كُبرى طوال القرن، وأما الخط الثاني فهو خط استجابة الأمة للتحديات التي فُرضت عليها خلال القرن العشرين، حيث قسَّمها إلى ستة مراحل، وقد خرج المؤلف بالنتائج الكُبرى التالية من تلك الوقفة التاريخية المفصلة للقرن العشرين:

- إن أخطر الأوهام التي تأسست في بداية هذه المرحلة، ولا زالت مستولية على عقول الكثيرين، قياس مرحلة المُلك الجبري بمرحلة المُلك العاض، وأن الملوك العرب الذين تأسس "مُلكهم" في بداية القرن العشرين الميلادي، إنما هو امتداد لحكم شيوخ القبائل والسلاطين الذي ساد مناطق العرب والمسلمين، بينما الحقائق التاريخية تقول بأن مُلك هؤلاء إنما تأسس بيد قادة الحملة الصليبية من

الفرنسيين والإنجليز، فهم الذين أعلنوهم كحُكّام وسلاطين في تواريخ محددة ومعروفة، كما فعل الفرنسيون بإعلان مولاي حفيظ في المغرب كسلطان على المغرب عام 1912م، وكما أعلن الإنجليز حسين كامل سلطاناً في مصر عام 1914م، وكما أعلن الإنجليز عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن سعود كسلطان لنجد والأحساء عام 1915م، وكما وعدوا الشريف حسين وأبناءه بالمُلك عام 1914م، وفي ظل تلك الإعلانات أسس الإنجليز المَلَكيّات العربية الصُّوريَّة، وحدوا حدودها، ورفعوا أعلامها، وأسسوا جيوشها، وأجهزة أمنها، بل إنهم وزيادة في ترسيخ هذه المرحلة من المُلك والعَمَالة، فقد سعوا إلى مدِّ فترة الحضانة لتلك المَلَكيِّات طوال عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين الميلادي، حتى يطمأنّوا أنها قد وُضعت على مسارها الذي رسموه لها، ومن نافلة القول أنه لم تسلم بلد ولا ناحية من جغرافية الأمة المُسلمة من هذا النظام والتدخل.

- وإن أقوى دليل على دور الحملة الصليبية والهيمنة اليهودية، في تأسيس تلك المَلَكيَّات، هو أن تأسيسها إنما تمَّ في ظل سيطرة صليبية تامة، تمثلت في إقدام قادة الحملة الصليبية، على الأعمال التاريخية والخطيرة التالية:

- إعلان إلغاء الخلافة الإسلامية وإسقاطها، وإنهاء وجودها عبر فرض اتفاقية الإذعان المُسمَّاة باتفاقية لوزان عام 1923م.

- الاحتلال العسكري الشامل لكل بلاد المسلمين.

- السيطرة على المسجد الأقصى واحتلاله عسكرياً عام 1917م.

- إخضاع الحرمين الشريفين ووضعهما تحت السيطرة الصليبية، عبر الحرب التي قادوها ضد الحامية التركية، في كل من مكة والمدينة، في ظل الحرب العالمية الأولى، ثم إعلان عبد العزيز بن سعود سلطاناً على الحجاز عام 1927م.



- تأسيس المشروع الصهيوني من قبل الحملة الصليبية، فور سقوط بيت المقدس عبر الاحتلال العسكري عام 1917م، وفتح باب الهجرة واسعاً لليهود، إلى إعلان قيام ذلك المشروع عام 1948م.

- وإن من أهم ما ترتب على قيام الحملة الصليبية بتعيين حكام المسلمين، وقوع أولئك الحكام في أخطر نواقض الدين الإسلامي وهو موالاتهم لليهود والنصارى، مقابل منح السلطة لهم، وإعادة تأسيس علاقات الشعوب المسلمة بعضها ببعض، على أساس "الوطنية" والدول التي أنشأتها الحملة الصليبية.

- ثم جاءت المرحلة الثانية في تاريخ إنشاء أنظمة الحُكم في العالم العربي والإسلامي، وهي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تولت أمريكا زمام السيطرة على مناطق المسلمين بدلاً من بريطانيا وفرنسا، وهنا قررت واشنطن تغيير أنظمة الحكم المَلَكيَّة إلى عسكرية، وخاصة في العواصم التي تشكل شعوبها خطورة على النظم الملكية الموالية لهم، وتم ذلك في العواصم التالية: دمشق والقاهرة وبغداد وطرابلس الغرب والجزائر، وبالرغم من انتصار الشعب الجزائري في ثورته، لكن ترتيب إعلان الدولة الجزائرية جاء على أساس اتفاقية "إيفيان"، وبذلك استلم العسكر الحكم وفق تلك الاتفاقية إلى يومنا هذا، وهو ما وضع شعوب تلك البلدان تحت أنظمة عسكرية قمعية وعقائدية، مناقضة لعقيدة الأمة، فكانت الناصرية الاشتراكية، والاشتراكية الجزائرية، والبعثية العراقية، والبعثية السورية، وخزعبلات الكتاب الأخضر في ليبيا.

- سعى قادة الحملة الصليبية بعد تأسيس الأنظمة المَلَكيَّة في العالم العربي، إلى ربطهم بنظام موحَّد وهو ما تم من خلال تصريح وزير الخارجية البريطاني "أنتوني إيدن"، والذي على ضوئه تم تأسيس "جامعة الدول العربية" عام 1945م، والتي في ظلّها تكامل أداء الملوك العرب، ثم التحق بهم عسكر الانقلابات العرب في مرحلة تالية، وقد اتضحت هذه الحقيقة في أكثر المواقف خطورة وحساسية،

وخاصة عند إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني عام 1948م، حيث قاد الملوك العرب عملية استيعاب ذلك الإعلان، ثم عند استيلاء اليهود على بيت المقدس في الحرب الشكلية التي جرت عام 1967م، فقد سعى الملوك والرؤساء من العسكر العرب، إلى امتصاص الموقف متضامنين، من خلال قمة الخرطوم في نفس العام، وهكذا استمروا في نفس اتجاههم في المراحل التالية، حتى وقع أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، مع الكيان الصهيوني بإشراف أمريكي، ولكي يتبعه النظام السعودي عبر مبادرة فهد للسلام عام 1982م، التي اعتمدت في القمة العربية بمدينة فاس المغربية.

- ومن أخطر ما تعاون وتكامل عليه أداء الأنظمة العربية، وأنظمة الحكم في العالم الإسلامي، هو محاصرة الشعوب في دينها وعقيدتها، وفرض المناهج العلمانية في أنظمة الملوك والشيوعية في أنظمة العسكر، ومنع الشعوب المسلمة من نصرة بعضها البعض، حتى عمت المذابح ضد المسلمين الأرض كلها، كما قامت الحكومات المَلَكية بتقديم النماذج المشوهة للإسلام، عبر تبني بعضها المنهج الصوفي المبتدع، مثلما فعل النظام المغربي، وادعاء البعض الآخر تبني المنهج "السلفي"، مثلما فعل النظام السعودي، بينما الحقيقة، أن كلا المنهجين، كانا يصبان في ساحة تعبيد الشعوب لتلك الأنظمة الملكية وتقديسها.

- ومن خلال الدراسة المقارنة لمراحل تأسيس وأداء النُّظُم العربية بشقيها الملكي والعسكري، توصل المؤلف إلى تحديد دقيق لطبيعة تلك النُّظُم، والأسس التي تقوم عليها، والعقيدة التي تنتمي لها، في الأداء الأمني والعسكري والسياسي والاقتصادي، فهي تقوم على ثوابت محددة، وتصب نتائج أدائها في ساحة أعداء الأمة مهما تلوَّنت وتبدل ملوكها وعسكرها، الأمر الذي يقتضي إعداد الأجيال الجديدة على ضوء هذه الحقائق وفهمها، والاستعداد للتعامل مع ما تفرضه من تحديات على الأمة.

- وكان من أهم النتائج التي توصل إليها المؤلف، في تقييمه للنظام العالمي، سواء في نسخته الأولى (عصبة الأمم) بعد الحرب العالمية الأولى، أو في نسخته الثانية (الأمم المتحدة) بعيد الحرب العالمية الثانية، هو أن سيطرة ما سُمي بالخمسة الكبار أعضاء مجلس الأمن الدائمين، إنما تنتمي إلى أشد أنواع التأله والطغيان الذي عرفه البشر، حيث جعل أولئك الخمسة أنفسهم آلهة لا يُسألون عما يفعلون بالبشرية من حولهم، ولا يخضعون لأي مبدأ من مبادئ البشر الأخلاقية، كالعدل والمساواة والحرية، فقد أتاح لهم نظام حق النقض (الفيتو) ومعه الامتناع عن التصويت، وضع كل عضو من الخمسة الكبار نفسه في كفة، وبقية العالم في كفة أخرى، بحيث ترجح كفته دائما، بسبب تمتعه بهذا "الحق"، وقد ترتب على ذلك "حقوقا" أخرى، جعلت من الخمسة الكبار آلهة، يخضع لهم البشر على ظهر الأرض، ويطيعونهم طاعة عمياء، مع العلم بأن التأله والطغيان البشري في التاريخ، لم يكن يبلغ ما بلغه تأله الخمسة الكبار في القرن العشرين، فقد كانت بعض مناطق الأرض تبقى خارج نطاق سيطرة مُدّعي الألوهية، من صحاري شاسعة بعيدة، وأرياف وغابات لا تستطيع أيدي الطغيان الوصول إليها، أما آلهة العصر الخمسة، فقد تقاسموا السيطرة على كل شبر مربع في الأرض، وأخضعوا البشرية لإرادتهم، فلا يتمكن أحد من البشر والشعوب، من ممارسة أمورهم السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، إلا عبر أحد منهجين من وضع الخمسة الكبار، إما المنهج الرأسمالي أو المنهج الاشتراكي، الذي تضعضع لاحقاً لصالح المنهج الأول، ولا يتمكن البشر من كسب قُوتِهم، ولا ممارسة أدنى مستويات التجارة، أو الزراعة، أو الصيد البحري، أو قطع الأخشاب، وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية، إلا عبر قوانين الخمسة الكبار وهيمنتهم.

- وبسبب العقيدة والتاريخ والمبادئ التي تحملها شعوب الأمة المسلمة، فقد جعلها الخمسة الكبار العدو الأول لهم، ولذلك سعوا للسيطرة الدائمة عليها، وتقاسموا أراضي وشعوب الأمة المسلمة بينهم، فتم تقسيم الأمة المسلمة إلى ثلاثة

أجزاء، أما الجزء الأول فكان من نصيب القوى النصرانية الثلاث، التي تحالفت في قوة عسكرية واحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، وهو حلف (الناتو)، فوقعت بلاد المسلمين من شمال إفريقيا إلى جزر الفلبين، وما بينهما تحت هيمنة هؤلاء الآلهة الثلاثة، فلا تسل عن مستوى الانتهاكات التي مارسها الإنجليز والفرنسيون والأمريكان، بشعوب الأمة المسلمة التي تقع تحت سيطرتهم، وأما الجزء الثاني من الأمة، فقد وقع تحت سيطرة واحتلال الدولة الملحدة العالمية، وهي التي عُرفت بجمهوريات الاتحاد السوفيتي، حيث كان نصيب المسلمين من القتل والانتهاكات في هذه الدولة الغاشمة، أكبر من أي مكان في العالم، فقد تراوحت أعداد القتلى فيها من المسلمين، بين أحد عشر مليوناً وعشرين مليوناً، ثم يأتي الجزء الثالث من الأمة، والذي وقع تحت سيطرة الجمهورية الملحدة الأخرى، وهي جمهورية الصين الشعبية، والتي لم تتوقف فيها الانتهاكات ضد المسلمين إلى اليوم.

- ومن أهم النتائج التي توقف عليها المؤلف في الدراسة المقارنة لحال الأمة المسلمة، طوال القرن العشرين الميلادي، استجابة شعوب الأمة المتواصلة، للتحدي الذي فرضته عليها الحملة الصليبية، فقد تمثلت تلك الاستجابة في المسارات الأساسية التالية:

- مسار العلماء الشرعيين الذي تصدوا لبداية مرحلة السقوط، بصدعهم بالحق ونظرهم إلى تلك التطورات الخطيرة في ظل قواعد الشرع الإسلامي، حيث امتد هذا الأداء في جميع بلدان الأمة المسلمة، وخاصة في العواصم الكُبرى، وكان بينهم من التواصل والحراك الجماعي العالمي ما أثر في مسيرة القرن كلِّه.

- مسار الشعوب الثائرة، والتي استجابت للتحدي المفروض عليها عبر الثورة المسلحة، وتقديم الشهداء بالملايين من مشرق الأرض إلى مغربها.

- مسار تشكُّل الجماعات والتيارات الإسلامية المُنظَّمة، التي طوَّرت وابتكرت من الآليات الحَرَكيَّة والتنظيمية، ما جعلها قادرة على الصراع العقائدي المتكافئ

وفق معطيات تلك المراحل، فقد أعادت بناء الطاقات البشرية بما يتناسب مع العصر، ودخلت في صراع متعدد الوجوه، شمل الجانب العقائدي والسياسي والعسكري والفكري والإعلامي، وقدمت من التضحيات والشهداء، ما جعلها تنتصر في معركة العقيدة، حيث حرمت العدو المسيطر والمنتصر، من إحداث التغيير العقائدي الذي كان يطمح إليه، بين أبناء الأمة المسلمة.

- ومن القضايا التي شملها التقويم في كتاب الملامح، دراسة نظريَّات التغيير، التي عملت بها الشعوب والنخب، لإحداث التغييرات السياسية الكُبرى، في العقود الأخيرة من القرن العشرين الميلادي، وذلك لأهمية استجلاء تلك التجارب، ودراستها بشكل مقارن لتوظيف النتائج في مجال المشروع الإسلامي، ولم تتوقف الدراسة على جانبها النظري، بل إن الله يسَّر للكاتب الاقتراب من بعض تلك التجارب ميدانياً، والالتقاء بقيادات ونشطاء شاركوا في صنعها أو شهدوا أحداثها، حيث تبين بأن نظريات التغيير هي خمسة كما يلي:

- نظرية الانقلاب العسكري
- نظرية العمل من خلال هامش الديموقراطية
- نظرية الجهاد المباشر ضد الكفرة على أنواعهم
- نظرية الثورة الشعبية
- نظرية إدارة الأزمات والتعامل مع الانهيارات

وبعد أن استعرض الكاتب العوامل التي أثرت في تلك النظريات، واستعرض ظروف التطبيق المختلفة لكل منها، استخلص عدداً من النتائج مهمة، من المقارنة بين تلك النظريات، وانتهى إلى تقرير حاجة الأمة المستمرة لكل أنواع تلك النظريات، وذلك بحسب الظروف والبيئات، وما تجيزه القواعد الشرعية في إدارة الصراع، ولذلك وضع النظرية التي أطلق عليها عنوان: "نظرية التغيير الشاملة" في



نهاية كتاب الملامح، كأحد نظريات المشروع الإسلامي؛ وكان من أهم النتائج لتلك المقارنة، توقع الثورة الشعبية كأحد آليَّات التغيير، التي سوف تعمل بها شعوب الأمة وهو ما حدث فعلاً في ثورات الربيع العربي.

- وفي دراسته المقارنة لحال الأمة المسلمة، وقف المؤلف أيضاً على النتائج الكُلِّيَّة للقرن العشرين، سواء الإيجابية منها أو السلبية، ووضع إشارات التحذير، من خطورة ما آلت إليه الأمور، بنهاية القرن العشرين من مهددات، وخاصة المهددات التي تتركز داخل الأمة المسلمة، والتي قسَّمها إلى ثلاث ساحات من التهديد:

- ساحة التهديد الأولى: المهددات المتعلقة بالاجتهادات والرؤى الكُلِّيَّة في الأمة.
- ساحة التهديد الثانية: المهددات المتعلقة بالجماعات الإسلامية والنُّخب.
- ساحة التهديد الثالثة: المهددات التي تتعلق بشعوب الأمة، وتفرعاتها القومية، والعِرقيَّة، والجغرافية.

ومن خلال التفصيل الذي تم عرضه في كتاب ملامح المشروع الإسلامي، فقد اتضح وبعد مرور ستة عشر عاماً، دقة ذلك التحليل وصدق توقعاته، فإن الفراغات التي تضرب ساحات الأمة المختلفة الآن، وخاصة في ظل التحولات الكُبرى في العقد الأخير، ما هي إلا انعكاس لقائمة تلك التهديدات؛ وأحد وجوهها هو تهديد الفراغ وعدم الاتفاق على مسألة "المشروع" الذي يمثل الأمة ككل، والذي - في حال توفره - سوف يفرض على جميع مكوِّنات الأمة أن تضع مشاريعها الجزئية مستهدية بغاياته الكُبرى، ومستظلة بهداياته الشرعية التي سيحتويها، نتيجة احتوائه على الاجتهاد الشرعي الشامل فيه؛ ولذلك رأينا كيف أدى غياب المشروع الكُلِّي للأمة إلى غلبة المشاريع المتداعية على الأمة، في الساحات الثورية والجهادية بالرُّغم من تضحيات الأمة الجسام، وما ذلك إلا لأن مكوِّنات الأمة قد فرَّقت بينها الأهواء والمشاريع الجزئية، وهو الذي قاد إلى الفشل الحتمي كما أخبر الله عز وجل بقوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ الأنفال:46.



ثانياً: معايير المشروع الإسلامي

تقدم المؤلف باقتراح معايير مُحددة، لضبط التصورات في تناول مادة "المشروع الإسلامي" وخطته الاستراتيجية، سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية، وقد وردت تلك المعايير في مواقع مختلفة من كتاب ملامح المشروع الإسلامي، وفي البحوث المُكملة له كبحث: التدافع الأممي والإمبراطوري، مضيق هرمز أنموذجاً، بحيث تقود تلك المعايير أداء المشروع، مهما تبدلت الأحداث وتغيرت المعطيات في واقع الأمة المسلمة، وتكمن أهمية المعايير في توحيد مواقف الأمة المسلمة تجاه مختلف القضايا في ساحتها الداخليَّة، واقترابها من تصورٍ واحدٍ للمشروع الإسلامي، وعلاقتها بأنظمة الحكم التي ثبتتها الحملة الصليبية، وكذلك توحيد مواقفها تجاه بقية الأمم وأدائها، وخصوصاً مواقف القوى الطاغوتية الخمس في مجلس الأمن، وموقفها من المشروع الصهيوني اليهودي، وكذلك بقية المتطلعين للهيمنة الدوليَّة كالهند وإيران.

وإن أهم ما استندت عليه عملية بناء ووضع المعايير في خطة المشروع الإسلامي، هي مسألة التحولات التاريخية التي حدثت للأمة المسلمة، في القرن الأخير وبناء المسارات العملية في أداء الأمة على ضوئها، الأمر الذي قاد إلى تعميق البحث في الكتاب الحالي، باتجاه اعتماد منهجية فقه النوازل لتأسيس الرؤية في المشروع الإسلامي.

أما المعيار الأول فهو معيار حتمية مواجهة الأمة لمشاريع "تداعي الأمم وتدافعها": وهو ما أخبر عنه النبي ﷺ بقوله: (يُوشِكُ الأممُ أن تداعَى عليكم كما تداعَى الأكَلةُ إلى قصعتِها. فقال قائلٌ: ومن قلَّةٍ نحن يومئذٍ؟ قال: بل أنتم يومئذٍ كثيرٌ، ولكنَّكم غُثاءٌ كغُثاءُ السَّيلِ، ولينزِعنَّ اللهُ من صدورِ عدوِّكم المهابةَ منكم،

وليقذِفَنَّ اللهُ في قلوبِكم الوهْنَ. فقال قائلٌ: يا رسولَ اللهِ! وما الوهْنُ؟ قال: حُبُّ الدُّنيا وكراهيةُ الموتِ) [1].

ونتج عن هذا المعيار عدة مفاهيم تطبيقية في المشروع الإسلامي، وفي مقدمتها مفهوم البُعد العقائدي في الصراع بين الأمم فيما بينها وبينها وبين أمة الإسلام، ثم يأتي مفهوم التدافع بين عموم الأمم على الأرض، وضرورة إدراك الثوابت العقائدية والاستراتيجية التي تحرك بقية الأمم في تدافعها، وقراءة مستقبل الصراع بينها، وتحديد موقع الأمة المسلمة في ذلك الصراع.

وأما المعيار الثاني فهو معيار تخلص الأمة من "الغثائية والوهن"، وهو مأخوذ من نفس الحديث الذي ورد سابقا وجواب النبي ﷺ الأوَّل: (ولكنَّكم غُثاءٌ كغُثاءِ السَّيلِ)، ثم جوابه ﷺ الثاني عندما سُئل: وما الوهْنُ؟ قال: (حُبُّ الدُّنيا وكراهيةُ الموتِ)، فإن هذا التوصيف منه ﷺ لحال الأمة، قد انطبق على القرن الرابع عشر الهجري، حيث انحطت الأمة المسلمة بين الأمم إلى أسفل سافلين، وتمكنت الأمم الكافرة، وعلى رأسهم اليهود والنصارى، من سلبها أعز ما تملك، وهو إسقاط رمز وجودها وسيادتها، وهي الخلافة والسيادة والدولة، وأن يعيدوا احتلال بيت المقدس، وأن يضعوا المسجد الحرام والمسجد النبوي تحت وصايتهم وسيطرتهم، وأن يوَلّوا على الأمة عملاءهم، وما كان ذلك كله ليحدث لولا "الغثائية"، أي الكثرة الكاثرة بلا قيمة، ولم تتحول شعوب الأمة إلى هذه الصفة، إلا بعد أن وقع "الوهن" في قلوبها أي حب الدنيا وكراهية الموت.

وعليه فإن أي حراك للأمة وعلى جميع المستويات، ما لم يعتمد معيار مواجهة تداعي الأمم، ومعيار نزع الوهن من القلوب، فإنه حراك لا قيمة له ولا تأثير، وإن

(1) صحيح أبي داود



أي مشروع لا يتضمن فريضة الجهاد في سبيل الله، فإنه لن ينقل الأمة قيد أنملة في طريق تحريرها وعودة سيادتها.

وأما المعيار الثالث فهو معيار حتمية إسقاط الأمة لأنظمة "الملك الجبري"، أو أنظمة "الدعاة على أبواب جهنم" كما وصفهم النبي ﷺ، فقد استنفذ ملوك وجنرالات الملك الجبري، قرناً كاملاً من الفرص، حتى بانت وظهرت عوراتهم العقائدية والسياسية، واصطفافهم مع الأمم المتداعية على الأمة المسلمة، وخصوصاً اليهود والنصارى، وأنه لولا وجود هذه الأنظمة، لما أمكن للأعداء أن يبلغوا هذا المبلغ من السيطرة والإيذاء للأمة المسلمة، في المشرق والمغرب، وأن مهمة إزاحة هذه الأنظمة المجرمة، ليست مهمة الجماعات وحدها وإنما هي مهمة الأمة وشعوبها كاملة.

والمعيار الرابع هو معيار الظهور والعولمة، أي ظهور وتمكين الأمة المسلمة، وعولمة أدائها، فإن تراجع وانتكاس الأمة المسلمة في قرونها الأخيرة، يوشك أن ينعكس لتعود إلى صدارة الأمم، بل والظهور عليها، لأنها الأمة التي ورثت رسالة النبي الخاتم، فلا يحل لها أن تتخلف عن موقعها المتقدم بين الأمم، وذلك وفق ما قضاه الله عز وجل في كتابه وفي سنة رسوله ﷺ ، حيث قال سبحانه: ﴿هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا﴾ الفتح:28، وفي ظله يأتي مفهوم العولمة الإسلامية، التي تعني حراك الأمة بكلّيَتها وعلى مستوى العالمي، كما يتضمن سيادة دين الأمة، وانتشار الدعوة إلى الله عز وجل بين شعوب العالم، ومساهمة الأمة المسلمة، في تأسيس نظام عالمي، يرتكز إلى ثقل الأمة البشري والجغرافي.

وأما المعيار الخامس، فهو معيار توظيف تراكم الأداء للأمة المسلمة خلال القرن العشرين، في بناء المشروع الإسلامي، والاستفادة من التجارب والاجتهادات التي أنتجتها أجيال الأمة المسلمة، فلن يكون بدء المشروع الإسلامي من هذه المرحلة

التي بين أيدينا، وإنما لا بد من التوقف على أداء علماء الأمة وجماعاتها وتياراتها، وما راكموه من خبرات مباركة طوال قرن كامل، وبلورة معايير تطبيقية للمشروع الإسلامي، في صراعه مع أعدائه في الداخل والخارج، وقد بدأ ذلك بالنهضة العلمية الاجتهادية في بداية القرن العشرين، من خلال تفاعل العلماء الشهود على تلك اللحظة مع الأحداث الكُبرى، وتسجيلهم لموقفهم الشرعي والسياسي والتاريخي تجاه تلك الأحداث، كالشيخ مصطفى صبري والشيخ محمد رشيد رضا وغيرهما، مما جعل مسيرة الأمة متزنة وذات مرجعية علمية دقيقة، ثم جاءت المرحلة الثانية، وهي التي تمكن فيها رواد المشروع الإسلامي من تحويل الاجتهادات إلى تطبيق عملي، وفي مقدمتهم الشهيد حسن البنا رحمه الله تعالى، فقد مكنه الله عز وجل من إعداد شباب الأمة ورجالها ونسائها، وتربيتهم بما يتناسب والتحديات الخطرة التي تحيق بشعوب الأمة المسلمة، وأن يضفي على أدائه أبعاداً تنظيميةً تتناسب ومتطلبات الوقت والصراع، وهو ما سد الفراغ الهائل الذي كانت تعاني منه الشعوب في حراكها السياسي والفكري والثوري، بسبب افتقاد التنظيم والرؤية الاستراتيجية، وكان نتيجة ذلك الأداء التمكن من مواجهة أخطر المراحل، التي تمثلت في بدء نشر الأفكار الملحدة من شيوعية وبعثية وناصرية وقومية، وخاصة في ظل تشكل حكومات تتبنى تلك الأفكار وتجبر الشعوب عليها، فكان لثبات الإخوان وحسمهم العقائدي في مواجهة ذلك التحدي أكبر الأثر، في ثبات الأمة على عقيدتها ودينها وأخلاقها، وقد شهدت شعوب الأمة المسلمة في تلك الفترة، ولادة جماعات إسلامية في ذات الاتجاه، كالجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية، وجماعة بديع الزمان النورسي في تركيا، وحزب التحرير وغيرها.

ثم جاءت المرحلة الثانية من الصراع، والتي ارتفعت فيها حدة المواجهات العقائدية والسياسية والفكرية بين الأنظمة العميلة الحاكمة وبين شعوب الأمة، والجماعات والتيارات الإسلامية، وهي مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وفيها أضافت الأمة تجارب جديدة على مستوى الشعوب، ومستوى



الرموز والعلماء، وعلى مستوى الجماعات، فقد تجددت الثورات بين الشعوب كثورة الشعب الجزائري، وثورة الشعب الفلسطيني، وتجددت مواقف العلماء ضد الطغاة كموقف الشهيد سيد قطب رحمه الله تعالى، وولدت فيها جماعات جديدة كالسلفية العلمية، وجماعة نجم الدين أربكان في تركيا، وبداية تشكل الجماعات الجهادية، وسيطرت الأطروحات الإسلامية على الجامعات والتيارات الشبابية، وتأسس النشاط الطلابي الإسلامي في الجامعات، مما أضاف تجارب مهمة في تاريخ الأمة، ومراحل المشروع الإسلامي.

إلى أن جاءت ملحمة التغيير الكُبرى في بداية القرن الخامس عشر الهجري، أي في بداية ثمانينات القرن العشرين، وهي الملحمة الجهادية والتي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا، ففي بداية الثمانينات اشتعل الجهاد في الشام ضد الطاغية النصيري حافظ أسد، واشتعلت ملحمة الجهاد في أفغانستان، ثم اشتعلت ملحمة الجهاد في فلسطين مجدداً، وامتدت الملاحم من الفلبين شرقاً إلى البوسنة غرباً، وما كادت شمس الألفية الميلادية الثانية تغيب، إلا وحراك الأمة المسلمة يسهم في تغيير النظام العالمي.

ولا تسعف سطور هذا التقييم المحدود لاستعراض دروس القرن العشرين، لكن النتيجة الأساسية التي خرج بها المؤلف، من خلال الوقوف على أداء شعوب الأمة المسلمة وجماعاتها وتياراتها وعلمائها، أنه ينبغي توظيف تلك الدروس والتجارب، لأمرين مهمين، فأما الأمر الأول فهو الاستفادة منها في بناء تصورات المشروع الإسلامي ورؤيته واستراتيجياته، وأما الأمر الثاني فهو أن تكون تلك الدروس ضمن مناهج الإعداد العقائدي والفكري والقيادي للأجيال الجديدة في الأمة المسلمة.

ثالثاً: الحلم و آفاق الرؤية والنظريات الحاكمة للمشروع

وقف المؤلف في محاولته لصياغة الرؤية أو حلم المشروع الإسلامي، على المفاصل الأساسية التي تمثل وحدات المشروع الإسلامي الأساسية، وحدد طبيعة النِّقلة اللازمة، في كل وَحدة من تلك الوِحدات المكوِّنة للمشروع الإسلامي، وهي كما وردت بعنوان: "آفاق الرؤية في المشروع الإسلامي"، والتي صيغت في لحظة زمنية دقيقة وحاسمة، بعد عقود من المصابرة والعمل الدعوي والتنظيمي، للجماعات والتيارات الإسلامية المختلفة، ثم دخولها في مرحلة خطيرة، من تشتت الاجتهادات الإسلامية، بل وتناقضها، وذهول أمام تجدد الغزو والاحتلال العسكري لبلاد المسلمين، حيث شنت أمريكا حربها على أفغانستان عام 2001م ثم على العراق عام 2003م، وقد مهدت لتلك الحروب بحرب نفسية طوال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وبحرب أمنية ضروس ضد الجماعات الإسلامية، وفي سبيل تحقيق أهدافها، قامت بإعادة إنتاج أجهزة الأمة القمعية، في العالم العربي والإسلامي، وذلك في محاولاتٍ حثيثة وخطيرة، للتأثير على الجماعات الإسلامية، إما بحرفها عن مسارها، وإما بتعويقها وإنهاء وجودها، وعليه فقد جاءت "الرؤية" في كتاب الملامح متفاعلة مع تلك التحولات، ومؤشرة إلى ما ينبغي أن يكون عليه الأداء الإسلامي الكُلّي، وداعية للاستجابة للتحدي الذي فَرضه أعداء الداخل والخارج على الأمة، ومتطلعة لمستقبل يليق بالأمة المسلمة وعقيدتها وتاريخها وثقلها البشري في العالم.

وبالرجوع إلى فصلي (آفاق الرؤية في المشروع الإسلامي) وفصل (ملامح المشروع الإسلامي، وهو الفصل التاسع والأخير من الكتاب)، فإن أهم ما يمكن التوقف عنده، ثلاث مسائل قررها المؤلف في الكتاب وهي:

نتائج فاتحة القرن الخامس عشر الهجري

وآفاق الرؤية في المشروع الإسلامي

والنظريات الحاكمة في المشروع الإسلامي

فأما نتائج فاتحة القرن الخامس عشر الهجري، والتي اقترح الكاتب أن تشمل، تقويم نتائج الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري، الذي بدأ عام 1400 للهجرة، الموافق عام 1980 للميلاد، مع العلم بأن عام تأليف كتاب الملامح هو 1424 للهجرة، الموافق عام 2003 للميلاد، وبالنظر إلى التطورات التي تحققت منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا، فقد جاءت حاسمة، ومطابقة للتوقعات بشكل كبير، وذلك من فضل الله عز وجل في رؤية السنن، والوقوف على أداء الأمة المسلمة من جهة أخرى، ثم الوقوف على أداء الأمم المتداعية على الأمة، وعملائهم من المنافقين؛ وأكتفي بالإشارة إلى بعض التوقعات، التي بنى المؤلف رؤيته للمستقبل والمشروع على ضوئها وهي:

- من أهم النتائج التي رصدها المؤلف، وتوقع انعكاساتها على المستقبل، استنفاد مبررات ومعطيات الاجتهادات الإسلامية، التي بُنيت في ساحات الجماعات الإسلامية المختلفة، وبالذات عند بدء عَقد التسعينيات من القرن العشرين، وضرورة الذهاب إلى اجتهاد جديد يتناسب والتطورات التي استجدت، على مستوى كل الساحات القُطرية والإقليمية والعالمية، ومن ذلك، خطورة استمرار عزل مسارات الأداء الثلاثة الكُبرى عن بعضها البعض، وهي: المسار الدعوي، والمسار السياسي، والمسار الجهادي والثوري، وخطورة بقاء العزلة والتفرق بين الاجتهادات الإسلامية المختلفة، التي تعالج ذات النوازل في ساحات الأمة المختلفة، ومنها خطورة انكفاء الأداء التطبيقي، وإدارة التغيير وبقائه على مستوى الوحدة القطرية، أو الوطن الواحد، وضرورة الذهاب لتصور المشروع الإسلامي على مستوى الأمة كلها، ومن النتائج المهمة استحالة تحقيق أي تغيير في مسيرة الأمة، من خلال الهوامش التي تتيحها الأنظمة المَلَكية والعسكرية ، أي العمل من خلال هوامش الديموقراطية، حيث باتت الأنظمة تستخدم تلك الهوامش الوهمية لملاعبة الإسلاميين والشعوب، دون أن تفسح لأي مستوى من التغيير الحقيقي، ومن النتائج استحالة الاعتماد على الضغوط والوعود الدولية، لإحداث أي

مستوى من التغيير، في إدارة شأن الشعوب ومصالحها العليا، فإن النظام العالمي بشقَّيه الغربي والشرقي، ومعه النظام الإقليمي، إنما يعمل على الدوام، لاستمرار الهيمنة التي فرضها على الأمة، عبر الحروب والاحتلال العسكري، قبل أكثر من قرنين.

- كما رصد المؤلف وحذر، مما ستقدم عليه الولايات المتحدة الأمريكية، من تطبيق النظريات الأمنية والنفسية، في ساحات الأمة المختلفة، لتحقيق اختراق جديد وواسع، في أوساط شعوب الأمة المسلمة، والمنطقة العربية على وجه الخصوص، وهو الاختراق الذي يهدف في نهاية المطاف، إلى الاختراق العقائدي، ودفع الشعوب المسلمة لكي تتشكك، في أمر دينها، وتستجيب لشروط "الإسلام الأمريكي" في مرحلة تالية، والقضاء المبرم على الأداء الجهادي في الأمة، وإفراغ الجماعات والتيارات الإسلامية، من قدراتها على التأثير الحقيقي في الشعوب، عبر تخفيف السمات العقائدية فيها، تحت ذريعة "التوسط" و "الاعتدال"، ومحاولة إغوائها بمنح السلطة الكاذبة، والمشاركة السياسية في "برلمانات" العسكر والملوك، مثلما استوعب طاغية اليمن علي صالح، جماعة الإخوان المسلمين في "ديموقراطيته" المزعومة، وبقيت أمور الشعب اليمني كما هي، بل ازدادت سوءاً، وكما فعل طاغية مصر حسني مبارك باستيعاب الإخوان المسلمين في "برلمانه" عام 2005م تمهيداً لتوريث ابنه جمال، وكما فعل كثيرون غيرهم.

- كما حذر المؤلف من خطورة الاختراق والاحتواء، الذي أحدثته الاستراتيجية الأمريكية للأداء الجهادي، سواءً في تيار جماعة القاعدة، أو احتواء الأداء الجهادي في فلسطين، وهو ما حدث للجماعات المجاهدة في العراق، وخاصة جماعة القاعدة، فقد تعاونت الأجهزة الأمنية الأمريكية والإيرانية والعربية، في إدارة الساحة العراقية، والدفع نحو شيطنة الأداء الجهادي، ودفعه للانفصال عن الشعب العراقي السني المجاهد، وإعلان "دولة" من لا شيء، والدفع الأمني لتغيير

اتجاه المعركة، ونقلها من مواجهة الأمريكان إلى المواجهة الداخلية؛ كما تحقق الاحتواء للجهاد في فلسطين عبر الحكومة السعودية فيما سُمّي "بمبادرة الأمير عبدالله" عام 2002م، التي هي امتداد لاتفاقية كامب ديفيد، وقبول حركة حماس الدخول تحت مظلة السلطة الفلسطينية، ومخرجات اتفاقية الإذعان (أوسلو)، والتي ثار الفلسطينيون عليها عام 1993م، وإذا بهم يقبلون "بانتخابات" لسلطة تحت الاحتلال العسكري، ولم يكن ذلك ليحدث لولا سيطرة مقولات "السقف الوطني" الفلسطيني، على الأداء الجهادي؛ ثم اتضح بعد ذلك مدى مشاركة طهران في الاحتواء المزدوج للمجاهدين في فلسطين، واستغلال حاجتهم للدعم، وربط قرارات المجاهدين في فلسطين بالمشروع الصفوي بالضرورة، عبر الارتباط بالنظام النصيري في سوريا، والارتباط بميليشيا حزب اللات في لبنان، وهو ما اتضح عندما تحركت الشعوب العربية في ثورات الربيع العربي المباركة، وكشفت إيران عن وجهها العقائدي القبيح، والتقائها مع المشروع الصليبي والصهيوني والروسي في قتل الشعب السوري وسفك دمائه.

- كما تحقق ما حذَّر منه المؤلف من سقوط الجماعات والتيارات الإسلامية، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، تحت السقوف الوطنية لكل بلد عربي، ونسيان المشروع الإسلامي ومتطلباته، فلما جاءت ثورات الربيع العربي، عجز أولئك عن استثمار الفرصة التاريخية، بسبب التزامهم في أدائهم بما يُسمى "بالسقف الوطني" من جهة، والتزامهم بالرؤية الأمريكية التي تفرض مقياس "الاعتدال" على الجماعات التي يمكن قبولها في العمل السياسي، بينما الأداء الثوري يقع خارج التصنيف الأمريكي.

- ومن أهم ما توقف عليه المؤلف، قراءة التحولات العالمية في النظام الدولي، وكيف أنها تصب في أحد وجوهها لصالح الأمة المسلمة، كما تدافعت فارس والروم على عهد النبي ﷺ، بشرط استعداد الأمة لتلك المرحلة الوشيكة، من خلال

تقدمها بمشروعها الحضاري والدعوي، واستثمار تضحياتها الجسام لفرض وجودها، وإعداد رسالتها وتصوراتها حول النظام العالمي القادم، وتحديد دورها في إنقاذ البشرية، من التهديد الذي يفرضه الخمسة الكبار أعضاء مجلس الأمن على البشرية في جميع المسارات، العسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية.

ثم استعرض المؤلف نص "رؤية المشروع"، الواردة في كتاب ملامح المشروع الإسلامي، والتي جاءت في واحد وعشرين بنداً مختصراً، وسوف نستعرضها مقرونة بشرح مختصر لكل بند:

- البند الأول من رؤية المشروع الإسلامي: (توصل ما انقطع وتجمع ما تبعثر من رؤى المجتهدين وجهود العاملين المبتغين وجه الله رب العالمين)

هذا البند يوضح أهمية انبثاق الرؤية والاجتهاد الجديد، من علماء الأمة في المقام الأول، الذين ينبغي أن يتصدوا مجدداً لاكتشاف معادلة النهوض الجديدة، وتجاوز أزمة الشتات والانغلاق في عملية الاجتهاد المعاصر.

- البند الثاني من رؤية المشروع الإسلامي: (وتستثمر الأداء المعاصر للمسلمين وما بذلوه من دماء وهجرة وصبر وثبات)

وفي هذا البند تقدير واستثمار للتضحيات والتجارب التي خاضتها شعوب الأمة، في مختلف المواقع العالمية التي تنتشر فيها، فثمة إلهامٌ كبيرٌ في ساحات تلك التجارب، فإن وضع مشروع واجتهاد جديد للأمة، لا يعني الإعراض والانقطاع عن تجارب الأمة وتضحياتها، فإن الأمة جسدٌ واحدٌ متصلٌ في الروح والزمان والمكان.

- البند الثالث من رؤية المشروع الإسلامي: (وتدفع بالأمة لتخرجها من حلقات الاستضعاف إلى مرحلة التدافع والمدافعة)



في هذا البند تحديد للمراحل الزمنية الكُلِّية، التي تمر بها الأمة، وذلك باستخدام منهج قراءة السُّنَن التي تحكم التحولات في مسيرة الموحدين، من مرحلة الاستضعاف والدخول في مرحلة التدافع، التي تسبق مرحلة التمكين، وهو ما سوف ييسِّر عملية وضع المشروع، القيادة والتوجيه في الأمة.

- البند الرابع من رؤية المشروع الإسلامي: (وتعتقد أن تحول المسلمين من معادلة الغثائية إلى معادلة التمكين، إنما يكون عبر إلغاء معادلة الوهن وذلك بحب الشهادة والتضحية بالدنيا في سبيل الدين)

وفي هذا البند اعتراف وإقرار، بأن محور التحول الأساسي في الأمة هو التحرر من صفة الغثائية والوهن، التي ضربت الأمة لقرابة قرنين من الزمان، وبالتالي تحمُّل كلفة هذا التحول مهما بلغت.

- البند الخامس من رؤية المشروع الإسلامي: (وتعتمد الجهاد ومتطلباته مساراً أساسياً للتمكين لدين الله تعالى)

وفي هذا البند اعتمادٌ لمنهج الجهاد ومتطلباته، في عملية التحول والتغيير الكُلية، التي توصف بالتمكين في القرآن الكريم، وهي لن تحدث إلا عبر مسيرة جهادية طويلة وعميقة.

- البند السادس من رؤية المشروع الإسلامي: (وتوظف السياسة الشرعية لحفظ مسار الدعوة والجهاد في الأمة لا مطلق السياسة)

وفي هذا البند تتضح طبيعة المنهج الذي يحكم، وضع الخطط والاستراتيجيات في الأمة المسلمة، وإدارة شؤونها السياسية ومصالحها العليا، وهي القواعد الشرعية وأحكامها.



- البند السابع من رؤية المشروع الإسلامي: (وتدعو الجماعات الإسلامية وعموم الدعاة للاعتصام بحبل الله المتين)

وفي هذا البند تحذير شديد، من تفلت الجماعات الإسلامية والعلماء، من متطلبات الاعتصام وجمع كلمة الأمة.

- البند الثامن من رؤية المشروع الإسلامي: (وتؤكد على ضرورة بناء الأجيال الجديدة في الأمة على الكتاب والسنة)

فالمناهج التربوية هي التي تعيد صياغة الأمم، وهي التي تمد مشروع أي أمة بطاقاتها الفاعلة، مع التحذير من خطورة التراجع التربوي والمنهجي، الذي بدأ يمارسه البعض في بداية تسعينيات القرن العشرين، من هجر للعلوم الشرعية في إعداد الجيل، وطغيان المناهج الغربية في الإدارة.

- البند التاسع من رؤية المشروع الإسلامي: (وتستوعب الفروق في الأمة بكل ألوانها العلمية والعملية ضمن تعددية شاملة تجمع ولا تفرق)

إشارة إلى ما كانت عليه الأمة، طوال أربعة عشر قرن، من تعددية المدارس الفقهية، والتنوع والتكامل القومي، والعرقي والجغرافي، في ساحات الأمة المختلفة، والتحذير من الانكفاء والتنازع الذي ساد الأمة في القرن الأخير.

- البند العاشر من رؤية المشروع الإسلامي: (وتقبل تعدد ميادين الدعوة والجهاد بشرط أن تعمل في ظل رؤية موحدة)

ويبرز هذا البند أهمية الربط والتمييز، في آنٍ واحدٍ بين وَحدة مشروع الأمة وغاياته الكبرى، ووَحدة الاجتهاد الكُلِّي فيه، وبين ضرورات التطبيق، وسعة ميادين الأمة البشرية والجغرافية، واختلاف المعطيات والضرورات فيها.

- البند الحادي عشر من رؤية المشروع الإسلامي: (وتتعجل ظهور قيادة ومرجعية للمسلمين يقذفها الميدان العلمي والجهادي)

إن عملية صعود القيادات الجديدة في الأمة، إنما ستتم عبر انطباق معايير محددة، في متطلبات تلك المرجعية، ويأتي في مقدمتها معيار العلم الشرعي، ويُلحق به معيار التخصصات الاستراتيجية، والخبرات في شؤون الصراع والاستراتيجيات، ومعيار المشاركة في إدارة وقيادة ساحات الصراع والجهاد.

- البند الثاني عشر من رؤية المشروع الإسلامي: (وتحافظ على مسار الدعوة وتبليغها بالتي هي أحسن حتى يبلغ الدين ما بلغ الليل والنهار)

ويأتي هذا البند حتى يتكامل أداء الأمة المسلمة، بين واجبها في تبليغ دين التوحيد، ودعوة البشرية إليه، وبين واجبها في الدفاع عن نفسها، ودخولها في التدافع الأممي من أوسع الأبواب.

- البند الثالث عشر من رؤية المشروع الإسلامي: (وتقاوم ضغوط الأعداء بما يكفل صد اعتدائهم ووقف فسادهم)

وفي هذا إشارة إلى سعة ساحات الصراع العالمية وتنوعها، بين صراع عقائدي وسياسي وفكري وأمني وعسكري، وضرورة أن تبذل مكونات الأمة من شعوب وجماعات ومؤسسات، الجهود الوافرة، لحفظ وصيانة بيضة الدين، في ظل الهجمة الشرسة التي يقودها طغاة أمم الكفر على أمة الإسلام.

- البند الرابع عشر من رؤية المشروع الإسلامي: (وتجعل استنقاذ المسجد الأقصى أوضح أهدافها العملية)

ذلك أن المسجد الأقصى هو أحد أهم مؤشرات الأداء الكُلِّي في الأمة، لأن الإصرار على تحريره، يجعل الأمة أمام استحقاقات واضحة، في مواجهة المشاريع

الصليبية الغربية والشرقية (أمريكا وأوروبا وروسيا)، والمشروع الصهيوني، والمشروع الصفوي الإيراني، وبقية الأنظمة التي قامت تلك المشاريع بتصنيعها ووضعها على رؤوس الأمة.

- البند الخامس عشر من رؤية المشروع الإسلامي: (وتُحَرِّمُ دماء المسلمين بينهم بتحريم الله ورسوله ﷺ لها)

وتأتي خطورة هذا البند، في ضبط علاقة مكونات الأمة بعضها ببعض، وخصوصاً في مرحلة فقد التوازن، التي تصاحب انتقال الموحِّدين من مرحلة الاستضعاف إلى مرحلة التدافع، فقد أدرك الأعداء بكل فئاتهم، أهمية تطوير استراتيجيات، تقضي بدفع بعض مكونات الأمة، وتحت مبررات كثيرة، لتحويل الصراع والسهام إلى صدور الأمة بدلاً من أعدائها.

- البند السادس عشر من رؤية المشروع الإسلامي: (وتطلب من المذبذبين من أبناء الأمة أن يراجعوا مواقفهم وأن يخلصوا ولاءهم لله ولرسوله وللمؤمنين)

لأن التزام أبناء الأمة بالولاء العقدي بينهم، هو أحد أهم مؤشرات الأداء في المشروع الإسلامي، وهو الذي يعيد لحمة الأمة، ويحدد وضعها بين بقية الأمم.

- البند السابع عشر من رؤية المشروع الإسلامي: (وترفض العصبية الجاهلية والبعد الوطني أساساً لتحديد مصالح الأمة ورسم مسار المشروع الإسلامي)

وتبدأ عملية رسم المصالح العليا لأي أمة، من الأعلى لا من الأسفل، وعلى ضوء ذلك يتم رسم بقية المصالح في الأقطار والأقاليم المختلفة.

- البند الثامن عشر من رؤية المشروع الإسلامي: (وتؤسس لبناء أركان الأمة المسلمة عبادةً وحقوقاً وأخوةً وعالميةً وحفظاً للذمام)

فإن أهم ما يُعنى به المشروع الإسلامي، هو نقل شعوب الأمة من مناطق التهديد الذي تفرضه أمم الأرض عليها، إلى المنطقة الآمنة التي تعبد فيها ربها، وتتجلى فيها أخوتها وتناصرها ووجودها العلمي.

- البند التاسع عشر من رؤية المشروع الإسلامي: (وتقدم الحل الإسلامي لأزمات البشرية كلها في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها)

على الأمة أن يسعى علماؤها وخبراؤها، للإجابة على كل النوازل التي تواجهها الأمة، وتواجهها البشرية، وخصوصاً في ظل الأزمات التي صنعتها وخلَّفتها العقائد الباطلة في ظل النظام الطاغوتي العالمي.

- البند العشرون من رؤية المشروع الإسلامي: (وترقب انفراط النظام الدولي واتجاهات الصراع فيه وتستثمره ولا تخشاه)

فإن من نتائج التزام الأمة بالمنهج الرباني، أن يُمكِّن الله عز وجل لها في الأرض، ويكون ذلك بمساهمتها في التدافع مباشرة، وعبر ما يهيئه الله عز وجل من صراع بين أقطاب النظام العالمي.

- البند الواحد والعشرين من رؤية المشروع الإسلامي: (وتستخلص من أجيال المسلمين المعاصرة أفضل إبداعاتها وتنافسها في نيل رضى الرحمن وخدمة الدين)

فإن أحد أهم نقاط القوة في الأمة المسلمة، هذه الفتوة التي جعلها الله عز وجل في أمة محمد ﷺ، فهي أحد أهم مؤشرات الغلبة لهذا الدين، ووراثة الأرض: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيراً﴾ الإسراء:6.

ثم تأتي النظريات الحاكمة التي اقترحها المؤلف في كتابه، والتي من المفترض أن يتحرك المشروع الإسلامي على ضوئها، وفي ظل توجيهها، فهي التي تتحكم في مساراته الكُلِّية، وهي أربع نظريات وردت تحت العناوين التالية:

النظرية الحاكمة الأولى: نظرية ألوان الطيف

النظرية الحاكمة الثانية: نظرية اختراق الدرع والقلب لاستنقاذ المسجد الأقصى

النظرية الحاكمة الثالثة: نظرية الظهور والعولمة الإسلامية

النظرية الحاكمة الرابعة: نظرية التغيير الشاملة

ويمكن أن نرى تلك النظريات من عدة زوايا، سواءً في مجال التنظير أو في مجال التطبيق، حيث مضى على وضع تلك النظريات قرابة خمسة عشر عاماً.

- قسَّمت النظريات الحاكمة ساحة الأمة المسلمة، أي ساحة المشروع الإسلامي التطبيقي، إلى أربع محاور، وهي التي يدور فيها الحراك الكُلِّي ويتفاعل في ظلها، بحيث يؤدي تطبيق تلك النظريات، إلى ضبط للأداء، واحتفاظ الأمة وشعوبها بالاتجاه العام للمشروع، مهما تداخلت المراحل الجزئية، ومهما غرق الناس في تفاصيلها، والمحاور هي:

المحور الأول: محور علاقة مكونات الأمة بعضها ببعض، واعتصامها بحبل الله المتين، وتضبط هذا المحور نظرية ألوان الطيف، عبر الجوانب التي حددت أبعاد النظرية وأطرها التطبيقية، ومنها جانب الولاء والبراء والعلاقة العقدية بين مكونات الأمة، ثم جانب التعددية والتنوع الفقهي والفكري والاجتهادي في الأمة، ويدعمه جانب التكامل بين مكونات الأمة، من شعوب وأعراق وقبائل وجماعات وتيارات، وجانب الرشد كصفة في النظام السياسي الراشدي الإسلامي، وعدم وصاية أي مكوِّنٍ على المكونات الأخرى، وضرورة بل وحتمية أن تعود الأمة إلى أصول الحكم الراشدي، الذي أمر به النبي ﷺ أمته، والذي يأتي بعد مضي مرحلة الملك العاض والملك الجبري.



المحور الثاني: محور تحديد نطاقات الصراع، الذي يتوجب على الأمة أن تخوضه، لكي تسترجع حريتها وسيادتها، متمثلاً في نظرية اختراق الدرع والقلب لاستنقاذ المسجد الأقصى، وقبل ذلك لحماية دينها ودمائها اللَّذَين هما أكثر حُرمة من مقدساتها، ولكن تحديد المسجد الأقصى في النظرية، باعتباره نقطة الاشتباك الأساسية، التي يدور حولها الصراع، ومعه المسجد الحرام والمسجد النبوي، فإن الانحطاط الذي لحق بالأمة، وخروجها من موقع التأثير العالمي والإقليمي، إنما حدث بناء على ما فرضته الحملة الصليبية على الأمة، قبل عام وتوليد المشروع الصهيوني، وتوليد النظم الحاكمة العميلة، فلا يمكن قصر الصراع على نقطة المركز، بل لا بد أن تمتد لتشمل كل المشاركين في صناعة وحماية هذا المركز المتمثل في المشروع الصهيوني، فتقتضي هذه النظرية بضرورة مواجهة الطغيان الأمريكي والأوروبي والصهيوني، ومعهم أنظمة الحكم التي زرعوها واعتنوا بها طوال مائة عام، وقد حدد المؤلف جوانب محددة لهذه النظرية، ومنها حق مواجهة الاحتلال العسكري، وعالمية الصراع المفروض على الأمة المسلمة، وخصوصاً في ظل الخطط الصليبية، التي تقضي بتغيير عقيدة المسلمين، والعبث بهويتهم، عبر مسارات محددة نراها جلية واضحة منذ أن استلم جورج بوش الابن السلطة في واشنطن عام 2000م.

المحور الثالث: محور تحديد موقع الأمة المسلمة بين بقية الأمم، وهي في هذا ليست مُخيَّرة لأنها تحمل رسالة خاتم الأنبياء ﷺ، فهي أمة رسالة وبلاغ للعالمين، ولن تتمكن من تأدية رسالتها هذه إلا أن تكون أعز الأمم على وجه الأرض، ولذلك جاءت نظرية المؤلف وهي نظرية الظهور والعولمة، التي تجعل المشروع الإسلامي يتمدد في كل مساحة يصدح فيها أذان الصلاة ويتواجد فيها المسلمون، وهي نظرية مزدوجة التأثير، فهي تطلق طاقات الأمة وتفجرها، حين تعلم ما ينبغي لها من اعتبار في التاريخ والجغرافيا والبشرية، وهي من جانب آخر تطور من أداء الأمة وفاعليتها، لكي توفي بمتطلبات سقوف هذه النظرية وطموحاتها.

وللنظرية ثلاثة جوانب أساسية تشرح أبعادها وهي الجانب القانوني، والجانب السياسي، والجانب الوطني القومي.

المحور الرابع: محور رسم سيناريوهات الأحداث المستقبلية التي بناها المؤلف على عدة مناهج، ومنها معادلة الاستضعاف والتمكين، ومنها نظرية التدافع الأممي والامبراطوري، ومنها التحليل التاريخي وخصوصاً لأحداث القرن العشرين الميلادي، وقد تم اختزال هذا المحور في النظرية الرابعة وهي نظرية التغيير الشاملة، التي حددت الاحتمالات والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة وبدائل التعامل مع كل احتمال، حيث طرح المؤلف قراءة شاملة لمستقبل الأمة المسلمة، بغض النظر عن الجغرافيا والبشر، وقد حددت هذه النظرية أربع مسارات، من السيناريوهات والخطط والرؤى للتعامل معها وهي:

الجانب الأول: الخيارات المفتوحة في نظريات التغيير، حيث حدد هذا الجانب حاجة الأمة لكل نظريات التغيير المعروفة على المستوى الشعبي والأممي، مع بقاء الباب مفتوحاً لنظريات جديدة بحسب التطور والقراءة المستقبلية، وأفعال الأعداء تجاه الأمة المسلمة.

الجانب الثاني: خيارات الانكسار والفوضى، والبدائل المتاحة للتعامل معه.

الجانب الثالث: الاستعداد لكل التحولات والاحتمالات في العالم الإسلامي، حيث حدد هذا الجانب، تسع احتمالات، من إمكانية إقدام أعداء الأمة على المساس بحُرُماتها وحقوقها وثرواتها، وضرورة الاستجابة لكل أنواع التحديات التي ستفرضها تلك الأمم على الأمة المسلمة، وإلا فإن الاستسلام يعني المحق التام لعقيدة الأمة ودينها.

الجانب الرابع: تطبيق أقصى ما في الوسع الإسلامي، للتعامل مع الأخطار الكبرى المُهددة لمسيرة المشروع الإسلامي، حيث حدد هذا الجانب ثلاثة عشر مبدأ، من مبادئ التعامل مع تلك الأخطار، بغية احتوائها، ثم الانتقال إلى مرحلة الرد والتحدي من قبل الأمة المسلمة.

ومن خلال التتبع الزمني لتلك الاحتمالات والسيناريوهات التي طرحتها نظرية (التغيير الشاملة في كتاب ملامح المشروع الإسلامي) منذ صدور الكتاب عام 2004م



إلى وقتنا هذا عام 2021م، فقد أثبتت ستة عشر عاماً من التحولات والصراع الذي شهدته ساحات الأمة المختلفة، بأن أغلب تلك الاحتمالات قد وقعت فعلاً، وتحققت على أرض الواقع، وهي تتمحور حول التحولات التالية:

تعديات مشاريع الأمم على الأمة المسلمة، سواء كان التعدي على دول وشعوب، كما حدث في ظل الغزو العسكري الأمريكي لأفغانستان والعراق، أو استمرار وارتفاع وتيرة التعديات على الأقليات المسلمة كما يحدث في الصين والهند وغيرها.

انهيارات وتفكك النظام العربي، بشقيه العسكري والملكي، وظهور حقيقة الوحدة المبدئية والبنيوية والهيكلية التي تقوم عليها تلك النظم، وهو ما أثبتته ثورات الربيع العربي، وانطلاق الثورة المضادة.

ولادة الأداء الثوري في قلب الأمة وهي المنطقة العربية، بل وعبور الثورة إلى مراحل متقدمة من الصراع، ورفع راية الجهاد في مناطق حاسمة وخطيرة كسوريا وليبيا واليمن وفي أفغانستان والعراق من قبل، وسقوط القوة الغاشمة الأمريكية في مقبرة الغزاة افغانستان مجدداً، كما سقطت القوى السابقة في التاريخ، وظهور المؤشرات على إمكانية التحاق شعوب جديدة بهذه المسيرة الثورية، كالسودان والجزائر، مما يدل على صدق القراءة التي تقول بوحدة العوامل المحركة للأمة وشعوبها بغض النظر عن الجغرافيا والأعراق والقوميات.

انهيارات النظام الدولي، وقرب تفككه وتجدد الصراع فيما بين أقطابه الكبرى، وخصوصاً في ظل ما آلت إليه القوة الأولى في العالم، وعجز تلك القوى عن إيقاف الحراك الثوري العربي والحراك الجهادي في أفغانستان، واقتراب النظام العالمي من حروب إقليمية كبرى أو حرب كونية بين المعسكر الشرقي والغربي.

رابعاً: هيكلية المشروع ومساراته الاستراتيجية

لقد جاء الفصل التاسع والأخير من كتاب ملامح المشروع الإسلامي، لكي يقدم خطة تطبيقية وهيكلية مُحددة، في الذهاب نحو فكرة المشروع الإسلامي، حيث تم

تقسيم تلك الهيكلية إلى سبع وحدات، تنتهي إليها كل المسارات النظرية والعملية في المشروع وهي:

أولاً: الملامح الاستراتيجية والجهادية

ثانياً: الملامح القيادية والمرجعية

ثالثاً: ملامح السياسات الشرعية

رابعاً: ملامح الإعداد التربوي والاجتماعي

خامساً: الملامح التنظيمية والتعبوية

سادساً: الملامح الدعوية والحضارية

سابعاً: الملامح الاقتصادية والتنموية

وفق هذا المخطط:



ويمكن تسجيل الملاحظات الأساسية التالية على هذه الهيكلية المقترحة للمشروع الإسلامي:

- أثبتت عملية الاختبار الزمني، وبعد مرور ستة عشر عاماً على اعتماد هذا الهيكل، بأنه قد استوعب أهم مجالات التغيير، والبناء والنهضة في مشروع الأمة المسلمة، فالهيكل يبدأ برسم النظريات الحاكمة للمشروع، والتي تحدد غاياته الكبرى في نهضة الأمة وأدائها العالمي، ثم ينحدر إلى وضع تصور في كيفية بناء مرجعية الأمة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي، ثم على المستويات الشورَوية والاستشارية والتخصصية العلمية، والتي سوف تتحمل تبعات تحقيق الرؤى في المشروع، ثم يُحدد ملامح السياسات الشرعية، التي سوف تضبط أداء القيادة وتوازنها والتدرج في تنفيذها، ثم يقترح رؤية في مناهج الإعداد وتربية الأمة ومجتمعاتها، بحيث تؤدي تلك المناهج إلى توحيد معايير الأداء والتصورات في الأمة، كما أنها ستؤدي إلى إيقاف أو التخفيف، من إشكالية تعددية مناهج الجماعات، وما آلت إليه من شتات ومخرجات متناقضة، ثم يأتي وصف ملامح التعبئة والتنظيم في الأمة، والتي تقود إلى تنوع أدوات المشاركة في صناعة واقع ومستقبل الأمة، وخصوصاً في ساحات التعليم الشرعي، وأهمية دوره، وساحات التطوع والريادة، وساحات الإعلام والمعلومات، وساحة العلوم والفنون التطبيقية، وغيرها من الساحات، ثم تأتي ملامح علاقة الأمة بمن حولها من الأمم، والتي ترتكز على مفهوم الدعوة إلى الله عز وجل، وعلى تصور الأمة للنظام العالمي، من خلال منظومة قيمية حقيقية، لا طغيان فيها ولا إفساد في الأرض، كما فعل من يُسمَّون بالخمسة الكبار، الذين باتوا يمثِّلون أخطر تهديد للبشرية، بما يملكون من أسلحة الدمار الشامل، وما يمثلونه من عنجهية وتجبّر، ثم تأتي الملامح الاقتصادية والتنموية، لكي تعيد تصميم الأداء الاقتصادي والتنموي، وفق منظومة القيم والأحكام المتعلقة بالاقتصاد، وعدم الفصل بين الالتزام العقائدي والأخلاقي، وبين الأداء الاقتصادي، ودور الرؤية الإسلامية في التخفيف من معاناة البشرية، التي



أفرزها كل من النظامين الاقتصاديين الشيوعي والرأسمالي في مجال النظريات والتطبيق.

- أتاح هذا التقسيم والهيكلية لنظريات المشروع الإسلامي، دخولاً مباشراً إلى دوائره المتخصصة، دون الضياع في متاهات تحديد ماهيَّة مصطلح "المشروع الإسلامي"، كما أتاح تفكيراً مبكراً في المفردات الأساسية والنموذجية، في كل قسم من أقسام هذه الهيكلية، سواء على مستوى النظريات الحاكمة، أو نظريات بناء المرجعية والقيادة في الأمة، إلى بقية الأقسام.

- يمكن اعتبار هذه الهيكلية للمشروع الإسلامي، في جانبها التنظيري والعلمي، قالباً جاهزاً للبناء داخله، وممرنا للتوسع والانطلاق منه في آنٍ واحدٍ، وبهذا يمكن أن توفر هذه الأطروحات نموذجاً للبناء على شاكلتها، أو طرح نظريات جديدة ومطورة بشكل أفضل، من قبل المهتمين بشأن المشروع الإسلامي في الأمة، بحيث لا تتوقف عملية البناء العلمية، والإضافات الإبداعية داخل هذا النموذج، وهي متاحة لجميع علماء الأمة وخبرائها وفي كل أنواع التخصصات والعلوم.

- وإن عملية اللجوء إلى هيكلة المشروع الإسلامي في بعده النظري وبعده التطبيقي، ستؤدي بإذن الله عز وجل، إلى توحيد العقلية والذهنية المسلمة، ومعايير التفكير الاستراتيجي عندها، مما يهيئ لالتقاء شعوب الأمة ومدارسها المختلفة على أهداف وغايات موحدة.

- كما يتيح هذا التقسيم مستوى من التوازن في الأداء الاستراتيجي للمشروع، بين ساحاته المختلفة، وخصوصاً من حيث تكامل الأداء العلمي التخصصي، في جميع المجالات الشرعية والفكرية والاقتصادية ومجال الصراع والتدافع الدولي إلى غير ذلك من المجالات، مما يفتح الباب واسعاً لمشاركة وإبداع علماء الأمة كل حسب تخصصه.



- ويمكن العمل على توليد مسارات تطبيقية وعملية، كخطط استراتيجية من خلال كل ملمح من الملامح السبعة الواردة في هذه الهيكلية، وهو ما سوف يوفر تواصلاً بين النظريات وبين الميدان التطبيقي والتجارب العملية في الأمة، وينهي حالة العزلة والانفصال عن الواقع، التي تعاني منها ساحات الأمة المسلمة المختلفة.

خامساً: التغذية الراجعة والاستدراك الواجب على كتاب الملامح

ويمكننا الوقوف على معطيات القصور والاستدراك الواجب، على كتاب ملامح المشروع الإسلامي، باستخدام ثوابت ومعايير المشروع الإسلامي، التي تبلورت معطياتها الأولى في الكتاب، ولكنها ترسخت بشكل أكبر في الفترة التي تلت صدوره، حيث كان للتطورات العملية الأثر البالغ على ذلك التبلور للثوابت والمعطيات، وخصوصاً في بلوغ أعداء الأمة مستويات غير مسبوقة في التعدي على حُرُماتها ومحاولتهم مسخ دينها وعقيدتها، وكذلك استجابة الأمة المباركة للتحديات التي فرضت عليها، والتي تمثلت بالجهاد العراقي والجهاد الأفغاني، ثم ثورات الشعوب العربية، التي فتحت الباب واسعاً لأخطر التطورات في المنطقة بل وفي العالم كلِّهِ، وسوف أستعرض مسائل التغذية الراجعة والاستدراك الواجب في النقاط التالية:

- عند الوقوف على مفردة (حرب المصطلحات) في الفصل الأول من كتاب الملامح، فإننا نجد أن الجهد العلمي والبحثي لم يكن بالمستوى الذي يُوفي بمتطلبات بحث أو رسالة تتعلق بقضية على مستوى المشروع الإسلامي، وخصوصاً بعد أن رأينا نجاعة التوظيف الأمريكي لحرب المصطلحات، والحرب النفسية المصاحبة لها في الساحة العراقية، واستخدامها في ضرب مكوِّنات تلك الساحة بعضهم ببعض، وأن المصطلحات ما هي إلا تعبير عن النظريات الاستراتيجية والأمنية التي صاغتها واستخدمتها أمريكا، في الحرب النفسية التي هي أشد تأثيراً من الحرب المباشرة.

- مع الجهود التي بذلها المؤلف للوقوف على طبيعة الصراع الدولي، وتحديد موقع الأمة المسلمة فيه، لكن البحث لم يستوف متطلبات الدراسة الشاملة، التي

تقف على النظريات الاستراتيجية التي استخدمت في الصراع، بين أطراف النظام الدولي من جهة، والنظريات التي طبقتها الأطراف الدولية في إخضاع الأمة المسلمة من جهة أخرى، كالنظرية الأمريكية التي تم تطويرها في "توظيف" الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفيتي، والقدرة الخطيرة التي أثبتها الأمريكان بالتخلص من المجاهدين الأفغان، ومنعهم من استثمار أي مستوى للنصر التاريخي الذي حققوه.

- لقد غلب على المؤلف جانب انتمائه لحركة الإخوان المسلمين، فلم يستوف دراسة الظواهر التي سيطرت على أداء الحركة بشكل عام، وأداء فروعها في العالم العربي، خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين الميلادي، مما جعله يغلب جانب التفاؤل في مستقبلها، بينما المؤشرات الميدانية تشير بغير ذلك، وخاصة في ظل الانكفاء القطري الذي وقع فيه مشروع الإخوان، والتسليم التام لأداء النظم العربية، وخاصة في جانب القمع الذي عاد للارتفاع في ظل نظرية "التطرف" و "الإرهاب" الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين، وترهل الأداء الفكري والاستراتيجي بينهم، وإعراضهم عن الوفاء بمتطلبات بناء المشروع الإسلامي، بالرُّغم من انتمائهم لمشروع ذي صبغة عالمية في أصل تأسيسه.

- كما غلب على المؤلف التبشير بمستقبل الجماعات الجهادية وأدائها، في الساحات المختلفة، ومستقبل الإسناد الذي ستجده من شعوب الأمة المسلمة؛ ودون التقليل من قيمة الأعمال المباركة التي بذلها المجاهدون وبذلتها الأمة المسلمة، لكن الأمر كان بحاجة إلى بحث متعمق ودقيق، للوقوف على طبيعة أداء تلك الجماعات والإغلاقات التي عانت منها في إدارة الصراع، والفجوة الخطيرة بينها وبين الشعوب، إلى الدرجة التي مكَّنت العدو الأمريكي من استثمار تلك الفراغات، وإعادة توظيف المسار الجهادي لصالحه، ولضرب حراك الأمة الكُلِّي في مختلف الساحات، وهي مسؤولية مشتركة بين مكوِّنات الأمة فلا يمكن تحميل الاتجاه الجهادي تبعات الإخفاقات وحدهم.

- وبالتوقف على أول ستة أعوام من صدور الكتاب، أي من عام 2004م إلى 2010م، فلم يتحقق لتلك الأطروحات الصدى العلمي والإعلامي الذي يتناسب وموضوع الطرح! فهل هو قصور الكاتب في جهد التعريف والتسويق والتدريس، وعدم استثمار فرص الانفتاح العالمي عبر شبكة الانترنت؟ أم هو الرفض المُبطَّن والصريح أحياناً، من قبل الأطروحات المسيطرة على الساحة الدعوية والفكرية، والتي كانت تتناقض مع مجمل أطروحات الكتاب!

- وفي الفصل الخامس والذي عنوانه (موقع المشروع على مسطرة التمكين) والذي عُنيَ بتحليل الفجوة التي تفصل الأمة وشعوبها عن غاياتها وأحلامها، والتي تمثَّلت في عدة فجوات متداخلة، ومن أهمها فجوة الجيل القائد وفشل النخب والجماعات في سدها، والفجوة الاجتماعية والنفسية التي ترسخت نتيجة لطول العهد بالذلة والاستضعاف، ثم فجوة الوضع السياسي للأمة وشعوبها على المستوى العالمي، وفجوة الوضع السياسي على المستوى القومي والوطني القُطري، الذي أسسه المحتل العسكري منذ احتلاله لمناطق المسلمين في العالم، ثم الفجوة الاقتصادية والتنموية.

ومع أهمية تطبيق مُفردة (تحليل الفجوة) في علم التخطيط الاستراتيجي الذي استخدمه المؤلف، لكن الأمر لا يزال يقتضي غوصاً أعمق، في تفاصيل الإشكاليات الكبرى، التي ضربت شرائح الأمة ومجتمعاتها وشعوبها وجماعاتها، وضرورة تحليل وتوثيق أداء وتاريخ تلك الشرائح، والوقوف على أسباب الانهيار الواسع للنخب في مرحلة الصعود الثوري الذي شهدته الشعوب العربية، كما كشف الصعود الثوري عن مستوى الاستلاب الذي تعانيه الجِهَويات والقبائل والعرقيات، وما خلَّفته منظومة الملك الجبري في أوساطهم من انغلاق، وعدم قدرتهم على الاقتراب من مشروع سياسي على مستوى القطر الواحد، فضلاً عن الذهاب إلى مشروع الأمة.

- ومع ما قام به المؤلف من وقفات تحليلية لقضايا الأمة الكبرى، كقضية فلسطين وأفغانستان في مرحلتها الأولى، وكشمير، وغيرها، لكن الأجيال المعاصرة بحاجة إلى دراسة مقارنة ومعمقة بين تلك القضايا، ولعل استخدام المنهجية العلميَّة الحديثة في دراسة النماذج والتجارب البشرية والتي يُطلق عليها "دراسة الحالة"، سوف تُعين الجيل الجديد بشكل علمي ومنهجي، لفقه الأسباب والدوافع والعوامل المشتركة، في قضايا المسلمين، وأسباب تكرار الأداء الفاشل فيها.

- ومن أهم دروس التغذية الراجعة، في مسألة المشروع الإسلامي، واختبارها في ساحات الربيع العربي، ضرورة وضع منهج علمي وأكاديمي لمفردات المشروع ومتطلباته ومنظومته القِيَمِيَّة، والعمل على تحويل ذلك المنهج إلى مواد تعليمية وتطبيقية متكاملة، حتى تتم عملية إعداد الجيل المسلم وفق مستلزمات ذلك المنهج، وفي إطاره بدلاً من إبقاء علمية التلقي مبعثرة بين الأداء السياسي والفكري والإعلامي المجزأ، فإنه ما لم يستلم الجيل الجديد رؤية التغيير وفق أداء منهجي وتعليمي مُحكم، ستبقى أحلام المشروع الإسلامي، معلقة في المستوى النظري، دون أن تجد لها ممراً إلى التطبيق العملي.

- كما أثبت كتاب ملامح المشروع الإسلامي نقصاً شديداً في أخطر وأهم النظريات الحاكمة للمشروع، وهي نظرية الحكم في الإسلام، أو النظام السياسي في الإسلام، حيث اكتفى الكاتب بإعطاء إشارات عابرة حول الموضوع، مع العلم بأن الخلاف الناشب حول "نظرية الحكم السياسية" يعتبر من أهم معوقات الذهاب نحو مشروع للأمة المسلمة، وذلك بين فرقاء الساحة الإسلامية من علماء وجماعات وتيارات.

- وعند الوقوف على مُفردة: (الملامح التعبوية والتنظيمية) في الفصل التاسع من كتاب ملامح المشروع الإسلامي، سنجد أنها قد حددت ساحات التعبئة في الأمة بخمس ساحات وهي:

ساحة التعليم الشرعي

ساحة الإعلام والمعلومات

ساحة العلوم والفنون التطبيقية

ساحة التطوع والريادة

ساحة الشعارات والشارات الإسلامية

ومع ما أثبته المؤلف من تحديد دقيق وشامل، لمفهوم التعبئة والتحشيد لطاقات الأمة المسلمة في تلك المُفردة، ومحاولته إخراج الأداء الدعوي والسياسي والجهادي من ضيق ووصاية الجماعات الإسلامية، إلى رحابة مكونات الأمة وشعوبها، إلا أن سعة وتعقيد المعركة الكونية التي تخوضها الأمة المسلمة، أمام مشاريع تداعي الأمم، تقتضي ضرورة تقديم نماذج أكثر دقة في المشاريع التعبوية، وقابليتها للتطبيق في إدارة تلك المعركة، مع انضباط المشاريع التطبيقية بمنظومة معايير موحدة مستقاة ومشتقة من المشروع الكُلِّي.

- ومن خلال الاستعراض الملخص لكتاب ملامح المشروع الإسلامي، والوقوف على أهم المفاصل في تقويم أطروحاته، يتبين لنا الملخصات التالية:

- تمكن الكاتب من وضع أسئلة أساسية حول مفردات، ومصطلحات، وقضايا، موضوع المشروع الإسلامي.

- تمكن الكاتب من بلورة ملامح لمنهجية ومتطلبات وضع المشروع الإسلامي.

- استطاع الكاتب أن يثير موضوع المسؤولية الشرعية، وواجب الوقت المتعين في حق الجماعات، والتيارات الإسلامية، والعلماء الشرعيين، تجاه المشروع الإسلامي.

- تمكن الكاتب من تحديد طبيعة وخطورة الفجوة، التي تفصل وضع الأمة المسلمة، من حيث عدم وجود المشروع الذي يمثلها، مقارنة ببقية الأمم والمشاريع في الأرض.

- لا تزال العلاقة بين مصطلح المشروع الإسلامي وبين المنهج الشرعي والفقهي بحاجة إلى بلورة وربط، فهناك فجوة في هذا المجال.

- بالرُّغم من نجاح الكاتب في قراءة نسبة جيدة من الأحداث المستقبلية، على ساحة الأمة والساحة العالمية، لكن مرور ما يقرب من ستة عشر عاماً على وضع الكتاب، ونتيجة للاختراقات المباركة التي حصلت على ساحة الأمة المسلمة، والأحداث الكُبرى، كالربيع العربي والنصر الأفغاني والنهضة التركية والتحولات السياسية في باكستان، فإن الأمر يقتضي تجديد دراسة المشروع الإسلامي، والتعمق في بحث مسائله، والاقتراب الجماعي من هذا الواجب الدقيق والحاسم في أمة الإسلام.



الفصل الثاني

تقدير الموقف الاستراتيجي للأمم والنظام العالمي

مفردات الفصل:

أولاً: المعايير العقائدية في تقدير الموقف الاستراتيجي للأمم

ثانياً: منشأ ومراحل التحوُّلات في النظام العالمي

ثالثاً: الثوابت العقائدية والاستراتيجية في المشاريع الدولية

رابعاً: المُحرِّكات السياسيّة والإقليمية في النظام العالمي

خامساً: اتجاهات ومآلات الصراع في النظام العالمي (السيناريوهات)



أولاً: المعايير العقائدية في تقدير الموقف الاستراتيجي للأمم

لا يسع الباحثين في موضوع المشروع الإسلامي، إلا أن يعملوا على دقة وتكامل الأدوات المنهجية العلميَّة، التي يستخدمونها في بحوثهم، لبلورة الرؤى في ذلك المشروع، ولا يمكن اعتماد تلك المنهجية بدورها، إلا بالتزامها قواعد الشرع والأحكام الفقهية، لتقرير توجهات البحوث في هذا المجال، ومنه الموضوع الذي بين أيدينا، كمقاربةٍ للوصول إلى تقديرٍ دقيقٍ للموقف الاستراتيجي للأمم، في هذه اللحظة الدقيقة من الزمن، وتحديد طبيعة العوامل التي تتحكم في تصرفات الأمم المُكَوِّنة للنظام العالمي؛ لأننا إن لم نفعل فالتِّيهُ في انتظارنا بالضرورة، كما تاه بنو إسرائيل، بسبب عدم وَحدة المنهج المستخدم في فهم النظام العالمي، ولأن الرؤى الاستراتيجية إذا افترقت وتناقضت في إدراكها لقضايا الأمة الكُبرى، فهي ستقود بدورها إلى الفشل في بلورة مشروع الأمة والاجتهاد فيه، وفي التوصل إلى الاستراتيجيات الأساسية، التي ينبغي العمل بها في علاقات الأمة بمشاريع الأمم، ولذلك جاء التحذير الرباني للأمة المسلمة من خطر التعامل مع الأمم الكافرة، متمثلاً في ما حاولهُ اليهود على عهد النبي ﷺ، لإيجاد منفذ لتغيير أحكام الشرع، حتى يعطيهم مكانة خاصة في علاقتهم بالمسلمين، فأبى الله ورسوله ذلك، كما ذكر أهل التفسير في سبب نزول قول الله عز وجل: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾.المائدة:49، فقد ورد في تفسير القرطبي حول تفسير هذه الآية: (عن ابن عباس: اجتمع قوم من الأحبار منهم ابن صوريا وكعب بن أسد وابن صلوبا وشأس بن عدي وقالوا: اذهبوا بنا إلى محمد فلعلنا نفتنه عن دينه فإنما هو بشر، فأتوه فقالوا: قد عرفت يا محمد أنا أحبار اليهود، وإن اتبعناك لم يخالفنا أحد من

اليهود، وإن بيننا وبين قوم خصومة فنحاكمهم إليك، فاقض لنا عليهم حتى نؤمن بك، فأبى رسول الله ﷺ، فنزلت هذه الآية [1].

ولا يعني ذلك إهدار القراءات المعاصرة، التي تُعنى بالتحليل والدراسات المقارنة، في مجال تقدير الموقف الاستراتيجي للنظام العالمي، والاستفادة منها في قراءة مستقبله ومستقبل القوى التي تقوده، وإنما ينصرف قصد هذه المقدمة، إلى ضرورة البدء بتأسيس رؤية شرعية ومنهجية، في ميدان العلاقات الدولية، حتى تكون الأمة المسلمة رأساً وازناً في المعادلة الدوليَّة، لا ذيلاً -حاشاها- يدور على موائد البشر.

وفيما يلي استعراض لأهم المعايير الشرعية والعقائدية، في فهم وإدراك طبيعة النظام العالمي، ومواقف الأمم التي تتحكم فيه، وموقف الأمة المسلمة وأدوارها العالمية في العلاقات الدولية، مع العلم بأن نطاق هذه المعايير، يشمل علاقة الأمم بأمة الإسلام من جهة، وعلاقات الأمم فيما بينها من جهة أخرى:

- **معيار "التألُّه والطاغوتية" في النظام العالمي ومكوِّناته:**

فإن أعضاء مجلس الأمن الخمسة "الدائمين"، قد جعلوا لأنفسهم صفة هي من صفات الإله العظيم جبار السموات والأرض، وذلك عندما خصوا أنفسهم بصفة، نقلتهم من إطار البشر إلى إطار "التألُّه"، عبر "الحق" الذي منحوه لأنفسهم وهو حق الاعتراض "الفيتو"، فهم يعترضون على البشر جميعاً ويُخضعونهم لمحاسبتهم، وفي آنٍ واحدٍ لا يخضعون هُم لأي مبدأ بشري تعارفت عليه الإنسانية، فإن من أخص صفات الإله العظيم الممتنع، أنه كما أخبر عن نفسه عز وجل: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ الأنبياء:23، فهؤلاء الخمسة "الكبار" لا يرون أحداً أعلى منهم، فهي مقولة فرعون: (أنا ربكم الأعلى) ومقولته الأخرى: (ما علمت لكم من إله

(1) تفسير القرطبي.

غيري)، وبذلك فقد استحق الخمسة الكبار الصفة الثانية بعد التأله، وهي صفة الطاغوتية، فهم يوجبون على أهل الأرض كلها، السمع والطاعة والخضوع لهم في كل شؤونهم؛ والطاغوتية في تعريف الشرع الإسلامي كما فسره ابن جرير الطبري في قول الله عز وجل: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ البقرة:256، بقوله: (والصواب من القول عندي في "الطاغوت "، أنه كل ذي طغيان على الله، فعُبِد من دونه، إما بقهر منه لمن عبده وإما بطاعة ممن عبده له، إنساناً كان ذلك المعبود أو شيطاناً أو وثناً أو صنماً أو كائناً ما كان من شيء) [1].

وبذلك انعقدت صفتا "التألُّه والطاغوتية" في النظام العالمي أو الأمم المتحدة، عندما منح رؤساء الدول الثلاث، أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، أنفسهم "حق النقض الفيتو" في مؤتمر (يالطه) عام 1945م، ضمن ترتيباتهم لإعلان الأمم المتحدة، ثم ألحقوا بهم فرنسا والصين، لكي يصبح عدد "الآلهة" خمسة، وهم الذي يوصفون بالأعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن، وبالتدقيق في مُترتبات هذا "الحق"، وهو حق الاعتراض كما أطلقوا عليه، فإننا يمكن أن نسجل الحقائق التالية التي ترتبت عليه:

الحقيقة الأولى: أن مؤسسي الأمم المتحدة جعلوا أمم الأرض ودولها في كفة، وجعلوا أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين في كفة أخرى راجحة، بينما وضعوا المبدأ التالي في إعلان الأمم المتحدة: (تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها) [2]، فكيف يمكن تحقيق بمبدأ "المساواة" بين أعضاء الأمم المتحدة، وبإمكان عضو واحد من أعضاء مجلس الأمن الدائمين تعطيل أي قرار لها، من خلال استخدام "حق" النقض الفيتو على ذلك القرار! ولو وافق عليه كل أمم ودول الأرض قاطبة وبلا استثناء!

(1) تفسير ابن جرير الطبري.

(2) نص المادة 2/1 من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.

الحقيقة الثانية: انتقال مسألة المعيارية في تعريف ووزن المبادئ الأخلاقية التي يعرفها البشر، إلى "معيارية" خاصة يضعها ويعتمدها أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين مجتمعين ومتفرقين، فالعدالة ما اعتبروه هم عدالة أو ما اعتبره أحدهم عدالة وكذلك بقية المبادئ الأخلاقية الأخرى.

الحقيقة الثالثة: كما تتحقق الوصاية الكاملة على البشرية من خلال هذا القيد وهو قيد مزدوج يتضمن الاعتراض والامتناع، ومصادرة حرية الأمم والشعوب في أخطر قضاياها، في جميع المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي يكون في أيدي أعضاء مجلس الأمن الدائمين تحليل وتحريم الأفعال، وفق ذلك "الحق" وهي الصفة التي تجعلنا نقول بأنهم قد وضعوا أنفسهم "آلهة"، يُحاسبون البشر وفق ما يرون، ولا يتيحون لأحد من البشر أن يحاسبهم على أي فعل أو جرم ارتكبوه، وإن هذا المستوى من التألُّهِ لم يسبقه إليهم أحد لا في التاريخ ولا في الجغرافيا، ذلك أنه ومن خلال السيطرة التي فرضوها على البشر، وتقاسمهم للأرض فيما بينهم، فإنه لا يستطيع فرد من البشرية أن يمارس دينه أو يكسب معاشه دون أن يأذن له أحد الخمسة الكبار أو يخضع له.

وقد انعكست تلك الحقائق على المؤسسات التي نتجت عن هذا النظام الذي سُمِّيَ بالنظام العالمي، كالجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصبحت مجرد منبر شكلي لا قيمة له، في ظل سيطرة الخمسة الكبار على قراراتها، وتولّي تطبيقها أو تعطيلها، وكذلك الأمانة العامة والأمين العام للأمم المتحدة، والمبعوثين الدوليين، ومحكمة العدل الدولية، والمؤسسات الاقتصادية العالمية التي نشأت في تلك المرحلة، كصندوق النقد الدولي وغيرها، فإنها مارست أدوارها منذ عام 1945م وحتى وقتنا الحالي، في ظل هيمنة وسيطرة الخمسة "الآلهة" الكبار، فما وافقوا عليه تم تطبيقه وفق معاييرهم هم، لا وفق معايير البشر، وما لم يوافقوا عليه تم تعطيله.

- **معيار ظهور دين الإسلام على الدين كله:**

وقد تأسس هذا المعيار على ما قضاه الله عز وجل من ظهور دين الإسلام على الدين كُلِّهِ في قوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ الفتح:28، قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (ليظهره على الدين كله) أي: على سائر الأديان، كما ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ، أنه قال: إن الله زوى لي الأرض مشارقها ومغاربها، وإن أُمتي سيبلغ مُلكُها ما زُوِيَ لي منها[1].

وإن أهم ما يترتب على مسألة ظهور هذا الدين، ظهور معنوي وظهور مادي، فأما الظهور المعنوي فيتمثل في انتصار دين الإسلام على بقية الأديان، من الناحية العلمية والأخلاقية والفلسفية والحضارية، ثم الظهور المادي على الأرض، من خلال سُنن التدافع، ومحاولة أمم الكفر على الدوام استئصال الوجود الإسلامي، واستجابة الأمة المسلمة للتحديات التي تفرضها عليها أمم الأرض، وبالتالي حدوث الظهور والوراثة، بأن ترث أمة الإسلام عواصم الأمم، كما حدث على عهده ﷺ بفتح مكة وفتح خيبر، وعلى عهد الخلفاء الراشدين بفتح فارس والروم، ووراثة الأمة بعد ذلك لمواقع الشرك، في الهند وآسيا الوسطى إلى تخوم الصين، وصولاً إلى فتح القسطنطينية عام 1453م، فهذا الحكم باقٍ لا يزول ولا يتغير، بغض النظر عن حال المسلمين وقدرتهم على بلوغه، فهم إما أقوياء فيجب عليهم الذهاب في هذا الاتجاه، وإما ضعفاء فيجب عليهم العمل على مغادرة منطقة الضعف إلى القوة والمدافعة، ولذلك نعى الله عز وجل على المسلمين المستضعفين حالهم وهم يموتون دون أن يعملوا على الهجرة وتغيير واقعهم بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ النساء:97.

(1) صحيح مسلم من حديث ثوبان مولى رسول الله ﷺ



- **معيار التدافع والتداول الأممي الدائم على الأرض:**

فقد قضى الله عز وجل على البشر، أن يكونوا في حالة مستمرة من التدافع والمغالبة، بدوافع الدين والمصالح والهيمنة، والتي لولاها لفسدت الأرض على البشر، نتيجة سيطرة فئة أو عدة فئات من المشركين، وفرض إرادتهم الكُلّية على البشر، وهذا ما يأباه الله عز وجل، ولا يرضاه لعباده، فكان التدافع سبيلاً لصلاح الأرض والبشر، حيث يمكن أن نرى للتدافع صورتين، فأما الصورة الأولى من التدافع، فهي في حال كان أهل الحق لا يملكون دولةً وتمكيناً دولياً، يتيح لهم الدخول في الصراع والتدافع، فينحصر التدافع حينئذ بين دول الكفر والشرك فيما بينها، ويمهِّدُ تدافعهم لظهور حَمَلة الحق في مرحلة تالية، كما حدث عند بدء بعثته ﷺ، حيث تقاتلت فارس والروم وتدافعتا بين يدي ظهور دولة الإسلام، كما قال الله عز وجل: ﴿الم، غُلِبَتِ الرُّومُ، فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ، فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ، بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ الروم:1-5، فكان ذلك التدافع مُبشرا بظهور المسلمين وغلبتهم، ومبعث الفرح الذي ورد في الآية بسبب تزامن صراع فارس والروم وظهور الإسلام، كما ذكر ذلك الإمام القرطبي في تفسيره، قال: (ورُوي أن إيقاع الروم بالفرس كان يوم بدر، كما في حديث أبي سعيد الخدري حديث الترمذي، ورُوي أن ذلك كان يوم الحديبية، وأن الخبر وصل يوم بيعة الرضوان، قاله عكرمة وقتادة. قال ابن عطية: وفي كلا اليومين كان نصر من الله للمؤمنين)[1].

وأما الصورة الثانية من التدافع، فهي حالة التدافع التي يأخذ أهل الحق فيها موقع الصدارة والحضور التام بين الأمم، فتكون قيادتهم للتدافع نصرةً للحق، ورحمةُ للبشرية، ومنعاً لانتشار الفساد بكل أنواعه في الأرض، كما قال الله عز وجل: ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا

---

(1) تفسير القرطبي



يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ البقرة:251، وفي آية سورة الحج في قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ الحج:40، وقد أورد الإمام القرطبي حول هذه الآية قوله: (أي لولا هذا الدفع لهُدِّمت في زمن موسى الكنائسُ، وفي زمن عيسى الصوامعُ، والبِيَعُ، وفي زمن محمد - عليه السلام – المساجدُ. قال ابن عطية: هذا أصوب ما قيل في تأويل الآية)[1].

بل إن المشركين وأهل الكتاب من يهودٍ ونصارى، لا يمكن أن يأمنوا على أنفسهم ودمائهم وكنائسهم حق الأمن، إلا في ظل ظهور الإسلام وأهله، لأن دين الإسلام هو الدين الوحيد بين البشر، الذي يلتزم أهله بمبادئ العدل والإنصاف، في حالتي الحرب والسلم في تاريخهم.

ومن الواجب الشرعي توضيح طبيعة معادلة التدافع أو معادلة الاستضعاف والتمكين، فإن الأحكام الشرعيَّة تتدرج بالأمة المسلمة بحسب كل مرحلة من المراحل الثلاث، وتتحرك على مسطرة الاستضعاف والتدافع والتمكين، دون تغيير لغاية الأمة الكُبرى وواجبها الشرعي الأول، وهو مضيها إلى التمكين، وإقامة دولة الإسلام والمحافظة عليها؛ فالقواعد الشرعيَّة تمنح المستضعفين هوامش لإدارة مرحلة الاستضعاف من خلال الضرورات، التي تقدر بقدرها، ومراعاة أحوالهم وهم يصطرعون مع الطغاة، لكن تلك الأحكام وفي آنٍ واحدٍ تُحرِّم عليهم الاستسلام الكامل للطغاة، والدخول في طاعتهم والتسليم التام لهم، وبذلك نزلت الآيات في صدر الإسلام، كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا

---

(1) تفسير القرطبي



فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ النساء:97، يقول الإمام البغوي في تفسيره: (الآية نزلت في ناس من أهل مكة تكلموا بالإسلام ولم يهاجروا، منهم: قيس بن الفاكه بن المغيرة وقيس بن الوليد بن المغيرة وأشباههما، فلما خرج المشركون إلى بدر خرجوا معهم فَقُتِلُوا مع الكفار) [1]، وكذلك تعطي القواعد الشرعيَّة للمجاهدين في مرحلة التدافع مرونة عالية في التعامل مع ضغوط الكُفَّار وشدة المواجهة، فيمكن لهم مهادنة بعض الجهات والاستمرار في قتال جهات أخرى، وهكذا وصولاً إلى التمكين.

- **معيار شهادة الأمة المسلمة على أمم الأرض وعدالتها بينهم:**

وذلك بما قضاه الله عز وجل في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ البقرة:143، فمن معاني الشهادة الواردة في الآية، أن الأمة الإسلامية هي الأمة التي تجتمع فيها متطلبات الشهادة على بقية الأمم في الدنيا والآخرة، ومنها صفة "العدل" وحفظ العدل بين الأمم، فصفة "وسطاً" هي العدل كما قال ﷺ في صحيح البخاري: قال فذلك قوله ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً﴾ قال: (الوسط: العدل) [2].

ومن شهادة الأمة على الأمم، أن تكون مرجعية للمفاهيم البشرية المشتركة: كالحرية، والأخوة، والإنسانية، والعدالة، وغيرها من المفاهيم التي يقوم الطغاة عادةً بتشويهها، وتفسيرها على هواهم ووفق متطلبات هيمنتهم وطاغوتيتهم، وخصوصاً في ظل منظومة النظام العالمي، الذي نشأ بُعيد الحرب العالمية الثانية،

---

(1) تفسير البغوي.

(2) رواه البخاري.



ولا ينقذ البشر من تلك الممارسة والطغيان، إلا أمة الإسلام، ذلك أنها الأمة الوحيدة التي تلتزم بالمعايير التي تؤمن بها وتطبقها على نفسها، قبل تطبيقها على الناس، كما أمرها الله عز وجل في قوله:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾ النساء:135، فقد ورد في دلائل تفسير الآية عند ابن كثير قوله: (ومن هذا القبيل قول عبد الله بن رواحة، لما بعثه النبي ﷺ يخرص على أهل خيبر ثمارهم وزرعهم، فأرادوا أن يُرْشُوه ليرفق بهم، (فشَكَوْا إلى رسولِ اللهِ ﷺ شِدَّةَ خَرْصِه وأرادوا أنْ يُرشوه فقال: يا أعداءَ اللهِ أتُطعِموني السُّحتَ واللهِ لقد جِئْتُكم مِن عندِ أحَبِّ النَّاسِ إليَّ ولَأنتُم أبغضُ إليَّ مِن عِدَّتِكم مِن القِردةِ والخنازيرِ ولا يحمِلُني بُغضي إيَّاكم وحُبِّي إيَّاه على ألَّا أعدِلَ عليكم فقالوا (أي يهود): بهذا قامتِ السَّمواتُ والأرضُ)[1].

وكذلك قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ المائدة:8، قال أبو جعفر: (يعني بذلك جل ثناؤه: يا أيها الذين آمنوا بالله وبرسوله محمد، ليكن من أخلاقكم وصفاتكم القيامُ لله شهداء بالعدل في أوليائكم وأعدائكم، ولا تجوروا في أحكامكم وأفعالكم فتجاوزوا ما حددت لكم في أعدائكم لعدواتهم لكم، ولا تُقصِّروا فيما حددت لكم من أحكامي وحدودي في أوليائكم لولايتهم لكم، ولكن انتهوا في جميعهم إلى حدِّي، واعملوا فيه بأمري)[2].

(1) صحيح ابن حبان عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(2) تفسير الإمام الطبري.

- **معيار الدعوة وتبليغ الحق في علاقة الأمة المسلمة بالأمم:**

فأمة محمد ﷺ قد كلَّفها الله عز وجل بأداء وحمل أمانة دعوة الأمم إلى توحيد الله وطاعته والدخول في الإسلام، فهي الأمة التي تحمل الرسالة الخاتمة للبشرية بعد وفاة النبي ﷺ وإلى يوم القيامة، وعلى هذا الأساس تقوم علاقة الأمة ببقية الأمم، كما أمرها الله عز وجل بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ آل عمران:110، وقد أورد الطبري في تفسير الآية قول قتادة: (ذُكر لنا أن عمر بن الخطاب قال (...) يا أيها الناس، من سره أن يكون من تلك الأمة (يشير إلى قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، فليؤدِّ شرط الله منها) [1].

وعليه فإن جميع الأمم من غير المسلمين هم أمام المسلمين أمة الدعوة، وكما كان الأمر بالدعوة والبلاغ موجهاً لرسول الله ﷺ، فهو منسحب على أمته من بعده إلى يوم القيامة، كما قال الله عز وجل لرسوله ﷺ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ الشورى:7، وكما ورد عن النبي ﷺ بكون اليهود والنصارى من أمة الدعوة بقوله: (والذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بيَدِهِ، لا يَسْمَعُ بي أحَدٌ من هذِه الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ، ولا نَصْرانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ ولَمْ يُؤْمِنْ بالَّذِي أُرْسِلْتُ به، إلَّا كانَ مِن أصْحابِ النَّارِ) [2]، وقوله ﷺ: (من هذه الأمة) إشارة إلى كون اليهود والنصارى من أمة الدعوة.

والأمة المسلمة ملتزمة بتطبيق هذا المعيار، ابتداء من مستوى العلاقات الدولية إلى بقية العلاقات والتعاملات بينها وبين بقية الأمم، دون إكراهٍ ولا تعسفٍ ولا إجبارٍ، فالأصل في دخول غير المسلمين إلى دين الإسلام أن يكون باختيارٍ وقناعةٍ، بغض النظر عن ظروف العلاقات الدولية ما بين حرب وسلم.

---

(1) المصدر السابق.

(2) رواه مسلم من حديث أبي هريرة رذي الله عنه.



وإن الأمة المسلمة اليوم لتنتظر بشارة دخول الأمم في دين الله أفواجاً كما حدث على عهد الرسول ﷺ وعلى عهد الخلفاء الراشدين من بعده، وكما بشر الله عز وجل رسوله والمؤمنين في سورة النصر: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجاً، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً﴾ سورة النصر؛ فلا ندري أي أمم الأرض ستكون سابقةً إلى الدخول في دين الله العظيم؟ هل هم اليابانيون أم الأمريكان، أم الصينيون، أم أمم أمريكا الجنوبية، أم أمم أوروبا؟ كل ذلك وارد كما حدث في التاريخ من إسلام أمم الأرض، كإسلام أمم الترك بعد ما كانوا أعداءً للإسلام وأهله، فنصر الله بهم الدين وأعز بهم الإسلام.

- **معيارواجب المسلمين في رفع فتنة الكفروالشرك عن البشرية:**

وذلك كما أمر الله عز وجل بقوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ الأنفال:39، وفي تفسير الآية ينقل ابن كثير فيقول: (عن عروة بن الزبير وغيره من علمائنا: حتى لا تكون فتنة، حتى لا يفتن مسلم عن دينه) [1]، ولا يُصد الناس عن دين التوحيد، فإن بقاء الأرض تحت سيطرة دول الكفر يُحتِّمُ قيام أولئك الطغاة بتعبيد الناس لأهوائهم وباطلهم، كما قال فرعون من قبل: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحاً لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ القصص:38، فهذا هو لسان حال الطواغيت في جميع العصور وخصوصاً في عصر "الآلهة" الخمسة الكبار، أعضاء مجلس الأمن الدائمين، فهم يوجبون لأنفسهم طاعة من يسيطرون عليهم، وما تلك الطاعة في الحقيقة إلا "دين" وخضوع واتباع، يقول الدكتور حاكم المطيري في كتابه تحرير الإنسان وتجريد الطغيان: (لقد كانت عبودية الشعوب للملوك والطغاة وما زالت، أبرز مظاهر الانحراف في المجتمعات الإنسانية، فقد جمع الملوك مع دعواهم الملك في

(1) تفسير ابن كثير.

الأرض بغير حق ادعاء السيادة على الخلق، وادعاء حق الطاعة المطلقة...، وكل ذلك منازعة لله في أخص خصائص ربوبيته، كما قال تعالى عن نفسه: (لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون) [(1)].

- **معيار استمرار الطغاة في بذل جهودهم لرد المسلمين عن دينهم:**

ويستند هذا المعيار إلى ما ورد في القرآن والسنة، ثم ما شهد به التاريخ والواقع، فقد أخبر الله عز وجل بأن دأب الكفار والطواغيت بجميع أنواعهم هو سعيهم الدؤوب والدائم لرد المسلمين عن دينهم كما قال عز وجل: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ البقرة:217، وكما أخبر عز وجل على لسان فتية أهل الكهف: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوا إِذاً أَبَداً﴾ الكهف:20، وأما التاريخ البعيد والقريب فمليءٌ بتعدي الكفرة على المسلمين، ويكفي أن نشير إلى الأدوار التي لعبتها أمم النصارى على وجه الخصوص خلال القرون الخمسة الماضية (من القرن السادس عشر الميلادي إلى القرن العشرين) حيث تتابعت أمم النصارى في حرب المسلمين وإقصائهم من مواقع السيادة، فقد بدأ الأمر بالأمتين البرتغالية والإسبانية، ثم بالأمة الهولندية والبريطانية والفرنسية، وأخيراً الأمة الأمريكية، والتي لم تأل جهداً في حرب المسلمين، ومشاركة بقية النصارى في العالم بغزو ديارهم واحتلال مقدساتهم.

وأما مرحلة النظام العالمي الطاغوتي الذي تأسس عام 1945م، فلا توجد في التاريخ قصص دامية كالقصص التي جرت للمسلمين في ظله، حيث انتهكت فيها حقوقهم، وسفكت فيها دماؤهم، تحت راية الأمم المتحدة وسمعها وبصرها.

---

(1) د. حاكم المطيري، تحرير الإنسان وتجريد الطغيان، طبعة الكترونية ص 51-52



- **معيار نقض المشركين للعهود وتعمد توجيه الأذى للمسلمين:**

كما أخبر عنهم رب العالمين في قوله: ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ التوبة:8، وقد فسر الإمام الطبري قول الله تعالى (إلاً ولا ذمة) بقوله: (لا يرقبون في مؤمنٍ اللهَ ولا قرابةً ولا عهداً ولا ميثاقاً) (1)، الأمر الذي يتكرر حدوثه عند ظهور أي غلبة وسيطرة لأهل الكفر.

وهذا ما نشاهده في أغلب بلاد الكُفر على مستوى العالم، كما يحدث في الصين تجاه مسلمي "الإيغور"، وعموم مسلمي الصين، فقد بلغت فتنة الحكومة الصينية للمسلمين حداً غير مسبوق، في محاولة تغيير وتبديل عقيدتهم، عبر تمزيق الأسر المسلمة وفصل الرجال والنساء والأطفال، والزج بالجميع في سجون تَسَعُ عشرات الألوف، وعزل الأطفال عن أهليهم، والعمل على تعليمهم عقيدة الكفر الشيوعية والكونفوشية، والعبث بالنساء وفرض زواجهن من عرقية الهان الكافرة، وفرض شرب الخمور على المسلمين وأكل لحم الخنزير، وإبقائهم تحت رقابة دائمة ولصيقة في بيوتهم؛ وما تفعله الهند الهندوسية تجاه مسلمي الهند وكشمير، وما يفعله عسكر ورهبان ميانمار لمسلمي الروهينجا، وحتى في بلاد أوروبا وأمريكا التي اعتقد بعض المسلمين أنها مناطق آمنة للهجرة، نجد فرنسا الكاثوليكية الحاقدة، تذهب مذهباً لم يسلكه أحد قبلها، من تطبيق برامج فتنة المسلمين المقيمين فيها وصدهم عن دينهم، حتى باتت تلك البرامج تقترب شيئاً فشيئاً مما طبقته محاكم التفتيش الكاثوليكية ضد مسلمي الأندلس.

وإن المتأمل في الاستنفار العالمي ضد المسلمين وأقلياتهم على مستوى العالم، والخوف الشديد المشترك الذي تبديه حكومات الكفر العالمي من المسلمين، من بوذ وشيوعية ونصرانية ويهودية وهندوسية وإلحاد، ليس له إلا تفسير واحد، وهو

---

(1) تفسير الإمام الطبري.



شعورهم الجماعي بأن دين الإسلام غالب ومنتصر بلا حرب، فلو تركوا له المجال لدخلت شعوبهم في دين الله أفواجاً ولذلك فهم يكررون مقولة فرعون عندما قال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ غافر:26.

- **معيار الأخطار الوجودية على البشريَّة في ظل النظام الدولي**

حيث تقود فلسفة ونظام "النيو لبرالية" زمام النظام الدولي، ورؤوسه الكبار، وفي مقدمتهم أمريكا والصين وأوروبا وروسيا، عبر "العولمة" والتوحش الاقتصادي الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى نمو فاحش لثروات قلة قليلة من البشر، مقابل الدفع بمليارات البشر إلى أحضان الفقر، في ظل أدوات وآليَّات اقتصادية وتقنيَّة تتحكم في شعوب العالم وحكوماتها، وتجبرهم للنزول على شروطها التي تزداد قسوة وإرهابا؛ وما ذلك إلا لسيطرة المنظومات القيمية الناتجة من العقائدية الشِّركيَّة، والتي تقود البشرية إلى فساد شامل لحياتهم ومعايشهم، كما قال الله عز وجل: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ الروم:41، يقول الإمام الطبري في تفسير الآية: (ظهرت معاصي الله في كل مكان من برّ وبحر (بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ) : أي بذنوب الناس، وانتشر الظلم فيهما) [1].

فمن خلال مراقبة أداء أغلب حكومات الأمم وأحزابها، وخصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فيمكننا رؤية الأثر التنافسي في السيطرة والهيمنة بين تلك الحكومات والأمم، بالإضافة إلى تقدم المتطرفين دينياً أو عقائدياً ونجاحهم في

---

(1) تفسير الطبري.

الوصول إلى الحكم في العالم، كالأحزاب المسيحية اليمينية، والأحزاب اليهودية، والأحزاب الهندوسية والبوذية، والحكومة الشيوعية في الصين وغيرهم، فإن هاذين العاملين (التنافسية على الهيمنة والمتطرفين) قد قادا العالم إلى حافة الانهيار والتهديد الوجودي للبشر، ويمكننا على ضوء الوضع العقدي والمبدئي الوقوف على قائمة التهديد التالية، التي يفرضها النظام الدولي على البشر:

- تهديد البشرية بالحرب النووية وزيادة معدلات إنتاجها على مستوى العالم، وانهيار الاتفاقيات العالمية في مجال الحد من انتشار وتجارب التسلح النووي.
- تهديد البشرية بالحرب الكيماوية والإشعاعية، وزيادة التصنيع والتجارب على مستوى العالم في هذا المجال.
- تهديد البشرية بالحرب الجرثومية وزيادة التصنيع والتجارب على مستوى العالم، ولعل انتشار مرض "الكورونا" مؤخراً يشير إلى هذا التهديد.
- تهديد البشرية بالحروب المائية، وتهديد مصادرها.
- تهديد البشرية بالتجارب السريَّة والعلنية في مجال "الذكاء الصناعي"، والذي يهدد بإنتاج أسلحة ذات قدرات تدميرية هائلة، وبالسيطرة على الأداء الإنساني والتحكم فيه، والحد من حرية البشر باستخدام الذكاء الصناعي، والتهديد بدمج القدرات البشرية بالقدرات الإلكترونية، إلى غير ذلك.
- تهديد البشرية بالحروب الغذائية، وخصوصاً في مجال السيطرة على مستقبل الإنتاج الزراعي، عبر تجارب التعديل الجيني للبذور، الذي تقوده الولايات المتحدة والصين والكيان الصهيوني على المنتجات الزراعية، وتجارب الآفات الزراعية كأسلحة حربية، وعبر مصادرة قدرة الشعوب على ممارسة الإنتاج الزراعي، وفرض الهيمنة التامة على هذا المجال.

- تهديد البشرية بالتجارب النفسية، والتعذيب والسيطرة العقلية على السجناء والأسرى، وعبر استخدام العقاقير وعمليات غسيل الدماغ، ونشر المخدرات في العالم.

- تهديد البشرية بالتجارب في مجال الأحياء والطب والذكاء الصناعي، وخصوصاً تجارب الهندسة الوراثية والتعديل الجيني البشري، وتجارب الخلايا الجذعية، والمزج بين المكونات البشرية والحيوانية، والتي تهدد بولادة حيوان بشري، حيث تمتلك حكومات الدول الخمس الكبرى، ودول صناعية أخرى كاليابان، تجارب خطيرة في هذه المجالات منذ عقود.

وقد يقول قائل: أولا يمكن الاعتماد على الاتفاقيات الدولية، التي تتم في إطار الأمم المتحدة وغيرها من الأُطُر، لوقف هذه الأخطار والتهديدات؟

والجواب: بأن حكومات الطغيان العالمي في الغرب أو في الشرق، تعتمد برنامجين وسياستين في التعامل مع هذه القائمة من التهديدات لمستقبل البشرية، فهي من جانب تقوم بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية ولكنها من جانب آخر وتحت مبررات "الأمن القومي" وعبر البرامج السرية التي تشرف عليها أجهزة الأمن، تعطي الضوء الأخضر للمضي في كل التجارب المحظورة دولياً، بل وسوف تمضي باستخدامها ضد بقية الأمم عندما تحتاج إليها، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة هذه الازدواجية وقائدة التهديد العالمي للبشر، منذ أن قامت بإلقاء القنابل النووية على اليابان في الحرب العالمية الثانية، ثم عملت بعد ذلك على تجريب كل أنواع أسلحتها على الشعب الفيتنامي طوال الستينيات إلى منتصف السبعينيات، وصولاً إلى الوقت الحاضر الذي خرجت فيه الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للتغيير المناخي العالمي عام 2017م، وانسحابها من معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى مع روسيا، مع العلم بأن الولايات المتحدة الأمريكية بررت ذلك بإقدام روسيا على تطوير صاروخ نووي عُرف باسم (إس إس سي 8).

- معيار مواجهة الأمة المسلمة لعُلوّ اليهود وسيطرتهم على النظام العالمي:

فإنه وفق إحصائيات الكيان الصهيوني عن أعداد اليهود في العالم فقد بلغ عددهم 14.5 مليون نسمة [1]، وهو ما يقل عن عددهم قُبيل الحرب العالمية الثانية حيث بلغ 16.5 مليون نسمة، وإن هذا العدد الضئيل، والذي لا يكاد يذكر عند نسبته لأعداد البشر في العالم، والذي بات يقترب من بلوغ ثمانية مليارات نسمة؛ ومع ذلك فاليهود يملكون تأثيراً عالمياً على حكومات واقتصاديات العالم، وما ذلك إلا أن الله تعالى قد أذن بموعد سيطرتهم وإفسادهم العالمي الذي أخبر عنه في كتابه العزيز بقوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوّاً كَبِيراً﴾ الإسراء:4، وهي – في ظني – المرة الأولى من الإفسادين، اعتماداً على أن اليهود لم يكن لهم علوٌّ عالمي وإفساد يشمل الأرض كلها، كما حدث في هذه الحالة التي شهدتها البشرية في القرن العشرين، من السيطرة على النظام العالمي سياسياً واقتصادياً، وستكون الثانية عند التحاقهم بالمسيح الدجال عند ظهوره كإحدى علامات الساعة الكبرى، والله تعالى أعلم؛ والذي يهمنا في مبحثنا هذا بأن مسألة علاقة الأمة المسلمة بالنظام العالمي، إنما تحكمها من بين عدة عوامل أخرى، مواجهة علو وإفساد يهود وسيطرتهم على النظام العالمي، بسبب تأثر الأمة المسلمة المباشر بذلك الإفساد، وبسبب الحقد العقدي والتاريخي الذي يكنه اليهود للإسلام وأهله، وبسبب التناقض الشديد بين دين الإسلام ودين اليهود، من حيث انفتاح دين الإسلام على التاريخ والبشرية، وقدرته الحضارية على أن يكون مظلة عالمية من العدل والإنصاف والسلم العالمي، وبين ما يمثله دين اليهود وتاريخهم من ظلامية وانغلاق، واعتبارهم لأنفسهم محل "نقاوة" وعلو لا يُدانيه بقية البشر، ووضعهم لبقية البشر في رتبة أقل رتبة من الحيوان، بل وإجازة قتله واستعباده، مع العلم بأن اليهود وطوال تاريخهم ومنذ بعثة النبي محمد ﷺ، لم يأمنوا على أنفسهم ودينهم، إلا في ظل الإسلام وأهله، والأندلس تشهد بذلك، وتاريخ عواصم

(1) وفق موقع عربي21 بتاريخ 12 إبريل 2018م https://arabi21.com/story/1085765

المسلمين وأحياء اليهود فيها، يشهد بذلك وتاريخ الخلافة العثمانية يشهد بذلك، لكنه الحقد الأعمى المتأصل عند يهود، والذي يمنعهم من رؤية هذه الحقيقة.

وإن عالمية الدين الإسلامي، وعالمية انتشار أمة الإسلام من جهة، وما أحدثه العلو والهيمنة اليهودية من جهة أخرى، وخصوصاً ممارستهم للإفساد الأخلاقي والسياسي والاقتصادي العالمي، واحتلالهم لبيت المقدس، جعل مسألة المواجهة الشاملة بينهم وبين الأمة المسلمة، سمة أساسية في علاقة الأمة المسلمة بالنظام العالمي، وبالمشروع الصهيوني في فلسطين، وسيكون لهذا المعيار أثره العميق والشامل في رؤية واجتهاد المشروع الإسلامي وتطبيقاته العملية، فالأمة المسلمة هي المعنية بدرجةٍ أولى بين البشر، بمواجهة علو يهود، لأنها المتأثر الأول بذلك العلو والإفساد؛ ويحكم تلك المواجهة ما أخبر الله عز وجل به في قوله: (فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أولاَّهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَاداً لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْداً مَّفْعُولاً) الإسراء:5.

- **معيار القابلية الحضارية لأمة الإسلام ودورها الريادي العالمي:**

حيث لم تتمكن أمة من الأمم في تاريخ البشرية، من الاستمرار في الأداء الحضاري المتصل كما فعلت أمة الإسلام، وذلك منذ بعثة نبيها ﷺ وإلى سقوط الخلافة العثمانية عام 1924م بإعلان إلغائها على يد مصطفى كمال، فهذه ألف وأربعمائة عام من النظام السياسي والوجود الحضاري في قلب العالم، حيث امتد وجود الأمة المسلمة من المحيط الهادي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، مع الأدوار الحضارية التي لعبتها الأمة المسلمة، وكان من أهمها الوصل بين الحضارات في المجال العلمي والأخلاقي والفلسفي.

وتعود قدرة الأمة المسلمة في أدائها الحضاري والسياسي، إلى طبيعة الأصول والفقه الذي جاء به الإسلام، والتزمت به الأمة المسلمة منذ بداية نشأتها، فقد وضع رسول الله ﷺ صحيفة المدينة بين المكونات السياسية لأول دولة في الإسلام، بل هو أول دستور عرفه تاريخ البشرية، وعليه وُضعت قواعد التعامل مع غير المسلمين في مجتمع المدينة، التي بُنيت على أساس تعاقدي، وعلى أساس المواطنة،



واحترام التنوع الديني البشري، ومنع التجاوز على حقوق مكونات المجتمع، بل وتحريم الاعتداء عليهم من منطلق ديني وعقائدي.

وبذلك فقد نهضت أمة الإسلام، بدورها العالمي المميز، في العلاقات الدولية والاستقرار السياسي، من خلال امتدادها الزمني والجغرافي الوسطي، بين بقية الأمم، وحافظت على السلم والأمن الدوليين، والسلم الاجتماعي والديني، ويمكننا الاستدلال على ذلك من خلال أكثر من نموذج في التاريخ، ومن تلك النماذج نموذج التعايش بين المسلمين وبقية مكونات المجتمع في شبه القارة الهندية، حيث امتد مُلك المسلمين في شبه القارة الهندية قرابة ثمانية قرون بدأت عام 1001م وانتهت بالسيطرة التامة للإنجليز عام 1858م، فلولا حسن التدبير الداخلي والخارجي، الذي تميز به حكام المسلمين لشبه القارة الهندية وموقعها الجغرافي العالمي، لما تمكنوا من الاستمرار في الحكم والإدارة السياسية طوال هذه الفترة، مقارنة بما فعله الإنجليز بعد احتلالهم للهند، ومحاولاتهم تنصير الهنود طوال قرنين ونصف، فكان نصيبهم الفشل التام، ولم تتمكن آلة الإنجليز الحربية من فعل شيء، إلا من نتيجة واحدة غيَّرت وجه شبه القارة الهندية، وهي العمل على إسقاط الحكم الإسلامي للهند، وتسليمه للهندوس في مرحلة تالية؛ وأين الهند الآن بعد أن آلت إلى أيدي المتطرفين الهندوس، وإلى أين ستقود أفعالهم في إدارة الهند وسكانها واقتصادها وسياستها الخارجية؟

كما يمكن الوقوف على الدور الذي لعبته أمة الإسلام، في العلاقات الدولية والاستقرار العالمي، من خلال أدائها الحضاري طوال التاريخ، وانتشارها العالمي في عمليات التبادل التجاري على مستوى العالمي في البر والبحر، وعبر طريق الحرير الذي أوصل الصين بأوروبا، وطرق التجارة البحرية، التي ربط القارات القديمة الثلاث ببعضها، آسيا وإفريقيا أوروبا، فلولا ما تمتعت به حضارة المسلمين من نظم وفقه، في إدارة العلاقات الدولية، والتجارة الدولية، لما استمرت في أداء ذلك الدور الحضاري طوال تلك القرون.

وكذا دور الخلافة العثمانية، في إقرار عمليات السلم في العلاقات الدولية، في منطقة كانت ولا زالت من أعقد مناطق الاحتكاك في تاريخ البشرية، وهي منطقة

"أوراسيا" من جهة، ومنطقة آسيا الوسطى من جهة أخرى، ومنطقة حوض البحر المتوسط، من جهة ثالثة، والعمق العربي والإفريقي، فقط كانت الدولة العثمانية، وطوال مراحل وجودها التي امتدت قرابة ستة قرون، قادرة على فرض السلم والتوازن في العلاقات الدولية، بدليل ما حدث في العالم إبان خروج الدولة العثمانية من المشهد الدولي، حيث نشبت الحربين العالمية الأولى والثانية، وقتل وجرح ما يزيد على المائة مليون إنسان في تلكما الحربين.

كما تتميز أمة الإسلام بصفتين لا توجد في بقية الأمم، وفي انطباق معيار القابلية الحضارية بين بقية الأمم، أما الصفة الأولى، فهي التنوع العرقي والبشري الذي تتميز به أمة الإسلام بين الأمم، وأما الصفة الثانية فهي الانتشار الجغرافي العالمي، الذي يميز وجودها بين الأمم، مما يؤهلها للقيام بأدوار التواصل والعلاقات الدولية، والحيلولة دون استمرار التصادم، الذي تشهده البشرية بين مجمل الأعراق والأمم، في ظل التهديد الدائم بالحرب النووية الذي يكتنف العالم، ويهدد بإفناء البشرية، بسبب سيطرة وتحكم أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية، الذين أعطوا لأنفسهم حق العلو والتحكم في البشر، بل وتعبيدهم الشعوب في العالم لهم، من خلال عدم الخضوع والاستجابة لأي مفهوم بشري من العدالة والمساواة والرحمة، مقارنة بأمة الإسلام، التي قال عنها المستشرق جوستاف لوبون: (وما جهله المؤرخون أن حِلم العرب الفاتحين وتسامحهم، كان من الأسباب السريعة في اتساع فتوحاتهم، وفي سهولة اقتناع كثير من الأمم بدينهم ولغتهم، والحق أن الأمم لم تعرف فاتحين رحماء متسامحين مثل العرب ولا ديناً سمحاً مثل دينهم) [1].

وما ذلك إلا لأن أمة الإسلام ومنذ نشأتها، وهي ملتزمة بتعاليم دينها في جميع شؤونها ومنها الشؤون الحربية، حيث يتخلى البشر أثناء الحروب عن كل القيم الإنسانية في تعاملهم مع أعدائهم، فيستخدمون أبشع ما وصلوا إليه من الانحطاط الأخلاقي، ولا يقبلون من الأمم المنهزمة إلا التسليم والانهيار التام،

(1) غوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، مصر، مؤسسة هنداوي، 2012، ص14.



وإجبارهم على متابعة عقيدة المنتصر، بينما أصبحت الأمة المسلمة، هي الأمة الوحيدة التي تقف شامخة، بتاريخها الحضاري، وقيمها الرفيعة، ولا فصل عندها بين النظرية والتطبيق؛ ولا تزال البشرية تقف بكل هيبة وإجلال، أمام الإعلان العالمي الأول لحقوق الإنسان، في تاريخ البشرية، الذي يحرم قتل النفس البشرية، وذلك عندما نزل قول الله عز وجل على قلب رسوله ﷺ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جميعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جميعاً وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كثيراً مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ المائدة:32، فالآية وإن كانت تخبر عن حكم فرضه الله على بني إسرائيل، لكنها تشمل المسلمين، وذلك لما أورده الإمام الطبري في تفسيرها بنقله عن الإمام عبد الله بن المبارك الذي أورد قول سليمان بن علي الربعي قال: (قلت للحسن: "من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس" الآية، أهي لنا يا أبا سعيد، كما كانت لبني إسرائيل؟ فقال: إي والذي لا إله غيره، كما كانت لبني إسرائيل! وما جعل دماءَ بني إسرائيل أكرمَ على الله من دمائنا؟) [1].

وباعتبار أحكام القتال في الإسلام، فإن الآية في حرمة النفس الإنسانية تسري أيضاً على بقية البشر، وهذا ما تدل عليه عموم أحكام القتال في الإسلام، فإن أمة محمد ﷺ لا تستحل دماء المخالفين لها في الدين، إلا بقيود مشددة في حالة الحرب كما أشرت سابقاً، مما يرشح الأمة المسلمة لكي تكون مرجعاً للإنسانية كلها، ومظلة أمن حقيقية، يمكن أن يطمئن لها البشر، لا كما ادعى "الآلهة" الخمسة الكبار أعضاء مجلس الأمن الدائمين، والذين أوصلوا البشرية إلى حافة الهاوية والفناء، بسبب الانهيارات الأخلاقية والمبدئية التي يعانون منها، في الشؤون السياسية، كما الشؤون الاقتصادية، والحربية وغيرها.

ومما تتميز به أمة محمد ﷺ في مجال العلاقات الدولية، أنها لا تسعى لفرض الهيمنة بنفس منطوق ومنظومة القيم في بقية الأمم، فقد أنزل الله عز وجل عليها قوله: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ

(1) تفسير الطبري.

لِلْمُتَّقِينَ﴾ القصص:83، فقد أورد الإمام الطبري في تفسير الآية عن عكرمة يقول: (لا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الأرْضِ وَلا فَسَاداً) قال: العلو: التجبر، وفي موضع آخر من تفسير الآية أورد عن ابن جُرَيج قوله: (لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الأرْضِ) قال: تعظُّماً وتجبراً (وَلا فَسَاداً): عملاً بالمعاصي [1].

وبالنظر إلى التاريخ التطبيقي في مجال العلاقات الدولية لأمة الإسلام، نجد أنها الأمة الوحيدة التي لا تسعى لسحق ومحق بقية الأمم، كما يفعل الجبابرة ولا استعبادهم، ولا تعمل على إعلاء عرق أو قومية أو سلالة، في نظامها السياسي، كما هو معروف عند الأكاسرة والقياصرة في التاريخ، ولذلك نجد أمة الإسلام أكثر الأمم تنوعاً في عرقياتها، وقومياتها، وجغرافيتها العالمية، نتيجة لمسارها التطبيقي، ومنظومة قيمها في العلاقات الدولية.

وإن استعراضاً سريعاً لسجل الثارات والأحقاد المعاصرة بين الأمم، في القرون المتأخرة، كفيل بإخراج أغلب الأمم من معادلة ومعيار القابلية الحضارية، فلكل أمة ثأر عند أخرى، فتاريخ الإسبان مليء بالخزي والعار، ويكفي أنهم قتلوا ما يقرب من إثني عشر مليوناً من الهنود الحمر عند استيلائهم على الأمريكيتين بشهادة أحد قساوستهم [2]، وأما عن تاريخ الأمة الأمريكية فحدث ولا حرج، فهو مليء بالتجاوزات تجاه بقية الأمم، وخصوصاً أمة الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، وما فعلته بالأمة اليابانية في الحرب العالمية الثانية، أو ما فعلته بالأمة الفيتنامية والأمة الكورية، وما فعلوه في أفغانستان والعراق، حيث بلغ إجمالي ضحايا حربهم على العراق وحده منذ عام 2003م مليونين وأربعمائة ألف قتيل؛ وتقف الأمة اليابانية أمام تاريخ مخز من التجاوزات بحق الأمة الصينية، وكذلك فعل الإنجليز تجاه أمم شتى في الأرض، ولا تسل عن تجاوزات ومجازر الأمة الفرنسية والأمة الألمانية؛ ووحدها تقف أمة محمد ﷺ بين بقية الأمم، وليس في تاريخها الحديث ولا القديم ما تخجل منه، وهو ما يؤهلها للدور الريادي بين الأمم في النظام العالمي القادم.

---

(1) المصدر السابق.

(2) انظر كتاب مذابح الهنود الحمر، رسائل المطران برتولومي دي لاس كازاس، القاهرة، دار الفضيلة، 2007.



ثانياً: منشأ ومراحل التحولات في النظام العالمي

لا يتحقق الفهم الكامل لتاريخ وتشكُّل النظام العالمي بوضعه الجديد بُعيد الحرب العالمية الثانية عام 1945م، إلا بفهم المعطيات الأساسية التي تقدمت بين يديه قبيل تلك الحرب، ولذلك وقبل استعراض المحطات الأساسية للتحولات في النظام العالمي، فإنه يجدر بنا الوقوف على المعطيات التي سبقته وساهمت في تشكيله وهي:

المعطيات التي صنعت الحرب العالمية الثانية ونظام الأمم المتحدة:

1- انعكاس نتائج الحرب العالمية الأولى بشدة على تشكيل النظام العالمي الجديد، حيث كان من أهم نتائجها، شطب الامبراطوريات المتنافسة، وخصوصاً على مستوى أوروبا، وهي: الخلافة العثمانية، والقيصرية الروسية، والقيصرية الألمانية، ونشوء قطبية عالمية جديدة تتمثل في أمريكا والاتحاد السوفيتي، مع نشوء قوى منافسة تمثلت في ألمانيا النازية، والإمبراطورية اليابانية في أقصى الشرق، كما كان من نتائج الحرب العالمية الأولى تراجع الأدوار العالمية التي كانت تتمتع بها كل من بريطانيا وفرنسا.

2- ارتفاع السطوة اليهودية العالمية، وتأثير اليهود الفعّال في صناعة النظام العالمي، وقد ساعد على ذلك عدة عوامل من أهمها احتضان الإمبراطورية البريطانية البروتستانتية لليهود، على أساس التقارب بين الديانتين، وامتداد ذلك الاحتضان للدول البروتستانتية الأخرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، ونيوزلندا، وغيرها، واستغلال اليهود لعلميات الإبادة التي قادتها النازية الألمانية وتضخيمها، وولادة مشروع الوطن اليهودي في فلسطين، بالإضافة إلى تغلغل اليهود في النظام الاقتصادي العالمي، وفي النظم السياسية على مستوى أوروبا وأمريكا، مما مهَّد لتقدم وسيطرة اليهود على النظام العالمي الجديد.

3- التطور العلمي غير المسبوق تاريخياً، في علميات الإنتاج الصناعي والحربي، وتوظيفهما في التنافسية والصراع الدولي، والقدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها القنابل الذرية والنووية وأسلحة الإبادة الكيماوية

والبيولوجية، وإنتاج الغواصات، والسفن الحربية، والطائرات، وحاملات الطائرات، مما جعل المنافسة العالمية تنحصر على الدول القادرة على إنتاج هذه المعدات والتقنيات.

4- التنافسية والصراع الدولي الحاد على منابع الثروات العالمية، والمواد الخام، وفي مقدمتها الطاقة البترولية، وكذلك التنافس على السيطرة على الممرات المائية، وحيازة الأسواق العالمية، والكتل البشرية المُستهلكة للإنتاج العالمي الضخم.

5- حلول الصراع الفلسفي والأفكار في مجال السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، مكان الصراع الديني التقليدي، ونشوء الاستقطاب الحاد بين المدرسة الرأسمالية والاشتراكية في العالم، وتوظيف هذا الاستقطاب في صناعة تشكيل النظام العالمي الجديد.

6- عدم إدراك كل من القيادة السياسية في ألمانيا واليابان، طبيعة التشكل في النظام العالمي، قُبيل الحرب العالمية الثانية، والاتجاه السائد فيه نحو تعددية الأقطاب والتوازن، مما جعلهما يندفعان وخصوصاً النظام النازي الألماني، باتجاه حسم التنافسية العالمية لصالحه، على مستوى أوروبا تمهيداً للتمدد الدولي، مما وفر لبقية المتنافسين، وفي مقدمتهما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي غطاءً عالمياً لمواجهة "التهديد" الذي تمثله النازية، الأمر الذي تم توظيفه لصالح فرض السيطرة العالمية وحسمها لصالحهما.

7- وقوع شعوب الأمة المسلمة على المستوى العالمي، في منطقة التمدد وفرض الهيمنة والتنافسية الدولية، دون أدنى قدرة على المقاومة، وذلك لغياب أي مستوى من التمثيل السياسي الحقيقي للأمة في النظام الدولي، الآخذ في التشكُّل، وخصوصاً بعد هزيمة وغياب الخلافة العثمانية، فأصبحت بلاد المسلمين مسرحاً لفرض السيطرة على محورين أساسيين، امتد المحور الأول من إندونيسيا إلى شمال إفريقيا، وهو المحور الواقع تحت الهيمنة الغربية النصرانية، والمحور الثاني يمتد من تخوم الصين شرقاً إلى دول البلقان غرباً وهو المحور الذي وقع تحت



الهيمنة الشيوعية للاتحاد السوفيتي، مع العلم بأن قلب الأمة المسلمة والذي أطلق عليه الغرب "الشرق الأوسط"، قد خضع لعملية إعادة تفكيك وبناء، في ظل بعث الروح الصليبية الغربية، التي احتفلت بنهاية الحرب العالمية الأولى بدخول واحتلال بيت المقدس؛ وقد تحكمت عوامل محددة في عملية تفكيك وبناء منطقة "الشرق الأوسط"، كان من أهمها عزل تركيا بالكامل عن المنطقة، ودعم الحلف الصليبي الغربي لمسألة إنشاء دولةٍ لليهود في بيت المقدس، وربط كل الترتيبات بهذا العامل، ومن تلك الترتيبات تقسيم المنطقة إلى كيانات خاضعة للهيمنة الغربية بالكامل، من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، وفي القلب من تلك الترتيبات سيطرة الغرب الصليبي على منابع البترول في العراق، وجزيرة العرب، ومنطقة شمال إفريقيا.

8- انتشار المنظمات العقائدية والسرية العابرة للقارات، كحركة الماسونية العالمية، ونوادي الروتاري، والحركة الشيوعية العالمية (الكومنترن)، ومجلس الكنائس العالمي وغيرها، واشتعال التنافس والصراع بين الأجهزة والمؤسسات الأمنية للدول، مما جعل الأداء السياسي للدول محكوماً بالسيطرة الأمنية وتابعاً لها، وقد انعكس هذا الأمر على تشكيل النظام العالمي، ومرجعية وهيمنة من أطلق عليهم لاحقاً بالخمسة الكبار.

وعلى ضوء تلك المقدمات التي صنعت الحرب العالمية الثانية، وأسهمت بالتالي في صناعة نظام الأمم المتحدة، فإنه يمكن أن نحدد المحطات الأساسية التالية، التي مرَّ بها النظام العالمي، وهي التي تم تعريفها بمرحلة الحرب الباردة التي ابتدأت مقدماتها مباشرة بُعيد الحرب العالمية الثانية، واستمرت حتى إعلان سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م.

استعراض أهم المحطات الزمنية في مرحلة الحرب الباردة:

- 26 يونيو 1945م توقيع ميثاق الأمم المتحدة والذي أصبح نافذاً فقط بتاريخ 24 أكتوبر 1945م، وذلك بتصديق الدول الخمس المتحكمة به تحكماً نهائياً، عبر حيازتها "لحق" الاعتراض (الفيتو) والذي يجعل قرارات الأمم المتحدة رهينة بموافقة هؤلاء الأعضاء الخمسة.
- 1947م إعلان عقيدة الرئيس الأمريكي ترومان تجاه أوروبا، ثم إعلان خطة الجنرال مارشال بعد ذلك، والتي أدت إلى إعادة بناء أوروبا الغربية وتقويتها أمام أطماع الاتحاد السوفيتي، كما أدت تلك الخطة إلى ارتباط أوروبا العضوي بأمريكا استراتيجياً، من النواحي العسكرية والاقتصادية والتجارية.
- 1948م وقوع انقلاب شيوعي في تشيكوسلوفاكيا، مما قرع أجراس الإنذار في المعسكر الغربي بخطورة الزحف الشيوعي على أوروبا بل والعالم أجمع.
- 4 إبريل 1949م توقيع اتفاقية تأسيس حلف الناتو العسكري في واشنطن، من قِبَل إثني عشر دولة وهي: الولايات المتحدة -التي تمتلك القوة العسكرية الأكبر داخل الحلف بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى- وفرنسا وبلجيكا وكندا والدانمارك وآيسلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال وإنجلترا، بينما يبلغ عدد أعضائه الآن تسعاً وعشرين عضواً.
- 1949م إعلان قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية في القسم الغربي من ألمانيا، ثم إعلان قيام جمهورية ألمانيا الشرقية الشيوعية، وتكريس تقسيم ألمانيا بين المعسكر الشرقي والغربي.
- 29 أغسطس 1949م يفجر الاتحاد السوفيتي أولى قنابله الذرية.
- 1 مايو 1949م الزعيم الشيوعي الصيني ماو تسي تونغ يعلن تأسيس جمهورية الصين الشعبية رسمياً، فأصبحت الصين أحد الأقطاب الثلاثة الكبرى المتحكمة في النظام العالمي الجديد وهي الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي.

- 25 يونيو 1950م تشتعل الحرب الكورية، وبدعم غربي تمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، ودعم شرقي تمثل في الاتحاد السوفيتي والصين، وتستمر الحرب ثلاث سنوات، حيث انتهت في 27 يوليو 1953م، وخلفت قرابة ثلاثة ملايين من الضحايا، من كافة الأطراف المشاركة في الحرب [(1)].
- من عام 1953م إلى 1956م تتوالى أزمات الصراع والمنافسة بين المعسكر الشرقي والغربي، أولاًها في ألمانيا الشرقية ثم هنغاريا ثم قناة السويس، وتلتحق حكومة ألمانيا الغربية بحلف الناتو.
- 13 أغسطس 1961م بدأت حكومة المانيا الشرقية بتشييد حائط برلين.
- 1962م تنشب أخطر الأزمات وهي أزمة الصواريخ السوفيتية على الأراضي الكوبية، في خاصرة الولايات المتحددة، ويسود العالم التهديد بحرب نووية، إلى أن أقدم الاتحاد السوفيتي على سحب الصواريخ من كوبا.
- 1965م أمريكا تبدأ أول معاركها في فيتنام ضد شيوعي فيتنام الشمالية، والمدعومين من الكتلة الشرقية، لكي تستمر الحرب حتى إعلان أمريكا المُذل سحب جنودها من فيتنام عام 1973م، ولكي تسقط "سايجون" عاصمة الجنوب بيد الفيتناميين الشماليين عام 1975م، وقد خلفت الحرب ما يزيد على مليوني قتيل أغلبهم من المدنيين.
- 1968م جيش الاتحاد السوفيتي يسحق ثورة شعبية في تشيكوسلوفاكيا، والتي سُميت بربيع براغ.
- ما بين 1969م إلى 1979م توقع أمريكا والاتحاد السوفيتي عدة اتفاقيات للحد من التسلح النووي، ولكن سباق التسلح يستمر دون هوادة.

---

(1) https://edition.cnn.com/2013/06/28/world/asia/korean-war-fast-facts/index.html

- 1979م حلف الناتو يُمَكِّن الولايات المتحدة من وضع 572 رأساً حربياً من طراز "بيرشينج 2" في أوروبا الغربية، في حال فشل المفاوضات مع السوفييت بشأن تفكيك صواريخ SS-20 متوسطة المدى.
- 1979م جيش الاتحاد السوفيتي يغزو أفغانستان، والناتو يبدأ تطبيق عقوبات ضده، والرئيس الأمريكي جيمي كارتر يوقع الأمر السري بدعم المجاهدين الأفغان ضد الاتحاد السوفيتي.
- 1983م الرئيس الأمريكي رونالد ريغان يعلن اعتماد برنامج الصواريخ الاستراتيجية العالمي المسمى بحرب النجوم.
- 1985م ميخائيل غورباتشوف سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي يبدأ بتطبيق رؤيته السياسية في إصلاح الاتحاد السوفيتي والتي أطلق عليها "بيريسترويكا".
- 1987م الرئيس الأمريكي رونالد ريغان والسوفيتي ميخائيل غورباتشوف يوقعان اتفاقية الحد من تصنيع الصواريخ النووية قصيرة ومتوسطة المدى.
- 1989م انسحاب جيش الاتحاد السوفيتي مهزوماً من أفغانستان، وسقوط جدار برلين.
- 1991م إعلان سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي لكي تحل محله جمهورية روسيا الاتحادية، وانتهاء مرحلة الحرب الباردة [1].

---

(1) موقع شبيغل أون لاين https://www.spiegel.de/international/europe/timeline-a-brief-history-of-the-cold-war-a-562290.html



ثالثاً: الثوابت العقائدية والاستراتيجية في المشاريع الدولية

تعريف ثوابت المشاريع الدولية: يمكن تعريف ثوابت مشروع أي أمة أو مجموعة بشرية بما يلي: هي السمات والخصائص العقائدية والتاريخية والبشرية، التي يتبلور في ضوئها الوجود السياسي لأي أمة من الأمم، والتي تنعكس على تحديد مصالحها العليا وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ورؤيتها الاستراتيجية، والتي يتم تبنِّيها من قبل قادتها وحكومتها.

وتعتبر عملية المحافظة على تلك الثوابت والدفاع عنها، هي المهمة الأساسية للنظام السياسي المُعبر عن مشروع أمة ما.

وقبل أن نستعرض الثوابت التي تتحكم في كل مشروع من المشاريع الدوليَّة، ينبغي الوقوف على ثمانية عوامل ومعايير أساسية، وهي التي تحدد إمكانية وقدرة أي أمة من الأمم على الالتحاق بمعادلة التنافس الدولي أو خروجها منها، وهذه العوامل الثمانية هي:

العامل الأول: عامل العقائد، فقد لعبت العقائد الدور الأظهر في دفع مشاريع الأمم إلى ساحة التدافع الدولي، ومن هذه النماذج: دور العقيدة الكاثوليكية والبروتستانتية في بناء المشروعين الأوروبي والأمريكي، ودور الشيوعية والإلحاد والكونفوشيوسية في تشكيل المشروع الصيني، ودور الهندوسية في المشروع الهندي، وخليط الأرثوذكسية والإلحاد الشيوعي في المشروع الروسي، والاثنا عشرية الجعفرية وولاية الفقيه في المشروع الإيراني، واليهودية في المشروع الصهيوني وهكذا؛ ولم تتخلف أمة الإسلام عن ركب التدافع الحضاري إلا لإهمالها البُعد العقدي، وارتكاسها إلى الأبعاد العِرقية والقومية.

العامل الثاني: عامل التاريخ، حيث تشكل السَّرْدية التاريخية في وجود كل أمة، دافعا لدخولها إلى ميدان التدافع الدولي، سواء من خلال العمل على إحياء تاريخ

امبراطورية سابقة، أو الحفاظ على مكتسبات المشاريع القائمة، أو رفع المظلومية التي تعرضت لها تلك الأمة في التاريخ.

العامل الثالث: عامل الجغرافيا، والموقع الجيوسياسي، وضرورة تمتع الأمة المنافسة دوليا بسعة جغرافية وتماس بأغلب الكتل البشرية والجغرافية في العالم، وتعويض النقص في هذا المجال بفرض النفوذ العسكري والاقتصادي على العالم، كما كان الأمر مع الاتحاد السوفيتي قبل سقوطه، والمشروع الأمريكي قبل دخوله في مرحلة السقوط الحالية؛ مع ملاحظة تمتع الأمة المسلمة بالقدرة على منافسة جميع الأمم، نتيجة لتمتعها بتوزع أعراقها وكتلها البشرية على خارطة العالم.

العامل الرابع: عامل الكثافة البشرية التي تؤهل الأمم للتجاوب مع متطلبات الصراع الدولي، والذي يبدأ عادة بثلاثمائة مليون أو أربعمائة مليون إنسان كحد أدنى، وصولا إلى الأعداد المليارية، كما هو حال الأمة المسلمة، والأمة الصينية، والأمة الهندوسية، والأمة النصرانية الغربية؛ وإن الأمة التي تعاني من نقص في هذا العامل، أو غلبة الشيخوخة فإنها تكون مرشحة للخروج من معادلة التدافع الدولي، مثلما يعاني المشروع الروسي، والمشروع الصفوي الإيراني والمشروع الصهيوني، نتيجة للنقص الحاد في هذا العامل، ويحيل المشروعين الأخيرين إلى مشروعين طُفَيْليين وَوَظِيفِيَّين.

العامل الخامس: عامل الفكر والفلسفة، الذي عادة ما تمثله المذاهب السياسية التطبيقية، كالفلسفة اللبرالية بنسختيها القديمة والجديدة التي تسمى "النيو لبرالية"، ودورها في صياغة المشروع الرأسمالي، والفكر الشيوعي ودوره في صياغة المشروع السوفييتي والصيني؛ مع ملاحظة تأخر أمة الإسلام في تقديم رؤيتها الحضارية، وإصرار نخبها على الخضوع للفلسفة "النيو لبرالية" ورؤيتها الديموقراطية.

العامل السادس: عامل الثروة الواسعة والإنتاج الاقتصادي المنافس للأمم، وحجم المواد الخام والطاقة وبدائلها في أراضي الأمة المعنيَّة، أو امتداد نفوذها على الثروات في العالم، وقدرة الأمة على إسناد أدائها الاستراتيجي واستدامته، وإدارتها للصراع الدولي.

العامل السابع: عامل تَمَكُّن الأمة المنافسة من ناصية العلوم والتقنية، والبحوث العلمية والاختراعات والإنتاج الصناعي، وتصنيع الأسلحة الاستراتيجية، كالأسلحة النووية، ومتطلبات الحرب الالكترونية، وعلوم الفضاء.

العامل الثامن: عامل القيادة التاريخية المُلهمة، وقدرتها على طرح الرؤى والمشاريع والاستراتيجيات المنافسة لبقية الأمم، وتمكنها من إدارة الصراع الاستراتيجي، والعسكري، والاقتصادي، والعِلمي.

وفيما يلي استعراض أهم الثوابت في كل مشروع من المشاريع الدولية:

1. **ثوابت المشروع الأمريكي:**

- العقيدة القتالية فيما وراء البحار
- التمثيل العالمي لأمم النصارى الغربيين البروتستانت والكاثوليك
- احتواء الصين والخوف الدائم منها
- التحكم في ثروات العالم والطاقة
- الحمائية والانغلاق
- هاجس الهيمنة العالمية
- الهيمنة على أوروبا وتابعيتها لأمريكا
- الهيمنة على الشرق الأوسط وحماية إسرائيل
- العولمة والسيطرة الثقافية والتفوق التقني
- التحكم في مؤسسات النظام المالي العالمي

- التفوق في الأسلحة الاستراتيجية والنووية
- الخوف الدائم من الإسلام وعودة الأمة المسلمة

2. ثوابت المشروع الأوروبي:

- الحفاظ على إرث أوروبا الديني والتاريخي
- هاجس الحفاظ على التعملق والنمو الاقتصادي
- التذبذب بين التكامل والتباين الأوروبي والتنافس الداخلي
- الخوف الدائم من روسيا
- الخوف الدائم من الإسلام
- السمة النصرانية الغالبة
- الحبل السري الأمريكي
- النفوذ العالمي والهيمنة على المستعمرات القديمة
- إرث تاريخ الحملات الصليبية والعلاقة بالشرق الأوسط
- تحدي ضعف النمو السكاني والكتلة البشرية
- الخوف من الصراع الأوروبي الداخلي

3. ثوابت المشروع الروسي:

- العقيدة الأرثوذوكسية وتمثيلها عالمياً
- العداوة التاريخية مع أوروبا
- العداوة التاريخية مع تركيا
- الحرص الدائم للوصول إلى المياه الدافئة
- الخوف الدائم من الإسلام والأقليات المسلمة في روسيا
- التوازن الحرج في العلاقة مع الصين والهند

- عقد الإرث السوفيتي بين الإحياء والفشل
- الحاجة الدائمة لحوائط الصد الشرقية والجنوبية والغربية
- الحقد الدفين ضد أمريكا بسبب دورها في إسقاط الاتحاد السوفيتي
- تحدي ضعف النمو السكاني والكتلة البشرية
- تغذية الصراعات عالمياً وإدامتها
- استثمار الموقع الجغرافي وطاقة الغاز
- التفوق في الأسلحة الاستراتيجية والنووية

4. **ثوابت المشروع الصهيوني:**

- عقيدة التلمود والتفوق الديني
- ربط المشروع ببيت المقدس ورمزيته
- الاعتماد على الدعم المسيحي العالمي وبالذات من النصارى البروتستانت
- ادعاء المظلومية والاضطهاد التاريخي
- التموضع في النظام العالمي والتحكم في إدارته
- السيطرة الاقتصادية العالمية عبر التحكم بأدوات النظام المالي العالمي
- اختراق وتوظيف المنظومات الأمنية والعسكرية
- التفوق التقني والصناعي
- قيادة الأداء الإعلامي وصناعة الرأي العام العالمي
- إشعال الحروب وتغذية النزاعات عالمياً وإقليمياً
- اختراق وتوظيف أنظمة الحكم في العالم العربي والإسلامي
- توظيف الفساد الأخلاقي للهيمنة العالمية
- تعويض النقص البشري الخطير بالثوابت السابقة

5. **ثوابت المشروع الصفوي الإيراني:**

- إحياء الصفوية الفارسية كنموذج أعلى في تاريخ الشيعة
- الحقد العقائدي والباطني على الأمة المسلمة وغالبيتها السُّنِّيَّة
- عقيدة المظلومية لتبرير إجرامهم تجاه الأمة المسلمة
- نشر التشيع الإثنا عشري وتصديره للشعوب المسلمة
- منع عودة الخلافة الإسلامية ومرجعية الأمة السُّنِّيَّة
- ربط جميع الأقليات الشيعية والباطنية في العالم بالمشروع
- التعاون والتحالف مع جميع الديانات المناقضة للأمة المسلمة
- اللعب على التناقضات الدولية
- استغلال الموقع الجيوسياسي لإيران
- العمل على جعل المرجعية الإيرانية هي مرجعية المسلمين في العالم
- تعويض النقص في المشروع بالسعي لامتلاك التقنية والسلاح النووي
- تقليد المشاريع العالمية في نظريات الصراع والهيمنة
- الدور الوظيفي الإقليمي

6. **ثوابت المشروع الصيني:**

- الجميع بين الإرث الشيوعي الحديث والكونفوشيوسية
- تطعيم النظام الشيوعي بالأداء الرأسمالي الغربي
- عقيدة المنافسة الاقتصادية العالمية
- مغالبة الاختراق الغربي لمناطق النفوذ الصينية التقليدية
- الاستنفار الدائم أمام العملاق الهندي
- أزمة الكتلة البشرية الهائلة بين التشظي والسيطرة والتوظيف
- الانكفاء البشري الجغرافي وتنامي الشيخوخة في المجتمع الصيني
- عقدة التحدي العالمي والتواصل الاقتصادي

- عقيدة التفوق التقني والصناعي وتنافسية تصنيع السلاح
- الخوف الدائم من التفوق العقدي الإسلامي

7. **ثوابت المشروع الهندوسي:**

- بناء المشروع على العقيدة الهندوسية المتطرفة
- توظيف الكتلة البشرية في التفوق العلمي والتقني
- الاستنفار العسكري الدائم أمام باكستان
- عقدة الخوف من الصين والاستنفار الدائم أمامها
- الحقد على الإسلام والخوف الدائم من الكتلة المسلمة في الهند
- استثمار التناقضات الدولية في جنوب وغرب ووسط آسيا
- توظيف السوق الهندية الضخمة في العلاقات الدولية
- تفضيل العلاقة بالغرب والشعور بالدونية أمامه لأسباب تاريخية
- إمكانية تجديد الارتزاق الهندي العسكري في العالم
- عقدة الطبقية الاجتماعية وإمكانية الانهيارات الداخلية

ويمكننا حصر أثر تلك الثوابت العقائدية والتاريخية في المشاريع الدولية فيما يلي:

الأثر الأول: الأثر الأوضح للثوابت العقائدية والتاريخية في المشاريع الدولية، أنها هي التي تقوم بدور إعادة وتكرار نفس نماذج المشاريع الأممية في التاريخ، على اختلاف الأزمنة والأجيال، بل وتحدد العلاقات الدولية بين الكتل البشرية من عداء وتحالف.

الأثر الثاني: استمرار التدافع والصراع في النظام الدولي، والمغالبة بين الأمم، وبالتالي اللجوء للحروب لتحديد وضع نهائي في كل مرحلة من مراحل ذلك الصراع.

الأثر الثالث: تقديم البعد العقائدي وما يرتبط به من تفسير سياسي، على المصالح الاقتصادية، في صراعها مع بقية الأمم، دون إهمال أثر وفاعلية المصالح الاقتصادية.

الأثر الرابع: انعكاس الأبعاد العقائدية، على الأبعاد الأخلاقية والمبدئية في الصراع، حيث نلاحظ أثر التوجهات العقائدية للمشاريع المختلفة، على تصرفاتها وممارساتها الأخلاقية، حيث تتحد جميع عقائد المشاريع -عدا الأمة المسلمة- في تبرير كل أنواع الانتهاك والسحق في الصراع، وعدم الالتزام بأي مبدأ إنساني، وأوضح تلك الممارسات إقدام أمريكا على استخدام السلاح النووي ضد اليابان في الحرب العالمية الثانية، ثم تطوير واستخدامات الحرب الكيماوية، والبيولوجية الخطرة، والحروب الالكترونية، وغيرها.

الأثر الخامس: عدم ثبات النظام العالمي والعلاقات الدولية على صيغة واحدة، وحدوث التحولات الدائمة والمستمرة بين أطرافه، وفق استمرار العوامل التي ساهمت في تشكيله، وإن كانت عملية التغيير تتصف بالبطء، وفق دورات زمنية وتاريخية؛ وبالنظر في وضع النظام العالمي الحالي، فهو يمر الآن بمرحلة انتقالية خطرة وغير متزنة، بعد أن تلاشت العوامل التي شكلت مرحلة "الحرب الباردة"، وبعد أن فشلت أمريكا في سد الفراغ الناجم عن سقوط الاتحاد السوفيتي، وعودة نظام القطبية المتعددة غير المتوازنة، ولم يعد بوسع مؤسسي النظام العالمي أي الخمسة الكبار المحافظة عليه، بل إن المؤشرات تقول بأنهم سيكونون الوقود الذي يساعد في حرقه وإنهائه، بدليل تهاوي الاتفاقيات الدولية بينهم، وتسارع الصدامات السياسية والأمنية والاقتصادية، وعدم قدرتهم على ضبط العالم كما كانوا يفعلون من قبل.

الأثر السادس: اندفاع قوى جديدة للدخول في النظام العالمي، والتنافس على السيطرة العالمية، وبالتالي تهديد النظام القديم بالانفراط، ومن أهم الداخلين

الجدد، المشروع الأوروبي بقيادته الجديدة المتمثلة في ألمانيا وبقية القوى الأوروبية، والمشروع الهندوسي، والمشروع الإسلامي الذي يمثل ملياري مسلم، وإن كان المسلمون لم يستوفوا أدوات الصراع الدولية بعد، كحال بقية المشاريع، لكن التحفز والفاعلية التي تبديها الأمة المسلمة، على مستوى العالم تدل على هذا التقدم، وخصوصاً بعد مساهمة الأفغان طَوال عَقدين من الزمن في إخراج تحالف الناتو من الصراع الدولي، وإضعافه وكشف مستوى إمكاناته الحقيقية في الصراع، وبعد ثورة الشعوب العربية وما أحدثته تلك الثورة ولا تزال، من آثار تكاد تغير النظام العالمي بأسره، وما أحدثه الشعب التركي من تطور وتموضع في النظام العالمي، وما يمكن أن تضيفه باكستان من ثقل للأداء الإسلامي العالمي.

رابعاً: المُحرِّكات السياسيَّة والإقليمية في النظام العالمي

ويمكن تعريف المحرِّكات السياسيَّة والإقليمية: بأنها عبارة عن الأحداث والتطورات السياسية الكُبرى، التي تنبثق عن حراك الشعوب وتدافع المشاريع الدولية، كنشوب الحروب، وآثار انتهاء الحروب من نصر وهزيمة، والثورات الشعبية؛ ودور النُّظُم الإقليمية في الحراك الدولي، وتأثيرها على السياسات العالمية، واضطرار اللاعبين الرئيسيين في النظام العالمي للتفاعل مع تلك الأحداث وتغيير الاستراتيجيات.

وقد يميل البعض إلى إطلاق واستخدام مصطلح "المُتغيِّرات" على هذه المسألة في السياسة الخارجية للدول، لكنِّي أميل وبقوة إلى استخدام مصطلح "المحرّكات السياسيَّة"، للتفريق بينها وبين المُتغيرات الاعتيادية، التي لا تؤدي عادة إلى تغيير كبير في سياسات المشاريع والدول.

وتكاد هذه العملية أن تحدث بشكل منتظم ودوري، كل عقدين من الزمن على وجه التقريب، حيث يمكن رصد التحولات في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، حيث وقعت أحداث الحرب العالمية الأولى، وما تلاها من حراك وتدافع

دولي، ثم يمكن رصد العقدين الرابع والخامس ، حيث حدثت الحرب العالمية الثانية وتداعياتها، ثم اشتعال الحرب الباردة في العقدين السادس والسابع، وصولاً إلى عَقد التحولات الكبرى في النظام العالمي وهو عَقد الثمانينات، وصولاً إلى عَقدي الإمبراطورية الأمريكية أو نظام القطب الأوحد، وهما عقدي التسعينيات من القرن العشرين والعَقد الأول من القرن الواحد والعشرين الميلادي، وانتهاء هاذين العقدين بفشل المحاولة الأمريكية في تطبيق عقيدتها بقيادة منفردة للعالم.

ويمكن تشبيه ثوابت المشاريع الدولية، بأنها تمثل الأسس التي يبني عليها قادة المشروع سياساتهم الخارجية، وعلاقاتهم الدولية، بينما تمثل المُحرّكات السياسية، الرياح المتحوّلِة والتي تؤثر في اتجاهات السياسات الخارجية والعلاقات الدولية.

كما يمكن تقسيم المُحرّكات السياسية الاستراتيجية، التي أثَّرت تأثيراً بالغاً على المعادلات في النظام العالمي، في الفترة الأخيرة إلى قسمين، أما القسم الأول من هذه المحرّكات فهي التي حدثت وتراكمت منذ عام 1991م إلى عام 2010م، والتي أميل إلى تسميتها بمُحرِّكات مرحلة (نظام القطب الأمريكي الأوحد)، وهي التي افتتحها الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، وعمَّقها ابنه جورج بوش، الذي واصل هذه المسيرة، ورسَّخ من خلالها الممارسات الاستراتيجية الأمريكية، التي كانت تهدف إلى تحقيق نظام القطب الأوحد الأمريكي، وأما القسم الثاني من المحرِّكات فهي تلك التي انطلقت عام 2011م إلى وقتنا الحالي في عام 2021م، والتي أميل إلى تسميتها بمُحرِّكات انهيار النظام العالمي.

القسم الأول: المحركات السياسية والإقليمية في مرحلة القطب الأوحد

- إن سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي، كان من أهم المحركات السياسية والاستراتيجية التي تأسست عليها هذه المرحلة، فقد قادت مباشرة إلى محاولة أمريكا طرح رؤيتها وعقيدتها الجديدة، التي تتمثل في قدرتها على القيادة المنفردة للعالم، دون أن تخضع لمعادلة أعضاء مجلس الأمن الدائمين أو الآلهة الخمسة



الكبار، وكان من أهم الخطوات التي أقدمت عليها أمريكا لتأكيد استحقاقها لقيادة العالم، هي عملية إغراء صدام حسين بدخول الكويت، ثم التظاهر بالتصدي له وإطلاق ما أسمتها أمريكا بعملية "تحرير الكويت".

- وبذلك وُلد المحرِك الذي حاولت أمريكا فرضه على العالم، وهو الذي تم وصفه لاحقاً "بالحروب الاستباقية" على يد جورج بوش الابن بغزوه لأفغانستان عام 2001م والعراق عام 2003م.

- ومن أهم المحرِّكات السياسية والاستراتيجية، مُحرِّك تنامي "خطر" انتشار الروح الجهادية بين المسلمين في العالم، على ضوء ملحمة الجهاد في أفغانستان، حيث انعكس الأداء الجهادي على مواقع كثيرة في العالم، كان من أهمها الساحة الفلسطينية، والتي لم يتوقف الصراع المُسلح على ساحاتها منذ احتلال الإنجليز لها عام 1917م، لكنه شهد بنهاية ثمانينات القرن العشرين، تحولاً نحو الاتجاه الإسلامي الواضح، بعد سيطرة الصبغة اليسارية والقومية، التي استمرت طوال عقدي الستينيات والسبعينات من القرن العشرين؛ ولأن الحراك الجهادي في فلسطين يمس أخطر المشاريع التي تولَّدت في ظل الحملة الصليبية، بقيادة الإنجليز والفرنسيين، وهو المشروع الصهيوني، فإن تأثير ذلك الحراك الجهادي وصداه كان كبيراً ومؤثراً في كل الاتجاهات، فقد قامت أمريكا بتصنيع استراتيجية محاربة "التطرف" و "الإرهاب"، التي وُلدت في مؤتمر شرم الشيخ بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1996م، في سعيها المحموم لحماية المشروع الصهيوني في قلب الأمة المسلمة.

- كما شهدت هذه المرحلة مُحرّك عودة المشاريع الأممية إلى أصولها الدينية، واستدعاء الأبعاد والجذور الدينية لها، والتي تأسست على ضوئه الأحزاب المسيحية اليمينية في أوروبا، وطفق الكُتَّاب في كل مشروع أممي يُنظِّرون لتلك العودة، مما جعل التيارات السياسية الدينية والمتطرِّفة منها على وجه الخصوص، تتسابق للوصول إلى كراسي الحكم والسلطة، في مختلف شعوب العالم،

وخصوصاً في البلاد التي تزعم تطبيق الأنظمة الديموقراطية، فنتج عن ذلك وصول المتطرفين إلى سدة الحكم في معظم دول العالم "الديموقراطي"، وأولها الولايات المتحدة الأمريكية التي سيطر عليها تحالف اليمين المسيحي، وكذلك أغلب الدول الأوروبية، والكيان الصهيوني، والهند التي دشنت هذه المرحلة بالدعوة إلى هدم أحد أقدم مساجد المسلمين في الهند، وهو مسجد "آيوديا" أو "البابري" عام 1992م، وكذلك شهدت دول جنوب شرق آسيا صعود الروح البوذية، كما في بورما، التي غيرت اسمها إلى ميانمار، حتى تمحي الوجود الإسلامي المرتبط باسم "بورما"، أما الصين فهي مستمرة في تطبيق أخطر نماذج الاضطهاد ضد الأمة المسلمة في العالم.

- كما نجحت أمريكا في هذه المرحلة، من إضافة محرّكٍ سياسي واستراتيجي جديد، على الأداء العالمي والعلاقات الدولية، وهو مُحرِّك "العدو البديل"، أو "التهديد البديل"، ليحل محل العدو القديم "الاتحاد السوفيتي"، وتمثل ذلك التهديد بتهديدين أساسيين، أما التهديد الأول فهو ادعاء أمريكا بأن الدين الإسلامي مصدر تهديد للحضارة الغربية، وتحديدا وجود الروح الجهادية في الإسلام، وتصنيف كل من يدعو للجهاد بين المسلمين كإرهابيين، بل وطرح مصطلح وهمي وفضفاض وهو مصطلح "الإرهاب المحتمل"، والذي يخوِّل أمريكا توزيع الاتهامات ومناهضة وملاحقة من تشاء بمجرَّد إضافة هذا المصطلح إليه، وأما التهديد الثاني فهو ولادة مصطلح "دول الشر" ولاحقاً عُرف "بمحور الشر"، والذي ضمت أمريكا فيه كوريا الشمالية وإيران والعراق ثم أضافت له سوريا في مراحل أخرى، مما جعل أمريكا تلعب بالنظام العالمي كيفما شاءت عبر استخدامها لهذا المُحرِّك السياسي في العلاقات الدولية، وإنشائها للتحالفات عبر العالم، ثم بث الوهم بمعارك خطيرة قادمة من قبل "الإرهاب"، بينما هي في الحقيقة تلاعب نفسها، وحيدة ومنفردة في معاركها الوهمية تلك.



- محرِّك التفوق الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط، وهو من أهم المحركات التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، بل إن إعلان قيام المشروع الصهيوني عام 1984م، وتحوله إلى دولة، لم يكن ممكناً إلا بعد بروز نتائج الحرب العالمية الثانية، وقد تأسس هذا المشروع على ضمان الدعم المفتوح له من قبل الضامن الأول لوجوده، وهي القوة البروتستانتية العالمية، المتمثلة في أمريكا، ثم في القوى النصرانية الأوروبية، ذلك أن المشروع الصهيوني إنما يمثِّل حجر الزاوية للحملة الصليبية الغربية على قلب الأمة المسلمة، وعلامة على استمرار نفوذها وسيطرتها؛ ويتمثل دعم الحملة الصليبية للمشروع الصهيوني في ضمان التفوق الاستراتيجي للمشروع، على كل القوى في محيط الشرق الأوسط، عبر امتلاكه لكل أدوات السيطرة، والتهديد العسكري والأمني، ومنها السلاح النووي، كما يتضمن الدعم المساعدات المالية المفتوحة، والدعم السياسي الكامل، لمواقف قيادة المشروع الصهيوني في الأمم المتحدة؛ ولم يقف دعم المشروع الصهيوني على الغرب المسيحي، وإنما امتد لكي يشمل الدعم جميع القوى الكبرى التي تشكل النظام العالمي، بل وحتى القوى المستجدة على الساحة كالقوة الهندية الهندوسية؛ ويتحكم هذا المحرك الاستراتيجي في جميع معادلات الشرق الأوسط، السياسية، والاقتصادية، والأمنية، ويفرض رقابة مباشرة على أوضاع شعوب المنطقة، ويتحكم في تعيين حكامها ملوكاً كانوا أم عسكر، ويتدخل في كافة التطورات والحروب والعلاقات الدولية، التي تخص الشرق الأوسط، حتى أصبح الكيان الصهيوني المرجعية الأولى للمنطقة، وبالتالي فإن المشروع الصهيوني بات يمتلك "فيتو" خاص به في منطقة الشرق الأوسط، ولا يمكن معالجة أي قضية بدون تغليب توجهه فيها، سواء كانت قضية الشعب الفلسطيني التي يحتل الصهاينة أرضه، أو مآلات الحروب الاستباقية التي خططت لها الولايات المتحدة بغزوها لأفغانستان والعراق، ومشاركة المشروع الصهيوني في مخرجات تلك الحرب، كالتمثيلية التي قادتها أمريكا وهي تمثيلية الحرب على الإرهاب، والتنسيق والتكامل بين المشروع الصهيوني وأجهزة الأمن العربي، وتحكم المشروع الصهيوني في

مخرجات وآليات إدارة الأزمات والتطورات، كثورات الربيع العربي، والتحولات الاستراتيجية الخطيرة، كالحصار المائي الذي فرضته إثيوبيا على مصر والسودان، وعملية فرض وتوسيع علاقات التطبيع الصهيوني على مستوى الحكام العرب، إلى غير ذلك.

- دخول مُحّرك إقليمي جديد على منطقة الشرق الأوسط وهو قيام المشروع الصفوي الإيراني عام 1979م، حيث سارعت أمريكا مباشرة باستثمار هذا التغيير عبر إشعال الحرب العراقية الإيرانية، واستجابة طرفي الحرب العراقي والإيراني للعبة الأمريكية، أي حكومة خميني وحكومة صدام حسين، سواء كان هدف الأمريكان الرئيسي من تلك الحرب، إشغال خامنئ حتى لا يتدخل في الحرب الأفغانية لصالح الاتحاد السوفيتي، وتتطابق مصالحه معهم، أو أن الحرب كانت هدفاً أمريكياً يهودياً لصناعة عدو جديد "يهدد" شعوب المنطقة متمثلاً في إيران، وتواري العدو الأساسي من الصورة شيئاً فشيئاً، أعني به العدو اليهودي، أو كان الهدف مجرد إدخال المنطقة في حريق مستمر، لكي يسهل للمشروع الصهيوني والصليبي التحكم فيها، والعبث بها وبشعوبها، فالأمر سيَّان؛ ولا شك بأن خميني وجد في الحرب فرصته الذهبية، للنفخ في تاريخ الحقد الطائفي الذي يقوم عليه مشروعه، وهذا ما ثبت منذ موت خميني إلى لحظتنا الراهنة، حيث يمكن الوقوف على ثلاثة مراحل مرَّ بها المشروع الصفوي الإيراني منذ وفاة مؤسسه خميني، ففي تسعينيات القرن العشرين أدرك قادة المشروع الطائفي في إيران، بأن سقوط الاتحاد السوفيتي وخلو الساحة لأمريكا يوجب عليهم استثمار هذه الفرصة، فبدأت إيران بإرسال إشارات "الاعتدال" بقيادة خامنئ ورافسنجاني طوال ذلك العقد، حتى فتحت لهم أمريكا أبواب المنطقة مُشْرعاً، فبدأ تمدد المشروع الإيراني في لبنان وسوريا، وعادت العلاقات مع دول الخليج، وتمكنت إيران من بدء العمل في تأسيس المفاعلات النووية عام 1995م، وبقيت الأمور تسير في ذات اتجاهات التفاهم الضمني مع الغرب، حتى حصلت إيران على جوائزها الكُبرى من أمريكا،



فكانت الجائزة الأولى إسقاط حكم طالبان السُّنِّي في أفغانستان، والثانية إسقاط حكم البعث في العراق لصالح هيمنة عملاء إيران على العراق؛ ثم جاء العقد الأول من الألفية الثانية لكي يشهد في منتصفه بدء الهزيمة الأمريكية في العراق، فتسارع إيران إلى إدخال تعديلين أساسيين في سياستها الخارجية، أما الأول فكان العودة إلى ممارسة لعبة التذبذب بين الأقطاب الشرقية والغربية في النظام العالمي، بغية تحصيل أوسع نطاق من الهيمنة الإقليمية، وأما التعديل الثاني فكان الدخول الإيراني المباشر والمكثف على الساحة العراقية، وممارسة الاختراقات الأمنية، واستغلال ضعف وحاجة أمريكا في آنٍ واحدٍ، وإن أخطر ما قامت به إيران في العراق هو توظيف الأداء الجهادي، عبر الاختراقات الأمنية في صفوف المجاهدين في العراق والقاعدة، واستثمار القدرات الأمنية للحكومة السورية في لعب هذا الدور، ثم جاءت العشرية الأخيرة، وهي عشرية ثورات الربيع العربي، لكي تتعانق بل تتطابق المصالح الغربية الصليبية والمصالح اليهودية مع المشروع الصفوي الإيراني، فقادت إيران الحرب ضد الشعوب الثائرة، وخاصة في سوريا واليمن، وحصلت على بطاقة مفتوحة للقتل، حتى كافأتها أمريكا بتوقيع الاتفاق النووي عام 2015م، ثم جاءت المكافأة الثانية من قبل المشروع الصهيوني لإيران عندما سمح قادة الكيان الصهيوني لروسيا بدعم الدور الإيراني في سوريا، بعد أن وصل إلى فشل تام في حربه للشعب السوري، وكاد نظام بشار الأسد أن يتضعضع.

- إعادة تفعيل المُحرِّك القديم الجديد، وهو نظام القمع العربي الوظيفي، الذي أسسته بريطانيا وفرنسا، بداية القرن العشرين ثم استلمته أمريكا بُعيد الحرب العالمية الثانية، لكي تضعه تحت إشرافها الكامل، فقد تم إعادة إنتاج هذا النظام أمريكيا مع بداية تسعينيات القرن العشرين، وكان من أهم المفاصل التي أعادت أمريكا إنتاجه وتدويره، هو المفصل الأمني الذي يتحكم في بقية مفاصله، وكان من أخطر نماذج إعادة الإنتاج التي خضع لها، هو رفع معدل البطش والقمع الأمني للشعوب، تحت مبرر مكافحة الإرهاب "الإسلامي"، واتخاذ الجهاديين من

الإسلاميين نموذجاً للبطش بالشعوب، وتخويف وإرعاب كافة التيارات الأخرى، مع إعادة تصميم آليات التحقيق، وكسر الإرادة، والامتهان للكرامة في السجون العربية، بما يتوافق والمعايير الأمريكية الجديدة في مكافحة الإرهاب، والعمل على إعادة توظيف "حطام" التيار الجهادي في السجون، في مسارات جديدة تهدف إلى تحويل الأداء الجهادي إلى صناعة أمنية حكومية، للتحكم في الحالة النفسية عند الشعوب العربية والمسلمة، وتم ذلك عبر تصميم العمليات الإرهابية والتحكم في مدخلاتها ومخرجاتها، وهو دور أتقنت كل أجهزة الأمن العربي لعبه، وخصوصاً الأمن التونسي والمصري والسوري والسعودي والأردني والجزائري واليمني، حيث لا يزال هذا الأداء مستمراً في الساحة إلى وقتنا هذا.

ولكن أخطر الأدوار التي لعبها نظام القمع العربي، هو الدور الإسنادي لأمريكا، في احتلالها لكل من أفغانستان والعراق، حيث تجندت الأنظمة العربية لتجميل وجه الاحتلال البغيض، كما فعل طاغية الإمارات محمد بن زايد، بإرسال قواته العسكرية خلف الحذاء العسكري الأمريكي في أفغانستان، إبان الأيام الأولى من الاحتلال في أكتوبر 2001م، كما فتحت جميع أنظمة الخليج قواعدها العسكرية، لكل العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، ابتداءً من عمليات القصف المكثف التي جرت في بداية الاحتلال العسكري، ومروراً بكافة العمليات اللوجستية لدعم الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان، وانتهاءً بعمليات الاعتقال والتعذيب، فيما عُرف بالسجون السوداء، وكذاك تجندت الأنظمة العربية خلف المحتل الأمريكي للعراق، وقامت بكل عمليات الإسناد والتمويل والدعم، وخصوصاً للعمليات الأمنية والتجسس واختراق الفصائل المجاهدة العراقية واحتوائها، وقد لعبت حكومات الأردن وسوريا والسعودية أخطر الأدوار في هذا المسار.

كما لعب نظام القمع العربي دوره الخطير والمُكمل للدور الأمريكي والأوروبي والإيراني، تجاه احتواء وتوظيف الأداء الجهادي في فلسطين، وذلك عبر عدة مسارات كان منها مسار لعب دور المرجعية العربية للقضية الفلسطينية، متمثلاً



بمرجعية جامعة الدول العربية، ثم مرجعية مصر والسعودية كل على حدة أو مجتمعة، وبحسب ما يقتضيه ظرف الاحتواء والتوجيه، ثم مسار طرح ما اصطلح على تسميته "بمبادرات السلام العربية"، التي بدأها الملك فهد بن عبدالعزيز عام 1982م في مؤتمر جامعة الدول العربية في مدينة فاس المغربية، ومبادرة السلام التي طرحتها السعودية أيضاً في مؤتمر مدريد عام 1991م، ثم مبادرة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في بيروت عام 2002م، وقد شكلت تلك "المبادرات" أساسا لاتفاقية الإذعان المُسمَّاة ب "أوسلو"، والتي وُقِّعت بين الفلسطينيين واليهود عام 1993م، بل وشكلت الأساس الذي دخلت فيه فصائل المقاومة الإسلامية، تحت مظلة أوسلو في مرحلة لاحقة، عندما قبل قيادة حركة حماس الخضوع للاتفاقية، والدخول تحت غطاء "السلطة الفلسطينية" عام 2006م، والتي لم تكن أكثر من سلطة حكم ذاتي مُذعنة للاحتلال العسكري الصهيوني؛ ومن أخطر الأدوار التي لعبها النظام العربي في احتواء الأداء الجهادي في فلسطين، هو القيام بدفع فصائل المقاومة الفلسطينية إلى أحضان المشروع الصفوي الإيراني، عبر الدور الذي لعبته حكومة الأردن بطرد أعضاء الجناح الخارجي لحماس من الأردن عام 1997م، وعبر استيعاب حكومة قطر المؤقت لذلك الجناح، وفتح قنوات الاتصال بالمشروع الصفوي الإيراني، ثم بدفع جناح حماس السياسي إلى أحضان القاتل النصيري حافظ أسد، تحت مُسمى محور المقاومة والممانعة، الذي أنشأته إيران، وبذلك تم السيطرة على قرار المقاومة الفلسطينية وخصوصاً عندما دفعت إيران مواليها الشيعة في لبنان لكي يكونوا قادة هذا المحور.

كما لعبت نُظُم القمع العربي دورها القذر في إسناد الاستراتيجية الأمريكية، التي تأسست في تسعينيات القرن العشرين، وهي إعادة إنتاج الرؤية والتطبيق الإسلامي بين الشعوب، عبر الدفع بنسخة أمريكية كان من أهم ملامحها "الاعتدال" بمقاييس معهد "راند" الأمريكي، والدفع بالمتصوفة الجاهلة كأحد وجوه "الإسلام" المقبولة أمريكياً، والدفع بنسخة سلفية مشوهة تدعو للخضوع للحكام العرب

أولياء أمريكا، وتُحرّم الجهاد وتدعو للسلم في علاقة المسلمين باليهود والنصارى والمشركين، وفق المفهوم الأمريكي، وتشيطن كل من يخرج عن تلك المفاهيم، وقد لعبت الحكومات العربية هذا الدور متساندة ومتكاملة، وكان من أخطر ما قامت به هو تأسيس مراكز الدراسات التي تعمل على نشر العقيدة الأمريكية، بزعم أنها عقيدة إسلامية، ومن أهم تلك المراكز مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذي تم تأسيسه عام 1994م، والذي جعل الإمارات مخلباً أمريكياً متقدماً، بحسب المواصفات الأمنية والاستراتيجية، التي اعتمدتها أمريكا لإدارة الشرق الأوسط خلال التسعينيات من القرن العشرين، وتبع ذلك تأسيس مراكز متخصصة في نشر وتسويق "الإسلام بمواصفات أمريكية" على مستوى المنطقة كلها، ومنها:

المعهد الدولي للتسامح – الإمارات

مركز "هداية "لمكافحة التطرف العنيف – الإمارات

منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة – الإمارات

مركز صواب – الإمارات

مركز اعتدال – السعودية

مرصد الأزهر – مصر وبتمويل من الإمارات

مركز تعزيز الوسطية – الكويت

- لقد سيطر محرِّك مواجهة "الإرهاب والتطرف" على هذه المرحلة ولمدة عشرين سنة من 1991م وحتى 2010م، والغريب أنه مجرد مُحرِّك "افتراضي"، صنَعته أمريكا واستخدمته لفرض نظام القطب الأوحد في ظل تهاوي الاتحاد السوفيتي، وخصَّت به أمريكا الأمة المسلمة وحدها بين بقية الأمم، وقد مرَّ هذا المحرك بدوره بمرحلتين، أما المرحلة الأولى فهي مرحلة عقد التسعينيات من القرن العشرين، والذي بلغ أوجه عام 2001م في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما تلاها من توظيف أمريكا لذلك الحدث، والذي تفننت في إخراجه للعالم، حيث

استعملت أمريكا الحدث، لتحقيق القفزة التاريخية والاستراتيجية التي تُعبر عن سيطرتها النهائية على العالم، وذلك عبر غزوها العسكري لأفغانستان ثم للعراق عام 2003م، لكن المواجهة الشرسة التي اندفع إليها كل من الشعبين الأفغاني والعراقي، جعلت المرحلة الثانية من تاريخ هذا المحرِّك، عبارة مرحلة سقوط لرمزية السيطرة الأمريكية والأوربية، وهي العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، حيث سقط الناتو في الاختبار التاريخي بالرغم من طول مرحلة الإعداد للحرب، وهي الحرب التي أطلقت عليها الولايات المتحدة مسمى "الحرب الاستباقية"، وبالرغم من الاستخدام المُكثَّف لمصطلح وممارسات "حرب الإرهاب"، فقد تلاشى ذلك كله على صخرة الجهاد في أفغانستان والعراق.

- ومن المحركات السياسية الاستراتيجية في صراع وتدافع مشاريع النظام العالمي، المُحرِّك القديم الجديد، وهو محرك التنافس والصراع التاريخي بين روسيا والقوى الغربية، متمثلة في أوروبا والولايات المتحدة، حيث تجدد تأثير هذا المحرك على المعادلات الدولية، بعد أن نجح الرئيس الروسي "بوتين"، في إعادة روسيا إلى ساحة الصراع الدولي، كقطب منافس شرس، بعد غياب الاتحاد السوفيتي، وانحسار الدور الروسي طوال تسعينيات القرن العشرين، وأغلب العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، إلى أن قفز بوتين قفزته التاريخية بضرب جورجيا "حليفة" واشنطن عام 2008م، والتخاذل الذي أبداه جورج بوش الابن في المعركة.

وينقسم تأثير هذا المحرك إلى مرحلتين، وهما مرحلة تسعينيات القرن العشرين، ثم مرحلة العقد الأول من القرن الواحد والعشرين الميلادي، فأما المرحلة الأولى، فقد كانت الموازين الاستراتيجية في الصراع تميل وبقوة لصالح المعسكر الأوروبي والأمريكي، فقد تمكن حلف الناتو من ابتلاع أغلب بلدان أوروبا الشرقية، وأدخلها تحت مظلته وحلفه العسكري، وخسر الروس بذلك منطقة استراتيجية مهمة، كان قد كسبها في الحرب العالمية الثانية؛ وحتى تصل القوى الغربية إلى أهدافها الاستراتيجية، تلك فقد لعبت دور الحارس والشرطي العالمي،

والمدافع عن المبادئ، واستخدمت لذلك قضايا دولية، وخصوصاً قضايا المسلمين، كقضية البوسنة، وقضية الشيشان، وبالأخص قضية كوسوفا، التي استثمرتها أمريكا في استعراض عضلاتها الدولية في أوروبا الشرقية، عندما قامت بقصف القوات الصربية، في إقليم كوسوفا وجمهورية الصرب نفسها، واستخدمت فيها أمريكا لأول مرة، طائرات الشبح المتطورة، وذلك في عملية أسماها حلف الناتو "عملية ملائكة الرحمة"، بتاريخ 24 مارس 1999م، واستمرت ثمانية وسبعين يوماً، والتي لم تسفر عن استقلالٍ حقيقي لإقليم كوسوفا، فهو لا يزال يخضع لسيطرة القوات الدولية، والأمم المتحدة إلى يومنا هذا.

ثم جاءت المرحلة الثانية من تأثير محرك التنافس والصراع بين روسيا والقوى الغربية، وذلك في الثلث الأخير من العقد الأول، من القرن الواحد والعشرين الميلادي، والذي شهد عودة الروس وبقوة للمنافسة العالمية، وفي كل الملفات ذات العلاقة، من ملف الصناعات الدفاعية الاستراتيجية، ومبيعات الأسلحة، وملف الاقتصاد والمنافسة في مجال الطاقة، وملف التدخل في القضايا الدولية، ومنافسة أمريكا وبقية الأقطاب الدولية، وما كان لهذه المنافسة أن تتصاعد، لولا ملامح الضعف التي بدأت تتسرب إلى القوة العالمية الأولى، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ويدها العسكرية المتمثلة في حلف الناتو، وفشلها المدوِّي في أفغانستان والعراق، وكانت القفزة الروسية الأولى المدوَّية التي استجابت مباشرة لمؤشرات الضعف الأمريكي، دخول موسكو وبقوة، في الحرب الجورجية الأوستية الأبخازية عام 2008م، التي قادت إلى فشل أمريكا في تلك الأزمة فشلاً عالمياً ذريعاً، وتمكنت موسكو عبر تدخلها العسكري في الأزمة الجورجية، من فرض قواعد لعبة جديدة، والتي استمرت في الارتفاع، حتى تُوِّجت بالتدخل الروسي في أوكرانيا عام 2014م، واقتطاع شرق أوكرانيا لصالح روسيا، بل وتحويل جزيرة القرم إلى منطقة روسية

بحكم فرض الأمر الواقع، ولكي تتحول أزمة أوكرانيا إلى أحد أخطر مفاتيح الحرب المتوقعة بين الشرق والغرب [1].

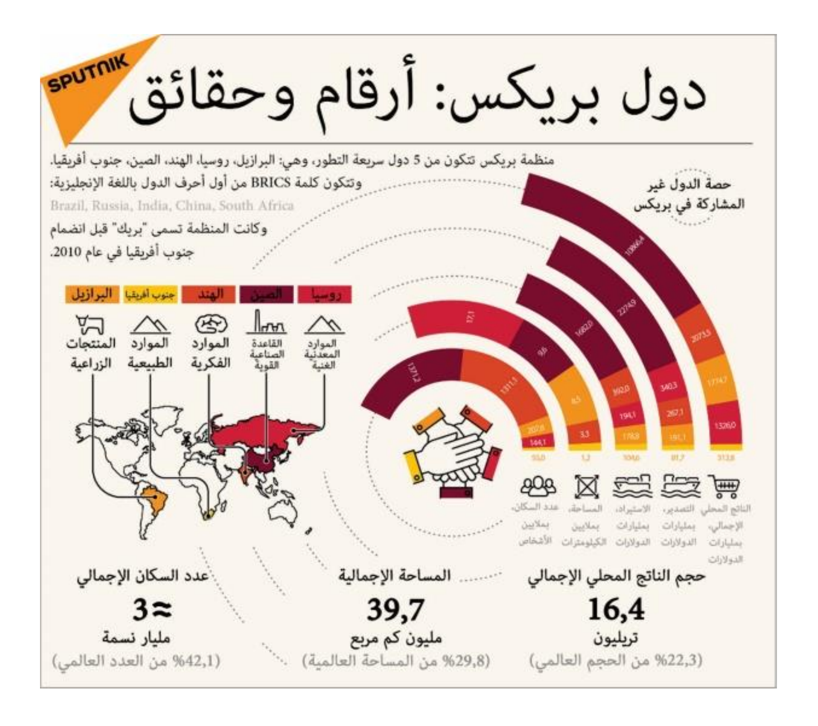
- كما يُعَدُّ مُحرِّك التحدي الذي يفرضه العملاق الصيني في مواجهة العلاق الغربي (أمريكا وأوروبا)، من أهم المُحرِّكات السياسية الاستراتيجية في النظام العالمي في هذه المرحلة، فقد باءت كل الاستراتيجيات التي اعتمدتها أمريكا لاحتواء الصين بالفشل، والتي استمرت منذ سبعينيات القرن العشرين الميلادي، ومع معاناة الصين من إشكاليات استراتيجية في الثوابت التي تتحكم بمشروعها، تتمثل أساساً في الضعف العقائدي والثقافي والفلسفي في مشروعها، وتتمثل في الارتباط الهيكلي بالنظام العالمي، الذي تسيطر عليه أمريكا وأوروبا، فإنها قد تسلحت بعدة أسلحة، وخاصة في المجال العلمي والتقني، والتي أصبحت قادرة من خلالها على فرض وجودها العالمي، بالرغم من تلغيم أمريكا الساحة المحيطة بالصين، بعدة ألغام استراتيجية في العلاقات الدولية، تتمثل في العداء المتنامي للصين، من قبل الدول المحيطة بها، والتي تتقاسم وتتصارع على النفوذ في بحر الصين الشرقي والجنوبي، مع العلم بأن هذا المحرك وهو العداء والتنافسية التي يفرضها العملاق الصيني على الغرب، يمكن أن يكون هو المحرك الأول الذي سوف يفضي إلى انهيار كُلِّي للنظام العالمي، الذي تأسس بُعيد الحرب العالمية الثانية.

وتُعد القفزة الكبرى للصين في تحديها لبقايا النظام العالمي الذي تقوده أمريكا، هو ما أقدمت عليه الصين بتأسيسها وقيادتها للتكتل الاستراتيجي العالمي المُسَمّى بتكتّل البريكس (BRICS)، والذي وإن كانت بدايته عام 2006م لكن انطلاقته جاءت عام 2009م، على إثر أزمة الانهيار المالي التي كان مركزها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثر بها العالم أجمع.

(1) انظر تقرير لمؤسسة راند بعنوان: عِبَر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1498/RAND_RR1498z1.arabic.pdf

(وتظهر قوة البريكس من خلال وتيرة نمو دولها السريعة، وكذا عدم تصدع اقتصاديات هذه الدول بعد الأزمة المالية 2008م، إضافة إلى ذلك القوة الديموغرافية للتكتل، حيث يقطن مجموعة دول البريكس حوالي 3 مليارات نسمة بنسبة 42.1% من إجمالي سكان الأرض، كما تتربع هذه الدول على مساحة 39,7 مليون كم² بنسبة 29.8% من مساحة اليابسة العالمية، أما من الناحية الاقتصادية فيبلغ رأسمال مجموعة "بريكس" ما يقرب من 200 مليار دولار، تم تمريرها في عدة مشاريع مشتركة، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس سنة 2016م حوالي 16.4 تريليون دولار بنسبة 22.3% من الحجم العالمي) [1].

انفوجرافيك حول دور البريكس (سبوتنيك الروسية)



(1) مجموعة البريكس القوة الصاعدة في العلاقات الدولية https://www.noonpost.com/content/22569



وإن أخطر ما أضافه هذا المحرك، وهو مُحرِّك التحدي الصيني للنظام العالمي، أنه قفز في أخطر اللحظات التاريخية لبدء تراجع وانكسار الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولاتها في القيادة المنفردة للعالم، وذلك على إثر فشلها الاستراتيجي والعسكري في كل من أفغانستان والعراق؛ حيث لم تتأخر الصين بطرح أدواتها الاستراتيجية في الصراع، سواء على المستوى العسكري والتقني أو الاقتصادي، فقد قامت بتأسيس أداتها الضاربة، وهو البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي تأسس عام 2014م، والذي يعتبر منافساً مباشراً لأدوات أمريكا في إدارة الاقتصاد العالمي وهي: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، حيث بلغ رأسمال البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية 100 (مائة) مليار دولار، وبلغ عدد الدول في عضويته 97 سبعة وتسعين عضواً في عام 2019م.

- وأخيراً يأتي المُحرِّك الأساسي في الصراع والتنافس الدولي، وهو مُحرِّك الصراع الاقتصادي، وخصوصاً فيما يتعلق بالصراع والتنافس على موارد الطاقة، التي تكمن خلف كل أنواع الأداء الاقتصادي في العالم، وتعتبر مكامن وحقول البترول والغاز الطبيعي في العالم، هي ساحة التنافس الدولي الأول بين القوى العالمية، ومن ثم طُرُق نقل تلك الثروة في العالم، مع تقدم المنافسة على مكامن الغاز الطبيعي، كمصدرٍ آمنٍ وخالٍ من انبعاث الغازات المهددة للبيئة؛ وتشتعل معارك الغاز في العالم في عدة بؤر، حيث تأتي بؤرة الغاز الروسي في المرتبة الأولى، بسبب الموقع الجيوسياسي العالمي الذي تتمتع به روسيا، وكونها تأتي في المرتبة العالمية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج الغاز الطبيعي، ولديها ما يقارب 1.7 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي، أي ما يعادل ربع احتياطات الغاز الموجودة على مستوى العالم، وتنطلق من روسيا ثلاثة خطوط دولية للغاز المسال تشكل الذراع الاقتصادية والاستراتيجية الضاربة لروسيا، وهذه الخطوط هي:

الخط الأول: خط الغاز الروسي. الألماني "نورد ستريم2"

الخط الثاني: خط السيل التركي "تركش ستريم" الناقل للغاز الروسي إلى أوروبا.

الخط الثالث: خط "قوة سيبريا" الناقل للغاز الروسي إلى الصين، والذي يبلغ طوله ثلاثة آلاف كيلومتر، وسيوفر هذا الخط إمكانية لتصدير 38 مليار متر مكعب من الغاز الروسي في السنة إلى الصين.

ثم تأتي بؤرة التوتر والتنافس العالمية الثانية في مجال البترول والغاز الطبيعي، وهي آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، الذي يُعد ثانياً أو ثالثاً في احتياطات البترول والغاز الطبيعي في العالم، بعد منطقة الشرق الأوسط، على اختلاف تقادير الخبراء، حيث تنطلق من هذه المنطقة عدة خطوط لنقل البترول والغاز شرقاً وجنوباً وغرباً.

ويُعد هذا المحرِّك وهو محرك موارد الطاقة وخطوط نقلها، العامل الأساسي في المعادلات التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على العالم، بُعيد سقوط الاتحاد السوفيتي، ثم افتعال حادثة الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وخصوصاً في تنافسها مع روسيا في المقام الأول، ثم تنافسها مع الصين العملاق الاقتصادي العالمي، لكن الفشل الاستراتيجي الذي مُنيت به الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان عام 2010م، جعل إمكانيتها في التحكم العالمي تتراجع، بينما تسجل روسيا والصين تقدما في الصراع على مكامن الطاقة وخطوط نقلها، كما هو الحال في علاقة روسيا بأوروبا وإمدادها بالغاز عبر أكثر من مسار، وكذلك الصين عبر ما تفرضه من علاقات استراتيجية واقتصادية على مستوى قارة آسيا بوجه خاص، الأمر الذي يرشح روسيا والصين لممارسة نفوذ جيوسياسي يتفوق كثيراً على النفوذ الأمريكي والأوروبي.



القسم الثاني: المحركات السياسية الاستراتيجية في مرحلة انهيار النظام العالمي

حيث بدأت هذه المرحلة عام 2011م بمجموعة من المتغيرات الكُبرى، كان من أهمها نشوب ثورة الشعوب العربية أو ما سُمي بالربيع العربي، ثم بإعلان حلف الناتو هزيمته في أفغانستان، وصولاً إلى هذا العام 2021م، وقد اخترت تسمية هذه المرحلة بمرحلة "انهيار النظام العالمي"، لأن معطيات ومقدمات الانهيار قد تكاثفت بدرجة غير مسبوقة في تاريخ النظام العالمي، منذ تأسيسه بُعيد الحرب العالمية الثانية عام 1945م من القرن العشرين، ويمكن تشبيه ما يحدث للنظام العالمي بأنه "سقوط حُر" كالذي يخضع له الهابطون بالمظلات دون الالتزام بالتعليمات النظامية الاعتيادية، وبالتالي يرتفع معدل الخطر في هذا النوع من الهبوط؛ وأما مؤشرات الانهيار في النظام العالمي فيمكن حصرها في النقاط التالية:

- فقد الولايات المتحدة لموقعها المميز "كشرطي للعالم"، وإعلانها الصريح في عهد رئيسها ترامب تخليها عن هذه المهمة، وبالتالي نشوء مناطق فراغات كثيرة في العالم نتيجة هذا الإعلان والانسحاب.
- عجز بقية الأقطاب العالمية عن ملء الفراغات التي نتجت عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أدوارها العالمية المعهودة.
- تفكك وانحسار العلاقة بين أهم قطبين في النظام العالمي، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وقد تمثل هذا التفكك في تراجع القناعات لدى الطرفين بجدوى حلف الناتو العسكري؛ خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار كون التجمع الأمريكي الأوروبي يضم في ساحته ثلاثة من الأقطاب الخمسة في النظام العالمي هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.
- لم تعد ميكانيكية النظام العالمي متمثلة في مجلس الأمن وأعضائه الخمسة الدائمين، قادرة على تفكيك المخاطر والخلافات التي تكتنف العالم،

وتهدد العلاقات الدولية، وخصوصاً بين أعضاء المجلس أنفسهم، بدليل الحروب التجارية التي يخوضونها ضد بعضهم البعض، كالحرب بين أمريكا والصين، وبين أمريكا وأوروبا، وخروجهم من الاتفاقيات الدولية كخروج أمريكا وروسيا من اتفاقية الصواريخ النووية الاستراتيجية قصيرة ومتوسطة المدى، التي تجمعهما بروسيا منذ عام 1987م، حيث يشير الخبراء أن السبب الرئيسي لإعلان واشنطن خروجها من هذه الاتفاقية هو سعيها لتثبيت صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى بالقرب من الأراضي الصينية، وخروج أمريكا منفردة من اتفاقية باريس للمناخ عام 2019م، التي تهدف إلى الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، مما يجعل تطبيق الاتفاقية عالمياً في مهب الريح ذلك أن أمريكا لوحدها مسؤولة عن ربع الانبعاثات الضارة بالمناخ عالمياً، وبالرُّغم مما أجراه الرئيس الأمريكي الجديد جوزيف بايدن من تعديلات على القرارات التي اتخذها سلفه "ترامب" في هذا الشأن، سوف يظل شبح التراجع الأمريكي في العالم حاضرا وبقوة.

ويمكن حصر المُحرِّكات السياسية والاستراتيجية لمرحلة انهيار النظام العالمي بما يلي:

- المُحرِّك الأول: هو محرك ثورات الربيع العربي [1]، أو ما اصطلح عليه "بالربيع العربي"، والمستمر طوال عقد كامل منذ اشتعاله في تونس يوم 18 ديسمبر 2010م، وانتقاله إلى مصر ثم اليمن وليبيا فسوريا، واستمرارها إلى وقتنا هذا، مع التحاق شعوب عربية جديدة بالثورة بدأت في السودان بنهاية 2018م ثم الحراك الشعبي في الجزائر بتاريخ 22 فبراير 2019م، ثم في العراق بتاريخ 1 أكتوبر 2019م ثم في لبنان بتاريخ 17 أكتوبر 2019م؛ ولا يخفى بأن خطورة هذا المحرك ترجع إلى الوزن الجيوسياسي الذي تمثله المنطقة العربية في العالم أجمع، وفي الأمة المسلمة

(1) يتكامل هذا المبحث مع مفردة: العشرية الأولى لثورات الربيع العربي، في الفصل الرابع من الكتاب.



على وجه الخصوص، فحراك الشعوب العربية زلزل كل المعادلات التي فرضت على المنطقة، منذ ما يزيد على القرن، حيث سقطت المنطقة العربية تحت الاحتلال الصليبي العسكري المزدوج الإنجليزي والفرنسي، وما نتج عن ذلك من المعادلات السياسية التي تخضع لزلزال الربيع العربي اليوم، وهي:

- زلزلت ثورات الربيع العربي، معادلة الحكم والدويلات في المنطقة العربية، التي أنشأها الإنجليز والفرنسيون، وواصل الأمريكان بعد ذلك رعايتها والعناية بجيوشها وأجهزة أمنها، والمُكلفة بمواصلة قمع الشعوب وإذلالها، فقد كان شعار الثورة التلقائي (الشعب يريد إسقاط النظام)، وهو لَعَمْر الحق شعار النصر، وإن لم يتحقق كاملاً في حينه، ذلك أن توجه الشعوب بفطرتها إلى مواجهة وإسقاط رموز الحكم في العالم العربي، متمثلة في زعماء الخيانة وجيوش العمالة إنما هي الآية والإشارة الواضحة إلى لحظة التغيير التاريخية.

- كما زلزلت ثورات الربيع العربي، معادلة المشروع الصهيوني، الذي فرضته الحملة الصليبية والنظام العالمي في بيت المقدس، ورعايته طوال القرن العشرين الميلادي، مع تبني الحملة الصليبية العقائدية لهذا المشروع باعتباره وعداً توراتياً ينبغي تحقيقه، وجَعْل قادة المشروع الصهيوني، مرجعاً نهائياً لكل الترتيبات التي رعتها وترعاها قيادات الحملة الصليبية في المنطقة العربية إلى يومنا هذا، فقد أثبتت ثورة الشعوب العربية، مقدار الوزن المرجعي الذي يتمتع به المشروع الصهيوني، وهيمنته على الحكام العرب، فقد سارع قادة المشروع الصهيوني، إلى مواجهة ثورات الشعوب العربية، لأنهم يدركون بأن التغيير السياسي الذي سوف تحدثه الثورات العربية، سيهدد وجود الكيان الصهيوني في الصميم، مما اضطر قادة المشروع الصهيوني إلى كشف كل الأقنعة في علاقتهم بالأنظمة القمعية والطاغوتية العربية من ملوك وعسكر، وكثفوا تواصلهم وتفاهمهم معها سعياً لضرب الثورات واحتوائها؛ مما عجل بكشف طبيعة المعركة وأبعادها



الجيوسياسية وعمقها العقائدي والجغرافي، وأنه لا يمكن عزل ثورات الشعوب العربية عن بعضها البعض.

- كما زلزلت ثورات الربيع العربي، معادلة الوضع الإقليمي، الذي ثبتته الحملة الصليبية بقيادة أمريكا، على ثلاث مرجعيات ومشاريع إقليمية تتحكم في جميع شؤون المنطقة، وهي: المشروع الصهيوني ثم المشروع الإيراني وأخيراً المشروع الأتاتوركي العلماني، وإن كان المشروع الأتاتوركي موجهاً بالدرجة الأولى لضبط هضبة الأناضول وتاريخها الإسلامي، حتى لا تعود إلى سابق عهدها، وتسخير المشروعين الإقليمين التركي والإيراني لدعم المشروع الصهيوني وإسناده، حيث بقيت تلك المشاريع مسيطرة على الشعوب في المنطقة، بغض النظر عن التحولات التي جرت داخل تلك المشاريع، كما حدث بالتحول والثورة التي أطاحت بشاه إيران عام 1979م، ومع ذلك استمر الوضع في إيران معادياً لشعوب المنطقة العربية ولغالبية الأمة المسلمة من حوله، بقيادة الملالي، الذين استلموا الحكم في إيران بُعيد الشاه، بل وبروح معادية أشد من الروح المعادية التي كان يحملها نظام الشاه.

- ومن أخطر المشاريع الإقليمية التي زلزلتها ثورات الربيع العربي، هو المشروع الصفوي الإيراني، وذلك عبر كشف حقيقة توجهاته، وغاياته النهائية تجاه الأمة المسلمة والمنطقة العربية على وجه الخصوص، فمجرد اشتعال الثورة العربية في مصر وسوريا واليمن، كان أول المُستنفِرين ضد هذه الثورة، هم قادة المشروع الصفوي الإيراني، ولم يتأخر أولئك القادة عن كشف حقيقة المصالح التي تجمعهم بالأنظمة القمعية العربية بل وبالمصالح الصهيونية، وعلى ضوء ذلك فإن الآلة العسكرية والأمنية التي تقدمت لسحق الثورة في سوريا واليمن ثم في العراق تلك الأيام ولا زالت هي الآلة العسكرية الإيرانية، مع توظيف البعد العقائدي الطائفي في الصراع، فإذا بالمنطقة العربية في ظل ثورات شعوبها، تستعيد وتستذكر تاريخ الدولة العبيدية في شمال إفريقيا، والدولة الفاطمية في مصر،



والدولة الصفوية، وأدوار تلك الدول الباطنية في انتهاك حرمات الأمة المسلمة وتكاملها مع الغزو الصليبي والمغولي في التاريخ.

- كما زلزلت ثورات الربيع العربي، معادلة استقرار أنظمة القمع العربي، التي أعادت أمريكا ترميمها، بُعيد سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي، حيث تمثلت عمليات إعادة الإنتاج الأمريكية في إعادة إنتاج المسار الأمني والعسكري، لضمان استمرار السيطرة على الشعوب، وعدم خروجها عن الهيمنة الصليبية الغربية، ومن عوامل تلك المعادلة، إعادة الاحتلال العسكري وتجديد القواعد العسكرية الأمريكية وحلف الناتو في المنطقة العربية، والتي تم تدشينها عبر احتلال أفغانستان عام 2001م، ثم احتلال العراق عسكرياً عام 2003م، فقد أدت ثورات الشعوب العربية إلى زعزعة كل ما سعى الأمريكان لتثبيته وإعادة إنتاجه، كالدفع بعمليات توريث أبناء العسكر العملاء في المنطقة العربية، كعملية توريث بشار الأسد في سوريا، وعملية توريث جمال مبارك في مصر، وعملية توريث سيف الإسلام القذافي في ليبيا، وعملية توريث أحمد صالح في اليمن، وتجديد وإحلال الملوك والأمراء "الشباب" بدلاً من الموميات العربية، كالترتيب الذي جرى في الإمارات بتثبيت بن زايد، وتثبيت عبد الله بن الحسين في الأردن، وتثبيت محمد السادس في المغرب، وتثبيت بن سلمان في السعودية؛ ومن أخطر الأدوار التي قامت بها ثورات الشعوب هي عملية إبطال سحر مصطلح "الإرهاب"، الذي سعت أمريكا لرفعه كشعار لعلميات التعذيب والانتهاكات التي مارستها عالمياً ومارسها عملاؤها في المنطقة العربية، وخصوصاً تلك الموجهة لعلماء ورجال الأمة ومجاهديها الأحرار.



- المحرك الثاني: النصر الأفغاني واندحار الناتو[1]

وهما في الحقيقة مُحَرِّكان قد اجتمعا في مُحَرِّك واحد، فوجهه الأول هو انتصار الأفغان، ووجه الآخر هو اندحار الناتو وضعف أمريكا؛ فمن خلال النصر العظيم الذي حققه الشعب الأفغاني بقيادة طالبان، ولمدة عَقدين كاملين وهزيمته للآلة العسكرية الأولى في العالم، المتمثل في حلف الناتو العسكري، فقد قاد هذا النصر إلى زلزال جيوسياسي عالمي، في أطول معركة عرفها التاريخ، وقاد إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية، وأخرجها من عصرها الذي حاولت فرضه على العالم منفردة، عبر استراتيجية "القطب الأوحد" طوال ثلاثة عقود منذ سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991م؛ حيث ترتبت النتائج التالية على النصر الأفغاني:

- اعتمدت استراتيجية السيطرة الأمريكية على العالم منذ عام 1991م، على إثبات جدارتها وحلفائها في فرض إرادتها على العالم، وتجاوز الأقطاب الأربعة المكوِّنين للنظام العالمي منذ عام 1945م، وخصوصاً الجناح الشرقي منهم المتمثل في القوة الروسية والقوة الصينية، وطوال ثلاثين عاماً وواشنطن تجند كل قواها الناعمة والخشنة لفرض وتثبيت هذه الاستراتيجية، وخصوصاً إبان "تمثيلية 11 سبتمبر عام 2001م"، وقرار أمريكا المُبيَّت بغزو أفغانستان ثم غزو العراق عام 2003م، تحت مسمى الحرب الاستباقية، وبذلك أثبت الأفغان بأن أرضهم هي حقا مقبرة الغزاة طوال التاريخ.
- وبهذا السقوط المدوي، فقد سقطت كل الاستحقاقات التي كانت أمريكا ترتبها على استراتيجية الحروب الاستباقية، وفرض إرادتها على القوى العالمية والشعوب المستضعفة، ومن ذلك فقد السمعة التاريخية التي توفرت للآلة العسكرية الأمريكية، وللجندي الأمريكي، وأن بإمكان الشعوب كسر كل قواعد

---

(1) يمكنك متابعة الموضوع بتوسع أكبر في الفصل الرابع.



اللعبة التي حاولت أمريكا فرضها على العالم، ومن أخطر الاستحقاقات التي سقطت، استحقاقات السياسة الأمنية التي كانت أمريكا ترتبها على استراتيجية الحروب الاستباقية، ولذلك اهتبلت روسيا الفرصة مبكراً عام 2008م لكي تثبت حقيقة السقوط الأمريكي عبر غزوها لجورجيا وإيقاف تمدد النفوذ الغربي فيها، على إثر وضوح الفشل العسكري الأمريكي في العراق، ثم تحقق قفزتها الكبرى عام 2014م، عبر غزوها لأوكرانيا واقتطاع الشرق الأوكراني كله بما فيه جزيرة القرم التي اعتبرتها روسيا أرضاً روسية خالصة.

- كما سقطت جميع الاستحقاقات الاقتصادية العالمية التي رتبتها أمريكا على استراتيجية الحروب الاستباقية، وخصوصاً في مجال السيطرة على منابع الطاقة البترول والغاز، كمنطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، فلم تعد هذه المنطقة منطقة خالصة للشركات والعقود الأمريكية، كما كانت واشنطن ترغب وتشتهي، وكل ذلك مرده إلى الفشل العسكري المدوي لحلف الناتو في أفغانستان.

- ومن أخطر انعكاسات السقوط العسكري للناتو في أفغانستان، تضعضع حلف الناتو على أرضه الأساسية، التي يعتمد عليها وهي أوروبا، فقد بات الشك وعدم اليقين بمستقبل الناتو، هو المسيطر على جميع أعضاء حلف الناتو الأوربيين، إلى درجة أنهم كادوا أن يعلنوا وفاته وانتهاء دوره.

- كما يُعد الانكفاء السياسي الأمريكي الداخلي، من أخطر وأهم انعكاسات السقوط والفشل العسكري الذي مُني به حلف الناتو، وبالرغم من وجود تجربة أمريكية مشابهة في التاريخ، وهي هزيمة الأمريكان على أيدي الفيتناميين وانسحاب الجيش الأمريكي المهين من فيتنام عام 1973م، لكن الآثار التي خلفها الفشل الأمريكي في أفغانستان أشد حدة وأعمق تأثيراً على الداخل الأمريكي، فقد قادت ولا زالت إلى انقسامات حادة في المؤسسات السيادية الأمريكية، وعلى مستوى مكونات الشعب الأمريكي، وهو ما شهده العالم بنهاية عهد الرئيس الأمريكي ترامب، وعدم قدرته على إكمال ولايته الثانية.



- المحرك الثالث: الانكفاء الأوروبي

ويظهر الانكفاء الأوروبي، كأحد أوضح مُحركات التغيير في النظام العالمي، من خلال تخلف أوروبا وقواها الأساسية عن القيام بأدوارهم التي عرفوا بها منذ الحرب العالمية الثانية، وعدم قدرة أوروبا على إسعاف أمريكا في الصراع الدولي، وخصوصاً مع المعسكر الشرقي (روسيا والصين)، ثم بانكفاء الحلم الأوروبي وتراجع آمال الأوربيين أنفسهم في ذلك الحلم والمستقبل.

ويمكن رصد أوضح مؤشرات الانكفاء الأوروبي فيما يلي:

- الفصام والشك الذي يسيطر على علاقة أوروبا بأمريكا، وانعكاس ذلك الشك على أقوى العُرى التي ظلت تربطهما منذ الحرب العالمية الثانية، وهو حلف الناتو العسكري، فقد بات التضجر من هذه العلاقة سمة أساسية لأنها بدورها تفرض رؤية أمريكية عُليا في جميع الشؤون الدولية لأوروبا، وخاصة في بعدها الأمني، ومن أوضح نقاط التناقض في الرؤية الأمنية بين ضفتي الأطلسي هي مسألة علاقة أوروبا بروسيا، وهل ستبقى علاقة عداء جذري كما تريدها أمريكا، أم تتحول إلى علاقة استيعاب وجوار كما تريدها ألمانيا وأحياناً فرنسا، وكذلك علاقة أوروبا بالقوى الكبرى، التي باتت تتحكم في مصير النظام العالمي وفي مقدمتها الصين، فأوروبا تتردد كثيراً في متابعة أمريكا بكل ما تطلبه من دفع باتجاه العداء الأمني والاقتصادي والتقني للصين، ومع نجاح أمريكا بفرض إرادتها على أوروبا باستبعاد شركة الاتصالات الصينية "هواوي" من العمل في أوروبا، لكن أوروبا بذلك الفعل تزداد عندها الفجوة الرقمية، وبالتالي تضعف قدرتها على المنافسة الاقتصادية على مستوى العالم.

- كما باتت العلاقات الاقتصادية مصدر قلق آخر في علاقة أوروبا بأمريكا، حيث تريد أمريكا بقاء الأسواق الأوروبية مفتوحة لها وبأفضلية خاصة، بينما يفرض الصراع الاقتصادي العالمي اتجاهات جديدة، تجعل أوروبا غير قادرة على الوفاء بمتطلبات العلاقة مع أمريكا.



- نمو التناقض والتباين والتنافس بين القوى الأوروبية الفرعية منها والأساسية، التي لها الكلمة النافذة في الشؤون الأوروبية، وهي ألمانيا وفرنسا، ويبدو هذا التناقض في جميع المسائل من الشؤون الخارجية إلى العلاقات الاقتصادية البينية على مستوى أوروبا، وقد أدى ذلك التناقض إلى تفجير العلاقة وقطعها بين أوروبا وبريطانيا و خروجها من الاتحاد الأوروبي، وذلك في أوضح مؤشر على طبيعة التحديات التي تهدد الفكرة الأساسية في إنشاء الاتحاد الأوروبي، مع توقع خروج دول أوروبية جديدة من الاتحاد الأوروبي من بينها الدانمرك وهولندا والنمسا وفنلندا بحلول عام 2026م، ومن بين تلك المهددات للاتحاد الأوروبي، مسألة العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، والتي باتت أحد مصادر القلق والتباين بين القوى الكبرى والكتل ذات التأثير الأقل في الاتحاد، فقد أدى توحيد البنوك المركزية الأوروبية في البنك المركزي الأوروبي، إلى فرض سياسات نقدية تنفع الدول القوية اقتصادياً وتضر بالضعيفة منها، وهكذا في بقية مفردات المعادلة الاقتصادية بين الدول الأوروبية.

- المحرك الرابع: الصعود الصيني

وهو المُحرّك الذي ابتدأ عام 1945م كأحد الركائز الخمسة للنظام العالمي الجديد وأضعفها، ولكنه تمكن من تطوير نفسه عبر مراحل مختلفة، كان من أهمها مرحلة التحول التي شهدت مزج النظام الرأسمالي بالنظام الشيوعي بنهاية سبعينيات القرن العشرين الميلادي، وبالتالي أمكنه تجنب السقوط الحتمي للنظام الشيوعي الاقتصادي، وتجنب المصير الذي آل إليه النظام الشيوعي السوفيتي، والمرحلة الثانية هي مرحلة الدخول في المنافسة الكاملة للنظام الغربي، في المجال الاقتصادي والمجال التقني والعسكري، حتى وصل في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، إلى منافس ومهدد حقيقي وخطير للهيمنة الغربية، المتمثلة في أمريكا وأوروبا، بل وكاد يتفوق عليهما في بعض تلك المجالات، وخاصة في مجال الحرب الالكترونية، وصولاً إلى المرحلة الأخيرة، التي تمكنت فيها الصين من تجاوز

الولايات المتحدة الأمريكية في عدة مسارات، من الاقتصاد إلى التقنية الحساسة، بل وإضافة محاور جديدة وبديلة في النظام العالمي، كتكتّل "بريكس" الاقتصادي، مما يجعل الصين المُهدد الأول للهيمنة الغربية، والسبب الأول الذي قد تشتعل في ظل منافسته الحرب العالمية الثالثة.

- المحرك الخامس: التمدد الروسي

لقد تمكن ضابط المخابرات ووريث جهاز "كي بي جي" السوفيتي (فلاديمير بوتين)، من تغيير معادلة الهزيمة والانهيار، التي مُني بها الاتحاد السوفيتي بنهاية ثمانينيات القرن العشرين، إلى معادلة نصر وتنافسية دولية، دفعت بروسيا إلى موقعها المؤثر في النظام العالمي مرة أخرى، ولم يكتف بوتين بذلك، بل أضاف تمدداً روسياً، تمثل في استثمار روسي لأزمة الضعف والانكسار العسكري، الذي مُنيت به الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، ثم بدأت روسيا بمحاولات ملء الفراغ الذي حدث في الشرق الأوسط نتيجة للضعف الأمريكي، وهي المناطق التي عُرف عنها لعقود بأنها مناطق نفوذ خالصة لأمريكا؛ وعليه فإن هذا التدخل الذي ابتدأ عام 2015م، عبر قيام روسيا بتوجيه صواريخ عابرة إلى الساحة السورية، تحت زعم ضرب مواقع "الإرهاب"، تبعه تدخل عسكري روسي في سوريا وإرسال المرتزقة الروس تحت غطاء شركة "فاغنر"، التي تشابه شركة "بلاك ووتر" الأمريكية، كاستراتيجية جديدة، للعبث بمصائر الشعوب، وممارسة القتل المفتوح، دون أن يتمكن أحد من البشر على محاسبتهم ومراقبتهم، كما تدخلت روسيا عسكرياً في ليبيا عام 2018م عبر جنودها النظاميين بالإضافة شركة المرتزقة فاغنر.

وليبشر الروس بتكرار سيناريو التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق، فهو ما ينتظر الروس في سوريا وليبيا والمناطق الجديدة التي سيذهبون إليها؛ فالتدخل الروسي العسكري في عمق المناطق الإسلامية، لن يفعل أكثر من



إضعاف النظام العالمي، وفسح المجال للشعوب المسحوقة لكي ترد في المكان والزمان اللذين تختارهما، وعلى الأرض التي تعرف كل حجر فيها.

- المحرك السادس: التحرر التركي[1]

وهو أحد أهم المحركات والمتغيرات المستجدة، في المعادلة الدولية، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، حيث كاد الدور التركي أن يختفي من المشهد، طوال قرن كامل، بسبب نجاح الصليبية العالمية واليهودية الصاعدة، في القرن العشرين من وضع الأتراك تحت وصايتهم، وفرض الاتفاقيات المهينة عليهم، منذ اتفاقية "لوزان" عام 1923م، وبقاء الأمر على ما هو عليه، إلى أن تمكن أردوغان وثلة قليلة معه، من تسجيل الاختراق الاستراتيجي الأخطر، في المعادلة السياسية المفروضة على تركيا، حيث تمكنوا من رد الاعتبار التدريجي لتاريخ الأتراك في المنطقة، وثقلهم الجيوسياسي الذي تمتعوا به لقرون، ورفع الوصاية المُسلطة على تركيا من قبل الغرب الصليبي، على إثر الحرب العالمية الأولى وتوقيع اتفاقية لوزان، وقد مر هذا المُحرِّك بثلاثة مراحل حتى وصل إلى اللحظة الحالية، والتي ترشحه لأدوار أكثر أهمية وخطورة في معادلة النظام العالمي، وهذه المراحل هي:

- المرحلة الأولى هي التي بدأت بتأسيس حزب العدالة والتنمية التركي عام 2001م ويمكن أن نصفها بمرحلة التماهي مع النظام العلماني، المفروض بقوة الجيش والدستور، فقد تمكن أردوغان خلالها من إثبات القدرة على القيادة والتغيير، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، واستغلال النجاحات الاقتصادية لتفكيك المفاصل العلمانية، التي خلفها أتاتورك، ومن أهمها الجيش، والدستور، والمحكمة الدستورية، وتعددية رؤوس النظام الحاكم، ولكي يصل بنهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، إلى موقع متقدم ومتمكن في النظام السياسي والساحة الجماهيرية التركية.

---

(1) يمكنك متابعة الموضوع بتوسع أكبر في الفصل الرابع.



- المرحلة الثانية: هي مرحلة إدراك أردوغان، لخطورة التغيير التاريخي والجيوسياسي، الذي بدأت بإحداثه ثورات الربيع العربي بنهاية عام 2010م، الأمر الذي دفع بأردوغان إلى المزاوجة بين التحولات السياسية في تركيا، والتحولات السياسية في الساحات العربية، لخصوصية الارتباط الجيوسياسي بين التاريخ التركي والتاريخ العربي، وكانت "مراهنة" أردوغان على الساحات الثورية العربية مخاطرة كبيرة، ودلت على مستوى الثقة واليقين التي تمتع بها أردوغان، في فهمه لتاريخ الأمة المسلمة، ومستقبلها الذي ترسمه عقيدتها ودينها في المقام الأول، وقد قاد أردوغان في هذه المرحلة الصراع على الساحة التركية، والساحة الإقليمية، لمدة خمس سنوات، تمكن خلالها من تسجيل نصر مستحق، على العلمانية العتيدة داخل تركيا، وعلى أدوات النظام العالمي الذي تقوده أمريكا، فبالرغم من الخسائر التاريخية التي لحقت بالشعب التركي في أرواحه ومقدراته، لكن أردوغان تمكن من منع النظام العالمي والإقليمي من تسجيل نصر نهائي على الثورة الشعبية السورية، كما تمكن أردوغان من إنهاء الاختراق "الإسلامي" الذي تقوده واشنطن، والمتمثل في النموذج العالمي لما تسميه "بالإسلام المعتدل"، الذي يقوده عميلها التركي "فتح الله غولن"، كما تمكن أردوغان من إضعاف القدرات العلمانية الضاربة، والتي تتوزع على الجيش، والأحزاب السياسية، وفي مقدمتهم حزب الشعب الجمهوري، وأخيراً تمكن أردوغان من إبطال أخطر أدوات السيطرة العلمانية وآليَّاتها وهو الانقلاب العسكري، لكي تنتهي هذه المرحلة بالفشل المدوي لذلك الانقلاب في 15 يوليو 2016م.

- **المرحلة الثالثة**: هي مرحلة الإقلاع التركي، والدخول إلى ما يمكن أن نسميه بوضع "الكتلة الحرجة"، بُعيد فشل الانقلاب العسكري الذي دعمته الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة العربية وفي مقدمتها السعودية والإمارات، فقد استغل أردوغان هذا الفشل للانتقال إلى نظام سياسي يسود تركيا بشكل حقيقي، ويضع تركيا على مستوى التحديات العالمية والإقليمية على جميع المستويات، وقد اتضح



ذلك من موافقة الشعب التركي على النظام الرئاسي، والتعديلات الدستورية التي اقترحها حزب العدالة والتنمية، وبفضل هذه التعديلات فقد خرجت تركيا جزئياً من وصاية ومخرجات اتفاقية "لوزان"، التي توجب على تركيا البقاء في الصفوف الخلفية والتبعية للغرب، وعدم الخروج من آثار هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وهنا تمكن أردوغان من تحقيق قفزات نوعية واستراتيجية على جميع المسارات، وخاصة المسار السياسي السيادي، والمسار العسكري، والأمني، والمسار الجيوسياسي الإقليمي، عبر البدء بإنتاج الأسلحة النوعية والمنافسة في مجال الصناعات الدفاعية والحرب الالكترونية، وفرض التمدد الجيوسياسي بما يتناسب وتاريخ وجغرافية تركيا، وبالتالي التدخل في إدارة أزمات المنطقة العربية، والأقاليم المتاخمة لتركيا، والذي كان حكرا على الغرب، وعلى المشروع الصهيوني والمشروع الصفوي الإيراني لفترة طويلة، وتمكن من التمدد السياسي والاقتصادي في القارة الإفريقية، وهو ما سيجعل من المُحرِّك التركي، بجانب مُحرك الثورة العربية، ومُحرك الجهاد الأفغاني، ذو تأثير كبير على المعادلات الإقليمية والدولية، في القريب العاجل وعلى مدى زمني قادم، سيمتد لقرون بإذن الواحد الأحد.

- وهو ما أثبته أردوغان في نهاية المرحلة السابقة التي امتدت من عام 2017م إلى وقتنا الحالي، فقد خاض أردوغان معاركه خارج الحدود التركية، سواء تلك التي كانت مباشرةً أو غير مباشرةٍ، وهي على التوالي: عملية درع الفرات في سوريا مارس 2017م، عملية غصن الزيتون في سوريا مارس 2018م، عملية نبع السلام في سوريا أكتوبر 2019م، وعملية منع غزو قطر عام 2017م، والعمليات غير المباشرة في ليبيا لصد الهجوم على العاصمة الليبية طرابلس في إبريل 2020م، ومعركة أذربيجان التي تم فيها استعادة إقليم ناغورني كاراباخ في سبتمبر 2020م؛ وفي الحقيقة أن تركيا هزمت بشكل غير مباشر ولأول مرة في تاريخ النظام الدولي الحديث، أحد أقطابه في تلك المعارك، وهو القطب الروسي، وكبدته هزيمة مذلة،

لأنه يمثل العامل المشترك في جميع تلك المعارك، مما أعطي الأداء التركي العسكري والأمني تفوقاً عالمياً.

- المحرك السابع: الصراع الهندي الباكستاني

وهو المُحرّك العقائدي الواضح في الصراع الذي تقوده أمم الشرك والأوثان وفي مقدمتهم الهندوس، ضد الأمة المسلمة، وذلك عبر استغلال الثقل البشري والجيوسياسي الخطير، الذي يمثلونه طوال التاريخ القديم والحديث، حيث يمكن الوقوف على المؤشرات التالية لهذا المُحرك:

- يعمل هذا المحرك بشكل مستمر، على تعميق البعد العقائدي في الصراع، بين الهندوس والأمة المسلمة، وخصوصاً بعد فوز المتطرفين الهندوس بالحكم في الهند عبر حزب "بهاراتيا جاناتا"، الذي بدأ صعوده السياسي في بداية تسعينيات القرن العشرين، على ضوء تبنيه قضية هدم مسجد "آيوديا أو البابري" التاريخي عام 1992م، والذي نجح بتحويل مشاعر التطرف الهندوسي، إلى برنامج سياسي مستمر، طوال ثلاثة عقود وإلى وقتنا هذا، حتى وصل به الأمر، إلى طرح قانون بنزع الجنسية الهندية عن المسلمين، الذين يزيد عددهم على مائتي مليون مسلم في الهند.

- كما يؤدي هذا المحرك إلى ربط مصير الكتل المسلمة الكبرى، ومصالحها العليا في منطقة وسط وجنوب آسيا مع بعضها البعض، أي باكستان وأفغانستان وبقية شعوب آسيا الوسطى، وهنا يأتي دور باكستان الجيوسياسي والحيوي، في لجم المارد الهندوسي المتطرف، والمزوَّد بأنياب نووية، وردعه من التعدي على الشعوب المسلمة، سواء تلك التي في الهند أو التي على تخومها، كما سيؤدي هذا المحرك إلى ربط المصالح العليا لباكستان، بمصالح الشعب الأفغاني المجاهد، والذي نجح في إسقاط القوة الأمريكية.

- وفي ظل هذا المحرك، سوف تتم إعادة صياغة الدور الحضاري للمسلمين في منطقة شبه الجزيرة الهندية، والذي ستقوده الكتلة الباكستانية والأقلية المسلمة الضاربة في الهند، والتي تزيد على المائتي مليون مسلم، والكتلة البشرية في



بنجلاديش والتي تربو على المائة وخمسين مليوناً، وهو ما سوف يهدد السيطرة الهندوسية المطلقة على الهند، ويعيد الأهمية والتركيز على ما تعانيه الأقليات المسلمة، والتي تنتهك حقوقها في هذا الإقليم، سواءٌ الأقلية الكشميرية في الهند، أو الأقلية البورمية المسلمة، أو الأقلية السريلانكية المسلمة، او الأقلية المسلمة في تركستان الشرقية، في الصين وعموم مسلمي الصين.

- وسوف يؤدي هذا المحرك، إلى تقوية موقف الأقلية السنية في إيران، والتي لا تقل نسبتها عن 40% من السكان في إيران، والتي عانت كثيراً من الانتهاكات في ظل المشروع الصفوي الحديث الذي أسسه خميني.

- وسوف يُسرّع هذا المحرك، من كشف حقيقة الاصطفاف، واللعبة الساقطة التي تقوم بها حكومات الخليج القزمة، وانكشاف دورها في العمالة وخدمة أهداف الدول الكبرى، وفي مقدمتها حكومة الإمارات وعُمان اللتان تعتبران رأس جسر للتواجد الهندوسي في جزيرة العرب.

- كما سوف يسهم هذا المحرك، في المحافظة على التناقض الجيوسياسي بين المشروع الهندي، والمشروع الصيني، حيث تضطر الصين إلى الدعم السياسي، والتعامل الاقتصادي التفضيلي مع باكستان في مواجهة الهند، وحاجة المشروع الصيني إلى العبور عبر باكستان للتعامل مع بقية المشاريع في العالم.

- المحرك الثامن: بؤر التوتر بين القوى العالمية

لم تنقطع بؤر التوتر العالمي عن التوالد والتعقيد، طوال تاريخ النظام العالمي، الذي تأسس بُعيد الحرب العالمية الثانية عام 1945م، ولكن فشل أمريكا العسكري والاستراتيجي في أفغانستان، قد قاد إلى لحظات حرجة من تاريخ البشرية، فقد كاد النظام العالمي، أن يفقد كل أو أغلب كوابحه، في إدارة الأزمات والعلاقات الدولية، وقد تولد من الانكسار الذي أصاب الولايات المتحدة من جهة، والدخول القوي للصين وروسيا لملء الفراغ الدولي من جهة أخرى، أزمات خطيرة



تكاد تنفجر في أي لحظة، وقد تقود إلى حرب عالمية ثالثة، ومن أبرز بؤر التوتر في العالم [1]هي:

البؤرة الأولى: بحر الصين الجنوبي

والذي سعت فيه الصين، لفرض سيطرتها وإرادتها على كل القوى المتاخمة لهذا البحر، وخصوصاً في ظل الحصار الذي تتعرض له من الولايات المتحدة الأمريكية، واستعانة الأخيرة بحلفائها لفرض الواقع الذي ترفضه على الصين، وهم اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية بالإضافة إلى محاولة الولايات المتحدة استصحاب المتضررين من السياسة الصينية في بحر الصين الجنوبي وهم: الفلبين وماليزيا وفيتنام وبروناي، حيث تفرض الصين قواعد خاصة بها في الحدود البحرية، ولا تعترف بالقوانين الدولية التي تنظم هذه الحدود.

البؤرة الثانية: أوكرانيا

حيث سعت روسيا لفرض إرادتها، وإيقاف زحف حلف الناتو العسكري على حدودها، عبر استغلال الوضع السياسي في أوكرانيا، فقد زحفت دبابات الرئيس الروسي بوتين على شرق أوكرانيا في 27 فبراير 2014م، ثم أعلن

بعد فترة وجيزة ضم جزيرة القرم للأراضي الروسية، مما قاد إلى توسيع رقعة التوتر الدولي، حيث فرضت أمريكا وأوروبا عقوبات متنوعة على روسيا، وهي لا تزال قائمة إلى الآن، بل وتزداد، وقد أدى هذا الفعل من قبل روسيا، إلى تبلور عقيدة جديدة في الصراع الدولي، وهو فرض الإرادة والواقع عبر استخدام القوة العسكرية، مما يهدد باشتعال الحروب في منطقة البحر الأسود في أي لحظة، وكذلك في منطقة بحر البلطيق.

---

(1) https://nationalinterest.org/blog/buzz/3-hot-spots-could-start-world-war-iii-can-you-guess-where-99517



البؤرة الثالثة: مضيق هرمز ومنطقة الخليج العربي

وهي البؤرة التي أضاف عليها اشتعال ثورات الربيع العربي حساسية وتطورات خطيرة، كان من أهمها الرغبة الجامحة التي جمعت الولايات المتحدة الأمريكية، ونظم القمع العربي، وحكومة الملالي في طهران، والمتمثلة بضرورة كبح جماح الشعوب العربية الثائرة، ومنعها من تغيير الأنظمة القائمة، في مصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس، ومع التراجع الذي أبدته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في إدارة الصراعات الدولية، في عهد الرئيس أوباما بسبب فشلها في أفغانستان، فقد فسحت هذه الأخيرة لحكومة الملالي في طهران، لكي تمارس كل أنواع العسف والتمدد في المنطقة العربية، وهي السياسة التي على ضوئها ولد الاتفاق النووي بين واشنطن وطهران عام 2015م، ثم ما لبث أن تبدلت المعطيات على ضوء مجيء ترامب كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية بنهاية عام 2016م، حيث أعاد ترامب هندسة الاستراتيجية الأمريكية، في الشرق الأوسط، والتي كانت في عهد أوباما تعطي أفضلية لإيران، فأراد ترامب إلغاء تلك الأفضلية، لكي يضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، فإيران قد قامت بمهامها في قمع السوريين واليمنيين، ولا بد أن تثبت أنها أقرب إلى الولايات المتحدة منها إلى روسيا، وخصوصاً بعد دخول روسيا العسكري إلى سوريا عام 2015م، وأيضاً لكي يستخدم ترامب إيران كفزاعة لإدارة المنطقة العربية، والدفع بها نحو اتفاقية جديدة لصالح الكيان الصهيوني، والتي أسماها "صفقة القرن"، ومع ذلك تبقى بؤرة التوتر هذه قابلة للاشتعال في كل الاتجاهات، ومنها التحولات التي يمكن أن تجري على ساحة الثورة اليمنية، إما باتجاه حزم الثوار اليمنين لرؤيتهم السياسية والعسكرية المستقلة، وفرض تلك الرؤية على جميع الفرقاء في الداخل والخارج، والذهاب نحو حسم المعركة مع عملاء الإمارات في الجنوب، ثم استكمال شوط التحرير وصولاً إلى صنعاء، وإنهاء التأثير الإيراني في اليمن، وإما بقاء الثوار تحت سيطرة الحكومة السعودية



والإماراتية، وتحول الثورة اليمنية إلى حروب بالوكالة لصالح القوى الإقليمية والعالمية.

ومن السيناريوهات المتعلقة بالوضع في بؤرة مضيق هرمز والخليج العربي، إقدام الكيان الصهيوني في ظل استراتيجية إدارة الساحة العربية، على ضرب المفاعلات النووية الإيرانية، وبالتالي إعطاء إيران الحجة للرد على دول الخليج، بدلاً من الرد المباشر على الكيان الصهيوني، وإحداث تحولات خطيرة وجديدة في المنطقة، تتمثل في احتلال إيران لأجزاء من السواحل العربية للخليج، وتغيير المعادلة في المنطقة لصالحها، وهو ما يمكن أن يستثمره الصهاينة والأمريكان لفترة طويلة قادمة، كما استثمروا الوجود الإيراني في سوريا واليمن.

البؤرة الرابعة: التطور في مسار الثورة السورية

فقد كان بإمكان الشعب السوري، إنجاز مهمته واستكمال ثورته، والإطاحة بالأقلية النصيرية الحاكمة بأقل التكاليف، وقد اتضحت تلك الامكانية بالهيمنة السريعة والواسعة التي فرضها الثوار في السنوات الأولى من الثورة، منذ عام 2011م إلى عام 2014م، لكن القوى الدولية الغاشمة الصليبية، سعت إلى إيقاف هذا الزلزال والتحول التاريخي الخطير، حتى لا تتأثر المعادلة السياسية التي صنعتها من قبل في الشام، فأفسحت للتدخل الإيراني، مباشرة من مطارات إيران، وتجييش الميليشيات التابعة لإيران وفي مقدمتهم حزب اللات اللبناني، ثم كان تدخل منظومة القمع العربي وخاصة من الأردن والسعودية والإمارات وقطر، والتي تحركت وفق الأجندة الأمريكية والإسرائيلية في الساحة السورية، واضطرار الحكومة التركية لمسايرتهم في السنوات الأولى، نتيجة لتعقيد الموقف السياسي والأمني في تركيا، حيث تمثل تدخل تلك الدول في ثلاث مسارات رئيسة وهي: التدخل عبر الاختراقات الأمنية في الساحة السورية وجمع المعلومات، ثم التدخل عبر التمويل، ورهن قرار الفصائل المقاتلة بها، ثم التدخل في المسار السياسي، والسيطرة على مفردات ذلك الملف، من مفاوضين وجدول المفاوضات والمؤتمرات، ثم جاء التدخل غير المباشر، عبر تحرك أمريكا وأوروبا، بإحياء حراك المجموعات



الشيوعية الكردية على الحدود التركية، وتوفير جزء من الساحة السورية لتحركهم عليها، وأخيراً جاء التدخل العسكري المباشر، دولياً كان أم إقليمياً، عبر التدخل الإيراني المباشر والمكشوف، والتدخل الصهيوني، والتدخل الأمريكي، والتدخل الأوروبي، وانتهاء بالتدخل الروسي العسكري عام 2015م.

وما يهمنا في هذا الوصف لمسار الثورة السورية، هو قابلية تحولها إلى بؤرة توتر وحرب إقليمية، بل ودولية، نتيجة للانزلاقات غير المحسوبة، التي يمكن أن تنزلق إليها القوى الدولية الغاشمة، التي تشارك في قتل الشعب السوري، ونتيجة لحساسية الساحة الشامية واحتضانها للمشروع الصهيوني، الذي زرعه الإنجليز والفرنسيون في الشام قبل مائة عام، ولعل أخطر مسألة استراتيجية في الشام، أنها بؤرة يصعب على النظام الإقليمي والدولي السيطرة عليها، لأنها تمثل قمة ثورات الربيع العربي، نتيجة للموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به، وتزامن هذه الثورة مع النهضة التركية الاقتصادية والسياسية، حيث التقط أردوغان هذه اللحظة التاريخية من التغيير، ونظر إليها في مساقها التاريخي، التي يمكن من خلالها استعادة المعادلة الجيوسياسية التاريخية، التي تمثلها تركيا في المحيط العربي، وهي المعادلة التي لم يمض على سقوطها سوى مائة سنة، فإذا أضفنا على هذه المعادلة، ما فعله الشعب الأفغاني وأنجزه للتو، عبر إجبار القوة العسكرية الأولى في العالم على الجلوس إلى طاولة المفاوضات تمهيداً لانسحاب نهائي من أفغانستان، وذلك في سبتمبر 2020م، فبإمكاننا أن نتصور طبيعة التحولات، التي تسهم بؤرة الشام في فرضها على العالم.

خامساً: اتجاهات ومآلات الصراع في النظام العالمي (السيناريوهات)

يمكن رصد ثلاث سيناريوهات كبرى في اتجاهات ومآلات الصراع في النظام العالمي وهي[1]:

- سيناريو الحروب الأهلية داخل منظومات القوى العالمية
- سيناريو تنامي بؤر الحروب الحالية إلى حروب إقليمية
- سيناريو الحروب بين القوى العالمية بشكل مباشر

- السيناريو الأول في اتجاهات ومآلات الصراع الإقليمي والدولي:

سيناريو الحروب الأهلية داخل منظومات القوى العالمية نفسها، سواءٌ كانت من القوى التقليدية القديمة، أعضاء مجلس الأمن الدائمين، أو القوى العالمية، التي تشكلت ودخلت مجدداً في المنافسة الدولية، في العقود الثلاثة الأخيرة، كالهند والبرازيل والاتحاد الأوروبي، حيث تتحكم العوامل التالية في حتمية حدوث الحروب الأهلية فيها:

- عوامل الانقسام السياسي والعرقي والديني، التي تعاني منها تلك القوى، وارتفاع معدل الخلافات والنزاعات، التي تطال أسس تشكيل تلك الدول والمجتمعات، وتوزيع الحقوق بين مكوناتها، وفشل الحكومات والسياسيين في تجديد طرح عقد اجتماعي تذوب فيه تلك التناقضات.
- تَحَوُّل الممارسات الديموقراطية في تلك الدول، إلى أنظمة شبه ديكتاتورية سياسية، وسيطرة فئة محددة على القرار السياسي في بلدان القوى العظمى.
- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، داخل مجتمعات تلك القوى، وفقدان النظام السياسي فيها قدرته على العدل بين مكونات تلك المجتمعات، وإقناعها بفاعليته وسيطرته.

---

(1) يمكنك أيضا مراجعة السيناريوهات المتوقعة في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

- ارتفاع حدة الفجوات الاقتصادية، بين شرائح مجتمعات تلك القوى العالمية، وازدياد السخط الاجتماعي الناجم عن تلك الفجوات.
- تأثير الموجات العكسية للعولمة الاقتصادية، سواءٌ من خلال هجرة رؤوس أموال الدول الغنية إلى دول أقل كلفة في الإنتاج الاقتصادي، أو زيادة معدلات البطالة في الدول الغنية، وفشل سياسات العولمة في حل المشاكل الاقتصادية المتراكمة، بالإضافة إلى موجات الخسائر الهائلة، التي يخلفها نظام المضاربة والاقتراض في العالم الاقتصادي الموازي، على المجتمعات في تلك الدول.

والدول المرشحة لهذه الحروب هي:

الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والصين، وروسيا، والهند، والبرازيل.

- السيناريو الثاني في اتجاهات ومآلات الصراع الإقليمي والدولي:

سيناريو تنامي بؤر الحروب الحالية إلى حروب إقليمية، ومن هذه البؤر المرشحة لذلك هي:

بؤرة الحرب في أوكرانيا:

وتتمثل خطورة هذه البؤرة، أنها غير قابلة للتحول إلى مجرد حرب بالوكالة، لافتقادها عوامل تلك الحرب، بل هي مرشحة للتحول إلى حرب بين أخطر القوى العالمية، وهي روسيا من جهة ودول حلف الناتو العسكري من جهة أخرى، مع إمكانية وقوف تركيا على الحياد في هذه الحرب أو الاضطرار للمشاركة فيها، ولذلك سعى حلف الناتو لاحتواء قفزة فلاديمير بوتين عندما غزا شرق أوكرانيا عام 2014م، وفرض سيطرته النهائية على جزيرة القرم، ولعله من مسارات ذلك الاحتواء، فسح أمريكا المجال لروسيا، حتى تكون الأداة الأساسية لقمع ثورة الشعب السوري، أملاً في توريط الروس بأكثر من حرب خارجية واستنزافها، ومع ذلك تبقى البؤرة الأوكرانية قابلة للاشتعال تحت أي ظرف؛ ويتحكم العامل الخطر

الذي تسبب فيه حلف الناتو في زيادة حدة توتر البؤرة الأوكرانية، والذي تمثل في توسع الناتو العسكري، واجتياحه لأوروبا الشرقية، وصولاً إلى أوكرانيا، وقيام أمريكا بإيجاد بؤر ارتكاز عسكري في آسيا الوسطى، كل ذلك أضاف إمكانية واسعة للانزلاق نحو الحرب في منطقة البحر الأسود، ثم منطقة بحر قزوين.

بؤرة الحرب في بحر الصين الجنوبي:

وترجع الخطورة القصوى في هذه البؤرة، إلى إمكانية تسببها في اشتعال حرب كبرى، بل حربين في آنٍ واحدٍ، لأنها تحوي أزمتين مترابطتين، أما الأزمة الأولى، فهي أزمة كوريا الشمالية، والتي تصر أمريكا على نزع أسلحتها النووية، بينما تقوم الصين بدعم موقف كوريا الشمالية بشكل غير مباشر، وأما الأزمة الثانية فهي أزمة التحدي الذي تفرضه الصين، في منطقة نفوذها في بحر الصين الجنوبي والشرقي، ثم تحديها على مستوى العالم في المجال العسكري والاقتصادي والتقني، والتي طورت من قدراتها العسكرية والتسليحية بشكل غير مسبوق في تاريخ الصين الحديث.

ويمكن رؤية سيناريوهات الحرب الثلاثة التالية في المنطقة:

سيناريو الحرب الأولى: والتي يمكن ان تنشب بين أمريكا وكوريا الشمالية، مع استصحاب أمريكا لكلٍ من كوريا الجنوبية واليابان وتايوان معها في هذه الحرب، ودعم الصين لموقف كوريا الشمالية، دون تورطها في الحرب بشكل مباشر.

سيناريو الحرب الثانية: هي الحرب التي يمكن أن تنشب بين الصين من جهة، والمتضررين من توسعها في بحر الصين الجنوبي كالفلبين وإندونيسيا من جهة أخرى، مع دعم الولايات المتحدة للفلبين وإندونيسيا، دون أن تتورط هي في الحرب بشكل مباشر.



سيناريو الحرب الثالثة: هي الحرب التي يمكن أن تتسع، لكي يتصادم فيها القطبان الصيني والأمريكي، في منطقتي بحر الصين الشرقي والجنوبي، وبذلك يكون الباب مفتوحاً لحرب كونية ثالثة.

بؤرة الحرب في سوريا وشرق المتوسط:

وهذه الحرب يمكن أن يكون لها ثلاث سيناريوهات كما يلي:

سيناريو الحرب الأولى: وهي الحرب التي تحققت مقدماتها في شهري يناير وفبراير من عام 2020م، بين الروس وأوليائهم الإيرانيين وميليشياتهم وبقايا النظام النصيري في دمشق من جهة، وبين الفصائل السورية الثائرة بدعم مباشر من قبل تركيا من جهة أخرى، مع إصرار تركيا على وقف الحرب الشاملة التي يشنها الروس وأولياؤهم على منطقة إدلب، حيث أثبتت تركيا أنها جادة في حفظ أمن الشريط الحدودي، ولذلك خاضت مقدمات تلك الحرب، ملتزمة بحفظ المناطق المتاخمة لحدودها من الأرض السورية، والتي تحتضن آخر بؤرة للثورة السورية،؛ وفي اختبار لمدى الجدية التركية، أقدم النظام النصيري في سوريا بغطاء روسي وإيراني، على قتل أكثر من ثلاثين جندي تركي بضربة واحدة في فبراير 2020م، وهو ما استدعى رداً تركياً، أسقط ما يزيد على ألفي قتيل للنظام النصيري ولإيران، وأعطى الفرصة لتركيا، كي تزيد من تحشداتها، في المنطقة الحدودية، مما أجبر الروس ومن وراءهم على وقف القتال؛ وهذا السيناريو مرشح للتوسع، لكي تشهد منطقة إدلب السورية وما جاورها، حرباً محدودة بين تركيا وروسيا، وانعكاس هذه الحرب على الصلات بين تركيا وإيران، لكن آثارها ستكون كبيرة على المعادلات في منطقة البحر المتوسط، والبحر الأسود، وبحر قزوين، حيث سيتراجع التحالف التركي الروسي الهش أصلا، مع استغلال أمريكا وأوروبا لهذا الصراع حتى يتوسع، وسيكون من أهم نتائجها، في حال تمكنت تركيا من الفوز فيها، أن تتحول إلى قوة إقليمية يحسب لها جميع اللاعبين ألف حساب، في منطقة الشرق الأوسط، كما يمكن أن ينشأ عن



هذه الحرب استعادة الشعب السوري لزخم ثورته مجدداً، واستعادة وجوده على الساحة السورية كلها.

سيناريو الحرب الثانية: اندلاع الحرب مجدداً على الأرض الليبية، بين الثوار الليبيين المدعومين من قبل تركيا، وبين الجنرال الانقلابي حفتر، والمدعوم من قبل أنظمة القمع العربي، وفي مقدمتهم حكومة الإمارات، التي تدعمهم وفق المخطط الأمريكي والصهيوني، بالمال والسلاح والتخطيط، ودعم حكومة الانقلابي السيسي في مصر بالجنود والدعم السياسي والاستخباراتي، حيث يمكن لهذه الحرب أن تتسع وأن يزداد عدد الجهات المشاركة فيها، حيث يتوقع مشاركة حكومات القمع العربي، من خلال التحالف العسكري الذي أنشأته الحكومة السعودية ومصر والإمارات، والذي أطلق عليه لقب "الناتو العربي"، ويمكن لهذا السيناريو أن ينحى لأحد منحيين، فإما أن يتمكن الثوار الليبيون بدعم من الحكومة التركية من حسم المعركة لصالحهم وبشكل سريع، كما فعلوا في معركة طرابلس، وإما أن يدخلوا في حرب استنزاف طويلة الأمد.

سيناريو الحرب الثالثة: حرب في منطقة شرق البحر المتوسط

وهي الحرب التي يمكن أن تنشب بين تركيا، وبين مجموعة دول منها اليونان والكيان الصهيوني وقبرص الرومية، مع إمكانية تورط حكومات عربية فيها وفي مقدمتها حكومة الإمارات، والسيسي في مصر، والحكومة السعودية، مع دعم غير مباشر من دول أوروبا وأمريكا، حيث يمكن وصف هذه الحرب بأنها حرب مكامن الغاز والبترول في البحر الأبيض المتوسط، والتي سيحاول من خلالها تكتل الحكام العرب الخونة والصهاينة والأوربيون، منع تركيا من حقوقها الطبيعية في حوض شرق البحر المتوسط بدعاوى كثيرة كاذبة.



- السيناريو الثالث في اتجاهات ومآلات الصراع الإقليمي والدولي:

سيناريو الحروب بين القوى العالمية بشكل مباشر، والذي يمكن أن يخرج عن السيطرة لكي يتحول إلى حرب كونية ثالثة، خصوصاً وأن بؤر المواجهة ومسارحها قد تم تجهيزها منذ فترة طويلة، ولسنا بحاجة إلى بحث طويل لكي نتوقف على تلك البؤر التي يمكن أن تتفجر بين القوى العالمية، في أي لحظة ولأي سبب، وهي كالتالي:

بؤر التوتر المستمرة بين روسيا وأوروبا مع دعم أمريكي كامل

بؤر التوتر المستمرة بين أمريكا والصين

بؤرة التوتر المستمرة بين الهند والصين

بؤرة التوتر بين روسيا وأمريكا في الشرق الأوسط

ومهما يكن من أمر سيناريوهات الحروب المتوقعة، ومسارحها على مستوى القوى العالمية والإقليمية، ومن خلال بؤر التوتر المختلفة، فبالإمكان تحديد طبيعة ما يحدث من تطورات، وعلاقتها بالأمة المسلمة، من خلال استذكار المعايير التي تحكم تلك العلاقات (تُراجع المعايير الواردة في بداية الفصل)، فإن كل أنواع الصراع والمدافعة، سواءٌ كانت بين قوى البغي والشرك بعضها بعضاً، أو كانت بين شعوب الأمة المسلمة وقوى الشرك بأنواعها، فإن ذلك الصراع سيقود حتماً إلى صلاح الأرض والبشرية، لقول الله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ البقرة:251، وبالتالي ينبغي لأجيال الأمة المسلمة وقادة المشروع الإسلامي، أن لا ترعبهم كافة أنواع الحروب بين رؤوس الكُفر، وأن يهيئوا أنفسهم لكافة احتمالات الصراع واتجاهاتها، حتى يملكوا زمام منهج وأدوات التمكين التي أمرهم الله عز وجل بتحصيلها.



الفصل الثالث

تقدير الموقف الاستراتيجي لأمة الإسلام

مفردات الفصل:

أولاً: المقدمة

ثانياً: معايير تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة

ثالثاً: الدوائر الداخلية في تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة

رابعاً: الدوائر الخارجية في تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة

خامساً: ملخص تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة



أولاً: المقدمة

إن تقدير الموقف الاستراتيجي لأمة الإسلام، هو أحد المداخل الأساسية لدراسة وتحديد أبعاد المشروع الإسلامي، أو "الاجتهاد الكُلِّي" الذي تحتاجه الأمة وشعوبها، في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخها وتاريخ البشرية، ذاك أن الاشتغال الدائم بتفاصيل الأزمات والأوضاع القُطرية، وسعة الضخ المعلوماتي اليومي، دون رؤية شاملة ومستشرفة، سيؤدي بنا حتماً إلى ضياع الاتجاه العام، وسوف يفقدنا القُدرة على رؤية حقيقة التغيير الذي يجري في أمة الإسلام، والتحولات في الأمم من حولها، وسيجعل أعداء الداخل والخارج أكثر تحكماً في المشهد العام، سواءٌ كان مشهداً تتحكم فيه الأدوات الأمنية، كما رأينا في مصر، عندما دفع أعداء الأمة باتجاه الانقلاب العسكري وشرعنته عام 2013م، أو كان موقفاً استراتيجياً عسكرياً، كما رأينا في سوريا، طوال المرحلة الأولى من الثورة السورية، والتي استمرت قرابة سبع سنين متصلة، فبينما كان أعداء الداخل والخارج يركزون على المشهد الكُلِّي والاستراتيجي، كان قادة الثورة يركزون على التفاصيل والمعارك الجزئية، وينتقلون من معركة إلى معركة حتى أسلمتهم التفاصيل إلى الانكفاء الكُلِّي، ونفس المشهد تكرر في الساحات الثورية الأخرى من ليبيا إلى اليمن إلى تونس.

ويعتمد تقدير الموقف الاستراتيجي لأمة الإسلام، على الثوابت والمعايير التي نتجت من دراسة المشروع الإسلامي، وليس على مجرَّد التقويم المُعتاد في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني – على أهمية دوائر التقويم والتقدير تلك – لكن الأصل في تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة وشعوبها، يعتمد في المقام الأول على ثوابت ومعايير المشروع الإسلامي؛ وهو الأمر الذي يحدث عند بقية الأمم، حيث تتحكم ثوابت كل مشروع في تحديد النقلات الأساسية فيه، سواء كنا نتحدث عن المشروع الأمريكي، أو الأوروبي، أو الصهيوني، أو الروسي، أو الصفوي الإيراني، وبقية مشاريع أمم العالم، وهو ما ينبغي أن يؤول إليه أمر الأمة المسلمة،



في تقدير الموقف الكُلي القائم على ثوابتها العقدية والتاريخية، والحذر الشديد من الاكتفاء بالوقوف على التطوُّرات في الساحات المختلفة بمعزل عن الثوابت، سواء كنا نتحدث عن تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة ككل، أو عن الساحات الجزئية للأمة، الساحة العربية، أو الساحة التركية، أو الساحة الأفغانية، أو الساحة الباكستانيَّة وغيرها من الساحات.

ثانياً: معايير تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة

المعيار الأول: معيار وحدة الأمة ومشروعها وشهادتها على الأمم

فلا يمكن تجزئة قضايا الأمة، وإدارة كل قضية بمعزل عن الأخرى، كما هو حاصل الآن، من فصل تام بين قضايا الأمة، وبقاء الساحات الثورية، معزولة عن بعضها البعض، وإنما ينبغي وضع قضايا الأمة وحقوقها وحُرُماتها في بوتقة واحدة وفق ما حدده شرعها ودينها، فقد جعل الله عز وجل مصطلح "الأمة" مطابقاً لمصطلح الدين كما في قوله عز وجل: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ الأنبياء:92، فقد ورد في تفسير الآية: (قال ابن عباس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ يقول: دينكم دين واحد) [1]. ويترتب على ذلك ضرورة البدء ببناء مشروع واجتهاد الأمة الواحد بغايات وأهداف كبرى مُوَحَّدَة ثم يُشْتَقُّ منه بقية المشاريع على مستوى القوميات والأقاليم والوحدات الأصغر.

وتقتضي شهادة الأمة على الأمم، ارتقاء الأمة إلى مستوى متطلبات تلك الشهادة، فإن أمة الإسلام، هي المرجع والمقياس، على بقية الأمم في كل الشؤون، من عبادة الله وحده إلى علاقة الأمم ببعضها، بحسب ما جعل الله عز وجل فيها من صفات، كما في قوله سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن

(1) تفسير ابن كثير.

يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ البقرة:143، وقد أورد القرطبي في تفسير الآية قوله: (والوسط: العدل، وأصل هذا أن أحمد الأشياء أوسطها. وروى الترمذي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ في قوله تعالى: وكذلك جعلناكم أمة وسطا قال: (عدلا). قال: هذا حديث حسن صحيح) [1].

ومن أهم انعكاسات هذا المعيار في أمة محمد ﷺ، ضرورة انطلاق المسلمين في تقدير مصالحهم، من مستوى وجودهم الكُلِّي، وليس انطلاقاً من مصالح البُعد الوطني، أو العرقي، أو القومي، وأن لا يتم التفريق عند النظر لوجود الأمة الكُلِّي بين شعوبها، وأعراقها، ومواقعها، على المستوى العالمي، فشأن الأمة واحد، وهو الأمر الذي يكفل احترام وجود هذه الأمة، وفروعها في الأرض، وإلا فلا ينتظر المسلمون أن تقيم لهم أي أمة من أمم الكفر، وزناً أو احتراماً لحُرُماتها ومصالحها.

المعيار الثاني: معيار حتمية خروج الأمة المسلمة من الغثائية والوهن

فإن ما أصاب الأمة من انهيار شامل على كل الصُّعُد، إنما هو بسبب الوَهَن الذي سكن النفوس، وهو ما عرَّفه رسول الله ﷺ في الحديث "بحب الدنيا وكراهية الموت"[2]. أي عدم استعداد الأمة للتضحية في سبيل الله تعالى، ومن ثَمَّ امتناع حصول العزة والكرامة لها وحفظ دينها ووجودها.

ويترتب على هذا المعيار، اعتبار دخول الأمة إلى ساحات الصراع نصراً وفتحاً، لا كما يظنه البعض فتنةً وانغلاقاً، ولا كما يتمنى الأعداء بصدِّ الأمة وشعوبها عن الجهاد بتسميته إرهاباً! فقد سَمّى الله عز وجل فعل الكفار هذا ب(الفتنة) في قوله:

---

(1) تفسير القرطبي.

(2) نص الحديث: يُوشِكُ أن تَدَاعَى عليكم الأممُ من كلِّ أُفُقٍ، كما تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إلى قَصْعَتِها، قيل: يا رسولَ الله! فمِن قِلَّةٍ يَوْمَئِذٍ؟ قال لا، ولكنكم غُثاءٌ كغُثاءِ السَّيْلِ، يُجْعَلُ الْوَهَنُ في قلوبِكم، ويُنْزَعُ الرُّعْبُ من قلوبِ عَدُوِّكم؛ لِحُبِّكُمُ الدنيا وكَرَاهِيَتِكُم الموتَ. صحيح الجامع

﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ البقرة:217، وذكر القرطبي في تفسير الآية: (والفتنة أكبر من القتل قال مجاهد وغيره: الفتنة هنا الكفر، أي كفركم أكبر من قتلنا أولئك. وقال الجمهور: معنى الفتنة هنا فتنتهم المسلمين عن دينهم حتى يهلكوا، أي أن ذلك أشد اجتراماً من قتلكم في الشهر الحرام) [1].

واعتبار كل ما يلحق بهذا الباب، من جهاد، وثورة، وكلمة حق في وجوه طواغيت الداخل والخارج، إنما يدخل فيه ويندرج تحته، حتى يفتح الله عز وجل على أمة الإسلام بالنصر والفتح والتمكين.

فالواجب المُحتَّم على أمة الإسلام، وفق شريعة ربها أولاً، ووفق معطيات وزنها بين الأمم، أن تستعيد وجودها وتأثيرها، فقد فقدت في ظل القرن المنصرم ومنذ سقوط الخلافة العثمانية كل تأثير لها، فلم تعُد أمم الكُفر على وجه الأرض تحترم وجود الأمة المسلمة، بينما هي تقترب من ملياري نسمة! وما ذلك إلا بسبب الغثائية والوهن الذي لحق بها، وطالما بقيت أحلام التنمية والوطنية والانكفاء العرقي والقومي، تداعب مخيلات أبناء هذه الأمة، فسوف تبقى أمة ذليلة لا وزن لها، ولن يتحقق لها الحضور الحقيقي على الأرض، إلا بتشكل إرادة الخروج الجماعية من معادلة الغثائية والوهن، ودفع ضريبة وكُلفة هذا التحوُّل.

المعيار الثالث: معيار مدافعة الأمة لمشاريع تداعي الأمم

فإن الأمة ومنذ مائة عام، قد سقطت في براثن مشاريع الأمم المتداعية عليها، التي جاء وصفها في الحديث النبوي المُشار إليه آنفا: (يُوشِكُ أن تَدَاعَى عليكم الأممُ من كلِّ أُفُقٍ) [2]، فمن جوامع كَلِم النبي ﷺ ومعجزات إخباره عن المستقبل، أنه عبَّر عن المتداعين بلفظة "الأمم"، وقد انطبقت هذه اللفظة من حيث تحقق الوقوع بحذافيرها، حيث تحركت كُتلٌ بشرية منتظمة باتجاه الأمة، تجمع كل أمة عقيدة محددة، وتسيُّرُها رغبة جامحة باحتلال أراضي المسلمين، وفق آليات الغزو

(1) تفسير القرطبي.

(2) صحيح الجامع.



العسكري، وفرض السيطرة والنفوذ، وهو ما اصطلح عليه البشر في زمننا هذا بـ(مشاريع الأمم)، المتمثلة في المشاريع التالية:

- المشروع الصليبي الغربي البروتستانتي والكاثوليكي والذي تمثله كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.
- المشروع الروسي بنسخته الشيوعية القديمة ونسخته الأرثوذوكسية الجديدة.
- المشروع الصيني بنسخته الشيوعية القديمة ونسخته الرأسمالية المعدلة الجديدة.
- المشروع اليهودي المسمى بالصهيوني.
- المشروع الصفوي الإيراني الباطني.
- المشروع الهندوسي الوثني.

وتلكم المشاريع إنما تلتقي على شيء واحد، وهو العداوة الدينية والعقائدية لأمة الإسلام، والسعي لإخضاعها والسيطرة على شعوبها ومقدساتها وأراضيها، والاستمرار في إذلالها والهيمنة عليها؛ بل إن قادة تلك المشاريع تلك يستثنون شعوب الأمة المسلمة من أي اتفاقيات، أو أعراف تجمعهم على مستوى الأرض، فوجود الدول المسلمة بينهم ما هو إلا وجود شكلي، لا يوفر لها أي نوع من الحماية أو الاحترام الدولي، حتى أنه لم يبق مكان في الأرض كلِّها يمكن أن يأمن المسلمون فيه على أنفسهم، سواء كانوا مسلمي الهند، أو الكُتل المسلمة المهاجرة في أوروبا، فضلاً عن الأقليات المسلمة في نواحي الأرض، بل قد بلغ سوء الموقف، تداول وتناوب أمم الكفر في انتهاك حقوق الشعوب المسلمة وسفك دمائها، كما رأينا في الساحة السورية، التي تناوب على قتل شعبها نُصيريَّة الداخل السوري، ثم اجتياح المشروع الإيراني الصفوي بميليشياته الحاقدة، ثم نزول المشروع الروسي الأرثوذكسي، مع دعم ومظلة من المشروع الأمريكي لعصابات القتل الشيوعية الكردية، وسوف تبقى هذه الحالة على ما هي عليه، حتى يعزم أبناء الأمة المسلمة على تغيير هذا الوضع؛ والأمر المبشِّر أن الأمة ليست بعيدة عن ساحات التصدي

والدخول في الصراع والتدافع، فإنها وطوال الأربعين سنة المنصرمة، قد دخلت في هذا الصراع من أوسع الأبواب، حتى كادت أن تغير شكل النظام العالمي وتقضي عليه، من خلال ما فعله الأفغان الأوائل بمساهمتهم الفاعلة في إسقاط الاتحاد السوفيتي، ومن خلال الشعب الفلسطيني الذي زعزع المشروع اليهودي، ومن خلال الشعب العراقي ثم الأفغاني الّذَين أسقطا تحالف الناتو العسكري من عليائه، ومن خلال ثورات الربيع العربي المستجدة، التي هددت سيطرة النظام العالمي على ما بات يُعرف بمنطقة الشرق الأوسط.

المعيار الرابع: معيار استحالة تمكين الأمة إلا بإسقاط وإنهاء المُلك الجَبْري

ويتمثَّل الملك الجبري في الحُكَّام والأنظمة السياسية، التي اصطنعتها مشاريع تداعي الأمم، بُعيد غزوها العسكري منذ مائة عام، وتمَكُّنها من بلاد المسلمين شرقاً وغرباً، فلم يحكم عسكر وملوك المُلك الجبري إلا باسم تلك المشاريع ونيابة عنهم، وهم الذي جاء وصفهم في أكثر من حديث للنبي ﷺ، ومنها قوله: (دُعاةٌ على أبواب جهنم) [1]، وقوله ﷺ: (ثم تكون مُلكاً جَبْرية) [2]، وما ورد في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (إنها ستكون ملوك ثم جبابرة ثم الطواغيت) [1].

---

(1) صحيح البخاري، والحديث بتمامه: (كان الناسُ يَسألونَ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عنِ الخيرِ، وكنتُ أسألُه عنِ الشرِّ، مَخافَةَ أن يُدرِكَني، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، إنا كنا في جاهليةٍ وشرٍّ، فجاءنا اللهُ بهذا الخيرِ، فهل بعدَ هذا الخيرِ من شرٍّ؟ قال: (نعمْ) قلتُ: وهل بعدَ ذلك الشرِّ من خيرٍ؟ قال: (نعمْ، وفيه دَخَنٌ). قلتُ: وما دَخَنُه؟ قال: (قومٌ يَهْدُونَ بغيرِ هَديِي، تَعرِفُ منهم وتُنكِرُ). قلتُ: فهل بعدَ ذلك الخيرِ من شرٍّ؟ قال: (نعمْ، دُعاةٌ على أبوابِ جَهَنَّمَ، مَن أجابهم إليها قَذَفوه فيها). قلتُ: يا رسولَ اللهِ صِفْهم لنا، قال: (هم من جِلدَتِنا، ويتكلَّمونَ بألسِنَتِنا). قلتُ: فما تأمُرُني إن أدرَكَني ذلك؟ قال: (تَلزَمُ جماعةَ المسلمينَ وإمامَهم). قلتُ: فإن لم يكن لهم جماعةٌ ولا إمامٌ؟ قال: (فاعتَزِلْ تلك الفِرَقَ كلَّها، ولو أن تَعَضَّ بأصلِ شجرةٍ، حتى يُدرِكَك الموتُ وأنت على ذلك).

(2)مُسند الإمام أحمد، وصححه الألباني، والحديث بتمامه: (عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكاً عاضاً فيكون ما



وسواءٌ أكان هؤلاء الطواغيت قد تم تثبيتهم في المرحلة الأولى قبيل سقوط بيت المقدس تحت الحملة الصليبية بقيادة الإنجليز والفرنسيين عام 1917م، كملوك مصر، وملوك السعودية، وملوك المغرب، وطاغية تركيا مصطفى كمال، وغيرهم، أم الذين تم تثبيتهم في المرحلة الثانية بُعيد الحرب العالمية الثانية، وهم العسكر الذين أُمِروا بالانقلابات العسكرية في مختلف بلاد المسلمين، فالجميع سواء.

وإن هؤلاء الطواغيت يُعتبرون حجر الزاوية، في معادلة السقوط والهزيمة، التي تعاني منها الأمة المسلمة، بل والأساس الذي تستند عليه هيمنة وسيطرة مشاريع تداعي الأمم، وقد ثبت في القرن المنصرم بأنه لا سبيل لنهضة الأمة واستعادة مجدها ومكانتها بين الأمم، إلا عبر إسقاط وإنهاء حُكم هؤلاء الطواغيت، فقد انتهت كل التجارب إلى فشل ذريع، تلك التي حاولت إيجاد هوامش تعايش معهم وفي ظل أنظمتهم.

وإن الذي يجعل أنظمة هؤلاء تفرض مستوى غير مسبوق من التهديد للأمة المسلمة، تحالفها مع مشاريع تداعي الأمم، وعلى رأسها الحملة الصليبية، والتي عزمت في العقود الأخيرة بقيادة أمريكا، على تبديل دين الأمة ومسخه في نفوس النشء الجديد، بغية إيقاف التأثير العقائدي المتنامي للإسلام على أمم الكُفر، فلم تعُد المسألة واقفة على انتهاك الدماء والأعراض والمقدسات والأموال والثروات، بل تعدى الأمر إلى تغيير وتبديل عقيدة المسلمين، وإحلال المسوخ مكانها، كما يحدث

شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكاً جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت).

(1)مصنف ابن أبي شيبة رقم 30565 و37193 بإسناد صحيح

في قلب جزيرة العرب، حيث مقدسات المسلمين، فما بالك بما يحصل لمسلمي الإيغور في الصين وغيرهم في جَنَبات العالم!

المعيار الخامس: حتمية صيرورة حراك الأمة وشعوبها إلى نظام سياسي واحد يمثل وجودها وهو نظام الخلافة

ويأتي هذا المعيار في ظل ما أوجبته الشريعة، من وحدة الأمة واعتصامها بحبل الله المتين، والولاية الإيمانية فيما بينها، وانعكاس ذلك الاعتصام والولاء على النظام السياسي الذي يمثلها، ويحقق وجودها على الأرض، كما فعل النبي ﷺ عندما أسس دولة الإسلام في المدينة المنورة، وكما فعل أصحابه من بعده باعتماد الخلافة الإسلامية الراشدة كنظام سياسي، يعبر عن سيادة الأمة وحضورها في الأرض.

وإلى هذا يشير الدكتور حاكم المطيري في كتابه (تحرير الإنسان وتجريد الطغيان) فيقول: (الأصل الأول من أصول الخطاب السياسي الراشدي أنه لا دين بلا دولة: فلا قيام للإسلام بلا أمة واحدة، ودولة واحدة تقوم به وتنصره، وتحوطه وتحميه، وتذود عنه، وتقيم أحكامه، كما في الحديث الصحيح (إن هذا الدين لا يصلح إلا من أحاطه من جميع جوانبه)، وهو ما يستفاد من مبادرة الصحابة قبل دفن النبي ﷺ للسقيفة، إيماناً منهم بأن الإسلام دين ودولة) [(1)].

كما يأتي هذا المعيار في ظل حاجة الأمة المسلمة، للانعتاق من نظام الوصاية الذي تأسس في ظل الحملة الصليبية، التي أسقطت خلافة المسلمين، ومرجعيتهم

---

(1) حاكم المطيري، تحرير الإنسان وتجريد الطغيان، المؤسسة العربية للدراسات والنش، لبنان، 2009م، 296.



السياسية واحتلت بيت المقدس، ثم وضعت أوليائها في سدة السلطة والرياسة إلى يومنا هذا، وبروز نازلة تولية الظهور لأحكام الشريعة في مجال النظام السياسي، والقول: بالمرجعية "الوطنية" كأساس للترابط، وتقرير طبيعة العلاقة بين أبناء الأمة، والبناء على مصالح الأنظمة السياسيَّة في كل قُطر! مما يؤدي حتماً إلى إهمال ثقل الأمة، واستمرار خضوعها للأنظمة التي فرضها المحتل العسكري؛ كما برزت نازلة التولِّي عن أحكام الإسلام في الشأن السياسي للأمة، والقول: بأنه لا يوجد في الفقه ولا في الدين قواعد مُحددة ومُنظمة ولا واجبة الاتباع في الشأن السياسي لهذه الأمة! وهو ما يؤدي بالضرورة إلى إلغاء القواعد الشرعية في النظام السياسي لأمة الإسلام، وفي مقدمتها الولاء العقدي والسياسي، الذي جاء به القرآن الكريم، وحفلت به السنة المطهرة، والتي حاول المحتل الصليبي محوها من الأذهان والواقع، عبر إيجاد "شرعيَّة" بديلة مرتبطة بالملوك والعسكر، الذين أجلسهم ذلك المحتل على كراسي الحكم.

ثالثاً: الدوائر الداخلية في تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة

سوف تتوزع مسائل تقدير الموقف الاستراتيجي الداخلي للأمة المسلمة، على تحليل وسبر أغوار الدائرتين التاليتين:

الدائرة الأولى: اجتهاد الجماعات والنوازل الكبرى في الأمة

الدائرة الثانية: القضايا النازفة والعلاقات البينية في الأمة

وسوف ألتزم في تقدير الموقف الاستراتيجي لهذه الدوائر، بالمعايير التي أوردتها في بداية هذا الفصل، وبمعطيات التحليل المتراكمة في إطار المشروع الإسلامي، والوضع الكُلي لأمة الإسلام، ومن ذلك معطيات المراجعة والتقويم التي اتضحت قبل ثورات الربيع العربي، ذلك أن تلك الثورات تمثل حداً فاصلاً ونقلةً كبرى،

قادت إلى تغيير كل المعطيات والاجتهادات السابقة، ومسَّت كل المُسَلَّمات في أداء الشعوب المُسلمة، والجماعات والتيارات الإسلامية.

الدائرة الأولى: اجتهاد الجماعات والنوازل الكبرى في الأمة

يمكننا من خلال الدراسة المقارنة للأداء الكلي والمنفرد للجماعات الإسلامية، والتيارات الفكرية والسياسية، المنتشرة في الأمة، أن نلحظ الفجوة المتمثلة في تخلف اجتهاد الجماعات، وعجزها عن استيعاب التعقيد الذي دخل على النوازل الكبرى في الأمة، خلال العقدين الماضيين على وجه التحديد، وبالتالي عجزها عن تكييف تلك النوازل وتقديم الاجتهاد الشامل، الذي تحتاجه الأمة في تعاملها مع تلك النوازل، بل إن تلك الجماعات قد أغرقتها مخرجات النوازل في الميدان، وباتت تشكل جزءاً رئيسياً من المعضلة، ولعل نظرة واحدة إلى الساحة السورية إبان اشتعال الثورة المباركة فيها عام 2011م، والمآلات التي وصلت إليها عام 2017م، من انكسارات متتالية في المسار السياسي والمسار العسكري، سوف توقفنا على صورة دقيقة للإرباك والاختلاف، الذي تعيشه تلك الجماعات والتيارات، دون أن نغفل تأثير شدة المعركة وخطورة الأعداء المتحالفين على الساحة السورية.

وأعني بالجماعات والتيارات، القائمة التالية:

- الإخوان المسلمون: بفروع تنظيمهم في البلاد العربية، والبلاد الإسلامية، وأوروبا، وأمريكا.
- الفصائل الجهادية في فلسطين: وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي.
- الجماعات السلفية: وفي مقدمتهم الجماعة السرورية، التي تميزت بالحَرَكية والتنظيم عن باقي الجماعات السلفية.
- الجماعات الجهادية: وتأتي جماعة القاعدة في مقدمتها، ثم جماعة الجهاد في مصر التي اندمجت مع القاعدة في مرحلة تالية، ثم الجماعة الإسلامية في مصر، ومجموعات أخرى اقتصر عملها على بلادها.



- حزب التحرير: بفروعه المختلفة في البلاد العربية والبلاد الإسلامية.
- التيارات الفكرية والسياسية الوطنية.

فما هي الخلاصات الأساسية، التي يمكن أن نراها، في الأداء الكُلِّي والجزئي لتلك الجماعات والتيارات، وعلاقة اجتهاداتها المختلفة بواقع الأمة المسلمة:

- إن أول الإشكالات الأساسية التي لازمت كل ألوان طيف التيارات والجماعات الإسلامية، هو فقد المشروع أو التصور والاجتهاد الكُلِّي، الذي تحتاجه الأمة، في مواجهة مشاريع تداعي الأمم، وسيطرتها على شعوب الأمة؛ مع عدم إغفال قيام تلك الجماعات عند تأسيسها بتقديم إجابات شرعية، واجتهاد محدد أمام الأحداث، التي وُجدت في مرحلة التأسيس، كاجتهاد الشيخ حسن البنا رحمه الله تعالى، في مرحلة مبكرة، ثم تتابع الاجتهادات في مراحل مختلفة، لكنَّ تكاثف وتعقيد النوازل في العقود الثلاثة الأخيرة، لم يُواجَه من قِبَل تلك الجماعات -على فضل تاريخها وأدائها القديم- بما يتناسب وعِظَم التحديات المستجدة، الأمر الذي أدى إلى انكشاف شعوب الأمة، في مجال الرؤية الاستراتيجية والاجتهاد الشامل، وهي تواجه مشاريع تداعي الأمم عليها.

ولسائل أن يسأل: عن الأسباب التي قادت إلى عدم ذهاب أي منهم إلى الاجتهاد الكُلِّي الذي تحتاجه الأمة؟

والجواب يكمن في وجود أكثر من عامل أدّى إلى هذه النتيجة، أما العامل الأول، فهو التنافسية الشديدة التي سيطرت على علاقة الجماعات بعضها ببعض، مما أدى إلى انغلاق كل جماعة على اجتهادها الجزئي، والعامل الثاني، هو صيرورة قيادة الجماعات إلى المُقلِّدين الذين حرصوا على الاستمرار على الاجتهاد الذي ورثوه من السابقين، وخوفهم من التغيير، والعامل الثالث، هو ضعف عناية أغلب الجماعات بالنوازل المستجدة الكبرى على مستوى الأمة، وعلى المستوى العالمي، وضعف إدراك تأثيرها في الساحات المختلفة؛ فمن أخطر تلك النوازل دخول الأفغان الأوائل، إلى الساحة الجهادية في ثمانينيات القرن العشرين الميلادي، من

أوسع الأبواب، وتعلق الأمة كلها بما كان يدور في تلك الساحة، وأثر ذلك الجهاد في حدوث التحوُّل الخطير الذي جرى على مستوى النظام العالمي، أي سقوط الاتحاد السوفيتي، وما رتبته قوى الغرب الصليبي على هذا التحوُّل، من حصار المسلمين وعدم السماح بانتشار الروح الجهادية التي قادها الجهاد في أفغانستان، واستغلال أمريكا لذلك التحوُّل بإعادة تصميم وبناء النظام العالمي، وذهابها نحو تحقيق رؤيتها في النظام العالمي الجديد.

فقد ترتب على تلك النازلة -أو مجموعة النوازل المشتبكة بها- سعي العدو الصليبي الأول، وهي أمريكا لإعادة إنتاج ساحات المسلمين، بأنظمتها السياسية وجماعاتها، بما يتناسب وأهداف أمريكا الجديدة، ونتيجة لضعف ومحدودية سعي العلماء والجماعات للنظر في تلك النوازل، فقد بقي الأغلب الأعم منهم أسرى للاجتهادات القديمة التي تأسست قبل تلك التحولات، بل بلغ الأمر أن أكثر الجماعات استجابت للمتطلبات الأمريكية، وشروطها في المجالات السياسية والقانونية والأمنية، والتي تمثلت في وضع أمريكا لمعايير محددة، ترسم حدود "التطرف" و "الاعتدال"، وتوجب تعاوناً تاماً مع متطلباتها، وبرامج إعادة التأهيل للنخب في العالم العربي والإسلامي.

وحتى لا نبخس الناس أشياءهم، فقد سجلت الجماعة السرورية وعموم رموز التيار الإسلامي في السعودية رؤية مبكرة ومباركة، في قراءتهم لتلك التحولات، عبر تفاعلهم ووقوفهم، ضد الوجود العسكري الأمريكي عام 1991م، فيما عُرف وقتها ب (مذكرة النصيحة) [1]، وكذلك فعلت جماعة القاعدة، عندما أدركت خطورة ذلك التحول، والاستهداف الأمريكي للأمة المسلمة، وبدأت في توجيه بوصلة العداء ضد الأمريكان، ولكن عدم تعاون بقية مكونات الجماعات والتيارات الإسلامية، للوصول إلى رؤية مشتركة، ونتيجة للحملة المباغتة التي قادتها حكومة آل سعود على الجماعة السرورية عام 1994م، ونتيجة للنظرية التي اعتمدتها أمريكا في

(1) نص مذكرة النصيحة، وأسماء الموقعين عليها: http://www.al-waie.org/archives/article/9543

محاربة الروح الجهادية وشيطنة الجهاد الإسلامي، واتخاذ جماعة القاعدة كنموذج لتلك الشيطنة، فقد دخلت ساحات الأمة المختلفة ونُخَبها، في مرحلة سُبات واستسلام، للنظريات الأمنية والفكرية التي قادتها أمريكا طوال العقود الثلاثة الماضية.

ويجدر بنا ونحن نقف على مسألة الاجتهاد الكُلِّي أن نُحدد قائمة النوازل الكُبرى[1] التي تحققت في ساحة الأمة في بداية تسعينيات القرن العشرين والتي وكانت الأمة

النازلة الأولى:

هي النازلة القديمة الجديدة، والمتمثلة ببقاء واستحكام آثار الحملة الصليبية في البلاد العربية، والمستمرة طوال مائة عام، منذ انتصارها على الأمة المسلمة واحتلالها بيت المقدس عام 1917م، وإسقاطها مرجعية الأمة السياسية، المتمثلة في الخلافة الإسلامية، وتقسيم بلاد المسلمين، وتنصيب الملوك العملاء لهم فيها ثم جنرالات العسكر، وبقاء السيطرة السياسية والأمنية على جميع بلاد المسلمين، من خلال الاتفاقيات العسكرية والأمنية، والاتفاقيات التجارية، وتسليم بيت المقدس لليهود، ومضي اليهود في خطتهم بهدم المسجد الأقصى وبناء هيكلهم المزعوم مكانه.

النازلة الثانية:

نازلة أنظمة الحكم المَلَكية والعسكرية، وإفسادها المستمر في ساحات الأمة المختلفة، وعجز النُّخب والجماعات عن الإجابة الشافية، والمتطابقة مع القواعد الشرعية، في تحديد علاقة الأمة بتلك الأنظمة، التي ولَّاها النصارى على بلاد المسلمين، وخصوصاً أنظمة الحكم في المنطقة العربية التي تمثل قلب الأمة، بالرُّغم من وضوح الدور النفاقي الذي يلعبه حكام العرب بمجموعهم، وتكاملهم وتساندهم، وقد اتضح هذا الدور منذ إعلان قيام الكيان الصهيوني عام 1948م،

(1) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب في تكييف مسألة النوازل الكُبرى وعلاقتها بمشروع الأمة.

حيث سارعوا لإعلان الهدنة معهم بعد أن تظاهروا بالاستعداد لقتالهم، ثم باستكمال سيطرة اليهود على فلسطين وبيت المقدس عام 1967م، عبر الحرب الشكلية التي لم تستمر سوى ساعات من يوم واحد، حتى تساقطت جيوش العرب، وأعلنوا اتفاق وقف إطلاق النار، لكي يتحول الاحتلال العسكري إلى واقع سياسي لليهود، وصولاً إلى العلاقات السرية والمعلنة مع الكيان الصهيوني، التي بدأها علناً حاكم مصر العسكري أنور السادات عام 1978م، وصولاً إلى تعاون الحكام العرب مع أمريكا لغزو العراق عسكرياً عام 2001م، وتسليم بغداد للمشروع الصفوي الإيراني، حيث أتاح ذلك التسليم تمدداً تاريخياً للمشروع الصفوي الإيراني، واتصالاً جغرافيا بين إيران والشام.

بالإضافة إلى استخدام الحكام العرب للمنظومات الحكومية التعليمية، والأمنية، والإعلامية، والاقتصادية، لإفساد دين وأخلاق وثروات شعوب الأمة، وخصوصاً بعد انكشاف، الذين كانوا يدعون الاستناد في حكمهم إلى الشريعة والدين وعلى رأسهم آل سعود، بينما هم يزجون بآلاف العلماء من جزيرة العرب في السجون، حتى كشفوا عن وجوههم الكالحة، وبدأوا بتطبيق برنامج التغريب والإفساد المنظم والشامل في جزيرة العرب مؤخراً.

وأخطر ما في هذه النازلة، أن معدل الانتهاكات التي تحدث للمسلمين في ظل حكامهم في تزايد وتسارع مريع، سواءٌ في ارتفاع معدل سفك دمائهم وانتهاك أعراضهم، أو العبث بمقدساتهم وثرواتهم، مما حتَّم ظهور النتيجة التي لا يريد الكثيرون أن يروها، وهي أن حكام المسلمين اليوم ليسوا إلا الذين جاء وصفهم في حديث النبي ﷺ، عندما سأله حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: (فقلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: نعم، دعاةٌ على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها)[1].

فكيف يمكن للأمة ولشعوبها أن تتعامل مع الحكام العرب، على ضوء تلك الحقائق وهذا التاريخ التطبيقي لهم، والذي يمتد لمائة عام حتى اليوم؟

---

(1) صحيح البخاري.



النازلة الثالثة:

تنازع المدارس والجماعات الإسلامية الحديثة فيما بينها، وإصرار كل جماعة على اجتهادها ورؤيتها للأمور، وبالتالي المساهمة في إدارة مصالح الأمة العليا، وتقدير طبيعة النوازل والقضايا الكبرى وفق تلك الاجتهادات المتفرقة، فهناك من يريد أن يعالج أزمات المسلمين من خلال التعليم الشرعي – ونعم العلاج هو- ويقوم في آنٍ واحدٍ بعزل ذلك التعليم عن قضايا الأمة الكبرى، فهو في أدائه لا يجيب نظرياً ولا عملياً على تلك القضايا، ومنهم من يريد أن يعالج قضايا الأمة من خلال الأطروحات الفكرية والثقافية والجدال الساخن حول تلك القضايا، ومنهم من يحاول علاج قضايا الأمة عبر الأطروحات السياسية والدعوة إلى الديموقراطية، والتبشير بإمكانية تطبيقها في العالم العربي، أي على هامش النظم الملكية والعسكرية التي تحكم، ويعتقد أن النظام الغربي سوف ينصره في هذا التوجه، ومنهم من يطرح الجهاد – ونعم الطرح هو- كمسار أساسي لعلاج قضايا الأمة، ولكن من خلال الوصاية التامة على أداء الأمة الجهادي، ودون وجود تصور سياسي لمآلات ذلك الجهاد والتمكين.

حتى غدا من المألوف في ساحات الأمة المسلمة المختلفة أن يقف المجاهدون ضد السياسيين، ويقف السياسيون ضد المجاهدين، ويقف الدعاة الشرعيون ضد المفكرين والعكس صحيح، وما يذهب إليه هؤلاء ينقضه أولئك!

وفي ظل تلك التصورات، مضى كل اجتهاد من تلك الاجتهادات، برؤيته وتصوراته لأزمات الأمة، وتحديد آليَّات التعامل مع أزمات الأمة، حتى طال الأمد على تلك الجماعات، وتغيرت المعطيات وتسارعت الأحداث، إلى أن وصلنا للحقيقة الساطعة كالشمس، وهي أن تصورات الجماعات وآلياتها، لم تعد قادرة على إدارة المرحلة فضلاً عن المستقبل، وضاقت عن استيعاب التحولات الكبرى داخل الأمة المسلمة، وعلى مستوى النظام الدولي، بدليل مستوى الصدمة والانكفاء، الذي أصاب أغلب الجماعات، في ظل المواقف التغييرية الحاسمة التي استمرت طوال ثلاثة عقود مضت.

وفي ظل ذلك التنازع طفقت كل جماعة تتعامل مع قضايا الأمة، دون استصحاب الآخرين معها، في بناء الاجتهاد الذي توصلت إليه، كما خضع التطبيق العملي في ظل تلك الاجتهادات المتفرقة لظروف كل قطر وبلد، وهو انغلاق ثان أضيف إلى انغلاق الاجتهادات والتصورات، فقد تفرقت "المدرسة الاجتهادية" الواحدة، من الجماعات الإسلامية إلى فروع مجتهدة بدورها، مما أعطى لأعداء الداخل والخارج فرصة ذهبية، في استخدام ذلك التفرُّق بين الاجتهادات لصالحهم، فيضربون الجماعات ببعضها أو يضربون الأمة بها، ويوظفونها لصالحهم عبر الاختراقات أو الإيحاءات، ولا يزال هذا الحال مستمراً منذ قرابة ربع قرن أو يزيد.

وقد تفرع عن نازلة اختلاف الجماعات وافتراقها، نازلة الفصام النكد بين الأداء السياسي والأداء الجهادي، كونهما أخطر وأهم آليات التغيير ومواجهة الحملة الصليبية وأوليائها، من النُّظُم التي حكَّمَتها في رقاب المسلمين، من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي؛ فبعد أن عمل النظام الدولي على التلويح بمسألتين في استراتيجياته ورؤيته لساحات المسلمين، أما الأولى فهي وضع "الجهاد" في خانة "الإرهاب"، وملاحقة وضرب أي جماعة أو أفراد يتعلقون بهذا الأداء أو يحلمون به، وأما الاستراتيجية الثانية، فهي فتح الباب للتعاون والتواصل بين النظام العالمي، وخصوصاً الشق الغربي منه، وبين الجماعات والكُتل التي تحقق متطلبات "الاعتدال"، بحسب توصيف المؤسسة البحثية الصليبية المخضرمة، وهي مؤسسة (راند)، وإذا بالجماعات الإسلامية تتساقط وفق شروط "الاعتدال" تلك كما يتساقط الفراش في النار، وكان من أهم الوعود التي أطلقتها الحملة الصليبية للإسلاميين، هي وعود منح السلطة والمشاركة السياسية، على هوامش الملوك والجنرالات من مواليهم، فإذا أضفنا إلى ذلك، أساليب الحملة الصليبية، في لعبها بالساحات الجهادية، وتطبيق استراتيجيات الاختراق الأمني، والحرب النفسية، فنحن أمام حلقة جهنمية مُحكمة، لا يفكها إلا التوبة من الغثائية والوهن، والكفر بالطاغوت الغربي والشرقي، والتوكل على الحي الذي لا يموت، والتوبة من التفريق بين أحكام الشريعة في الجهاد والسياسة.



النازلة الرابعة:

تتمثل في الموقف الشرعي والاستراتيجي لأمة الإسلام من النظام العالمي، والاحتكام إليه، والذي يتمثل في ما يُسمى بالقوى الخمس الكبرى، التي تتحكم فيه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأدواته المباشرة وغير المباشرة، كمجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة، وهيئاتها المختلفة، وقوانينها، ومنظمة الناتو والاتحاد الأوروبي، والقوى الإقليمية التي يدير بها النظام العالمي، منطقة ما يُسمى بالشرق الأوسط، ذات المرجعية الصهيونية والإيرانية، والمنظمات الجديدة التي أنشأتها قوى الشرق وعلى رأسها الصين كمنظمة (بريكس) [1]،والتي تضم الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، والتي دلَّ إنشاؤها على قرب انفراط النظام العالمي بشكله القديم، الذي تأسس عليه بعد الحرب العالمية الثانية.

وإن تَعَقُّد هذه النازلة يتمثل في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: عدم وجود من يمثل الأمة المسلمة بحق في هذه المنظومة، وذلك لفقد حكومات العالم الإسلامي الشرعية والسيادة في آنٍ واحدٍ، فأعداء الأمة يتحكمون في تلك الحكومات ويُخْضعونها لهم.

المسألة الثانية: تجربة الأمة المريرة وشعوبها في علاقتهم بهذا النظام، والتي تمتد لما يزيد على سبعة عقود، منذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945م، فإن الأمة المسلمة هي الأمة الوحيدة على مستوى الأرض، التي لم تتمتع بأي من الحقوق التي تفرضها قوانين ونُظُم الأمم المتحدة فيما بينها، وهي الأمة الوحيدة التي تُنتَهك جميع حقوقها دون أن يبالي بها أحد، ولا أدل على ذلك من قضية فلسطين، وقضية كشمير، والقضايا الأخرى كقضية البوسنة، والشيشان، وكوسوفا، وأفغانستان، والروهينجا، والإيغور، والعراق، وصولاً إلى ما استجد من قضايا كالصومال، واليمن، وسوريا، وليبيا، وغيرها.

(1) تكتل دولي تأسس عام 2009م، .BRICS: Brazil,Russia,India,China,South Africa

وأعجب ما في هذه المسألة، هو مستوى التفاهم والمكر بين أمم الكفر في المنظومة الدولية، وإجماعهم على تجاوز حقوق الأمة المسلمة، وتغاضي كل الأطراف عن الانتهاكات التي يقوم بها أي طرف منهم ضد المسلمين.

المسألة الثالثة: التوجه الخطير في أروقة النظام العالمي، لفرض قوانين عالمية لها صفة الإجبار في التطبيق، بينما تلك القوانين تتنافى مع عقيدة المسلمين، كقوانين الأسرة وفرض الشذوذ الجنسي، وإدخال وفرض مناهج تعليمية عالمية تحتوي على ما يتناقض مع عقيدة المسلمين، إلى غير ذلك من التوجهات.

فتلك هي بعض النوازل الكُبرى التي يزداد تعقيدها يوماً بعد يوم، وحلها لن يكون إلا باجتهاد شامل يتناولها جميعها، وما يتفرع منها، كما ينبغي أن يكون ذلك الاجتهاد مستصحباً واقع الأمة المسلمة، وظروفها على المستوى العالمي، حتى يتمكن من الإجابة الشافية والشاملة التي تحتاجها الأمة المسلمة، والتي سوف تنتفع بها لمراحل طويلة في المستقبل، كما أشار إلى ذلك رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح: (إن الله تعالى يبعثُ لهذه الأُمَّةِ على رأسِ كلِّ مائةِ سنةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لها دينَها) [1].

ولفظة (مَنْ) عامة وتقع في الواحد والجمْع كما قال شُرَّاح الحديث. والشاهد في ضرورة التجديد وحاجة الأمة المتكررة له.

الدائرة الثانية: القضايا النازفة والعلاقات البينية في الأمة

وهي جروح الأمة وقضاياها النازفة، التي تزداد عمقاً واتساعاً مع مضي الوقت، وفي مقدمتها قضية بيت المقدس، وقضية كشمير، في شبه القارة الهندية، وقضايا قديمة كثيرة، ثم القضايا المستجدة كقضية العراق، وأفغانستان، والقضايا التي استجدت في ظل الثورة المضادة على ثورة الأمة وشعوبها فيما عُرف بالربيع العربي.

---

(1) رواه أبو هريرة، الجامع الصحيح

ويمكن أن نلاحظ في دائرة القضايا النازفة إشكاليات تتعلق بثلاثة جوانب:

- إشكاليات تتعلق بالتصورات في فهم وإدراك القضايا، وطبيعة العلاقة التي تحكم تلك القضايا بعضها ببعض، والتي تحكم علاقة كل قضية بالأمة ومكوناتها المختلفة، وموقع كل قضية في الخارطة الكُلِّية للصراع.
- إشكاليات تتعلق بالإغلاقات النفسية والعاطفية التي تراكمت لعقود، وأصبحت تتحكم في طريقة إدارة كل قضية من قضايا الأمة.
- إشكاليات تتعلق بالأداء العملي والمنهجي، الذي استقر في إدارة كل قضية من قضايا الأمة، كقضية فلسطين، وقضية كشمير، وغيرها من القضايا.

مما يحتم علينا بذل العناية الكافية في فهم وتفكيك القضايا، والعلاقات الجيوسياسية البينية في الأمة المسلمة، حتى يمكننا توصيف العلاج المناسب، والمتكامل لتلك الإشكاليات، واستثمار جميع القضايا بشكل متكامل ومتساند، في ظل رؤية موحدة للمشروع الإسلامي وغاياته النهائية.

وعلى ضوء ذلك يمكننا أن نستعرض أهم الإشكاليات في دائرة قضايا الأمة النازفة وعلاقاتها البينيَّة:

الإشكالية الأولى: غياب مفهوم الأمة، وعدم حضوره في قضايا الأمة، سواءٌ في إدراك طبيعة الصراع العقائدي، الذي شكَّلَ أساس وجود أي قضية من قضايا الأمة، أو إدراك طبيعة علاقة القضية المعنية، ببقية قضايا الأمة من الناحية الاستراتيجية والدعم المتبادل، فإن حضر جانب من هذا الإدراك، غابت الأجزاء الأخرى، ومن أمثلة ذلك، قضية بيت المقدس، والتي تختزل هذه الإشكالية بشكل دقيق، فإن إدراك الفلسطينيين لمستوى الخطورة التي يمثلها المشروع الصهيوني، ومستوى الخطورة التي يمثلها المشروع الأمريكي الداعم للمشروع الصهيوني، قد قابله مستوى من الطمع والأمل الوهمي في المشروع الأوروبي، والذي هو الأساس في المشروع الصليبي، صاحب الدعوة إلى تجديد غزو الشرق الإسلامي، وإعادة

السيطرة على بيت المقدس، وإسقاط الخلافة الإسلامية، فنتج عن ذلك الاختراق التاريخي للقضية الفلسطينية، توقيع اتفاق أوسلو، الذي ذهب إليه ياسر عرفات عام 1993م، وبالرُّغم من رفض الإسلاميين الفلسطينيين لهذا الاتفاق لحظة توقيعه، بل واستثمار الرفض الشعبي له، في رفع مستوى الصراع بينهم وبين العدو اليهودي، نجد "الإسلاميين" من الفلسطينيين قد عادوا عام 2006م، لكي يقبلوا بأخطر مخرجات ذلك الاتفاق، وهو ما يُسمى "بالسلطة الفلسطينية"، التي لم يكن قادة الكيان الصهيوني ليسمحوا لها بالعمل في ظل سيطرتهم، إلا وقد استوعبوها كأداة احتلالية، تعينهم على الضبط والسيطرة، واستمرار فرض الاحتلال على الشعب الفلسطيني.

كما غاب عن أذهان الفلسطينيين، تحت ضغط الحاجة والحصار، وانكفاء القضية على أبعادها "الوطنية" الفلسطينية، خطورة المشروع الصفوي الإيراني، ومعه خطورة العمالة المزدوجة للنصيرية في سوريا، الذين استملوا الحكم في أخطر دول الطوق، وفق تفاهمات ورضا كامل من قادة المشروع الصليبي والصهيوني، فأنَّى لقادة المشروع الباطني الإيراني، ونصيرية سوريا أن يسهموا في دعم حقيقي لقضية بيت المقدس!

وأوضح ما في هذه الإشكالية، غياب التصور الشامل الذي يحدد وضع قضية بيت المقدس، في خارطة الصراع الكُلِّي، وعلاقتها ببقية القضايا والأزمات الكبرى، وبالمقابل فإن أهل بيت المقدس -ودون إنقاص من جهادهم وفضلهم- أبقوا القضية ضمن الإطار الوطني الفلسطيني، وإن كانت روحها الدافعة هي الجهاد في سبيل الله، ولم يتقدموا بدورهم بتصور لعلاقة قضيتهم ببقية القضايا في اجتهاد شامل، وتحديد لأولويات الصراع ومراحله، إلى الدرجة التي أقدم فيها أهم فصيل مجاهد، وهي حركة حماس، على إلغاء رؤيتها الجهادية للقضية و ميثاقها التاريخي



الذي تأسست على ضوئه، واستبداله "بميثاق وطني"[1]، وفيه اعتراف ضمني بالسيطرة اليهودية على بيت المقدس، من خلال "الموافقة" على "دولة فلسطينية" في حدود عام 1967م؛ ولذلك فإن أخطر انعكاس عملي لغياب التصور الشامل للقضية الفلسطينية، وعلاقتها بمشروع الأمة، ظهر في لحظة حاسمة، وهي لحظة اشتعال الثورة في سوريا، التي تجري في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، ومع ذلك لم يشعر الفلسطينيون بأنها معركتهم، وأنها أخطر معركة استراتيجية تجري على بوابة بيت المقدس، منذ سقوطه تحت جحافل الاحتلال الصليبي قبل مائة عام، وبدورهم لم يشعر السوريون بأي علاقة، بين المعركة الهائلة التي يُقدِّمون فيها مئات الألوف من الشهداء وبين معركة بيت المقدس، بينما أجراس الإنذار التاريخية تقرع ساحات اليهود بخطورة المعركة والثورة في سوريا، وتأثيرها المباشر عليهم، فإذا بهم يسارعون للتدخل في إدارة المعركة، وينسقون في كل الاتجاهات، فأفسحوا للوجود الإيراني المسلح على تخومهم، ثم أفسحوا للوجود الروسي بعد فشل الأداء الإيراني في مواجهة ثورة الشعب السوري.

ويمكن رؤية هذه الإشكالية المتمثلة في غياب مفهوم الأمة، على جميع قضايا الأمة وأزماتها وإدارتها، سواء تحدثنا عن القضايا الحاضرة والمستمرة كقضية كشمير، أو قضية شعب الروهينجا، أو قضية مسلمي إفريقيا الوسطى، أو قضية الصحراء الغربية، أو تحدثنا عن القضايا التي دخلت في طور الجمود، كقضية الشيشان أو كوسوفا وغيرها؛ وهو ما أفقد شعوب الأمة المسلمة أهم خاصية تتعلق برباطهم العَقَدي، وهو نصرة بعضهم البعض، وتكامل الأداء بين قضايا الأمة المختلفة، والإسناد المتبادل بين تلك القضايا، ذلك بأن المحرِّك الأساسي لها كلها، هو أمر واحد، يتمثل في العداوة الدينية والعقائدية من قبل الذي يقاتلون

(1) نص وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة حماس، مايو 2017م: https://cutt.ly/Ave6NoD



شعوب الأمة، لقوله عز وجل: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ **البقرة:217**.

والعجيب أن قادة مشاريع تداعي الأمم، يتعاملون مع جميع قضايا الأمة، من منطلق رؤيتهم وعقيدتهم، وإضمارهم العداء لأمة محمد ﷺ، ولكن القائمين على قضايا المسلمين لا يغادرون "السقف الوطني" الذي تنتمي إليه القضية! وهم يدركون بأن السقف الوطني، ما هو في الحقيقة إلا من ترتيب المحتل، يوم أن خطَّ الحدود ووضع العملاء لكي يحكموا باسمه، حتى يضمن التحكُّم في أي نوع من الحراك ضد هيمنته، عبر تلك الأنظمة "الوطنية"، وضمن الحدود التي وضعها قبل مائة عام.

الإشكالية الثانية: تتمثل في الأثر النفسي والعاطفي الخطير، الذي بات يتحكم في علاقة شعوب الأمة وأعراقها بعضها ببعض، وانحسار سمات وآثار العلاقة العقائدية بين مكونات الأمة، من أخوة ومحبة ونصرة وإيثار، تلك الروابط العقدية التي تحكم علاقة مكونات الأمة ببعضها، من شعوب وقبائل وأعراق ومناطق جغرافية، فقد تشرَّبت مكونات الأمة المختلفة، حالة من الشك وعدم الثقة، بل العداء والبغض بين أعراق البلد الواحد، وشعوب البلدان المتجاورة والأقاليم، وما ذلك إلا للتربية العنصرية وإعلاء عِرق على عِرق، أو قوم على قوم، أو إعلاء وطنية على أخرى، والنفخ الدائم في الفروق وإحياء الإحن والنَّزَعات، حتى أصبح المواطن الليبي يرى نفسه فوق المواطن التونسي والمصري، وكذلك يرى المواطن السعودي نفسه مقارنة بالمواطن اليمني، فقد استخدمت دول الظلم والطغيان المُسَمَّاة بالوطنية، كل أدوات الدولة ونُظُمها التعليمية والإعلامية، لترسيخ هذه البغضاء والاستعلاء؛ وعليه فإنه ما لم يسع مشروع الأمة التربوي إلى تصحيح هذا الاعوجاج، وإلا فسوف يستمر تلاعب الأعداء بمكونات الأمة اعتمادا على هذا البلاء.

الإشكالية الثالثة: حدوث أخطر انقلاب في مفهوم واستراتيجية بناء المشروع الإسلامي ونهضة الأمة، وهو اعتماد البُعد "الوطني" كبُعد نهائي في البناء! فكل أهل ناحية أو بلد يحاولون إصلاح حال الأمة من خلال اعتماد "المشروع الوطني"، في



عملية بناء مشروع النهضة الذي يُؤَمِّلون، وهم يعلمون أن المشروع الوطني بوحداته الأساسية (كموريتانيا) أو (السعودية)، لا يمكن ان يحل محل مشروع الأمة ولا أن يقوم مقامه، ولا يمكن بناء وتأسيس مشروع على مستوى كل قُطر، فوحدة البناء "الوطنية" هذه، مُستخدمة أصلاً في تفريق الأمة من قِبَل المحتل الصليبي الذي أوجدها أول مرة، فهي منقطعة ومحصورة، فكيف إذا اعتُمِدت في عملية إعادة بنائها، نفس أدوات البناء التي اعتمدها المحتل، والمتمثلة في الحكام والجيوش وأجهزة الأمن والأبعاد العِرقية؟!

الإشكالية الرابعة: عدم إدراك النخب فضلاً عن العوام استراتيجيات الأعداء، ونمطية أدائهم في استخدام قضايا الأمة، وإدارة تلك القضايا بشكل يضمن سيطرة النظام العالمي والإقليمي عليها، وإدامتها واستثمارها، وقد نتج عن ذلك تفوق دائم للأعداء وسيطرة كلية على تلك القضايا، بينما يراوح قادة قضايا الأمة في مكانهم، إلى الدرجة التي يورِّثُ فيها الآباء أبناءهم، والجدود أحفادهم، نفس المبادئ وطرائق الأداء في جميع قضايا المسلمين، من قضية إرتريا في القرن الإفريقي، إلى قضية فطاني في تايلاند! وهو ما سوف أبحثه في الدائرة الثالثة.

رابعاً: الدوائر الخارجية في تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة

تتعلق الدوائر الخارجية في تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة، بأدوار عدوها الأساسي، المتمثل في قيادات الحملة الصليبية، وأوليائها من اليهود ثم المنافقين في الداخل، وتنقسم إلى:

الدائرة الأولى: استراتيجيات السيطرة التي طبقتها الحملة الصليبية على الأمة.

الدائرة الثانية: النظريات الأمنية والفكريَّة في ظل نظرية القطب الأمريكي.

فأما الدائرة الأولى، فهي دائرة استراتيجيات السيطرة التي طبقتها أمريكا وأوروبا، على شعوب الأمة المسلمة، والتي يمتد زمن تنفيذها من الحرب العالمية الثانية إلى عام 1990م، وأما الدائرة الثانية فهي دائرة النظريات الأمنية والفكريَّة في فرض



السيطرة، التي ولدت في ظل نظرية القطب الأوحد الذي سعت أمريكا لتحقيقها، وهي التي بدأت بسقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991م إلى وقتنا الحالي.

الدائرة الأولى: استراتيجيات السيطرة التي طبقتها الحملة الصليبية على الأمة.

وقد قاد مجموع هذه الاستراتيجيات إلى إحكام السيطرة الغربية على شعوب الأمة المسلمة ونخبها، من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي، ولمدة خمسين سنة متصلة، أي منذ عام 1945م إلى عام 1995م، وهي:

- استراتيجية المعايير الموحدة:

فقد حرصت قيادات مشاريع تداعي الأمم، على تطبيق معايير استراتيجية موحدة، في نظرتهم لأي قضية من قضايا الأمة المسلمة، وهو أنهم يستصحبون أبعاداً ومعايير موحدة، تقود إلى قوة السيطرة والنفوذ واستدامته لهم، كمعيار البعد العقائدي في الصراع، والمعيار التاريخي في إدراك تطور أي قضية يتعاملون معها، ومعيار القوة بكل أنواعها العسكرية والأمنية والاقتصادية، ومعيار المكر والدهاء، واللعب على التناقضات في ساحات الأمة، سواء العرقية منها أو الجغرافية والإقليمية، ومعيار التخطيط المستقبلي، والاتكاء على عامل الزمن في التغيير، إلى غير ذلك من المعايير.

- استراتيجية منح السلطة:

وهي أم الاستراتيجيات التي اعتمدتها الحملة الصليبية في فرض هيمنتها على الأمة، والتي نجحت من خلالها في إحداث أخطر اختراق تاريخي وجيوسياسي لبلاد المسلمين وخصوصاً القلب، وهي الاستراتيجية التي قضت بمنح المتعاونين من أبناء الأمة المسلمة وعوداً بالسلطة السياسية، على أجزاء تصغر وتكبر، من البلاد التي احتلوها، وأخضعوها عسكرياً، أي أنها سلطة تحت الاحتلال، وهي سلطة تطورت مع الزمن، حتى بدت وكأنها "حكومات" مستقلة تسيطر على دول ذات "سيادة"، بينما هي في الحقيقة تخضع خضوعاً كلياً لشروط المحتل وإرادته، وبالتالي قادت هذه الاستراتيجية إلى خروج المحتل العسكري من الصورة تماماً، ووقعت الأمة في



وهم الاستقلال والوطنيات، وهذه الاستراتيجية لا تزال تعمل إلى يومنا هذا وباتجاهين خطيرين:

أما الاتجاه الأول، فهو اعتبار كثير من فعاليات الأمة، من علماء وجماعات وناشطين، بأن الحكومات الملكية والعسكرية الحالية، تمثل سيادة حقيقية، وأنه بالإمكان الاعتماد عليها في إيقاف حالة الانهيار الكلي الذي تعاني منه الأمة.

وأما الاتجاه الثاني، فهو قابلية هذه الاستراتيجية للإيقاع بالأمة مجدداً، واستخدامها لإدارة الانهيارات، والذهاب إلى تقسيم المقسَّم، وتقديم وعود جديدة لفئات مختلفة من مكونات الأمة المسلمة، بمنحهم "السلطة" في كانتونات جديدة، كما وعدت الولايات المتحدة أكراد العراق بمنحهم حق تأسيس دولة جديدة في شمال العراق منذ عام 1991م، والوعود الكاذبة التي تلقَّاها أهل الصحراء الغربية منذ 1975م وتلقَّاها غيرهم، واستخدم الأعداء هذا الوعد كمحرك للاتجاهات السياسية في المنطقة واللعب بها، وخصوصاً في ظل اشتعال المنطقة العربية بالثورات، فقد باتت هذه الاستراتيجية أحد أهم طرائق اللعب بقيادات الساحات الثورية المختلفة، عبر منحهم الوعود بالسلطة، والخضوع بالتالي لتوجهات المحتل.

- استراتيجية ضرب أعراق الأمة وقومياتها ببعضها:

وهي استراتيجية لا تنفصل عن استراتيجية "الوعد بمنح السلطة"، بل تتكامل معها وتعمل في ظلها، وتقضي هذه الاستراتيجية تفكيك الأرضية العقائدية التي تقف عليها شعوب وقوميات وأعراق الأمة، وكون رابطة العقيدة هي الأساس الذي يجمعهم، فتثير الأطراف الصليبية النعرات العرقية وتغذيتها، وتركز على حقوق الأقليات، وفق منهج نفسي وإعلامي، حتى تترسخ الأزمة وتتعمق، ثم تتقدم إلى تلك الأقليات والأعراق والقوميات، بوعود الحكم الذاتي، تمهيداً لتأسيس دولة جديدة، بناءً على تلك الوعود، كما فعلت فرنسا ودول أوروبية ولا تزال، مع شعوب شمال إفريقيا، عبر التركيز على حقوق الأمازيغ ومظلوميتهم، والأفارقة وتمييزهم عن العرب، والأكراد ودولتهم، ودفع الجميع للاحتراب والصراع.

- استراتيجية تغيير اتجاهات الصراع:

وهي استراتيجية تعتمد على مشاغلة الأطراف المتصارعة في أي حرب، عبر إدخال عوامل جديدة ومضافة لساحة الصراع، ثم وبالتدريج تصبح هذه العوامل الاستثنائية أصلاً في ذلك الصراع، وينتج عن ذلك، استبدال العدو الأساسي في المعركة، بعدوٍ ثانوي، إلى أن يجد المتصارعون أنفسهم، مكبلين وخاضعين لشروط العدو في الصراع، ومن أمثلة ذلك ما حدث في العراق عندما اشتعلت البلاد بالجهاد ضد الغزاة الأمريكان، فتعاونت الأجهزة الأمنية العربية والأمريكية والإيرانية، في دفع الصراع إلى ساحة جديدة بالكامل، فبعد أن كان العدو الأمريكي هو العدو الأساسي في الصراع، إذا بهم يُدخلون الشيعة في مرحلةٍ أولى، ثم القاعدة في مرحلة ثانية، ثم الصحوات في مرحلة ثالثة، إلى أن تمحور الصراع بين أبناء السُّنَّة أنفسهم، وخرج العدو الأساسي من المشهد تماماً!

- استراتيجية إدارة قضايا الأمة عبر "النظام العالمي والإقليمي":

حيث يستمر قادة مشاريع تداعي الأمم، في فرض سيطرتهم على قضايا الأمة، مهما بلغت الجهود والتضحيات التي تقدمها الشعوب في كل قضية، كما هو في الحالة العراقية، فبالرُّغم من تضحيات العراقيين الجسام، على إثْر الاحتلال الأمريكي والإيراني المزدوج للعراق عام 2003م، ومع وصول عدد الضحايا ما يقرب من مليونين ونصف شهيد، إلا أن الأعداء ظلوا يُمسكون بخيوط المعادلة التي أتقنوا نسجها، حيث اعتمدت سيطرتهم في العراق على النظام الإقليمي والعالمي، فأما النظام الإقليمي فيقوم بذلك خلال أدواته المتمثلة في قطبي الرحى، وهما الكيان الصهيوني والمشروع الصفوي الإيراني، ثم يأتي النظام العربي كجزء أساسي ومكمل للنظام الإقليمي، وخصوصاً الذين كانوا يقودونه في ذلك الوقت، وهما النظام المصري والنظام السعودي، فمن خلال التلاعب بهذه الأدوات تمكنت أمريكا من التلاعب بالقضية العراقية، واستطاعت من خلال أموال دول الخليج، وأجهزة الأمن العربي أن تخترق الساحة العراقية، وتتحكم في جميع مسارات

الصراع السياسي والعسكري؛ ثم تأتي ميكانيكية وأدوات النظام العالمي، لاستكمال السيطرة وإدارة قضايا الأمة، كمجلس الأمن ومقرراته، ومندوبي الأمم المتحدة، وكالاتحاد الأوروبي، ومنظمة الناتو، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وآليات إعادة الإعمار والمشاريع الاقتصادية، وغيرها من الأدوات؛ فبينما يستخدم الأعداء بكل ألوانهم من الصين إلى الولايات المتحدة، أدوات النظام العالمي والإقليمي لفرض سيطرتهم على الأمة المسلمة وإذلالها، نرى في الأمة من يعتقد جازماً بأن النظام العالمي والإقليمي يعمل لصالح قضيته وشعبه!

- استراتيجية إدارة شعوب الأمة عبر "الدول الوظيفية":

وهي الدول والحكومات التي صنعها المحتل، ثم أضفى عليها صفة "الوطنية"، ثم تكليف كل دولة بأدوار محددة في محيطها الجغرافي والبشري، وهي أدوار متشابكة من الكيد والمكر والتجسس، والتعاون مع المرجعية الصليبية والصهيونية، لإحكام قبضتهم على الشعوب، وإدامة النزاعات والعداوات، وخاصة في مراحل التحولات والأحداث الكبرى، كالدور الذي لعبته الحكومات اللبنانية المتعاقبة، والحكومة السورية، والحكومة الأردنية، كدور امتصاص الصراع الفلسطيني اليهودي، لصالح اليهود، وهو نفس الدور الذي تلعبه الحكومة المصرية، وكالدور القذر الذي لعبته الحكومة القزمة في الإمارات، بقيادة بن زايد إبان اشتعال ثورات الربيع العربي، وتطبيق استراتيجيات الثورة المضادة.

- استراتيجية تكامل منظومات الحكم العربي:

ولدت هذه الاستراتيجية، في المرحلة الثانية من تأسيس أنظمة المَلَكيات والجمهوريات العسكرية، أي بانتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث قامت الأنظمة الغربية، متمثلة في أمريكا، بإضافة شعبة جديدة لأنظمة المَلَكية العربية، التي تأسست في بداية القرن العشرين، وتلكم الشعبة هي شعبة العسكر، التي أطلق عليها زوراً وبهتاناً مسمى "الجمهوريات"، ولم تكن أكثر من سلطة عسكرية، تم منحها الإذن بالانقلاب العسكري، من سفارات أمريكا في البلدان المعنية، كالعراق،

وسوريا، ومصر، والجزائر، وليبيا، واليمن، والتي وُلدت على ضوئها آلية التنسيق والتكامل بين أنظمة الحكم في العالم العربي، وهي جامعة الدول العربية، التي كانت مهمتها ضبط الأداء الكُلّي في منظومات الحكم العربي، فمهما اختلفوا أو تظاهروا بالاختلاف والتقاطع، فإن مهمة هذه المنظمة، هي وضعهم على الطريق، الذي تريده أمريكا وأوروبا، ولا عجب فإن الذي أنشأها، ومنح الوعد بإقامتها، هو وزير خارجية بريطانيا (أنتوني إيدن) عام 1941م، ثم صدور بيان آخر من بريطانيا عام 1943م، تدعم فيه إقامة تلك الرابطة السياسية لحكومات البلدان العربية، التي كانت جميعها محتلة من قبل بريطانيا وفرنسا، ثم وفي مرحلة ثانية تم إضافة آلية جديدة، لضبط وتكامل الأداء الأمني للحكومات العربية، وهو مجلس وزراء الداخلية العرب الذي تم إعلانه عام 1982م ولا تزال اجتماعاته متواصلة حتى يومنا هذا، حيث يحضر اجتماعاته، وزراء الداخلية العرب ورؤساء أجهزة الأمن العربي دون أن يُشار إليهم، ومقر المجلس في تونس، وتعتبر هذه الآلية هي أخطر الآليات في ضبط أداء الأنظمة العربية [1]، وصولاً إلى آليَّة القمع الجديدة التي أنشأها الرئيس الأمريكي ترامب، وأطلق عليها اسم "الناتو العربي"، ومهمتها القمع العسكري المشترك للساحات الثورية العربية، بين الجيوش التي تقودها حكومات الخونة العرب من ملوك ورؤساء.

- استراتيجية توظيف الجماعات والأحزاب والتيارات:

وهي استراتيجية المكر والخديعة، التي تهدف إلى اختراق الجماعات المختلفة، وإبطال مفعول أدائها على المدى البعيد، وعادة ما يبدأ تطبيق هذه الاستراتيجية، عبر إفساح هوامش النشاط الديني والسياسي والفكري، لأي مجموعة تنشط في الأمة، وإبقاء بعض خيوط الاتصال بها، عبر وجوه (ناعمة) وأقطاب حكومية على

---

(1) انظر التقرير الصحفي حول مجلس وزراء الداخلية العرب في هذا الرابط

https://www.swissinfo.ch/ara6417320/مجلس-وزراء-الداخلية-العرب---حالة-فريدة-في-العالم-العربي/



مستوى البلد الواحد، أو على مستوى الإقليم، كأن يُعهد بجماعة ما إلى ولي عهد الملك في البلد المعني، أو وزير من الوزراء، وغالباً ما يكون وزير الداخلية، أو عين من أعيان البلد، بحيث تكون مهمة هذا الوسيط غالباً متمثلة في ضبط قيادة المجموعة، وتحصيل المعلومات المستجدة عنها، وتوصيل رسائل التوجيه والضبط، كما لعب وزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز هذا الدور لعقود طويلة، للجماعات داخل وخارج السعودية، أو كأن يُعهد بجماعة لها نشاط سياسي أو ديني إلى حكومة أخرى، كنوع من التبني والمرجعية في ظل الإنفاق على متطلبات الجماعة المعنيَّة، مثلما تمكنت السعودية أن تضبط عشرات الجماعات السلفية من خلال هذا الارتباط، وهكذا تبدأ مرحلة الاستيعاب ثم تتدرج إلى الاحتواء حتى تصل إلى التوظيف في نهاية المطاف، وهو ما رأيناه يتحقق لجماعات مختلفة من أقصى المغرب العربي إلى ضفاف الخليج العربي، حتى إذا جاءت استحقاقات التغيير الكبرى، وإذا بالجماعات التي كان يُؤَمَّلُ فيها لعب دور محوري، إذا بها تلعب الدور العكسي تماماً، كما رأينا دور جماعة "حركة مجتمع السلم" في الجزائر، إبان التحول السياسي المفاجئ والاختراق الذي أحدثه الشعب الجزائري في الحكم العسكري، وإذا بجماعة (حمس) تصطف مع الانقلاب العسكري بتبريرات كثيرة، وكما رأينا من موقف (التجمع اليمني للإصلاح) عندما ثار الشعب اليمني على طاغيته (علي صالح) عام 2011م، وبدلاً من أن يتقدموا لقيادة الثورة حتى تحقق أهدافها التاريخية الكبرى، إذا بهم يضعون نصف بيضهم في سلة حكام الخليج، وينتظرون الحل من المبعوث الدولي لليمن، بل ويكون خروجهم من اليمن إلى أحضان حكام السعودية.

- استراتيجية صناعة التهديد الدائم:

وهي استراتيجية تقضي بضرورة استقطاب المجتمعات والأمم إلى اتجاهات نفسية وعقلية محددة، عبر صناعة عدو – بغض النظر عن مستوى التهديد الحقيقي الذي يشكله هذا العدو- والتخويف الدائم والمستمر من الخطر الذي

يشكله على ذلك الشعب أو الأمة، ثم تقوم الجهة التي صنعت العدو بتقديم نفسها للأمة والمجتمع كمنقذ وحيد، وبذلك يتم التحكم في الشعب المعني أو الأمة المعنية، وإشغالها الدائم بالمشهد الذي يشكله إعلام تلك الحكومات.

وهي استراتيجية يتم تطبيقها على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: مستوى "صناعة التهديد الداخلي"، لاستخدامه في السيطرة والتحكم على المستوى الوطني أو البلد الواحد، ويتم ذلك عبر اتخاذ مجموعة محددة من الشعب كعدو، وتسليط الأضواء عليها، وإطلاق مختلف نعوت وصفات الخيانة والخطورة عليها، وترديد تلك الصفات بشكل دائم ومتكرر في أجهزة الإعلام، ويقضي السيناريو أن يتقدَّم الحاكم الطاغية للشعب، كمُخلِّص ومنقذ من تهديد هذه المجموعة، وبذلك يضرب الطاغية أكثر من عصفور بهذا الحجر، فهو يستقطب الجميع نحو هذا المشهد، ويخضع الشعب لإرادته وهيمنته، ويشغل الناس بوهم صنعه عبر أجهزته الأمنية والإعلامية، وهو في آنٍ واحدٍ يغطي على سوءاته من سرقة للثروات ومن إخلال بواجباته كحاكم، ثم يمضي إلى تصفية المعارضين لطغيانه وهو يبتسم؛ وقد سلَّط القرآن الكريم الضوء، على النموذج التاريخي الأشهر في الطغيان السياسي والتأله، وهو نموذج الطاغية "فرعون"، ونمطية أدائه التي كان ينفذها، ومنها "صناعة التهديد الداخلي"، الذي يصفه الله عز وجل بقوله: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعاً يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ القصص:4، قال ابن كثير في تفسير الآية: (وجعل أهلها شيعاً) أي: أصنافاً، قد صرَّف كل صنف فيما يريد من أمور دولته [(1)].

(1) تفسير ابن كثير.

المستوى الثاني: مستوى "صناعة التهديد الإقليمي"، لاستخدامه في إدارة الإقليم والسيطرة عليه، وخصوصاً من قبل القوى العالمية، التي استقرت نمطية أدائها هذه، منذ دخول النظام العالمي في مرحلة الحرب الباردة، التي بدأت بُعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، وخصوصاً القوى الغربية الصليبية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بَرَعت كثيراً في هذا النوع من الصناعة، منذ اتخاذها لفيتنام الشمالية كعدو إقليمي للسيطرة على إقليم بحر الصين الجنوبي، واتخاذها للجمهورية الكوبية مُهددا إقليمياً في منطقة بحر الكاريبي، وكما جعلت من الكيان الصهيوني وإيران قطبين للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وهكذا على مستوى أقاليم العالم، وأخطر الألعاب التي استخدمتها أمريكا لإدارة شعوب منطقة الشرق الأوسط هو صناعة "التهديد" الذي يمثله العراق وحاكمه صدام حسين عام 1990م، والمضي في استخدام ذلك "التهديد"، إلى أن حققت أمريكا هدفها باحتلال العراق عام 2003م، وتسليمه لأولياء إيران، وفرض التشيع على أهله، ثم جاءت أخطر المراحل التي احتاجت فيها أمريكا وربيبها الكيان الصهيوني، لاستخدام هذه الاستراتيجية، بنشوب ثورات الربيع العربي، فكانت ضالتهم في حكومة ملالي طهران، وبذلك تكامل أداء المعسكر الأمريكي الصهيوني مع المعسكر الإيراني، دون أن يدخلا في أي صدام حقيقي على الأرض، بل إن أداءهما قد تكامل وتساند ضد الشعب السوري والشعب اليمني، الأمر الذي ساهمت فيه حكومات مجلس التعاون الخليجي، باستخدام "التهديد الإيراني الإقليمي" لمواجهة وإجهاض ثورة الشعب اليمني، حتى بلغ بهم الخبث أن يعلنوا حرباً ضد الحوثي، وفي الحقيقة لم تكن إلا حرباً تحريكيةً، لاحتواء حالة الثورة الشعبية، وإنتاج واقع سياسي جديد يكون تحت هيمنتهم.

المستوى الثالث: مستوى صناعة "التهديد العالمي"، وتتراوح هذه العملية بين استخدام دولا معينة كعدو مُهَدِّد للسلم العالمي، أو استخدام جماعة أو تنظيم لنفس الغرض، ثم اتخاذ ذلك التهديد كعذر لفرض الإرادة العالمية، على بقية دول

العالم، وتنفيذ الاختراقات الأمنية والعسكرية والسياسية، وكعادتها فقد برعت الولايات المتحدة الأمريكية، في صناعة هذا النوع من التهديد، واستغلاله كأبشع ما يكون الاستغلال، ومن نماذجه ما أطلقت عليه أمريكا "محور الشر" عام 2001م، على لسان رئيسها جورج بوش الابن، حيث وضع في ذلك المحور (كوريا الشمالية وإيران والعراق)، ثم أضيفت جماعة القاعدة وحكومة طالبان في أفغانستان إلى القائمة، بُعيد حادث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م.

ومن أوضح نماذج التوظيف لهذا التهديد المختلق، هو الغزو العسكري الأمريكي لأفغانستان، فلم تكن واشنطن تستهدف في الحقيقة جماعة القاعدة ولا حكومة طالبان، لأن محدودية الوزن العسكري والاستراتيجي من ناحية، ومحدودية التهديد الذي يمثلانه، لا يستدعي أن تشن أمريكا حرباً بذلك المستوى، الذي عادة ما يستخدم في الصراع بين الدول الكبرى، وبموازين الحروب العالمية، لكن الهدف الحقيقي الذي كان وراء شن الحرب، إحداث نِقلة أمريكية كُبرى، في صناعة النظام العالمي الجديد، والذي فشلت أمريكا أن تضعه قيد التطبيق طوال تسعينيات القرن العشرين، فتوسلت بحادثة 11 سبتمبر لتحقيق هدف السيطرة العالمية، وإعادة التمركز والانتشار العسكري، على المستوى العالمي، وخصوصاً في آسيا الوسطى، على تخوم الصين وروسيا معاً.

الدائرة الثانية: النظريات الأمنية والفكريَّة في ظل نظرية القطب الأمريكي.

وهي النظريات التي طبقتها أمريكا على الأمة المسلمة وشعوبها، والتي وُلدت على أيدي المؤسسات البحثية والأمنية في أمريكا، كمؤسسة راند وغيرها، عند سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وفي ظل روح الانتشاء والنصر الأمريكي، واعتقاد قادة واشنطن أنهم قد أصبحوا سادة العالم بلا منازع، فوضعوا نظرياتهم الآثمة، وبدأوا في تطبيقها، مستصحبين الروح الصليبية ضد الأمة المسلمة، والرغبة الجامحة في الانفراد بالسيطرة على العالم، من خلال تخلصهم من بقية الشركاء أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وخاصة الصين وروسيا، واتخاذهم الإسلام وأهله



"كمهدد" كما يزعمون، وفي سبيل مواجهة ذلك التهديد سعوا إلى قتل روح التحرر، التي سيطرت على شعوب الأمة، إثر نجاح المجاهدين الأفغان، في إسقاط الاتحاد السوفيتي، وبذلك أعلنت أمريكا نفسها حامية للعالم من هذا التهديد، ولسان حال أمريكا يردد ما ردده فرعون من قبل وهو يقول: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ غافر:26.

وتأتي مسألة الاهتمام بهذه النظريات، وضرورة دراستها بتمعُّن، وتبصير الأجيال المستجدة بها، بسبب ما خلَّفته من تأثير سلبي وخطير على ساحات الأمة المسلمة، وخصوصاً على الجماعات والتيارات الإسلامية، فقد كانت نُخَب الأمة والجماعات والتيارات، مستهدفة بهذه النظريات وتطبيقاتها المختلفة، ويمكن القول بأن نسبة كبيرة من أسباب الفشل في الجماعات الإسلامية، وخصوصاً في تعاملها مع فرصة التحولات، في ظل ثورات الربيع العربي، إنما جاءت كنتائج مباشرة لتلك النظريات.

كما جاءت هذه النظريات الأمنية والفكرية، كنتيجة حتمية للفلسفة والتنظير، الذي قاده كبار فلاسفة ومنظري الولايات المتحدة الأمريكية، في نهاية مرحلة الثمانينات من القرن العشرين، والذين عبروا عن مستوى الطغيان والعنجهية التي يتميز بها التاريخ الأمريكي، وعلى رأسهم زبغنيو بريجنسكي، وصامويل هنتنجتون، وعموم تيار اليمين الأمريكي، اللذين دفعوا باتجاه حلم الإمبراطورية الأمريكية، لتحقيق هيمنتها وسيطرتها "النهائية" على العالم كما يزعمون، واستهداف المسلمين باعتبارهم يمثلون الحضارة التي يمكن أن تحول دون تحقيق الطاغوتية الأمريكية العالمية.

وبغض النظر عن الغوغائية التي حكمت النظريات السياسية والفكرية، التي سادت في تسعينيات القرن العشرين، كنظرية (نهاية التاريخ)[1]، لصاحبها فوكوياما،

---

(1) فرانسيس فوكوياما، The End of History, Avon Books,NY,1992

ونظرية (صراع الحضارات) لصامويل هنتنجتون في كتابه (صراع الحضارات) [1]، وما دعا إليه زبغنيو بريجنسكي من هيمنةٍ أمريكية عالمية في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) [2]، فإن الإدارة الأمريكية وعبر أذرعها الأمنية والاستخباراتية، مسنودة بمراكز البحوث والاستشارات، كمؤسسة راند وغيرها سعت لتحويل تلك الأطروحات إلى نظريات عسكرية وأمنية، ثم وظفتها في استراتيجيات الصراع والهيمنة، وكان النصيب الأكبر في تطبيق تلك النظريات والاستراتيجيات موجهاً للأمة المسلمة وساحاتها المختلفة.

أهم النظريات الأمنية والفكريَّة في ظل نظرية القطب الأمريكي:

1. نظرية العولمة
2. نظرية الإسلام السياسي
3. نظرية الاحتواء المزدوج
4. نظرية الترويع والصدمة
5. نظرية التهديد الإسلامي
6. نظرية شيطنة الجهاد الإسلامي
7. نظرية تجفيف المنابع
8. نظرية إدارة الأزمات
9. نظرية إعادة بناء النظام الأمني العربي والإسلامي
10. نظرية الإدارة القطيعية والتأثير الإعلامي الواسع

---

(1) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، Simon&Sichuster.NY.1996

(2) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيو استراتيجياً، Basic Books.US.1997



وسوف أكتفي في هذا الكتاب، باستعراض نظريتين من تلكم النظريات، وهما نظرية "العولمة"، ونظرية "الإسلام السياسي"، وأترك بقية النظريات للكُتَّاب المساهمين في معركة الوعي، مع الإشارة إليها والاستشهاد بتأثيرها، في المواضع التي يلزم الاستشهاد بها؛ ومن أهم مواقع تلك الاستشهادات، استعراض نظرية إدارة الأزمات، ونظرية استراتيجيات الثورة المُضادة، الواردة ضمن المشروع التطبيقي، بعنوان: استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية، ضمن هذا الكتاب.

النظرية الأولى: نظرية العولمة

وسيكون استعراضي لهذه النظرية وفق المفردات التالية:

ملخص التعريف بنظرية العولمة

نماذج وآثار التطبيق لنظرية العولمة

نقاط القوة والضعف في نظرية العولمة

1. **ملخص التعريف بنظرية العولمة:**

يختلف تعريف هذه النظرية، وفق المنطلقات التي يعتمدها أصحاب كل تعريف، بين المنطلقات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

يمكننا ابتداء تمييز أمرين أساسيين في بحثنا لمسألة تعريف العولمة، أما الأمر الأول فهو التغيير الهيكلي، الذي أدخلته فلسفة العولمة، على شكل الدولة، وعلى العلاقات الدولية، فإنها قد كسرت هيمنة الدولة، على مقدراتها وشعوبها من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أضافت هيكلاً دولياً جديداً، هو في الحقيقة فوق الهيكل والتنظيم الدولي، الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، من حكومات ودول تتحكم في مصائر العالم، وخصوصاً الحكومات دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبقية المنظومة الدولية، ويمكن وضع الشركات العابرة للقارات في مقدمة الهيكلية الجديدة، وكذلك البُنى المالية العالمية والمتحكمين فيها، وخصوصاً التطور الهائل الذي دخل على أنظمة البورصات العالمية، والتحكم بها عبر شبكة إلكترونية عالمية، سمحت بعمليات بيع وتداول للأوراق المالية والعملات حول العالم، والمضاربة في كل شيء، بدء من العملات والذهب، إلى جميع أنواع الثروات البشرية، ويضاف إلى ما سبق نظام الخصخصة المالية، الذي أدى إلى التحكم في أداء الحكومات الاقتصادي، وبالتالي السياسي والأمني والاجتماعي.

كما يمكن تمييز الاتجاه الأساسي في تعريف العولمة، وهو الذي يربط بين المصطلح وموقع نشأته، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدام أمريكا للنظرية في إطار الهيمنة العالمية وفرض النفوذ، حيث يورد البروفيسور "يان آلج هولده" مؤلف كتاب: (العولمة: المقدمة الحرجة) التعريف التالي: (إن العولمة عملية ديناميكية حيث تنتشر الهياكل الاجتماعية للحداثة (الرأسمالية، والعقلانية، والصناعية، والبيروقراطية، والفردية، وما إلى ذلك) في جميع أنحاء العالم، وعادة ما تدمر الثقافات السائدة، وتقرير المصير المحلي في هذه العملية (...) والعولمة هي ما كنا نمثله في العالم الثالث لعدة قرون وهو الاستعمار)[1]. ومفهوم بأن مصطلح "الاستعمار" ما هو إلا كلمة مخففة من الاحتلال العسكري.

(1) Jan Aart Scholte, Globalization: A Critical Introduction, Palgrave Macmillan,N.Y,2005,p16



وعليه فإن أوضح ما يمكن الوقوف عليه في مسألة تعريف "العولمة" والاستخدام الأمريكي لها، هي التوليفة العقائدية التي تهدف إلى اكتساح شعوب العالم، وجعل "المنظومة القيمية" التي تحملها العولمة مقياساً "لتحضُّر" و "عدالة" و "إنسانية" أي مجموعة بشرية على الأرض، ثم يأتي دور الاستخدام العكسي لمفهوم العولمة، وهو معاقبة كل من يخرج عن أُطُر العولمة بكل أنواع العقوبة التي تقررها أمريكا وشركاؤها في العالم.

ومما يرتبط بمسألة تعريف العولمة وتحديد طبيعتها، أنها تأتي ضمن حزمة أدوات استراتيجية، تهدف إلى فرض سيطرة الغرب وإرادته، على بقية الأمم والأمة الإسلامية على وجه الخصوص، ومن أدوات تلك الحزمة بجانب العولمة، تأتي الأدوات العسكرية، والأمنية، والأدوات الاقتصادية، وأدوات النظام العالمي بنسخته الجديدة، خصوصاً فيما بات يُعرف بحروب الجيل الرابع، الذي يركز على خصخصة الحروب، والاستثمار فيها وفي آثارها، والتي بدأها جورج بوش الابن في أفغانستان عام 2001م.

كما يمكن ملاحظة أحد أهم مخرجات العولمة، وهي كونها منظومة قيمية وفكرية وأخلاقية، يتم تسويقها وتوظيفها، باستخدام مختلف الأدوات الاقتصادية والسياسية والتقنية والقانونية والإعلامية والفنية، لتحقيق الهيمنة الغربية وإدامة هذه الهيمنة، وأن ساحات الأمة المسلمة مستهدفة أكثر من غيرها، نتيجة لما تحمله عقيدة المسلمين، من تحد لمنظومة العولمة العقائدية والأخلاقية.

2. نماذج و آثار تطبيق نظرية العولمة:

يمكن تقسيم الآثار المترتبة على ظاهرة العولمة إلى ثلاث مسارات:

أ. الآثار الاقتصادية

ب. الآثار العقائدية والقانونية والاجتماعية

ج. الآثار السياسية والأمنية

وهي آثار تنعكس على الساحة البشرية عموماً، وساحة الأمة المسلمة خصوصاً.



الآثار الاقتصادية للعولمة:

- سعت أدوات العولمة، والمتمثلة في الشركات العابرة للقارات، والصناديق السيادية، والمجموعات المالية الكبرى، وغيرها إلى الهيمنة العالمية والشاملة على الموارد البشرية والمادية، من خلال هيكلية عالمية، تمثل خُمس سكان الأرض في أحسن الأحوال، وهي تتحكم في 80% من الكتل البشرية، وتخضعها لشروط مجحفة، تقود حتماً إلى تضخم رؤوس أموال الكتلة الأولى وزيادة رفاهيتها، وانهيارات اقتصادية متتالية في الكتلة الأكبر والأضعف.

- سعت أدوات العولمة، إلى توليد سوق عالمية، لا تستطيع حكومات الدول من التحكم في دورتها وأدائها الاقتصادي، ولا تستطيع توفير أي نوع من الحماية لأسواق تلك الدول، مهما كانت مقدرات وأعداد سكانها، بينما تستطيع رؤوس أموال العولمة من اختراق حواجز دول العالم، وأن تشارك في عمليات بيع وشراء العملات، والأوراق المالية للدول كلها، دون أن تتمكن حكومات الدول من فعل شيء.

- هروب رؤوس الأموال التدريجي إلى ملاذات آمنة، لا سيطرة لحكومات الدول عليها، ولا قدرة لديها على فرض أي نوع من الضرائب على رؤوس الأموال وحركتها.

- تعويم وتدويل عمليات الإنتاج الاقتصادي، بكل أنواعها وتحويلها إلى ما يشبه الجزر المعزولة، والتي لا يتحكم فيها أقرب الناس إليها، وهم سكان وحكومات تلك الجزر والمناطق.

- زيادة الهوة واتساعها مع مرور الوقت، بين السوق الحقيقية التي تقوم بالعمليات الإنتاجية والخدمية المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة وغيرها، وبين السوق المالية العالمية، وخضوع السوق الحقيقية لكل أنواع الانهيارات والتذبذب الذي يسود السوق الثانية.

- ومن أخطر الآثار الاقتصادية للعولمة، تدمير عمليات الإنتاج الاقتصادي على مستوى الشعوب والأقاليم، وذلك عبر عدة مسارات، أولها مسار



الخصخصة، والذي يرفع أيدي الحكومات ويوقف عمليات إشرافها على تقديم خدمات اقتصادية مدعومة للشعوب، وخصوصاً الخدمات الضرورية كالغذاء، ومياه الشرب، والإسكان، والكهرباء، والمواصلات، والتعليم، والصحة وغيرها، وعبر مسار الضغط على الحكومات، حتى تقلص أو توقف عمليات الضمان الاجتماعي، ورفع مستويات ضريبة الدخل، وعبر تشغيل الأيدي العاملة الرخيصة في المشاريع العابرة للقارات، والتي تهيمن عليها مؤسسات وشبكات العولمة في مختلف دول العالم.

- ومن الآثار الاقتصادية للعولمة، تصاعد حدة استخدام الغذاء والماء، كسلاحين لفرض النفوذ والسيطرة على الشعوب، وخصوصاً في ظل اختراق أدوات العولمة للساحات الاقتصادية، في مختلف بقاع العالم، وتفريغ قدرة الشعوب على الاستمرار في عمليات الإنتاج الزراعي، وإغراق الأسواق بمنتجات العولمة وشركاتها العابرة للقارات، وسيطرتها على المختبرات والتجارب، التي تهدف إلى العبث بالمنتجات الزراعية والحيوانية، وفرض خطوط إنتاج وتسويق محددة، كما يحدث لعمليات إنتاج بذور القمح وزراعته وتخزينه وتسويقه واستخدامه كسلاح في الصراع الاقتصادي والسياسي، وكما يحدث في مجال الصراع المائي، والذي أحدث نماذجه إقدام إثيوبيا على بناء سد النهضة في منابع نهر النيل، وفرض تهديد خطير على ملايين المنتفعين من هذا النهر، وخصوصاً الشعب المصري والسوداني لصالح الهيمنة الغربية والإسرائيلية على المنطقة[1].

الآثار العقائدية والقانونية والاجتماعية للعولمة:

- إن أولى الآثار العقائدية للعولمة، هو الطغيان السياسي والعقائدي، الذي تمثله العولمة، وتبنيها لمنظومة قيمية تسعى لفرضها على شعوب وأمم العالم، تتمثل تلك المنظومة، في المخرجات العقائدية، والأخلاقية للمجتمعات الغربية

(1) انظر https://www.youm7.com/story/2014/4/27/ننشر-التقرير-الكامل-للجنة-الخبراء-حول-سد-النهضة-ويكشف-يمكن/1633825

النصرانية على وجه الخصوص، والتي تم تضمينها في الفنون والمسرح والسينما والتعليم، بل واكتسبت قوة التنفيذ القانوني على مستوى الأمم المتحدة، وهي عبارة عن خليط من الإلحاد، وعبادة الشيطان، والشذوذ الجنسي، وتعاطي الخمور والمخدرات، إلى غير ذلك، مع تقديم تلك المنظومة العقائدية والأخلاقية، عبر أدوات متكاملة ومدمجة، تشمل الفنون والاختراعات التكنلوجية، كالكمبيوترات والشبكات العالمية، والنظم التعليمية، والأدوات الاقتصادية، بحيث تخضع الشعوب المتلقية لتلك الأدوات والمتعاملة معها، إلى تقبل الآثار العقائدية والأخلاقية التي تحملها، دون أن تتمكن الشعوب من إدخال أي نوع من التعديل على تلك الأدوات، بما يتلاءم مع عقائدها وأخلاقها.

- ولم يقف الأمر عند التأثير المباشر وغير المباشر الذي تحدثه أدوات العولمة على الشعوب، وإنما تعداه إلى فرض قوانين دولية لها صفة الإلزام، كقانون الأسرة الذي يبيح الشذوذ الجنسي والاعتراف بالأسر غير الطبيعة، وإلزام الدول بدمج المثليين والشواذ في المجتمعات، واستخدام الضغوط الاقتصادية والسياسية والإعلامية لفرض هذه الممارسات وتقنينها [1].

- غيرت مفاهيم العولمة المبادئ الإنسانية التي تلتقي عليها البشرية، ومنها مفهوم العدالة، فقد أباحت العولمة، عبر أدواتها وتأثيرها العالمي، استنزاف والتهام حقوق بعض البشر وثرواتهم، والتأثير السلبي في بيئاتهم، لا لشيء إلا كون هؤلاء البشر ينتمون لمجتمعات "فقيرة" أو "غير متحضرة"، كالمجتمعات في جنوب شرق آسيا وفي الصين، إلى الدرجة التي يتم فيها وضع العمال من الرجال والنساء، في مجمعات سكنية مغلقة، وتتم معاملتهم معاملة أشبه بمعاملة الحيوانات، ويمنعون من الخروج لفترات زمنية طويلة، حتى يُنهوا المهام المكلفين بها في المصانع،

(1) انظر وثيقة برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان التي تبنتها الأمم المتحدة – رقم A/CONF.171/13/Rev.1

وفي حال نشوب حرائق في مكان السكن يهلك عدد كبير بسبب هذا النوع من الإجراءات.

- تصاعد الفروق والنزاع بين الفقراء والأغنياء على مستوى الأرض، هو أحد نتائج العولمة التي باتت تعزز تلك الفروق ولا تبالي بها، إلى درجة انكفاء الأغنياء شيئاً فشيئاً في مدن معزولة عن بقية البشر، ويتوافر لهذه المدن من الترف والترفيه والحماية، ما لا يتوافر بأي درجة للأغلبية الساحقة من الفقراء، مما يهدد باشتعال الصراع الطبقي، وتَحوُّل نظام الدولة والحكومات إلى حُراس وأدوات قمع لدى مدن الأغنياء.

- ومن أخطر المفاهيم التي سوَّقتها العولمة، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، هو مفهوم تعلُّق الشعوب بمخرجات العولمة، من السلع الاستهلاكية وقِيَم الترفيه، وإغراق الأسواق العالمية بها، وحالة العلاقة القهرية في تسويق تلك السلع والقيم، نتيجة للسيطرة الإعلامية والاستقطاب الذي تمارسه أدوات العولمة.

- كما يأتي مفهوم "الأرض قرية واحدة" لكي يجعل نسبة 80% من البشر وهي الفئة الفقيرة، مقتنعة بأنها تعيش حالة متسقة ومتصلة مع نسبة 20% التي تهيمن على الأداء الاقتصادي في العالم، بينما الحقيقة أن الفقراء لا يتشاركون مع الأغنياء إلا في "حق" الاطلاع الإعلامي على ما يجري عند الأغنياء، عبر شبكات الإعلام الدولية، وما توفره الهواتف اليدوية من لقطات؛ أما واقع الفقراء فلا علاقة له البتة بواقع المُهيمنين على أدوات العولمة الدولية.

- ومن أخطر الآثار القانونية التي خلفتها العولمة، عدم قدرة الشعوب والحكومات الممثلة لها على محاسبة أو محاكمة هيئات العولمة، بسبب أن تلك الهيئات من شركات عبارة للقارات، وأصحاب رؤوس الأموال الهائلة والمتنامية، قد أصبحوا فوق القانون الدولي، فهم قد أوجدوا لأنفسهم حيزاً هلامياً خاصاً بهم، ينقَضُّون من خلاله على ثروات ومقدرات الشعوب، دون تمكُّن تلك الشعوب من فعل شيء، ومن أوضح أمثلة هذه المسألة أدوات المضاربة في العملات العالمية،

وافتراس عملة أي بلد والخروج من خلال المضاربة بأرباح طائلة، وترك الشعوب والحكومات في حالة يُرثى لها.

- كما تُعد القلاقل السياسية والاجتماعية، التي تُحدثها العولمة في البلدان المختلفة، خطراً ماحقاً على استقرار المجتمعات، وذلك بسبب ما تفرضه العولمة على الحكومات من تخلِّي عن التزاماتها تجاه المجتمعات، كدعم السلع الأساسية، والضمان الاجتماعي، وزيادة ضريبة الدخل، وعدم قدرة الحكومات على فرض أي نوع من الحماية على أسواقها ضد أدوات العولمة، وهذا بدوره فاقم من أعداد العاطلين عن العمل إلى غير ذلك من النتائج، والتي باتت تُعرف "بالشعبوية" والانعزال الذي تعاني منه الشعوب الغربية قبل الشرقية، والذي باتت موجتها تتسع في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا الغربية.

- تستخدم العولمة مبدأ "كل ما يفرزه السوق العالمي فهو صالح"، وبالتالي واجب الاتباع، ويُعد هذا "المبدأ" في تاريخ البشرية نوعاً من "التأليه" والطاغوتية، التي تجعل مخرجات العولمة وممارساتها في الأسواق العالمية، مسطرة لقياس وتقويم كل أنواع الأداء البشري الاقتصادي والسياسي، بل والاجتماعي منه، مما يهدد الحقوق والمبادئ الإنسانية التي عرفها البشر، وهو ما يجعل أدوات العولمة وهياكلها الدولية، تتحكم في مصائر مئات الملايين من البشر تحكُّما كلِّيًا.

- وتُعتبر ساحات الشعوب المسلمة، من أكثر الساحات التي تعاني من الآثار العقائدية الخطيرة، التي تحاول العولمة أن تفرضها على الأمم، في مجال قوانين الأسرة والمرأة والطفل، وفي مجال "الترفيه"، وفي مجال الصور النمطية التي يصنعها إعلام العولمة عن المسلمين، واختراق نُظم التعليم، والدفع بنماذج الانحطاط الأخلاقي، وتسويقها كنماذج ناجحة وواجبة التقليد، كنموذج مدينة "بالي" في إندونيسيا ونموذج مدينة "دبي" في الجزيرة العربية وغيرها، بل واستخدام أدوات الدول الأمنية والقانونية، لمصادرة وتجريم أي نقد من قبل رموز وعلماء المسلمين لتلك النماذج والممارسات.



الآثار السياسية والأمنية للعولمة:

- إن أخطر انعكاس سياسي وأمني للعولمة، يأتي في إضافة قوة سادسة فوق القوى الخمس الكبرى، التي أسست للنظام العالمي بُعيد الحرب العالمية الثانية، وتتمثل تلك القوة أو السلطة في نظريات العولمة وهياكلها، التي باتت تؤثر وتتحكم في مصائر الأمم والحكومات، بعد أن تمكنت من بناء بنية تحتية عالمية، حتى وصلت في هذه المرحلة إلى وضع مفصلي، فهي من جانب قد أصبحت سلطة فوق السلطات المعروفة في النظام العالمي، وهي من جهة أخرى قد أدخلت النظام العالمي في صراع مستجد على الثروات، وخصوصاً الطاقة والأسواق العالمية، فعاد الصراع بين القوى العالمية، وخصوصاً الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى المربع الأول.
- كما انعكس أداء العولمة، على الأنظمة القديمة والحديثة في النظام العالمي، أما الأنظمة القديمة فهم أعضاء مجلس الأمن الدائمين، والناتو، وحكومات الدول المختلفة، والنظم الإقليمية، وأما النظم الحديثة فتتمثل في الاتحاد الأوروبي، ودول البريكس، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا[1]، والدول التي تنافس على الصدارة الدولية كالهند وألمانيا والبرازيل، وقد رأينا أثر العولمة في بدايات انفراط وضعف الاتحاد الأوروبي، الذي مثله خروج بريطانيا من دول الاتحاد، وكان من أهم أسبابه المضاربة على الجنيه البريطاني، والخلاف على مستقبل العملة الموحدة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، وكذلك يمكن أن نلاحظ السبب الرئيس الذي أدى إلى ولادة مجموعة دول البريكس، وهو سعي أمريكا للانفراد بالقرار الدولي بشقيه الاقتصادي والسياسي، واستثمار تفوق الهيمنة الأمريكية وسيطرتها على أدوات العولمة.
- كما يمكن ملاحظة أثر العولمة العكسي على الهيمنة الأمريكية العالمية، فإن هجرة رأس المال الأمريكي، وإعادة التموضع الاقتصادي الذي صنعته العولمة،

(1) مجموعة دول البريكس هو تجمع عالمي يضم الدول الأكثر سرعة في النمو الاقتصادي العالمي.



فقد حرم أمريكا من ميزة الهيمنة الاقتصادية، وخصوصاً مع استغلال الصين انفتاحها على أسواق العالم، فقد أدى ذلك إلى صعود شعار "أمريكا أولاً" أو "لنحافظ على عظمة أميركا" الذي رفعه الرئيس الأمريكي ترامب، وهي السياسة التي قادت بدورها إلى إرباك خطير في السياسة الأمريكية بشقيها الداخلي والخارجي.

- ومن النتائج غير المباشرة للعولمة، على النظام العالمي، فقده لكوابح التوازن والتفاهم الدولي، ذلك أن التنافسية الخطيرة التي اشتعلت بين أجنحة النظام العالمي، متمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى، والشعور بعدم اليقين وانحسار الثقة بين المتنافسين، قد فتح الباب على مصراعيه لتجديد الحرب الباردة بل وإمكانية نشوب حرب عالمية ثالثة، وخصوصاً في ظل توسع واستمرار بؤرة التوتر بين أقطاب النظام الدولي، كبؤرة بحر الصين الجنوبي والشرقي، وبؤرة كوريا الشمالية، وبؤرة جزيرة القرم وأوكرانيا في البحر الأسود، والبؤرة الأخطر في الشرق الأوسط.

- ومن النتائج غير المباشرة التي ساهمت العولمة في صناعتها، عدم قدرة منظومات الحكم في الدول المختلفة على التوزان والضبط، وتراجع قدرة الحكومات في مجاراة الانفجار المعلوماتي والتطلع البشري، مما بات يهدد بفقد تلك الحكومات، قدرتها على الضبط والسيطرة، وخاصة الحكومات الطاغية والمستبدة منها، وهو ما رأيناه في اشتعال الربيع العربي، وما نراه من فقد الأمن في المدن العالمية الكبرى، والتي يصل تعداد سكان بعضها إلى 24 مليون من البشر، كمدينة شنغهاي في الصين وغيرها.

- وتمثل السياسات الاقتصادية التي فرضتها العولمة، على الحكومات في مختلف دول العالم، بإشعال فتيل الانفجار بين الشعوب، وتأتي عمليات الخصخصة لمؤسسات الدولة في مقدمة تلك السياسات، مما جعل معدل العداء يرتفع بشكل كبير في العقدين الأخيرين بين الشعوب وبين الحكومات، وبين الشعوب والمنظمات الدولية والمنصات السياسية الدولية، كاجتماع دول



العشرين، واجتماع الدول السبع الكبرى، وقد انعكست سياسات الخصخصة على أكثر عوامل الأمن في العالم وهي الجيوش وأجهزة الأمن، حيث توسعت عمليات استخدام الشركات الأمنية كبديل أو كمسار مواز للجيوش، بحيث تتخلى الحكومات عن أي مساءلة عن أعمال هذه الشركات الأمنية، كالشركة الأمريكية المشهورة "بلاك ووتر" والذي تغير اسمها أكثر من مرة، وكشركة "فاغنر" الروسية، والميليشيات العابرة للقارات كميليشيا "الجورجاز"(Gurkhas)[1] النيبالية، التي استخدمها البريطانيون ولا زالوا، مما يؤشر باتساع هذا النوع من الأداء لدى حكومات الشرق والغرب، وبالتالي التوسع في عمليات القتل في أرجاء العالم، وخصوصاً في مناطق المسلمين، حيث ثبت الاستهداف العقائدي العالمي للمسلمين، سواء كنا نتحدث عن ما يحدث للمسلمين في تركستان الشرقية، أو ما يحدث لمسلمي الروهينجا، أو المسلمين في الشرق الأوسط وإفريقيا.

- ومما أضافته العولمة، الاستقطاب والتنافسية الحادة بين القوى العالمية، في مجال الطاقة كالغاز والبترول، والسيطرة على الموارد الحيوية في مختلف بقاع العالم، وبمستوى لم يشهده العالم من قبل، وتأثير ذلك على الأوضاع السياسية في العالم، وسعي الأقطاب الدولية لإسقاط وتنصيب حكومات تحت ذرائع واهية، أو شن حروب تحركها دوافع السيطرة على تلك الموارد، حيث أضافت العولمة آلية جديدة، هي آلية المستشارين والخبراء العالميين، والذين يعملون ضمن مؤسسات خبرة دولية، وغالباً ما يكون هؤلاء الخبراء سياسيون سابقون ورؤساء دول أو رؤساء وزراء سابقون، بحيث يستخدمون علاقاتهم الدولية التي اكتسبوها أثناء وظائفهم الرسمية، للدخول في السوق العالمية، والتأثير في عمليات المساومة،

---

(1) انظر https://www.abc.net.au/news/2018-06-06/bravest-of-the-brave-who-are-the-fierce-gurkhas/9839746

واللعب بثروات الشعوب، وإخضاعها لسيطرة الأموال القذرة، من رشاوى وإعطاء معلومات مظللة، ولعل من أبرز الشخصيات التي لعبت مثل هذه الأدوار، رئيس وزراء بريطانيا الأسبق (توني بلير) حيث دفع أثناء توليه المسؤولية باتجاه احتلال العراق، كما لعب أدواراً استشارية ولا زال لحكومات الخليج الفاسدة، وفي مقدمتها حكومة الإمارات، ومن رموز هذا الأداء الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي، الذي ثبت تمويل إحدى حملاته الرئاسية بأموال طاغية ليبيا القذافي، والقائمة طويلة، فهي تضم رؤساء وزارات سابقين ومبعوثين دوليين، كالمبعوث الدولي السابق إلى ليبيا (برناردينو ليون)، والذي ثبت رشوته من قبل حكومة الإمارات، وهو على رأس مسؤوليته، كمبعوث دولي إلى ليبيا من قبل الأمم المتحدة[1].

3. نقاط القوة والضعف في نظرية العولمة

وسوف أعتمد في تحديد وبلورة نقاط الضعف والقوة، في نظرية العولمة، على "معيار مصالح الأمة المسلمة العليا"، حتى يمكننا استثمار نقاط القوة والضعف لدى أعداء الأمة المسلمة، في بناء رؤية واستراتيجية المشروع الإسلامي، فإن نقاط القوة لدى خصوم وأعداء أي أمة، إنما تولّد تهديداً لها بالضرورة، وهو ما يقتضي وضع الخطط المناسبة للتعامل معه، كما أن نقاط الضعف لدى خصوم وأعداء أي أمة، إنما تولّد فرصاً، يتوجب على الأمة المسلمة وشعوبها اقتناصها.

أما نقاط القوة في نظرية العولمة وتطبيقاتها فهي:

- التأثير الأخلاقي والعقائدي، الذي تقوده العولمة وأدواتها على المستوى العالمي، والتأثير الواسع على الشعوب، وخصوصاً بما تمثله أدوات العولمة من جاذبية وتأثير، حيث إنها تستخدم المؤثرات الفنية والتقنية وكأنها السحر، وبالتالي تمكنها من فرض معاييرها الأخلاقية والعقائدية، والتي على أساسها يتم فرض

(1) انظر مقال موقع روسيا اليوم https://arabic.rt.com/news/799212



منظومة قانونية على الشعوب، بالرغم من تصادم هذه المنظومة مع عقائد وأخلاقيات الشعوب.

- تفوق نُظُم العولمة في استخدام وتطويع التقدم التقني، في مجال علوم الحاسب الآلي، والانترنت، والشبكات الالكترونية، والذكاء الاصطناعي، وشبكات التواصل الاجتماعي، واستخدام ذلك التطور وتلك السيطرة للتحكم في نُظُم التعليم، والنُّظُم الاقتصادية، وفرض معايير موحدة في طرائق التفكير والفلسفات.
- تفوُّق نُظُم العولمة في استخدام النظريات، والأدوات العلمية المتقدمة، في قراءة الواقع والمستقبل، عبر تركيزها على البحوث الميدانية والنظرية والدراسات المقارنة، وعبر استخدام المعاهد، والجامعات، ومراكز البحوث، والعقول والنوابغ في شتى المجالات، وعبر البحوث المتقدمة في مختلف المجالات، كعلم الجينات، وعلم "النانو"، وحروب المستقبل، وعلوم الآلة إلى غير ذلك.
- نجاح العولمة وأدواتها في "السيطرة القطيعية" على الشعوب، وازدياد معدل تلك السيطرة، من خلال الأدوات الإعلامية والمالية، واستجابة الشعوب لكل ما تلقيه العولمة إليها.
- نجاح العولمة وأدواتها في إشعال الحروب والسيطرة عليها، عبر النظريات العسكرية والأمنية التي تدير بها تلك الحروب، ثم الاستمرار في توظيف آثار الحروب وعمليات إعادة الإعمار، وبقاء الشعوب في الحلقة الجهنمية التي تفرضها أدوات العولمة.

نقاط الضعف في نظرية العولمة وتطبيقاتها:

- الانهيارات الحادثة والمتوقعة في النظام العالمي، نتيجة لما فرضته العولمة من زيادة حدة التنافسية الدولية بين أقطاب النظام العالمي، وتغير التحالفات السائدة في النظام العالمي، وزيادة فرص الحروب.



- اتساع الفجوة بين الشعوب والأنظمة الحاكمة على مستوى بلدان العالم، نتيجة للاستقطاب الذي فرضته أدوات العولمة على الحكومات، وعجز تلك الحكومات على ممارسة أدوارها في حماية مقدرات الشعوب ومصالحها العليا، ويتوافق مع ذلك السقوط الأخلاقي والمبدئي للحكومات والنظام العالمي.
- الانهيارات السابقة والمتوقعة في النظام المالي والاقتصادي العالمي، وخصوصاً فيما يتعلق بأدوات العولمة في الأسواق المالية، وتأثير ذلك على الشعوب والسوق الحقيقية في مختلف مسارات الإنتاج والخدمات، مع اتساع دائرة الكوارث الطبيعية، وعجز الحكومات عن معالجة تلك الكوارث.
- تراجع قدرات النظام العالمي وأدواته في السيطرة على الأمة المسلمة وشعوبها، وانكشاف حقيقة الممارسات المتحيزة ضد الأمة المسلمة.
- ارتباط الفساد العالمي باليهود، من خلال هيمنتهم على أدوات العولمة الإعلامية والمالية والسياسة، وازدياد حدة الكراهية التي تنتشر بين الشعوب ضد اليهود.
- ارتباط مفهوم وآليات ورموز العولمة لدى شعوب العالم، بالاستغلال والجشع والاحتكار، ودور العولمة في ضرب الأداء الاقتصادي الاعتيادي، والتسبب في ازدياد معدلات البطالة والفقر.
- سيكون المستفيد الأول عالمياً من نظام العولمة هو الإسلام والأمة المسلمة، وذلك لأسباب كثيرة، من أهمها زيادة معدل انتشار الإسلام بين أمم العالم، واستفادة الإسلام من فرص الوصول المباشر لعقول وأفئدة البشر، عبر أدوات الاتصال، وسهولة الحصول على المعلومات لعموم الناس، وهو ما دعا له النبي ﷺ عندما قال لقريش قبيل صلح الحديبية: (إنَّا لم نجِئْ لقتالِ أَحدٍ ولكنَّا جِئْنا مُعتمرينَ، فإنَّ قريشاً قد نَهَكَتْهم الحربُ وأضرَّت بهم، فإنْ شاءوا مادَدْتُهم مدَّةً ويُخلُّوا بيني وبيْنَ النَّاسِ، فإنْ ظهَرْنا وشاءوا أنْ يدخُلوا فيما دخَل فيه النَّاسُ فعَلوا، وقد جَمُّوا وإنْ هم أبَوْا فوالَّذي نفسي بيدِه لأُقاتِلَنَّهم على أمري هذا حتَّى

تنفرِدَ سالفتي أو لَيُبْدِيَنَّ اللهُ أمرَه) [1]، والشاهد هنا قول النبي ﷺ (ويُخلُّوا بيني وبيْنَ النَّاسِ)، فإن البشر إذا أتيحت لهم فرصة التعرف على الإسلام فإنهم سيدخلون في دين الله أفواجاً.

النظرية الثانية: نظرية الإسلام السياسي

وسيكون استعراض هذه النظرية وفق المفردات التالية:

1- ملخص التعريف بنظرية الإسلام السياسي
2- مراحل بناء المصطلح واستقرار الأداء فيه
3- معايير نظرية الإسلام السياسي وفق الرؤية الأمريكية
4- نماذج وآثار التطبيق لنظرية الإسلام السياسي
5- تقويم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي في ظل نظرية الإسلام السياسي.
6- خاتمة قصيرة تحدد علاقة الديموقراطية بنظرية الإسلام السياسي.

ملخص التعريف بنظرية الإسلام السياسي

يتميز مصطلح "الإسلام السياسي"، بعدم اتفاق الباحثين على تعريف محدد له، حيث يخضع هذا المصطلح لطيف من التعريفات، التي يمكن أن نحصرها بثلاثة اتجاهات فكرية ومؤسسية، إذْ يتميز كل اتجاه برؤيته الخاصة للمصطلح، وضبط معانيه وحدوده، وذلك بسبب حداثة المصطلح، وصراع وتنافس الاتجاهات في محاولاتها لاستخدامه، وهذه الاتجاهات هي:

الاتجاه الأول: هو الاتجاه العلماني الغربي، والعلماني العربي، والحكومي العربي، حيث يقع كافة هؤلاء في كفة الاتجاه المعادي للأداء الإسلامي بكل أطيافه،

(1) إسناده صحيح، تخريج صحيح ابن حبان، شعيب الأرناؤوط.

واستهداف الجماعات الإسلامية بحكم ريادتها لأداء الشعوب المسلمة في القرن العشرين، ويستخدم أصحاب هذا الاتجاه مصطلح "الإسلام السياسي" كستار لضرب الإسلام كدين وفلسفة، ويبشرون من خلال استخدامه، بفشل الجماعات الإسلامية، واستحالة تحقيقها لأي نجاح، في محاولاتها للنفاذ إلى الساحة السياسية؛ ولا نحتاج كثير جهد حتى نعرف، بأن سبب ذهاب هؤلاء لهذا الاتجاه في التعريف، فهم يخشون تهديد مناطق النفوذ المشتركة والمتقاطعة لهم.

ومن أمثلة ونماذج هذا الاتجاه ما كتبه أوليفيه روا في كتابه (تجربة الإسلام السياسي)، والذي صدر عام 1992م، بينما صدرت ترجمته باللغة العربية، في الطبعة الثانية عام 1996م، حيث يقول في مقدمة الكتاب: (هذا الكتاب لا يتناول الإسلام بعامة، ولا حتى منزلة السياسة في الثقافة الإسلامية، فموضوعه هو الحركات "الإسلاموية" المعاصرة، أي فصائل الملتزمين الناشطين، الذي يرون في الإسلام أيدولوجية سياسية، بقدر ما يرون فيه ديناً (...) إنها تلك الحركات التي حملت منذ بضعة عقود من السنين، ولا سيما خلال العقد الأخير، لواء الاحتجاج ضد الغرب واضطلعت بمناهضة الأنظمة القائمة في الشرق الأوسط) [1].

فالكاتب هنا وبوضوح تام يحدد معاييره الخاصة، التي توجب فصل الإسلام كدين، عن التطلع لممارسة السياسة في أوساط المسلمين، كما أنه يستنكر ويستكثر على الحركات الإسلامية (احتجاجها) ضد الغرب، و (مناهضتها) للأنظمة القائمة في الشرق الأوسط!

وانظر إلى المصطلح الذي نحته هذا الكاتب الفرنسي، وسار عليه العلمانيون العرب، في وصفهم للحركات الإسلامية، التي تعتني بالشأن السياسي في أوساط

(1) أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، الطبعة الثانية، دار الساقي، لبنان، 1969، ص 5



المسلمين، فيصفهم (بالإسلاموية)، وهو يستخدم المصطلح ليوجه طعنة مزدوجة للإسلام وللحركات الإسلامية في آنٍ واحدٍ.

وكاتب آخر من العرب، يخضع لذات الاتجاه، وهو محمد سعيد العشماوي، يقول في مقدمة كتابه المعنون ب " الإسلام السياسي"، الصادر عام 1986م: (لكل أولئك فإن تسييس الدين أو تديين السياسة، لا يكون إلا عملاً من أعمال الفجَّار الأشرار، أو عملاً من أعمال الجهَّال غير المبصرين، لأنه يضع للانتهازية عنواناً من الدين، ويقدم للظلم تبريراً من الآيات) [1].

فهو ومن مقدمة الكتاب، يُعلن مبدأه الخاص به، ويريد أن يفرضه على الجميع، وهو تجريمه لمن يتحدث في السياسة منطلقاً من الدين! ويقول في موضع آخر من الكتاب: (إن تيار تسييس الدين -بالعنف والتطرف- يستشهد دائماً في هذا المجال بآيتين من القرآن الكريم ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ ... وهذا الاستشهاد خطأ وخطر، ... فهاتان الآيتان من الآيات التي تخاطب النبي ﷺ وحده، وتختص به دون غيره...) [2]. والعشماوي هنا في معرض مناقشته لقضية "السياسة"، في المجتمع المسلم، يذهب إلى نقض الأحكام الشرعية، ولا يرى ضرورة الاحتكام إليها، بدعوى أنها كانت خطاباً خاصاً بالنبي ﷺ، فكيف سيكون نقاشه لقضية "الإسلام السياسي" في ظل هذا التخبط والردة عن الإسلام!

وعليه فإن هذا الاتجاه في التعريف، يميل وبشدة إلى ربط مصطلح "الإسلام السياسي"، بممارسات الجماعات الإسلامية المعاصرة، ولا يتطرق أبداً إلى مناقشة علاقة الإسلام كدين ومنهج حياة بالسياسة وممارستها.

---

(1) محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي، الطبعة الرابعة، مكتبة مدبولي الصغير، مصر، 1996، ص17

(2) المصدر السابق، ص 59سي

ويمكن حصر مفردات هذا التعريف بالنقاط التالية:

اتهام الجماعات الإسلامية التي تعتني بالشأن السياسي بأنها تستخدم الدين للتغطية على محاولتها الوصول إلى السلطة.

اتهام الجماعات الإسلامية بإدخال السياسة في الدين أو إدخال الدين في السياسة.

إهمال أصحاب هذا التعريف أثر العوامل البيئية السياسية القُطرية والدولية على جماعات الإسلام السياسي.

تبشير أصحاب هذا التعريف بفشل جماعات الإسلام السياسي والتحذير من خطورتها على المجتمعات المسلمة وعلى العالم.

الاتجاه الثاني: يركز هذا الاتجاه في تعريفه لمصطلح "الإسلام السياسي"، على تفكيك مفردات الخطاب الفكري والعقدي، المستخدمة في ممارسات "الإسلام السياسي"، ويحاول الدفع باتجاهات محددة من التأثير، وبالتالي السيطرة على مخرجات هذه العملية، في أوساط الجماعات الإسلامية، ويمكن وصف هذا الاتجاه بالاتجاه المؤسسي، لأنه نشأ في أوساط مراكز البحوث والدراسات الغربية، المقرَّبة من مؤسسات الحكم في الغرب، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والمفكرين الذي يدورون في أفلاك تلك المراكز البحثية.

حيث تأتي مؤسسة راند الأمريكية، ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، في مقدمة تلك المؤسسات وأخطرها، وكذلك المؤسسات البحثية العربية، المتكاملة مع المؤسسات الغربية، من حيث التزامها بالسقف العلماني في الفكر، وأهمها مركز دراسات الوحدة العربية في لبنان، والذي تأسس على أيدي القوميين العرب عام 1975م، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الذي أنشأه الدكتور عزمي بشارة في ذات الاتجاه عام 2010م، بُعيد اشتعال ثورة الشعوب العربية؛ وأتوقف



عند تقرير مؤسسة راند الشهير الذي صدر عام 2007م [1]، فهو التقرير الذي يختزل الرؤية الأمريكية، وخطة الاختراق الشاملة، التي تأمل الإدارة الأمريكية بتحقيقها في العالم الإسلامي كلِّه، حيث جاء عنوان التقرير المذكور دالّاً وبوضوح على الاستراتيجية الأمريكية، في توظيف مصطلح "الإسلام السياسي"، كأحد مسارات السيطرة، فعنوان التقرير هو: بناء شبكات إسلامية معتدلة! فهي إذن عملية تدخل مباشر وتفصيلي، في إعادة إنتاج الدين الإسلامي، والعبث بجيناته الوراثية، على مستوى المسلمين في العالم، وباستخدام شبكة من العملاء "المسلمين"، الذي أسماهم التقرير "معتدلين"، واستخدامهم في إعادة السيطرة على المجتمعات المسلمة، وإخضاعها للحملة الصليبية المستمرة، منذ قرابة قرنين من الزمان.

وبالوقوف على الجانب الذي يتعلق بمصطلح "الإسلام السياسي" في تقرير مؤسسة "راند" فيمكن ملاحظة ما يلي:

التقرير يضع كل مبادئ الإسلام التي لا ترغب أمريكا وأولياؤها بها في خانة "التطرف" و "الأصولية" و "الإرهاب"، التي يعبر المصطلح الغربي (Radicalism)، كما يضع تقرير "راند" كل ما ترغب به أمريكا، من تبديل دين الإسلام، واختراق أصوله، في خانة "الاعتدال" (Moderate)، ثم يصوغ وفق هذا المصطلح، المعايير التي تحقق خدمته، وينصب أسواق ودكاكين العمالة لمن يقبل الالتحاق ببرامجه، ويمكن الوقوف على معايير "الاعتدال" التي يوردها التقرير في البنود التالية:

تَقَبُّل "الديموقراطية" كمنهج سياسي وثقافي وبالفلسفة والمواصفات المُحددة في الغرب، ويتضمن ذلك رفض كل مبادئ الحكم والمرجعية الشرعية في الإسلام.

تَقَبُّل المرجعية القانونية التي لا تستند إلى أي نصوص شرعية في الإسلام.

---

(1) Building moderate Muslim networks / Angel Rabasa, Cheryl Benard, Lowell H. Schwartz, Peter Sickle.Published 2007 by the RAND Corporation.

تقبل مبادئ حرية المرأة وحقوق الأقليات غير المسلمة، بحسب التوصيف الغربي، ومن ضمنه إلغاء أي أحكام شرعية تميز بين الرجل والمرأة، أو أية أحكام تميز بين المسلمين وغيرهم من الأديان.

مناهضة "الإرهاب" وكل أشكال "العنف" بحسب المواصفات الغربية، وهم يقصدون إلغاء حق الشعوب المسلمة في مناهضتهم، وإيقاف عبثهم بالإسلام وأهله.

وبالتالي فهم يُحدِّدون ثلاث فئات من المسلمين يمكن أن تنطبق عليها صفات "الاعتدال"، أما الفئة الأولى فهم المتصوفة الغارقين في خرافاتهم وبدعهم، وهي الفئة المُفضلة لدى الغرب الصليبي، ثم فئة المسلمين التقليديين والملتزمين بالأداء المذهبي في فروع الفقه والغارقين في التقليد، ولا يوجد لديهم أي اعتبار لما تعانيه الأمة من انتهاك لحُرُماتها، ثم تأتي الفئة التي صنعها الغرب على عينه، وهي تلك التي نبت رموزها في لندن وباريس وواشنطن، والذين يرون في تبشير أمريكا بالديموقراطية، المخرج الأساسي لما تعانيه الأمة المسلمة، والذي يبدون استعداداً تاماً للتوظيف في مُدخلات ومُخرجات الديموقراطية الأمريكية الكاذبة، كما هو الحال في تونس والمغرب هذه الأيام والحكومات العميلة، التي أنشأتها أمريكا في أفغانستان والعراق وفلسطين وغيرها.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى الدور الأمريكي، الذي أدى إلى صناعة إحدى النماذج التطبيقية "كجماعة إسلامية"، وتنتمي إلى ساحة "الإسلام السياسي"، وهي جماعة (فتح الله غولن) التركية، والتي تم رسم مساراتها بعناية فائقة، فهي تضم بُعد التدين الصوفي، مع إضافات حديثة من حيث التنظيم والإدارة والمؤسسية، وهي تعمل في أكثر من ساحة تخصصية، كساحة التعليم والسياسة، وهي ملتزمة بمستوى عالٍ من التنظيم، وتسعى لاختراق مؤسسات الدولة، وخصوصاً المؤسسة العسكرية والأمنية، وهي تسعى للتحكم في أداء الأحزاب السياسية، وبالتالي فهي

نموذج لم تر الساحة الإسلامية مثله من قبل، لكن الظروف التي فرضتها ثورة الشعوب العربية، هي التي عجلت بإدخال جماعة فتح الله كولن، في صدام مبكر مع مؤسس وزعيم حزب العدالة التركي، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والذي تمتع بحسٍ عالٍ في الصراع، والعمل بروح المكر والدهاء، وتقديم نموذج مغاير لما تريده أمريكا في ساحة الإسلام السياسي.

ولكي تتمكن أمريكا من تحديد فئة "المعتدلين" من المسلمين بشكل دقيق، فقد ذهب تقرير مؤسسة راند إلى اعتماد أحد عشر أسئلة، يتم من خلالها اعتماد صحة عقيدة "المعتدلين":

أسئلة الاختبار العقائدي الذي حددته مؤسسة راند في تصنيف "المعتدلين" في أوساط المسلمين

1. هل هذه الجماعة (أو الفرد) قامت بدعم العنف أو التسامح بشأن من يقوم بأعمال العنف؟ وإذا لم تكن تقوم بتدعيم العنف أو التسامح فيه في وقتنا الراهن، فهل قامت بدعمه أو التسامح بشأنه في الماضي؟
2. وهل تقوم بدعم حقوق الإنسان المعترف بها دولياً؟
3. وهل تقوم بعمل أي استثناءات (على سبيل المثال استثناءات تتعلق بحرية الأديان)؟
4. وهل تؤمن بأن تغيير الديانة هو حق من حقوق الأفراد؟
5. وهل تعتقد أن الدولة يجب أن تطبق مبادئ القانون الجنائي للشريعة الإسلامية وتجعلها محلاً للتنفيذ؟
6. وهل تعتقد أنها يجب أن تطبق مبادئ القانون المدني للشريعة وتجعلها محلاً للتنفيذ؟ أو هل تعتقد أنه يجب أن لا يجب أن يكون هناك خيارات خلاف الشريعة لهؤلاء الذين يفضلون أن يتم نظر الأمور الخاصة بالقانون المدني تحت نظام قانوني علماني؟
7. وهل تعتقد أن الأقليات الدينية لهم نفس حقوق المسلمين؟

8. وهل تعتقد أن الأقليات الدينية من الممكن أن يتقلد أحد من أفرادها منصب سياسي عالي في دولة بها أكثرية من المسلمين؟
9. وهل تعتقد أن الأقليات الدينية لهم الحق ومخولين لبناء وإدارة مؤسسات دينية خاصة بهم (مثال الكنائس والمعابد الصهيونية) بالبلدان التي يكون غالبية سكانها من المسلمين؟
10. وهل تقبل تطبيق النظام التشريعي (القانوني) الذي يركز على المبادىء والأسس القضائية الغير طائفية؟
11. هل تقوم هذه الجماعة أو الفرد بتدعيم الديمقراطية؟ وفي هذه الحالة، هل تعرف هذه الجماعة الديمقراطية بشكل متسع في ضوء الحقوق الفردية؟ [1]

ويرفد الاتجاه المؤسسي هذا، تيار واسع من المستشرقين والمفكرين والكتاب في الشؤون السياسية والفكرية والاستراتيجية، ويعتبر المستشرق اليهود البريطاني الأمريكي برنارد لويس، على رأس هؤلاء الذين سعوا إلى الاعتماد على الفلسفة والتحليل التاريخي، كمدخل أساسي للتأثير في الاتجاهات الفكرية والسياسية في أوساط المسلمين، كما استخدم لغة "حضارية" ناعمة في وصف العلاقات التاريخية، بين الأمة المسلمة والنصارى واليهود، حيث يقول في أحد أهم كتبه المعنون بـ(لغة الإسلام السياسي) الذي صدر عام 1988م: (فالحضارتان الإسلامية والمسيحية ما كانتا قط متباعدتين وغريبتين واحدتهما عن الأخرى (...) لقد ترعرعت الحضارة الإسلامية أول ما ترعرعت وازدهرت في بلدان حوض المتوسط (...) وتتقاسم مع المسيحية تراثاً مشتركاً (...) فالفلسفة والعلم اليونانيان والوحي والشرع المسيحيان اليهوديان لهم مكانة مهمة في الثقافة والتراث الإسلاميَّيْنِ) [2].

ويمكن أن نرصد الملاحظات التالية عند أصحاب هذا الاتجاه في تعريف مصطلح "الإسلام السياسي":

---

(1) النص الكامل لدراسة راند: بناء شبكات الاسلاميين المعتدلين،
https://raedelhamed.wordpress.com/2013/08/01/randislammotadel/

(2) برنارد لويس، لغة الإسلام السياسي، الطبعة الأولى، دار جفرا للدراسات والنشر، سوريا، 2001، 22-23



يعملون على إحلال مفاهيم السيطرة الغربية في الفكر والسياسة في العقلية المسلمة.

يحرصون على عزل مسألة الهيمنة الغربية والقمع الذي تمثله الأنظمة السياسية في المنطقة العربية عن الرؤى التي يسوِّقونها.

يعزلون مفهوم تطبيق الديموقراطية في البلاد الغربية عن معطيات وإمكانات التطبيق في المنطقة العربية.

ثم يأتي الاتجاه الثالث في تعريف "الإسلام السياسي: وهو الاتجاه الذي يمثل قيادات الجماعات الإسلامية، والمفكرين والعلماء، المعنيين بتحليل ودراسة الساحة العربية وتاريخها الحديث، حيث يمكن ملاحظة عدم اتفاق فرقاء الساحة الإسلامية على تعريف محدد لمصطلح "الإسلام السياسي"، فهم يتراوحون بين فئة تلتحق بتعريف المؤسسات الغربية للمصطلح، وتوافق على جميع ما يرد فيه من أفكار وفلسفة، وخصوصاً بعد نشوب ثورات الربيع العربي بنهاية عام 2010م، حيث حظيت هذه الفئة بفرص سياسية ومشاركة في الحكم، كما حدث مع حركة النهضة في تونس وكما حدث مع حزب العدالة والتنمية في المغرب عام 2011م، ويُعتبر حزب العدالة والتنمية التركي الذي تأسس عام 2001م، هو النموذج الرائد في هذا الاتجاه، والذي تسعى بقية الأحزاب السياسية في العالم العربي إلى تقليد مسيرته، حيث تماهى من حيث الفلسفة والتصورات مع الديموقراطية بتعريفها الغربي، ولكنه فارقها وناقضها في الممارسة عام 2011م، عندما تبنى مساراً واضحاً في طرح رؤاه الإسلامية، وتماهيه مع مسيرة ثورة الشعوب العربية، وتحمل تبعاتها السياسية والاقتصادية والجيوسياسية.

أما الفئة الثانية من الجماعات الإسلامية في رؤيتها لمصطلح "الإسلام السياسي"، فهم طيف واسع في الساحة العربية والإسلامية، يمثل غالبيتهم جماعة الإخوان المسلمين، ثم الجماعة الإسلامية في باكستان، وبعض من الاتجاه السلفي في بلدان

مختلفة، حيث يُفرِّقون بين الفلسفة التي بات يحملها مصطلح "الإسلام السياسي"، عند الغربيين وبين الممارسة العملية، والضرورة العملية التي تفرضها عليهم مسألة المشاركة السياسية، وعدم غيابهم عن الساحة، مع غضهم الطرف وعدم عنايتهم بمسألة مدى قدرة هذا الاتجاه، في إحداث تغيير حقيقي في مجال "السيادة"، في الأنظمة السياسية في ظل التحكم الغربي التام بتلك الأنظمة، وتحكُّم المرجعية العسكرية والأمنية فيها أيضاً، وبالتالي فإن العلماء والمفكرين الذين ينتمون لهذه الفئة، يختلفون فيما بينهم ويتباينون بدورهم، في تعريف هذا المصطلح وحدود الممارسة وآثارها.

وأما الفئة الثالثة من الجماعات الإسلامية والمفكرين والعلماء، فهم الذي سعوا لتمحيص مصطلح "الإسلام السياسي"، من حيث الفلسفة التي بات يحتويها، ومن حيث الممارسة العملية وآثارها على الساحة الإسلامية، حيث يميل العلماء في هذه الفئة إلى التحفظ والتحذير من فلسفة المصطلح والممارسة، وأنهما يمثلان خروجاً على ثوابت الدين الإسلامي، ويقودان إلى موالاة لأعداء الأمة، التي نهى الله عز وجل عنها، وأن الممارسة في ظل هذا المصطلح باتت تهدد مصالح الأمة العليا، ومن أهم العلماء في هذه الفئة الدكتور حاكم المطيري، حيث يقول في كتابه المعنون بالربيع العربي ومعركة الوعي: لقد أصبح (الإسلام السياسي الوظيفي) هو الوجه الآخر للنظام العربي الوظيفي، وقد تم دمجه فيه منذ مشروع أيزنهاور لتوظيف الإسلام، في مواجهة الشيوعية، وصار الإسلام السياسي الوظيفي، جزءاً من الدولة العربية الوظيفية، فهو: يعترف بشرعيتها، ويؤمن بالدولة القطرية، التي فرضتها الحملة الصليبية وبحدودها ونظامها، ويعترف بالنظام الدولي المحتل للمنطقة، ولا يعده محتلاً ولا يوجب مقاومته أصلاً، ويؤكد التزامه بقراراته باسم الشرعية الدولية، ويرفض مشروع الخلافة والدولة الإسلامية ويؤكد التزامه بالديمقراطية، ويؤكد دعمه لمكافحة الإرهاب الذي يحدده الغرب، والذي يقصد به كل قوى الجهاد والمقاومة ضد المحتل الأمريكي والأوربي، واشترك في السلطة التشريعية والتنفيذية



في ظل الحملة الصليبية ودولها الوظيفية، خاصة في حقبة (كامب ديفيد)، كما في مصر وفي اليمن، وتم إشراك الإسلام السياسي الوظيفي في السلطة التشريعية في سوريا - قبل البعث - وفي مصر منذ عهد السادات وفي اليمن والمغرب والسودان والجزائر وموريتانيا والأردن والكويت والعراق والبحرين![1].

1- مراحل بناء مصطلح الإسلام السياسي واستقرار الأداء فيه

لقد مرَّت عملية بناء مصطلح "الإسلام السياسي"، التي أسهمت فيها أجهزة الأمن الغربية ومراكز بحوثهم ودراساتهم الغربية، وأوليائهم من العلمانيين في المنطقة العربية، بثلاثة مراحل، حتى وصل المصطلح إلى ما هو عليه اليوم من قناعات وممارسات، وهذه المراحل هي:

- **المرحلة الأولى**: وهي التي امتدت منذ عام 1922م حتى عام 1967م، حيث شهدت هذه المرحلة إعادة البحث في مسألة أصول الحكم في الإسلام، والتعريف بالنظام السياسي الإسلامي، من قبل مجموعة من علماء الأمة، نتيجة الزلزال السياسي الذي حدث لأمة الإسلام، بإعلان مصطفى كمال إلغاء نظام الخلافة الإسلامية عام 1924م، وقاد هذه المرحلة الشيخ المجاهد محمد رشيد رضا على إثر صدور كتابه (الخلافة) عام 1922م، وقد سبق هذه المرحلة، هجمة استشراقية واسعة، قادها عدد من المستشرقين الصليبيين واليهود، كالمستشرق أرنولد توينبي، الذي حاول التشكيك في مسألة الخلافة، من خلال أشهر كتبه المعنون "بالخلافة"، ومن تابعه من المسلمين، وفي مقدمتهم الشيخ علي عبدالرازق، في كتابه "الإسلام وأصول الحكم" الصادر عام 1925م، والذي حاول فيه تشكيك المسلمين بكل الأصول الشرعية، التي تأسس عليها وجود الأمة، وتاريخ الخلافة، كنظام سياسي

---

(1) حاكم المطيري، الربيع العربي ومعركة الوعي، نسخة إلكترونية من موقع الدكتور حاكم المطيري، 2019م. 15 16.

يتولى شأنها الكُلِّي، وقد تتابعت جهود علماء الأمة في الرد على الشبهات التي أثارها كتاب علي عبدالرازق، وفي تقديم التصورات الشرعية والفكرية في موضوع الخلافة، وكان من أهم الكتب في هذا الشأن هو كتاب الشيخ محمد ضياء الدين الريس المعنون "بالنظريات السياسية في الإسلام"، والذي كتبه عام 1952م، ثم النقلة التاريخية، التي أحدثها مؤسس جماعة الإخوان المسلمين الشيخ حسن البنا، وهي نقلة في النظرية والتطبيق، في مواجهة الواقع الذي أفرزته الحملة الصليبية في العالم الإسلامي، والانتقال من طور النظريات السياسية إلى طور التطبيق العملي، عبر تربية وتنشئة جيل مؤمن بموضوع الخلافة والحكم الإسلامي، وصولاً إلى كتابات المفكر الإسلامي الشهيد سيد قطب الذي عايش تأسيس المشروع الصهيوني عام 1948م وتأسيس الجمهوريات العسكرية، على إثر انقلاب العسكر في مصر عام 1952م، وما تلا ذلك من تطبيق الفكر الاشتراكي والشيوعي والبعثي، بقوة وأدوات الدولة، وخصوصاً في مصر والجزائر وسوريا والعراق وغيرها، فتصدى الشهيد سيد قطب لعملية التجريف العقائدي، الذي مارسته تلك النظم والأحزاب الشيوعية والبعثية التي تعمل في ظلها، فقاد عملية استعادة المصطلحات العقائدية، التي توجب الاحتكام الكامل والتام للأحكام الشرعية في الإسلام، سواء في شؤون السياسة أو جميع شؤون الحياة؛ وإن أهم ما نلاحظه في هذه الفترة، هي عملية العودة إلى الأصول العقائدية والفقهية، التي حكمت الأداء السياسي في الأمة، وإحيائها في عقول ونفس الأجيال المستجدة، كرد على عملية غياب النظام السياسي الإسلامي المتمثل في الخلافة، ثم قيادة علماء تلك المرحلة التصدي لعمليات إحلال البديل العقائدي، المتمثل في الفكر الشيوعي والبعثي والقومي.

- **المرحلة الثانية**: وهي التي امتدت من نهاية ستينيات القرن العشرين إلى عام 1990م، حيث بدأت بهزيمة النظام العربي أمام يهود عام 1967م، وبموت طاغية مصر جمال عبدالناصر، واستلام أنور السادات الحكم العسكري فيها،

حيث يمكن تمييز عوامل أساسية ساعدت على بلورة "الرؤية الدعوية والفكرية والسياسية" الجديدة في أوساط الجماعات الإسلامية، وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية، وخاصة التي نشأت وفق اجتهاد الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق في الخليج، ومن أهم تلك العوامل العامل الدولي واشتداد مرحلة الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة أمريكا، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وحاجة أمريكا لفسح المجال للحراك الإسلامي، في مواجهة التهديد العقائدي والأمني الذي كانت تفرضه الشيوعية العالمية، وهو ما انعكس في فسح أغلب الحكومات العربية للحركات الإسلامية، وخاصة حركة الإخوان المسلمين، والحركة السلفية وبالذات في مصر والسعودية ودول الخليج، فقد جاء الفسح للجماعات الإسلامية بالعمل في المنطقة متساوقاً مع هدف القوى الغربية، وإذا أضفنا عامل خروج قيادات الإخوان المسلمين من السجون في مصر 1973م، وتأثير عقدين من السجون عليهم، فقد قادهم ذلك إلى عملية ضبط ذاتي، في الوسط الدعوي الذي أعادوا تأسيسه، حيث يمكن ملاحظة تراجع بعد المشروع الإسلامي الجامع، في إدارة شؤون التنظيمات الإسلامية، واعتمادهم على البعد الوطني والقُطري في رسم مصالح واعتبارات العمل الدعوي، حرصاً على علاقة التنظيمات بالمنظومات الحاكمة في المنطقة، سواء المَلَكية منها أو العسكرية، وقد انعكس هذا بدوره على التصورات السياسية، للتيارات الإسلامية، وآليات إدارة الشأن السياسي، على المستوى الشعبي، وخصوصاً عندما فسحت الأنظمة السياسية في المنطقة للنشاط الطلابي في الجامعات، ثم فتحت في مراحل تالية هوامش "العمل البرلماني" المُتَحَكَّمِ فيه، في كل من لبنان، والكويت، والأردن، واندفاع تنظيمات الإخوان للالتحاق بالأداء السياسي في تلك البلدان، وتحقيق بعض النجاحات الجزئية، التي فتحت الباب واسعاً للآمال العراض بتحقيق الإصلاح السياسي في البلدان العربية، دون الاضطرار إلى الصراع السياسي والعقائدي، والطمع في التأثير الإيجابي على الواقع السياسي للأنظمة التي تحكم

الأمة، وتجاوز الحقائق التاريخية والسياسية التي قامت عليها تلك الأنظمة، من تأسيس قادة الحملة الصليبية لتلك الأنظمة، ومن سلب قرارها السياسي عبر منحها السلطة المُجرَّدة؛ وبذلك وُلدت رواية جديدة في أوساط التيار الإسلامي، حول طبيعة النُّظُم السياسية في المنطقة العربية، وخصوصاً المَلَكية منها، والطمع في "إصلاحها"، وإهالة التراب على تاريخها ونشأتها المعروفة بأيدي الصليبية العالمية، ومنه على سبيل المثال ما ذكره الشيخ يوسف القرضاوي – دون إنقاص من فضله وعلمه- في كتاب أولويات الحركة الإسلامية الذي صدر في نهاية الثمانينات من القرن العشرين حيث يقول فيه: (ولو هيأ الله لهؤلاء الحكام من يشرح لهم الإسلام الحق، متكاملاً بلا تجزئة، مصفى بلا ابتداع، ميسراً بلا تعسير (...) لو هيأ الله لهم ذلك، وانشرحت لهم صدورهم لتغيَّروا، وتغيرت مواقفهم -كلياً أو جزئياً- من الإسلام ودعوته، فما الحكام إلا بشر مثلنا)[1].

وأهم ما نلاحظه في هذا العامل، وقوع قيادات الجماعات الإسلامية في أسر مصطلح "المشاركة السياسية"، وفق متطلبات الهيمنة الأمريكية والغربية على المنطقة، ووفق الهوامش التي سوف يتيحها الحكام العرب، دون حسم الجدل حول حجم المفاسد المتحققة في هذه المشاركة من الناحية الاستراتيجية، فقد كان من الواضح بأن ما تم ترويجه حول الفوائد المتحققة من المشاركة السياسية، يصطدم بحقائق كُبرى، تتمثل في مرجعية الأجهزة الأمنية، وسيطرتها المُطلقة على جميع مفاصل الأداء السياسي الشكلي في تلك الدول، وأن الهدف النهائي من المشاركة السياسية عند الأنظمة وعند أوليائهم، إنما هو إعادة إنتاج وتقديم الأنظمة المُفسدة في ثوب جديد موشًّى بالمشاركة السياسية.

ثم جاء عامل آخر لا يقل خطورة عن العوامل المذكورة سابقاً، أسهم بدوره مساهمة كبيرة في الزج بالجماعات الإسلامية أو بجماعات "الإسلام السياسي"، إلى

(1) يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية، في المرحلة القادمة، نسخة الكترونية من موقع المؤلف، 1990، 200.



الخلاصات الفكرية والممارسة السياسية، التي انتهوا إليها سواء في مصر أو الأردن أو لبنان وغيرها، وهذا العامل يتمثل في "الشراكة" التي تم نسجها بين بعض شرائح العلمانيين العرب، وقيادات الجماعات الإسلامية وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، ويمكن أن نؤرخ لهذه الشراكة بالعام 1994م، والذي تم فيه تأسيس ما سُمِّي بـ(المؤتمر القومي الإسلامي) في لبنان، كفكرة منبعثة من القوميين العرب، تحت إشراف القومي العتيد خير الدين حسيب ومركزه (مركز دراسات الوحدة العربية)، الذي تأسس بدوره عام 1975م، والذي سعى من خلاله للتقارب مع قيادات الجماعات الإسلامية، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، حيث أثمر ذلك التقارب تأثيراً في التصورات الفكرية والسياسية عند الإسلاميين، والذي يُشير إليه الدكتور يوسف القرضاوي إشارة عارضة في كتابه: مستقبل الأصولية الإسلامية فيقول: (ومن المعروف المؤكد اليوم: أن الإخوان بعد الخمسينيات طلقوا العنف تماماً، ونهجوا نهج التغيير الفكري والتربوي والحضاري (...) وغلب خط الوسطية والاعتدال عليهم... وقد تجلى ذلك في البيان الذي أصدروه عن المرأة والتعددية منذ سنوات قليلة..) إلى أن يقول: (هذا التيار، اليوم -تيار الوسطية- يتعاون مع المعتدلين من القوميين [1]، وقد كوَّنوا معنا "المؤتمر القومي الإسلامي"، وقد قَبِلَ (يقصد تيار الإخوان) المشاركة في الحكم في دولة غير خالصة للإسلام كما في الأردن واليمن، وفي دولة علمانية خالصة، بل عريقة في العلمانية كما في تجربة "حزب الرفاه" في تركيا) [2].

وبغض النظر عن أهمية الحوار مع المخالفين أيا كان توجههم من الفوائد والتأثير الإيجابي، فهو أحد أهم وسائل الدعوة والتأثير، لكن الذي يعنيني في هذه

---

(1) غفر الله للشيخ القرضاوي فإن استعراض أسماء المشاركين يدل على أنهم من عتاة العلمانية والنصارى العرب.

(2) يوسف القرضاوي، مستقبل الأصولية الإسلامية، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، لبنان، 1998، ص 92-91

الدائرة من البحث، هي مسألة التأثير العكسي، الذي أنتجه التلاقح الإسلامي العلماني، على قادة التفكير والرأي في الوسط الإسلامي، فأنتج من ضمن ما أنتج مصطلحات سياسية وفكرية مطلقة كمصطلح (الاعتدال moderate) الذي يقع ميزانه بيد مراكز البحوث الأمريكية كمركز (راند)، فهم يعنون به ترك (التطرف والأصولية Fundamentalism) والذي يخضع لمواصفاتهم بدوره، ومصطلح (المشاركة السياسية Political Participation)، والذي لا يُغيِّر من حقائق الأنظمة السياسية القائمة، بل يبقيها على فسادها وسرقتها للثروات وخضوعها للسيطرة الصليبية، إلى غير ذلك من المصطلحات، والتي قادت بمجملها إلى إعادة إنتاج الأنظمة العربية وإسباغ الشرعية (الإسلامية الحركيِّة)، عليها دون أن تستفيد الشعوب المسلمة والأمة المسلمة شيئاً، لأن تلك الأنظمة ما هي إلا صناعة أوروبية وأمريكية خالصة مَلَكية كانت أم عسكرية، وبالتالي خرج الإسلاميون بيد تقبض الريح، وخرج العلمانيون وأسيادهم الأمريكان والأوروبيون بزيادة معدل السيطرة والتمكين في بلاد المسلمين.

- **المرحلة الثالثة**: وهي التي امتدت لعقدين من الزمن منذ عام 1990م إلى 2010م، وهي تمثل المرحلة الأخطر، التي تمكَّن فيها أعداء الداخل والخارج من استثمار ما تمَّ زرعه وترويجه، حول مصطلح "الإسلام السياسي" والمصطلحات المتعلقة به، فقد خضعت هذه المرحلة لحاجة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لإعادة بناء النظام العالمي، عبر سيطرة ما سُمِّيَ بالقطب الأوحد، والتطلع لملء الفراغ الذي خلَّفه سقوط الاتحاد السوفيتي، وحاجة المنظومة الغربية لاستخدام الفضاء الحيوي والعالمي للأمة المسلمة، كأحد أهم أدوات السيطرة، واستخدام ذلك الفضاء في تجريب مختلف نظريات السيطرة والهيمنة العالمية، ويمكن رصد لحظة التحول التاريخية الخطرة والتي تجاوز فيها بعض قادة الإسلاميين أخطر قيد عقائدي، في مسألة حُرمة التعاون مع الكُفار، المُؤدي بدوره إلى موالاة أهل الكتاب (اليهود والنصارى)، وذلك عندما تواصلت قيادات جناح الإخوان المسلمين



الكويتيين بالأمريكان عام 1990م، وهو العام الذي حدثت فيه تمثيلية غزو النظام العراقي للكويت وتشريد أهلها منها، ومجيء الأمريكان كمحررين ورافعي لواء العدالة! ففي ذلك الوقت بدأ اتصال جناح الإخوان المسلمين الكويتيين بالحكومة الأمريكية، تحت مبرّر غزو بلادهم، وهو ما فتح الباب لتعاون أطراف تالية من الإخوان مع الحكومة الأمريكية، ثم جاءت هجرة عدد كبير من قيادات الجماعات الإسلامية، سواء من الإخوان أو بعض السلفيين والجهاديين كالجماعة الإسلامية المصرية إلى أوروبا، واستقرارهم في بريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص، مع العلم بأن البلاد التي جاءت منها تلك القيادات شملت أغلب بلدان العالم العربي؛ وفي ظل سعيهم للحصول على الإقامة الدائمة، جرت عمليات تواصل منتظمة بينهم وبين وزارة الداخلية البريطانية، تمهيداً لحصولهم على الجنسية البريطانية؛ وقد خضع طيف واسع من تلك القيادات لجلسات مطوَّلة مع ضباط الداخلية البريطانية، امتدت لسنوات كما أخبرني بذلك عدد من تلك القيادات، وكان تركيز الأسئلة الموجهة من ضباط الداخلية البريطانية لهم، ترتكز على المسألة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، والبلدان التي أتت منها تلك القيادات، وكانت الأسئلة تدور عن تصوراتهم السياسية، في مسائل مختلفة كالمشاركة السياسية، ومواقفهم من مختلف حكومات الشرق الأوسط، وموقفهم من المصالح الغربية في المنطقة، وخصوصاً من الثروة والاقتصاد والعلاقات الدولية، وموقفهم من المرأة، ومن العلمانيين، ومن تطبيق الشريعة، ومن استخدام "العنف" والجهاد؛ وبحكم أن تلك اللقاءات لم تكن في أجواء طبيعية ومتكافئة، بل هي أشبه بحوار الإذعان، واستغلال حاجة المستجوبين للجوء السياسي، والحصول على الجنسية البريطانية أو الفرنسية أو الأمريكية، فقد مضت الأمور إلى مرحلة أشبه بغسيل مخ وصناعة عقول أولئك القادة.

ثم جاءت مرحلة الاستثمار الأمثل لذلك التمهيد، في إعادة إنتاج قيادات الجماعات الإسلامية في الغرب، عندما حان أوان تجديد الاحتلال العسكري الأمريكي للبلاد المسلمة، والذي بدأ بأفغانستان عام 2001م ثم بالعراق عام

2003م، وبما أن ساحات المسلمين قد دخلت في مرحلة التململ ورفض الهيمنة الغربية والشرقية، التي تمثَّلت في الجهاد الأفغاني ضد الروس، والجهاد الفلسطيني ضد الصهاينة، وغيره من الأداء الجهادي في الأمة، فقد احتاج الأمريكان إلى أدوات وظيفية، لاستخدامها في عملية إعادة الاحتلال، وتجميل وجهه القبيح، وللأسف فقد كان أسرى مصطلح "الإسلام السياسي" على أتم استعداد لأداء المهمة، شعروا بها أم لم يشعروا، فقد بدأ التوظيف في أفغانستان قبيل الغزو العسكري الأمريكي، حيث باشرت المخابرات الأمريكية التواصل مع كل ألوان الطيف في (التيارات الإسلامية)، بغية اكتشاف إمكانية التوظيف والتعاون، فكان سقوط رموز الجهاد الأفغاني السابق، والذين لم يكونوا ليتعاونوا مع الأمريكان لولا الإشارات الخضراء، التي حصلوا عليها من قيادات الجماعات الإسلامية، في المنطقة العربية، بدليل ما رآه العالم كله من تعاون جناح الإخوان المسلمين في العراق مع الأمريكان، قبيل وأثناء الغزو العسكري لبغداد عام 2003م، ثم دخولهم في ما سُميَ "بالعملية السياسية"، لشرعنة الاحتلال الأمريكي والإيراني المزدوج، والأخطر من ذلك هو الصمت المريب، الذي لاذت به قيادات الإخوان المسلمين في مصر، وعلى المستوى العالمي تجاه هذا التطور الخطير.

وبالرُّغم مما أصاب التجارب "الديموقراطية" في العالم الإسلامي من جمود، والتي تمثلت في تجربة الجماعة الإسلامية في باكستان، وتجربة جماعة نجم الدين أربكان في تركيا، وتجربة الحزب الإسلامي الماليزي، وهي التجارب التي كانت تحظى بظروف أفضل نسبياً من التجارب في المنطقة العربية، بقي المُسوِّقون لنظرية "الإسلام السياسي" في العالم العربي، سادرين في غيهم ومبشرين بتجاربهم، في مصر والأردن والكويت والمغرب والجزائر واليمن.

2- معايير نظرية الإسلام السياسي وفق الرؤية الأمريكية

يمكن من خلال تتبع أداء المؤسسات الأمريكية البحثية والأمنية، ومن خلال التطبيق الميداني في ساحات المسلمين المختلفة، أن نحدد المعايير الأساسية التالية في الرؤية الأمريكية للممارسات المقبولة، في المجال التطبيقي لمصطلح "الإسلام السياسي":



- **المعيار الأول:** أن تقبل الجماعات التي تريد الانخراط في ساحة "الإسلام السياسي" بمفهوم "منح السلطة"، و "المشاركة السياسية"، الذي يتفضل به الغرب الصليبي لهذه الجماعة أو تلك، وفق الهامش الذي يمنحه النظام السياسي الحاكم، مَلَكيّاً كان أو عسكرياً في العالم العربي والإسلامي، مع ضرورة الوقوف عند حدود الهامش المرسوم وعدم المساس به.
- **المعيار الثاني:** عدم مساس المُعترَف بهم، وعدم العبث بأسس النظام السياسي القائم، سواء كان مَلَكيّاً أم عسكرياً، وإنما يمكنهم العمل على هامشه، عبر بضعة وزراء أو رئيس وزراء في أحسن الأحوال وبضعة مقاعد في "البرلمان".
- **المعيار الثالث:** عدم المساس بأخطر ركيزتين للنظم القائمة في بلاد العرب والمسلمين، وهما الركيزة العسكرية والركيزة الأمنية، وعدم مناقشة التفاصيل والأسرار التي تتعلق بهما من حيث مرجعيتهما للغرب الصليبي ومن حيث الميزانيات المخصصة لهما.
- **المعيار الرابع:** عدم اقتراب المنخرطين في ممارسة "الإسلام السياسي" من مسألة "السيادة" في النظام السياسي لا مناقشةً ولا تطبيقاً، وغض النظر تماماً عن التعويق الخطير الذي تعاني منه النظم السياسية في هذه القضية الحيوية.
- **المعيار الخامس:** القبول التام بالمرجعية الدولية، والنظام الإقليمي، وتصرفاتهما، وعدم الاعتراض عليهما، وضرورة التصديق على كل القرارات التي تخرج من هاتين المرجعيتين، والاكتفاء بالنقد الخجول فقط.
- **المعيار السادس:** عدم مناقشة القضايا التي تخص الثروة في البلد المعني، وطرق التصرف بها من قبل النظام السياسي القائم، وكل ما يتعلق بالثروة من علاقات دولية واقتصادية.
- **المعيار السابع:** الرضا التام بالمراوحة، بين الموالاة والمعارضة، في النظام السياسي، وسهولة الانتقال بينهما، والقبول بكل ما تفرزه الممارسة السياسية من

آثار سلبية وانهيارات اقتصادية واجتماعية، ولعب الأدوار اللازمة لغش المجتمعات وتزيين النظام السياسي في عيون الشعب.

- **المعيار الثامن**: الرضا التام والتعاون مع ألوان الطيف السياسي، وخصوصاً الوجه العلماني منه، وإجازة كل مخرجاته التي تناقض الدين الإسلامي.
- **المعيار التاسع**: عزل الدين الإسلامي عن الممارسة السياسية، والاحتكام إلى مبادئ الديموقراطية احتكاما كاملا، دون أية استثناءات تنتمي إلى المرجعيات العقائدية في الإسلام.
- **المعيار العاشر**: اعتماد السقف الوطني، ومعايير النظام السياسي القائم وتاريخه في الحراك السياسي، سواء كان النظام السياسي مَلَكيّاً أم عسكرياً [1].

3- نماذج و آثار التطبيق لنظرية الإسلام السياسي

وقبل أن نستعرض نماذج وآثار التطبيق لنظرية "الإسلام السياسي" في مختلف ساحات الأمة المسلمة، ينبغي أن نتوقف على الأهداف التي تمحورت عليها عملية توظيف الجماعات والتيارات والرموز الإسلامية، ضمن متطلبات نظرية "الإسلام السياسي" في المفهوم الغربي، والأمريكي منه خصوصاً، والتي يمكننا رؤيتها في القائمة التالية:

الهدف الأول: إعادة إنتاج أفكار ومبادئ الجماعات الإسلامية، سواء في الفلسفة أو الأهداف التي تحملها الجماعات المُستهدفة.

الهدف الثاني: تشجيع الجماعات الإسلامية المُستهدفة، لكي تدخل تحت تعريف "الاعتدال"، والالتقاء مع الرؤية الأمريكية والغربية في المنطقة العربية والإسلامية، وإبعادها عن أي أهداف تستهدف التغيير الحقيقي والتاريخي في ساحات الأمة المسلمة، بحيث تُغلق تلك الجماعات باب الجهاد والثورة في التغيير إغلاقا نهائيا.

---

(1) انظر بحث: دعم الديموقراطية في الشرق الأوسط، مارينا أوتاوي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008.



الهدف الثالث: إعادة إنتاج المنظومات الحاكمة في المنطقة العربية والإسلامية، من أنظمة مَلَكيِّة وعسكرية، عبر تسويق الوهم للجماعات والشعوب، بأن هذه النُّظُم ذاهبة إلى تطبيق الديموقراطية والانفتاح.

الهدف الرابع: محاصرة كل الجماعات والتيارات في الساحة الإسلامية، التي تدعو إلى التغيير الشامل، ومواجهة الطغيان الواقع على شعوب الأمة من قبل النظام العالمي والإقليمي والقُطري، بل واستخدام "المعتدلين" في تفكيك خطر "المتشددين".

وسوف أستعرض فيما يلي نماذج وآثار التطبيق لنظرية "الإسلام السياسي" في مختلف الساحات:

- إن أخطر الآثار التطبيقية لنظرية "الإسلام السياسي"، والتي حملت الفلسفة والتعريف الأمريكي، أنها قادت إلى انهيارات متدرجة وطويلة المدى في جميع ساحات الجماعات الإسلامية، وخصوصاً ساحة جماعة الإخوان المسلمين، حيث تمثلت الانهيارات، في التوافق والاقتراب المتدرج من الرؤية الأمريكية في نظرية "الإسلام السياسي"، حتى أصبح أغلب قادة هذه الجماعة على قناعة تامة، بأن الإدارة الأمريكية ماضية نحو فرض رؤاها في تطبيق "الديموقراطية"، في منطقة الشرق الأوسط، وأنه يمكن الاعتماد على وعودها في هذا المجال، ومعه مجال حقوق الإنسان، بل واستقرت القناعات لديهم بأن النُّظُم الملكية والعسكرية في المنطقة العربية، مضطرة حتماً للاستجابة للضغوط الأمريكية في هذا المجال، حتى أصبح أولئك القادة يعوِّلون على "السقوف الوطنية" في البلدان المختلفة، ويبنون تصوراتهم ومستقبلهم ومستقبل شعوبهم على الهوامش السياسية التي سوف يمنحها الملوك والعسكر العرب، من عسكر اليمن، إلى عسكر الجزائر، وعسكر مصر، ومن ملك المغرب، والأردن، إلى ملوك السعودية، وأمراء الخليج، إلى الدرجة التي كان فيها أعضاء "برلمان" علي عبدالله صالح في اليمن، من قيادات التجمع اليمني للإصلاح يتبادلون الزيارات والتفاهمات مع أعضاء الكونجرس الأمريكي

كممارسةٍ طبيعيةٍ؛ فلما حان أوان البدء بالحملة العسكرية الأمريكية الجديدة عام 2001م وجد أولئك "القادة" من الإسلاميين أنفسهم متماهين مع تلك الحملة بشكل أو بآخر، بل وصل ببعضهم أن يكونوا أدوات لشرعنة الاحتلال العسكري كما حدث في العراق وأفغانستان.

- ومن الآثار الخطيرة لسيطرة فلسفة نظرية "الإسلام السياسي"، هو ما انعكس على قيادات الجماعات الإسلامية من تخبط وفشل في قراءة أبعاد ثورة الشعوب العربية في أواخر عام 2010م، التي اشتعلت في تونس ثم انداحت لكي تشمل أربعة دول أخرى، ولكي تطيح بأكبر رؤوس القمع العربي، فقد تعاملت تلك القيادات - إذا استبعدنا التعاون والتوظيف - بحسن نية وبلاهة كاملة مع النظام الغربي الأمريكي والأوروبي، ومع نظام القمع العربي في إدارة الساحات الثورية، كما حدث في مصر، واليمن، وتونس، وسوريا، وليبيا، حيث تفاعلت تلك القيادات إيجابياً مع المساعي الأوروبية والأمريكية في جميع الساحات الثوريَّة، كما صدقت مساعي النُّظم العربية وخاصة نُظُم الخليج في عنايتها بالساحات الثورية العربية، حتى تمكنت أمريكا وأوروبا وأولياهم العرب من اختراق الساحات الثورية، عبر المبعوثين الدوليين ووعود المؤتمرات، وعبر منظومة الاتحاد الأوروبي والزيارات المكوكية التي كانت تقوم بها نائبة رئيسة الاتحاد الأوروبي (كاترين آشتون) لمصر، والوعود الكاذبة التي كانت تبذلها للحكومة الثورية في مصر، حتى تمكنت الأدوات الاستخباراتية من الانقضاض على الساحة الثورية المصرية عبر الانقلاب العسكري، والذي سارعت القوى الغربية ومنظومة القمع العربي للاعتراف به منذ يومه الأول، وكذلك الاختراق المبكر الذي قامت به حكومات الخليج في اليمن بما سُمِّي "بالمبادرة الخليجية"، واختراق الساحة الليبية عبر "اتفاق الصخيرات"، واختراق الساحة السورية عبر تشكيل أول تجمع سياسي باسم "الائتلاف الوطني"، وعبر الوعود التي بذلتها فرنسا لحركة النهضة في تونس، حتى تمكن أقطاب النظام الأمني والعلماني في تونس من السيطرة على المشهد السياسي.



- ومن الآثار والنتائج الخطيرة لتطبيق فلسفة الإسلام السياسي، أن المشاركة السياسية كانت ولا زالت، تعني المشاركة في غش الشعوب والأمة، عبر تبييض وجوه أنظمة القمع العربي الكالحة، ومع ما حاولته قيادات الإخوان المسلمين من التبشير بنظرية الإسلام السياسي، والقول بأن "المشاركة السياسية" تغلب فيها كفة المصالح المتحققة على المفاسد، لكن الحقيقة أنه لم تُبذل جهودٌ علمية كافية للتحقق من هذه الفرضية، وإنما أُخذت كمُسَلَّمة، بينما المفاسد هائلة وواضحة كالشمس، وإلا فما الذي جعل الشعوب العربية تثور على سدنة هذه النظم، وفي أكثر من مكان، إلا لتحقق عوامل الفساد الكاملة في ممارسات النظم الحاكمة، وانتفاء أي أمل في إصلاحها، فلم تكن عملية التبشير بأن هذه المشاركة سوف تقود إلى حل المشكلات المستعصية في ظل أنظمة القمع إلا جري وراء السراب، ويعلم المشاركون في المغرب قبل غيرهم، بأن النظام المَلَكي في المغرب مُقفل بأقفال تاريخية، منذ أن احتلت فرنسا المغرب وعينت "ملوكه"، وجعلت المرجعية الأمنية التي يُطلق عليها المغاربة "المخزن" هي المسيطرة على كل تفاصيل الحكم، وأنه في ظل دول فاقدة للسيادة ومُسيَّرة من قبل أعداء الأمة لا يمكن أن يعمل فيها أي برنامج إصلاحي، سواء في مجال الاقتصاد بكل ساحاته أو مجال التعليم أو مجال القانون إلى غير ذلك من المجالات، وأن التوظيف الحقيقي "للديموقراطية" في المغرب وفسح المجال للإسلاميين بالمشاركة السياسية، إنما جاءت في لحظة حرجة، وهي بدء ثورة الشعوب العربية على نظم القمع العربي، فتم فسح هامش محدود لهؤلاء المشاركين، كي يُغَطوا على عورات النظام الملكي، ويقوموا بعملية امتصاص مرحلي لغضبة الشعب.
- ومن الآثار الخطيرة لسيطرة فلسفة نظرية "الإسلام السياسي"، سقوط القيادات السياسية والفكرية في سُلَّم التنازلات، التي لا قاع لها في تعاملهم مع المنظومة الغربية وأوليائها في المنطقة، من نظم القمع العربي والتجمعات العلمانية، حيث تجاوب أولئك مع مسألة استبعاد مرتكزات الصراع العقائدي، من

أجندتهم، حتى أنه لم يعُد لديهم ما يثبتون عليه من مرتكزات الصراع العقائدي التي يقررها الشرع الإسلامي، سواء في العلاقات الدولية والحذر من اليهود والنصارى والمشركين، بل إنهم يسعون في طلب رضاهم وخطب ودهم، ولا يرون ضرورة للالتزام بالقواعد الشرعية في الولاء والبراء، ولا لحقوق الأمة ولا للاعتصام بحبل الله عز وجل في مواجهة الأنظمة الطاغوتية العالمية، ولا يرون حاجة للحديث عن الخلافة كنظام سياسي شرعي جامع للأمة، كما فعل أصحاب النبي ﷺ والأمة من بعدهم، ولمدة ألف وثلاثمائة عام، بل ويرون ضرورة التخلص من مفهوم الجهاد وعدم الحاجة إليه في هذا العصر، إلى غير ذلك من الثوابت؛ فأصبح أداؤهم خاضعاً لمتغيرات و "إكراهات" السياسة كما يحلو لهم أن يطلقوا عليها.

- ومن الآثار الخطيرة لسيطرة فلسفة نظرية "الإسلام السياسي"، على قيادات وعلماء ومفكري الجماعات الإسلامية، أنهم ونتيجة لاستغراقهم في الأحلام الكاذبة التي حملتها نظرية الإسلام السياسي، ومنها الانغلاق في السقف الوطني، أنهم تركوا إحدى أخطر المهام الدقيقة، وهي مهمة التجديد والاجتهاد، والنظر في النوازل الكبرى التي تهدد الأمة، في الشأن السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي والقانوني وغيرها من الشؤون، بل كانوا في حالة انتظار حتى تبيض وعود الديموقراطية الأمريكية ذهباً، في بلدان العالم العربي، خاصة وأن الارتباطات التي خضعوا لها في ظل الاستقطاب الذي لعبه نظام القمع العربي، في الخليج وغيره قد جعلت اهتمامهم ينصب على المشاريع الاقتصادية والإعلامية، والتي تدور حول "الجماعة" ورموزها، فلم تكن معاناة الأمة وشعوبها تقع في مشاريعهم الحقيقية، إلا بالقدر الذي يرفع الحرج عنهم.

- ومن الغش والخداع الذي سوَّقته نظرية "الإسلام السياسي" لدى شعوب الأمة، أنها بشَّرت "بالديموقراطية" كحتمية ومخرج نهائي لحراكها، في ظل نظرية الإسلام السياسي، وتجاوزت وتجاهلت الموانع والعوامل، التي تحول حيلولة تامة دون تطبيق "الديموقراطية" المزعومة، فلا "ديموقراطية" الملوك والعسكر العرب

هي الديموقراطية التي تُطبق في الغرب، ولا ملوك وعسكر العرب ولا أسيادهم في الغرب يسعون لذلك، وإنما هي ملهاة إعلامية وسياسية، لتمرير الوقت وخداع الشعوب، وإعادة إنتاج أنظمة القمع العربي.

4- تقويم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي في ظل نظرية الإسلام السياسي.

وتأتي هذه الوقفة المستحقة والواجبة في تقويم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، بسبب أنها كانت ولا تزال المُلهم العملي والتطبيقي لتجربة "الإسلام السياسي"، والتي حققت قفزات من النجاح غير مسبوقة، مقارنة بالتجارب التي جاءت في سياقٍ متقدم عليها، أو متساوقٍ معها، كتجربة الجماعة الإسلامية في باكستان، وتجربة محاضير محمد في ماليزيا؛ وسوف أستعرض هذه التجربة وفق المراحل المفصلية والتاريخ الذي مرَّت به، فهي خير شاهد ومؤشر على حقيقة الموقف، والأرضية التي يقف عليها حزب العدالة والتنمية في تركيا في وقته الراهن.

- يمكننا تقسيم المراحل التاريخية والسياسية التي مرَّ بها حزب العدالة والتنمية التركي إلى خمس مراحل أساسية:

أما **المرحلة الأولى**: فهي مرحلة ما قبل التأسيس، أي قبل عام 2001م، حيث لا يمكن فصل تاريخ هذا الحزب عن تاريخ مؤسسيه، وعلى رأسهم السيد رجب طيب أردوغان، فهم ثمرة أهم المدارس والجماعات الإسلامية، في تاريخ تركيا الحديث، وهي جماعة البروفيسور نجم الدين أربكان رحمه الله تعالى، منذ سبعينيات القرن العشرين، وأصبحوا خبراء في الساحة التركية ومعضلاتها السياسية والتنموية وعلاقاتها الخارجية، فهي الساحة الأولى التي تمت فيها إعادة صياغة واقع الأمة المسلمة السياسي، منذ سيطرة الغرب الصليبي على قلب الأمة المسلمة، ويُعتبر السيد رجب طيب أردوغان القائد الوريث لزعامة نجم الدين أربكان، وذلك منذ

فوزه برئاسة بلدية إسطنبول في الفترة من 1994م إلى 1998م، واشتراكه في إدارة الأزمات الكبرى التي ضربت جماعة نجم الدين أربكان، والساحة السياسية التركية، وخصوصاً الانقلابات العسكرية التي جرت في الأعوام 1980م بقيادة الجنرال كنعان إيفرين، ثم انقلاب عام 1997م، وعزل أردوغان من منصبه نتيجة صدور حكم عليه بالتحريض على الكراهية الدينية عام 1998م، وصولاً إلى صدور حكم بحل حزب الفضيلة بقيادة نجم الدين أربكان عام 2000م، حيث يمكن استنباط الدرس التاريخي الأساسي، الذي خرج به أردوغان وأصحابه من هذه المرحلة، وهو انتهاء مرحلة تجربة أربكان، واستحالة الاستمرار في استخدام نفس أدوات "اللعبة السياسية" في ظل التمكن والهيمنة، التي تتمتع بها المرجعية العلمانية والعسكرية في تركيا، والتي وضعها الصليبيون قبل قرن كامل، لضمان عدم عودة تركيا لسيادتها السياسية ودينها مجدداً.

والمرحلة الثانية: هي مرحلة الخروج من عباءة نجم الدين أربكان، وتأسيس حزب العدالة والتنمية في 14 أغسطس 2001م، وقد امتدت هذه المرحلة من عام 2002 إلى عام 2006م، ففي هذه المرحلة استجاب مؤسِّسُو الحزب لكل متطلبات نظرية "الإسلام السياسي"، وفق المعايير الأمريكية والغربية، ولم يُثبتوا أي مظهر أو رمزية من رموز الانتماء الإسلامي، فتبنوا الفكر العلماني الأتاتوركي، والفلسفة الليبرالية في السياسة والاقتصاد، حتى فازوا في انتخابات عام 2002م، بشكل أتاح لهم الانفراد بالحكم دون الاضطرار إلى تشكيل الحكومات الائتلافية، فقد شهدت هذه المرحلة التزاماً تاماً بمعايير "الإسلام السياسي" الأمريكية في الداخل والخارج التركي، وأرضى المرجعية الحقيقية لمنطقة الشرق الأوسط، وهي مرجعية الكيان الصهيوني، حيث قام رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان عام 2005م بزيارة رسمية للكيان الصهيوني، قابل فيها السفاح أريل شارون، وسجل زيارة لمتحف (الهولوكوست)، أو المحرقة التي يدعيها اليهود، ووضع إكليلاً من الزهور على رمز



المحرقة تلك، كما أبدى حزب العدالة والتنمية حرصاً كبيراً على الوفاء بمعايير إلحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي.

وهنا يثور السؤال الكبير: هل كان التزام حزب العدالة والتنمية التركي بتلك المبادئ، والتماهي التام مع أخطر المشاريع عداوة للأمة وللشعب التركي، وهو الكيان الصهيوني، وإقدام أردوغان على هذا الأداء هو من باب التمويه؟ والاختراق للنظام العسكري والأمني الذي يحكم تركيا، والاختراق للحراس الدوليين الذين يراقبون الوضع في تركيا؟ أم أن الأمر كان قناعةً واستجابةً حقيقيةً لشروط الصعود السياسي داخل وخارج تركيا؟ وهل تجيز قواعد السياسة الشرعية، وإدارة الصراع في الشريعة الإسلامية مثل ذلك التصرف؟

فإذا بدأنا بالإجابة على السؤال الثاني: فلا شك بأن هذا المستوى من التماهي مع مبادئ العدو، وإظهار الولاء الكامل لليهود والنصارى، إنما هو من الأمور المحرّمة شرعاً ولا جدال في ذلك، وإن الحدود الشرعية التي أجازت المكر بالعدو وخداعه في الحرب -والأمة في حرب بلا شك- قد وضعت شروطاً وحدوداً لممارسة الخداع والمكر ضد الأعداء، ولم تُجِز لرموز الأمة المسلمة وقادتها، أن يُعطَوا الدنيَّة في دينهم، ولا أن يَلبِسوا على الأمة دينها، عبر التماهي مع اليهود والنصارى بهذه الطريقة، التي فيها فتنة لعموم الأمة المسلمة وخواصها، وعلى ضوء ذلك فلا ينبغي اتخاذ ما صنعه أردوغان سابقة يمكن تقليدها، بسبب الموانع الشرعيَّة الواضحة.

وأما الإجابة عن السؤال الأول وهو: هل كان إقدام أردوغان على هذا الأداء هو من باب التمويه والخداع؟ فإنه لا توجد معلومات تؤكد أو تنفي طبيعة الاستراتيجية، التي كان يطبقها حزب العدالة والتنمية وقائده أردوغان، وهل كانت استراتيجية الالتزام العلماني الكامل، هي استراتيجية تمويه واختراق للنظام السياسي الذي أرساه أتاتورك؟ أم كانت قناعة والتزام حقيقي؟

الأمر الذي يمكن تأكيده بناء على استعراض الأحداث، التي تتابعت في أداء الحزب وقائده، منذ التأسيس إلى وقتنا هذا، والتي تمثلت في الكسر المتدرج للنظام

العلماني الأتاتوركي، وتجاوز "مُحرَّماته"، وذهاب أردوغان إلى إعادة الثوابت الإسلامية إلى حياة الأتراك، وإعادة القرار السياسي السيادي في أداء الحكومة التركية، وممارسته عبر الاقتصاد والعسكرة، كل ذلك يدل دلالةً واضحةً، بأن ما أقدم عليه أردوغان في تماهيه مع النظام العلماني في الداخل، واقترابه من المرجعية الصليبية والصهيونية في الخارج، إنما كانت عملية خداع تاريخي، لم يتمكن أحد من تنفيذها في تاريخ الأمة الحديث.

المرحلة الثالثة: وهي التي امتدت من عام 2007م إلى عام 2010م، وشهدت سلسلة من الحراك السياسي الدستوري والأداء الفكري، الذي بدأ بنقض حلقات السيطرة والمرجعية العسكرية على البلاد، والملتزمة بواجبها الأول منذ تأسيس مصطفى كمال أتاتورك لها، وهو الحفاظ على الهوية العلمانية الدستورية والتطبيقية للبلاد، وخصوصاً بعدما رسَّخ الحزب أداءه الاقتصادي في تركيا، وأصبحت رافعته الاقتصادية قادرة على تغطية ودفع حراكه السياسي الجديد، فقد شهدت هذه المرحلة تغييراً تدريجياً للمرتكزات التي قامت عليها جمهورية أتاتورك وهي:

المرتكز الأول: الدستور وارتكازه على علمانية الدولة.

المرتكز الثاني: مرجعية الجيش والأجهزة الأمنية لضمان التطبيق العلماني.

المرتكز الثالث: مرجعية المحكمة الدستورية لضمان التطبيق العلماني.

المرتكز الرابع: مرجعية حزب الشعب الجمهوري كحزب للدولة.

المرتكز الخامس: تفريق السلطة السياسية في النظام الحاكم، بين رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، وجعل الأول مهيمناً على أداء الثاني.

المرتكز السادس: مرجعية البرلمان واشتراط العلمانية للوصول إليه.

وقد بدأت هذه المرحلة من خلال استغلال أردوغان شروط دخول تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ونجاحه في إصدار قانون في البرلمان التركي عام 2003م يتضمن مجموعة إصلاحات تاريخية، للحد من نفوذ الجيش في الحياة السياسية



التركية، فقد جرَّدَ القانون الجديد، مجلس الأمن القومي -الذي يهيمن عليه العسكريون- من سلطاته التنفيذية، وحوله إلى مجلس استشاري للحكومة، وأصبح عدد أعضائه المدنيين تسعة مقابل خمسة عسكريين، وكان عدد المدنيين أربعة منذ تأسيس المجلس عام 1937 [1].

ثم جاءت خطوة الصراع مع العسكر، لإيصال أول رمز إسلامي كرئيس للجمهورية التركية وهو عبد الله غل، مما تسبب بنشوب معركة كبرى مع قادة الجيش، والأوساط السياسية العلمانية، إلى الدرجة التي أعلنت فيها قيادة الجيش التركي رفضها المعلن لتلك المحاولة، فذهب أردوغان إلى فك الطوق، عبر خوض معركة تعديلات دستورية تتيح للشعب التركي انتخاب الرئيس بشكل مباشر، من جمهور الناخبين، مع تقليل مدة الرئاسة من سبع سنين إلى أربع سنين، ونجح بإقرار تلك التعديلات عام 2010م، وصعد على إثرها عبد الله غل لرئاسة الدولة؛ كما لم يتردد أردوغان في مواجهة التنظيم السري في الجيش، الذي كان يُطلق عليه (شبكة أرغينيكون) عام 2007م، فقد قادت تلك المواجهة الأمنية والقضائية إلى مقدمات اختراق مرجعية وسيطرة الجيش التركي على الحياة السياسية في تركيا [2]، وتمكن أردوغان من توظيف هذه القضية، لاختراق سيطرة الجيش على القرار السياسي في البلاد، وصولاً إلى عام 2010م حيث تم الكشف عن تنظيم سري في الجيش، يعمل على انقلاب عسكري أطلق عليه اسم (المطرقة أو الباليوز)، وفتح الباب لاعتقالات ومحاكمات بحق قيادات رفيعة في الجيش التركي.

كما نشبت أول معركة بين أردوغان والمحكمة الدستورية، في شهر فبراير عام 2008م، عندما قضت المحكمة بإلغاء تعديل دستوري أجرته الحكومة عبر البرلمان، يتيح للطالبات ارتداء الحجاب في الجامعات، ثم بلغ الصراع أوجه بين

---

(1) موقع الجزيرة نت، علاقة أردوغان بالجيش، أهم المحطات، 19 يوليو 2016.https://cutt.ly/cvaH1U0

(2) الموقع الالكتروني تركيا بوست، منظمة أرغينيكون السرية في تركيا، 13 نوفمبر 2014. https://www.turkey-post.net/p-7560

أردوغان والمحكمة الدستورية في نفس العام، عندما كادت المحكمة أن تتخذ قرار بحظر حزب العدالة والتنمية، لولا أنها لم تتمكن من ذلك بفارق صوت واحد، وقد تدرج الصراع في مراحل تالية حتى تمكن أردوغان من إدخال تغييرات جذرية على هيكلية المحكمة الدستورية.

ولعل من أهم مؤشرات نجاح أردوغان في تحدي النظام العلماني والعسكري في تركيا، هو نجاحه عام 2010م في تمرير التعديلات الدستورية في البرلمان، والتي أُقرَّ بموجبها إلغاء قرار حظر الحجاب للفتيات في الجامعات.

المرحلة الرابعة: وهي التي امتدت منذ عام 2011م إلى 2016م، فقد شهدت هذه المرحلة التحولات الكبرى، والوضوح في التزام قيادة حزب العدالة والتنمية، بالعمل على إدخال تغييرات تاريخية في النظام السياسي التركي، سواء في هيكلية النظام السياسي أو في دستورها، أو في الصبغة العقائدية والفكرية للنظام السياسي، حيث يمكن رصد المواقف التالية:

تم اعتقال اثنين وستين عسكرياً، بناءً على قضية رفعت على مؤسسة الجيش التركي، واعتبار الانقلاب "الأبيض" الذي حدث ضد حكومة نجم الدين أربكان عام 1997م، إنما هو جريمة وفق المادة 312 من القانون الجنائي.

وشهد عام 2011م عدة مصادمات مكتومة بين الحكومة وبعض قيادات الجيش، أدت إلى استقالات وإقالات وتعيين قادة مكان آخرين.

بتاريخ 5 يناير 2012: محكمة تركية تقضي بحبس رئيس أركان الجيش السابق، الجنرال إلكر باشبوغ (شغل المنصب خلال 2008-2010)، إلى حين محاكمته بتهمة تزعم عصابة "أرغنكون" لإسقاط الحكومة بالقوة، وهو أعلى ضابط في الجيش يشمله تحقيق واسع في هذه القضية.

وفي شهر إبريل 2012: الحكومة تقدم إلى المحاكمة منفذي انقلاب 1980 بزعامة الجنرال المتقاعد كنعان إيفرن.

وبتاريخ 21 إبريل 2012: محكمة تركية في أنقرة تأمر باعتقال ثمانية مشتبه فيهم تحفظياً، بينهم الرجل الثاني في رئاسة أركان الجيوش عام 1997م، الجنرال شفيق بير، والجنرال المتقاعد إيرول أوز كاسناك السكرتير السابق لهيئة الأركان، وذلك في إطار تحقيق حول المسؤولين المفترضين، عن انقلاب 1997م، الذي أطاح بالحكومة الخامسة والأربعين للجمهورية التركية بقيادة أربكان، ويعتبر الجنرال شفيق بير "العقل المدبر" له.

بتاريخ 12 يوليو 2013: البرلمان يقر تعديلاً للمادة 35 من قانون الجيش الذي صدر بعد انقلاب عام 1960م، ويحدد طريقة عمل الجيش وعقيدته العسكرية، وذلك في خطوة تسعى لحرمان العسكر من تبرير الانقلابات العسكرية، بعدم قدرة السلطات المدنية على الدفاع عن المبادئ الدستورية.

في 3 أغسطس يترأس رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء أول اجتماع لمجلس الشورى العسكري الأعلى، والذي اتخذت فيه قرارات تاريخية، كان منها تغيير قيادات عليا في الجيش، وتعيين الجنرال خلوصي أكار قائدا للقوات البرية.

وفي 11 فبراير 2014م: البرلمان يمرر تعديلات جديدة على قانون الجيش، صادق عليها رئيس الجمهورية عبد الله غل، وتقضي أبرز هذه التعديلات، بفتح الطريق أمام إمكانية محاكمة رئيس هيئة الأركان العامة، وقادة القوات المسلحة، وقوات الدرك، أمام محكمة الديوان العليا بدل المحكمة الجنائية، في حال ارتكابهم جرائم تتعلق بمناصبهم.

وفي 18 يونيو 2014م: محكمة جنايات أنقرة تُصدر حكماً بالسجن مدى الحياة، على كل من رئيس البلاد الأسبق الجنرال كنعان إيفرن (96 عاماً) وقائد القوات الجوية الأسبق تحسين شاهين كايا (89 عاماً)، وذلك بتهمة "قلب النظام الدستوري" لدورهما في انقلاب عسكري عام 1980م.

ولا ننس أن نشير هنا إلى نجاح أردوغان في أكتوبر من عام 2013م بإعلانه رفع الحظر عن ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة كمؤشر على نجاحه في صراعه مع العسكر والعلمانيين.

المرحلة الخامسة: وهي التي تمتد منذ محاولة الانقلاب العسكري الفاشل بتاريخ 15 يوليو 2016م وحتى وقتنا الحالي عام 2021م.

وإن أهم إنجاز لأردوغان في تاريخ تركيا الحديث هو كسر هذا الانقلاب، فقد وصل الحال بالأتراك إلى إحداث انقلابات دون الحاجة إلى تحريك الجيش، بل كان قادة الانقلاب يكتفون بكتابة مذكرة، وإرسالها إلى الحكومة، لكي تصبح الحكومة المنتخبة ساقطة، كما حدث في انقلاب عام 1997م، على حكومة نجم الدين أربكان؛ ولولا أن أردوغان كان قد رتب لمواجهة هذا اليوم، لما تمكن من مواجهة الانقلاب وإسقاطه، وكان من أهم أدوات مواجهة الانقلاب التي استخدمها أردوغان، هو التدخل في هيكلية الجيش والقوات الأمنية، ولذلك جاء إسقاط الانقلاب من داخل الجيش عبر القوات الخاصة والمخابرات.

وقد كان العامل الشعبي هو العامل الحاسم في إسقاط الانقلاب، ومنعه من تحقيق مآربه، وأيضاً كانت الروح الثورية التي ظهر بها أردوغان، عشية الانقلاب وطلبه من الشعب التركي أن يتحرك لإسقاط الانقلاب الدور الأبرز.

وبهذا الفشل الذريع للانقلاب العسكري، فقد بدأ أردوغان بتدشين مرحلة جديدة تماماً، تميزت بأداءٍ جديدٍ في علاقة أردوغان بمنظومة وفلسفة "الإسلام السياسي"، ومنظومة العسكر والدولة التي يهيمن عليها الغرب (أمريكا وأوروبا)، منذ أن تم اختراق العالم الإسلامي بالحملات الصليبية، التي شنها الغرب على أمة الإسلام في القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين الميلادي، حتى هيمنوا على بلاد المسلمين هيمنةً تامةً، وقد كان لربط تركيا بالحلف العسكري الغربي (الناتو) الأثر الأكبر في إدامة الهيمنة والاختراق للساحة التركية.



ويمكن رصد التحولات التالية بُعيد فشل الانقلاب العسكري عام 2016 إلى وقتنا الحالي في تركيا:

كانت أهم إنجازات أردوغان في هذه المرحلة هو الدفع باتجاه النظام الرئاسي بدلاً من النظام البرلماني المعمول به، وبعد أن أجاز البرلمان التركي التعديلات الدستورية للنظام الرئاسي، صوت الشعب التركي على التعديلات يوم 16 إبريل 2017م، في استفتاء شعبي تمت بموجبه إجازة تلك التعديلات بالأغلبية المطلقة وبفارق بسيط، وقد كانت معركة سياسية كُبرى، بين الاتجاه الجديد الذي يقوده أردوغان، والمتمثل في استعادة السيادة الحقيقية في النظام السياسي التركي، وبين النظام الأتاتوركي الذي وزع السلطة السياسية بين خمسة مراكز، في سبيل الحفاظ على البعد الأيدولجي العلماني للنظام السياسي، بحيث يبقى أتاتورك يحكم تركيا من قبره أبد الآبدين.

كما استثمر أردوغان الانقلاب العسكري، وعبر آلة القانون لكي يُنهي ويقلص قدرات الدولة العميقة، التي يمثلها تحالف العسكر والعلمانيين وتنظيم "فتح الله كولن"، الذي تمدد في هيكل الدولة والاقتصاد والتعليم التركي، بطريقة تُذكر بما فعلته جماعة الاتحاد والترقي، حتى تمكنت من إسقاط الدولة العثمانية عام 1909م، مع العلم بأن تنظيم "كولن" إنما خرج من عباءة مراكز البحوث والدراسات الأمريكية، في محاولتها لإعادة تصميم المجتمعات المسلمة وخصوصاً بعد حادث 11 سبتمبر عام 2001م.

وعبر مفاجأة للشارع السياسي، أعلن أردوغان عن تقديم موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي كان مقرراً لها عام 2019م إلى عام 2018م، وبذلك ومن خلال الفوز المشترك لتحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في البرلمان، ثم بفوز أردوغان برئاسة الجمهورية التركية فقد دخل التاريخ السياسي التركي إلى مرحلة جديدة تماماً، وأهم ملامح هذه المرحلة هو إعادة بناء الجمهورية برؤية جديدة تتجاوز التهديدات والمخاطر الوشيكة، كتفتيت تركيا وضربها

اقتصادياً، وبالتالي تحجيم دورها الإقليمي والعالمي، فقد تمكن أردوغان بالكاد من عبور هذا المنحنى التاريخي الخطير.

وعلى ضوء المعطيات التي نشأت بُعيد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، فقد تبلور أعداء النموذج التركي الذي أسهم حزب العدالة والتنمية التركي في بنائه، فقد احتوت قائمة الأعداء على ثلاث كتل كبرى:

الكتلة الأولى: هي حزب العمال الكردستاني وتوابعه، والمدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والذي جدد الصراع المسلح ضد الحكومة التركية عام 2015م بناءً على التحولات الداخلية والإقليمية.

الكتلة الثانية: كتلة العسكر المتربصين بتجربة أردوغان، والذين قادوا الانقلاب العسكري الفاشل يوم 15 يوليو 2016م.

الكتلة الثالثة: كتلة وتنظيم فتح الله كولن.

والملاحظ أن كل الكتل الثلاث تحظى بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بطريقة أو بأخرى، ومع ذلك فلم يتردد أردوغان في وضعهم على قائمة الأعداء، وسعيه لمواجهتهم بكل أنواع المواجهة، العسكرية والأمنية والسياسية والفكرية، وهو ما يُعد اختراقاً وخروجاً عما يلتزم به عادة المستظلون بنظرية "الإسلام السياسي".

وإذا أضفنا السياسة والرؤية التي اعتمدها أردوغان، في التعامل مع الربيع العربي، الذي اشتعل على حدوده وفي حوض البحر الأبيض المتوسط بنهاية عام 2010م، فإننا أمام فلسفة جديدة، وغير معهودة، من أصحاب "الإسلام السياسي"، من العرب والعجم، فقد خالف أردوغان ما هو معتمد لدى أولئك، في حالة نشوب الصراعات الإقليمية والعالمية، وهو أن يلوذوا بالسقف الوطني، و"المصالح" المبينة على هذا السقف، وأن "يتجنبوا" أي شكل من أشكال التوريط في النزاعات الإقليمية، وأن يتركوا "لذوي الشأن"، من مرجعيات النظام العالمي، وأعضاء مجلس الأمن الدولي، كي يديروا تلك الأزمات ويلعبوا بها كيفما شاءوا، بينما اقتضت رؤية وفلسفة أردوغان ربط ما يحدث في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا،



واليمن، من ثورات الربيع العربي، بالبُعد التاريخي والعقائدي والجيوسياسي لأمة الإسلام، وأن هذه النهضة للشعوب العربية، إنما تمثل دعماً تاريخياً واستراتيجياً للنهضة التركية المعاصرة، مما يمهد لدخول قلب الأمة المسلمة، في أحد أهم وأخطر حلقات الصراع أمام الهيمنة الغربية، منذ سقوط بيت المقدس تحت سيطرتهم قبل مائة عام.

وفي ختام هذه الفقرة التي عُنيت بتقويم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، وفق معطيات نظرية "الإسلام السياسي"، نستطيع أن نقول أن تجربة أردوغان وإن كانت قد بدأت بإعطاء إشارات واضحة، على التزامها بجميع متطلبات نظرية الإسلام السياسي، وفق المعايير الأمريكية، لكنها سجلت اختراقات كبيرة وواسعة للمعادلة التي ترغب أمريكا بترسيخها، وقد قادت تلك الاختراقات إلى ساحة غير معهودة في أداء الجماعات والتيارات الإسلامية، وبذلك تمكن أردوغان، من وضع تجربته وشعبه، على إحدى قمم التغيير الثلاث، على مستوى أداء شعوب الأمة المسلمة، بجانب الشعوب العربية الثائرة، وبجانب جهاد الشعب الأفغاني بقيادة طالبان، الذي أزاح الولايات المتحدة الأمريكية من القمة العالمية، التي تربعت عليها طويلاً؛ وما تسارع الخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، ضد الحكومة التركية بعد فشل الانقلاب العسكري، إلا لإدراك أمريكا لخطورة التغيير التاريخي الذي يقوده أردوغان.

5- موقع "الديموقراطية" في نظرية الإسلام السياسي.

من خلال الاستعراض السابق لنظرية الإسلام السياسي، يتضح بأن السياق الذي قامت عليه تلك النظرية، هو سعي تيَّار واسع من النشطاء السياسيين في العالم العربي والإسلامي، لتطبيق النظرية "الديموقراطية" للحكم في مجتمعات المسلمين، كآلية أساسية لإحداث نقلة سياسية، تؤدي بدروها إلى تفكيك متدرج للأنظمة الديكتاتورية بشقيها العسكري والمَلَكي، أو التعايش معها على أقل تقدير، على أمل الاستعانة بالمنظومة الغربية في أمريكا وأوروبا لبلوغ تلك الغاية.

ومن خلال مقارنة مفهوم وتطبيق "الديموقراطية" في مجتمعات الغرب، وبين ما يسعى إليه البعض في مجتمعات المسلمين، يتضح لنا الفرق الجوهري والموضوعي التالي بين ديموقراطية الغرب و "ديموقراطية" العرب التي يسعون إليها، وهذه الفروق هي:

- لقد انتهت المجتمعات الغربية النصرانية على وجه التحديد، إلى تطبيق الديموقراطية كفلسفة وآلية، أو كمنهج سياسي واجتماعي، لامتصاص الصراع السياسي بين مكونات المجتمعات النصرانية الغربية، واعتماد الديموقراطية كآلية للحكم وإدارة المصالح العليا لتلك المجتمعات، سواء تعلق الأمر بمستوى كل دولة غربية نصرانية على حدة، أو تعلق الأمر بالعلاقات البينية للدول الغربية النصرانية فيما بينها، وأقصد بذلك أوروبا الغربية التي توسعت إلى مشروع الاتحاد الأوروبي، وأمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية بدرجة أقل.
- وقد نشأ هذا الاتجاه نحو الديموقراطية في دول الغرب النصراني، وترسخ بعد قرون من الصراع، التي ذهب ضحيته عشرات الملايين من البشر، كما حدث في النسخة الأخيرة من حروب أوروبا والمجتمعات النصرانية الغربية، في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولذا اختار الغرب تطبيق فلسفة الديموقراطية، لتجنب الصراع الداخلي، مع إبقاء فلسفة الصراع الخارجي ضد الأمم الأخرى، وفق الآليات التاريخية والعقائدية قائمة ومستمرة كما هي.
- ولوضع الديموقراطية موضع التنفيذ بين مكونات المجتمع النصراني الغربي، فقد تلاقت إرادة الشعوب والقوميات الغربية النصرانية ونخبها السياسية والفكرية، على وضع فلسفة الديموقراطية وآلياتها موضع التنفيذ، وهو ما جعل الدساتير والحكومات الغربية، تولد على أرضية من السيادة التي تمثل إرادة مكونات الأمة المعنيَّة، وهذا ينطبق على كافة الدول الغربية النصرانية.
- بينما نجد مسألة "الديموقراطية" في العالم العربي والإسلامي، هي مجرَّد "بضاعة" سياسية مستوردة، لا علاقة لها البتة بالبيئة السياسية والاجتماعية في

العالم الإسلامي، ولا يمكنها أن تعمل في هذه البيئة، لأنها دواء متخصص للبيئة النصرانية، في مرحلة تاريخية محددة، بينما تعاني شعوب الأمة المسلمة من آثار عميقة وممتدة من السقوط، والتخلف السياسي الذي أحدثته الحملة الصليبية الغربية منذ قرنين أو يزيد، التي قادت أخطر تغيير في تاريخ المسلمين، والعرب خصوصاً، وهو أنها تولّت رعاية وتنشئة، أنظمة "سياسية" تابعة وموالية وخاضعة لها، فهل سيسمح سادة الحملة الصليبية للمجتمعات العربية والمسلمة، باستخدام ديموقراطيتهم لتغيير الواقع الذي أوجدوه! ومما يزيد من تردي وإرباك، مستوردي الديموقراطية العرب، هو أنهم يتوهمون إمكانية تحقق أجواء أمم الغرب التاريخية، في ساحات الحكومات العربية وهي تتحرك نحو الديموقراطية! والواقع يكذِّب ذلك الوهم، فلا يوجد أي عامل يدفع بهذا الاتجاه في المجتمعات العربية والإسلامية، والأسباب كثيرة، ليس أولها تصادم فلسفة وعقيدة الديموقراطية مع فلسفة الإسلام وعقيدته، ولا آخرها فقد الإرادة السياسية عند الحكام المسيطرين على الأوضاع في الأقطار العربية.

- وعليه فإن الحقيقة الكبرى الكامنة وراء "تشجيع" نصارى الغرب، ودفعهم الخجول لما يسمونه بعمليات التحول الديموقراطي، في العالم العربي والإسلامي، إنما تتمثل في استخدامهم لهذه العملية، كإحدى استراتيجياتهم في فرض النفوذ وإدامة السيطرة والتدخل، ومن ثم إعادة إنتاج وتجديد النظم السياسية الخاضعة لهم.

- وفي ظل اشتعال ثورات الربيع العربي في العقد الماضي، والوقوف على استراتيجيات الغرب الصليبي، في إدارته للثورات المضادة، واستخدامه لوعود الديموقراطية في مشاغلة قادة الساحات الثورية، يمكن أن نرى النماذج التطبيقية التالية، التي تخضع للوعود الوهمية في تطبيق الديموقراطية:

- الساحة الأولى: هي ساحة الدول التي يفرض فيها الملوك والعسكر العرب سيطرة تامة (فيما يظهر على السطح) كالسعودية ومصر، وفي هذا النوع من

الساحات تتزايد الوعود بقدوم الديموقراطية، وأن أمريكا سوف تفرضها وتدعم تطبيقها، وبالتالي يعيش الناس على الوهم، بينما يقوم الملوك والعسكر بكل أنواع القمع الأمني والعسكري، وبكل أنواع الإفساد الاقتصادي والاجتماعي، كما يقومون بتزيين أنظمتهم عبر تفصيل "ديموقراطية" على مقاسهم، كما يفعل الديكتاتور عبدالفتاح السيسي في مصر، وكما يفعل أمراء الخليج من خلال مجالسهم الشكليَّة، وإن أخطر تطور فرضته ثورات الربيع العربي على هذه الساحات، يتمثل في ثلاث مسارات: أما المسار الأول فهو تبنّي أمريكا لتجمعات وأحزاب جديدة، تتبنى خطاب "التغيير السياسي" والدعوة للديموقراطية، وتستقر في أمريكا وكندا وأوروبا، ويفسح لها المجال الإعلامي، مع التزام تام بالمنهج "اللبرالي"، الذي يعني "عربياً" إلغاء مرجعية الإسلام السياسية والعقائدية والأخلاقية، كحزب التجمع الوطني السعودي الذي أعلن مؤخراً، وأما المسار الثاني فهو إيجاد مرجعية فكرية، على مستوى الساحات الثورية كلها، تعتني بتسويق رؤى لبرالية وعلمانية، تحت غطاء "مرحلة الانتقال الديموقراطي"، ووضع نصراني على رأسها، وهو الدكتور عزمي أنطون بشارة، وتولي حكومة قطر تمويله، مع ذراع إعلامية ضاربة وهي تلفزيون العربي، مهمتها إعادة صناعة الوعي للشعوب العربية، وفق المقاييس الأمريكية، وأما المسار الثالث فهو عمل حكومات العرب، والخليجية منها على وجه الخصوص، وأجهزتها الأمنية على اختراق "قادة" الساحات الثورية، ونقلهم من ساحة الثورة إلى ساحة التفاهم مع الأنظمة القمعية وإنهاء حالة الثورة الشعبية، عبر وعود الديموقراطية.

- الساحة الثانية: هي ساحة الدول التي تلوح فيها نُذُر الثورة، بينما يُبدي النظام السياسي عجزاً مستمراً في إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كالجزائر والمغرب والأردن، وفي هذا النوع من الساحات، تمكَّن الملوك والعسكر من استقطاب الجماعات الإسلامية وفي مقدمتهم الإخوان المسلمين وبعض التيارات السلفية، فيما يطلقون عليه "المشاركة السياسية"، وتم توظيف



أولئك في الحديقة السياسية الخلفية للعسكر والملوك، لامتصاص الحراك الثوري في الشعوب العربية، واستخدامهم كأحذية للمشي على أشواك الشعوب.

- الساحة الثالثة: هي الدول التي نجحت فيها الشعوب بالإطاحة بالنظم القمعية العربية، بحيث سقطت النظم سقوطاً جزئياً أو سقوطاً كلياً، كما هو الحال في سوريا وليبيا واليمن وتونس، وهذه الساحات تُعتبر الأخطر في محاولات توظف أمريكا وأوروبا ألعابها القذرة، من خلال الوعد بالديموقراطية وبناء الدساتير، وتستخدم لذلك أدوات عريضة، تبدأ بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والكيان الصهيوني، وتوظيف الارتزاق الروسي، والإيراني، وتنتهي باستخدام أنظمة وأموال ملوك وعسكر العرب، والهدف الأساسي من تلك الوعود والعمليات، هو إعادة إنتاج الأنظمة الجديدة في الساحات الثورية، والتي ستخلف النظم العتيقة الموالية التي أسقطتها الشعوب الثائرة، وهي قطعاً أنظمة ذات مرجعية عسكرية وأمنية في المقام الأول، ثم ذات مرجعية علمانية في المقام الثاني.

ولن يوقف المكر الصليبي في المنطقة، إلا أن تتمكن الشعوب العربية الثائرة، من توليد رؤية ومشروع سياسي يعتمد سقف الأمة في حراكه الكُلِّي، وعلى الاجتهاد والتجديد الشرعي في تحديد غايات الأمة في هذه المرحلة الحاسمة، ويوظف الأدوات الثورية بلا استثناء في إدارة الثورة والتغيير، ويستهدف نهوض منطقة القلب في الأمة المسلمة، وهي التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى بحر العرب، وبثقل بشري يقترب من نصف مليار من أمة محمد ﷺ.

خامساً: ملخص تقدير الموقف الاستراتيجي للأمة

إن المتأمل والباحث في حال الأمة المسلمة، وحراك شعوبها الثوري من المشرق إلى المغرب، وفي ظل منهج القرآن والسنة، وتاريخ وجود الأمة وخاصة في القرن الأخير، يمكنه أن يقف على معادلة دقيقة، تتحكم في الموقف الاستراتيجي للأمة وشعوبها، وما ذلك إلا لوحدة بنائها وتشكُّلها، وبواعث حراكها العقائدية والتاريخية والجيوسياسية، وفي محاولتي لتوصيف هذه "المعادلة"، فسوف أتوقف أمام

المسارين التاليين، أما المسار الأول فهو وصف للمراحل الأساسية التي تُشكِّلُ الموقف الاستراتيجي وطبيعة تلك المراحل، ثم المسار الثاني وهو تحديد العوامل التي تتكوَّنُ منها تلك المعادلة.

المسار الأول: مراحل المعادلة التي تصف الموقف الاستراتيجي في الأمة

1. المرحلة والمِنَصَّة الحالية وهي ذات لون رمادي
2. مرحلة ومِنَصَّة التدافع وهي ذات لون أحمر
3. مرحلة ومِنَصَّة التوازن وهي ذات لون برتقالي
4. مرحلة ومِنَصَّة التمكين وهي ذات لون أخضر

كما في الشكل التالي:





ويمكن وصف مراحل ومِنَصَّات المعادلة بما يلي:

المنصة الحالية ذات اللون الرمادي: وهي المنصة التي تتحكم فيها أنظمة الحكم الجبري من مَلَكيِّة وعسكرية من جهة، ويتحكم فيها النظام العالمي وربيبه الإقليمي من جهة أخرى، وأقصد بالنظام الإقليمي المشروع الصهيوني اليهودي، والمشروع الصفوي الشيعي من جهة أخرى، وقد قادت ثورات الربيع العربي، إلى إحداث شرخ تاريخي هائل في هذه المنصة، وهو شرخ غير قابل للالتئام والمعالجة، بل هو يمتد في كل الاتجاهات، وقد أثبتت العشريَّة الأولى من عمر الربيع العربي، أن الحرب سجال بين حراك الشعوب الثوري، وبين غرف الثورة المضادة، ذات الأبعاد الأمريكية، والأوروبية، والصهيونية، والإيرانية، والعربية، فالجميع مشارك في إدارة غرف الثورة المضادة، ولا تزال الحرب سجال بين الجهتين على هذه المنصة.

منصة التدافع ذات اللون الأحمر: وهي المنصة التي دخلتها شعوب الربيع العربي، التي تأسس في ظلها الأداء الثوري الشعبي، في السنين العشر التي مضت، سواء كانت الساحات الثورية التي احتدم فيها الصراع العسكري وهي: الساحة السورية والساحة الليبية والساحة اليمنية، أو الساحات التي تجمد فيها الصراع وهما الساحتين المصرية والتونسية، كما لا يمكن إغفال وتجاوز الشعوب التي سبقت في الصراع على مستوى الأمة، في هذه المنصة كالشعب الأفغاني وصراعه مع حلف الناتو، والشعب العراقي وصراعه القديم الجديد مع الاحتلال الأمريكي الإيراني المزدوج، والشعب الفلسطيني وصراعه مع المشروع الصهيوني، فهي منصة متسعة والدروس فيها عظيمة ومُلهمة.

منصة التوازن ذات اللون البرتقالي: وهي المنصة التي عادة ما توصف بالمراحل الانتقالية في علم "إدارة الأزمات"، حيث تتم فيها عمليات استثمار النتائج الإيجابية، التي أفرزتها منصة التدافع الحمراء، والتخلص من النتائج الخطرة والمُهدِّدة من تلك المرحلة، فإنه في حال لم تتمكن قيادة هذه المرحلة من القيام بهذه

المهمة، ذات الشقين المتصارعين، فإن المعادلة تميل للانكسار، والوقوع مجدداً في المرحلة الحمراء وهي مرحلة التدافع، بل إن التراجع يمكن أن يقود إلى المرحلة الرمادية مرة أخرى والعياذ بالله.

منصة التمكين ذات اللون الأخضر: وهي المنصة التي تُستثمر فيها تضحيات وجهود المراحل السابقة، ويتمكن فيها الشعب المعني من اعتماد وبناء نظامه السياسي ذو السيادة الحقيقية، والقادر على إدارة عملية الاستقلال والاستقرار، وحماية المقدرات، واتخاذ قرار الحرب والسلم، وإدارة الثروات؛ وأهم ما تعبر عنه هذه المنصة، هو قدرة الشعب على إرساء النظام السياسي المستقر، والمدعوم من جميع مكونات الشعب، وتوافق الناس فيه على دستور، ومنهجية واضحة في تداول السلطة وخدمة مصالح الأمة العليا.

ولا يخفى بأن أغلب شعوب الأمة المسلمة لا تزال تقبع في المرحلة والمنصة الرماديَّة، وأن ضغط العوامل التي تكمن في معادلة الأعداء، من نظم عميلة ومشاريع أممية متداعية على الأمة، سوف تؤدي بتلك الشعوب إلى الانفجار في القريب العاجل، خاصة مع تقدم بعض الشعوب نحو المرحلة والمنصة الثانية وهي مرحلة التدافع، بينما تقترب بعض الشعوب من المرحلة والمنصة الثانية، وهي منصة التوازن بعد أن خاضت مرحلة التدافع، ومنها الشعب الأفغاني والشعب الليبي، ويتميز الشعب التركي بوضع خاص، حيث استطاع أن يقفز من المرحلة الرمادية إلى المرحلة البرتقالية، وهي مرحلة التوازن دون أن يمر بشكل واضح بمرحلة التدافع، إذا استثنينا وقفته أمام محاولة الانقلاب العسكري، ونجاحه في إنهائه في بضع ساعات، ونتيجة لشدة التحديات في وضع النموذج التركي، فإن قادة الرؤية الإسلامية فيه، إما أن ينجحوا في استكمال مسيرتهم إلى المرحلة الخضراء وهي مرحلة التمكين الكاملة، أو أن يضطروا للرجوع إلى المرحلة الحمراء حتى يحسموا صراعهم، مع الكتلة العلمانية المجرمة وداعميها، من مشاريع تداعي الأمم على الأمة.

وأما العوامل والآليَّات التي تُشكِّلُ وتتحكم في معادلة الموقف الاستراتيجي الكُلِّي في الأمة فهي:

- **العامل الأول: إدراك طبيعة المعادلة التي تحكم مراحل الصراع**

وهو إدراك يشمل قادة الثورة، ونخبها، والشعب المعني، بكل مكوناته، لطبيعة المرحلة الحالية والمراحل القادمة، فبإدراك الشعب المعني ونخبه لطبيعة المعادلة، يتمكن من التعامل مع شدة الانغلاق، والتعقيد الذي تتميز به المراحل كلها، وهو إدراك تحكمه عملية بث، منظومة القيم الموحَّدة، في فهم ما يجري والتعامل معه؛ وبالرغم من تفاوت مستويات الفهم والإدراك بين مكونات الشعوب، فإن استمرار عمليات بث الوعي كفيل بأن يجعل الجميع ينتظم في عملية التغيير، والانتقال المتدرج عبر المراحل المختلفة، وصولاً إلى مرحلة التمكين بإذن من قضى بذلك للمؤمنين: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ القصص:5، وينبغي أن تستهدف عمليات بث الوعي، الجوانب النفسية، والعقلية، والعملية، التي تمثل جوانب الأداء الإنساني؛ ومن أهم مؤشرات الأداء في عمليات بث الوعي ضمن هذا العامل ما يلي:

- إدراك أن الثورة على منظومة الملك الجبري، تمثل المخرج الأساسي للانعتاق من الذلة والمهانة والتخلف الذي لحق بالأمة على مستوى العالم.

- إدراك أهمية انخراط جميع مكونات الشعوب في عمليات التغيير والثورة، وأن مسألة التوجس والرهبة التي تعانيها الشعوب قبيل الدخول في الحالة الثورية، أمر طبيعي وفطري حدث مع الصحابة رضوان الله عليهم: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَن يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾ الأنفال:7.

- إدراك حتمية مرور المستضعفين بمرحلة التدافع والصراع، التي تقع بين الاستضعاف والتمكين، وما يصاحب ذلك الانتقال من إشكالات نفسية وعقلية وعملية، وضرورة الاستمرار في معالجة تلك الآثار بمنهج القرآن والسنة.

- **العامل الثاني: كسر معادلات المُلْك الجبري**

ذلك أن معادلات الملك الجبري هي من صنع ألدِّ أعداء الأمة المسلمة، وهم قيادات الحملة الصليبية واليهودية المشتركة، والذين نجحوا بعد قرون من محاولات اختراق الأمة المسلمة، في الوصول إلى تحقيق أخطر أهدافهم، والتي تمثلت في إخراج الأمة بكلِّيتها من معادلة الوجود البشري، حيث تمكنوا من إسقاط مرجعية الأمة السياسية المتمثلة في الخلافة، وتمكنوا من احتلال أراضيها من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي، وتمكنوا من السيطرة على بيت المقدس وجزيرة العرب بمسجديها الحرم المكي والمدني، ثم نجحوا في وضع أوليائهم من بني جلدتنا كي يحكموا الأمة نيابة عنهم، وقد أثبتت تجارب قرن كامل استحالة العيش على هامش أنظمة الملك الجبري، فقد انتهى بها الأمر إلى اقتحام والعبث بمربع عقيدة الأمة، سعياً منهم لاستبدالها بعقيدة الصليب والتلمود، بل والوثنية، كما يحصل من بناء لمعابد الهندوس وبناء الكنائس في جزيرة العرب، من قبل أنظمة الخليج، ومن مؤشرات الأداء في تحقيق هذا العامل ما يلي:

- ضرورة تتبع ونقض الآثار النفسية والعقلية والعملية التي خلَّفتها أنظمة الملك الجبري في واقع الأمة والشعوب.
- عدم الغفلة عن بيان وشرح مدى خطورة أنظمة الملك الجبري، والتركيز على وحدة وتكامل أدائها وبواعث وجودها، وقيامها على الولاء التام لأعداء الأمة من يهود ونصارى وبقية المشاريع كالمشروع الصفوي والروسي.
- كشف زيف ادعاءاتها بالانتماء إلى عمق الأمة ودينها، كما يدعي ملوك السعودية بانتمائهم للسلفية، وكما يدعي ملك المغرب بانتمائه للصوفية، وكما يدعي ملك الأردن بادعائه حماية بيت المقدس.



- كشف لعب أنظمة الملك الجبري بالتناقضات الظاهرة بين عسكرهم وملوكهم، كالصراع بين المغرب والجزائر، وتساند وتحالف الأنظمة العسكرية والملكية مع ألوان طيف العلمانية والليبرالية في المنطقة العربية.
- كشف اللعبة الأمريكية التي تقتضي التحرك المزدوج في الساحات الثورية، عبر استخدام وجوه بشعة من أنظمة الملك الجبري، وأخرى جميلة في التأثير على الساحات الثورية، ودعم الثورة المضادة لتحقيق أهدافها.

- **العامل الثالث: التمكُّن من إدارة الحراك الثوري**

وما لم تتمكن قيادات ومكونات الساحة الثورية، من الإدارة الفاعلة والرسوخ الميداني في الساحة الثورية، فإن الأعداء سيتمكنَّون من الاستمرار باللعب في تلك الساحة، عبر ما يملكون من مناهج ونظريات في الثورة المضادة، واستغلال حراك الشعوب الثوري لكي يرتد عن الثورة، وها هي عشر سنين من الثورة دلَّت على تفوق مناهج ونظريات الثورة المضادة في إبطاء وإضعاف الأداء الثوري، ومن أهم مؤشرات الأداء ضمن عامل إدارة الحراك الثوري ما يلي:

- توليد النظريات والمناهج والأدوات الخاصة بإدارة الساحات الثورية، والتي تتكافأ مع نظريات الأعداء من قيادات الثورة المضادة.
- الذهاب نحو حل نهائي وشامل لمسألة التناقض والصراع، بين نظرية العمل السياسي والعمل القتالي في الساحات الثورية، وإيقاف مسلسل الهزائم والخسائر بسبب ذلك التناقض.
- تطوير مناهج المكر والدعاء والمناورة في العمل السياسي والعمل القتالي، ودمج تلك المناهج في تربية وإعداد قادة العمل السياسي وقادة جهات القتال.
- هضم واستيعاب وتفكيك نظريات الصراع التي يتفوق بها النظام الدولي والنظم الإقليمية في الساحات الثورية، كنظرية إدارة الأزمات ونظرية إدارة المراحل الانتقالية.

- **العامل الرابع: التعامل مع الحرب النفسية والأمنية**

وهو العامل الحاسم الذي يستخدمه الأعداء بكافة ألوان طيفهم، في اختراق وتوجيه الساحات الثورية، ويتمثل ذلك في عدة تطبيقات خطيرة، من أهمها شيطنة الأداء الجهادي، والتركيز على فئة محددة لشيطنتها بشكل دائم، ثم استغلال أجواء الشيطنة للنفاذ إلى عقول ونفوس مكونات الشعب الثائر، ومنها التدخل لتغيير اتجاهات الصراع، عبر صناعة أعداء جدد، وإحلالهم مكان الأنظمة الطاغية، وبالتالي تحقيق إطالة أمد بقاء الأنظمة المتهاوية، وإشغال الثوار بقضية جديدة وخارج سياق الثورة، ومن مؤشرات الأداء في تحقيق هذا العامل ما يلي:

- ضرورة التخصص في مجال الحرب النفسية والأمنية، وتجهيز القدرات البشرية والمؤسسية لإدارة هذه الحرب.
- دراسة الحالات التي تم اختراق الساحات الثورية عبرها، وتتبع تفاصيل الأداء فيها.
- دراسة نظريات التحكم النفسي عن بعد في الشعوب الثائرة، عبر نظريات الإيحاء والتأثير النفسي، وخلط الأداء الأمني بالسياسي، والوعود بالسلطة، وبناء المؤسسات والأحزاب "الصديقة"، وغير ذلك من الأساليب.
- إدراك طبيعة عمليات تبادل الأدوار بين المستويات الثلاثة من أعداء الشعوب الثائرة، وهي مستوى الحكومات القُطرية ثم مستوى الحكومات الإقليمية ثم مستوى النظام العالمي ومؤسساته المختلفة.

- **العامل الخامس: عامل القيادة والريادة**

فقد أثبتت الساحات الثورية خلال السنين العشر المنصرمة (2011م-2021م) أنها لا تزال تفتقد للحضور القيادي، الذي يتناسب وحجم الصراع والمرحلة التي افتتحتها شعوب الأمة الثائرة، ولعل من أهم أسباب فقد الساحات الثورية



للقيادة، وجود جيل قيادي لا ينتمي للثورة ولا يؤمن بها، فبالرغم من مشاركة هذا الجيل في صناعة معادلة الصراع في مرحلة الستينيات والسبعينيات والثمانينات من القرن العشرين، لكنه حُمِّل من أوزار تلك المرحلة ما جعله ينهزم أمام هذه المرحلة، وهي التي بدأت في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وذلك عندما حصل التحول الأهم في النظام العالمي بسقوط الاتحاد السوفيتي، فتساقطت تلك القيادات أمام نظريات الصراع النفسي التي طبقتها أمريكا؛ ويمكن ملاحظة النتائج الإيجابية للسنين العشر من الثورة، من خلال الدروس الكبرى التي بدأت الأمة في استيعابها، ومن مؤشرات الأداء في صناعة الجيل القائد الجديد ما يلي:

- العناية بمخرجات الساحات الثورية من الطاقات البشرية، تلك التي صقلتها تجارب الصراع، وأثبتت قدرتها على إدارته في مرحلته الأولى خلال السنين العشر الماضية.
- التركيز على الدعم الاستشاري والمؤسسي والمهاري، للأجيال القيادية المستجدة بما يتناسب ومتطلبات الصراع ومستجداته، وبناء العقليات القيادية المتكاملة والمستوعبة لمعطيات الصراع وعلومه ومهاراته.
- وضع واعتماد المنهج القيادي التأسيسي، الذي يحدد مواصفات الجيل القائد، وخاصة على مستوى إدارة ساحات الصراع وإدارة مؤسسات الدولة، وإحالة المنهج إلى معاهد عليا وجامعات وكليات أركان.
- ضرورة بث الوعي المشترك، بمتطلبات ومعايير المشروع الإسلامي في الجيل القيادي المستجد، وذلك في أبعاد المشروع العقائدية والفقهية والتطبيقية.

- **العامل السادس: عامل الدعم المتبادل بين الساحات الثورية**

وبالرُّغم من عدم وجود أي تصور منهجي ومستقبلي، يحدد طبيعة علاقة الساحات الثورية العربية بعضها ببعض، فضلاً عن علاقة هذه الساحات بالساحات المتقدمة في الصراع، كالساحة الأفغانية والساحة التركية، إلا أن واقع الصراع والأداء الموَحَّد للأعداء، يجعل خطوط التماس والتماثل بين الساحات

الثورية واضحة للعيان، فإن لم يتقدم الجيل القائد الجديد في الساحات الثورية، بمقاربات منهجية وبرامج عملية، تجعل عمليات الدعم المتبادل بين الساحات الثورية، واقعا معاشا، وإلا فإن هذه الفرصة التاريخية من التغيير، يمكن أن تتسرب من بين أيديهم، دون أن تنتفع الأمة منها، ومن مؤشرات الأداء في عامل الدعم المتبادل بين الساحات الثورية ما يلي:

- أن تستظل المعركة في كل ساحات الثورة بالمعايير العقائدية في الصراع، من خلال تحديد طبيعة وقائمة الأعداء، من يهود ونصارى ومشركين ومنافقين وباطنية، فهذه القائمة متكررة في كل ساحات الصراع، ومن خلال ربط أبناء الأمة بمصير واحد مهما تعددت ساحات الصراع أو تباعدت.
- أن يبدأ التخطيط الاستراتيجي والكُلِّي للمعارك وينتهي بربط ساحات الصراع بمشروع واحد، فمن خلال هذا الربط يمكن تحقيق التكافؤ في الصراع مع قائمة الأعداء، على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي.
- تقتضي استراتيجية المرونة والمناورة في الصراع، العمل على تفريق صفوف الأعداء، من خلال مشاغلتهم على أكثر من جهة، لتخفيف ضغوطهم على جهات محددة وبحسب مقتضيات الصراع وشدته.
- ضرورة استيعاب عامل الزمن في الصراع، وما تقتضيه عملية تفكيك جبهات الأعداء في الداخل والخارج من وقت، وما تقتضيه عملية بناء الجبهة الموحَّدة في الأمة، بعد قرن من السقوط والخروج من معادلة التاريخ والبشر.

- **العامل السابع: عامل التحولات العالمية**

فإن الأمة المسلمة اليوم على موعد مع التاريخ والتحولات الكُبرى، كما حدث تماماً عندما التقت لحظة بعثة النبي ﷺ، مع آخر حلقات الصراع وشدته بين فارس والروم، بل ومهَّدت تلك الحروب لدخول المسلمين في نسج وبناء النظام العالمي، وتبوئهم المكانة المركزية والمتميزة فيه؛ فلا يحل لأمة الإسلام التي جعل الله



رسالته لهم آخر الرسالات للبشرية، أن تغيب عن الشهود الحضاري والتمكين السياسي في الأرض، ومن مؤشرات الأداء في استثمار هذا العامل ما يلي:

- ضرورة التخصص الاستشاري والمؤسسي، في موضوع التحولات في النظام العالمي، عبر مراكز دراسات وتوجيه للتخصصات الاستشارية، وعبر شبكة عالمية في محاور النظام العالمي من بحر الصين الجنوبي إلى بحر البلطيق غرباً.
- القيام بواجب الدعوة إلى الله عز وجل في أوساط البشرية من شرقها إلى غربها، وبلورة الخطاب الدعوي والحضاري، الموجه من أمة الإسلام إلى بقية الأمم.
- استثمار الفجوة الآخذة بالاتساع بين الشعوب والأنظمة الطاغوتية التي تحكم أمم الكفر، والتقاء المشروع الإسلامي مع تلك الشعوب أو فئات منها على التحرر من سطوة الطغاة وفسادهم.
- استثمار حلقات ودوائر الصراع بين أقطاب النظام العالمي الطاغوتي.
- مراقبة دوائر التماس والتقاطع في الصراع، بين أقطاب النظام العالمي وثورات الشعوب، سعياً في استثمار الثورات لصالح المشروع الإسلامي.

- **العامل الثامن: عامل الاجتهاد الشامل متمثلاً في المشروع الإسلامي**

فإن الواجب الشرعي والأصول العقائدية، التي تربط المؤمنين بعضهم ببعض، توجب على أبناء الأمة وشعوبها وأعراقها وبلدانها، موالاة بعضها بعضاً، موالاةً عقدية إيمانيةً تنبع من الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ، وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ المائدة: 55-56، وأن يوالي المؤمنون بعضهم بعضاً موالاةً سياسيةً، توجب عليهم إقامة الدولة المسلمة والخلافة الإسلامية، ونصرة إخوانهم أينما كانوا، ولا يحل لأمة الإسلام أن تبيت ليلة دون السعي لتحقيق هذه القاعدة العقائدية السياسية في آنٍ واحدٍ، ومن مؤشرات الأداء في هذا العامل ما يلي:

- ضرورة تجاوز الاجتهادات الجزئية التي انبثقت من خلال الجماعات والتيارات الإسلامية، التي نهضت لنصرة دينها وأمتها في القرن العشرين، فإن الواجب الشرعي يقتضي بلورة الإجابات الشرعية على النوازل الكبرى في واقع الأمة المسلمة بشكل شامل لا يتجزأ.

- ضرورة تجاوز وعلاج الروح العصبية، التي ترعرعت في ظل أنظمة الملك الجبري، ووصاية الحملة الصليبية على الأمة المسلمة خلال القرن العشرين، سواء كانت تلك العصبيات عصبيات عرقية أو عصبيات فكرية أو مدرسية.

- ضرورة بناء المشروع الإسلامي وهيكلته، بشكل يستوعب حراك الكتل البشرية والجغرافية ضمن المشروع، وتحديد موقع كل كتلة وجغرافية في ذلك المشروع، وعلاقة كل كتلة بالأخرى أيضاً، كتحديد علاقة مشروع النهضة التركي بحراك الشعوب العربية الثوري، وحراك الأفغان الجهادي ببقية الكتل وهكذا.

- ضرورة بناء الشكل النهائي للمشروع الإسلامي من الناحية السياسية، ورسم مراحل التشكُّل، وصولاً إلى الخلافة الإسلامية، وعلاقة الكتل البشرية بالأرض وبالثروات، وعلاقة الأمة ببقية الأمم، ودورها في النظام العالمي ومركزية ذلك الدور.



الفصل الرابع

روافع التغيير الكُبرى في المشروع الإسلامي

الربيع العربي – النصر الأفغاني – النهضة التركية

مفردات الفصل:

أولاً: عقود التغيير الأربعة في القرن الخامس عشر الهجري

ثانياً: عشرينية الجهاد الأفغاني وآثاره على الأمة المسلمة والعالم

ثالثاً: العشرية الأولى لثورات الربيع العربي ومستقبلها

رابعاً: عشرينية النهضة التركية وآثارها على الأمة المسلمة والعالم

خامساً: التكامل والمآلات المشتركة بين روافع التغيير الكُبرى

أولاً: عقود التغيير الأربعة في القرن الخامس عشر الهجري

يمكننا رصد التغيير التاريخي الأخطر والأحدث، في أمة الإسلام منذ اليوم الأول، الذي استفتحت فيه الأمة قرنها الخامس عشر الهجري أي في عام 1400 للهجرة، الموافق عام 1980 للميلاد، وفي ذلك من الدلالات والإشارات ما فيه، بعد أن سجلت الأمة المسلمة أدنى مستويات الأداء والتخلف، في تاريخها كلِّهِ خلال قرنها الرابع عشر الهجري، وتمثل ذلك التخلف في الانكشاف السياسي، والسقوط التاريخي، وإقدام أعدائها على محو مظلتها ونظامها السياسي، عبر إعلان سقوط الخلافة العثمانية عام 1924م، والتي استمرت قرابة ستة قرون، كما تمثل ذلك الانكشاف والسقوط في فقدها لمقدساتها، حيث لم يقف الأمر عند فقد بيت المقدس لصالح الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، وإنما فقدت معه السيطرة على مسجديها المسجد الحرام والمسجد النبوي، من خلال الهيمنة التامة التي فرضها الإنجليز على جزيرة العرب، وإحاطتهم التاريخية والمتدرجة بها، منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وحتى مطلع القرن العشرين، حتى تمكَّنوا من وضع عملائهم الموالين لهم، حكاماً على جميع أقاليم الجزيرة العربية، من إقليم اليمن جنوباً إلى إقليم الأحساء ونجد شمالاً وإلى إقليم عُمان شرقاً إلى إقليم الحجاز غرباً، كما تمكنت بريطانيا البروتستانتية وفرنسا الكاثوليكية، من إسقاط عواصم الأمة قديمها وجديدها، فأسقطوا إسطنبول كما أسقطوا القاهرة ودمشق وبغداد، وكانوا قبل ذلك قد أسقطوا جميع أعماق الأمة، من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي، ثم تفرغت أمم الكفر في العالم، ومشاريع التداعي على الأمة، في تمزيق أوصالها، والتفنن في انتهاك مُحَرَّماتها طوال القرن العشرين الميلادي.

وما إن أطلت الأيام الأولى من القرن الخامس عشر الهجري، حتى فاجأت أمة الإسلام أمم الكفر على مستوى الأرض، بحضور غريب ومفاجأة تاريخية، فلم تكن أحوال الأمة في تلك اللحظة، تؤشر على قدرتها في العودة إلى الحياة مجدداً، وإذا بالأمة المسلمة تصبح العامل الحاسم والمؤثر، في تغيير المعادلات الدولية



والإقليمية، من خلال أدوار التدافع الجهادي، والعقائدي، والسياسي، التي خاضتها شعوب الأمة في العقود الأربعة الأخيرة، حتى تبلور ذلك عن التدافع وأسفر، عما يمكن أن نطلق عليها "الروافع الكُبرى" في المشروع الإسلامي؛ وهي حتى الآن ثلاثة لكنها قابلة للزيادة، وتأتي ثورات الربيع العربي في مقدمة تلك الروافع، ثم يأتي انتصار الشعب الأفغاني على أمريكا، ثم النهضة التركية المباركة، ولعل الرافعة التي ستلتحق بها، تتمثل في نهضة سياسية أو ثورة للشعب الباكستاني، وغيرها من الروافع في ساحات الأمة المسلمة المختلفة، وسيكون وقوفنا في هذا الفصل على التأثير الكُلِّي لهذه الروافع على وضع الأمة المسلمة ومشروعها الكُلِّي.

وفيما يلي استعراض للتحولات في كل عقد من عقود التغيير الأربعة، منذ بداية القرن الخامس عشر الهجري، أي من عام 1400 – 1442 للهجرة:

- عَقد التغيير الأول: بدأ التحوُّل في تاريخ الأمة الحديث عبر مسارين، أما المسار الأول، فقد تمثل في محاولة اصطدام على غير ميعاد، عندما قام فرع الإخوان المسلمين في سوريا، بأخطر انتفاضة مسلحة في أخطر دول الطوق حول المشروع الصهيوني، وهي سوريا عام 1979م، حيث تحوَّلت سوريا إلى بركان من الصراع والثورة المُسلَّحة، ضد حكامها النُّصيريَّة، والذين استلموا الحكم من أيدي فرنسا الكاثوليكية وبرعاية أمريكية، وطبقوا مبادئ الشيوعية والإلحاد تحت مسمى "البعث"، ولم يكن يخطر على قلب أحد من أهل الشام، أن يتولَّ النصيرية الحكم فيه، واستمرت معركة الأبطال في سوريا، ضد النصيري حافظ أسد أربعة أعوام، سجل فيها أهل الشام أعلى صور الاستبسال والشهادة في سبيل الله تعالى، ولكي تنتهي تلك الثورة بمجزرة تاريخية في حماة عام 1982م، فيذهب ضحيتها قرابة أربعين ألف من المُوَحِّدين، في ظل صمت وتواطؤ دولي وعربي؛ وأما المسار الثاني، فهو اشتعال ثورة تاريخية، في الأرض التي عُرفت بأنها مقبرة الغزاة وهي أفغانستان، ضد الاحتلال السوفيتي الشيوعي عام 1979م أيضاً، حيث تحولت



تلك الثورة، إلى ملحمة استمرت عشر سنين، ولتكون نتيجتها الأساسية، الإطاحة بالاتحاد السوفيتي من عرش النظام العالمي والسيطرة الدولية، وكان الأثر الأخطر على واقع الأمة المسلمة، هو إحياء الجهاد مجدداً في واقعها، والذي اندثر طويلاً إلا في بؤر ضيقة ومحاصرة، فكان لهذا الإحياء أثره الواسع على الأمة وفي كل الاتجاهات، حيث حدث الإحياء الأخطر لهذه الشعيرة مرة أخرى في الشام، وفي بيت المقدس بالذات عندما تفجرت انتفاضة الشعب الفلسطيني عام 1987م، وقد كان مشايخ وشباب الإخوان المسلمين في فلسطين، على موعد مع أنموذج مبارك وتاريخي من ملحمة الجهاد، في هذا الموقع الرمزي الأهم وهو بيت المقدس، الذي يرزح تحت الاحتلال الصهيوني، بعد أن استلمه من المحتل الصليبي.

- عَقد التغيير الثاني: ثم جاءت العشرية الثانية من العقود الأربعة، وهي التي امتدت من عام 1991م إلى 2000م، ففي هذا العقد تأثرت الأمة المسلمة على المستوى العالمي بالمد الجهادي الأفغاني، وما حققه المجاهدون الأفغان بنهاية عَقد الثمانينات من القرن العشرين، فقد شهد عَقد التسعينيات بدوره تحولات كُبرى في الأمة المسلمة، كان من أهمها تواصل تفجر انتفاضة الشعب الفلسطيني في وجه المشروع الصهيوني، وتحوُّل تلك الانتفاضة إلى مواجهة مسلحة، وحرب ذات طابع خاص، فلا هي بالحرب النظامية، ولا هي بحرب العصابات، لأنها تتخذ من البيوت والأزقة والشوارع مجالاً للحركة، ولكي يولد في ظل تلك الحرب سلاح جديد، تستخدمه الأمة المسلمة لأول مرة، بهذا الشكل والتأثير في مواجهة الآلة الصهيونية العسكرية والأمنية، وهي العمليات الاستشهادية، بقيادة المهندس الأسطورة الشهيد يحيى عياش رحمه الله تعالى، ولكي تقود تلك العلميات إلى الكشف، عن مدى خواء المشروع الصهيوني العقائدي، ومدى قوة وعظمة إيمان المسلمين بدينهم وعقيدتهم، ولكي يضرب الحراك الجهادي في فلسطين ثلاثة مشاريع في آنٍ واحدٍ، وهي المشروع الصهيوني، والمشروع الصليبي، ومشروع القمع العربي وأنظمته المَلَكيَّة والعسكرية معاً؛ ومما ميز هذا العَقد أيضاً، انتشار الحركات الجهادية على مستوى

العالم متأثرة بالجهاد الأفغاني، ومنها تجدد الجهاد في الفلبين، وتجدد الجهاد في كشمير، وتجدد الجهاد في إرتريا ،وانبعاث الجهاد في البوسنة، والشيشان، وطاجكستان، والجهاد في إقليم فطاني بتايلاند، والجهاد في إقليم أوغادين الصومالي ضد الإثيوبيين، وبذلك اتضحت أهم مسألة تخص الأمة المسلمة على مستوى العالم، وهي أن ثمة أمة تُنْتَهك حُرُماتها في كل بقاع الأرض، وبالرُّغم من تنوع عرقيات تلك الأمة وتباعد جغرافيتها، إلا أن بقية الأمم تعاملها كأمة واحدة، بناءً على العقيدة التي تربط بين أبنائها.

- عَقد التغيير الثالث: ثم جاءت العشرية الثالثة، من العقود الأربعة، وهي التي توافقت مع بداية القرن الحادي والعشرين الميلادي، فامتدت من عام 2001م إلى عام 2010م، وفي هذه العشرية استمر منحى الصراع، في وتيرته الصاعدة، ولكن الذي فرض الصراع هذه المرة، هي قيادة الحملة الصليبية العالمية، متمثلة في النظام الأمريكي، وعصاه العسكرية الضاربة وهو حلف الناتو، فقد زين لهم الشيطان، أنه قد حان تجديد الغزو والاحتلال العسكري لأراضي المسلمين، كخطوة استباقية قبل أن يتمكن المسلمون من استثمار آثار الجهاد في مساحات جديدة، وكتأديب لبقية الأمم التي تنافس أمريكا ضمن النظام العالمي، فكانت قفزة الأمريكان العسكرية الأولى في أفغانستان عام 2001م وقفزتهم الثانية في العراق عام 2003م، لكي تبدأ ملحمتان جهاديتان في كلا الساحتين، فور وصول القوى الصليبية إلى البلدين، فكانت المعركتان اختباراً عقائدياً وميدانياً لأمة الصليب من جهة، ولأمة الإسلام من جهة أخرى، وفي ظل غياب أي مستوى من التكافؤ المادي والقدرات البشرية بين الجانبين، حيث تتربع الصليبية العالمية، على إرث معاصر من السيطرة العالمية، بأدواتها ومؤسساتها السياسية والعسكرية والاستخباراتية والاقتصادية، والقدرات البشرية المدرَّبة، التي تخشاها بقية ما يسمى "بالقوى العظمى"، فإذا بأمة الإسلام وكأنها تولد من جديد، وإذا بالمصطلحات العقائدية وتطبيقاتها العملية تحيا من جديد، وتبدأ مسيرة جديدة من انعتاق الأمة من



الغثائية والوهن، ولكي تسجل الأمة المسلمة حضوراً عالمياً، وتأثيراً مباشراً في النظام العالمي ومآلاته، ففي هذه العشرية، أثبت الشعب الأفغاني ورجاله الأشداء، أنهم خزان الجهاد وموئله في أمة الإسلام، بالرُّغم من فارق العدة والعتاد، بينهم وبين الصليبية العالمية، التي حشدت جنودها من كندا إلى استراليا؛ وفي هذه العشرية ارتكب الأمريكان الخطأ التاريخي، الذي سوف يكلفهم موقعهم العالمي، وصدارتهم التي حافظوا عليها عقب انتصارهم في الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما استفزوا الأمة المسلمة، وتسببوا في تفجير الجهاد مجدداً، من حيث لا يشعرون، وفي منطقة القلب أعني العراق، المرتبط بالمساجد الثلاثة المقدسة، فزرعوا بذلك بذور الجهاد، ونشروها في المنطقة الأخطر، وهي منطقة ارتكاز الحملة الصليبية، منذ غزوها الأول بداية القرن العشرين الميلادي، فأتاحت تلك الحملة للشعب العراقي أن يمتحن قدراته العقدية مقابل عقيدة النصارى، وأتاحت كذلك كشف المشروع الباطني الشيعي، والذي بقي متسربلا بثوب ما يسمى "بالثورة الإسلامية"، وإذا بقادته يتحالفون مع قادة الصليبية العالمية، في غزو العراق واحتلاله عسكرياً، فكان من نتائج هذه العشرية الانكشاف والسقوط للمشروع الباطني.

- عَقد التغيير الرابع: ثم جاءت العشرية الأخيرة المباركة، والتي امتدت من عام 2011م إلى عام 2020م حيث استكمل العمالقة الأفغان، مسيرتهم الجهادية في هذا العَقد، حتى توَّجوه بنصر مُستَحق، وكذلك فعل الأتراك بقيادة أردوغان، فقد سرَّعوا من أدائهم الحضاري المميز حتى أصبحوا قوة لها حضورها الإقليمي والعالمي المميز، وكان التحوُّل الأخطر في هذا العَقد بدخول الشعوب العربية في معادلة التغيير التاريخي والتدافع الدولي من أوسع الأبواب، عبر ما عُرف بثورات الربيع العربي، التي طالت خمسة من رؤوس البغي والطغيان العربي، بدء من طاغية تونس وانتهاء بطاغية اليمن، مرورا بطغاة ليبيا ومصر وسوريا، فكانت ملحمةً تاريخيةً وتحولاً جذرياً، قاد إلى القضاء على المعادلة التي نصيبتها أمريكا

بنهاية تسعينيات القرن العشرين، والتي تتحكم بها عبر نظرية "الصراع منخفض الحدة" (LOW-INTENSITY CONFLICTS)، وهي النظرية التي لاعبت أمريكا بها شعوب الأمة المسلمة، عبر ضبط الصراع، بينها وبين "الجماعات الإسلامية" من جهة أخرى، فتمكنت بذلك من اللعب وحيدة ومنفردة، ومن التحكم في مخرجات الصراع الأمني والسياسي بتلك النظرية، كما أدى دخول الشعوب العربية في الصراع، إلى كشف الأوهام التي كانت تعشعش في أذهان النخب العربية، من إسلاميين ووطنيين، بإمكانية العيش على هامش أنظمة القمع العربي من ملوك وعسكر، وإذا بتلك الأنظمة تُظهر حقيقة عقيدتها ووحدة بنائها، كما وضع أُسُسَها قادة الحملة الصليبية في بداية القرن العشرين، من "المَلَكيَّات" و "العسكر" العرب، وذلك عندما اشتعلت ملاحم ثورات الربيع العربي، ولكي تصطف النُّظُم العربية مع النظام العالمي والنظام الإقليمي في قمع تلك الثورات، كما حدث في سوريا، التي احتطم فيها الشعب السوري مع قائمة من الأعداء العقائديين، ضمَّت منظومة القمع العربي، التي تولت عمليات السيطرة على قادة الثورة، من خلال عمليات التمويل والمكر السياسي والأمني، والمشروع الصهيوني الذي وضع أسس إدارة الثورة المضادة عالمياً وإقليمياً، وأشرف على الصراع في سوريا، وهو الذي أعطى الضوء الأخضر لجنود المشروع الباطني الشيعي، ثم جنود المشروع الروسي الأرثوذكسي، مع مشاركة لصيقة من المشروع الأمريكي الأوروبي ومظلتهما السياسية والعسكرية.

ثانياً: عشرينية الجهاد الأفغاني و آثارها على الأمة المسلمة والعالم

إن المتأمل في تاريخ الشعب الأفغاني، خلال العقود الأربعة الماضية، أي منذ افتتاح أمة الإسلام لقرنها الخامس عشر الهجري، يجد أن الله عز وجل قد منَّ على الشعب الأفغاني، بما لم يمُنَّ به على بقية شعوب الأمة المسلمة، فقد خاض الأفغان وحدهم، ملحمتين من ملاحم التاريخ، وتمكَّنوا من زلزلة عروش أقوى إمبراطوريتين في النظام العالمي، الذي تأسس بُعيد الحرب العالمية الثانية، وهما

الاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر شبيه بما أحدثه الصحابة رضوان الله عليهم، عند انبعاث أمة الإسلام، وتمكنهم من إسقاط الإمبراطورية الفارسية والرومية في آنٍ واحدٍ، والفرق بين الموقفين، أن الصحابة رضوان الله عليهم قد أسقطوا أقوى إمبراطوريتين بشكل متزامن، بينما أنجز الأفغان مهمتهم بالتوالي واحدة تلو الأخرى.

وفيما يلي أهم دلالات عشرينية الجهاد الأفغاني التي امتدت منذ عام 2001م إلى عام 2021م:

- إن أهم معنى مارسه وطبَّقَهُ الأفغان، وهم يقاتلون الأمريكان لعشرين سنة، أنهم التزموا بأوامر الله عز وجل في الصراع العقائدي، كأحسن ما يكون الالتزام في تاريخ الأمة المسلمة، فلم يهربوا من القواعد والمقتضيات الشرعية التي أمر الله عز وجل بها عباده، فكان في فعلهم إحياء للدين وأي إحياء، فلم يَتأَوَّلوا ولم يَصرِفوا الأحكام عن وجهها الشرعي، فجازاهم الله عز وجل نصرا لم ير التاريخ مثله؛ فإنهم لما امتثلوا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ سورة محمد:7، ونصروا دينهم وأمتهم جاءهم النصر من عند العزيز الحكيم، وعندما امتثلوا قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ التوبة:14، وقاتلوا في سبيل الله عز وجل، انتقم الله لهم من الصليبيين الأمريكان وشفى صدور قوم مؤمنين، وعندما آمن الأفغان بقوله عز وجل: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾البقرة:249، فكانوا القِلَّة القليلة التي مثَّلت أمة الإسلام، في حربها ضد طغاة العصر، فثبَّت الله أقدامهم وهم قلة أمام كثرة عاتية من حملة الصليب، وعندما رأى المجاهدون الأفغان جيوش الناتو تزحف نحوهم، وصواريخهم تدك مدن أفغانستان، فإنهم ثبتوا والتزموا أمر الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفاً فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ﴾

الأنفال:15، فجاءهم نصر الله العظيم على أعدائهم الكفَّار، وقد أفلح المجاهدون الأفغان عندما التزموا أمر الله عز وجل في قوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ الأنفال:46، فلم يقعوا في داء الساحات الجهادية المعتادة في عصورنا المتأخرة، وهو التنازع على القيادة وتشتت الجماعات، فأثابهم الله عز وجل بالنصر والفتح المبين، وهكذا في بقية القواعد الشرعية في قتال المسلمين للكفَّار، يمكن أن تجد الأفغان وقد التزموا أمر ربهم جل في علاه، فكان ذلك سبب نصرهم وعلوِّ شأنهم على أعدائهم.

- ثم تأتي بعد ذلك إشارة خطيرة ودقيقة، فقهها الأفغان المجاهدون المعاصرون، حيث لم تنطل عليهم أخطر حيلة، استخدمها الصليبيون الأوروبيون، منذ أن غزو بلاد المسلمين قبل قرنين، وهيمنتهم على الأمة من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي، وهي عدم وقوع الأفغان تحت وهم "منح السلطة"، ووهم "الاعتراف بالشرعية"، الذي يقدمه النصارى والنظام العالمي بيد، لكي يسلب باليد الأخرى السيادة الحقيقية للشعب الذي يقبل منهم تلك الأكذوبة، ولذلك لم يستعجل المجاهدون الأفغان، بقيادة حركة "طالبان"، قطف ثمرة الجهاد والحصول على "السلطة السياسية"، وذلك لإدراكهم خطورة هذا الفخ الذي وقع فيه الكثيرون قبلهم، ومن غرائب الأحداث، أن يسقط في هذا الفخ مَنْ تبقى مِن قادة الجهاد الأفغاني السابق، الذين قاتلوا الاتحاد السوفيتي، حيث تجاوبوا مع العرض الأمريكي، لاستلام السلطة من تحت أيديهم، وقتال إخوانهم تحت راية الصليب، فإذا بهم يدخلون كابل خلف الدبابة الأمريكية، فاستحلَّوا "موالاة" الدبابة الأمريكية الصليبية وهي تدخل أرض أفغانستان عام 2001م، وحَرَّموا "موالاة" الدبابة السوفيتية الشيوعية عندما دخلت كابل عام 1979م.

- وقد بلغ الأفغان قمة الثقة بربِّهم عز وجل وتوكلهم عليه، عندما عزموا على بدء مواجهة الاحتلال الأمريكي، وهم يرون سقوط دولتهم وسيطرة أمريكا على أفغانستان كلها، حيث استخدمت الحكومة الأمريكية كل أدوات الرعب العسكري

والأمني، كما استخدمت بعضاً من إخوانهم الأفغان في حربهم، ومع ذلك وضعوا خطة المواجهة طويلة المدى، والتي آتت أُكلها بعد عَقدين من الزمن نصراً وعزاً وتمكيناً.

- وقد أبدع الأفغان في استخدام ثلاثية "الثبات والأرض والزمن"، فقد ثبتوا على أرضهم ولم يتزحزحوا عنها، واستخدموا ميزة المَنَعة التضاريسية لأفغانستان، كما استخدموا طول الزمن كاستراتيجية لاستنزاف الجيش الأمريكي، ومعه جيوش حلف الناتو مجتمعة، ولأول مرة في تاريخ الإمبراطورية الأمريكية التي تأسست عام 1776م، تخوض حرباً لهذه المدة من الزمن وهما عَقدين متواصلين دون انقطاع، ويتتابع على الحكم أربعة رؤساء أمريكان، ويحصدون جميعهم الفشل والخزي والهزيمة.

- أراد الأمريكان عبر غزوهم للأفغان، أن يضربوا الأمة المسلمة ضربتهم النفسيَّة الكُبرى والنهائية، حتى تسقط تحت أقدامهم، وتستسلم لهم في كل مكان على الأرض، وقد خَصُّوا أفغانستان بذلك، لأنها غدت النموذج المُحتذى في الجهاد والثبات، فقيض الله عز وجل لأمة الإسلام، هؤلاء الرجال بقيادة حركة "طالبان"، فأوقفوا الزحف الأمريكي الصليبي المستجد وأحالوه عدماً، وأسسوا بذلك لمرحلة جديدة من نهضة الأمة، وثباتها في الصراع الدولي، وظهورها في الأرض من جديد.

- ومن أخطر الإشارات والدلالات في الحرب الأفغانية الأمريكية، أنها أثبتت تفوق الأفغان على العقول العسكرية الأمريكية، وهي التي تعتبر الأفضل في العالم، من حيث القدرة على التخطيط الاستراتيجي، والقدرات التكنلوجية، والمهارات التكتيكية العسكرية غير المسبوقة، والدعم المؤسسي البحثي والأكاديمي والتجريبي، ومع ذلك تمكن المجاهدون الأفغان من إثبات وجودهم، وتفوقهم على العقل العسكري الأمريكي، وعلى الآلة العسكرية الأمريكية في آنٍ واحدٍ، وبذلك فقد أسقط المجاهدون الأفغان وَهْمَ التفوق الصليبي الغربي، الذي تمثله أمريكا وحلف الناتو العسكري.

- لم يتزلزل قادة الجهاد في أفغانستان، أمام أعتى الحروب النفسية، التي شنَّها الأمريكان كأخطر نموذج معاصر في الهيمنة على عقليات البشر، حيث استخدمت أمريكا مسألة الحادي عشر من سبتمبر، كغطاء نفسي وذريعة لشن الحرب على أفغانستان، وحرَّكت كل أدواتها الإعلامية، ووكالات استخباراتها، وعملاءها من أنظمة العرب والمسلمين، لتحقيق أكبر أثر نفسي في الحرب على الأفغان، ومع ذلك لم يبال المجاهدون بكل تلك "الأرمادا" النفسية، وثبتوا حتى تنزَّل عليهم النصر من ربهم عز وجل.
- ومن أهم ما أثبته المجاهدون الأفغان بقيادة حركة طالبان، استثمار النصر العسكري في النصر السياسي وعند بدء المفاوضات، فقد أثبتوا أنهم واعون لطبيعة المكر الصليبي الغربي، في مرحلة المفاوضات بعد الحروب، ومحاولة القوى الغربية أن تكسب بالمفاوضات السياسية، ما عجزت عن كسبه في الصراع العسكري، واستخدامهم لاستراتيجيات كسب المفاوضات، وإملاء شروطهم على المفاوضين، بحيث يؤدي ذلك إلى تحكمهم في إيجاد النظام السياسي بعد الحرب، والنجاح في إلغاء "السيادة" عن ذلك النظام وفرض الوصاية عليه، كما فعلوا بعد حروب التحرير التركية، وفرض الغرب الصليبي اتفاقية "لوزان" على تركيا عام 1923م والتي هي في الحقيقة "عقد إذعان"، حيث أملت على الشعب التركي أهداف العدو الصليبي الغربي، ومنها إلغاء الخلافة العثمانية، مقابل إعطاء مصطفى كمال "السلطة"، وكذلك فعلت فرنسا عندما سيطرت على "مفاوضات" توقيع اتفاقية الإذعان على ثوَّار الجزائر، وهي "اتفاقية إيفيان" عام 1962م، ففرضت على الشعب الجزائري الثائر "سلطة" يعترف بها المحتل القاتل، ووضعت بناء على تلك الاتفاقية شرذمة من العسكر، كانت مهمتهم مواصلة دور المحتل الفرنسي، إلى يومنا هذا، وكما فعل الكيان الصهيوني مدعوماً من الغرب الصليبي، عندما أجبروا الفلسطينيين على توقيع اتفاقية الإذعان المُسمَّاة "باتفاقية أوسلو" عام 1993م.

- أما مستقبل النصر الأفغاني والسيناريوهات المحتملة له فهي تقع في أربعة سيناريوهات كما يلي:

السيناريو الأول:

"النصر السياسي بعد العسكري"

نجاح حركة طالبان في استثمار النصر العسكري على حلف الناتو، بإعلان مشروع سياسي وحكومة تمثل الشعب الأفغاني، وتعبر عن سيادته واستقلاله وتاريخ وجوده، ونجاحهم في بلورة الوثائق السياسية والدستورية لنظام الحكم، وفق مبادئ النظام السياسي الراشدي، من مرجعية الشريعة القانونية، وسلطان الأمة السياسي، وحقها في اعتماد نظامها السياسي، وتولية من تراه مستحقاً للولاية، وتحول النظام السياسي إلى نظام مؤسسي راسخ، يعتمد على المبادئ لا على الأشخاص والجماعات، ونجاح النظام السياسي في التنمية الاقتصادية، والحفاظ على الثروات وتنميتها، والعناية بالشعب الأفغاني وتأمين مستقبله، ثم الالتقاء مع بقية الشعوب الأمة المسلمة، وخاصة القريبة من أفغانستان لبناء واقع جديد، يضمن استقلالها عن مشاريع الأمم، ويحفظ حُرُماتها، وبناء مشروع الأمة ونهضتها، بحيث تكون أفغانستان قادرة على فرض وجودها الجيوسياسي الإقليمي، والتأثير في قضايا الأمة، ضمن إقليم آسيا الوسطى، بل والعالم بعد ذلك.

السيناريو الثاني:

"حرب العملاء ودعم الأمريكان"

ويتمثَّل هذا السيناريو في نجاح الأمريكان وعملاؤهم في الداخل، نحو تحويل الساحة الأفغانية إلى ساحة استنزاف واسعة لحركة طالبان، عبر استخدام استراتيجيات إدامة الأزمات وتغذية النزاعات، وإبقاء الأوضاع السياسية والأمنية تراوح في مكانها، وإدخال البلاد في الحالة التي يطلقون عليها اسم "الدولة الفاشلة"، وبالتالي ضياع نتائج الجهاد والتضحيات لعقدين من الزمان، وخاصة بعد إعلان

أمريكا سحب جنودها من البلاد، ولكن مع نكث عهودها بحسب "اتفاقية الدوحة"، وتمديد موعد الانسحاب، ثم إعلان الانسحاب المفاجئ، مما يدل على أنها تجهز خطة بديلة للعب بمصير الشعب الأفغاني، عبر إعداد عملائها الأفغان حتى يبدأوا حرباً جديدة ضد طالبان، مع قيام واشنطن بدعم عملائها عبر ضربات جوية؛ ويعتمد مآل هذا السيناريو على الاستراتيجية التي سوف تعتمدها طالبان، في دفعه ومواجهته، وقدرتها على إقناع الشعب الأفغاني بمشروعها السياسي، واستثمار فرصة الخلخلة التي نتجت عن الانسحاب الأمريكي، لتوجيه ضربات حاسمة ومتلاحقة لعملاء الأمريكان وإنهاء وجودهم.

السيناريو الثالث:

"تجدد التدخلات العسكرية الخارجية"

بحيث يتم تحضير الساحة الأفغانية لتدخلات خارجية جديدة، سواء باتفاق أو بدون اتفاق بين الأعداء المحيطين بأفغانستان، وأول المرشحين للتدخل العسكري هم الروس، يلونهم الإيرانيون بتنسيق فيما بينهم، كما فعلوا في سوريا، مع دفع الروس لبعض الحكومات العميلة حول أفغانستان، لكي تبدأ عملية التحرُّش بطالبان، كما أن الحكومة الهندوسية المتطرفة، يمكن أن تدخل على الخط بالدعم المادي والاستخباراتي؛ ويبقى خطر التدخل الصيني قائم أيضاً ضمن هذا السيناريو، إلا إذا اشتعلت حرب جديدة بين علماء أمريكا وبين طالبان، فقد تختار الصين الدعم غير المباشر لطالبان.

السيناريو الرابع:

"تجهيز ساحة آسيا الوسطى للصراع الإسلامي الصيني"

وهو السيناريو الذي سيكون بديلا للصراع الأمريكي الصيني أو مساندا له، ورغبة غربية في توظيف القدرة القتالية لدى الأفغان، حيث نجحوا في المرة الأولى بوأد الاتحاد السوفيتي، وفي المرة الثانية بضعضعة تحالف الناتو العسكري؛ مع العلم بأن هذا السيناريو لن ينجح إلا بتبني الحلف الغربي الصليبي له كاستراتيجية

جديدة، وبدء تأسيس ووضع المقدمات اللازمة نحو تحقيق هذا الهدف بالرُّغم من صعوبته، وسوف يكون البدء عبر الاعتراف السياسي بحكم طالبان، ثم توجيه الحكومات في العالم العربي والإسلامي الخاضعة للغرب، لكي تلعب نفس الأدوار التي لعبتها من قبل في دعم الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفيتي، مع رفع وتيرة الغرب للدعاية ضد انتهاكات الصين لحقوق المسلمين الإيغور -والانتهاكات حقيقة لا يمكن دفعها- والسماح لطالبان كي تبني ترسانتها العسكرية؛ فإذا أدركت الصين خطورة النمو الإسلامي في آسيا الوسطى، فإنها سوف تختار "تأمين" طهرها عبر الوسائل العسكرية، سواء باحتلال أفغانستان أو تشجيع إيران وأولياءها في آسيا الوسطى لمواجهة طالبان.

ثالثاً: العشرية الأولى لثورات الربيع العربي ومستقبلها

وفيها المسائل الثلاث التالية:

المسألة الأولى: دلالات القراءة المبدئية لثورات الربيع العربي

المسألة الثانية: نقاط الضعف والانكشاف في ثورات الربيع العربي

المسألة الثالثة: مستقبل وسيناريوهات ثورات الربيع العربي

المسألة الأولى: دلالات القراءة الأولى لثورات الربيع العربي:

لقد كانت ليالي وأيام التغيير التاريخية العظيمة، التي عاشتها بلدان ثورات الربيع العربي الخمس، كافية لكي تزلزل الأسس التي أرستها وخلَّفتها الحملة الصليبية الإنجليزية الفرنسية المشتركة في المنطقة العربية، وتزلزل النُّظُم التي نَصَّبتها قبل قرن من الزمان، وذلك عندما نجحت الحملة الصليبية الحديثة، بقيادة بريطانيا في احتلال أطراف جزيرة العرب ومضائقها الاستراتيجية، حيث احتلت ساحل عُمان عام 1819م، المُطل على مضيق هرمز الاستراتيجي، ثم احتلت عدن عام 1839م، المُطلة على مضيق باب المندب، ثم نجاحها في احتلال مصر عام 1882م، مثلما تمكنت فرنسا من احتلال الشمال الإفريقي بدء من الجزائر عام

1830م، وأتبعتها بتونس ثم المغرب، وصولاً إلى احتلال الإنجليز للعراق عام 1915م، ثم تعاون الإنجليز والفرنسيين في احتلال بيت المقدس والشام عام 1917م.

فقد تقدمت الشعوب العربية، وفي وقت واحد، لتزلزل معادلة الأنظمة العربية العميلة، والتي تحكم باسم الحملة الصليبية، سواء بوجهها ونسختها الأولى، وهي الأنظمة المَلَكية، أو بنسختها الثانية وهي نسخة الانقلابات العسكرية، التي أخذت شرعيتها من أحد أهم رؤوس النظام العالمي الجديد، بُعيد الحرب العالمية الثانية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي ورثت الحملة الصليبية الإنجليزية الفرنسية في المنطقة العربية؛ وقد كانت ثورات الربيع العربي اختباراً مزدوجاً لقابلية التغيير والثورة لدى الشعوب العربية، ومدى قدرة أنظمة القمع العربي على إدامة التحكم والسيطرة على تلك الشعوب، فقد نتج عن تلك المواجهة حقائق كبرى، كان من أهمها، مسارعة أنظمة القمع العربي إلى إسناد بعضها البعض، في مواجهة ثورة الشعوب، بالرغم من الخلافات والتباينات بين تلك الأنظمة، وإصرار الشعوب العربية على استكمال شوط الانعتاق من العبودية السياسية، والأمنية، والاقتصادية، التي تفرضها أنظمة القمع العربي عليها.

وفيما يلي من نقاط سوف أستعرض دلالات القراءة المبدئية لثورات الربيع العربي:

- من أوائل الدلالات في ثورات الربيع العربي، أن ثمة جيل جديد قد وُلد في المنطقة العربية، من المحيط إلى الخليج، وهو الجيل الذي يمكن وصفه بجيل التغيير، فطوال مائة عام أو يزيد لم تشهد المنطقة هذا الزخم من الحراك الثوري الشعبي الشامل، وهذا المستوى من الإقبال على التضحية، للتحرر والانعتاق من سطوة الأنظمة القمعية الباطشة، وأن الجيل الجديد بات يدرك أن بؤرة الأزمات التي تكتنف حياته، إنما هي بسبب طبيعة النُّظُم التي تحكمه، ولذلك رددت حناجر

الشباب الثائر، شعار الثورة الأول: "الشعب يريد إسقاط النظام"، وتالله إنه لشعار القرن، الذي وُلدت فيه أمة جديدة، فالشعار يختزل كل شيء: حيث أدرك الجيل الجديد طبيعة القوة التي تمتلكها الشعوب، ثم إنه لا بديل عن الإسقاط الكامل والنهائي لأنظمة القمع، فلم يعُد هناك متسع لعمليات ترقيعها وإصلاحها، بهذه الكلمات الثلاث تحركت الشعوب العربية في مفاصل الهيمنة الأساسية لنظام القمع العربي، وخاصة مصر وسوريا واليمن.

- ثاني الدلالات الواضحة في ثورات الربيع العربي، ما أجمع عليه كل المراقبين، وهو "انكسار الشعور بالخوف" لدى الشعوب، وخصوصاً الجيل الجديد، وبالتالي انكشاف وسقوط أحد أهم أدوات السيطرة على الشعوب، التي تستخدمها أنظمة القمع العربي، وهو بث الرعب الذي درجت الأنظمة على ممارسته طوال عقود، عبر أجهزتها الأمنية والشُّرَطية، بل وحتى القضائية والإعلامية وأنها أنظمة لا تقهر، فإذا بالأطفال الصغار، يتحولون إلى مصدر رعب لأنظمة القمع العربي، كما فعل أطفال درعا، وهم يَخُطُّون شعار الثورة بكل براءة على أسوار مدارسهم، فما كان من حل لدى نظام القمع السوري النُّصيري إلا اعتقالهم وتعذيبهم، بل وقتل الطفل حمزة الخطيب ذي الثلاثة عشر عاماً، الذي تحوَّل إلى رمز للثورة السوريَّة؛ كما سجَّلت الشعوب العربية الثائرة في الدول الخمس، بأنها غير قابلة للتراجع إلى المربع الأول، الذي تريد نُظُم القمع إرجاعها إليه، بالرغم من التصعيد القمعي الذي اعتمدته النظم، وهذا ما عزَّزَ الاستنتاج بأن شعور الخوف والرعب من النظم قد انكسر إلى غير رجعة، وأن الشعوب ماضية إلى إنهاء سيطرتها إلى الأبد.

- ومن أظهر الدلالات في ثورات الربيع، ارتفاع مستوى تقبل التضحية لدى الشعوب العربية، وقد ظهر ذلك جليّاً في حب الشهادة، وتقبلها بصدور رحبة وتسليم لله عز وجل، والربط بين ارتقاء الشهداء ومسألة التحرر من الهيمنة الداخلية والخارجية، وعدم الجزع أمام كثرة الشهداء، فقد سجل الآباء والأمهات

والقبائل والعوائل والمناطق الجهوية، اعتداداً غير مسبوق باستشهاد أبنائهم، تحت آلة قمع النظم العربية، بل وكانت النساء والفتيات حاضرات في ذلكم السباق، فلم يقتصر الأمر على الرجال وحدهم؛ وبالرغم من مأساوية المشاهد، وسفك الدماء التي مارسها عسكر مصر المجرمون، واليمن، وسوريا، وليبيا، كمذبحة رابعة في مصر أو المذابح التي ارتكبها عسكر سوريا، وإيران، ولا زالوا في سوريا، فقد أثبتت الجماهير قدرة فائقة في امتصاص الصدمات، التي حاولت نُظُم القمع العربي تكريسها كاستراتيجية، في التصدي لثورات الشعوب.

- ويرتبط بالدلالة السابقة، وهي حب الشهادة، حدوث انقلاب جديد وجذري، في واقع الشعوب العربية بدخولها الثورة، وهو بدء خروجها من أخطر أدوائها وأمراضها، التي أوقعتها في هذه الوهدة التاريخية، وهو مرض الغثائية والوهن، الذي أخبر عنه رسول الله ﷺ في قوله: (يُوشِكُ الأممُ أن تداعَى عليكم كما تداعَى الأكَلةُ إلى قصعتِها. فقال قائلٌ: ومن قلَّةٍ نحن يومئذٍ؟ قال: بل أنتم يومئذٍ كثيرٌ، ولكنَّكم غُثاءٌ كغُثاءُ السَّيلِ، ولينزِعنَّ اللهُ من صدورِ عدوِّكم المهابةَ منكم، وليقذِفَنَّ اللهُ في قلوبِكم الوهْنَ. فقال قائلٌ: يا رسولَ اللهِ! وما الوهْنُ؟ قال: حُبُّ الدُّنيا وكراهيةُ الموتِ) [1].

فبدلاً لة الحدث الشريف فإن شرط خروج الأمة المسلمة من معادلة الغثائية شفاؤها من الوهن! والوهن بشرح النبي ﷺ، هو حب الدنيا وكراهية الموت، وبالتالي فإن الأمة المسلمة عندما ترتفع إلى درجة حب الشهادة في سبيل الله تعالى، فهي قد بدأت تخرج من مرضها العضال الذي جعلها ذيلا في الأمم.

- ومن أخطر دلالات ثورات الربيع العربي، بدء نقض الشعوب للمرحلة السياسية التي أسستها الحملة الصليبية، والتي أسماها النبي ﷺ بمرحلة "الدعاة على أبواب جهنم" وذلك من حديث حذيفة بن اليمان قال: (كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ

(1) صحيح أبي داود

رَسولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ، وكُنْتُ أسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، مَخَافَةَ أنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلتُ: يا رَسولَ اللَّهِ، إنَّا كُنَّا في جَاهِلِيَّةٍ وشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بهذا الخَيْرِ، فَهلْ بَعْدَ هذا الخَيْرِ مِن شَرٍّ؟ قالَ: نَعَمْ قُلتُ: وهلْ بَعْدَ ذلكَ الشَّرِّ مِن خَيْرٍ؟ قالَ: نَعَمْ، وفيهِ دَخَنٌ قُلتُ: وما دَخَنُهُ؟ قالَ: قَوْمٌ يَهْدُونَ بغيرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ منهمْ وتُنْكِرُ قُلتُ: فَهلْ بَعْدَ ذلكَ الخَيْرِ مِن شَرٍّ؟ قالَ: نَعَمْ، دُعَاةٌ علَى أبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَن أجَابَهُمْ إلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا قُلتُ: يا رَسولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا، قالَ: هُمْ مِن جِلْدَتِنَا، ويَتَكَلَّمُونَ بأَلْسِنَتِنَا قُلتُ: فَما تَأْمُرُنِي إنْ أدْرَكَنِي ذلكَ؟ قالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وإمَامَهُمْ قُلتُ: فإنْ لَمْ يَكُنْ لهمْ جَمَاعَةٌ ولَا إمَامٌ؟ قالَ: فَاعْتَزِلْ تِلكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، ولو أنْ تَعَضَّ بأَصْلِ شَجَرَةٍ، حتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وأَنْتَ علَى ذلكَ) [1].

وكذلك وردت صفة أخرى، لهذه المرحلة السياسية في تاريخ الأمة، وهي صفة "المُلك الجبري"، كما في حديث حذيفة بن اليمان الذي ورد في مسند الإمام أحمد بقول النبي ﷺ: (تكونُ النُّبُوَّةُ فيكم ما شاء اللهُ أن تكونَ، ثم يَرْفَعُها اللهُ تعالى، ثم تكونُ خلافةٌ على مِنهاجِ النُّبُوَّةِ ما شاء اللهُ أن تكونَ، ثم يَرْفَعُها اللهُ تعالى، ثم تكونُ مُلْكاً عاضّاً، فتكونُ ما شاء اللهُ أن تكونَ، ثم يَرْفَعُها اللهُ تعالى، ثم تكونُ مُلْكاً جَبْرِيَّةً فيكونُ ما شاء اللهُ أن يكونَ، ثم يَرْفَعُها اللهُ تعالى، ثم تكونُ خلافةً على مِنهاجِ نُبُوَّةٍ، ثم سكت) [2].

فقد تظافرت الأدلة العمليَّة والعلميَّة خلال القرن الماضي، بأن الأنظمة السياسية التي تأسست في ظل الحملة الصليبية، أنها هي المعنية بوصف النبي ﷺ: "دعاة على أبواب جهنم"، وهُم أيضاً أصحاب الوصف الآخر "المُلك الجبري"، الذي أُجبرت الأمة عليه وأُكرهت إكراهاً، فهي أنظمة فاقدة لأي شرعية، وأنها استلمت الحكم يداً بيد، من قادة الحملة الصليبية، من بداية السيطرة الإنجليزية والفرنسية، إلى أن جاءت السيطرة الأمريكية لتُكمل ما بدأه أولئك؛ والذي يعنينا

(1) رواه البخاري ومسلم

(2) رواه الإمام أحمد في مسنده ورجاله ثقاة

هنا بأن ثورات الربيع العربي، قد أحدثت زلزالاً تاريخياً، بمصادمتها لهذه النظم العميلة، وكشفها عن مدى هشاشتها وخوائها.

- ومن دلالات ثورات الربيع العربي، سقوط وانكشاف حقيقة شعار "الديموقراطية" و"حقوق الإنسان" التي يدعيها العالم الغربي (أمريكا وأوروبا على وجه الخصوص)، وبقية الشعارات التي رفعتها منظومة الأمم المتحدة، كحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في الدفاع عن نفسها، فلم يكن شعار الديموقراطية سوى آلة دعاية فارغة، فقد وقفت نظم الصليبية الغربية بكل قوتها، مع نُظُم القمع العربي، ضد الشعوب وحقها في الانعتاق من عملاء الغرب المجرمين، بل إن قوى الغرب والشرق، وقفت تتفرج على سفك الدماء والانتهاكات، التي يندى لها جبين الإنسانية، ثم ذهبت أبعد من ذلك، فوظفت آليات النظام العالمي، كالمبعوثين الدوليين، وقرارات مجلس الأمن، كأدوات قمعية ضد الشعوب وهي تطالب بحرِّيتها، لكن مواثيق الأمم المتحدة لم تكن يوما ذات صلة بساحات الأمة المسلمة.

- ومن دلائل التحول الاستراتيجي في الصراع، النقلة الكبرى في أدوات الصراع ومساحاته، فبعد أن كان الصراع التاريخي والعقائدي، تتم إدارته عبر آليَّات الجماعات محدودة القدرات، ولا تتمكن من إحداث أي اختراق حقيقي في المعادلات، فقد دخلت الشعوب في الصراع فغيَّرت من المعادلة المستقرة لعقود طويلة، وهو السبب الذي يفسر مستوى الذعر الذي لحق بالأسياد، من قادة الحملة الصليبية واليهودية، وعبيدهم من الحكام العرب، فقد كانت الانتفاضة الثورية لبضعة أيام وعلى مستوى خمسة شعوب عربية، كافية للإطاحة بخمسة أصنام عرب من على عروشهم، التي توارثوها يداً بيد من السادة الغربيين.

- ومن أوضح دلالات ثورات الربيع العربي، أنها قد أبطلت إلى حد كبير السحر الأمريكي، الذي حاولت واشنطن ترويجه، عبر استخدامها لمصطلح "الإرهاب"، والذي خَصَّت به المسلمين وحدهم دون بقية البشر، وجعلته مبرراً



لقتلهم متى وأين ما شاءت، دون أن يجرؤ أحد على سؤالها مجرد سؤال عما تفعله! وذلك بعد أن وظفت الفلم "الهوليودي" المُسمى ب11 سبتمبر عام 2001م، واستخدمت طاقاتها وطاقات أوليائها، وخصوصاً أنظمة القمع العربي في المجال الأمني والإعلامي، لممارسة أبشع عمليات القمع والتعذيب والخطف والاغتيال، وفي سبيل تحقيق أهدافها تلك نصبت رمزاً عالمياً لممارساتها، وهو سجن "جوانتانامو"، والذي لاي يخضع لأي قانون حتى القانون الأمريكي نفسه، واتخذت اللون البرتقالي الفاقع كعلامة على إرهابها وطاغوتيتها؛ مع العلم بأن أحد أخطر أهداف أمريكا في استخدام وتوظيف مصطلح "الإرهاب"، أن توجه ضربة نهائية بزعمها إلى مصطلح "الجهاد" وممارساته، في واقع الأمة المسلمة، فجاءت ثورات الربيع العربي، لكي تطيح بهذا السحر وتبطله، بل وتضرب مركزه الأساسي المتمثل في أنظمة القمع العربي، ولكي تخرج الحشود الغاضبة وتنتزع السلاح من أيدي جلاديها، من جيوش وأجهزة أمن القمع العربي، إلى الدرجة التي شاهد فيها العالم بكل ذهول وعلى الهواء مباشرة، عملية القصاص الشعبي من أحد أخطر رموز القمع العربي، وهو الطاغية معمر القذافي.

- كما قادت ثورات الربيع العربي، إلى كشف حقيقة المشروع الصفوي الباطني، والذي تدَثَّرَ بمجموعة من الشعارات، كان من أخطرها شعار "نُصرة المسجد الأقصى وفلسطين"، وذهابه إلى تبنِّي حركات وفصائل المقاومة في فلسطين، والهيمنة عليها هيمنة كلِّية، أفقدتها قرارها المستقل، ووظَّفتها في فنائها الخلفي لقمع الشعوب، في الوقت الذي قدم فيه المشروع الإيراني دجاجلته الكبار، كحسن نصر اللات في لبنان، كرمز لمقاومة المشروع الصهيوني، وإعادة تجميل "النُّصيريَّة" الباطنية في سوريا، كحاملي لواء المقاومة ضد المشروع الصهيوني، وبالرُّغم من أداء قيادات المشروع الصفوي في العراق، وتنفيسهم عن الحقد الصفوي في مسلمي العراق فإن ذلك لم يكن كافياً لرفع الغموض عن حقيقة المشروع الصفوي، فجاءت ثورات الربيع العربي، لكي تميط اللثام عن دجل المشروع

الباطني الصفوي، عندما التحمت مصالح ملالي طهران مع مصالح المشروع الصهيوني، متمثلة في ضرب ومنع الشعب السوري من التحرر والسيادة، حيث استخدمت قيادة المشروع الصفوي، كل ما أوتيت من قدرات عسكرية ومالية وبشرية، لإيقاف خروج الشعب السوري من تحت نير طغيان النظام النصيري القمعي، فسقطت بالتالي كل ادعاءات المشروع الصفوي الأخلاقية وبانت عوراته وحقائق وجوده، وأنه يمثل امتداداً للمشاريع الباطنية، التي تحالفت مع أعداء الأمة، فسفكت الدماء واستحلت المُحرَّمات كالدولة القرمطية، والبويهية، والعبيدية والفاطمية، والصفوية.

- كما كشفت ثورات الربيع العربي، عن مستوى التكامل والتساند بين أدوات النظام العالمي في قمع الشعوب العربية الثائرة، كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والنظام الإقليمي المتمثل في أنظمة القمع العربي، والمشروع الصهيوني من جهة، والمشروع الصفوي الإيراني من جهة أخرى، وأن الشعوب لا تواجه الأنظمة القمعية فقط، كالنظام النصيري في سوريا، أو نظام معمر القذافي، أو عسكر مصر واليمن، بل هي في الحقيقة تواجه النظام العالمي، الذي منح ملالي طهران الغطاء اللازم، لقمع الشعب السوري والشعب اليمني، منذ عام 2011م وحتى وقتنا هذا.

- كما كشفت ثورات الربيع العربي، الطبيعة البنيوية والهيكلية لأنظمة القمع العربي وتكاملها، فقد هبَّت تلك النظم مباشرة، عند اشتعال ثورات الربيع العربي، لكي تسند بعضها بعضاً، وقد كانت من قبل تكتفي بالتواصل والتكامل الأمني والتنسيق بينها ضد الشعوب، ولكنها في ظل الثورة لم تكتف بذلك بل سارعت لدعم بعضها البعض بكل أنواع الدعم، وفي مقدمته الدعم المالي، حتى بلغ مستوى دعم حكومات الخليج لسلطة الانقلاب في مصر، قرابة مائة مليار دولار



منذ عام 2013م إلى عام 2019م، بحسب الاحصائيات الموثقة [1]، عدا الدعم غير المباشر، الذي تم عبر العقود الاقتصادية والاستثمارية، لحكومات الخليج في مصر، وتأتي في مقدمتها السعودية ثم الإمارات ثم الكويت، كما سعت حكومات الخليج لدعم الاحتلال الروسي لسوريا، عبر صفقات اقتصادية ضخمة مع الحكومة الروسية القاتلة، والتي دعمت قمع الروس للشعب السوري، ثم قمع الشعب الليبي في مرحلة تالية، ولم تكتف النظم العربية بهذا، بل بدأت بالتدخل العسكري في الساحات الثورية بقواتها العسكرية، وأوضح مثال على ذلك تدخل حكومتي السعودية والإمارات في اليمن، والذي أسفر عن تمكين ميليشيا الحوثي في اليمن، وإعداد الساحة اليمنية للتقسيم والتجزئة، وكذلك التقاء حكومتي مصر والإمارات على التدخل العسكري في ليبيا، عبر دعم الانقلابي خليفة حفتر وتزويده بالسلاح والميلشيات من كل أنحاء العالم.

- كما كشفت ثورات الربيع العربي، مستوى التخلف والانكشاف الذي كانت تعاني منه أغلب منظومات "الجماعات الإسلامية"، في مجال التصورات وخصوصاً في إدارة الصراع، ومدى تخلف اجتهاداتها عن المرحلة التي بلغتها الشعوب، حيث استخدمها الأعداء، ووظفوها توظيفاً عكسياً ضد مصالح الشعوب الثائرة، وذلك عبر مسارين من التوظيف، أما التوظيف الأول فهو عزل المسار القتالي الجهادي عن المسار السياسي، ومنع تكامل المسارين، وقد استجاب بعض الإسلاميين لهذا التوظيف المباشر وغير المباشر، حتى تمكنت المنظومة الدولية من التلاعب بالساحات الثورية، فهي تسيطر على المسار السياسي "الثوري"، والمعزول تماماً عن الميدان الثوري كما حدث في سوريا وليبيا واليمن، وأما المسار الثاني من التوظيف، فهو توظيف أصحاب الأداء الجهادي، والتي تفننت القوى الاستخباراتية الأمريكية وعملاؤها على مستوى المنطقة، في تحريكها بالاتجاهات

---

(1) 92 مليار دولار دعم خليجي للقاهرة منذ ثورة 25 يناير https://alqabas.com/article/647244

التي تخدم استراتيجيتهم بضرب الشعوب، وذلك منذ نجاح "أنموذج العراق الأمني"، في ظل الاحتلال الأمريكي؛ فالأمر تكرر في سوريا حيث أصبح لكل فصيل إمارة خاصة به، وهو مستعد أن يقاتل المنافسين له على السيطرة المحدودة التي أتيحت له، وبذلك كشفت ثورات الربيع العربي عن مستوى التخلف الذي يعانيه أصحاب هذا التصور وهو التصور "الجهادي" بالإضافة إلى توظيف أصحاب التصور السياسي الذين سبق ذكرهم، وهو ما سوف أفصله في المفردة التالية من هذا الفصل.

المسألة الثانية: نقاط الضعف والانكشاف في ثورات الربيع العربي

يمكننا من خلال رصد الساحات المختلفة لثورات الربيع العربي، أن نرى وحدة وتشابه الأداء، والإشكاليات بين ساحات الثورة، بالرغم من تباعد ما بينها جغرافياً، وهذا يدل على وحدة العوامل الداخلية والخارجية، التي تتحكم في ساحات الثورة، ويمكن أن نقسم نقاط الضعف والانكشاف التي تعاني منها تلك الساحات إلى قسمين، فالقسم الأول يتعلق بنقاط الضعف والانكشاف على مستوى الشعوب والجماهير بشكل عام، وأما القسم الثاني من نقاط الضعف والانكشاف فهو ما يتعلق بأداء النخب والجماعات، وسوف أستعرض تلك النقاط في كل قسم من القسمين المذكورين.

القسم الأول: نقاط الضعف والانكشاف على مستوى الشعوب والجماهير

- من نقاط الضعف والانكشاف في الساحات الثورية، خضوع الجماهير للمُخلَّفات النفسيَّة وآثار التوجيه الحكومي الخطير لأنظمة القمع العربي، التي امتدت لعقود طويلة، وعبر استخدام أجهزة وأدوات الدولة المؤثرة، كالجهاز التعليمي، والأمني، والقانوني، والإعلامي، إلى غير ذلك من أجهزة الدولة وآليَّاتها، فلم يكن أمر التخلص من تلك الآثار السلبية على الشعوب سهلاً ولا يسيراً، وقد انعكست تلك الآثار في الساحات الثورية، على أداء الشرائح والمكونات الثورية، على



هيئة صراع داخلي، وعدم ثقة وتنافس ذميم، فقاد بدوره إلى التخبط والانكسار، بل والتراجع الاستراتيجي الخطير، ولذلك رأينا في سوريا على سبيل المثال، سقوط مناطق بأكملها في أيدي حكومة القمع النُّصيري والإيراني، بعد أن تم تحريرها كحمص وحلب وغيرها، ورأينا سقوط بنغازي بؤرة الثورة في ليبيا والمنطقة الشرقيَّة بأكملها، بعد أن تحررت من قبضة ميليشيات القذافي، ونفس الأمر حصل في اليمن، أما في مصر فكانت الآثار التربوية النفسية من الخطورة، إلى الدرجة التي قامت فيها بعض مكوِّنات الثورة الشعبية بتعطيل الأداء الثوري كله، مما مهَّد للحظة للانقلاب العسكري، وجعله سهلاً على المنقلبين ومن خططوا لهم.

- ومن صور تأثير الحرب النفسية، التي مارستها نُظُم القمع العربي، ودلَّت على مستوى خضوع الشعوب العربية لألعاب تلك النُّظُم، أن مجرَّد تصميم برنامج ساخر موجَّه، كان كافياً للتأثير في الرأي الشعبي العام، وإحداث اختراق سياسي شامل، عندما دفعت أجهزة الأمن العربية أحد مسوخ الأداء الإعلامي، المسمى "باسم يوسف" لكي يتلاعب بتصورات ومشاعر الشعب المصري، في لحظة حاسمة من الصراع الثوري، ثم يصعد على المسرح كل رموز ودمى الإعلام المصري الموالين للعسكر، ويتظاهرون بدعم الثورة، في سبيل ضرب القيادات التي أفرزتها الثورة في تلك اللحظة؛ وهكذا تمضي خطط الحرب النفسية في ذات الاتجاه وأداء نفس التمثيليات، فقد ادعى أطراف من النُّظُم العسكرية الانحياز للثورة، كما فعلت قيادات الجيش المصري، تحت مسمى "المجلس العسكري"، وكما تم تنصيب نائب الرئيس اليمني كرمز "شرعي" للثورة، وبالتالي تمكنت نظم القمع العربي وأجهزتها الأمنية من سلب الثوار أعز ما يملكون وهو مصطلح "الشرعية الثورية"، والتحرك في ظلِّها.

- ومن صور تأثير الحرب النفسية والفكريَّة أيضاً على الشعوب في الساحات الثورية، وقوع الشعوب في صراع المصطلحات التي تصدرها آلة الحرب النفسيَّة، كالانقسام الحاد الذي حدث على مصطلح "الدولة المدنية" والمصلح الذي يقابله

وهو مصطلح "الدولة الدينية"، وانقسام الشعب الثائر بأكمله على هذين المصطلحين، ومن ثم استعداد المتبنِّين لمصطلح "الدولة المدنيَّة"، للتجاوب التام مع ما يمليه من تحديده لشكل النظام السياسي، وفق تعريف الغرب الصليبي وأوليائه، وفي مقدمته فرض "العلمانية" كمرجعية فلسفية وقانونية لإدارة شؤون النظام السياسي، وبالمقابل رفض وتجاهل مرجعية "الشريعة الإسلامية" في إدارة النظام السياسي، وبذلك نجح شياطين الإنس وعبر مصطلح واحد، في جعل نسبة من الشعوب الثائرة تتنكب لأمر ربها عز وجل، وترفض مرجعية الشريعة الإسلامية في تأسيس نظام الحكم الثوري؛ الأمر الذي سوف ينتج عنه البقاء في دائرة هيمنة أعداء الداخل والخارج، والبقاء في الغثائية والوهن، واستحقاق غضب الله عز وجل ومقته.

- ومن نقاط الضعف والانكشاف في الساحات الثورية، وقوع مكوَّنات الشعوب العربية الثائرة في الآثار الخطيرة التي تترتَّب عادة على "فراغ السلطة"، والتنافسية الشديدة التي تنشأ في ظلِّ ذلك الفراغ، وعدم القدرة على إثبات أي مستوى من التوازن لإدارة هذه المرحلة الخطرة، سواء على مستوى اتفاق المكوِّنات على تصور واحد لإدارة المرحلة، أو على آليَّات محددة في تلك الإدارة، وبالتالي وقع الجميع في حُمَّى ملء "فراغ السلطة"، على مستوى المدن والمحافظات والمناطق الريفية، مما هدد الساحة الثورية كلها، وأعطى أعداء الداخل والخارج فرصة ذهبية لضرب الثورة في مقتل؛ ومن نماذج تلك الحُمَّى ما حدث لشيوخ قبائل سوريا وليبيا واليمن، فقد كانوا جاهزين للتحرك في إطار مناطقهم فقط، وتحقيق نفوذ وسلطة محدودة في تلك المناطق، دون أن ينظروا إلى المعادلة السياسية الكُلِّية في البلاد، ولذلك لعبت حكومات القمع العربي بهم، عبر كثرة استضافة شيوخ القبائل، وعقد المؤتمرات لهم، ومدهم بالأموال، لكي ينكفئوا على مناطقهم ويمنعوا التحرك الشامل على مستوى الساحة الثورية ككل، مثلما انكفأت قبائل الشرق الليبي عن بقية المكونات الليبية، إبان الانقلاب الذي قاده مجرم الحرب



خليفة حفتر، بأوامر من أسياده الأمريكان وحكام الخليج، وكما انكفأت المكوِّنات العِرقية كل على نفسه مقابل بقية الأعراق، كالطوارق مقابل العرب في ليبيا، وكالأكراد مقابل العرب في سوريا وهكذا، وكانت أخطر ألوان هذا التفرق، هو تفرق المكوِّنات التي كانت مؤهلة، لكي تلعب دوراً ثورياً، وقيادياً في الساحات الثورية، وهي الجماعات والتيارات الفكرية والدينية، وأعني بهم الجماعات الإسلامية على وجه الخصوص، فبدلاً من أن تذهب تلك الجماعات، إلى تصور مشترك فيما بينها، فإنها سلكت طريق التنافس والتناقض، وكأن كل جماعة تريد أن تقيم دولة خاصة بها في الساحة الثورية المعنية، فكان لتناقضاتهم تلك أخطر الآثار على الساحات الثورية، وهو ما سوف أشرحه بتفصيل في الفقرة الثانية من هذه الوحدة في الفصل.

- ومن نقاط الضعف والانكشاف في الساحات الثورية، تعلق نفسيات الشعوب وآمالها بالتدخلات الخارجية العالمية والإقليمية، في إدارة ثورتها وتسليم الزمام لتلك التدخلات، وانطلت لعبة المبعوث الدولي مجدداً في كل ساحة ثورية، وكأن المبعوثين الدوليين لم يتقاطروا منذ 1945م على قضايا الأمة المسلمة، وكأنهم لم يُفسدوا ساحاتها المختلفة، وصدَّقت الشعوب قصة منظومة القمع العربي، وهي "تسعى" للإنقاذ، عبر مؤتمرات الرياض، وعمَّان، والرباط، فصدَّق الشعب اليمني ما سُمي "بالمبادرة الخليجية"، التي قادتها حكومات القمع الخليجي، وصدَّق الشعب الليبي تدخل حلف الناتو لصالحه، ثم "باتفاق الصخيرات"، وصدَّق الشعب السوري قصصاً كثيرة، كان منها قصة "أصدقاء سوريا"، ومؤتمرات جنيف، والأستانة، وغيرها.

- ومن نقاط الضعف والانكشاف في الساحات الثورية، تردد الشعوب وتأخرها في عمليات التعبئة العامة، في كل ساحة ثورية، والفشل في إعادة تنظيم القدرات البشرية والمادية، لتحقيق تكافؤ في الصراع، الذي تفرضه نُظُم القمع العربي وداعميها من الخارج، صحيح أن الهبَّات الثورية في الساحات المختلفة، حققت اندفاعات مباركة وقوية في مواجهة الأنظمة القمعية، لكن لم يصاحب

ذلك عملاً نوعيا استراتيجياً، يتمثل في الدفع بالقدرات والكفاءات والتخصصات إلى مواقعها، والالتفاف الشعبي حولها، وكان من أخطر نتائج هذا التخلف، عدم قدرة الساحات الثورية على العمل بآلية جيش التحرير الثوري، كأهم آلية يعتمدها البشر، في صراعهم ضد السلطة القمعية، وتم استبدالها بفصائلية ثورية عاجزة، وكذلك عدم قدرة الشعوب، على الدفع بقيادة سياسية موحدة، على مستوى الساحة الثورية الواحدة، مما سمح للتدخلات الخارجية أن تفرض نفسها، وأن تعطل الأداء الثوري عبر تلك التدخلات، عوضا عن التخلف في استثمار الطاقات، والقدرات المتخصصة، وتوظيفها في مختلف شؤون إدارة المناطق المحررة من تعليم واقتصاد وغير ذلك.

القسم الثاني: نقاط الضعف والانكشاف فيما يتعلق بأداء النخب والجماعات

يمكننا من خلال رصد أداء النخب والجماعات والتيارات رؤية نقاط الضعف والانكشاف التالية في أدائهم الثوري:

- لقد كشفت الساحات الثورية العربية خلال عقد كامل، مدى الخواء والتخلف في الاجتهاد والرؤى، التي تتبناها مختلف الاتجاهات، والجماعات الإسلامية، من إخوان وسلفية وجهادية، فضلاً عن أغلب العلماء والرموز المستقلين، فقد غرقت تلك الجماعات والتيارات في الأبعاد الوطنية على مستوى كل قطر، وضبطت حساباتها وفق المعطيات السياسية والأمنية في أقطارها، فلم تعد قادرة على قراءة التحولات، ولذلك فشل الإخوان المسلمون في مصر، والسلفيون معهم في قراءة التحولات الكبرى، عند اشتعال الثورة المصرية، وبقية ساحات الربيع العربي، ذلك أنهم قد وطَّنوا أنفسهم على التعامل والخضوع لأنظمة القمع العربي، وأدواته المتمثلة في الجيش وأجهزة الأمن، واعتباره قدرا مقدورا لا يمكن الخروج منه وعليه، فلما حانت لحظة التغيير التاريخية الحرجة، أمكن للنظام الأمني، أن يلعب بهم بكل سهولة، لأنهم قد زيَّنوا لأنفسهم بأن قيادات

الجيش المصري فيها "خير كثير"، ولا يمكن أن تخون الشعب المصري، ولم يتمكَّنوا من رؤية ما لاحظه العالم كله، في ساعات الثورة الأولى من ثورة الشعب المصري، حيث بدأت أجهزة الأمن المصري، وبمساعدة أجهزة الاستخبارات العالمية المهيمنة (السي آي إيه والموساد)، وبقية أجهزة الأمن العربي، في وضع خطط المواجهة مع الشعب المصري، وإفشال ثورته، وكان من أبسط مبادئ الخداع التي طبقها النظام الأمني المصري، التظاهر بانقسام السلطة الحاكمة إلى "شرير"، ينبغي إبعاده وهو هنا حسني مبارك وفلوله، وجزء آخر "نبيل" و "ثوري" هم جنرالات الجيش المصري، والذين لم يصلوا إلى رتبة "الجنرالية" إلا بموافقة السي آي إيه وأخواتها!

- ومن تبعات الانكشاف والضعف التاريخي الذي وقعت فيه جماعة الإخوان المسلمين، انكفاؤها على المشروع "الوطني"، بدلاً من مشروع الأمة الذي أسسه حسن البنا رحمه الله تعالى، وهو ما قاد إلى حالة من عدم التوازن، في التعامل مع تلك اللحظة التاريخية من التغيير الثوري، وبالتالي لم يتمكنوا من تحديد غايات الثورة الأساسية، وتحديد طبيعة الأخطار التي ينبغي مواجهتها في سبيل تحقيق غايات الثورة، وبدلاً من ذلك فإنهم ذهبوا يبحثون في ثنايا "الوهم الوطني"، عن مخرج للوضع الثوري، وبما أن البعد الوطني خاضع بالكلية للمرجعية الدولية الإقليمية، فإنهم ومن الناحية العملية، أرجعوا الثورة إلى متطلبات هذا المربع، واحتكموا إلى مقاييسه، ومن ثم أسهموا في "شرعنة" المجلس العسكري، واعتبروه مرجعاً أصيلاً في إدارة شؤون الثورة، والعالم كله يعرف أن مهمة هذا المجلس الأولى، هي القضاء على الثورة المصرية، ومنعها من تحقيق أهدافها.

- وكذلك كشفت الساحة السورية، عن مستوى الإغلاق الذي يعانيه أصحاب التوجه الجهادي، وعلى رأسهم تنظيم القاعدة، ومحدودية قدرته في استثمار فرصة التحول التاريخي، في أخطر بقاع المسلمين قاطبة وهي الشام، فنقل ذلك التنظيم معه كل الإشكالات، التي أدار بها الساحة الجهادية في العراق، فإذا أضفنا على ذلك نَفَس الوِصاية والاستحواذ الذي تمارسه جماعة القاعدة،

والمتأثرين بهم في إدارة الساحة الجهادية، وإجبار الناس على اتباعهم في كل مقولاتهم، وربطهم بين عملية تحرير أي منطقة، بإقامة "إمارة" إسلامية حصرية عليهم، واستحلال الاقتتال الداخلي، حتى تخلوا الساحة لفصيل واحد؛ فكل ذلك قاد إلى نجاح أعداء الأمة في تفكيك الثورة السوريَّة، وإنهاء الخطر الوجودي الذي كانت تمثله، على النظام النُّصيري ومن ثَمَّ خطرها على المشروع الصهيوني والمشروع الصفوي.

- ومن الإشكالات التي وقعت فيها نخب الثورة العربية، وخصوصاً في سوريا وليبيا، هي استجابتهم للعبة الأثيرة، التي تمارسها أجهزة الأمن العالمي والعربي، بفرضها لعبة الاستقطاب على الساحة الثورية، وتصنيف الثوار إما باتجاه قطب "الاعتدال"، الذي يُفسح له مجال التعامل والاعتراف الدولي والإقليمي، بحيث يتطور التعامل مع "المعتدلين" بناء على تجاوبهم المستمر، حتى ينتهي بهم المطاف إلى الخضوع التام لأعدائهم، وإما الوقوع في قطب "الإرهاب والتطرف"، الذي تتم شيطنته ومحاصرته، وتركه وحيداً في الساحة يواجه مصيره المحتوم؛ وعندما وقعت أطراف الساحات الثورية في هذه اللعبة، وحدثت الفُرقة والشقاق بين صفوف المؤمنين، تحقق فيهم العقاب الرباني، والذي يتمثَّل في الفشل التام وذهاب الريح، كما في قوله عز وجل: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ الأنفال:46.

- كما كشفت ساحة الثورة السورية، مستوى الإرباك الذي يعانيه أداء أصحاب التوجه الثالث، وأعني بهم السلفية بشقَّيها، العِلمي والسروري، وسواء تم ذلك الأداء عبر عناصرهم في الشام، أو العناصر المنتمية إليهم في بقية العالم، والداعمة لتوجههم في الشام، فقد ابتلوا بفيروس العلاقة بحكومات الخليج، والاعتماد عليها، وتصديق أنهم يناصرون "أهل السنة" حقاً، بينما هي تعمل وفق استراتيجيات الثورة المضادة، التي وضعتها أمريكا من أول يوم، سواء عبر الوجه الحكومي السعودي الخشن، أو الوجه الحكومي الكويتي، أو الوجه الحكومي

القطري الناعم، والذي تتحكم واشنطن بكل مخرجاته السياسية والأمنية، بغض النظر عن النوايا التي تبديها حكومة قطر تجاه ساحات الثورة العربية، والدعم الذي سرعان ما ينتهي إلى وضع المعلومات والقرارات كلها بيد واشنطن؛ وفي ظل تلك السياسة، تبنَّت حكومة السعودية دعم فصيل "جيش الإسلام" المتمركز في دمشق، وتبنَّت حكومة قطر دعم فصيل "أحرار الشام" المتمركز في الشمال، وبالرغم من مستوى التضحيات والإخلاص، الذي لا يُشك تحققه في قيادات وجنود كلا المجموعتين، فقد انتهت تلك العلاقة الاستراتيجية، بين الفصيلين وبين حكومات الخليج، إلى إنهاء أدوارهما عندما حان وقت التضحية بهما، سواء عبر اغتيال قادتها المؤثرين، أو عبر إنهاء وجودهما العسكري في الساحة السورية، وعلى الدارسين والباحثين من رجال الأمة أن يعيدوا دراسة ما حدث، وأن يعملوا على إماطة اللثام، عن الحقائق الخطيرة التي نتجت من أداء الحكومات الخليجية، والانهيارات التي عانت منها الفصائل السورية في الثورة.

- كما لعب بعض قادة الإخوان المسلمين، نفس أدوار "الاعتدال" المشروطة صليبياً، والتي أضرت بجميع الساحات الثورية، وخصوصاً في ظل قيادات الإخوان الذين حصلوا على الجنسية البريطانية من السوريين، والعراقيين، والمصريين، والتوانسة، فقد درج أولئك على التبشير بدعم الغرب الصليبي "للديموقراطية" في العالم العربي، وصمموا أداءهم السياسي وفق متطلبات مقاييس "الاعتدال"، التي وضعتها المؤسسات الأمريكية البحثية كمؤسسة "راند" ومعهد "كارنيغي" وغيرها، وإذا بتلك العقليات وفي ظل ثورات الربيع العربي، تصطف أمام النظام العالمي، وتستجيب للشروط والإملاءات الغربية، في إدارة الساحات الثورية، وتقف عند الخطوط الحمراء التي حددها الغرب في الساحات الثورية، ومنها الاكتفاء بالأدوار السياسية وعدم الاقتراب من أدوات الحسم الثوري، ومنع الشعوب من استكمال أشواط الثورة لتحقيق إسقاط حقيقي وتام للنُّظُم المجرمة، ومنها اشتراط استصحاب العلمانيين في ترتيب الحلول، ومنها عدم المساس بمرجعية الدولة

العميقة، وخاصة الجيش والأمن، ومنها الاتكاء على الحلول السياسية الغربية، المتمثلة في المؤتمرات الدولية والمبعوث الدولي وما أشبه.

- وإن أخطر ما نزلت عليه النخب في إفشال الحراك الثوري الشعبي، هو نزولها وخضوعها للمبادرات الدولية والإقليمية، والدوران معها حيثما دارت، كخضوع نخب الثورة المصرية لمرجعية العسكر في إدارة الساحة الثورية، ثم تصديق الوهم الذي قادته أوروبا وأنظمة الخليج، بنجاح الثورة واستقرار الوضع السياسي في مصر، وخضوع النخب السوريَّة للمؤتمرات التي تلاعبت بالثورة السورية ولا زالت، وخضوع نخب اليمن لما سُمي "بالمبادرة الخليجية"، وخضوع نخب ليبيا "لاتفاق الصخيرات" وما تبعه من ترتيبات؛ وأعجب ما في الأمر، إجماع النخب العربية في الساحات الثورية، على أمر واحد، وهو عدم اعتماد المرجعية الثورية والشعبية، في بلورة الحلول السياسية التي تخدم قضية الثورة، وانتظار الحلول من الخارج.

- ويتبع النقطة السابقة مسألة مرتبطة بها بشكل مباشر، وهي أن النُّخب العربية لم تسع أبداً إلى وضع مشروع سياسي مستقل، ينبع من الساحة الثورية المعنيَّة، ويعتمد على مُكوِّناتها المختلفة، وخاصة المكوِّنات التي قدمت الشهداء، وتمكنت من تحرير المناطق المختلفة من أيدي الإجرام، وشاركت في إسقاط أنظمة الطغيان والدكتاتورية؛ الأمر الذي كان سيقود إلى فرز نظام سياسي ذو سيادة حقيقية، كنتيجة حتمية للثورة ولتضحيات الشعب الثائر، فلم تذهب النخب العربية إلى هذا الاتجاه، بل ذهبت تبحث عن المشروع السياسي، عند بقايا العسكر العرب، وعند الملوك العرب، وعند المنظومة الغربية ودوائرها السياسية والاستخباراتية المختلفة.

- ومن عجائب ما أصرَّت عليه النخب العربية، في إدارتها للساحات الثورية، إبعاد أغلب العلماء والدعاة عن إدارة الصراع، وعملية اتخذا القرار، فقد لجأت تلك النخب، إما إلى تقريب "علماء" يكونون ذيلا في إدارة الصراع، وإما إلى تهميش

العلماء الفاعلين، كما فعلوا بأسد مصر الشيخ حازم أبو إسماعيل ومشايخ آخرين، فقد أبقوا العلماء على هامش الأحداث، في الساحات الثورية، واستعانوا بهم في الاستعراض الإعلامي، دون أن يكون لهم تأثير حقيقي في قرارات الثورة المصيرية، اللهم إلا ما كان من علماء ليبيا، بقيادة مفتي ليبيا الشيخ الصادق الغرياني، فقد استطاع ومن معه من علماء ليبيا، أن يثبتوا حضوراً مرجعياً، وتأثيراً قيادياً وتأثيراً فاعلاً في الأداء الشعبي، والسياسي، والعسكري.

- ومن نافلة القول بأن النخب العربية، لم تلتفت أبداً ولم تسع، إلى مشروع جامع تتكامل فيه الساحات الثورية العربية، فهو أمر بالنسبة لهم محض خيال أو وهم، وسبب ذلك الإهمال يرجع إلى أنها لم تتمكن من رؤية التأثير الاستراتيجي والمتبادل بين الساحات الثورية العربية، وحاجة كل ساحة إلى الساحات الأخرى، كحاجة الساحة المصرية إلى الساحة الليبية، والعكس صحيح، أو حاجة الساحة السورية إلى الساحة اليمنية، لعدة أسباب من بينها وحدة العدو في الساحتين، وهو العدو الصفوي الإيراني، فضلاً عن استعداد تلك النخب للتعامل مع الساحات الجديدة التي سوف تلتحق بالثورة، كما تؤشر بذلك الساحة الجزائرية والمغربية والسعودية، وحاجة الأمة لمشروع يواجه مشاريع تداعي الأمم عليها، ووَحدة عوامل الصراع في ساحاتها المختلفة.

- ومن نقاط الضعف والانكشاف في أداء النخب والجماعات، أنها لم تتمكن من مواكبة التغيير الثوري ومتطلباته، في مجال إعداد الطاقات البشرية، والأداء المؤسسي المتخصص، كمراكز البحوث وغيرها، وخدمة الساحات الثوريَّة من خلال الدعم الاستشاري، والإعداد القيادي والمهاري والقدرات الفنية، وبرامج التدريب المتخصص في كافة المجالات.

- ومن نقاط الانكشاف في الساحات الثورية لدى النخب والقيادات، عدم سعيهم لسد الفراغ وحاجة الميدان الثوري الماسَّة، في التخصص العسكري والأمني، وفق الأسس العلمية والاستراتيجية التي يقوم عليها الصراع، بشكل يسد

الفجوة في هذا المجال بين الأمة وأعدائها؛ فقد تبين من خلال مراقبة مناهج وأداء الأمم المتداعية على الأمة، أنها تعمل وفق منهجية واحدة، في خطوطها العريضة وإدارة المعركة، وهو ما يمكن وصفه بالمسارات الاستراتيجية الخمسة في إدارة المعركة [1]، وهي:

- المسار العسكري
- المسار الأمني
- المسار السياسي والفكري
- المسار الإعلامي والحرب النفسية
- المسار الاقتصادي

- كما أهملت النخب والقيادات "الثورية" العربية، مراقبة ودراسة أداء أعداء الأمة، وهم يضعون وينفذون استراتيجيات الثورة المضادة، في جميع ساحات الربيع العربي، فقد طبقوا جميعاً نفس استراتيجيات الثورة المضادة في جميع الساحات الثورية، ومع وجود اهتمام إعلامي وبعض الدراسات، لكن الاهتمام لم يرق إلى تشكيل آليات ومؤسسات، تُعنى بشكل علمي ومتواصل لإدراك طبيعة استراتيجيات الثورة المضادة وتفكيكها، وبالتالي الاستجابة للتحدي التي فرضته تلك الاستراتيجيات، مما جعل الساحات الثورية تعاني من انكشاف خطير، على مستوى أداء كل ساحة، وعلى المستوى الكلي للساحات.

(1) الموضوع مطروح بتوسع في المشروع التطبيقي السادس من هذا الكتاب.

ويمكن الوقوف على استراتيجيات الثورة المضادة في هذه القائمة [1]:



- استراتيجية إلغاء شرعية قادة الثورة
- استراتيجية إعادة إنتاج الأنظمة والعملاء
- استراتيجية رهن الشعوب للجوع والخوف
- استراتيجية منح السلطة والتلاعب بالشرعية
- استراتيجية الاحتواء المزدوج
- استراتيجية إدارة الأزمات وتغذية النزاعات

- كما أهملت النخب العربية والثورية والمتخصصون في البحوث والدراسات، دراسة الاستراتيجيات التي تتحكم في تساند وتكامل مشاريع أعداء الأمة، بالرُّغم من العداوات فيما بينهم، مصداقاً لوصف النبي ﷺ لهم في الحديث: (يُوشِكُ الأممُ أن تداعَى عليكم كما تداعَى الأكَلةُ إلى قصعتِها) [2]، حتى يتسنى لقادة الثورة فهم واستيعاب استراتيجيات المكر والدهاء، التي يعمل وفقها قادة المشاريع المتداعية

(1) الموضوع مطروح بتوسع في المشروع التطبيقي السادس من هذا الكتاب.

(2) السلسلة الصحيحة.

على الأمة، وتوقع اتجاهات المعركة ومستقبلها القريب والبعيد، فقد خضعت جميع ساحات الثورة العربية، لتلك الاستراتيجيات المتساندة بين أعداء الأمة، كتعاونهم على ساحة الثورة السوريَّة، فبينما كانت بعض من "قيادات" الساحة الثورية في سوريا، تسعى للحصول على العون والتأييد من المشروع الغربي وأوليائه العرب، كانت أجهزة الأمن الأمريكية والإيرانية والعربية تُجهِّز لأخطر اختراق أمني، وهو الدفع بمنظومة "داعش"، لكي تصطدم بالشعب السوري، بل وتسلبه مناطقه التي حررها كالرقة ودير الزور والبوكمال وغيرها، وتتابع تدخل المشاريع الدولية والإقليمية في سوريا، فنزلت إيران بثقلها كله، ثم تبعتها روسيا وهكذا، وكل ذلك كان يتم بضوء أخضر من المشروع الأمريكي والصهيوني.

- ومن نقاط الضعف التي أثبتتها النخب وقيادات الجماعات في أدائها، أنها عَزَلت وأهملت - وهي تعالج شؤون الثورة- حقائق الصراع العقائدية الواردة في الكتاب والسنة وتاريخ الأمة، واستبدلتها بتفسيرات حديثة "كالصراع السياسي"، والتحليل الذي يعتمد على المعطيات الجيوسياسية، والصراع على الثروات كالغاز والبترول، ومع الإقرار بتأثير هذه العوامل، لكن الأمر الخطير هو هروب النُّخب من المصطلحات القرآنية والنبوية، التي تصف طبيعة العلاقات العقائدية بين الأمة وبقية البشر، كمصطلح "الجهاد" ومصطلح "اليهود والنصارى" ومصطلح "المشركين" ومصطلح "الولاء والبراء"، ومصطلح "النفاق"، والذهاب بعيداً عن تلك المصطلحات، إما إهمالاً وإما وقوعاً تحت تأثير آلة الحرب النفسية للغرب الصليبي، التي ربطت تلك المصطلحات بجماعات محددة، ووضعتها كلها تحت مصطلح واحد وهو "الإرهاب"؛ مما أدى إلى عجز العشوب عن استثمار الأبعاد العقائدية في الصراع الذي تخوضه، وهي تواجه أعداءها في الداخل والخارج.

- كما أدى التخلف في التخطيط الاستراتيجي، بل وغيابه عن ساحات الثورة لدى قيادات تلك الساحات، إلى العمل المجزأ وما تفرضه الاحتياجات اليومية، وغابت أغلب أدوات ومنهجيات العمل المؤسسي والتعبوي، والأداء الشوروي

والرقابة الداخلية، إلا النزر القليل الذي لم يكن يفي بالحاجة، ونتيجة لذلك وقعت جميع الساحات الثورية، في ليبيا وسوريا واليمن في عمليات استنزاف لا أفق لها، بسبب غياب الرؤية والأداء الاستراتيجي.

- ومن أخطر انعكاسات التخلف النخبوي والقيادي في الساحات الثورية، هو اليأس الذي لحق بنسبة ليست بالبسيطة من قيادات الثورة، في مدى فعالية العمل الثوري والجهادي، وإمكانية تحقيق نصر حقيقي وملموس على الأعداء، فأدى ذلك اليأس بهم إلى الارتماء في أحضان الأطروحات الغربية، ومراكز البحوث والدراسات والمؤسسات التدريبية، والحرص على تحصيل التمويل الأجنبي لبرامجهم، حتى تحوَّلت تلك النخب إلى أدوات بيد البرامج الغربية، وممارسة التأثير والاستقطاب للقدرات الشبابية من البنين والبنات، وقطاع المرأة، وإلحاقهم بالدورات التدريبية المجانية، التي تعرضها المؤسسات الغربية، لإعادة إنتاج العقول والمصادر البشرية، ومن ثم استخدامها في برامج التأثير والتحكم في الشعوب المسلمة، ولذلك رأينا الحكومات الغربية تبذل وبسخاء، لتأسيس ما تسميه "بمنظمات المجتمع المدني"، فهي أدواتها المفضلة للتأثير الواسع على الشعوب المسلمة، والتغلغل الناعم في أوساطها.

- ومن أهم الأمثلة الخطيرة، التي تدل على تخلف الرؤية الاستراتيجية، لدى قيادات الجماعات الإسلامية، في معالجة شؤون الساحات الثورية، إعراض وغفلة قيادات الساحة الشامية، التي تشمل سوريا، وفلسطين، ولبنان، والأردن، عن دراسة الروابط الاستراتيجية التي تربط القضية الفلسطينية بالثورة السورية، وكيفية استثمار الفرصة التاريخية التي حدثت بنشوب الثورة السورية، وحتمية الترابط العقدي والتاريخي والجيوسياسي بين الساحتين، واستحالة إدارة معركة بيت المقدس بدون العمق الشامي كله، فالمعركة تخضع لمعادلة واحدة، هي معادلة المشروع الصهيوني وسيطرته على بيت المقدس، وعلى هامشه المشروع الصفوي الإيراني والنظام النُّصيري؛ ومع هذه الحقيقة التاريخية والواقعية، ظلَّت قيادات

الجماعات الإسلامية ملتزمة بالسقوف الوطنية التي رسمتها فرنسا وبريطانيا قديماً وأمريكا حديثا، وما رسمه خامنئي في سوريا ولبنان حديثا.

- ومن نقاط الانكشاف والضعف، التي تتعلق بالعلماء والخبراء والمستشارين في الأمة عموماً، سواء كانوا داخل أو خارج الساحات الثورية، أنهم يعانون من نقاط ضعف خاصة بهم، جعلت تأثيرهم وعونهم للساحات الثورية محدوداً ومنعدماً في أحيان كثيرة، وذلك لضعف سعيهم في نفع الساحات الثورية من خلال القدرات العلمية والاستشارية التي يتمتعون بها، فهم لم يسعوا إلى النظر في النوازل الخطيرة التي تعاني منها الساحات الثورية، والاجتهاد الجماعي أو الفردي للإجابة التطبيقية على تلك النوازل، وبذل الإسناد العلمي المقاتلين على الأرض، وتحويل الإجابات إلى مشاريع ووثائق تطبيقية، يستطيع قادة الثورة أخذها مباشرة إلى موضع التطبيق دون عناءٍ كبيرٍ، ونتيجة لهذا الفراغ الخطير، لجأت الساحات الثورية إلى الأطروحات التطبيقية، التي يدفع بها النظام العالمي، وخصوصاً في مجال تأسيس الدولة، ووضع الدساتير، وإدارة المرحلة الانتقالية، وغير ذلك من المسائل المُلِحَّة، عوضاً عن عجز أولئك العلماء، عن إحداث أي مستوى من التواصل والتشبيك فيما بينهم، لزيادة الفاعلية الاستشارية في دعم الساحات الثورية، فضلاً عن اعتماد الأداء المؤسسي فيما بينهم.

المسألة الثالثة: مستقبل وسيناريوهات ثورات الربيع العربي:

وقبل أن نستعرض السيناريوهات المتوقعة لمستقبل ثورات الربيع العربي، نتوقف على قائمة ما حققته تلك الثورات من التحولات والتغيير الإيجابي، الذي سوف ينعكس بمجمله على السيناريوهات المتوقعة لها، كما سوف تنعكس عليها السلبيات بطبيعة الحال.



قائمة التغيير والتحوُّلات الإيجابية التي حققتها ثورات الربيع العربي:

- تعمق أداء الشعوب العربية في مسار التضحية والانعتاق من الغثائية والوهن.
- ولادة الجيل القائد الجديد في الأمة وتجاوز الأجيال العاجزة والمستسلمة
- سقوط وانكشاف رؤى الجماعات والتيارات المستسلمة لمرحلة الملك الجبري وسيطرة النظام الإقليمي والعالمي.
- ترسخ القناعات بأن الاستهداف والصراع إنما هو صراع عقائدي في المقام الأول، وعلى مستوى الأمة المسلمة لا على المستوى القُطري والقومي والعرقي.
- ترسخ القناعات بمدى حاجة الشعوب إلى مشروع جامع يقابل المشاريع المتداعية على الأمة المسلمة وشعوبها.
- انهيار تام للأرضية التي تقف عليها أنظمة القمع العربي من المحيط إلى الخليج، ووضوح مدى عمالتهم وعداوتهم للأمة ولشعوبها.
- انكشاف مدى الزيف في مقولات ومنظومات النظام العالمي والإقليمي وانتقائيته، ومدى استهدافه لمصالح الأمة المسلمة وحُرُماتها.
- انكشاف مدى التساند بين المشروع الصفوي الإيراني والمشروع الصهيوني اليهودي، في صراعهم ضد الأمة المسلمة، بالرُّغم من وجود التنافسية بينهما، فهما مجتمعان على العداوة العقائدية لشعوب الأمة المسلمة وانتهاك حُرُماتها.
- وضوح طبيعة وخطورة الاستراتيجيات التي اعتمدتها أنظمة القمع العربي في ثورتها المضادة، ومحاولتها إيقاف التغيير السياسي والتاريخي في ساحات الربيع العربي.

السيناريوهات المتوقعة في مستقبل ثورات الربيع العربي:

وحتى يمكننا الوقوف على احتمالات وسيناريوهات دقيقة، في مآلات ثورات الربيع العربي، فإنا بحاجة إلى معايير نستعين بها في ذلك التقدير، ولن تكون إلا



المعايير التي تنبع من عقيدة الأمة المسلمة وتاريخها ورؤيتها لمستقبلها، لا على ضوء ما يتصوره الأعداء لها ويتمنونه، من استمرار هزيمتها وديمومة سيطرتهم عليها، سواء من منافقي الداخل أو صليبيي الخارج، فإن أقصى ما يتمناه الغرب الصليبي لساحات الثورة العربية، تمكُّن أنظمة القمع العربي من إعادة إنتاج نفسها، واستمرار سيطرتها لصالح الأسياد في الغرب[1]؛ وبناءً عليه يمكننا الوقوف على المعايير العقائدية التالية في تقدير سيناريوهات مستقبل ثورات الربيع العربي:

المعيار الأول: معيار حتمية تمكين الأمة المسلمة ووراثتها للأرض، وخصوصاً الشام وذلك بناء على ما أخبرنا به الله عز وجل في كتابه الكريم، وما أخبرنا به نبينا ﷺ في الأحاديث الصحيحة، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ الأنفال:26، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فهذه الآية وإن كان نزولها -كما قال المفسرون- في معرض تذكير الله عز وجل لأصحاب رسول الله ﷺ، بنعمته عليهم في صراعهم مع قريش، لكنها سنَّة ماضية إلى قيام الساعة، وهي تمكين المستضعفين من أمة محمد، متى استوفوا متطلبات المدافعة والصراع، وفي قول الله عز وجل: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ الأعراف:137، ففي هذه الآية بيان لموقع الشام في الصراع بين الحق والباطل، فقد أورد الإمام الطبري في تفسير هذه الآية قول قتادة: (وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها التي باركنا فيها)، هي أرض الشام (...) التي

(1) انظر وثيقة المعهد الأوروبي للدراسات الأمنية 2015م -https://www.iss.europa.eu/content/arab futures-three-scenarios-2025



جعلنا فيها الخير ثابتاً دائماً لأهلها) [1]، فالشام وفي القلب منها بيت المقدس، ستبقى مؤشراً دائماً على حال الأمة المسلمة، التي ورثت التوحيد والنبوة إلى قيام الساعة، فعندما تؤول الشام إليهم فهذا يعني تمكينهم في الأرض، وعندما تخرج الشام من أيديهم فهذا يعني استضعافهم وهوانهم.

المعيار الثاني: معيار حتمية سقوط وانتهاء مرحلة "الملك الجبري"، أو "دعاة على أبواب جهنم" التي أخبر عنها ﷺ، ودخول أمة الإسلام في مرحلة "الخلافة على منهاج النبوة"، فقد استهلكت مرحلة الملك الجبري قرناً من الزمان، منذ أن وضع أسسها قادة الحملة الصليبية في بداية القرن العشرين الميلادي، وهي مرحلة لم تكن ساكنةً، وإنما كانت تموج بالتضحيات في أمة محمد ﷺ، كما كانت تتخللها صيحات المجددين، من علماء المسلمين، الذين أسهموا في كشف حقيقة وطبيعة مرحلة الملك الجبري، وخطورتها على الأمة المسلمة، ومن مقتضيات ظهور المجددين اندراس معالم ورؤوس البدعة والضلال، وذلك لما ورد عن أبي هريرة رضي الله بإسناد صحيح قال: قال رسول الله ﷺ: (إنَّ اللهَ يبعثُ لهذه الأمَّةِ على رأسِ كلِّ مائةِ سنةٍ من يُجدِّدُ لها دينَها) [2].

المعيار الثالث: معيار الاستبدال، أي ذهاب الجيل الذي قاد مرحلة الاستضعاف، وعجزه عن إدارة مرحلة التغيير والتدافع، ومجيء جيل التغيير، كما أخبر الله عز وجل بقوله: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيئاً وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ التوبة:39، فهي سنة ماضية إلى قيام الساعة، تقضي بأنه كلما تخلَّف جيل من أجيال المؤمنين، عن القيام بمتطلبات الجهاد والذود عن حُرُمات الأمة المسلمة، فإن الله عز وجل يستبدل بهم غيرهم، وكما حدث "للملأ" من بني إسرائيل، عندما استنهضهم موسى عليه السلام لدخول بيت المقدس فتقاعسوا، كما أخبر الله عز وجل في كتابه: ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ المائدة:21،

---

(1) تفسير الطبري.

(2) السلسلة الصحيحة.

فكتب الله عليهم التِّيهُ ، حتى جاء جيل الفتح والنصر والجهاد، فتمكن من فتح بيت المقدس؛ ومن الملاحظ في غالب بلاد المسلمين، أن الملأ من جيل الاستضعاف قد لعب في العقود الأخيرة أدوارا خطيرة، في تعبيد شعوب الأمة المسلمة للنظام العالمي وأوليائه، من نُظُم المُلك الجبري، بل وتحريم الخروج عليهم، وكأنهم لا يرون بأم أعينهم حال الأمة المسلمة من الإذلال والمهانة، على يد النظام الدولي وأوليائه، بل بلغ بهم الأمر أن طمع الأعداء في استخدام قادة جيل الاستضعاف، في إضلال الأمة المسلمة، وتغيير عقائد الأجيال المستجدة، كما فعل ببعض رموز العلم كعبد الله بن بيَّه الموريتاني وغيره، ولكن الله لطف بخروج جيل النصر والجهاد في أفغانستان، فاستمر في معركته ضد حلف الناتو العسكري عشرين عاماً، حتى نصرهم الله عز وجل عليهم، وخرجوا يجرون أذيال الخيبة، وكذلك أخرج الله عز جيل النصر والجهاد، في الشام، وفي ليبيا، وفي اليمن، فهم يصاولون جند الباطل من روس وصفويين ومرتزقة أنظمة القمع العربي، طوال عشر سنين منذ اندلعت ثورات الربيع العربي المباركة بنهاية عام 2010م.

المعيار الرابع: معيار حتمية زوال مرحلة التداعي الأممي على الأمة

فإنه يوشك لمرحلة التداعي الأممي أن تنقضي، تلك التي أخبر عنه النبي ﷺ بقوله: (يُوشِكُ الأممُ أن تَداعَى عليكم، كما تَداعَى الأكَلَةُ إلى قصْعتِها) [1]، بعد استنفدت أغراضها خلال مائة عام أو يزيد، وهي بلا شك كانت عقوبة للأمة المسلمة، بسبب تفريطها في دينها، وانكفائها على أعراقها، وقومياتها، وجغرافيتها، ووطنياتها، حتى فقدت بيت المقدس، وفقدت وجودها السياسي في الأرض ودولة الخلافة؛ ومن علامات انقضاء هذه المرحلة، بلوغ فساد يهود وعُلُوِّهم منتهاه، وهو فساد أخلاقي واقتصادي وسياسي، طال كل جوانب الحياة وجميع البشر، أما خروج الأمة المسلمة من هذه المرحلة، فقد بدأ رصده عند ابتداء القرن الخامس

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة.



عشر الهجري، بدخول الشعب الأفغاني في ملحمته الجهادية ضد أكبر دولة ملحدة عرفتها البشرية عام 1979م، ودخول الشعب السوري في ثورته التي لم تكتمل ضد النُّصيري حافظ أسد في نفس السنة، وتزايد تلك المؤشرات وصولاً إلى انفجار ثورات الربيع العربي بنهاية عام 2010م، وانتصار الأفغان مجدداً على حلف الناتو العسكري، ودخول الأتراك عهداً جديداً من النهضة والسيادة، والخروج من الوصاية المفروضة على بلادهم منذ قرن كامل، وبالتالي فكل تلك المؤشرات تدل على أن الأمة المسلمة قد دخلت عصراً جديداً، وهي تنهض من كبوتها لتحقق الاستخلاف الإسلامي على مستوى الأرض كلها.

المعيار الخامس: معيار قابلية الأمة المسلمة الحضارية لحسم المعركة لصالحها

فإن الحضور العقائدي والتاريخي لأمة الإسلام، والتنوع البشري والجيوسياسي، الذي تتمتع به على مستوى العالم، يؤهلها لحسم المعركة لصالحها، فقد أخبرنا الله عز وجل بأن من أهم مؤشرات النصر والفتح في صراع الأمم، هو قدرة الأمة المعنيَّة على النفير والاستجابة لمتطلبات المعركة، في قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيراً﴾ الإسراء:6، وهو وإن لم يتحقق بكلِّيته لأمة الإسلام في لحظتنا هذه، لكن معطياته حاضرة وواعدة من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي.

وعلى ضوء تلك المعايير والتطورات الميدانية، يمكن تحديد الاحتمالات والسيناريوهات المتوقعة، في مستقبل ثورات الربيع العربي، حيث يمكن حصرها في خمسة سيناريوهات، تتعلق بمآلات الساحات الثورية المتقدمة، والتحاق ساحات ثورية جديدة بالربيع العربي، وسيناريو التحوُّل الإقليمي.

- السيناريو الأول في مآلات الساحات الثورية المتقدمة:

"سيناريو المراوحة في المكان"

وهو أن تخضع الساحات الثورية الأربعة المتقدمة، وهي سوريا، وليبيا، واليمن، وتونس، لحالات من الاستنزاف العسكري أو السياسي، كما هو حال النموذج التونسي، بسبب استمرار التدخلات الأمنية والعسكرية والسياسية، من قبل أنظمة القمع العربي، وأدوات النظام العالمي والإقليمي من جهة أخرى، دون أن يتمكن طرف من أطراف الصراع، من تحقيق اختراق واضح في تلك الساحات، كما هو مشاهد في السنوات الأخيرة، قد تمتد لسنوات أخرى من العشرية الثانية لثورات الربيع العربي؛ وإن حدوث هذا السيناريو مرتبط بعاملين أساسيين، أما الأول: فهو مراوحة القدرات الاستراتيجية لدى قادة الساحات الثورية في مكانها، دون التمكن من إدخال تعديلات جذرية في إدارة الصراع، وأدواته الأمنية والسياسية، وأما العامل الثاني: فهو استقرار الوضع الدولي والإقليمي عند نفس المستوى من الأداء، دون حدوث قلاقل كبرى في العلاقات بين مكوناته.

- السيناريو الثاني في مآلات الساحات الثورية المتقدمة:

"سيناريو الاختراق الثوري"

وهو أن يتمكن قادة الساحات الثورية الأربعة سوريا، واليمن، وليبيا، وتونس، أو بعضها، من تحقيق اختراق ثوري، يجعل موازين الصراع تميل لصالحه، وبالتالي تتغير المعادلات على الأرض، وتتمثل صور الاختراق المتوقع في ثلاث مسارات، فإما أن يحدث اختراق للمعادلة العسكرية في الصراع، أو يحدث اختراق للمعادلة السياسية بإعلان حكومات ثورية مستقلة، يجمع عليها الشعب المعني، وإما بتحشيد شعبي حول مشروع سياسي انتخابي، ويفوز بأغلبية في الحالة التونسية، ثم الذهاب إلى تفكيك أدوات الدولة العميقة؛ وهو ما يجعل هذه الساحات، على موعد من تحول عظيم وفتح كبير ولعل من أهم العوامل المساعدة على ذلك، عامل الإجماع الداخلي في ساحة الثورة على مشروع سياسي، وعامل التحولات الدولية والإقليمية واستثمارها، كنشوب الحرب في المنظومة الإقليمية أو الدولية.

- السيناريو الثالث في مآلات الساحات الثورية المتقدمة:



"انتصار الثورة المضادة"

وهو أن تتمكن حكومات القمع العربي، من خلال تكاملها الأمني، والسياسي، والإعلامي، واستخدام جيوشها منفردة ومجتمعة، من تحقيق نصر عسكري وسياسي في الساحات الثورية الأربعة المذكورة أعلاه، أو بعضها كأن تتمكن من إسقاط كافة التشكيلات العسكرية التي تمثل الساحات الثورية، وأن تنزع عنها "الشرعية" الجزئية التي بقيت لها، وأن تزيحها من مواقعها إزاحة تامة، ثم تمضي لإعلان الكيانات الحكومية الخاضعة للنظام القمعي العربي، وللنظام الدولي، وتحصيل الاعتراف الدولي بها، أو تتمكن من تقسيم الساحات الثورية إلى "كانتونات" سياسية، تمارس أدواراً حكوميةً، كما هو الحال في العراق، ويمكن أن ينطبق هذا الأمر على الساحات الثورية الثلاث، سوريا، واليمن، وليبيا، أما تونس فيتمثل انتصار الثورة المضادة، بسيطرة تامة للعلمانيين، والدولة العميقة، والعودة للممارسات التي كان يقودها طاغية تونس "بن علي"، وهذا السيناريو سيضع شعوب تلك الثورات، أمام لحظة خطيرة وتحول استراتيجي كبير يؤثر على المنطقة بأسرها.

- السيناريو الرابع التحاق ساحات ثورية جديدة بالربيع العربي:

"تمدد ساحات الربيع العربي"

والشعوب المرشحة للالتحاق بساحات الربيع العربي، هي الشعوب التي سبق وأن اشتعلت ساحتها بمعطيات الثورة الكاملة، وتسبب النظام العربي والنظام العالمي والإقليمي في قمعها ومصادرتها، كما حدث للشعب المصري، الذي بلغ حالة من الاحتقان غير مسبوقة في تاريخه الحديث، أو تلك الدول التي اشتعلت فيها مقدمات الثورة والحراك الشعبي، كما هو الحال في الجزائر، والسودان، والمغرب، والأردن، والعراق، أو تلك الساحات التي بلغ فيها مستوى الاحتقان العقائدي والسياسي، مبلغاً متقدماً كالحال في السعودية، حيث تزداد مؤشرات الثورة على المستوى الشعبي؛ وإن جميع الدول التي سبق ذكرها، وعلى اختلاف حدة الأوضاع فيما بينها، لكنها تعاني جميعاً من ارتفاعٍ خطيرٍ لمعدلات الفشل الحكومي، على كل الصُّعُد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يبق على انفجار هذه الساحات إلا أن يأذن الله عز وجل بالتحولات الثورية فيها، وقد يحدث ذلك بأهون الأسباب،

وفي حال تحقق هذا السيناريو وعلى أي مستوى من المناطق المؤثرة، فإن وجه المنطقة سوف يتغير إلى غير رجعة، وستوجه الشعوب الثائرة المستجدة، ضربةً تاريخيةً واستراتيجيةً، إلى نظام القمع العربي، وإلى رفع وصاية النظام الإقليمي المتمثل في المشروع الصهيوني والمشروع الصفوي، وإلى قطع نفوذ النظام العالمي في المنطقة، ومن أخطر التحوُّلات المتوقعة في ظل هذا السيناريو، تكامل الساحات الثورية المستجدة مع الساحات المتقدمة والمتوغلة في الثورة منذ عام 2011م، ولكي يشمل التغيير الثوري المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، وبوزن بشري يشمل أربعمائة مليون إنسان أغلبهم من الشباب [1].

- السيناريو الخامس التحوُّل الإقليمي في ثورات الربيع العربي:
"تحالف العرب والترك"

وهو أن تدخل الساحات الثورية العربية، المتقدمة منها والمستجدة، في تحالف استراتيجي مع الشعب والدولة التركية، كدولة مركزية، قادرة على إسناد الأوضاع في الساحات الثورية العربية، بكافة أنواع الإسناد، ويقابل ذلك قدرة الشعوب العربية الثائرة، على توفير عمق جيوسياسي وبشري متكامل مع النهضة التركية، مما يسمح لهذه المعادلة العربية التركية، الدخول في حالة استعصاء إقليمي ودولي أمام وصاية ونفوذ النظامين الإقليمي والدولي، وإيجاد حالة استراتيجية غير مسبوقة، لأن السعة الجيوسياسية التي ستوفرها الساحات الثورية العربية، والمدد البشري فيها يمكن أن يؤدي إلى تغيير المعادلات، التي حرصت قيادة الحملة الصليبية الغربية على ترسيخها طوال مائة سنة خلت، كما ستتيح هذه المعادلة للكتلة العربية والتركية، الاستجابة لكل أنواع التحديات العسكرية، والأمنية، والسياسية، والاقتصادية التي يفرضها النظام الإقليمي والعالمي.

رابعاً: عشرينية النهضة التركية و آثارها على الأمة المسلمة والعالم

لقد بدأت هذه العشرينية، في اللحظة التي أسس فيها السياسي المُحنَّك، رجب طيب أردوغان حزبه الجديد (العدالة والتنمية)، بتاريخ 14 أغسطس عام 2001م،

(1) انظر أيضاً السيناريوهات المتوقعة في مستقبل الأمة والمشروع، الفصل الخامس من الكتاب.



وذلك بعد أقل من شهرين، من صدور قرار المحكمة الدستورية العليا، بحل حزب الفضيلة، الذي كان يرأسه البروفيسور نجم الدين أربكان رحمه الله تعالى، وبالوقوف على الأداء الاستراتيجي، الذي قاده أردوغان، لمدة عَقدين من الزمن، يتبيَّن أن الرجل كان ينفذ عملية اختراق استراتيجي وخروج تاريخي، من نظام الوصاية الذي خلَّفه عقد الإذعان، المُسمى "باتفاقية لوزان" عام 1923م، المفروضة من قبل القوى الأوروبية على تركيا؛ وقد نفَّذ أردوغان عملية الاختراق هذه بنفس أدوات النظام العلماني المفروض على تركيا، ومن خلال مؤسساته والاقتراب من فلسفته العلمانية، وإخفاء الإشارات الإسلامية الفاقعة، إلى أن تمكَّن من تحويل تركيا إلى أنموذج اقتصادي واعد، استحق وبجدارة عام 2017م، المرتبة الأولى من حيث النمو، بين دول مجموعة العشرين التي تمثل 85% من الاقتصاد العالمي، كما حازت تركيا المرتبة الثانية من حيث النمو، عام 2020م، بالرُّغم من التأثير السلبي لجائحة كورونا، على الأداء الاقتصادي في جميع دول مجموعة العشرين عدا الصين وتركيا.

ويمكننا رصد مؤشرات الأداء الاستراتيجي والتغييري التالية، في نموذج النهضة التركي خلال العقدين الماضيين [(1)]:

- لقد تمكن رجال تركيا العظام، وفي مقدمتهم رجب طيب أردوغان، من تقديم أول نماذج "الدول الناجحة" في تاريخ الأداء الإسلامي المعاصر، فأضافوا بذلك قيمة كُبرى للمعادلة الإسلامية على مستوى العالم، بل تمكَّنوا من وضع الدولة التركية كرافعة تاريخية، من روافع الأداء والإنجاز في تاريخ الأمة الحديث، وتمكنوا من استخدام تلك الرافعة، في الصراع الدولي والإقليمي، وفي لحظة تاريخية فارقة؛ فبالرُّغم من وقوع الأداء الإسلامي بين فكي كمَّاشة الخطوط

(1) انظر أيضاً تقويم تجربة حزب العدالة والتنمية في ظل نظرية الإسلام السياسي، الفصل الثالث من الكتاب.



الحمراء الدولية من جهة، التي حَرَمت أبناء الأمة من نقل الأداء الإسلامي إلى مستوى الحكم والسلطة، وبين تاريخ الفشل والضعف لأغلب من وصل للسلطة من الإسلاميين، كأنموذج الفشل الكُلِّي الذي قاده إسلاميو السودان، بوصولهم للسلطة عبر انقلاب عسكري عام 1989م، فلم يفعلوا أكثر من تكريس مصطلح وممارسات "الدولة الفاشلة"، على جميع الأصعدة، بل وإخضاع السودان للتقسيم والضياع، ثم تسهيل مهمة محور الثورة المضادة العربي، لكي يقود انقلاباً عسكرياً سهلاً لصالحه عام 2019م.

- لم يكن دور قيادة حزب العدالة والتنمية التركي، مجرَّد تحقيق النجاح في الوصول إلى السلطة في دولة مركزيَّة كتركيا، وإنما قاموا بدور انتشال تركيا من وهدتها الاقتصادية، ومنع انخراطها في مسار الدول الفاشلة، في المجالين الاقتصادي والأمني معاً، بسبب خضوع تركيا عام 2001م للديون الدولية التي أثقلت كاهلها من جهة، وبسبب تصعيد النظام الغربي الصليبي، باستخدامه المخلب الشيوعي الكردي في ضرب استقرار تركيا.

- وتعتبر اللحظة التاريخية التي استلم فيها رجب طيب أردوغان وصحبه، قيادة تركيا السياسية عام 2202م، من أكثر اللحظات خطورة وحساسية، وهي اللحظة التي كانت فيها قيادة الصليبية العالمية، متمثلة في أمريكا تتهيأ لكي تجدد السيطرة العسكرية على قلب الأمة المسلمة، أو ما بات يُعرف "بالشرق الأوسط"، وهي السيطرة التي امتدت طوال القرن العشرين، وبذلك افتتحت أمريكا القرن الواحد والعشرين الميلادي، بغزو أفغانستان العسكري وتبعته بغزو العراق، وفرضت بذلك انهيارات جديدة، في كل مسارات المجتمعات المسلمة، السياسية، والأمنية، والاقتصادية، تحت ذريعة محاربة "الإرهاب" الذي صنعوه واستخدموه؛ فقد استطاع قادة تركيا تحويل بلادهم، إلى حاضنة تنموية واقتصادية مستقرة، بينما تحفل تخومها بالحروب التي تشنها أمم الكُفر على المسلمين، من كوسوفا إلى الشيشان، وجورجيا إلى فلسطين، والعراق وصولاً إلى أفغانستان، فنجحت تركيا



بذلك في صناعة وتوظيف النجاح الاقتصادي، واستثماره في الأداء السياسي والأمني، على مستوى تركيا الداخلي، ثم على مستوى الإقليم الذي تقع فيه تركيا في مرحلة لاحقة.

- أثبت رجب طيب أردوغان وصحبه، إدراكاً استراتيجياً وتاريخياً متقدماً، لطبيعة الصراع التي خضع له الشعب التركي طوال القرن العشرين الميلادي، وأدركوا طبيعة الأدوات المستخدمة في ذلك الصراع متعدد الوجوه، فانعكس إدراكهم ذاك على تصوراتهم في التعامل معها، عبر تفكيك أدوات الوصاية الداخلية على الشعب التركي، من خلال مشروع حضاري يمكن تلمسه فيما يلي من نقاط:

- رد الاعتبار للكتلة البشرية التي يمثلها الشعب التركي، ودفعه لكي يستجيب للتحديات التي تواجهه، من خلال توفير الظروف المؤسسية والاقتصادية لتلك الاستجابة، وعلى ضوء ذلك تحرك الشعب التركي وأثبت أنه على مستوى التحديات، وتمكن رجب طيب أردوغان من فك العزلة الخطيرة والنخبوية، التي يمارسها السياسيون الأتراك عادة في علاقتهم ونظرتهم للشعب وفئاته، وهو ما أدى إلى احتضان الشعب التركي للمشروع الذي يحمله رجب طيب أردوغان، بل والاستعداد للتضحية في سبيل دعمه وتثبيته، كما رأى العالم عندما وقف الشعب التركي ضد الانقلاب العسكري عام 2016م.

- تمكن رجب طيب أردوغان وصحبه، من كسر الصورة النمطية للأداء السياسي في العالم الثالث، وعبور الفجوة الاقتصادية والإدارية والتقنية، التي تفصل العالم الإسلامي عن العالم الغربي والشرقي، حتى كادت تركيا أن تنعتق من إشكالية الحاجة والخضوع المستمر للتقنية الغربية والشرقية، وتفكيك السيطرة التاريخية على أداء الأمة التركية، من خلال أدوات التقنية الحديثة وتوطينها، وإيجاد البدائل حتى كادت بعض تلك البدائل من التفوق، على مثيلاتها في الغرب والشرق، كالطائرات المسيَّرة وغيرها.

- تمكن رجب طيب أردوغان، من تفكيك وإعادة تركيب وإنتاج، للمنظومة العسكرية والأمنية، التي تمثل المنطقة الصلبة في نظام الوصاية التاريخية على تركيا، بل وتمكن من زرع الرؤى الحضارية التي يحملها داخل تلك المنظومات، وهو نجاح باهر ومزدوج، فقد أوقف إلى حد كبير، استخدام العلمانيين للجيش، كعصى قمعية ضد الأداء الإسلامي، وأعاد توظيف الجيش باتجاه خدمة غايات الشعب التركي المسلم.

- كما تمكن رجب طيب أردوغان، من تفكيك التعقيد والتضارب، الذي تمثله مؤسسات الحكم في تركيا، فهي كانت تقود دائماً إلى محصلة صفرية، في إدارة عمليات التنمية الداخلية والعلاقات السياسية الخارجية، بحيث يؤدي التناقض فيما بينها إلى تحقيق الحدود الدنيا من فاعليَّة الحكم، بسبب مستوى التعطيل والتناقض في مهام كل مؤسسة مقابل المؤسسات الأخرى، كرئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، والمحكمة الدستورية، والدستور، والبرلمان، والجيش؛ ولذلك جاء مشروع أردوغان بالانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، كمقدمة أساسية للعبور إلى عالم السيادة، وإثبات الوجود للشعب التركي، وتحكمه في الثروة، والأداء الاقتصادي، وقرار الحرب والسلم، وإن كانت المهمة الأكبر القادمة هي وضع دستور جديد، يثبت النقلات التي قام بها أردوغان.

- أثبت رجب طيب أردوغان وصحبه، إصراراً وعزيمةً لا تلين، في استخدام السلطة استخداما سياديا، يليق بمكانة وتاريخ الشعب التركي، فلم يبقوا حبيسي المنظومات القانونية، والأدوات الأمنية، التي توارثتها الجمهورية التركية، كما يتوارث العبيد أغلالهم، وقيودهم المعنوية والمادية، وبذلك أحال أردوغان تلك الأدوات إلى المتاحف، وتقدم لكي يحي تاريخ هذه الأمة وعزتها، وما أنجزته عبر حقب التاريخ والقرون، ولم يكتف باستخدام الأدوات القانونية والسياسية في ذلك التغيير، بل إنه أبدع في استخدام الأدوات الإعلامية والتعليمية، في توصيل رسالته وبثها في الشعب التركي، كاستخدام المسلسلات التاريخية، التي أصبحت عنواناً عالمياً لهذه

الحقبة المباركة، والتي أسهمت في تغيير الأفكار والتصورات عن تاريخ هذه الأمة، وبذلك فقد تمكن من غسل التراكمات السيئة، التي حرص الغرب الصليبي وعلمانيو الداخل، على ترويجها عن تاريخ هذه الأمة.

- وأخيراً وليس آخراً فقد أبدع رجب طيب أردوغان وصحبه، في استعمال وتوظيف مناهج وأدوات التخطيط الاستراتيجي، لوضع مشروعهم الحضاري وغاياته الكُبرى على طريق الإنجاز، خلال ربع قرن متصل من العمل والكفاح، حيث جمعوا بين الأداء الاستراتيجي المتقدم، وبين استغلال الزمن استغلالا غير مسبوق، والدفع بكل المشاريع الكُبرى على مساراتها بشكل متزامن ودون تناقض ولا إهمال، حتى اقتربوا من الاستحقاق التاريخي الذي حددوه لأنفسهم وهو عام 2023م، لإنجاز أغلب غاياتهم الكُبرى في مشروعهم الحضاري.

- كما أثبت رجب طيب أردوغان وصحبه، إدراكاً استراتيجياً وتاريخياً متقدماً، لطبيعة الصراع الذي خضعت له الأمة المسلمة، خلال القرن العشرين، وطبيعة الدور التاريخي الذي لعبه الأتراك لقرون من الزمن، وعلى ضوء ذلك فقد تقدم أردوغان وصحبه بمقاربة دقيقة وحذرة، لاستعادة الأدوار الجيوسياسية التي لعبتها تركيا في ساحات الأمة المسلمة المختلفة، وبالذات في الفضاء الحيوي المحيط بتركيا، وأثبتوا بأن الشعب التركي قادر على إحياء تلك الأدوار، حيث يمكننا الوقوف على أدائهم في هذا المجال، من خلال ما يلي:

- عودة الأتراك المتدرجة لممارسة الأدوار المؤثرة في الساحات العربية، والبدء بالساحة الأكثر تأثيراً وتماساً مع تركيا، وهي الشام كإقليم يضم كلاً من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وخصوصاً في ظل اشتعال الثورة في سوريا، حيث مرَّت عمليات اقتراب الأتراك، من الساحة السورية، والتأثير فيها بمراحل مختلفة، وذلك بحسب مستوى التمكين الداخلي، الذي توفَّر لقيادة حزب العدالة والتنمية، فقد كانت التحديات الداخلية لا تزال خطيرة ومؤثرة، على القرارات السيادية للحكومة التركية، وكذلك كانت التحديات التي تفرضها القوى الغربية، كأمريكا والقوة

الروسية ومعها إيران على الأرض السورية، طوال العشرية الأولى للربيع العربي منذ عام 2011م إلى عام 2020م، وبالكاد استطاعت الحكومة التركية بقيادة رجب طيب أردوغان، فرض وجودها وتأثيرها على الساحة السورية في نهاية هذا العقد، من خلال وجودها العسكري على الشريط الحدودي الملاصق لها، حيث دفعت بتواجد عسكري كثيف، عبر ثلاث حملات عسكرية، وأثبتت صموداً وعزماً حديدياً، وعندما حاول الروس والإيرانيون اختبار جدية الحكومة التركية، صُدموا بمستوى الإرادة القتالية لدى الحكومة التركية؛ وبذلك وفرت تركيا مظلة لحماية ما تبقى من أرض تحت أيدي الثوار السوريين، وهو ما يعطي الثوار السوريين، فرصة الاحتفاظ بمنصة انطلاق وتجديد للثورة، في حال تغيُّر الموازين والعوامل الداخلية والخارجية في سوريا.

- الحضور التركي الجيوسياسي المؤثر والفعَّال، في ساحات الربيع والثورة العربية، من خلال الدعم المباشر لصمود المقاتلين على الأرض السورية، واستيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين السوريين، وبقية المهاجرين العرب من المناطق الثائرة، والاصطفاف مع حقوق الشعوب الثائرة، الأمر الذي ربط أجزاء من المصالح العُليا للشعب التركي بالمصالح العُليا للشعوب العربية الثائرة، واحتمال الآثار السلبية والضغوط الناتجة عن هذا الربط، وهو ما أوجد تهديداً مباشراً لحكومة العدالة التنمية التركية بسب هذا الربط، لكنه أعطى إشارات تطبيقية، للكيفية التي ستدير بها تركيا حضورها الجيوسياسي، في المناطق المحيطة بها.

- الحضور التركي الجزئي في أرض العراق، ومحاولة إحياء الروابط التاريخية والاقتصادية والجيوسياسية التي تربط تركيا بالعراق، ودعم العمق السُّنِّي في العراق، واستخدام الامتداد التركماني العراقي لدعم الحضور التركي، وإدراك مستوى الخطر الذي تعرض له العراق عبر الاحتلالين المزدوجين الأمريكي والإيراني، والتحضير للعب دور تاريخي ومنقذ للعراق، في اللحظة التي تتوافر فيها ظروف ذلك الدور.

- الحضور الأحدث لتركيا في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، والبدء بمراجعة كافة التعديات، التي حدثت على حقوق الشعب التركي، في هذه المنطقة طوال مائة عام، ومن ذلك الإصرار على حق الأتراك في جزيرة قبرص، وحق الأتراك في الثروة البترولية والغازية في الحدود البحرية التركية، بل والبدء في التنقيب، والاستعداد العسكري لحماية حقوق الشعب التركي السيادية في البحر المتوسط، ومواصلة هذا الأداء المميز عبر القفزة العملاقة، التي قامت بها حكومة العدالة والتنمية التركي، عندما توصلت إلى اتفاق استراتيجي عبر المتوسط، وترسيم الحدود البحرية المشتركة مع حكومة الوفاق الليبية، وأتبعته باستجابة عالية للاختبار، الذي حاولت قيادة الثورة المضادة، فرضه في العاصمة الليبية طرابلس، من خلال الهجوم الكاسح الذي شنَّه الانقلابي خليفة حفتر على العاصمة، حيث تمكنت الثوار الليبيون حلفاء تركيا من صده وإنهائه؛ وبذلك تمكنت الحكومة التركية من خلخلة الحصار، الذي تفرضه القوى الصليبية والصهيونية على الحدود التركية البحرية، الأمر الذي وفَّر مقدمات قويَّة، لكي تعود تركيا إلى ممارسة أدوارها الاستراتيجية، في البحر الأبيض المتوسط، كما حرم حكومات القمع العربي، من محاولات استغلالها الخبيث لهذا الملف، وفي مقدمتها حكومة بن زايد المتصهينة.

- الحضور التركي الجيوسياسي الفاعل في حوض البحر الأسود، عبر نسج علاقات مميزة مع الدول الواقعة عليه، ومزاحمة الوجود الاستراتيجي الذي تمثله روسيا في هذا البحر، ومواجهة الواقع الذي فرضته الأخيرة في شرق أوكرانيا، واحتلالها جزيرة القرم، مع استثمار الصراع الأوروبي الروسي، لإثبات الحضور التركي، والإشارة إلى حقوق المسلمين المنتهكة على شواطئ البحر الأسود، كمسلمي التتار، والبدء بالتنقيب عن مكامن الطاقة في المناطق التركية من البحر، والاكتشافات الواعدة التي ستعطي تركيا تحرراً من قيود الحاجة إلى إمدادات الطاقة.



- الحضور التركي الجيوسياسي المؤثر على الساحة الأوربية، عبر التحرك على التطورات والتناقضات، التي تتحكم في العوامل المؤثرة التي تشكل المعادلة الأوروبية، وهي عامل حلف الناتو العسكري، والضعف الذي يعانيه نتيجة للسقوط التاريخي له في أفغانستان، ونتيجة للشكوك التي تحوم حول الالتزام الأمريكي تجاه أوروبا، بعد أن دفعت أمريكا الأوربيين إلى التمدد شرقاً على حساب الروس، ثم تركتهم لمواجهة مصيرهم أمام الآلة العسكرية الروسية، التي تمثلت ردة فعلها في احتلال شرق أوكرانيا عام 2014م؛ يقابل ذلك كله حضور الأتراك العسكري والجيوسياسي على تخوم أوروبا، الأمر الذي يجعلهم يمثلون العامل المرجح في أي صراع عسكري سوف ينشب بين أوروبا وروسيا.

- النصر العسكري الخاطف، والدرس التاريخي الذي لقنته تركيا لروسيا، عبر مشاركتها الفاعلة ودعمها لمعركة حكومة أذربيجان في استعادة مرتفعات "ناغورني قره باغ"، من سيطرة واحتلال الحكومة الأرمنية المدعومة من روسيا والغرب في آنٍ واحدٍ، فقد تواجهت في هذه المعركة الآلة العسكرية التركية المستجدة، والتي تنتمي إلى جيل الحرب الالكترونية، مع الآلة العسكرية الروسية، وكان النصر حليف الأتراك وحلفائهم الأذربيجانيين بنهاية عام 2020م، في معركة خاطفة جعلت مراكز البحوث الاستراتيجية تدرسها وتستخلص العِبَر منها، كأنموذج على حروب المستقبل.

- الحضور التركي والجيوسياسي المؤثر، في حوض بحر قزوين وآسيا الوسطي، والذي يعتمد على آليَّة إقليمية، وهي "المجلس التركي"، الذي تم الإعلان عنه خلال القمة العاشرة لزعماء البلدان الناطقة بالتركية عام 2010م، والذي يضم الدول التالية: تركيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وقرغيزيا، وأوزبكستان، والمجر، كعضو مراقب، إذْ يتيح هذا المجلس وفعالياته، تواصلاً سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، بين شعوب تلك الدول، ويتيح لتركيا تأثيراً عميقاً في منطقة آسيا الوسطى.



- الحضور التركي العالمي في قضايا المسلمين، وخاصةً قضية بيت المقدس، الذي سجل فيها أردوغان موقفاً مشرِّفاً عام 2009م، عبر موقفه الشهير في منتدى "دافوس"، أمام أحد أهم أعمدة المشروع الصهيوني، وهو شمعون بيريز، ثم عبر الخطوة الرمزية التي تحدت فيها تركيا المشروع الصهيوني، عندما قررت إرسال سفينة "مافي مرمرة"، لكسر الحصار عن غزة، وصولاً إلى الموقف التركي الحازم تجاه برنامج التهويد، الذي تتعرض له القدس والمسجد الأقصى، والدعم السياسي للشعب الفلسطيني في الحرب الخاطفة، التي شنها اليهود على غزة بنهاية رمضان في هذا العام؛ كل ذلك يؤشر إلى تبني عقائدي وسياسي لقضية بيت المقدس، من قبل حكومة العدالة والتنمية التركية، فهل تتطور هذه الأدوار لكي تحقق اختراقاً في معادلة الصراع؟ هذا ما سوف تجيب عليه الأيام القادمة.
- ومن مؤشرات الأداء الاستراتيجي، لأردوغان وحزبه، إدراكهم لطبيعة الصراع الأمني، المُسلَّط على الشعوب المسلمة، والأدوار الخطيرة والدقيقة التي تلعبها أمريكا في هذا الصراع، وخاصةً استخدامها الأدوات الأمنية في اختراق وإعادة إنتاج "الجماعات الإسلامية"، فقد جاءت جماعة "فتح الله غولن" التركية، في مقدمة الجماعات التي أعادت أمريكا تصميمها وإنتاجها، لكي تحل محل الجماعات الإسلامية المعروفة أو تضعف أداءها، وكادت جماعة فتح الله غولن، أن ترث وتهيمن على الأداء السياسي والديني في تركيا، نتيجة للدعم السياسي والفكري والأمني، الذي حازته من الدوائر العلمانية المسيطرة في تركيا، وكذلك من الدوائر الاستخباراتية في العالم، وعلى رأسها المؤسسات الأمريكية؛ وقد تمكن أردوغان من محاصرة هذا الشر المستطير، ونزع مخالبه وأدوات نفوذه، وإيقاف هذه اللعبة الأمريكية القذرة التي لم تكن تكتف بالساحة التركية، وإنما كانت تستهدف ساحات الأمة المسلمة على مستوى العالم، بدليل انتشار مؤسساتها ونُظُم تعليمها في العالم.



- ومن الأدوار الاستراتيجية التي يمكن أن تلعبها تركيا في المشروع الإسلامي، التسريع في صناعة المحاور الكُبرى في ساحة الأمة المسلمة، وخاصة محور تركيا وآسيا الوسطى، والمحور العربي، كما يمكن أن تقود تركيا خروج الأمة المسلمة من الفجوة الصناعية والرقمية التي تعاني منها، وخاصة في مجال تصنيع السلاح الاستراتيجي والتكتيكي.
- السيناريوهات المتوقعة في التجربة التركية، وهي خمسة سيناريوهات:

- السيناريو الأول: "سيناريو أردوغان"

وملخصه أن تنجح حكومة العدالة والتنمية التركية، بقيادة أردوغان بتحقيق السيادة التامة في النظام السياسي، دون معوقات كُبرى، ورفع معدل أسلمة الأنظمة التركية، وأن تتمكن من تجاوز عقبة "الفيتو" العلماني الذي ثبته نظام أتاتورك، منذ أن خضع لاتفاقية لوزان عام 1923م، وأن تواصل تركيا الإبحار في وسط الأنواء الدولية والإقليمية بنجاح، وأن تساهم في بلورة المشروع الإسلامي الذي يستوعب وجود الأمة المسلمة على مستوى العالم؛ ومن أهم متطلبات نجاح وتحقق هذا السيناريو، استقرار معالم النظام السياسي السيادي، وخاصة في إطار إجازة واعتماد دستور جديد لتركيا، وتبلور كتلة شعبية قادرة على حسم المعارك السياسية لصالح المشروع الإسلامي، وتماسك عقدي وفكري على مستوى حزب العدالة والتنمية، والدفع بقيادات سياسية وشعبية محنكة ومؤثرة، تواصل مسيرة أردوغان، وتضيف عليها إنجازات جديدة للساحة التركية، وساحة الأمة المسلمة، ونجاح حكومة أردوغان في مسيرة الردع المسلَّح التي يستخدمها، من خلال رفع مستوى التصنيع العسكري، وصولاً لفرض تركيا نفسها كقوة إقليمية مؤثرة.

- السيناريو الثاني: "تكرار سيناريو 2016م"

وملخصه أن يدخل حزب العدالة والتنمية والجماهير التركية المنحازة له، في اصطدام جديد مع الكتل العلمانية، في محاولة الأخيرة لإيقاف التحولات التاريخية والسياسية التي تشهدها تركيا، وأن يتم ذلك إما عبر انقلاب عسكري أو تظاهرات

شعبية حاشدة، أو كليهما معاً، وتقدم حزب العدالة والتنمية التركي، وجماهيره الشعبية، نحو حسم المعركة والمواجهة لصالحهم مجدَّداً، كما فعلوا في إفشال محاولة انقلاب 2016م، وبالتالي عودتهم إلى المشهد السياسي بقوة أكثر من السابق، مما يتيح لهم سد أخطر الثغرات، وتحييد القوى والأطروحات العلمانية بشكل كبير، والذهاب بشكل أسهل وأسرع إلى منطقة التمكين والسيادة الكاملة، واستكمال المشروع النهضوي الذي يقوده أردوغان، دون وصاية علمانية أو دولية، على النظام السياسي التركي.

- السيناريو الثالث: "سيناريو العلمانية البديلة"

وملخصه أن يتراجع الطرح الإسلامي في مشروع حكومة العدالة والتنمية، ويتحوَّل أداؤها إلى العلمانية البحتة، والتخلي عن الحُلم الإسلامي، وأطروحات الارتباط بالأمة المسلمة ومصالحها العُليا، والانكفاء على المصالح "القومية" البحتة للشعب التركي، بحسب التصور العلماني البديل، الذي يمكن أن يندفع إليه حزب الحركة القومية، الذي يقوده دولت بهتشلي، وخاصة في ظل التحالف السياسي الذي يربط حزب العدالة والتنمية بحزب الحركة القومية، وفي ظل عدم وجود رمزية إسلامية قوية، تكون قادرة على مواصلة مسيرة أردوغان، الأمر الذي يمكن أن يقود إلى انعزال تركيا، وترك الشعوب المسلمة من حولها، وخاصة ساحات الربيع العربي لمصيرها، وتفضيل التعاون الاقتصادي والسياسي مع الأنظمة الطاغية في المنطقة.

- السيناريو الرابع: "سيناريو الاستقطاب الإقليمي"

وملخصه أن يعمل النظام الدولي، بشقيه الأمريكي والأوروبي والصهيوني، والشق الروسي والإيراني، على استقطاب واصطفاف تركيا إلى قطب من الأقطاب الإقليمية، إما القطب الإيراني أو القطب الصهيوني، كاستراتيجية لإدارة منطقة الشرق الأوسط وشعوبها، وبغض النظر عن الاصطفاف الذي سوف تختاره تركيا،



فستكون خاسرة في الحالتين، وسوف يستثمر ذلك لضربها، وإسقاط حكومة العدالة والتنمية.

- السيناريو الخامس: "الانقلاب العسكري المعهود"

وملخصه أن تتمكن القوى العلمانية، وما تبقى لها من دعم داخل الأجهزة العسكرية والأمنية، من الدفع بانقلاب عسكري شامل، يطيح بحكومة العدالة والتنمية، ونجاح قادة الانقلاب في استثمار وتوظيف، أي فرصة قادمة لصالحهم، كحراك أو احتجاج شعبي أو فئوي، أو نشوب حرب استنزاف خارجيَّة، في ظل دعم القوى الدولية والإقليمية للانقلاب، بحيث تنجح تلك القوى، من إزاحة حزب العدالة والتنمية وحليفه عن مواقعهم، مما يؤدي إلى تعطيل الحياة السياسية والمدنية، وإنهاء حكم حزب العدالة والتنمية، بحسب ما يشتهي علمانيو تركيا واليهود والنصارى.

خامساً: التكامل والمآلات المشتركة بين رو افع التغيير الكُبرى

وسوف نستعرض هذه المفردة في مسألتين:

المسألة الأولى: التكامل والتساند بين روافع التغيير

المسالة الثانية: السيناريوهات والمآلات المشتركة لروافع التغيير

المسألة الأولى: التكامل والتساند بين روافع التغيير

وهذا التكامل والتساند بين روافع التغيير الكُبرى (الربيع العربي والنصر الأفغاني والنهضة التركية) توجبه قواعد الإسلام الكُلِّيَّة، التي تتعلق بوجود الأمة المسلمة، كما توجبه ضرورات الصراع والتدافع الكوني، والتحديات الواقعية والتاريخية، التي تواجهها كل رافعة على حدة، وتواجهها الروافع مجتمعة، ويمكن استعراض موجبات التكامل والتساند بين الروافع الثلاث بما يلي:



- يقتضي الواجب الشرعي، والمتعلق بحال الأمة في هذه المرحلة، تكامل وتساند الروافع الثلاث للقيام بهذه المهمة، وأعني بها مهمة انتشال الأمة المسلمة من مرحلة "الغثائية والوهن"، التي أخبر عنها النبي ﷺ في الحديث الذي رواه ثوبان مولى رسول الله قال: قال النبي ﷺ: (يُوشِكُ الأممُ أن تداعَى عليكم كما تداعَى الأكَلةُ إلى قصعتِها. فقال قائلٌ: ومن قلَّةٍ نحن يومئذٍ؟ قال: بل أنتم يومئذٍ كثيرٌ، ولكنَّكم غُثاءٌ كغُثاءُ السَّيلِ، ولينزِعنَّ اللهُ من صدورِ عدوِّكم المهابةَ منكم، وليقذِفَنَّ اللهُ في قلوبِكم الوهْنَ. فقال قائلٌ: يا رسولَ اللهِ! وما الوهْنُ؟ قال: حُبُّ الدُّنيا وكراهيةُ الموتِ) [1]، فهي مهمة مزدوجة، تقتضي ذهاب الروافع إلى الأخذ بأسباب القوة والمنعة، والتوغل فيها، كما تقتضي المسارعة في إنقاذ من لا يستطيعون الخروج منها من بقية المسلمين، وهي مهمة لا تستطيع رافعة واحدة أن تحملها لثقلها، ولشدة ضغط مشاريع "تداعي الأمم"، المُشار إليه في الحديث، وهي تنتهك حُرُمات الأمة في كل بقعة في الأرض، مما يستدعي التكامل والتساند بين الروافع الثلاث.
- لا ينتبه كثير من المُنَظِّرين في مسألة المشروع الإسلامي والنهضة الإسلامية، إلى أهمية الانطلاق في بناء وإدارة المشروع، من المقدمات التطبيقية التي تمكنت شعوب الأمة المسلمة من إيجادها، لا من الواقع الافتراضي الذي تنشئه النظريات المجرَّدة، ومن أوضح تلك المقدمات التطبيقية في واقع الأمة المسلمة، الاختراقات التي تمكنت الروافع الثلاث من تحقيقها، في الساحتين الإقليمية والدولية، وهي تواجه هيمنة الحملة الصليبية المعاصرة، في ظل تراجع قدرة آليَّة الجماعات على القيام بها، بسبب فارق القدرات؛ فوجب على ضوء ذلك الإنجاز، التركيز والعناية بآلية الشعوب وآلية الدولة، وآلية الثورة، في إدارة صراع الأمة المسلمة مع المشاريع المتداعية عليها.
- لقد حققت روافع التغيير الكُبرى في الأمة المسلمة، نتائج مباشرة على المسيرة الكُلِّيَّة لها، وذلك في مرحلة اشتداد الصراع في العَقدين الماضيين، ومن تلك

(1) صحيح أبي داود.

النتائج المشاغلة والاحتواء المتبادل، الذي قامت به الروافع الكُبرى فيما بينها، لمشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة، دون تنسيق وخطة مسبقة، فقد أدى تصدع الإمبراطورية الأمريكية وحلفاء الناتو معها على جبال أفغانستان، إلى إشغال تاريخي لها طوال عقدين من الزمن، فلم تتمكن واشنطن في ظل تلك الحرب الضروس، من متابعة بقية الجبهات، التي تشتبك فيها أمريكا مع الأمة المسلمة، اشتباكا عقائديا وعسكرياً وأمنيا، مما أتاح لرافعة ثورات الربيع العربي من جهة، ورافعة النهضة التركية من جهة، أن تمضيا في مدافعة بقية مشاريع تداعي الأمم، وعلى وجه الخصوص المشروع الصفوي الباطني، والمشروع الأرثوذكسي الروسي، ومشروع النفاق العربي، وكان لكل رافعة أداؤها المميز، في ظل هذه المشاغلة المشتركة، وخاصة ساحات الربيع العربي، التي جعلت مفردات النظام العالمي، تستنفر كل طاقاتها لمحاصرته، وتعلن إفلاسها وعجزها بنهاية العشرية المباركة، بعد أن استمرت الشعوب، في دفع رجالها وأبطالها إلى ساحات الوغى، فكيف إذا اتسعت ساحات المشاغلة على مستوى المنطقة العربية كُلِّها؟

- لن تقف مراحل وموجات الصراع بين الأمة المسلمة، وروافعها الثلاث (الربيع العربي والنصر الأفغاني والنهضة التركية) عند المرحلة الحالية التي نشهدها، وإنما سوف تتطور لتأخذ مناحي أكثر شدة وتحديا وتعقيدا، ذلك أن المنظومة الدولية التي شكلتها مشاريع "تداعي الأمم"، لن تسمح بنهضة الأمة وخروجها من نظام الوصاية وفرض السيطرة، الذي نجحت بفرضه على الأمة المسلمة قبل قرن من الزمان، وهذا يقتضي بدوره دراسة مشروع التكامل، والدعم المتبادل بين الروافع الثلاث، لإدارة الصراع والنهضة في آنٍ واحدٍ، وتقوية الموقف الجيوسياسي لكل رافعة، حتى لا تنتكس مسيرتها، ذلك أن انكسار أي رافعة، سيكون مؤثرا على بقية الروافع، وهكذا حتى تتساقط كلها، بعد ما بذلت الأمة فيها من الدماء والتضحيات، ما لا يعلمه إلا الله عز وجل.

- كما تقتضي الخبرات السابقة للأمة المسلمة، وهي تصارع النظام العالمي وأدواته، أن تذهب الروافع الثلاث مذهباً جديداً في الصراع، تتمكن بواسطته من

تحجيم تلك الأدوات وتجاوزها، فقد عمل النظام العالمي منذ تأسيسه، بُعيد الحرب العالمية الثانية عام 1945م، على حصار وعزل قضايا المسلمين بعضها عن بعض، وبالتالي التمكن من إدارتها منفردة، وعبر مراحل من الإنهاك والمحاصرة، حتى يستنفد أصحاب القضية المعنية، طاقاتهم وأعمارهم وهم يحاولون عبثا، التغلب على البيئة والظروف، التي هيأها النظام العالمي لقضيتهم، كما حدث لقضية فلسطين، وقضية كشمير، وقضية العراق، وقضايا كثيرة لا تُحصى، فوجب على الروافع الثلاث الذهاب مجتمعة في إدارة الصراع، ونقل أمة الإسلام إلى واقع جديد.

- ومن واجبات الروافع الثلاث مجتمعة، أن تتعاون في مواجهة أحد أهم استراتيجيات النظام الدولي، بقيادة أمريكا وهي صناعة الأزمات، وتغذية النزاعات، في ساحات الأمة المسلمة، واستخدام تلك الأزمات كأداة للسيطرة وفرض النفوذ، فقد درج النظام الدولي طوال القرن العشرين، وعبر أدواته كعصبة الأمم، والأمم المتحدة، وعبر أحلافه العسكرية، كحلف الناتو، أن يصنع المشكلة أو يتدخل فيها عند نشأتها، بمختلف أنواع التدخل، ثم يتحكم في مسيرتها ومآلاتها، كأزمة العراق والكويت عام 1990م، وأزمة 11 سبتمبر عام 2001م، وصناعة أزمة "تيمور الشرقية"، والدفع نحو انفصالها عن إندونيسيا عام 1999م، وتحويل ثورات الربيع العربي إلى أزمات وتغذيتها، في ليبيا، واليمن، وسوريا، حيث يقوم النظام الدولي باستخدامها لإدارة الشعوب المسلمة والسيطرة عليها؛ مما يقتضي تكامل وتساند الروافع الثلاث، لمواجهة ألاعيب النظام الدولي وعواصمه المجرمة.

- ويبرز دور الروافع الثلاث وتكاملها، في القيام بدور موحَّد ومتناسق في مواجهة أخطر آثار الحملة الصليبية، والمتمثل في تسليمها بيت المقدس للمشروع الصهيوني، وما يذهب إليه المجرمون من تهويد للقدس والمساس بالمسجد الأقصى، مما يجعل الحراك المشترك للروافع الثلاث، فريضة شرعية، وضرورة واقعية؛ ولا تقف مهمة إنقاذ المقدسات عند بيت المقدس، بل تتعداه إلى إنقاذ الحرمين الشريفين مما يُراد بهما، من إفساد وكُفر، في عقر جزيرة العرب، ومهد الرسالة

النبوية، في ظل التوحش والإفساد الذي يبديه عملاء الصليبية العالمية في جزيرة العرب، بقيادة صبيان بن سعود.

- ضرورة تعاون الروافع الثلاث، على مواجهة وتحييد خطر المشروع الباطني الصفوي، الذي أثبت منذ تأسيسه قبل أربعة عقود، بأنه يشكل أحد أخطر أدوات الصراع بيد النظام الدولي غربيِّه وشرقيِّه، بل إن أداء المشروع الصفوي الإيراني في كل من العراق، وسوريا، واليمن، أثبت بأن بقية المشاريع العدوة للأمة كالمشروع الصليبي الغربي، والمشروع الصهيوني، والمشروع الروسي، لا يمكن أن يديروا الصراع في ساحات الأمة المختلفة، دون عون وتفاهم مع المشروع الصفوي الإيراني، وخصوصاً عندما ظهرت حقائق وعقائد المشروع الإيراني، على الساحات الثلاث: الساحة العراقية حيث تحالف مع الأمريكان، فشارك معهم في قتل ما يقرب من مليونين وأربعمائة ألف نفس من العراقيين، بحسب إحصائيات الغرب أنفسهم [1]، وفي الساحة السورية حيث تلذذ بقتل ما يزيد على مليون سوري، وفي الساحة اليمنية حيث ساهم في قتل مئات الألوف؛ ويجدر بنا هنا أن نستذكر الدور التاريخي الذي قام به السلاطين العثمانيون، في إسقاط الدولة الصفوية في معركة جالديران التي وقعت في 23 أغسطس 1514م، بقيادة السلطان سليم ياوز الأول، والتي انتهت بانتصار القوات العثمانية واحتلالها مدينة تبريز عاصمة الدولة الصفوية، وكذلك فعل السلطان سليمان القانوني بعد ذلك في حملاته الثلاث ضد الصفويين، والتي امتدت من عام 1532م إلى عام 1555م، وصولاً إلى قيام السلاطين الأفغان بدورهم التاريخي في إسقاط الدولة الصفوية في الربع الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، على يد السلطان "مير أويس" حاكم قندهار، ثم استكمل المهمة ابنه السلطان مير محمود، في الفترة التي امتدت من عام 1722م إلى عام 1729م [2]، وهو ما يوجب على الروافع الثلاث في الأمة اليوم تعاونها،

---

(1) https://www.salon.com/2018/03/19/the-staggering-death-toll-in-iraq_partner

(2) عبد اللطيف عبد الرحمن عبد الله الحسن، العلاقة السياسية بين إيران والعرب: جذورها ومراحلها وأطوارها، الرياض، العبيكان، 2018، ص 136-137.



لتفكيك وإسقاط الدولة الباطنية الحالية، لأنها شوكة من أخطر الأشواك في خاصرة الأمة.

- ومن الأدوار المهمة التي يمكن أن تلتقي عليها الروافع الثلاث، عملية تشبيك وتوصيل العلماء والخبراء ومراكز البحوث في ساحات الأمة المختلفة، لإيجاد منصات حوار وتفكير مشترك، ومن ثم توفير الأجواء المؤسسية والتخصصية، لوضع التصور النهائي للمشروع الإسلامي، أو الاجتهاد الشامل، والإجابات الشرعية والعملية على النوازل الكُبرى، التي تهدد الأمة في عقيدتها وحُرُماتها ووجودها، ذلك أن الروافع الثلاث تملك من القدرات البشرية ما يؤهلها لهذه المهمة، بالإضافة إلى قدرتها على جمع طاقات الأمة العلمية على مستوى العالم، كما أن التطبيقات والتجارب العملية التي خاضتها الروافع الثلاث في ساحاتها المختلفة، قد وفَّرت لها ثروة تطبيقية، يمكن استثمارها وتوظيفها، في وضع التصور النهائي للمشروع الإسلامي ومستقبله.

المسألة الثانية: السيناريوهات والمآلات المشتركة لروافع التغيير

يمكننا رصد ثلاثة سيناريوهات ومآلات محتملة ومشتركة، لروافع التغيير (الربيع العربي والنصر الأفغاني والنهضة التركية)، وذلك بناءً على الاستعراض السابق في وحدة العوامل، التي تتحكم بساحات الروافع الثلاث، وارتباطها بالوضع الكُلِّي والعالمي للأمة المسلمة، مع إمكانية أن ينطبق سيناريو مختلف على كل رافعة من الروافع الثلاث، وتتوزع السيناريوهات على احتمالات ثلاثة تالية: السيناريو المتفائل، والسيناريو الوسط بين التفاؤل والتشاؤم، والسيناريو المتشائم، وهي كما يلي:

السيناريو والاحتمال الأول: (سيناريو مشروع الأمة)

وهو السيناريو الذي سوف يتحقق بين الروافع الثلاث، في حال أدركت قيادات تلك الروافع الشرعية والسياسية والفكرية والجهادية، أهمية التنسيق والتكامل فيما بين ساحات الروافع الثلاث، وسعت في بناء آليات العمل المشترك فيما بينها،

بشكل تدريجي، وفيما يلي قائمة بالمبادئ والتطبيقات، التي سوف تسند هذا السيناريو:

- بناء شبكات التواصل ومنصات الحوار، بين ساحات الروافع الثلاث، مع إعطاء أولوية للعلاقات القيادية والعلمية والبحثية.
- السعي لبلورة المصالح العليا للأمة المسلمة المتعينة في ظل المعطيات الشرعية والواقعية.
- توفير البيئة الحاضنة واللازمة لعلماء الأمة الشرعيين، والخبراء من كافة التخصصات، لقيامهم بواجب وضع وبناء تصورات المشروع الإسلامي، أو الاجتهاد الشامل، والإجابة المتكاملة على النوازل التي تواجهها الأمة المسلمة.
- التنسيق والتكامل بين الروافع الثلاث في إدارة الصراع والمعارك، بين شعوب الأمة وأعدائها.
- التعاون على بلورة النظام السياسي الراشدي، وأدواته التطبيقية المتمثلة في مبادئه الدستورية، وفلسفته الحضارية، ومشروعه السياسي.
- الاستعداد لمواصلة المعارك ضد مشاريع تداعي الأمم، وتقسيمها إلى مراحل استراتيجية كُبرى، وإعداد متطلباتها البشرية وتجهيز متطلباتها المادية.
- العمل على حماية عقول ونفوس الأمة المسلمة، في معركة الحرب النفسية والصراع الإعلامي والتربوي.
- تكثير عدد الروافع الكُبرى القادمة في ساحات الأمة، كالرافعة الباكستانية، ومسلمي الهند، ورافعة جنوب شرق آسيا، ورافعة آسيا الوسطى، ورافعة الحزام الإفريقي.

السيناريو والاحتمال الثاني: (سيناريو القومية والعِرقيَّة)

وهو السيناريو المتوقع، في حال بقيت الروافع الثلاث الكُبرى تدور حول نفسها، واكتفت بمشروعها القومي والعِرقي، دون الارتفاع إلى سقف مشروع الأمة، وفيما يلي السمات التي سوف يتحقق هذا السيناريو في ظلها:



- توقف كل رافعة من الروافع الثلاث عند بلورة مصالحها العُليا، في ظل عدم اكتراث لمصالح الأمة العليا، بل وتفضيل المصالح القومية والقُطرية على مصالح الأمة.

- غرق قيادات الروافع الثلاث، في تقدير مآلات التغيُّر في العلاقات الدولية، وخشيتهم من الانعكاسات السلبية لعولمة الأداء الإسلامي، وتحفظهم في صِلاتِهم ببقية أجزاء الأمة، واكتفاؤهم بإدارة الصراع في مستوى أقطارهم، خوفاً من ردود الفعل، لدى قيادات المشاريع الأممية الأخرى.

- قيام كل رافعة بإحياء الأبعاد العصبية، والعِرقيَّة، والتاريخية، التي شكَّلت ساحتها، كالخطاب العرقي الذي يفرق بين العروبة، والطولونية، والكُردية، والإفريقية، والأمازيغية، إلى غير ذلك من الأعراق، أو الانغلاق في الخطاب التاريخي، كالخطاب الوهَّابي، والخطاب الصوفي، والخطاب العربي، والخطاب العثماني، أو التفريق بين الانتماءات الفقهية، وغيرها من الخطابات، واستدعاء تلك الأبعاد العصبية في الخطابات الفكرية، والسياسية، التي تُبقي ساحات الأمة في حالة من التشرذم والفرقة المتصلة.

- نجاح المحاور الدولية في استقطاب كُتَل الأمة وروافعها الكُبرى، واستخدامها في الصراع الدولي والإقليمي، واستنزافها في حروبهم، حتى يسقطوا تماماً، كما حصل للأتراك في الحرب العالمية الأولى، عندما زجت حكومة "الاتحاد والترقي" الماسونية، بالجيش التركي في محور دول المركز وهي (الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية ومملكة بلغاريا) فكانت الدولة العثمانية هي الخاسر الأكبر في تلك الحرب.

- الوقوع في آفة الدهر، وهي الخضوع للتفرق والتنازع بين المؤمنين، وبالتالي ذهاب الريح والقوة، كما أخبر الله عز وجل في قوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ الأنفال:46، وذهاب الريح إنما هو ذهاب القوة كما أورد المفسرون، وإذا تحققت هذه السمة في هذا السيناريو، فهذا يعني عجز كل رافعة منفردة عن صد الأعداء الذين يقابلونها،

فتكون الفرصة مواتية لأعداء الأمة لكي يقضوا على الجميع، ويتمكنوا من إرجاعهم إلى مربع الوصاية الذي حاولوا الخروج منه.

السيناريو والاحتمال الثالث: (سيناريو تكريس الملك الجبري)

وهو السيناريو والاحتمال الأسوأ، الذي ينتظر الروافع الثلاث، في حال أعرضت القيادات السياسية والفكرية للروافع، عن القواعد الشرعية في الصراع، وغفلوا عن رؤية المشروع الجامع للأمة المسلمة، وانحدروا إلى المشاريع القُطرية والوطنية، واكتفوا بها، وبالتالي تحقق هذا السيناريو، في ظل سِماته التالية:

- إصرار قيادات ساحات الأمة المختلفة، على الالتزام بالأبعاد الوطنية، في إدارة الصراع، وذلك بحسب القواعد السياسيَّة التي أرستها الحملة الصليبية قبل مائة عام، والاضطرار للخضوع لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي وضع أسسه الهالك شمعون بيريز.
- عدم الالتزام بالسمات العقائدية، التي تحدد علاقات شعوب الأمة فيما بينها، وخاصة في متطلبات الولاء العقدي، ومن ثم السياسي بين أبناء الأمة، ورفض النظام السياسي الذي يوحِّد الأمة على نظام الخلافة الإسلامية.
- خضوع الشعوب التام للمرجعية السياسية، المتمثلة في الملوك والعسكر، والالتزام بمتطلبات "الديموقراطية" المشروطة، التي وضعتها مراكز البحوث والسيطرة الغربية، كمؤسسة راند، وفق ما يتيحه الملوك والعسكر من هوامش، وإغماض العيون عن الفساد والانهيار الشامل في جميع المجالات.
- خضوع قيادات الروافع الثلاث، في ظل هذا السيناريو للمرجعية الدولية والإقليمية، والاحتكام إلى أدواتها ومخرجات أدائها، سواء كانت مؤسسات الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، وغيرها من مؤسسات النظام العالمي والمؤتمرات الدولية، أو المؤسسات الإقليمية المتهالكة كجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، ورابطة العالم الإسلامي وما أشبه.



- الوقوع تحت عروض "السلطة" المشروطة، التي يعرضها النظام الدولي والإقليمي، والخضوع لمقاييس "الشرعية" التي يعتمدها النظام الدولي والإقليمي.
- الوقوع تحت تأثير معادلة "الإرهاب" و "الاعتدال"، بحسب المواصفات الأمريكية، والهروب من فرضية الجهاد، ودوره في إسناد معادلة الصراع العقائدي، الذي تخضع له الأمة في علاقتها بمشاريع تداعي الأمم.



الفصل الخامس

نظريَّات ورؤية وغايات مشروع الأمة المسلمة

مفردات الفصل:

أولاً: سياقات المرحلة الراهنة والمُهددات والفُرص

ثانياً: كيف تحكم النوازل الكُبرى رؤية وبناء مشروع الأمة

ثالثاً: النظريات النَّاظِمة لمشروع الأمة المسلمة

رابعاً: رؤية المشروع وغاياته وهيكليَّته ومساراته الاستراتيجية

خامساً: معايير وضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع

سادساً: السيناريوهات المتوقعة في مستقبل الأمة والمشروع

لقد وجدت من خلال البحث والتنقيب، في موضوع "المشروع الإسلامي"، الذي امتد معي قرابة ربع قرن (1994م- 2020م)، بأن إنجاز المشروع الحضاري لأمة الإسلام اليوم، يمرُّ بمقاربتين رئيسيتين، أما المقاربة الأولى، فهي المقاربة الشرعيَّة، أي أن يتولَّى وضع المشروع علماء الأمة الثقاة، الذين استوفوا شروط العِلم، وشروط القيام به، لأن موضوع "المشروع"، إنما هو نظر شرعي في النوازل الكُبرى، التي تخضع لها ساحات الأمة المختلفة، وخاصة النوازل المشتركة والتي تؤثّر في واقع الأمة تأثيراً خطيراً، وتمنعها من استئناف حياتها الإسلامية كما أمرها الله عز وجل؛ وهذه المقاربة الشرعيَّة تمرُّ بدروها بأربعة مراحل، كما قرَّرَ العلماء، وهي مرحلة التصوير، ومرحلة التوصيف، ومرحلة التدليل، ومرحلة التنزيل، فإذا أُنْجزت هذه المهمة الشرعيَّة الثقيلة، فسوف تتضح مباشرة أبعاد "المشروع الإسلامي"، وغاياته ومساراته الأساسية؛ ولأن الأمر بهذا المستوى من المسؤولية الشرعيَّة، وتأثيره البالغ في الأمة، فلا يصلح أن يتولاه إلا جماعة من أهل العلم، حتى يمكن تسميته "اجتهاداً" و "مشروعاً" للأمة؛ ومع ذلك لا يمنع بل يتوجب أن ينهض للبحث في مسائله، من فتح الله عز وجل عليه في تلك المسائل، أو في أجزاء منها، كمقترحات بين يدي أهل العلم، لا كَمُقرَّرَات نهائية، وهو ما سأعرضه في هذا الفصل، مستعيناً بالله عز وجل ومتوكلاً عليه.

وأما المقاربة الثانية والمُساعِدة في إنجاز المشروع الحضاري، فهي المقاربة التي تُبنى على نظريَّات الصراع الأممي، والملتزمة بالقواعد المُقرَّرة في الكتاب والسُّنَّة، وسنن التدافع، ثم توظيف الأداء البشري الحديث في الصراع، ونظريَّاته الأساسية، وخاصة عِلم التخطيط الاستراتيجي، الذي انتهى المتخصصون فيه إلى تسمية الخطة والمشروع الاستراتيجي لأي أمة، "بالاستراتيجية الكُبرى" (Grand Strategy)، وهو ما سأحاول توظيفه في بناء المشروع الذي بين أيديكم.

ونتيجة لإطالة البحث والتأمل في بناء المشاريع الأممية، أو مُقارَبات بنائها، وجدت أن بحث ووضع مشروع لأي أمة، لابُدَّ أن يمُرَّ غالباً بمراحل أربع، وهي:

- المرحلة الأولى: مرحلة تحليل ودراسة الأداء الحضاري والتاريخي، للأمة المعنيَّة، في القرن أو القرنين الأخيرين من وجودها، والوقوف على طبيعة أدائها بين بقية أمم الأرض، خلال تلك المدة.
- المرحلة الثانية: مرحلة الكشف عن مدى وجود مؤشرات التدافع الحضاري، وعوامل الأداء الحَرِج لتلك لأمة، في العقود الخمسة أو الأربعة الأخيرة من تاريخها.
- المرحلة الثالثة: مرحلة بلورة التصورات، في رؤية المشروع، والنظريات الناظمة لجميع جوانبه، وتحديد مساراته الاستراتيجية.
- المرحلة الرابعة: مرحلة بناء هيكلية المشروع، واختيار الآليَّات التطبيقية له، وتحديد معايير وضوابط الأداء فيه.

كما هو مختصر في هذا المخطط:



أما المرحلة الأولى، وهي تحليل ودراسة أداء الأمة الحضاري والتاريخي، في آخر قرن للأمة المسلمة، فقد قام علماء كُثر في الأمة المسلمة، بمهام ومتطلبات هذه المرحلة، حيث درسوا ووثَّقوا أحداث القرن، في جميع المسارات التخصصية، التاريخيَّة منها، والسياسيَّة، والاجتماعيَّة، وغيرها، حتى أورثوا أجيال الأمة المسلمة،



ما يوقفهم وبجلاء، على حقائق أحداث "قرن السقوط"، أي القرن الرابع عشر الهجري، مع إمكانية الوقوف على ثروة تطبيقية واسعة، قادتها شعوب الأمة وعلماؤها وجماعاتها، في المدافعة والمصابرة والجهاد، على مستوى جغرافية الأمة المسلمة في العالم.

وفي محاولتي لخدمة المرحلة الثانية، فقد بذلت جهدي في الوقوف على العقود الأربعة الحرجة الأخيرة، من تاريخ الأمة المسلمة، أي منذ بداية القرن الخامس عشر الهجري حتى وقتنا هذا، من خلال المُلخَّصات التي أوردتها في كتاب ملامح المشروع الإسلامي، ومن خلال الفصل الثالث والرابع من هذا الكتاب؛ ولا تزال الحاجة مُلحَّة ومستمرة للتنقيب فيها، من قبل الباحثين والدارسين، والمهتمين بشأن الأمة الكُلّي.

ويأتي هذا الفصل (الخامس) كمساهمة في بناء المرحلة الثالثة، والرابعة، من مشروع الأمة المسلمة، والتي تتمثل في بلورة رؤية وتصورات المشروع، وتحديد غاياته الكُبرى، ثم بناء الهيكلية والآليَّات التطبيقية اللازمة له، ومعايير وضوابط الأداء الكُلِّيَّة فيه.

وفي محاولتي لبلورة تصورات وآليَّات المشروع، فقد التزمت واستفدت من المناهج التالية:

- المنهج الشرعي الملتزم بالكتاب والسنة، وما ينبغي أن تكون عليه الأمة المسلمة من اتباع لهما، واعتصام بحبل الله المتين، وولاء عقدي وسياسي يجمعها، والذهاب نحو تحقيق واجب التمكين في الأرض.
- منهج استيعاب وفهم السنن الكونية، وكيفية عملها في واقع المؤمنين، والكفرة المعاندين، وقراءة واقع الأمة ومستقبلها في ظل تلك السنن.
- منهج فقه النوازل وأدواته الكُلِّيَّة، في تحديد ملامح الاجتهاد للمشروع الإسلامي، عبر الدعوة إلى الربط العلمي والعملي، بين الاجتهاد في الإجابة على النوازل الكُبرى المعاصرة، واستثماره في بناء المشروع الإسلامي.
- منهج التحليل التاريخي والسياسي، وإدراك المعطيات الجيوسياسية التي تتحكم في علاقات الأمم ببعضها، وفهم التطورات في النظام الدولي.



- منهج التخطيط الاستراتيجي، الذي تطور في ظل الصراع، والتنافس الدولي، والمؤسسي، والاقتصادي، والاستفادة منه في بناء المشروع الإسلامي.
- منهج البحث والزيارات الميدانية، والوقوف المباشر على أزمات وقضايا الأمة المختلفة، وساحاتها الساخنة، ومقابلة القيادات الفاعلة فيها.
- منهج الدراسة المقارنة لعدد من القضايا والأزمات، كمقارنة أداء الأنظمة السياسية التي حكمت الأمة المسلمة والمنطقة العربية في القرن العشرين الميلادي، ودراسة الجماعات والتيارات الإسلامية، ودراسة النظام الدولي.

أولاً: سياقات المرحلة الراهنة والمُهددات والفُرص

سوف يشمل البحث في هذه المُفردة من الفصل الأجزاء الثلاثة التالية:

الجزء الأول: استعراض السياقات والتقاطعات في ساحة الأمة المسلمة.

الجزء الثاني: استعراض المُهددات التي تتعرض لها الأمة ومشروعها.

الجزء الثالث: استعراض الفُرص المُتاحة للأمة وللمشروع الإسلامي.

وقبل أن نبدأ باستعراض تلك الأجزاء، نتوقف على هذه الصورة الكُلِّيَّة المختصرة، والتي تُعبِّر بشكل مُجْمل عن حال الأمة المسلمة في لحظتها الحاليَّة، وبحسب الشرح الذي يلي الصورة:





تساهم في تشكيل اللحظة الراهنة في الأمة المُسلمة أربع دوائر، وهي:

الدائرة الأولى: دائرة مشاريع تداعي الأمم ذات اللون الأحمر، والتي تُمثِّلُ الحملة الصليبية واليهودية المعاصرة، وما نتج عنها من إسقاط الخلافة الإسلامية، واحتلال بيت المقدس، وما أفرزته الحرب العالمية الثانية، من سيطرة مطلقة للمشاريع الأممية على أمة الإسلام، وما انتهت إليه تلك المشاريع من تهديد عقائدي ووجودي للمسلمين، وتوجه قادة تلك المشاريع مؤخراً، إلى تغيير عقيدة المسلمين، تحت غطاء مصطلح "الإرهاب"، الذي خصوا به المسلمين وحدهم، حيث يمكن رصد المشاريع المتداعية على الأمة المسلمة، في القائمة التالية:

المشروع الصهيوني
المشروع الأمريكي
المشروع الأوروبي
المشروع الروسي
المشروع الهندوسي
المشروع الصيني
المشروع الإيراني

الدائرة الثانية: دائرة المُلك الجبري ذات اللون الأسود، والتي تُمثِّلُ الحكومات العميلة التي نَصَّبها المحتل الصليبي الغربي، والمحتل الشيوعي الشرقي، كأنظمة المَلَكيَّات العربية، والأنظمة الجمهورية، كالجمهورية التركية، في المرحلة الأولى من القرن العشرين الميلادي، ثم تنصيب الأنظمة العسكرية، التي جاءت في ظل الانقلابات، التي أمرت بها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية؛ ولا تزال دائرة هذه الأنظمة تمثِّل العصا القمعية الغليظة، والمستمرة ضد شعوب الأمة، وصولاً إلى مرحلة التوحش الحالي، الذي تبديه قيادات النظم العربية، وهي تدير الثورة المضادة على الأمة، على إثر نشوب ثورات الربيع العربي، في قلب الأمة ومركزها.

الدائرة الثالثة: دائرة الاجتهادات الإسلامية المتفرقة ذات اللون الأخضر، والتي تمثلها الجماعات والتيارات الإسلامية بتنوعها وانتشارها، فبالرُّغم من الأدوار المباركة التي لعبتها خلال القرن، فإنها باتت تعاني الآن من التفرق والتنازع، وعدم القدرة على مواكبة التطورات، في ساحات الأمة المختلفة، بالإضافة إلى تمكن الأعداء من اختراق ساحاتها وإعادة إنتاجها، وتوظيفها في العبث بواقع الأمة المسلمة، من خلال الاختراقات الفكرية والسياسية والأمنية، وضعف قيادات هذه الدائرة عن استثمار الفرصة التاريخية، التي حانت للأمة بثورات الربيع العربي؛ وبالتالي عجزها عن التجاوب مع متطلبات المرحلة، من رؤية واجتهاد، يتناسب ووزن الأمة العقدي، والتاريخي، والجغرافي.

الدائرة الرابعة: دائرة الأمة ذات اللون البرتقالي بشعوبها، وأقاليمها، وأقوامها، وأعراقها، حيث يمكن تشبيه حراكها الثوري والجهادي بتفجُّر البُركان، وتُعبِّر هذه الدائرة عن مدى الحيوية والثوريَّة، التي تبديها شعوب الأمة، في تعاملها وتفاعلها مع الأحداث الجسام، بدءاً بالانتفاضة الشعبية التاريخية، التي قام بها الشعب الجزائري عام 1988م، ومحاولته الانعتاق السياسي من حكم العسكر، وما تلا ذلك من انقلاب دموي استمر إلى يومنا هذا، ثم بالمواجهة المُسلَّحة، التي أبداها كل من الشعب الأفغاني والشعب العراقي، للاحتلال الأمريكي العسكري لأفغانستان عام 2001م، والعراق عام 2003م، وما نتج عن تلك المواجهة من انكفاء المشروع الأمريكي، الذي سعت له القيادة الأمريكية، وفشلها في تحقيق هدفها المسمى بنظام "القطب الأوحد"، وصولاً إلى ثورات الربيع العربي، التي زلزلت النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، بل وكادت أن تزلزل النظام العالمي برمته، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك التحولات التي يقودها الشعب التركي، في حوض البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود وبحر قزوين، والتطورات السياسية في الساحة الباكستانية، وساحة المسلمين الهنود، وصولاً إلى ساحة جنوب شرق آسيا، التي تحتضن أكبر



تجمع للمسلمين، والذي يقترب من ثلاثمائة مليون نسمة في إندونيسيا وماليزيا وحدهما.

فإذا استوعبنا تلك الصورة للأمة المسلمة في لحظتها الراهنة، يمكننا البدء بالوقوف على السياقات والإشكاليات، التي أنتجت تلك الصورة، وهي كما يلي:

السياق الأول: سياق الغثائية والوهن الذي هيمن على الأمة المسلمة

ويمكن اختصار هذا السياق بما يلي:

- لم تكن الأمة المسلمة لتسقط هذا السقوط التاريخي، وتصبح أذل الأمم في الأرض، إلا لتحقق سمات الغثائية والوهن فيها، وهو حب الدنيا وكراهية الموت، أي كراهية الجهاد في سبيل الله، وعدم احتمال تبعات وواجبات سيادة الإسلام ودولته.
- كما تراجعت الأمة المسلمة في القرن الأخير، عن المتطلبات العقائدية المرتبطة بوجودها بين الأمم وتميزها كأمة مسلمة، من أُخوَّة وولاء ونُصرة، وهو ما أدى إلى طمع أمم الكفر فيها، وسعي الأمم لوضعها تحت أقدامهم، وخصوصاً عندما أعْلَت شعوب الأمة المسلمة صفاتها العرقية، والقومية، والوطنية، وقدمتها على رابطة الدين ووجودها الأممي.
- وقد كان لانصراف شعوب الأمة المسلمة المختلفة، إلى أعراقها ووطنيَّاتها، كبديل عن رابطة الإسلام على المستوى السياسي، وقيام كل شعب بدعم النظام الطاغوتي المُسمَّى بالوطني في كل بلد، أكبر الأثر على وضع الأمة في العالم، فقد اشترك الطغاة "الوطنيون" والطغاة العالميون كالنصارى، واليهود، والشيوعيين، في سحق الأمة المسلمة وسفك دمائها، وتهجير أبنائها، حتى غصت الأرض بقضايا المسلمين وأزماتهم.

- لقد وقعت الأمة المسلمة اليوم، فيما وقع فيه بنو إسرائيل من قبل، وهو "التّيهُ " والضياع، عندما تخلَّوا، على عهد موسى عليه السلام، عن واجبهم في الجهاد وتحرير بيت المقدس، فقد تركت شعوب الأمة المسلمة، هذه المهمة على كاهل الشعب الفلسطيني وحده، وهم يعلمون بأن إزالة المشروع الصهيوني، إنما يتطلب وقوفا ودعما على مستوى الأمة كلها، لأن المشروع الصهيوني مدعوم بالمشروع الصليبي في العالم، بل وبمشاريع الكفر قاطبة، مما يجعل المهمة عالمية وثقيلة من الناحية الاستراتيجية، وهي كذلك من الناحية العقائدية، فهو واجب يشمل الأمة برُمَّتها.

السياق الثاني: سياق تاريخ الحملة الصليبية والعُلوُّ اليهودي

ويمكن اختصار هذا السياق بما يلي:

- لا يمكننا فصل النتائج الكُلِّيَّة والمتراكمة في ساحات الأمة المسلمة، عن تاريخ السيطرة التي فرضتها الحملة الصليبية عليها، طوال قرنين مضيا، سواء في مرحلتها المُبكِّرة، عندما تمكنت بريطانيا من احتلال شبه الجزيرة الهندية، وإسقاط حكم المغول المسلمين فيها، فقد استمرت تلك المرحلة طوال قرن كامل، أي من عام 1757م إلى عام 1848م، ثم مرحلة احتلال أطراف جزيرة العرب، التي بدأت عبر توقيع اتفاقية إذعان مع سلطان بن أحمد البوسعيدي، سلطان عُمان عام 1798م، ودخوله تحت راية الإنجليز في حرب ضد دولة القواسم، الذين استمر جهادهم للإنجليز طوال عشرين عاماً، حتى تمكن الإنجليز من احتلال عاصمتهم رأس الخيمة عام 1819م، وتلا ذلك إقدام بريطانيا على احتلال ميناء عدن عام 1839م؛ وتوافق ذلك مع حملات الاحتلال الفرنسي للشمال الإفريقي، حيث احتلت فرنسا الجزائر عام 1830م، وصولاً إلى المرحلة النهائية من الاحتلال والسيطرة، على قلب الأمة المسلمة ومقدساتها، عندما تمكنت بريطانيا من احتلال مصر عام 1882م، ثم حيازة الحملة الصليبية البريطانية الفرنسية على الجائزة

الكُبرى، والتي تمثلت باحتلال بيت المقدس عام 1917م، في ظل الحرب العالمية الأولى، والتي كان من أهم نتائجها سقوط الدولة والعثمانية، وتوقيع مصطفى كمال اتفاقية لوزان التي أُلغيت بموجبها دولة الإسلام من الوجود.

- ولم يكن النصارى يعملون بشكل منفرد، في خطتهم للسيطرة على العالم الإسلامي، فقد ترافقت جهودهم واندمجت مع الصعود التدريجي لليهود، عبر الاختراق الذي أحدثوه في المذهب البروتستانتي، إلى أن تحقق لهم العَلُوُّ اليهودي العالمي، وفرض هيمنتهم على الحكومات الأوربية، وتحكمهم في الأدوات الجديدة للاقتصاد والتجارة، وسيطرتهم على الآلة الإعلامية، والعلوم الفلسفية والاقتصادية، حتى توَّجوا تلك السيطرة، بتأسيس وإعلان الكيان الصهيوني في بيت المقدس عام 1948م؛ وهو ما جعل اليهود يدخلون على خط الصراع المباشر ضد أمة الإسلام في العالم كله.

- ولأن النصارى واليهود يعلمون بأن الأمة المسلمة لا يمكن أن تستسلم لهيمنتهم، فقد تعاونوا على تطبيق استراتيجيات محددة لإدامة السيطرة، وقد توزعت تلك الاستراتيجيات بين الأبعاد العقائدية والفكرية والأبعاد السياسية والاقتصادية والجيوسياسية؛ لكن الاستراتيجية الأخطر تمثلت، في تولية أوليائهم من الملوك والعسكر، كحكام على بلاد المسلمين، من المحيط الهادي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً.

السياق الثالث: سياق "الدعاة على أبواب جهنم" أو "المُلك الجبْري" كنظام سياسي مهيمن على الأمة

ويمكن اختصار هذا السياق بما يلي:

- ترافقت عمليات توليد نظام الدعاة على أبواب جهنم - على أيدي اليهود والنصارى - مع مرحلة سقوط الأمة التاريخي، وخروجها من سياق الوجود السياسي



في التاريخ البشري، عبر خسارتها لنظام خلافتها الذي امتد لأربعة عشر قرن من الزمان، فكان بدء نظام الملك الجبري علامة شؤم فارقة في تاريخ الأمة كله.

- تأسس نظام "الدعاة على أبواب جهنم" على مسألتين أساسيتين، فأما الأولى فهي "منح السلطة" لفئة أو عائلة أو مجموعة من العسكر، من قبل المحتل الصليبي، سواء كان بريطانيا أم فرنسيا أم أمريكا، مقابل ولاء وخضوع كامل للمحتل الصليبي، ومتابعته في جميع خططه، التي تهدف إلى السيطرة الدائمة على شعوب الأمة المسلمة.

- كما ارتبط تاريخ هذه الأنظمة، بصفتين أساسيتين في علاقتهم بشعوب الأمة المسلمة، أما الصفة الأولى، فهي صفة "القمع" والإذلال، لضمان استمرار السيطرة على الشعوب، وخاصة القمع الموجه للعلماء وللمصلحين، وأما الصفة الثانية، فهي صفة الإفساد العقائدي للشعوب، عبر استخدام كافة أجهزة الدولة وامكانياتها، وتمكين الأقليات المناقضة لعقيدة الأمة ودينها.

- ومن أهم نتائج تحكم وسيطرة أنظمة المُلك الجبري، هو انعكاس تلك السيطرة على الثروات الاقتصادية التي تتمتع بها شعوب الأمة المسلمة، فقد وضعت أنظمة المُلك الجبري أيديها على تلك الثروات، ومارست عمليات النهب الممنهج لها، وتحكمت في توزيعها، لكي تقتصر على العوائل الحاكمة، والفئات الموالية والداعمة لها، واستخدمت كافة الوسائل لفرض واستمرار تلك الهيمنة من دساتير وقوانين، ومنحت الامتيازات لفئات محددة، كما منحت أفضلية التعاملات الاقتصادية، للحكومات الغربية أو الشرقية المهيمنة على أنظمة الحكم، واعتمدت سياسة الرشاوى والعمولات، التي تتقاضاها الشخصيات النافذة في تلك النُّظُم، مما أدى إلى توقف عمليات التنمية الاقتصادية الحقيقية، وتم منع الشعوب منعا



نهائياً من ممارسة عمليات التجارة والإنتاج، والأداء الاقتصادي بشكلها الطبيعي في بلادها.

- وأخيراً تأتي علامات ونُذُر الانهيار التام والنهائي لأنظمة "المُلك الجبري"، في العالم الإسلامي والعربي على وجه الخصوص، مَلَكيَّة كانت أم عسكرية أم جمهورية، فقد بلغ فسادهم مبلغاً يقتضي الانهيار والاندثار، بحسب السُّنن التي قضاها الله عز وجل في أداء البشرية، فإنهم قد تمالأوا على الأمة المسلمة وحُرُماتها، وسفكوا دماءها وشاركوا في سفكها، كنماذج المنطقة العربية، حيث دعم الحكام العرب النصيري حافظ أسد، وهو يقتل المسلمين في سوريا ولبنان، وتعاونوا على دعم اليهود في سيطرتهم على بيت المقدس، عبر المبادرات والاتفاقيات لصالح يهود، حتى تجرأ اليهود على إعلان بيت المقدس "كعاصمة" لدولتهم، وظاهر الحكام العرب الأمريكان، عند غزوهم لأفغانستان والعراق، حتى بلغ عدد قتلى العراق في الحرب وعلى هامش الحرب 2.4 مليون قتيل؛ وإن قائمة فساد أنظمة المُلك الجبري لتطول، حتى أصبحت علامة فارقة للأنظمة السياسية التي تحكم شعوب الأمة المسلمة.

السياق الرابع: سياق التحولات في النظام الدولي ودور الأمة المسلمة فيه

ويمكن اختصار هذا السياق بما يلي:

- ما كادت الحرب العالمية الثانية عام 1945م أن تنتهي، حتى ظهر نظام "الخمسة الكبار"، وهو النظام الطاغوتي الذي لا يزال مهيمناً على البشرية منذ ذلك الوقت، فقد تقاسموا السيطرة على جنبات الأرض كلِّها، مع استهداف خاص للأمة المسلمة من قبل الخمسة جميعاً، وقادوا لمدة خمسة وسبعين عاماً عمليات ممنهجة في انتهاك حُرُمات الأمة المسلمة، وتعاونوا على إبقاء أزمات المسلمين مشتعلة على الدوام، من قضية فلسطين، إلى قضية كشمير، إلى قيام الاتحاد

السوفيتي بعمليات نشر الإلحاد في آسيا الوسطى، والقوقاز، والبلقان، فقد استخدم النظام الدولي قضايا المسلمين كآليَّة للسيطرة على الشعوب المسلمة وإذلالها.

- ابتدأت المرحلة الأولى من سياق التحولات في النظام الدولي بنشوب الحرب الكورية 1950م-1953م، ثم الحرب الفيتنامية التي استمرت قرابة عقدين حتى انتهت بانتصار الفيتناميين على أمريكا عام 1975م، ثم جاء التحول الثاني من خلال عزم الشعب الأفغاني، على مواجهة احتلال الاتحاد السوفيتي لبلادهم، فقد استمرت تلك المرحلة قرابة عقد كامل، حتى أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وهي النقلة الأولى في تاريخ أمة الإسلام الحديث، ومشاركتها في صُنع حدث دولي بهذا المستوى الخطير، الذي غيَّر وجه النظام الدولي.

- دشنت أمريكا المرحلة الجديدة في النظام الدولي، على إثر سقوط الاتحاد السوفيتي، في محاولة منها للانفراد بقيادة النظام العالمي، ولكن عبر التعدي على حُرُمات المسلمين وأراضيهم لتحقيق غايتها، فقد ارتفعت في ظل الأداء الأمريكي معدلات القتل والتشريد بين المسلمين، تحت المظلة الأمريكية ولا زالت، منذ اشتعال حروب التطهير العرقي في البوسنة عام 1992م، ثم الشيشان، وطاجيكستان، وكشمير والفلبين، وإرتريا، والصومال، والعراق، وأفغانستان، وفلسطين، وغيرها.

- ومع تلك الانتهاكات الواسعة لحُرُمات الأمة المسلمة، لكن المسلمين استطاعوا أن يسجلوا نقلات كبرى في الصراع، خلال تسعينيات القرن العشرين، كان من أهمها كشف الغطاء عن القدرات الحقيقية للمشروع الصهيوني، وعجزه أمام إرادة وعزم الشعب الفلسطيني، الذي ضرب أروع الأمثلة في الثبات



والاستشهاد، وهو ما زاد من ثقة المسلمين بأنفسهم من جهة، وألقى الرعب من مستقبل الأمة المسلمة في قلوب أعدائها الظاهرين والمستترين.

- وعندما بدأت علامات الفشل والهزيمة العسكرية، تلوح في صفوف الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان، بنهاية العقد الأول من الألفية الميلادية الثالثة، بدأت أطراف النظام الدولي تستثمر ذلك الفشل الأمريكي، لتقود روسيا والصين العودة مجدداً لنظام دولي شديد التنافس، ولكي تلوح الحروب بين عيونهم في كل لحظة، خاصة بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن انسحاب قواته مهزوما من أفغانستان بتاريخ 14 إبريل 2021م؛ وعلى ضوء الهزيمة التي أصابت أمريكا في أفغانستان، فلم تعُد مثبِّطات وكوابح الصراع في النظام الدولي، قادرة على العمل كما كانت من قبل، فهم في حالة سقوط حُر إلى أن يتحطموا.

السياق الخامس: وهو سياق النظريات الأمريكية الأمنية والنفسية

ويمكن اختصار هذا السياق بما يلي:

- ينتمي هذا السياق إلى سياق التحولات في النظام الدولي، ولكن لخطورته القصوى، وتأثيره البالغ في صناعة الأحداث، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، كان لا بد من إفراده وتمييزه، فقد دمجت أمريكا أهداف التفرد والسيطرة العالمية، بأهداف ضرب الأمة المسلمة في صميم عقيدتها ودينها، وتحقيق ما عجز عنه المُبشِّرون النصارى طوال ثلاثة قرون، وهو التأثير في عقيدة المسلمين وحرفهم عنها، فقامت أمريكا بوضع وتطبيق نظرياتها الأمنية والنفسية، التي تهدف إلى اختراق الأصول العقائدية عند المسلمين، وإعادة بنائها، وهي النظريات التي سبق شرحها مفصلة في فصل تقدير الموقف الاستراتيجي لأمة الإسلام، كنظرية (الإرهاب أو شيطنة الجهاد)، ونظرية (الإسلام السياسي أو الاعتدال)، ونظرية (تجفيف المنابع) وغيرها من النظريات.

- ومن أخطر الانعكاسات الميدانية لتطبيق تلك النظريات، مسألة إعادة تأهيل منظومات الحكم، وأجهزتها الأمنية، في العالم العربي، وقد نتج عن عمليات إعادة تأهيل أنظمة القمع العربي، ارتفاع مذهل في وتيرة التهديد والقمع، الذي تمارسه تلك المنظومات على شعوبها، إلى الدرجة التي اختفت فيها الفروق الطفيفة، بين حكومات القمع العربي المختلفة، حتى أصبح أداء الحكومة السعودية في ظل ملوكها المتعاقبين (من الملك فهد إلى عبد الله إلى سلمان)، لا يختلف عن أداء الحكومة التونسية في ظل طاغيتها (بن علي).

- ومن أخطر نتائج النظريات الأمريكية الأمنية والنفسية، أنها تمكنت من اختراق الجماعات الإسلامية الممتدة في الأمة، والتأثير على مساراتها الكُلِّيَّة، حيث تحوَّلت الجماعات إلى جماعات وظيفية، كالتيار السلفي الذي وُضع في الجيب الخلفي لأنظمة القمع العربي، وتيار الإخوان الذي أصبح يدور في الهوامش التي صنعتها حكومات القمع العربي، وفقد انتماءه إلى المشروع الإسلامي الذي تأسس عليه، مثلما فعل بهم عسكر الجزائر، عندما انقبلوا على خيار الشعب الجزائري عام 1991م، وكما فعل بهم حسني مبارك عام 2005م، وكما فعل بهم النظام المَلَكي في المغرب مؤخراً؛ كما تمكنت النظريات الأمريكية من اختراق التيار الجهادي، واستخدامه استخداماً عكسياً، كما فعلت في إرباك جهاد الشعب العراقي، وهو يواجه الآلة العسكرية الأمريكية.

السياق السادس: سياق ثورات الربيع العربي

ويمكن اختصار هذا السياق بما يلي:

- أظهر سياق ثورات الربيع العربي، القدرات الحقيقية الكامنة في شعوب الأمة، وامكانياتها على خوض معركة التحرير، وإسقاط أنظمة الطواغيت الذين حكَّمَهم الصليبيون في رقاب المسلمين، فقد تزلزل خمسة طواغيت من طواغيت

القمع العربي في أشهر قليلة من عام 2011م، وبذلك سجلت الشعوب العربية، دخول آلية جديدة وحاسمة، في التغيير والصراع، وهي "آليَّة ثورة الشعوب"، مما جعل قادة الحملة الصليبية والصهيونية يرتعبون لهذا التحوُّل.

- كما أظهر سياق ثورات الربيع العربي، حقيقة معادلة السيطرة والهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، وأن الحكَّام الحقيقيين المهيمنين على شعوب الأمة، والمتحكمين في رقابها، هم قادة مشاريع "تداعي الأمم"، وليس العملاء من ملوك وعسكر العرب، وأن معركة الشعوب الحقيقية، هي معركتهم مع قوى الاحتلال الصليبي والصهيوني والصفوي الإيراني، فلا تزال المنطقة العربية لم تتحرر من محتليها، كما زعم الحكام العملاء عبر تواريخ "الاستقلال" الوهمية.

- وفي ظل سياق ثورات الربيع العربي، وُلدت استراتيجيات "الثورة المضادة"، التي تقودها أنظمة القمع العربي من المحيط إلى الخليج، ويشارك فيها جميع أعداء الأمة ولم يتخلَّف منهم أحد، بل إن المشروع الصفوي، الذي يدعي سعيه "لتحرير القدس"، كان في مقدمة القوى التي ذهبت لسحق الثورة، في سوريا واليمن، حتى تكامل أداءه مع حكومات الخليج المجرمة، وبذلك شكَّل المشروع الصفوي لنظيره المشروع الصهيوني، أخطر حائط صد وحماية استراتيجية، من خلال حمايته من ثورة الشعب السوري وتداعياتها.

- كما أظهر سياق ثورات الربيع العربي، مستوى التخلف والوهم المسيطر على النخب العربية والإسلامية، فقد أظهرت تلك النخب، تراجعاً وفشلاً كبيراً، في فهمها للأبعاد العقائدية والاستراتيجية، التي قامت عليها ثورات الربيع العربي، ثم في استخدام آليات الأداء، التي تتناسب مع هذه الفرصة التاريخية من التحوُّل؛ ويمكن الوقوف على قائمة الأوهام التالية، في تصورات النخب العربية والإسلامية في تعاملها مع الثورة:

- الوهم الأول تمثل في اعتمادهم على الحَيِّز المُسمَّى "بالوطن" أو القُطر، لبناء المشروع السياسي، وهم يعلمون أن قِطَع الوهم الوطني إنما تنتمي إلى مشروع

أكبر، وهو مشروع القوى المهيمنة والمسيطرة على المنطقة منذ ما يزيد على القرن، من قوى غربية وشرقية، وبالتالي "فالوطن" مُرْتَهن لرؤية ومصالح تلك القوى في المقام الأول، ثم لمصالح عملاء تلك القوى، القائمين على سرقة ثروات الوطن وقمع أهله.

- وقد قاد وهم الإسلاميين السابق، إلى وهم آخر مرتبط به، في ظل ثورات الربيع العربي، وهو أنهم اعتمدوا مسطرة خاصة بهم، للتفريق بين أنظمة وأخرى في المنطقة العربية، واعتقدوا أن بإمكانهم التعويل على بعض هؤلاء الحكام، في استكمال عملية التغيير والثورة! فقَبِلوا بما سُمّيَ "بالمبادرة الخليجية" في اليمن، وبمؤتمر الرياض "لصالح" الثورة السورية، وبمبادرة "الصخيرات" في ليبيا، وبالتعويل على "الدور الحيادي الوهمي" الذي يمكن أن تلعبه الحكومة السعودية والإماراتية والكويتية، في الصراع الثوري بين الشعب المصري وحكومة العسكر، وإذا بمليارات الحكومات الخليجية تهطل على حكومة الانقلاب المجرمة في مصر.

- ومن امتدادات الوهم السابق لدى الإسلاميين، تصديقهم للمَلَكيَّة المغربية، بأنها تسعى لإصلاحات حقيقية، وأن ملك المغرب يختلف عن ملوك السعودية والأردن، فالتحقوا بركابه "وبعمليته" السياسية الوهمية، وهم يعلمون أن مرجع الأمر كلُّه في المغرب للأجهزة الأمنية، التي يسميها أهل المغرب "بالمخزن"، وأن "العملية الديموقراطية" في المغرب مجرد ضحك على الذقون وكذبة كُبرى.

- الوهم الثالث هو تصورهم، بإمكانية حصول الشعوب المسلمة على العيش الآمن، دون الحاجة إلى إقامة ركائز الأمة المسلمة العقائدية والسياسية، من ولاء لله ولرسوله ولمؤمنين، وبراء من الكافرين بكل ألوانهم وعدم موالاتهم، ومن بذل الجهود المتصلة، لإعادة تمكين الأمة المسلمة في الأرض، ورفع لوائها، واجتماع كلمتها، في ظل نظامها السياسي، الذي ارتضاه الله تعالى وسنَّه رسوله ﷺ لها، وهو نظام الخلافة وسنن الخلافة الراشدة.



- الوهم الرابع هو وهم "الأمن" في ظل مشاريع تداعي الأمم ونظامها الدولي، فجزء من "الإسلاميين" اعتمدوا على منظومة المشاريع الغربية، ومقولاتها في "الديموقراطية والعدل وحقوق الإنسان"، وكأنهم لا يرون فعل "أم الديموقراطية" أمريكا في العراق وأفغانستان، والجزء الآخر من الإسلاميين اعتمدوا على المشروع الصفوي الإيراني وصدقوه في ادعائه بنُصرته للمسجد الأقصى، وكأنهم لا يرون ما يفعله قرامطة المشروع الصفوي في سوريا، والعراق، واليمن، ولبنان، وضد أبناء الأمة داخل إيران.

- وإن أخطر نتيجة لهذه الأوهام، عدم سعي "الإسلاميين" لاستثمار ثورات الربيع العربي في إحداث نِقلة تاريخية في أوضاع الشعوب الثائرة، وانكفأوا على المشاريع القُطرية والوطنية، وأهملوا مسألة البحث عن المشروع الذي يجمع الأمة تحت ظلاله.

الجزء الثاني: استعراض المُهددات التي تتعرض لها الأمة ومشروعها.

وسوف تتوزع المهددات بحكم منبعها إلى أربعة أنواع:

1. المهددات التي تفرضها مشاريع تداعي الأمم على الأمة
2. المهددات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة
3. المهددات التي تفرضها النُّخب والملأ على الأمة
4. المهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على الأمة



1 - المهددات التي تفرضها مشاريع تداعي الأمم على الأمة:

حيث يمكن تلخيص أهم تلك المهددات في النقاط التالية:

- إن المهدِّد الأوَّل الذي تحاول مشاريع تداعي الأمم فرضه على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، هو سعيها الحثيث والمتواصل لتسجيل اختراق واسع في عقيدة الأمة المسلمة، من خلال العمل على هدم الأسس التي يقوم عليها الدين الإسلامي في نفوس المسلمين، وخاصة في نفوس الأجيال الجديدة، من تشكيك في القرآن والسنَّة ومنع تدريسهما، ومن إلغاء أخر حلقة تطبيقية من حلقات للشريعة الإسلامية وهي الأحوال الشخصية، ومن نشر للإلحاد وهدم للأسرة المسلمة، ونشر الشذوذ الجنسي، وتزيين عقيدة اليهود والنصارى، وهدم الحواجز العقائدية بينها وبين ثوابت الإسلام، ومن مسٍّ بمقدسات المسلمين ومساجدهم الثلاثة والعبث بها، وسعي اليهود الحثيث لهدم المسجد الأقصى.

- ومن أخطر مهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، إقدام قادة تلك المشاريع على تقسيم جديد لخرائط الدول في ساحات الأمة المختلفة، أو ما يُسمَّى باستراتيجية "تقسيم المُقسَّم"، وذلك لضمان إدامة السيطرة والتحكم في شعوبها وثرواتها، وقد بدأ تطبيق تلك الاستراتيجية قبل ثلاثة عقود، عبر الحرب التي شنتها أمريكا على العراق عام 1991م، ووضع خطوط التقسيم الأولى التي أنتجت "كانتونا" كُرديّاً وآخر شيعياً، وعرباً سُنَّة لا يجدون لهم مكانا في العراق، ثم تجددت تلك الاستراتيجية على إثر ثورات الربيع العربي بنهاية عام 2010م، وفي ظل سعي المرجعية الصليبية الغربية والصهيونية للسيطرة على ساحات الربيع العربي، فقد اعتمدوا استراتيجية تقسيم الساحات الثورية، عبر استخدام وعود "منح السلطة"، واللعب على مكوِّنات تلك الساحات، من جهويَّات، وعرقيَّات، وقبائل، بمنحهم جيباً أو "كانتونا"، تمهيداً لتحويله إلى دولة في المستقبل، كالوعود الممنوحة لطوارق ليبيا، وأمازيغ الجزائر، وأكراد سوريا، وغيرهم.



- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، سعي قيادات المشروع الصليبي والصهيوني، لتطويع المشروع الصفوي لخدمة أجنداتهم في المنطقة بشكل أكبر من ذي قبل، وخصوصاً بعد أن قطعت هذه الاستراتيجية شوطاً كبيراً منذ احتلالهم للعراق عام 2003م، ومنذ أن تم فسح المجال للمشروع الصفوي، للعب الدور الأبرز في قمع ثورات الربيع العربي، في سوريا واليمن، إضافة إلى أدواره القديمة في العراق ولبنان؛ فإن مؤشرات التحرك الأمريكي والصهيوني تُشير إلى قرب استخدام المخلب الصفوي في جزيرة العرب، عبر حرب تحريكيَّة في الخليج يقودها المشروع الصهيوني، وبدعم من العملاء في الخليج، بحيث تقود الحرب إلى احتلال إيران لأجزاء جديدة من جزيرة العرب، بعد أن احتلت الجزء الشمالي من اليمن، مما يُمهّد لعبثٍ أكبر بمقدسات المسلمين في مكة والمدينة.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، استغلال قادة تلك المشاريع لثورات شعوب الأمة ضد أنظمتها الطاغوتية، وتحويلها إلى "أزمات" دائمة، عبر تغذيتها والتحكم في مُدخلاتها، من خلال عدة مسارات، تضمن منع الشعوب من حسم الثورات لصالحها، بحيث تبقى تلك الساحات بؤراً مفتوحة للقتل، وسفك دماء المسلمين وتشريد الملايين منهم، ومن ثم إطلاق مُصطلحاتهم المعروفة عليها كـ "الدول الفاشلة" و "الحرب الأهلية"، ومواصلة استخدام المنظومات الدولية التي يتحكمون فيها لإدامة تلك الأزمات والتلاعب بها.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، إقدام قادة تلك المشاريع على فرض مرجعية وهيمنة المشروع الصهيوني، على منطقة الشرق الأوسط، وتحكمه النهائي في الأنظمة التي تحكم المنطقة العربية من ملوك وعسكر، وذلك عبر عدة مسارات وأدوات، ومن أهمها رعاية الانقلابات العسكرية، وانقلابات القصور بواسطة الموساد الإسرائيلي وأذرعه الاستخباراتية

العربية، كانقلاب مصر العسكري عام 2013م، وانقلاب خليفة حفتر في ليبيا عام 2014م، وانقلاب السودان العسكري عام 2019م، وانقلاب القصر في السعودية عام 2017م الذي أتى بمحمد بن سلمان ولياً للعهد، وعبر التحكم الاستخباراتي التام بأجهزة الأمن العربي، والسيطرة السياسية التامة على أنظمة القمع العربي، من خلال ما يسمى "بالتطبيع"، وفرض العلاقات الكاملة والمباشرة مع تل أبيب.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، تجهيز قادة تلك المشاريع، الظروف المواتية، للمساس بأقدس مقدسات المسلمين، وهي جزيرة العرب، من خلال فرض التحوُّلات العقائدية والأخلاقية على شعوب الجزيرة العربية، وبالذات في السعودية، والتعرض لرمزية المسجد الحرام والمسجد النبوي، من خلال إقامة الأنشطة الساقطة، بالقرب من المسجدين، والدفع بالشواذ جنسياً وعبدة الشيطان، والحركات النسوية، وغيرها من الحركات الماسونية، لتسجيل حضورها الرمزي الدائم في المجتمع السعودي، مع الانفتاح الكامل على الكيان الصهيوني.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، استخدام نظريات واستراتيجيات التأثير النفسي والسيطرة "القطيعية" على شعوب الأمة المسلمة ونُخَبها، وذلك عبر النظريات الأمنية والاستراتيجية، التي وضعتها الدوائر البحثية والأمنية الأمريكية، كمؤسسة "راند"، والتي تم شرحها في الفصول السابقة، بحيث تؤدي تلك النظريات، إلى استمرار الهيمنة النفسية والعقلية على الشعوب، كنظرية "الإرهاب" يقابلها نظرية "الاعتدال"، ونظرية "الانتقال الديموقراطي"، ونظرية "حقوق المرأة والأسرة والجنس"، وغيرها من النظريات، التي تكرس السيطرة على شعوب الأمة المسلمة، وتُديم عمليات انتهاك حُرُماتها.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، استخدامهم التنوع العرقي "والإثني" في أمة الإسلام، كقنبلة موقوتة، يفجرونها في



المكان والوقت الذي يريدون، كما فعلوا ولا زالوا في السودان، وبين نفس مُكوِّنات الأمة العَقَديَّة، وعبر الصراع المتفجِّر بين القبائل العربية والقبائل الإفريقية في دارفور، وغيرها من مناطق السودان، وكذا في بقية ساحات الأمة.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، سعي قادة مشاريع تداعي الأمم، للدفع بمسارات فكرية وسياسيَّة جديدة، في أوساط الشعوب، كنِقْلة جديدة تعوض انهيار الفكر البعثي، والناصري، والشيوعي، والقومي، الذي كان يتحكم في شعوب الأمة ونخبها طوال عقود القرن العشرين، ولضرب أداء الجماعات والتيارات الإسلامية التي تشهد تراجعا كبيرا في العقدين الأخيرين، ومن أوضح التيارات التي يدفع بها قادة مشاريع تداعي الأمم، وبمساعدة الحكومات العربية، التيار الإسلامي البديل، الذي يقوده التركي (فتح الله جولن)، وبمنهج ينقض قواعد الإسلام وشرعه، ويُبقي على بعض الظواهر والشكليات، وأما التيار الثاني المستجد، فهو التيار الذي يقوده الصليبي عزمي أنطون بشارة، حامل الجنسية الإسرائيلية، وعضو الكنيست الإسرائيلي، والذي يقود تيار "العلمانية العربية الجديد"، من خلال العمل على تطويع ساحات الربيع العربي، بالأحلام الكاذبة تحت عنوان: "الانتقال الديموقراطي"، والتنظير "لعفلقية جديدة" [1]، وبأموال الحكومة القطرية، وتطويع التجربة الإعلامية القطرية لخدمة هذا التوجه، وأما التيار الثالث فهو الاتجاه الذي صنعته أمريكا، في شكل اللبراليين العرب، وفي مقدمتهم اللبراليين السعوديين، لموازنة الوضع السياسي في السعودية، والسيطرة على مستقبل الحراك الشعبي، والثورة الشعبية القادمة، ويضع "النخب الإسلامية" السعودية في العربة الخلفية لحراك هذا التيار.

---

(1) نسبة إلى ميشيل عفلق (1910-1989) النصراني الشيوعي، مؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1947م.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، إقدام قادة مشاريع تداعي الأمم، على عزل الأجيال الجديدة في الأمة، عن الأجيال الأكبر، بهدف تربيتهم على معطيات عقائدية، خارج إطار المعتقدات والأخلاق الإسلامية، وذلك من خلال عدة برامج، من أهمها برامج "التعليم الحديث"، التي تعتمد اللغة الإنجليزية بدءاً من عمر الحضانة، وصولاً إلى التعليم العالي، وتهيئة البيئة التعليمية، التي يسيطر عليها اليهود والنصارى، بمناهجها ومناشطها، ومن تلك البرامج، برامج مصادرة أطفال وأبناء المهاجرين من المسلمين، الذين تقطعت بهم السبل، وتربيتهم في المجمعات الكنسيَّة، وعند الأسر النصرانية، وسيطرة المافيا الأوروبية على بعضهم، وهو أسوأ ما يصيب الأمة المسلمة في تاريخها الحديث.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، استمرار خضوع القوى الصاعدة في الأمة لمظلات النظام الدولي، كاستمرار تركيا في حلف الناتو، واستمرار باكستان في الولاء المزدوج لأمريكا من جهة والصين من جهة أخرى، ثم الدخول في عمليات التوظيف الخطيرة، وخاصة العسكرية منها، كأدوار تركيا في الصومال، ودورها الحديث في أفغانستان، والدور الذي يمكن أن تنخرط فيه باكستان في أفغانستان، نتيجة للنصر الأفغاني على أمريكا، وكاشتراك تركيا وباكستان في المناورات العسكرية، التي تضم الكيان الصهيوني، إلى غير ذلك من التساوق مع أقطاب النظام الدولي؛ وبغض النظر عن حاجة هذه القوى إلى مرحلية التخلص من الهيمنة الدولية، وحاجتها للمكر والدهاء في إدارة الصراع، لكن سيبقى التهديد قائماً وماثلاً.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، إعادة إنتاج قضايا الأمة التاريخية، كقضية فلسطين، وقضية كشمير، والقضايا المستجدة، والتحكم التام في تلك القضايا، عبر توزيع الأدوار بين مؤسسات النظم الدولي، والاحتواء المزدوج للقضايا عبر تدخل الأطراف الدولية والإقليمية



المختلفة، مثلما تدخل المشروع الصفوي الإيراني في القضية الفلسطينية، وبات يتحكم في شؤونها لصالح استراتيجياته الخاصة به، وكما تلعب الصين بقضية كشمير، وتلعب أمريا بقضية مسلمي الإيغور؛ بحيث تبقى قضايا المسلمين تدور في حلقة جهنمية، لا يمكن الفكاك منها، ولا يفكر المسلمون بأي حلول خارج تلك الدائرة.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، التحاق كتلة من كُتل الأمة الكُبرى، كباكستان، أو تركيا، أو إندونيسيا، أو ماليزيا، بأحد محاور الصراع الدولي، وخطورة إقدام أحد طرفي الصراع، على شن حرب مركزة، على الكُتلة المسلمة في المحور المقابل، حتى يؤدي ذلك إلى إنهاء وجود تلك الكُتلة المُسلمة، وإخراجها من الساحة تماماً، كما حدث للدولة العثمانية، عند سيطرة حكومة الاتحاد والترقي على تركيا، عبر الانقلاب الذي قادته ضد السلطان عبد الحميد، وقرارها بالحرب ضمن محور "دول المركز"، وما نتج عن ذلك من انهيار للدولة العثمانية.

- ومن مُهددات مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، ما يمكن أن نسمِّيه بالتداول بين صليبي الغرب والشرق، أي بين أمريكا وأوروبا من جهة كصليبيَّة غربيَّة، وبين روسيا وأوليائها كصليبية شرقيَّة، في محاولاتهم إبقاء هيمنة الحملة الصليبية على قلب الأمة المسلمة، ذلك أن مؤشرات توسع التدخل الروسي العسكري والأمني، قد ارتفعت وتيرته في بلاد المسلمين، بشكل غير مسبوق في التاريخ، وبالذات حول بيت المقدس أي في الشام، رمز الصراع الإسلامي الصليبي، والأدوار الخطرة التي باتت روسيا الأرثوذكسية تؤديها، في ساحات الربيع العربي، والقلق الذي يبديه فلاديمير بوتين تجاه انتصار الأفغان على أمريكا، وأخيراً الاتفاق السريع الذي سعى إليه، مع صليبيي إثيوبيا على إثر التوتر بين مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا من جهة في موضوع "سد النهضة"؛ ومهما يكن من أمر فإن الموقف الروسي يمكن أن ينقلب إلى فرصة لصالح الأمة المسلمة، وذلك بالنظر

إلى زاوية الخطورة التي يشكلها الانتشار العسكري الروسي، على محصلة أدائه وطول خطوط إمداده، في ساحات عجز "عملاق" الصليبية العالمية، عن مواصلة أدواره فيها وهو حلف الناتو العسكري.

2 - المهددات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة:

وأعني بأنظمة المُلك الجبري، أنظمة الحكم في العالم الإسلامي والعربي بألوانها الثلاثة، أي: النُّظُم المَلَكية والنُّظُم الجمهورية والنُّظُم العسكرية، والتي جاءت جميعها بترتيب من النُّظُم الصليبية الغربية، وفي ظل سقوط نظام الخلافة الإسلامية، وجميع تلك النُّظُم قد نشأت، تحت حراب الاحتلال العسكري، الذي فرضته القوى الصليبية الأوروبية، على شعوب الأمة من جاكرتا شرقاً إلى الرباط غرباً.

وأنوِّه إلى أني، قد ألحقت النُّخَب العالمانية في العالم العربي والإسلامي، بهذا الجزء من التهديد على الأمة المسلمة، أي تهديد أنظمة الملك الجبري، وذلك لأن العلمانيين، من حداثيين، وليبراليين، وقوميين، وشيوعيين، وبعثيين، وناصريين، إلى غير ذلك، ممن يعادون عقيدة الأمة، ويرفضون الاحتكام إلى شريعتها، بل إنهم في الحقيقة، يلعبون نفس أدوار الأنظمة السياسية الطاغية ويتساندون معهم، وذلك من خلال ادعاء "العلم"، و "الشهادات"، و "الأداء الفكري والسياسي"؛ وإن التاريخ الحديث يشهد، بأنهم كانوا من أشد الداعمين لأنظمة المُلك الجبري، بأنواعه المَلَكي والجمهوري والعسكري، وذلك منذ أن وضع علي عبد الرازق كتابه (الإسلام وأصول الحكم) عام 1925م، الذي نفى فيه نظام "الخلافة الإسلامية"، خدمة للسيطرة الصليبية والصهيونية على الأمة، وتثبيتا للحكم الجبري الذي أنشأوه، وذلك منذ أن تولى طه حسين - فرنسي العقيدة والولاء- التوجيه في ظل المَلَكية المصرية، وفي ظل العسكر الطغاة في المرحلة التالية، ومنذ أن أصبح محمد حسنين هيكل الجاسوس الأمريكي، مستشاراً مقرباً من عبد الناصر، وبقي المذكور



في خدمة الطغاة إلى أن وقف وقفته المشهورة بجانب انقلاب عسكر مصر على الثورة المصرية عام 2013م، قبل أن يهلك.

حيث يمكن تلخيص أهم المهددات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري في النقاط التالية:

- إن المُهدِّد الأول للأمة، ولوجودها على الإطلاق، إنما يكمن في بقاء أنظمة المُلك الجبري، واستمرار سيطرتها على الشعوب العربية والمسلمة، ذلك لأنها تمثِّل الاختراق الأكثر خطورة، الذي تمكَّنت الحملة الصليبية واليهودية من إحداثه، في تاريخ الأمة المعاصر، من خلال صناعتها للنُّظُم السياسية الموالية لها، عبر منح "السُّلطة" و "الاعتراف بالشرعيَّة"، حيث بدأ الأمر بالرموز العربية في بداية القرن العشرين الميلادي، كالشريف حسين، وعبد العزيز بن سعود، على الضفة العربية، والدفع بمصطفى كمال "الدونمي" على الضفة التركية، إلى أن تكامل وجود الأنظمة السياسية الموالية لليهود والنصارى عقائدياً، والمؤتمرة بأمرهم.
- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، تعاونها وتساندها في عمليات قمع الشعوب العربية، فهي تتبادل الأدوار فيما بينها، لإحكام السيطرة على شعوب الأمة، وذلك منذ تأسيسها إلى الآن؛ فبينما تدعي "الإسلام" والحفاظ على مصالح الشعوب العليا، لكنها في الحقيقة تدير عمليات الخيانة للأمة المسلمة، بل وتأتي عملية ادعاء الصراع فيما بينها، كأداة من أدوات السيطرة على الشعوب وخداعها.
- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، سعيها الحثيث لتغيير وتبديل عقيدة الأمة المسلمة، كاستراتيجية لإيقاف تأثير الدين الإسلامي السياسي والاجتماعي على شعوب الأمة المسلمة، ومنعها من النهوض والخروج من دائرة الهيمنة الطاغوتية، التي تمثلها

مشاريع تداعي الأمم، ومنظومة المُلك الجبري؛ وفيما يلي أهم البرامج التي اعتمدوها، في محاولاتهم لإيقاف تأثير العقيدة الإسلامية وتغييرها:

- استقطاب وإسقاط بعض العلماء، ثم إعادة توظيفهم لضرب قواعد الدين، كما فعل بن زايد في الإمارات باستقطاب وإسقاط الشيخ الفقيه الموريتاني عبد الله بن بيَّه، ثم إعادة استخدامه في ترويج ما يريده اليهود والنصارى في أوساط الأمة المسلمة.

- تأسيس وإنشاء المجالس والروابط العالمية، والمراكز التي تستهدف التأثير الفعَّال في تغيير عقيدة الأمة المسلمة، مثل "مجلس حكماء المسلمين"، الذي أنشأته حكومة الإمارات، والمراكز التابعة له كمركز "صواب" الإماراتي ومركز "اعتدال" السعودي وغيرها.

- خلط الدين الإسلامي بالأديان الأخرى، وخاصة اليهودية والنصرانية والهندوسية والبوذية، بحيث تضيع معالم الدين الإسلامي وقواعده، بين كُفريَّات تلك الأديان وأوهامها، وأخطر تلك النماذج، ما دعا إليه بن زايد في الإمارات، من وضع الإسلام والنصرانية واليهودية تحت مظلة واحدة، أطلق عليها "البيت الإبراهيمي"، ثم انطلق تحت تلك المظلة في موافقة اليهود والنصارى، في عقائدهم وفي الواقع الذي فرضوه على الأمة المسلمة.

- تشجيع روابط الملحدين والحداثيين ودعاة الكُفر الذين يطلقون عليهم دعاة "التنوير"، عبر فسح المنابر الإعلامية لهم واستضافتهم، كما فعلت حكومة الإمارات باستضافة نماذج مختلفة منهم مثل الهالك (محمد شحرور)، والعالماني المغربي عبد الله العروي، ومنحهم الجوائز الحكومية.

- الحرب الشاملة على علماء الأمة والجماعات الإسلامية وشيطنتهم، عبر استخدام الشبكات الإعلامية الحكومية في الهجوم عليهم، كشبكة روتانا، والخليجية، وام بي سي، وقنوات الحكومات العربية المختلفة، وخاصة قنوات الحكومة الإماراتية، والسعودية، والمصرية.



- استخدام مصطلحات وبرامج محددة، لتحقيق الاختراق العقائدي في الأمة، فهم من جانب يستخدمون المصطلحات الناعمة والجاذبة: كمصطلح السِّلم، والحِوار، والإنسانية، والتسامح، إلى غير ذلك، بينما يستخدمون مصطلحات أخرى مُنَفِّرة لضرب المفاهيم الإسلامية وتشويهها، كمصطلح "الإرهاب"، و "التطرف"، و "العنف"، و "الوهابيَّة"، الذي تستخدمه الحملات الإعلامية الإيرانية، وأجهزة الحكام العرب، والمراكز الأمريكية والصهيونية، على حد سواء، فهم يطعنون دين الأمة المسلمة وعقديتها، عبر الاستخدام المشترك لنفس المصطلح.

- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، ذهاب الحكام العرب مؤخراً نحو التحالف التام مع قادة مشاريع تداعي الأمم، وفي مقدمتهم اليهود والنصارى، كاشفين بذلك عن حقيقة الارتباط العقائدي والأمني بينهم وبين المشروع الصهيوني، وما يتيحه هذا الالتصاق من سيطرة واسعة ومباشرة لليهود، على الشعوب العربية ومقدراتها ومستقبل أجيالها، والمساس بأقدس مقدسات الأمة المسلمة، وهي المساجد الثلاثة المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى، فالحكام العرب باتوا لا يستحون من كشف حقيقة ارتباطهم بالمشروع الصهيوني وخضوعهم لقادته، فهم يتسابقون للسجود لقادة المشروع الصهيوني ويوقِّعون عقود الإذعان، في اللحظة التي بلغت خطط وبرامج تهويد المسجد الأقصى أخطر مراحلها، من محاصرة المسجد الأقصى وحفر الأنفاق تحته، ومنع الصلوات فيه، والتدخل في إدارته، مع تسارع خطوات بن سعود للقيام بالأمر ذاته مع يهود، والانتقال من المعركة الكلامية ضد المشروع الصفوي والإيراني، إلى التفاهم والترحيب وإقرار السيطرة الإيرانية على اليمن، كما فعل محمد بن سلمان في حديثه للإعلام، بتاريخ 28 إبريل 2021م، واعترافه بالهزيمة أمام ميليشيات الحوثي، الأمر الذي يفتح المجال واسعاً، للعبث

المشترك بجزيرة العرب ومقدسات المسلمين، من قبل اليهود والنصارى والصفوية القُرمطية.

- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، تسابق أنظمة المُلك الجبري، في دعم الاحتلال العسكري لبلاد المسلمين، من قبل مشاريع تداعي الأمم، ووضع استراتيجية "تقسيم المُقسَّم" قيد التنفيذ، فقد كانت البداية عام 1991م، عندما تعاونت الحكومات العربية، وخاصة الخليجية منها مع أمريكا لضرب العراق، ثم تعاونهم معها عام 2001م لضرب أفغانستان واحتلالها، ثم تعاونهم معها لضرب العراق واحتلاله عام 2003م، ثم تعاونهم مع إيران لضرب الشعب السوري واحتلال أراضيه، وكذلك تعاونهم مع روسيا لذات الهدف في سوريا، وتعاونهم غير المباشر مع إيران لضرب ثورة الشعب اليمني، واحتلال أراضيه وتقسيمه، ثم تعاونهم مع شركات المرتزقة العالمية مثل "بلاك ووتر" الأمريكية، و "فاغنر" الروسية لضرب ثورة الشعب الليبي، واحتلال أجزاء كبيرة من أراضيه.

- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، النجاح في عمليات استقطاب الشعوب العربية، بين أقطاب أنظمة القمع العربي، ولكن عبر أقزامه الصغيرة هذه المرة، كما استخدمتهم أمريكا وأوروبا في هذا الاتجاه منذ سبعين سنة، فبدلاً من استقطاب الشعوب بين عبد الناصر والملك سعود، يتم الاستقطاب الآن بين "أقزام" منظومات الحكم العربية، في إدارة هذه الاستراتيجية، وخاصة بين النظام الإماراتي والنظام القطري، واللذان لا يمثلان أي وزن جيوسياسي حقيقي في عالم اليوم، لكن أمريكا تعتمد على القدرات المادية لكل من النظامين، والقدرات الإعلامية في آنٍ واحدٍ؛ فتارةً يتقدم النظام الإماراتي لكي يقود الألعاب البهلوانية في كل اتجاه "وبوجه شرّير"، ثم يتقدم النظام القطري ليفعل الشيء ذاته ولكن "بوجه طيب"، ومهما كان لدى الحكومة القطرية من سجل إيجابي، فإن المصلحة التي تنتصر في نهاية المطاف، هي مصلحة



"أسرة آل ثاني"، التي لا تحتمل أي ضغط أو تهديد بين عمالقة الصراع الدولي، فهي أقرب إلى الاستخدام منه إلى الاستقلال والسيادة؛ والخطر العظيم الذي يتشكَّل في ظل هذا التهديد على المشروع الإسلامي، يتمثل في استسلام النُّخب العربية والثورية، لهذا الاستقطاب والتسليم للحكومة القطرية في إدارة ملفات ثورات الربيع العربي! وعدم التقدم لفرز مرجعيَّة حقيقية للأمة ولشعوب المنطقة؛ كما شاهد العالم كيف مرَّت عشر سنين من عمر الربيع العربي، وملف الثورات يتنقل بين قطر والإمارات والسعودية، مع غياب كامل للقيادات المُفترضة في الأمة.

- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، سعيهم الجماعي لإيقاف ومواجهة ظهور أي نموذج مستقل في الأمة، مثلما تعاونوا في السنوات الأخيرة، على حصار تركيا وشن الحملات الأمنية والإعلامية والسياسية المسعورة عليها، ومنع تشكل المحور الذي سعت له تركيا، وهو محور تركيا- باكستان- ماليزيا، وتهديدهم بمقاطعة وحصار باكستان، إن هي ذهبت في هذا الاتجاه، كما سعت حكومة الإمارات إلى اختراق نظام الحكم في ماليزيا، والتأثير على الانتخابات فيها، حتى جاءت بالرئيس الذي تعاون معهم في سرقة ماليزيا، وهو نجيب عبد الرزاق، الذي تقاسم مع حكومة الإمارات أكبر فضيحة تلحق برئيس دولة، حيث ثبتت عليه تهمة سرقة الصندوق السيادي لبلاده ضمن 42 تهمة وُجهت إليه وسجن على ضوئها عام 2020م [1].

- ومن المُهدِّدات التي تفرضها أنظمة المُلك الجبري على الأمة المسلمة والمشروع الإسلامي، انخراط الحكام العرب في تنفيذ استراتيجيات "الثورة المضادة"، التي وضعتها أمريكا، كردٍّ على نشوب الثورات في ساحات الربيع العربي، وقد تم البدء بتنفيذ تلك الاستراتيجيات عبر دعم حكومات الخليج للانقلاب

(1) تفاصيل الخبر في قناة الجزيرة بتاريخ 28 يوليو 2020م https://cutt.ly/fgnnudS

العسكري في مصر عام 2013م، ثم تتابعت عمليات تطبيق استراتيجيات الثورة المضادة، والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- إدارة شؤون الثورة المضادة، عبر خطة شاملة وهيكلية إدارية وأمنية وعسكرية موحَّدة، حيث أوكلت مهمة القيادة لحكومة الإمارات، وهي التي تخضع للاختراق الأوسع والأشمل، من قبل الموساد وحكومة الكيان الصهيوني، بدليل قيادة حكومة الإمارات لمسلسل التطبيع مع اليهود، ومرجعيتها لجميع الحكام العرب، وقائمة العلميات الأمنية والعسكرية، والحرب النفسية والإعلامية التي نفذتها هذه الحكومة في ساحات الربيع العربي.

- الدعم المادي المفتوح لعمليات الثورة المضادة، ومنها دعم حكومات الانقلابات العسكرية، كالدعم المفتوح لحكومة الانقلاب في مصر، حيث تشير الاحصائيات إلى وصول المبالغ المدفوعة من حكومات الخليج لسلطة الانقلاب في مصر عام 2019م، إلى 92 مليار دولار [1]؛ كما دعمت تلك الحكومات الانقلاب العسكري في السودان عام 2019م، للقضاء على ثورة الشعب السوداني واحتوائها.

- الخطة العسكرية الموحَّدة لمواجهة الشعوب العربية الثائرة، وذلك عبر تأسيس مشروع تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي، واختصاره في الترجمة الإنجليزية بكلمة "ميسا" (MESA)، أو "الناتو العربي"، كما اصطلح على تسميته إعلامياً، والذي ضمَّ دول الخليج الست، بالإضافة إلى مصر والأردن، عندما دعا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتأسيسه عام 2017م، والذي نتج عنه نشر قواعد عسكرية في مواقع مختلفة من المنطقة، وخصوصاً في اليمن وليبيا لمواجهة شعبيهما الثائرين، بالإضافة إلى استمرار التدخل العسكري العربي فيهما.

(1) https://www.middleeastmonitor.com/20190319-gulf-countries-supported-egypt-with-92bn-since-2011



- العمل على اختراق الساحات الثورية اختراقاً أمنياً، عبر شراء العملاء وبناء شبكات التجسس، وجمع المعلومات الميدانية، والقيام بالعمليات الأمنية كالاغتيالات لقيادات الثورة، والتحريش بين الفصائل والمجموعات.

- تصنيع المجموعات "المتطرفة" مثل "داعش" و "المداخلة" وتمويلها، والدفع بها نحو تخريب الساحات الثورية، عبر قتل واغتيال القيادات الثورية، وإشعال الحروب بين مكونات المجتمع، ودعم الانقلابيين، بكافة أنواع الدعم المالي والاستشارات والمرتزقة.

- دفع تكاليف الجيوش المكلفة باحتلال الساحات الثورية، كما حدث في دعم الحكومات الخليجية للروس، قبيل احتلالهم لسوريا ثم ليبيا عام 2015م، عبر عقود السلاح الضخمة، وعقود المشاريع الاقتصادية والرشاوى المباشرة.

- جلب وتسليح ودعم منظومات المرتزقة الحديثة، التي أفرزها فشل الجيش الأمريكي والروسي في ساحات الصراع، واستعانة الحكومات الخليجية بشركات المرتزقة في حروبها، كشركة "بلاك ووتر" الأمريكية، وشركة "فاغنر" الروسية، مع شراء المرتزقة وشحنهم من كافة أنحاء العالم إلى الساحات الثورية، كما تفعل الحكومة الإماراتية والسعودية بشراء المرتزقة وجلبهم إلى اليمن وليبيا.

- تصميم وبث عمليات الحرب النفسية ضد الشعوب الثائرة، وذلك عبر إنشاء مراكز البحوث وتوظيف الباحثين للتأثير على اتجاهات الصراع، وعبر تمويل وإنشاء القنوات الفضائية، والمواقع الإلكترونية المتخصصة في كل ساحة ثورية، والتركيز على توجيه الرأي العام في البلد الثائر، بالاتجاه الذي يخدم الثورة المضادة وأعداء الأمة ومخططاتهم.

- تجهيز ودعم وإبراز الفئات والرموز العالمانية، كبديل يلعب على هامش الأداء السياسي للملوك والعسكر، كما فعلت حكومة الإمارات بالدفع بقائمة من هؤلاء في بداية الثورة المصرية عام 2011م، لكي يكونوا بدائل "مقبولة" على مستوى النظام العربي والنظام الدولي، ولكي يقوموا بأدوارهم المتقدمة في اختراق

وقيادة الساحات الثورية، كوائل غنيم، ومحمد البرادعي، وأيمن نور، وأحمد شفيق، وكما فعلت مؤخراً بالدفع بالشيوعيين واللبراليين السودانيين، لكي يستلموا الحكم إبان انقلاب عسكر السودان، ولكي يلعبوا على هامش العسكر، وينفذوا البرامج الأمريكية والصهيونية على أرض السودان، في جميع مستوياتها من الاختراق العقائدي إلى الاختراق الأمني والاقتصادي.

3. المهددات التي تفرضها النُّخب والملأ على الأمة

والمقصود بالنُّخَب والملأ في هذا الجزء من التهديد، هم أصحاب التوجيه والمنابر والتأثير العام في الأمة من الفئات التالية:

قادة الجماعات الإسلامية وما يمثلونه من اجتهاد

قادة التيارات الإسلامية والفكرية والدعوية

قادة الأحزاب السياسية ومراكز البحوث

قادة الجماعات والفصائل المجاهدة

زعماء العشائر والقبائل والعوائل الممتدة

العلماء والمفكرون المستقلون من أصحاب التأثير العام

زعماء الكُتل العِرْقيَّة والقومية

رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال المؤثرين

فبالرُّغم من فضل هؤلاء، وأدوارهم الإيجابية في شعوب الأمة المسلمة، وإدارتهم للمراحل السابقة من الصراع الفكري والسياسي والجهادي، واستمرار حاجة الأمة لأدوار النخب فيها، إلا أن طول الأمد على أغلب النُّخب العربية، ومرور أكثر أعمارهم وهم تحت هيمنة ملوك وعسكر الحكم الجبري، قد أورثهم إشكالات

خاصة بأدائهم الكُلّي وبتصوراتهم عن مستقبل الأمة، حتى أصبح بعضهم جزء من المشكلة، وتعقيد المرحلة التي تمرُّ بها الأمة المسلمة وشعوبها، بدليل نتائج الإدارة الكُلِّيَّة لهم، في ساحات الصراع خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بدءاً من الساحة الأفغانية والفشل الذي واجهه قادة الجهاد الأفغاني الأوائل، بالرُّغم من نجاحهم المذهل في إخراج المحتل الشيوعي من بلادهم، إلا أنهم فشلوا في إدارة مرحلة ما بعد الصراع العسكري، فتحوَّلت البنادق إلى الصدور، كما فشلوا في تقدير الموقف العقائدي والاستراتيجي عند بدء الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام 2001م، ونفس الفشل رافق إدارة نُخب العراق، على إثر الاحتلال الأمريكي الإيراني المشترك للعراق عام 2003م، وأما فشل النُّخب العربية تحت أنظمة ملوك وعسكر القمع العربي، خلال العقود الماضية فحدث ولا حرج، من المحيط إلى الخليج، وأخيراً فشل النخب العربية الذريع في إدارة واستثمار ثورات الربيع العربي، في كل من مصر، وسوريا، واليمن، وتونس، وليبيا، ثم في السودان على إثر اشتعال الحراك الشعبي فيها عام 2019م، ولا يعني استعراض التهديد الذي تفرضه النُّخب دعوة إلى إلغاء أدوراها، وإنما دعوة لمراجعة تلك الأدوار، وضرورة الالتحاق بركب التغيير كما يريده الله عز وجل، لا كما تفرضه الإدارة الأمريكية، وضرورة تبني الأجيال الجديدة في الأمة غايات وأهداف المشروع الإسلامي، واستثمار ما أنجزه السابقون لاستكمال البناء وإخراج الأمة من وهنها والغثائية التي لحقت بها.

ومن خلال رصد أداء النُّخب في الأمة، يمكن الوقوف على أنواع التهديد الذي تفرضه تلك النُّخب على الأمة المسلمة وعلى المشروع الإسلامي، والذي يمكن رؤيته في النقاط التالية:

- من المُهددات التي تُمثِّلها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، أنَّها أثبتت في العقدين الأخيرين عجزها عن تطوير أي مستوى من الرؤية الاستراتيجية، وعدم القدرة على التنظيم، وتوظيف آليات العمل التي تقود إلى مشروع يمثل الأمة،

ووزنها العقائدي والبشري والجغرافي، خاصة في ظل التحولات التي ترافقت مع اشتعال ثورات الشعوب العربية، فقد تخلَّفت تلك النخب عن الذهاب نحو النظر في مصالح الأمة العُليا، ولم تتمكن من إحداث أي صلة حواريَّة فيما بينها، ومما زاد الطين بِلَّة، أن الانقسام والشتات ضرب الجميع، حتى وصل إلى تقسيم الجماعة الواحدة وتفتيتها.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، أنهم ساهموا في صناعة الفراغ الذي تعاني منه الأمة المسلمة، فلم يتمكنوا من بلورة التصورات والاجتهادات، التي يمكن أن تمثِّلَ المشروع الجامع للأمة المسلمة، والإجابة من خلاله على النوازل الكُبرى التي تضرب الأمة، من شرقها إلى غربها، ذلك أن مهمة العلماء والخبراء تأديتهم للواجبات الكُبرى، التي لا تستطيع عامة الأمة أداءها، وفي مقدمتها النظر في النوازل الكُبرى والإجابة عليها، وخاصة في مراحل الاضطراب وفقد المرجعية السياسية التي تعاني منها الأمة المسلمة.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، وقوع بعض تلك النخب، في أخطر ما يمكن تصوره، من صور التخلُّف وخذلان الأمة ودينها، وهو التفريق بين أحكام الكتاب، بإقرار بعضه ونكران بعضه الآخر، وخاصةً فيما يتعلق بأحكام النظام السياسي والخلافة وتأسيس دولة الإسلام، وما يقرره الشرع الإسلامي من ربط مُحكم بين عقيدة التوحيد ووَحدة الأمة، وحماية دينها، الذي لا يتحصَّلُ إلا بذهاب العلماء والرجال إلى التمكين السياسي في الأرض، لا أن يخدِّروا شعوب الأمة بالمشاريع "الوطنية" الكاذبة التي يقودها العملاء من الملوك والعسكر، ثم الجلوس في ظلِّ أولئك المجرمين، واعتباره شكلاً من أشكال "النظام السياسي في الإسلام"، ويعلم الذين يُقرُّون "المشروع الوطني"، بأنه من تصميم الحملة الصليبية اليهودية المشتركة في القرن العشرين، وقد وضعته على أسس محددة تخدم أهدافها العُليا، فكيف ستلتقي مصلحة الأمة المسلمة، مع مصلحة الحملة الصليبية اليهودية المشتركة تحت هذا المشروع!



- ومن المُهددات التي يُمثِّلُها الملأ والنُّخب على الأمة وعلى المشروع، التزام عدد من تلك النخب، بمبدأ "ضرورة التفاهم مع النظام الدولي"، ويعنون به الشطر الغربي خاصةً، أي الشطر الصليبي اليهودي، وهي خطوة تحتِّمُ الخضوع والمتابعة، وانتظار منح "السلطة" أو بعضاً منها، في بلادهم التي هاجروا منها، بسبب الطغاة الذين جاء بهم الصليبيون! وقد قاد هذا الاتجاه ثلة من قادة الجماعات الإسلامية، بمختلف أطيافها، أثناء مكثهم كمهاجرين إلى بريطانيا وفرنسا، في بداية تسعينيات القرن العشرين، حتى انتهى هذا الاتجاه إلى الخذلان، الذي شاهدته الأمة كلها في أفغانستان عام 2001م، ثم في العراق عام 2003م.
- ومن المُهددات التي يُمثِّلُها الملأ والنُّخب على الأمة وعلى المشروع، ميل نسبة ليست بالبسيطة من النُّخب العربية، إلى اعتبار المشروع الصفوي الإيراني، من المشاريع التي يجب دعمها، بحجة "التناقض" بين الغرب والنظام الصفوي الإيراني، ولا أدري أين يمكن أن نجد ذلك "التناقض" الذي يتحدثون عنه! هل نراه في سوريا، أم في اليمن، أم في لبنان؟ والخطورة الكُبرى هنا هو تنامي "التشيع السياسي" بين تلك الفئات من النُّخب، مع ارتكازها الأساسي على المشروع الأمريكي، فهم كما قال الله عز وجل في أمثالهم: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً﴾ النساء:143.
- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، قابليَّة النُّخب العربية واستجابتها للإدارة الافتراضية، التي يطبقها النظام الدولي، ومثال ذلك إدارة "القضية الفلسطينية"، التي هي في الأصل قضية الأمة، ولم تتشكل إلا في ظل سيطرة الحملة الصليبية النصرانية على بيت المقدس، ونجاح تلك الحملة منذ مئة عام، في فرض معادلات سياسية وعسكرية وأمنية محددة في المنطقة، ونجاحها في تحويل القضية الفلسطينية إلى "آليَّة" لإدارة شعوب المنطقة، وإيهامها أن ثمة حراك لإنقاذ بيت المقدس، دون التقليل من تضحيات أهل فلسطين وثباتهم، وإخفاء أصل المشكلة واستخدامها كمعادلة للتنفيس، وحتى ملالي طهران

وظفوها، في كذبهم على الأمة المسلمة، بينما هم يوقعون اتفاقية استراتيجية مع أمريكا، بتقاسم النفوذ بينهم وبين اليهود في الشرق الأوسط، وقتل الشعوب العربية؛ فالنخب العربية تعلم علم اليقين بأن كسر معادلة المشروع الصهيوني لن تحدث، إلا بأداء ثوري وجهادي لكل شعوب المنطقة، لكنهم يتشاركون الوهم الإعلامي والنفسي، عبر إدارة "القضية الفلسطينية"، ويساهمون في تخدير الشعوب معهم.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، مستوى الخلل الذي يحكم طبيعة علاقة تلك النُّخب بثورات الربيع العربي، فلديهم تصوراتهم التي لا علاقة لها بتصورات الثورة ولا بآلياتها، فهم يفرضون لأنفسهم في ساحات تلك الثورات موقعاً خاصاً بهم! حيث تتلخص رؤيتهم للربيع العربي بالنقاط التالية:

- يرون "حتمية قيادتهم ووصايتهم" على هذه الثورات، ويسعون لتحصيل أجزاء من "السلطة" في ساحاتها، بناء على "أحقِّيَّة" تاريخية يوجبونها لأنفسهم، بل يذهب كل تجمع من هذه النُّخب بأحقيته هو دون غيره، بالسيطرة والهيمنة على نتائج الثورة.

- لا يرون طريقاً لإقامة الأنظمة السياسية في ساحات الربيع العربي والحصول على السلطة، إلا من خلال قنوات النظام الدولي ومؤسساته.

- لا يرون أبداً ذهاب الثوَّار إلى استراتيجيات وآليات الثورة التي يعرفها البشر، وإذا كان لا بد من ذلك فهي مهمة لا يقتربون منها أبداً، حتى يحتفظوا بسجلاتهم نظيفة أمام أمريكا، ويُقْصرون مهمة الأداء الثوري على مرحلة محددة، ينبغي أن تنتهي سريعاً، لصالح حصولهم أو مشاركتهم في السطلة.

- يضعون رِجْلاً ويداً مع النُّظُم الطاغية المتجبرة ويتفاهمون معها، بينما يضعون رِجْلاً ويداً أخرى في ساحة الثورة، فهم عملاء وهم ثوار في آنٍ واحدٍ.

- ونتيجة لتلك الرؤى، فقد دخلوا في كل التفاهمات التي قادتها أمريكا وأولياؤها، للقضاء على ساحات الربيع العربي، تحت مسميات كثيرة، كان من أوضحها ما يسمى ب "أصدقاء ومؤتمرات الثورة"، ولذلك جاءت نتائج أدائهم واضحة في سوريا، واليمن، وليبيا، وتونس، ومصر.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، قناعة بعض تلك النخب السلبيَّة والخطيرة بعدم وجود ضرورة أو حاجة، لتكامل ساحات الربيع العربي، في التصورات وفي الآليات، بل يرون تحرك نُخَب كل ساحة ثورية، وفق المعطيات "الوطنية"، ووفق رؤية طغاة النظام الدولي، والذين يديرون تلك الساحات برؤية واحدة، من حيث قمع الشعوب ومنعها من تحقيق سيادتها ونهضتها.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، هو ارتباط نسبة ليست بالبسيطة من تلك النخب، بمصالح اقتصادية وتفاهمات سياسية، مع دوائر النُّظُم السياسية الطاغية، التي ثارت عليها الشعوب العربية، وبالتالي فهم في حالة مراعاة دائمة لتلك المصالح، وخوفهم من فقدها، بل إن بعضهم يحتفظ بخط رجعة دائم، تحسبا "لتبدل" الظروف لصالح الأنظمة الطاغية، وسقوط فرص الثورة والتغيير، فأنّى لهؤلاء أن يقودوا ثورة أو يُحدثوا تحُوُّلاً!

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، ذهاب بعض تلك النخب نحو بدعة جديدة، توظف "فقه المقاصد" توظيفاً غير شرعي، دعماً لسيطرة ملوك القمع العربي وعسكره، وتجاوزاً للشروط التي وضعها علماء الأمة في استخدام علم مقاصد الشريعة، للنظر في شؤون الأمة المسلمة، وفي مقدمتها اعتبار المصالح التي تنبثق من قواعد الشرع، حيث يقول الإمام الشاطبي: "فَقَدْ مَرَّ في كِتابِ الْمَقاصِدِ أنَّ الشَّريعةَ مَبْنِيَّةٌ على اعْتِبارِ الْمَصالِحِ، وأنَّ الْمَصالِحَ إنَّما اعْتُبِرَتْ مِنْ حَيْثُ وَضَعَها الشَّارِعُ كَذَلِكَ، لا مِنْ حَيْثُ إدْراكِ المكلَّف؛ إذِ الْمَصالِحُ

تختلف عند ذلك بالنسب والإضافات" [1]، بينما وجدنا "نُخَب وملأ الملوك العربية " يستخدمون "فقه المقاصد"، لتبرير ترك قواعد الشرع، بل ونقضها أحياناً، فإذا تناقضت مصلحة الأمة المسلمة مع مصلحة "أنظمة البغي والفساد العربي"، قدموا مصلحة الملوك المُفسدين، وطالبوا الأمة بأن تنزل على مصالحهم! [2]، وفي حال لم يسعفهم فقه المقاصد في تثبيت حكم الملوك، سعوا لاستخدام فقه الضرورة، فجلعوا الضرورات أصل ينبغي العمل بها، في المعادلات التي يفرضها الملوك والعسكر والنظام الدولي، وبالتالي أحَلُّوا الضرورات مقام القواعد والأحكام الشرعية الواجبة.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، خضوع نسبة ليست بالبسيطة من تلك النخب، لمقولة: حتمية استصحاب العلمانيين في العمل السياسي بكل طوائفهم، بل وتقديمهم والسير وراءهم، وهم يعلمون أن المرجعية العقائدية والفكرية التي يتحرك العلمانيون وفقها، ليست إلا الكفر بالدين في مجال السياسية على أقل تقدير، ومنهم من يكفر بالدين الإسلامي على إطلاقه، ويرون "تحريم" تحكيم الدين في السياسة؛ فترى الإسلاميين في اليمن كأنموذج، لا يتصورون إمكانية للعمل السياسي، دون استصحاب الشيوعيين الملحدين، والتنسيق والتكامل فيما بينهم! فكيف ستنعتق الأمة المسلمة من سقوطها التاريخي في ظل هذه التصورات.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، إهمال بعض تلك النخب، لقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر فيما بينهم، بسبب تقديم مبدأ "الوطنية القُطريَّة"، التي يقررون في ظِلِّها عزل الساحات عن بعضها البعض، وأن نُخب كل بلد أدرى بشؤونهم، فلا ينبغي التدخل في "اجتهادهم"، ووفق

---

(1) الموافقات 42/5

(2) انظر بحث هذه القضية بتوسع في المُفردة الثانية من هذا الفصل.



هذه "القاعدة" بقيت تلك النخب معرضة عن نقد أداء بعضها البعض، لذلك وجدنا فرع الإخوان المسلمين في العراق، ينزلق نحو التحالف مع الأمريكان عند احتلالهم للعراق عام 2003م، دون أن يصدر من بقية فروع الإخوان أي نهي عن هذا المنكر العظيم، وبقيت نُخَب تونس تسمع الهالك "الباجي قائد السبسي"، وهو ينطق بكلمة الكفر، عندما قال على الملأ بأن "دولته" لا علاقة لها "بحكاية" القرآن! ومع ذلك بقي بعض الإسلاميين في تونس يبجلون ذلك الزنديق، على قاعدة "الوطنية"، حتى رأينا (عبد الفتاح مورو) يسير في جنازته مطأطئ الرأس!

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، وقوع بعض تلك النخب في حالة من الأمل الكاذب، والمفاضلة بين أنظمة طغاة العرب ورموزهم، والمفاضلة بين أنظمة الكُفر الغربي الصليبي ورموزه، فعلى مستوى النظام الواحد، تُفرّقُ تلك النخب بين الملك وولي العهد، وتُفرّقُ بين ولي عهد مخلوع وآخر نصَّبَه الرئيس الأمريكي (ترامب)، فهم يبكون (محمد بن نايف) ويتمنون عودته، ومنهم من يفاضل بين النظام المَلَكي المغربي والنظام المَلَكي السعودي، ويرى بأن ملك المغرب "أميراً للمؤمنين" حقاً، ومنهم من يُفرّقُ بين جنرال مصري وآخر، فيفضل أحدهم على صاحبه، ومنهم من يتمنى فوز (جوزيف بايدن) على (ترامب) لأنه سيكون "أحن" على المسلمين منه، وهكذا من صور التخبط والتذبذب.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، اعتماد بعض تلك النخب على الأدوات المؤسسية الغربية، كمخرج وحيد في إدارة شؤون الأمة، وإدارة الصراع في جميع الساحات، كدعوتهم للأجيال المستجدة في الأمة، للانخراط في جمعيات النفع العام غير الحكومية، التي تُسمى ب (NGO'S)، والالتحاق ببرامج التدريب والتأهيل، التي تقدمها المنظومة الغربية الأوروبية والأمريكية، بشكل مجاني لقطاع الشباب، مع العلم بأن أوروبا وأمريكا، إنما تقدم هذه الخدمات، لكي تتمكن من تشكيل عقول الأجيال الجديدة، وتربطهم بمخرجات المدنية الغربية، والخضوع لهيمنتها؛ ومما يزيد الأمر سوءاً أن هذا



التوجه، يتم في فراغ تام، من التصورات والآليات والبرامج، التي تمثل الأمة المسلمة ومشروعها الحضاري.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، اتجاه بعض النُّخب لتقديم "مشروع الأمة"، في ثوب فلسفي، ورؤية مُرقَّعة في الميدان السياسي والفكري، كالأنموذج الذي يبشر بحل معضلات الأمة المسلمة، عبر فلسفة ونظرية "الأزمة الدستورية"، التي تقفز على حقائق التاريخ والسياسة والواقع، واعتماد "مفاحص القطا" الوطنية للتبشير بالنظرية، وتتجاهل تاريخ صناعة النُّظُم من قبل قادة الحملة الصليبية، والسيطرة التاريخية المفروضة عليها، كما تتجاهل الواقع، الذي أثبت استحالة البناء السياسي، على هامش الملوك والعسكر العرب، ومن نماذج هذا التخبط، ما يُسمّى "بمشروع النهضة"، الذي وُضع على أساس من الفلسفة والقناعات الشخصية، مع إهدار تام للقواعد الشرعية، في تحديدها لطبيعة الصراع، وما تحكمه من أسس عقائدية مُحكمة في القرآن والسنَّة، وإهدار تام لطبيعة العلاقات التي تربط بين مكونات الأمة المسلمة، وتجاوز لكل القواعد الشرعية التي تحدد طبيعة العلاقات التي تربط الأمة بألوان طيف أعدائها من المشركين وأهل الكتاب، حتى يكاد المرء أن يسمع "سجع الكُهَّان" العرب، في أطروحات هؤلاء وما يطلقون عليه "مشروع نهضة" [(1)].

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، وقوع بعض تلك النخب في تناقضات بين الأطروحات الفكرية والاتجاهات التطبيقية عندهم، ومن تلك التناقضات ما يلي:

- تراهم يغرقون في كيل المديح لعمر بن الخطاب رضي الله عنه – وهو مستحق للمدح بلا شك- لكنهم لا يرون ضرورة الذهاب إلى النظام العقائدي والسياسي الذي كان عليه عمر، من وَحدة ومرجعية ذلك النظام السياسي الذي

---

(1) تابع تفاصيل نقد هذا المشروع في مفردة: كيف تحكم النوازل الكُبرى رؤية وبناء مشروع الأمة.



يحكم الأمة متمثلاً في الخلافة، ولا يقفون على الشريعة كقانون وحيد في شؤون الأمة كما فعل عمر، ولا يرون أهمية لتعبئة الأمة وطاقاتها البشرية في الأداء الجهادي، لدعم وجود الأمة ومكانتها في الأرض، كما فعل عمر رضي الله عنه.

- ويُسهبون في الحديث عن الأخوة الإسلامية، ولكن يبقى حديثهم مجرَّد إطلاقات لفظيَّة ولحظيَّة، ثم يعودون إلى الدائرة "الوطنية القُطريَّة" كأساس لإدارة شؤون الشعوب، وعلاقاتها فيما بينها، ولا يبالون بمستوى الإذلال الذي تعانيه شعوب الأمة في ظل المشروع "الوطني".

- يستعرضون تاريخ صلاح الدين الأيوبي، ونور الدين زنكي، والأدوار التي لعبها أولئك العمالقة في مواجهة الحملة الصليبية، واستنقاذ المسجد الأقصى، ولكنهم لا يتحدثون عن الحملة الصليبية المعاصرة، التي احتلت القدس عام 1917م، ونتائجها المباشرة التي تمثلت في ولادة المشروع الصهيوني، وتثبيت الحكام؛ ولا تستصحب النُّخب في حديثها، مشروع الجهاد الشامل الذي اعتمده صلاح الدين الأيوبي، ولا تبحث عن كيفية تطبيقه في أيامنها هذه، ويعالجون "القضية الفلسطينية" في حدودها "الوطنية"، التي اعتمدها الإنجليز والفرنسيون، في اتفاقية "سايكس بيكو" عام 1916م، ولا يتعظون بدرس صلاح الدين الأيوبي، عندما أسقط الدولة الفاطمية، كمقدمة لإنقاذ المسجد الأقصى، بل يتعاملون مع الدولة الإيرانية الصفوية، "كمنقذ" للمسجد الأقصى، وفق الدعاية التي يروجها ملالي طهران لأنفسهم.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، إصرار النُّخب والجماعات والتيارات، على التعامل مع قضايا الأمة وساحاتها الثائرة، من خلال اجتهاد كل جماعة وتيار على حِدة، بالرُّغم مما يحدثه ذلك من ضياع محصلة الجهود، التي تبذلها شعوب الأمة في كل قضية من قضاياها، نتيجة للاختلاف والتنازع والتفرق الذي تمثله تلك الجماعات.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، إهمال تلك النُّخب والتيارات، لمسألة ممارسة "الشورى المُلزمة"، كأهم قاعدة شرعية للنظر في مصالح الأمة العُليا، وتقرير ما يترتب على الشورى من تصرفات عمليَّة، في شؤون الأمة والمجتمعات المسلمة، ونتيجة لإهمال الشورى، فقد آلت أمور تلك الجماعات والتيارات، إلى فئة محدودة أصبحت تَحْكُم بأمرها، وقاد هذا الأمر بدوره إلى حدوث تشوُّهَيْن أساسيَّين في أداء تلك الجماعات، فأما التشوُّه الأول، فهو الذي أصاب الجماعات التي تمارس الأداء الجهادي، فقد قادها إهمال الشورى داخلياً وعدم اعتبار رأي العلماء في الأمة، إلى الانغلاق على ما تراه قيادات تلك الجماعات، وبالتالي اعتماد "فقه التغلب" لإدارة شؤون الساحات الجهادية، وإهمال القواعد الشرعية التي تحكم الأداء السياسي، وقاد هذا بدوره إلى تسلسل في القناعات، إلى أن وصل الأمر إلى استحلال دماء الأمة وحُرُماتها تحت تلك المقولات؛ وأما التشوُّه الثاني الذي نتج عن إهمال الشورى المُلزمة، فهو الذي أصاب الجماعات التي تعمل في إطار "العمل السياسي"، دون اعتبار لخطورة النوازل الكُبرى التي ألمَّت بالأمة المسلمة، والواقع السياسي والعسكري والأمني الذي صنعه أعداء الأمة، وفي مقدمتهم قادة الحملة الصليبية، الأمر الذي قاد تلك الجماعات إلى نقض مصالح الامة العليا، عبر ذهابها كل مذهب، في طلب "السلطة السياسية"، من أيدي قادة النظام الدولي، والالتزام بكل ما تتطلبه العمليات السياسية التي يفرضها ذلك النظام، وفي مقدمتها كشفهم لظهور المقاتلين على الأرض عبر تلك الالتزامات، والاعتماد على آليَّات "الانتقال المرحلي للديموقراطية"، والالتزام بقواعد اللبرالية والعلمانية في إدارة النظام السياسي، واستصحاب العالمانيين كشرط لاقتسام السلطة معهم، والإقرار بمرجعية الملوك والعسكر، إلى غير ذلك من الخضوع لشروط النظام الدولي.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، الانتقائية الفقهية وتطبيق الأحكام الشرعيَّة، وخاصة من قبل العلماء الشرعيين، الذين

يعتمدون في مواقفهم السياسية والفكرية، على مرجعية تلك الأحكام، لكنهم في الواقع التطبيقي يفرّقون بين واقع وآخر، فتراهم يرون "شرعيَّة الثورة الشعبية" على الحكام العسكر العرب، ولا يرونها على الحكام الملوك العرب! وتراهم ينتقدون أداء الثوار الجهادي والسياسي في ساحات الربيع العربي، ولا يتفوهون بكلمة نقد لأداء الحكومة التركية المُلتزمة بالنظام العلماني، ومرجعية النظام الدولي.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، وقوع بعض النُّخب تحت تأثير النظريات الأمنية والحرب النفسية، التي شنَّتها أمريكا وأولياؤها ولا زالوا ضد "الجهاد"، تحت مُسمَّى "الإرهاب"، فتراهم يتبرَّعون بالطَّعن في المجاهدين وتشويه سمعتهم، بكل ما أوتوا من جهد، بغض النظر عن الجهة التي يهاجمونها، لكنهم يتجنَّدون لهذه المهمة، وإذا حدث أن توقفت مسيرة بعض المجاهدين، لأي سبب كما حدث لثوار بنغازي ودرنة في ليبيا، فإن الطاعنين يتحوَّلون إلى فئة أخرى مجاهدة، حتى يواصلوا عملية تشويهها.

- ومن المُهددات التي تُمثِّلُها النُّخب والملأ على الأمة وعلى المشروع، نزوع نسبة كبيرة من النُّخب نحو الأداء الافتراضي، في إدارة الصراع والتدافع، عبر لجوئهم إلى شبكات التواصل الاجتماعي، والاكتفاء "بالتغريد" المنفرد، والفرح بأعداد المتابعين، والانشغال بهذا الأداء الشكلي واعتباره مُهمة المُهمات، التي ينبغي أن يقوم بها الدعاة والعلماء، والإعراض عن أي أداء عملي وجماعي لصالح الأمة، لا في مجال التصورات ولا في مجال الآليَّات، وعدم إعطائهم أي اعتبار للاقتراب الميداني من ساحات الصراع، فإذا بهم كالذي يعالج أمراض السرطان "بالإبر الصينية"؛ ومنهم من أصبح يعوَّلُ على أداء وأدوار منظمات "حقوق الإنسان" الغربية، والاتكاء عليها، في إدارة الصراع مع طواغيت العرب، والفرح بتقاريرها الدوريَّة، التي لا تغني ولا تسمن من جوع.



4- المهددات تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة

وهذا النوع من المُهددات يندرج أغلبه تحت "الحالة العقلية والنفسية"، التي صنعتها وخلَّفتها مرحلة السقوط الحضاري للأمة المسلمة، أو بالأصح مرحلة الغثائية كما عرَّفها الرسول ﷺ بقوله: (بل أنتم يومئذٍ كثيرٌ، ولكنَّكم غُثاءٌ كغُثاءُ السَّيلِ) [1]، وبالتالي فهي تعني "الكثرة والجموع غير الفاعلة"، نتيجة إصابتها بالمرض العُضال الذي سماه النبيُّ ﷺ بالوهن، وشرح معناه في نفس الحديث بقوله: (حبُّ الدُّنيا وكراهيةُ الموتِ)، حيث تُصاب مفاهيم وتصورات شعوب الأمة، إصابات خطرة حول دينهم ووجودهم وعلاقاتهم البينيَّة، وأولويات أدائهم، وذلك نتيجة للاستضعاف وسيطرة العدو عليهم ردحاً من الزمن، وبالتالي فهي مرحلة فقْد توازن عامة، وينتج عنها جملة من المُهددات، التي ينبغي التوقف عليها، لأهمية هذا التوقف في تحديد رؤية المشروع وأدائه الكُلّي.

قائمة المهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة:

- من المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، وقوع الشعوب في حالة من الانتقائية، في تصوراتها حول الثورة والصراع، بحيث تعتقد بعض الشعوب، أن مصير الثورة والصراع، إنما هو مختص بشعوب معينة، كالشعب الفلسطيني والسوري والعراقي واليمني، لكن شعوباً أخرى لا علاقة لها بعوامل الصراع، كالشعوب الخليجية وغيرها من الشعوب، لأن تلك الشعوب وحكوماتهم، في حالة تحصين "من أن تجري عليهم" السُّنَن! وهكذا يمضي الناس في صناعة أوهامهم الخاصة بهم، إلى أن يصلوا إلى إهدار الأبعاد العقائدية في الصراع، والتي لا تفرق بين شعب وآخر في أمة الإسلام؛ وهو ما يترتب عليه حدوث صدمة التغيير، وخضوع تلك الشعوب لحالة من عدم التوازن في إدارة الصراع،

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة.

مما يؤدي بدوره إلى بطء وتأخر علمية الحسم، في إسقاط منظومات الطغاة وزبانيتهم.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، إعراض تلك الشعوب عن المتطلبات العقدية والفقهية والعمليَّة، في إدارة الصراع ضد الأنظمة المتسلطة على رقاب الأمة، وتفضيل الشعوب للسلم والهروب من مسؤولياتها، بينما تدفع نُظُم القمع باتجاه السحق العقائدي والأمني والعسكري، كما فعل الجيش السوري بالشعب السوري، وكما فعل الجيش اليمني في بداية الثورة اليمنية، وما فعلته ميليشيات الحوثي بعد ذلك، وكما فعل الجيش والأمن المصري، والجيش الليبي، فهي قاعدة عامة في الصراع تثبت، بأن غالب جنود أنظمة المُلك الجبري، وأجهزة أمنه، على استعداد تام، لقتل أبناء الأمة واستحلال دمائهم وحُرُماتهم، بهدف حماية أنظمة الطغيان، وتنفيذا لأوامر الصليبية واليهودية العالمية، الأمر الذي يحتم على الشعوب، الاستجابة النفسيَّة والعمليَّة لهذا التحدي.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، عجز الشعوب أو بعض مكوِّناتها، عن نزع "ولائها الوطني" لأنظمة المُلك الجبري من ملوك وعسكر، عند وقوع الصدام بين الشعوب والأنظمة، وهو ما يؤدي بالضرورة، إلى عجز عن الذهاب إلى الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، في إعادة بناء وصياغة الأمة من جديد، وتفضيل تلك الشعوب البقاء تحت حكم الطغاة وسيطرتهم، نتيجة للارتباط "الوجودي"، الذي أنشأته الصليبية بين الشعوب وأنظمة الحكم الموالية لها، تحت مظلة "الوطنية"، وتتابع الأجيال على هذه "العقيدة"، التي تجعل الشعوب، لا تفرق بين وجودها ووجود النظام الحاكم.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، الاستهانة الخطيرة التي تبديها الشعوب المُسلمة، بواجباتهم الجَمْعيَّة التي يوجبها الله عز وجل عليهم، من جماعيَّة الاعتصام، وجماعيَّة التراحم، وجماعية التناصر،



والنهوض الجماعي نحو نصرة هذا الدين، والقيام بواجباته الرئيسية، إذ يتجه الخطاب القرآني والنبوي دائماً إلى استثارة الأداء الجماعي في الأمة، بخطاب "يا أيها الذين ءامنوا"، في جميع الشؤون التعبدية، والسياسية، والاجتماعية، والجهادية، والاقتصادية؛ ومع ذلك يُصرُّ الكثيرون على الإعراض عن الأداء الجماعي، وكلٌ يقول: نفسي نفسي! وزاد الأمر سوءاً أن قادت زيادة الإعراض عن الواجبات الجماعية، إلى عقوبات ربانية جماعية، ومن أخطر تلك العقوبات الصراع الداخلي بين المؤمنين، كما حذَّر الله عز وجل بقوله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾، وفي تأويل الآية يقول الإمام الطبري: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ) أيها القوم، يقول: فلعلكم إن توليتم عن تنزيل الله جلّ ثناؤه، وفارقتم أحكام كتابه، وأدبرتم عن محمد ﷺ وعما جاءكم به (أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ) يقول: أن تعصوا الله في الأرض، فتكفروا به، وتسفكوا فيها الدماء (وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ) وتعودوا لما كنتم عليه في جاهليتكم من التشتت والتفرّق بعد ما قد جمعكم الله بالإسلام، وألَّف به بين قلوبكم [1]، وهو الذي تشهده الأمة في ساحات مختلفة، من تحوّلِ بأس الفرقاء بينهم إلى بأس شديد، كما نرى مثلا في السودان من اقتتال القبائل والأعراق في شرق السودان، وفي غربه كقتال بني عامر للنوبة؛ الأمر الذي أتاح لأعداء الأمة أن يلعبوا بها كيفما شاءوا، فيديموا بينهم الحروب، ويقسموا بلادهم ويهجِّروا أهلها وينتهكوا حُرُماتهم.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، استجابة بعض الشعوب والعرقيات، لوعود "منح السلطة"، من قبل النظام الدولي وأدواته في المنطقة العربية، كالوعود التي صُرفت للقبائل الليبية والسورية واليمنية، والوعود التي قُطعت للكُرد في سوريا والعراق، وللأمازيغ في الجزائر، والطوارق في وليبيا وللأفارقة في السودان، واستجابة تلك القوميات والعِرقيات

(1) تفسير الطبري.



لتحريش الأعداء، ووقوعهم في الصراع المُسلَّح فيما بينهم، أو تجديد الصراعات القديمة، والانخراط في حروب جديدة بين أبناء الأمة الواحدة، وإحياء نقاط الخلاف القديمة التي زرعتها الحملة الصليبية في العالم الإسلامي، كأزمة الصحراء الغربية في شمال إفريقيا، وأزمة الأكراد في تركيا، وفي الشمال السوري، وأزمة البلوش في الغرب الباكستاني، إلى غير ذلك من الأزمات، وذلك حتى يضمن قادة الحملة الصليبية، توظيف الصراع والوعود في إعادة تفتيت الأمة، وصناعة النُّظُم الجديدة الموالية لهم، وخاصة في مناطق الثورة والتغيير.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، استجابة الشعوب لآثار الحرب النفسية الشاملة، التي تشنها الحملة الصليبية اليهودية وعملاؤها على الأمة، بهدف إضعاف روح الثورة في الشعوب، من خلال التسويق لقائمة من "القناعات"، وزرعها في العقل الباطن للشعوب، كمقولة أن ثورات الربيع العربي إنما هي "صناعة أمريكية"، وأن مستقبل الساحات الثورية "ستؤول حتماً إلى دول فاشلة"، وبث الوعود الكاذبة بإمكانية "التعديل" في أداء نُظُم الملك الجبري دون الحاجة للثورة، وتبنِّي النظام الدولي ومؤسساته لعمليات "الانتقال الديموقراطي"، التي تقودها النُّخب اللبرالية؛ وصولاً إلى حَمَلات شيطنة الثوار وفصائلهم، وتحميلهم أسباب الانهيار الاقتصادي وسفك الدماء، إلى غير ذلك من مفردات الحرب النفسية، التي تشنها الحملة الصليبية اليهودية وأنظمة النفاق العربي، بحيث تقود تلك الحملات النفسية، إلى عزوف أجزاء واسعة من الشعوب، عن احتضان الثورة وحمايتها، وبالتالي ترك الأبناء والحُرُمات نهباً للمجرمين في الداخل والخارج.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، وقوع الشعوب الثائرة في "فخ التعب من طول المرحلة"، واختيار العودة إلى المربع الأول، ووضع الرِّقاب مجدداً تحت سيطرة وقمع نُظُم الملك الجبري، الأمر الذي أصاب بني إسرائيل، عندما طلبوا من موسى عليه السلام "التوقف" عن المضي في

هذه الرحلة "المُضنية"، والعودة إلى ذل الطغاة، تحت دعوى عدم الصبر على طعام واحد، وذلك فيما أخبر الله عز وجل عنهم بقوله: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ البقرة:61، بل والمضي إلى أكثر من ذلك، عندما كشفوا بلا حياء ولا مواربة، رفضهم التام للجهاد والمضي خلف نبيّهم إلى بيت المقدس فقالوا: ﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أبداً مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ المائدة:24.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، تخلُّف قدرات الشعوب عن الانتقال إلى الترتيبات الجديدة، التي يفرضها المشروع الإسلامي، في علاقة مكوّنات الأمة ببعضها، من ولاء وأخوَّة ونُصرة ووَحدة سياسية وانفتاح، وكسر للحدود السياسية والجغرافية، وعجز قادة الأمة الجُدُد في الانتقال بها، إلى إعادة ترتيب العلاقات السياسية والجغرافية بين شعوبها وقومياتها.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، انفضاض الشعوب التدريجي عن ثوراتهم وساحتهم، وتفضيل "الهجرة" إلى الدول الأوروبية، والانقطاع التام عن المقدسات والديار، وتسليم الأجيال الجديدة للنُّظُم التعليمية الصليبية في الغرب، والانصهار التام في بوتقة بلاد الهجرة؛ ومن نماذج الانفضاض عن الثورات التحاق بعض أجزاء الشعوب بالأوضاع السياسية، التي تفرضها الثورة المضادة في الساحات الثورية، كالتحاق بعض السوريين بالجيب الكردي في الشمال السوري، والتحاق بعض قبائل ومناطق ليبيا بالواقع الذي



فرضه الانقلابي "حفتر" في الشرق الليبي، والتحاق بعض أبناء اليمن وقبائله بميليشيات المرتزقة في الجنوب اليمني.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، استجابة الشعوب لمتطلبات الحملة الصليبية اليهودية، بفصل الدين عن الدولة والسياسة، والقبول بعزل الشريعة وإقصائها عن الحكم بحجج كثيرة، وفي مقدمتها "ربط الشريعة بالمتطرفين"، وأنها أصبحت مطلباً للجماعات الإسلامية وليست مطلباً للشعوب، وبحجة أن الشريعة سوف تقصي المكوّنِات غير المُسلمة في المجتمعات العربية، كالأقباط، والمارون، والدروز، واليزيدية عبدة الشيطان، والعلمانيين، والشواذ جنسياً وغيرهم، وبذلك تستكين شعوب الأمة لهذا المكر، وتؤثر تفضيلات النظام الدولي في بناء أنظمتها السياسية، فإن ذهبت الشعوب في هذا الاتجاه واستسلمت للحملة الصليبية اليهودية، ولم تُصِرّ على تحكيم كتاب ربها وشريعة نبيّها ﷺ - وحاشاها أن تفعل- فإن ذلك يعني استمرار تَمكُّن الحملة الصليبية واليهودية من الأمة لقرون قادمة.

- ومن المُهددات التي تفرضها مرحلة الغثائية والوهن على شعوب الأمة، ضعف وعي الشعوب بطبيعة مرحلة "التدافع"، التي تلي مرحلة الاستضعاف والغثائية والوهن، وما تتطلبه مرحلة التدافع من توبة وصبر وبذل وجهاد شامل ومتصل، للوصول إلى مرحلة التمكين وتحقيق السيادة للأمة وشعوبها، وعودتها مجدداً للأداء الحضاري؛ وبدلاً من ذلك تستجيب الشعوب لوعود التنمية الكاذبة والعيش الرغيد، بينما هي في الواقع تصطلي بنار مشاريع الأمم المتداعية عليها، وبعذاب نُظُم المُلك الجبري، التي وضعتها الحملة الصليبية اليهودية على رؤوسها، من شرق الأرض إلى غربها.

الجزء الثالث: استعراض الفُرص المُتاحة للأمة وللمشروع الإسلامي

وتأتي أهمية استعراض الفُرَص لأنها تنتمي إلى سُنَن التغيير، التي أودعها الله عز وجل في معادلة التدافع بين الحق والباطل، والتحولات التي تأتي على غير ميعاد، كلُطف من الله سبحانه وتعالى وتخفيف على المؤمنين، وإظهار للحق وإرغام لأنوف الطغاة، كما قال الحق تبارك وتعالى: (لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ) الأنفال:8، وبيان لما يقع في صفوف المؤمنين، من بركة وثبات ونصر وفتح، وما يقع في صفوف الكافرين والمنافقين، من تذبذب وشؤم وموت وقتل لرؤوسهم، وبيان فساد عقيدتهم، بل والتحاق جزء من الكافرين بصف المؤمنين، إلى غير ذلك من التحوُّلات في الساحتين، ساحة المؤمنين، وساحة الكفار والمنافقين.

وعلى ضوء ذلك فسوف أستعرض فرص المشروع الإسلامي التي ينبغي استثمارها وتوظيفها في مسارين، أما المسار الأول فهو مسار الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة، وأما المسار الثاني فهو مسار الفرص في مشاريع تداعي الأمم على الأمة والنُّظُم الموالية لهم.

المسار الأول: مسار الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي

- إن أول وأعظم فرصة تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، هي فرصة ثورات الربيع العربي، واستمرار اشتعالها طوال عقد كامل، والتي تؤذن بسلسلة من التحوُّلات، وولادة جيل التغيير في الأمة، وفي المنطقة الأخطر وهي التي تُعرف بمنطقة الشرق الأوسط، حيث يُشير الغليان الشعبي المستمر، إلى إمكانية انتشار وتوسع الثورة، وخاصة بعدما أعطى الشعب الجزائري، والشعب السوداني في عام 2019م الإشارات الواضحة بإمكانية تمدد ساحات الربيع العربي، وتتمثل خطورة هذه المنطقة ، أنها تمسّ المعادلات

السياسيَّة التي استقرت على يد الحملة الصليبية واليهودية في القرن العشرين، من سيطرة يهود، وسيطرة منظومة الملوك والعسكر العرب، وسيطرة الصفوية الإيرانية الباطنية، مما يقتضي استثمار هذه الفرصة العظيمة لصالح مشروع الأمة وتمكينها في الأرض.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة الثقل البشري، والجغرافي، والاقتصادي، والجيوسياسي، الذي تمثله الكتلة البشرية في المنطقة العربية، والممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب شرقا، والتي يبلغ تعدادها قرابة أربعمائة مليون إنسان، وثقل الأقاليم الاستراتيجية في هذه المنطقة، وما يمكن أن تلعبه من أدوار حاسمة في الصراع، كإقليم شمال إفريقيا، وإقليم مصر والسودان، وإقليم الشام والعراق، وإقليم القرن الأفريقي، وجزيرة العرب.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة وضوح قائمة أعداء الأمة المسلمة، في الداخل والخارج، لدى عموم الشعوب المسلمة، في ظل التحوُّلات الكُبرى، التي حدثت في العَقد الأول والثاني من الألفية الميلادية الثالثة، فقد انتصبت قائمة واضحة من أعداء الأمة العقائديين، يتقدمهم قادة الحملة الصليبية الغربية (أمريكا وأوروبا) ثم قادة المشروع الصهيوني، ثم قادة المشروع الصفوي الإيراني، ثم قادة المشروع الأرثوذكسي الروسي، ثم قادة مشروع النفاق العربي بملوكه وعسكره، مما يجعل المعركة العقائدية واضحة الأبعاد لدى الشعوب المسلمة.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة التحوُّلات الحضارية التي تشهدها تركيا، بقيادة أردوغان وعصبته المباركة، وعودة تركيا إلى مسار التدافع والصراع، على مستوى الشرق الأوسط ،واستثمار الموقع الجيوسياسي، الذي صنعه الأتراك عبر قرون من تاريخ الخلافة الإسلامية العثمانية، وخاصةً في تركيز الحكومة التركية على أدوات المنافسة التقنية

والصناعية والحربية والاقتصادية، مما يتيح للأمة المسلمة ظهيراً كبيراً ودولةً مركزيةً، ويصنع محوراً يمتد من البلقان إلى القوقاز إلى آسيا الوسطى، ويمكن لهذا المحور أن يتكامل مع أفغانستان المُحرَّرة ثم الثقل الباكستاني وثقل المسلمين الهنود وصولاً إلى جنوب شرق آسيا في ماليزيا وإندونيسيا، والمحور الآخر يمتد من تركيا ليشمل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية، ويتكامل مع ساحات الثورة العربية والعمق الإفريقي، وصولاً إلى باب المندب والقرن الإفريقي.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة النصر الأفغاني، التي صنعتها جحافل المجاهدين الأفغان، بقيادة حركة طالبان المباركة، وما مكَّنها الله عز وجل من تركيع وترويض الوحش الصليبي الأمريكي، طوال عقدين من الزمن، وأثر هذا النصر على الأمة المسلمة ككل، وعلى النظام الدولي والتحوُّلات الكُبرى فيه.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة التحوُّل السياسي الذي يقوده رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، والذي تمكن من اختراق "اللعبة الديموقراطية" التي كانت تجري بين عسكر باكستان والأحزاب التقليدية، وإن كان الشوط بحاجة إلى استكماله، وفي حال استمر هذا الاتجاه في التغيير السياسي في باكستان، فبإمكانه استلهام التجربة التركية على يد أردوغان، لإحداث نقلات مشابهة سوف تضع الثقل الباكستاني البشري والجيوسياسي، على خارطة المشروع الإسلامي والتأثير الإقليمي والعالمي.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة ولادة جيل التغيير في الأمة المسلمة، حيث يمكن تلمس وجود هذا الجيل في ساحات الأمة المختلفة، بين المسلمين الهنود والباكستانيين، كما هو الأمر في الأداء الجهادي الأفغاني المبارك، والذي امتد لعقدين متتابعين، حتى أسقط العُلُوَّ الأمريكي الصليبي، ويمكن أن تجد هذا الجيل في تركيا، وفي ساحات الثورة العربية، وهكذا في الأمة كلِّها، مما يقتضي ضرورة اقتناص هذه الفرصة، عبر تطوير مناهج



الإعداد العقائدي، والأخلاقي والمهاري والاحترافي، وفق متطلبات المشروع الكُلِّي للأمة المسلمة.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة كثرة أعداد المهاجرين من الأمة المسلمة، فبالرُّغم من المخاطر التي تكتنف الهجرة، لكن الفرصة التاريخية الكامنة فيها، تتمثل في مسارين، أما المسار الأول، فهي فرصة إعادة بناء العقول والنفوس والقدرات، واستثمار تغيُّر البيئات والتحديات التي تفرضها الهجرة، حيث تكون قابلية المهاجرين للتلقي عالية مقارنة بالمستقرين في بلدانهم، وهو ما سيؤدي إلى تحشيد الجيل الجديد، واستثماره مجدداً في الساحات الثورية؛ وأما المسار الثاني فهو التأثير العقائدي والأخلاقي، الذي سيقوده الجيل المهاجر على ساحات الهجرة.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، قوة التزام شعوب الأمة بدينها، وتمسُّكها العظيم به، بالرُّغم من الهيمنة التي تفرضها الصليبية والصهيونية والصفوية، وأنظمة المُلك الجبري، على الشعوب المسلمة، فهي مستمسكة بدينها لا تبغي عنه حولاً ولا بديلاً، وثابتة على مطالبها بتحكيم شرع ربها في أمورها كلها، وإن أوضح مؤشرات تمسك الشعوب بدينها، مستوى التضحية والفداء والاستشهاد الذي يعم الأمة، في ظل تجدد الصراع مع أعدائها، ونهوضها لواجب الدفاع عن دينها وحُرُماتها، وتجديد معالم هذا الدين، ومعالم تاريخها ووجودها.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة تمتع أراضي المسلمين وبلدانهم بثروات متجددة، ومختزنة في باطن الأرض، من الطاقة والمعادن، وذلك على مستوى امتداد الأرض مقارنة ببقية الأمم، فهي الأمة الأكثر والأوسع انتشاراً في الأرض، ويهيمن ذلك الانتشار على مفاصل وقلب العالم، وخصوصاً في القارات القديمة.



- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة اكتشاف شعوب الأمة ووقوفها، على وَحدة العوامل التي تتحكم في ساحاتها المختلفة، على إثر الصراع الذي فرضته مشاريع تداعي الأمم عليها، في ظل ممارسات الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام 2001م، وللعراق عام 2003م، والذي ساعدت فيه إيران وحكومات القمع العربي مجتمعة، والخليجية في مقدمتها، وفي ظل ثورات الربيع العربي، ومسارعة إيران لاحتلال العراق وسوريا واليمن، ثم الاحتلال الروسي لسوريا، ودعم حكام الخليج للانقلاب في مصر، بكل أنواع الدعم المادي والعسكري والأمني والسياسي والإعلامي، مما دلَّ دلالة واضحة على أثر البعُد العقائدي في الصراع، وهي الفرصة التي ستقود إلى التقاء الأمة، على رؤيةٍ ومشروعٍ مُوحَّدٍ ومعركةٍ واحدةٍ.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة اكتشاف الشعوب لقدرتها الحقيقية على التغيير، وإسقاط النُّظُم الطاغوتية العربية، في ظل ثورات الربيع العربي، التي نجحت في شهورها الأولى، من إسقاط وزلزلة أخطر الطواغيت، الذي كانوا يحكمون تونس، والقاهرة، وطرابلس الغرب، وصنعاء، ودمشق، مما رفع من سقوف الآمال بفاعلية الثورة الشعبية، وأنها الطريق الوحيد للتعامل مع الحكام العرب، وعودة الشعوب إلى معادلة التغيير والصراع، بدلاً من ترك الأمر وإبقائه على كاهل الجماعات والتيارات، والتي غالباً ما نجحت النُّظُم الطاغوتية في السيطرة عليها وإخماد حراكها.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، إدراك الشعوب المسلمة، لأزمة الفراغ الاجتهادي، وغياب تصورات المشروع، الذي تعاني منه النخب والجماعات، في ظل فشلها في إدارة الصراع السياسي والجهادي، مما يشكل ضغطا كبيرا على علماء الأمة وخبرائها، بضرورة الذهاب إلى سد هذه الفجوة، والعمل على بلورة مشروع متكامل يلُمُّ شعث الأمة، ويجيب على النوازل الكُبرى، التي تُهدِّد وجودها ودينها، واستثمار التحوُّلات الكُبرى لصالحها.

- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، فرصة القدرات والمهارات الثوريَّة التطبيقية، التي حصلت عليها الشعوب الثائرة، في مجال حروب المدن، وحروب العصابات، والحرب النفسية، خلال السنين العشر الماضية، وبأعداد تبلغ مئات الألوف، في ظل مواجهة مفتوحة للجيوش العالميَّة والمرتزقة، وثبات أبناء الأمة في تلك الحروب، وحب الاستشهاد في سبيل الله عز وجل، إلى غير ذلك من المهارات التي ستفتح أبواب التمكين للأمة عاجلاً أم آجلاً.
- ومن الفرص التي تشهدها ساحات الأمة المسلمة لصالح المشروع الإسلامي، إدراك شعوب المنطقة العربية، وأجيالها المستجدة، لحقيقة النُّظُم المَلَكيَّة والعسكريَّة التي تحكم الدول العربية، وما أثبتته تلك النظم من مواقف عُدوانيَّة ضد شعوب الأمة الثائرة، ومستوى السحق الأمني الذي مارسته، وتعاونها العقائدي والاستراتيجي الوثيق مع المشاريع المتداعية على الأمة، كتعاونها وتكاملها مع قادة المشروع اليهودي، على حساب مقدسات الأمة، واتضاح مستوى السيطرة، التي يفرضها المشروع الصهيوني على هذه النُّظُم؛ وتراكم قناعات الشعوب بأن ذلك الاصطفاف العقائدي، سوف يقودها لمواجهة مزدوجة ضد اليهود وأنظمة النفاق العربي في آنٍ واحدٍ.

المسار الثاني: مسار الفرص في مشاريع تداعي الأمم على الأمة والنُّظُم الموالية لها

وقد أصبحت قائمة مشاريع تداعي الأمم على الأمة واضحة المعالم، وتتمثل في: المشروع الصليبي بشقيه الأمريكي والأوروبي، والمشروع الصهيوني، والمشروع الروسي، والمشروع الصفوي الإيراني، والمشروع الهندوسي، والمشروع الصيني.

ويلتحق بقائمة المشاريع المتداعية على الأمة، منظومة المُلك الجبري بأجزائها الثلاثة: المَلَكي والعسكري والجمهوري، والتي استلمت الحكم من أيدي قادة الحملة الصليبية المعاصرة، كما يلتحق بالمشاريع المتداعية على الأمة، كل المنظومات

العالمانية، والفكرية، والسياسية، والفنية، التي تصطف عقائدياً، وتميل فكرياً، مع تلك المشاريع من لبراليين، ودعاة تحرير المرأة، والنسويات، والحداثيين، ودعاة التنوير.

ويمكن أن نقف على الفرص التالية في مشاريع تداعي الأمم والموالين لها:

- إن أول فرصة للأمة ولمشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فرصة الانهيارات المتعددة التي يعاني منها "النظام الدولي"، ودخوله في مرحلة التفكك والصراع، وعجز الآليات الدولية كمجلس الأمن، من فرض أي مستوى من التوازن، الذي كان قائماً في مرحلة الحرب الباردة، بعدما عجز رأسه الأول وهي الولايات المتحدة الأمريكية، عن فرض إرادتها باتجاه نظام "القطب الأوحد"، الذي حاولت تطبيقه خلال ثلاثة عقود مضت، منذ سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991م، ويزيد من فاعلية هذه الفرصة، أنها حدثت بأيدي المسلمين من خلال المواجهة العسكرية، التي جرت على أرض العراق وأرض أفغانستان، وانكشاف مستوى العجز في القدرات الحضارية والعقائدية، التي يعاني منها المشروع الصليبي الأمريكي، وانعكاس ذلك الانهيار على بقية المنظومة العالمية والإقليمية، مما ينذر بحروب طاحنة بين رؤوس الكفر وأوليائهم.
- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، مجموع الفُرص التي نتجت عن فشل القطب الأمريكي في قيادة النظام الدولي، حيث يمكن رصد الفرص التي تفرَّعت عن الفشل الأمريكي في النقاط التالية:

- نتج عن فشل أمريكا في قيادة النظام العالمي، تقدم الصين للمنافسة على المركز الأول في ذلك النظام، مما يجعل التهديد بين القطبين الأمريكي والصيني، هو السمة الأساسية في النظام الجديد غير المتزن.



- كما نتج عن الفشل الأمريكي، تجدد المواجهة بين العملاقين الصيني والهندي، والتي يمكن أن تتطور إلى حرب مُدَمِّرة للطرفين، كبديل للصراع بين الصين وأمريكا.

- كما نتج عن الفشل الأمريكي، عدم اليقين بقدرة أمريكا على حماية أوروبا، في ظل العجز والإرباك الذي يعانيه حلف الناتو العسكري، فمع وجود ذلك الحلف وبقاء آلياته، لكنه يعاني من زعزعة في عقيدته وتضامن أعضائه.

- كما نتج عن الفشل الأمريكي، تعاظم التهديد والتمدد الروسي العالمي، وتهديده لأوروبا في المقام الأول، ومدى قدرة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع التهديد الروسي.

- كما نتج عن الفشل الأمريكي، انكشاف المظلة الأمنية الأمريكية عن منطقة الشرق الأوسط، عدا التزامها بأمن إسرائيل، وتحوُّل الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة، إلى تابع لرؤية الكيان الصهيوني.

- كما نتج عن الفشل الأمريكي، إمكانية قيام حرب تحريكية بين الكيان الصهيوني وإيران، بمشاركة حكومات الخليج، واستثمار تلك الحرب لإخضاع إيران وزيادة معدل التوظيف الأمريكي والصهيوني لها، ومنع حصولها على السلاح النووي، وفسح المجال لها بالمقابل لكي تقضم أجزاء جديدة، من جزيرة العرب، بعدما فسحت لها أمريكا احتلال اليمن، وما سينتج عن هذه الحرب من تحولات، سوف تدفع شعوب الجزيرة العربية للانخراط في مسيرة الثورة والجهاد والتغيير.

- كما نتج عن الفشل الأمريكي، تمدد الدور العسكري والأمني الروسي، ووصوله إلى قلب العالم العربي، كما حدث في سوريا وليبيا، وإمكانية توسع ذلك الدور، في ظل اتساع ساحات الربيع العربي، في المستقبل القريب.

• ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، العجز العقائدي الذي تعانيه أديان أمم الكُفر، من نصرانية، ويهودية، وهندوسية، وبوذية، وشيوعية صينية، إلى غير ذلك من عقائد الكُفر، وفي مقدمة تلك المعاناة

ما تعانيه المسيحية، وانصراف الشعوب النصرانية عنها، وخصوصاً في ظل التفسخ والانهيار الذي تُبديه الكنيستان الكاثوليكية والبروتستانتية، من انتشار اللواط في أوساط القساوسة، إلى الدرجة التي تعهَّد فيها البابا فرانسيس، دون حياء أو خجل، بدعم "زواج المثليين" في العالم، بتصريحه في 21 أكتوبر 2020م [1]، والفضائح التاريخية المتوالية لحقيقة أدوار الكنيسة الكاثوليكية، كالفضيحة التي تفجرت مؤخراً في كندا، بقتل أطفال أهل البلاد الأصليين، من الهنود الحمر وهم في حضن الكنيسة.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فرصة الأمة المسلمة في البلاغ، ودعوة الشعوب الكافرة إلى الإسلام بشكل غير مسبوق، فقد انهارت الحواجز التاريخية، التي كان الطواغيت يقيمونها عادة بين شعوبهم وبين الأمة المسلمة، خوفاً من تأثير الإسلام، أما اليوم فقد أتاح الانفتاح العالمي، وأدوات العولمة على مستوى البشر، فرصة للدعوة والتأثير، التي بدأت تظهر علاماتها، بتزايد أعداد الداخلين في الإسلام على مستوى أمم الأرض، وبين أمم النصارى على وجه الخصوص، فلم تعد عقائد الكُفر بأنواعها، قادرة على مواجهة عقيدة الإسلام، وعظمته، وقوة حجته.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، قرب حدوث انشقاقات داخلية في الامبراطوريات القائمة، وذلك بين مكوِّناتها السياسية، والقومية، والعرقية، والطائفية، والفكرية، بسبب انتهاء تاريخ صلاحيات الأفكار المؤسسة، لتلك الامبراطوريات، وفي مقدمتها: الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والصين، والهند، وروسيا، فقد بات الشك والخلاف هو المسيطر على تصورات الشعوب، فيما يتعلق بوجودهم الكُلِّي، ومستقبلهم، وخاصة في ظل ارتفاع

---

(1)https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/10/22/pop-francis-supporting-same-sex



معدلات الفشل الاقتصادي، والطغيان السياسي، والسيطرة الشاملة التي تفرضها النُّظُم السياسية لتلك الامبراطوريات على شعوبها.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فرصة حدوث تحولات تاريخية وجذرية جماعية، في بعض شعوب العالم نحو الإسلام، على الطريقة التي حدثت في تاريخ الشعوب التركية، وشعوب جنوب شرق آسيا وغيرها، والتحاق تلك الشعوب، بكتلة الأمة المسلمة، كقوة بشرية، وإضافة حيوية لها، الأمر الذي سوف يساهم في انكسار معادلات الكُفر المسيطرة في العالم، ومن بين الشعوب المرشحة لهذا الالتحاق: الشعب الياباني، بسبب معاناته الأخلاقية والعقائدية، وشدة الضغوط المادية عليه، وعدم وجود خلفيات من العداء التاريخي بينه وبين الأمة المسلمة، ثم شرائح من الشعب الأمريكي وخاصة شريحة الأفارقة واللاتين، وإمكانية التحاقهم الجماعي والشامل بالإسلام، في مواجهة ما يجدونه من سحق وإذلال من النصارى البيض، ومن ثم حدوث صراع في المجتمع الأمريكي لصالح الأمة المسلمة، ومن الشعوب المرشحة لهذا الالتحاق أيضاً الشعب الألماني.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فرصة الضعف السياسي والأمني، لمنظومة المُلك الجبري، التي تحكم أمة الإسلام والمنطقة العربية خاصة، وانهيار المؤسسات الإقليمية التي تمثل هذه المنظومة، التي كانوا يخدعون الشعوب بها، كجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي، ودخول حكومات المُلك الجبري في حالة من عدم التوازن، وفي مقدمتها حكومات العالم العربي، والانكشاف والرعب الذي دخل إلى نفوسهم، في ظل تفجر ساحات الربيع العربي بالثورة، وإيغالهم في عمليات القتل والتعذيب والسجون التي يوجهونها للشعوب؛ مع إمكانية دخول حكومات المُلك الجبري في صراع داخلي بين أقزامها، كما شهد الحكم

في السعودية بين بن سلمان وبن نايف، وبين ملك الأردن وأخيه، وبين عسكر الجزائر، إلى غير ذلك من النماذج.

- ومن الفُرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، انكشاف حقيقة الأدوار الأمنية التي لعبتها أمريكا، ضد الأمة المسلمة فيما يتعلق بالنظريات الأمنية والحرب النفسية، التي شنَّتها على الأمة إبان حادث 11 سبتمبر، وما بدأ يتكشف الآن من التعاون التام بين المخابرات الأمريكية، وأجهزة المخابرات العربية في تلفيق العمليات "الإرهابية"، وخاصة الدور السعودي القذر، الذي بدأ يتكشف على إثر هروب أحد أعمدة القمع الأمني في السعودية، وهو سعد الجبري الذي لعب الدور الأظهر في إدارة العمليات القذرة المشتركة.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فرصة الانكشاف العقائدي التام، لحكام المُلك الجبري بشقَّيه المَلَكي والعسكري، واصطفافهم النهائي مع اليهود والنصارى، وسعيهم الحثيث لتغيير واختراق عقيدة الأمة وأخلاقها، باستخدام أنظمة ومؤسسات الدولة، وخاصة بعدما كشف محمد بن سلمان ولي العهد في السعودية، حقيقة توجهاته العقائدية والأخلاقية، التي يسعى لتكريسها في مجتمعات جزيرة العرب، والمساس بالرمزية العقائدية التي تمثلها مكة والمدينة، فهو يريد نشر كل رذائل الكفار وأخلاقهم، وإحياء تاريخ الشِّرك والوثنية في جزيرة العرب، وقد كشف بتاريخ 28 إبريل 2021م عن حقيقة توجهه بنسف قواعد الإسلام، من خلال رده للسنة النبوية، وهو في الحقيقة رد وصد كامل عن الإسلام كلِّه، ثم تأتي عملية تكامله مع حكومة الإمارات الصهيونية، التي تسعى لطمس معالم الدين الإسلامي، بتلفيقات ومسميات جديدة، "كالديانة الإبراهيمية" و "التسامح"، واختراق جزيرة العرب، ببناء معابد الهندوس، وكُنُس اليهود، وكنائس النصارى، مما يجعل الاصطفاف العقائدي ينقسم إلى صفين لا ثالث لهما، صف إيمان تمثله الأمة وشعوبها، وصف نفاق وشِرك واتباع لليهود



والنصارى يقوده الحكام العرب، وهو ما يُسهِّل على الشعوب الدخول في معركة التحرير والثورة، والسعي لإسقاط تلك النُّظُم.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فشل قادة تلك المشاريع، في تحقيق غايات وأهداف "الثورة المضادة"، التي خططوا لها، كردة فعل على ثورات الربيع العربي، فبالرُّغم من تكامل وتساند المشروع الصليبي الغربي، والمشروع الصهيوني، والمشروع الصفوي الإيراني، والمشروع القمعي العربي، ضد ثورات الربيع العربي، فإنهم لم يتمكنوا طوال عشر سنين من تحقيق غاياتهم، التي سعوا لها والتي تتمثل في تحقيق الاستقرار للأنظمة القمعية، و تحقيق المستوى الأدنى من التنمية الاقتصادية، وصرف الشعوب عن فكرة الثورة والتغيير.

- ومن الفرص المتاحة للأمة ومشروعها في ظل مشاريع تداعي الأمم، فرصة الخواء الرمزي وضعف الكاريزمية، في القيادات التي تمثل مشاريع تداعي الأمم، وكذلك في صنائعهم من قيادات المُلك الجبري، فقد عانت أمريكا من هذا الضعف منذ صعود جورج بوش الابن، وصولاً إلى المهرِّج دونالد ترامب، وصبيانيَّة إيمانويل ماكرون الذي يمثل فرنسا، ويقابل ذلك تفاهة صعاليك الأنظمة العربية، الذين مثَّلهم عبد الفتاح السيسي، ومحمد بن سلمان، ومحمد بن زايد، وبشار الأسد، وغيرهم.

ثانياً: كيف تحكم النوازل الكُبرى رؤية وبناء مشروع الأمة؟

من البديهي أن يواجه الباحث في مسألة "مشروع الأمة المسلمة"، أو "المشروع الإسلامي"، مجموعة من الأسئلة المحوريَّة، والإشكالات الأساسية حول هذه المسألة، ولعل أحد أهم تلك الأسئلة، هو السؤال الذي يبحث في الأسس الفكرية والمناهج الفلسفية، التي ينبغي أن يقوم عليها المشروع؟

ولو كان أمر المرجعيَّة الفكرية، يتعلق بمشروع أي أمة من الأمم على وجه البسيطة، غير الأمة المسلمة، لما واجه الباحثون أي حرج، في رجوعهم إلى الفلسفات العالمية، والأطروحات الفكريَّة، القديمة منها والمعاصرة، لكنَّ أمة الإسلام لها منهجها الخاص بها، في بحث ومواجهة المستجدات والتحوُّلات الكُبرى، فهي لا تصدر في أي شأن من شؤونها، إلا من كتاب ربّها وسنَّة نبيّها ﷺ، فلا تعلو فوق هاتين المرجعيَّتين أي مرجعيَّة أخرى، ولا يوجد "شيء" من أمور الأمة لا يخضع لها، فما بالك بأعظم أمورها المتعلِّقة بوجودها الكُلّي؟

وعليه فإن المنطلق الأساسي، في بناء تصورات، وغايات، وهياكل المشروع الإسلامي، أو بالأحرى تجديد الاجتهاد الشامل، الذي تحتاجه الأمة المسلمة، إنما سيتم في المقام الأول والأساسي، عبر قيام علماء الأمة بالإجابة الشاملة، على النوازل الكُبرى التي تواجهها؛ وإن أي مدخل أو منهج آخر، سواء أكان المنهج فلسفياً، أم فكرياً، أم استراتيجياً، أو غير ذلك، فإنه لا يصلح لتأسيس رؤية الأمة ومشروعها الحضاري عليه، إلا أن يكون متأخراً عن المنهج الشرعي، وغير متناقض معه، ذلك لأن الأمة المسلمة مأمورة بالرجوع إلى المنهج الشرعي، في كل ما ينوبها ويحل بها، فما بالكم بأخطر النوازل والقضايا، التي حلَّت بها في تاريخها منذ بعثة النبي ﷺ! فقد أمر الله عز وجل الأمة، بردّ كل الأمور، وفي جميع الشؤون، إلى كتابه وسنة نبيه ﷺ، وذلك بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلً، أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ



إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالاً بَعِيداً، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُوداً﴾ النساء: 59-61، وفي تفسير قوله تعالى (فإن تنازعتم في شيء) قال الإمام ابن كثير: (وهذا أمر من الله عز وجل، بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه، أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة) [1]، وفي تفسير قوله تعالى (وأولي الأمر منكم) قال: والظاهر - والله أعلم - أن الآية في جميع أولي الأمر، من الأمراء والعلماء) [2].

ويتبين من ذلك أن طاعة "الأمراء" وطاعة "العلماء"، متكاملة في ظل مرجعية القواعد الشرعية، والطاعة للأمراء أو للعلماء إنما تكون بحسب مقتضيات الظرف والحال، فطاعة الأمة للأمراء، هي من سنن الرُّشد في النظام السياسي الإسلامي، حيث تختص مهام الأمراء، بالنظر في مصالح الأمة العليا، وتنظيم شؤونها وضبط أدائها، بينما تؤول للعلماء مهمة النظر في النوازل التي تستجد في أحوال الأمة والفصل فيها.

وبما أن التنظير والتفكير في أداء الأمة المسلمة الكُلّي، ومشروعها الحضاري، إنما يتعلق بأحد أهم الواجبات الشرعية، وهو واجب "الاجتهاد"، والذي عرَّفه الأُصوليون من علماء الأمة بعدة تعريفات، ومنها اختيار الشيخ يوسف القرضاوي للتعريف الذي أورده الإمام الشوكاني بقوله: (بذل الوسع في نيل حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط)[3]، وهو أمر متعذِّر إلا على من ملك زمام العِلم، حيث ينقل الإمام ابن القيم تحذير الإمام الشافعي، من خطورة تصدي غير العلماء لهذه المهمة، بقوله: (لا يُحلُّ لأحدٍ أن يفتي في دين الله، إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله: بناسخه

(1) تفسير ابن كثير

(2) المصدر السابق

(3) محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول، تحقيق أبي حفص، الرياض، دار الفضيلة، 2000م، ج2، 1025.

ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وما أريد به، ويكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ﷺ، وبالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن، ويكون بصيراً باللغة، بصيراً بالشعر، وما يحتاج إليه للعلم والقرآن، ويستعمل هذا مع الإنصاف، ويكون بعد هذا مشرفاً على اختلاف أهل الأمصار، وتكون له قريحةٌ بعد هذا، فإن كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام، وإذا لم يكن هكذا فليس له أن يفتي) [1].

وإذا كان علماء الأمة المسلمة، قد أفنوا أعمارهم بالوقوف على النوازل مهما صغُرت، أداءً لأمانة العلم، فالأولى بهم وفي هذه المرحلة الحاسمة، التصدي للنوازل الكُبرى، التي بلغت حداً يهدد وجود الأمة العقائدي، فقد طمع قادة مشاريع تداعي الأمم من شرق وغرب، في تحقيق تحوُّل وتغيير جذري في عقيدة الأمة المسلمة، وتقديم "الكفر" لها في حُلَّة "الاعتدال" و "التسامح"، وذلك من خلال جمع أديان الكُفر والإسلام في دين واحد، كما تزعم حكومة الإمارات الصهيونية، تحت مُسمَّى "الدين الإبراهيمي"، فلم يكتفوا بما فعل المنافقون قبلهم، عندما بنوا "مسجد الضِّرار" لاتخاذه مدخلاً للكُفر والتفريق بين المؤمنين، وإنما هم يسعون الآن لدمج المساجد التي عظَّمها الله عز وجل، بكنائس اليهود والنصارى ومعابد الهندوس والبوذا!

وسوف أتوقف في هذه المفردة وهي مفردة (كيف تحكم النوازل الكُبرى رؤية وبناء مشروع الأمة) عبر بحث ومناقشة أربع قضايا وهي:

القضية الأولى: علاقة فقه النوازل بالمشروع الإسلامي

القضية الثانية: قائمة النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة

---

(1) ابن القيم، إعلام الموقعين، تحقيق محمد أجمل الإصلاحي وعمر بن سعدي، الرياض، دار عالم الفوائد، ج1، 97.

القضية الثالثة: بناء تصورات مشروع الأمة المسلمة بأحكام النوازل الكُبرى

القضية الرابعة: خطورة انحراف بعض الأطروحات المقاصدية المعاصرة

القضية الأولى: علاقة فقه النوازل بالمشروع الإسلامي

- لا تستهدف عملية بحث قضية "فقه النوازل" في هذا الكتاب، إعادة عرض لهذا العلم، ولا طرح بحث متخصص فيه، فقد تصدى له الفطاحل المتقدمون والمتأخرون، وإنما تتجه المناقشة، إلى طرح التصور، التي يمكن من خلاله، تمييز وبيان العلاقة، بين أهم أدوات الاجتهاد في العلوم الشرعية، وهو فقه النوازل، وبين "المشروع الإسلامي" المعاصر، أو الاجتهاد الذي تحتاجه الأمة المسلمة في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة؛ فالمهمة إذن تتعلق بالإجابة على السؤال التالي: ما هي المقاربة والآليَّة المقترحة، التي تُمكِّن علماء الأمة من القيام، بمهمة رسم وتحديد أبعاد المشروع الإسلامي، استناداً إلى فقه النوازل، وسد أخطر الثغرات التي تعاني منها الأمة، وهي فقدها للاجتهاد الجماعي والشامل، والذي سوف يقود خطوات الأمة المسلمة وشعوبها، وخاصتها وعامتها، للخروج من هذه الوهدة والسقوط الذي طالت أيامه وتفرَّعت أوهامه، وهي المُهِمَّة التي وصفها النبي ﷺ "بالتجديد"، في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه بقوله: قال رسول الله ﷺ: (إنَّ اللهَ يبعثُ لهذه الأمَّةِ على رأسِ كلِّ مائةِ سنةٍ من يُجدِّدُ لها دينَها) [1].

- ومع الخدمة العلمية الجليلة، التي قام بها العلماء في مجال فقه النوازل، قديماً وحديثاً لكن الأمر انتهى في وقتنا الحالي، إلى قصر فقه النوازل على بحث "النوازل الفقهية" المستجدة، المتعلقة بالعبادات والمعاملات، وما فرضته التحوُّلات البشرية الحديثة، في المجال الاجتماعي، والاقتصادي، والتقني، والطِبِّي، وغيرها من المجالات، وهو أمر ذو أهمية عُظمى للأمة بلا شك، ولكن الأمر يحدث في ظل ذهول، وبُعد عمَّا يمكن أن نسميه "بالنوازل الكُبرى المعاصرة"، التي تتعلق بأحوال

---

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة.

الأمة العامة، وخصوصاً في المجال السياسي، والاستراتيجي، والصراع العقائدي، الذي تفرضه أمم الكُفر على الأمة المسلمة؛ وفي حال توفرت بعض البحوث في هذه النوازل، فهي إما أنها بُحِثَت على المستوى الفردي، مما يجعلها غير مؤهلة لأخذ الأمة بها، وإما أن تكون قد بُحثت دون شمول، ووقوف على طبيعة التشابك الذي يقوم بينها، وإما أن تكون قد بُحثت من خلال الأطروحات الفكرية البحتة، دون إخضاعها للموازين الشرعية، التي ينبغي أن تحكم كل قضايا الأمة ومستجداتها.

- فما هي العلاقة العِلميَّة والعَمليَّة، بين فقه النوازل والمشروع الإسلامي؟

يوجِبُ علينا هذا السؤال أن نتوقف بشكل مختصر، على مصطلح "فقه النوازل"، وما يتعلق به من مسائل من خلال النقاط التالية:

- يُقدم الدكتور مسفر بن علي القحطاني، التمهيد التالي قبل أن يصل إلى التعريف المُختار في "فقه النوازل"، فيقول: (تُطلق كلمة النوازل بوجه عام، على المسائل والوقائع التي تستدعي حُكماً شرعياً، والنوازل بهذا المعنى، تشمل جميع الحوادث، التي تحتاج لفتوى أو اجتهاد، ليتبيَّن حكمها الشرعي، سواء كانت هذه الحوادث متكررة أم نادرة الحدوث، وسواء أكانت قديمة أم جديدة، غير أن الذي يتبادر إلى الذهن في عصرنا الحاضر، من إطلاق مصطلح النازلة، انصرافه إلى واقعة أو حادثة جديدة، لم تُعرف في السابق بالشكل الذي حدثت فيه الآن) [1].

إلى أن يصل للتعريف التالي لمصطلح "النوازل": (النوازل هي الوقائع الجديدة التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد) [2]، ونلاحظ أن الدكتور مسفر القحطاني قد غلَّبَ صفة (الجِدَة والمعاصرة) في تعريفه "للنوازل".

- ويقرر الدكتور أحمد بن عبد الله الضويحي، عدة معان لمصطلح "النوازل" فيقول: (تطلق النوازل في عُرف حَمَلة الشرع على ثلاثة أمور:

---

(1) مسفر بن علي القحطاني، منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، جدة، دار الأندلس الخضراء، 2010، 88.

(2) المصدر السابق ص 90.

1- المصائب والشدائد التي تنزل بالأمة فيُشرع لها القنوت.

2- المسائل والوقائع، التي تحتاج إلى النظر والاجتهاد، لاستنباط حكمها، سواء كانت متكررة، أو نادرة الحدوث، وسواء كانت قديمة أو جديدة.

3- الوقائع الجديدة التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد (1).

- وقد قسَّمَ الدكتور عبد الناصر أبو البصل، النوازل إلى الأنواع التالية (بتصرف يسير):

(النوع الأول للنوازل: نوازل وقعت في الماضي وأجيب عنها، وتندرج تحتها النوازل التالية: 1. حدثت زمن النبي ﷺ، ونزلت بسببها النصوص في القرآن والحديث. 2. نوازل حدثت زمن الصحابة أو التابعين ومن بعدهم، فأجابوا عنها وانتهت، ثم عادت في أيامنا هذه مرة أخرى.

النوع الثاني للنوازل: نوازل أخبر عنها الرسول ﷺ أنها ستقع في المستقبل، ومثلها ما تحدث عنه النبي ﷺ من أخبار الدجال.

النوع الثالث للنوازل: نوازل لم تقع، ولكن الفقهاء تحدثوا عنها وأفتوا فيها على سبيل الافتراض.

النوع الرابع للنوازل: نوازل لم تحدث من قبل، ولم يشر إليها الفقهاء بأي طريق كان. وهذا النوع هو الذي يصدق عليه إطلاق مصطلح "النازلة" لأنها تكون بمعنى الأمر والخطب العظيم الشديد الذي ينزل بالناس، فيحتاجون لرفعه عنهم أن يبيَّن الحكم الشرعي فيه) (2).

- واختار الشيخ ناصر بن سليمان العمر، التعريف التالي "للنوازل"، والذي نقله عن الإمام الزركشي: (معرفة الأحكام الشرعية للوقائع المستجدة المُلِحَّة) (3).

---

(1) أحمد بن عبد الله الضويحي، النوازل الأصولية، بحث مختصر، الرياض، 1427 للهجرة.

(2) عبد الناصر أبو البصل، المدخل إلى فقه النوازل، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13 العدد 1، 1997،

(3) ناصر بن سليمان العمر، ضوابط فقه النوازل، مقال ج1، http://almoslim.net/node/90202



وينبه الشيخ ناصر العمر على صفة "الإلحاح" في تعريف النوازل فيقول: (تبين لنا مما سبق أن النوازل إنما تُطلق على المسائل الواقعة إذا كانت مستجدة، وكانت مُلِحَّة، ومعنى كونها مُلِحَّة أنها تستدعي حكماً شرعياً) [1].

- وبذلك يتبين لنا بأن "فقه النوازل"، هو منهج يُعمِله الفقهاء المُجتهدون في أمة الإسلام، لإيقاع حكم شرعي، على النوازل التي تستجد في ساحات الأمة المختلفة، سواء على مستوى الأفراد، أم على المستوى العام، الذي يشمل المجتمعات والشعوب، بحسب ما يستجد لديها من نوازل، وهو منهج متصل بمنهج أوسع منه، فإن فقه النوازل إنما يستند إلى علم "أصول الفقه"؛ ولعله من المناسب نقل هذه السطور المختصرة التي يشرح فيها الدكتور محمد منصوري منهج "تنزيل الأحكام"، على الوقائع والمستجدات، فيقول: (وإذا أريد وضع منهج مبسوط لهذا التفعيل، فإنه يتوجب على المفتي المعاصر، البدء بمرحلة النظر والتأمل في النص الشرعي، لاستخراج الحكم الشرعي، بطرق الاستنباط، ومسالك التعامل مع مآخذ الأحكام، ومداركها، التي أقرها أرباب علم "أصول الفقه"، ثم يمُرُّ إلى مرحلة التحقق، والتثبت، والتأكد، والتيقن، من وجود مناط هذا الحكم الشرعي في الواقعة، محل الفتوى، بعد تخريجه وتنقيحه، وفق ما وضعه حُذّاق فن "مقاصد الشريعة"، لينتهي إلى مرحلة تنزيله، على واقع المستفتي، منتبهاً إلى الظروف، والأحوال، والملابسات، ومستحضراً رصيده المعرفي، في أبعاده الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، ومستفيداً من ثقافة عصره الإنسانية والكونية) [2].

- ونلاحظ بأن تصدي علماء المسلمين، لنوازل القرن العشرين الميلادي، قد تم عبر مسارين أساسيين، فأما المسار الأول، فهو "الاجتهاد الفردي"، الذي قام به العلماء كلٌّ على حدة، وإجابتهم على النوازل الكُبرى، كما فعل شيخ الإسلام

---

(1) المصدر السابق.

(2) محمد منصوري، ورقة فقه تنزيل الأحكام الشرعية تصورا وممارسة، الملتقى الدولي الرابع: صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة، 2019.



مصطفى صبري، والشيخ محمد رشيد رضا، وغيرهم، وأما المسار الثاني، فهو "الاجتهاد الذي تم من خلال الجماعات الإسلامية"، والتي حددت رؤيتها في نوازل القرن العشرين، فنشرت ما توصلت إليه، وطفقت تتصدى لتلك النوازل بناءً على رؤيتها، ومن خلال حراكها في ساحات الأمة المختلفة، وهي الجماعات المعروفة، كالإخوان المسلمين، والجماعات السلفية، وحزب التحرير، والسلفية الجهادية، والجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية، وجماعة نجم الدين أربكان في تركيا، وغيرها من الجماعات.

- ولعلَّ الضعف والتخلُّف، الذي تعاني منه الجماعات الإسلامية، في المرحلة الحالية، يرجع أغلبه إلى إشكالية فقد الاجتهاد، الذي يرجع سببه الأول، إلى عدم قدرة تلك الجماعات، على طرح اجتهاد شامل، يرتقي إلى مستوى التحديات التي أفرزتها النوازل الكُبرى، في ساحات الأمة المختلفة، وبقائها على تصوُّراتها وآليَّاتها القديمة، وأما السبب الثاني، فهو فشل تلك الجماعات، في طرح وتفعيل آليَّة جماعية، تتولى عملية تجديد الاجتهاد على مستوى الأمة، وتتجاوز الضعف والتفرُّق الذي يهيمن على ساحات الأمة المختلفة؛ والغريب أن العكس هو الذي حدث، حيث تمكن أعداء الأمة من اختراق وتوظيف أغلبها، واستخدامها في ضرب وإرباك أداء شعوب الأمة المسلمة، بدلاً من إسنادها ونُصرتها.

- ويعتقد البعض بأن أغلب النوازل الكُبرى، المتحققة في ساحات الأمة المختلفة، تقابلها أحكام شرعيَّة واضحة، وبذلك يذهب هؤلاء، إلى أنه لا حاجة لإخضاع النوازل الحادثة في الأمة، لمنهج فقه النوازل، بناءً على قاعدة من قواعد الاجتهاد التي تقول: "لا مساغ للاجتهاد فيما فيه نص صريح قطعي" [1]، وهذا حق لا خلاف فيه؛ وللإجابة على هذا الإشكال، لا بُد من الوقوف على طبيعة النوازل التي تتشابك في واقع الأمة المسلمة، والانعكاسات الخطيرة لتلك النوازل على موقف

(1) عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، القاهرة، دار الفكر العربي، 1996م، 202.

الأمة الكُلّي، فهي ليست بالنوازل الفقهية الفردية، التي يمكن الإجابة عليها بفتاوى وأقضية، بل هي نوازل كُبرى تضرب الأمة من شرقها إلى غربها، وهي ليست بالنوازل التي تتعلق بمسائل في العبادات والمعاملات، بل هي تمس مصالح الأمة العُليا، وتهدد بانتكاسات عقائدية خطيرة، وبارتفاع خطير لمعدَّل انتهاك حُرُمات الأمة، في حال غابت الإجابات والأحكام الفقهية الشاملة عليها، وهي ليست بالنوازل التي تمس فئة دون فئة في الأمة، وإنما هي نوازل شاملة، حيث تمتد عوامل وجودها، فتشكِّلَ قواسم مشتركة في البلاء الذي يحيق بالأمة كلها، وهي ليست نوازل طارئة ومستجدة فقط، بل هي نوازل متراكمة ومتشابكة منذ قرن ويزيد، وهي ليست نوازل يمكن التصدي لها بفتاوى فرديَّة، مهما بلغ أصحاب تلك الفتاوى من العلم، بل هي نوازل تحتاج إلى حشد أكبر عدد من علماء الأمة لها، حتى تثق الأمة في اجتهادهم، وتحتمل تبعاته وما يترتَّب عليه، وهي مهمة لا تؤدى لمرة واحدة، بل تخضع لأداء مؤسسي مستمر، يتفاعل أولاً بأول مع الإشكالات التطبيقية، ويعالجها بما يقتضيه فقه التنزيل.

- ومن المآلات الخطيرة، التي آلت إليها محاولات، رسم ووضع مشروع النهوض بالأمة المسلمة، أنها باتت تخضع شيئاً فشيئاً للطرح الفكري المُجرَّد، وتغييب الاجتهاد الشرعي عنها، وذلك وفق الأطروحات التي تعم العالم، في مجال السياسة، والاجتماع، والفلسفة، ونظرياتها الواردة من الغرب على الأغلب، وعودة الأطروحات القومية والوطنية والعلمانية، التي فشلت طوال قرن كامل، من تحقيق أي مصلحة لشعوب الأمة، كما يُلاحظ إعراض عدد من المنتسبين للتيارات الإسلامية، عن القواعد الشرعيَّة وما يترتب عليها من أحكام، في قضايا الأمة الكُبرى، والاكتفاء بالأطروحات التراثية، مثل كتابات ابن خلدون، والكتابات المعاصرة كأطروحات الكواكبي، ومالك بن نبي وغيرهم، ومع ما في هذه الكتابات من فائدة، لكنها باتت نسبة إلى النوازل الكُبرى، كالفلسفة الاجتماعية التي لا تسمن ولا تغني من جوع؛ بينما تحتاج الأمة إلى تحديد الأحكام الشرعية المترتبة على النوازل الكُبرى، والتي



ستحمي بها حُرُماتها ومصالحها الكُليَّة، لا أن تطلب الحلول في الفكر المُجرَّد، والاختيارات العقلية والفلسفية.

القضية الثانية: قائمة النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة

يُقسِّم الشيخ ناصر بن سليمان العمر النوازل من حيث خطورتها وأهميتها إلى قسمين، وهما: (نوازل كبرى: وهي القضايا المصيرية التي نزلت بأمة الإسلام، وأعني بذلك تلك الحوادث والبلايا، التي تُدبَّر للقضاء على المسلمين من قبل أعدائهم، وما يتصل بذلك من المكائد والمؤامرات والحروب المعلنة وغير المعلنة، في شتى المجالات العسكرية والفكرية والاقتصادية والسياسة والاجتماعية، ونوازل أخرى دون ذلك)[1].

وبذلك يتضح التعريف الذي يمكن أن يُطلق على مُسمى "النوازل الكُبرى المعاصرة"، فهي: قضايا وأزمات الأمة الناشبة، والمُستمرة منذ مئة عام، والتي تمس عقيدتها، وحُرُماتها، ومقدساتها، وأوطانها، وثرواتها، والمستمرة منذ مئة عام، عندما نجحت الحملة الصليبية واليهودية المعاصرة، في إسقاط خلافة الأمة المسلمة، واحتلال بيت المقدس، وفرض الواقع السياسي الموالي لها.

فإذا تمكَّنت ثُلَّة معتبرة من علماء الأمة المعاصرين، من الاتفاق على قائمة النوازل الكُبرى، التي تضرب ساحات الأمة المسلمة، على المستوى العالمي، وحددوا طبيعتها، ومستوى التهديد الذي تفرضه على الأمة، في دينها وحُرُماتها، وفككوا العُقَد والتشابك الذي يربط تلك النوازل ببعضها، ثم بحثوا طبيعتها، وتأثيرها على الأمة، وحَدَّدوا عِلَلَها، التي تجعلها تندرج تحت أحكام شرعيَّة معيَّنة، القطعيَّة منها والظنيَّة، وانتهوا فيها إلى رؤية شرعية مُحْكَمةٍ، وأفتوا الأمة بما ينبغي عليها فعله، من تصرفات، فرديَّة، وجماعيَّة، ونوعيَّة متخصصة، في دفع تلك النوازل وإزالة آثارها، مع الأخذ بما يفرضه فقه النوازل، من ضوابط في تنزيل تلك الأحكام، في

(1) ناصر بن سليمان العمر، ضوابط فقه النوازل، مقال ج1، http://almoslim.net/node/90202

واقع الأمة وشؤونها المختلفة، فقد أنجزوا مهمة العصر الشرعية، التي تليق بأمة محمد ﷺ، وعقيدتها، وفقهها، ووجودها بين الأمم.

وقبل أن أستعرض قائمة النوازل الكُبرى، بحسب ما توصلت إليه من رؤية في هذا المشروع، أتوقف على هذا المخطط الشامل، والذي يعرض عملية بناء المشروع الإسلامي مُلخَّصة، وفق منهج ومراحل فقه النوازل:



وفي النقاط التالية سوف أستعرض قائمة النوازل الكُبرى، وقواسمها وسِماتها المشتركة؛ مع العلم بأني قد راعيت في بلورة ووضع قائمة هذه النوازل، أهم أشكال التأثير الخطير والمُشترك لها على الأمة المسلمة، فهي جميعها ذات تأثير عقائدي، وتأثير سياسي، وتأثير وجودي، وتأثير مستمر ومتراكم ومتداخل، على شعوب الأمة المسلمة.

قائمة النوازل الكُبرى المُعاصرة:

1. النازلة الكُبرى الأولى: هي نازلة سيطرة الحملة الصليبية على بيت المقدس، والحرمين الشريفين، وما نتج عن تلك الحملة، من احتلال عسكري شامل لأراضي الأمة المسلمة، وتعبيد شعوبها وانتهاك حُرُماتها، واحتلال بيت المقدس عام 1917م، بعد أن تمكنت الحملة الصليبية قبل ذلك من احتلال قلب العالم

الإسلامي، متمثلاً في جزيرة العرب، والعراق، والشام، ومصر، وشمال إفريقيا؛ فلم يكتف قادة الحملة الصليبية، بالسيطرة على بيت المقدس وحده، وإنما أحكموا سيطرتهم على الحرمين الشريفين، لأول مرة في تاريخ الأمة المسلمة، عبر إسقاط الشريف حسين بن علي في موالاتهم، ووعدهم له بالسلطة السياسية، وتعاونه معهم على محاصرة وإخراج الحامية العثمانية من مكة والمدينة، بالتزامن مع إسقاط عبد العزيز بن سعود في موالاتهم أيضاً، ومنحهم إياه للسلطة السياسية الكاملة على جزيرة العرب، من خلال توقيع اتفاقيتي الإذعان بينهم وبينه، وهما "اتفاقية دارين" عام 1915م، و"اتفاقية جدة" عام 1927م، وتسليم الحرمين المكي والمدني له، بعد أن فضَّل الإنجليز عمالة وخيانة بن سعود على عمالة وخيانة الشريف حسين وأبنائه؛ ولا تزال آثار الحملة الصليبية ممتدة إلى وقتنا هذا، فهي الأساس لكل المشاريع السياسية والعقائدية العدوة للأمة، والمستقرة على ظهورها، كالمشروع الصهيوني، والمشروع الصفوي الإيراني، والمشروع الروسي وتدخلاته العسكرية، ونُظُم العسكر والملوك العرب، والأنظمة السياسية المسيطرة على عموم الأمة.

2. النازلة الكُبرى الثانية: هي نازلة إسقاط وإلغاء الخلافة الإسلامية وانكشاف الأمة العقائدي والسياسي، والتي حدثت على مرحلتين، أما المرحلة الأولى، فهي مرحلة الانقلاب العسكري، الذي قادته جمعية الاتحاد والترقي، على السلطان عبد الحميد الثاني عام 1909م، ثم المرحلة الثانية التي قادها مصطفى كمال، عندما أعلن إلغاء الخلافة النهائي عام 1924م، بعد أن خضع لاتفاقية الإذعان المُسمَّاة "باتفاقية لوازن" عام 1923م، وبذلك سقطت دولة الإسلام لأول مرة في التاريخ، وانكشف وضع الأمة العقائدي والسياسي إلى وقتنا هذا، فلم يعُد أحد في الدنيا يُقيم لها وزناً، ولم تعد هي قادرة على فرض وجودها والحفاظ على مصالحها العُليا وحُرُماتها.



3. النازلة الكُبرى الثالثة: هي نازلة عُلوّ يهود العالمي وفرض مشروعهم وسيطرتهم على الأمة، وذلك عندما تمكنَّ اليهود عبر تنظيماتهم السرِّيَّة، من وضع أسس وإدارة النظام المالي العالمي، وبالتالي التأثير على النظام السياسي العالمي، واستثمار ذلك النجاح في تأسيس المشروع الصهيوني في بيت المقدس، تحت غطاء وحماية الحملة الصليبية العسكرية، وإعلان دولتهم عام 1948م، واحتلالهم العسكري للمسجد الأقصى عام 1967م، وأدوارهم المُبكرة في تأسيس النُّظم السياسية البديلة في العالم العربي والإسلامي، منذ توقيع اتفاقية حاييم وايزمن وفيصل بن الحسين عام 1919م، وصولاً إلى المرحلة الحاليَّة، التي اخترقت فيها أنظمة الأمن اليهودي، جميع مؤسسات الحكم في المنطقة العربية، والعالم الإسلامي، وباتت تتحكم في صناعة الملوك والعسكر الدُّمى؛ ويأتي أخيراً إصرار قادة المشروع اليهودي على المساس بالمسجد الأقصى، كأوضح تهديد عقائدي ضد الأمة المسلمة في العالم، وسعيهم لإحلال هيكلهم المزعوم مكانه، حيث قطعوا أشواطاً كثيرة بهذا الاتجاه.

4. النازلة الكُبرى الرابعة: هي نازلة تأسيس وإقامة الأنظمة السياسية البديلة في العالم العربي والإسلامي، تحت إشراف وترتيب مشترك من الحملة الصليبية والعُلو اليهودي، ابتداءً بتصنيع ملوك وسلاطين العرب والمسلمين، ثم بإقامة النموذج العسكري العلماني في تركيا والذي سُمِّي "بالجمهوري"، ثم بنموذج الانقلابات العسكرية بُعيد الحرب العالمية الثانية في قلب العالم العربي، وتكامل أدوار تلك النُّظُم مع متطلبات الحملة الصليبية والعُلو اليهودي، في السيطرة على شعوب الأمة المسلمة وإذلالها، ومنعها من أي حراك سياسي وجهادي وعلمي، يؤدي إلى إحياء تواصل وتآخي شعوب الأمة المسلمة، وعودة نظامها السياسي.

5. النازلة الكُبرى الخامسة: هي نازلة خضوع شعوب الأمة المسلمة لسيطرة ونفوذ دول الكُفر في العالم، كنتيجة للحرب العالمية الأولى والثانية، وفرض جميع أشكال السيطرة السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والقانونية، على



شعوب الأمة المسلمة، وامتداد تلك السيطرة لتشمل ما يُسمَّى "بالدول الإسلامية المستقلة"، والأقليات المسلمة الواقعة تحت حكم دول الكُفر، وما نتج عن ذلك وبشكل مستمر، من فتنة الشعوب والأقليات المسلمة عن دينها، وفقدها لثرواتها، وإفساد كل مسارات حياتها ومستقبل أجيالها، وما ترتب عليه من إلغاء أي اعتبار للمسلمين، في النظام الدولي.

6. النازلة الكُبرى السادسة: هي نازلة فرض النفوذ السياسي للأحزاب والأقليات المناقضة للأمة عقائدياً، عبر سيطرتها أو مشاركتها في أنظمة الحكم الجمهورية والمَلَكيَّة والعسكرية المفروضة على الأمة المسلمة، وهي تضم قائمة الأحزاب العلمانية المُلحدة، والحركات الشيوعية واليسارية، والبعثية، والناصرية وغيرها، والأقليَّات النصرانية والباطنية، كالمارون والمسيحيين، والنُّصيريَّة العلوية، والدروز وغيرهم، واستخدامهم في إدارة أنظمة الحكم، واستمرار فرض السيطرة على الشعوب المسلمة، وفتنتها عن دينها، وممارسة القمع عليها بكل ألوانه، وإبقائها تحت خط الفقر.

7. النازلة الكُبرى السابعة: هي نازلة قيام الدولة الباطنية الخمينية واستهدافها للأمة عقائدياً وعسكرياً عام 1979م، ومشاركة الدول الصليبية الغربية في تسهيل قيامها، وسعي خميني لإحياء تاريخ الأحقاد الباطنية ضد الأمة المسلمة، الذي مثَّلته كل من الدولة البويهية، والعبيدية الفاطمية، والصفوية، وانغماسه المباشر عام 1980م، في حرب أضفى عليها طابع الصراع الشيعي السُّنِّي [1]، مع اعتماد استراتيجية "تشييع الأمة المسلمة" تحت مسمى "تصدير الثورة"، ثم انتقال المشروع إلى مرحلة التوسع وفرض النفوذ، عبر استغلال التحوُّل الرئيسي في النظام الدولي، إلى أن دخلت طهران في تعاون تام مع واشنطن لاحتلال بغداد عام 2003م، بواسطة ميليشياتها الشيعية في العراق، ومشاركتها في قتل مليونين وأربعمائة عراقي، وصولاً إلى مرحلة التكامل بين المشروع الصفوي الإيراني

---

(1) الحرب العراقية الإيرانية 1980م – 1988م، والتي أودت بما يزيد على المليون قتيل من الجانبين.

والمشروعين الصهيوني والصليبي، في مواجهة ثورات الربيع العربي، وانغماس قادة إيران في قتل شعوب الأمة مجدداً، فقد قتلوا في سوريا وحدها ما يربوا على المليون شهيد، وفي اليمن فاق عدد الشهداء ربع مليون شهيد.

8. النازلة الكُبرى الثامنة: هي نازلة استهداف الشعوب المسلمة بالعداء بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، واتخاذ أمريكا ذلك العداء، كعقيدة تحكم الأداء الاستراتيجي والأمني الأمريكي، وإعادة بناء النظام الدولي على هذه الركيزة، بجانب نظرية "القطب الأوحد"، لفرض السيطرة الأمريكية على المستوى العالمي، ونجاح أمريكا في وضع وتنفيذ النظريات الأمنية، التي استهدفت محاصرة ومعاقبة الأمة المسلمة، وشَلِّ قدرتها على مواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها شعوبها في جنبات العالم، ومنها نظرية "تجفيف المنابع" ونظرية "محاربة الإرهاب والتطرف" وغيرها من النظريات، واتخاذ مسارين أساسيين لتحقيق أهداف تلك النظريات، فأما المسار الأول فهو تجديد الغزو والاحتلال العسكري لبلدان المسلمين، الذي بدأ عام 1991م بضرب العراق، ثم ضرب أفغانستان واحتلالها عام 2001م، ثم ضرب واحتلال العراق عام 2003م، وأما المسار الثاني فكان عبر إعادة تأهيل المنظومات الأمنية، وأدوات الحرب النفسية الإعلامية، على المستوى العالمي، والتركيز على إعادة تأهيل أجهزة الاستخبارات في العالم العربي والإسلامي، ورفع معدلات الملاحقة والاعتقال والتعذيب والقتل للمسلمين.

9. النازلة الكُبرى التاسعة: هي نازلة الغثائية والوهن الذي أصاب الأمة المسلمة وتفضيل الحياة على الجهاد، وارتباط هذه النازلة بنازلة "تداعي الأمم" كما أخبر النبي ﷺ بقوله: (يُوشِكُ الأممُ أن تداعَى عليكم كما تداعَى الأكَلةُ إلى قصعتِها)[1]، وتعريف النبي ﷺ للوهن "بحب الدنيا وكراهية الموت" أي ترك الجهاد، وبالرُّغم من مواصلة نسبة من الأمة المسلمة للأداء الجهادي، طوال القرن العشرين الميلادي، إلا أن الأكثرية أخلدت إلى الأرض، فقد تواصل جهاد الشعب

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة.



الفلسطيني طوال القرن العشرين، وفي منتصف القرن كان للجزائريين قصب السبق في مواجهة المحتل الصليبي الفرنسي، وتمكن المجاهدون الأفغان الأوائل، من أن يختموا القرن العشرين، ويفتتحوا القرن الخامس عشر الهجري بملحمة تاريخية، عندما تمكنوا من هزيمة المحتل السوفيتي المُلحد، وكذلك تواصل الأداء الجهادي في نواح متفرقة من العالم الإسلامي، إلى أن انتهى الأمر بالأداء الجهادي، ليكون من نصيب فئات محدودة، بل وأصبح الجهاد "سُبَّة" في حق من يتبنَّاه، في نظر كثير من "علماء ومفكري" المسلمين، ونتيجة لهذا الحصار والعُزلة التي تعرض لها الجهاد، فقد تمكن الأعداء من إعادة إنتاج الأداء الجهادي، واستخدام رمزيته، في ضرب حراك الأمة ومنعها من الدفع عن دينها ونفسها، كما حدث في العراق ثم في سوريا وغيرها.

10. النازلة الكُبرى العاشرة: هي نازلة إعلان أنظمة القمع العربي الحرب الشاملة، ضد الشعوب الثائرة، التي تجرأت على مواجهة طغاتها، وتكامل أنظمة الحكم الملَكي والعسكري، في أداء هذه المهمة، عبر عدة مسارات كان من أهمها: تعاونهم في المسار السياسي، وتعاونهم في المسار الأمني وتبادل المعلومات، وتعاونهم في مسار الحرب النفسية والإعلامية ضد الشعوب، وتعاونهم في المسار المالي والاقتصادي، عبر إنفاق المليارات لدعم الأنظمة المتهاوية، وأخيراً تعاونهم في المسار العسكري، تحت مظلة التحالف العسكري، الذي أسسه لهم الرئيس الأمريكي ترامب، والذي أطلق عليه مسمى "الناتو العربي"، ودخول الكيان الصهيوني ضمن تلك المظلة العسكرية والأمنية، وبدء تنفيذ الاتفاق، عبر شن الحرب ضد الشعب اليمني تحت غطاء مواجهة إيران، ثم شن الحرب ضد الشعب الليبي، وإدارة الانقلابات في مصر والسودان، وإقدام تلك الحكومات على شن عمليات ممنهجة، من القتل والتعذيب والسجون والتهجير، فيما يُعرف "بالثورة المضادة"، وباستراتيجيات وخطط محددة، تُنفَّذ على مستوى حكومات العالم العربي كلِّه.

11. النازلة الكُبرى الحادية عشر: هي نازلة انغلاق وتفرُّق اجتهادات الجماعات والتيارات الإسلامية على مستوى الأمة، وعدم قدرتها على الانفتاح على بعضها البعض بأي مستوى، بل وتحول ذلك الانغلاق إلى عداء وعنصرية بغيضة، حالت دون تحرك هذه الجماعات، نحو الواجبات الشرعية الاساسيَّة التي فرضها الله عز وجل على الأمة، من تعاون على البر والتقوى، واعتصام بحبل الله جميعاً، وتكامل الأداء فيما بينهم؛ حيث أدى ذلك التفرُّق إلى نتائج خطيرة في ساحات الأمة المسلمة، وفي مقدمتها عدم قدرة تلك الجماعات والعلماء، على تقديم مرجعية، تتولى قيادة الأمة في الشأن الشرعي على أقل تقدير، فضلاً عن الشأن السياسي والجهادي، وعدم قدرتهم على تقديم اجتهاد جماعي لخروج الأمة من وهدتها، كما نتج عن فُرقَتهم طمع أعداء الداخل والخارج فيهم، والعمل على توظيفهم في مشاريع سيطرتهم على الأمة، وإذلالها وفتنتها.

12. النازلة الكُبرى الثانية عشر: هي نازلة خضوع علماء وجماعات وهيئات للصليبيين بدعوى الاعتدال، وذهابهم إلى مناقضة الأحكام الشرعيَّة، والاستجابة لإملاءات قيادات الحملة الصليبية، وأوليائهم من النُّظُم الحاكمة، تحت مُسمَّيات "الضرورة"، و "التوسط"، و "الاعتدال"، ويمكن رصد بداية هذا الاتجاه في عام 1990م، عندما أسست أمريكا لخطابها العالمي، باستهداف الأمة المسلمة عقائدياً وعسكرياً، وإدارتها لتمثيلية "غزو الكويت"، والتي اشترك في أدائها حكومة البعث العراقي، وحكومات الخليج، وعلى إثر ذلك صدرت فتوى "جواز الاستعانة بالكافر"، من المدرسة السلفية الرسميَّة في السعودية، كغطاء لنزول القوات الأمريكية في جزيرة العرب، ويعلم العلماء الذين أفتوا بالاستعانة بأنه لا قيمة لفتواهم، ولا لموقع الحكومة السعودية في إدارة الموقف، فالقرار واللعبة أمريكية خالصة، ثم توالت نماذج هذا السقوط، فكان منها انحياز الإخوان المسلمين في الجزائر إلى النظام العسكري القمعي، في ظل انقلابه على خيار الشعب الجزائري، والذي حمل جبهة الإنقاذ إلى الحكم عام 1991م، وما تلا ذلك من مذابح بحق الشعب



الجزائري، بلغت مئات الألوف على يد العسكر، ومن تلك التطبيقات، انحياز قيادات "الجهاد الأفغاني"، إلى الجانب الأمريكي، في الغزو والاحتلال العسكري الذي قادته أمريكا على بلادهم عام 2001م، وإعلان أردوغان تأسيس حزب العدالة والتنمية التركي على أسس علمانية بحتة، وزيارته للكيان الصهيوني، بغض النظر عن مآلات أداء أردوغان بعد عقدين من ذلك التأسيس، ثم جاء انحياز جناح الإخوان المسلمين في العراق، إلى الغزو والاحتلال العسكري، الذي قادته أمريكا على بلادهم عام 2003م، وانحياز هيئات كمشيخة الأزهر وشيخها، إلى مسار الاختراق الصليبي، الذي يقوده البابا وحكومة الإمارات الصهيونية، تحت مسمى "التسامح"، وتوظيفها لأحد رموز العلم الشرعي، وهو الشيخ الموريتاني عبد الله بن بيَّه، في هذا العبث، وصولاً إلى توقيع "اتفاقيات الإذعان"، "كوثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك"، والقائمة تطول حتى تصل إلى توظيف ملك المغرب، لحزب العدالة والتنمية المغربي، كغطاء وقفاز لتوقيع اتفاقيات العار مع قيادة المشروع الصهيوني عام 2020م.

13. النازلة الكُبرى الثالثة عشر: هي نازلة انتشار القول "بخلوِّ الشريعة الإسلامية من نظام سياسي"، لدى نسبة ليست بالبسيطة من نُخب الأمة، ودعوتهم في مجال الحكم والسياسة، للأخذ بالنظام الديموقراطي الغربي، ووقوعهم في انتقائية خطيرة تجاه الأحكام الشرعيَّة، فهم يرون ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة في العبادات والمعاملات، ولا يرون الالتزام بأفعال وأقوال النبي ﷺ والخلفاء من بعده، في إدارة مصالح الأمة العُليا وشؤونها السياسية، ويخضعون مختارين لمنتجات الفلسفة الغربية النصرانية اليهودية المشتركة، وبالتالي يخضعون بالضرورة لهيمنة النظام الغربي وسيطرته، فلن ينتج تطبيق "الديموقراطية الغربية" إلا تبعية لهم، بحكم الفلسفة والأدوات المستخدمة فيها، ومن هذه النتائج:

- مساواة المسلمين المترشحين في النظام "الديموقراطي"، بالشيوعيين والملحدين واللبراليين، المتطلعين للحكم في العالم الإسلامي، مع أفضلية أمريكية وأوروبية لصالح الشيوعيين والملحدين واللبراليين بطبيعة الحال.

- وضع المرجعية الشرعيَّة وأحكام الشريعة، في مرتبة متأخرة عن المرجعيات الفلسفية والأهواء، التي أنتجتها عقول اليهود والنصارى والمُلحدين، إذا لم تستبعد الشريعة تماماً.

- نقض وجود الأمة العقائدي، وعلائق الولاء والنُّصرة فيما بين شعوبها وأفرادها، لأن النظام "الديموقراطي" قائم على أصل "الوطنية"، والإحالة إلى فُتات النظم السياسية، والعِرقية، والقومية، التي اعتمدتها الحملة الصليبية منذ مائة عام.

- اشتراط التطبيق الديموقراطي والمراحل الانتقالية، بوجود وبقاء وتكريس مرجعية أنظمة المُلك الجبري، في العالم الإسلامي، من ملوك وعسكر، وفي ظل سيطرتهم التامة على الثروة، ومع بقاء طغيانهم دون أي تغيير يُذكر.

- يُبقي تطبيق الديموقراطية الأبواب مشرعة، لكل أنواع التدخل الصليبي والصهيوني في شؤون الشعوب، والعبث بدينها ومقدساتها وثرواتها، واحتلال أراضيها وسفك دمائها، لأن الديموقراطية تُلزم كل قطعة من قطع سايكس بيكو بالبقاء حيث هي، دون أن تغير ساكناً في منطقة الشرق الأوسط.

- السِّمات والقواسم المشتركة للنوازل الكُبرى المعاصرة:

عند تحليلنا للنوازل الكُبرى التي تعصف بالأمة المسلمة منذ مئة عام فسنجد السمات التالية مجتمعة فيها:

1- من سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، السِّمات التي اشترطها الفقهاء في تعريف "النازلة"، وهي الإلحاح، والشِّدَّة، وما يلحق بها من سِمات كالقوة وسِعة التأثير، في ساحات الأمة المختلفة، وسمة التجَدُّد، واستمرارية



تأثيراتها الخطيرة في جميع المجالات العقائدية منها، والأخلاقية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ وبالتالي فهي سِمات تستدعي الحكم الشرعي والاجتهاد، وبيان تلك الأحكام للأمة، وفق ما تقتضيه أمانة العِلم، التي جعلها الله عز وجل على عاتق العلماء في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ البقرة: 159-160، وقد أورد الطبري في تفسير الآية قوله: (وهذه الآية وإن كانت نزلت في خاصٍّ من الناس، فإنها معنيٌّ بها كل كاتمٍ علماً فرضَ الله تعالى بيانه للناس، وذلك نظير الخبر الذي رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قال: من سُئل عَن علم يَعلمهُ فكتمه، ألجِمَ يوم القيامة بلجام من نار) [1].

2- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها ارتبطت جميعاً وبدأت بنازلة أساسية، ثم تفرَّعت إلى نوازل أخرى لا تقل عنها خطورة، وأما النازلة الأساسية، فهي نازلة "الحملة الصليبية المعاصرة"، التي قادها الإنجليز والفرنسيون في عقر دار الأمة المسلمة، والتي ابتدأت باحتلال الإنجليز العسكري لأطراف جزيرة العرب، حيث احتل الإنجليز عاصمة القواسم رأس الخيمة عام 1819م، ثم احتلوا عدن عام 1839م، وأقدمت فرنسا على احتلال الجزائر عام 1830م، وشمال إفريقيا، ثم احتلال الإنجليز لمصر عام 1882م، إلى أن تم استكمال الاحتلال العسكري الصليبي بسقوط بيت المقدس في أيديهم عام 1917م، وإعلان سقوط الخلافة الإسلامية عام 1924م.

3- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها اتسعت وتعمقت واستقرت، في ظل نازلة أخرى أساسيَّة، وهي نازلة سقوط الخلافة العثمانية، والانكشاف المرجعي والسياسي الذي نتج عن ذلك السقوط، حيث لم يعُد هناك من يُمثِّل وجود الأمة على مستوى العالم، عندما تمكنت الحملة الصليبية من عملية إزالة الخلافة الإسلامية، وتم بذلك إلغاء وجود الأمة

---

(1) تفسير الطبري.

السياسي، ودولتها التي استمرت منذ بعثة النبي ﷺ؛ فبالرُّغم من الانهيارات السياسية السابقة، التي حدثت في تاريخ الأمة، كاجتياح المغول لعاصمة الخلافة العباسية بغداد عام 1258م، فقد كان بإمكان الأمة الاستدراك، وملء الفراغ السياسي، وإعادة السلطة المركزية، المتمثلة بالخلافة الإسلامية، لكن الذي حدث في بداية القرن العشرين، أن الأمة فقدت كل مُقوِّمات الوجود السياسي، على مستوى الأرض كلها، وبالتالي فقد اتسعت رقعة بقية النوازل، وتعمق وجودها، وتكاثف تأثيرها.

4- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أن تأثيرها المشترك لم يكن ليبلُغ هذه المستويات الخطيرة، لولا البيئة التي صنعها وجود، وتعاضد، وتساند، الملوك والعسكر، الذين نصَّبتهم الحملة الصليبية على الأمة، لإخضاع شعوبها وإحكام السيطرة السياسية عليهم، حتى نشأت أجيال من المرتبطين ارتباطاً وجودياً بتلك الأنظمة، إلى الدرجة التي لم تَعُد فيها تلك الأجيال، قادرة على معاينة مستوى المهانة والذل، الذي تعانيه الأمة في ظل عملاء الحملة الصليبية، ولا استيعاب معاني العِزَّة والسيادة والاستقلال، في عودة الأمة إلى نظامها السياسي.

5- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها نسفت جميع الأصول والأركان، التي يقوم عليها دين الأمة المُسلمة ووجودها، فهي من جهة نقضت تلك الأصول، كأصول الحكم في الإسلام، والجهاد، ومبادئ الأخوة الإسلامية والولاء بين المؤمنين، ومن جهة أخرى تركت شعوب الأمة مكشوفة أمام حَمَلات التغيير العقائدية والأخلاقية، التي فرضتها عليها أمم الأرض الكافرة، تحت مسمى النظام الدولي، ومن خلال قوانين الأمم المتحدة، التي أصبحت تفرض عبثها بالأسرة المسلمة، حيث تعترف بأسرة "الشذوذ الجنسي"، وتفرض الشذوذ الجنسي في كل مجالات الحياة، وتضع قوانين ما يسمى "بتمكين المرأة" وتقديمها على الرجل، وتلغي الأحكام الشرعية في مجال الأسرة، وتتعاون مع الحكومات على فرض برامج التغيير العقائدي والأخلاقي، في المناهج التعليمية، وإلغاء السِّمات الإسلامية تماماً



من تلك المناهج، وعبر تشجيع البرامج الفنية والموسيقية والاختلاط، وفرق وتجمعات عبادة الشيطان، والإلحاد، ونشر الخمور والمخدرات بين قطاع الشباب، إلى غير ذلك من الإفساد المُنظَّم.

6- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها ألغت وعطَّلت الجهاد، وأبقت الأمة المسلمة وشعوبها، رهن "رحمة" الكفَّار، من أهل الكتاب والمشركين في جنبات الأرض، وصدَّق المسلمون أن الأمم المتحدة كفيلة بحمايتهم وحفظ حقوقهم، حتى غدت الأمة أشلاء، لا يلوي أحد على أحد، ولا يعتقد المسلم في ظلِّها، أن عليه واجب نُصرة أخيه المسلم، بل يوالي ويقاتل على الأسس الوطنية وحدها، إلا من رحم الله وقليل ما هم.

7- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها ألغت قدرة الأمة على التغيير، واستفادة الشعوب من تضحياتهم الجسام، كتضحيات الشعب الجزائري في الثورة الجزائرية 1954م – 1962م، حيث فرض الغرب وفرنسا، الواقع الذي يريدونه تحت مسمى "الاستقلال" واتفاقيات الإذعان، وكذلك الحال مع بقية الشعوب كالشعب الفلسطيني، والشعب الكشميري، والشعب الأفغاني، وما ذلك إلا بسبب التصورات التي أوجدتها تلك النوازل، وتحكم نظام الملك الجبري، والنظام الإقليمي والدولي بهذه الشعوب.

8- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها أوجدت المعادلات السياسية والعسكرية، التي توفر لأعداء الأمة الإيغال في انتهاك حُرُماتها وسفك دمائها، والسيطرة التامة على مقدساتها، دون أن تتمكن شعوب الأمة من فعل شيء، إلا النظر والتحسُّر، فلولا المعادلات السياسية التي أوجدتها الحملة الصليبية حول بيت المقدس، من حكم أبناء الحسين بن علي، وحكم النصيرية البعثية، وحكم المارونية اللبنانية، وحكم العسكر في مصر، لما أمكن لليهود أن يسيطروا على بيت المقدس طوال مائة عام، ولولا معادلة التكامل بين الملوك والعسكر العرب، لما أمكن لأمريكا وإيران السيطرة على العراق، وقتل الملايين من

أهله وتشريدهم، وهكذا يمكن رؤية المعادلات المستقرة في كل مواقع الأمة في العالم، والتي تضمن السيطرة التامة على شعوبها، في ظل قائمة النوازل الكُبرى.

9- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، اجتماع وتساند النوازل على إفقار الأمة، ونزع كل مجالات الإنتاج والاقتصاد من بين أيدي الشعوب المسلمة، وإخضاعها للبرامج الاستهلاكية والبرامج الربوية، وإبقائها في حالة من العِوز والضنك المستمر، حتى تحوَّلت الدول التي عُرفت بإنتاجها الزراعي كالعراق والشام ومصر إلى دول مستوردة لغذائها، وتمَّ إلغاء قدرات البلدان التي تملك الثروات الطبيعية، كالبترول والغاز على القيام بأي تنمية حقيقية في بلدانها، فضلاً أن تعين غيرها من بلاد المسلمين، بالإضافة إلى غرقها في سلسلة من الديون الخارجية التي لا تنتهي.

10- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أن تلك النوازل قد تراكمت أثارها، وتعقَّدت مُعطياتها طوال القرن الرابع عشر الهجري، واستمرت كذلك في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الهجري، إلى الدرجة التي نسي فيها المسلمون أصل نشوئها وخطورة تراكمها، حتى وصل الأمر بأغلب النُّخب الدعوية والفكرية في العالم العربي والإسلامي، إلى أن تصبح إحدى أهم أدوات النُّظُم القمعية في إخضاع الشعوب، وقبولها بالواقع السياسي والأمني والاقتصادي، والبحث عن هوامش محدودة للعيش في ظِلِّ النُّظُم وإفرازاتها، وخاصة تلك النُّخب المُحْدَثَة التي ادعت تبنِّيها "للفكر المقاصدي"، فهي تستخدم "المقاصدية" لتكريس العبودية والذل.

11- ومن سِمات النوازل الكُبرى المعاصرة وقواسمها المشتركة، أنها وبعد مئة سنة من نحتها وتأثيرها في الأمة المسلمة، تتجه نتائجها الكُلِّيَّة إلى محصِّلة خطيرة، تتمثل باجتماع اليهود والنصارى والمشركين والباطنيين، على شعوب الأمة المسلمة، لتغيير عقيدتها وترك دينها ومظاهر التزامها به، ويشهد على ذلك خطابات زعماء أمم الكفر في العالم، سواء ما تحدث به باراك أوباما طوال سني حكمه، أو ما طبقه دونالد ترامب، أو ما ذهب إليه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أو ما ذهب إليه

الحكام العرب وفي مقدمتهم حكام أبوظبي والرياض، من إبداء رغبتهم الواضحة في تغيير دين الإسلام واستبدال عقائد الكفر والشرك به.

القضية الثالثة: بناء تصورات مشروع الأمة المسلمة بأحكام النوازل الكُبرى

إن المقاربة العلميَّة والعمليَّة التي أقترحها في هذا المجال، سوف تحقق ثلاث نتائج مهمة في ساحة الأمة المسلمة، تتعلَّق بوضعها الكُلِّي ورؤيتها المستقبلية في إدارة شأنها الداخلي واعتصامها بأمر ربّها، كما تتعلَّق بطُرُق إدارتها لعمليَّات التدافع والصراع التي تحيط بها من كل حدب وصوب، وهذه النتائج المتوخَّاة هي كما يلي:

النتيجة الأولى: تحقيق إجماع أكثرية علماء الأمة على رؤية فقهية شاملة، بطريقة متدرِّجة، تعالج قضايا الأمة المستعصية، والنوازل الكُبرى المشتركة، في ساحاتها المختلفة، وإحالة تلك المعالجة إلى وثيقة شرعيَّة تاريخيَّة، وفق أدوات ومنهج الاجتهاد الشرعي، الذي عليه علماء الأمة المسلمة، منذ نشأة علم أصول الفقه.

النتيجة الثانية: أخذ النتائج التي أفرزتها الخطوة الأولى، واتخاذها كأساس لبناء تصورات مشروع الأمة المسلمة المعاصر، بمشاركة خبراء الأمة في جميع المجالات، التي تكفل إدارة مصالحها العُليا وشؤونها الداخلية والخارجية، وقيادة التغيير الشامل فيها بدلاً من العلاجات المتفرِّقة، مع مراعاة المرحليَّة في تنفيذ المشروع، وضرورات الواقع الميداني.

النتيجة الثالثة: انتقال الأمة وفق المعطيات السابقة، من مرحلة التشرذم والاجتهادات الفكرية والسياسيَّة المتفرِّقة، إلى مرحلة الاعتصام بحبل الله جميعاً، وجعل مهمة تحقيق غايات المشروع الإسلامي، واجباً شرعيّاً على جميع أبناء الأمة ومكوِّناتها.



وعليه فإن ما سوف أطرحه من مقاربة في هذه المفردة، إنما هو شرح للمقدمة السابقة، وطريقة تحقيقها، والمناقشات التي تتعلَّق بعمليَّة تحويل أحكام النوازل الكُبرى المعاصرة، إلى مشروع للأمة، بحسب النقاط التالية:

- إن أول سؤال يعترض في هذه المراحل والخطوات هو: من هم المعنيون بهذه الخطوات وهذا الواجب في الأمة المسلمة؟

والجواب: بما أن العلماء قد بيَّنوا، بأن مهمة بيان الأحكام في النوازل التي تنزل بالأمة، هي من فروض الكفاية، وأنها تجب على العلماء الذين استوفوا شروط العلم والاجتهاد، فمهمتهم هي الإفتاء، وتعريفه: (هو الإخبار بحكم الله تعالى باجتهاد، عن دليل شرعي لمن سأل عنه، في أمر نازل) [1]، وبغض النظر عن درجات المجتهدين، بين المجتهد المطلق، ومجتهد المذهب، ومجتهد الفتيا [2]، فإن جميع علماء الأمة المعاصرين مدعوون للقيام بهذا الواجب الشرعي التاريخي.

- وأما آليَّة بدء المشروع وإدارته فهناك أكثر من آليَّة، ومنها الآليات المتاحة عبر الروابط العلمائية، ومجمعات البحوث الشرعية المعاصرة، وأما الآلية الثانية، فهي آلية المبادرة من قبل أي جهة تجد في نفسها القدرة على تبني المشروع ودعوة الآخرين إليه، وأما الآلية الثالثة، فهي الآلية المقترحة في هذا الكتاب، تحت عنوان مشروع أهل الحل والعقد، الموجود ضمن المشاريع التطبيقية منه.

- ونتيجة للثقل الشرعي والاجتهادي، الذي يُمثِّله النظر في النوازل الكُبرى المعاصرة في الأمة، والذي يرقى إلى مستوى التجديد الفقهي والتاريخي، وما سينتج عنه من نقلة كُبرى في حال الأمة المسلمة، ونتيجة لتعذر وجود المجتهد المطلق المستقل في زماننا هذا، فإن تحقيق هذا الهدف العظيم، إنما سيتم من خلال ما سوف يتفق عليه العلماء والباحثون المعاصرون، وتكييفهم للنوازل المعاصرة،

---

(1) محمد سليمان الأشقر، الفُتيا ومناهج الإفتاء، الكويت، 1976، 9.

(2) يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، الكويت، دار القلم، 1996، 75.



واستعانتهم بعد الله عز وجل بالاجتهاد الجماعي والشورى من جهة، والأخذ بمسألة تجزؤ الاجتهاد من جهة أخرى، وبذلك سوف يتمكن علماء الأمة، من حل هذه المعضلة الكبيرة، والفراغ الفقهي والتاريخي المعاصر الذي تعانيه مسألة الاجتهاد، وحاجة الأمة الماسَّة إليه.

- ويجدر أن نقف على تعريف "الاجتهاد الجماعي"، الذي انتهى إليه الدكتور مسفر بن علي القحطاني ونصه: (استفراغ جمهور أهل العلم وِسْعَهم، في دَرْك الحُكم الشرعي، واتفاقهم عليه بعد التشاور فيه) [1]، وقد ميَّز المذكور بين الاجتهاد الأصولي والاجتهاد الجماعي في مقارنته لفهم كل نوع منهما، فيقول: (الاجتهاد الجماعي هو الإجماع الواقعي الذي يختلف عن الإجماع الأصولي، واختاره بعض المعاصرين، حيث يرون أن الإجماع الأصولي يكون باتفاق جميع المجتهدين، وحجته قاطعة لا يجوز لأحد مخالفتها، بينما الإجماع الواقعي يعتبر اتفاقاً للأكثريَّة يطرأ عليه النسخ والمعارضة [2]؛ وحول مدى حُجِّيَّة الاجتهاد الجماعي يقول الدكتور عبد المجيد السوسوه الشرفي: (إن الاجتهاد الجماعي له حُجَّة ظنية ظناً راجحاً تجعل اتباعه أولى من الاجتهاد الفردي، إلا إذا صدر بتنظيم الاجتهاد الجماعي "مجمع الاجتهاد" قرار من ولي أمر المسلمين فتكون مقررات المجمع الاجتهادي أحكاماً ملزمةً للكافة..) [3]، وفي موضع آخر استعرض أهمية الاجتهاد الجماعي في عصرنا الحاضر، من خلال ثمانية معطيات ومنها: (سابعاً: الاجتهاد الجماعي سبيل إلى توحيد الأمة: الأمة الإسلامية أحوج ما تكون إلى اجتماع كلمتها، واتحاد رؤيتها في ما يحل مشاكلها، لتبني على ذلك توحدها في المواقف والتعاملات، ولن يأتي ذلك إلا إذا كانت حلولها

---

(1) مسفر بن علي القحطاني، منهج استنباط الأحكام الفقهية المعاصرة، جدة، دار الأندلس الخضراء، 2010، 231.

(2) مسفر بن علي القحطاني، منهج استنباط الأحكام الفقهية المعاصرة، جدة، دار الأندلس الخضراء، 2010، 245.

(3) عبد المجيد الشرفي، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، قطر، كتاب الأمة، العدد 62، 104.



لمشاكلها وقضاياها العامة نابعة من رؤية جماعية تسعى إلى جمع الكلمة وتوحيد الصف، بعيد عن الرؤية الفردية المتنافرة، التي تأتي على الأمة بالتفرق في الأفكار والتشتت في الصف والتضارب في الأحكام، مما يجعل الناس في حيرة من أمرهم، وفيما ينبغي أن يعملوا به في القضايا العامة التي تحتاج إلى توحيد الموقف، واتحاد في الحكم، ولعل الاجتهاد الجماعي هو السبيل إلى إيجاد ذلك [(1)].

- ويحدد الدكتور مسفر القحطاني معنى تجزؤ الاجتهاد بقوله: (هو أن يجتهد العالم في استنباط بعض الأحكام دون بعض، وقيل معناه: أن يجري الاجتهاد في بعض المسائل دون بعض، بأن يحصل للمجتهد ما هو مناط الاجتهاد من الأدلة في بعض المسائل دون غيرها) [(2)]، وتأتي مسألة تقرير الاجتهاد الجزئي، لكي تسد غياب المجتهد المُطلَق من جهة، ولكي تحقق قوة الاجتهاد الجماعي، حيث يقول الدكتور عبد المجيد السوسوه الشرفي: (ويميل الباحث إلى جواز تجزؤ الاجتهاد، وخصوصاً في هذا العصر الذي تعقدت فيه القضايا، وتشعبت فيه المسائل، وصار من الصعب الاجتهاد في كل أبواب الفقه، بينما يمكن الاجتهاد والتخصص في بعض أبواب الفقه) [(3)]، وينقل المذكور عن الآمدي بعد أن نص على شروط المجتهد قوله: (وذلك كله إنما يشترط في المجتهد المُطلق المتصدي للحكم والفتوى في جميع المسائل، وأما الاجتهاد في بعض المسائل، فيكفي فيه أن يكون عارفاً بما يتعلق بالمسائل، وما لا بد له فيها، ولا يضره في ذلك جهله بما لا يتعلق بها، مما يتعلق بباقي المسائل الفقهية) [(4)].

(1) عبد المجيد الشرفي، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، قطر، كتاب الأمة، العدد 62، 88 – 89.

(2) مسفر بن علي القحطاني، منهج استنباط الأحكام الفقهية المعاصرة، جدة، دار الأندلس الخضراء، 2010، 207.

(3) عبد المجيد الشرفي، الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، قطر، كتاب الأمة، العدد 62، 76.

(4) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، الرياض، دار الصميعي، 2003، ج4، 199.



- ويتضح من خلال طبيعة النوازل الكُبرى، واتساع تأثيرها، وطول بقائها في واقع الأمة المسلمة، بأنه لا يمكن أن يستقل علماء الشرع وحدهم ببحثها، لأنهم سوف يحتاجون خبراء الأمة في كل الشؤون، وخاصة الشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنظام العالمي، وهو ما يقتضي استصحاب العلماء والخبراء من بقية التخصصات، جنبا إلى جنب مع علماء الشريعة وأصول الفقه حتى يتكامل علم هؤلاء وهؤلاء، وتكون كلمة الفصل الشرعيَّة لعلماء الشريعة، وذلك فيما تستدعيه النوازل من أحكام.

- ومما يُسهِّل للقيام بعملية الاجتهاد الجماعي، في إجابة علماء الأمة على النوازل الكُبرى، أن مُجمل المسائل في تلك النوازل، لا تحتاج إلى اجتهاد أصولي، وإنما تحتاج إلى اجتهاد تنزيلي، بسبب وضوح الأحكام الشرعيَّة النهائية فيها، والتي تتعلَّق بالفراغات التي سببها سقوط الخلافة الإسلامية، وسيطرة المعادلات السياسيَّة والعسكريَّة التي أنشأتها الحملة الصليبية، إلا في بعض القضايا الفقهية الفرعية، والتي لن يتردد علماء الأمة عن ردِّها إلى أصولها الشرعيَّة؛ وعليه فالمسألة إذن سوف تتركز على الأغلب حول تحقيق المناط وتنقيح المناط، وكيفية تنزيل الأحكام وتكييفها في مسائل تمكين الأمة، والمدافعة السياسيَّة والجهادية، ومواجهة تداعي الأمم، ونزع ملك عملاء الحملة الصليبية، وما يتعلق بها من مسائل الأمة الكُبرى وحُرُماتها، كما يُبيِّن الأستاذ الدكتور عبد الكريم النملة هذه الجزئيَّة في شرحه لموضوع تحقيق المناط فيقول: (فهو أن المجتهد قد تحقق من وجود العِلَّة والمناط في الأصل، لكنه يجتهد من تحقيق وجودها في الفرع، وآحاد الصور. أي أنه اتفق على أن هذا الوصف هو عِلَّة حكم الأصل بنص، أو إجماع، فيقوم المجتهد بالتحقق والتأكد من وجود هذا الوصف في الفرع – الذي يُراد إلحاقه بالأصل-.

إذن وظيفة المجتهد هنا سهلة؛ حيث إن عِلَّة الأصل موجودة، ولكنه يتأكد من وجودها في الفرع بنوع اجتهاد) [1].

- وإن أول ما سوف يباشره العلماء، أن يتفقوا على الغاية الأساسية من عملهم، والتي تتجه إلى بلورة النوازل الكُبرى المعاصرة، ووضعها في قائمة أساسية، ودراسة طبيعتها والمراحل التي مرَّت بها، والوقوف على آثارها في ساحات الأمة المسلمة، على المستوى العالمي والإقليمي والقُطري، ثم تحديد الأحكام الشرعية التي تتعلق بها، سواء القطعيَّة منها أو الظنِّيَّة، وأخيراً تحديد الكيفية التي سيتم من خلالها تنزيل تلك الأحكام، في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، وبقية الميادين، والضوابط التي ينبغي مراعاتها أثناء تنفيذ وتوقيع تلك الأحكام، وتحديد أدوار كُتل الأمة ومكوِّناتها، في تطبيق ذلك الاجتهاد، أي تطبيق منهجية الاجتهاد في فقه النوازل، من تحقيق المناط وتنقيحه وتخريجه، بحسب ما حدده علماء فقه الأصول.
- ومن أهم ما ينبغي أن يستصحبه العلماء، في تحقيق غاية النظر في النوازل الفقهية الكُبرى المعاصرة، هو أن ينتقلوا بالأمة المسلمة من إطار الاجتهاد الفردي البحت، وإطار اجتهاد الجماعات المُتفرِّق - دون تقليل من شأنهما- اللذان قادا أداء الأمة في النصف الثاني من القرن العشرين، إلى إطار الاجتهاد الجماعي، الذي يُؤمَّل أن تجتمع عليه الأمة، وتقوم بحمله كافَّة مُكوِّناتها، ومن ثمَّ تحقيقه على أرض الواقع؛ الأمر الذي سيقود إلى معالجة تفرُّق الاجتهاد بين الجماعات الإسلامية من جهة، ويواجه خطط تداعي الأمم ومشاريعها وإفسادها في ساحات الأمة المسلمة من جهة أخرى.

---

(1) عبد الكريم بن علي النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، الرياض، مكتبة الرشد، 1999م، ج5، 2084.

- ومن باب تكامل العرض العلمي نُذكِّرَ بضوابط تحقيق المناط، التي ينبغي مراعاتها في النظر للنوازل، فمن تلك الضوابط: الفهم الدقيق والإلمام الكامل بالنوازل الكُبرى التي ابتدأت وتراكمت في القرن العشرين الميلادي، وامتدت إلى وقتنا هذا، أي استحضار التصور الصحيح التام للواقعة ومعرفة حقيقتها، (والمراد بهذا الضابط أن يحيط المجتهد بأطراف الواقعة، ومكوناتها، وأوصافها، وأسبابها، وآثارها، قبل إيقاع الأحكام الشرعية عليها) [1]، ومن تلك الضوابط: الإحالة على أهل التجارب والاستعانة بالاختصاصيين، في كل العلوم اللازمة، فإن (من مكونات فهم النازلة والإلمام بها، وقوف المجتهد على ما تم التوصل إليه في حكم النازلة، من أحكام شرعية اجتهد فيها مجتهدون قبله) [2]، أي ما ناقشه العلماء الثقاة، الذين عاصروا نوازل القرن العشرين، وما قرروه بشأنها.

- ومما يحتاجه العلماء في نظرهم للنوازل الكُبرى المعاصرة، استخدامهم "لفقه الواقع"، والذي يمكن الوقوف على تعريفه بما اختاره الدكتور محمد المنصوري في المنطوق التالي: (العلمُ والفهمُ لِما يحيط بالقضية الفقهية -التي يُراد الإخبارُ بحكمها الشرعي- من دلائلِ أحوالٍ، ومعرفة القرائن وما تجري عليه حياة الناس -محليّاً وإقليمياً وعالميّاً- في مختلف الميادين وعلى كافة الأصعدة) [3]، حيث تنتمي مسألة فقه الواقع إلى مرحلة "التوصيف" من مراحل النظر في النازلة الفقهية [4]، ضمن أربعة مراحل قررها علماء فقه النوازل، وهي التصور والتوصيف

(1) د. بالقاسم بن ذاكر الزبيدي، الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي، لندن، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، 2014، 279.

(2) د. عبد المجيد قاسم عبد المجيد، بحث محكم بعنوان فقه النوازل وفقه الواقع، مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل، 470.

(3) د. محمد المنصوري، فقه تنزيل الأحكام الشرعية تصورا وممارسة، دراسة في ترشيد الإفتاء المعاصر، 2019، 110.

(4) انظر ورقة الدكتور خالد بن عبد الله المزيني، بعنوان: مراحل النظر في النازلة الفقهية. https://almoslim.net/node/225176

والتدليل والتنزيل؛ ونسبة إلى مستوى التعقيد الذي نشأت فيه نوازل القرن العشرين الكُبرى، فإن مرحلة التوصيف سوف تتطلب جهوداً واسعةً، في حصر وتتبع طبيعة تلك النوازل وآثارها وتشابكها فيما بينها، وهو ما حاولت تغطية بعضاً منه في هذا الكتاب، وكتابي المعنون بملامح المشروع الإسلامي في الربع الثاني من القرن الخامس عشر الهجري.

- فإذا تكاملت عملية حصر وبلورة النوازل الكُبرى المعاصرة، وتم تحديد آثارها العملية على الأمة، فمن المؤكد أنها ستحتوي على المفاسد الواقعة على الأمة، والتي ينبغي دفعها ورفع آثارها، خاصة وأن المفاسد التي تحققت في ظل النوازل الكُبرى، لم تقف عند حد مخالفة ما هو معلوم من الدين بالضرورة، بل وتعدته إلى المَسِّ بالضرورات الخمس، التي جاء الدين بحفظها، وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهو مَسٌّ لا يتعلق ببعض أفراد الأمة المسلمة، بل يشمل الأمة بأسرها، كما سوف يتضح ويتبيَّن من خلال حصر الآثار المترتبة على النوازل الكُبرى، قائمة مصالح الأمة العُليا التي أُهدرت في ظل تلك النوازل، والتي ينبغي العمل على بلورتها وتحقيقها في واقع الأمة.

- ولن يجد العلماء أي إشكالية في التوصل وبسهولة، إلى أن أصل البلاء الذي تعرضت له الأمة المسلمة، إنما تمثَّل في الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، والتي قادها الإنجليز والفرنسيون إلى أن ورثها الأمريكان، وما خلَّفته من آثار خطيرة على الأمة المسلمة، كالمشروع الصهيوني في بيت المقدس، وامتداد هيمنة هذا المشروع على أطراف الأمة، وما أفرزته الحملة الصليبية من أنظمة سياسية موالية لها ومعادية للأمة، وحينئذ سوف تتبلور الأحكام الشرعية تجاه هذه النازلة الأساسية، وما يترتب عليها من واجبات على الأمة، بنقض أسس الحملة الصليبية وإزالة ما خلَّفته من آثار.

- وعند تبلور قائمة مصالح الأمة العُظمى المُهدرة، ومعها قائمة المفاسد العُظمى المتحققة، كأخطر آثار النوازل الكُبرى المعاصرة، فسوف تحين مرحلة



النظر الشرعي في تلك المصالح واجبة الجلب والتحقيق للأمة، والمفاسد المتحققة واجبة الرفع عنها، وتفكيك عملية التداخل والتعارض بين المصالح من جهة وبين والمفاسد من جهة أخرى؛ وفيما يلي من نقاط سأنقل طرفاً مما قرره علماء الأمة، في عملية جلب المصالح ودفع المفاسد، وكيفية التصرف عند التعارض والاشتباك بين المصالح والمفاسد:

- قال الغزالي: (نعني بالمصلحة: المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة) [1].

- (والموازنة بين المصالح والمفاسد المتعارضة – غالباً – ما تكتنفها كثير من الملابسات، وهذا يستلزم إجراء الموازنة وفق ضوابط شرعيَّة تُراعى فيها جميع الوجوه، وألا يُتْرَك الأمر للأذواق والأهواء المختلفة) [2].

- وهذه الضوابط تنقسم بحسب أنواع تعارض المصالح والمفاسد إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ضوابط الموازنة بين المصالح المتعارضة.

الثاني: ضوابط الموازنة بين المفاسد المتعارضة.

الثالث: ضوابط الموازنة بين المصالح والمفاسد المتعارضة) [3].

- ومصلحة حِفظ الدين مُقدَّمة على بقية الضروريات ،ولو أدى ذلك إلى إتلاف النفوس في سبيل الله تعالى: (وإذا كانت المصالح المتعارضة متساوية في

---

(1) الغزالي، المستصفى، تحقيق أحمد زكي حماد، 328.

(2) د. بالقاسم بن ذاكر الزبيدي، الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي، لندن، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، 2014، 307.

(3) المصدر السابق، 307.

الرُّتبة، ولكنها مختلفة في النوع، بأن كانت من الضروريات، لكن بعضها يتعلق بحفظ الدين، وبعضها يتعلق بحفظ النفس، وبعضها يتعلق بحفظ العقل، وبعضها يتعلق بحفظ النسل، وبعضها يتعلق بحفظ المال، فإنه تقدَّم المصالح المتعلقة بحفظ الدين، ثم المصالح المتعلقة بحفظ النفس، ثم المصالح المتعلقة بحفظ العقل، ثم المصالح المتعلِّقة بحفظ النسل، ثم المصالح المتعلقة بحفظ المال، وذاك بحسب أهمية ما يترتب عليها في أحكام الشرع) [1].

- ومصلحة الأمة ككل مُقَدَّمة على مصالح الشعوب والأقطار والجماعات والأفراد: (وإذا كانت المصلحة المتعارضة متساوية في الرتبة والنوع، وكان بعضها عامّاً وبعضها خاصّاً، بأن كانت من الضروريات، وتتعلق بحفظ نوع واحد من الكلِّيَّات الخمس؛ كالدين، أو النفس، أو العقل، أو النسل، أو المال، وبعضها يُعتبر من المصالح العامة، وبعضها من المصالح الخاصة، فإنه تُقَدَّم المصلحة المتعلِّقة بالعموم على المصلحة المتعلِّقة بالخصوص؛ لأن اعتناء الشرع بالمصلحة العامة أكثر من اعتنائه بالمصالح الخاصة) [2].

- وفي مسألة درء ودفع المفاسد المتعارضة (فإن الشارع الحكيم يدفع أعظم الضررين بأيسرهما) [3]، (وإذا كانت المفاسد المتعارضة متساوية في الرتبة، ولكنها مختلفة في النوع، بأن كانت من المفاسد التي تُفَوِّت الضروريات أو تُخِلُّ بها، لكن بعضها يتعلق بالدين، وبعضها يتعلق بالنفس، وبعضها يتعلق بالعقل، وبعضها يتعلق بالنسل، وبعضها يتعلق بالمال، فإنه يُقدَّم درء المفاسد المتعلِّقة بالدين، ثم

(1) المصدر السابق، 308.

(2) المصدر السابق، 309.

(3) ابن القيم، الطرق الحكمية، ت بشير محمد عيون، لبنان، مكتبة المؤيد، 1989، 222.

المتعلقة بالنفس، ثم المتعلقة بالعقل، ثم المتعلقة بالنسل، ثم المتعلقة بالمال، وذلك بحسب درجاتها في الأهمية، وما يترتب عليها من تحقُّق مقاصد الشرع) [1].

- وفي مسألة الموازنة بين المصالح والمفاسد المتعارضة فإنه (إذا كانت المصلحة والمفسدة المتعارضتان متساويتين في مراتبهما، ولكنهما مختلفتان في النوع، بأن كانت من الضروريات، لكن المصلحة تتعلق بحفظ الدين، والمفسدة تتعلق بحفظ النفس، أو العقل، أو النسل، أو المال، فإنه يُقدَّم جلب المصلحة المتعلِّقة بحفظ الدين على درء المفسدة المتعلِّقة بحفظ النفس، أو العقل، أو النسل، أو المال) [2]، قال الشاطبي: (وقد تكون المفسدة مما يُلغى مثلها في جانب عِظَمِ المصلحة، وهو ما ينبغي أن يُتَّفَق على ترجيح المصلحة فيه) [3].

- (والضابط الكُلِّيُّ الجامع في الموازنة بين المصالح والمفاسد المتعارضة في محلٍّ واحد هو: ترجيح الأعظم منها، فإن كانت جهة المصلحة أعظم كان جلب المصلحة أولى من درء المفسدة، وإن كانت جهة المفسدة أعظم كان درء المفسدة أولى من جلب المصلحة، وذلك بحسب مقاصد الشرع التي هي عماد الدين والدنيا لا بحسب أهواء النفوس، وعلى ذلك جرت تصرفات الشارع الحكيم) [4].

- وإن أهم ما ستقود إليه عملية النظر في النوازل الكُبرى المعاصرة، وفق المنهج الشرعي، أنها ستنتهي إلى تحديد الأحكام الشرعيَّة الكُلِّيَّة في كل نازلة، وما يتوجب على الأمة فعله للخروج من آثارها، وإلغاء المفاسد التي ترتبت وتراكمت بسبب تلك النوازل في ساحات الأمة المختلفة، كنازلة "المُلك الجبري"، والحكام

---

(1) د. بالقاسم بن ذاكر الزبيدي، الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي، لندن، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، 2014، 310.

(2) المصدر السابق، 312.

(3) الموافقات، الشاطبي، ج3، 96.

(4) د. بالقاسم بن ذاكر الزبيدي، الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي، لندن، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، 2014، 314.

الذين نصَّبتهم الحملة الصليبية ومعها العُلوُّ اليهودي، بدلاً من البقاء في حالة التجاذب والجدل، حول النازلة المستمرة لقرن كامل، منذ أن حَلَّت الحملة الصليبية واليهودية في عقر ديار المسلمين، وسيطرت على المساجد الثلاثة مكة والمدينة وبيت المقدس.

- كما ستؤدي عملية النظر الشاملة في النوازل الكُبرى المعاصرة، إلى إعادة بناء تصورات الأمة في علاقتها فيما بينها، كقوميات وشعوب وأعراق وبلدان، بعد أن مزقتها الحملة الصليبية والعُلُوُّ اليهودي، ولن تُبنى تلك التصورات إلا على الأحكام العقائدية، من ولاء، وبراء، وأخوة جامعة، ونُصرة، وسيادة، وظهور لهذا الدين على الدين كلِّه ولو كره المشركون.

- وإن نجاح علماء الأمة في بلورة الاجتهاد المعاصر، وتحديدهم للأحكام الشرعية التي يتوجب على الأمة أن تأخذ بها، كعلاج شامل لقضاياها ونوازلها الكُبرى، كل ذلك سوف يفتح الباب واسعاً، لاعتصام الأمة، وتوحُّد صفوفها مجدداً، وذهابها مجتمعة لمرحلة التدافع والنهوض، بعد أن طال بقاؤها في مرحلة الاستضعاف والانكسار.

- وأما المتطلبَّات الشرعيَّة والظرفيَّة الواجبة في اجتهاد علماء الأمة، ونظرهم في النوازل الكُبرى المعاصرة فهي كالتالي من باب التذكير بها:

- المتطلَّب الأول: التزام العلماء بأحكام الشريعة الثابتة والقطعية وشمول أحكامها، والحذر من مصيدة "المقاصديين الجدد"، الذين استخدموا فقه النوازل، للعبث بثوابت الدين وتمييع تلك الثوابت، وذلك عبر التوسُّل بالقواعد الأصولية، المقررة في النظر للأدلة الشرعيَّة الظنِّيَّة، كالمصالح المُرسلة وغيرها، واستخدامها في النظر للوقائع التي تحكمها الأدلة الشرعيَّة اليقينية، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، كقولهم "بعدم وجود نظام سياسي في الإسلام"، فيهدرون بذلك كل تصرفات النبي ﷺ والخلفاء الراشدين في إدارة الدولة وهي واجبة الاتباع، كواجب اجتماع الأمة تحت سلطة سياسية واحدة، وواجب إقامة الدولة للتعبير عن سيادة الأمة، وواجب اجتماع الأمة للذود عن حُرُماتها، ويذهب

"المقاصديون الجدد" عوضا عن ذلك إلى اتباع ما وضعه الغرب من فلسفة في الحُكم؛ وهو ما سوف أبسطه عند عرض القضية الرابعة من هذه المفردة؛ أما علماء الأمة الصادقون، فإنهم ملتزمون بالسير على منهج السابقين الأولين رضي الله عنهم، حيث يُعبِّر عمر بن عبد العزيز عن هذا الالتزام بقوله: (سنَّ رسولُ الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سُنناً، الأخذ بها تصديقٌ لكتاب الله، واستكمالٌ لطاعة الله، وقوَّةٌ على دين الله، ليس لأحد تغييرُها ولا تبديلُها ولا النظر في شيءٍ خالفها، مَن عمل بها مُهتدٍ، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتَّبع غير سبيل المؤمنين، وولَّاه الله ما تولَّى، وأصلاه جهنَّم وساءت مصيراً) [1]، ويُعلِّق الإمام الغزالي على قول عمر بن عبد العزيز السابق فيقول: (فإنه كلام مختصر، جمع أصول حسنة من السُّنَّة... : ومنها أن ما سَنَّه ولاةُ الأمر من بعد النبي ﷺ ، فهو سُنَّة، لا بدعة فيه البتَّة، وإن لم يُعلَم في كتاب الله ولا سنة نبيه نصٌّ عليه على الخصوص، فقد جاء ما يدل عليه في الجملة، وذلك نصُّ حديث العِرباض بن سارية رضي الله عنه حيث قال فيه: "فعليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشدين المهديّين، تمسَّكوا بها، وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور". فقَرَنَ عليه السلام -كما ترى- سُنَّة الخلفاء الراشدين بِسُنَّتِهِ، وأن من الاتباع اتباع سنتهم، وأن المُحدَثات خلاف ذلك، ليس منها في شيء، لأنهم رضي الله عنهم فيما سَنُّوه: إما مُتَّبعون لسُنَّة نبيهم عليه السلام نفسها، وإما مُتَّبعون لما فهموا من سُنَّته ﷺ في الجملة أو في التفصيل، على وجه يخفى على غيرهم مثله، لا زائدة على ذلك) [2].

- المُتطلَّب الثاني: ألا تخضع منهجية وعملية الاجتهاد، لاستقطاب وتنافس الجماعات الإسلامية المعاصرة فيما بينها، ولا يمنع هذا القيد من إمكانية مساهمة العلماء المنتمين للجماعات، المشهود لهم بالعلم في هذا الاجتهاد.

- المُتطلَّب الثالث: ألا تخضع منهجية وعملية الاجتهاد، لسيطرة ونفوذ أنظمة المُلك الجبري، فهي أساس البلاء الحادث في الأمة، وإذا تمكنت حكومات

---

(1) الشاطبي، الاعتصام، ج1، 144.

(2) المصدر السابق، 145.



المُلك الجبري من دسِّ أنفها وعملائها في هذا الاجتهاد، فإنها سوف تفسده حتماً كما أفسدت واقع الأمة المسلمة ودينها.

- المُتطلَّب الرابع: ألا تخضع منهجية وعملية الاجتهاد، لأي تأثير أو تدخل من مؤسسات النظام الدولي ومراكز بحثه الصليبية الغربية أو الشيوعية الشرقية، والتي تسعى لتبديل دين المسلمين، وصدهم عن عقيدتهم.

- المُتطلَّب الخامس: حتميَّة أن يؤدي الاجتهاد الذي يقوده علماء الأمة، إلى إبطال جميع الأحكام والواقع، الذي فرضته الحملة الصليبية واليهودية، على الأمة المسلمة خلال القرن العشرين الميلادي وما تلاه إلى وقتنا هذا.

- المُتطلَّب السادس: حتميَّة أن يؤدي الاجتهاد الذي يقوده علماء الأمة، إلى إعادة الأحكام الشرعية التي أبطلتها الحملة الصليبية واليهودية، في واقع الأمة المسلمة في جميع شؤون الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، وغيرها.

القضية الرابعة: خطورة انحراف بعض الأطروحات المقاصديَّة المعاصرة

إن أخطر ما يتهدد الأداء الفقهي المعاصر، ويُهدد بالتالي الأمة المسلمة كلها، إنما يتمثل في وصول بعض "الأطروحات المقاصدية"، إلى توظيف علم المقاصد في نسف أركان وجود الأمة وتاريخها، حتى بات المرء يخشى عليهم من قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾ الكهف:104، فبدلاً من ترجيحهم لمصلحة الأمة العُظمى، المتمثلة بضرورة ذهابها إلى غاية وجودها، وهي عودة خلافتها وسيادتها وتمكينها على الأرض، والدفع بأبناء الأمة نحو هذا الاتجاه، والدعوة لإعداد ما يلزم لذلك، ورسم مراحل التحوُّل ومتطلباته، فإنهم رجَّحوا – وبعكس ما يقرره المنهج الشرعي- مصلحة "البقاء تحت هيمنة المُلك الجبري"، بشقَّيه العسكري والمَلكي، وبالتالي "قرَّروا" استمرار خضوع الأمة المسلمة وشعوبها، لمرجعية النظام العالمي، ونتائج الحملة الصليبية على العالم الإسلامي، وبدلاً من ترجيحهم لدرء أعظم المفاسد، التي باتت تهدد الأمة عقائدياً وأخلاقياً واقتصادياً، وهي مفسدة وجود واستمرار أنظمة المُلك الجبري، التي نصَّبتها الحملة

الصليبية، فإنهم دعوا الأمة وشعوبها إلى البقاء في ظِلِّهم، والبحث عن الهوامش، التي يمكن أن يتيحها حكام المُلك الجبري لهم، بل ويقولون: إن أُغلقت تلك الهوامش، فلا تبحثوا عن أية مخارج أخرى، بل انتظروا ما يمُنُّ به الملوك والعسكر!

وقد حذَّر الشيخ يوسف القرضاوي من هذا النوع من "الاجتهاد" بقوله: (ألا يكون همنا في هذا الاجتهاد تبرير الواقع في دنيا الناس باسم المرونة أو التطور، وإعطاء هذا الواقع سنداً شرعياً بالاعتساف وسوء التأويل، فإن الله لم ينزل شريعته لتخضع لواقع الحياة، بل ليخضع لها واقع الحياة، فالشريعة هي الميزان، وهي الحكم العدل، فلا يجوز لنا أن نجعلها هي الموزونة، وهي المحكومة) [(1)].

ويجدر بنا أن نُذَكِّر بتعريف العلماء "لمقاصد الشريعة"، حيث يُعرِّفها الدكتور وهبه الزُّحيلي بما يلي: (مقاصد الشريعة هي المعاني والأهداف الملحوظة للشرع في جميع أحكامه أو معظمها، أو هي الغاية من الشريعة، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حُكم من أحكامها، ومعرفتها ضروري على الدوام ولكل الناس، للمجتهد عند استنباط الأحكام وفهم النصوص) [(2)]، مع ملاحظة بأن أهم مصطلح مُرادف "للمقاصد" عند تعريفها هو مصطلح "المصالح"، (اختلفت تعريفات العلماء للمقاصد، إلا أن جميعها تدور حول جلب المصلحة ودفع المفسدة عن العبد) [(3)].

كما يجدر بنا التوقف على ما أورده العلماء في تقسيم أنواع المقاصد أو المصالح، فمن أنواعها بحسب تعلقها بالجماعة أو الفرد: (تنقسم المصالح بهذا الاعتبار إلى كُلِّيَّة وجزئيَّة: فالمصلحة الكُليَّة، هي التي تعود على جميع الأمة أو

---

(1) يوسف القرضاوي، شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، القاهرة، مكتبة وهبة، ط5، 1997، 125.

(2) وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، سوريا، دار الفكر، 1986، ج2، 1017.

(3) خالد عبد الوهاب مصطفى، بحث ضوابط توظيف المقاصد في الفتوى، مجلة جامعة الشارقة،2019- المجلد 16، العدد1.

جماعة عظيمة منها، بالخير والنفع، مثل حماية البلاد من العدو، والأمة من التفرُّق، وحفظ الدين من الزوال، وحفظ القرآن من التلاشي العام، وحفظ السنة من الدخيل الموضوع، وحفظ الحرمين في مكة والمدينة من الوقوع في أيدي الأعداء، والمصلحة الجزئية الخاصة هي مصلحة الفرد أو الأفراد القليلة كتشريع المعاملات) [1].

كما قسَّم العلماء أنواع المقاصد (أو المصالح) بحسب الحاجة إليها: (تنقسم المصالح باعتبار درجة الحاجة إلى جلبها أو دفع الفساد بها إلى قطعيَّة وظنيَّة ووهميَّة)[2].

الأمر الذي يُحتِّم على علماء المقاصد، بذل عنايتهم بمصالح الأمة الكُليَّة والعُليا، التي توجبها عليهم أمانة العلم، فلا يُقدِّموا المصالح الجزئية ولا الظنيَّة على القطعية، وقد نبَّه العلماء إلى خطورة الانحراف، في اتخاذ المصالح المرسلة مدخلاً للإفساد، (هذا وقد اكتنف الاستدلال بالمصلحة المرسلة مأخذ كبير عند العلماء فلربما يُتخذ العمل بالمصلحة المُرسلة مدخلاً إلى الدين يدخل منه من لا يفقه في الشريعة ولا يدرك مراميها، أو أن يكون تقديرها خاضع لأهواء البشر وشهواتهم فينفتح على الناس باب من الشر والفساد... ولهذا احتاط العلماء عند العمل بالمصلحة واعتبارها دليلا يبنى عليه الأحكام وشرطوا في صحة العمل شروطا لا بد منها) [3].

(الشروط التي ينبغي توافرها في المصلحة المُرسلة:

---

(1) وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، سوريا، دار الفكر، 1986، ج2، 1028.

(2) المصدر السابق، 1029.

(3) مسفر بن علي القحطاني، منهج استنباط الأحكام الفقهية المعاصرة، جدة، دار الأندلس الخضراء، 2010، 565.



الأول: أن تكون المصلحة ضروريةً، أي ليست حاجيَّة ولا تحسينيةً بمعنى أنها تحفظ ضرورة من الضروريات الخمس.

الثاني: أن تكون المصلحة كُلِّيَّةً لا جُزئيَّةً، بمعنى أنها توجب نفعاً عاماً للمسلمين وليست خاصة بالبعض، وذلك بأن يرجع النفع أو دفع الضرر المترتب على تشريع الحكم لجميع الأمة أو أكثر أفرادها.

الثالث: أن تكون المصلحة قطعيَّةً لا ظنيَّةً، بأن تثبت بطريق قطعي لا شبهة فيه)[1].

وفي ظلِّ تلك المقدمة سوف أستعرض ما أعتبره انحرافاً خطيراً، في أطروحات بعض المقاصديِّين المعاصرين، وما تشكله أطروحاتهم من تهديد لأداء الأمة المسلمة الكُلِّي، وبالتالي تأثيرها على مشروع الأمة، والاجتهاد الشامل الذي تحتاجه في لحظتها التاريخية هذه.

- إن أول ما يمكن أن نلاحظه على أولئك المقاصديين الجدد، أنهم قد بلغوا من العلم وحفظ المتون ما شهد به العلماء والناس، ولكنّهم وقعوا فيما حذر الله عز وجل علماء بني إسرائيل منه، في مواضع مختلفة من القرآن الكريم، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ، وَآتَيْنَاهُم بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ الجاثية:16-17، قال السعدي في تفسير قوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ﴾ أي (العلم) المُوجِب لعدم الاختلاف [2].

(1) المصدر السابق، 566.

(2) تفسير السعدي.

- وإن من أوضح نماذج المقاصديين الجدد، الذين سلكوا مسلك التدليس، واستخدام العلم الشرعي وبذله، ضد مصالح الأمة المسلمة، بل لصالح هيمنة أعداء الأمة عليها، هو الشيخ عبد الله بن بيّه الموريتاني، النائب السابق لرئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، والذي وضع خبرته الشرعيَّة تحت يد أخطر أعداء الأمة المعاصرين ومنافقيها، وهو بن زايد في دولة الإمارات،؛ وبلغ فرح أعداء الله عز وجل بعبد الله بن بيّه، أن مَدَحَهُ الرئيس الأمريكي السابق "أوباما" في المنابر العالمية، وقدَّمه نائبه "جوزيف بايدن" لكي يحاضر في الأمم المتحدة وفي الملتقيات العالمية، ولكي يردَّ فتاوى علماء الأمة كالإمام ابن تيمية، ولكي يقرر من عنده، بأن انتهاك حُرُمات المسلمين أمر ممكن، ولا عوائق تحول بين أعداء الأمة وإيقاع الأذى بها، وكل ذلك تحت مسميات "التسامح" و "الإنسانية"، إلى غير ذلك من الانحطاط الذي وصل إليه ابن بيّه.

- ومن الأمور التي تجمع بعض المقاصديين الجُدُد، أنك تجد بينهم نوعاً من اتفاق على تجاهل واقع الانحطاط السياسي، الذي تُمثِّله النُّظُم التي تحكم الأمة المسلمة، والعوامل الأساسية التي أنتجت تلك النُّظُم، كما أنهم يتجاهلون خطورة الهيمنة التي تفرضها قوى الكُفر العالمية على الأمة المسلمة، وبالتالي يذهبون إلى تأسيس "فتاواهم" و"المصالح" التي يقررونها، استنادا إلى ذلك الواقع السياسي "القُطري" و "العالمي" المرير واستمراريته، كواقع حكام الخليج وملوك العرب وعسكرهم، ومنظومات الأمم المتحدة وقوانينها، فهُم في الحقيقة إنما يُساعدون على تكريس الواقع البائس للأمة وشعوبها في المشرق والمغرب.

- وقد أعرض بعض المقاصديين الجُدد عما يتطلبه الشرع منهم كعلماء، من الوقوف على النوازل الكُبرى التي تحيق بالأمة المسلمة، وإظهار الأحكام الشرعية المتعلقة بها والواجبة على الأمة، واكتفوا بواقع كل قُطر على حدة، بل وزيَّنوا "الاجتهادات" الساقطة، التي بان عوارها في ظل ثورات الربيع العربي، كمسألة "المصالح" التي كانت تُتَخيَّل في دخول برلمانات أنظمة القمع العربي، في مصر،

والأردن، والمغرب، والجزائر، وغيرها، فدخول برلمانات الطغاة لا تعدو أن تكون مجرَّد خديعة للشعوب حتى تسكت، عن الفساد الشامل والطغيان الذي يمارسه الحكام العرب، والأدوار الحقيقية التي يلعبها حكام الخليج، وإفسادهم لقضايا الأمة ومصالحها العُليا، والتغطية على تلك الأدوار عبر التفاعل مع مبادرات الحكام، كاستجابة بعض العلماء ودعمهم للمبادرة الخليجية في اليمن، وهي مبادرة إفساد وتواطؤ ضد الشعب اليمني، وكمسألة "الأدوار الحقيقية" التي يلعبها المشروع الباطني الإيراني، مع أنهم كانوا يرون خطورة عمليَّات التشيُّع والتغيير العقائدي الذي يقوده ضد الأمة، بل إن بعضهم وبعد ما شاهدوه من عمليات قتل الملايين من أبناء الأمة، يثنون على "دعم" المشروع للجهاد في فلسطين، فهم يصدقون كذب ملالي طهران في فلسطين، ويُكذِّبون قتلهم للمسلمين في سوريا واليمن.

- كما أن بعض المقاصديين الجدد، يُصِرّون على عزل واقع الأمة بعضه عن بعض، ويعالجون نوازل كل قُطر على حِدة، وبالتالي فهم يتخذون الواقع القُطري الذي أنشأته الحملة الصليبية منذ مائة عام، أساساً للنظر في نوازل القُطر، ومن المُحتَّم أن يترتَّب على ذلك النظر القُطري، قصور في تصوير النازلة وبحث عِلَلِها، وبالتالي في الأحكام الشرعية المتعلقة بها، والعجيب أنهم في بحثهم للنوازل الكُبرى، وفي مقدمتها النوازل السياسيَّة، فإنهم يميلون لتغليب خضوع الشعوب للأنظمة الطاغوتية، ولوصاية النظام الدولي على تلك الشعوب، فتراهم يُفتون "بضرورة" العمل السياسي ضمن الهوامش التي يمنحها الملوك والعسكر في كل قُطر، بغض النظر عما يفرزه ذلك العمل السياسي من تكريس لطغيان وفساد تلك الأنظمة، ويُفتون بالتخفيف من الالتزام بالمتطلبات الإسلامية في الأداء السياسي، واستبدال سِمات العلمانية بها؛ الأمر الذي قاد حزب العدالة والتنمية المغربي إلى التوقيع على اتفاق الإذعان بين الكيان الصهيوني وملك المغرب عام 2021م.

- وبالوقوف على المحاولات الحثيثة التي مارستها أمريكا، للتأثير العقائدي والفكري في ساحات المسلمين خلال العقود الثلاثة الماضية، يتبين لنا خطورة الانحراف الذي يقوده بعض المقاصديين الجُدُد، فإن أداءهم يهدد بتماهيه وتكامله مع ما قامت وتقوم به أمريكا بقيادة "مؤسسة راند"، وتطبيقاتها العملية في اختراق الساحة العقائدية والفكرية للأمة المسلمة، وخاصة الجهود الأمريكية وجهود أجهزة الأمن العربي، في إنشاء تنظيمات وتجمعات "إسلامية"، قد تمَّ العبث بجيناتها الوراثية وإعادة تصميمها، كما حدث لجماعة "فتح الله غولن" في تركيا والجماعات السلفية المُسمَّاة "بالمدخليَّة"، وتجديد الجماعات الصوفيَّة المُخُرِّفة، كجماعة "الكركريَّة"، التي يرعاها ملك المغرب، وتنتشر في الشمال الإفريقي إلى غير ذلك من التجمعات، والإضافات السياسية والفكرية التي نتجت في ظل الثورة المضادة لساحات الربيع العربي، كأداء الدكتور عزمي أنطون بشارة، والذي تمَّ تقديمه "كفيلسوف" للأداء الثوري، لكن بمقاييس النصارى العرب، وتحت وصاية برنامج ما يُسمَّى "بالتحوُّل الديموقراطي في العالم العربي"، الأمر الذي يشبه ظهور الفكر البعثي في أربعينيات القرن العشرين، على يد ميشيل عفلق، وتحوُّله إلى أحد الأنظمة السياسيَّة المجرمة التي جثمت على الشعبين السوري والعراقي، وأثَّرَت في إيجاد وتأسيس أحزاب البعث والاشتراكية على مستوى العالم العربي كله.

- وأما أخطر مقولات المقاصديين الجُدد على الإطلاق، فهو قولهم: "بعدم وجود نظام سياسي في الشريعة الإسلامية" [1]، وإلغاؤهم لنظام الخلافة الإسلامية، وإصرارهم بالمقابل على إدارة شؤون الأمة المسلمة عبر النظام "القُطري" أو "الوطني"، واعتباره واقعاً لا بد من البناء والتأسيس عليه، وبلغ من خطورة هذا الاختراق الشرعي، أن قال به الدكتور أحمد الريسوني، الذي يترأس حاليا الاتحاد

---

(1) كلمة مصورة بموقع أحمد الريسوني، يُطلق فيها القول بعدم وجود نظام سياسي في الإسلام،
https://cutt.ly/fj03CBy



العالمي لعلماء المسلمين، وبالرُّغم من العلم الشرعي الذي يحمله، فقد صرَّح الدكتور أحمد الريسوني، في مقابلة له على قناة الجزيرة بتاريخ 16 نوفمبر 2014م بالنص التالي: (ليس هناك بالضرورة عندنا شيء اسمه الخليفة، وشيء اسمه الخلافة، الخلافة ليست مقصداً شرعيّاً ودينيّاً نسعى إليه... ليس هناك أي إلزامية في الاسم ولا في الشكل ، الإسلام جاء بالمضامين كالأمر بالعدل "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"، وجاء بالحكم بما أنزل الله، جاء في القضايا السياسية أن نقيم الشورى "وأمرهم شورى بينهم") إلى أن قال في ذات المقابلة: (لو اختفى لفظ الخلافة والخليفة من حياة المسلمين إلى الأبد، ما نقُصَ ذلك من دينهم مثقال ذرَّة ولا أصغر منها، ولكن إذا اختفى العدل والشورى وشرعية الحكم ليوم واحد، فتلك طامة كُبرى... ليس عندنا نص واحد يقول أقيموا خليفة وسموه خليفة وأقيموا دولة وسموها دولة..) [1]، وللرد على هذا الانحراف الخطير في رؤية الأحكام الشرعيَّة المتعلقة بالنظام السياسي الإسلامي، أتوقف عند النقاط التالية:

- ينطبق قول الريسوني مع ما كتبه علي عبد الرازق قبل قرن من الزمان، بالرُّغم من محاولة الريسوني تنميق عباراته وإشعار المتابع، بأن ثمة فروق بين أطروحاته وأطروحة علي عبد الرازق، فالحقيقة أن كليهما ينفيان وجود أحكام شرعيَّة توجب على المسلمين نصب الخليفة، واتباع مسيرة محددة في الحكم وإدارة شؤون الأمة.

- يتلاعب الريسوني بالمصطلح، ليُلغي أحكاما شرعيَّة كاملة في الإمامة، عبر استخدامه لكلمة "نظام"، فهو يقول: لا يوجد نظام سياسي في الإسلام! ويخترع من عنده مصطلحاً يُرتِّب عليه نقضاً كاملاً، لأخطر جوانب أحكام الإمامة في الإسلام، ولا أدري من خوَّلَ الريسوني ليُلغي أحكام الإمامة، وإدارة شؤون الدولة، والسياسة

---

(1) مقابلة الدكتور الريسوني على قناة الجزيرة بتاريخ 16 نوفمبر 2014 www.youtube.com/watch?v=x66m95o8zA4

الشرعيَّة تحت مُسمى كلمة "نظام"؟ وهو يعلم بأن الله عز وجل قد أتم أعظم شرائعه على أمة محمد ﷺ، فلم يدع شأناً من شؤون الحياة إلا عَمَّه بحُكمِه وشرعِه نصاً وتطبيقاً على يد رسول الله ﷺ، الذي أمر أمته وأوصاها بأن تستقيم على تطبيق أحكام الإسلام وفي الشأن السياسي خاصة، لتأثيره الحاسم على بقية شؤون الحياة، فقال ﷺ: (أُوصِيكُمْ بتقوى اللهِ، والسمعِ والطاعةِ، وإن كان عبداً حبشيّاً، فإنَّهُ من يَعِشْ منكم بعدي يرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخلفاءِ الراشدين المهديِّينَ بعدي، عضُّوا عليها بالنواجذِ وإياكم ومُحدَثاتِ الأمورِ، فإنَّ كلَّ مُحدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ) [1]، والحديث يأتي في سياق السياسة الشرعية وأحكام الإمامة، حيث ربط النبي ﷺ بين سنته في إدارة شأن الأمة السياسي، وامتداد تلك السُّنَّة لكي تشمل تطبيق الصحابة لها، وأمر النبي لأمته أمراً وجوبياً باتباع ذلك كُلِّه، وهو ما يفيد فرضية إقامة واستمرار الدولة التي أسسها النبي ﷺ، والمرجعية السياسية والإمامة المتمثلة في خلفائه، وبقاء الأمة كجماعة وكتلة سياسية واحدة يربطها الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، وتطبيق أحكام الإسلام كُلِّها في ظل تلك المرجعية، سواء ما تعلق منها بشأن الأفراد، أو المجموع، أو طريقة الحكم، وهو ما فقهته الأمة، وعملت به من التزام بالكتاب والسنة، كمرجعية لجميع شؤونها ومنها الشأن السياسي، وتطبيق سُنن الرُّشد، والعدل، وإدارة العلاقات الدولية، وإدارة السلم والحرب، وإدارة الاقتصاد والثروات، وإدارة القضاء، وإدارة الزكاة، وإدارة المجتمعات المسلمة، إلى غير ذلك، وفق شريعة الإسلام وأحكامها، لا وفق مصطلحات الصليبية وفلسفتها، وما تدعيه من وجود "نظام" سياسي لديها، رأى فيه الريسوني ما لم يره في شريعة الإسلام!

- تجاهل الريسوني في حديثه السابق، علاقة المُسمَّيات بمعانيها وجوهرها، وذلك بإهداره لمصطلح "الخلافة" و "الخليفة"، حيث وقع في تناقض شديد، بين ما

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة.



يدَّعيه من حرص على بعض مصطلحات النظام السياسي في الإسلام، كالعدالة والشورى، وبين نفيه لوجود مُصطلح "الخلافة" من الناحية الشرعيَّة والتطبيقية؛ فإذا لم يكن مصطلح الخلافة أو الخليفة، هو المصطلح الذي يُعبِّر عن الوجود الإسلامي، كشريعة وأمة ونظام وتاريخ وممارسة، فما هو المصطلح الذي يُعبر عن وجود هذه الأمة وتاريخها السياسي! وما هذه الحماسة الشديدة التي يبديها الريسوني باتجاه هدم هذا المصطلح، وما يحمله ويُمثِّله من أحكام شرعيَّة، وتاريخ تطبيقي لأمة الإسلام طوال 1400 عام؟

- قام الريسوني بتفريغ مصطلح الخلافة من محتواه الشرعي والتاريخي التطبيقي، واعتبره مجرَّد "زائدة دوديَّة" في تاريخ الأمة المسلمة، وأشاح عما مثَّله تاريخ الخلافة، من تمكين لأمة الإسلام، وتحقيق وعد الله عز بظهور دين الإسلام على الدين كُلِّه، حيث كانت الخلافة الإسلامية هي المُعبرة عن ذلك التمكين والظهور، وبسقوطها خرجت الأمة المسلمة كُلُّها من دائرة التمكين والظهور، وسقطت بذلك أركان النظام السياسي في الإسلام، وأخطر أحكامه الشرعيَّة، التي كانت تحمل الأمة على كاهلها، ومنها حُكم وجوب الموالاة بين المؤمنين، حيث تنقسم الموالاة إلى موالاة عقدية إيمانية، وموالاة سياسية، توجب على الأمة لزوم الجماعة والنُّصرة فيما بينها؛ وبتحقق سيطرة النُّظُم الموالية للحملة الصليبية تفرَّقت الموالاة السياسية بين المؤمنين، وتحوَّلت إلى موالاة قُطْرية ووطنيَّة، في مختلف بلاد المسلمين، وبطُلَت بذلك إمكانية نُصرة المسلم لأخيه المسلم، لأن النُّصرة أصبحت مُعلَّقة بقرارات عملاء الحملة الصليبية من الملوك والعسكر، وهذا بدوره أسقط أحد أهم أركان النظام السياسي في الإسلام، وهو رفع راية الجهاد، بعد أن وَسَمَه أرباب الحملة الصليبية "بالإرهاب"، إلى غير ذلك من أركان النظام السياسي التي سقطت بسقوط وذهاب الخلافة الإسلامية.

- كما أن الريسوني قد غشَّ الأمة المسلمة، عندما اعتبر بأن الدولة "الوطنية القُطرية"، تقوم مقام الخلافة، وأن ملوك وعسكر الحملة الصليبية يقومون مقام

الخليفة، ويُطلق على كل واحد لقب "أمير المؤمنين"، كما يفعل ملك المغرب، وساوى الريسوني بين الدولة الوطنية القُطرية، وبين دولة الخلافة، التي جمعت الأمة المسلمة كلها تحت جناحيها، ولم تُفرِّق بين مسلم وآخر بسبب "وطنيَّته"، ولا "عرقه"، ولا "قوميَّته"، وكانت هي الدولة الحصرية، التي تمثل الأمة المسلمة، والتي مارست الأمة من خلالها سيادة حقيقية على مستوى الأرض، والريسوني يعلم علم اليقين بأن الدولة "القُطريَّة" يمتنع عليها امتناعاً تاماً التعبير عن سيادة الأمة، بل إنها لا تستطيع توفير أي مستوى من الحماية لأي أقليَّة مسلمة في الأرض.

- وقد خالف الريسوني بنفيه للخلافة الإسلامية كنظام سياسي، السُّنَّة العمليَّة للرسول ﷺ، المتمثلة في سعيه وإقامته لدولة الإسلام، وممارسته العمليَّة في إدارة الشؤون السياسية لدولة النبوَّة، واستظلال الأمة المسلمة بالدولة التي أنشأها النبي ﷺ، كما خالف الريسوني السُّنَّة القوليَّة الواردة في وصيَّة النبي ﷺ لأمته، باتباع سنته في إدارة الشأن السياسي للأمة، واتباع سنة الخلفاء الراشدين التطبيقية، التي تلقوها عنه ﷺ في إدارة شأن الأمة ونظامها السياسي، والذي استقرت الأمة على تسميته بالخلافة.

- وقد خالف الريسوني إجماع الصحابة رضوان الله عليهم، بعملهم الذي بادروا إليه فور وفاة النبي ﷺ، والذي دلَّ على وجوب نصب الخليفة، وقيامه بشؤون الأمة والدولة المسلمة، وتطبيق أحكام الإسلام ومنها أحكام النظام السياسي، وحرصهم على اختيار من يخلف النبي ﷺ كرأس للدولة، قبل أدائهم لواجب الصلاة على النبي ﷺ ودفنه؛ وبدليل إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على قتال مانعي الزكاة، لأن أحد أهم وجوه منعهم لها، أنه كان إعلان نقض لدولة الإسلام، وإبطال لوجود الأمة السياسي والعقائدي في آنٍ واحدٍ.

- كما خالف الريسوني ما أجمع عليه علماء الأمة، من وجوب نصب الخليفة، وقيامه بشؤون الأمة ودولة الإسلام، وبقاء العمل على ذلك إلى سقوط الخلافة العثمانية، وخالف الريسوني ما أجمع عليه علماء القرن الرابع عشر

الهجري، كالشيخ مصطفى صبري، والشيخ محمد رشيد رضا، وغيرهما، من ضرورة العمل على نصب الخلافة والخليفة مجدداً في الأمة، وهم الذين شهدوا سقوطها، وانكشاف الأمة الكُلِّي نتيجة ذلك السقوط، فكان قولهم بوجوب نصب الخليفة كواجب شرعي يشمل الأمة كلها، ويعم الإثم جميع أفرادها، في حال بقي شأن الأمة السياسي خاضعاً للواقع الذي أنشأته الحملة الصليبية في مطلع القرن العشرين الميلادي.

- وقد التقى الريسوني -شعر بذلك أم لم يشعر- بأخطر أهداف الحملة الصليبية المعاصرة، التي وضعت نصب عينها إسقاط الخلافة الإسلامية، كهدف استراتيجي لها، وقطع الرابط الأساسي الذي يوحِّد الأمة، فهي حريصة كل الحرص، على استمرار هذا الواقع الذي فرضته على الأمة المسلمة.

- ويغش الريسوني الأمة المسلمة وهو يقول: بأن "الدولة الوطنية" يمكن أن تقيم العدل وتمارس الشورى، وبذلك تكون قد أوفت بمتطلبات "الحكم الإسلامي"، وهو يعلم بأن ناتج الدولة القُطرية الوطنية بعسكرها وملوكها، وطوال قرن كامل، لم يكُن سوى حصاد مُرّ على كل الأصعدة، نتيجة لتحكم قادة الحملة الصليبية واليهودية في مُدخلات ومخرجات المعادلات والنُّظُم السياسية التي فرضوها على الأمة، فكيف وأنى لها أن تطبق العدل وتقيم الشورى؟

- وإن أخطر ما وقع فيه المقاصديون الجُدد، هو ميلهم مع الاتجاهات الثقافية، التي أفرزتها الحملة الأمريكية، في العقود الثلاثة الماضية والتماهي معها، والتي اتخذت من "الجهاد" غَرَضاً لشيطنته، كمفهوم وممارسة، ومن ثم إسقاطه نهائياً في واقع الأمة المسلمة، والدفع بمصطلحات بديلة، كمصطلح "الاعتدال" و "الوسطية"، واستخدامهما للدلالة على الخضوع والامتهان، وهو الذي انتهى إليه الموريتاني عبد الله بن بيَّه، ويحوم حوله الريسوني، حيث يقول في أحد كتبه: (والحقيقة أن معظم حالات القتال والأعمال المسلحة التي يخوضها المسلمون اليوم، أو تفرض عليهم هنا وهناك، داخلياً وخارجياً فاقدة للشروط كلها أو أكثرها،



وهي لذلك فاقدة للشرعيَّة الإسلامية، وهي في أحسن التقديرات والتأويلات اجتهادات خاطئة، ضررها أكبر من نفعها، وشرها أكبر من خيرها، فأولاً من يمتلك الحق والصلاحية ليدخل الأمة أو جزءاً منها في حالة حرب ويفرض عليها أداء ثمنها وتحمل تبعاتها؟ وثانياً: ما نتائج هذه المغامرات الحربية والقتالية؟ ماذا جنى منها الإسلام والمسلمون وغير المسلمين؟ [1]، فالريسوني هنا لا يتوانى عن وصف كل حالات المدافعة، وجهاد فرض العين، الذي يمارسه المسلمون في الأرض، بأنه "فاقد للشروط وفاقد للشرعيَّة"! وهو يعلم شروط الجهاد في حال تعيُّنِهِ، وأنه لا يشترط فيه إمام ولا إذن من أحد، فهل ينتظر الريسوني ملك المغرب أن يعلن الجهاد ويقود المسلمين لاسترداد الأقصى! ولاحظ لحن القول في آخر الجملة حيث يتساءل: وماذا جنى غير المسلمين من الجهاد!، فهو ينتظر استفادة المشركين وأهل الكتاب من الجهاد!

- ويلتحق بالأداء "المقاصديين الجدد"، أداءٌ منظَّمٌ آخر، يثير الريبة والشك عند التدقيق فيه بشكل كبير، وهو نشاط الدكتور جاسم سلطان، في مشروعه الذي أطلق عليه "مشروع النهضة"، والذي أقرب ما يكون إلى الفلسفة منه إلى التقعيد الشرعي، وأدعو الإخوة الباحثين المهتمين بشأن الأمة الكلِّي، أن يشاركوا في تقييم ما يُسمِّيه الدكتور جاسم سلطان "بمشروع النهضة"، أما ملاحظاتي الأساسية عليه فهي كالتالي:

- تعتمد أطروحات الدكتور جاسم سلطان على التشكيك غير المباشر بالسنَّة والسيرة النبوية، حيث يتساءل في إحدى محاضراته: (كنا نعتقد أن كل شيء ما دام كُتب فيه عن فلان أو صححه فلان أنه ممتاز ويمكن الاستشهاد به وأخذه والسير فيه، وأحياناً نبني عليه قضايا كبيرةً جداً - قضايا استراتيجية- قد يكون فيها حياة أو موت، وبعد ذلك تكتشف أن الرواية لا أصل لها) [2]، ويقول في

---

(1) د. أحمد الريسوني، أبحاث في الميدان، القاهرة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2010، 11 – 12.

(2) محاضرة للدكتور جاسم سلطان، السيرة ومكانتها المستقبلية، المغرب، 24 نوفمبر 2016، https://www.youtube.com/watch?v=OE80ccNalk0



موضع آخر من نفس المحاضرة: (ثم بدأنا نكتشف أمور أنه حين يُجمع صحيح السيرة هناك فجوات كبيرة جداً داخل إطار رواية السيرة)، ويقول في موضع آخر من نفس المحاضرة: (ما علاقة هذا الماضي بالمستقبل والتحديات الكُبرى التي تحيط بالأمة العربية والإسلامية؟) فهو هنا يبدي قلقه من تأثير "ماضي الأمة" على مستقبلها!، ثم يقول في موضع آخر: (أول سؤال هو ما هي المعايير التي ستستخدم للتدقيق في المرويات؟ بأي درجة من الصحة ستُعتمد المرويات؟ ... هل سيتم ذلك على مسطرة البخاري؟ أم على مسطرة مسلم؟ أم على مسطرة المتأخرين مثل الشيخ الألباني أو محمد شاكر... ثم على فرضية أننا قررنا أي درجة من السلم! فبأي حاكمية سنعتبر؟ هل القرآن هنا سيدخل في المعادلة وبالتالي سيصبح عندنا حكماً على المرويات نفسها؟ هل السيرة بمضمونها الكُلِّي ستدخل حكماً في التدقيق؟)[1].

- فهو يُشكِّك هنا فيما يسميه "بمرويَّات" السنة، ويقصد به السيرة وكتب الصحيح، ثم ينتقل نقلة أخرى، وهي أنه يقترح أن نجعل القرآن الكريم حاكماً على السُّنَّة، كحل لإشكالية المرويات في السيرة، حيث يُطلق على القرآن الكريم "الوحي المباشر"، ويُسمِّي السنة "الوحي بوسيط"، وهو يريد أن يعتمد الوحي المباشر، لأن "الوحي بوسيط" يعاني من مشكلة "الرواية وصحتها" حسب زعمه، فما هو مقترح جاسم سلطان لمعالجة أزمة السنة والتي أطلق عليها وحياً بوسيط!

- لا يكتفي جاسم سلطان بطرح "الانتقائية" في الأخذ من السنة والسيرة النبوية، والقول بالتفريق بين الكتاب والسنَّة، بل يذهب أبعد من ذلك، فهو عندما يأتي إلى القرآن الكريم، و"يعتمده" كأداة "لتنقيح" السيرة والسنة النبوية، فإنه يشترط لنفسه شرطاً جديداً ومُقيِّداً بدوره للقرآن الكريم! فيقول في نفس المحاضرة: (فالمرتكز الأول هو أن تكون هناك قبل السيرة "منظومة قرآنية هادية"، منظومة ولا أقول متفرقات، وقرآنية لأنها صادرة من الوحي المباشر وليس الوحي بوسيط، وهادية لكل الأعمال التي ستتم في المستقبل)، وبذلك يكون جاسم سلطان قد تدرج من رد السنة ومرويات السيرة النبوية، إلى جعل القرآن الكريم

(1) المصدر السابق.



"حاكماً برأيه" على قبول أو رد السنة، ثم يأتي إلى القرآن الكريم بدوره، ويختار منه وفق مزاجه ما يسميه "بمنظومات هادية"، وهو ما يشير إلى انتقائية أيضاً لديه في الاعتماد على القرآن الكريم ومرجعيته.

- وبذلك يفتح جاسم سلطانا لنفسه "شرعاً" جديداً حاكماً على القرآن والسنة معاً، وهي مقولة تُعيد تاريخ المعتزلة المبتدعة، الذين جعلوا عقولهم حاكمة على القرآن والسنة، فقالوا: "بأن العقل مُستقل بالتحسين والتقبيح، فما حسَّنه العقل كان حسناً، وما قبحه كان قبيحاً"، ولكنه اعتزال بشروط حديثة ومعاصرة، هي في الأغلب شروط مؤسسة راند الأمريكية والتي تأسست عام 1948م، حيث يزعم قادتها أنهم وضعوا استراتيجية إسقاط التهديد الذي مثَّله الاتحاد السوفيتي، وهم يسعون الآن لإسقاط التهديد، الذي تمثله الأمة المسلمة بزعمهم.

- ويختصر جاسم سلطان "بدعته" في الانتقاء من القرآن الكريم فيقول: (ماذا أقصد بمنظومة قرآنية هادية؟ ... يمكن تقسيم الموضوع الى أربعة تقسيمات كبرى: فهناك قيم العمق التي يتأسس عليها هذا البناء كله، ففي عمق المشهد هناك معاني قرآنية مستقرة و قوية، وعلى هذا البناء يوجد نظام التساكن و التعايش بين البشر، لكنه مرتبط ارتباط وثيق بقيم العمق، ثم هنالك مستوى ثالث إذا التقى البشر فيما بينهم يدور بينهم حواراً، دعونا نسمي هذه المنطقة قيم الدعوة والتواصل، ثم فوق هذا البناء البشر قد لا يستمرون في قضية اللقاء والحوار، فقد تكون بينهم حروب، فعندنا أربع مستويات من النظر للقيم إذا تعلقت بالمجتمع العام الذي نحن موجودين فيه، و إذا صح ما أستشفه أنا من كتاب الله عز وجل، فقد قلت إن أول المستقرات الكبرى في كتاب الله عز وجل لما نقابلها هو موضوع الرحمة)[1].

- ويركز جاسم سلطان -من طرف خفي- على مسألة تؤرقه في "السيرة والسنَّة"، وهو موضوع الجهاد والقتال، الذي عبَّر عن قلقه منه في أكثر من موضع، ومنه قوله: (هذا الاستدعاء قد يحدث كوارثاً وأن هذا الاستدعاء يحتاج إلى ضوابط) يقصد استدعاء مسألة الجهاد في السيرة والسنة، وينتهي إلى ضرورة

---

(1) المصدر السابق.



إخضاع مسألة الجهاد في السنة والسيرة إلى قراءة انتقائية بقوله: (ما هي احتياجات الشباب فعلا أي القدر الذي يحتاجونه -وهم الذين يشكلون هذا المستقبل- من السيرة وتنضبط به مقولاتهم وتصوراتهم) [1]، فهو يهدف إلى ضبط شباب الأمة وتصوراتهم، ويبدو أنه ضبط متوافق تماماً مع متطلبات المراكز البحثية الأمريكية، ومتطلبات أوليائهم في الأجهزة الأمنية العربية.

- فملخص أطروحات جاسم سلطان في مشروعه، أنه يُنصِّبُ عقله ورأيه حاكما على الكتاب والسنة، فيُلغي منهما ما يشاء ويُبقي ما يشاء، وخلاصة ما سوف يُبقيه هو ما يُرضي الغرب النصراني والمشروع الصهيوني، بل وحتى المشروع الصفوي، فليس فيه "جهاد" ولا "آية السيف" ولا منهج الصراع العقائدي في الكتاب والسنة، وجاسم سلطان يُؤمِّل في تحقيق أوهامه على "ضمانة" الدولة الوطنية القُطرية، "المضمونة" بدورها من قبل النظام العالمي، بشقيه أهل الكتاب من يهود ونصارى ومشركين، وهكذا يتوصل إلى فرض "قراءة" خاصة به، على الأمة المسلمة وهي ترجع لكتاب ربها وسنة نبيها ﷺ، ورؤية تاريخها، بل ورسم مستقبلها.

- ويكاد يجتمع بعض المقاصديين الجُدُد على "الاستخدام العكسي" لفقه النوازل إن صح التعبير، وهو أنهم بدلاً من بذل جهدهم في تحقيق المناط، الذي يقتضي التعرف على العِلَل، التي تستدعي تطبيق الأحكام الشرعيَّة في النوازل الكُبرى، التي ألمَّت بالأمة في قرن السقوط، ثم تقرير الواجبات الكُبرى التي تقع على عاتق الأمة، لبناء الأركان التي انهارت من دينها ووجودها السياسي، فإنهم يذهبون لتزيين الانكفاء والخضوع الكُلِّي لأعداء دينهم في الداخل والخارج، اعتماداً على ترجيحهم لمصالح مرجوحة، أمام مصالح الأمة العليا الراجحة حتماً، واعتماداً على دفعهم لمفاسد مرجوحة، مقارنة بالمفاسد الراجحة والمتحققة في ساحات الأمة المختلفة.

- كما يذهب بعض المقاصديين الجدد، إلى تفكيك النوازل الكُبرى المعاصرة، وعدم النظر إلى ارتباطها الموضوعي والبنيوي، على مستوى الأمة وجغرافيتها، فهي نوازل متعلقة بالأمة كلها، وإنما ينظرون إليها مجزأة ومفرَّقة، فتجدهم يبحثون مسألة النوازل الكُبرى، في ظل القطعة "الوطنية" التي رسمها الصليبيون لهم كالمغرب وموريتانيا وغيرها، وفي ظل كل حاكم عميل من عملاء الحملة الصليبية كل على حدة، بل بلغ بهم الأمر أن يبحثوا النوازل المتعلقة بشعب كامل، في ظل

(1) المصدر السابق.



انعكاسها على معاناة جماعة معينة، فيُطلقون على أنفسهم مصطلح "الإسلاميين"، وكأن أمر النازلة واقف على هؤلاء ومحدوديتهم وظروفهم بمعزل عن الشعب ومعاناته وهكذا.

- كما يؤسس بعض المقاصديين الجدد رؤيتهم الفقهية، على فرضية ثبات واستقرار الواقع، الذي صنعته الحملة الصليبية وأولياؤها، فهم لا يتصورون إمكانية تغييره وذهاب الأمة إلى مرحلة التمكين، فيبنون "فقههم" على معالجة أجزاء من إشكاليات ذلك الواقع، في ظل الإقرار به والخضوع له، فتنعكس تلك المعالجات على مقولاتهم، ويؤدي بهم اجتهادهم -شعروا بذلك أم لم يشعروا- إلى إضفائهم للشرعيَّة على النظم السياسية الطاغوتية والبقاء في ظلها.

- وفي ظل ما قامت ثورات الربيع العربي، من تذكير الأمة ونخبها بمستوى الفساد والطغيان، الذي راكمته أنظمة القمع العربي لقرن كامل، جاء بعض المقاصديين الجُدُد، ككهنة وسحرة لهذه الأنظمة، فأضفوا عليها صفة الوطنية مجدداً، وعملوا على إعادة تجميع الشعوب حولها، بدعوى العمل "بالممكن" والمتاح، واستجابوا لغزل ملوك وعسكر العرب في المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وحملوا على ظهورهم آثام وفظائع تلك الأنظمة وفشلها المتراكم، ووضعوا أنفسهم جسورا تعبر إليه السلطة لإعادة إنتاج فسادها وظلمها، بعد أن فشل استخدام الأطروحات "السلفية" التي تقول "بحُكم المتغلِّب"، وهم يعلمون بأن حكامهم وولاة أمورهم، لم يجلسوا على كراسيهم، إلا من تحت أيدي قادة الحملة الصليبية، من إنجليز وفرنسيين وإسبان، وأخيراً أمريكان.

- ومع توسع البحث والتأليف في فقه النوازل، وبذل الجهود الواسعة والمعمقة في تجديد بحث منهجية فقه النوازل على مستوى الأمة المسلمة، سواء في إطار الجامعات والدراسات العُليا، أو في ظل جهود العلماء والباحثين المستقلين، لكن العجب اتفاق الجميع على الإعراض عن النوازل الكُبرى في بحوثهم، والاكتفاء ببحث النوازل الفقهية في مجال العبادات والمعاملات، والتي يحتاجها المسلمون دون ريب، والانتهاء إلى فصول تطبيقية، تتعلق بالنوازل الفقهية الحديثة في مجال الطب، أو التقنية، أو الاقتصاد، وغير ذلك.



ثالثاً: النظريات الناظمة لمشروع الأمة المسلمة

لا ينبغي لأحد أن يُقدَّمَ بين يدي الله ورسوله ﷺ، لقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ الحجرات:1، وقد أورد الإمام الطبري في تفسير الآية قول ابن عباس: في قوله (لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) يقول: لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة، وقول الضحَّاك، في تفسير قوله (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) يعني بذلك في القتال [1].

وعليه فلا يجوز أن يَحْكُمَ مشروع الأمة، والاجتهاد الكُلِّي الواجب على علماء المسلمين، إلا كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، من خلال الأحكام واجبة الاتباع، في تصريف شؤون الأمة أفراداً وجموعاً، وهذا ما ينبغي أن ينعكس على كل قول، أو اجتهاد، أو اختيار، في إصلاح واقع الأمة ورسم مستقبلها، وهو أمر مُوكّل بمجموع علماء الأمة، لثقل المهمة من الناحية الشرعيَّة، والمسؤولية بين يدي الله عز وجل، ولا يمكن للجهد الفردي أن يسُدَّ هذه الثغرة العظيمة إلا من توفرت فيه شروط الاجتهاد، وأما من هم دون ذلك فهم ينقسمون إلى فئتين، فئة العلماء الشرعيين الذين يمكن أن يسهموا في الاجتهاد الجزئي، وفئة المعتنين بالبحث في طبيعة المعركة الاستراتيجية، والصراع الناشب بين الأمة وبين أعدائها، والذين يمكن أن يسهموا في تقديم المقترحات، والدراسات النظريَّة منها، والتطبيقية، والميدانية، بين يدي علماء الأمة؛ وهو ما عَمِلتُ عليه في هذا الكتاب، لعلَّ الله عز وجل يبارك فيما ورد فيه من أطروحات، ويسددها، ويجعلها نافعة في باب وموضوع: "المشروع الإسلامي"؛ فهي إذن مقترحات نظرية وعمليَّة، أضعها بين يدي العلماء، والخبراء،

---

(1) تفسير الطبري.



والمجاهدين، وشباب الأمة المُسلمة، لَعلَّها تُعين في تفكيك العُقد الشاملة، التي تضرب ساحات الأمة المختلفة، ولَعلَّها تساهم في بلورة التصورات والآليَّات، التي سوف تُخرج الأمة المسلمة، من غثائيتها ووهنها، وكسر سيطرة أعدائها عليها.

تعريف النظريَّات الناظمة لمشروع الأمة المسلمة

أعني بالنظريات الناظمة لمشروع الأمة المسلمة: المنهجيات الفقهيَّة الكُلِّيَّة، والاختيارات الاستراتيجية، التي تقوم عليها عمليَّات بناء المشروع الإسلامي، في ظلِّ ما أوجبته أحكام الشريعة الإسلامية، على الأمة المسلمة، من إثبات وجودها وأداء رسالتها وظهور دينها، والتي يمكن من خلالها وضع الغايات النهائيَّة، والخطط الكُلِّيَّة للمشروع.

وهي خمس نظريَّات كما يلي:

النظرية الأولى: وجوب بناء المشروع الإسلامي بمنهج فقه النوازل

النظرية الثانية: تمكين الأمة المسلمة وظهور دولتها

النظريَّة الثالثة: إحياء النظام السياسي الراشدي

النظرية الرابعة: تفعيل المنظومة القِيَمِيَّة الحضارية

النظرية الخامسة: التعبئة الشاملة والمتكاملة للأمة





النظرية الأولى: وجوب بناء المشروع الإسلامي بمنهج فقه النوازل

منطوق النظرية: اعتماد فقه النوازل، كمنهج شرعي ومدخل أساسي، لبلورة الاجتهاد الشامل، الذي يجيب على نوازل وقضايا الأمة الكُبرى، وتأسيس المشروع الإسلامي وفق أحكامه واختياراته.

شرح ملخص للنظرية: إن عملية بناء المشروع الإسلامي في مستواه النظري ثم العملي، إنما تعني إعطاء الرأي والتصورات النظريَّة والعمليَّة، في حل الأزمات الكُبرى والمتراكمة، التي تضرب الأمة منذ قرن كامل، وبما أن علماء الأمة المسلمة قد أجمعوا، على تسمية الأزمات والقضايا المستجدة، في واقع أفراد الأمة ومجتمعاتها - صَغُرت أم كَبُرت- "بالنوازل"، وانتهوا في ذلك إلى منهج فقهي متكامل، وهو فقه النوازل، والذي ينتمي بدوره إلى علم أصول الفقه؛ فإن الأمة المسلمة مُلزَمةٌ ديانةً وحضارةً، باستخدام هذا المنهج للنظر في أزماتها المعاصرة، والتي لم يعُد بالإمكان النظر فيها متفرقة، لتشابك العِلَل التي تربط فيما بينها، مع إمكانية الاستفادة من المناهج المعاصرة بما يسمح به المنهج الشرعي.

وذلك لقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ النساء:59، ولِما ورد عن النبي ﷺ في الصحيح، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، قال: (إنَّ اللَّهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعاً يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، ولَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بقَبْضِ العُلَمَاءِ، حتَّى إذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًاً اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوساً جُهَّالاً، فَسُئِلُوا فأفْتَوْا بغيرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا) [1]، فلا يجوز للأمة المسلمة أن تجعل من الأطروحات الفكريَّة المُجرَّدة، منهجاً لمعالجة النوازل الكُبرى التي حلَّت بها، والتي باتت تهدد وجودها العقائدي، ولا ينبغي ترك هذه المسألة لاجتهادات الجماعات المتفرقة، ولا الأفراد المستقلين، فضلاً عن تركها

(1) متفق عليه.

للعلمانيين وأعداء الأمة، وإنما يقتضي الواجب الشرعي، التقاء أكبر عدد ممكن من المجتهدين والخبراء، لتقرير الأحكام الشرعية الواجبة على الأمة تجاه تلك النوازل.

مرتكزات النظريَّة الأولى:

المرتكز الأول: الرد إلى الله ورسوله ﷺ

أجمع علماء الأمة المسلمة، بأنه لا ينبغي إخراج أي شأن من شؤونها عن حكم الله عز وجل ورسوله، فقد أورد الإمام ابن كثير في تفسير قول الله عز وجل: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾، قال مجاهد وغير واحد من السلف: أي: إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهذا أمر من الله، عز وجل، بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾ الشورى: 10، فما حَكَمَ به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال... فدل على أن من لم يتحاكم في مجال النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك، فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر) [1].

المرتكز الثاني: الفصل في التنازع مهمة العلماء

إن العلماء هم الذين يحفظون أمانات العلم والأحكام، من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله، فعليهم تدور أمانة العلم وتبليغه، وإصدار الأحكام في المسائل المتنازع والمُختلف فيها، وخاصة عند بلوغ أمر التنازع ظهور الكُفر البواح، كما هو حادث اليوم في ظل غياب نظام الخلافة والإمامة، ومحاولة رؤوس النظام الدولي تغيير عقيدة المسلمين، وتعاون الحكام العملاء معهم، فإن المعنيين بالفصل في هذا

---

(1) تفسير ابن كثير.

الموقف هم العلماء، فهم الذين يستطيعون ردّ الخلاف والنزاع إلى الله ورسوله، وكشف البلاء عن الأمة، ولذلك قال الإمام ابن كثير معلقاً على تفسير قوله تعالى (وأولي الأمر منكم) بعد أن استعرض أقوال السلف فيها: والظاهر - والله أعلم - أن الآية في جميع أولي الأمر من الأمراء والعلماء [1]، أما الإمام القرطبي فيقول في تعريفه لمصطلح "أولي الأمر": (وأما القول الثاني فيدل على صحته قوله تعالى فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول. فأمر تعالى برد المتنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وليس لغير العلماء معرفة كيفية الرد إلى الكتاب والسنة؛ ويدل هذا على صحة كون سؤال العلماء واجباً، وامتثال فتواهم لازماً) [2].

المرتكز الثالث: رفع الحرج عن الأمة بالاجتهاد

تتمثل أهمية الاجتهاد الشرعي في المقام الأول أنه في حال تحققه، فإنه يرفع الحرج والشدة عن الأمة المسلمة، خاصةً وأن الحرج والشدة المتحققة في واقع الأمة اليوم، إنما هي وليدة قرن كامل من النوازل الكُبرى، والتي تراكمت وتعقدت في العقدين الأخيرين أي من عام 1420 – 1442 للهجرة، وبقيت بلا إجابات شرعيَّة شافية تمثِّل إجماع علماء الأمة، ومن هنا يُصبح تجديد الاجتهاد في الأمة، تجديداً لدينها ودعماً لوجودها الحضاري ولرسالتها إلى البشر، وإيقافا للتهديد الوجودي الذي تتعرض له الأمة؛ ولا يتحقق ذلك إلا من خلال نظر العلماء المجتهدين في النوازل الكُبرى، التي تراكمت في ساحاتها، الأمر الذي أخبر النبي ﷺ به أمته في قوله: (إنَّ اللهَ يبعثُ لهذه الأمَّةِ على رأسِ كلِّ مائةِ سنةٍ من يُجدِّدُ لها دينَها) [3].

---

(1) المصدر السابق.

(2) تفسير القرطبي.

(3) الألباني، السلسلة الصحيحة.



المرتكز الرابع: النظر في النوازل إفتاءٌ وحكم شرعي

إن القضايا والمسائل التي تُشكِّل موضوع "المشروع الإسلامي"، أو مشروع نهضة الأمة، إنما تتعلق بأخطر حُرُماتها، وهي الدين، والعقل، والنسل، والمال، والنفس، وما يلحق بها من مقدسات وأراض وثروات؛ وما دام الأمر كذلك فإن القول في هذه المسائل، إنما يُعتبر إفتاء وحكم شرعي، لا يجوز بأي حال من الأحوال إحالتها إلى أصحاب الفكر المُجرَّد، ولا يجوز إخضاعها للاستمزاج العقلي، أو التقدير الاستراتيجي البحت، بل ينبغي إحالتها لأهل العلم المتمكنين، حتى يحددوا الأحكام الشرعيَّة المتعلقة بها؛ وحتى المسائل التي لا يمكن تمييز العِلل الشرعية فيها، بشكل واضح ودقيق، فإنها لا تصبح بدورها مجرَّد قضايا عقليَّة بحتة، وإنما تُلحَقُ بفقه المقاصد الذي يردُّها إلى كلِّيَّات الشريعة.

المرتكز الخامس: مشروع الأمة سلسلة من الواجبات الشرعيَّة

فعندما يتمكَّن علماء الأمة، ومن خلال النظر الجماعي في النوازل الكُبرى، التي تحيق بالأمة منذ قرن كامل، ويوفقهم الله عز وجل للوقوف على الأحكام الشرعية، المتعلقة بكل نازلة على حدة، والأحكام الشرعية المتعلقة بها مجتمعة، فإن العمل بتلك الأحكام واستخدامها في بناء مشروع الأمة، وتحقيق المشروع على أرض الواقع، يصبح سلسة من الواجبات الشرعيَّة، والمتعلِّقة بكل مكوِّنات الأمة المسلمة، ولا تُعَدُّ مجرَّد أطروحات فكريَّة وفلسفية تأخذ الأمة منها وتدع.

المرتكز السادس: لا يستغني العلماء عن الخبراء

ولا يعني القول بالاعتماد على علماء الشريعة، في النظر إلى نوازل العصر الكُبرى، إقصاء بقية العقول والخبرات في الأمة المسلمة، بل الحاجة إلى هؤلاء ماسة، ودورهم مُساند ومُكمل لدور علماء الشريعة، في مجالات عدة من بينها، تمييز النوازل من حيث طبيعتها، وواقعها، وتطورها، وآثارها، ومآلاتها، وتحديد مخاطرها، وترابطها والتأثير المتبادل بينها.



النظرية الثانية: تمكين الأمة المسلمة وظهور دولتها

منطوق النظرية: إن الواجب الشرعي الأول على أمة الإسلام، أن تجتمع بكلِّ مُكوِّناتها على الهدف الأسمى لوجودها، وهو تمكين الدين وظهور دولة الإسلام والخلافة من جديد، واستظلال كافة شعوب الأمة بها، ورفع وصاية الحملة الصليبية عنها، وإزاحة عملائها من الحكم.

شرح ملخص للنظرية: ترتبط جميع مظاهر الذِّلَّة والتخلف في الأمة المسلمة، بعامل أساسي واحد، وهو الانهيار السياسي الشامل، وفقد الأمة للدولة والسيادة، وانكشاف المرجعية السياسيَّة المركزية التي تُمثِّل وجودها العقائدي والشرعي والسياسي؛ فشعوب الأمة المسلمة إما محكومة بالهندوس والبوذ والنصارى، كما هو حال مسلمي الهند والصين ونيجيريا، وإما محكومة بأنظمة عميلة للغرب أو للشرق، من ملوك وسلاطين وعسكر، وهو واقع يتناقض تماماً مع عقيدة الأمة المسلمة، وتاريخها، الذي امتد لأربعة عشر قرن، فمنذ تنزَّلَ القرآن الكريم على قلب محمد ﷺ، والمسلمون يتعبَّدون ربهم بقوله تباركت أسماؤه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شيئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ النور:55، والمسلمون يعلمون بأن الهدف الأساسي من بعثة النبي ﷺ للبشرية، إنما يتمثَّل في ظهور دين الإسلام على الدين كلِّه: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ التوبة:33، فظهور دولة الإسلام متعلق بوجود هذه الأمة، حيث لا يمكن التعرُّف على وجودها، ولا يمكنها ممارسة دينها، إلا في ظل دولتها وخلافتها.



مرتكزات النظريَّة الثانية:

المرتكز الأول: لا ظهور للإسلام إلا بتمكين الأمة ودولتها

إن قواعد الإسلام في النظام السياسي قد ربطت بين تمكين أمة الإسلام وإقامة دولتها وخلافتها وبين ظهور الدين والأمة على بقية الأديان في ظل ذلك التمكين، فلا يمكن الفصل بينهما ولا يمكن تحقيق مسار التمكين إلا في ظل مسار الظهور، فقد قضى الله عز وجل بظهور دين الإسلام على الدين كلِّه بقوله: (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً)الفتح:28، وأوجبت قواعد الإسلام على الأمة المسلمة إقامة الدين بإقامة الإمامة أو الخلافة، التي تقابل مصطلح "النظام السياسي" المعاصر، فإن نظام الخلافة هو الذي ضمن استمرار دولة الإسلام وظهور دينها على الأمم طوال ثلاثة عشر قرن، حيث انتظم أمر الإمامة في الشرع والتطبيق، ابتداءً من فعل النبي ﷺ منذ اليوم الأول من هجرته إلى المدينة المنورة، وتأكد وجودها البشري التطبيقي غير المعصوم بالخلفاء الراشدين، واستمرت كذلك إلى الخلافة العثمانية، ولم يتوفى الله عز وجل رسوله ﷺ حتى رسم مسار الظهور لأمته على بقية الأمم بقوله: (إنَّ اللَّهَ زَوَى لي الأرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشارِقَها ومَغارِبَها، وإنَّ أُمَّتي سَيَبْلُغُ مُلْكُها ما زُوِيَ لي مِنْها) [1]، فالأمة المسلمة ونظام الخلافة الإسلامية، سيبقيان رمزاً على ظهور الحق إلى قيام الساعة.

المرتكز الثاني: هدم آثار الحملة الصليبية بناء للأمة

لن تُسْتكمل عملية تحوُّل الأمة المسلمة، من الواقع المرير الذي أوجدته الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، وذهابها نحو التمكين، إلا بهدم ما أسسته وما أقامته

---

(1) رواه مسلم.

الحملة الصليبية من واقع سياسي، وهو واقع يتكوَّن من شعبتين، فأما الشعبة الأولى، فهي شعبة الأنظمة السياسية المَلَكيَّة والعسكريَّة والجمهورية، التي أنشأتها الحملة الصليبية اليهودية، في قلب الأمة المسلمة، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، الأمر الذي يقتضي العمل على هدمها وإحلال نظام الأمة السياسي الراشدي مكانها، وأما شعبة الواقع الثاني، فقد تمثلت في المشروعين الإقليميين الصهيوني والصفوي، وما يلقيانه من دعم المشاريع الدولية الغربية والشرقية، وما نتج عن ذلك من فرض السيطرة العسكرية والأمنية والسياسية، على شعوب الأمة المسلمة.

المرتكز الثالث: معركة المسارات الخمسة

وقد تبيَّن من تتبع تاريخ الصراع وآليَّاته، التي فرضتها المشاريع المتداعية على الأمة، خلال العقود الأربعة الماضية، بأن تلك المشاريع تعمل وفق استراتيجيات محددة، في إدارة المعركة الشاملة، التي تشنها على شعوب الأمة المسلمة، حيث تتوزع مسارات المعركة على خمس مسارات أساسيَّة وهي:

- المسار العسكري
- المسار الأمني
- المسار السياسي والفكري
- المسار الإعلامي والحرب النفسية
- المسار الاقتصادي

الأمر الذي يقتضي مواجهة تلك المسارات، بمسارات مماثلة تحمل عقيدة الأمة المسلمة وبصمات تجديدها وإبداعها، حتى يحدث التكافؤ في الصراع، بينها وبين أعدائها في الداخل والخارج.

المرتكز الرابع: إزالة الآثار النفسية والفكرية للحملة الصليبية

إن من أخطر سِمات المعركة، التي فرضتها الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، على الأمة المسلمة، هي تلك التي تتمثَّل في الآثار النفسية والفكرية، التي خلَّفتها الحملة على أجيال الأمة، ومن نماذجها الهروب من فرض الجهاد ومقتضياته، في ظل "شيطنة" الحملة الصليبيَّة لفرض الجهاد، والوقوع في أسر مصطلح "الاعتدال"، والذي يعني الالتحاق بركب الحملة الصليبية، والخضوع لمتطلبات قادتها وبرامجهم، ووقوع النُخب في فخ التفريق بين الأداء السياسي والأداء الجهادي، والفصل بينهما فصلاً نهائياً، ومن نماذجه سعي النُّخب لتقليد الغرب في فلسفة الحكم، إلى غير ذلك من الآثار النفسية والفكرية، مما يقتضي إعادة البناء النفسي والفكري، وفق القواعد الشرعية، وليس وفق قواعد الحملة الصليبية.

المرتكز الخامس: مواجهة العولمة الرأسمالية بعولمة إسلامية

تأتي نظرية "العولمة"، في مقدمة النظريات الاستراتيجية، التي استخدمها النظام الغربي في فرض سيطرته على شعوب العالم، وفي مقدمتها شعوب الأمة المسلمة، كبديل عقائدي وأخلاقي، يستهدف السيطرة على عقول ونفسيات الأجيال الجديدة، من خلال استثمار إنجازات الغرب، في المجالات الاقتصادية، والتقنية، والصناعية، واستخدامها في فرض السيطرة التامة على شعوب العالم الثالث؛ ولا توجد في العالم أمة قادرة على مواجهة هذه السيطرة والتحكم إلا أمة الإسلام، وذلك بسبب ما تملكه من قدرات نفسية وعقائدية، وتنوع بشري وجغرافي، وثروات وإمكانيات اقتصادية، وما يمكن أن تلعبه شعوب الأمة المسلمة، من أدوار حضارية، وعولمة أخلاقية، واقتصادية، تواجه الانهيارات التي تفرضها عولمة الغرب وفساده المستطير.

المرتكز السادس: تكامل وِحدات الأمة في إدارة الصراع العالمي

إن تحقيق هدفي التمكين والظهور للأمة المسلمة، لا يمكن أن يتحققا إلا بتظافر وِحدات وكُتل الأمة البشرية بكُلِّ مُكوِّناتها، وفي جميع مواقع انتشارها الجغرافي، وخصوصاً الكُتل البشرية والوحدات الجغرافية، التي بدأت تقود الصراع على المستوى العالمي، وهي ثورات الربيع العربي، والمجاهدون الأفغان، والشعب التركي، والتحاق كُتَلٌ جديدة بساحات الصراع، وضرورة تكامل تلك الساحات في أدائها، من حيث وحدة التصورات والأبعاد النظرية، وضرورة الاستظلال بمشروع واحد، واجتهاد متكامل يمثل الأمة المسلمة، وتساند تلك الكُتَل فيما بينها لإدارة الصراع والتدافع العالمي، مع اعتماد تنوع استراتيجيات إدارة الصراع، على مستوى الأمة المسلمة كلِّها، من ثورات شعبية كما حدث في ثورات الربيع العربي، إلى ملاحم مواجهة الاحتلال الخارجي كما حدث في أفغانستان، إلى قيادة وفرض التحولات السياسية بأساليب المدافعة المدنية كالنموذج التركي.

المرتكز السابع: رؤية الأمة الحضارية للنظام العالمي

إن تمكين الأمة المسلمة وظهورها في الأرض مجدداً، سوف يجعلها في قلب النظام العالمي وقطب رحى العلاقات الدولية، لا بما سوف تفرضه من قوة نفوذ، بل بما تتمتع به الحضارة الإسلامية من مبادئ إنسانية عالمية، وعدالة، وإنصاف، وحفظ للمواثيق، ورعاية حقيقية لحقوق الإنسان، وتعاونها مع شعوب العالم في مواجهة التدمير الممنهج والمزدوج، الذي يقوده رؤوس النظام الدولي الحالي، وخاصة اليهود، في المجال الأخلاقي والقِيَمي، والمجال الاقتصادي والتنموي، والمجال البيئي والحيوي، الأمر الذي يوجب على الأمة المسلمة، بذل جهودها العلمية لبلورة رؤيتها للنظام العالمي الجديد، وطرحها لميثاق عالمي جديد في العلاقات الدولية.

النظريَّة الثالثة: وجوب إحياء النظام السياسي الراشدي

منطوق النظرية: إن أعظم سُنَّة وشعيرة في الإسلام يتوجب اليوم إحياؤها، في واقع الأمة المسلمة، هي إحياء سُنَّة النبي ﷺ، وسُنَّة خلفائه الراشدين، في بناء الأمة وتأسيس الدولة، وإدارة الحُكم، وتطبيق الشريعة الإسلامية، ورعاية مصالح الأمة العُليا، والدفاع عنها؛ وذلك اتباعاً لفعله ﷺ في بناء الدولة والخلافة، واستجابة لأمره ﷺ الذي ورد في قوله: (أُوصيكُمْ بِتقْوَى اللهِ، والسَّمعِ والطاعةِ، وإنْ أُمِّرَ عليكم عبدٌ حبَشِيٌ، فإنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنكمْ بَعدِي فسَيَرَى اخْتلافاً كثيراً، فعليكُمْ بِسُنَّتِي وسنَّةِ الخُلفاءِ المهديِّينَ الرَّاشِدينَ، تَمسَّكُوا بِها، وعَضُّوا عليْها بالنَّواجِذِ، وإيّاكُمْ ومُحدثاتِ الأُمورِ؛ فإنَّ كلَّ مُحدَثةٍ بِدعةٌ، وكلَّ بِدعةٍ ضلالَةٌ) [1]، فالأمة المسلمة قد تعبَّدها الله عز وجل بكل أفعال النبي ﷺ لا ببعضها وترك البعض الآخر؛ وبين يدي تحقيق هذا الإحياء لسنن الخلفاء الراشدين في الحُكم، لا بُد أن تسعى شعوب الأمة لهدم أنظمة المُلك الجبْري، التي ثبَّتتها الحملة الصليبية على أراضيها، ولا بد أن تنبذ فلسفة الغرب الصليبي في الحُكم، التي تهدف إلى نقض مرجعية الشريعة الإسلامية في الحُكْم، واستمرار فرض سيطرة الغرب الصليبي على شعوب الأمة، والتمكين لعملائهم في الحُكم.

شرح ملخص للنظرية: لقد بلغت مرحلة الانهيار السياسي في أمة الإسلام، مبلغاً لم يَعُد يجدي معه أي مسار للإصلاح والترقيع الجزئي، ولا البناء على الواقع السياسي الذي أحدثه قادة الحملة الصليبية واليهودية المشتركة، من فرض سيطرتهم التامَّة على شعوب الأمة المسلمة، وتحكُّمهم في تعيين وتسمية الحُكَّام في جميع بلاد المسلمين، سواء أكانت مَلَكيَّة أم عسكرية أم جمهورية، وترك الشعوب تدور في دائرة مفرغة؛ الأمر الذي يقتضي الذهاب إلى الإصلاح الشامل، من خلال انتزاع شعوب الأمة لسيادتها واستقلالها السياسي، وإعادة تأسيس دولة الإسلام

---

(1) الألباني، صحيح الجامع.

والخلافة، واستثمار هذه اللحظة التاريخية لإحياء السُّنَن التي فعلها النبي ﷺ، وأمر بها في شأن الأمة السياسي، من بناء للأمة وإقامة الدولة، وسار عليها من بعده خلفاؤه الراشدون، وذلك بعد أن مرَّت الأمة منذ نشأتها الأولى، بالأنظمة السياسيَّة الثلاثة، وهي: النظام السياسي للخلفاء الراشدين، الذي طبَّقوا القواعد الشرعية، في إدارة شؤون الأمة السياسية، ثم نظام الملك العضوض الوراثي، الذي مَنَعَ الأمة من حقها في الشورى، وحوَّله إلى نظام وراثي، وحَرَمَها من ممارسة سلطانها السياسي في اختيار خلفائها، غير أنه التزم بوحدتها وشريعتها، وأقام الجهاد طوال تاريخه، ثم سقوط الأمة المسلمة تحت نظام المُلك الجبْري، أو الدعاة على أبواب جهنم كما وصفهم النبي ﷺ [1]، وهم الذين عيَّنَتْهُم قيادات الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، وأعطتهم "الشرعيَّة" باسمها، ووضعت لهم حدود دُوَلِهم، وربطتهم بها ربطاً مُحكماً؛ ولا يتوقف أمر الإصلاح السياسي الشامل في الأمة عند ذلك، بل يمضي لتطبيق النظام السياسي الراشدي، ونبذ الدعاوى التي تنتشر بين بعض المحسوبين على العلم الشرعي، وأصحاب الأطروحات الفكرية السياسيَّة، في دعوتهم إلى تطبيق واستيراد النظام السياسي الغربي المُسمَّى "بالديموقراطية"، والذي يجعل الشريعة الإسلامية مساوية لتشريعات البشر، وذلك في أحسن أحوالها، ويضع العلمانيين المُرتدِّين فوق علماء الشريعة، ويُعطي "الشرعيَّة" لأنظمة المُلك الجبري العسكرية والمَلَكيَّة والجمهورية، ولا يَمسُّها بسوء، ويرهن شعوب الأمة المسلمة لمرجعية الحملة الصليبية واليهودية المشتركة.

---

(1) من حديث حذيفة بن اليمان في البخاري: (قُلتُ: فَهلْ بَعْدَ ذلكَ الخَيْرِ مِن شَرٍّ؟ قالَ: نَعَمْ، دُعَاةٌ علَى أبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَن أجَابَهُمْ إلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا).

مرتكزات النظرية الثالثة:

المرتكز الأول: إجماع الأمة على وجوب الخلافة

إن سعي الأمة المسلمة نحو التمكين وإعادة دولة الإسلام، وإحياء الخلافة كنظام سياسي، هو واجب شرعي قد أجمعت الأمة على إقامته، فقد أورد الإمام القرطبي في معرض تفسيره لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، قوله التالي: (هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يُسمع له ويُطاع، لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة. ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة) [1]، ولن تتمكن الأمة المسلمة من حماية حُرُماتها وإقامة دينها، إلا بإقامة نظام الخلافة الإسلامية مجدداً، حيث لا يمكن التعرُّف على النموذج التطبيقي الأمثل للإسلام، إلا في ظل نظام الخلافة، الذي يوفر الغطاء الكامل لعبادة الله تعالى وحده، وتطبيق شريعة الإسلام على أرضه، كما أوجب الله عز وجل ذلك على الأمة المسلمة.

المرتكز الثاني: قيام دولة الإسلام على عقد سياسي ودستوري

لقد أفصحت الآيات التي نزلت في مكة على النبي ﷺ قبل هجرته، ودلَّت على طبيعة "الحقوق والواجبات السياسية"، التي فرضها الله عز وجل على المجتمع المسلم، من خلال النص: على المرجعية الدستورية العُليا، المتمثلة في الكتاب والسنة، وطاعة الرسول ﷺ، وحقوق الفقراء والمساكين في زكاة الأموال، وفي نفي "الطبقية"، ومنع استضعاف شريحة معينة في المجتمع المسلم، وفي فرض المساواة في ذلك المجتمع، وفي التلازم وعدم الفصل بين السلطة والدين والسياسة؛ كما دلَّت تصرفات النبي ﷺ قبيل تأسيسه لدولة الإسلام في المدينة، على منظومة الأحكام الدستورية، وطبيعة النظام السياسي في الإسلام، والتي اطردت بعد ذلك إلى وقت وفاته ﷺ، ومن ذلك مبدأ نُصْرة الإسلام، واحتمال تبعات تأسيس الدولة

---

(1) تفسير القرطبي.



المُسلمة، فقد كان من أوضح المبادئ التي وضعها النبي ﷺ أمام من عَرَضَ عليهم نُصْرته، فلم يكن الأنصار رضوان الله عليهم أول من عرض عليهم النبي ﷺ تلك النُّصرة، واحتمال واجبات تأسيس دولة الإسلام، لكن الأنصار خالفوا من قبلهم، بأنهم وضعوا أرواحهم وما يملكون لتأسيس الدولة، دون أن يطلبوا لأنفسهم حقاً مستقطعاً، ووصاية على النظام السياسي، لا في حياة النبي ﷺ ولا بعده، بينما طالب من سبقهم كبني عامر بن صعصعة، بجعل "الأمر" أي صيرورة الحكم إليهم، بعد النبي ﷺ، فرفض رسول ﷺ منحهم تلك الخاصية والوصاية على أمة الإسلام، ولذلك جاء جواب النبي ﷺ التالي للأنصار عندما سألوه في بيعة العقبة الثانية: (قَالوا فما لنا؟ قالَ: لَكُمُ الجنَّةُ) [1]، بل إن عقد بيعة العقبة الثانية قد حمل أربعة أصول من أصول الحكم في النظام السياسي وهي:

(أنه أول عقد سياسي دستوري واجتماعي حدث في التاريخ الإنساني، قامت على أساسه أول دولة إسلامية في المدينة المنورة، حيث هاجر النبي ﷺ من مكة إلى المدينة، بناء على هذا العقد الذي تم برضا أهلها واختيارهم، ليمارس النبي ﷺ كل صلاحيات السلطة السياسية) [2]، كما تضمن العقد حق السلطة على الأمة المسلمة بالسمع والطاعة، وتضمن حق الأمة بالرقابة على السلطة وتقويمها ومحاسبتها (وأن نقوم أو نقول الحق حيثما كنا لا نخاف لومة لائم)، وحق مشترك للأمة والسلطة (وأن لا ننازع الأمر أهله) والسلطة هي أهله بعد اختيار الأمة لها برضا وشورى، لا ينازعها أحد هذا الحق ما لم تعزلها الأمة عنها) [3].

المرتكز الثالث: النظام السياسي خاضع لشريعة الإسلام

---

(1) أخرجه أحمد (14456) مطولاً، والبزار كما في ((مجمع الزوائد)) للهيثمي (51/6) بنحوه، وأبو يعلى (1887) واللفظ له.

(2) حاكم المطيري، تحرير الإنسان وتجريد الطغيان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، 191.

(3) المصدر السابق باختصار.



يتميَّز النظام السياسي الذي شرعه الله عز وجل لأمة الإسلام، بروابط عقدية وأنظمة تشريعية شاملة ومتكاملة، تبدأ بتوحيد الخالق جلَّ في علاه، والخضوع لحكمه، فلا حاكم على حياة وتصرفات الأمة المسلمة إلا شرع الله عز وجل، فشرع الله هو الذي يقرر القواعد العقائدية والسياسية، التي تقوم عليها العلاقات الدولية للأمة المسلمة، وهو نسيج متكامل من النُّظُم، لكل جوانب الحياة السياسية، والاجتماعية، والأخلاقية، والاقتصادية، التي تُسيِّر شؤون الأمة المسلمة، والتي يمكن رؤية سِماتها في الأصول التالية:

- تكامل النظام السياسي الراشدي مع بقية التشريعات في ظل أحكام الشريعة الإسلامية، بدءاً من خضوع الأمة لعقيدة التوحيد، في دينها وتنظيم أمور حياتها، وانتهاءً بتحديد الواجبات والحقوق السياسية للأمة، التي ينص عليها النظام السياسي الراشدي وتطبيقاته.
- يستظل النظام السياسي الراشدي بمرجعية دستورية عُليا حاكمة، تتمثل في الكتاب والسنة، ومرجعية تعاقدية دستورية في تأسيس دولة الإسلام، وذلك بحسب الاحتياجات البشرية والظروف السياسيَّة، وهي خاضعة بدورها خضوعاً تاماً للمرجعية الدستورية العُليا.
- تمتع الأمة المسلمة بسلطان تام على النظام السياسي، فهي منبع السيادة التي تقوم عليها السلطة في النظام السياسي الراشدي، من خلال الشورى والرضا، ثم الرقابة الخاصة والعامة على أداء السلطة السياسية، سواء من قبل أهل الشورى وأهل الحل والعقد، والعلماء الشرعيين، والخبراء وأهل الاختصاص، وانتهاءً بكل فرد مسلم، يتوجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- قيام النظام السياسي الراشدي في الإسلام، على حريَّة تامة غير منقوصة للأمة في اختيار من يحكمها، فلا وصاية عليها من قبل أي فئة، أو طبقة، أو قوم،



أو عِرق، وهو ما يُفهم من قول النبي ﷺ: (وإنْ أُمِّرَ عليكُمْ عبْدٌ حبَشِيٌّ مجَدَّعٌ، ما أقامَ فيكُم كِتابَ اللهِ عزَّ وجلَّ) [1].

- اعتبار العلاقة بين الأمة والسلطة في النظام السياسي الراشدي علاقة تعاقدية: (وهذا هو الأصل الثالث من أصول الخطاب السياسي الراشدي، فالعلاقة بين الأمة والإمام تقوم على أساس عقد بين طرفين، تكون الأمة فيه هي الأصيل، والإمام هو الوكيل عنها في إدارة شؤونها، فالحكم والسلطة ليسا بالتفويض الإلهي، وليسا بالحق الموروث، ولا بالمنازعة والمغالبة، بل بعقد البيعة بين الأمة والإمام) [2]، (لقد سبق الإسلام إلى ترسيخ مبدأ العقد لا على أساس فلسفي نظري، بل على أساس واقعي عملي، حيث كان أول عقد في الدولة الإسلامية هو عقد بيعة العقبة الذي على أساسه قامت الدولة الإسلامية) [3].

- وَحدة السلطة والحكم والمرجعية السياسية في الأمة: (إذا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فاقْتُلُوا الآخَرَ منهما) [4].

- يتصف النظام السياسي الراشدي بالفصل بين السلطات الأساسية، وهي السلطة الشرعية الرقابيَّة، التي تسمى اليوم "بالتشريعية"، والسلطة التنفيذيَّة، والسلطة القضائيَّة، أما السلطة الشرعيَّة الرقابيَّة فهي تلك التي يمثلها رؤوس العلماء وأهل الحل والعقد والشورى، ورؤوس الأمة والمجاهدين فيها، ويتميز مستوى السلطة الشرعيَّة الرقابيَّة بالشورى المُلْزِمة، التي تنتج عن رأي الأغلبية، وما سُمِّي في تاريخ الأمة بالإجماع، فلولا ميل أغلب الصحابة رضوان الله عليهم

---

(1) أخرجه مسلم (1838)، والترمذي (1706)، والنسائي (4192)، وابن ماجه (2861)، وأحمد (27262) واللفظ له.

(2) حاكم المطيري، تحرير الإنسان وتجريد الطغيان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، 300.

(3) المصدر السابق، 300.

(4) رواه مسلم.

للاجتهاد، الذي قاده أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، بضرورة تنصيب إمام المسلمين، فور وفاة النبي ﷺ، وفي قتال المرتدِّين بعد ذلك لما أمكن استمرار نظام الأمة المسلمة السياسي، واستقراره في مسار التمكين، وبقاء الدولة المسلمة أربعة عشر قرناً، فقد ميَّز الصحابة رضوان الله عليهم بين الشورى المُلزمة، في الشأن الكُلِّي للأمة، وبين الشورى المُعلمة في الشؤون التنفيذية للسلطة.

- يمكن تمييز المستويات الثلاثة التالية في النظام السياسي الراشدي، وهي: المستوى الشعبي الجماهيري، حيث يتساوى جميع المسلمين فيه بحقوق وواجبات سياسية واحدة، ومستوى أهل الحل والعقد وإدارة الشورى، ثم مستوى السلطة والإمامة، والتي تتشكل بدورها من السلطة التنفيذية والسلطة القضائية في ظل مرجعية الشريعة وفقهها، ويؤدي "أهل الحل والعقد" في النظام السياسي الراشدي، دوراً وسيطاً وفاعلاً بين عموم جماهير الأمة ومكوِّناتها، وبين رأس النظام السياسي، متمثلاً في الإمامة أو الخلافة، ولكنهم لا يحلون محل الأمة، ولا يكونون أوصياء عليها في اختيار من تشاء وترضاه وتراه أهلاً للبيعة، فدور أهل الحل والعقد يقتصر على الترشيح، وإدارة الشورى والحوار في الأمة حول المرشحين، وتتكون هذه الشريحة من العلماء الشرعيين، والخبراء، والمستشارين، في كافة شؤون الحياة، ومن وجوه الأمة وأعيانها [1].

- احتواء القواعد الشرعية التي تنظم النظام السياسي الراشدي، على أحكام ثابتة وشاملة، تحكم تصرفات السلطة والإمامة، في إدارة جميع شؤون الدولة والأمة، مع سعة شرعية تحكم أداءها، عند النظر في النوازل والقضايا المستجدة، والتي يحكمها منهج فقه النوازل.

---

(1) انظر المقترح التطبيقي في هذا الكتاب بعنوان: مشروع بناء دوائر أهل الحل والعقد في الأمة.



- نقضت شريعة الإسلام نظام "المُلك"، الذي خضعت له البشرية، سواء كان كِسْرَوياً فارسياً أو قيصرياً رومياً، فقد أطلق القرآن الكريم على المنظومة العقائديَّة والسياسيَّة التي يتشكل منها ذلك المُلك صفة "الطاغوت"، لأن هدف النظام المَلَكي تعبيد البشر للبشر أمثالهم، وصدهم عن طاعة الله تعالى، قال أبو جعفر الطبري في تعريف الطاغوت: (والصواب من القول عندي في" الطاغوت "، أنه كل ذي طغيان على الله، فعُبِد من دونه، إما بقهر منه لمن عبده، وإما بطاعة ممن عبده له، وإنساناً كان ذلك المعبود، أو شيطاناً، أو وثناً، أو صنماً، أو كائناً ما كان من شيء) [1]، ويقول الدكتور حاكم المطيري: (فلا استحقاق ولا أحقية في الإسلام لأحد في أن يكون ملكاً على المسلمين، أو على أرضهم، كما لا يمكن أن يقر توارث الحكم والسلطة، لكون التوارث لا يكون إلا فيما كان مُلْكاً خاصاً يورثه الإنسان لذريته وأهل بيته،... وقد ثبت أنه لا حق لأحدٍ فيها على أحد، بل الأمة جميعاً سواء في الحقوق والواجبات، وفي الملك والاستخلاف، فالأرض أرضهم، والأمر أمرهم، ولأن التوارث يقتضي القهر والجبر، والمغالبة والمنازعة، وهو ما يعارض أصول الخطاب القرآني والنبوي) [2]، الأمر الذي عصم الأمة المسلمة من الخضوع لذلك النوع من المُلك والطاغوتية، حتى وهي تضعُف عن الاستمرار في تطبيق النظام السياسي الراشدي، وتتحوَّل إلى مرحلة "المُلك العضوض"، فقد بقيت الشريعة مرجعاً نهائياً للأمة، وبقي عَلَمُ الجهاد مرفوعاً، وبقيت سيادة الأمة قائمة.

---

(1) تفسير الطبري.

(2) حاكم المطيري، تحرير الإنسان وتجريد الطغيان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، 195.

المرتكز الرابع: لا سيادة ولا حضارة للأمة إلا في ظل نظامها السياسي

لقد نتج عن مركزيَّة مفهوم "الأمة"، في النظام السياسي الإسلامي، كل الأداء الحضاري في تاريخ المسلمين، وفي جميع المجالات السياسية منها، والعلميَّة، والدعوية، والاقتصادية، والعُمرانيَّة، والانتشار والتأثير العالمي، سواء في مرحلة الخلفاء الراشدين، أو المرحلة الثانية، وهي مرحلة الملك العضوض، التي وإن كانت قد حرمت الأمة من الشورى، لكنَّها التزمت ببقية ركائز قيام الأمة؛ وعليه فإن مستقبل الأمة المسلمة مرشح لمثل تلك النتائج وأكثر، في حال التزمت بتطبيق النظام السياسي الراشدي، في مشروعها الحضاري، وللتذكير ببعض تلك النتائج الحضارية في تاريخ الأمة المسلمة نذكِّر بما يلي:

- الانفتاح والتداخل والامتزاج الحضاري، الذي أتاح بيئة علميَّة واسعة، أنتجت قاعدة النمو العلمي الذي يشهده البشر الآن، في مجال طلب العلم والفلَك والرياضيات، وتشكُّل المدارس الفقهية والتربوية، وانعكاس ذلك الانفتاح على عمليات الإبداع والإنتاج الثقافي والفكري والتقني الصناعي، والحرفي، والزراعي، والتجاري، وغيره.

- انفتاح الأمة بكل مكوِّناتها العِرقية والقومية والجغرافية، على بعضها البعض دون معوقات ولا حواجز، مما عزز الشعور بالانتماء والتناصر والوَحدة والأخوة الحقيقية بين أبناء الأمة، وعلى سعة امتداد الأمة في القارات الثلاث، آسيا، وإفريقيا، وأطراف أوروبا.

- انفتاح أقاليم الأمة على بعضها من الناحية الاقتصادية والتبادل التجاري، وتشكيل سوق اقتصادية وتجارية واسعة شملت آسيا وإفريقيا، دون قيود اقتصادية أو سياسية، مما مكَّن الأمة من بناء وتداول ثروة عظيمة، امتدت آثارها من الصين شرقاً إلى إفريقيا وأوروبا غرباً.

- أدى التزام النظام السياسي بمرجعية الشريعة الإسلامية، في إدارة شؤون الأمة طوال وجوده التاريخي، إلى إثراء وتعميق الأداء العلمي والفقهي وترسيخه، والذي استمر أربعة عشر قرناً، وظهور المذاهب الفقهية ومدارسها، وتطوير قابلية علماء الأمة المسلمة، في الاجتهاد ومواجهة المستجدات الفقهية، بحسب التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

- أدت عمليَّة تفعيل الأداء الجهادي، والتزام النظام السياسي في الأمة به، إلى حيويَّة بالغة في إدارة شأن الأمة، والحفاظ على حُرُماتها ومصالحها العليا، واستجابتها للتحديات التي فرضتها أمم الكفر عليها، طوال أربعة عشر قرناً من تاريخ الأمة السياسي.

- أدى التزام النظام السياسي وتاريخ الخلافة الإسلامية، بمبدأ الولاء والبراء العقدي كأساس في إدارة شؤون الأمة وعلاقاتها الدوليَّة، إلى المحافظة على استقلال الأمة عن تأثير جميع الأمم في الأرض، وهو ما قاد إلى سيادة نظام الخلافة، وقدرته على ممارسة مهامه السياسيَّة، التي أناطتها به الشريعة الإسلامية، كالنظر في المصالح العُليا للأمة المسلمة، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية تلك المصالح.

المرتكز الخامس: الخلافة الإسلامية مهمة دعويَّة وأخلاقيَّة

إن من أهداف النظام السياسي الراشدي، وغاياته الكُبرى، التي رتبتها الشريعة عليه، وجوب سعيه عبر قيادته السياسية، إلى تقديم النموذج الحضاري والأخلاقي، الذي تمثله رسالة الإسلام للبشريَّة جمعاء، لقوله عز وجل لنبيِّهِ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً، وَدَاعِياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُّنِيراً، وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فضلاً كَبِيراً﴾ الأحزاب: 45-47، وقد قرر العلماء بأن صفة "الخليفة المسلم" إنما ترتَّبت في ضوء خلافته رسول الله ﷺ، كما أورده الماوردي: (الإمامة موضوعة لخلافة النبوَّة في حراسة الدين وسياسة الدنيا،



وعقدها لمن يقوم بها واجب بالإجماع) [1]، وهو ما يقتضي تكامل الأداء السياسي، مع الأداء الحضاري والأخلاقي، لإنقاذ البشرية مما وصلت إليه من انحطاط، نتيجة خضوعها لفلسفات الكُفر الغربي والشرقي، وضرورة استعداد الأمة المسلمة لمرحلة دخول الأمم في دين الله أفواجاً، كما حدث على عهد النبي ﷺ، عندما مكَّنه الله عز وجل من فتح مكة، فنزل قول الله عز وجل: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجاً، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً﴾ النصر:1-3.

المرتكز السادس: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ البقرة:85.

إن من أكبر الكبائر التي ينطق بها بعض المتكلمين، في شؤون الأمة المسلمة اليوم، قولهم: "بعدم وجود نظام سياسي في الإسلام"، وهي كلمة يمكن أن ترقى إلى حدِّ الاتهام المُبطَّن لشريعة رب العالمين، بعدم احتوائها على القواعد اللازمة والكافية لتنظيم الأمور السياسية، لأمة الإسلام وللبشريَّة، أي اتهام الشريعة الإسلامية بوجود "فراغ تشريعي"، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾ الكهف:5، ويعلم الذين نطقوا بتلك الهرطقة قبل غيرهم، بأن النظام السياسي في الإسلام، إنما تلتقي عنده وتنعقد عليه أغلب أحكام الإسلام وشرائعه، إذْ أن الخلافة مُكلَّفة شرعا، بأن تكون مظلة لتطبيق أحام الشريعة، فهي المعنيَّة بتطبيق حكم الولاء والبراء العقدي، في العلاقات السياسية الخارجية، وما يترتب على ذلك من حرب وسلم، وهي المعنيَّة بتمكين القضاء لكي يؤدي رسالته بين الناس، وفي ظل الخلافة يتمكن المجتمع المسلم من ممارسة طاعته لله وعبادته، وبها تتمكن الأمة من حفظ دمائها وحُرُماتها ومقدساتها؛ فكيف يرجو التوفيق، من يُقدِّم للأمة وللبشرية، النموذج الإسلامي وقد سَلَخَ منه منظومة الحكم والخلافة

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، تحقيق أحمد جاد، القاهرة، دار الحديث، 2006، 15.



والإمامة والسياسة الشرعية، ثم استبدل بها نُظُم وفلسفات الغرب الصليبي واليهودي والإلحادي! وذلك بدعوى كثيرة، فهم من جهة يغُلُّون أحكام الشريعة في المجال السياسي، ويُفرّقون بينها وبين بقية أحكامها، ومن جهة أخرى يلتمسون العذر في اتباعهم للديموقراطية، بأن يُفرّقوا بين "فلسفة الديموقراطية" ومبادئها التي تعطي البشر حق "التشريع" من دون الله تعالى، وبين "آليات الديموقراطية"، كعذر للخضوع إلى اتباع أنظمة الغرب الصليبي في الحكم، وهم يعلمون علم اليقين، بأن تطبيق الديموقراطية سيقود حتماً إلى نتائج محددة في ساحات الأمة، كما هو حادث في كل نماذج التطبيق الحالية، والتي تتمثل في تقديم العلمانيين، الذين لا يؤمنون بحكم الإسلام، حتى يتحكَّموا في شؤون الأمة العُليا، والتطبيق الديموقراطي يقود حتماً إلى الخضوع للنظام الدولي ووصايته، وحتمية بقاء أنظمة المُلك الجبري واستمرارها على ما هي عليه، من عسكريَّة باطشة، ومَلَكيَّة عابثة، وجمهورية علمانيَّة كافرة، وحتمية التخلِّي الكُلِّي أو المتدرّج عن أحكام الشريعة بحجج كثيرة؛ فأنَّى للمسلمين أن يذهبوا لتحكيم "الديموقراطية" في شؤونهم السياسية، والحق تباركت أسماؤه يحذِّرُ نبيَّه ﷺ وأمته من اتباع "أهواء اليهود والنصارى"، بقوله: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ البقرة:120، فأطلق الله عز وجل على ناتج الفكر والفلسفة عند اليهود والنصارى، مصطلح "الأهواء"، وهو مصطلح مُطَّرد في القرآن ومرتبط بذكر اليهود والنصارى، ويقول الإمام ابن كثير في تفسير الآية: (فيه تهديد ووعيد شديد للأمة عن اتباع طرائق اليهود والنصارى، بعد ما علموا من القرآن والسنة، عياذاً بالله من ذلك، فإن الخطاب مع الرسول، والأمر لأمته) [1].

(1) تفسير ابن كثير.



النظرية الر ابعة: تفعيل المنظومة القِيَمِيَّة الحضارية

منطوق النظرية: إن تحقيق غاية المشروع الإسلامي الأساسيَّة، والمتمثلة في إخراج شعوب الأمة المسلمة من وهدتها والذِّلَّة التي هي فيها، وذهابها نحو التمكين مجدداً، لن تتحوَّل إلى واقع إلا في حال التزمت تلك الشعوب جماعاتٍ وأفراداً، بمعايير النهوض الشاملة في القرآن والسنة، من توحيد الله عز وجل والاستقامة على أمره: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ فصلت:30، إلى بقيَّة المنظومة القِيَمِيَّة والأخلاقيَّة التي أخرجت من قبل جيل الصحابة رضوان الله عليهم، والتابعين وأجيال الأمة المباركة طوال تاريخها.

شرح ملخص للنظرية: إن أعظم ما يُميّز الأمة المسلمة عن بقية الأمم في الأرض، إنما يتمثل في التزامها التطبيقي بمنظومتها القِيَمِيَّة الشاملة، في العقيدة والعبادة والأخلاق والمعاملات والعلاقات الدولية، واستحضار ما امتنَّ الله عز وجل به عليها في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ الجمعة:2، فقد كانت مُخرجات التزكية والتربية المُحمَّديَّة، متمثلة في جيل الصحابة رضوان الله عليهم، والذين تمكَّنوا بسبب المنظومة القِيَمِيَّة التي غرسها فيهم النبي ﷺ، من إسقاط الإمبراطورية الفارسية والرومية معاً، وتمكنوا من استيعاب شعوب تلكما الإمبراطورتين في حضارة هذا الدين، ويُفسِّر قتادة معنى "الحِكمة" الواردة في الآية السابقة بقوله: أَيْ السُّنَّة [1]، وأما معنى "التزكية"، فيقول ابْن جُرَيْجٍ: (وَيُزَكِّيهِمْ) قَالَ: يُطَهِّرهُمْ مِنْ الشِّرْك وَيُخَلِّصهُمْ مِنْهُ [2]؛ فمصادر المنظومة القيمية إنما تتمثَّل بالكتاب والسُّنَّة، وتطبيقات جيل الصحابة في كافة شؤون الحياة، وتطبيقات الأجيال الأولى من التابعين، وتاريخ الأمة التطبيقي والحضاري، في جميع شؤون الحياة، وما لم تنجح الأمة المسلمة مجدداً، في تحويل تلك المنظومة، إلى دوافع،

(1) تفسير الطبري.

(2) المصدر السابق.

ومُحرّكات عقلية، ونفسية، وعملية، في واقع شعوبها، فإن معاناتها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي سوف تستمر، حتى تثوب إلى إصلاح الخلل القِيَمي، الذي خلَّفَته الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، على الأمة وخاصة في فعل أوليائها ونُظُمهم من ملوك وعسكر.

مرتكزات النظرية الرابعة:

المرتكز الأول: تحويل المنظومة القِيَميَّة إلى مناهج تربويَّة

يتوجب على علماء الأمة، وخبرائها، جمع وتصنيف المنظومة القيمية، المبثوثة في الكتاب والسنة، وتاريخ أداء الصحابة رضوان الله عليهم، والتابعين من بعدهم، والتي حَفَلت بها كتب السِّيَر، والفقه، والتزكية، والجهاد، والفتوح، وسيرة الخلفاء الراشدين في إدارة شؤون الأمة، وبلورة تلك المنظومة إلى مصفوفات ومعايير، ثم العمل على وضع المناهج التطبيقية والتربويَّة، التي تسهم في إعداد أجيال الأمة على ضوء تلك المعايير، وهي غالباً ما تشمل: المجال الإيماني والعقائدي، ومجال الخلافة والنظام السياسي، ومجال الجهاد والمدافعة والتمكين، والمجال التشريعي والفقهي، والمجال الاجتماعي والأخلاقي، والمجال الدعوي والحضاري، والمجال الاقتصادي والإداري، والمجال التقني والصناعي، وغيرها من المجالات.

كما هو مُبيَّن في المخطط التالي:

مجالات المنظومة القِيَميَّة

الدعوي والحضاري	الإيماني والعقائدي	التشريعي والفقهي	الخلافة والسياسة
الاجتماعي والأخلاقي	الجهاد والمدافعة	الاقتصادي والإداري	التقني والصناعي



المرتكز الثاني: صلاح آخر الأمة بما صلح به أوَّلُها

وإن نهضة الأمة المسلمة المتوخَّاة اليوم لن تتحقق، إلا بما نهضت به أول مرة، عند مبعث نبيها ﷺ، فهذه هي النشأة الثانية لها، كما أخبر النبي ﷺ بقوله: (مَنَعَتِ العِراقُ دِرْهَمَها وقَفِيزَها، ومَنَعَتِ الشَّأْمُ مُدْيَها ودِينارَها، ومَنَعَتْ مِصْرُ إرْدَبَّها ودِينارَها، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ)[1]، والشاهد في الحديث قول النبي ﷺ: (وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ)، فقد عادت الأمة بلا دولة وبلا تمكين، وفقدت مقدساتها، مما يقتضي إعادة بناء أجيالها كما بُنيت الأجيال الأولى منها، حتى تتمكَّن من العودة للحياة مجدداً، بعد حدوث أخطر الانكسارات في تاريخها، والذي تمثلت في نجاح الحملة الصليبية اليهودية في احتلال بيت المقدس، وإسقاط خلافتها وإزالة مرجعيتها ودولتها، فأمة الإسلام اليوم في أشدِّ الحاجة للمنظومة القيَميَّة، التي كان عليها الصحابة رضوان الله عليهم، فهي التي أتاحت لهم ذلك الظهور والتمكين.

المرتكز الثالث: إحياء وإماتة مزدوجة للمنظومات القيمية المُتقابلة

ستقوم عملية زرع المنظومة القيمية الحضاريَّة، في شعوب الأمة المسلمة، على أداء مزدوج، فهي من ناحية أولى، عمليَّة إحياء للمنظومة القيمية الإسلامية، في مستواها العقائدي، والأخلاقي، والاجتماعي، وغيرها من المستويات، وباستخدام كافة الأدوات والآليَّات التربوية والإعلامية والتعليمية، وهي من ناحية ثانية، إماتة للمنظومة القيمية التي خلَّفتها الحملة الصليبية، طوال قرن كامل، وما قام به عملاؤها من ترسيخ لمنظومتها القِيميَّة، بحيث تشمل عملية الإماتة، كل ما خلَّفته تلك المنظومة الفاسدة، من موالاة لأعداء الله من يهود ونصارى، ومن ابتداع، ومن انهزامية، وتفسخ أخلاقي، ومن إسراف وتبذير، ومن علمانية ترفض تحكيم الإسلام

(1) رواه مسلم.

في حياة الشعوب المسلمة، إلى غير ذلك من مفردات المنظومة القِيميَّة التي خلَّفتها سيطرة الحملة الصليبية على شعوب الأمة المسلمة.

المرتكز الرابع: شمول البناء القِيَمي وتوازنه

ضرورة أن تعتمد عمليَّات بناء عقول ونفوس الأجيال الجديدة، على مُفردات المنظومة القيمية لدين الإسلام بشمول وتوازن، بحيث يشمل البناء المنهجي جميع أبواب التربية والإعداد العقائدي، والنفسي، والعملي، الذي تميزت به تربية النبي ﷺ للجيل الأول في الأمة، ودون إخضاع العملية التربوية للانتقائية والتعسُّف، بتقديم بعض المُفردات وإغفال بعضها الآخر، وبذلك نضمن توازن الأجيال المستجدة في عقيدتها وأخلاقها وأدائها الحياتي، والحذر الشديد من تأثير مراكز البحوث الصليبية، وفي مقدمتها مؤسسة "راند" الأمريكية، التي دأبت في العقدين الماضيين على التأثير في المناهج التربوية للأمة المسلمة، وركزت على ما تسميه "محاربة التطرف" و "الإرهاب" كما تدعي، حتى استجابت بعض الفئات والتيارات في الأمة المسلمة لهذا التأثير، وأضفت على مصطلحات مؤسسة راند سِمات "شرعية"، عبر مصطلح "محاربة الغلو" بزعمهم، والاستعانة بالنموذج الذي صنعته دوائر الاستخبارات، لضمان التأثير والاستجابة النفسيَّة المصممة لذلك، وأعني به النموذج الذي عُرف باسم "داعش"، وهو ما يقود بالضرورة إلى محاربة الجهاد، والدعوة للتخلص من المنظومة العقائدية الشرعية، في المجال العقائدي كقيمتي الولاء والبراء، وكل ما يمت إليها بصلة، وهو ما يقود بدوره إلى تجريد المنظومة القِيميَّة، من كل ما يكرهه الغرب من قواعد الإسلام ونُظُمِه، كما تفعل المراكز الاستخباراتية في الإمارات والسعودية، والمشايخ الذين تم إسقاطهم وتوظيفهم في هذا المسار، كالشيخ عبد الله بن بيَّه الموريتاني، والشيخ محمد بن عبد الكريم العيسى، رئيس رابطة العالم الإسلامي.

المرتكز الخامس: انضباط معاني ومكوِّنات القِيَم بالعِلْم الشرعي



إن ضبط معاني المنظومة القيمية ومصطلحاتها، إنما يتم بالرجوع إلى العلم الشرعي في تحديد مكوّناتها، وشرح مفرداتها، وحدود التطبيق لها، حتى ينضبط الأداء التربوي والأخلاقي والفكري بدوره وفق موازين العلم الشرعي، ولا يتفلَّت عنه بدعوى التحديث أو مسايرة التطورات، ولا يخضع للتعريفات والإيحاءات التي يحاول الغرب الصليبي أن يفرضها على شعوب الأمة، فإن المصطلحات حمالة أوجه، فلا ينبغي الغفلة عن هذا الجانب.

المرتكز السادس: تفعيل جميع المحاضن والبيئات التربوية في الأمة

وذلك باستثمار جميع المحاضن والبيئات التربوية، لتعميق ونشر ممارسة الأداء القيمي والتربوي في الأمة، وتحقيق أوسع تأثير تربوي في الأجيال المستجدة، حيث يمكن رصد واستثمار المحاضن والبيئات التربوية التالية:

- البيئات المجتمعية والأُسَريَّة، كالبيوت، والعوائل الممتدة، والأحياء، والقُرى، والقبائل، والمساجد، وحلقات العلم الشرعي.
- البيئات التربوية والتعليمية الحديثة، كالمدارس، والجامعات، والمعاهد، ومؤسسات التأهيل، والتدريب.
- البيئات الثورية، واستثمار الحالة التغيريَّة لبناء المنظومة القِيَميَّة، من المدافعة، والبذل، والتضحية، والفداء، والعمل الخيري.

النظرية الخامسة: التعبئة الشاملة والمتكاملة للأمة

منطوق النظرية: إن تحقيق عملية التعبئة الشاملة في الأمة، لن تحدث إلا بتحقق أمرين، أما الأمر الأول فهو أن تتحوَّل بعض فروض الكفاية في الأمة إلى فروض أعيان، وهي تلك التي تتعلَّق بمتطلبات التمكين، من أداء جهادي، وسياسي، وتعبئة وتنظيم، وعمل تطوعي، إلى أن يتحقق القصد الشرعي من تلك الفروض، وهو تمكين الأمة، وإقامة دولتها، وحينئذ تعود فروض الكفاية إلى الأصل الذي كانت عليه كفروضِ كفاية، وأما الأمر الثاني اللازم لعملية التعبئة الشاملة في



الأمة، فهو حتميَّة تحوَّل الكُتل البشرية والجغرافية الكُبرى في الأمة، إلى وحدات هيكلية وتنظيمية، وإلى مشاريع جزئية، تستظل بمشروع الأمة الكُلِّي، وتشترك في دعمه وتحقيقه على الأرض، وبذلك يتكامل حراك الأمة الحضاري، والجهادي، والثوري، والسياسي، والمدني، في خدمة مشروع الأمة، وتمكين دولتها وخلافتها.

الشرح الملخص للنظرية: لا يجادل أحد في أمة الإسلام اليوم، بأن نازلة القضاء على دولة الإسلام، وهدم نظام الخلافة الإسلامية قبل قرن من الزمان، هي النازلة الأخطر التي حدثت في تاريخ الأمة، وذلك منذ بعثة النبي ﷺ، الأمر الذي يقتضي من الناحية الشرعيَّة انعكاس هذه النازلة والحدث الجَلَل، على مناطات الأحكام الشرعيَّة، والواجبات الكُبرى، التي ترتَّبَت على أبناء الأمة بخروجها عن حد التمكين، ووقوعها تحت واجب وفريضة إعادة الدولة والتمكين مرة أخرى؛ وبما أن تحقيق هذا الواجب مُتعلِّق بفروض الكفايات اللازمة له، كالجهاد، والعمل السياسي، والتحصين العقائدي والفكري، وتحشيد الأمة، وتعبئة طاقاتها، وغير ذلك من الفروض، والتي هي في الأصل فروض أعيان، ولا تنصرف عن ذلك إلى فروض كفاية، إلا بشرط حدَّده العلماء وهو حصول قصد الشرع، وما شُرِع الفرضُ لأجله، حيث يقول الشاطبي: (وحاصل الثاني "أي فرض الكفاية" إقامة الأوْدِ العارض في الدين وأهله) [1]، ففرض الجهاد اليوم لا يتعلَّق بمجرَّد ردِّ المعتدين على الأمة، وإنما بإقامة الحكم الإسلامي، الذي يتولى تنظيم وإدارة هذا الفرض، وتحشيد طاقات الأمة في الدفاع عن نفسها، حيث لا تجدي عمليات الصد المتفرِّقة في الذود عن الأمة، وعليه يتوجب على جميع أبناء الأمة، العمل على إرجاع دولة الإسلام، ولن يتم ذلك إلا بتحوُّل فروض الكفاية إلى فروض أعيان، إلى حين تمكُّن الأمة من نصب الإمامة وإقامة دولة الإسلام، ولا يعني ذلك أن تصبح فروض الكفاية عند تحوُّلها كفرض الصلاة والصوم، ولكن أن تشمل المستطيعين، وأن لا

---

(1) الشاطبي، الموافقات، ج1، 252.

يتوقف الأداء فيها، حتى يتحقق التمكين للأمة المسلمة، ويشبه هذا التحوُّل في فروض الكفاية إلى فروض أعيان، ما حدث على عهد النبي ﷺ، بفرض هجرة المسلمين إلى المدينة، إلى أن تحققت مَنَعَة الإسلام بفتح مكة وظهور الدين، وهو ما يوجب اليوم فتح الباب واسعاً، لتأسيس التنظيمات التطوعية المختلفة، وفي جميع الميادين والتخصصات، لضمان القيام بفروض الكفاية التي أصبحت فروض أعيان، في ظل غياب التمكين والدولة المسلمة، وعدم الاكتفاء بالجماعات التقليدية، والنُّخب التي شاخت وتعطل الاجتهاد عندها، حتى أصبح بعضها معوقاً لنهضة الأمة بدلاً من نُصرتها.

وحتى يتمكن أبناء الأمة من حمل هذا العبء الضخم على أكتافهم، وهو اعتبار فروض الكفاية كفروض أعيان، فسوف يلزمهم مستوى كُلِّي من التعبئة والتنظيم في الأمة، والذي يبدأ من الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى للأمة المسلمة، وتطويعها في خدمة المشروع، ودخولها في تكوين هيكليَّة المشروع الأساسيَّة، واعتبار هذه الوحدات مشاريع جزئية، تستظل برؤية المشروع الإسلامي الكُلِّيَّة، وتلتزم بالقواسم المشتركة، التي أوجبها الشرع الإسلامي تجاه الأمة في علاقة بعضها ببعض، وخاصة في مجال مساهمة تلك الوِحدات والمشاريع الجزئية في امتصاص ومدافعة مشاريع أمم الكُفر، والمشروع الباطني الإيراني، ومشاريع النفاق العربي، التي تميل على الأمة، وتتعاون فيما بينها لمنع قيام الدولة المسلمة مرة أخرى.

مرتكزات النظرية الخامسة:

المرتكز الأول: التعبئة الشاملة للأمة أمام مشاريع تداعي الأمم

إن التعبئة الشاملة لجميع طاقات الأمة، هي الطريقة الوحيدة لمواجهة الانتهاكات والتهديد الذي تفرضه الأمم الكافرة على الأمة، وهو أمر لن يتحقق إلا من خلال الدافع الديني والعَقَدي للأمة المسلمة، والرغبة في نُصرة هذا الدين، كما أمر الله عز وجل بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ



اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ، إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شيئاً وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ التوبة: 38-40، فحال الأمة اليوم أشبه بحالها عند بعثة النبي ﷺ، وهجرته وتوجهه لبناء الدولة والأمة، فالأمة اليوم بلا دولة، بعد أن تمكنت الحملة الصليبية اليهودية من إلغائها قبل مائة عام، وفرض سيطرتها التامة على بلاد المسلمين، مما يجعل مهمة إزاحة هذه السيطرة واجباً عاماً يشمل الأمة كلها، إلى أن تتحقق إزالة سيطرة الحملة الصليبية ومواليها على الأمة، وحصول الكِفاية، ولذلك لم يُفرَّق بعض علماء المسلمين بين فروض الأعيان وفروض الكفاية، بسبب الأثر العظيم لفروض الكفاية، حيث يقول الإمام الآمدي: (لا فرق عند أصحابنا بين واجب العين والواجب على الكفاية من جهة الوجوب؛ لشمول حدِّ الواجب لهما) [1].

المرتكز الثاني: أمان المؤمنين مرتبط بالتمكين والدولة

ثبت بأن توفر بيئة عبادة المؤمنين لربّهم عز وجل مرتبطة بالأمان ومدى توفره لهم، حتى يقوموا بأداء فروض الأعيان كالصلاة والزكاة والحج وغيرها، فلا يمكن أداؤها على وجهه الصحيح والتام، في ظل الفراغ السياسي، كالفراغ السياسي الذي تعاني منه الأمة الآن، ولا أمن ولا اطمئنان حتى تقوم للإسلام دولة وتُظلّل أمة الإسلام الخلافة، بدليل أن المولى عز وجل قد رتَّب الأمن على الاستخلاف والتمكين، كما أخبر عز وجل في كتابه الكريم بقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ

(1) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، الرياض، دار الصميعي، 2003، ج1، 137.



لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شيئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ النور:55، فلم تأمن الأمة المسلمة إلا بعد أن مكَّن الله عز وجل لها في الأرض، وهو مضطرد إلى يوم القيامة، فإذا انتقض التمكين انتقض الأمن.

المرتكز الثالث: تكامل وتلازم فروض الأعيان وفروض الكفاية

فإن قيام الأمة المسلمة بفروض الأعيان كالصلاة والحج والصيام وغيرها، تحتاج إلى بيئة توفرها وتحوطها فروض الكفايات، فالصلاة والصيام والحج لا يتيَسَّر للأفراد القيام بها، إلا مع قيام حشد من المؤمنين بفروض الكفاية، التي يلزم وجودها حتى يتمكن أصحاب فروض الأعيان من أدائها، كبناء المساجد والعناية بها، وإمامة صلاة الجماعة، ورفع الأذان في وقته الصحيح، وكذا توفير البيئة المعينة لأداء فرض الحج، وتوفير الأمان للقاصدين بيت الله الحرام؛ فما بالكم بفروض الكفاية، التي هي في الأصل فروض أعيان، كتعيُّن الجهاد على أبناء الأمة، في حال دهم العدو أرضهم، وفي الحال الذي تعاني منه الأمة الآن، وهو الانكشاف السياسي والأمني، نتيجة لفقد الأمة المسلمة للدولة والسيادة والتمكين؟ وهل يجوز في ظل هذه النازلة، أن يبقى سواد الأمة وغالبيتها ينتظرون من بضع جماعات، أن تؤدي عنهم فرض الجهاد، وتحقيق السيادة، والواقع يشهد بأنه دون تحشُّد سواد الأمة، فلا يمكن تحقيق هذا الفرض والكفاية فيه؛ الأمر الذي يوجب توسعة دائرة فروض الكفايات، لتشمل القادرين على أدائها، وأن يستمر أداؤهم لها حتى يتحقق التمكين وظهور دولة الإسلام.

المرتكز الرابع: حتميَّة خضوع المشاريع الجزئية لمشروع الأمة

إن الشرط العَقَدي والحضاري لنهضة أي مشروع، من المشاريع الجزئية في الأمة، أن تستظل جميع تلك المشاريع بغايات المشروع الإسلامي، الذي يجمعها تحت جناحه العقائدي والسياسي، وإلا فما معنى أن تكون الأمة المسلمة أمة



واحدة! وعليه فإن نشأة أي مشروع غير متسق مع مشروع الأمة المسلمة، سوف يقود إلى انتكاسته ومحدوديَّة أثره، بسبب مخالفة أمر الله عز وجل بالاعتصام بحبل الله جميعاً، ولأن المطلب العقدي والشرعي للأمة المسلمة، أن يتكامل أداؤها وأن تتصل أجزاؤها، فتعبُد الله وحده كأمة واحدة، فيُمكِّن الله عز وجل لها في الأرض دولة الخلافة، كما كانت طوال أربعة عشر قرناً؛ فإذا أصرَّت المشاريع القائمة والقادمة على العمل المنفرد دون الاستظلال بمشروع واحد يمثل الأمة المسلمة، أو بقيت في إطار رؤيتها القومية والعِرقية، فإن المستقبل سيكون قاتماً، وهو ما ينبغي أن يحذر منه قادة المشروع التركي والمشروع الباكستاني والماليزي، ومشاريع ساحات الثورة أو الربيع العربي، فضلاً عن مشاريع الجماعات والتيارات المنغلقة على نفسها، وفي دروس القرن العشرين الميلادي عبرة لمن أراد الاعتبار، عندما تشكلت المشاريع القومية والعِرقيَّة في بلاد المسلمين، مما أتاح لأعداء الأمة التلاعب على التناقضات فيما بينها بل وتسليط بعضها على بعض.

المرتكز الخامس: الدعم المتبادل بين المشاريع الجزئية ومشروع الأمة

لن يقوم المشروع الإسلامي على الأبعاد التنظيريَّة وحدها، بالرُّغم من أهميتها، وإنما سيمتد لكي يشمل في رؤيته وأدائه، ما وصلت إليه الأمة من تطبيق ميداني، وما انتهت إليه عمليَّات التدافع الميداني لشعوبها، واجتهادات الجماعات والفئات المختلفة فيها، وخاصة أداء المشاريع الجزئية، التي تنحاز إلى الأمة ومشروعها شيئاً فشيئاً، كمشروع النهضة التركية، الذي عاد بقوة إلى محيطه الجيوسياسي والتاريخي والبشري، ومشروع الجهاد الأفغاني، الذي حقق النصر على القوة الأعتى في العالم، والمشروع الباكستاني، وما يمكن أن تسفر عنه ثورات الربيع العربي وساحاتها المختلفة من مشروع، والمشروع الماليزي وغيرها من مشاريع الأمة الجزئية؛ وهو ما سيؤدي إلى تكامل في أداء الأمة، واستثمار تجارب التطبيق الميداني للمشاريع الجزئية، وتوظيفها في النقلات المتتابعة في المشروع الكُلِّي للأمة.



المرتكز السادس: بالتطوع والمبادرات يتحقق مشروع الأمة

إن قدرة الأمة على تعبئة طاقاتها البشريَّة، وذهابها نحو غايات المشروع الكُبرى، إنما تعتمد في المقام الأول على المبادرة والتطوُّع، الذي يبديه أبناء الأمة، ومدى تأثير العقيدة والإيمان في دفع أصحابها إلى العمل الميداني، مهما كان صغيراً أو محدوداً، وعدم انتظار الآخرين في دعم مشروع الأمة، والمشاركة الفاعلة في عمليات التدافع والصراع، بين الأمة ومشاريع الأمم المتداعية عليها؛ حيث تطول قائمة المبادرات والتطوع، فهي تشمل بناء التشكيلات والتنظيمات التطوعية، في جميع مجالات الأداء الحضاري، وخاصة في دعم مسارات التمكين في الأمة وظهور الدين، كالمجال السياسي من تأسيس وإدارة الأحزاب والتيارات السياسية، وفي المجال الإعلامي والمعلوماتي، كتأسيس مراكز البحوث، والمؤسسات الإعلامية، وفي مجال الدعوة، والبناء العقائدي، والأخلاقي، لشباب الأمة وبناتها، كتأسيس التنظيمات الشبابية، والجماعات المتطوعة، وإدارة حلقات المساجد، وبث العلم الشرعي، وفي مجال الجهاد والثورة، ومد الساحات الثورية بكل ما تحتاجه من تنظيمات وتشكيلات تطوُّعيَّة، وفي مجال العمل الخيري والإغاثي والخدمي لشعوب الأمة، وفي المجال التقني والصناعي والاختراعات، إلى غير ذلك من المجالات، وبحيث تبدأ المبادرات والتشكيلات التطوعيَّة من المستويات البسيطة، إلى أن تصل المستويات المتقدمة، من عمل تخصصي ومؤسسي، وتخطيط استراتيجي، وأن تتنافس جميع مُكوِّنات الأمة، من شعوب وقبائل ومجتمعات حضرية وريفية وأقاليم، في عمليات التنظيم والتعبئة الشاملة، وحتى يتحوَّل مسار العصبيات القومية والعِرقيَّة، من الصراع والتنافس المذموم الحالي، إلى التنافس في نيل رضى الرحمن، وخدمة المشروع الإسلامي، وتحقيق التمكين لأمة الإسلام.

رابعاً: رؤية المشروع وغاياته وهيكليَّته ومساراته الاستراتيجية

يحتاج المُتطلِّعُ لوضع رؤية المشروع الإسلامي المعاصر، إلى تأمل ودراسة عدة مسائل، ويأتي في مقدمة تلك المسائل، استيعاب كُلِّيَّات قواعد الشرع الإسلامي، من



توحيد الله عز وجل وعبادته، والالتزام بالفرائض الأساسية، التي تُشكِّل المجتمع المسلم، والدولة المسلمة، والأمة المسلمة، من تآخٍ، وتناصحٍ، وولاءٍ، وبراءٍ، وتحكيمٍ للشريعة، ووجوبِ تمكين دولة الإسلام، كما سيحتاج المُتطلِّع لبلورة هذه الرؤية، إلى استعراض تاريخ الأمة المسلمة في التمكين والمدافعة، الذي افتتحه وقاده النبي الخاتم ﷺ، وتابعه بعده الخلفاء الراشدون، والتزمت به دول الخلافة الإسلامية، التي بدأت ببني أميَّة وانتهت ببني عثمان، الأمر الذي استمر قرابة أربعة عشر قرناً، ثم تأتي مسألة الوقوف على الوَهْدة التاريخية الهائلة، التي سقطت فيها الأمة المسلمة منذ قرنٍ مضى، وفقدها للخلافة والدولة والسيَّادة، وتلاشي مرجعيتها الشرعية، وسقوط مساجدها الثلاثة تحت السيطرة الصليبية اليهودية، وتفرُّق شعوب الأمة أيدي سبأ، كما سيحتاج المُتطلِّع لبلورة رؤية المشروع الإسلامي، إلى الوقوف على الاجتهادات التي عَمِلت بها الأمة بعد سقوط خلافتها، وما بذلته طوال القرن العشرين الميلادي من التضحيات، وقراءة طبيعة مرحلة السقوط هذه في ظل ما أخبر عنه النبي ﷺ، وما سيقع في الأمة من غثائية ووهن، وخضوعها لأنظمة الدعاة على أبواب جهنم؛ فهو إذن وقوف وتأمُّل مُفَصَّل لمُجريات القرن الرابع عشر الهجري، ونوازله الكُبرى التي ألَمَّت بالأمة المسلمة، واستمرار تلكم النَّوازِل بتعقيد أشد، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الهجري، والتي أفرزت جميع القواسم المشتركة التي نراها في ساحات الأمة المختلفة، من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي.

وسوف تشمل المفردة الرابعة من هذا الفصل الأجزاء التالية:

الجزء الأول: رؤية المشروع الإسلامي

الجزء الثاني: غايات المشروع الإسلامي الكُبرى

الجزء الثالث: المدة الزمنيَّة اللازمة لتحقيق رؤية المشروع:

الجزء الرابع: هيكليَّة المشروع الإسلامي

الجزء الخامس: المسارات الاستراتيجية في المشروع الإسلامي

رؤية المشروع الإسلامي:

إن أمة الإسلام وفي ظل التحدي الذي فرضته الحملة الصليبية اليهودية المشتركة عليها، وفي ظل ما أمرها به الله عز وجل في كتابه وسنة نبيِّه ﷺ، من وجوب المدافعة والتمكين السياسي، فإن رؤيتها النهائية في هذا المشروع تتكوَّن مما يلي:

- أن تجتمع الأمة على اجتهاد شرعي شامل، يجيب على النوازل الكُبرى التي ترزح تحتها.
- وأن توظف الأمة ذلك الاجتهاد، في إدارة التدافع والصراع العالمي، وانتزاع سيادتها ونظامها السياسي، من وصاية الصليبية واليهودية العالمية، وبقايا أجنحة النظام الدولي.
- وأن تعمل وِحداتها البشريّةَ الكُبرى وشعوبها، على إسقاط عملاء الحملة الصليبيَّة من ملوك وعسكر ورؤساء جمهوريَّات شكليَّة، وتستعيد بذلك سيادتها على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي.
- وأن تستخدم لتحقيق ذلك كافة ما شرع الله عز وجل لها من وسائل الصراع، والجهاد والثورة.
- وأن تستعيد السيطرة على بيت المقدس وتُنهي المشروع الصهيوني فيه.
- وأن ترفع الوصاية الأمريكية عن البيت الحرام والمسجد النبوي، وعن جزيرة العرب كافة.
- وأن تواجه نفوذ وتغول المشاريع الأممية المتداعية عليها، وفي مقدمتها المشروع الإيراني الصفوي والمشروع الروسي، وتسهم في بناء النظام العالمي العادل في الأرض.

- وأن تمضي لنصب نظام الخلافة الإسلامية، على مستوى الأمة في الأرض، المستوعب لجميع قوميات الأمة، وأعراقها، وأقليَّاتها، ووحداتها الجغرافية، ودولها المركزية، على مستوى العالم.

ويُعبِّر هذا المخطط عن ملخص الرؤية في المشروع الإسلامي:



غايات المشروع الإسلامي الكُبرى:

تقتضي مسألة تحقيق رؤية المشروع الإسلامي، تحويل تلك الرؤية إلى غايات كُبرى في المشروع، حتى ترتبط بها عمليَّات التعبئة والتحشيد في الأمة كلِّها، وتصبح غايات المشروع كالبوصلة الموجهة لساحات وشعوب الأمة، بغض النظر عن الاختلاف في مراحل وتفاصيل كل ساحة من تلك الساحات؛ وتنقسم غايات المشروع إلى قسمين، بحسب طبيعة كل غاية، فالقسم الأول من الغايات، هي الغايات التي سوف تُحدِّد الصورة النهائية، التي ستؤول إليها الأمة المسلمة، في ظل المشروع، وأما القسم الثاني من الغايات، فهي تلك التي سوف تعالج وتردم الفجوات الكُبرى، التي خَلَّفتها سيطرة الحملة الصليبية واليهودية المشتركة على الأمة، طوال قرن ونصف، من الآثار العقائدية، والسياسيَّة، والنفسيَّة، التي

سادت في ظلِّ تلك الحملة، ويبلغ عدد غايات المشروع الإسلامي اثنتي عشرة غاية، كما يلي:

الغاية الأولى: إنجاز الإجابات الشرعيَّة على النوازل الكُبرى التي تهدد الأمة، على شكل وثيقة شرعيَّة تاريخية، تحدد التصرفات الواجبة تجاه تلك النوازل، والاستجابات المختلفة على مستوى الأمة، وشعوبها، والحكومات المنحازة لمشروعها، والجماعات، والمؤسسات، والأفراد؛ وهو واجب يقع على كاهل علماء الأمة الشرعيين، والخبراء في كل الشؤون السياسيَّة، والاقتصادية، والفكرية، والاستراتيجية، وغيرها.

الغاية الثانية: إنجاز تصورات المشروع الإسلامي، كاستراتيجية كُبرى وشاملة للأمة المسلمة، في أبعاد ذلك المشروع الاستراتيجية النظريَّة منها والتطبيقية، وغاياته الأساسية، وهياكله، وآليات عمله وإدارته؛ وهو واجب يقع على كاهل العلماء، والخبراء، والمجاهدين، والقيادات المؤثرة، في جميع الميادين والتخصصات، وخاصة الاستراتيجية منها، والسياسية، والجهادية، والنظام الدولي، كما يقع هذا الواجب على قيادات المؤسسات، والجماعات، أي أهل الحل والعقد.

الغاية الثالثة: تقديم النظام السياسي الراشدي التطبيقي إلى الأمة، في مساراته العقائدية، والفقهية، والفكرية، والدستورية، وتحديد هياكله التطبيقية، ومنظومته القيمية، وآليات عمله، من مستوى القطر، إلى مستوى الإقليم، والولايات الكُبرى، إلى مستوى الأمة العالمي؛ وهو واجب يقع على كاهل العلماء الشرعيين، وخاصة الذين سبق لهم الاجتهاد في هذا الميدان، والمفكرين، وأصحاب التخصصات القانونية الاستشارية، في الأنظمة الدستورية المقارنة.



الغاية الرابعة: إنجاز المشروع التعبوي الشامل للأمة المسلمة، في أبعاده العقائدية، والنفسية، ومنظومته القيمية، وفي أبعاده التطبيقية، في المجالات المختلفة، الشرعيَّة منها، وإعداد العلماء والقادة، والمناهج التربوية والتعليمية، والمجال السياسي، والفكري، والمجال الجهادي، والتدافع الدولي، والمجال المعلوماتي والإعلام، والمجال الاجتماعي والخيري، والمجال الإداري والهيكلي، في تكامل الوحدات الجغرافية والبشرية في الأمة، وعملها المشترك في خدمة المشروع، والانتقال من آلية الجماعات، إلى آليات الشعوب والدول، وآليَّات حراك الأمة الكُلِّي؛ وهو واجب تقوم به منظومة بشرية، ومؤسسية واسعة، من العلماء، والخبراء، والجماعات، والمؤسسات.

الغاية الخامسة: إنجاز خطط إدارة التدافع والصراع، في جميع الميادين الجهادية والثورية، واعتماد الاستراتيجيات الأساسية، في نظرية التدافع وإدارة الصراع، وبدائل التطبيقات الميدانية، وخاصة في إدارة الساحات الثورية، وتكامل الأداء فيما بينها، وإدارة المعلومات، وتكامل الأداء السياسي والجهادي وعدم تناقضهما، وتحديد خطط واستراتيجيات المعارك الناشبة، وخاصة المعركة الأساسية، في الشام وبيت المقدس، والعراق، واليمن، ومصر، وليبيا، والمعارك التي سوف تستجد، وخاصة في جزيرة العرب؛ وهو واجب تقوم به شبكات العلاقات بين القادة الميدانيين، في مختلف الساحات الثورية، وتساعدهم في ذلك شبكات الخبراء، والمستشارين، ومراكز البحوث والدراسات على مستوى الأمة.

الغاية السادسة: إنجاز وثيقة التصورات، والنظريات، والمناهج، في إدارة المراحل الانتقالية والمصالحة في الأمة المسلمة، لضبط عمليَّات الانتقال من مرحلة الصراع والتفكك، إلى مرحلة الاستقرار، والأداء السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والمدني، في ظل النظام السياسي الراشدي، وفي ظل الحقوق



الشرعية لأبناء الأمة، وأخُوَّتهم الإيمانية، وتواصلهم، ودعم وجودهم كأمة، على المستوى القطري والإقليمي والعالمي؛ وهي مهمة يقوم بها العلماء، والخبراء، ومراكز البحوث والدراسات، ومؤسسات المصالحة، على مستوى الأمة.

الغاية السابعة: إنجاز الرؤية والمشروع الاقتصادي الإسلامي، من حيث النظريات الاقتصادية الكُلِّيَّة، والآليات التطبيقية لتلك النظريات، ومن حيث هياكل الأداء الاقتصادي، داخل الأمة المسلمة، وبين شعوبها، ودولها من جهة، وبين بقية الأمم من جهة أخرى، في إطار العلاقات الدوليَّة، ونظرة الأمة المسلمة لطبيعة النظام العالمي، وتفكيك وإبطال الآثار السيئة لنظريات الأداء الاقتصادي الرأسمالي وهياكله، وإنقاذ الأمم من هيمنته واحتكاره وإفساده في الأرض؛ وهو واجب يقوم به العلماء المجتهدون، في مجال الاقتصاد الإسلامي، وقيادات المؤسسات الاقتصادية، الخاضعة للنظام الإسلامي، وقيادات الأمة العلمية، والفكرية والسياسية.

الغاية الثامنة: إنجاز مفكرة التقويم التاريخي، والعقائدي، والفكري، والسياسي، لقرن السقوط الذي مرَّت به أمة الإسلام، أي القرن الرابع عشر الهجري، وتحديد المراحل الأساسية للقرن، والوقوف على الأسباب الداخليَّة التي قادت إلى الانهيار في الأمة، وفقد موقعها بين الأمم، والوقوف على الأسباب الخارجية، التي قادت لذلك الانهيار، من أدوار الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، وأثر تأسيس المشروع الصهيوني في بيت المقدس على الأمة، وإقامة نُظُم المُلك الجبري على أيدي قادة الحملة الصليبية، ودراسة أدوار بقية المشاريع التي تداعت على الأمة، وتأريخ بدء عمليات انعتاق الأمة، من ذلك السقوط واستجابتها للتحدي الذي فُرض عليها، والوقوف على تجارب الأمة الكبرى في الصراع والتدافع، بدءاً من ملحمة أفغانستان الأولى، إلى المدافعة الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني، إلى

ملحمة أفغانستان الثانية، إلى ثورات الربيع العربي، والنهضة التركية إلى غير ذلك من التجارب؛ وبالتالي رسم سيناريوهات التدافع والصراع المتوقعة، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الهجري، وهو واجب يقوم به المؤرخون، والباحثون، في جميع التخصصات العلمية، ومراكز البحوث والدراسات، وأطروحات الدراسات العُليا.

الغاية التاسعة: نزع وتفكيك أنظمة المُلك الجبري، العسكرية منها والمَلَكيَّة والجمهوريَّة، التي وصفها النبي ﷺ بالدعاة على أبواب جهنم، وإيقاف عبثها وفسادها في ساحات الأمة المختلفة، واعتماد الأساليب التي شرعها الله عز وجل في هذا المشروع، من جهاد، وثورة، وتكامل في إدارة الصراع بين شعوب الأمة، مع وضع المنهج العقدي، والسياسي، والأخلاقي، في إدارة هذا الصراع؛ وهو واجب يقع على كاهل شعوب الأمة وكُتلها الكُبرى، ويقوده العلماء، وقيادات الساحات الجهادية والثوريَّة، والجماعات والتيارات، والحكومات المنحازة لمشروع الأمة، والخبراء والمستشارون في جميع التخصصات، بدعم من شبكات العلاقات الدوليَّة للأمة، ومراكز البحوث والدراسات.

الغاية العاشرة: إيقاف واحتواء الأخطار الوجودية والعقائدية، التي تمثلها مشاريع تداعي الأمم على الأمة، وخاصة المشروع الأمريكي، والمشروع الأوروبي، والمشروع الروسي، والمشروع الهندوسي، والمشروع الصيني، من خلال مناهج وأساليب المدافعة، التي شرعها الله عز وجل للمسلمين، من اجتماع شعوب الأمة وتناصرها لتحقيق هذه الغاية، ومشاغلة تلك المشاريع، والتواصل الدعوي والحضاري مع شعوب تلك المشاريع، واستخدام استراتيجيات الصراع الجهادي، والسياسي من مكر ودهاء، ونصرة الأقليات المسلمة وقضاياهم العادلة في العالم، وأن يقوم علماء الأمة بإنجاز التصور الشرعي، والسياسي، والاستراتيجي، الذي

تحتاجه شعوب الأمة، في إدارة تلك المدافعة؛ ويقع واجب احتواء الأخطار الوجودية والعقائدية، على كاهل الأمة وشعوبها، ووحداتها البشرية والجغرافية الكُبرى، وعلمائها، والمجاهدين، والحكومات المنحازة لمشروع الأمة، والجماعات والتيارات، والخبراء، والقادة السياسيين، والميدانيين.

الغاية الحادية عشر: محاصرة وتفكيك وإنهاء وجود، المشروعين الإقليميين العدوين، وهما المشروع الصهيوني اليهودي، والمشروع الصفوي الإيراني، اللَّذان أثبتا منذ تأسيسهما وبالتتابع عام 1948م وعام 1979م، بأنهما يستهدفان شعوب الأمة المسلمة، استهدافاً عقائدياً لا يمكن تفكيكه إلا بمواجهة شاملة، وأن المشروعين قد أثبتا في العشرية الأخيرة، وهي عشرية ثورات الربيع العربي الأولى، بأنهما يلعبان دوراً متكاملاً ومزدوجاً، في إدارة ما بات يُعرف بمنطقة الشرق الأوسط، أي قلب الأمة المسلمة، وخاصة الدور الذي لعبه المشروع الصفوي الإيراني في منع وإيقاف ثورة الشعب السوري، التي هددت المشروع الصهيوني في الصميم، بحكم قُرْبِها وتماسها معه، وبلوغ المشروع الصفوي الإيراني في معدل سفك دماء الأمة المسلمة، معدّلاً لم يتفوق عليه إلا المشروع الأمريكي عند احتلاله للعراق عام 2003م، ودور المشروع الصفوي الإيراني في إيقاف ومنع نجاح ثورة الشعب اليمني، الذي هدَّد معادلة إيران والحكومات الخليجية، والمستظلة بدورها بالمظلة الأمريكية، مما جعل هدف إيقاف ثورة الشعب اليمني، هدفاً أمريكياً وإيرانياً وصهيونياً بطبيعة الحال؛ وعليه فإن غاية تفكيك المشروعين الصهيوني والصفوي، هي من غايات الأمة الكُبرى ومصالحها العُليا، وخاصة في ظل التهديد المشترك لكلا المشروعين، تجاه المساجد المقدسة الثلاثة، المسجد الأقصى الذي يهدد وجوده المشروع الصهيوني، والمسجد الحرام والمسجد النبوي اللذان يهدد وجودهما المشروع الصفوي؛ وهو واجب ذو أدوار متعددة تؤديها شعوب الأمة



المختلفة، وخاصة الشعوب المحيطة بكلا المشروعين الصهيوني والصفوي، والحكومات المنحازة لمشروع الأمة، وكافة قدرات الأمة البشرية والمؤسسية.

الغاية الثانية عشر: إنجاز رؤية الأمة ومشروعها في نظام العلاقات الدولية، وتحديد الأدوار والسياسات، التي سوف تقوم بها الأمة في هذا الميدان، بغية تأكيد حضورها العالمي، وأداء أدوارها الدعوية والحضارية، والإصلاحية في الأرض، وإيقاف أو الحد من التدهور الشامل في نظام العلاقات الدوليَّة، الذي تقوده أمريكا والنظام الغربي من جهة، وتقوده الصين والنظام الشرقي من جهة أخرى، وما يفرضانه من أداء ممنهج في الإفساد العقائدي، والأخلاقي، والاجتماعي، والاقتصادي، والحربي، والتقني، فقد بات مصير البشرية المُشترك، يقبع بين أصابع الغرب والشرق المتوترة، والموضوعة على زناد الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، المُهدِّدة للبشر جميعاً؛ وهو واجب يقع على علماء الأمة، والخبراء، ومراكز البحوث والدراسات، والحكومات المنحازة لمشروع الأمة.

المدة الزمنيَّة اللازمة لتحقيق رؤية المشروع:

إن رؤية التمكين في مشروع الأمة المسلمة، التي نأمل أن يجمع الله عز وجل قلوب وأيدي الأمة عليها، يمكن أن تتحقق بفضل المولى في ظل العقود الأربعة القادمة، وذلك أخذاً من اجتهاد شيخ الجهاد في فلسطين، الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى، الذي رأى بأن أربعينية المشروع الصهيوني، سوف تعقبها أربعينية الجهاد في الأمة، وقياساً على مراحل التحولات الكُبرى، التي جرت في القرن العشرين الميلادي، أو ما يمكن أن نسميه بقرن السقوط، أو قرن الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، حيث استهلكت تلك الحملة قرابة أربعين سنة، حتى تمكَّنت من الاستقرار وتأسيس مواطئ أقدامها، وذلك منذ نشوب الحرب العالمية الأولى إلى انتهاء الحرب العالمية الثانية (1914م – 1945م)، حيث ثبتت النظام الجمهوري العلماني في تركيا، وأنظمة الملوك والسلاطين في بلاد العرب والمسلمين، ثم أربعين

سنة حتى تمكنت من بناء وتثبيت مشاريعها الإقليمية في المنطقة (1948م – 1979م)، وهي أربعة مشاريع، بدأت بالمشروع الصهيوني عام 1948م، وتعميق ودعم المشروع الكمالي في تركيا، والمشروع الملكي البهلوي في إيران، وتثبيت نظام النفاق العربي، عبر إضافة النُّظُم العسكرية الانقلابية بجانب أنظمة الملوك العرب، في العواصم الاستراتيجية، وهي القاهرة، ودمشق، وبغداد، والجزائر، وطرابلس الغرب، واليمن شماليَّه وجنوبه، وختمت قيادة الحملة الصليبية في أمريكا وأوروبا هذه الأربعينية، بتسهيل قيام الدولة الباطنية والصفوية الجديدة، وهي دولة الخميني كخنجر عقائدي، بدلاً من المشروع البهلوي في إيران، لكي تلعب نفس الأدوار التي لعبتها الدول الباطنيَّة المشابهة في التاريخ، كالدولة الفاطمية والصفوية وغيرها؛ ثم بدأت أربعينية التغيير الجديدة في الأمة المسلمة، عند افتتاحها لقرنها الخامس عشر الهجري (1400هـ - 1441هـ / 1980م – 2020م)، وكان استفتاح تلك الأربعينية بحراك جهادي في أفغانستان وبدعم من كل مكوِّنات الأمة، الأمر الذي أدى إلى تغيير وجه النظام العالمي وإسقاط أحد أهم أركانه، وهو الاتحاد السوفيتي الشيوعي المُلحد، كما كان لباكستان دور في استفتاح القرن، حيث فجرت قنبلتها النووية عام 1983م، كسلاح رادع للهند الهندوسية، وبقية القوى النووية في العالم، وهكذا توالى حَرَاك الأمة الجهادي والسياسي في مواقع مختلفة من العالم، خلال العقود الأربعة الماضية، شمل جهاد الفلسطينيين في بيت المقدس، وجهاد البوسنويين، والشيشان، والكشميريين، والإرتريين، والفلبينيين، وغيرهم، وكانت القفزات الكُبرى في تلك الأربعينية، من نصيب الأفغان والعراقيين في مدافعتهم للمشروع الصليبي الأول في العالم، بقيادة أمريكا، الأمر الذي أدى إلى انكشاف حقيقة القابلية العقائدية الأمريكية، ومحدودية قدراتها أمام رجال الأمة المسلمة ومجاهديها، كما التحق الأتراك بهذه الأربعينية، حيث تمكَّنوا من المنافسة، في قيادة ركب التغيير والمدافعة، وإثبات وجودهم الحضاري في قلب الأمة المسلمة، كما كانوا طوال التاريخ، وأما التغيير الذي زلزل العالم وأنظمته، فهو حراك الشعوب العربية الثوري، في العشرية الأخيرة من تلك

الأربعينية، والذي عُرف بثورات الربيع العربي، فقد كادت هذه الثورات أن تُغيِّر وجه المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج، فتلك أربعينية ثالثة؛ وتوشك أربعينية التمكين النهائية أن تبدأ، بل لقد انطلقت أولى إشاراتها المباركة على أيدي الطائفة الثابتة في بيت المقدس، وأكناف بيت المقدس، بإشعال حرب الأسبوعين الخاطفة، التي قادها أبطال غزة بقيادة حركة حماس، وجاء استفتاحها فجر الثلاثاء التاسع والعشرين من رمضان 1442 للهجرة، الموافق 11 مايو 2021م، بقصف صاروخي طويل المدى، في عمق الكيان الصهيوني، طال أطراف مدينة القدس، ثم تل أبيب وأغلب المدن في الكيان الصهيوني، كَرَدٍّ على انتهاكات أبناء القردة والخنازير للمسجد الأقصى ومحيطه، والتحق الشعب الفلسطيني بأكمله بتلك المعركة؛ وهو ما يدل على أن شعوب الأمة المسلمة، تملك من الدوافع العقائدية، وتراكم الإنجازات الجهادية والثوريَّة، ما يجعلها قادرة على استثمار العقود الأربعة القادمة، والدفع باتجاه تحوِّل جذري في أحوال الأمة الكُلِّيَّة، وخاصة السياسيَّة منها.

هيكليَّة المشروع الإسلامي:

يتكون المشروع الإسلامي من عدة هياكل متكاملة ومتشابكة، وفق متطلبات الرؤية فيه والغايات المُحددة له، يضُمُّها جميعاً الهيكل التخصصي العالمي، والذي يختزل في بنائه، التخصصات والوظائف الأساسية اللازمة للمشروع، والتي تتوزع بدورها على جميع الكتل البشرية الكُبرى، ضمن الوحدات الجغرافية، التي تمثل وجود الأمة في العالم، ثم تأتي بقية الهياكل المندرجة في الهيكل العام، وهي أيضاً موزعة على المستوى التخصصي، والمستوى الجغرافي، ابتداءً من القُطر ومروراً بالإقليم ثم الوحدات الجغرافية الكُبرى، حيث يبلغ عدد الوحدات الجغرافية الكُبرى خمس وحدات متساندة ومتكاملة، والتي يمكن إطلاق مصطلح (ولاية) عليها بدلا من (وَحدة) وهي:

الوحدة البشرية والجغرافية الأولى: وَحدة إندونيسيا وماليزيا ومحيطها المتصل بها.



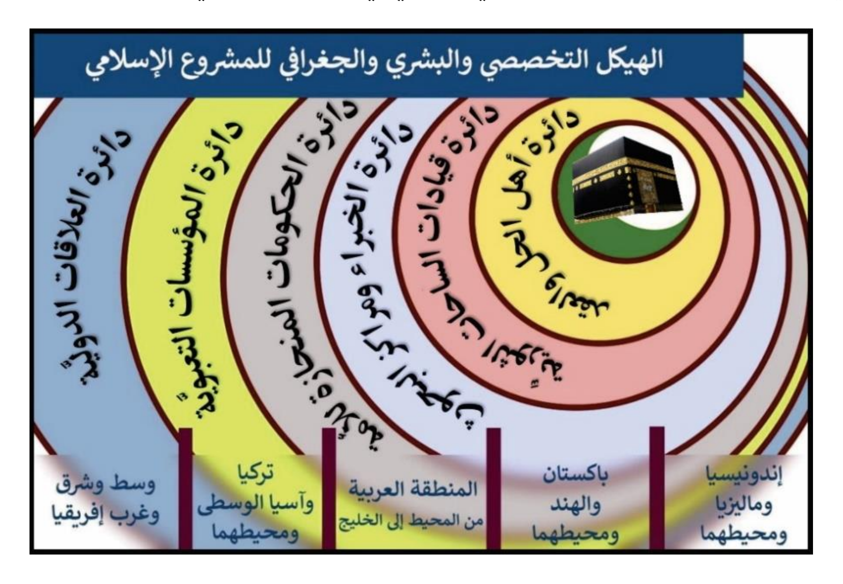
الوحدة البشرية والجغرافية الثانية: وَحدة باكستان والهند ومحيطها المتصل بها.

الوحدة البشرية والجغرافية الثالثة: وحدة المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج.

الوحدة البشرية والجغرافية الرابعة: وحدة تركيا وآسيا الوسطى ومحيطها المتصل بها.

الوحدة البشرية والجغرافية الخامسة: وحدة الحزام الإفريقي وهي التي تشمل وسط وشرق وغرب إفريقيا.

ويمكن اختزال الهيكل التخصصي العالمي في المخطط التالي:



وقد تم مراعاة التوازن البشري والجغرافي والسياسي، في الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى، التي يتوزع عليها المشروع الإسلامي، حيث يتراوح عدد كل وَحدة والمحيط حولها بين 300 مليون مسلم إلى 400 مليون مسلم، مع مراعاة التواصل والتكامل بين تلك الوحدات، ومن الطبيعي أن تنقسم الوحدات الكُبرى، إلى دول

وولايات وأقاليم أساسية تشكل تلك الوحدة، وهو أمر متروك لمستقبل التخطيط والإدارة الاستراتيجية لكل وحدة بشريَّة وجغرافية كُبرى.

سِمات وأوصاف دوائر التخصص العالمية:

- تتميز دوائر التخصص العالمية، بأنها ذات توزيع جغرافي، وتوزيع تخصصي، فدائرة أهل الحل والعقد كأنموذج، مع انتشارها الجغرافي، فهي تضم عدة شرائح متخصصة، كالعلماء الشرعيين، والقيادات السياسية والمجتمعية، والمستشارين والخبراء في مختلف مجالات التخصص.
- كما تتميز دوائر التخصص، بأن بناءها يبدأ بشبكة من الأفراد والمؤسسات على مستوى القُطر الواحد، ثم تتواصل وتتكامل على مستوى الإقليم، ثم يرتقي تواصلها وتشبيكها إلى مستوى الوحدات الجغرافية الكُبرى، والمستوى العالمي.
- كما تتميز دوائر التخصص، بالتمثيل المزدوج فيها من المؤسسات والأفراد، وبحسب نوعية المهام والواجبات، التي تتطلبها كل دائرة تخصصيَّة.
- تعتمد العضوية في الوحدات التخصصية العالمية، على منظومة من المعايير العلمية التخصصية، ومصداقية الأداء في تاريخ المؤسسات والأفراد المشاركين، والتوثيق الميداني الذي يبدأ من الدوائر الأولى، المُتشكِّلة في كل قُطر.
- تتقاطع الدوائر المتخصصة فيما بينها، لتشكل شبكات متكاملة ومتعاونة، في تحقيق غايات وأهداف المشروع، مع إمكانية انتماء نفس المؤسسات والأفراد، إلى أكثر من دائرة تخصصية في آنٍ واحدٍ.
- ومع انشغال كل دائرة تخصصية بميادينها ومشاريعها، لكن جميع الدوائر التخصصية مرتبطة بغايات المشروع الإسلامي الكُبرى، وتعمل وفق معاييره الأساسية.

- تجمع الدوائر التخصصية بين فئة المتطوعين، وفئة العاملين بأجر من أبناء الأمة المسلمة، وسوف تكون نسبة المتطوعين هي الأوسع بطبيعة الحال، ولكن مع تقدم أداء الأمة في ميادين التمكين، ومع تأسيس الدول فإن العاملين بالأجر سوف ترتفع نسبتهم.
- تتميز الدوائر التخصصية بتطبيق صفة المركزية واللامركزية، في إدارة شؤونها ومشاريعها في آنٍ واحدٍ، وذلك بحسب الحاجة والأهداف، وتبقى صفة اللامركزية هي الصفة السائدة دائماً، حتى لا تؤدي المركزية إلى "الشموليَّة" في الأداء المؤسسي، والذي عادة ما يكون سبباً في سقوط أعتى الامبراطوريات.
- يتميز أداء دوائر التخصص العالمية، بالمبادرة والإبداع على المستوى المؤسسي والجماعي والفردي، فهما ضمانة الأداء الحضاري الكُلِّي لأمة الإسلام وشعوبها.

توصيف وظائف دوائر التخصص العالمية في الهيكل:

1. توصيف وظائف دائرة أهل والعقد:

- يمكن الرجوع إلى المشروع التطبيقي لدائرة أهل الحل والعقد، المرفق بهذا الكتاب للوقوف على طبيعة هذه الدائرة التخصصية.
- تستقطب دائرة أهل الحل والعقد، العلماء الشرعيين المجتهدين في المقام الأول، ثم عموم العلماء الشرعيين، والخبراء والمستشارين، ووجوه ورموز المجتمعات والشعوب المسلمة، من أصحاب التأثير والحضور والقيادة.
- تسعى دائرة أهل الحل والعقد، إلى بلورة وبناء النظام السياسي الراشدي، في مستواه النظري والتقعيدي، ثم في مستواه التطبيقي.
- تُعنى دائرة أهل الحل والعقد، بالإجابة الشرعية العلمية المؤصلة، والإجابة على النوازل الكُبرى التي تلم بالأمة.



- تقوم دائرة أهل الحل والعقد، بتمثيل الأمة المسلمة وشعوبها، في بلورة ورعاية المصالح العليا للأمة، ولعب الدور الوسيط بين الشعوب والأنظمة السياسية المنتمية للأمة، من حيث ترشيح القيادات السياسية، وإدارة عمليات الانتخاب والبيعة، ومراقبة الأداء السياسي للأنظمة السياسية، وعزل النُّظُم والقيادات السياسية الفاشلة، والتي ترتكب ما يوجب عزلها.
- تعتني دائرة أهل الحل والعقد، بإدارة الحوار السياسي، بين مكوِّنات الأمة المسلمة، على المستويات الثلاثة، القُطرية، والإقليمية، والعالمية.
- تعتني دائرة أهل الحل والعقد، بالتجارب النموذجية، التي تسعى لتطبيق النظام السياسي الراشدي في العالم.
- تسعى دائرة أهل الحل والعقد في الأمة، إلى دراسة وتقديم الحلول الشرعية، والنموذجية، للتجارب التطبيقية، وما تعانيه من إشكالات ميدانية وعلمية.

2. توصيف وظائف دائرة قيادات الساحات الثورية والجهادية:

- يتكامل الأداء السياسي والأداء الجهادي الثوري، في ظل هذه الدائرة وينصهران لتحقيق التمكين لشعوب الأمة، ولا ينفصلان ولا يتناقضان.
- تتولى هذه الدائرة مهمة وضع خطط واستراتيجيات إدارة الصراع، ومتابعتها وتقويمها وتطويرها الدائم.
- كما تتولى هذه الدائرة عملية وضع خطط وبرامج، التنسيق والتكامل بين الساحات الثورية.
- تتعاون هذه الدائرة في تقديم العون والدعم والإسناد المناسب لأي ساحة ثورية، تتعرض للتهديد مرتفع الوتيرة، من قبل المشاريع العدوة المتداعية على الأمة.
- كما تتولى هذه الدائرة مهمة المتابعة والتقويم والرقابة، على الساحات الثوريَّة، وأدائها الجهادي والسياسي.

- توفر هذه الدائرة الاستشارات المتخصصة، للساحات الثورية في جميع مجالات الصراع، النظري والتطبيقي.
- تضع هذه الدائرة برامج الإعداد والتأهيل، للطاقات المجاهدة في جميع المجالات، التي تحتاجها ساحات الصراع، واقعاً ومستقبلاً.
- تعتني هذه الدائرة ببرامج التخصصات العلمية الدقيقة، التي باتت تؤثر في موازين الصراع الدولي، كعلم الذكاء الصناعي، وغيره.
- تستعين هذه الدائرة ببقية الدوائر العالمية المتخصصة، في تحقيق أهدافها، وخاصة دائرة الخبراء ومراكز البحوث، وعلى جميع المستويات القُطرية، والإقليمية، والعالمية.

3. توصيف وظائف دائرة الخبراء ومراكز البحوث:

- تعتني هذه الدائرة بعمليات استقطاب وتشبيك العقول، والخبراء والمستشارين، والمؤسسات البحثية، على مستوى الأمة المسلمة والعالم.
- تضع هذه الدائرة استراتيجيات وخطط، جمع، وتوثيق، وتحليل المعلومات، والبيانات، وتوظيفها في مختلف الاتجاهات.
- توفر هذه الدائرة لشعوب الأمة وللمتخصصين، منصات حوار متصل على المستوى القُطري، والإقليمي، والعالمي، وذلك في مختلف الشؤون العلمية والسياسية والاقتصادية.
- تركز هذه الدائرة على دراسة "المشروع الإسلامي"، ومتابعة التطورات النظرية، والتطبيقية، في مجالات تخصصاته، وساحاته المختلفة، وتقدم دراسات تقويمية، ومستقبلية للمشروع.
- تراقب هذه الدائرة ساحات الأمة المسلمة، والساحات العالمية، وتتابع التطورات واتجاهات الصراع، والتدافع الدولي، وتُصْدر بشكل دوري، تقارير التقدير الاستراتيجي، للمواقف المختلفة.



- تضع هذه الدائرة الخطط الاستراتيجية، للبحوث والدراسات، على مستوى الأمة المسلمة، وفق متطلبات وغايات المشروع الإسلامي الكُلِّيَّة.
- تدرس هذه الدائرة قضايا الأمة وأزماتها على المستوى العالمي والإقليمي، من حيث توفير المستوى القاعدي المعلوماتي، ومتابعة مراحل تطور كل قضية، والوقوف على واقعها، وسيناريوهات مستقبلها.
- يعتبر تدريب الطاقات البشرية، في مجال البحوث والدراسات، من أهم أعمال هذه الدائرة.

4. توصيف وظائف دائرة الحكومات المنحازة للأمة

- وتتشكل هذه الدائرة من الحكومات التي أفرزتها الساحات الثورية، والسياسية، في الأمة، والحكومات التي انحازت إلى مشروع الأمة، والتي تمكَّنت من رفع نظام الوصاية الغربية، والشرقية عن شعوبها، وبدأت في إدارة ساحاتها وفق معطيات السيادة التي تمثلها شعوب الأمة المسلمة.
- تعمل حكومات هذه الدائرة، على ربط وتكامل الخطط الاستراتيجية، في بلادها مع استراتيجيات المشروع الإسلامي وغاياته الكُبرى.
- تعمل حكومات هذه الدائرة، على استيفاء استقلال وسيادة الأنظمة السياسية، في بلادها، والانعتاق التام من وصاية أعداء الأمة شرقاً وغرباً.
- تضع حكومات هذه الدائرة، خطط واستراتيجيات، توظيف طاقات البلاد، البشرية منها والمادية في دعم المشروع الإسلامي.
- تقوم حكومات هذه الدائرة، بتشبيك وتقوية الروابط والعلاقات، بين مؤسسات وأجهزة الحكومات، فيما بينها.
- تدعم حكومات هذه الدائرة، بشكل جماعي وأُحادي، حراك شعوب الأمة المسلمة، الثوري والجهادي والسياسي، وتوفر الأجواء لتواصل وتشبيك قيادات تلك الساحات، وربط بعضهم ببعض.

- تشكل حكومات هذه الدائرة، تجمعاً دولياً، وتجمعات إقليمية، بحسب ما تتطلبه الأدوار العالمية والإقليمية، لإدارة العلاقات الدولية في ظل مشروع الأمة المسلمة، وتقديم النموذج القوي والمنافس على الساحة الدولية.

5. توصيف وظائف دائرة المؤسسات التعبويَّة:

- تضم هذه الدائرة طيفاً واسعاً وغير محصور، من المؤسسات التخصصية، والمجتمعية، والرموز العالمية والإقليمية الفاعلة، ومن أهم مؤسسات هذه الدائرة:

- الجماعات والتيارات الدعوية والفكرية
- الأحزاب والتيارات السياسية
- مؤسسات العلوم الشرعية
- المؤسسات الدعوية والتربوية
- العلماء والمشايخ والمربون
- المؤسسات والجمعيات الخيرية
- الجمعيات التطوعية في شتى المجالات
- المؤسسات التعليمية والجامعات
- مؤسسات التدريب والتأهيل
- المؤسسات الإعلامية والصحفية
- مؤسسات الزكاة
- المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية
- التحالفات والروابط الدولية والإقليمية

- تُعنى هذه الدائرة بتحريك قابليات شعوب الأمة المسلمة، بمختلف مستوياتها وشرائحها، وتوظيفها في دعم كل أنواع الحراك في الأمة، من برامج

دعوية، واجتماعية، وتربوية، وعلمية، وسياسية، واقتصادية، إلى غير ذلك، والتي تحقق غايات المشروع الإسلامي الكُلِّيَّة.

- تُعتبر هذه الدائرة وما تمثله من علاقات، المُحرك الأول والأساسي، الذي يقود عملية التعبئة، والقيام بمهام التشبيك، والتفاعل الميداني، والحضور اليومي في حياة شعوب الأمة.
- تعتني هذه الدائرة بإحياء وتفعيل، المنظومة القِيَميَّة الحضارية، في أوساط شعوب الأمة المسلمة، وتجديد الالتزام بها، عبر البرامج المختلفة، التعليمية منها، والتأهيلية، والتربوية، والإعلامية.
- كما تعمل هذه الدائرة، على كسر وتجاوز الإغلاقات النفسيَّة، والجغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والعِرقية، والقومية، التي خلَّفتها مرحلة السقوط، في القرن العشرين بين شعوب الأمة المسلمة.
- تمثل هذه الدائرة ساحة الاحتكاك المباشر، بين شعوب الأمة المسلمة، وبقية شعوب وأمم العالم، وتوصيل رسالة الأمة المسلمة، الدعوية والحضارية، لتلك الشعوب، والتخفيف من حدة الصراع والتهديد الذي يقوده النظام الدولي الحالي.

6. توصيف وظائف دائرة العلاقات الدوليَّة:

- تتكون هذه الدائرة من شبكة واسعة من المؤسسات، كالحكومات المنحازة للأمة، والقيادات السياسية والجهادية والثورية، وأهل الحل والعقد من العلماء والخبراء، ومراكز البحوث والدراسات، والجامعات، والأحزاب والتيارات السياسية، والجماعات، والمؤسسات الدولية على مستوى الأمة المسلمة، والمراكز الثقافية، والخبراء الدوليين، وغيرهم.
- تتبنى هذه الدائرة مسألة بلورة رؤية الأمة المسلمة، للنظام العالمي والعلاقات الدولية، وتحديد موقع تلك الرؤية في المشروع الإسلامي، والقيام بمهام



البحث والدراسة والتقعيد، وإدارة الحوار الداخلي في الأمة حولها، وتحويلها إلى مواد دستورية، ووثائق دولية، وبرامج تطبيقية.

- تقوم هذه الدائرة، بعمليات التعريف والتسويق، لرؤية الأمة المسلمة، في مسألة النظام العالمي والعلاقات الدولية، لجميع شعوب ونُخَب وحكومات العالم، وإنشاء وإدارة منصات الحوار حول تلك الرؤية.
- كما تتبنَّى هذه الدائرة، عملية تقديم رؤية المشروع الحضاري، الذي يمثل الأمة المسلمة، إلى شعوب وحكومات العالم، في أبعاده العقائدية، والمبدئية، والأخلاقية، والإنسانية، ودور هذا المشروع، في نزع وإيقاف التهديد، الذي فرضه النظام الدولي الحالي، عبر طواغيته الخمسة الكبار، في جميع المجالات السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والصناعية.
- تتبنَّى هذه الدائرة، برامج الدفاع السياسيَّة والفكرية والإعلامية عن قضايا الأمة المسلمة، على المستوى الإقليمي والعالمي، وكشف الحقائق الميدانية المتعلقة بها، ومواجهة الانتهاكات التي يتعرض لها المسلمون، في أي مكان من العالم.
- تعمل هذه الدائرة، على نقل الأمة المسلمة، من نظام الوصاية الدولي، إلى تحقيق غايات المشروع الإسلامي، في السيادة والاستقلال، وفرض الوجود والاحترام، على المستوى العالمي.

المسارات الاستراتيجية في المشروع الإسلامي:

تعريف المسارات الاستراتيجية في المشروع الإسلامي: هي عبارة عن عملية تحديد، لأفضل طُرُق العمل الكُبرى، والرئيسة، في إدارة وتنفيذ، برامج المشروع الإسلامي، والتي تَضْمَن بقاء الأداء الكُلِّي للمشروع، في حالة من الفاعليَّة، والتكامل، والرقابة الشاملة؛ حيث يمكن تشبيه المسارات الاستراتيجية، بعمليات وخطوط الإنتاج الرئيسيَّة للمصانع والمشاريع، والتي تقود في النهاية إلى تحقيق غايات المشروع الكُبرى.

مع ملاحظة أن عملية تحديد وفرز هذه المسارات الاستراتيجية قد جاءت بعد الانتهاء من الخطوات التالية في بناء المشروع الإسلامي:

- وضع النظريات الناظمة للمشروع.
- تحديد رؤية المشروع.
- رسم غايات المشروع الكُبرى.
- بناء هيكليَّة المشروع وتوصيف الوظائف في دوائره.

عدد مسارات المشروع الإسلامي الاستراتيجية سبع مسارات، كما يلي:

المسار الاستراتيجي الأول: مسار إدارة الاجتهاد في المشروع

المسار الاستراتيجي الثاني: مسار تمكين الأمة من خلال النظام السياسي الراشدي

المسار الاستراتيجي الثالث: مسار تفعيل الوِحدات البشريَّة والجغرافية الكُبرى

المسار الاستراتيجي الرابع: مسار تطوير وتنفيذ المشاريع التطبيقية التعبوية

المسار الاستراتيجي الخامس: مسار رفع قابلية الأمة العقائدية والحضارية

المسار الاستراتيجي السادس: مسار توجيه المعركة ذات الجهات الخمس

المسار الاستراتيجي السابع: مسار تكامل المشاريع السياسية والجهادية والثوريَّة المنجزة على الأرض

وفيما يلي شرح مختصر لكل مسار من المسارات الاستراتيجية في المشروع:

- المسار الاستراتيجي الأول: مسار إدارة الاجتهاد في المشروع

وهو المسار المعني ببلورة الاجتهاد الشامل، الذي يجيب على النوازل الكُبرى، التي تحيط بالأمة المسلمة، وتحويله إلى مشروع متكامل للأمة، ومتابعة وتقويم أدائه، عبر مباشرة وإدارة العمليات التالية:

- عملية جمع علماء الأمة والمجتهدين، للخروج بأحكام شرعيَّة مُجْمَع عليها، في القضايا الكُبرى، التي تتعرض لها الأمة وفق فقه النوازل.
- عملية بلورة المشروع الإسلامي وإحكامه على المستوى الشرعي والفقهي، وتقديمه لشرائح الأمة بمختلف الوسائل والطرق.
- عملية بلورة المشروع الإسلامي في مستواه الاستراتيجي والفكري، وبحسب التطورات في حالات التدافع، بين الأمة المسلمة وأعدائها.
- عملية تعميق البحوث الشرعية المتعلقة بالمشروع الإسلامي، ومواصلة الدراسات المتعلقة به في كل الجوانب، وربطها بالمستجدات والمتغيرات.
- عملية مراقبة التطبيق العملي للمشروع الإسلامي في جميع مساراته، والاستجابة لمتطلبات الميادين المختلفة ودراسة عوائق التطبيق.

وأما المعنيون بتحقيق مسار إدارة الاجتهاد في المشروع، فهم طيف واسع من العلماء والخبراء والمؤسسات، وفي مقدمتهم:

- دوائر أهل الحل والعقد، على المستوى القطري والإقليمي والعالمي.
- العلماء الشرعيون المجتهدون، وعموم العلماء.
- المجامع الفقهية والروابط العلمائية.
- الجامعات ومراكز البحوث.
- الخبراء والمستشارون في جميع التخصصات.
- الحكومات المنحازة لمشروع الأمة وخبراؤها ومراكز بحثها.
- القادة الميدانيون من مجاهدين وساسة.
- قيادة الجماعات والتيارات الإسلامية.



- قيادة الأحزاب السياسية.

- المسار الاستراتيجي الثاني: مسار تمكين الأمة من خلال النظام السياسي الراشدي

وهو المسار الذي يُعنى بوضع النظام السياسي الراشدي موضع التنفيذ، من خلال تحفيز مكوِّنات الأمة، من شعوب وقوميات وأعراق وجماعات وتيارات والعلماء وغيرهم، نحو تَبَنّي النظام السياسي الراشدي كعقيدة ودستور للحكم، ودعم تمكينه، وإحلاله محل أنظمة المُلك الجبري، بأقسامها المَلَكيَّة والعسكريَّة والجمهوريَّة، عبر مباشرة وإدارة العمليات التالية:

- عملية الحوار والتواصل بين علماء الأمة الشرعيين والخبراء، وخروجهم بإجماع معاصر حول الأحكام الشرعيَّة، التي يجب على الأمة تطبيقها في مجال الحكم، وإدارة الدولة، والتي تندرج في النظام السياسي الراشدي، وتحكيمه في بناء الدولة والتمكين للدين وللأمة، كما فعل النبي ﷺ، وكما تابعه خلفاؤه الراشدون من بعده، وكما حافظت الأمة المسلمة على بقاء الدولة والخلافة، طوال أربعة عشر قرناً، والاستفادة من اجتهاد العلماء المعاصرين في النظام السياسي الراشدي، وتوظيفه في هذا المسار.

- عملية قيام علماء الأمة الشرعيين والخبراء والمستشارين، بوضع الوثائق الدستورية، التي تحتاجها الأمة في إعادة دولتها، وتطبيق نظامها السياسي الراشدي، وتحويل الأحكام الشرعية الواردة في هذا المجال، إلى أحكام دستورية، تشمل المستوى القُطري، ومستوى الأقاليم والدول المركزية، ثم مستوى الأمة الكُلِّي عبر الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى.

- عملية بلورة وتأصيل منهج الأبعاد العقائدية، في النظام السياسي الراشدي، وجعله مرجعاً لكل أدوات التعليم، والتربية، والإعداد، والتأثير في الأمة المسلمة، وفي مقدمة ذلك ما يتعلق بقاعدة وحدة الأمة والأخوة الإيمانية بين أفرادها، وتحققها في ظل نظام الخلافة الإسلامية، وقاعدة الولاء والبراء في النظام

السياسي الراشدي، كولاء عقائدي سياسي بين المؤمنين، وبراء من الكافرين وعدم توليهم، وعدم منحهم أي فرصة لاختراق الأمة المسلمة، كما فعلوا طوال قرن كامل.

- عمليات بلورة وتقويم تجارب التطبيق العملي، للنظام السياسي الراشدي على مستوى الأمة، من قبل علماء الأمة وخبرائها، والاستجابة لمتطلبات التجارب الميدانية، وتقديم الحلول لإشكالياتها، والإجابة الشرعية التطبيقية على المستجدات والنوازل التي تتعلق بهذا الميدان.

- عملية تقنين الحقوق والواجبات السياسية، بين المسلمين على مستوى الأرض، في النظام السياسي الراشدي وتطبيقاته الدستورية في الأمة، وصولاً إلى المظلة الأساسية التي تحدد جنسية المسلم، من حيث ارتباطه بالأمة وبدولة الإسلام والخلافة، وأن الجنسية في النظام السياسي الإسلامي الراشدي، إنما ترتكز على العقيدة، فجنسية المسلم عقيدته، واعتبار بقية صفات المسلم، من جنس ولون وعرق وقومية وجغرافيا، مجرَّد عنوان للتعارف والتواصل، لا تعطي أي أفضلية على بقية المسلمين، مع استظلال غير المسلمين المقيمين بين ظهراني المسلمين بقواعد الشرع والنظام السياسي الراشدي، الذي حدد حقوقهم العقائدية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، كمواطنين في ظل واجبات شرعية محددة، وفي مقدمتها واجب الولاء السياسي للأمة والدولة المسلمة.

- عملية بناء مرجعيات الإفتاء الدولي والقضاء، على مستوى الأمة المسلمة وشعوبها، وتنظيم مستوياتها وارتباط بعضها ببعض، من المستوى القُطري وصولاً إلى المستوى العالمي والإفتاء الدستوري، كمرجعية شرعية دولية، للبت في قضايا النظام السياسي الراشدي، وبنائه القانوني، والهيكلي، والإجرائي.

وأما المعنيون بتحقيق مسار تمكين الأمة للنظام السياسي الراشدي، فيأتي في مقدمتهم أهل الحل والعقد، والعلماء الشرعيون المجتهدون، ومجامع الفتوى

الشرعية، وروابط العلماء الشرعيين، والخبراء القانونيون والمستشارون والقضاة، ومراكز البحوث والجامعات.

- المسار الاستراتيجي الثالث: مسار تفعيل الوِحدات البشريَّة والجغرافية الكُبرى

وهو المسار الذي يُعنى بتحديد وتفعيل، الوِحدات البشرية والجغرافية الخمس الكُبرى، على مستوى الأمة المسلمة، ووضعها في خدمة المشروع الإسلامي، عبر مباشرة وإدارة العمليات التالية:

- عملية فتح أبواب الحوار بين فعاليات ومكوّنات الأمة المختلفة، حول فكرة وخطة "المشروع الإسلامي"، وموقع الوحدات البشرية والجغرافية في هيكليَّة المشروع، إلى أن يصبح المشروع والفكرة في موضع التبنّي والالتزام لدى تلك المكوّنات.
- عمليات التشبيك وفتح قنوات الاتصال، بين جميع المكوِّنات في الإطار الجغرافي والتخصصي، لكل وَحدة بشريَّة كُبرى، بغية إيصال فاعلية الوَحدة إلى مستوى التخطيط الاستراتيجي المشترك، وتكامل آليات العمل الميداني ومؤسساته، وبالتالي ارتباط الأداء في الوحدة، بتحقيق غايات المشروع الإسلامي.
- عمليات بناء شبكات المعلومات والبيانات، على مستوى الوحدات البشرية والجغرافية، واستثمار التطور البشري في هذا المجال، لإحداث نقلة كُبرى في تواصل مُكوِّنات الأمة المسلمة، وخدمة مشروعها الحضاري، وتطوير آليَّات الأداء باستخدام تلك الشبكات والبيانات.
- عمليات دعم الساحات الثورية والجهادية، ضمن الوَحدة البشريَّة والجغرافية المعنيَّة، من تكامل الدعم البشري، والمعنوي، والإمداد اللوجستي.



- عملية بلورة المشروع السياسي الجامع، للوحدة البشرية والجغرافية، تحت سقف المشروع الإسلامي ونظام الخلافة، ومن خلال تأسيس وتمكين المشاريع السياسية، على مستوى الوِحدات القطرية، والإقليمية، في الوَحدة المعنيَّة.

- عمليات التكامل الاقتصادي وإدارة الثروات، وتوزيعها على مستوى الوَحدة، ومستوى الأمة ككل، والانفتاح الاقتصادي ضمن الوَحدة البشرية والجغرافية، وبين الوحدات الخمس المكوِّنة لوجود الأمة المسلمة.

- عمليات دعم الأقليات المسلمة، الواقعة ضمن الوحدة البشرية والجغرافية، أو في محيطها الجغرافي والجيوسياسي، والتكامل والتساند والتنسيق بين الوحدات الكبرى، لتحقيق الدعم الكامل، للأقليات المسلمة على مستوى العالم.

- عمليات دعم المشاريع التطبيقية، في إطار الوحدة البشرية والجغرافية، وذلك من ناحية تكثيف تبنّي وتسويق المشاريع التطبيقية المختلفة، والتعاون على تذليل صعاب التطبيق ومعوقاته، وزيادة نماذج المشاريع التطبيقية، في جميع الميادين والتخصصات، وتأسيس وتشجيع مؤسسات التدريب والتأهيل المعنية بالمشاريع التطبيقية.

- عمليات دعم التواصل الدعوي والحضاري العالمي، بين شعوب الأمة المسلمة، وبقية شعوب العالم، من خلال الوحدة البشرية والجغرافية، وتطوير العلاقات الدولية، في ظل رؤية المشروع الإسلامي، ومعاييره في هذا المجال.

- عملية نزع المُخلَّفات السلبيَّة والخطيرة، التي تراكمت آثارها على الأمة المسلمة في ظل الحملة الصليبية اليهودية المشتركة، وفي المجالات المختلفة، وخاصة في مجال تناقض التصورات، والانغلاق النفسي، والصراع على الأرض والثروة، وبقية الآثار التي فرَّقت الأمة، وحوَّلتها إلى عصبيات متناحرة، وضرورة العمل على قِيَم العدل والأخوة بين مكونات الأمة، وترسيخ النظام السياسي الراشدي، وقِيَمه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.



وأما المعنيون بتحقيق مسار تفعيل الوِحدات البشريَّة والجغرافية الكُبرى، فهم طيف واسع من المؤسسات والعلماء والخبراء، وفي مقدمتهم:

- الحكومات الثورية ومؤسساتها المختلفة.
- الحكومات المنحازة إلى مشروع الأمة ومؤسساتها وجيوشها.
- الشعوب والقبائل والأعراق والقوميات المنضوية في الوَحدة المعنيَّة.
- الجماعات والتيارات والأحزاب السياسية.
- مراكز البحوث والدراسات والجامعات.
- الفصائل المجاهدة وقياداتها.
- الدعاة والرموز، والقيادات الدعوية، والتربوية، والفكرية.
- العلماء والخبراء في جميع المجالات العلمية، والعملية.
- القطاعات والمؤسسات التعليمية، والاجتماعية.

• المسار الاستراتيجي الرابع: مسار تطوير وتنفيذ المشاريع التطبيقية التعبوية، التي ذُكرت نماذجها الرئيسية في الفصل الأخير من هذا الكتاب، وهو مسار يُعنى بتحويل المشاريع التطبيقية التعبوية، إلى واقع حياتي وملموس على مستوى الأمة المسلمة، ووضع تلك المشاريع في خدمة المشروع الإسلامي، عبر مباشرة وإدارة العمليات التالية:

- عمليات دراسة وبحث وتنويع المشاريع التطبيقية، التي تقود إلى تعبئة الأمة تعبئة شاملة، لتحقيق غايات المشروع الإسلامي، ومدى تحقق المعايير العقائدية والفقهية والحضارية في تلك المشاريع.

- عمليات دراسة مدى تحقق معايير المشروع الإسلامي، في المشاريع التطبيقية التعبوية المختلفة، ومدى تكاملها فيما بينها وعدم تناقضها.

- عمليات مراقبة وتوجيه التنفيذ الميداني للمشاريع التطبيقية المختلفة، بُغية التحديث والمتابعة والمعالجة خلل التطبيق، وضمان تجاوب المشاريع مع المستجدات وتطوير مستويات الأداء فيها.
- عمليات تحقيق المستويات النموذجية الناجحة، في مختلف أنواع المشاريع التطبيقية التعبوية، حتى يؤدي انتشارها إلى توحيد طُرُق الأداء وإدارة المشروع الإسلامي، على مستوى الأمة المسلمة ككل.
- عمليات التدريب والتأهيل، في تأسيس وإدارة المشاريع التطبيقية التعبوية، من بناء المناهج ورسم الخطط وتدريب المُدرِّبين.
- عمليات تبادل الخبرات ونقل التجارب، في مجال المشاريع التطبيقية التعبوية، بين الوحدات البشرية والجغرافية، على مستوى الأمة المسلمة ككل.

وأما المعنيون بتحقيق مسار تطوير، وتنفيذ المشاريع التطبيقية التعبوية، فهم ينقسمون إلى قسمين، فأما القسم الأول، فهم العلماء والخبراء والمؤسسات البحثية والعلمية، التي تباشر بناء تصورات المشاريع التطبيقية التعبوية، في إطارها النظري والاستراتيجي، ومن خلال ربط تلك المشاريع، برؤية ونظريات المشروع الإسلامي، وأما القسم الثاني، فهم القادة والمؤسسات، التي تُعنى بوضع المشاريع التطبيقية التعبوية موضع التنفيذ، مع قيامهم بعمليات التحسين والتطوير، وفق متطلبات الواقع الميداني.

- المسار الاستراتيجي الخامس: مسار رفع قابليَّة الأمة العقائدية والحضارية، بما يتناسب وأحكام الدين الإسلامي، وتاريخ أداء الأمة المسلمة، وهو مسار يُعنى بالتحريك والتعبئة الشاملة لطاقات الأمة المسلمة، ومجتمعاتها، وشعوبها، حتى تصل إلى تحقيق النموذج المجتمعي والسياسي والاقتصادي، الذي يتجاوب مع مستوى التحدي، الذي تفرضه مشاريع تداعي الأمم على الأمة، وفي ظل المنظومة القيمية الحضاريَّة للأمة المسلمة، وعبر مباشرة العمليات التالية:



- عملية وضع ونشر وتطبيق مُدوَّنة المعايير المُوَحَّدة، في المشروع الإسلامي ونهضة الأمة المسلمة المعاصرة، ومجالاته المختلفة، كالمجال العقائدي، والسياسي، والفكري، كمعيار وَحدة الأمة العقائدية، ومعيار وَحدة الأمة السياسية، ومعيار سيادة الأمة وتمكينها، وغيرها من المعايير.
- عملية وضع ونشر وتطبيق، مدونة المنظومة القِيَميَّة والحضارية، كمقدمة لازمة للمناهج التربوية والتعليمية، لأجيال الأمة ومؤسساتها المختلفة.
- عمليات البناء الإيماني والتربوي التطبيقي، من خلال المسجد والأسرة والمجتمع، وتربية الأجيال على الكتاب والسنة.
- عمليات إعداد العلماء الشرعيين والمؤسسات الشرعية، كحلقات العلم، والمعاهد والجامعات، ورد الاعتبار للأداء الشرعي، في بناء المجتمعات المسلمة والحفاظ عليها.
- عمليات تكامل أدوار المؤسسات الشرعية، والإعلامية، والتربوية، والتعليمية، والثقافية، ومساهمتها في بناء النموذج المجتمعي، الذي يعبر عن قيم الإسلام الحضارية، وعلاقة الإنسان بالكون، وإعمار الأرض، والرحمة بالإنسانية، وإقامة العدل، إلى غير ذلك من سِمات المجتمع المسلم.
- عمليات إعادة الاعتبار، لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاربة البدع والمنكرات، وواجب العلماء بتقدم الصفوف في ممارسة الرقابة العامة، والاحتساب، على أداء السلطات والنُّظُم السياسية في الأمة.
- عمليات إعادة بناء العلاقات بين أبناء الأمة المسلمة، وإصلاح ذات بينهم، على الأسس الشرعية من أُخوة ونُصرة، والالتزام بالحقوق والواجبات الشرعية في تلك العلاقات، وإيقاف وإزالة الانقسام والتدابر والتقاتل على الأرض، وعلى السلطة، وعلى الثروة.
- عمليات برامج العودة الحضارية لأمة الإسلام، من العناية الشاملة بالعلوم التطبيقية، والبحثية، في جميع المجالات الطبية، والتقنية، والإنتاج الزراعي،

والصناعي، والحربي، وعلوم الطاقة، واستثمار القدرات والتنوع البشري والجغرافي الذي تحوزه أمة الإسلام.

- عملية إحلال المنظومة القيمية الحضارية، للأمة المسلمة في العالم، كبديل ومخرج للبشرية عن منظومة التوحُّش الرأسمالي، في المجال الاقتصادي والعولمة، ومجال العلاقات الدولية، وضرورة بلورة وتقديم النظريات الإسلامية التطبيقية، إلى شعوب العالم، في جميع المجالات التي تحتاجها البشرية.

- عملية بلورة وممارسة أدوار الأمة المسلمة، في العدل والسلم بين الأمم، ومنع الجور والطغيان الديني والسياسي بين الأمم، واستثمار القابليَّة الأمة المسلمة الحضارية، في تحمل تبعات هذا الدور على مستوى الأرض كلها.

وأما المعنيون بتحقيق مسار رفع قابليَّة الأمة العقائدية والحضارية، فهم قائمة كبيرة، لا يكاد يُستثنى منها أحد، من فعاليَّات الأمة المسلمة، وفي مقدمتهم:

- مراكز البحوث والدراسات
- الجامعات والمعاهد التطبيقية
- أهل الحل والعقد من علماء وخبراء
- الحكومات الثورية ومؤسساتها
- الحكومات المنحازة للأمة ومؤسساتها
- المفكرون والكتاب
- المؤسسات الاقتصادية الكُبرى
- شركات الصناعة ومراكز بحوثها
- القيادات السياسية والشوروية والتنفيذية التي تفرزها الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى
- الشبكات والمؤسسات الإعلامية



- المسار الاستراتيجي السادس: مسار توجيه المعركة ذات الجهات الخمس، التي تتمثل في الجبهة السياسية والفكرية، والجبهة العسكرية، والجبهة الأمنية، وجبهة الحرب النفسية والإعلام، والجبهة الاقتصادية الاجتماعية، وهو المسار الذي يُعنى بحشد طاقات الأمة البشرية والمؤسسية، وجمع التصورات على رؤية محددة لطبيعة المعركة، التي تشنها الأمم المتداعية على الأمة المسلمة، وتكامل وتنسيق مكوِّنات الأمة في استجابتها، للتحدي الذي فرضته تلك الأمم عليها، عبر مباشرة العمليات التالية:

- عملية بذل الجهود العلمية والبحثية الوافرة، للوصول إلى تحديد دقيق لطبيعة المعركة، التي تشنها مشاريع الأمم المتداعية على الأمة، في أبعادها الاستراتيجية والتطبيقية، وتفكيك التعقيد البنائي والتنفيذي فيها، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم بُعيد سقوط الاتحاد السوفيتي وإلى وقتنا هذا، وذلك في الجبهات الخمس المتداخلة وهي: الجبهة الأمنية، والعسكرية، والسياسية الفكرية، وجبهة الحرب النفسية الإعلامية، والاقتصادية الاجتماعية.

- عملية تفكيك وإيقاف الخطورة، التي تمثلها الجبهة الأمنية في المعركة، التي تشنها مشاريع الأمم المتداعية على الأمة، ودراسة تاريخ عمليات، الاحتواء، والتحييد، والاختراق، والإسقاط الأمني، التي مارسها الأعداء، وفي مقدمتهم الأمريكان، ضد فعاليات الأمة المختلفة، وإيقاف عمليات الاحتواء والتحييد للجماعات الفكرية، والدعوية، والسياسية، والجهادية، وخاصة في الساحات الثورية، والجهادية، والساحات السياسية، ووضع خطط المواجهة والاحتواء المكافئة في هذا المجال.

- عملية وضع المدونة الاستراتيجية والتكتيكية، لحماية خواص الأمة، وعوامها، من عمليات الإسقاط، والاستقطاب العقائدي، والسياسي، والفكري، والأمني، والأخلاقي، التي تمارسها مؤسسات المشاريع المتداعية، على الأمة المسلمة.

- عمليات بلورة ووضع التصورات الاستراتيجية الشاملة، التي تمثل رؤية قادة الأمة، ومجاهديها، ومؤسساتها العسكرية، للمعركة خُماسية الجبهات، وآليات إدارتها وفنونها، واستدامة الإبداع، والتطوير في هذا الشأن، والحذر من الوقوع في اختلاف التصورات، حول طبيعة المعركة، وأبعادها وطرق إدارتها مواجهتها الأعداء فيها.

- عملية إدامة واستمراريَّة توجيه المعركة، ذات الجبهات الخمس، ووضوحها في تصورات وهيكليَّة المشروع الإسلامي، وعدم الغفلة عنها أو الانشغال بمسار استراتيجي دون آخر، وتستمر عملية الإدامة هذه، سواء قبل مرحلة التمكين الكُلِّي للأمة أو بعده.

- عمليات التحشيد العقائدي والنفسي والعملي، لجميع مكونات الأمة في المعركة، وضمان انعكاس ذلك على جميع أنواع الأداء المؤسسي والشعبي، والعمل على تكامل المصطلحات والممارسة الشرعية، وعدم تناقضها، كالوقوع في تناقض الأداء الجهادي مع الأداء السياسي الفكري والأداء الاجتماعي وغيره، وإزالة ما علق بالأذهان من وصم الجهاد "بالإرهاب"، والتفريق بين الجهاد والسياسة، في إدارة المعركة بين الأمة وأعدائها.

- عمليات استثمار وتوظيف المنظومة القِيَميَّة العقائدية في الصراع، والتي تمثلت في سيرة النبي ﷺ، وأصحابه الكرام ومن تبعهم في تاريخ الأمة المسلمة، وضرورة بثّها في شعوب الأمة المسلمة، عبر الوسائل المختلفة من المسجد إلى المدرسة والإعلام وغيره، وذلك لتحقيق أعلى مستوى من تحصين الجبهة الداخليَّة، والاستجابة لمتطلبات المعركة بين شعوب الأمة.

- عملية ربط التصورات وآليات إدارة المعركة، في جميع المسارات بالمسار السياسي والتمكين، الذي يُعنى بسيادة الأمة، وإقرار وتطبيق نظامها السياسي الراشدي، وجعل المسار الجهادي تابعاً له ومستجيباً لتوجيهاته، فهو آلية الأمة الأساسية، لتحقيق التمكين السياسي واستدامته.

وأما المعنيون بتحقيق مسار توجيه المعركة ذات الجبهات الخمس، فهم قائمة كبيرة من فعاليَّات الأمة المسلمة، وفي مقدمتهم القائمة التالية:

- الحكومات الثورية ومؤسساتها العسكرية والأمنية والبحثية
- الفصائل المجاهدة
- العلماء والخبراء
- الحكومات المنحازة لمشروع الأمة ومؤسساتها العسكرية والأمنية والبحثية
- الجماعات والتيارات الدعوية والسياسية والفكرية
- مراكز البحوث والجامعات
- الزعماء السياسيون والرموز المؤثرة
- الشبكات والمؤسسات الإعلامية

● المسار الاستراتيجي السابع: مسار تكامل المشاريع السياسية، والجهادية، والثوريَّة، والاقتصادية المنجزة على الأرض، وهو المسار الذي يُعنى باستثمار محصلة أداء الأمة المسلمة وشعوبها، التي نتجت عن المعارك التي خاضتها، في المجالات العقائدية، والعسكرية، والأمنية، والسياسية، الفكرية، والاقتصادية، وفي الساحات المختلفة ضد مشاريع الأمم المتداعية عليها، وخاصة في العقود الأربعة الأخيرة، منذ بداية القرن الخامس عشر الهجري.

فمن المشاريع المنجزة على الأرض ما يلي:

- انتصار الشعب الأفغاني على الاحتلال العسكري الأمريكي، بعد عشرين سنة من القتال المتواصل.
- انفجار بركان الغضب والثورة بين الشعوب العربية، والذي أدى إلى خلخلة كبيرة، في السيطرة المشتركة بين الحملة الصليبية اليهودية، وأنظمة الملك الجبري العربية.
- النهضة التركية التي قادها رجب طيب أردوغان، حتى تمكن من خلخلة أسس العلمانية العسكرية التركية، وانطلاق الدولة التركية لأدوار تسند شعوب الأمة، في حراكها السياسي والجهادي والاقتصادي.



- التغيير السياسي الذي ذهب إليه الشعب الباكستاني وقاده عمران خان، ومحاولة إعادة باكستان إلى معادلة الصراع على مستوى الأمة المسلمة.
- التحولات السياسية في ماليزيا، والتي أدت إلى إسقاط حكومة نجيب عبد الرزاق المرتشية، بعد أن استمرت في تخريب الاقتصاد الماليزي لمدة عقد كامل من 2009م إلى 2018م، وإن كانت هذه التحولات في ماليزيا هي الأضعف في قائمة هذا المسار.

مع العلم بأن هذه القائمة مفتوحة لانضمام أي دولة أو ساحة من ساحات التغيير تتمكن من الدخول في إطار التمكين والصراع.

وسوف يسهم هذا المسار في تحقيق غايات المشروع الإسلامي، عبر مباشرة العمليات التالية:

- عمليات استثمار البنية التحتية، والأجهزة السياسية، والعسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والثروات التي تحوزها كل دولة، من تلك الدول والساحات، لصالح دعم رؤية المشروع الإسلامي، وخدمة غاياته الكُبرى.
- عمليات الدعم المشتركة من دول هذا المسار الاستراتيجي، لصالح الساحات الثورية، والجهادية، والسياسية، ودعم قضايا الأمة، والأقليات المسلمة على مستوى العالم، وخاصة وقوف هذه الدول والساحات، ضد أي نوع من أنواع الانتهاك الموجه لحُرُمات الأمة ومقدساتها.
- عمليات التكامل والتنسيق والدعم المتبادل، بين دول وساحات هذا المسار الاستراتيجي، في إدارة الصراع والتدافع على مستوى النظام الإقليمي والدولي، في جميع جبهات المعركة الناشبة، السياسية منها والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، وفي إطار العلاقات الدولية، وتقديم تصور الأمة المسلمة للنظام الدولي لشعوب العالم.
- عملية ترسيخ ونقل أداء الأمة المسلمة، إلى آليَّة "الدولة" و "الشعوب" و "الأقاليم" في الصراع الدولي، بدلاً من الاعتماد على آلية "الجماعات" و "التيارات".

- عمليات استثمار واقع الدول والساحات، في هذا المسار الاستراتيجي، لاحتضان أنوية هياكل المشروع الإسلامي وبداياته، وتأسيس شبكات التواصل والحوار بين مكوِّنات الأمة المسلمة.

- عمليات استثمار واقع الدول والساحات، في هذا المسار الاستراتيجي، لتطوير وبلورة الخطاب العقائدي، والسياسي، والتربوي، الموجه للأمة المسلمة، بغية تحشيدها وتعبئتها، باتجاه رؤية المشروع الإسلامي وغاياته.

- عمليات التكامل والتعاون، بين دول وساحات هذا المسار الاستراتيجي، في مجال مراكز البحوث والدراسات، وفي شتى مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية.

- عمليات الدعم المشترك، بين دول وساحات هذا المسار الاستراتيجي، لاحتضان المشاريع الاقتصادية، والتقنية الصناعية، والدفاعية المشتركة، لسد ثغرات الاقتصاد، والتقنية والصناعة، والسلاح، التي تعاني منها شعوب الأمة المسلمة.

- عمليات خطط الطوارئ والبدائل الاستراتيجية، في جميع المجالات، وإعداد متطلبات العمل في أشد الظروف الدوليَّة والإقليمية المتوقعة، وخاصة في المجال الاقتصادي، والتقني، والحروب غير التقليدية، وبدائل الاتصال والشبكة الدولية، والطاقة وغيرها.

- عملية بلورة نواة قيادة المشروع الإسلامي، ومرجعيته العالمية، عبر مظلات ودول وساحات هذا المسار الاستراتيجي، سواء في بعده القيادة الرمزي، أو التنفيذي، أو الشوروي، أو الشرعي، أو التخصصي، أو المؤسسي.

وأما المعنيون بتحقيق مسار تكامل المشاريع السياسية، والجهادية، والثوريَّة، المنجزة على الأرض، فهم بطبيعة الحال، القيادات السياسية والمؤسسية للدول، والساحات في هذا المسار، من رؤساء الحكومات، وقادة المجاهدين والثوار، والعلماء الشرعيين والخبراء، وأهل الحل والعقد، ورؤساء المؤسسات المشتركة، بين هذه الدول والساحات، في المجالات المختلفة، ومراكز البحوث والدراسات، وغيرهم.

خامساً: معاييروضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع

تبدأ مهمة معايير وضوابط الأداء الكُلِّي، في مشاريع الأمم والدول والمؤسسات، فور الانتهاء من وضع واعتماد الاستراتيجية، أو خطة المشروع، وبدء التنفيذ الفعلي لتلك الخطة، حيث تقوم المعايير والضوابط بمهمة ربط التنفيذ، بغايات المشروع الاستراتيجية والتذكير الدائم بها؛ فمعايير الأداء هي تلك المؤشرات القابلة للقياس، والتي يمكن تقييمها كمياً من حيث الكفاءة والفعالية، والتي تؤدي مهمة الرقابة وضبط وتحسين الأداء في عمليات المشروع.

ويمكن تشبيه دور معايير وضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع، بمهمة التوجيه العام للمشروع، مثلما يتم تسيير السفن والطائرات والمركبات، واهتدائها بخطوط الطول والعرض، على مستوى الأرض وغلافها الجوي، كما أنها تقوم بدور ضبط التوازن بين مسارات المشروع الاستراتيجية الكُبرى، حتى لا يطغى مسار على حساب بقية المسارات، ويمكننا اختصار مهام معايير وضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع بما يلي:

1- تنوب المعايير والضوابط في المسيرة التطبيقية للمشروع، عن الغايات الاستراتيجية التي وُضع المشروع على أساسها.

2- تعمل المعايير والضوابط على التحكُّم، في مسيرة المؤسسات والوِحدات الكُبرى للمشروع، لكي توجهها باتجاه الغايات والأهداف بعيدة المدى، فتنضبط مسيرتها بناء على ذلك.

3- تساعد المعايير والضوابط وخاصة المقاييس الاستراتيجية، على تنزيل خطة المشروع الاستراتيجية من إطارها النظري، إلى إطارها العملي التطبيقي.

4- تقوم المعايير والضوابط بدور قياس التقدم والتأخر، وتحليل التباين بين مستويات الأداء في المشروع.

5- يمكن أن تلعب المعايير والضوابط، دور اكتشاف الفجوات في أداء المشروع، والتي تتشكل نتيجة اختلاف البيئات التي يعمل فيها المشروع، والتحوُّل والتغيير الذي تخضع له تلك البيئات، وبالتالي تقوم المعايير بعمليات التصحيح اللازمة، والتي تنقسم بدورها إما إلى تصحيح استراتيجي أو إلى تصحيح ميداني، بحسب نتائج الدراسات لتلك الفجوات.

6- تمنع المعايير أو تخفف من التصادم والتناقضات، التي يمكن أن تنشأ بين وحدات المشروع، والتي يمكن أن تنشأ نتيجة سعة ساحات المشروع، والتنوع الهائل بين مكوّناته البشرية والجيوسياسيَّة، في المجال الاجتهادي والتطبيقي، كما هو حال المشروع الإسلامي.

7- تقوم المعايير والضوابط بعملية الرقابة الاستراتيجية، على الأداء المؤسسي في المشروع، وهي رقابة متنوعة تشمل الأداء الاستراتيجي بعموم، وعمليات المسح المعلوماتي الاستراتيجي الدائم والموسمي، ومراقبة الأحداث والتطورات داخل الأمة وخارجها، ومراقبة المواقع الحرجة حتى لا تتطور إلى انهيارات، وتحديد أشكال وبرامج الاستجابة لتلك التطورات، ورسم استراتيجيات الطوارئ، الأمر الذي يقتضي وجود دوائر رقابة استراتيجية على مستوى المشروع، ووحداته الكُبرى ومؤسساته المختلفة.

ويمكن تقسيم معايير وضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع الإسلامي إلى:

أ- معايير الأداء العقائدي والفقهي والتاريخي

ب- ضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع

أ. معايير الأداء العقائدية والفقهية والتاريخية:

وهي المعايير المأخوذة والمستنتجة من السمات العقائدية التي تتميز بها أمة الإسلام، ومن القواعد الكُليَّة في الفقه، ومن ممارسات الأمة وتطبيقاتها في تاريخها السياسي، مع ضرورة الإشارة إلى أنه قد تم بث وشرح معظم معايير الأداء العقدية

والفقهية والتاريخية في فصول الكتاب وثناياه المختلفة، وسوف نتوقف هنا على أهم تلك المعايير بشكل مختصر، كما يلي:

- معيار تكامل السِّمة العقائدية والسِّمة السياسية، في علاقة مكوِّنات الأمة بعضها ببعض، من قوميات وشعوب وأعراق وجغرافيا، حيث لا يمكن فصل مسألة الولاء العَقَدي الذي أوجبه الله عز وجل على المؤمنين، عن الولاء السياسي بينهم، في ظل أمة واحدة، ودولة واحدة.
- معيار حتمية الوقوف على مصالح الأمة العُليا وبلورتها، وارتباط مشروع الأمة المسلمة بتلك المصالح، وهيمنتها على المصالح التي هي أدنى منها، على مستوى الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى، ثم الأقاليم والدول المركزية والأقطار، مع أهمية السعي لتقليص الفوارق في المصالح بين وِحدات المشروع، والتي تفرضها ضرورات الصراع، وانكشاف سقف الأمة السياسي؛ وعدم اتخاذ تلك الفوارق والتناقضات أساساً مستقراً، في أداء وِحدات المشروع، كتناقض مصالح الحكومات المنحازة للمشروع، مع مصالح الساحات الثورية، لأن الاتكاء على هذا التناقض سيقود إلى هدم المشروع من أساسه.
- معيار حتمية بلورة وبناء تصورات المشروع الإسلامي، على الأحكام الشرعيَّة التي تجيب على النوازل الكُبرى، وفق منهج فقه النوازل، واعتبار بقية العلوم التخصصية والمناهج الفكرية، مناهج مساعدة ومعينة في تحقيق هذا المعيار.
- معيار وَحدة وسيادة مشروع الأمة السياسي على المستوى العالمي، وارتباط بقية المشاريع السياسية، والقومية، والجغرافية، بذلك المشروع واستنادها إليه.
- معيار إحياء وتطبيق منهج وسُنن النظام السياسي الراشدي، وفي مقدمتها حق الأمة في اختيار أفضل من تراه لرئاستها، وإدارة مصالحها العُليا، ورقابة الأمة العامة والخاصَّة على أداء النظام السياسي، وشمول تطبيق أحكام النظام



السياسي الراشدي، جميع المستويات والوحدات السياسية في الأمة، من القُطر إلى الإقليم، وانتهاءً بالوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى.

- معيار تعين الواجب الشرعي على علماء وخبراء الأمة، المتمثِّل في وضع وبلورة الأنظمة السياسية التطبيقية التي تحتاجها الأمة كالدساتير والأنظمة العامة، وإيجاد وتفعيل المؤسسات السياسية في النظام السياسي الراشدي، كمؤسسة أهل الحل والعقد في الأمة، والأحزاب السياسية وغيرها.
- معيار استقلال مشروع الأمة السياسي، في تصوراته العقدية، والتشريعية، والمبدئية، والأخلاقية، بالضرورة عن بقية الفلسفات والعقائد البشرية، ونُظُمها السياسية، وعدم الوقوع تحت أي نوع من أنواع التبعية والوصاية والنفوذ لتلك المشاريع.
- معيار تحكيم القواعد الشرعية في النظر لطبيعة الصراع الدولي، وتحديد موقع الأمة المسلمة في المعادلات والعلاقات الدوليَّة، وخاصة في النظر إلى طبيعة الصراع والتدافع العقائدي والسياسي الدولي.
- معيار واجب الأمة الشرعي بإزالة جميع الآثار السياسيَّة، التي خلَّفتها الحملة الصليبية على شعوب وأراضي الأمة، ورفع وصاية المشاريع الدولية والإقليمية عن شعوب الأمة، كوصاية المشروع الصهيوني والمشروع الصفوي الإيراني، وإيقاف نفوذهما وإفسادهما في قلب الأمة، ورفع وصاية وحكم الأنظمة الملكية، والعسكرية، والجمهورية العلمانية.
- معيار انعتاق مكوّنات الأمة المسلمة من آثار مرحلة السقوط والهزيمة، وما خلَّفته تلك المرحلة على الشعوب، من تفرُّق وشتات وعصبيات، على المستوى القومي، والعِرقي، والجغرافي، في جميع ساحات الأمة المسلمة.
- معيار الدفع باتجاه التجديد في دين الأمة واجتهادها، ومشروعها الحضاري، دون خضوع التجديد للاستقطاب والتنازع، بين تاريخ الدول بعيدة أم قريبة، كالدولة الأموية، والعباسية، أو القريبة كالعثمانية، أو وقوع المشروع تحت



طائلة الاجتهادات، كالصوفية والوهابية، أو الجماعات الإسلامية المعاصرة، وعدم ربط المشروع بقوم أو عِرق أو جغرافيا، فهو يُمثِّل مِظلَّة عامَّة لأمة الإسلام، بوحدتها العقائدية والسياسية التي أوجبها الله عز وجل عليها.

- معيار واجب الأمة الشرعي في تقديم النموذج الدعوي والحضاري، لبقية الأمم من خلال رؤيتها السياسية والدعوية والاقتصادية والاجتماعية، والتقدم بنظام بديل في العلاقات الدولية، يمثل رحمة الإسلام وعدله بين الأمم.
- معيار قابلية وقدرة الأمة المسلمة العقائدية والحضارية على قيادة البشرية، وإيقاف فساد النظام العالمي، وإبطال هيمنة وتألُّهِ أعضاء مجلس الأمن الدائمين على البشريَّة، ومواجهة العُلوُّ والإفساد اليهودي وهيمنته على النظام العالمي.
- معيار حتميَّة تقدم شعوب الأمة، نحو نقض مرحلة الغثائية والوهن التي أحاطت بها، والعودة إلى الجهاد من أوسع الأبواب، وضرورة هدم مصطلح "الإرهاب"، ومحو آثاره النفسيَّة والعمليَّة من ساحات الأمة المسلمة، واستخدام كافة أدوات المدافعة التي شرعها الله عز وجل لها، تحت شعار قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ التوبة:111.
- معيار انعتاق الأمة المسلمة من آثار النظريات الاقتصادية، والهيمنة والإفساد الاقتصادي، الذي فرضته نظريات التوحش الرأسمالي النصراني اليهودي من جهة، ونظريات الفكر الماركسي واليساري المُلحد من جهة أخرى، وقابلية الأمة الفقهية، على تطبيق نظرياتها الشرعية في الاقتصاد والمال، وخصوصاً في ظل انتشارها العالمي.



- معيار الإعداد والبناء والتأهيل لأجيال الأمة المستجدة، وفق متطلبات التمكين السياسي والحضاري لدولة الإسلام، وظهور الإسلام في الأرض، وذلك وفق المنظومة القِيَميَّة للتربية والإعداد في القرآن والسنة.
- معيار التكامل والتشارك بين مكوِّنات الأمة المسلمة، في أداء واجبات دعم مشروع التمكين وتحمل تبعاته، وفي حقها للتمتع بالخيرات، والثروات، والتنمية، والحريَّات، في ظل ذلك المشروع، وإحياء نظام الخلافة الإسلامية مجدداً.
- معيار التعددية الفقهية، والسياسية، والفكرية، والقومية، والعرقية، وشرعيَّة ممارسته، وضرورة توظيفه كقوة دافعة لمشروع الأمة، وتحقيق وجودها السياسي بين الأمم، وإدارة تلك التعددية عبر منهجية إدارة الخلاف على المستوى الفقهي، والسياسي، والفكري، وتحويل التنافس من منطقة الصراع، إلى منطقة التكامل، والتسابق في خدمة مشروع الأمة الكُلِّي.
- معيار تعبئة الأمة الشاملة عبر رفع معدلات أداء فروض الكفايات المتعيَّنة على أفراد الأمة، وخاصة تلك المتعلقة بشؤون المدافعة والتمكين وحماية الحُرُمات، وابقائها كفروض أعيان، إلى تتحقق الكفاية والمنعة، المتمثلة في السيادة والتمكين، وظهور نظام الخلافة في الأرض مرة أخرى.
- معيار واجب الأمة الشرعي في مواجهة ومحاربة الابتداع الغليظ في الدين، والذي يُهدد بزحزحة شعوب الأمة عن قواعد الإسلام وتطبيقه، في الاعتقاد والعبادات والمعاملات، وفق تعريف علماء الأمة للابتداع، ويدخل في ذلك المبتدعة المُحدثون، كاللبراليين، والعلمانيين، والحداثيين، والتنويريين، وما أشبه، فضلاً عن المبتدعة الأقدمين، وفي مقدمتهم الصفوية الإيرانية، التي تحاول أن تستبدل أحقادها التاريخية بعقيدة الأمة وشريعتها.



ب. ضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع:

تتوزع ضوابط الأداء الكُلِّي أو الضابط التنظيمية، في مشروع الأمة المسلمة، بين مهمة مراقبة الأداء التنفيذي في المشروع، ومدى كفاءة الأداء، والتزامه وارتباطه بخدمة وتحقيق غايات المشروع الكُبرى، إلى مهمة الإدارة الاستراتيجية للمشروع، واكتشاف الفجوات ما بين التخطيط والتنفيذ، حيث يمكننا الوقوف على أهم ضوابط المشروع في القائمة التالية:

- استخدام غايات المشروع الكُبرى، كمحرِّكات وموجهات كُلِّيَّة للأداء، في جميع المستويات التنفيذية للمشروع.
- العمل على التعبئة الشاملة لطاقات الأمة ومكوِّناتها البشرية، وتوحيد المفاهيم، والمصطلحات، والهياكل، لدعم عملية التمكين لدين الله عز وجل، وعودة الأمة لتأسيس دولتها وبناء نظامها السياسي المركزي.
- استيعاب ودمج كل مكوِّنات الأمة على مستوى الأرض في بناء المشروع الإسلامي، وعدم بقاء أي كتلة مسلمة خارجة عن هذا الاستيعاب، مع التدرج في تحقيق الاستيعاب، وبحسب ظروف وواقع كل كتلة، في مراحل الصراع والتمكين المختلفة.
- التزام كل أنواع الأداء المؤسسي في الأمة، بمنظومة قيَم الرُّشد المؤسسي والإداري، المأخوذة من النظام السياسي الراشدي، في إدارة مصالح الأمة، من شورى مُلزمة، والتزام نظام الأغلبية في اتخاذ القرارات التي لا تتعلق بأحكام شرعيَّة، ورقابة الأمة العامة على الأداء السياسي، ومن محاسبة واحتساب، إلى غير ذلك من قِيَم المنظومة.
- العمل على بناء المؤسسات القُطرية، والإقليمية، والمركزية البديلة، التي تحتاجها الأمة في إصلاح أوضاعها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وإيقاف

عملية الالتجاء إلى المنظمات الدولية، والإقليمية، التي لم تزد الأمة إلا هوانا وذُلّاً، ومن بين تلك المؤسسات التي تحتاجها الأمة، منظمات وهيئات المصالحة، وفض النزاع، وإدارة المراحل الانتقالية، وغيرها.

- توحيد وتطوير النماذج وطرائق الأداء والقِيَم، في جميع المشاريع التطبيقية، التي ستُمكِّن شعوب الأمة، من تحقيق غايات المشروع الإسلامي، وذلك في مختلف ساحات التخصص، والتشبيك بين تلك المشاريع على المستوى الإقليمي والعالمي.

- التوجه نحو بناء مؤسسات، ولجان، ودوائر التخطيط الاستراتيجي، وانتشارها في جميع مستويات الأداء المؤسسي، وقيامها بالإضافة إلى عملية التخطيط الاستراتيجي، بأدوار الاستشارة، والرقابة، والتقويم، للأداء التخطيطي والتنفيذي، الذي تحتاجه الأمة في جميع الاتجاهات.

- بناء شبكات البيانات والمعلومات على مستوى الأمة المسلمة، واستخدام وتطوير التقنيات الحديثة في إدارتها، وتوظيفها، لصالح مشروع الأمة، وفي اختزال الجهود والزمن، لتحقيق غايات المشروع.

- استخدام المقارنة المعيارية (Benchmark) في قياس الأداء في المشروع وتطوره، والبحث عن أفضل الممارسات التطبيقية في هذا المجال، سواء كانت تلك المقارنة تتم داخل المشروع، ومراقبة أداء وحداته الكُبرى، ومسارات التنفيذ الأساسية، أو استخدمت للوقوف على أداء المنافسين، من المشاريع المتداعية على الأمة، والوقوف على التطورات في ساحاتهم المختلفة.

- اتخاذ المسارات الاستراتيجية في خطة المشروع الإسلامي، كمؤشرات كُلِّيَّة على الأداء في جميع مستويات المشروع، بدءاً من الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى والأقاليم والأقطار، والمستويات التخصصية كأهل الحل والعقد، ومراكز البحوث، وغيرها من المستويات، بحيث يرتبط التخطيط والتنفيذ بهذه المؤشرات، ومن أهمها:



- مدى التحوُّل والتغيير الإيجابي والتطبيقي، الذي يمكن رصده في أداء العلماء الشرعيين على المستوى الفردي والجماعي، وتوجههم لخدمة مشروع الأمة، وخاصة في إطار الاجتهاد والنظر في النوازل الكُبرى، وجهودهم العلمية في تقعيد مسألة التمكين لمشروع الأمة، بأبعاده العقائدية، والفكرية، والسياسية، والتطبيقية، وبلورة أحكام وقواعد النظام السياسي الراشدي وتطبيقاته العملية.

- مدى مشاركة وانخراط علماء الأمة، وأصحاب التأثير فيها، وجماعاتها، وتياراتها، في عملية تعريف شعوب الأمة وأجيالها المستجدة بمشروع التمكين، وبذل جهودهم العلمية في تقريب مفاهيم المشروع، والتعامل مع التغيير والنقلات التي يتطلبها المشروع.

- مدى مشاركة أفراد الأمة، وجماعاتها، وشعوبها، وقومياتها، في مسارات المعركة الخماسية الناشبة بين الأمة والمشاريع المتداعية عليها، وأداء الجهود الشاملة والمتنوعة، في دعم مسارات المعركة، العسكرية والأمنية، والسياسية الفكرية، الحرب النفسية الإعلامية، والاقتصادية الاجتماعي.

- مدى انخراط أفراد الأمة، وجماعاتها، وشعوبها، وقومياتها، ووحداتها البشرية والجغرافية، في تبنِّي المشاريع التطبيقية، وإدارتها على المستوى القُطري، والتشبيك بينها على المستوى الإقليمي والعالمي.

- مدى مشاركة العلماء، والمربين، والمؤسسات التعليمية والتربوية، على جميع مستويات الأمة، في عملية الإعداد والتربية، وزرع المنظومة القيمية للمشروع الإسلامي، في نفوس النشء الجديد، وفي نفوس الجماهير عموماً.

- مدى انخراط المؤسسات المرتبطة بمشروع الأمة، والعلماء، والخبراء، والجماعات، والأحزاب، في عمليات وخطط التدريب والتأهيل، اللازمة للطاقات البشرية، التي يتطلبها المشروع، وبناء شبكات التدريب على مستوى الوحدات البشرية والجغرافية للأمة، والتشارك في التعليم المتبادل والخبرات.



- مدى الجهود المبذولة بين أفراد الأمة ومؤسساتها المختلفة، في دعوة شعوب العالم إلى الله عز وجل، ودخولهم في دين الله أفواجاً، ومدى التجديد والإبداع في الخطاب الدعوي وفاعليته.

- مدى الجهود المبذولة على مستوى شعوب الأمة، ووحداتها البشرية والجغرافية، في جهود الأداء الاقتصادي والتنمية، وانفتاح الأمة اقتصادياً على بعضها البعض، والعناية بالأداء التقني، والصناعي، والتنافس على المستوى الدولي.

- تطبيق معطيات الإدارة المؤسسية الحديثة، ونظرياتها التي ثبت جدواها وفاعليتها في الأداء الإنساني، ما لم تصطدم المبادئ التي تقوم عليها مع القواعد الشرعية؛ وقيام العلماء والخبراء المسلمين بتأسيس مسارات جديدة، ووضع بصمات خاصة بحضارة الأمة المسلمة، على النظريات الإدارية التي أفرزتها الحضارة الغربية الحديثة، ومن تلك النظريات: نظرية التخطيط الاستراتيجي، ونظرية إدارة الجودة الشاملة، ونظرية الإدارة الاستراتيجية ونظرية المقارنة المعيارية.

- تطبيق مبادئ الإدارة الاستراتيجية، في تنفيذ خطط المشروع الإسلامي، والتي تبدأ من وضع الخطط الاستراتيجية، ثم الإشراف على تطبيقها في المؤسسة أو الميدان المعني، وتوفير الموارد لتنفيذ الخطط، ووضع الخطط موضع التنفيذ، وتحديد أولويات التنفيذ، من أهداف كل خطة، بحسب الأكثر أهمية وضرورة من بين تلك الأهداف، وتأهيل وتدريب القدرات البشرية، ووضع خطط التشغيل؛ وعلى العموم تحريك المؤسسة باتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية وغايات المشروع.

- التزام القائمين على بلورة المشاريع التطبيقية، في مشروع الأمة وإدارة مؤسساته المختلفة، بعمليات تبسيط الإجراءات والتطبيقات، والاستفادة من نماذج خطط التشغيل ومؤشرات العمل، وتطبيق المبدأ العملي: من يقوم بماذا؟

والتي من شأنها أن تجعل العاملين والمتطوعين، ينخرطون في الأداء، دون جهود إضافية في المستوى التخطيطي والاستراتيجي.

- تطبيق استراتيجية "إدارة المشروع بكفاءة سواء في البيئات المعقدة أو البيئات البسيطة"، حيث تتباين بيئات الأمة المسلمة، بين التعقيد الحضاري والمدني، إلى البيئات الريفية والصحراوية البسيطة؛ وعلى قيادات المشروع أن يتعاملوا مع كل بيئة بما تحتاجه، دون فقد الأصول التي يقوم عليها المشروع، في أبعاده العقائدية، والفكرية، والتطبيقية.

سادساً: السيناريوهات المتوقعة في مستقبل الأمة والمشروع

سوف أركز في هذه المُفردة من فصل "نظريَّات ورؤية وغايات مشروع الأمة المسلمة"، على السيناريوهات الكُلِّيَّة، التي تتعلق بمآلات مسارات المشروع، في ظل التدافع الأممي، سواء كانت تلك السيناريوهات، تتعلق بكُتَل الأعداء ومشاريعهم، التي تشكل النظام الدولي، واصطراع الأمة مع تلك المشاريع، أو سيناريوهات التطورات المتوقعة داخل المشروع الإسلامي، ووحداته البشرية والجغرافية الكُبرى ومحاوره، وسيناريوهات المراحل التنفيذيَّة المتوقعة للمشروع؛ وذلك حتى يتسق مسار هذا الفصل، مع منهجية التخطيط الاستراتيجي، ، من خلال عرض التوقعات والقراءات المستقبليَّة للمشروع، وذلك على ضوء الرؤى والنظريات والغايات التي تمَّ اعتمادها فيه، مع العلم بأنه سبق التعرُّض لبعض السيناريوهات المتوقعة في الفصلين التاليين:

الفصل الثاني: تقدير الموقف الاستراتيجي للأمم والنظام العالمي.

الفصل الثالث: تقدير الموقف الاستراتيجي لأمة الإسلام.

وسوف يكون استعراض سيناريوهات التدافع مُركَّزاً وشاملاً، وهو مقسَّم على محورين كما يلي:



المحور الأول: سيناريوهات تدافع الأمة مع المشاريع المتداعية عليها

المحور الثاني: سيناريوهات المآلات الداخليَّة في المشروع الإسلامي

المحور الأول: سيناريوهات تدافع الأمة مع المشاريع المتداعية عليها

ويمكن الوقوف في هذا المحور على السيناريوهات التالية:

- سيناريو حتمية ظهور الأمة المسلمة على الأمم كلها، والتمكين السياسي والعسكري لها على مستوى الأرض، لكون الأمة المسلمة هي الأمة التي تحمل رسالة رب العالمين الخاتمة، والنهائية للبشرية، وقد بشَّر بها جميع الأنبياء عليهم السلام، كما جاء على لسان عيسى ابن مريم عليه السلام في القرآن الكريم: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ الصف:6، وكما ورد عن النبي ﷺ، في قوله: (أنا دعوةُ أبي إبراهيمَ، وكان آخرَ مَن بشَّر بي عيسى ابنُ مريمَ) [1]، وهي رسالة لا بد أن تبلغ مداها الزمني والجغرافي، بغض النظر عن حال حامليها، فإنهم إن تَخلَّفوا عن متطلبات حمل الرسالة، جاءتهم سُنَّةُ الاستبدال، فبعث الله أقواماً وأجيالاً يحملونها، حتى يبلِّغوها للبشرية ويجددوا وجودها، وفق تلك السُّنَّة كما قال رب العالمين: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شيئاً وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ التوبة:39.
- سيناريو حتمية بلوغ رسالة الإسلام، ما بلغ الليل والنهار، أي ظهورها على الدين كُلِّهِ، وهو ظهور تمكين في آفاق الأرض كلها، كدولة وسيادة، كما ورد عن النبي ﷺ، في قوله: (إنَّ اللَّهَ زَوَى لي الأرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشارِقَها ومَغارِبَها، وإنَّ أُمَّتي سَيَبْلُغُ مُلْكُها ما زُوِيَ لي مِنْها) [2]، وتمضي هذه الحتميَّة وفق مسارين أساسيين، أما

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة.

(2) رواه مسلم.



المسار الأول، فهو بلوغ دعوة الإسلام لشعوب العالم ودخولهم فيها أفواجاً، وخاصة مع تيسير البلاغ والدعوة، ووجود أدوات العولمة التقنية، وفي مقدمتها الشبكة العنكبوتية، التي أتاحت تعرف الشعوب على دين الإسلام، وارتفاع معدلات دخولهم فيه، على مستوى أوروبا، وأمريكا الشمالية، ثم بقية العالم، حيث يعتبر المسار الدعوي أحد مسارات الظهور والغلبة لأمة الإسلام، بجانب المسار الجهادي والمدافعة، مما يقتضي العمل على تفعيل المسار الدعوي، تفعيلاً يليق بواجب الدعوة إلى دين الله الواحد الأحد، وبمستوى انفتاح الأمم على بعضها البعض، والاستعداد لالتحاق الأمم الجديدة بأمة الإسلام، خاصة تلك التي لم تشهد صراعاً بينيّاً مع الشعوب المسلمة، كالشعب الياباني، والشعب الألماني، وشعوب القارة الأمريكية الجنوبية، مع إمكانية التحاق فئات كبيرة من بعض المجتمعات في العالم بالأمة المسلمة، كمجتمع الأفارقة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكن رؤية أمثال هذه الفئات، التي سوف تلتحق بالأمة المسلمة، في كل مجتمعات العالم، كالفئات المهمشة والمستعبدة من الهندوس في الهند، وغيرهم، وخاصة مع حاجة شعوب العالم لمواجهة الطغيان، الذي تمثله ما يُسمى "بالحكومة العالمية"، من شركات التقنية، والمعلومات العملاقة، وأصحاب رؤوس الأموال الهائلة، في ظل ممارسات هذه الحكومة، لعمليات استغلال الشعوب، ورفع معدلات السيطرة والتحكم فيهم عبر أدوات التقنية الحديثة، كتجاربهم في مجال "الذكاء الصناعي"، وما سوف ينتج عنه من تحكم وسيطرة، على الأداء البشري؛ ولا توجد عقيدة قادرة على مواجهة هذا الطغيان العالمي إلا عقيدة الإسلام.

- سيناريو حتمية رفع الأمة المسلمة، لمشعل الإصلاح البشري، بدخولها في معادلة التدافع الدولي، بالرُّغم مما أصابها خلال القرن الأخير، وسقوط دولتها، لأن الله عز وجل أنبأنا بأن صلاح الأرض والبشر، إنما يتعلق بوجود الأمة المسلمة، وبدورها في عملية التدافع الدولي، كما أخبر الله عز وجل: ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ

بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ البقرة:251، وقد أورد الطبري عن مجاهد في قول الله عز وجل: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ يقول: ولولا دفع الله بالبار عن الفاجر، ودفعه ببقية أخلاف الناس بعضهم عن بعض لفسدت الأرض بهلاك أهلها [1]، خاصة في ظل القاسم المشترك بين الأنظمة الطاغوتية العالميَّة، والتي وإن اختلفت عقائدها، بين شيوعية صينية، وهندوسية، وبوذية، ورأسمالية مسيحية، وغيرها، لكنهم يتفقون جميعاً على ما يسمونه "بالخطر الإسلامي"، والذي سيقود إلى دخول شعوبهم في الإسلام، وبالتالي انعكاس رؤيتهم تلك على طبيعة النظام العالمي، المتمثل في الأمم المتحدة، وبقية آليات النظام العالمي، حيث يعملون بشكل مشترك، على مواجهة الإسلام وشعوبه، بكل أنواع المواجهة والقمع والحصار.

- سيناريو حتميَّة دخول الأمة المسلمة، في معادلة إسقاط وتفكيك، "الطاغوتية" العقائدية، والعسكرية، والسياسية، التي يمثلها "الخمسة الكبار" في النظام الدولي، فقد بلغ هؤلاء مراحل من التجبُّر وتعبيد للبشر، لم يمر في تاريخ البشرية؛ ولا توجد أمة بين الأمم مؤهلة عقائدياً، وجيوسياسياً، وانتشاراً عالمياً، للقيام بهذه المهمة، إلا الأمة المسلمة، خاصة وأن المراحل الأولى من المواجهة العَمَليَّة بين الأمة المسلمة، وبين هؤلاء الطغاة، قد أظهر قدرة الأمة الفِعليَّة، على القيام بهذه المهمة التاريخية، وإنجازها لصالح البشرية، فقد تمكن شعب واحد فقط، من شعوب الأمة المسلمة وهو الشعب الأفغاني، وخلال العقود الأربعة الأخيرة، من إسقاط وإضعاف القوتين "الأعظم"، كما تم توصيفهما في النظام الدولي، وهما الاتحاد السوفيتي في مرحلة الصدام الأول، ثم تمكن نفس الشعب من إذلال القوة الأولى في العالم، وهي أمريكا، بعد معركة استمرت لِعَقدين متواصلين.

---

(1) تفسير الطبري.

- سيناريو حتميَّة خضوع منطقة القلب في الأمة المسلمة، لأشد أنواع الصراع وارتفاع معدلات مواجهة المشاريع المتداعية على المسلمين، وهي المنطقة التي تحوي بين جنباتها المساجد المقدسة الثلاثة، المسجد الحرام، والمسجد النبوي والمسجد الأقصى، وما يحيط بها، أي ما يُسمَّى اليوم بمنطقة "الشرق الأوسط"، سواء كان الصراع الذي ستخوضه الشعوب، موجهاً ضد الأنظمة العميلة التي نَصَّبها اليهود والنصارى، أم موجهاً ضد المشاريع الإقليمية كالكيان الصهيوني وإيران، أم موجَّهاً ضد موجات الاحتلال الخارجي، كالاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان، والاحتلال الروسي لسوريا وليبيا.
- سيناريو حتمية مواجهة الأمة المسلمة لمشروع "العُلُوّ اليهودي" في الأرض، وإنهاء وجوده، ذلك أن صعود اليهود لم يكن ليحدث، لولا ضعف وانحسار الوجود والمشروع الإسلامي، فثمة ترابط وتداول في الصراع بين الأمة المسلمة ويهود، وخاصة مع تمحور وتركز المواجهة، بين المشروع الصهيوني في بيت المقدس، والشعوب في دول الطوق، وخاصة سوريا ومصر، وإمكانية دخول تركيا على خط الصراع نتيجة للارتباط العقائدي والجيوسياسي والتاريخي ببيت المقدس، كما يتوقع اتساع الصراع بين الشعوب العربية قاطبة، وبين الجيوش العربية التي يتحكم اليهود في حُكامها، وخاصة بعد أن اتضحت أبعاد التحالفات، وطبيعة الارتباط البنيوي بين المشروع الصهيوني وأنظمة القمع العربي، في ظل ثورات الربيع العربي، مما يجعل ثورات الشعوب هي في الحقيقة ثورة شاملة على المشروع الصهيوني وعملائه، الأمر الذي يرشح الساحات العربية لعمليات مواجهة واسعة، بين الشعوب الثائرة والجيوش العربية، وأجهزتها الأمنية، والمنظومة العسكرية والأمنية للمشروع الصهيوني؛ كما يتوقع تدخل المشروع الصهيوني، في العمل على استراتيجية إشعال الحروب الإقليمية، لإشغال الشعوب وإيقاف تقدمها نحو السيادة، والاستقرار السياسي، كالحرب التي يمكن أن تشتعل بين مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا وإرتريا من جهة أخرى، وسيكون عامل الحسم بجانب الشعوب



في تلك المواجهة، لأسباب كثيرة، من بينها وضوح عقائدية الصراع، وسعة ساحات الصراع، وقابلية الشعوب المسلمة العددية والجغرافية على امتصاص صدمات الصراع.

- سيناريو تصاعد المواجهة، بين شعوب الأمة عموماً، والمشروع الصفوي الإيراني، وخاصة بعدما تبيَّن بأن المستفيد الأول من احتلال أمريكا لأفغانستان عام 2001م، والعراق عام 2003م، كان هو المشروع الصفوي، ، وبعدما سقطت كل أقنعة النظام الصفوي الإيراني، بسبب أدائه وحماسته العقائدية الشديدة، في سفك دماء شعوب الأمة الثائرة، في سوريا واليمن، وبعدما اتضحت أبعاد التساند والتكامل، بينه وبين المشروع الصليبي والمشروع الصهيوني، بقمع الشعب السوري لصالح المشروع الصهيوني، وقمع الشعب اليمني لصالح المشروع الأمريكي، وسيطرته في باب المندب وجزيرة العرب، والرغبة الجامحة التي أبداها الأمريكان في توقيع الاتفاق النووي، وما نتج عنه من استمرار عمليات توظيف المشروع الصفوي ضد الأمة المسلمة؛ وعليه فالمتوقع أن ترتفع وتيرة المواجهات مع المشروع الصفوي الإيراني خلال السنوات القادمة، من جميع الجهات المحيطة بالمشروع الصفوي، سواء من الجهة الباكستانية والأفغانية، أو الجهة العربية، التي تحيط به من مضيق هرمز إلى الحدود التركية، ومن الجهة التركية، مع توقع تصاعد الصراع الداخلي، في المشروع الصفوي، والذي سينتهي به الأمر إلى تفكك سياسي، وعرقي، وعقائدي وشيك.

- سيناريو تصاعد حدة المواجهة، بين شعوب الأمة المسلمة، والمشروع الروسي، داخل وخارج روسيا، وخاصة بعدما أعطى المشروع الصليبي الغربي، والمشروع الصهيوني، المشروع الروسي الفرصة التاريخية في اجتياح مناطق الأمة المسلمة، والتي تقع تحت نفوذهما، وهي سوريا وليبيا، وإمكانية توسع التدخل الروسي، في مواقع أخرى من ثورات الربيع العربي، سواء عبر تدخل الجيش الروسي المباشر، كما هو الحال في سوريا، أو عبر التدخل بواسطة جيش المرتزقة المسمى

"فاغنر"، كما هو الحال في ليبيا، وسوف يكون النصر بإذن الله تعالى حليف الأمة المسلمة لأسباب كثيرة، من أهمها سعة الساحات التي يتمدد فيها المشروع الروسي، وبعدها عن مركز إمداده، وتنوع المواجهات التي يتوجب عليه خوضها، ضد شعوب الأمة المسلمة، ومعاناة المشروع الروسي الاستراتيجية، في الجانب البشري، وعدم قدرته على احتواء الصراع العالمي والإقليمي، مع إمكانية نشوب حرب بينه وبين أوروبا وأمريكا مجتمعتين، وإمكانية نشوب ثورات داخلية، تهدد الحكم الديكتاتوري الذي يفرضه بوتين وأولياؤه، وميراث القمع الذي خلَّفته مرحلة الاتحاد السوفيتي.

- سيناريو استمرار علميات المواجهة، بين شعوب الأمة المسلمة والمشروع الأمريكي، خاصة في ظل التحالف والدعم الذي تتلقاه أنظمة الطغاة العرب من واشنطن، وذهاب أمريكا نحو تشكيل حلف عسكري مع جيوش القمع العربي، الذي سُمِّي "بالناتو العربي"، ونتيجة للدعم المفتوح الذي تمارسه أمريكا مع ربيبها الكيان الصهيوني، وإن كان الأرجح أن تميل واشنطن لاستخدام أنظمة وكيلة عنها في هذه الحرب، نتيجة لما لاقته على يد المجاهدين الأفغان والعراقيين من قبل، والانكسار الشديد الذي مُنيت به، وسوف تستمر واشنطن على العمل بالنظريات الأمنية الاستراتيجية في إدارة الصراع، واستخدام سيطرتها على المنظمات الدولية، كمجلس الأمن والمبعوثين الدوليين، واستخدام معاييرها العالمية الخاصة بها، في توصيف أي حراك للشعوب واحتوائه وضربه، ومحاولة إفساد الحراك الثوري والجهادي في أي منطقة ينشب فيها، وعبر عدة مسارات، ومنها تصنيع الفزاعات الأمنية، كفزاعة "داعش"، واستخدام العملاء العرب وجيوشهم، واستخدام أنظمة المرتزقة العالمية، ومحاولة إشعال الحروب التي تتحكم في مدخلاتها ومخرجاتها، كما فعلت في اليمن، عبر استخدام الحكومة السعودية والإماراتية من جهة، واستخدام الحوثيين وإيران من جهة أخرى، وستحاول أن تضرب مشروع النهضة والسيادة التركي، عبر مواصلة استخدام الشيوعيين الأكراد ودعمهم، وعبر



ضرب اقتصاد تركيا، وإثارة الرأي العام فيها، وعبر استدراج تركيا لحروب متحكم فيها لاستنزافها، والمؤمل أن يكون النصر في هذه المواجهة لأمة الإسلام بإذن الواحد الأحد، والأسباب كثيرة، وفي مقدمتها الانكفاء الذي تعانيه أمريكا منذ سقوطها في الوحل الأفغاني، ومعاناتها الداخلية في ظل الانقسام السياسي والعرقي، وفي ظل انشغالها باحتواء الخطر الأول الذي بات يهددها وهو الخطر الصيني، وسعة الساحات التي يمكن أن تشعلها الأمة المسلمة ضدها، من جنوب شرق آسيا إلى المحيط الأطلسي.

- سيناريو الأدوار المترددة التي سوف يؤديها فرقاء المشروع الأوروبي، وتأخرهم عن بقية أقطاب الصليبية الأمريكي والروسي، بسبب الضعف البنيوي والهيكلي والبشري، الذي يعانيه الاتحاد الأوروبي، وخاصة بعد خروج بريطانيا منه، والتردد الذي تبديه ألمانيا في إمكانية انخراطها في الصراع الخارجي، وخوف الاتحاد الأوروبي من قيام روسيا، بعملية استثمار معاكس لأي انخراط أوروبي في الصراع العسكري الخارجي، وسوف تبقى فرنسا وحيدة في حماستها لمواصلة دورها الصليبي، وقيادتها للإرث الكاثوليكي على مستوى العالم، وسوف تخوض باريس معاركها العسكرية، والأمنية، والعقائدية، والاقتصادية، خصوصاً في حوض البحر المتوسط، والشمال والصحراء الإفريقية، وإمكانية انخراطها في مواجهة الثورات الشعبية، التي يمكن أن تشتعل في الشمال الإفريقي، خصوصاً في الجزائر والمغرب، وإمكانية التدخل العسكري والأمني في ليبيا ومصر، وإمكانية قيادتها لمواجهة عسكرية ضد تركيا، بصحبة الكيان الصهيوني واليونان، وما يُسمى بالناتو العربي.

- سيناريو الصراع بين الأمة المسلمة والمشروع الهندوسي، وخاصة مسلمي الهند وباكستان وبنغلاديش، وذلك لتحكم المتطرفين الهندوس في منظومة الحكم في الهند لما يقرب من ثلاثة عقود متواصلة، سواء من خلال محاولاتهم التي لم تتوقف، في انتهاك حقوق المسلمين الهنود، وما أقرته الحكومة الهندية المتطرفة مؤخراً، من قوانين تجبر أبناء المسلمين على الخضوع لمنهج تعليمي، خاضع لعقائد

الهندوس، ثم لتحرشهم الدائم بباكستان وبنغلاديش وبقية الدول الإسلامية من حولهم، ومحاولة اختراقهم للجزيرة العربية عقائدياً، واقتصادياً، وبشريّاً، عبر توقيع اتفاقيات الإذعان العسكرية والأمنية مع الحكومات العميلة في الخليج العربي، كحكومة الإمارات، وبناء المعابد الهندوسية على جزيرة العرب، والدفع بالهنود ليكونوا أغلبية سكانية كما هو حاصل في الإمارات، والتغلغل والسيطرة المتدرجة على الاقتصاد والتجارة في المنطقة؛ ويمكننا تصور أكثر من سيناريو في علاقة الأمة بالمشروع الهندوسي، فهناك سيناريو اصطدام المشروع الهندوسي بالمشروع الصيني، وجر باكستان إلى مربع هذا الصراع، الأمر الذي ينبغي تجنبه بكل السبل، وترك العملاقين يحطمان بعضهما بعضاً، دون خضوع الأمة المسلمة لخسائر كُبرى في المعركة؛ وهناك سيناريو التمزق الداخلي في الهند، والتحول نحو حروب أهلية بين المكونات الهندوسية نفسها، والسيناريو الآخر هو سيناريو الصراع العسكري بين باكستان والهند، والذي ينبغي إدارته بكل حذر لخطورته الاستراتيجية، وضرورة تحريك الكتلة المسلمة في الهند، لمنع الهندوس من تحقيق غلبة على المسلمين، وتظافر بنغلاديش وباكستان في ذلك الصراع إن حدث، الأمر الذي يحتاج إلى استراتيجية خاصة للتعامل مع المشروع الهندوسي، من قبل الوَحدة البشرية والجغرافية على مستوى باكستان والهند ومحيطها، للتعامل مع هذا التهديد الاستراتيجي للأمة المسلمة.

- سيناريو توسع الأداء الصيني العدائي ضد الأمة المسلمة، الذي يقوده الحزب الشيوعي الصيني، ويتمثل تهديد هذا المشروع في الاستهداف الممنهج للعقيدة الإسلامية والشعوب المسلمة، واتخاذ مسلمي الإيغور في تركستان الشرقية، أنموذجاً لمحق عقيدة الإسلام، وإجبار المسلمين وأجيالهم على الخروج منها والكفر بها، وهو منهج يدل وبوضوح على مستقبل علاقة الطغاة الحاكمين في الصين بأمة الإسلام، فيمكن للصين أن تتخذ من هجومها واستهدافها للمسلمين خارج حدود الصين، وسيلة وعذراً للتمدد العالمي، كما فعلت أمريكا بغزوها



العسكري لأفغانستان عام 2001م، ثم العراق عام 2003م، خاصة وأن الخطر الصيني على الأمة المسلمة يمتد على محورين، فأما المحور الأول فهو محور جنوب شرق آسيا، إندونيسيا وماليزيا ومحيطها الإسلامي، وأما المحور الثاني فهو محور وسط آسيا؛ ومن السيناريوهات المتوقعة للصين على المستوى العالمي، دخولها في حرب نووية مع أمريكا، ودخولها في حرب استنزاف مع الهند، مع امكانية أن تتحول إلى حرب نووية أيضاً، ودخولها في حرب مع حلفاء أمريكا في المنطقة وهم اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وفي حال حدوث أي سيناريو من السيناريوهات الثلاثة، فينبغي لقوى الأمة ألا تنجرف إلى تلك الحروب؛ وأخيراً إمكانية حدوث سيناريو الانهيار الداخلي في الصين، عبر ثورة شعبية تطيح بالنظام الشيوعي، وإمكانية تحول تلك الثورة إلى حرب أهلية، وتقسيم للصين إلى أكثر من دولة.

- سيناريو التحولات في التحالفات ومعادلات المشاريع العالمية والإقليمية، وخصوصاً في ظل المُحرِّكات الثوريَّة والسياسية في ساحات الأمة المسلمة، التي تمثلت في ثورات الربيع العربي، والنهضة التركية، والنصر الأفغاني، وما هو قادم من ساحات، وما قابله من تحوُّلات في المشاريع الدولية، كإفساح المجال من قبل المشروع الصليبي الغربي والمشروع الصهيوني، للوجود الروسي العسكري في سوريا، الذي أخذ شكلاً طويل الأمد، ومواصلة عمليات القمع ضد الشعب السوري الثائر، ثم تواجد الروس في ليبيا لذات المهمة، وقيام المنظومة الغربية بتوفير غطاء كامل لتدخل المشروع الصفوي الإيراني، في الساحتين السورية واليمنية، ومضيِّهِ في عمليات القتل الممنهج فيهما، ومن قبل في العراق؛ وهي تحوُّلات يتوقع لها أن تزداد وتيرتها في العقود المقبلة، مما يقتضي من شعوب الأمة المسلمة، وضع استراتيجيات مضادة لاحتواء هذا السيناريو.

- سيناريو محاولات الاحتواء الجديدة في الشرق الأوسط، والتي يلعبها الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، عبر تغيير الأقنعة الجديدة التي يرتديها اللاعبون، كمحاولة بن سلمان تنظيف نفسه، وإعادة تقديم نظام بن سعود المتهالك،

والتناغم مع الرغبة الأمريكية، في إتمام عملية توظيف النظام الصفوي الإيراني، بإظهار توافق مع الحكومة الإيرانية، ولو أدى ذلك إلى تسليم جزيرة العرب لخامنئي ومن سيرثه، وإعادة إنتاج الدور القطري القزم، لكي يلعب على جميع الحبال لصالح أمريكا، مع تراجع دور بن زايد القذر كمرحلة انتقالية، ولكي يتم احتواء الدور التركي المتعاظم في المنطقة؛ والأهم من ذلك كله احتواء الشعوب الثائرة، وخداعها بالدور المرجعي والمركزي الجديد لبن سعود، مع استمرار المذكور في الاندماج بالمشروع الصهيوني، وزيادة معدل الإفساد العقدي والأخلاقي والاقتصادي في جزيرة العرب.

- سيناريو تكامل أداء الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى للأمة في مدافعة المشاريع المتداعية على الأمة المسلمة تحت مظلة المشروع الإسلامي، بالرُّغم من انفراد كل وَحدة بإدارة الصراع في مناطق نفوذها وتأثيرها، الأمر الذي يتطلب الوقوف على السيناريوهات المتوقعة في إطار تكامل وتعاون الوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى الخمس، وهي كما أوردناها في هيكليَّة المشروع الإسلامي:

- الوحدة البشرية والجغرافية الأولى: وَحدة إندونيسيا وماليزيا ومحيطها المتصل بها.
- الوحدة البشرية والجغرافية الثانية: وَحدة باكستان وبنغلاديش والهند ومحيطها المتصل بها.
- الوحدة البشرية والجغرافية الثالثة: وَحدة المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج.
- الوحدة البشرية والجغرافية الرابعة: وَحدة تركيا وآسيا الوسطى ومحيطها المتصل بها.
- الوحدة البشرية والجغرافية الخامسة: وَحدة الحزام الإفريقي ومحيطها المتصل بها.

حيث يمكن رؤية السيناريوهات التالية في مجال تكامل أداء تلك الوحدات:

- سيناريو تكامل وتعاون الوحدات الكُبرى الثلاث، في احتواء الخطر الذي يمثله المشروع الصيني على الأمة المسلمة، وهي الوحدة الإندونيسية الماليزية والوحدة الباكستانية الهندية ووحدة تركيا وآسيا الوسطى، وذلك في حال ارتفاع وتيرة التهديد الذي يفرضه المشروع الصيني على الأمة المسلمة.
- سيناريو تكامل وتعاون نفس الوحدات الكُبرى الثلاث، في احتواء الخطر الذي يمثله المشروع الهندوسي على الأمة المسلمة، وهي الوحدة الإندونيسية الماليزية والوحدة الباكستانية الهندية ووحدة تركيا وآسيا الوسطى، وذلك في حال ارتفاع وتيرة التهديد الذي يفرضه المشروع الهندوسي على الأمة المسلمة.
- سيناريو تكامل وتعاون الوحدات الكُبرى الثلاث، في احتواء الخطر الجمعي الذي يمثله المشروع الصهيوني، والمشروع الأمريكي، ومشروع أنظمة القمع العربي مجتمعة، وهي الوَحدة العربية ووَحدة تركيا وآسيا الوسطى ووَحدة الحزام الإفريقي، وذلك في حال ارتفاع وتيرة التهديد الذي تفرضه تلك المشاريع على الأمة المسلمة، وخصوصاً في محاولة مساسها بالمسجد الأقصى ومكة والمدينة، أو ارتفاع وتيرة التهديد العسكري وفرض الاحتلال العسكري على جزيرة العرب، أو الشمال الإفريقي وبقية المنطقة العربية.
- سيناريو تكامل وتعاون الوَحدة العربية، ووَحدة تركيا وآسيا الوسطى، ووَحدة الهند وباكستان، في احتواء الخطر الذي يمثله المشروع الصفوي الإيراني على الأمة المسلمة، وذلك في حال ارتفاع وتيرة التهديد الذي يفرضه المشروع الصفوي على الأمة المسلمة، وخاصة حال مساسه بجزيرة العرب ومُقدَّسات الأمة فيها وبشعوبها.
- سيناريو تكامل وتعاون الوَحدة العربية، ووَحدة تركيا وآسيا الوسطى في احتواء الخطر الذي يمثله المشروع الروسي على الأمة المسلمة، وذلك في حال ارتفاع وتيرة التهديد الذي يفرضه المشروع الروسي على الأمة المسلمة داخل وخارج روسيا،

وتدخله العسكري في ساحات الثورة العربية، أو تجديد تهديده للشعوب المسلمة داخل وخارج روسيا.

- سيناريو ارتفاع وتيرة التعاون والتكامل بين المشاريع المتداعية على الأمة، بهدف الاحتواء العسكري، وإيقاف التحوُّلات التي تقودها روافع التغيير الكُبرى في الأمة المسلمة، وهي ثورات الربيع العربي، والنصر الأفغاني، والنهضة التركية، وهو ما بدأ يتحقق خلال السنوات الأخيرة، حيث يمكن ملاحظة التصعيد في التحركات الأمريكية، والأوروبية، والصهيونية، والصفوية الإيرانية، والروسية، ضد ثورات الربيع العربي من جهة، وضد النهضة التركية من جهة أخرى، مع قلقهم الدائم من النصر الأفغاني على القطب الأمريكي، وخوفهم من التحولات السياسية في باكستان، وهو ما يحتاج إلى عدة استراتيجيات متكاملة في مشروع الأمة المسلمة للتعامل مع ارتفاع هذا التهديد.

- سيناريو المشاغلة المتعددة أو الإشغال المتزامن، الذي يمكن أن تفرضه الأمة المسلمة على المشاريع الدوليَّة المتداعية عليها، وهي المشاغلة التي يمكن أن تمارسها الوِحدات البشرية والجغرافية الخمس للأمة المسلمة على المستوى العالمي، بحيث تؤدي تلك المشاغلة المتعددة، إلى تشتيت وتوزيع جهود المشاريع المتداعية على الأمة، وعدم السماح لها بالتعاون والتركيز على جهة واحدة من جهات الصراع ضد الأمة.

- سيناريو فشل قيادات الوِحدات البشريَّة والجغرافية الكُبرى، وعدم قدرتها على مواكبة التشكُّل والنمو الذي تتطلبه معطيات المشروع الإسلامي، وسقوطها في وحل التشظي العِرقي والقومي، ونجاح قادة المشاريع المتداعية على الأمة، في إغراق تلك الوحدات بالصراع الداخلي، وبالتالي عودة الوِحدات للخضوع إلى المرجعية الدوليَّة، التي يفرضها النظام العالمي على شعوب الأمة المسلمة.

- سيناريو نجاح النظام الدولي في استقطاب بعض المشاريع السياسيَّة في الأمة، أو الوِحدات البشرية والجغرافية، باتجاه السقوط في وحل الحروب بين

أقطاب النظام الدولي، وإدارة المعركة بالطريقة، التي تضمن هزيمة تلك المشاريع والوِحدات في الأمة المسلمة، وخروجها من معادلة التدافع الدولي والإقليمي، كما حدث للدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى؛ ومن أخطر انعكاسات هذا السيناريو هي تلك التي يمكن أن تطال الحكومة التركية، وخاصة إذا نجح النظام الدولي والإقليمي، في استقطاب الحكومة التركية، إلى أحد القطبين الإقليميين، وهما الكيان الصهيوني أو الكيان الصفوي، بحيث تدخل تركيا في الحرب التي يمكن أن تشتعل في المنطقة، وبغض النظر عن الفائز في الحرب المتوقعة، فإن تركيا ستكون خاسرة على كل الصُّعُد.

المحور الثاني: سيناريوهات المآلات الداخليَّة في المشروع الإسلامي

- ويتعلق هذا المحور من السيناريوهات، بالتطورات المتوقعة في شعوب الأمة المسلمة، وقومياتها، وأعراقها، وأدائها الكُلِّي، وفيما بينها، وأداء نُخَبِها من علماء، وجماعات، وتيارات، وفصائل مجاهدة، وخبراء وغيرهم؛ وعِلْمُ هذه السيناريوهات التي يمكن أن يمرَّ بها المشروع الإسلامي، عند الله عز وجل: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾النمل:65، فقد يقيض الله عز وجل للأمة، من التحولات الداخلية عندها، ومن الخارجية عند أعدائها، ما يدفع الأحداث باتجاه التمكين وظهور الأمة، بأسرع مما يتصور أي إنسان على وجه الأرض، وقد يتأخر النصر، ويتمكن الأعداء من إدامة هيمنتهم وسيطرتهم على شعوب الأمة، فالأمر متعلق بإرادة الله عز وجل وأقداره، ثم استجابة شعوب الأمة لأمر ربّها، في الثبات على دينها، وفي الانعتاق من غثائيتها وَوَهَنِها، الأمر الذي يجعلنا نقف على قائمة العوامل التالية، والتي سوف تؤثر على مراحل تنفيذ المشروع، ونتائجه الكُبرى:

- مدى قدرة شعوب الأمة وقياداتها المختلفة، على الاحتفاظ بالنصر الجزئي وإدامته، والذي عادة ما يتحقق أثناء الصراع والتدافع بينها وبين الأمم، ومنع الانتكاسات الكُبرى، والصراع الداخلي بين مكوِّنات الأمة، فإن تيسر هذا العامل

أمكن توسيع مساحات النصر، والمحافظة على انتقال متدرج، وثابت، باتجاه التمكين والظهور.

- مدى قدرة شعوب الأمة وقياداتها، على إدامة غايات ورؤية المشروع الإسلامي، واستصحابها، في جميع أنواع الأداء الذي تمارسه، سواء كان في مجال السياسة، أو الجهاد، أو البناء التربوي، والمؤسسي الحضاري، وبناء المشاريع التطبيقية، إلى غير ذلك.

- مدى قدرة شعوب الأمة ونخبها، على إنتاج القيادات والرموز التي تتطلبها معايير المشروع، والدفع المستمر بها إلى الساحات المختلفة، وقدرة تلك القيادات بدورها على تعبئة الشعوب باتجاه غايات المشروع، والوفاء بمتطلبات إدارة الصراع في الساحتين الداخلية والخارجية للأمة.

- مدى قدرة قيادات الأمة ونخبها، على إدامة اتجاهات الصراع ضد قائمة مشاريع أعداء الأمة، وعدم الوقوع في مساحات النفوذ والاستقطاب لتلك المشاريع، والمحافظة على حصانة دائمة للجبهات الداخلية، من عمليات الاختراق التي تجيدها قيادات المشاريع المتداعية على الأمة.

- مدى قدرة قيادات الأمة ونخبها، على إدامة استراتيجية التَّعدُّدية والتكامل والتوازن، بين مكوِّنات الأمة، من شعوب، وقوميات، وتيارات، في إدارة المشروع الإسلامي، وإدامة الاجتماع على غايات المشروع الكُبرى.

- مدى قدرة شعوب الأمة ونخبها، على البدء بتشكيل وتأسيس مفردات، ومقدمات البنية التحتية للمشروع، ومن أهم تلك المفردات: منصات التواصل والحوار بين أهل الحل والعقد في الأمة، وخاصة العلماء منهم، على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي، ومنصات التواصل والتشبيك بين مراكز البحوث والدراسات، على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي، ومنصات التواصل والتشبيك، بين رموز ومؤسسات التربية، والإعداد، والتأهيل، والإعلام، وغيرها من المنصات.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، ظهور رأي عام ضاغط في الأمة المسلمة، وخاصة في قطاع الشباب، بضرورة وَحدة الأمة السياسية، بناء على وِحدتها العقائدية والتاريخية، وخاصة في ظل ارتفاع وتيرة الاعتداءات والانتهاكات، من قبل المشاريع المتداعية على الأمة، وفي ظل تجدد الآمال بتلك الوَحدة، نتيجة بروز زعامات عالميَّة تُمثِّل هذا الاتجاه، كالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، وغيرهما.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، اجتماع نُخب الأمة من العلماء، والمفكرين، والخبراء على فكرة ورؤية "مشروع الأمة المسلمة"، في مستواه الاجتهادي، وبدء تشكيلهم لمنصات الحوار، والتواصل، لخدمة المشروع، والدفع نحو هذه الغاية الكُبرى، والواجب الشرعي المُتعيِّن على العلماء، وبدء تأسيسهم لآليات إدارة وإنتاج "المشروع" والاجتهاد، وخاصة آلية "أهل الحل والعقد"، وآليَّة شبكة مراكز البحوث والدراسات، التي تُعنى بشأن الأمة العلمي، والبحثي، والتطبيقي، وغيرها من الآليات.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، استمرار وتوسع حِدَّة ثورات الربيع العربي، ضد أنظمة القمع العربي، لكي تشمل المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً، إلى بحر العرب شرقاً، وذلك بعد الدروس التطبيقية، التي تعلمتها الشعوب، خلال العشريَّة الأولى من تاريخ الربيع العربي، في مواجهتها للطغاة العرب من عسكر وملوك؛ وبدء مرحلة النقلة الأخطر في هذه الثورات، بالتحاق شعوب الدول المركزية التالية بالثورة، كالشعب المصري، ثم الشعب الجزائري، والشعب المغربي، والشعب السعودي، والتحام الثورات القديمة بالثورات الجديدة، وانفتاح الحدود بين بلدان الثورة، وازدياد معدل التعاون والتكامل بين الثوار، وتوغل الشعوب وممثلوها في استخدام جميع استراتيجيات وأدوات الصراع، من أدوات ناعمة وأدوات خشنة، وهو ما سوف يؤثر كثيراً في النموذج السياسي كمنتج نهائي للثورة، وفي طبيعة العلاقات الأخوية والسياسية بين الشعوب، وذهابها إلى مشروع

سياسي، يحمل نفس المعايير الأساسية، في أبعاده العقائدية والفكرية، على مستوى الساحات الثورية كلِّها.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، بقاء التخلف والإرباك بين قادة الساحات الثورية العربية، وعدم قدرتهم على إحداث أي نقلة استراتيجية، في الأداء السياسي، والجهادي، خلال العشريَّة الثانية من الربيع العربي، وبقاء الانقسام بين الأداء السياسي والأداء الجهادي، في ساحات الثورة، وبالتالي تمكن قادة المشروع الصهيوني، والمشروع الصفوي، والمظلة الأمريكية، وعملائهم من الحكام العرب، من إدارة ساحات الثورة، وفق استراتيجية "تغذية النزاعات"، والسيطرة على مخرجات الصراع لصالحهم، وخاصة باتجاه التقسيم السياسي، والعرقي، والمذهبي، كما فعلوا في اليمن، وليبيا، وسوريا، في العشرية الأولى من الربيع العربي، ومن قبل في العراق.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، توسع ووصول الثورات الشعبية، إلى شعوب الأمة المسلمة في العالم، كطريق وحيد للتغيير السياسي، وإسقاط أنظمة القمع والفشل، والذهاب نحو ثورة إسلامية عالمية، بحيث تشمل هذه الثورة شعوب القارة الإفريقية، والآسيوية، وخاصة الشعوب ذات الثقل البشري كالشعب الإندونيسي، ومسلمي الهند، والشعب البنغالي، وقد تتعرض باكستان لمثل هذه الثورة، في حال تجدد الانقلاب العسكري فيها، وصولاً إلى دول آسيا الوسطى، ومسلمي إيران، ومسلمي القوقاز، ومسلمي البلقان، ومسلمي السنغال، ونيجيريا، وإثيوبيا، وبقية دول إفريقيا.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، وقوع بعض الجماعات، والتيارات، والقبائل، والعِرقيات، في عمليَّة استدراج من قبل قادة المشاريع المتداعية على الأمة، والنظام الدولي، باتجاه صناعة "الجيوب العِرقية"، والحكومات العميلة في ساحات الأمة الثائرة، ثم فتح باب الصراع بين تلك الكُتل والمجموعات، وإفساد الأداء الثوري إفساداً تاماً، كما هو الحال في محاولات



صناعة الحكومات والدساتير في الساحات الثورية، كسوريا وليبيا، واليمن، وكما هو الحال بإثارة النزعات العِرقية الكردية في سوريا والعراق، والأمازيغية على مستوى شمال إفريقيا، والتناقض بين العِرق الإفريقي والعربي، في السودان، وفي إقليم الصحراء الكُبرى، أو الأعراق المختلفة في باكستان، وهكذا.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، تنادي مجموعات من العلماء والنُّخب، والقيادات الثوريَّة، لتأسيس منصات حوار متصل، في شأن المشروع الإسلامي، والدفع نحو تشكيل أنوية المنصات الأساسية للمشروع، في ظل السنين العشر القادمة، بدءاً من عام 1443 إلى 1452 للهجرة، والمنصات هي:

- منصة أهل الحل والعقد بحسب ما ورد في المشروع التطبيقي الخاص بها.
- منصة الحكومات المنحازة لمشروع الأمة وثوابتها.
- منصة القيادات السياسية والجهادية للساحات الثورية.
- منصة شبكة مراكز البحوث والدراسات.
- منصة شبكة التعبئة الشاملة في الأمة من رموز ومؤسسات.
- منصة المنظومة التربوية والقيمية والبدء في بناء مناهجها.

- ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، هي دخول شعوب الأمة المسلمة في الثورة، على مستوى وجود الأمة العالمي، والتي يمكن أن تبدأ خلال الأعوام القليلة القادمة، وتستهلك قرابة خمسة عشر عاماً، أي من عام 1443 إلى 1458 للهجرة، والساحات المتوقع دخولها في هذه المرحلة هي:

- التحاق ساحات جديدة بثورات الربيع العربي وفي مقدمتها مصر، والجزائر، والمغرب، والسعودية، والسودان، والأردن، والعراق.
- عودة الصراع إلى ساحات الربيع العربي القديمة وتفوق الشعوب في أدائها، نتيجة للتحولات التي ستفرضها الثورات الجديدة على الساحات القديمة.
- سيطرة الأفغان التامة على الساحة الأفغانية وإعلان حكومة مستقلة ذات سيادة.

- استمرار وتعمق التحول السياسي في باكستان، باتجاه مشروع الأمة وثوابتها، مع إمكانية حدوث انقلاب عسكري، واشتعال ثورة شعبية تطيح بالانقلاب، وتعود بالشعب الباكستاني إلى مسيرته باتجاه مشروع الأمة.
- حدوث ثورة في بنغلاديش، وإسقاط الحكم العسكري والعلماني المشترك.
- تجدد الجهاد في كشمير، مع إمكانية تمدد المواجهات على مستوى مسلمي الهند كلها.
- حدوث ثورة في إندونيسيا تؤدي إلى إزالة الحكم العسكري والعلماني المشترك.
- حدوث ثورات في الدول الإفريقية ذات الثقل المسلم، كإثيوبيا، ونيجريا، وغيرها.
- استفادة الأمة وشعوبها من أي حرب ستحدث بين مكوِّنات النظام الدولي، وخاصة بين الغرب والشرق، سواء كانت مواجهة بين أمريكا والصين، أو مواجهة بين الهند والصين، أو مواجهة بين روسيا وأوروبا بدعم من أمريكا.

● ومن السيناريوهات المتوقعة في هذا المحور، نجاح علماء المسلمين في استكمال البناء النظري والهيكلي للمشروع الإسلامي، وبدء مرحلة الاستقرار والثبات في أداء المشروع، وتبلور هيئاته الأساسية، وتكامل هيكليته؛ وهي المرحلة التي يمكن أن تبدأ بنهاية عَقد الخمسينيات من القرن الخامس عشر الهجري، وتستمر إلى عام 1475م للهجرة، ومن أهم المؤشرات العملية لهذه المرحلة ما يلي:

- تبلور المشروع والاجتهاد الإسلامي بشكله النهائي، في إطاره النظري ومشاريعه التطبيقية.
- تبنِّي ودعم أغلب مُكوِّنات الأمة المسلمة للمشروع بشكل واضح.
- تبلور الهيكلية القيادية والتنظيمية للوحدات البشرية والجغرافية الكُبرى للمشروع.
- بدء التطبيق الكامل للمشروع السياسي الراشدي على المستوى القُطري والإقليمي.

- تكامل مؤسسات المشروع العالمية والإقليمية والقطرية واتساق أدائها واستمرارية عملها.
- بروز أجيال قيادية ورمزية للأمة المسلمة على المستوى العالمي والإقليمي.
- تشكل منظومة دوليَّة لحكومات الدول الثائرة والمحرَّرة والحكومات المنحازة لمشروع الأمة.
- ارتفاع معدلات الأداء الشعبي والتعبوي والمؤسسي على مستوى الأمة.
- انفتاح شعوب الأمة ومكوناتها على بعضها البعض، في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وإسناد ونصرة الشعوب المسلمة لقضاياها على المستوى العالمي.
- التحاق شعوب وأمم جديدة بالأمة المسلمة والتأثير الكبير على المعادلة الدوليَّة.

وبذلك تكون الأمة قد تهيأت، مع اقتراب عام 1475 للهجرة، لإعلان قيام وعودة نظام الخلافة الإسلامية العالمي، على منهاج النبوة، بإذن من قضى بظهور هذا الدين على الدين كلِّه.



الفصل السادس

نماذج المشاريع التطبيقية في المشروع الإسلامي

مفردات الفصل:

أولاً: مقدمة وتعريف

ثانياً: معايير ومتطلبات النجاح في المشاريع التطبيقية

ثالثاً: قائمة بالمشاريع التطبيقية وخطة كل مشروع



أولاً: مقدمة وتعريف

إن المتأمِّل والمُتَمعِّن في أحدث تجارب الأمة المسلمة، وهي تجربة ثورات الربيع العربي، التي صاولت واستنزفت أنظمة القمع العربي لعقدٍ كامل، سوف يقف على حقيقة ذات وجهين متناقضين في ساحات الثورة، أما وجه الحقيقة الأول، فهو مدى حيويَّة شعوب الأمة، واستجابتها للتحدي الذي فرضه عليها، أعداء الداخل والخارج، وأما وجه الحقيقة الثاني، فقد تمثَّل في تَرَهُّل نُخَب الأمة، وفشلها في استثمار الحراك الشعبي، وتضحيات الشعوب الجِسام، وعدم قدرة تلك النخب على الدفع باتجاه الحسم والتمكين السياسي؛ وأعني بهم، الجماعات الإسلامية، والتيارات الفكرية، والرموز العلميَّة، والسياسيَّة، والاجتماعيَّة، وقيادات الفصائل المجاهدة، والقيادات القَبَليَّة، وغيرهم؛ الأمر الذي بيَّنت دقائقه في الفصول السابقة، والذي انتهيت فيه إلى ثلاث استنتاجات أساسيَّة، وهي:

الاستنتاج الأول: التخلُّف في التصورات

الاستنتاج الثاني: التخلُّف في الآليَّات

الاستنتاج الثالث: التخلُّف في القيادات

والتي نتجت بدورها عن فقد الأمة "للاجتهاد الشامل"، وإجابته النظريَّة والعمليَّة على أزمات الأمة، والنوازل التي تحيق بها، فإن آلة الاجتهاد في فقه النوازل، تربط بين أحكام الدين، وبين الواقع الذي يعاني منه المسلمون، ولذلك أطلق الفقهاء على المستجدات الواقعية والعَمَليَّة، مصطلح "النوازل"، وطفقوا في معالجة الواقع من خلال فهم الواقع، واستيعاب تفاصيله، ثم إدخال التعديلات التي توجبها الأحكام الشرعية عليه، وفق فقه النوازل، والذي لا يكتمل بدوره إلا بآلة "فقه التنزيل"، الذي يختصره الدكتور عبد المجيد النجار بقوله: (ونعني بالتنزيل صيرورة الحقيقة الدينية التي وقع تمثُّلها في مرحلة الفهم إلى نمط عملي تجري عليه حياة الإنسان في

الواقع)[1]؛ الأمر الذي يوجب بذل الجهود العلميَّة الشرعيَّة، والجهود الفنِّيَّة المتخصصة، لوضع المنهجيَّة العَمَليَّة في تطبيق تصورات الاجتهاد، والإجابة على النوازل الكُبرى؛ وإن كانت أطروحاتي في هذا الكتاب لا ترقى إلى مستوى "الاجتهاد الشرعي"، لكن أرجو أن تستظل بظلاله، وخاصة في المشاريع العمليَّة المقترحة، والتي أطلقت عليها مصطلح "المشاريع التطبيقية" في المشروع الإسلامي، والتي لم تكن وليدة التنظير، بقدْر تلمُّس وإدراك حاجات الميدان الثوري، والسياسي، ومتطلباتهما المُلِحَّة.

كما يأتي الفصل الأخير من هذا الكتاب، كخاتمة في بناء المشروع الإسلامي، عبر تقديم ثمانية نماذج من المشاريع التطبيقية، من وضع المؤلف، مع مشروع تاسع، تمَّ ضَمُّه كملحق للكتاب، لأهميته وتعلقه بأحد أهم مرتكزات مشروع تمكين الأمة المسلمة، بعنوان: معالم الدولة الراشدة، بقلم الدكتور حاكم المطيري؛ مع العلم بأن جميع المشاريع قد تمَّ بناؤها في ضوء تصورات المشروع، وأطروحاته الأساسية، وفي سياق الحوارات، واللقاءات، مع قيادات ثورات الربيع العربي، من علماء، وقادة الجهاد، والمفكرين، والقيادات الشبابيَّة، والقيادات المجتمعية والقبليَّة، وفي ظل الزيارات الميدانية، ودورات التأهيل التي كان يلقيها المؤلف؛ فهي مشاريع مُلتزمة بمعايير الأداء الواردة في المشروع ككل، ومهمتها نقل تصورات المشروع الإسلامي إلى الميدان العملي، كما تمَّ انتقاؤها وفق حاجات المشروع لبُنيَةٍ تحتيَّة، وإعداد للمصادر البشريَّة، وأداء قيادي وتخصصي في آنٍ واحدٍ، ولا ينبغي أن تقف قائمة المشاريع التطبيقية على هذه القائمة، إذْ بإمكان المُبدعين من الأمة أن يضيفوا لها، وفي كل اتجاهات التخصص، وأن يُعدِّلوا عليها بحسب حاجة الأمة، ومتطلبات ساحات الثورة والتغيير.

---

(1) عبد المجيد النجار، فقه التدين فهماً وتنزيلاً، الزيتونة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1995م، 127.



تعريف المشاريع التطبيقية:

المشاريع التطبيقية في المشروع الإسلامي، هي آليات وأدوات تعبوية نموذجية، تنتمي من الناحية الشرعية، إلى فروض الكفايات التي تحتاجها الأمة، وتغطي هذه المشاريع أهم مسارات المشروع، وتستجيب للتحديات التي فرضتها الأمم على أمة محمد ﷺ، في الصراع، والتدافع، والجهاد، والثورة، والسياسة، والقيادة، والتخطيط، والإدارة؛ ويتبَنَّاها، ويؤسِّسها، ويديرها، كل من يرى في نفسه القدرة على استيعاب فكرتها، وتحمل مسؤولية تطبيقها، من العلماء والقيادات، الثوار، والمجاهدين، والمستشارين، والمتخصصين، والجماعات، والمؤسسات، والطاقات الشبابية، والحكومات المُنحازة إلى مشروع الأمة.

ثانياً: معايير ومتطلبات النجاح في المشاريع التطبيقية

يمكن استخلاص معايير ومتطلبات، نجاح المشاريع التطبيقية، من خلال استيعاب النظريات الاجتهادية الأساسية في المشروع، أي النظريات النَّاظمة التي تُهيمن على أدائه الكُلِّي، ومن خلال ثوابت المشروع، التي تضبط مسيرته وتحدد اتجاهاته، ومن خلال الخبرات التي راكمها الصراع العقائدي بين الأمة وأعدائها، وخصوصاً في ظل انبعاث ثورات الربيع العربي، والنصر الأفغاني، والنهضة التركيَّة، ودخول الشعوب والدول، كآلية جديدة ومكافئة في الصراع.

وتخضع المشاريع التطبيقية عموماً، للمعايير المبثوثة في المشروع الإسلامي ككل، مع وجود معايير خاصة بها، والتي تُعتبر من متطلبات ضمان نجاحها، واستمرارية فاعليَّتها، وهي:

- معيار المسؤولية الشرعيَّة في المشاريع التطبيقية

إدراك أبناء الأمة المسلمة، لمسؤوليتهم الشرعية، في تبنِّي المشاريع التطبيقية، وأن الإقدام على تأسيسها، إنما هو من فروض الكفايات التي تأثم الأمة بتركها، بل إن المشاريع التطبيقية، قد أصبحت من فروض الأعيان، بالنسبة للقادرين على

أدائها، في زمننا هذا، وذلك حتى تقوم للإسلام قائمته ودولته، فالمشاريع تُمثِّل واجبات بين يدي الواجب الأعظم، الذي يتمثَّل في دفع غائلة الأعداء، وإقامة دولة الإسلام، وحماية الأمة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، كما قرر علماء المسلمين، ونستشهد في هذا المقام بما أورده الإمام الجويني في مقارنته فروض الكفايات بفروض الأعيان حيث يقول: (ليس يخفى على ذوي البصائر والتحقيق، أن القيام بالذب عن الإسلام وحفظ الحوزة مفروض، وذوو التمكن والاقتدار مخاطبون به، فان استقل به كُفاةٌ سقط الفرض عن الباقين، وإن تقاعدوا وتخاذلوا وتقاعسوا وتواكلوا عمَّ كافة المقتدرين الحرَج على تفاوت المناصب والدرجات، ثم الذي أراه أن القيام بما هو فروض الكفايات أحرى بإحراز الدرجات، وأعلى من فنون القُرُبات، من فرائض الأعيان، فإن ما تعين على المتَعَبِّدِ المُكلَّف لو تركه ولم يقابل أمر الشارع فيه بالارتسام اختصَّ المأثم به، ولو أقامه فهو المُثاب، ولو فُرِضَ تعطيل فرض من فروض الكفايات لعَمَّ المأثم على الكافَّة على اختلاف الرُّتَب والدرجات) [1].

- معيار إخلاص النية لله تعالى وحده

فإخلاص النيَّة لله تعالى في أي عمل شرط لقبوله، مع شرط الصحَّة والموافقة للشرع، كما أن إخلاص النيَّة يُحصِّن العمل الجماعي، من الوقوع في آفة العصبيَّة والتنافس المذموم، ومن تحوُّل تلك المشاريع إلى مشاريع شخصيَّة، ويحافظ على ارتباط المشاريع بغايات المشروع الإسلامي الكُلِّيَّة، فهي مشاريع تطوُّعيَّة، موقوفة لخدمة الأمة المسلمة، والوصول بها إلى مرحلة التمكين والسيادة في الأرض.

---

(1) إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، الإسكندرية، دار الدعوة، 1979، ص 260-261



- معيار شمولية وسعة الأداء الجهادي ومتطلباته

فإن قيام الأمة بفرض الجهاد المُتعيّن على المسلمين، في حال دهم بلادهم ومقدساتهم وسيطرة الكفار عليها، إنما يستدعي القيام بأعمال كثيرة داعمة للجهاد، ومُعينَة للمجاهدين، حتى يتمكّنوا من القيام بهذا الفرض عن الأمة، وتشمل جميع الأعمال الداعمة للقتال المباشر وغير المباشر، وكل ما تتطلبه المعارك القتالية العسكرية، والأمنية، والسياسية، والحرب النفسية والإعلامية، وحرب المعلومات، والتخطيط الاستراتيجي، والحرب الاقتصادية، وإعداد الطاقات البشرية في جميع المجالات؛ بينما نرى أغلب طاقات الأمة البشرية، تنتظر تحقيق الاختراقات والنصر في ساحات الأمة الجهادية، دون أن تقوم بواجبها الجهادي الشامل، الذي أمر الله عز وجل به عباده بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ سورة الحج: 77-78، قال ابن كثير في تفسيره: وقوله: (وجاهدوا في الله حق جهاده) أي: بأموالكم وألسنتكم وأنفسكم [1]، كما أورد الإمام الطبري في تفسيره عن الضحاك: في قوله (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) يقول: من ضيق، جعل الدين واسعاً ولم يجعله ضيقاً [2]، وكما ورد في الحديث عن أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: (جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم) [3].

---

(1) تفسير ابن كثير.

(2) تفسير الطبري.

(3) رواه أحمد والنسائي وصححه الحاكم.

- معيار التكافؤ التعبوي في الصراع

ضرورة إدراك أهمية المشاريع التطبيقية، في تحقيق التكافؤ التعبوي في الصراع، بين الأمة وأعدائها، والتحوُّل عن السلبيَّة القاتلة التي تعاني منها غالبية الشعوب، التي عادة ما تترك الواجبات العظيمة، في الصراع العسكري، والسياسي، والفكري، والإعلامي، على كواهل عدد محدود من العلماء والجماعات، وتنصرف إلى شؤونها الشخصيَّة، مما يجعل المعادلة في الصراع، تميل دائماً لصالح أعداء الداخل والخارج، بسبب الفارق في القوة، وعدم تكافؤ قوة الجماعات والأفراد، مقارنة بقوة مؤسسات الدولة والجيوش والمؤسسات الأمنية، التي يستخدمها أعداء الداخل والخارج في الصراع.

- معيار البعد الثوري والتغييري

فالأصل في تبني المشاريع التطبيقية والعمل بها، أنها أدوات ثورية وتغييرية، وليست أدوات لمراحل الاسترخاء والعمل الهادئ، وأن العمل بها سيؤدي بإذن الله العزيز الحكيم، إلى تغيير شامل في ساحات الأمة المختلفة، وهو ما يتناسب مع مرحلة الصراع الحاليَّة، التي باتت تهدد الأمة المسلمة في عقيدتها ووجودها، بسبب معادلة الاحتلال العسكري، والتوظيف السياسي للأنظمة القمعية، والتعاون الدولي، التي تفرضها القوى الدوليَّة على شعوب الأمة المسلمة.

- معيار مباشرة التغيير بأعلى مستوياته

فإن مباشرة وتفعيل المشاريع التطبيقية، كنماذج في إسناد المشروع الإسلامي، هو أمر يتعلق بأعلى مستويات التغيير، التي أمر بها النبي ﷺ، وهو التغيير باليد، كما ورد في حديث أبي سعيد الخدري قال: (سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: مَن رَأَى مِنكُم مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بيَدِهِ، فإنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسانِهِ، فإنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وذلكَ أضْعَفُ الإيمانِ)[1]. وبذلك ينتقل أبناء الأمة المسلمة، من مقاعد المتفرجين والناقدين، إلى ساحات العمل المباشر.

---

(1) رواه مسلم.



- معيار استيعاب المشاريع التطبيقية لكل مستويات العِلم والقُدْرَة

فالمشاريع التطبيقية المقترحة، يمكنها استيعاب جميع القُدُرات والمصادر البشرية في الأمة المسلمة، وفي جميع التخصصات والعلوم والمهارات، حيث تتدرج عملية الاستيعاب من مستوى الخِبرات الاستشارية والتخصصية رجالاً ونساءً، مروراً بالقُدُرات العِلمية والمهارات المتوسطة، ووصولاً إلى المستويات الشبابية والعُمَّالية الميدانية، كما تتصف المشاريع التطبيقية بالمرونة، بحيث يتم تطبيقها في جميع الظروف سِعةً وضيقاً، كما أنها قابلة للسعة وقابلة للاختصار والأداء المحدود، بحسب ما يقتضيه الظرف والمرحلة، مع أهمية إتاحة كافة المشاريع للاستنساخ والنقل، لكل من يبدي اهتمامه، وتبنيه لها من أبناء الأمة المسلمة.

- معيار قابلية المشاريع التطبيقية للاستفادة من العلوم الحديثة

فإن المعنيين من المسلمين بتطبيق هذه المشاريع، مدعوون لاستثمار كل أنواع التطور البشري والعلوم الحديثة، التي دخلت في إطار الإدارة المؤسسية، والإبداع التقني، ووضعها في خدمة وتطوير هذه المشاريع، كعلم إدارة المشاريع، والتنظيم وإدارة الوقت، وإدارة المصادر البشرية، وبناء الاستراتيجيات، وتوظيف الطاقات، والإبداع بكل أنواعه، مالم يصطدم بشيءٍ من القواعد الشرعية.

- معيار التكامل والتشبيك والدعم المتبادل بين المشاريع التطبيقية

تعمل المشاريع التطبيقية لتحقيق غايات المشروع الإسلامي الكُلِّية، كاستعادة سيادة الأمة، وفرض هيبتها، وغاياته الجزئية، كإعداد وتأهيل الطاقات والمصادر البشرية؛ وهي لن تحقق تلك الغايات إلا بتكاملها على مستوى الميدان الواحد، وعلى مستوى ساحات الأمة ككل، من خلال التنسيق فيما بينها، وإسناد بعضها بعضاً، والاستظلال بهيكلية واحدة، وصولاً إلى تفعيل القيادة والمرجعية الواحدة، إلا في حال الظروف القاهرة والصعبة، فيمكن لكل مشروع أن يعمل بمعزل عن الثاني، مع الاحتفاظ بالحد الأدنى من التنسيق والتشبيك؛ وهنا يمكن تمييز ثلاثة مستويات، في التكامل بين المشاريع التطبيقية، بحسب الظروف الميدانية التي تحيط بها:



- المستوى التنسيقي والمتباعد، الذي تفرضه الظروف الأمنية الشديدة ومراحل الضعف.
- مستوى التواصل والدعم المتبادل، في ظل تحسن الظروف المحيطة.
- المستوى المتقدم، والذي تندمج فيه أغلب المشاريع، لتحقيق هدف الدولة والتمكين.

- معيار توحيد المفاهيم والمصطلحات والهياكل

فإن من أهم أسباب تأسيس وإدارة المشاريع التطبيقية، في ساحات الأمة المختلفة، أن يؤدي ذلك إلى وَحدة في المفاهيم، والمصطلحات بين أبناء الأمة، ابتداء من الشعب الواحد، وصولاً إلى المستوى الإقليمي والعالمي؛ كما سيؤدي تطبيقها إلى مزامنة ومعايرة الأداء ساحات الأمة المختلفة، بسبب استخدام المفاهيم والمشاريع المُوَحَّدة، وسهولة التشبيك والتواصل، بين جميع المستويات الشعبية والمتخصصة، العاملة لتحقيق المشروع الإسلامي، ونصرة دينها وأمتها.

- معايير الرشد في إدارة المشاريع وقيادتها

وهي المعايير التي ورثتها الأمة المسلمة، من الأداء التطبيقي للنظام السياسي الراشدي، وأداء الخلفاء الراشدين، من الرقابة العامة والخاصة في الأمة، من احتسابٍ وأمرٍ بمعروفٍ ونهيٍ عن منكرٍ، ومن الرقابة الذاتية، وخوف الله عز وجل، ومن الإخلاص في الأداء، والنصيحة للأمة، ومن الرقابة على المال العام وثروات الأمة، ومحاسبة القائمين عليها، ومن حُسن التخطيط والاستعداد، ومن الصبر والمثابرة، ومن منع الاستفادة الشخصيَّة لشاغلي الوظيفة العامة، ومن الحرص على تطبيق الشورى، في الإدارة المؤسسية، كما هو الحرص على الصلاة، حيث جاء الأمر بالصلاة والشورى في آية واحدة: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ الشورى:38.

ولا بأس من الاستفادة من تجارب الأمم المعاصرة في شؤون الإدارة، وفق المناهج التجريبية، والمنافسة الاقتصادية، والتقنية الضخمة، التي يشهدها العالم، والتي أصبح الناس يُعبِّرون عنها بالحوكمة الرشيدة (Good Governance)، مع ضرورة



الحذر من الفلسفات المصاحبة لهذه المصطلحات، والممارسات، كتلك التي تجعل رأس المال إلهاً يُعبد من دون الله، والتي تجعل الاحتكار، والربا، والجشع، والقمار، والانتهازية، واستغلال الفقراء، "ركائز" لعملها وأدائها.

- تطبيق معايير الإدارة الحديثة من التخطيط والتنفيذ والمتابعة وفيها النقاط التالية:

- ضرورة اشتقاق غايات كل مشروع وأهدافه الأساسية من غايات المشروع الإسلامي، وبحسب ساحة التخصص التي ينتمي إليها المشروع المعني.
- ضرورة إجراء مسح ميداني ودراسة للبيئة، التي سيتم تأسيس المشروع فيها، بغية موائمة المشروع واستيعاب التحديات في تلك البيئة.
- ضرورة تقسيم مراحل تبني وإقرار المشروع إلى المراحل التالية:

1- مرحلة تحديد طبيعة المشروع، وحدود النطاق الذي سيعمل فيه، ما بين النطاق القُطري، أو النطاق الإقليمي، أو النطاق العالمي.
2- مرحلة التحضير الأولي، وبلورة وإعداد المجموعة البشرية التي ستنفذ المشروع.
3- مرحلة التخطيط والبناء النظري.
4- مرحلة التنفيذ.
5- مرحلة المتابعة والمراقبة، وهي مرحلة مشتركة ومتداخلة مع مرحلة التنفيذ.
6- مرحلة الاستدامة والتمكين وهي أن يبلغ المشروع مستوى الاستقرار.

- ضرورة تقسيم هيكل المشروع إلى المستويات التالية على أقل تقدير:

المستوى القيادي والتوجيهي، والذي تعتمد فيه صفتي القوة والأمانة، سواء في أهمية التخصص والخبرة والفاعلية، أو في الأخلاق والالتزام.

المستوى الشوروي، والذي تُعتمد فيه الشورى المُلزمة، فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية للمشروع، والشورى المُعلمة في مستوى التنفيذ والإدارة.

المستوى التنفيذي والذي تُعتمد فيه المتابعة والمراقبة، والتشجيع، والتحفيز، والإبداع.

- اعتماد مبادئ المُساءلة، والمحاسبة، والشفافية، فهي سِمات ومتطلبات أساسية في قيادة أي مشروع من المشاريع التطبيقية.
- العمل بروح الفريق الواحد والأداء الجماعي.
- الحرص على التطوير الدائم والإبداع.
- صناعة القادة مهمة دائمة للمشروع.
- حضور الرؤية الاستراتيجية، والتقويم الاستراتيجي المستمر في المشروع.
- استدامة المشروع وأدائه، وإن تغيرت ظروف العمل والإمكانيات.
- المرونة الكاملة في التعامل مع الظروف والمتغيرات السياسية والأمنية.
- استحضار دائم لأبعاد الصراع العقائدي والفكري والسياسي.
- التكيف والتأقلم مع جميع البيئات.
- التدريب والتأهيل جزء أساسي من برنامج المشروع، سواء للملتزمين بالمشروع، أو عند إتاحته لجمهور الأمة.
- العلاقات والتشبيك بين المؤسسات والقدرات مهمة دائمة.
- الرصد المستمر للفرص والمخاطر في بيئة العمل.
- رصد أداء بقية الأمم في نفس سياقات المشروع المعني، وجلب الفوائد أولاً بأول.
- قابليَّة المشاريع للاستنساخ، وإهدائها لكل من يبدي اهتماماً وعنايةً بها، بل وبذل التدريب والتأهيل للمقبلين على تعلمها وتطبيقها في الأمة.
- الأصل في المشاريع التطبيقية، أنها مشاريع تطوعية لخدمة مشروع الأمة، ويتم دعمها عبر التبرعات والوقف، ويمكن تقديم بعض خدماتها بمقابل مادي محدود، لتغطية متطلبات العمل والتفرُّغ في تلك المشاريع.
- في حال توفر البيئات المستقلة، والمناطق المحررة، والنجاح في إقامة النُّظُم السياسية، والحكومات النافذة، فيصبح من واجبات النظام السياسي، دعم هذه المشاريع من الميزانية العامة.



ويمكن الاستفادة من هذا المخطط المجمل، لوصف مراحل وضع وبناء المشروع، وفق علم "إدارة المشاريع" الحديث، الذي يُقسِّم مراحل المشروع إلى أربعة مراحل، وهي: تحديد المشروع وطبيعته من خلال دراسة الفرص والمخاطر، وينتج عن هذه الخطوة ميثاق المشروع الأساسي ورؤيته الاستراتيجية، ثم تأتي مرحلة وضع الخطة الاستراتيجية الشاملة في مستواها التفصيلي، بحيث يكون ميثاق المشروع هو الموجه لهذه العملية، وينتج عنها الخطط التنفيذية الفرعية، وهيكل المشروع، وميزانيته، والزمن اللازم لتنفيذ كل خطة فرعية، ثم تأتي المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التنفيذ، من خلال ما نتج من المرحلة السابقة، وكيفية مواجهة المخاطر المتوقعة في هذه المرحلة وإدارتها، ومتابعة تطور المشروع أولاً بأول، وينتج عن هذه المرحلة تقارير الأداء التنفيذي والمتابعة وتطور المشروع على الأرض، وبذلك نصل للمرحلة الأخيرة، وهي مرحلة الإنجاز عبر مقارنة تقارير الإنجاز بمواصفات الإنتاج المعتمدة، ومدى مطابقة الإنجاز بالمطلوب والمخطط؛ وأما في المشاريع الخدمية التي لا يتوقف أداؤها، فتتحول نتائج الأداء والإنجاز السنوي، أو كل سنتين، أو أربع، إلى موجهات للتخطيط للمراحل التالية، وهكذا.



ثالثاً: قائمة بالمشاريع التطبيقية وخطة كل مشروع

المشروع التطبيقي الأول: الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية

المشروع التطبيقي الثاني: بناء دوائر أهل الحل والعقد في الأمة

المشروع التطبيقي الثالث: الحزب السياسي

المشروع التطبيقي الرابع: معهد إعداد القيادات السياسية والتنفيذية

المشروع التطبيقي الخامس: مركز البحوث والدراسات

المشروع التطبيقي السادس: استراتيجية إدارة الصراع والتمكين

المشروع التطبيقي السابع: المصالحة وفض النزاع والمرحلة الانتقالية

المشروع التطبيقي الثامن: الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة

المشروع التطبيقي التاسع: معالم الدولة الراشدة (ملحق)

وسيتم عرض خطة كل مشروع في وثيقة مستقلة.



المشروع التطبيقي الأول

مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية

مفردات المشروع:

أولاً: التعريف بالمشروع وأهدافه

ثانياً: الجهة التي ستتولى وضع الخطة وتطبيقها

ثالثاً: نطاقات التخطيط المستهدفة

رابعاً: مراحل بناء الخطة الاستراتيجية، وهي سبع مراحل كما يلي:

1- مرحلة تشكيل فريق العمل، واعتماد الوثيقة الأساسية للمشروع
2- مرحلة اعتماد الهيكل الإداري والتوصيف الوظيفي للمشروع
3- مرحلة المُقدِّمات والملفات التي تحتاجها الخطة الاستراتيجية
4- مرحلة توقع سيناريوهات الوضع الحالي
5- مرحلة البلورة التمهيدية للرؤية الاستراتيجية
6- مرحلة دراسة بيئة المشروع، وتحليل الفجوة
7- مرحلة بناء الخطة الاستراتيجية في شكلها النهائي



أولاً: التعريف بالمشروع وأهدافه

مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، هو حراك تخصصي ومؤسَّسي شامل، يهدف إلى دراسة العوامل الداخلية، والخارجية، المؤثرة في الصراع الناشب على الساحة الثورية، ومآلات الثورة على المدى القريب والبعيد، وتحقيق تعبئة شاملة لطاقات القوى الثورية والشعبية، والتصدي للاختراقات الداخلية والخارجية، وبالتالي تحقيق غايتي الثورة الأساسيَّتين، وهما: استكمال إسقاط النظام القمعي بالقضاء على جذور الدولة العميقة، وإقامة النظام السياسي الراشدي الذي يعبر عن ثورة الأمة.

أهداف مشروع وضع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية:

يمكن حصر الأهداف التالية، التي سوف تحققها عملية وضع الخطة الاستراتيجية في مراحلها المختلفة:

1- استخدام التخطيط الاستراتيجي، لإدخال عوامل جديدة في الساحة الثورية، تواجه العوامل الفوضوية السائدة فيها، والتي ما تؤدي عادة إلى ميلان كفة الصراع، لصالح أعداء الثورة في الداخل والخارج.

2- اعتماد الأداء القيادي في الساحة الثورية، على عمليات التخطيط الاستراتيجي كمهمة أساسية في إدارة الصراع.

3- دعم الساحة الثورية بمؤسسات تُعني بالتخطيط الاستراتيجي، وتوظيف الخبرات، والعقول الاستراتيجية في الأمة.

4- تدريب وإعداد فرق وقدرات بشرية متخصصة، في التخطيط الاستراتيجي.

5- توظيف التخطيط الاستراتيجي، لتحقيق أدوار الإنذار المُبكِّر في الساحة الثورية، ورصد التحولات قبل وقوعها.

6- سد فجوة التخطيط الاستراتيجي، بين أداء الأعداء في الداخل والخارج، وبين أداء قيادات الساحة الثورية.



7- تنمية وتعبئة الموارد البشرية، من خلال التخطيط الاستراتيجي.

8- جمع وأرشفة وتوظيف المعلومات الأساسية والقاعدية، عن جميع الفئات المؤثرة في الساحة الثورية، في الداخل والخارج.

9- ربط التخطيط والأداء الاستراتيجي في الساحة الثورية، بمعايير التخطيط الاستراتيجي على مستوى الأمة، والإقليم الذي تنتمي له الساحة الثورية المعنية.

10- بلورة المنظومة القيمية الحضارية، لمشروع الأمة المسلمة، وترسيخها من خلال بناء مسارات الخطة الاستراتيجية، وتطبيقاتها.

11- استثمار بيئة التخطيط الاستراتيجي، لإعداد القيادات القادرة على إدارة الصراع.

12- توظيف الدروس الكبرى للصراع، في ساحات الثورة المختلفة، وعلى وجه الخصوص، دروس عشريَّة الربيع العربي الأولى.

13- تحقيق الاستعداد المبكر للثورة وإدارة الصراع، في حال تمَّ وضع هذه الخطة للساحات التي لم تبدأ فيها الثورة بعد، والتخفيف من التضحيات في مواجهة الطغيان.

ثانياً: الجهة التي ستتولى وضع الخطة وتطبيقها

يمكن تبنِّي مشروع وضع الخطة الاستراتيجية، من قبل أي جهة مُبادرة أو مُتطوِّعة في الساحة الثورية، كالحكومة الثورية، في حال وجودها، أو كالفصيل المقاتل، أو كالحزب السياسي، أو كالمركز البحثي؛ كما يمكن أن تتعاون أكثر من جهة على تحقيق المهمة، وفيما يلي قائمة بالمؤسسات، والهيئات المرشحة لوضع مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية:

الجهة الأولى: هي حكومة الثورة، بغض النظر عن المرحلة التي تمر بها الساحة الثورية، سواء قبل استكمال التحرير أو في خضم المراحل الأولى للتمكين، أو ما بعد التمكين والاستقرار، فهو دور أساسي منوط بالحكومة الثورية، قبل غيرها من الهيئات في الساحة الثورية.



الجهة الثانية: مراكز البحوث والدراسات الداعمة للثورة، فهي الجهة المتخصصة الأولى، التي يقع على كاهلها واجب وضع هذه الخطة، سواء انفرد مركز بعينه للقيام بهذا الواجب، أو تعاون أكثر من مركز عليه.

الجهة الثالثة: الأحزاب السياسية، والجماعات، والتيارات، والفصائل الثورية، بسبب وقوع مهمة النظر في المصالح العليا للساحات الثورية، على كاهل هذه الهيئات والمؤسسات، سواء تم الأمر من خلال مركز دراسات تابع للهيئة المعنيَّة، أو وَحدة بحوث ودراسات.

الجهة الرابعة: أفراد متطوعون، ينتمون للساحة الثورية، ويقومون بتأسيس شبكة من المتخصصين والمُهتمين، تتولى وضع الخطة الاستراتيجية، وفق الطاقات البشرية والإمكانات المتاحة لهم، سواء تم الأمر داخل الساحة الثوريَّة المعنية أم خارجها.

وإن أهم ملاحظتين في مسألة الجهة التي ستتولى وضع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية هي: الملاحظة الأولى أن جميع الجهات التي تُشكِّلُ الساحة الثورية رسمية كانت أم شعبية بحاجة إلى مقاربة استراتيجية ورؤية شاملة، وعليه فإن تقدم جهة ما للقيام بهذه المهمة لا يُعفي بقية الجهات من التخطيط الاستراتيجي.

وتخضع عملية وضع وتطبيق الخطة الاستراتيجية في الساحة الثورية، لعدة اعتبارات، ومن أهمها ما يلي:

- ينبغي أن يتمتع الأفراد المرشحون للانخراط في هذا المشروع، بمجموعة من الشروط والقابليات العِلمية والعَملية، التي تؤهلهم للوفاء بمتطلبات التعامل مع المشروع، وفي مقدمتها العدالة، والسيرة الذاتية الحسنة، واستيفاء الحد اللازم من العلم الشرعي والعلوم التخصصية الحديثة، وخاصة في مجال التخطيط الاستراتيجي، والعلوم الأخرى، والممارسة والخبرة في ميدان التخصص، والممارسة القيادية في أحد ميادين الصراع، الفكري، أو السياسي، أو العسكري، أو الإعلامي، أو غيرها.

- مع تولِّي جهة ثورية محددة عملية وضع الخطة الاستراتيجية، فإن ذلك لا يعني انفرادها في التفكير، وإدارة مراحل التخطيط، بل ينبغي إشراك الجهات الأخرى، في أكثر من مرحلة وبالذات في مرحلة إعداد الملفات والمُقدمات الأولى للخطة، ومرحلة توقع سيناريوهات الوضع الحالي ومآلاته، ومرحلة البلورة التمهيدية للرؤية الاستراتيجية.
- مسؤولية تطبيق الخطة الاستراتيجية في الساحة الثورية، هي مسؤولية تشمل الشعب بكل مكوناته، ومؤسساته، وكل بحسب قدرته وتخصصه.
- إن أكبر قدر من مسؤولية التطبيق للخطة الاستراتيجية، إنما يقع على كاهل الحكومة الثورية، وأجهزتها المختلفة، بحكم موقعها.
- وتأتي المُكونات الثورية والسياسية في الساحة الثورية، في المستوى الثاني من العناية بتطبيق الخطة، من فصائل مقاتلة وأحزاب سياسية وقيادات جهوية، وخصوصاً فيما يقع تحت مسؤوليتها.
- ويعتبر دور مراكز البحوث والدراسات، هو الدور الفني والتخصصي، من حيث الإشراف، ومتابعة تطبيق الخطة الاستراتيجية، ومراقبة الأداء، وتطوير الخطة والإضافة عليها.
- لا تنتهي مهمة الجهة المشرفة على وضع الخطة الاستراتيجية، بمجرَّد إعداد الوثيقة النهائية للخطة، بل هي خطة حيَّة ومتطورة، بحسب تجدد الأحوال المحلية والعالمية.
- لا تقف حدود المسؤولية في تطبيق الخطة الاستراتيجية، على المؤسسات والهيئات، بل تتسع لتشمل الأفراد، من المتخصصين، والاستشاريين، والإعلاميين، ومن يقع على كاهلهم مسؤولية توجيه المجتمع، فعليهم تقع مهمة توظيف مخرجات الخطة الاستراتيجية، والإسهام في مراقبة الأداء على المستوى الشعبي.
- تتطور وتتسع قاعدة البيانات، ونتائج الدراسات التي أوجدتها عملية وضع الخطة الاستراتيجية، حتى تتحول إلى مركز بيانات، تنتفع منه البلاد على المدى القريب والبعيد.



ثالثاً: نطاقات التخطيط المستهدفة

يعمل مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، في نطاقين متلازمين ومتكاملين، فأما النطاق الأول فهو نطاق التخطيط للقُطر والمجتمع، التي تشتعل فيه الثورة، أو ذاك الذي يُراد إشعال الثورة فيه لإسقاط أنظمة الطواغيت، مع شمول الخطة للتداخلات الجيوسياسية الإقليمية، والعالمية المؤثرة في القُطر، ويشمل هذا النطاق بناء الرؤية والحُلم النهائي للمجتمع الثائر، وشكل النظام السياسي في البلاد، من حيث التصور وآليات التطبيق، ووضع المجتمع من حيث الأمان والمَنَعَة والتمكين، في كل ساحاته العسكرية، والأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية، وعلاقة هذا المجتمع، ببقية مجتمعات الأمة المسلمة، وشعوب العالم.

وأما النطاق الثاني فهو نطاق التخطيط للمؤسسة، التي تتبنَّى وضع مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، سواء كانت حكومةً ثوريةً، أو جماعةً، أو تياراً، أو مركزاً بحثياً؛ وتحديد تلك المؤسسة للرؤية والمهمة التي ترسمها لنفسها، في ظل الرؤية والحُلم الذي ورد في النطاق الأول من هذه الخطة، وخيارات الدعم والمشاركة التي تتبناها في ظل هذا النطاق، لتحقيق غايات المشروع.

وعليه فإن عملية تحديد النطاقين، في الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، إنما هي عملية مزدوجة ومترافقة، طوال مرحلة وضع الخطة الاستراتيجية، فمثال النطاق الأول، ما ورد على لسان نبي الله يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ يوسف:47-49، فحدد يوسف عليه السلام نطاق رؤيته، وحُلمه الاستراتيجي، الذي ينبغي على المجتمع المصري آنذاك أن يحققه، وفي مرحلة ثانية، حدد يوسف عليه السلام نطاق مهمته ودوره، الذي سيقوم به في ظل النطاق الأول، فقال عليه السلام: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ يوسف:55.

رابعاً: مراحل بناء الخطة الاستراتيجية

ويختزل هذا المخطط مراحل الخطة الاستراتيجية السبعة:



المرحلة الأولى: مرحلة تشكيل فريق العمل واعتماد الوثيقة الأساسية للمشروع

وهي المرحلة التي يتم فيها تحديد وتكليف فريق العمل، الذي سيتولى قيادة ووضع مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، واعتماد الوثيقة الأساسية للمشروع، والتي تلخص طبيعة المشروع وحدود التكليف، وفق ما يلي:

- يبدأ تأسيس فريق العمل بحسب الجهة التي سوف تتبنى المشروع، ففي حالة المؤسسات، كالحكومة الثورية، ومراكز الدراسات، والأحزاب السياسية، فسوف يبدأ المشروع عبر قرار قيادي من المؤسسة، وتسمية فريق العمل؛ أما في حال بادرت مجموعة متطوعة، لحمل هذا المشروع على عاتقها، كفرض كفاية وخدمة للساحة الثورية، فيمكنهم أن يبدأوا بتأسيس خليَّة، تضع الوثيقة الأساسية للمشروع، ثم تبدأ تلك الخلية بتشكيل فريق هيئة الخطة الاستراتيجية.



- مع ضرورة تسمية بعض أو أحد قيادات المؤسسة، والجهة المشرفة على وضع الخطة الاستراتيجية، وتنسيبهم كأعضاء في فريق عمل الخطة، وعدم اكتفاء قيادة المؤسسة بدور الإشراف عن بُعد، وضرورة اعتماد برنامج دوري، يطِّلع من خلاله بقية أعضاء قيادة الهيئة، على سير العمل ومشاركتهم الجزئية في المناقشات؛ وإلا فإن غياب قيادة المؤسسة عن مجريات المشروع، يمكن أن يؤدي إلى عرقلة عمل الفريق، نتيجة جهل القادة بطبيعة المشروع وتطوره.
- توضع الوثيقة الأساسية للمشروع، بمبادرة من الجهة الراعية للمشروع، كالحكومة الثورية، أو مراكز الدراسات، أو الأحزاب، أو التيارات، والجماعات، أو مبادرة المتطوعين؛ ومن أهم محتويات الوثيقة الأساسيَّة للمشروع، النقاط التالية:
  - ملخص بالمهمة التي سيؤديها فريق العمل.
  - تحديد الجهة الأساسية المشرفة على المشروع.
  - تحديد أسماء أعضاء هيئة الخطة الاستراتيجية.
  - تحديد الهيكل الإداري والمؤسسي، ولائحة العمل التنظيمية، التي سوف تلتزم بها هيئة وضع الخطة (سيأتي شرحه في المرحلة الثانية).
  - تحديد المدة الزمنية للانتهاء من وضع الخطة.
  - تحديد الميزانية التقديرية لوضع الخطة، وفي حال قيام متطوعين بالمشروع، يتوجب عليهم توفير الحد الأدنى من الدعم للفريق، وطرق تحصيله.

المرحلة الثانية: مرحلة اعتماد الهيكل الإداري والتوصيف الوظيفي للمشروع

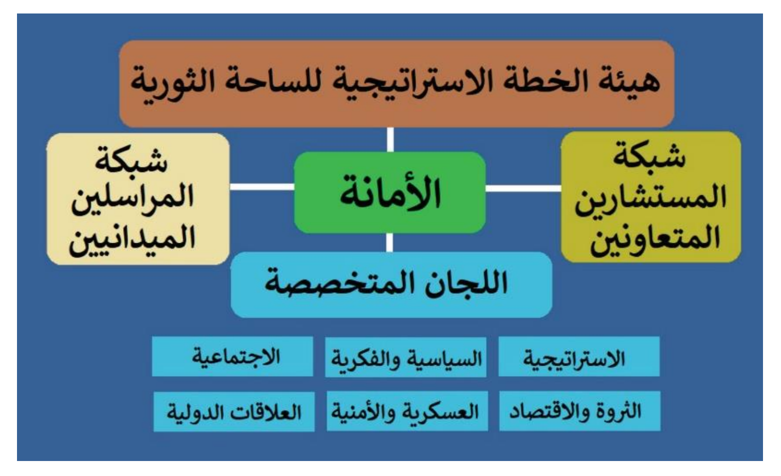
وهي مرحلة البناء المؤسسي، التي سوف تضبط عملية وضع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، من خلال التنظيم الإداري والهيكلي، ومعايير الأداء، التي تحول دون الإرباك والتخبط، الذي تعانيه المشاريع الفكرية عادة.

وفيما يلي الهيكل الإداري المقترح لفريق عمل وضع الخطة الاستراتيجية، وتوصيف لوظائفه، وذلك في حدوده الأساسية، من حيث التخصص والمسؤولية،

ويمكن للجهة التي ستقوم بتبنِّي المشروع، أن تحدد الحجم المؤسسي الذي يتناسب وقدراتها، بحيث يمكن ضغط وتوسيع عدد المشاركين، وتخصصاتهم، من المتفرغين والمتطوعين، بحسب ظروف وإمكانيات تلك الجهة، ويمكن تخفيض مستوى الأداء البشري والمؤسسي والتخصصي، إلى أدنى مستوى يفي بغرض الدراسة الاستراتيجية، في حال لم يتمكن المعنيون من توفير المستوى المتقدم.

مع ملاحظة مهمة، وهي أنه لا ينبغي أن يحول ثقل المهمة، دون التقدم نحوها، وحمل تكاليف إنجازها، لأنها من فروض الكفاية، التي تحتاجها الساحات الثورية بشدَّة، والتي يأثم الناس بتركها، إذا لم يتقدم أحد منهم لحملها.

وفي المخطط التالي وصف للهيكل المقترح، الذي يمكن من خلاله إنجاز المشروع: تحت مُسمَّى هيئة الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية



- تعريف وتوصيف وظائف هيئة الخطة للساحة الثورية:

هيئة الخطة الاستراتيجية، هي عبارة عن مجلس الشورى، أو مجلس الأمناء، الذي يتولى الإشراف الكامل على وضع الخطة الاستراتيجية ومتابعتها، وفرز وإقرار الخيارات الأساسية فيها، ويستخدم أعضاؤه التصويت بالأغلبية المطلقة، في إقرار مسائل الخطة وقضاياها، ويدير الهيئة رئيس يُنتخب من قبل أعضاء الهيئة،

ويتولى مهمة نائب رئيس الهيئة مسؤول لجنة الاستراتيجية بحكم منصبه، ويتولى الأمين العام سكرتارية الجلسات، وشؤونها بحكم منصبه.

توصيف أعمال الهيئة:

- مناقشة وإقرار وتعديل، برنامج ومراحل، وضع الخطة الاستراتيجية.
- وضع واعتماد، معايير الأداء، التي سوف تلتزم بها الهيئة في عملها.
- اعتماد برنامج، وإدارة حلقات العصف الذهني، داخل الهيئة وخارجها.
- تسمية واعتماد مسؤولي اللجان المتخصصة، وخططها ونتائج أعمالها، على أن يكون مسؤولو اللجان المتخصصة، من ضمن أعضاء الهيئة.
- اعتماد قائمة المستشارين والمتخصصين المتعاونين وخطة تكليفهم.
- اعتماد دخول أعضاء جدد للهيئة وإعفاء المعتذرين.
- اعتماد اسم الأمين العام وخطة الأمانة التنفيذية.
- اعتماد ميزانية المشروع والحساب الختامي.

- تعريف وتوصيف وظائف الأمانة العامة:

الأمانة العامة هي مركز العمليات، وإدارة شؤون الخطة الاستراتيجية، وعلاقاتها الخارجية والتنسيق بين وظائفها.

توصيف أعمال الأمانة العامة:

- تنفيذ ومتابعة قرارات هيئة الخطة الاستراتيجية.
- تنسيق الأعمال وتكاملها بين وحدات المشروع وأفراده.
- اقتراح وعرض أسماء مسؤولي اللجان التخصصية.
- اقتراح وعرض أسماء وتخصصات قائمة المستشارين المتعاونين.
- وضع واعتماد أسماء وتخصصات وواجبات المراسلين الميدانيين.
- وضع وعرض ميزانية المشروع، والحساب الختامي، ونظام المكافآت على الهيئة.

- تعريف شبكة المستشارين المتعاونين:

شبكة المستشارين المتعاونين، عبارة عن قائمة من المتخصصين، في مختلف الشؤون التي تحتاجها، مهمة وضع الخطة الاستراتيجية، في الساحة الثورية، والذين يُعرفون بقدراتهم المُتقدمة في تخصصاتهم، وتتولى الأمانة العامة طرائق توظيف قدراتهم وتنسيقها في خدمة المشروع.

- تعريف شبكة المراسلين الميدانيين:

شبكة المراسلين الميدانيين، تتكون من الطاقات البشرية المتطوعة، والمتعاونة، لخدمة وإسناد مشروع الخطة الاستراتيجية، وتتوزع هذه الشبكة في قطاعات المجتمع المختلفة، وتعين الأمانة العامة، على جمع المعلومات، وقياس الرأي العام، وغير ذلك من المهام التي تُحددها الأمانة العامة.

- توصيف مهام اللجان المتخصصة:

مهام اللجنة الاستراتيجية:

- تقترح خارطة طريق لوضع الخطة الاستراتيجية ومراحلها الأساسية.
- تُبلور معايير الأداء القِيَمي والفني، في مشروع الخطة الاستراتيجية.
- تضع نماذج العمل الفني المعتمدة، في إعداد الخطة الاستراتيجية.
- تضع خطة جمع المعلومات القاعدية، التي ستدعم وضع الخطة الاستراتيجية.
- تشرف على دراسة وتحليل الفجوة، باستخدام المنهج الإسلامي من القرآن والسنة، وتاريخ الأمة المسلمة، وباستخدام نماذج أدوات التقويم والتحليل الحديثة كأداة SWAT وأداة PESTLE وSPACE ANALYSIS وغيرها.

مهام اللجنة السياسية والفكرية:

- تُبلور وتعد وثيقة النظام السياسي الراشدي.
- تدرس وتعد ملامح المشروع السياسي، بعد انتهاء مرحلة التقويم.
- تُعد دراسة حول الدروس الكبرى للسنين العشر الأولى من الربيع العربي



- تجمع قاعدة بيانات حول الواقع السياسي، والتيارات السياسية في البلاد.
- تجمع المعلومات حول نماذج وآثار الممارسة السياسية، في تاريخ النظام السياسي، في صناعة الأزمات في الداخل والخارج.
- تدرس أثار استخدام النظام السياسي، للنظام القضائي، في فرض السيطرة على المجتمع، من الناحية الصناعة القانونية والممارسة القانونية.

مهام لجنة الثروة والاقتصاد:

- تجمع قاعدة بيانات الثروات الاقتصادية المختلفة في البلاد ومستقبلها.
- تجمع قاعدة بيانات بالجهات المتحكمة في الأداء الاقتصادي في البلاد.
- تعد دراسة حول الآثار التي خلفها النظام السياسي، على الأداء الاقتصادي، ونظام السيطرة والتحكم الذي مارسه النظام السياسي، عبر الأداء المالي والاقتصادي والقانوني.
- تدرس آثار التعامل بالربا على الاقتصاد، والحياة الاجتماعية.
- تعد دراسة حول واقع مؤسسات القطاع العام الخدمية والإنتاجية والصناعية وواقع القطاع الخاص.
- تدرس تأثير العلاقات الدولية والإقليمية على الأداء الاقتصادي في البلاد.
- تدرس آثار الأداء الاقتصادي على البيئة الاجتماعية وخصوصاً من ناحية الأمن الغذائي والمائي.
- تعد دراسة حول طبيعة التداخل الاقتصادي الإقليمي والعالمي وآثاره.

مهام اللجنة الاجتماعية (وتشمل الاجتماع والتعليم والصحة):

- تجمع قاعدة بيانات بخارطة التوزع السكاني في البلاد.
- تعد دراسة حول الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية، التي خلَّفها النظام السياسي على المجتمع وفئاته المختلفة.
- تعد دراسة حول الفجوة التعليمية في البلاد.
- تعد دراسة حول الفجوة الصحية والغذائية والدوائية في البلاد.

- تجمع قاعدة بيانات حول الأيدي العاملة والتخصصات في البلاد.
- تعد دراسة حول الانتهاكات وتدمير البيئة التي مارسها النظام السياسي في البلاد.

مهام اللجنة العسكرية والأمنية:

- تدرس واقع وتاريخ الأداء القمعي في ظل المؤسسة الأمنية والعسكرية للنظام.
- تدرس الأزمات الأمنية والعسكرية الداخلية والخارجية التي تعرضت لها البلاد في ظل النظام السياسي.
- تعد دراسة حول ممارسات تاريخ القمع الأمني للمجتمع، ورموز القمع الأمني، وتأثير الأمن على النظام القضائي، والشُّرَطي، والاقتصادي، والاجتماعي، في المراحل التاريخية المختلفة للنظام السياسي.
- تعد دراسة حول الاختراقات الأمنية الدولية والإقليمية، لأجهزة الدولة والتي تحققت في ظل النظام السياسي.
- تعد دراسة حول الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الخارجية، في ظل النظام السياسي، والعقود المالية والرشاوى التي شهدتها تلك المؤسسات.
- تعد دراسة حول الاختراقات والآثار الأمنية، والنفسية، التي مارسها النظام السياسي ضد المجموعات الإسلامية، والسياسية، والفكرية، في المجتمع.
- تعد دراسة حو ل الاختراقات الأمنية، والعقائدية، والفكرية، والأخلاقية، التي قامت بها الدول والمجموعات العقائدية الخارجية في واقع المجتمع.

مهام لجنة العلاقات الدولية:

- تُعد ملخص بأهم الاجتهادات الحديثة حول مشروع الأمة المسلمة.
- تعد دراسة بأهم التطورات في مستقبل النظامين العالمي والإقليمي.
- تعد دراسة حول ممارسات النظامين العالمي والإقليمي، في علاقتهما بالبلاد وتأثيرها على المدى البعيد.



- تعد دراسة حول طبيعة أنظمة الحكم المَلَكيَّة، والعسكريَّة، وتاريخها في العالم العربي والإسلامي ومآلاتها.
- تعد دراسة حول التجربة السياسية التركية، وعلاقتها بساحات الثورة وسيناريوهات المستقبل التركي.
- تعد دراسة حول المسيرة الجهادية في أفغانستان، ضد التحالف العسكري (الناتو) وسيناريوهات المستقبل الأفغاني.
- تعد دراسة حول الدروس الكبرى في أداء الثورة المضادة، التي قادها النظام العالمي والإقليمي والعربي، ضد ساحات الثورة العربية، خلال العشرية الأولى من الربيع العربي.

المرحلة الثالثة: مرحلة المُقدِّمَات والملفات التي تحتاجها الخطة الاستراتيجية

وهي المرحلة التي ستكون مدخلاً أساسياً، لتهيئة فريق العمل المعني بوضع الخطة الاستراتيجية، لممارسة أدواره في وضع الخطة الاستراتيجية، من خلال استيعابه للبيئة والظروف، التي تهيمن على الساحة الثوريَّة المعنيَّة، وعلى العالم، وعلى الأمة المسلمة؛ وحتى يقف على الدروس الكبرى في تاريخ الأمة المسلمة الحديث، ويقترب من الاجتهادات المطروحة في المشروع الإسلامي، والمعايير العقائدية والاستراتيجية التي تحكمه، ويستوعب طبيعة التحولات التي يخضع لها النظام العالمي والإقليمي، ويَسْهُل عليه بالتالي التعامل مع ملفات الساحة الثورية، التي ستعينه على أداء هذه المُهمة الصعبة والمُعقَّدة.

ويحتوي المخطط التالي، على أهم الملفات التي ينبغي إعدادها، وبحثها، واستيعابها من خلال العرض والنقاش، على مستوى هيئة الخطة الاستراتيجية، وبعد أن تمر بمرحلة النقاشات الأولى، في اللجان المتخصصة، وجلسات العصف الذهني المبرمجة:



ويتم تجهيز هذه الملفات، عبر عدة مسارات حتى تنضج وتكتمل، ومن مسارات إعداد الملفات ما يلي:

- جمع دراسات علمية منشورة سابقا في كل ملف.
- تكليف اللجان المتخصصة بتجهيز دراسة وملخصات في كل ملف.
- عقد اجتماعات عصف ذهني ومناقشات مفتوحة حول كل ملف.

وفيما يلي قائمة بالملفات الواردة في الشكل أعلاه، والمُوجِّهات الأساسية في كل ملف، والتي سوف تُعين على إعداد مُفرداته ومواده، بما يتناسب ومعايير المشروع الإسلامي وغاياته الكبرى.

- ملف النظام العالمي ومحطاته ومآلاته: وفيه المُوجِّهات التالية

- استعراض ثوابت مشاريع تداعي الأمم التي تتحكم في كل مشروع.
- استعراض محطات القرن العشرين وكيفية تشكل النظام العالمي فيه.
- استعراض مظاهر تداعي الأمم على أمة الإسلام.
- تتبع مراحل الحملة الصليبية الأخيرة والتي قادها الإنجليز والفرنسيون، وآثارها العملية في الجوانب السياسية والأمنية والثقافية.



- الوقوف على أهم سِمة عقائدية في النظام العالمي، وهي الطاغوتية، وتألُّهِ خمسته الكبار، وعدم خضوعهم لأي مبدأ إنساني متفق عليه، عبر "حق الفيتو" أو الاعتراض لكل منهم.
- تتبُّع آثار المرجعية الأمنية في النظام الدولي، والصراع بين أجهزة الأمن، على المستوى الدولي، وتغليب الأداء الأمني على الأداء السياسي.
- وقوع الأمة المسلمة تحت السيطرة التامة، وتقاسم النظام الدولي مناطق الأمة، بين حلف الناتو العسكري، وحلف وارسو العسكري.
- دخول الأمة المسلمة في مرحلة التدافع، والمساهمة المباشرة في نقض النظام العالمي، من خلال معركة أفغانستان الأولى، وإسقاط الاتحاد السوفيتي، وما تلا ذلك من انتشار روح الجهاد في الأمة المسلمة، وصولاً إلى مواجهة الاحتلال الأمريكي في العراق وأفغانستان.

● ملف تاريخ ومآلات نظام القمع العربي: وفيه المُوجِّهات التالية

- تتبُّع أدوار قادة الحملة الصليبية، في تأسيس أنظمة الحكم العربية المَلَكية، أثناء وبُعيد الحرب العالمية الأولى، ثم الأنظمة العسكرية، بُعيد الحرب العالمية الثانية، عبر رعاية الانقلابات العسكرية، والاعتراف بشرعيتها.
- الوقوف على مسألة التزامن والتكامل بين إنشاء المشروع الصهيوني، والمشروع السياسي العربي، بُعيد الحرب العالمية الأولى، متمثلاً في المَلَكيَّات العربية تحت إشراف الحملة الصليبية.
- الحقائق التاريخية في اعتماد عقيدة أنظمة الحكم في العالم العربي، على الولاء للمعسكر الغربي النصراني واليهودي، وبعضهم الآخر على الولاء للمعسكر الشرقي الشيوعي، وبالتالي استحالة قيامهم على أي مصلحة للأمة والشعوب.
- بيان كذب الادعاء "التاريخي"، الذي تقول به أنظمة الحكم في العالم العربي، باعتماد "شرعيَّتها" السياسية، على "الاتفاقيات" السياسية مع الغرب، لأنها اتفاقيات نشأت في ظل سيطرة واحتلال، وبالتالي فهي عقود إذعان.



- تجلية مسألة محدوديَّة "السُّلْطة"، التي حصلت عليها الأنظمة الحاكمة، من أيدي قيادة الحملة الصليبية، وفقدانها التام للسيادة، التي مصدرها الشعوب الحرة.
- أدلة قيام النُّظُم الحاكمة على السرقة وتقاسم الثروة مع المحتل، من خلال اعتراف المحتل بها، وتسليمها أمور البلاد يداً بيد.
- بيان دور الأنظمة الحاكمة في منع الشعوب، من توظيف كل أنواع الثروة الزراعية والمعدنية وغيرها توظيفاً نهضوياً، وإبقاء الشعوب تحت خط الفقر والحاجة.
- تجلية أثر قادة الحملة الصليبية من الناحية التاريخية، في صناعة الأنظمة الحاكمة، من خلال تجهيز ووضع الأسس النظرية والعملية، التي قامت عليها جيوش وأجهزة أمن تلك الأنظمة.
- دور الأنظمة الحاكمة في عزل شعوب الأمة عن بعضها البعض، ومنع كل أنواع الاستفادة فيما بينها، بدعوى الوطنية، وتحويل الأقطار إلى سجون كبيرة.
- تكامل الأداء بين شِقَّي النظام العربي الملكي والعسكري، عبر جامعة الدول العربية، بهدف ضبط الشعوب، والسيطرة عليها، وممارسة الخداع المستمر، وخاصة في قضاياها الكبرى، كقضية بيت المقدس، وغيرها من القضايا.
- التركيز على طبيعة ممارسات أجهزة القمع في النظم السياسية، التي حكمت الأمة طوال قرن، واعتماد القمع كممارسة ممنهجة، في إذلال الشعوب، والسيطرة عليها، عبر توظيف أدوات ومؤسسات الدولة الأمنية، والاقتصادية، والتعليمية، والقانونية، وغيرها، وانطباق وصف النبي عليهم ﷺ بأنهم "دعاة على أبواب جهنم"، وأنهم من الصنفين اللَّذَيْنِ أخبر عنهما ﷺ بقوله: (صِنْفانِ مِن أهْلِ النَّارِ لَمْ أرَهُما، قَوْمٌ معهُمْ سِياطٌ كَأَذْنابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بها النَّاسَ، ونِساءٌ كاسِياتٌ



عارِيـاتٌ مُميـلاتٌ مـائِلاتٌ، رُؤُوسُـهُنَّ كَأَسْـنِمَةِ البُخْـتِ المائِلَـةِ، لا يَـدْخُلْنَ الجَنَّـةَ، ولا يَجِدْنَ رِيحَها، وإنَّ رِيحَها لَيُوجَدُ مِن مَسِيرَةِ كَذا وكَذا) [1].

- ملف قضايا المسلمين السياسية والجهادية: وفيه المُوجِّهات التالية

- انتقائية النظام العالمي، وأعضائه المؤثرين، عبر استهداف الأمة المسلمة بشكل ممنهج، وصمت مؤسساته عن المذابح، التي وقعت للمسلمين طوال القرن العشرين الميلادي، والعقدين الأوليين من القرن الواحد والعشرين.

- سقوط وكذب المبادئ التي أعلنها النظام العالمي، عند تأسيس الأمم المتحدة عام 1945م، وخاصة في تعامله مع الأمة المسلمة.

- ضرورة دراسة قضايا المسلمين التي حدثت في القرن العشرين، منذ قضية فلسطين، مرورا بقضية كشمير، والجزائر، ومذابح المسلمين في ظل الاتحاد السوفيتي، وخاصة في أفغانستان، وصولاً إلى مذابح التسعينيات، في البوسنة، والشيشان، وإرتريا، والصومال، وطاجكستان، وكوسوفا، ثم العراق.

- دور النظام العالمي وأدواته الأساسية، كالأمم المتحدة في السيطرة والتحكم بقضايا الأمة، ومنع الشعوب من استثمار تضحياتها للتحرر من سيطرة الطغاة، والأنظمة المعتدية، وذلك عبر التدخل واستخدام القرارات الدولية، لصالح المعتدي، وفي اللحظات الحاسمة من الصراع، وعبر المبعوثين الدوليين، وعبر ممارسة الحصار الاقتصادي، كما حدث للعراق، ومنع وصول السلاح إلى غير ذلك من الطرق.

- تدخل النظام الدولي في قضايا المسلمين، والسيطرة عليها، عبر آليَّات "إدارة الأزمات"، والتحكم بها عبر تغذية وإدامة الصراع، وبالتالي التحكم في مآلاته ونتائجه، لصالح المعتدين، وإمعاناً في انتهاك حُرُمات الشعوب المسلمة.

(1) رواه مسلم

- توظيف النظام الدولي للنظريات الأمنية في الصراع ضد الشعوب المسلمة، وأخطر تلك النظريات نظرية "الإرهاب"، وشيطنة الأداء الجهادي، الذي خَصَّ به النظام العالمي المسلمين وحدهم، وعزل الإرهاب الحقيقي الأمريكي، والروسي، والصيني، والهندوسي، والإيراني، وإخراجه من دائرة تعريف الإرهاب.

- ملف العولمة ونظريات الصراع: وفيه المُوجِّهات التالية

- ضرورة الوقوف على جميع نظريات الصراع والسيطرة، التي طورتها أمريكا في بداية عقد التسعينيات، من القرن العشرين، بُعيد سقوط الاتحاد السوفيتي، حتى تستخدمها في فرض وجودها العالمي، تحت مسمى نظام القطب الأوحد.

- ومن نظريات الصراع والسيطرة التي يجب الوقوف عليها: القطب الأوحد، العولمة، التطرف والإرهاب، الاحتواء المزدوج، الإسلام السياسي، الإسلام المعتدل، إدارة الأزمات، الصدمة والترويع، تجفيف المنابع، الصراع منخفض الحدة.

- إن أغلب نظريات الصراع والسيطرة الأمريكية، قد تم تطبيقها على الشعوب المسلمة دون بقية الشعوب.

- ضرورة متابعة الآثار النفسية والعقلية والعملية، التي تركتها تلك النظريات على ساحات المسلمين، وخصوصاً على الجماعات والتيارات الإسلامية، لأن النظريات قد وُجدت في الأصل، لإعادة إنتاج الجماعات والتحكم فيها.

- إن أخطر انعكاس لآثار تلك النظريات، يمكن رؤيته في تمكُّن نظم القمع والثورة المضادة، من اختراق الساحات الثورية، نتيجة لتأثير النظريات النفسي والعملي، في مُكوِّنات الساحات الثورية.

- لم يكن لتلك النظريات أن تعمل وتؤثر في ساحات المسلمين، لولا التبنِّي والدعم، الذي وجدته من أنظمة القمع العربي، وأجهزتها الأمنية من المحيط إلى الخليج.



- كما ينبغي الوقوف على المنهجية الأمريكية، التي قامت بإعادة إنتاج أجهزة الأمن العربي، لكي تكون قادرة على تنفيذ النظريات الجديدة.

- إن من أخطر نتائج تطبيق نظرية "الإرهاب"، ودمجها في عمليات إعادة إنتاج أجهزة الأمن العربي، هو اختراق الساحات الجهادية، وتصنيع مجموعات "إرهابية" على أعين أجهزة الاستخبارات، ثم استخدامها في ضرب الساحات الجهادية، وأوضح صورها إعلان دولة العراق والشام، وممارستها في كلا البلدين، واتخاذها سبباً لضرب وسحق الشعوب الثائرة.

- ومن أخطر الآثار لتلك النظريات، وقوع بعض الجماعات والتيارات الإسلامية في مصيدة "الاعتدال"، التي نصبتها أمريكا في الناحية المقابلة للإرهاب، وتوظيف تلك الجماعات لصالح المشاريع الدولية المختلفة.

- ضرورة الوقوف على نظرية "الإسلام السياسي"، وتطبيقاتها، واستخدام أمريكا لتلك النظرية في ضرب الساحات الثورية.

• ملف بيت المقدس تاريخاً ومستقبلاً: وفيه المُوجِّهات التالية

- يمثِّلُ سقوط بيت المقدس تحت الاحتلال الصليبي عام 1917م، تتويجاً للحملة الصليبية الحديثة، التي بدأت قبل ذلك بقرن أو يزيد، وبعد أن تمكنت الدولة الصليبية الأولى وهي بريطانيا، ثم فرنسا من إسقاط كل العمق الإسلامي في إفريقيا وآسيا.

- كما يمثِّلُ إعلان مصطفى كمال إنهاء الخلافة الإسلامية عام 1924م، قمة الهيمنة الصليبية على الأمة الإسلامية، ونجاحها في قطف رأس الأمة المسلمة، ومرجعيتها السياسية، المتمثلة في الخلافة العثمانية.

- اعتمدت الحملة الصليبية في سيطرتها على بيت المقدس، على توليد مشروعين تحت عباءتها، أما المشروع الأول فهو المشروع الصهيوني، وتمكين اليهود من السيطرة على بيت المقدس، وأما المشروع الثاني فهو تأسيس النظم المَلَكيَّة البديلة، في العالم العربي والإسلامي.



- لعبت النُّظُم العربية دورها القذر تجاه بيت المقدس، وذلك بعد إعلان قيام الكيان الصهيوني عام 1948م، عبر التظاهر بجمع الجيوش العربية حول حدود فلسطين، ثم إعلان الهدنة، فتحول المشروع الصهيوني إلى واقع على الأرض.

- قادت نظرية "الوطنية"، كمبدأ أساسي لقيام النُّظُم الحاكمة، إلى تقزيم قدرات الأمة وشعوبها في الصراع، أمام المشروع الصهيوني، لأنها أحالت الصراع إلى السقف الوطني الفلسطيني، وبذلك حُكِم على المواجهة بعدم التكافؤ على الدوام، بسبب تمتع المشروع الصهيوني بدعم الحملة الصليبية، وانكفاء الفلسطينيين على سقفهم الوطني.

- اعتمدت أنظمة الحكم في العالم العربي، على مقررات النظام الدولي في مرحلته الأولى، وهي مرحلة "عصبة الأمم"، وكذلك في مرحلته الثانية، وهي مرحلة "الأمم المتحدة"، وبذلك تم منع الأمة من أي تصرف، تجاه احتلال بيت المقدس بتلك المقررات.

- تم فصل بيت المقدس عن بقية بلاد الشام، فلا علاقة لسوريا، ولا لبنان، ولا الأردن به، وتُركت المهمة على ظهور الشعب الفلسطيني وحده، بل وتحولت تلك الدول إلى ما عُرف "بدول الطوق"، وهي المُكلَّفة بحماية حدود الكيان الصهيوني من أي اختراق، وهكذا نجحت التمثيلية عالمياً وإقليمياً، واستطاع الحكام العرب المتاجرة بقضية بيت المقدس، وبدماء الفلسطينيين، ولم يختلف دور عبد الناصر عن دور الملك فيصل بن سعود في تلك المتاجرة.

- وبذلك تحولت معركة بيت المقدس، إلى معركة رمزية، مهما بذل فيها الفلسطينيون من دماء، دون إنكار لثبات الفلسطينيين في الصراع، وتضحياتهم الجسام، وكشفهم عن مستوى الضعف والانهيار، الذي يعاني منه المشروع الصهيوني، لولا الدعم الدولي له.

- حرصت الأنظمة العربية على اللعب بالفلسطينيين، واختراق صفوفهم وضرب بعضهم ببعض، فتولى كل نظام عربي فئة من فئاتهم، وخصوصاً العواصم



المحيطة بفلسطين، كالقاهرة ودمشق وعمّان وبغداد، كما تم اختراقهم بالعقائد الشيوعية والبعثية، في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

- وكان التطور الأخطر في تاريخ بيت المقدس، هو تأثر الفلسطينيين بالأداء الجهادي في أفغانستان، وظهور جيل الاستشهاديين، الذي كاد أن يقلب المعادلة، لولا مسارعة النظام العالمي، والنظم العربية، إلى احتواء الموقف، عبر استقدام ياسر عرفات، وتوقيع عقد الإذعان في "أوسلو"، وتكليفه بالمساهمة في حراسة المشروع الصهيوني، جنباً إلى جنب مع الأجهزة العسكرية والأمنية الصهيونية.

- حرص النظام العربي على لعب الأدوار القذرة بقضية بيت المقدس، وكان من أوضح تلك الأدوار، هو إعلان مبادرات السلام، والدخول على خط الصراع لصالح المشروع الصهيوني، حيث توالت المبادرات وكان من أخطرها مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز عام 2002م، وذلك بسبب ما ترتب عليها من اختراق الساحة الجهادية الفلسطينية، والذي تمثَّل بموافقة حماس على الدخول تحت مظلة اتفاقية أوسلو عام 2006م، بعد أن تولى الكيان الصهيوني قتل وإزالة جميع القيادات العقائدية المجاهدة في حماس، قبيل تلك الموافقة على الانتخابات، وفي مقدمتهم الشيخ أحمد ياسين، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، وصلاح شحادة، وإبراهيم المقادمة، وإسماعيل أبو شنب، وعدنان الغول، وغيرهم رحمهم الله جميعا.

- الاختراق الثاني لأداء المجاهدين في بيت المقدس، والذي لا يقل خطورة عن الاختراق الأول، وهو اختراق المشروع الصفوي الإيراني، عبر ادعاء نصرته للقدس، وهو الذي يتلذذ بقتل أبناء الأمة في كل صعيد، حتى أدخل المجاهدين في أكبر عملية غش وخداع جماعي في الأمة، وهو ادعاء النظام النُّصيري المُكلَّف بحماية حدود المشروع الصهيوني، بأنه يعمل لتحرير فلسطين، ولكي تستقر قيادة حماس بين يديه، مصدقة هذا الادعاء، ونسيان المذابح التي نفذها حافظ أسد، في بداية

ثمانينات القرن العشرين، ومنها مذبحة حماة التي قتل فيها وحدها ما يقرب من أربعين ألف شهيد.

- وقد تبينت خطورة تلك الاختراقات للساحة الفلسطينية، عندما اشتعلت الساحة السورية بالثورة المباركة عام 2011م، ومع كونها المنطقة الأثقل في معركة تحرير القدس، والجزء الأهم والأخطر في إقليم الشام، الذي يحتوي بيت المقدس المحتل، ومع ذلك لم ير بعض الفلسطينيين في الثورة السورية، إلا مجرد خِلاف سياسي، بين نظام ومعارضين، وغاب عنهم الرابط العقائدي في الصراع بين السوريين والفلسطينيين، والرابط الاستراتيجي بين معركة القدس ومعركة سوريا.

- ملف العالمانية وأخواتها: وفيه المُوجِّهات التالية

- لقد صبت في ملف العالمانية كل الأفكار العقائدية، والفكرية، والسياسية، المخالفة لدين الإسلام، والتي اتخذت مسميات شتى قديمة وحديثة، كالناصرية، والاشتراكية، والبعثية،،، والقومية والشيوعية والحداثية، وغيرها، والتي انتهى بها المطاف إلى مسمى واحد يجمعها، وهو مصطلح "العالمانية"، نسبة إلى العَالَم والدنيا، أي إنكار عالم الغيب، والتركيز على العالَم المحسوس، والخضوع للرغبات الحيوانية للإنسان، ومنع المسلمين من عودتهم إلى دينهم، عبر منع تحكيم الشريعة، وفصل النظم السياسية تماماً عن الإسلام، وعن العمل به وتطبيقه، وهو ما يُفضي بالضرورة إلى اعتماد عقيدة بديلة عن الإسلام، لتحكيمها كمرجعية للنظام السياسي، وبالتالي فهم يستبدلون عالمانيتهم بالإسلام وأحكامه.

- ضرورة الوقوف على مسألة التلازم بين تأسيس النظم السياسية في العالم العربي، وحاجة تلك النُّظُم إلى الفكر والفلسفة اللازمين، لإسناد وتبرير وجودها، وهو ما أدى إلى ظهور وتأسيس الأفكار، والأحزاب القومية، والبعثية، والشيوعية، في ظل تلك الحاجة، والتحول السياسي والتاريخي، وهو أمر استفادت منه النُّظُم المَلَكيَّة، كما استفادت منه النُّظُم العسكرية.



- ضرورة الوقوف على الدور التاريخي لليهود والنصارى والمشركين، في تأسيس قائمة الأحزاب المناقضة للأمة المسلمة، وعقيدتها، وتاريخها، كاليهودي جوزيف روزنتال، مؤسس الحزب الشيوعي المصري عام 1922م، والنصراني أنطون سعادة، مؤسس الحزب القومي السوري عام 1932م، والنُّصَيْري زكي الأرسوزي، واضع أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي، التي سرقها منه بعد ذلك النصراني ميشيل عفلق، وأعلن تأسيسه لحزب البعث عام 1947م.

- ضرورة الوقوف على أدوات الحملة الصليبية المختلفة، في فرض سيطرتها على المنطقة، حيث كان من أهمها: الاحتلال العسكري، ثم تأسيس الجيوش، وإنشاء الأجهزة الأمنية في المنطقة العربية، ثم تسمية ملوك العرب ودولهم، وقبل ذلك اختراق المنطقة العربية عبر منظمات التبشير النصراني، والأدوار الخطرة التي لعبها الآباء المبشرون، كالقس الأمريكي دانيال بلس، الذي أسس أول جامعة في المنطقة العربية، باسم "الكلية البروتستانتية السورية في بيروت عام 1866م، والتي تحول اسمها إلى "الجامعة الأمريكية في بيروت" عام 1920م، وتبعه القس الأشهر والأخطر وهو القس الأمريكي صمويل زويمر والذي استقر في عدة أماكن، أثناء محاولته التبشير، ومنها مصر، وفلسطين، والبحرين، والسعودية، وهو الذي وضع أخطر استراتيجية، في السيطرة على الشعوب العربية، وهي استراتيجية الهدم العقائدي، في أوساط المسلمين، بعد أن تبين له استحالة تنصيرهم، وكان مما قاله في مؤتمر القدس للمبشرين، عام 1935م: (مهمة التبشير الذي ندبتكم دول المسيحية للقيام بها، في البلاد المحمدية، ليست هي إدخال المسلمين في المسيحية، فإن في هذا هداية لهم وتكريماً، وإنما مهمتكم أن تخرجوا المسلم من الإسلام، ليصبح مخلوقاً لا صلة له بالله) [1].

(1) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بداية العلاقات العربية الأمريكية، قطر، المركز العربي، 2018.

- وبالتركيز على ما قامت به الجامعة الأمريكية في بيروت، تتضح الأدوار الخطيرة التي لعبتها هذه الجامعة التبشيرية، وبالأخص في إعداد الرموز السياسية والحزبية، من بعثية، وقومية، وإلحاد، وشيوعية، وموالين للأنظمة الغربية، وتوزيعهم على العالم العربي، لقيادة الأداء السياسي، والفكري، والمؤسسي، طوال القرن العشرين الميلادي.

- ضرورة الوقوف على أخطر ما قامت به الإدارة الأمريكية والبريطانية، باتجاه تعميق وجود العقائد الشيوعية، والاشتراكية، والبعثية، وإيصالها للحكم في العالم العربي، بُعيد الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما فسحت المجال لتلك الأحزاب لاستلام السلطة، في العواصم الخطيرة، وهي القاهرة، ودمشق، وبغداد، والجزائر، وصنعاء، وعدن، وطرابلس الغرب.

- ملف آثار مرحلة الاستضعاف: وفيه المُوجّهات التالية

- ضرورة الوقوف على منهج القرآن والسنة، في تشخيص الأمراض والعِلل النفسية، والاجتماعية، التي تعانيها الأمة بسقوطها، في أخطر أزمة مرت بها منذ بعثة النبي ﷺ، وهي أزمة سقوط الخلافة، ووقوع بلدانها تحت الاحتلال الصليبي، وخصوصاً بيت المقدس، والشام، والشمال الإفريقي، وجزيرة العرب، مستقر المساجد الثلاثة المقدسة، والاحتلال الشيوعي لآسيا الوسطى، والبلقان، وغيرها.

- استعراض نظرية الاستضعاف والتمكين في الكتاب والسنة، وتوزعها على ثلاث مراحل هي: الاستضعاف والتدافع والتمكين، وما يحكم المستضعفين من سُنن، وهم ينتقلون من مرحلة إلى أخرى.

- استيعاب طبيعة الأمراض، والرواسب النفسية والاجتماعية، على المستضعفين، في ظل الطغاة والجبابرة، وأثار تلك الأمراض على جيل الاستضعاف، من حيث ضعف إمكاناته النفسية، ومحدودية قدرته على استكمال أشواط التغيير، وعزوفه عن الدخول في مرحلة التدافع وتحمل تبعاتها، الأمر الذي يقود إلى الوقوع في مرحلة التِّيهُ وعدم الاهتداء، ودوران الناس حول أنفسهم، وهي



المرحلة التي وقع فيها بنو إسرائيل، كعقوبة لهم على نبذهم أوامر الله عز وجل، واتباعهم لأهوائهم.

- حاجة المستضعفين إلى رؤية أنموذج إبراهيم عليه السلام، في كسر أصنام مرحلة الاستضعاف المعنوية والمادية، كأصنام "الوطنية"، و " العِرقية"، و "القومية"، والتاريخ المزوَّر لأنظمة القمع العربي، بشقيه الملكي والعسكري، وأصنامه المادية من ملوك، وعسكر، وجيوش، وأجهزة أمن، وتحطيم الوهم الذي زرعوه في نفوس الشعوب تجاههم.

- رؤية آثار العُقدة النفسية الخطيرة، المتركزة في جيل الاستضعاف، والتي تتمثَّل في بحثه الدائم، عن هامش الحراك السياسي، ضمن المجال الذي تتيحه أنظمة القمع والطغيان، واعتقاد قيادات جيل الاستضعاف، بأن العيش في هذا الهامش يمثل "قمة النجاح"، كما رأينا من تسابق الجماعات، والتيارات للمشاركة في تثبيت أنظمة الملوك والعسكر، كنموذجي المغرب والجزائر على سبيل المثال، بالرُّغم من أن الطغاة قد أحكموا كل المنافذ، لصالح إفسادهم، وسرقاتهم، وتجاوزهم لحقوق الأمة وحُرُماتها.

- دراسة طبيعة الفجوة والفروق، بين جيل الاستضعاف وجيل التحرر، وأثر المنهج التربوي، والعقائدي، والنفسي، والعملي، والإعداد الجهادي، في إحداث النقلة المطلوبة.

- دراسة طبيعة الدور المُخذِّل، الذي تلعبه عادة "فئة المَلأ"، في مجتمعات المُستضعفين، وهي الفئة التي تتشكَّل بين مرحلة الاستضعاف ومرحلة التدافع، وتَحُول بكل قوتها دون انتقال المستضعفين إلى مرحلة التدافع، بدعاوى كثيرة، وتصِرُّ على البقاء حيث هي، وتخشى كثيراً من المدافعة والصراع العقائدي؛ كما حدث تماماً للملأ من بني إسرائيل، في جوابهم لنبيهم عليه السلام بقولهم: ﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أبداً مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ المائدة:24.

- ملف دلالات عشريَّة الربيع العربي الأولى: وفيه المُوجِّهات التالية

- نتج عن هذه الفترة من الصراع، إعادة اكتشاف الشعوب لقدرتها في التغيير، وجدوى اجتماع كلمتها وحراكها أمام الطغاة المتجبرين، وبذلك تكون الأمة قد انتقلت من آلية التغيير المحدودة، عبر النخب والجماعات، إلى آلية التغيير الثورية والشعبية الشاملة.

- دلَّ تتابع اشتعال الثورة في عدة ساحات عربية، على وَحدة العوامل العقائدية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي تحكم علاقة شعوب الأمة بالأنظمة القمعية الحاكمة، ودلَّ على خطورة الدور، الذي يمكن أن تؤديه شعوب المنطقة العربية، ذات الثقل السكاني الهائل، والذي يبلغ أربعمائة مليون إنسان، وتأثيرهم على معادلة وجود الأمة المسلمة ومستقبلها في العالم.

- ومن أخطر الدلالات النفسية والتحولات الاجتماعية، في ظل ثورات الربيع العربي، ولادة جيل التغيير، وانكسار معادلة الخوف في نفوس ذلك الجيل، وسقوط الصورة النمطية التي رسختها أنظمة الملك الجبري، والقمع العربي، طوال قرن كامل.

- دل الإسناد الدولي والإقليمي، الذي تلقَّاه طغاة العرب، في الساحات الثورية ضد الشعوب، بأن معادلة الصراع الحقيقية، لا تقف عند مستوى الصراع بين الشعوب والأنظمة المستبدة، وإنما هي متصلة بأبعاد عقائدية، وتاريخية، يقودها اليهود، والنصارى، والباطنية الحديثة المتمثلة في إيران، وبقية دول الشرك، الأمر الذي اتضح في مواجهة الشعب السوري للمشروع الإيراني، ومن بعده المشروع الروسي، وكذلك الأمر كان بالنسبة للشعب الليبي، الذي واجه التدخل العسكري لنظم القمع العربي، بقيادة السيسي وبن زايد، ثم مواجهة الجيش الروسي، تحت مسمى "المرتزقة الروس"، والأمر تكرر مع الشعب اليمني، في مواجهة لثالوث النظام العربي، والمشروع الصفوي الإيراني، وتحت إشراف ومظلة المشروع الأمريكي.



- كما أوضحت السنين العشر من الثورة، بأن النظم العربية بشقيها الملكي والعسكري، متضامنة فيما بينهما لمواجهة الشعوب، وأن الخلاف الظاهري بينهما لا حقيقة له، ولذلك قامت الدول المَلَكيَّة الخليجية، بدعم عسكر مصر، وليبيا، وسوريا، واليمن، بكافة أنواع الدعم المالي والتدخل العسكري، والسياسي، لإيقاف الثورات الشعبية فيها.

- أظهرت الساحات الثورية العربية، مستوى التخلف والانغلاق، الذي تعانيه الجماعات والتيارات الإسلامية، وأنها لا تملك تصورا ولا آليات، لإدارة الثورة لصالح الشعوب والأمة، بل إن أعداء الثورة تمكنوا من توظيفها، بطريقة أو بأخرى لتعويق مسيرة الثورة.

- كما كشفت السنين العشر من الثورة، حاجة الأمة وشعوبها الماسة، إلى الاجتهاد الشامل، والمشروع الكُلَي، الذي يُجيب على النوازل الكبرى، في الساحات الثورية، كما كشفت عن فجوة الفراغ القيادي، الذي تعاني منه تلك الساحات.

- وفي الوقت الذي تحرَّك فيه أعداء الأمة، في الداخل والخارج، وبكل أصنافهم ككتلة واحدة، في مواجهة ثورات الشعوب، وجدنا قيادات الساحات الثورية العربية، تنكفئ على مساحتها "الوطنية"، وتصر على إغلاق الصراع في هذا المستوى، دون تواصل ولا تكامل فيما بين الساحات الثورية المختلفة.

- ملف استراتيجيات الثورة المضادة: وفيه المُوجِّهات التالية

- ضرورة استيعاب استراتيجيات الثورة المضادة، كنظرية تطبيقية متكاملة، مأخوذة من نظرية إدارة الأزمات، التي تعمل وفقها أمريكا، وحلف الناتو العسكري، وهي التي استطاع نظام القمع العربي، أن يضعها قيد التطبيق، في جميع الساحات الثورية، بل إنه أعدَّ العدة لاستخدامها في الساحات التي لم تدخلها الثورة بعد، كما حدث في احتوائه لمقدمات الثورة في السودان، والدفع بالعسكر والشيوعيين للسيطرة على الموقف عام 2019م.



- دلَّ الاستخدام والتوظيف الأمريكي، لحكومة قزمة مثل حكومة الإمارات، وجعلها مرجعاً لجميع أنظمة القمع العربي، إبان ثورات الربيع العربي، على طبيعة الإدارة المُوَحَّدة لتلك النُّظُم، وخاصة من الناحية الأمنية والعسكرية، فلم تجد حكومة الإمارات أية صعوبة، في النفاذ والسيطرة على أنظمة مُعَمِّرة، كالنظام السعودي، أو النظام المصري، وبقية أنظمة القمع العربي.

- الوقوف على استراتيجية، ضرب وتشويه وتحييد، قيادات الساحات الثورية، الجهادية منها والسياسية، ونزع الشرعية الثورية التي اكتسبوها، كما حدث لقيادات الفصائل السورية المقاتلة، وللحكومة المصرية المُنتخبة، وقتل رئيسها أمام أعين البشر جميعاً، والاغتيال الممنهج للقيادات الميدانية في اليمن، وفي ليبيا.

- الوقوف على استراتيجية، إعادة إنتاج أنظمة القمع العربي، التي سقطت نتيجة الثورة، والعمل على ترقيعها، عبر استخدام قطع الغيار البشرية، كاستخدام خليفة حفتر في ليبيا، وفلول القذافي، وتوظيف عسكر علي عبد الله صالح في اليمن، وبقايا الشيوعيين، وإعادة إنتاج عسكر مصر، وهكذا.

- الوقوف على استراتيجية، مَنْح السلطة، أو الوعد بمنحها في المستقبل، وسقوط وتجاوب فئات سياسية واجتماعية عدة، مع تلكم الوعود، طمعا في عسل السلطة والحكم، وما ترتب على ذلك من بدء تقسيم ساحات الثورة، وتشكيل الكانتونات السياسية والعِرقية، في سوريا، واليمن، وليبيا.

- الوقوف على استراتيجية إضفاء الشرعية، أو نزعها عن النظم السياسية، التي تكونت بعيد سقوط حكومات القمع العربي نتيجة الثورة، فقد أدت تلكم العملية إلى التحكم التام في طبيعة النُّظُم القادمة، كما تم تطبيقها في اليمن، من خلال المبادرة الخليجية، التي منحت "الشرعية" لنظام ما بعد علي صالح، واتفاقية الصخيرات في ليبيا، التي مثَّلت تدخلاً مباشراً، في صناعة النظام السياسي في ليبيا وهكذا.



- الوقوف على استراتيجية الخوف والجوع، التي تشترك في تنفيذها أنظمة القمع في الساحات الثورية، والتي تتمثَّل بتهجير ملايين السكان، من مواقعهم، وطردهم خارج البلاد، كما حدث للسوريين، والعراقيين، واليمنيين، أو الاحتفاظ بهم كمهاجرين ورهائن داخل بلادهم، وحجزهم في المخيمات البدائية، وتعاون النظام الدولي والإقليمي، في تنفيذ هذه الاستراتيجية، عبر التجاهل، والاكتفاء بالمراقبة، وإبداء القلق والانزعاج، لضمان استمرار هذه الاستراتيجية، وجعلها تعمل وتؤثر بشكل دائم على الشعوب الثائرة، بغية ضرب الروح الثورية فيها، وإعطاء نماذج مخيفة لبقية الشعوب حتى لا تذهب بهذا الاتجاه.
- الوقوف على استراتيجية الاحتواء المزدوج للساحات الثورية، وهي عمليات التعامل مع الساحة الثورية الواحدة، عبر عدة مسارات في آنٍ واحدٍ، بحيث تؤدي هذه العملية إلى اختراق للساحة الثورية، في المجالات الأمنية والسياسية والعسكرية، عبر دفع بعض الدول لتمويل الفصائل المقاتلة في الساحة الثورية، واستغلال عمليات الدعم تلك للاختراق الأمني، والتحكم في القرار العسكري؛ وعبر ادعاء بعض الدول بأنها تمسك بملف الساحة الثورية، وتدعي الصداقة مع الشعب المعني، ثم تبدأ عمليات التجسس وجمع المعلومات، والتأثير على الأداء السياسي للشعوب الثائرة، لصالح الأنظمة الطاغية، كما حدث في التعامل مع الساحة الثورية السورية، والليبية، واليمنية.
- الوقوف على استراتيجية استخدام نظرية إدارة الأزمات، للتحكم في الساحات الثورية، لصالح القوى الصليبية الغربية، أي أمريكا وأوروبا، وذلك من خلال أدوات النظام الدولي، بدءاً من مجلس الأمن، إلى المبعوث الدولي، والمؤتمرات الدولية، بحيث يتم التحكم في الأزمة، عبر إدامتها وتغذيتها بدلاً من حلها، وعبر مسك خيوط الأزمة كلها، وبالتالي التحكم في مخرجاتها.

- ملف حصاد الجماعات الإسلامية: وفيه المُوجِّهات التالية



- ضرورة النظر إلى أداء الجماعات الإسلامية في الأمة وفق معايير شاملة، ومنها المعايير الفقهية، والمعايير التاريخية، ومعايير الصراع العقائدي، ومعيار وضع الأمة وطبيعة المرحلة التي تمر بها، إلى غير ذلك من المعايير [1].

- قامت الجماعات الإسلامية بمجملها، والعلماء المستقلون في الأمة، بأخطر أدوار الإنقاذ في تاريخ الأمة الحديث، عندما تصدوا لمرحلة السقوط الشاملة، التي وقعت فيها الأمة المسلمة، نتيجة سيطرت الحملة الصليبية، على ديارها وإسقاط مرجعيتها السياسية، المتمثلة في الخلافة العثمانية، وسيطرتها على بيت المقدس عام 1917م، وكان تصدي العلماء منقسم إلى التصدي العلمي الشرعي، والتصدي الجهادي.

- لم يبدأ التصدع والانكفاء في أوساط الجماعات، والتيارات الإسلامية، إلا عندما تقاسموا أحكام وقواعد الإسلام فيما بينهم، وادعى كل طرف أحقيته ببعض القواعد، حيث اقتضى هذا الادعاء ضمناً، عدم المسؤولية عن القواعد الأخرى، فادعى بعضهم أحقيته بالمتون وحفظها، وادعى أخرون أحقيتهم بالجهاد وشؤونه، وادعى طرف ثالث أحقيته بالفكر والسياسة، ورابع أحقيته بالتزكية والتصوف، وهكذا انطبق عليهم قول الله عز وجل: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ، فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُراً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ المؤمنون:52-53. فوقعوا فيما وقع فيه أهل الكتاب من قبل، كما نقل الإمام الطبري في تفسيره عن مجاهد: (فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُراً) قال مجاهد: كتبهم فرقوها قطعاً [2].

- وزاد البلاء عندما تدخلت أنظمة القمع العربي، في محاولتها التأثير على واقع الجماعات الإسلامية، بأدواتها الأمنية الشرسة، وبدعم المؤسسات الأمنية الصليبية، كالسي آي إيه وغيرها، فنفخت في بعض الاتجاهات، وقرَّبت هذا

---

(1) انظر بحث: تاريخ الجماعات الإسلامية بين التخوين والتقويم للمؤلف https://archive.org/details/20200412_20200412_1905/mode/2up

(2) تفسير الطبري



وأبعدت ذاك، ثم جاءت الطامة الكبرى، في عقد التسعينيات من القرن العشرين، عندما عزمت أمريكا على الذهاب وحيدة، نحو استراتيجية القطب الأوحد في العالم، واتخذت من ساحات المسلمين، موضعاً لتنفيذ طاغوتيتها وإجرامها، فقسَّمت المسلمين إلى متطرفين إرهابيين، ومعتدلين ديموقراطيين، وسارعت فئات من الجماعات الإسلامية، إلى الهروب من وصف الإرهاب، والاقتراب من صف الاعتدال وفق الشروط الأمريكية، فكان ما كان من توظيف الجماعات الإسلامية، عبر سقوط بعضها في دعم الاحتلال الأمريكي العسكري لبلادهم، كما حدث للمجاهدين الأفغان السابقين، عند احتلال أمريكا لأفغانستان عام 2001م، ودخول الإخوان المسلمين في العراق تحت المظلة الأمريكية وهي تغزو بلادهم عام 2003م، وانغلاق البعض الآخر في سقوف "الأوطان"، ودعم عمليات إعادة إنتاج النظم القمعية العربية، كنظام حسني مبارك، ونظام عسكر الجزائر، وأمراء الخليج وغيرهم.

- ضرورة كشف أسباب انهيار الجماعات الإسلامية، في ساحة الثورة والربيع العربي، فما كان لذلك الانهيار أن يحدث، لولا الآمال الكاذبة، التي بنتها الجماعات والتيارات الإسلامية، على ملوك القمع العربي من ناحية، كملك المغرب، وملك الأردن، وأمراء الخليج، وعسكر الجزائر واليمن، وأملهم الكاذب في هوامش الديموقراطية التي منَّوا بها أنفسهم، ثم تعويلهم على النظام العالمي الذي تقوده أمريكا، ودعايتها بالديموقراطية وحقوق الإنسان، بل وبلغ من استجابتهم للأطروحات الأمريكية، أن تجابوا مع بقية المنظومة القِيَميَّة الأمريكية، ومنها ملف "حقوق المرأة"، فبدأوا بدفع بعض النساء نحو هذا الاتجاه، لكي يرضوا أمريكا، الأمر الذي سهَّل على الدوائر الغربية، اختيار امرأة تمثل تيار الإخوان المسلمين، لكي تهبها جائزة "نوبل"، كمكافأة على هذا التجاوب!



- ملف ثوابت ونظريات المشروع الإسلامي: وفيه المُوجِّهات التالية

- ضرورة الوقوف على أهم الاجتهادات، والأطروحات، في المشروع الإسلامي الحديث، والتي من المفترض أن تُمثل الاجتهاد الشامل، والإجابة الشرعية على النوازل الكبرى مجتمعة لا متفرقة، حتى يستقيم سير الأمة المسلمة نحو أهدافها وغاياتها، التي أوجبها الله عليها، من تحقيق عبوديته في الأرض، وتبليغ رسالة الإسلام إلى الأمم، ومن الجهاد في سبيل الله عز وجل، والإصرار على التمكين للإسلام وأهله، واستعادة الخلافة الإسلامية، والحكم الإسلامي، الذي فقدته الأمة كعقوبة على تفريطها في أوامر الله عز وجل، عندما انكفأت على عرقياتها، وقومياتها، وقدمتها على الأخوة الإيمانية، والولاء العقدي والسياسي للأمة المسلمة، الذي أوجبه الله عليها.

- وتأتي قاعدة وحدة الأمة العقائدية والسياسية، في مقدمة القواعد الشرعية، وثوابت المشروع الإسلامي، التي تشكل الأرضية الأساسية لبناء المشروع الإسلامي، وإعادة بناء الأمة المسلمة، الأمر الذي سوف يُحدث التكافؤ والتوازن في الصراع، بين الأمة ومشاريع الأمم المتداعية عليها.

- وتتعلق ثوابت المشروع الإسلامي، بالكتلة البشرية المسلمة، أينما حلت أو توزعت في أنحاء الأرض، فهي كتلة موالية لبعضها البعض، في ظل ولائها لله عز وجل، وبذلك تتعارف وتتناصر بكل أنواع النصرة، التي أوجبها الله عز وجل عليها، وهي معنية بحفظ دينها، ودمائها، وثرواتها، وأراضيها، وعلى الأخص مقدساتها الثلاثة، البيت الحرام والمسجد النبوي وبيت المقدس، التي ينبغي أن تكون تحت مظلة الأمة السياسية ونظام خلافتها.

- لا بد من إسقاط الوهم، الذي يقول بإمكان الذهاب نحو تحقيق التمكين السياسي، والتنمية الاقتصادية بلا أداء جهادي، ومصابرة ميدانية، حتى يقضي الله بين الأمة وأعدائها في الداخل والخارج، فالجهاد في سبيل الله عز وجل أحد ثوابت المشروع الإسلامي، وأركانه الأساسية، والذي لا يمكن فصله عن الأداء



السياسي، وأن حُرُمات الأمة من دين وأنفس ومقدسات لا يمكن الحفاظ عليها واستعادتها، إلا بمواصلة الأداء الجهادي، في كل ساحات الأمة المسلمة.

- ضرورة الوقوف على أخطر ما يهدد ثوابت المشروع الإسلامي، والتي تتمثل بمجموعة من الأطروحات الخطيرة، التي تجدد مقولات هدم الأمة والدين معاً، والتي تحاول أن تحيي ما اندثر من مقولات، إبان تمكُّن الحملة الصليبية من عقر ديار المسلمين، واحتلالها بيت المقدس عام 1917م، وإسقاطها الخلافة الإسلامية، كمقولات علي عبدالرازق وأضرابه، التي تُنكر النظام السياسي للأمة المتمثل في الخلافة، وتحيل على المعادلات السياسية التي أنشأتها الحملة الصليبية، من مَلَكيَّات وأنظمة عسكرية وجمهورية، وتفريق الأمة على المعايير الوطنية والعرقية والقومية.

- وفي الشكل التالي عرض لثوابت المشروع الإسلامي:

-

1 ثابت الأمة العقدي والتاريخي والجغرافي والبشري
2 ثابت الظهور والعولمة 4 ثابت الجهـــــاد
3 ثابت حماية حُرُمات الأمة 5 ثابت معركة التحرير الشاملة
6 ثابت الخلافة على منهاج النبوة 7 ثابت الشريعة والعدل
8 ثابت الأمن الاجتماعي والأخلاقي
9 الثابت الدعوي والحضاري
10 ثابت الأمن الاقتصادي
ثوابت المشروع الإسلامي

- ملف ترابط مصير البشرية في الأرض: وفيه المُوجِّهات التالية

- ضرورة وقوف الأمة المسلمة، على حقيقة أحوال البشر، ومآلاتهم في الدنيا والآخرة، بناء على المنهج القرآني، وما أخبر به النبي ﷺ، والتزام هذا المنهج في تحليل الواقع والأحداث والمستقبل، واستخراج المعايير الإسلامية، في تقويم أداء البشر بكل فئاتهم وفق تلك المعايير، في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والعلاقات الدولية، وغيرها، وعدم الانجراف وراء سراب أطروحات النظام العالمي، الذي يقود العالم إلى الخراب، في كل نواحي الحياة.

- ضرورة الوقوف على مستوى الإفساد، الذي تحقق في ظل الطواغيت الخمسة، أعضاء مجلس الأمن الدائمين، من انتشار الحروب، والمتاجرة بأرواح البشر، وانتهاك جميع حقوقهم، وإثارة النزاعات، وصناعة الأزمات وتغذيتها وإدامتها، عبر أدوات النظام العالمي، كما حدث في أمريكا الجنوبية، وإفريقيا، وكما حدث ويحدث الآن في العالم العربي.

- على الأمة المسلمة أن تعتمد وتبلور خطاباً دعوياً عالمياً، موجهاً لشعوب العالم، تحدد فيه رسالتها الإنسانية والحضارية، ورؤيتها للنظام العالمي، وفق منظومتها القِيَميَّة الحضارية، وأن تسعى لنشرها بين الناس، من خلال استثمار انتشارها وحضورها العالمي، وقضاياها العادلة.

- ضرورة احتواء خطاب الأمة المسلمة الدعوي، والموجه لعموم الأمم، على بيان تفصيلي، بخطورة ما أنتجته منظومة الكفر العالمي والإلحاد، من آثار على حياة الإنسان والبيئة، وما جلبته من شقاء، وتهديد طال جوانب الحياة كلها، من ارتكاب للمحرمات، كشرب الخمور، وانتهاك الأعراض، وتعاطي المخدرات والعقاقير، وعلاقة ذلك بما عمَّ البشريَّة من أمراض وأوبئة، والتي لم تكن معروفة للإنسان من قبل، كمرض "الكورونا"، ونُسَخِه المتتابعة.

- ضرورة احتواء خطاب الأمة المسلمة الدعوي، والموجه لعموم الأمم، على بيان آثار جور وطغيان النظام العالمي، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية،



وعلاقة ذلك بعقائد الكُفر والإلحاد، وخضوع البشر لطغاة أعضاء مجلس الأمن الدائمين، والمؤسسات الاقتصادية العالمية، وخطر النظام الربوي، الذي يكاد يمحق كل أنواع الأداء الاقتصادي، وثروات البشر، ويضعها في يد قلة على المستوى العالمي، ويدخل أغلب البشر في حالة من العوز، والفاقة، والجوع، والتشرد.

- ضرورة احتواء خطاب الأمة المسلمة الدعوي، على دعوة الشعوب، لمواجهة خطط تخريب الحياة البشرية، التي تتبناها القوى الطاغوتية الخمسة في مجلس الأمن، من التجارب الحيوية والكيميائية، والتي تهدف إلى العبث بطبيعة البشر وما خلقهم الله عليه، والعبث بطبيعة الحيوان، والتدخل عبر علم الجينات الوراثية وعلوم الأحياء، للمزاوجة بين الإنسان والحيوان، وبين الإنسان والآلة، والتحكم في عقل الإنسان ونفسيته، إلى التجارب في مجال الحروب الكيماوية، والجرثومية، والتي يمكن أن تقضي على الجنس البشري، وتعطل أداءه تعطيلاً تاماً.

- ضرورة احتواء خطاب الأمة المسلمة الدعوي، والموجه لعموم الأمم، على مواجهة أسباب الانهيارات، في مجال السياسة والاجتماع والاقتصاد، والتي تسببت بها الفلسفات البشرية، كالنظرية الشيوعية، وما تولَّد عنها من خراب، والنظرية الرأسمالية وما تولَّد عنها من احتكار وانهيار، وأن المخرج للبشرية إنما هو في المنهج الرباني، الذي جاء من الرحمن الرحيم، خالق البشر والذي يعلم ما ينفعهم وما يضرهم: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ المُلك:14.

- ملف النظام السياسي الراشدي: وفيه المُوجِّهات التالية

- ترتكز نظرية أصول الحكم في الإسلام، من الناحية التطبيقية على نموذج الحكم السياسي الراشدي، كأعظم سُنة تطبيقية نبوية، وجب على الأمة إحياؤها، والعمل بها، وذلك وفق ما أمر به ﷺ أمته في قوله: (أوصيكم بتقوى اللهِ والسمعِ والطاعةِ وإن عبداً حبشيّاً، فإنه من يعِشْ منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنةِ الخلفاءِ المهديّين الراشدين تمسّكوا بها، وعَضّوا عليها

بالنواجذِ، وإياكم ومحدثاتِ الأمورِ فإنَّ كلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ)[1]، وقد خصَّ النبي ﷺ في وصيَّته هذه، فئة محددة من الصحابة رضوان الله عليهم، وهم الخلفاء الراشدين، ومن ذلك يتبين أن الوصيَّة والأمرَ النبوي، إنما يتعلق بنظام الحكم الراشدي، واجب التطبيق والاتباع، على الأمة المسلمة، فسياق الحديث يتعلق بموضوع الإمامة، والسياسة الشرعية حصراً، وهو الباب الشرعي الأول الذي تستظل به الأمة، حتى تتمكن من تطبيق دينها، وأداء شهادتها الحضارية على الأمم.

- وإن إحياء سنة الخلفاء الراشدين، وتطبيقها في واقع الأمة المسلمة، إنما يتعلق بأصول واضحة المعالم، في القرآن الكريم، وفي سنة المصطفى ﷺ، التي تتضمن فعله وقوله وتقريره، وفي تطبيق الخلفاء الراشدين لتلك الأصول، وهي المرحلة التي ميَّز النبي ﷺ بينها، وبين الانحرافات التي ستحصل في الأمة، فأما الانحراف الأول، فهو الملك العضوض، الذي حَرَم الأمة من قاعدة الشورى، في نظام الحُكم، وأحاله إلى مَلَكية متوارثة، مع حِفاظه على بقية قواعد الدين، ولذلك وصفه النبي ﷺ بالخير الذي فيه دخن، ثم جاء الانحراف الأخطر، وهو المُلك الجبري، أو الدعاة على أبواب جهنم، كما نقل حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ، فقال: (كانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ، وكُنْتُ أسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، مَخَافَةَ أنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلتُ: يا رَسولَ اللَّهِ، إنَّا كُنَّا في جَاهِلِيَّةٍ وشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بهذا الخَيْرِ، فَهلْ بَعْدَ هذا الخَيْرِ مِن شَرٍّ؟ قالَ: نَعَمْ قُلتُ: وهلْ بَعْدَ ذلكَ الشَّرِّ مِن خَيْرٍ؟ قالَ: نَعَمْ، وفيهِ دَخَنٌ قُلتُ: وما دَخَنُهُ؟ قالَ: قَوْمٌ يَهْدُونَ بغيرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ منهمْ وتُنْكِرُ قُلتُ: فَهلْ بَعْدَ ذلكَ الخَيْرِ مِن شَرٍّ؟ قالَ: نَعَمْ، دُعَاةٌ علَى أبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَن أجَابَهُمْ إلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا قُلتُ: يا رَسولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا، قالَ: هُمْ مِن جِلْدَتِنَا، ويَتَكَلَّمُونَ بأَلْسِنَتِنَا قُلتُ: فَما تَأْمُرُنِي إنْ أدْرَكَنِي ذلكَ؟ قالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ

(1) حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه في صحيح أبي داود.



وإمَامَهُمْ قُلتُ: فإنْ لَمْ يَكُنْ لهمْ جَمَاعَةٌ ولَا إمَامٌ؟ قالَ: فَاعْتَزِلْ تِلكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، ولو أنْ تَعَضَّ بأَصْلِ شَجَرَةٍ، حتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وأَنْتَ علَى ذلكَ) [1].

- وإن أخطر ما تمكنت منه قيادة الحملة الصليبية بعد إسقاط الخلافة العثمانية واحتلال بيت المقدس، أنها جعلت الأمة المُسلمة تُفرِّق بين وجودها العقائدي، ووجودها السياسي، وأسقطت التلازم الشرعي والعملي، بين قيام الأمة بأداء الشعائر، وبين حتمية بقائها كأمة واحدة متصلة بنظام سياسي واحد، كما كانت منذ بعثة نبيّها ﷺ، وارتباط أمنها بتمكينها السياسي في الأرض، كما أخبر الله عز وجل بقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ النور:55، فلا يمكن أن تتوفر بيئة العبادة والطمأنينة، للأمة المسلمة، إلا بعد أن تُسْتَخلف، ويُمكِّن الله لها في الأرض، أي يتحقق نظامها السياسي، أي نظام الخلافة الراشدة، الذي يُعبر عن وجود الأمة وسيادتها في الأرض؛ ويفسر مجاهد قول الله تعالى: (وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً) قال: لا يخافون غيري[2].

- ومن التدليس على الأمة ودينها، أن يدعي أناسٌ بعدم وجود نظام سياسي في الإسلام! وأن "واجب" الأمة المسلمة اليوم، أن تلتزم بمبادئ "النظام الديموقراطي" التي أنتجها الغرب، كنظام سياسي للحكم! فهم من جهة يتطاولون على شريعة رب العالمين، عبر ادعاء "النقص" فيها، وهم من جهة أخرة يُزيّنون للشعوب اتباع أهواء النصارى، مع أنهم يعلمون بأن الديموقراطية، قد فصلتها المجتمعات الغربية لنفسها، بسبب أنها ضاقت ذرعا بنصرانيتها وكنائسها، وأن ديموقراطيتهم لا تعمل

(1) رواه البخاري.

(2) تفسير الإمام الطبري.

إلا باتجاهين محددين، أما الاتجاه الأول، فهو الاتجاه الذي توافقت عليه مجتمعات النصارى الغربيين، بتطبيق الديموقراطية بينهم، أي بين البيض حصرا، وأما الاتجاه الثاني، فهو الاتجاه الدعائي، الذي تقوده أمريكا، عبر زعمها نشر الديموقراطية في العالم، والحقيقة أنها تعني به إخضاع بقية الأمم لها، عبر هذه الدعوى، فأمريكا لا تعرف إلا القتل، والاحتلال العسكري، والاختراق الأمني، والسيطرة على الشعوب، عبر الحكومات العميلة التي زرعتها في أوساط الشعوب؛ فالديموقراطية الغربية في بلاد المسلمين، ليس لها إلا نتيجتين مؤكدتين، أما الأولى، فهي فرض مزيد من السيطرة الغربية على شعوب الأمة المسلمة، وأما النتيجة الثانية، فهي فسح المجال لتجاوز مرجعية الشريعة الإسلامية، وفرض الفلسفة الغربية وكُفرها وفسادها.

المرحلة الرابعة: مرحلة توقع سيناريوهات الوضع الحالي:

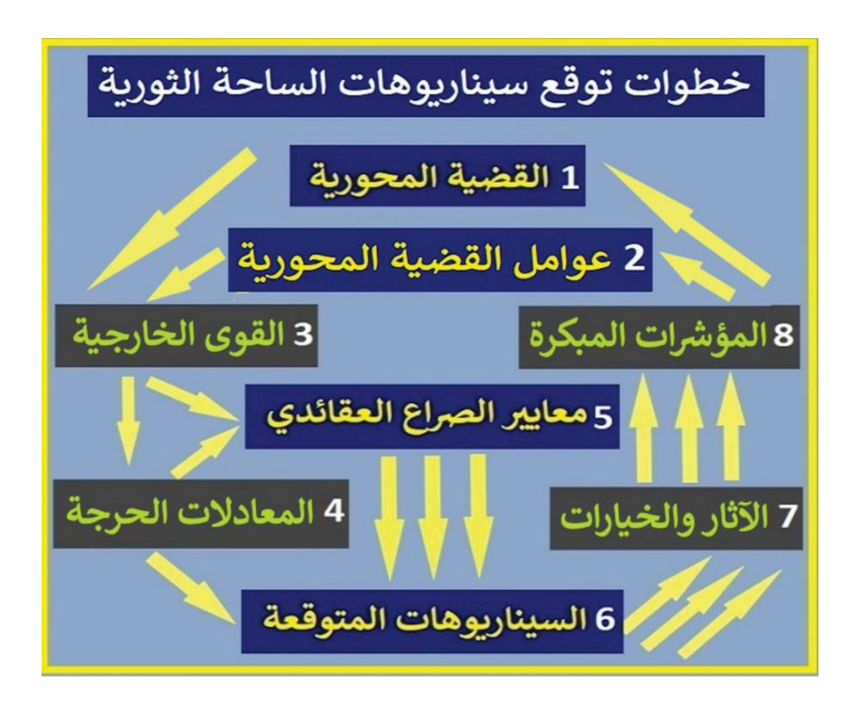
وهي المرحلة المعنيَّة برسم وتوقع سيناريوهات، ومآلات الساحة الثورية، وفق معطيات الوضع الحالي، ووفق العوامل الداخلية والخارجية، المتحكمة في المعادلة القائمة.

والهدف الأساسي من تنفيذ هذه المرحلة، هو قراءة ورؤية خطورة مآلات الساحة الثوريَّة، في ظل الأداء والمعادلات الحاليَّة، وفي حال بقيت الأمور في نفس مساراتها كما هي، فإذا توصل المخططون من خلال هذه القراءة، إلى أن الموقف يُهدد بالانحراف عن مسار الثورة، وأن الثورة المضادة تكاد تحقق أهدافها، وتعود بالساحة الثورية إلى مربع، إعادة إنتاج النظام السياسي القمعي، فالأمر يستوجب حينئذ الاستدراك، من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.

وتأتي أهمية هذه المرحلة، من مراحل وضع الخطة الاستراتيجية، للساحة الثورية، أنها تمنع فريق إعداد الخطة الاستراتيجية، من الوقوع في التقديرات والقراءات الخاطئة، والظنون، في رؤيتهم لمآلات الساحة الثورية؛ لذلك كان لا بد

من تطبيق آلية تحليل السيناريوهات، والاحتمالات، لأنها تعتمد على منهجية علمية.

وللوقوف على السيناريوهات الأكثر احتمالاً، وتحققاً في واقع الساحة الثورية، فإننا سنقوم بتطبيق هذا النموذج، المسمى ب "تحليل السيناريو"، والذي يحتوي على ثمان خطوات متتابعة، كما هو موضح في هذا المخطط:



وتتم عملية وضع وتقدير السيناريوهات، عبر حوار في إطار اللجان التخصصية، ثم ينتقل الأمر إلى هيئة الخطة الاستراتيجية، لكي تقوم بإتمام العملية، مع إمكانية الاستعانة ببعض حلقات العصف الذهني، خارج إطار الهيئة، لزيادة فاعليَّة الأداء في هذا النوع من التقدير ودِقَّته.

وفيما يلي وصف مختصر لكل خطوة، من خطوات تقدير وتوقع السيناريوهات في الساحة الثورية:

- الخطوة الأولى: تحديد القضية المحورية

أي تسمية القضية التي تمثل مركز الثقل، في الساحة الثورية، مقارنة ببقية القضايا، فهل هي مسألة المشروع السياسي، والإشكاليات المتعلقة به، أم هي مسألة المشروع القتالي، أم قضية الثورة بكل تفرعاتها، ومدى قُربها وبُعدها من تحقيق أهدافها الكبرى، وتحديد التفرعات التي تتعلق بهذه القضية المحورية.

- الخطوة الثانية: تحديد عوامل القضية المحورية

ويقصد بها الوقوف على طبيعة أداء جميع الأطراف، التي تتقاسم التحكم في الساحة الثورية، وتنقسم هذه الأطراف إلى قسمين، القسم الأول هي الأطراف الداعمة للثورة والمنضوية تحت لوائها، سواء في المسار القتالي، أو السياسي، أو الاجتماعي، والقسم الثاني هي الأطراف المنضوية تحت لواء الثورة المضادة والداعمة لها، وتلك التي تقف في المنطقة الرمادية من الثورة، وتحديد طبيعة الأدوار التي يلعبها كل طرف في الساحة الثورية.

- الخطوة الثالثة: تحديد القوى الخارجية

وهي الأطراف الخارجية المتدخلة في الساحة الثورية، حيث تنقسم الأطراف الخارجية أيضاً إلى قسمين، فأما القسم الأول فهو الذي يصطف مع الثوار، وفق مصالح الساحة الثورية العليا، ومن خلال أدائه والتزامه بدعم الثورة بما يستطيع، من أنواع الدعم العسكري، أو السياسي، أو الاقتصادي، وأما القسم الثاني، فهي الأطراف التي تصطف مع قوى الثورة المضادة، إما بالدعم والمشاركة القتالية، والسلاح، أو بالدعم السياسي والاقتصادي، وأثر تدخل تلك الأطراف في المعادلات العسكرية والسياسية في الساحة الثورية.



- الخطوة الرابعة: تحديد المعادلات الحرجة في الساحة الثورية

وتشمل هذه المعادلات:

- المعادلة العسكرية والأمنية
- والمعادلة السياسية
- والمعادلة الاقتصادية
- والمعادلة الاجتماعية

ويُقصد بمصطلح "الحرج" الوارد في هذه الخطوة، نقاط الضعف الموجودة في صفوف الثورة، والتي تتعلق بكل معادلة، من المعادلات الأربع، والتي تمنع قوى الثورة من تحقيق اختراق، أو نمو باتجاه النصر والتمكين.

وهذا يقتضي بدوره، الوقوف على أدوار الأطراف المختلفة، في تشكيل تلك المعادلات، سواء الأطراف المنضوية تحت لواء الثورة، أو تلك المنضوية تحت لواء الثورة المضادة، من قوى داخلية وخارجية، ومدى تأثير سياسات وخطط واستراتيجيات كل طرف، على التداعيات التي تحكم المعادلات على المدى القريب والبعيد، كأدوار النظام الدولي، والإقليمي، وأدوار نظام القمع العربي، في تغذية وإدامة الصراع، ومنع الثوار من الحسم، وسعي القوى الخارجية، لفرض المعادلة السياسية التي ترغب بها، والتي تمثل خضوعاً وتبعيةً لها، كبقية أنظمة القمع العربي، ومنع الشعوب من التحرر والسيادة.

- الخطوة الخامسة: تحديد واستحضار معايير الصراع العقائدي الواردة في الكتاب والسنة، وفي تاريخ الأمة المسلمة، عند تعاملها مع أعدائها بمختلف أطيافهم، حيث تأتي أهمية الالتزام بهذه المعايير في الصراع، لضمان استمرارية الأداء الثوري، وتحقيق غاياته الكُبرى في التمكين، والحد من الانهيارات في الساحات الثورية، نتيجة للاختراقات التي نفذتها مشاريع تداعي الأمم ضد الأمة، وخصوصاً في أوساط الجماعات الإسلامية، والتي تراوحت بين الاختراقات العقائدية، والاختراقات السياسية الفكرية، والاختراقات الأمنية، في الثلاثين سنة

الأخيرة، نتيجة إقدام أمريكا على تطبيق نظرياتها في الصراع، والهيمنة الدولية المستجدة، تحت مسمى نظرية القطب الأوحد.

ومن أوضح هذه المعايير: معيار الولاء بين أبناء الأمة المسلمة، والبراء من أعدائها، ومعيار واجب نصرة الأمة لبعضها البعض بكل أنواع النصرة، ومعيار حفظ حُرُمات الأمة، وفي مقدمتها الدين والدماء، ومعيار حتمية تواصل القتال والصراع، بين الأمة وبين أعدائها، بكل ألوانهم، ومعيار حتمية التمكين لأمة الإسلام، وظهور دينها ودولتها، ومعيار الحذر المضاعف من اليهود والنصارى، ومعيار وجوب دفع الأذى، وتحكيم الجهاد بين الأمة، ومن يقاتلونها، أو يخرجونها من ديارها، أو يظاهروا على قتالها وإخراجها من ديارها، ومعيار الحذر من المنافقين، وخطرهم الماحق على الأمة، وخصوصاً بعد أن استلموا أنظمة الحكم، من أيدي الصليبية العالمية في بداية القرن العشرين، ومعيار الحذر من الدولة البدعية الباطنية، التي تتمثل في إيران، واستحضار تاريخهم ضد الأمة المسلمة، كالدولة العبيدية الفاطمية، والدولة البويهية، والدولة القرمطية، والدولة الصفوية؛ ثم تأتي معايير الأداء التاريخي، التي حكمت الأمة في صراعها مع أعدائها منذ بعثة نبيها ﷺ، والمعايير التي نتجت من تجارب الساحات الثورية، في العشرية الأولى من الربيع العربي، وخصوصاً في مجال التعامل مع النظام الدولي والإقليمي، ونظام القمع العربي، وكيف تعاونت تلك الأنظمة مجتمعة، على سفك دماء الأمة في سوريا، ومن قبل في العراق، وفي اليمن، وليبيا، ومصر، وفلسطين، وأفغانستان وغيرها، وكيف قام النظام الدولي بتطبيق آليات ومناهج إدارة الأزمات، والسيطرة على الشعوب، من خلال تلك الآليات، عبر الأمم المتحدة، ومقرراتها، والمبعوثين الدوليين.

على أن تستصحب أيضاً المعايير الفنية والعلمية، التي تتحكم في معادلات الصراع الدولي، والإقليمي، والعسكري، والأمني، والسياسي، والجيوسياسي، في عملية تقويم واقع الساحات الثورية.

- الخطوة السادسة: رسم السيناريوهات المتوقعة في الساحات الثورية



وهي الخطوة الأهم بين مراحل النموذج المطروح هنا، فبعد ما تم استنتاجه في الخطوة الرابعة والخامسة، تأتي هذه الخطوة لكي يتم من خلالها، وضع تصور لأربعة أو ستة سيناريوهات متوقعة، في الساحة الثورية؛ حيث تخضع عملية مناقشة وتحديد السيناريوهات، لمعطيات الصراع العقائدي، والوضع الإقليمي والدولي، وفي ظل واقع وقدرات قيادات الثورة، وأداء قيادات الثورة المضادة، واستحضار نمطية الأداء لكل مُكوِّن من مُكوِّنات الساحة الثورية، إلى غير ذلك من المعطيات، وفيما يلي نموذج بقائمة السيناريوهات المتوقعة في الساحة الثورية:

- سيناريو انتصار الثورة الكامل
- سيناريو فشل الثورة الكامل
- سيناريو التقسيم والكانتونات
- سيناريو الاستنزاف المستمر بين الثورة والثورة المضادة
- سيناريو الخضوع للمصالحة والمشاركة السياسية
- سيناريو اقتتال الثوار فيما بينهم
- سيناريو دخول عدو جديد للساحة الثورية والاقتتال معه

ثم تأتي خطوة تحديد احتمال الوقوع والتحقق، لكل سيناريو من السيناريوهات المتوقعة في الساحة الثورية، وفق الاحتمالات الثلاث التالية:

- سيناريو ذو احتمالية عالية الوقوع
- سيناريو ذو احتمالية متوسطة الوقوع
- سيناريو ذو احتمالية ضعيفة الوقوع

وعلى ضوء ما تحوزه السيناريوهات المتوقعة، من احتمالية وقوع، يتم الإبقاء على ثلاثة أو أربع سيناريوهات عالية أو متوسطة الوقوع، وهي التي يتم تبنّيها لكي تساعد في بناء الخطة الاستراتيجية، واستبعاد السيناريوهات ضعيفة التحقق.

ومن الطرق التي تساعد أيضاً في انتقاء السيناريوهات النهائية، من بين قائمة السيناريوهات، أن نلجأ لتصنيف السيناريوهات إلى ثلاثة أصناف، أولها السيناريو الذي يخضع لأعلى مستوى من التفاؤل، ثم السيناريو الذي يخضع لأعلى مستوى من التشاؤم، ثم السيناريو الوسط بين التفاؤل والتشاؤم.

- الخطوة السابعة: تحديد الآثار والخيارات لكل سيناريو

وفي هذه الخطوة تتم دراسة الآثار المتوقعة، التي سوف تبرز عند انطباق كل سيناريو، من السيناريوهات المتفق على تحققها في الساحة الثورية، سواء كانت آثاراً إيجابيةً أم سلبيةً، وفق معايير الصراع العقائدي، وأهداف الثورة، ومن ثم بحث وإقرار الخيارات اللازمة، للتعامل مع تلك الآثار، استثماراً للآثار الإيجابية، وتجنباً للآثار السلبية.

وسواء كنا نستخدم عملية تحليل السيناريو هذه، للمفاضلة بين اختيارات استراتيجية محددة، وتقديم بعضاً من تلك الاختيارات على الأخرى، أو كنا بصدد مجرَّد دراسة مآلات الساحة الثورية، وفق مساراتها ووضعها الحالي، فإن هذه العملية من تحليل السيناريو، ينبغي توظيفها في مرحلة دراسة بيئة المشروع، وتحليل الفجوة، التي هي مرحلة أساسية من مراحل التخطيط الاستراتيجي، كما سيأتي معنا لاحقاً.

- الخطوة الثامنة الوقوف على المؤشرات المُبكرة

وهي المعطيات والحقائق، التي يمكن ملاحظتها في الساحة الثورية وخارجها، في وقتنا الحالي، والتي تعزز من تحقق سيناريوهات بعينها على أرض الواقع، حيث يمكن الاستعانة بهذه المؤشرات، في تعزيز تلك السيناريوهات، بشكل أكبر من بقية السيناريوهات.

وفيما يلي من نقاط، سوف نتوقف على كيفية توظيف النتائج الكلية، للخطوات الثمانية التي مضت، في عملية تحليل السيناريو:



- من الأهمية بمكان وبعد تبلور السيناريوهات، الأكثر رجحاناً وحدوثاً، في المستقبل القريب على الساحة الثورية، أن نعمل على تحديد الاستجابات المُلحَّة والواجبة، وفق متطلبات ومؤشرات كل سيناريو، والتي يمكن أن نضرب لها كمثال، نماذج الاستجابات التالية:

في حال ترجيحنا لسيناريو التحول الشامل لصالح الثورة، فينبغي على قيادات الثورة الاستجابة الشاملة أيضاً، والاندفاع إلى تحقيق أهداف الثورة الكبرى، دون تردد.

في حال ترجيحنا لسيناريو المراوحة والاستنزاف، في الساحة الثورية، فينبغي على قيادات الثورة التشبث بالأرض والاحتفاظ بالسلاح، والانشغال بالإعداد البشري والمادي.

في حال ترجيحنا لسيناريو الانزلاقات الخطيرة، والفشل الواسع، في الساحات الثورية، فينبغي على قيادات الثورة أخذ الاحتياطات اللازمة، التي تتناسب وهذا السيناريو.

- ضرورة توظيف السيناريوهات المتوقعة، والمؤشرات المبكرة، في استخلاص الدروس العملية، والتركيز على نقاط الضعف والنقص الخطيرة، في الساحة الثورية، ووضع الخطط الكفيلة بتجاوز نقاط النقص والضعف، والتي غالباً ما تتراوح بين: إشكالية التصورات، والمنهجيات المتحكمة في الأداء، وإشكالية التصورات السياسية للمشروع الثوري، وإشكاليات الأداء القيادي والتخصصي، والنقص في القدرات المادية، وإشكاليات الأداء المؤسسي، وإشكاليات الحالة النفسية والإيمانية، لدى أفراد المجتمع والتكتلات، وإشكاليات الوضع الاقتصادي، إلى غير ذلك.

- كما ينبغي استثمار السيناريوهات، في تحديد طبيعة أداء العوامل والمكونات، التي تشكل الوضع العام في الساحة الثورية، من حيث نمطية الأداء، والسياسات المتبعة، لدى كل مُكوِّن من تلك المُكوِّنات، وأهمية تعديل التصورات، وتغيير السلوك لدى القيادات والمؤثرين.

- وهنا تأتي أهمية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، وتدخله في إضافة عوامل جديدة للساحة الثورية، عبر إقرارها في الخطة الاستراتيجية، وخصوصاً في جانب، وضع برامج إعداد الطاقات القيادية، والقدرات المؤهلة، والمتخصصة.

- لا ينبغي إبقاء نتائج هذا الأداء، ومخرجات الاستقصاء، حبيسة أروقة الأداء التخصصي، والقيادي، وإنما ينبغي نقل مؤشراتها الأساسية إلى الساحة الثورية، والقيادات الوسطى، لتوظيف تأثيرها الإيجابي، في تعديل السلوك العام والخاص، وحتى خطباء المساجد، ينبغي أن يطلعوا عليها، وأن تُستثمر لصالح توجيه الرأي العام، وصناعته في الساحة الثورية.

- ومن أهم صور الاستثمار للسيناريوهات المتوقعة في الساحة الثورية، فتح المجال للبحث عن عوامل قوة جديدة، لتعزيز أداء الساحة الثورية، وخاصة من خلال تشبيك العلاقات بساحات الأمة الثورية الأخرى، والتي سيؤدي تكاملها، إلى نقلة كبرى في الأداء الجزئي والكلي، في المشروع الإسلامي.

المرحلة الخامسة: مرحلة البلورة التمهيدية للرؤية الاستراتيجية

وهي المرحلة التي تقوم فيها هيئة الخطة الاستراتيجية، برسم وتخيُّلِ الصورة النهائية لمشروع الثورة، في إطاره السياسي والاستراتيجي، متضمنة رؤية المؤسسة التي تُشرف على وضع الخطة الاستراتيجية، كجزء من رؤية المشروع الكُلِّيَّة، ومحددة لرسالتها (مُهمتها)، التي سوف تؤديها تحت سقف المشروع.

والهدف الأساسي من هذه المرحلة، هو التحضير التمهيدي والمُبكِّر، لعملية رسم "الرؤية"، في مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، والاحتفاظ بها إلى حين القيام بعملية التصميم الدقيق للمشروع، من خلال مرحلة تحليل الفجوة، بمنهجيتها العلمية الدقيقة، وبذلك تتمكن هيئة الخطة، من مقارنة رؤيتها الابتدائية هذه، بالرؤية في شكلها النهائي، ويشبه هذا الأداء، فعل الإنسان الذي يضع تصوراً مبدئياً لمشروعه، الذي يحلم به، إلى أن تكتمل عملية التصميم الحقيقي والنهائي للمشروع، أو ما يُعرف بعملية الرسم "الكروكي".



وتمر مرحلة البلورة التمهيدية للرؤية الاستراتيجية، بخطوتين أساسيتين، وهما:

- الخطوة الأولى: قيام هيئة الخطة الاستراتيجية، ومن خلال تعاونها مع اللجان المتخصصة، برسم الحُلم والرؤية الاستراتيجية التمهيدية، في مشروع الثورة النهائي، الذي ستكون عليه الدولة، ومشروعها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ورسم المسارات الاستراتيجية الكبرى، التي ستوصل الشعب الثائر إلى ذلك الحلم وتلك الرؤية، مع وصف وبلورة مختصرة لطبيعة ومراحل كل مسار، كالمسار السياسي، والمسار الاقتصادي، والمسار العسكري والأمني، والمسار الاجتماعي... الخ.

- الخطوة الثانية: قيام هيئة الخطة الاستراتيجية، ومن خلال تعاونها مع اللجان المتخصصة، بوضع تصورها لرؤية وحُلم المؤسسة التي تمثلها (حزباً كان أو جماعةً، أو تياراً، أو مركزا للدراسات، أو مجموعة متطوعين ومستشارين.. الخ)، والرسالة والدور الأساسي، الذي سوف تضطلع به تلك المؤسسة، في خدمة المشروع السياسي للثورة، وتحديد المسارات الاستراتيجية التي سوف تسلكها، وتستخدمها تلك المؤسسة لتحقيق رؤيتها، مع وصف وبلورة مختصرة، لطبيعة ومراحل كل مسار، كالمسار التخصصي الاستشاري، في حالة مركز البحوث، أو المسار السياسي، في حال الحزب السياسي، أو المسار الدعوي والتعليمي في حال الجماعة والتيار، وهكذا.

ومن الوسائل التي تُعين على إنجاز هذه المرحلة: جلسات العصف الذهني، ووضع مقترحات الحُلم والرؤية على لوحات كبيرة، وتعليقها، ثم المفاضلة بين مفرداتها من خلال المناقشة والحوار، إلى أن يستقر الحوار على الصيغة الأفضل، واستخدام التصويت للفصل بين المقترحات، بعد استنفاد مرحلة الحوار والنقاش.

وأخيراً يتم حفظ الرؤية التي انتهت إليها هيئة الخطة، إلى حين الانتهاء من المرحلة السادسة، والوصول إلى المرحلة السابعة، حيث تُستدعى الرؤية التمهيدية

حينئذ، لكي تُقارَن بما سيتفق عليه المتحاورون، من حُلم ورؤية نهائية في الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية.

المرحلة السادسة: مرحلة دراسة بيئة المشروع وتحليل الفجوة

وهي المرحلة التي تتم فيها، عملية فحص وتحليل شامل للساحة الثورية، بغية الوقوف الدقيق، على طبيعة المُعوِّقات في تلك الساحة، التي تحول بين الثوار وبين تحقيق غايات الثورة، والسُّبُل التي سوف يسلكونها، والاستراتيجيات التي سوف يستخدمونها، للتغلب على المُعوِّقات، وتحقيق رؤية المشروع؛ وهو ما يسمى بعملية تحليل الفجوة "Gap Analysis".

وهناك عدة أدوات تستخدم عادة في عملية تحليل الفجوة، وفي مقدمتها مصفوفة التحليل البيئي، المُسماة بتحليل نقاط القوة والضعف، " SWAT Analysis"، وهي التي سوف نستخدمها هنا، للوقوف على طبيعة المعادلة، التي تتحكم في الساحة الثورية، والعوامل التي تُشكِّل تلك المعادلة.

- وتتضمن عملية التحليل، مسارين أساسيين، وفق النظرية السابقة، أما المسار الأول، فيشمل فحص البيئة الداخلية للساحة الثورية، أي الوقوف على نقاط القوة والضعف، التي تكمن في مكونات الساحة الثورية، كالحكومة الثورية في حال وجودها، والفصائل المقاتلة، والأحزاب السياسية، والتيارات، والجماعات، والقبائل، والنواحي الجغرافية والإقليمية، والكتل الاجتماعية، والمدن المحرَّرة، والقيادات الثورية، إلى غير ذلك، من المكونات المنضوية تحت مظلة الثورة والداعمة لها.

- وأما المسار الثاني، فيشمل فحص البيئة الخارجية، ونعني بها بيئة الثورة المضادة ومكوناتها، من حيث الفُرص والتهديدات، التي تبرز في ساحة الثورة المضادة، تجاه الساحة الثورية، فهي إذن تمثل عملية حصر، لنقاط الضعف والقوة في العوامل والمكونات، التي تمثلها الثورة المضادة، ولكن أُعطيت مُسمَّى الفرص والمهددات، لتمييزها عن نقاط القوة والضعف الداخلية، التي تمثلها في

نموذجنا الساحة الثورية؛ وسوف تشمل عملية الفحص هذه، جميع عوامل ومكونات الثورة المضادة، من حكومة عسكرية أو مَلَكيّة طاغية أو بقاياها، وفحص أدواتها، من جيش، وميليشيات، ومرتزقة، وبلطجية، وأجهزة أمنية، ومن أحزاب، وجماعات، وتيارات، داعمة للحكم الطاغي، وللثورة المضادة، ومن ميليشيات عابرة للحدود، ومن حكومات أجنبية، ومنظمات دولية داعمة للثورة المضادة، إلى غير ذلك من العوامل.

- وفي الشكل التالي، يمكن التعرف على ملخص لتطبيق نظرية التحليل البيئي، وفيه استعراض لأهم نقاط القوة ونقاط الضعف، وكذلك الفرص والتهديدات، الواقعة والمحتملة، في بيئة الساحة الثورية، ويتضمن النموذج، نتائج مُتخَيَّلة، لتقريب الصورة النهائية، في كيفيَّة استخدام النظرية، وتطبيقها على الساحة الثورية.

	معادلات نافعة	معادلات ضارة
الساحة الثورية	* طاقات بشرية مؤهلة * حاضنة شعبية * مشروع سياسي * شباب مقاتل * قيادة موحَّدة * قرار مستقل نقاط قوة	* خلافات داخلية * اقتتال داخلي * عدم وجود قيادة موحَّدة * تعددية الفصائل المقاتلة * اختراقات أمنية وسياسية نقاط ضعف
الثورة المضادة	* الرفض الشعبي للنظام * تدخل عسكري خارجي * اعتماد على الميليشيات * انهيار اقتصادي شامل * ترهل النظام عسكريا فرص	* دعم خارجي للنظام * داعش والمدخلية * حرب نفسية وإعلامية * موقف النظام العالمي * مشروع التقسيم تهديد

- تعتبر عملية جمع المعلومات الميدانية والواقعية، عن الساحة الثورية ومُكوِّناتها، شرط أساسي لنجاح تطبيق هذه النظرية، وهناك أكثر من طريقة لجمع المعلومات، ومنها: اجتماعات العصف الذهني، بمشاركة أفراد يملكون تلك المعلومات أو بعضاً منها، كما يمكن الاستعانة بالأسئلة التالية، في كل جانب من جوانب النظرية الأربعة، وطرحها على أكبر عدد ممكن من الفعاليات القيادية الثوريَّة، بغرض جمع المعلومات:

أسئلة نقاط القوة:

- ما الذي تملكه الساحة الثورية من إمكانات؟
- ما الذي يجعل الساحة الثورية تتفوق على أعدائها؟
- ما هي الميزات التنافسية للساحة الثورية مقابل أعدائها؟
- ما الذي يمكن أن يفعله الثوار ولا يستطيعه الأعداء؟
- ما هي المصادر والإمكانات لدى الثوار؟
- ما الذي يميز القوى البشرية الثورية عن مرتزقة الثورة المضادة؟
- كيف يؤثر العمق العربي الشعبي والإسلامي لصالح الثورة؟
- ما الذي جعل الأعداء يفشلون في إنهاء الثورة طوال عشر سنين؟

أسئلة نقاط الضعف:

- ما هو أسوأ ما وقع فيه قادة الساحة الثورية؟
- ما هي فجوات الساحة الثورية التي دخل منها الأعداء؟
- ما هي أسباب هزيمة المقاتلين والثوار في المدن الكُبرى؟
- ما هي أسباب اختلاف وقتال الفصائل الثورية فيما بينها؟
- ما هي أشد صور النقص في الطاقات البشرية والمادية؟
- لماذا تمكن الأعداء من تطبيق نظريات الثورة المضادة؟

أسئلة الفرص في الساحة الثورية:

- ما هي الفرص المتشكلة على الساحة الثورية بين الأعداء؟
- هل المعادلة الكُلية في الساحة الثورية تُشكِّل فرصة أم تهديداً؟
- هل التحولات والتغيير في النظام الدولي يعمل لصالح الثورة؟



- هل يعتبر تعدد الساحات الثورية في العالم العربي فرصة؟
- هل تعمل معارك الاستنزاف لصالح الثورة أم ضدها؟
- هل تعتبر الانهيارات الاقتصادية العالمية فرصة أم تهديد؟

أسئلة التهديد في الساحة الثورية:

- ما هي قائمة الأعداء المتربصين بالثورة في الداخل والخارج؟
- ما هي قائمة المتغيرات الجديدة التي تشكل تهديداً للثورة؟
- هل تتجه الثورة نحو التمدد والسيطرة، أم المراوحة، أم الاضمحلال؟
- كيف تتأثر الساحة الثورية بالتحولات في طبيعة الحرب؟
- هل هناك توازن بين التضحيات والإنجازات في الساحة الثورية؟
- هل تتقلص الموارد في الساحة الثورية؟
- هل تشكل التحولات الدولية تهديداً لمستقبل الأداء الثوري؟

مع العلم بأن القائمة السابقة من الأسئلة، هي للمثال لا على سبيل الحصر.

- ولكي تتكامل عملية التقويم والدراسة للساحة الثورية، فإنه ينبغي إعداد ملفات شاملة للساحة الثورية، تتضمن قاعدة بيانات، يمكن استثمارها في عملية تحليل الفجوة.

وفيما يلي قائمة بالملفات التي تشكل قاعدة بيانات، والتي ينبغي جمع المعلومات عنها، وقد جعلت تطبيقها على الساحة السورية الثورية كأنموذج ومثال، مع العلم بأن عملية جمع المعلومات في هذه الملفات، يمكن أن تتم عبر عدة وسائل ومنهجيات، ومنها البحوث والدراسات، والتقارير الموثقة، وجمع قاعدة بيانات عن المؤثرين والفاعلين، في كل ملف، وملخص الأداء فيه، طوال عشر سنين من الثورة، وكذلك الاستبيانات، وجلسات العصف الذهني.



- وأخيراً تأتي المهمة الأخيرة في عملية تحليل الفجوة، وهي عملية استخلاص النتائج الأساسية وبلورتها كنقاط قوة، أو ضعف، أو فرص، أو تهديد، مع اختصارها وضغطها، بشكل لا يخل بعملية التصنيف، وذلك بعد استيفاء عملية جمع البيانات عن الساحة الثورية ومكوناتها، والأحداث التي حصلت فيها طوال عشر سنين، مع استخدام تصويت أعضاء هيئة الخطة عند الاختلاف على التصنيف، أو تنسيب النتائج النهائية، وتضمينها في جدول عملية التحليل البيئي، أو "SWAT Analysis"، حتى نتمكن من الانتقال بعد ذلك، إلى المرحلة السابعة والأخيرة، من مراحل بناء مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية.
- ويجدر بنا أن نشير إلى نظريات التحليل الأخرى، المستخدمة في التحليل البيئي، وهي نظرية التحليل الشاملة، ذات الست مسارات والمُسماة "PESTLE"، وتختصر أحياناً في أربع مسارات وتسمى "PEST"، والتي تستخدمها غالباً المؤسسات الاقتصادية، والاستثمارية، لتحديد القوى الكلية (الخارجية)، التي تواجه المنظمة، من خلال مراقبة التغيُّرات في البيئة الكلية للدولة، التي يُراد الاستثمار الاقتصادي فيها، أو استمرار عمليات الاستثمار، وتشير الحروف الستة فيها إلى الكلمات التالية: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والبيئية، والقانونية.

(P for Political, E for Economic, S for Social, T for Technological, L for Legal, and E for Environmental)

وما ينبغي الإشارة إليه هنا، أن إمكانية تطبيق هذه النظرية في الساحة الثورية متعذر، لأن النظرية بُنيت لقياس وسبر الأحوال الكُلية للبلد المعني، في حال الاستقرار السياسي، وفرص النمو الاقتصادي، وهذا ما لا يتوافر في الساحة الثورية، لكن المُقترح أن يتم توظيف النظرية بشكل عكسي، وهو استثمار المسارات الستة للنظرية، عند وضع استراتيجية بناء الدولة، مع ضرورة مراعاة معايير المشروع الإسلامي في هذا الأداء.



المرحلة السابعة: مرحلة بناء الاستراتيجية في الساحة الثورية بشكلها النهائي

وهي مرحلة لا تنفصل عن مرحلة التحليل السابقة، وإنما هي امتداد لها، وتنقسم مرحلة بناء الاستراتيجية بدورها، إلى الخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: فرز نتائج عملية التحليل البيئي وتحديد المعادلات الاستراتيجية
- الخطوة الثانية: رسم الرؤية والغايات والمسارات الاستراتيجية للمشروع
- الخطوة الثالثة: وضع واعتماد منظومة القيم وضوابط الأداء في المشروع
- الخطوة الرابعة: رسم الخطط التنفيذية وطرائق الأداء
- الخطوة الخامسة: وضع الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة (حكومة، حزب، مركز دراسات، ...الخ)

• الخطوة الأولى في بناء الاستراتيجية: فرز نتائج عملية التحليل البيئي وتحديد المعادلات الاستراتيجية:

وتُوضع هذه الخطوة تحت مُسمى "TOWS"، تمييزاً لها عن عملية التحليل البيئي "SWOT"، بحيث تُستخدم فيها نتائج التحليل البيئي، لبناء المعادلات الاستراتيجية، وذلك بعد الانتهاء من فرز وتحديد نهائي، للقوائم الأربع من نتائج التحليل البيئي، وهي:

- قائمة نقاط القوة في مكونات الساحة الثورية
- قائمة نقاط الضعف في مكونات الساحة الثورية
- قائمة الفرص المتاحة في الساحة الثورية
- قائمة التهديد الماثلة في الساحة الثورية

مع ملاحظة أنه ينبغي أن يتراوح، عدد النقاط في كل قائمة، من القوائم الأربع، بين ثلاث وخمس نقاط، كحد أقصى حتى يمكن التحكم، في عملية الفرز والمقارنة.

وفي هذا الشكل يمكن رؤية كيفية مقارنة النتائج، والنقاط النهائية، بعضها ببعض، في المربعات المختلفة، وبالتالي استخراج المعادلات الاستراتيجية من تلك المقارنة:



ومن خلال مقارنة عوامل القوائم الأربع، المشار إليها آنفاً، يمكن بناء المعادلات الاستراتيجية، واجبة التطبيق، في كل مربع من المقارنة الشاملة، حيث توصف كل معادلة في المربعات الأربعة، بأوصاف محددة، كما يلي:

- عند مقارنة نقاط القوة بقائمة الفرص، في الساحة الثورية، فإن معادلة الاستراتيجيات التي تتولَّد نتيجة هذه المقارنة، تسمى بمعادلة استراتيجيات التفوق والمغالبة "SO"، والتي ينبغي استثمارها بقوة وفاعلية، حيث تجتمع القوة بالفرص.
- وعند مقارنة نقاط القوة بقائمة المخاطر، أو التهديد في الساحة الثورية، فإن معادلة الاستراتيجيات التي تتولَّد نتيجة هذه المقارنة تسمى بمعادلة استراتيجيات التنافسية والتوازن "ST"، حيث يتم استثمار القوة لتجنب الخطر.
- وعند مقارنة نقاط الضعف بقائمة الفرص، في الساحة الثورية، فإن معادلة الاستراتيجيات التي تتولَّد نتيجة هذه المقارنة، تسمى بمعادلة استراتيجيات

الحـذر، والمحافظـة "WO"، حيـث يـتم اسـتثمار الفـرص، لتجـاوز الضـعف أو معالجته.

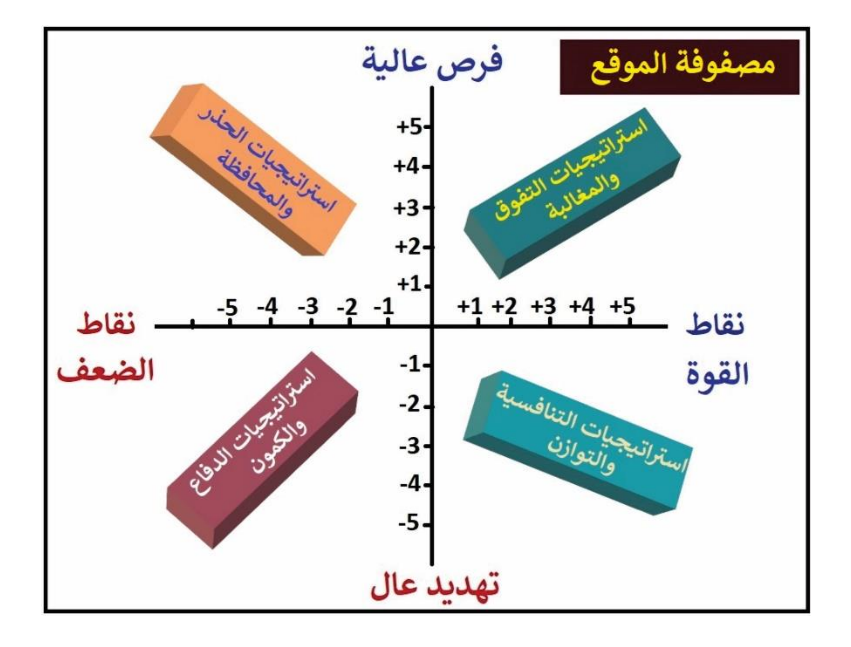
- وعنـد مقارنـة نقـاط الضـعف بقائمـة المخـاطر أو التهديـد، في السـاحة الثورية، فإن معادلة الاستراتيجيات، التي تتولَّد نتيجة هذه المقارنة، تسمى بمعادلة اسـتراتيجيات الـدفاع، والكُمُـون "WT"، حيـث يـتم العمـل على معالجـة الضـعف، وتجنب المخاطر.

كما هو في هذا الشكل:

مصفوفة المعادلات الاستراتيجية TOWS	قائمة نقاط القوة S Strengths	قائمة نقاط الضعف W Weaknesses
قائمة الفرص O Opportunities	SO معادلة استراتيجيات التفوق والمغالبة	WO معادلة استراتيجيات الحذر والمحافظة
قائمة التهديد T Threats	ST معادلة استراتيجيات التنافسية والتوازن	WT معادلة استراتيجيات الدفاع والكمون

- ومـن الأدوات المُكَمِّلـة التي تُسـتخدم فيهـا نتـائج التحليـل البيئي، لبنـاء المعـادلات الاسـتراتيجية، هي "مصـفوفة الموقـع"، أو المكان، التي تُسـتخدم لتحديـد الموقـع الاسـتراتيجي الفعلي، الـذي تقـف فيـه المؤسسـة الاقتصـادية، وفـق أدائهـا الكُلِّي، والبيئة التي تعمل فيها، وعلى ضوء ذلك يتم تحديد نوع الاستراتيجية التي يجـب أن تتبعهـا المنظمـة أو المؤسسـة، ولا يُكتفى باسـتخدام هـذه المصـفوفة، عنـد الحاجـة لوضـع الخطـة الاسـتراتيجية فقـط، بـل هي تصـلح لعمليـات التقـويم المستمرة، والتعرف على الوضع الاستراتيجي، في أي وقت، وبحسب المُتغيرات الكُلِّيَّة.

وعلى ضوء فرز النتائج السابقة في عملية التحليل البيئي، يأتي دور مصفوفة الموقع، لكي تحدد وبشكل دقيق، الموقف الاستراتيجي الآني للمنظمة؛ وبإدخال بعض التعديلات الطفيفة، على مسميات المعادلات في مصفوفة الموقع، فإنه يمكن استخدامها لوزن الحالة الكُلِّية، في الساحة الثورية، وهو ما سوف يُسفر عن وقوع أداء مُكوِّنات الساحة الثورية، في مُربَّع من المُربَّعات الأربعة، الظاهرة في هذا الشكل:



- ولكي نُطبِّق مصفوفة الموقع، على الساحة الثورية، يتوجب علينا في البداية، تجهيز نتائج التقويم السابقة، التي أجريناها على الساحة الثورية، من خلال عملية التحليل البيئي، والتي رصدت نقاط القوة والضعف، في مُكوِّنات الساحة الثورية، والتي رصدت الفرص والتهديد، الذي ينتشر في تلك الساحة؛ ولنفترض أننا خرجنا بست نقاط، من نتائج التقويم في كل جانب، من جوانب التقويم الأربعة سابقة الذكر، وهي التي ينبغي أن نخضعها للحوار والنقاش، وإعطاء كل نقطة في التقويم، وزناً خاصاً بها، مقارنة ببقية النقاط في كل جانب، حيث سيتراوح وزن نقاط القوة ونقاط الفرص بين +1 إلى +6، بسبب تأثيرها

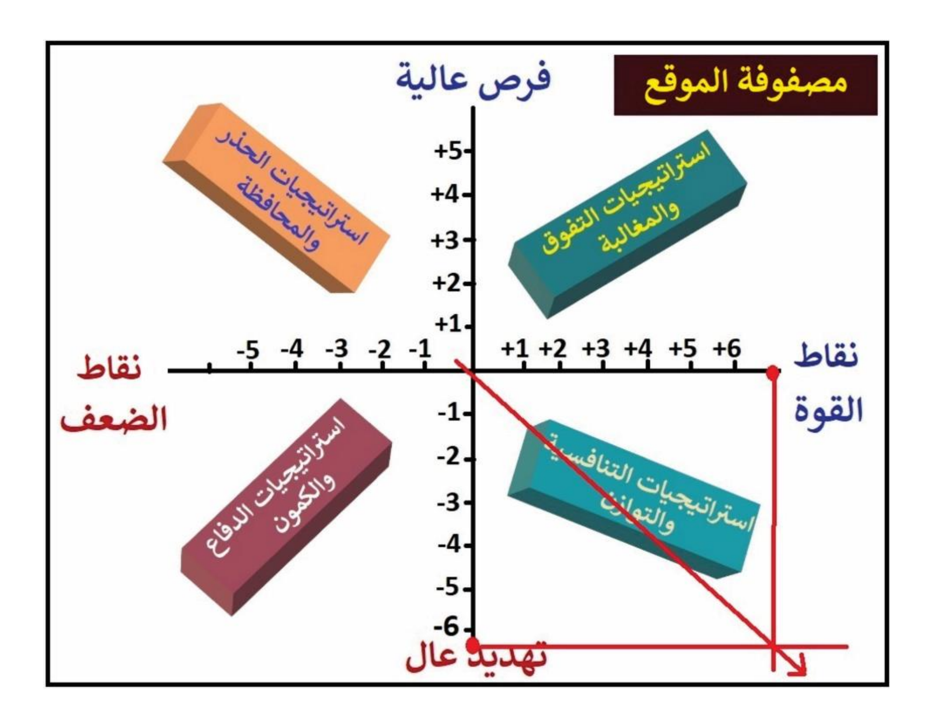
الإيجابي، فكلما ارتفع وزن القيمة الحقيقي، كلما كان ذلك أفضل للمنظمة، بينما سيتراوح وزن نقاط الضعف ونقاط التهديد بين -1 إلى -6، بسبب تأثيرها السلبي، فكلما ارتفعت القيمة المُعطاة، كلما كان ذلك أسوأ للمنظمة، وبعد الانتهاء من الاتفاق على وزن كل نقطة، يتم أخذ مجموع النقاط، في كل جانب من الجوانب الأربعة، وقسمتها على 6، وسيخرج على ضوء ذلك، معدل النقاط في كل جانب، ثم نقوم بجمع معدل النقاط في جانب القوة وجانب الفرص، وجمع معدل النقاط في جانب الضعف والتهديد، ومن خلال تلك القيمتين، وتحديد موقعهما على محوري (القوة والفرص، والضعف والمهددات) يمكننا الاستدلال على نوع الاستراتيجية، التي ينبغي العمل بها، وفق هذا التقويم الميداني، وذلك وفق ما هو موضح في الشكلين التاليين:

الشكل الأول: استعراض نتائج التقويم، ووزن النقاط، واستخراج المعدل، من خلال التطبيق على الساحة الثورية السورية (كأنموذج):

	الوضع الاستراتيجي للمكونات الثورية				الوضع الاستراتيجي في الساحة الثورية		
	نقاط القوة (+1 الأسوأ ، +6 الأفضل)				الفرص (+1 الأسوأ ، +6 الأفضل)		
محور القوة والفرص	* طاقات بشرية مؤهلة	+3			* الرفض الشعبى للنظام	+4	
	* حاضنة شعبية	+3			* احتلال عسكري خارجي	+4	
	* مشروع سياسي	+0	المعدل		* اعتماد النظام على الميليشيات	+3	المعدل
	* شباب مقاتل	+5	العام		* انهيار اقتصادي شامل	+4	العام
	* قيادة مُوحَّدة	+0	6÷15		* استنزاف عسكري للنظام	+4	6÷22
	* دعم حليف خارجي	+4	+2.5=		* تعاطف شعبي عربي وإسلامي	+3	+3.6=
	مجموع نقاط محور القوة والفرص 3.6+2.5 = +6.6						
محور الضعف والمهددات	نقاط الضعف (-1 الأفضل ، -6 الأسوأ)				المهددات (-1 الأفضل ، -6 الأسوأ)		
	* خلافات داخلية	-4			* دعم قوة دولية للنظام	-4	
	* اقتتال داخلي	-5			* مجموعات داعش والمدخلية	-2	
	* تعدد المرجعيات القيادية	-3			* حرب نفسية وإعلامية ضد الثورة	-3	
	* تعددية الفصائل المقاتلة	-3			* تسامح النظام العالمي مع النظام	-3	
	* اختراقات أمنية	-3	المعدل		* وضع مشروع التقسيم على الأرض	-4	
	* تمويل خارجى مشروط	-3	العام 6÷21 -3.5=		* دعم نظام القمع العربي للنظام	-4	
					المعدل العام 6÷20		-3.3=
	مجموع نقاط محور الضعف والمهددات 3.3+3.5 -6.8=						



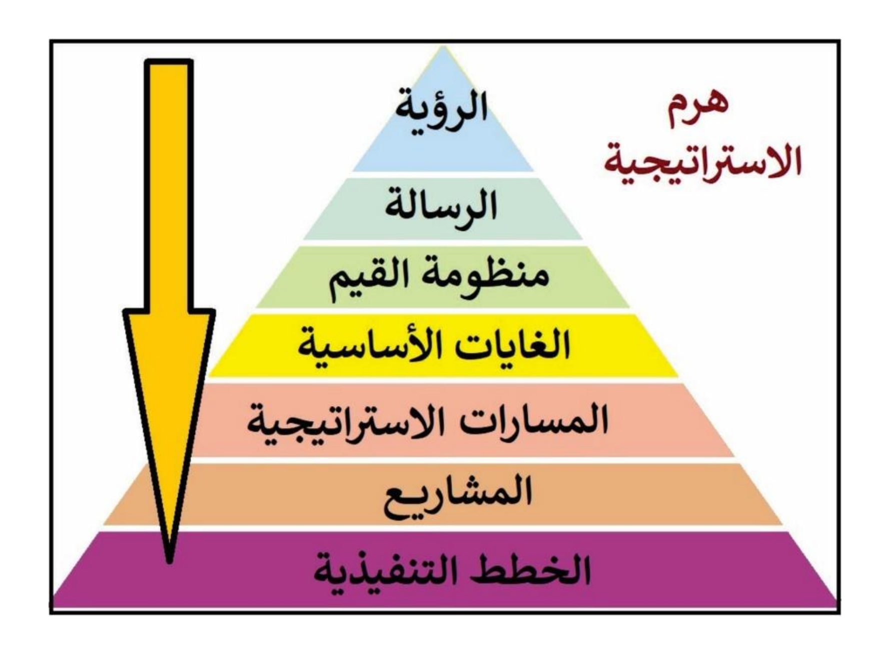
الشكل الثاني: تحديد موقع النتيجة النهائية، على محور القوة والضعف من جانب، ومحور الفرص والمهددات من جانب آخر، وبالتالي معرفة الاستراتيجية واجبة الاتباع، في المرحلة المحددة:



وتؤشر هذه النتيجة وبوضوح، إلى معاناة الساحة الثورية السورية، حيث تعاني من انكسارات خطيرة في نقاط القوة، ومن أهمها غياب القيادة الموحدة، وغياب المشروع السياسي الثوري، ومع ذلك وقعت النتيجة في مربع استراتيجيات التنافسية والتوازن، لوجود عناصر أخرى في الفرص المتاحة في الساحة الثورية، وهي التي أسندت وجَبَرت الضعف الخطير، في بعض نقاط القوة، كفقد القيادة الموحدة، وفقد المشروع السياسي، وهو ما أثَّرَ على النتيجة النهائية، ولو ارتفع الأداء في مجال القيادة، والمشروع السياسي، لتحولت المعادلة تحولاً كبيراً، وتحققت معادلة استراتيجيات التفوق والمغالبة.



- الخطوة الثانية في بناء الاستراتيجية: رسم الرؤية، والغايات، والمسارات الاستراتيجية للمشروع؛ وللتذكير بموقع هذه الخطوة، من بقية الخطوات والمسارات، في بناء الخطة الاستراتيجية، للساحة الثورية، نستعرض هذا المخطط، بعنوان "هرم الاستراتيجية":



ويمكن أن نقف على الملاحظات التالية، في هذه الخطوة، وهي:

- بعد أن انتهت مرحلة التقويم، وتحليل الفجوة، يمكن استثمار مُجمل نتائج ذلك التقويم، في الرجوع مرة أخرى إلى إعادة النظر في صياغة "رؤية" المشروع، من حيث المضمون والتعبير، وقد سبق أن عرَّفنا الرؤية في مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، بأنها تعبر عن الحُلم والرؤية النهائية، أو الشكل النهائي، الذي نود أن تكون عليه الدولة، التي ستنتج عن الثورة، ومشروعها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.
- وأما الرسالة، فهي المُهِمَّة التي ستؤديها المكونات الثورية، من أجل تحقيق الرؤية والمشروع، سواء كانت، حكومة ثورية، أو قيادات فصائلية، أو جيش تحرير،

إلى غير ذلك من الهيئات، والتشكيلات الثورية، المتكاملة، والمتعاونة، للوصول إلى الرؤية النهائية للمشروع، وقد أفردنا مسألة بناء وبلورة الرسالة، أو المهمة، في خطوة مستقلة، سوف تأتي في سياق هذه المرحلة.

- وأما منظومة القيم، فهي تشكل المُوجِّهات الأساسية للأداء الاستراتيجي، في المستوى التخطيطي والمستوى التنفيذي، وسوف نقف على قائمة بهذه المنظومة، في الخطوات القادمة من هذه المرحلة.

- وأما الغايات، أو الأهداف الكُبرى والنهائية، في مشروع الخطة الاستراتيجية، فهي التي سوف تحدد وتؤشر إلى نجاح المشروع من فشله، كما أنها ستقود الأداء الكُلِّي للمشروع، وعمليَّاته الأساسية؛ وتتمحور غايات المشروع الثوري غالباً حول القضايا التالية:

الغاية الأولى: تحقيق النصر النهائي العسكري، والسياسي، على نظام الطغيان الذي ثار الشعب ضده.

الغاية الثانية: نجاح الشعب الثائر في تنصيب النظام السياسي، الذي يُمثِّله، ويُعبِّر عن سيادته واستقلاله.

الغاية الثالثة: تحقيق السيادة الكاملة، على جغرافية البلاد وحدودها وثرواتها.

الغاية الرابعة: اعتماد الدستور، الذي يمثل الثورة، والنابع من عقيدة الأمة، ومنظومتها القيمية، وامتدادها التاريخي.

الغاية الخامسة: تحقيق التكامل الإقليمي، والعالمي مع عمق الأمة الإسلامية وامتدادها البشري.

- ثم تأتي عملية وضع واعتماد المسارات الاستراتيجية، والتي تختزل كل أنواع الأداء الكُلِّي والتخصصي، في الخطة الاستراتيجية؛ وغالباً ما تنقسم هذه المسارات إلى:

المسار السياسي والفكري

المسار العسكري والأمني



مسار الاقتصاد والثروات والتكنلوجيا

المسار الاجتماعي والتعليمي والصحي

مسار العلاقات الدولية

حيث يتوجب وصف الإنجازات النهائية، في كل مسار من المسارات الخمسة، والشكل التنظيمي والإداري، لكل مسار، سواء في المستوى الدستوري، أو المستوى التنفيذي، وكذلك وصف المراحل الأساسية لكل مسار، وتحديد الهياكل والمؤسسات، التي سوف تقوم على تنفيذ تلك المسارات.

- ثم تأتي عملية تحويل المسارات الاستراتيجية السابقة، إلى مشاريع تنفيذية، وفق الأسس الحديثة، في وضع المشاريع، ومتابعة تنفيذها، بما يتناسب والحالة الثورية.

- ثم تأتي أخيراً عملية تحويل المشاريع إلى خطط تنفيذية سنوية.

- الخطوة الثالثة في بناء الاستراتيجية: وضع واعتماد منظومة القِيَم وضوابط الأداء في المشروع.

وتتكون هذه الخطوة بدورها من عمليتين:

أما العملية الأولى، فهي عملية وضع ومراقبة منظومة القيم، التي ينبغي أن تسود وتطبق في الأداء المؤسسي.

وأما العملية الثانية، فهي اعتماد ومتابعة ضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع.

فإذا جئنا للعملية الأولى، فهي معنية بمراقبة الأداء القيادي، في إدارة الساحة الثورية في المقام الأول، وإدارة المشروع السياسي، وفق ما تقتضيه أصول ومفاهيم السياسة الشرعية، وقِيَم المشروع السياسي الراشدي، وتطبيقاته في المجالات التالية:

القيم التي تحكم علاقة المؤسسة القيادية بالناس والشعب بكل فئاته

القيم التي تحكم علاقة المؤسسة القيادية بالفئات المتنافسة على القيادة والتوجيه بعضها ببعض، أو قيم تداول السلطة

القيم التي تحكم الصراع العقائدي بين الأمة وأعدائها في الداخل والخارج.

القيم التي تحكم مسار انعتاق الأمة من مرحلة الغثائية والوهن.

القيم التي تحكم علاقة المؤسسة القيادية بثروات الأمة وتأمينها وإدارتها.

القيم التي تحكم المؤسسة القيادية في علاقتها بالأصول الشرعية والقضاء.

القيم التي تحكم نظام المساءلة والمحاسبة على الأداء القيادي بكل مستوياته.

حيث يمكن استعراض القائمة التالية من المنظومة القيمية، على سبيل النموذج، لا على سبيل الحصر:

- الأصل في علاقة الأمة باليهود والنصارى العداوة إلى يوم القيامة والاستثناء محدود.
- عدم السماح لليهود والنصارى وأوليائهم باختراق صفوف الأمة وفرض وصايتهم السياسية عليها.
- عدم الخلط بين ممارسة النظام السياسي في الأمة لمهامه في العلاقات الدولية، وبين تحريم اتخاذ اليهود والنصارى أولياء.
- الجهاد والإعداد ماض إلى يوم القيامة، ولا وصاية لأحد عليه، والأصل تعاون الأمة على أدائه، ولا يجوز تفريق جهاد ناحية عن ناحية أخرى في الأمة.
- وحدة حُرُمات الأمة المتمثلة في دينها، ودمائها، ومقدساتها، وأراضيها، وثرواتها.
- السيادة والمرجعية النهائية في النظام السياسي الراشدي هو للشريعة الإسلامية ولا ينافسها في ذلك أي مرجع آخر.
- السلطان حق للأمة فتُولِّي وتختار من تعتقد بقدرته على القيام بأمانات الإمارة وتطبيق النظام السياسي الراشدي، ولا يفتئت أحد على الأمة في حقها هذا.
- الأصل في الإمارة والنظام السياسي الراشدي القيام بأمر الدين والأمة.
- الأصل في الإمارة والنظام السياسي الراشدي تطبيق شرع الله عز وجل.



- الأصل في الإمارة والنظام السياسي الراشدي خدمة الأمة والقيام على مصالحها العليا.
- الأصل في النظام السياسي الراشدي أن الشريعة ونظامها القضائي حاكم على جميع مؤسسات النظام السياسي وخاضع له.
- من أصول النظام السياسي الراشدي إدارة التعددية في الأمة بين مُكوّناتها المختلفة، من مجتهدين، وجماعات، ودول، وشعوب، وقوميات، وأعراق، وقبائل ونواحي، إلى غير ذلك من المكونات.
- الأصل في علاقة مكونات الأمة بعضها ببعض الولاء بين المؤمنين، والمستمد من الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، فلا يُصرف الولاء لأرض، ولا لوطن، ولا لعرق، ولا لقوم، ولا لملك، ولا لحاكم.
- من أصول النظام السياسي الراشدي أن يخضع الأمير للشورى المُلزمة فيما يخص توليته وعزله، وفرز مصالح الأمة العليا.
- من أصول النظام السياسي الراشدي، أن يخضع الأمير ووزرائه للمراقبة والمحاسبة، من قبل الأمة وممثليها، من أهل الحل والعقد بشكل مباشر، ومن المحتسبين والآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر بشكل عام.

• ثم تأتي العملية الثانية في هذه الخطوة، وهي اعتماد ومتابعة ضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع:

وهي مجموعة من المعايير الفنية، وأدوات المتابعة، التي تضمن التوازن بين عمليات المشروع الأساسية، فقد ثبت بأن قوة وفعالية الجهود، التي تُبْذل في التخطيط الاستراتيجي للمشروع، لا تضمن تنفيذا قويا وفاعلا للخطة، ولا تضمن توازنا بين عمليات المشروع الأساسية، ما لم تلتزم قيادة المؤسسة، بمجموعة من ضوابط ومؤشرات الأداء، كما يلي في النموذج التالي:

- نموذج بطاقة التوازن، لضبط الأداء في المؤسسات (balance scorecard)، حيث تختلف عملية تطبيق معايير أو مؤشرات الأداء، بحسب المؤسسة المعنيَّة، وبحسب المرحلة التي تمر بها الساحة الثورية، ولكن يمكن اقتراح هذا النموذج، لتطبيقه في متابعة أداء الوزارات في الحكومة الثورية، والمؤسسات العامة، والأحزاب السياسية، ومراكز البحوث والدراسات، والمعاهد العليا، وغيرها من

المؤسسات؛ وتتوزع بطاقة التوازن إلى أربع أقسام، فيُعنى القسم الأول بالجمهور الذي أنشأت المؤسسة لخدمته، ثم القسم الثاني، وهو الذي يُعنى بالعمليات الأساسية في المؤسسة، وضبط أدائها، بحيث لا تطغى عملية على أخرى، ثم القسم الثالث، وهو الذي يُعنى بالوضع الداخلي للمؤسسة، من عمليات التطوير، والتدريب، وتوقع التحولات والتغيير، وتمكين العاملين، من المشاركة وتطوير قدراتهم ومهاراتهم، ثم القسم الرابع، وهو الذي يُعنى بالجانب المالي، وضبط الأداء فيه، وتكتمل العملية عبر بناء مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) في كل قسم من الأقسام الأربعة، وفق الأهداف الاستراتيجية التي وُضعت للمؤسسة.

- كما يمكن استخدام نفس النموذج، الذي قامت بعض الهيئات الدولية بتعديله، لصالح ضبط الأداء الحكومي [1]، والذي أقترح تطبيقه في ظل الحكومات الثورية، وخصوصاً في مرحلة الاستقرار النسبي، وفي المناطق المحررة، وقد أدْخلتُ بدوري، بعض التعديلات على النموذج، الذي يمكن أن يُساهم في ضمان توازن أداء الحكومة الثورية، وفق الأهداف الاستراتيجية لوجودها، ولخدمة مجتمعها، كما هو في الشكل التالي:

بطاقة مؤشرات الأداء الحكومي المتوازن وفق الأهداف الاستراتيجية					
اعتبارات الشعب والجمهور	فاعلية الخدمات الحكومية	المصداقية والشفافية والمحاسبة	استقلال النظام القضائي ونزاهته	الاستقرار الأمني	تساوي فرص العمل السياسي
اعتبارات العمليات الأساسية للمؤسسة	برمجة العمليات الأساسية	تطبيقات وفاعلية الأتمتة	الاستعداد للسيناريوهات	أنظمة دعم القرارات	استقرار الأداء السيادي
اعتبارات قدرات المؤسسة	إدارة وقيادة التغيير	التدريب والتأهيل	البحث والتطوير	تمكين العاملين ومشاركتهم	رضا العاملين
الاعتبارات الاقتصادية والمالية	مصداقية الميزانية العامة	الرقابة الشعبية	إدارة الزكاة وشرعية الضرائب	الضمان الاجتماعي	إدارة الثروة والاستثمار

(1) https://freebalance.com

- الخطوة الرابعة في بناء الاستراتيجية: رسم الخطط التنفيذية، وطرائق الأداء

ويمكن تحقيق هذه الخطوة، عبر تحويل المسارات الاستراتيجية، التي وصفناها في الخطوة الثانية، إلى مشاريع تفصيلية، ذات أهداف محددة، كما في النموذج التالي:

- يمكن تحويل المسار السياسي والفكري إلى مشروع يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

الهدف الأول: وضع واعتماد دستور الثورة.

الهدف الثاني: وضع واعتماد عقيدة وفلسفة المشروع السياسي للثورة.

الهدف الثالث: اعتماد المدونة الشرعية في القضاء وفي جميع شؤون الدولة والمجتمع.

الهدف الرابع: وضع واعتماد المنظومة القيمية في الأداء الفكري والإعلامي

- كما يمكن تحويل المسار العسكري والأمني، إلى مشروع يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

الهدف الأول: وضع واعتماد مدونة التربية والإعداد العسكري العقائدي والأخلاقي والمهني.

الهدف الثاني: وضع واعتماد مدونة الأداء الأمني العقائدية والأخلاقية والمهنية.

الهدف الثالث: وضع واعتماد استراتيجية البناء العسكري المؤسسي والتقني الصناعي.

الهدف الرابع: وضع واعتماد استراتيجية الاكتفاء العسكري الذاتي والتكامل مع شعوب الأمة المسلمة.

- كما يمكن تحويل مسار الاقتصاد والثروات والتكنلوجيا إلى مشروع يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

الهدف الأول: وضع واعتماد استراتيجية تنمية الثروات والحفاظ على البيئة.

الهدف الثاني: وضع واعتماد استراتيجية الأمن الغذائي والمائي.

الهدف الثالث: وضع واعتماد استراتيجية التنمية الاقتصادية في جميع المجالات والمتكاملة مع شعوب الأمة المسلمة.



الهدف الرابع: وضع واعتماد استراتيجية النمو العلمي والتقني والصناعي مع التكامل والانفتاح على شعوب الأمة المسلمة.

وهكذا في بقية المسارات الاستراتيجية.

- الخطوة الخامسة في بناء الاستراتيجية: وضع الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة (حكومة، حزب، مركز دراسات، ...الخ)

وهي الخطوة التي نختتم بها مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، حيث ميَّزنا بينها وبين الخطوات السابقة التي تشكل المرحلة السابعة، من وضع الخطة، حتى يسهل الوقوف عليها، من الناحية الفنية، مقارنة ببقية الخطوات، كما أن خطوة وضع استراتيجية المؤسسة في هذه المرحلة، قد أصبحت سهلة وميسورة، بعد أن اتضحت جميع خطوات وضع الخطة الاستراتيجية.

- ولتسهيل واختصار وضع الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة، فسوف نستخدم أحد نماذج التخطيط المناسب لهذه المهمة، وهو النموذج المُختصر، المُسمَّى ب "MOST"، حيث تشير حروف النموذج إلى الكلمات التالية:

المهمة أو الرسالة Mission

الأهداف Objectives

الاستراتيجية Strategy

الخطط التنفيذية Tactics

- وسيكون مجال التطبيق المقترح لهذا النموذج في إطار مؤسسة (الحزب السياسي) في الساحة الثورية، مع إمكانية استخدام النموذج لأي مؤسسة أخرى، وكيفية بناء خطة الحزب الاستراتيجية الخاصة به، مع افتراض أن طاقات الحزب القيادية، وخبراؤه، قد شاركوا في مراحل وضع وبناء الخطة الاستراتيجية في الساحة الثورية، لأن تلك المشاركة سوف تُسهِّل عليهم كثيراً، عملية وضع الخطة الاستراتيجية للحزب.

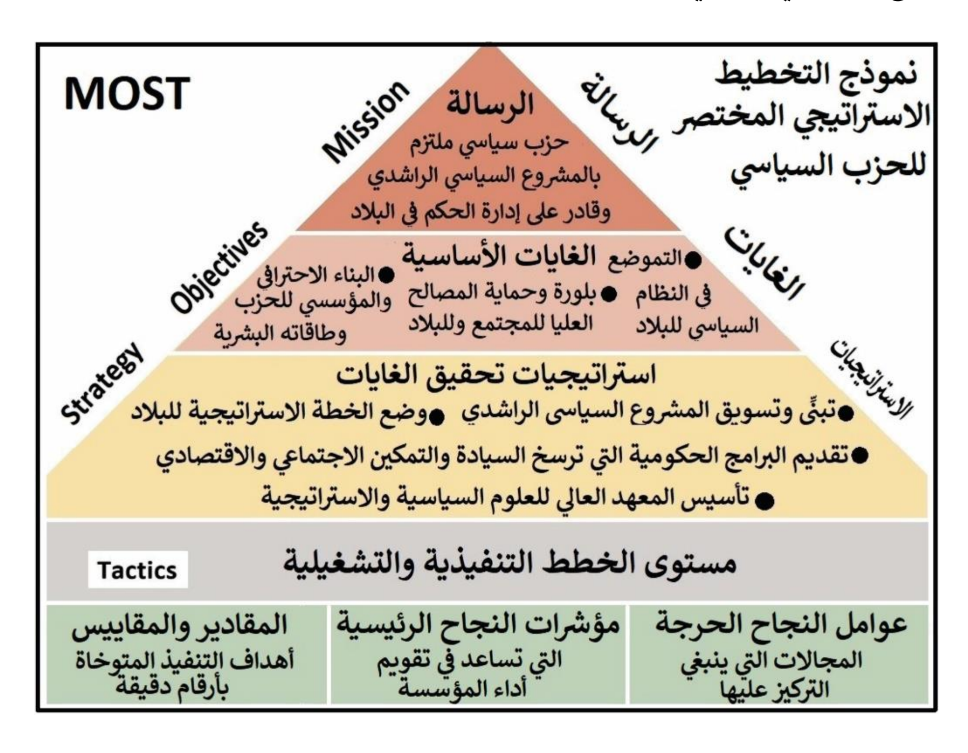
- سوف يستلهم الحزب السياسي رؤيته ورسالته من رؤية المشروع الاستراتيجي للساحة الثورية، حيث سيعمل الحزب في ظل تلك الرؤية، ويسهم مع بقية مُكوِّنات الساحة الثورية في تحقيقها، كما يمكن دمج رؤية ورسالة الحزب في صيغة واحدة، كما هو مقترح في النموذج القادم.

- وبالرُّغم من استخدام النموذج التخطيطي (MOST) لوضع استراتيجية الحزب السياسي، لكن من المستحسن أيضاً، استصحاب أهم مراحل ومنهجية التخطيط الاستراتيجي، التي تم وصفها سابقاً، في مراحل وضع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، وخاصة المرحلتين التاليتين:

المرحلة السادسة: مرحلة دراسة بيئة المشروع وتحليل الفجوة

المرحلة السابعة: مرحلة بناء الخطة الاستراتيجية في شكلها النهائي

- ولتسهيل عرض واستخدام النموذج التخطيطي (MOST)، قمت بوضع النصوص المقترحة التالية، كتصور لخطة الحزب الاستراتيجية، وهي مقترحات تتوافق مع متطلبات حراك الحزب السياسي في أي ساحة ثورية، ومستجيبة لرؤية المشروع السياسي الثوري.







المشروع التطبيقي الثاني

مشروع بناء دوائر أهل الحل والعقد في الأمة

مفردات المشروع:

أولاً: التعريف والشعار والرؤية والرسالة

ثانياً: غايات المشروع والمهام التي سيؤديها

ثالثاً: هيكلية وآليات الأداء في المشروع

رابعاً: معايير وضوابط الأداء في المشروع



أولاً: التعريف والشعار والرؤية والرسالة

تعريف المشروع:

إن مشروع بناء دوائر أهل الحل والعقد في الأمة، هو سعي تطوُّعي مُنَظَّمٌ ومُسْتَدام، لتشبيك علماء الأمة المسلمة، ومستشاريها، وخبرائها، وقادتها، حتى يُسهموا في إحياء وبناء النظام السياسي للأمة المسلمة، في بعده النظري، والتطبيقي.

و "أهل الحل والعقد"، هم الفئة الواسعة من علماء الأمة، وقيادات الجهاد، وذوو المكانة العِلميَّة والاجتماعيَّة فيها، والخبراء، والمستشارون، الذين حمَّلَهم الله عز وجل أمانة تدبير شأن الأمة السياسي، ضمن شؤون أوسع، كأداء أمانة العلم وتبليغه، والأمر بالمعروف، والنهي عن منكر، والدلالة على الخير، وجلباً لأعظم المصالح للأمة المسلمة.

وبالرُّغم من تشابك وتداخل مصطلح "أهل الحل والعقد"، مع مصطلحات أخرى، فإنها في الغالب تقود إلى نفس المعنى، وهم: (أولو الأمر – العلماء – أهل الاختيار – أهل الاجتهاد – أهل الشورى – أهل الشوكة – أهل الرأي والتدبير) [1]، فإن مصطلح أهل الحل والعقد، يشمل جميع المصطلحات السابقة، وذلك فيما رجحه الإمام النووي رحمه الله تعالى بقوله: (وتنعقد الإمامة بالبيعة، والأصح بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم) [2]، وهو ما اختاره الشيخ محمد رشيد رضا بقوله: (أن تكون تسميتهم بأهل الحل

---

(1) عبد الله بن إبراهيم الطريقي، أهل الحل والعقد صفاتهم ووظائفهم، منشورات رابطة العالم الإسلامي، العدد1419/185/17هـ، ص 21.

(2) منهاج الطالبين مع شرحه مغني المحتاج 130/4.

والعقد مانعة من الخلاف بينهم، إذ المتبادر أنهم زعماء الأمة وأولو المكانة، وموضع الثقة من سوادها الأعظم، بحيث تتبعهم في طاعة من يُوَلُّوْن عليها فينتظم به أمرها، ويكون بأمن من عصيانها وخروجها عليه)[1].

وأما مهمة أهل الحل والعقد فقد اختصرها الدكتور عبد الله بن إبراهيم الطريقي بقوله: (والحاصل: أن هذا اللفظ قد جمع بين أمرين، العقد، والحل، والمراد: عقد نظام جماعة المسلمين في شؤونهم العامة السياسية والإدارية والتشريعية والقضائية، ونحوها، ثم حل هذا النظام لأسباب معينة ليُعاد ترتيب هذا النظام وعقده من جديد)[2]، وإذا كانت الأمة المسلمة بأمس الحاجة إلى أهل الحل والعقد، في حال انعقاد أمرها، واستواء نظامها السياسي وخلافتها، فما بالكم اليوم، في ظل انهيار نظامها السياسي، وسيطرة الصليبية العالمية، واليهودية عليها؟

فهي إذن آليَّة شُورَوِيَّة واسعة، لإدارة شأن الأمة السياسي، وإعادة نَظْم وإدارة هذه الساحة الخطيرة، بحيث تتسع لتشمل كل من له شأن، وموقع مميز بين شعوب الأمة المسلمة، من علماء، ومجاهدين، وقيادات الجماعات والتيارات، والرموز السياسية، والممثلين لجميع أنواع التكتلات، بشرط موالاتهم لله ولرسوله وللمؤمنين، لأن القاعدة التي تجمعهم، هي خدمة مصالح الأمة المسلمة العليا، والعمل على سد فراغ السلطة، والاجتهاد في إعادة تأسيس دولة الإسلام، بمستواها القُطري، والإقليمي، والعالمي.

(1) محمد رشيد رضا، الخلافة، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص 15.

(2) عبد الله بن إبراهيم الطريقي، أهل الحل والعقد صفاتهم ووظائفهم، منشورات رابطة العالم الإسلامي، العدد17/185/1419هـ، ص 26-27.



شعار المشروع:

قول الله عز وجل: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ آل عمران:104، وفي تفسير الآية يقول الشيخ محمد عبده: (وأما هذه الآية فإنها تَفرِض أن يكون في الناس جماعة متحدون، أقوياء، يتولون الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وهو عام في الحكام والمحكومين، ولا معروف أعرف من العدل، ولا منكر أنكر من الظلم) [1]، ثم أشار إلى الحديث التالي: (كلّا واللهِ لتأمُرُنَّ بالمعروفِ، ولتَنْهَوُنَّ عن المنكَرِ، ولتأخُذُنَّ على يدَي الظالمِ، ولَتَأْطُرُنَّه على الحَقِّ أطْراً، ولَتَقْصُرُنَّه على الحَقِّ قَصراً) [2]؛ وإن المتأمل في موضع الآية السابقة، سيجدها تتوسط قوله تعالى، في الآية التي قبلها: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جميعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، والآية التي بعدها: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾، فتأمَّل.

رؤية المشروع:

يتطلع مشروع أهل الحل والعقد، إلى إيجاد مرجعية سياديَّة، تُعبِّر عن سلطان الأمة السياسي، وتكون قادرة على النظر في النوازل الكُبرى، ومصالح الأمة العُليا، وجمع كلمتها الشرعيَّة والسياسيَّة، على نظام ومشروع سياسي، في مستوياته القُطرية، والإقليمية، والعالمية.

الرسالة والمهمة الأساسية للمشروع:

تتلخص مهمة دوائر أهل الحل والعقد، في نيابتهم، ووكالتهم عن شعوب الأمة المسلمة، في بلورة الاجتهاد المعاصر، في شأن الأمة السياسي، وجمع كلمتها عليه، والمساهمة العلمية والعملية في دعم تحرر الأمة، من أنظمة الطغيان الداخلي، ووصاية وسيطرة الأمم الخارجية، وإدارة مراحل التمكين السياسي للشعوب، وإقامة نظام الخلافة الراشدة.

---

(1) تفسير المنار.

(2) سنن أبي داود.

ثانياً: غايات المشروع والمهام التي سيؤديها

وتتمثل الغايات الأساسية للمشروع في النقاط التالية:

1- إيجاد البيئة التنظيمية، لعلماء، وخبراء، وقادة الأمة، التي تتمثل في منصات الحوار والتواصل، القُطري، والإقليمي، وصولاً إلى البناء المؤسسي والمرجعي، وتحصيل ثقة الأمة ودعمها للمشروع.

2- بلورة التصور النهائي للمشروع الإسلامي، من خلال الاجتهاد في الإجابة على النوازل الكبرى، وتحديد المصالح العليا للأمة، وبلورة النظام السياسي الراشدي في الإسلام، وتطبيقاته الدستورية، ودعوة الأمة للاجتماع عليه.

3- استخدام دوائر أهل الحل والعقد، كمنطلق عملي في تأسيس وإقامة النظام السياسي الراشدي، وإيقاف دوران شعوب الأمة في الفراغ السياسي، الذي صنعته الحملة الصليبية، حيث سيطرت على مدخلات ومخرجات النُّظُم السياسية التي صنعتها على عينها.

4- دراسة واعتماد الخيارات الاستراتيجية، التي تحتاجها الأمة، في إدارة الصراع والتدافع الحضاري، بأبعاده العقائدية، والفقهية، والسياسية، والفكرية، والاقتصادية، والعسكرية.

5- بلورة وتوحيد الخطاب العام، في جميع قضايا الأمة العامة، وإيقاف عمليات الاختراق المستمرة، في هذا المجال منذ مئة عام.

6- ممارسة الأدوار الرقابية العامة والخاصة، في ساحات الأمة المختلفة، من أمر بمعروف، ونهي عن منكر، وتكريس سنن الخلفاء الراشدين في الممارسة السياسية، ومنع الطغيان السياسي، مهما كانت مبرراته.

وفي ضوء تلك الغايات الكُبرى للمشروع، تأتي الأدوار التفصيلية التالية:

1- الدعم والتكامل بين مشروع أهل الحل والعقد، وبقية المشاريع التطبيقية في المشروع الإسلامي.



2- المساهمة في صناعة الرأي العام على المستوى القُطري، والإقليمي، والعالمي.

3- تعبئة طاقات الأمة البشرية، ومد الساحات الثورية بالدعم الاستشاري والتخصصي الذي يلزمها.

4- بناء شبكة العلاقات القيادية والتخصصية على مستوى الأمة.

5- ترشيح وتقديم الكفاءات البشرية للمهام القيادية المختلفة في الأمة.

6- تطوير آليات الدعم المتبادل بين قضايا الأمة وساحاتها المختلفة.

7- توفير البيئة الملائمة لتواصل الحوار الحُر والشامل بين علماء الأمة ومُكوّناتها.

8- بلورة معايير الأداء وتوحيدها في مختلف الساحات السياسية، والاستراتيجية، والفكرية.

9- بذل الجهود في قراءة المستقبل القريب والبعيد لأمة الإسلام، ودراسة وتوقع سيناريوهات المستقبل المختلفة، وما يلزمها من استعداد وإعداد.

10- العمل على تنسيق وتكامل جهود الجماعات والتيارات والمؤسسات، في تعاملها مع قضايا الأمة الكُبرى، وتقليل مساحة الاختلاف، والتناقض فيما بينها.

11- مواجهة وإبطال الهجمات العقائدية والفكرية والأمنية، التي تشنها بقية الأمم ضد الأمة المسلمة، ومحاصرة الاختراقات العقائدية والسياسية والفكرية، التي يقودها اليهود والنصارى والباطنية الحديثة، ومواليهم من المنافقين في ساحات الأمة المختلفة.

12- استثمار وتشبيك الطاقات البشرية المتقدمة في المجالات العِلميَّة والعَمَلية، وفتح قنوات التواصل فيما بينها، تمهيداً لانتفاع الأمة من ناتج اجتهادها وأدائها.



ثالثاً: هيكلية وآليات الأداء في المشروع

ستكون عملية عرض هيكلية وآليات، مشروع بناء دوائر أهل الحل والعقد، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

السؤال الأول: من أين تكون البداية، ومن هم المعنيون بتأسيس المشروع؟

السؤال الثاني: ما هي شروط ومؤهلات المشاركين في المشروع؟

السؤال الثالث: ما هو الهيكل العام للمشروع ومستويات إدارته؟

السؤال الرابع: ما هي العمليات الأساسية في تشغيل وتحريك المشروع؟

إجابة السؤال الأول: من أين تكون البداية، ومن هم المعنيون بتأسيس المشروع؟

- معلوم بأن واجب تأسيس هذا المشروع، إنما يدخل تحت فروض الكفاية، وبه يتحقق رفع الحرج عن الأمة المسلمة، في أبواب عديدة من الواجبات الشرعيَّة، كواجب الاجتهاد والإجابة عن النوازل الكُبرى التي تحيط بالأمة، وواجب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وواجب تغيير المنكر، وخاصة أعظم المنكر، الذي يتمثل في ذهاب دولة الإسلام، وخروج الأمة من ساحة التمكين، إلى ساحة الذل والاستضعاف والوهن، وواجب إعادة العمل بالنظام السياسي الراشدي، وحفظ بيضة الدين، وجهاد الأعداء، وواجب اجتماع كلمة المسلمين، وعلى الأخص اجتماع كلمة العلماء؛ الأمر الذي يوجب الذهاب إلى تأسيس آليَّة، تُمَكِّن علماء الأمة و وذوي الشأن فيها، من أداء تلك الواجبات مجتمعة.
- وإن النهوض بالواجبات المذكورة سابقاً، غير ممكن إلا أن تنهض به جماعة وجمهور معتبر من الأمة، في عِلمِهم ووزنهم بين الناس، وهو فرض عين بالنسبة لمن تحققت فيه متطلبات النهوض بالمشروع، حتى تتمكن الأمة من تغيير واقعها السياسي المقيت، إلى واقع يحبه الله عز وجل، ورسوله ﷺ، والمؤمنون.



- وقد جرَّبت الأمة المسلمة خلال القرن الماضي، عدة آليَّات تنظيمية للنهوض بالأمة المسلمة، فميا يتعلق بمصالحها العُليا وواجباتها الكُبرى، من التصدي لأعداء الداخل والخارج، وحفظ بيضة الدين والحُرُمات، من تنظيمات سياسية وحزبية، وجماعات إسلامية، وروابط وتجمعات للعلماء على مستوى كل قُطر، وعلى مستوى العالم، إلى غير ذلك من الآليَّات، وبالرُّغم من قيام تلك التنظيمات الإدارية والمؤسسية بأدوار عظيمة خلال القرن، لكنها لم تصل إلى مستوى حيازة المرجعية الشاملة، التي تدين لها الأمة بالسمع والطاعة، والاقتناع بدورها، وإعطائها حق تمثيل الأمة والنظر في شأنها العام؛ الأمر الذي يقتضي ويوجب الذهاب إلى آليَّة "أهل الحل والعقد"، كمرتكز أساسي في جمع كلمة الأمة المسلمة، خاصة وأن هذه الآليَّة تجمع بين المرجعيَّة الشرعية والسياسيَّة في آنٍ واحدٍ، من تمثيل العلماء فيها، بالإضافة إلى مُمَثِّلي كافة أنواع التجمعات في الأمة، السياسيَّة منها والبشريَّة والجغرافيَّة.
- وبناء عليه فإن مسألة النهوض، بواجب تأسيس دوائر أهل الحل والعقد، أمر يلزم كل من انطبق عليه وصف التأثير والرمزية والقيادة في الأمة، كفئة العلماء، الذي يحملون علوم الشريعة بكل تفرعاتها، وفئة المستشارين والخبراء، في جميع العلوم وخاصة السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والعسكرة، وأي علم أو خبرة متقدمة تنفع الأمة، ثم تأتي فئة الجماعات، والتيارات الفكرية، والسياسية، وفئة القيادات الاجتماعية، والقبلية، والنواحي الجهوية، ومن له سمع وطاعة، وتأثير بين أتباعه وعشيرته، فكل أولئك معنيون بمسألة النهوض بهذا المشروع، المتعلق بشأن الأمة الكُلِّي، والنظر في مصالحها العُليا.
- وأهم ما ينبغي ملاحظه في مسألة المعنيين بهذا المشروع، أنهم ينقسمون إلى ثلاث فئات: أما الفئة الأولى، فهم الأفراد المستقلون، من علماء وخبراء ومستشارين ورموز، وأما الفئة الثانية، فهم الذين يمثلون الجماعات، والتيارات، والأحزاب، والقبائل، والجِهويات، وأما الفئة الثالثة، فهم الذين يمثلون المؤسسات، العلمية

منها، والمهنية، والاستشارية، والثورية، كقيادات الفصائل المقاتلة في سبيل الله، وقيادات الساحات الثورية، ورموز وممثلي الحكومات الثورية، والحكومات المستقرة، التي انحازت إلى خيارات الأمة، ودعم ثورتها، وتحكيم شرع ربها.

- ولا يُعتبر هذا المشروع بديلاً عن التنظيمات، والكُتل، والجماعات، والأحزاب في الأمة، وإنما هو أرضية عامة، ومشتركة، لتشبيك وتكامل أداء جميع المعنيين بالشأن العام في الأمة، والشأن السياسي على وجه الخصوص، كما أنه يتيح تمثيلاً عادلاً لجميع مكونات الأمة، عبر علمائها، ورموزها، وحملة الأمانات، فيها سواء كانوا من المستقلين، أم من المنتمين، والممثلين للجماعات، وللمؤسسات، كما أنه يحل أحد أهم الإشكالات في تمثيل الأمة، الذي احتكرته بعض الجماعات لنفسها في العقود الأخيرة، والذي قاد إلى صراع وتنافس مذموم فيما بينها، وضياع مصالح الأمة العُليا، نتيجة لذلك الصراع.

- وتبدأ عملية بناء المشروع من المستوى القُطري، ثم المستوى الإقليمي، ثم المستوى العالمي، ويتم تأسيس المشروع عبر مبادرة، من قبل أي فئة من الفئات المذكورة، التي تنتمي إلى دوائر أهل الحل والعقد، ودعوتها على مستوى القطر، إلى تأسيس وإطلاق منصة حوار مستدام - بشرط أن لا يكون للداعين أي وصاية على هذه المنصة – وفق المرتكزات المذكورة في هذا المشروع، والتي يمكن أن يتم تطويرها بعد ذلك؛ ثم وفي أول اجتماع، وبأي عدد من الحضور، يتم اختيار أو انتخاب لجنة مصغرة من المستقلين، وغير المحسوبين على أي تكتل، لتقوم بمهمة أمانة منصة الحوار المستدام، وتكون مهمة هذه الأمانة، تنظيم أجندة الحوار، وإدارته، وإعلان نتائجه، وحفظ أرشيفه، ووثائقه، وتوجيه الدعوة في كل مرة، إلى دائرة أوسع من المحسوبين على دوائر أهل الحل والعقد، في القُطر المحدد، وهو ما ينبغي تكراره في كل قُطر يتمكن أهله من ذلك، ولو بشق الأنفس، لأهمية المشروع البالغة في ترتيب شأن الأمة الكُلِّي.

- وبذلك تنطلق نواة المشروع التي تُعتبر ضمن المرحلة التطبيقية الأولى منه، حيث لا يحد هذه المرحلة سقف زمني، ولا ينبغي الاستعجال في الانتقال من المرحلة التطبيقية الأولى إلى الثانية، حتى يستوعب المشاركون طبيعة المشروع، ويتبنونه تبنِّياً حقيقياً، فالمرحلة الأولى، هي مرحلة تطوير ذاتي وبناء للمشروع، دون إرهاق وتكلُّف، ويتم فيها تدريب المشاركين على أصول المشروع، وطرق الأداء فيه، إلى أن تتضح معالم المشروع لهم، من خلال تلمُّسِ معالمه وحدوده، وصولاً إلى استقرار الأداء في مسيرته.

- ويتم في هذه المرحلة دعوة أعداد متزايدة من الذين تنطبق عليهم شروط وصفات أهل الحل والعقد في القُطر المحدد، إلى أن يتوافر لمنصة الحوار تمثيل مقبول ووافر، من رموز وكُتل أهل الحل والعقد في القُطر، كما يتم التركيز في هذه المرحلة على واجبين رئيسيين، فأما الواجب الأول: فهو بلورة نظام المشروع، وآليات العمل فيه، ووثائقه الأساسية، وأما الواجب الثاني: فهو بلورة المواقف العامة لأهل الحل والعقد في القُطر، من قضايا القُطر العامة، وقضايا الأمة العامة، إلى أن تنضج ظروف الممارسة في المشروع، للانتقال إلى المرحلة التطبيقية الثانية، وهي المرحلة الإقليمية، التي سوف نشرحها في الإجابة على السؤال الثالث.

- يمكن للمشاركين في تأسيس مشروع بناء دوائر أهل الحل والعقد، أن يتخذوا من وثيقة هذا المشروع في الكتاب، دليلاً أوَّليَّاً لضبط أدائهم، مع إمكانية التعديل والإضافة لتصورات المشروع وهيكليته، بحسب التجارب والرؤى التي يتوصلون إليها، بشرط المحافظة على البصمة العقائدية والتنظيمية للمشروع، وعدم الخروج عن المعايير العامة، التي تضبط أداء هذا المشروع، وتربطه بغايات المشروع الإسلامي، وخاصة التمكين السياسي للأمة المسلمة، وإعادة دولتها، وألا تُخرج تعديلات المشروع عن مهامه التي وُجد من أجلها.

- ومع تطوير الأداء المؤسسي في منصة الحوار المستدام، من خلال التحسين والإضافة من قبل الأمانة والمشاركين في الحوار، إلا أن الحرص الأكبر ينبغي أن يتجه إلى:

- الالتزام الكامل بوضع مهمة إدارة المشروع بيد المستقلين المحايدين في الأمة، والذين لا ينتمون لأي تكتل، ولا يتطلعون للمراكز القيادية.
- عدم إقصاء أي مستحق للالتحاق بالمشروع.
- تقديم أصحاب العِلم والخبرة، والقوة والأمانة، على غيرهم في مدأولاًت المشروع، وخاصة عند بحث وترجيح المشاريع الاجتهادية، أو تزكية الأشخاص، للقيام بالمهام السياسية والقيادية في الأمة.
- التركيز على أجندة المصالح العُليا للشعب المعني، ثم مصالح الأمة.
- القضايا السياسية لها الأولوية في الحوار، وخاصة من حيث بلورة المشاريع العملية، والبرامج، والهياكل، والأشخاص.
- إطلاع الشعب المعني ومن ثم الأمة كلها، على المدأولاًت والحوارات في المشروع والنتائج التي يتوصل لها المتحاورون.
- قيام قادة المشروع بمراقبة الساحة السياسية العامة وحراستها من الاختراقات.

• وفيما يلي أهم الشروط والمؤهلات، التي ينبغي أن يحوزها المشاركون والمنتسبون، إلى مشروع أهل الحل والعقد:

- الشرط الأول: مجمل الشروط التي اشترطها علماء الأمة، في من يجوز له الالتحاق بأهل الحل والعقد، وهي: العقل، والبلوغ، والإسلام، والعدالة، والذكورية، والعلم، والرأي والحكمة، والشوكة [(1)].
- الشرط الثاني: يتقدم أصحاب العلم الشرعي وخاصة المجتهدين، على غيرهم من بقية التخصصات في الالتحاق بمشروع أهل الحل والعقد، بسبب

(1) عبد الله بن إبراهيم الطريقي، أهل الحل والعقد صفاتهم ووظائفهم، منشورات رابطة العالم الإسلامي، العدد1419/185/17هـ، ص 49.



حملهم لأمانات هذا الدين العظيم، ومعرفتهم بقواعد الشرع، وشروط الإمامة، وقدرتهم في النظر للنوازل التي ألمَّت بالأمة.

- الشرط الثالث: العلم والتخصص والخبرة والاحتراف، في أي شأن من شؤون الحياة العامة، كالشؤون السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو العسكرية، وغيرها، بما يؤهله للمشاركة في النظر لقضايا الشعوب والأمة.

- الشرط الرابع: المكانة الاجتماعية، والحضور الشعبي، والتأثير السياسي، كالقيادات الميدانية للفصائل المجاهدة، وزعماء الكتل الاجتماعية، ورؤساء القبائل والأعراق، وممثلي الجماعات، والتيارات، وممثلي الحكومات المنحازة للأمة، ومن يشابههم.

- الشرط الخامس: أن يشهد له أهل التخصص، أو أهل القطر، بتحقق شرط العدالة والصدق والعلم والخبرة، وأن يكون معروفاً بتاريخه وأدائه.

- الشرط السادس: ألا يكون في سيرته وتاريخه أي نوع من الارتهان، والتوظيف ضد دين الأمة ومصالحها، من قبل أعداء الأمة، داخلياً أو خارجياً.

- الشرط السابع: أن يكون حُراً طليقاً متحكماً في قراراته وتصرفاته.

- الشرط الثامن: ألا يكون في سيرته أي نوع من أنواع التجاوز على حُرُمات الأمة قولاً ولا فعلاً.

- الشرط التاسع: أن يكون مؤمناً ومُقرّاً بتقديم مصالح الأمة العليا على كل المصالح الأخرى.

- الشرط العاشر: أن يكون محتسباً لوجه الله تعالى، ومؤدياً للأمانة في التحاقه بالمشروع وخدمته، ولا يمنع ذلك من توظيف القدرات البشرية بأجر يتناسب ومهامهم في مشروع أهل الحل والعقد.

- الشرط الحادي عشر: أن يوقع على وثيقة الالتزام بالمشروع، وغاياته، كعقد شرعي، يلتزم فيه بأداء الأمانات، التي أوجبها الله عز وجل على أهل الحل والعقد.

إجابة السؤال الثالث: ما هو الهيكل العام للمشروع ومستويات إدارته؟

- يسعى مشروع بناء دوائر أهل الحل والعقد، إلى تحقيق ثلاثة مستويات، في تأسيس وإدارة المشروع، كما يلي:

المستوى الأول من البناء: المستوى القُطري والذي يتحقق فيه:

- تبني مشروع أهل الحل والعقد على المستوى الفردي والدعوة له.
- بلورة واستيعاب مشروع أهل الحل والعقد في مستواه النظري.
- تسمية وتكليف أمانة أهل الحل والعقد على المستوى القُطري.
- تأسيس منصة الحوار المُستدام لأهل الحل والعقد على مستوى القُطر.
- طرح ومناقشة النظام الأساسي المُوحَّد لمشروع أهل الحل والعقد.
- تفعيل مهام وواجبات أهل الحل والعقد مؤسسياً وجماهيرياً.
- تعريف الجماهير بمشروع أهل الحل والعقد، وقياس مدى تقبل واستيعاب المشروع لدى الناس عامة وخاصة.
- تأسيس مجلس شورى أهل الحل والعقد على المستوى القُطري.

المستوى الثاني من البناء: وهو المستوى الإقليمي الذي يتحقق فيه:

- بناء شبكة التواصل الإقليمي بين أفراد ومؤسسات أهل الحل والعقد.
- إيجاد وتفعيل منصة الحوار المُستدامة على المستوى الإقليمي.
- دعم وتطوير المشروع من خلال رفده بالدراسات والتقعيد الشرعي.
- طرح ومناقشة النظام الأساسي المُوحَّد لمشروع أهل الحل والعقد.
- الدعم المتبادل لأدوار وممارسات أهل الحل والعقد ضمن الإقليم.
- تأسيس مجلس شورى أهل الحل والعقد على المستوى الإقليمي.

المستوى الثالث من البناء: وهو المستوى العالمي الذي يتحقق فيه:

- إيجاد وتفعيل منصة الحوار المُستدامة على المستوى العالمي.
- تأسيس وتفعيل الأمانة العالمية لأهل الحل والعقد في الأمة.



- طرح ومناقشة واعتماد النظام الأساسي المُوحَّد لمشروع أهل الحل والعقد.
- تأسيس وتفعيل المؤتمر العالمي لأهل الحل والعقد في الأمة.
- تأسيس وتفعيل مجلس الشورى العالمي لأهل الحل والعقد في الأمة.

وتوضح هذه الصورة المبسطة، مستويات المشروع الثلاثة:



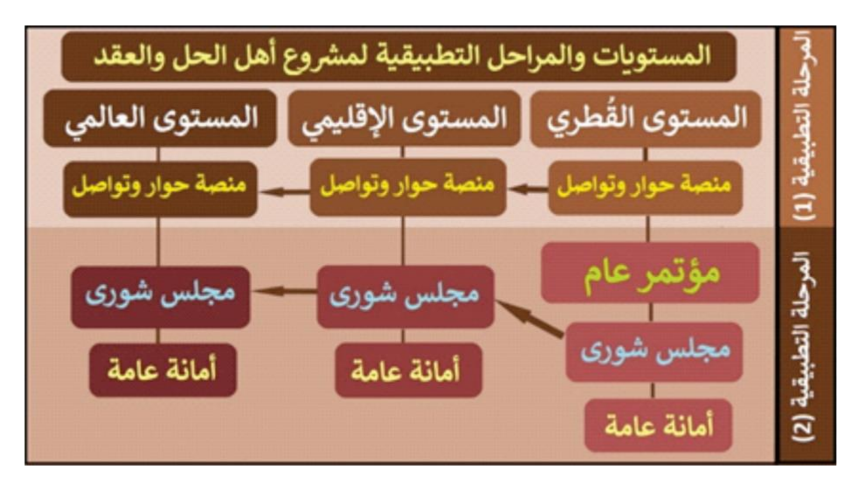
المستويات التنظيمية في مشروع أهل الحل والعقد

- وسوف تمر عملية تأسيس المشروع، بمرحلتين متتابعتين، أما المرحلة الأولى، فهي مرحلة الأداء الأوَّلي المُبسَّط، أو المرحلة التطبيقية الأولى، والتي تتضمن تأسيس منصة الحوار المُستدام، بين كتلة تأسيسيَّة من أهل الحل والعقد في القُطر الواحد، حتى يحققوا تواصلاً فعَّالاً فيما بينهم، ويبدأوا أوَّل خطوات البناء عبر إدامة الحوار، وبلورة تصوراتهم في مشروع أهل الحل والعقد، ويتعاهدوا على حمل أمانته، ويبدأوا في مناقشة القضايا العامة، التي تهم الناس في القُطر المعني، والخروج بتصورات موَحَّدة أو متقاربة في تلك القضايا، وتتم إدارة هذه المنصة عبر أمانة أو سكرتارية، تتكون من أفراد مُستقلِّين، حتى لا تتأثر المنصة بوصاية أو هيمنة أي جهة أو جماعة، ويعتمد نمو المشروع في هذه المرحلة من حيث عدد

المشاركين، على الظروف السياسية والأمنية في القُطر المعني، لكن الأصل أن تتم مغالبة تلك الظروف لا الاستسلام لها.

- وبشكل مواز وأفقي، وفي ذات المرحلة التأسيسية الأولى، على المستوى القُطري، تبدأ أمانات منصات الحوار في كل قُطر، بالتواصل فيما بينها على المستوى الإقليمي، حتى تتشكل منصة الحوار المُستدام بين أهل الحل والعقد على مستوى الإقليم، ثم ينتقل التواصل والحوار الإقليمي، لكي يُشكِّل منصة حوار أهل والعقد، على المستوى العالمي لأمة الإسلام.
- وعند النجاح في تأسيس وتواصل منصات الحوار المُستدام، لأهل الحل والعقد على المستويات الثلاثة، القُطرية، والإقليمية، والعالمية، نكون قد هيأنا الأرضية الصُّلبة، ووضعنا حجر الأساس، لبناء مشروع أهل الحل والعقد، في أبعاده النظرية، وأبعاده المؤسسية، وأبعاده التطبيقية في أوساط الأمة المسلمة، دون تحديد لزمن معين في تحقيق المرحلة الأولى، وإنما بحسب نضج المرحلة واستوائها.

ويشرح هذا المخطط، المرحلتين التطبيقيتين للمشروع:



- ثم يكون الانتقال إلى المرحلة التطبيقية الثانية، بعد نُضج المرحلة الأولى، وهي مرحلة تأسيس مجالس الشورى، القُطرية، والإقليمية، ومجلس الشورى

العالمي، وتبدأ هذه المرحلة من مستوى كل قُطر، بحيث تدعو أمانة منصة الحوار المُستدام، إلى انعقاد المؤتمر الموسع لأهل الحل والعقد في القُطر، بعد تسجيل عضوية أكبر عدد ممكن من أهل الحل والعقد في قائمة موسعة، وعند انعقاد المؤتمر يتم تنظيم عملية انتخاب أو اختيار- بحسب ظروف كل قطر- أعضاء مجلس شورى القُطر، وبذلك تتأسس أول دائرة شرعية في المشروع، وهي التي يقوم عليها المستوى الإقليمي، ومنه إلى المستوى العالمي.

- ثم تأتي الخطوة التالية بانعقاد مجلس شورى أهل الحل والعقد في القُطر، والذي في حال انعقاده يقوم باعتماد النظام الأساسي المُوحَّد لمشروع أهل الحل والعقد (في قراءته الأولى، قبل أن يُعتمد في مجلش الشورى العالمي، في مرحلته النهائية) والعمل بموجبه، وينتخب المجلس رئيساً له، ويَنْتَخِب أو يُعيِّن أميناً عاماً له، وفق ذلك النظام الأساسي.

- فإذا اكتملت حلقة المشروع الأولى على مستوى القُطر الواحد، بتأسيس مجلس شورى أهل الحل والعقد، وانتخاب أمانة عامة له، أمكن الانتقال إلى المستوى الثاني من المشروع، وهو المستوى الإقليمي، حيث يُسمِّي كل مجلس شورى قُطري، مندوبيه الذي سيشاركون في عضوية مجلس الشورى الإقليمي، وبذلك يتشكل مجلس الشورى الإقليمي، من عضوية مندوبي مجالس الشورى في الأقطار المختلفة، والذي يقوم بدوره بانتخاب أو تعيين أمين عام وأعضاء لمكتب الأمانة الإقليمي، وبذلك يتمكَّن مجلس الشورى الإقليمي من مباشرة أعماله، والنظر في القضايا السياسية والعامة، التي تهم الأمة وشعوبها في ذلك الإقليم، أو الوَحدة الجغرافية الكُبرى، بحسب هيكلية المشروع الإسلامي.

- ثم يأتي المستوى الثالث والأخير من المشروع، وهو تشكيل مجلس الشورى العالمي لأهل الحل والعقد في الأمة، ويكون ذلك عبر ترشيح كل مجلس شورى إقليمي، مجموعة من الأعضاء، بحسب النظام الأساسي للمشروع، لكي يمثلوه في مجلس الشورى العالمي، والذي يتوجب عليه في حال انعقاده الأول، اعتماد النظام

الأساسي للمشروع بشكل نهائي، ثم انتخاب رئاسة المجلس، والأمانة العالمية له، والتي سوف تتولى إدارة المشروع على المستوى العالمي.

- ومن الطبيعي أن تكون من المهام المشتركة للأمانات، القُطرية، والإقليمية، والأمانة العالمية، استكمال أي نقص في المتطلبات التنظيمية، والإدارية، والمالية، طوال مراحل التأسيس، حتى يتكامل المشروع في بنائه ثم في أدائه.

إجابة السؤال الرابع: ما هي العمليات الأساسية في تشغيل وتحريك المشروع؟

- بالنظر إلى غايات المشروع الكُبرى، والمهام التي وردت في المفردة الثانية منه، يمكننا أن نحدد العمليات الأساسية لهذا المشروع، بما يلي:

العملية الأولى: بذل الجهود المستمرة في بلورة مشروع أهل الحل والعقد، من حيث التقعيد الشرعي لوجوده، واستيفاء وثائقه وأنظمته، والدراسات التي يحتاجها، وأنظمته الداخلية، وسمات وواجبات العضوية فيه، وخطته الاستراتيجية والتشغيلية، حتى يستقر على أفضل نموذج ترضاه الأمة، ويرضاه علماؤها وخبراؤها.

العملية الثانية: إعمال النظر الشرعي والعملي، في النوزال الكُبرى التي تهدد أمة الإسلام، والإجابة عليها من خلال الاجتهاد الشامل، الذي يعيد تنظيم شؤون الأمة، في هيئة مشروع عالمي، يحدد كيفية الانتقال من الغثائية والوهن، إلى مواقع العزة والتمكين، ويرسم للأمة المسلمة موقعها بين بقية الأمم على المستوى العالمي.

العملية الثالثة: العمل على بلورة النظام السياسي في الأمة المسلمة، في أبعاده العلمية والتنظيمية، وبيان لقواعده، وأصوله الشرعية، والعقائدية واجبة التطبيق، والانتقال به إلى مرحلة التطبيق الوثائقي والدستوري.

العملية الرابعة: المساهمة الفاعلة في عمليات الدفع نحو التمكين السياسي لأمة الإسلام، من المستوى القُطري، إلى المستوى الإقليمي، ثم المستوى العالمي، وإقامة دولة الخلافة الإسلامية.

العملية الخامسة: تأسيس وإدارة نظام الرقابة الشرعية والسياسية الشاملة، التي يؤديها قادة المشروع على ساحات الأمة المسلمة، القُطرية منها، والإقليمية، والعالمية، من حيث أداء الحكومات، ومؤسساتها، وأداء قادة الثورة، في الساحات المختلفة، وأداء الجماعات، والتيارات، والكُتل المختلفة في شعوب الأمة، طلباً لأفضل مستوى من الاعتصام والترابط، وحماية حُرُمات الأمة وحقوقها، ومنعاً لأي نوع من التنازع الذي يقود إلى الفشل.

العملية السادسة: المساهمة الفاعلة في حماية ساحات الأمة المسلمة المختلفة، من الاختراقات العقائدية، والسياسية، والفكرية، والأمنية، والتصدي لها بكل الوسائل.

رابعاً: معايير وضوابط الأداء في المشروع

بالإضافة إلى المعايير الكُلِّيَّة التي تضبط أداء المشروع الإسلامي، فإن مشروع أهل الحل والعقد ملتزم أيضاً بالمعايير التالية:

- أول المعايير التي تضبط أداء مشروع أهل الحل والعقد، هو معيار المسؤولية الشرعية المُلقاة على عاتق كل من تنطبق عليهم صفات أهل الحل والعقد، سواء حَمَلة العِلم الشرعي منهم، أو حَمَلة العِلم الدنيوي، أو من الذين نالوا مكانة، تؤهلهم للالتحاق بأهل الحل والعقد؛ الأمر الذي يوجب عليهم جميعاً، القيام بمهمة "نصيحة" الأمة، ومهمة إنقاذها، وإخراجها من أخطر ما أصابها منذ بعثة نبيّها ﷺ، وهو سقوط دولتها وزوال هيبتها، وتحكيم الصليبية لأنظمة المُلك الجَبْري فيها، وعلوُّ يهود على مقدساتها.
- ويتبع المعيار الأول معيار مشتق منه، وهو معيار واجب أهل الحل والعقد، في قيامهم بمهمة سد الفراغ الشرعي والسياسي، الذي تعاني منه ساحات الأمة المسلمة، والمساهمة الفاعلة في إيقاف التنازع والتفرُّق في صفوف الأمة، من جهة، ورفع وصاية الحملة الصليبية وأوليائها على أمة الإسلام.

- ثم يأتي معيار إحياء وتحكيم سُنَّة النبي ﷺ، وسُنَّة خلفائه الراشدين التطبيقية، واجبة الإحياء والتطبيق، في إقامة النظام السياسي الراشدي، وإعادة الالتزام بما أوجبه القرآن والسنة من أصول في تطبيق النظام السياسي، كما أمر النبي ﷺ في الحديث الذي رواه العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: (صلَّى بنا رسولُ اللهِ ﷺ صلاةَ الصبحِ فوعظَنا موعظةً بليغةً ذرَفَتْ منها العيونُ ووجِلَتْ منها القلوبُ، فقيلَ: يا رسولَ اللهِ! كأنَّها موعظةُ مودِّعٍ فأوصِنا، قال: عليكم بالسمعِ والطاعةِ، وإنْ كان عبداً حبشيّاً؛ فإنهُ من يعِشْ منكم فسيرَى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنَّتي وسنَّةِ الخلفاءِ الراشدينَ المهديِّينَ، عَضُّوا عليها بالنَّواجذِ، وإياكم ومحدَثاتِ الأمورِ؛ فإنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ) [1].

- معيار وَحدة الأمة العقدية والسياسية، وعدم انفصالهما عن بعضهما البعض، فقد سَمَّى الله عز وجل هذه الأمة (بالمسلمين)، فلا يوجد لها اسم ثان، وهو اسم غير قابل للتفرُّق والتجزؤ، وذلك لقوله عز وجل: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ الحج:78، والشاهد في الآية قوله تعالى: (هو سماكم المسلمين من قبل) فلا يمكن تعريف هذه الأمة إلا بصفة (الإسلام)، فهي الصفة التي تميزها عن بقية الأمم، فإذا تفرقت على القوميات، والعِرقيات، والوطنيات، هَلَكَت، ولذلك أورد الإمام ابن كثير، حديث النبي ﷺ التالي في تفسير الآية السابقة، الذي رواه الصحابي الحارث بن الحارث الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: (آمُرُكم بخمسٍ: بالجماعةِ، والسمعِ، والطاعةِ، والهجرةِ، والجهادِ في سبيلِ اللهِ، وإنه من خرج من الجماعةِ قَيْدَ شِبْرٍ؛ فقد خلع رِبْقَةَ الإسلامِ من عُنُقِه؛ إلا أن يُرَاجِعَ، ومن دعا

(1) ابن عبد البر، جامع بيان العلم.



بدَعْوَى الجاهليةِ؛ فهو من جُثا جهنمَ؛ وإن صام وصلى وزعم أنه مسلمٌ) [1]، ويرتبط بهذا المفهوم من وحدة الأمة العقائدية، مفهوم وحدة الأمة السياسية، فأمة الإسلام ترتبط بولائين في ولاء واحد، ولاء لله ولرسوله، بالخضوع، والتسليم، والسمع، والطاعة، لهذا الدين، وولاء للمؤمنين فيما بينهم، من خلال الأُخوَّة، والاجتماع، والنُّصرة، والجهاد، وهذا لا يتم ولا يكتمل إلا في دولة الإسلام، وتحت راية الأمة السياسية؛ ولذلك جاء التحذير العظيم من تولّي المؤمنين لليهود، والنصارى، والمشركين، وعدم اتخاذهم أولياء من دون المؤمنين، والمقصود النهي عن الوَلايَة العَقَديَّة، والسياسيَّة في آنٍ واحدٍ، فهي موالاة لا ينبغي أن تُصرَفَ إلا لله عبادة وطاعة، ولرسوله نبيّاً وإماماً سياسياً، وللمؤمنين كأمة ودولة؛ والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة، ومنها قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ، وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ المائدة: 55-56.

- معيار وَحدة وتكامل النظام السياسي للأمة المسلمة، على المستوى البشري والجغرافي، وذلك من مستوى الوحدات الجغرافية المحدودة، كالأقطار، والدول، والأقاليم، وصولاً إلى نظام الخلافة الإسلامية، على مستوى الأمة كلها، وهو ما ينبغي العمل لتحقيقه طال الزمان أو قصر، فإن وجود الأمة كما ورد في المعيار السابق، لا يمكن التعرُّف عليه إلا بالوجه العقائدي للأمة من جهة، وبالوجه السياسي والتمكين من جهة أخرى، بل إن الأمة المسلمة لا تكتمل ممارستها لدينها، إلا في ظل التمكين السياسي لدولتها، وهذا الذي رأيناه في فعل الرسول الله ﷺ، عندما بايع أهل يثرب، وهاجر لتأسيس دولة الإسلام، وهو أمر لا ينبغي أن يتخلف تطبيقه في واقع المسلمين، كما وعد الله عز وجل في كتابه الكريم بقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ

(1) ابن حجر العسقلاني، تخريج مشكاة المصابيح.



مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ النور:55، قال الإمام الطبري: ليورثنهم الله أرض المشركين من العرب والعجم، فيجعلهم ملوكها وساستها (كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)[1]، ولذلك ربط الله عز وجل بين الوعد بالاستخلاف والتمكين، بالنتيجة الأساسية والنهائية، وهي "الأمن، وعبادة الله، وعدم الإشراك به سبحانه" فعن مجاهد قال: (يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شيئاً) قال: تلك أمة محمد ﷺ[2].

- معيار عالمية المشروع الإسلامي، الذي يمثل أمة الإسلام، وظهورها على بقية الأديان والأمم، والدور الخطير والدقيق، الذي يضطلع به أهل الحل والعقد في أمة الإسلام، لتحقيق ذلك الهدف، من خلال مشاركتهم في بناء المشروع الإسلامي، نظرياً وعملياً، من خلال إجابتهم على النوازل الكُبرى، في واقع الأمة المسلمة، والمبادرة إلى ملء الفراغ السياسي، عبر إحياء النظام السياسي الراشدي، وبذلك يستجيبون لأمر الله عز وجل ووعده الذي قال فيه: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ التوبة:33، فإن أمر الظهور والتمكين مرتبط بظهور النبي ﷺ، وظهور من يخلفه من المسلمين إلى قيام الساعة، كما ورد في حديث تميم الداري رضي الله عنه بقوله: قال رسول الله ﷺ: (ليبلُغنَّ هذا الأمرُ مبلغَ اللَّيلِ والنَّهارِ، ولا يترُكُ اللَّهُ بيتَ مدرٍ ولا وبرٍ إلَّا أدخلَهُ هذا الدِّينَ بعزِّ عزيزٍ أو بذُلِّ ذليلٍ، يعزُّ بعزِّ اللَّهِ في الإسلامِ، ويذلَّ بهِ في الكفر. وَكانَ تميمٌ الدَّاريُّ رضيَ اللَّهُ عنهُ، يقولُ: قد عَرفتُ ذلِكَ في أَهْلِ بيتي لقد أصابَ مَن أسلمَ منهمُ الخيرَ والشَّرفَ والعِزَّ، ولقد أصابَ مَن كانَ كافراً الذُّلَّ والصَّغارَ والجِزيةَ)[3].

(1) تفسير الطبري.

(2) المصدر السابق.

(3) رواه الحاكم في مستدركه.



- معيار تطبيق فقه النوازل، في فك العُقد السياسية والاجتماعية، التي تعاني منها الأمة وشعوبها، والتي لا يمكن لأحد أن يفكَّ عقدها، إلا العلماء المتمكنون، علماً وفهماً لقواعد الإسلام وأصوله، والذين أطلق عليهم ابن القيم رحمه الله لقب "الموقِّعين عن رب العالمين" في كتابه المشهور، وإن مسألة النظر في أزمات الأمة الكُبرى اليوم لا يمكن أن تتأسس إلا بمنهج شرعي شامل، ووفق رؤية فقهية، تفكك العقد وفق فقه النوازل، وتنظر لجميع النوازل الكُبرى التي تحيق بالأمة، بناء على وَحدة العوامل التي شكَّلت وأوجدت تلك النوازل، كنازلة النُّظُم السياسية القمعية أي أنظمة "الدعاة على أبواب جهنم"، وكذا نازلة عدم تطبيق الشريعة الإسلامية، ونازلة تحكُّم الكفار في واقع المسلمين، ونازلة تفرُّق شعوب الأمة على الأعراق والقوميات والوطنيات، إلى غير ذلك من النوازل، التي تحتاج إجابة شاملة، من طائفة معتبرة من علماء الأمة، ويعاونهم على ذلك الخبراء والمستشارون، في كل علم وفن، حتى يبلغوا غايتهم العُظمى، التي تتمثل بتجديد الاجتهاد في الأمة، وتجديد الدين، ووضع واعتماد المشروع الإسلامي، الذي ينبغي أن تسعى أمة الإسلام لتحقيقه في الأرض كلها.
- معيار مواجهة الأمة المسلمة لمشاريع تداعي الأمم عليها، التي هيمنت على أمة الإسلام، ووَحدة المعركة التي تواجهها الأمة في العالم، مهما تنوعت ساحاتها، حيث تساندت، مشاريع تداعي الأمم واتفقت على حصار الأمة المسلمة، وانتهاك حُرُماتها ومقدساتها، بناء على العداء العقدي الذي تشترك فيه تلك المشاريع ضد أمة الإسلام، واقتطاع كل مشروع لنفسه جزء منها، حتى غدت الأمة ممزقة الأوصال، لا يلوي أحد على أحد، وحتى عجز مئات الملايين عن الدفع عن أنفسهم، فسقطوا في عداد المُستضعفين، كمسلمي الهند الذين يصل عددهم على المائتي مليون مسلم؛ فقد أثبتت تلك الحالات بأن انفراد بعض الأمة بمواجهة مشاريع تداعي الأمم، لن يجدي نفعاً، ما لم تشترك الأمة المسلمة جميعاً، في هذا الدفع وفق رؤية واستراتيجية موحدة.



- معيار وجوب إصلاح ذات بين المؤمنين، على مستوى الأمة المسلمة كلها، وإنهاء حالة الفرقة والشتات والتنازع، بين الاجتهادات والجماعات المختلفة، والتي انتهت إلى رؤى متعددة ومُنغلقة، وغير قابلة للتفاعل والتكامل فيما بينها، بدليل ما حدث في ساحات الربيع العربي، من فشل وتفرق تلك المدارس واختلافها، وافتراق شعوب الأمة، على الأبعاد العِرقيَّة، والقوميَّة، والوطنية، وتنازع واختلاف الساسة مع المقاتلين على الأرض، إلى غير ذلك من مظاهر الاختلاف والتفرق؛ الأمر الذي يوجب حراكاً شاملاً، وتاريخياً، من قبل أهل الحل والعقد في الأمة، لتحقيق ما أمر الله به عز وجل من إصلاح بين المؤمنين، وخاصة في مجال المصالحة وفض المنازعات، وإدارة المراحل السياسية الانتقالية، وإسناد أهل الحل والعقد للمؤسسات، وهيئات فض المنازعات، التي سوف تفرزها الساحات الثورية، ورؤية المشروع الإسلامي، في هذا المجال.

- معيار حق الأمة وشعوبها ومكوناتها المختلفة، في تعددية المدارس الاجتهادية، وتعددية وتنافسية الأداء السياسي، والمطالبة بالحقوق، وحق تمثيل الكتل، بكل أنواعها العرقية منها، والقومية، والجهوية، وضرورة نهوض أهل الحل والعقد، لوضع أسس التعامل الشرعي بين تلك الكتل، وإدارة التعددية في الأمة، برشد واعتصام بحبل الله المتين، ونزع أسباب التفرُّق، والصراع.

- معيار حق الأمة الشرعي في الرقابة العامة، على كل أنواع الأداء في ساحاتها، السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والقانونية، وحفظ حقوقها وحُرُماتها، وضمان عدم التجاوز عليها من أي جهة كانت، حكومة كانت، أو جماعة، أو فصيلاً مقاتلاً، أو حزباً سياسياً، أو تجمعاً عرقياً؛ الأمر الذي يوجب على أهل الحل والعقد، العمل على تحقيق هذا المعيار في أداء الأمة العام.





المشروع التطبيقي الثالث

مشروع الحزب السياسي

مفردات المشروع

أولاً: مدى شرعيَّة العمل بآليَّة الأحزاب السياسية؟

ثانياً: مقارنة بين آلية الحزب السياسي وآليَّات الثورة والجماعات

ثالثاً: حزب التمكين المصري (أنموذج تطبيقي مقترح)

رابعاً: رؤية حزب التمكين المصري

خامساً: رسالة حزب التمكين المصري

سادساً: أهداف وغايات حزب التمكين المصري

سابعاً: إعلان مبادئ حزب التمكين المصري

ثامناً: هيكلية الحزب السياسي المقترحة ومؤسساته

تاسعاً: أسئلة وأجوبة حول الحزب السياسي

أولاً: مدى شرعيَّة العمل بآليَّة الأحزاب السياسية؟

وقبل أن نبدأ بعرض المعطيات الشرعيَّة والعمليَّة، التي يمكن الاستناد إليها في العمل بمنظومة، وآلية الأحزاب السياسية، في أداء الأمة السياسي، فإننا سنقف ابتداء على السياق العام، الذي تقع فيه شعوب الامة المسلمة، في وقتنا الحالي، وأول ما يقابلنا في هذا السياق، قرب انتقال الأمة المسلمة وشعوبها، من المرحلة السياسية الموسومة بالمُلْك الجبري، أو مرحلة "الدعاة على أبواب جهنم"، كما وصفهم النبي ﷺ، إلى المرحلة السياسية التالية، والتي سيكون عنوانها "الخلافة على منهاج نبوة"، أو الصفة الأخرى، التي وصف بها النبي ﷺ هذه المرحلة، وهي مرحلة "لزوم جماعة المسلمين وإمامهم"، كما ورد في جواب النبي ﷺ، لحذيفة بن اليمان رضي الله عنه، عندما سأله: (ما تَأْمُرُنِي إنْ أدْرَكَنِي ذلكَ؟ قالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وإمَامَهُمْ) [1]، أي أن الأمة المسلمة، وبعد الانكشاف الخطير في نظامها السياسي، الذي تمثَّل في قيام قيادات الحملة الصليبية بتعيين "ملوكها وحكامها"، فإنها ستذهب إلى اجتماع كلمتها، وإحياء نظامها السياسي، المتمثل بالخلافة الإسلامية، على سنن الخلفاء الراشدين، كما أمر النبي ﷺ بقوله: (فعليكم بسنَّتي وسنَّةِ الخلفاءِ الراشدينَ المهديّينَ، عَضُّوا عليها بالنَّواجذِ) [2]، وكما توجب قواعد الإسلام الكُلِّيَّة على الأمة المسلمة، من وجوب اجتماعها، واعتصامها، ومجاهدة عدوها، وقيام دولتها، وتنصيب نظامها السياسي الجامع؛ الأمر الذي يُلقي على كاهل علماء الأمة، مهمة البحث في الإجابات الشاملة، على النوازل الكُبرى، التي تلم بالأمة منذ قرن كامل، وضرورة تجديد الدين للأمة، أي إعادة إظهاره وبيان حقائقه، التي اختفت بين ركام المراحل السابقة، ومن البيان اللازم والتجديد المُلِح، بيان الأصول الشرعية التي يقوم عليها النظام السياسي في الكتاب والسنة، وبيان

---

(1) رواه البخاري

(2) أخرجه أبو داود (4607)، والترمذي (2676)، وابن ماجه (44)، وأحمد (17144) باختلاف يسير، وابن عبد البر في ((جامع بيان العلم وفضله)) (2305) واللفظ له.

الكيفية التي طبَّق بها الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم، تلك الأصول، كما يلزم هذه المرحلة التجديد في الآليات، وطرائق العمل في الساحة السياسية؛ وعليه فإن أي آليَّة في التنظيم السياسي للأمة، لا بد وأن تتسق مع متطلبات التجديد، والدفع نحو خروج الأمة من الفتن التي ألمَّت بها، ولن تتمكن آلية الحزب السياسي من العمل بشكل صحيح، ولن تسهم في نقل الأداء السياسي في الأمة، ما لم تستظل بتصورات ومبادئ النظام السياسي الراشدي أولاً، وما لم تلتزم بالأداء الثوري والتغييري ثانياً، والذي ذهبت إليه شعوب الأمة، في تغيير المُنكر الأكبر، المُتمثِّل بتحوُّل حكم الأمة إلى أيدي الموالين لليهود والنصارى، وإصرار الشعوب على الثورة، فيما عُرف بثورات الربيع العربي، التي استهدفت محق جذور نُظُم الملك الجبري؛ فإن لم تستقم الأحزاب السياسية على هذا المسار، فما حاجة الأمة بمن يُسهم في إطالة أمد بقاء نُظُم القمع، ومَدِّها بأسباب الحياة، كما تفعل بعض الأحزاب المحسوبة على الاتجاهات الإسلامية، في المغرب، والجزائر، وإندونيسيا، وغيرها من البلاد المسلمة.

كما تقتضي مسألة طرح مشروع "الحزب السياسي"، البدء بتحرير الخلاف الناشب حول هذا الموضوع، بين كافة الفرقاء، من الناحية الاصطلاحية، والشرعية، والتطبيقية، فقد تَعرَّضَت مسألة آليَّة "الحزب السياسي"، لمستوى غير مسبوق من الأخذ والرد والجدل؛ ويمكن اختصار المسألة، وتحريرها في النقاط التالية:

- إن أول ما يقابلنا في الاستخدام اللغوي لمصطلح "الحزب"، تحرير القرآن الكريم لهذا المصطلح، وإخراجه من الاستخدام أحادي الاتجاه، والدلالة السيئة وحسب، وذلك نسبة إلى أوجه استخدام المصطلح، وضبط مُكوِّناته، ، فالحزب إن نُسِبَ إلى الله عز وجل وأوليائه، فقد صار حزباً لله وللمؤمنين الموالين لربهم سبحانه، وإن نُسِبَ إلى الشيطان وأوليائه، فقد صار حزباً للشيطان وأهله، كما

قال الله عز وجل: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ المجادلة:19، ثم وبعد هذه الآية بآيتين يأتي قول الحق تباركت أسماؤه: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ المجادلة:22، فالأمر هنا، وإن تعلق بمسألة الولاء والبراء، التي تُفرّق بين حزب الشيطان وتجمُّعِهِ، وحزب الله وأوليائه، لكن الاستخدام اللغوي لمصطلح "الحزب" يضعه في موضع محايد، ويُحيل الخير والسوء فيه، إلى مُكوِّنات المصطلح، وطريقة استخدامه، فهو آلة وأداة من أدوات الأداء البشري.

- أبقت الشريعة الإسلامية الأبواب مفتوحة، فيما يتعلق بآليات التنظيم والإدارة للمجتمع المسلم، تحت قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة"، بشرط أن تندرج تلك الآليات ضمن ما أحلَّته القواعد الشرعية، وأن يكون بين يدي اللاحقين مثال ونموذج من أداء وأقوال السابقين، فيما سيذهب إليه اللاحقون، أو أن يقيسوا فعلهم الجديد، على أفعال مشابهة من السابقين، وهو أمر لا يتيسر تقريره إلا لمن امتلك ناصية العلم الشرعي؛ الأمر الذي يجعل كل ما أورده هنا من مناقشة، لآليَّة الحزب السياسي، بحاجة إلى مراجعة أهل العلم، فإما أن يقبلوه، وإما أن يُصحِّحوه، وإما أن يَردّوه، إن لم يوافق الحق.

- المسلمون مأمورون باتباع سنة النبي ﷺ، والاقتداء به في كل الأمور، ومنها الشؤون السياسية، وتنظيم الدولة، وإدارة شأن الأمة، وهو أمر لا يحتاج إلى إثبات في أوساط الأمة المسلمة، لكن من أعجب ما جرى للمسلمين، في ظل سقوطهم تحت جحافل الصليبية المعاصرة، وسيطرتها على بلادهم، وتوليتها لحكَّامِهم، أن سَرَت في أوساط بعض علمائهم مقولة: "لا يوجد نظام سياسي في الإسلام"، فاستحل بذلك القائلون لأنفسهم، إخراج تصرفات المسلمين السياسية من هيمنة

قواعد الشريعة الإسلامية، واستحلوا قبول وردّ ما يحلوا لهم، من أفعال النبي ﷺ، وأفعال صحابته رضوان الله عليهم، المقتدون به، تحت تلك الحجة الباطلة؛ بل وبلغ الأمر بأولئك، تفضيل فلسفة اليهود والنصارى في أبواب السياسة، من حيث شعروا أم لم يشعروا، وتقديمها على فعل وأوامر النبي ﷺ، في إدارة الدولة وشؤون الأمة، الأمر الذي يوجب على علماء المسلمين المعاصرين، مواجهة هذا السقوط الخطير، والابتداع الشنيع، الذي يهدد اقتداء الأمة بنبيّها ﷺ، وبالخلفاء الراشدين من بعده كما أمر ﷺ، في الشؤون السياسية، ويجدد فتح الأبواب لاستمرار هيمنة الحملة الصليبية وأوليائها[1].

- لا بد وأن نُقر بأن موضوع "النظام السياسي في الإسلام"، وما يتعلق به من نوازل، "كآليَّة الأحزاب السياسيَّة"، قد خضع لتجاذبات الاجتهادات الإسلامية المعاصرة، في ظل معطيات القرن العشرين وما شهدته الأمة من سقوط لدولتها، وسيطرة الحملة الصليبية وأنظمتها السياسيَّة عليها؛ حيث قاد تلك التجاذبات الجماعات السلفية من جانب، والإخوان المسلمون من جانب آخر، والعلماء المستقلون، حتى تبلورت المواقف إلى ثلاث اتجاهات، يلخصها الدكتور صلاح الصاوي بقوله: (تعدد الأحزاب السياسية على النحو الذي يجري عليه العمل في واقعنا المعاصر... من المسائل الحادثة التي لا عهد للأمة بها من قبل، وقد تفاوتت اجتهادات المعاصرين في هذه القضية كما هو الشأن في المسائل الحادثة، ونستطيع أن نميز في هذا الصدد بين ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يرى حرمة إنشاء الأحزاب السياسية بإطلاق.

والاتجاه الثاني: يرى مشروعيتها بإطلاق.

---

(1) يمكن الوقوف على هذه القضية بتوسع في الفصل الخامس من هذا الكتاب بعنوان: خطورة انحراف بعض الاطروحات المقاصديَّة المعاصرة.



والاتجاه الثالث: يرى مشروعيتها في إطار المشروعية الإسلامية العليا، أي في إطار الالتزام بسيادة الشريعة وعدم الخروج على أصولها الثابتة) [1]، وبعد أن استعرض الدكتور صلاح الصاوي في كتابه السابق مسألة "آليَّة الأحزاب السياسية وتعددها"، ختم بحثه بما يلي: (اختلاف الباحثين في قضية التعددية إلى ثلاثة آراء: الحُرمة، والجواز إذا كانت داخل الإطار الإسلامي، والجواز المُطلق.

- أما مأخذ القائلين بالحُرمة فيتمثل فيما تفضي إليه التعددية من تشرذم الأمة وتفرق كلمتها، وما تتضمنه من عقد الولاء والبراء على ما دون الكتاب والسنة، وما تتضمنه كذلك من الحرص على الولاية والتنافس في طلبها، وما تقتضيه المعركة الانتخابية من تزكية للنفس والطعن في الآخرين، وما تعنيه من الخروج على الجماعة ومنازعة الأئمة، بالإضافة إلى انعدام السوابق التاريخية، وفشل التجارب المعاصرة، وخطأ القياس على تعدد الأحزاب العالمانية.
- أما مأخذ القائلين بالجواز في الإطار الإسلامي فيتمثل في أن هذا الأمر من مسائل السياسة الشرعية التي تعتمد الموازنة بين المصالح والمفاسد ولا يشترط لمشروعيتها أن تكون على مثال سابق، وأن الأصل في العادات والمعاملات الحِل حتى يأتي ما يدل على التحريم، وقاعدة الذرائع وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فالتعددية أمثل طريق إلى تحقيق الشورى والرقابة على السلطة وصيانة الحقوق والحريات العامة، كما أنها الطريق إلى الاستقرار السياسي ومنع حركات التمرد والخروج المسلح، بالإضافة إلى بشاعة البديل وهو الاستبداد بالسلطة وما ترتب على ذلك عبر التاريخ من الإغراء بالقهر والتسلط، وأهم من ذلك كله أن كافة الأدلة التي ساقها المعارضون موضع نظر، وأن ما ذكروه من المفاسد منها ما يمكن تجنبه بالكلية، ومنها ما يمكن تقليله بحيث يبدوا مرجوحا إذا ما قورن بما

---

(1) صلاح الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، القاهرة، دار الإعلام الدولي، 1992م، 41.

في التعددية من المصالح الراجحة، كما أن التعددية لا تعني بالضرورة التنافس على موقع الإمامة بل يكتفى فيها بالتنافس على موقع وزارة التفويض.

- أما مأخذ القائلين بإطلاق الإباحة فهو الاستشهاد بالفِرَق الإسلامية القديمة، وباستيعاب الإطار الإسلامي للمجوس والوثنيين واليهود والنصارى، وهو استدلال مردود لأن الفرق ظاهرة مَرَضيَّة إن سُلِّم بوجودها فلا يُسلَّم بإتاحة السبل أمامها طواعية لتكون في موضع القيادة، أما المجوس والوثنيون وأضرابهم ففرقٌ بين أن تعقد لهم الذمة ليعيشوا كمتوطنين في المجتمع الإسلامي وبين أن يتاح لهم من خلال التعددية أن يكونوا أولي أمر في الأمة، وأن يطبقوا مناهجهم الكفرية فيها [1].

- وقد بنت الاتجاهات التي حَرَّمت مسألة "الأحزاب السياسيَّة"، قناعاتها ورؤاها على مزيج من "الفقه المُؤَوَّل، الذي هيمن على مرحلة "المُلك العضوض"، والذي عطَّل دور الأمة المسلمة في ممارسة حقوقها السياسية الشرعيَّة، وفي مقدمة تلك الحقوق، حق الأمة في اختيار من يلي أمرها، وحقَّها في الشورى، كما وقعت تلك الرؤى في أسرِ أوْهام أنظمة "المُلك الجبري" الحديثة، التي تأسست في ظل الحملة الصليبية، وادعائها أنها تخدم الإسلام، وأنها تمثِّل "أولياء أمر المسلمين"، كما انتهى إليه الشيخ صفي الرحمن المباركفوري، عندما اعتبر "النظام السعودي"، النموذج "الشَّرعي"، واجب الاتباع، ومَنَع بناء على هذا "الاستنتاج" مسألة إنشاء الأحزاب السياسية، كما أورده في كتابه الأحزاب السياسية في الإسلام، بقوله: (وإذا نظرنا إلى دول العالم الإسلامي اليوم، نجدها كما يلي: أولاً: بلاد تطبيق الإسلام عن عقيدة وإخلاص ورغبة، حتى تعرَّضت لضغوط دوليَّة وتأثيرات خارجيَّة، وعلى رأس تلك الدول المملكة العربية السعودية (...) ولا شك في أن القسم الأول يستحق كل الدعم والمساندة من كل من يحب إعلاء كلمة التوحيد، لتكون العزة والغلبة لله وللإسلام والمسلمين، وهذا القسم لا فائدة من

---

(1) المصدر السابق، 155.



فتح باب الأحزاب والانتخابات في دوله، لأنه لا يترتب عليها إلا الشر والفساد وعدم الاستقرار) [1].

- ضرورة التفريق بين مصطلح "التحزب" في إطار التنظيم الاجتماعي والسياسي، في أوساط الأمة المسلمة، وبين التحزب المنهي عنه، وخطورته على الأمة، كما نبَّه على ذلك الإمام ابن تيمية: (ومن حالف شخصاً على أن يوالي من والاه، ويعادي من عاداه، كان من جنس التتر المجاهدين في سبيل الشيطان، ومثل هذا ليس من المجاهدين في سبيل الله تعالى ولا من جند المسلمين، ...، ولكن يحسن أن يقول لتلميذه: عليك عهد الله وميثاقه أن توالي من والى الله ورسوله، وتعادي من عادى الله ورسوله، وتُعاوِن على البر والتقوى، ولا تُعاوِن على الإثم والعدوان، وإذا كان الحق معي نصرت الحق، وإن كنتُ على الباطل لم تنصر الباطل؛ فمن التزم هذا كان من المجاهدين في سبيل الله تعالى، الذين يريدون أن يكون الدين كله لله، وتكون كلمة الله هي العليا) [2].

ويمضي الإمام ابن تيمية في التفريق بين المسألتين، فيقول: (وأما "رأس الحزب"؛ فإنه رأس الطائفة التي تتحزب؛ أي تصير حزباً، فإن كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان؛ فهم مؤمنون، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، وإن كانوا قد زادوا في ذلك ونقصوا مثل التعصب لمن دخل في حزبهم بالحق والباطل، والإعراض عمن لم يدخل في حزبهم، سواء كان على الحق والباطل؛ فهذا من التفرق الذي ذمه الله تعالى ورسوله، فإن الله ورسوله أمرا بالجماعة والائتلاف، ونهيا عن التفرقة والاختلاف، وأمرا بالتعاون على البر والتقوى، ونهيا عن التعاون على الإثم والعدوان) [3].

---

(1) صفي الرحمن المباركفوري، الأحزاب السياسية في الإسلام، القاهرة، دار سبيل المؤمنين، 2011م، 107 – 108.

(2) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج28/20-21.

(3) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج11/92.



- وأزعم بأن الأدلة الشرعيَّة على الأداء الحزبي، الموالي لله تعالى، ولرسوله ﷺ، وللمؤمنين، مبثوثة في السيرة النبويَّة، وتنظيم النبي ﷺ، لشؤون الأمة السياسية، كما أنها مبثوثة في أفعال الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، ولكن قصر المدة التي لبث فيها التطبيق العملي، لمرحلة الخلفاء الراشدين، وما أعقبها من ملك عضوض كما وصفه النبي ﷺ، وتطاول تلك المرحلة، منذ أن صعد إليها بنو أمية، إلى سقوط بني عثمان، قد غيَّبَ معالم مرحلة الخلافة الراشدة، من واقع الأمة، وانتقل بالأمة إلى مرحلة "الخير الذي فيه دخن" كما وصفها النبي ﷺ، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه في الصحيح [1]، الأمر الذي أدى إلى انتقال الأمة من الشَّرع المُنَزَّل، إلى الشَّرع المُؤوَّل، كما قال الإمام ابن تيمية: (الشَّرع المؤوَّل، وهو موارد النزاع والاجتهاد بين الأمة، فمن أخذ فيما يسوغ فيه الاجتهاد أُقِرَّ عليه، ولم يَجِبْ على جميع الخلق موافقته، إلا بحُجَّة لا مرد لها من الكتاب والسنَّة) [2]؛ وبالرجوع إلى سيرة النبي ﷺ، في مجال تنظيم شؤون الأمة المسلمة، عند تأسيس دولة الإسلام، وهجرته ﷺ، إلى المدينة، فسوف نقف على تصرفاته ﷺ التالية، في تنظيم وإدارة شؤون المجتمع والدولة:

- أقر النبي ﷺ القبائل كوحدات تنظيمية، على مستوى المجتمع المسلم والدولة المسلمة، سواء في طبيعة ارتباط القبائل بعضها ببعض على مستوى الأخوة الإيمانية، أو على مستوى الارتباط التنظيمي برأس الدولة المتمثل بالنبي ﷺ، والارتباط بعاصمة الدولة المتمثلة في المدينة المنورة، فالقبيلة وشيوخها مسؤولون أمام النبي ﷺ، في بناء مجتمعهم المسلم، بجملة من الواجبات في الإطار السياسي، والأمني والتربوي، فهم مسؤولون سياسيّاً أمام النبي ﷺ، وأمام الخليفة فيما بعد عن مناطقهم وقومهم، وهم يضمنون تربية مجتمعهم وفق القواعد الشرعية التي

---

(1) حديث متفق عليه.

(2) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج35/359.



قام عليها الدين، وتأسست عليها الأمة، وهم مسؤولون عن بقية النواحي التنظيمية والإدارية والاقتصادية، في مناطق وجودهم وامتدادهم، من إدارة اقتصاد المنطقة التي ينتشرون عليها، ومعاونة الدولة في تحصيل الزكاة، وهم مسؤولون عن حفظ الأمن وحماية الأمة في نطاق مسؤوليتهم، ومسؤولون عن أداء القبيلة للدور الجهادي والأمني، وحفظ بيضة الدين، وتأمين الدولة والأمة؛ كما مثَّل زعيم كل قبيلة دور المُمثِّل لها، والعريف الذي يرفع مطالبها أمام النبي ﷺ، وعرض القضايا التي تهمها، ومن ذلك ما ورد في الصحيح، عندما خيَّر النبي الصحابة رضوان الله عليهم، بين إطلاق سبي هوازن حسبة لله تعالى، وبين أخذ التعويض المالي، (فَقالَ النَّاسُ: قدْ طَيَّبْنَا ذلكَ يا رَسولَ اللَّهِ، فَقالَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: إنَّا لا نَدْرِي مَن أذِنَ مِنكُم في ذلكَ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حتَّى يَرْفَعَ إلَيْنَا عُرَفَاؤُكُمْ أمْرَكُمْ، فَرَجَعَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إلى رَسولِ اللَّهِ ﷺ فأخْبَرُوهُ أنَّهُمْ قدْ طَيَّبُوا وأَذِنُوا) [1]، وبذلك فقد تقرر للقبيلة شأن ومكانة سياسية، في تسيير شؤون الدولة والمجتمع المسلم، فهي تمثل تكتلاً بشرياً، ذو سِمات محددة ونطاق جغرافي، وهي تتحرك وتتفاعل في ظل مرجعية الأمة، وقِيَمِها، ومصالحها العليا.

- ومن أوضح أفعال النبي ﷺ، في تنظيم الشؤون السياسية للمجتمع المسلم، أنه أضاف تنظيماً جديداً لبُنية الدولة المسلمة، لا عهد لقبائل العرب به، وهو الذي تمثَّلَ في تسمية وتشكيل النبي ﷺ لِتَجَمُّعَي المهاجرين والأنصار، والمؤاخاة بينهم، وتبجيل وثناء الله عز وجل عليهما في القرآن الكريم بقوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أبداً ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ التوبة:100، وعند الطبري: (فقال بعضهم: هم الذين بايعوا رسول الله ﷺ بيعة الرضوان، أو أدْركوا(...) وقال آخرون: بل هم الذين صَلَّوا القبلتين مع رسول الله

(1) رواه البخاري.



ﷺ [1]؛ وعند تأملنا لفعله ﷺ، فسوف نجد أن أمر تأسيس كُتلَتي المهاجرين والأنصار قد استند إلى قيمة محددة، وهي قيمة السابقة والجهاد، في تحمل تبعات تأسيس الدولة النبوية، وتشكيل نواة الأمة المسلمة، والقرب من النبي ﷺ، كما سوف نلاحظ بأن وجود المهاجرين والأنصار، قد قاد إلى الحد من التأثير والنفوذ السياسي، لقبائل العرب في تصريف شؤون الدولة المسلمة؛ والأمر الأكثر أهمية وخطورة للدور الذي قام به المهاجرون والأنصار، أن وجودهم هيأ ساحة العرب، لمرحلة وراثة دولة النبي ﷺ السياسية، وإقامة دولة الخلافة الراشدة، كامتداد لها، ولم تكن دولة الخلافة الراشدة لتقوم لولا وجود كُتلَتي المهاجرين والأنصار، فقد قاد المهاجرون والأنصار أخطر مهمة عند وفاة النبي ﷺ، وهي تأسيس الدولة المسلمة بعد أن ارتفعت مرجعية النُّبوَّة عنها، ولو كان المرجع في تأسيس الدولة هي قبائل العرب، لما أمكن تطبيق أهم أركان النظام السياسي، وأولها كون الأمة مصدر السلطة السياسية، وتحكيم آليَّة الشورى في اختيار خليفة المسلمين، واجتهاد أهل الحل والعقد في تولية الأفضل في إدارة شأن الأمة، والتداول السلمي للخلافة والإمامة في الأمة، إلى غير ذلك من الأركان والأصول، وقد نهض المهاجرون والأنصار بذلك كله، كأمناء على أصول هذا الدين؛ فهل يمكننا الاستشهاد بذلك الأداء، كدليل على جواز مسألة "التنظيم الحزبي"، واستخدامه كآليَّة لإدارة شؤون الأمة السياسية؟ إنها نازلة مطروحة بين يدي علماء الأمة لكي يفصلوا في أمرها، في ظل بقية النوازل التي تحيط بأداء الأمة المسلمة، وما تحتاجه من تجديد ورؤية متكاملة، حتى تتمكن من العودة إلى الحياة، وإعادة تأسيس دولتها، ونظام خلافتها، دون استيراد إرث الطغيان الغربي الصليبي المعاصر، المُسمى بالديموقراطية، ولا اجترار لجُمود مرحلة "الفقه المُؤوَّل"، الذي ساد في مرحلة "الملك العضوض"، فضلاً عن الخضوع لِعَنَت وضَلال "الفقه المُبَدَّل"، الذي ساد في مرحلة "المُلك

---

(1) تفسير الطبري.



الجبري" الحالي، والذي أورثتنا إياه الحملة الصليبية، وأجبرتنا على اتباع عملائها من الملوك والعسكر والعلمانيين.

- ونظراً لما أجمع عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، واجتماعهم على إقامة النظام السياسي الذي ورثوه عن النبي ﷺ، وتطبيقهم لأصول الحكم في الإسلام، وهو نظام الخلافة الراشدة، (وقد تواترت النصوص النبوية تواتراً قطعياً في شأنها، وأجمع على العمل بها الصحابة أجمعون، حتى بايعوا جميعاً الخليفة الراشد الثالث عثمان رضي الله عنه -كما في صحيح البخاري- (على سنة الله ورسوله والخليفتين من بعده، فبايعه المهاجرون والأنصار والمسلمون)، وكما قال الإمام الشافعي في الرسالة ص418: (وما أجمع المسلمون عليه: من أن يكون الخليفة واحدا) [1]؛ وقد أدى سقوط الخلافة الإسلامية منذ قرن مضى، إلى وضع علماء المسلمين أمام امتحان عظيم، يقضي بضرورة تجلية طبيعة ذلك النظام، والاجتهاد في النوازل المصاحبة للتطبيق، وتحديد الآليَّات التي ستعين على وضعه موضع التنفيذ، وخاصة فيما يتعلق بالأدوار التي ستقوم بها مُكوِّنات الأمة، في إدارة النظام السياسي، من شعوب، وقبائل، وجماعات، وتيارات، وأحزاب، وإحيائهم لسنن الرُّشد في النظام السياسي الإسلامي، كما أمر النبي ﷺ بقوله، الذي نقله عنه العرباض بن سارية رضي الله عنه، بقوله: قام فينا رسولُ اللهِ ﷺ ذاتَ يومٍ فوَعَظَنا مَوْعِظَةً بليغةً، وجِلَتْ منها القلوبُ، وذَرَفَتْ منها العيونُ! فقيل: يا رسولَ اللهِ، وعَظْتَنا مَوْعِظَةَ مُودِّعٍ! فاعهَدْ إلينا بعهدٍ. فقال: عليكم بتقوى اللهِ، والسمعِ، والطاعةِ؛ وإن عبداً حَبَشِيّاً، وسَتَرَوْن مِن بعدِي اختلافاً شديداً؛ فعليكم بسنتي وسنةِ الخلفاءِ الراشدين المَهْدِيين، عَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ وإيَّاكم والأمورَ المُحْدَثاتِ؛ فإن كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ [2].

---

(1) حاكم المطيري، جزء الأربعين في أحكام الخلافة ووجوب سنن الخلفاء الراشدين، نسخة الكترونية.

(2) صحيح ابن ماجة من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.



- وعند استجلاء القواعد الشرعية، التي تنظم أداء مكوِّنات الأمة المسلمة، في ظل النظام السياسي الراشدي، وعلاقتها برأس النظام السياسي، سواء تمثَّل ذلك في الخليفة، أو الولاة، وأمراء الحرب وغيرهم، فسوف نجد أنفسنا أمام منظومة واسعة من تلك القواعد، ومنها: قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقاعدة الحسبة، وقاعدة النصيحة، وقاعدة قول الحق دون أن تأخذ القائل في الله لومة لائم، وقاعدة التقاضي، وقاعدة القضاء المستقل، وقاعدة التجمع لنيل الحقوق، وقاعدة مناصرة المظلوم والسعي معه، وقاعدة الدفاع عن الحق الشخصي، وحفظ الحُرُمات، كما في الحديث: عنْ أَبي الأعْوَر سعيدِ بنِ زَيْدِ بنِ عَمْرو بنِ نُفَيْلٍ، أَحدِ العشَرةِ المشْهُودِ لَهمْ بالجنَّةِ، قَالَ: سمِعت رسُول اللَّهِ ﷺ يقولُ: منْ قُتِل دُونَ مالِهِ فهُو شَهيدٌ، ومنْ قُتلَ دُونَ دمِهِ فهُو شهيدٌ، وَمَنْ قُتِل دُونَ دِينِهِ فَهو شهيدٌ، ومنْ قُتِل دُونَ أهْلِهِ فهُو شهيدٌ [1]، وحديث: عنْ أَبي هُريرة، قالَ: جاء رجُلٌ إِلَى رَسُول اللَّه ﷺ فَقَال: يَا رسولَ اللَّه أَرأَيت إنْ جاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالي؟ قَالَ: فَلا تُعْطِهِ مالكَ قَالَ: أَرأَيْتَ إنْ قَاتلني؟ قَالَ: قَاتِلْه. قَالَ: أَرأَيت إنْ قَتلَني؟ قَالَ: فَأَنْت شَهيدٌ قَالَ: أَرأَيْتَ إنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: هُوَ فِي النَّارِ [2].

- ومن أوجب ما تحتاجه "آليَّة الحزب السياسي"، لكي تعمل في ظل النظام السياسي الراشدي وبشكل صحيح، تحديد الضوابط الشرعية، التي سوف تلتزم بها تلك الأحزاب، حتى يتكامل عملها في ظل أصول الحكم في الإسلام، وحتى لا تتأثر بالممارسات التي عُرف بها العمل الحزبي، في العصر الحديث، من انتهازية وفساد الأنظمة الوضعية، والفلسفة السائدة التي تنتمي لنظرية الديموقراطية؛ وقد طرح الدكتور صلاح الصاوي، شروطاً وضوابط في العمل الحزبي، الملتزم بقواعد الشرع، ومصالح الأمة المسلمة العُليا، تحت عنوان: ضوابط وضمانات في باب التعددية، نورد منها هذه المقدمة:

---

(1) رواه أَبو داود، والترمذي وَقالَ: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ

(2) رواه مسلم

1- أن تكون هذه التعددية – كما سبق- في إطار الأصول الإسلامية الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، فلا يسمح بتحزب على أصول بدعية كتلك التي تميزت بها الفرق الضالة على مدار التاريخ، فإن في هذا خروجاً عن الجماعة واتباعاً لغير سبيل المؤمنين.

2- اتفاق كافة الأطراف أن تكون هذه الأصول الثابتة بالإضافة إلى المصالح العليا للبلاد التي تكون موضع إقرار الكافة بمثابة الإطار الجامع الذي يتفق الجميع على دعمه...

3- أن يكون الالتزام بالحق والمصالح العامة للأمة هو البديل عن الالتزام الحزبي الذي تقرره الأحزاب العالمانية، فالذي يحكم القرار والذي يحكم الاختيار والذي يحكم التوجه هو الحق والمصلحة، وليس مجرد الانتماء إلى الحزب أو الانتساب إلى تكتل سياسي بعينه.

4- التزام الطاعة للإمام العام باعتباره رمزا لمجموع الأمة وممثلاً لاجتماع كلمتها وتوحد صفها...)[1].

- ومن المبادئ والأصول التي تحكم النظام السياسي الراشدي، والتي يمكن أن نلاحظها في فترة النبوة، ثم في الفترة التطبيقية للخلفاء الراشدين، أن النظام يرتكز على ثلاثة قواعد متكاملة ومتوازنة، أما القاعدة الأولى فهي المبادئ والأحكام التي قررها الكتاب والسنة، من ولاء عقدي بين أفراد الأمة، وولاء سياسي يجمعها على نظام واحد، وسمع وطاعة للإمام، وجهاد وذود عن الأمة وعن الدولة، إلى غير ذلك من المبادئ والأحكام، وأما القاعدة الثانية فهي قاعدة تنظيم منصب الإمامة، وإقامة الخلافة وما يستتبعها من لوازم، وأما القاعدة الثالثة فهي التي تعطي للأمة بمجموعها ولمكوِّناتها حقوقاً سياسيةً، كحق السلطان السياسي للأمة، والتنظيم والتكتل بحسب واقع الناس، كالواقع القبلي، أو بحسب مستجدات الصراع،

(1) صلاح الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، القاهرة، دار الإعلام الدولي، 1992م، 116-117.

كتجمع المهاجرين والأنصار، وحق الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، إلى غير ذلك من الحقوق والواجبات؛ فما لم تعمل القواعد الثلاث جميعها بتناسق وتكامل، ودون تعطيل لأي قاعدة من القواعد الثلاث، وإلا فإن النظام سيتعرض للإشكاليات والأزمات بطبيعة الحال، الأمر الذي يوجب نظر علماء الأمة الجمعي، في النوازل التي ترتبت على تعطيل النظام السياسي في الأمة، وإحياء أصوله ومبادئه، وكيفية إعادة العمل به، وبحث مسألة "التعددية السياسية"، و "آلية الأحزاب السياسية"، ضمن تجديد الاجتهاد الذي تحتاجه الأمة.

- وقد استوعب علماء ورموز الأمة المسلمة في القرن العشرين، أهمية تأسيس الجماعات والأحزاب، إبان سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية، وانكشاف الأمة المسلمة من جهة المرجعية السياسية، والمرجعية الشرعية، فكان أن تقدم المجتهدون لإسناد أوضاع الأمة المسلمة، عبر تأسيس الجماعات الإسلامية، بكافة توجهاتها العلمية، والفقهية، والعملية، من جهاد ودعوة وسياسة وفكر، مما مكن شعوب الأمة من القيام بأدوارها الخطيرة والمحورية طوال القرن العشرين الميلادي، في صد هجمة الأمم المتداعية عليها.

- كما ينبغي أن ترتبط آلية الحزب السياسي، بالمفاهيم التغييرية والثورية، التي تعم شعوب الأمة في لحظتها الراهنة، وأن تلتزم بمعايير المشروع الإسلامي، وهي معايير تقوم على قاعدة التدافع والتمكين، وبالتالي فهي تختلف عن المفاهيم السائدة عن الحزب السياسي، في ظل المراحل السابقة، التي كانت الجماعات الدعوية المختلفة، تبحث فيها لنفسها عن هامش محدود، يتيحه عسكر وملوك القمع؛ وبالتالي عندما يتم استيعاب المفاهيم والمعايير الجديدة، فإن النظرة إلى الحزب السياسي سوف تتغير تدريجياً.

- من معايير الأداء في الحزب السياسي الثوري، أنه يعتمد على تقديم قادة معروفين بأدائهم في الساحات الثورية، ويملكون تاريخاً وحضوراً ثورياً، أو علمياً



تخصصياً، بحيث لا يُدفع بالقادة المجهولين إلى الساحات السياسية، الذين يتحركون بكُنى وبأسماء وهميَّة، الأمر الذي استغلته أجهزة الأعداء الاستخباراتية لصناعة رموز تابعة لهم، مهمتها تخريب الساحات الجهادية؛ كما ينبغي أن تتوالى في ساحات الأمة عملية صناعة وبناء القادة، سواء عبر الإعداد والتأهيل العلمي التخصصي، أو عبر ما يفرزه الميدان الثوري، أو كلاهما معاً.

- ومن معايير الأداء في الحزب السياسي الثوري، أنه سيكون مظلة قيادية واسعة لأعمال ومؤسسات متنوعة، كمراكز البحوث والدراسات، والمعاهد والأكاديميات، والتنظيمات الشبابية، والمؤسسات الإعلامية، والحركات والفصائل المجاهدة وهي الأهم، وذلك في حال قرَّرَ الشعب الثائر أو اضطر للاصطدام بعملاء الداخل أو محتلي الخارج، فإن الحزب معني بإدارة وقيادة الصراع الميداني، فهو قدر المحتوم لكي تتخلص الشعوب من مرض الوَهن، أي حب الدنيا وكراهية الموت، ولكي تخرج الأمة من الغثائية التي وقعت فيها، ذلك أن ذهاب الأمة إلى التحرر والسيادة، لن يكون بلا ثمن، ولن يسمح به الأعداء، إلا إذا أرغمتهم الأمة عليه.

- ويمكن أن تخضع العلاقة بين الحزب السياسي الثوري، وبين والأداء الميداني لظروف المرحلة، وما تسمح به المعركة السياسية أو القتالية، فهناك خياران يمكن العمل بأحدهما، أما الخيار الأول، فهو خيار دمج الأداء السياسي بالأداء القتالي تحت مظلة الحزب، وأما الخيار الثاني، فهو خيار عزل الأداء السياسي للحزب واستقلاله، عن الأداء القتالي، مع تبني الخيار الثوري الشعبي ككل، وذلك بحسب ما تقتضيه المصلحة والمرحلة.

- من أهم فوائد آلية الحزب السياسي الثوري، أن الحزب سيظل مُرَكِّزاً في خطابه العام، وبشكل مستمر، على الرؤية النهائية لشكل الدولة السياسي، والنظام الذي سوف يحكمها، وسوف يستخدم الأدوات السياسية لتحقيق ذلك

الهدف، وسيبقى الحزب مقترباً أو مبتعداً عن مسألة القتال وأدواته، بحسب معطيات الساحة الثورية، وظروفها الداخلية والخارجية، ففي حال بقي القتال مشتعلاً ضد طغاة الداخل أو محتلي الخارج فإن الحزب سيقوم بدوره في الميدان السياسي والميدان القتالي معاً، وفي حال احتاجت الساحة الثورية إلى مفاوضات خارجية، وتمثيل دبلوماسي، فالحزب يمكن أن يساهم في هذا الدور، سواء كان مشتملاً على الدور القتالي أو غير مشتمل عليه؛ وعند اقتراب الشعب الثائر، من تحقيق النصر، والبدء في ترتيب شكل نظام الحكم، وقرر دمج جميع الفصائل المقاتلة في نظام الحكم العام، فينبغي على الحزب السياسي الثوري، الاستجابة لما تقرره مكونات الشعب، وأن يتحول إلى العمل السياسي البحت، وأن لا يسقط في أتون استخدام القوة لفرض وجوده على الأمة، فيكون كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً.

- كما تتيح الصفة السياسية للحزب، تعامل قيادته ورموزه بسهولة ويُسر، مع كل الجهات والمؤسسات في الداخل والخارج، دون حرج أو إشكالات التعريف بالمؤسسة وأهدافها.

- إن الأداء البشري والصراع بين الأمم، قد أثبت بأنه لا يمكن إدارة أي شأن من شؤون الأمم، إلا عبر التنظيم والاحتراف، وعبر طاقات بشرية متخصصة، وأداء مؤسسي واضح، ويأتي الشأن السياسي في مقدمة الميادين التي تتحكم في مصير البشر، وفي طبيعة العلاقة بينهم وبين بقية الأمم، الأمر الذي يقتضي مبادرة مجاميع من أبناء الأمة، إلى هذا الفرض الكفائي، والاعتناء به، والتخصص في ساحته، وقد ثبت بأن آلية الحزب السياسي، هي الآلية المباشرة، التي تتيح تنظيم وإدارة الشؤون السياسية في أي أمة.

- كما ثبت في تاريخ الأمة المسلمة المعاصر، بأن أعداء الداخل والخارج، لم يتمكنوا من اختراق ساحات الأمة العقائدية، والسياسية، والاجتماعية، إلا من



خلال تأسيس الأحزاب المناقضة لعقيدة الأمة، من شيوعية وباطنية وماسونية، حتى استطاعت تلك الأحزاب أن تغش عوام الأمة ونُخَبها، وأن توظفهم في خدمة أهدافها؛ ويُمكن أن نذكِّر بجمعية الاتحاد والترقي الماسونية، التي تأسست بنهاية القرن التاسع عشر الميلادي في تركيا، كأول حزب مناهض لعقيدة الأمة المسلمة في تاريخها الحديث، وكان أخطر عمل تمكنت منه، هو عزل السلطان عبدالحميد الثاني عام 1909م، وبالتالي مهَّدت لإسقاط وإنهاء الخلافة العثمانية عام 1924م، وصولاً إلى الأحزاب الاشتراكية، والناصرية، والبعثية، والماسونية، والشيوعية، التي عاثت في قلب الأمة إفساداً وتخريباً، طوال القرن العشرين الميلادي وإلى وقتنا هذا، الأمر الذي يقتضي ضرورة قيام أبناء الأمة المسلمة، باستخدام سلاح التنظيم السياسي، لملء الفراغ، والدفاع عن الأمة وشعوبها عبر هذه الآلية.

- إن المُتتبِّع لأداء الساحات الثورية العربية خلال العقد الماضي (2011-2021)، سيجد أن من أخطر الفرص التي نَفَذَ من خلالها أعداء الأمة، من روس، وأمريكان، ومعممي إيران، وأنظمة القمع العربي، هي فرصة "الفراغ السياسي"، الذي خَلَّفه سقوط وتزلزل رؤوس أنظمة القمع العربي، كحسني مبارك في مصر، والقذافي في ليبيا، وعلي صالح في اليمن، وبشار في سوريا، وبن علي في تونس، وعدم قدرة الثوار العرب، على تنظيم أنفسهم وإدارة التنافس السياسي بينهم، بشكل يضمن إدارة صحيحة لمرحلة الفراغ السياسي، أو ما بات يُعرف "بالمرحلة الانتقالية"، فتقدم حينئذ ممثلو النظام العالمي، من مبعوثين دوليين وغيرهم، لكي يضعوا الدساتير، ويعينوا وزراء السيادة، في الأنظمة الجديدة، وبالتالي أعادوا إنتاج أنظمة القمع العربي مجدداً، في ظل التخلف السياسي الذي عانت منه ساحات الربيع العربي ولا زالت.

ثانياً: مقارنة بين آلية الحزب السياسي وآليَّات الثورة والجماعات

وتأتي أهمية هذه المقارنة بين آلية الحزب السياسي، وآلية الحركة الثورية، وآلية الجماعات الدعوية، لتبيان مستوى فاعلية كل آلية من الآليات المذكورة، وأثرها في تسيير الشأن السياسي، والشؤون العامة للأمة المسلمة، وتحديد مدى أهمية إضافة "آليَّة الأحزاب السياسية" إلى ساحات الثورة والتغيير، وحتى نتجاوز الإغلاق والجمود، الذي آلت إليه الأمور في الصراع، بين مكونات الشعوب المسلمة، وبين الأنظمة القمعية التي تحكمها، ولكي نتجاوب مع المرحلة الجديدة، التي استفتحتها شعوب العالم العربي، بثورتها الشاملة على طغاتها.

وبالوقوف على طبيعة الأزمات الداخلية والخارجية، التي مرَّت بها الأمة المسلمة، بنهاية القرن العشرين الميلادي، وبداية القرن الواحد والعشرين، يمكننا أن نميز ثلاث مستويات في تلك الأزمات، وهي:

أزمة في مستوى التصورات والرؤى الاستراتيجية

أزمة في مستوى الآليات التي تقوم بتنفيذ التصورات

أزمة في مستوى القيادة والتوجيه

وتنتمي مسألة آلية الحزب السياسي، إلى الأزمات الثلاث جميعها، وإن كانت تتعلق بشكل أكبر بأزمة الآليَّات، وذلك لأهمية ودور الحزب السياسي، في عمليات تعبئة وتنظيم شعوب الأمة وطاقاتها البشرية، ولكون الحزب أحد أهم الأدوات المستخدمة، في مواجهة أعداء الداخل والخارج؛ ومع وجود بعض التجارب في استخدام آلية الحزب السياسي، في ساحات الأمة السياسية، لكن الغلبة والسيطرة كانت لآلية الجماعة الدعوية، ثم لآلية الحركة الثورية، وخاصة في تجارب الساحات العربية، فأما آليَّة الجماعة الدعوية، فقد تمثلت في جماعة الإخوان المسلمين، والجماعات السلفية بأنواعها المختلفة، والجماعة الإسلامية في



باكستان، والجماعات الصوفية بأنواعها، وجماعة التبليغ، وحزب التحرير الذي يمكن تصنيفه كجماعة فكرية ودعوية، أكثر من تصنيفه كحزب، وإن تسمى بمسمى "الحزب"، وجماعة العدل والإحسان بالمغرب، وغيرها من الجماعات، وأما آليّة الحركة الثورية والجهادية، فقد تمثلت بجبهة تحرير الجزائر في خمسينيات القرن العشرين، وحركة تحرير فلسطين (فتح)، والحركات الجهادية في أفغانستان أمام الاحتلال السوفييتي، وحركة الطليعة المقاتلة في سوريا، والجماعة المقاتلة في ليبيا، وحركة حماس، وحركة الجهاد في فلسطين، وحركة جماعة القاعدة، وحركة تحرير كشمير، وجبهة تحرير مورو الإسلامية في الفلبين، وغيرها من الحركات، ثم تأتي آلية الحزب السياسي، ونموذجه التطبيقي الواضح، كان على يد البروفيسور نجم الدين أربكان في تركيا، ومصاولته للعلمانية التركية، طوال ثلاثة عقود من القرن العشرين، وبعض الأحزاب السياسية التي ارتبطت بالجماعات الدعوية واجتهادها في إدارة الصراع.

وفي النقاط التالية سوف أقف على أداء وتقويم "آليَّة الجماعة الدعوية"، و"آليَّة الحركة الثورية الجهادية"، في مواجهة الأنظمة القمعية داخلياً، ومواجهة أمم الكفر المتداعية على الأمة خارجياً، طوال العقود الخمس الماضية من بداية ستينيات القرن العشرين الميلادي، إلى عام 2010م، بهدف تحديد الأدوار التي يمكن أن تضيفها آليَّة الحزب السياسي، لفك الإغلاق الذي آلت إليه الآليتان المذكورتان:

- الملاحظة الأولى: لقد تناسبت آلية الجماعة الدعوية وآلية الحركة الثورية، مع مرحلة النصف الثاني من القرن العشرين ومتطلباته، عندما استخدمت الأمة تلك الآليات، في مواجهة الهجمات الشرسة من قبل مشاريع تداعي الأمم، وخاصة بعد توزيع النفوذ العالمي بين خمسته أو آلهته "الكبار"، كالمشروع الصليبي بشقيه الأوروبي والأمريكي، والمشروع الصهيوني، والمشروع الشيوعي الإلحادي، بشقيه

السوفيتي والصيني، الذين استخدموا نفوذهم وسيطرتهم العالمية، لفرض عقائدهم على الشعوب التي يسيطرون عليها، فقد كانت شعوب الأمة المسلمة، هي المتأثر الأول في العالم بذلك التغول، وتلك الطاغوتية العالمية؛ ولم تكن المشاريع التابعة لها بعيدة عن مسارات القمع تلك، كالمشروع القومي العلماني، الذي تمثل في المشروع الناصري، والمشروع البعثي، والاشتراكي، والمَلَكيَّات العربية، التي تكامل أداؤها، وتساند مع العسكر العرب، في قمع الشعوب العربية؛ حيث ركَّزَت الجماعات الإسلامية، بكل ألوان طيفها في ظل تلك التحديات، على أدوار التحصين العقائدي والفكري للجيل المسلم، وحفظه من الضياع العقائدي والأخلاقي، كما قامت الحركات الجهادية والثورية في مرحلة تالية، بدور الإحياء الجهادي، وإبقاء قضايا الأمة الكبرى حية في ضمير الأمة، وأمام العالم، كقضية فلسطين، وأفغانستان، ومسلمي الفلبين، وكشمير، والشيشان، والبوسنة، وغيرها من قضايا الأمة، ومواجهة الانتهاكات التي وقعت عليها.

- الملاحظة الثانية: كما استثمرت الجماعات الإسلامية والمجموعات المقاتلة، مبادئ التنظيم الصارم والخلايا التنظيمية المُحكمة، استثماراً رائعاً في مواجهة تفوق الأنظمة الطاغوتية العالمية والمحلية، وخصوصاً في إطار إدارة وتنظيم الشباب، وكان الإخوان في طليعة المتفوقين في هذا المجال، ولذلك كان انتشارهم التنظيمي وتوسعهم العالمي أكثر من غيرهم، فقد كانت آلية الجماعات الإسلامية، وآلية الجماعات المقاتلة، تتناسب ومتطلبات الصراع، والقدرة المحدودة للجماعات، أمام الاكتساح الهائل لمشاريع تداعي الأمم، وخاصة في ظل صراع الأقطاب الخمسة فيما بينها، في مرحلة الحرب الباردة، مما أعطى الجماعات الإسلامية، فراغات جيدة للعمل والحراك الدعوي والتنظيمي بل وحتى الجهادي.

- الملاحظة الثالثة: تمكنت الجماعات الإسلامية والمجموعات المقاتلة، من بث وإعادة إحياء المنظومة القيمية الإسلامية، في أبعادها العقائدية والأخلاقية والمبدئية، واستطاعت بذلك تعبئة نخب من القدرات البشرية للأمة المسلمة،

وتقديم نماذج وقدوات مباركة من الثبات والاستشهاد، الأمر الذي مهَّد للمراحل التالية، من التغيير ودخول الشعوب في مرحل الثورة وتحمل تبعاتها.

- الملاحظة الرابعة: يمكن القول بأن بداية تسعينيات القرن العشرين الميلادي، قد سجَّلت دخول أداء الجماعات الدعوية، والحركات الثورية، في مرحلة التخلُّف والغفلة الاستراتيجية والعقائدية، وخاصة عندما تخلفت تلك الجماعات، في قراءة المستقبل نتيجة التحولات الكُبرى في النظام العالمي، وأثرها الكبير على الأمة المسلمة، فلم تلحظ الجماعات التغيُّر الكبير في المعطيات، التي تقوم عليها أجنحة النظام العالمي، عند إعلان سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991م، والخوف الذي ساد قيادات مشاريع تداعي الأمم، من الروح الجهادية التي سادت العالم الإسلامي، نتيجة الجهاد في أفغانستان، والملحمة التي دارت طوال عقد الثمانينات من القرن العشرين، وما أحدثه سقوط الاتحاد السوفيتي، من فراغ عالمي كبير في النظام العالمي، وتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجيتها، التي بنتها على بعدين أساسيين، أما البعد الأول ،فهو قرارها بالتحول إلى نظام القطب العالمي الأوحد، والخروج من أسر أقطاب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وأما البعد الثاني، فهو قرارها باتخاذ المسلمين وأراضيهم، ساحة لتنفيذ التمدد العالمي وإرهاب المنظومة الدولية، وقد استخدمت لذلك عدة نظريات، كان من أخطرها نظرية الصراع منخفض الحدة (Low-intensity conflict)، التي وظفتها أمريكا بشكل مزدوج تجاه الجماعات الإسلامية الدعوية، والجماعات الإسلامية المقاتلة، فكانت النتيجة حاسمة وخطيرة على تلك الجماعات، ففي الوقت الذي عملت فيه أمريكا على شيطنة الأداء الجهادي، فإنها فتحت المجال في آنٍ واحدٍ، لمن يريد الهروب والنجاة من هذه الصفة، عبر الاصطفاف في قائمة "الاعتدال"، بالشروط الأمريكية، وخصوصاً شروط مؤسسة راند الأمريكية، والهروب يقود بالضرورة، إلى اقتراب الجماعات من الأنظمة التي ترعاها أمريكا، في العالم العربي والإسلامي، وهنا بدأت الجماعات تتراجع وتفقد طابعها العالمي، بل

والعقائدي في الصراع، وتسقط في حبائل البعد "الوطني" والقُطري والالتزام به، وتركت تلك الجماعات الشق الجهادي ليواجه المعركة وحيدا، وبذلك تمكنت أمريكا بذلك من احتواء الطرفين احتواء مزدوجا، فالطرف الجهادي احتوته بالقمع والضرب الشديد، والملاحقة الأمنية الدائمة، واحتوت بقية الجماعات الإسلامية، عبر إيقاعها في وهم "الوسطية" و "الاعتدال"، وبذلك أصبحت آلية الجماعات، وآلية الحركات الجهادية، مخترقة وضعيفة، في ظل المعادلة الكُلِّية التي فرضها العدو.

- الملاحظة الخامسة: وأهم ما يُلاحظ على آلية الجماعات وآلية الحركات الجهادية، اصطباغها بصفتي الشمول والتبسيط في آنٍ واحدٍ! أما الشمول، فهو عكس صفة التخصص في المؤسسات، فقد اشتغلت قيادة الجماعات والحركات، بإدارة الدعوة، والتربية، والفكر، والسياسة، والإعلام، والقتال، وغير ذلك من الأدوار، دون أن تتمكن من تطوير قدراتها البشرية والمؤسسية، لكي تتجاوب مع هذا التوسع في الأداء، خصوصاً مع تعقد المعارف والعلوم، وارتفاع حدة التنافس بين المشاريع العالمية، في أبعادها البشرية والسياسية والفكرية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، مما أدى إلى تركز الأداء في مجموعة قيادية صغيرة، تقوم بتسيير كل أعمال الجماعة، بغض النظر عن قدراتها الحقيقية، وهكذا دخل أداء الجماعات تحت صفة الشمولية، والخلل الواسع، وعدم إدراك طبيعة التحدي الذي يفرضه الوقت؛ ومن أوضح الأمثلة على ذلك، تردد وامتناع قيادة جماعة الإخوان، في التنظيم المصري (الأم)، وكذلك في بقية البلدان العربية، عن الإقدام على إعلان الأحزاب السياسية، كضرورة مرحلية، وخاصة في ظل اشتعال ثورات الربيع العربي، وحاجة الساحات إلى مؤسسات ورموز تتناسب وهذا التطور الخطير، فلم يعلنوا عن تأسيس أحزابهم السياسية إلا متأخرين، وجعلوها أحزاباً شكلية، لا تملك من أمرها شيئاً، الأمر الذي أدى إلى عجز تلك القيادات عن إدارة الصراع السياسي في مصر، إبان ثورة الشعب المصري عام 2011م.

وأما الحركات الجهادية فقد كان لها نصيب مضاعف من نفس الإشكالية، وهي الشمولية والانغلاق القيادي، بسبب شدة الملاحقة الأمنية، والأطواق التي فرضها العدو على قيادة تلك الحركات، فأدى ذلك إلى تحول القيادة إلى مجرد قيادة رمزية منقطعة عن أتباعها، وعن إدارة ساحات الصراع، ولعل جماعة القاعدة هي التي تأثرت كثيراً بهذه التحولات.

- الملاحظة السادسة: وقد بلغت إشكالية التخلف الذي تعانيه آلية الجماعة الدعوية والجهادية حدها الأعلى، عندما فشلتا في استثمار فرصة اشتعال ثورات الربيع العربي، نتيجة الجمود والتخلف، الذي يمكن رصده في النقاط التالية:

- اعتقدت الجماعات الدعوية والحركات الجهادية، أن طول أمد وجودها في ساحات الشعوب، قد أورثها تأهيلاً وقدرة واسعة، على قيادة وتوجيه الحراك الشعبي في الأمة، لتكتشف من خلال ثورات الربيع العربي أنها ليست كذلك، فقد تبين مقدار الضعف الذي تعانيه القدرات القيادية، والتخصصية، والحضور الكاريزمي لقيادات تلك الجماعات، خاصة وأن الإعداد القيادي الداخلي، قد خضع لمعايير التنظيم السري المنغلق، وللأقدمية التنظيمية والوراثية، وبالتالي عندما حان وقت تقدم تلك القيادات لقيادة التغيير التاريخي والثوري، لم يسعفها الأداء الشخصي للقيام بالمهمة التاريخية.

- لم تكن تلك الجماعات والحركات تتوقع هذه التحولات التاريخية، في أوساط الشعوب، نتيجة لقصور قراءتها في مجال السنن الربانية، وتخلف قراءتها للواقع والمستقبل، وبالتالي فلم تكن تهتم بإعداد المتخصصين والقادة في مجال إدارة الصراع وإدارة الدول، بل اكتفت بإعداد قادة التنظيم والجماعة، كما أن الهيكل المؤسسي للجماعات والحركات، أصبح بسيطاً جداً، ولا يفي بغرض متطلبات إدارة الصراع والثورات.

- وكان لتخلف الخطاب العام بجوانبه الفقهية والسياسية والفكرية، الأثر الأكبر في انقطاع الصلة بين جماهير الأمة، وقيادات تلك الجماعات والحركات،



وخصوصاً في قدرتها على بلورة وتسويق الخطاب والمشروع السياسي، الذي تحتاجه اللحظة الحاسمة من التغيير الثوري.

- ومع طول الأمد على الجماعات الدعوية والحركات الجهادية، فقد سادت منظومة قيمية تم إنتاجها في ظل الانغلاق على الذات، وهي منظومة يسودها التفاؤل دون عمل، ويسودها الاصطفاء والنخبوية، ويسودها الوصاية على واقع الأمة ومستقبلها، إلى غير ذلك من مفردات تلك المنظومة المُعطلة للأداء، وبالتالي تعطلت كل محاولات الإصلاح من الداخل، نتيجة لهذا النوع من مقاومة الجيل القديم الشرسة، لأي نوع من التطوير وقيادة التغيير.

- ومن أكثر ما عطَّلَ أداء الجماعات الدعوية والحركات الجهادية، في لحظة التغيير التاريخية، هو اعتبار كل جماعة من تلك الجماعات، وارثة "حتمية" للتغيير السياسي، وللأداء الجهادي في الأمة، وبالتالي امتنع عليهم رؤية أهمية التعددية والتكاملية، بين مكونات الشعب الواحد في الساحة الثورية، والعمل على تأسيس بنيتها التحتية، مما فوَّت فرصة بناء النظام السياسي البديل للأنظمة الطاغوتية.

- ونتيجة لغياب الدراسات والرصد للساحات الدولية والإقليمية والقُطرية، فقد غاب عن تلكم الجماعات والحركات، استيعاب خطورة وطبيعة الاستراتيجيات التي يتحرك بها الأعداء، وخصوصاً في الجانب الأمني والاستراتيجي، فقد أعدَّ الأعداء لهذه اللحظة الثورية من الاستراتيجيات ما ينقض كل نوع من أنواع التجمعات الإسلامية؛ فأما الجماعات الدعوية "المسالمة"، فقد دخلت عليها أمريكا وأولياؤها من خلال أوهام "الديموقراطية"، و "السلم"، و "المجتمع الدولي"، ومرجعية "الأمم المتحدة"، و "مبعوثيها الدوليين"، ومرجعية "الملوك العرب"، و"حرصهم" على "السلم" في الساحات الثورية العربية، وإذا بقيادات تلك الجماعات يتم توظيفها بكل سهولة في الفناء الخلفي لأمريكا، بينما هي تضرب وتطعن الشعوب الثائرة، وأما الحركات الجهادية، فقد دخلت عليها أمريكا من خلال "الشيطنة" طويلة الأمد، التي



أضفتها على تلك الحركات، وإعادة إنتاجها نتيجة الاختراقات الأمنية، واستثمار خطاب التكفير لعموم الأمة، الذي زرعته في عقول "السجناء الأمنيين" في سجون طغاة العرب، ثم أطلقتهم لكي يكملوا مهمة ضرب الثورة الشعبية، بأول طلقة يطلقونها في ساحات الربيع العربي؛ ومع الرعاية الأمنية اللصيقة، التي تقوم بها أجهزة الأمن العربي والإيراني لذلك الأداء، عبر المجاهيل والملثمين، فقد أصبحت المهمة سهلة، تخطيط العمليات وتوجيه الأوامر القيادية فقط، وبقية القصة معروفة.

- ومن أغرب ما وقعت فيه آليّة الجماعات الدعوية، والحركات الجهادية، هو قدرة العدو الداخلي والخارجي، على استثمار طبيعة العلاقة والتنافر بين اجتهاد كل منهما، ويمكن أن نطلق على هذه الصفة في الجماعات الدعوية والجهادية، بصفة "القصور الذاتي"، ويتمثَّل ذلك في إصرار الجماعات الدعوية، على "السلم" بشكل مطلق، وإصرار الجماعات الجهادية على "القتال"، بشكل مطلق، دون أدنى اتصال بين الجماعتين، لا في النظرية ولا في إدارة الواقع، وبالتالي لم يصعب على أعداء الأمة، استثمار تلكما الصفتين عند الفئتين؛ فقد تقدمت الجماعات الدعوية، لإدارة ساحة الصراع الثوري، من خلال "السلمية" التي تسيطر على أذهانها، والتي "تتناسب" مع متطلبات النظام العالمي بحسب قناعتها، دون أن تقترب تلك الجماعات من شأن القتال ومتطلباته، وفي آنٍ واحدٍ ذهبت الحركات الجهادية، لإدارة ساحة الصراع الثوري، من خلال "القتال"، دون أدنى علاقه لهم بالسياسة ومتطلباتها، فحدث الفصام النكد بين الأداء السياسي والقتالي، حتى تمكن النظام الدولي ونظم القمع العربي، من فرض سيطرتهم على الساحات الثورية من خلال ذلك الانقسام.

- ومن أخطر ما وقعت فيه الجماعات الدعوية والحركات الجهادية معاً، في إدارة الساحات الثورية، الخضوع للإدارة الفردية والتسلُّطيَّة في المستوى القيادي، وإهمال الشورى المُلزمة، مما دفع بالتخبط كسيد للموقف، في ساحات الربيع

العربي، وجعل القرارات المصيرية تُتخذ، دون إخضاعها لتقويم حقيقي وشامل، كالقرارات التي اتخذت في ساحة الثورة المصرية، بالموافقة على مرجعية المجلس العسكري، وقرار الموافقة على المبادرة الخليجية في اليمن، وقرار الموافقة على اتفاق الصخيرات في ليبيا، وقرار الموافقة على المبادرات السياسية في سوريا.

- الملاحظة السابعة: لا يعني ترجيح العمل بآلية الحزب السياسي، رفضاً وإلغاء لآلية الجماعة الدعوية، وآلية الحركة الثورية، ولا دعوة للتخلِّي عنهما، وإنما هي دعوة لاعتماد آليَّة إضافيَّة، تستجيب لمتطلبات التغيير، وتتوافق مع التطورات، وتتجاوز الإغلاق الذي أصاب الآليات السابقة، وبالتالي فالحاجة إليها شديدة الإلحاح؛ وفي النقاط التالية، سوف أستعرض دواعي العمل بآلية الحزب السياسي، سواء في الساحات الثورية أو الساحات الساكنة:

- من إيجابيات آلية الحزب السياسي، والتعددية السياسية في الأمة، أنها سوف تهيئ شعوب الأمة لاستقبال النظام السياسي الراشدي، الذي يقوم على حق الأمة في منح ونزع سلطة الحكم للذين سوف يحكمون باسمها، فالنظام السياسي الراشدي يجعل وجود الأمة ومكوِّناتها المختلفة، أسبق في الوجود من "السلطة السياسية"، لا العكس، الأمر الذي سوف يزيل التراكمات الذهنية السلبية السائدة، حول نظام الحكم في الإسلام، والتي ألغت الأمة ومكوِّناتها، وجعلت وجود الأمة مرتبط "بالحاكم المتغلب".

- ومن إيجابيات آليَّة الحزب السياسي، أنها ستنقل الجماعات الإسلامية، الدعوية منها والثورية العاملة في مختلف ساحات الأمة، وكذلك بقية مكوِّنات الأمة الفكرية، والقَبَليَّة، والعِرقيَّة، من التنافسيَّة المذمومة، والتناقض الاجتهادي، والصراع الفكري، واعتبار كل جماعة لنفسها "مرجعية شرعيَّة"، إلى ساحة التعددية السياسيَّة، والتكامل في خدمة الأمة المسلمة، وفق الأصول الشرعيَّة التي تحكم النظام السياسي الراشدي.

- ومن إيجابيات آليَّة الحزب السياسي، أنها ستحدد وبوضوح علاقة الجماعات المختلفة، بالأمة المسلمة وشعوبها، سواء كانت تلك الجماعات دعوية، أو فكرية، أو سياسية، أو ثورية؛ في ظل الغموض الذي اكتنف هذه العلاقة لعقود مضت، وتخوُّف الشعوب من حقيقة الأهداف التي تحكم عمل الجماعات، خاصة في الأداء السياسي، لأن آليَّة الحزب السياسي سوف تُجبر كل جماعة على تحديد رؤيتها لأدوارها في الأمة، وفي الساحة التي تقف عليها.

- ومن إيجابيات آلية الحزب السياسي، أنها ستنهي الفصام النكد بين الآليات الثورية، والآليات السياسية، لأنها ستجبر الحزب السياسي على تبني أهداف الشعب في الثورة والتغيير، وصولاً إلى المشاركة الثورية في الفاعلة من الحزب في بعض المراحل، كما ستجبر آلية الحزب السياسي، الفصائل الثورية على تحديد رؤيتها ودورها السياسي، بشكل واضح لجميع مكوِّنات الشعب الثائر، دون أن يحتفظ لنفسه "بخط رجعة"، يخوِّله الاستيلاء على السلطة تحت أي زعم من المزاعم.

- ومن إيجابيات آلية الحزب السياسي، أنها ستجبر الجميع على المشاركة في رسم وتحديد، المشروع السياسي الذي يسعى له الشعب المعني، في ظل مرجعية الأمة المسلمة، ديناً وعقيدةً ونظاماً سياسياً، وهو ما يسمى بلغة "إدارة الأزمات"، بالوضع النهائي، الأمر الذي سيقود إلى نزع الألغام دائمة التفجر في الساحات الثورية، نتيجة لغياب المشروع السياسي، واضطرار فرقاء الساحة المعنية للاتفاق عليه.

- ومن إيجابيات آلية الحزب السياسي، أنها سوف تتيح عبر طرح المشروع السياسي الواضح، الخروج من وحل وإشكالية فراغ السلطة، الذي ترتب على انهيار منظومات القمع الحاكمة في العالم العربي والإسلامي، والذي يستغله أعداء الداخل والخارج، في إدامة النزاع وتغذيته، وبالتالي التحكم في مخرجاته.

- ومن إيجابيات آلية الحزب السياسي، أنها سوف تنقل الجماعات الدعوية، والثورية، من الانغلاق والغموض إلى الانفتاح، والشفافية، والمحاسبة الشعبية، والتعامل مع الجماهير، بدلاً من التعامل مع الأتباع فقط.

- ومن إيجابيات آلية الحزب السياسي، وفق معايير المشروع الإسلامي، أنها ستجبر الأحزاب السياسية التي أنشأتها "الجماعات الإسلامية"، على تعديل "عقيدتها السياسية" وسلوكها السياسي، وأعني بها تلك التي نشأت في ظل مرحلة الغموض السابقة، حيث ظهرت كأحزاب مستسلمة للمطالب الدولية، أو مستبقة لثورة الشعوب، من خلال تحالفها مع الملوك والعسكر العرب.

- ومن إيجابيات آلية الحزب السياسي، وفق معايير المشروع الإسلامي، أنها سوف تضع "الأحزاب العلمانية"، أمام اختبار تاريخي ومصيري، من حيث الاختيارات العقائدية والسياسية، ومدى خضوعها للمرجعية العقائدية والتشريعية للأمة المسلمة، والانتهاء عن العمل كحصان طروادة، لأعداء الداخل والخارج طوال القرن العشرين الميلادي.

ثالثاً: حزب التمكين المصري (أنموذج تطبيقي مقترح)

لقد قمت بالتعاون مع أحد القادة الميدانيين في الثورة المصرية، ومن خلال ورشة تطبيقية امتدت لشهرين، بوضع هذا النموذج المقترح لحزب سياسي في مصر، وبذلك أحلنا الأفكار إلى أنموذج عملي مشاهد، وسيكون المحتوى الذي نبني ونؤسس عليه الحزب، محاكياً للأوضاع العامة في مصر، وخصوصاً استكمال الثورة المصرية، ومواجهة الانقلاب العسكري، والخيانة التي تعرض لها الشعب المصري، في الثالث من شهر يوليو عام 2013م.

الاسم المقترح للحزب السياسي في هذا النموذج: "حزب التمكين المصري"

شعار الحزب قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ يوسف:56.

وفيما يلي دواعي تأسيس حزب التمكين المصري:

- مواجهة الثورة المضادة التي أنتجت الانقلاب العسكري، بالتعاون مع كافة مُكوِّنات الشعب المصري، وجمع الكلمة على رؤية متكاملة، لطبيعة وأدوات هذه المواجهة، وفي مقدمتها طرح مشروع سياسي جامع، يُمثِّل تاريخ ووجود الشعب المصري، ويفي بتطلعاته في التحرر والسيادة.
- كسر حالة الجمود في الثورة المصرية، من خلال وضع خطة استراتيجية، تكفل تفعيل آليات الثورة، في الداخل والخارج، وتُنهي الانقلاب العسكري، وتوقف تداعياته وآثاره القمعية، والأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.
- إعادة بناء ثقة الشعب المصري في أبنائه وقدراته، وتجاوز حالة الاستلاب والتشرذم، التي سعى الانقلابيون لتكريسها، خلال سنوات حكمهم البغيض.
- سد الفراغ في قيادة الصراع، وخصوصاً في ظل ما مارسته بعض التجمعات المنتسبة للثورة، من استلاب لإرادتها، وتبعيتها للمنظومات الدولية والإقليمية، وخضوعها لحكومات القمع العربي، التي أعطت الوعود الجوفاء من جهة، واعترفت بالانقلاب وآثاره السياسية والقانونية من جهة أخرى، وإعادة بناء النظريات الاستراتيجية المكافئة، في فهم أبعاد الصراع وإدارته.
- تجديد وبناء الدور القيادي الرائد للشعب المصري، في المنطقة العربية والإسلامية والعالمية، وتحمل مسؤوليته تجاه أمته، وذلك بفضل الله عليه، وبما آتاه من قدرات بشرية، وموقع استراتيجي عالمي، وتمكينه من إعادة صناعة التاريخ، كما فعل في أدواره التاريخية المختلفة.

- استثمار الحالة الثورية في المنطقة العربية، والتضحيات الجسام التي تُقدمها الشعوب العربية، للتخلص من أنظمتها الطاغوتية، ومواجهة حالة الانكسار والهيمنة، والاحتلال العسكري، الذي تفرضه مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة، وخصوصاً منطقة القلب أي المنطقة العربية.
- مواجهة حالة الاستلاب والهوان، التي تعاني منها شعوب الأمة المسلمة، وخصوصاً الشعوب العربية، حيث تتصادم عوامل الانكسار بعوامل النهوض والتحرر، والاستجابة لحاجة الشعوب إلى نماذج ثورية في الأداء السياسي، تكون قادرة على أداء الأدوار المتكاملة في المنطقة العربية ككل.
- اعتبار آلية الحزب السياسي من أهم آليات إدارة الصراع، وقيادة الشعوب، والتعبير عن إرادتها الحرة، وصناعة مستقبلها.

رابعاً: رؤية حزب التمكين المصري

يسعى الحزب لتمكين الشعب المصري من ممارسة سيادته وحريته، وتحرير مصر من هيمنة عساكر الانقلاب، ووصاية أعداء الخارج، عبر قيادة الأداء الثوري، والتموضع في قلب عملية بناء الدولة.

خامساً: رسالة حزب التمكين المصري

يدعو الحزب الشعب المصري إلى تبنِّي المشروع السياسي الراشدي، واعتماد دستوره، وتطبيق منظومته القيمية، ويعمل الحزب على تقديم نفسه كنموذج تطبيقي، لرؤية وفلسفة المشروع، وبناء الطاقات البشرية القادرة على الوفاء بوعود الحزب، وإدارة مشروعه السياسي.

سادساً: أهداف وغايات حزب التمكين المصري

1. إعادة الثورة إلى مسارها الصحيح حتى تحقق أهدافها الكبرى التي قامت من أجلها.



2. إلغاء وإنهاء كافة الآثار السياسية والقانونية للانقلاب العسكري، وخاصة اتفاقيات الإذعان التي وقعتها حكومة الانقلاب مع الحكومات المختلفة، ومحاسبة ومعاقبة كل من ارتكب جرماً ضد الشعب المصري، وتعويض وتكريم كل من أصابهم البلاء ووقع عليهم الظلم من أبناء الشعب المصري.

3. تقديم المشروع السياسي الراشدي للأمة المصرية، وبيان أصوله التي يقوم عليها من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وتطبيق الخلفاء الراشدين، ونشر كافة الوثائق والبرامج اللازمة لتطبيق المشروع.

4. المساهمة في بناء الدولة المصرية وفق المشروع السياسي الراشدي، وتطبيقاته العملية بدءاً من الدستور والمؤسسات السيادية، التشريعية والتنفيذية والقضائية وغيرها من المؤسسات.

5. الالتزام بمبادئ وآليات العملية السياسية، التي تضمن تطبيق النظام السياسي الراشدي، كمبدأ سلطان الأمة وحقها في منح ونزع السلطة السياسية، ومبدأ السيادة للشريعة الإسلامية، ومبدأ الرقابة الشعبية على أداء الحكومة، ومبدأ الاحتساب والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومبدأ تعددية الأحزاب والجماعات، والتنافس في خدمة الأمة ودعم نظامها السياسي، ومبدأ العدل والشفافية والمحاسبة إلى غير ذلك من المبادئ.

6. إعادة بناء وتنظيم وتأمين الثروات الاقتصادية المصرية، بما يضمن حفظها من الضياع والنهب، ويضمن تنميتها وعدالة توزيعها.

7. وضع الاستراتيجيات الشاملة التي تضمن إعادة تأهيل منظومات التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وانتشال الشعب المصري من الموقع الذي وضعه فيه عساكر القمع، ووصاية أعداء الخارج.

8. إيقاف مسلسل الانهيارات والتهديد الوجودي للشعب المصري، كالتهديد المائي الذي يخضع له نهر النيل، والتهديد الغذائي، والتهديد في مجال الطاقة ومستقبلها، والتهديد الأمني.



9. إعادة بناء الجيش والمؤسسات الشرطية والأمنية، بما يتناسب والمنظومة القيمية والأخلاقية، التي يقرها الدستور الجديد للأمة المصرية، وإنهاء عمليات السقوط الأخلاقي والقيمي، التي ورَّثتها منظومات الحكم العسكري، والهيمنة الخارجية على تلك المؤسسات.

10. المساهمة في بناء المشروع الإسلامي على مستوى الأمة المسلمة، وضمان أمن الأمة ومستقبلها، وتأمين مقدساتها، وتحول مصر إلى قوة إقليمية قادرة على إسناد المسارات السياسية والاقتصادية والثورية، لأبناء الأمة المسلمة وخصوصاً في المنطقة العربية.

سابعاً: إعلان مبادئ حزب التمكين المصري

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فهذا إعلان مبادئ تأسيس حزب التمكين المصري، حيث توافق مؤسسوه على بيان مرادهم من تأسيس هذا الحزب، وتوضيح خياراتهم الفقهية والسياسية والظرفية، في التعامل مع اللحظة الدقيقة التي يمر بها الشعب المصري، والمنطقة العربية والأمة المسلمة، وتحديد الآليات التي تنبثق عن إعلان المبادئ هذا، داعين المولى عز وجل، أن يلهمنا الرشد، ويعين شعبنا وأمتنا على عبور هذه المرحلة من التغيير، بأقل الخسائر وأعظم الأرباح، وأول تلك الأرباح أن تتحول أوضاع الأمة السياسية، من حال التبعية والخضوع، إلى حال الحرية والسيادة، والتعبير عن الإرادة الكاملة، في تقرير مصيرها ورسم معالم مستقبلها.

1. إن أول المبادئ التي يؤمن بها حزب التمكين المصري، ويدعو الشعب المصري إلى الأخذ بها: مبدأ تحرير إرادة الأمة السياسية، من سيطرة الوكلاء والعملاء، الذي تركهم المحتل العسكري وراءه، من أنظمة عسكرية ومَلَكية، وتحرير إرادة الأمة السياسية، من هيمنة المشاريع التي أخضعت جغرافية الأمة لها، كالمشروع الأمريكي، والمشروع الصهيوني، والمشروع الأوروبي، والمشروع الروسي، والمشروع الصفوي الإيراني.

2. نعتقد بواجب الأمة وحقها في الاحتكام إلى شريعتها الإسلامية، والالتزام بأوامر ربها عز وجل، وسنة رسولها ﷺ، كقانون فوق دستوري، يخضع له الدستور، كما تخضع له جميع جوانب التشريع والتصرفات السيادية، فإن مبادئ الشريعة هي المستأمنة، على حقوق جميع مُكوِّنات الشعب المصري، وهي الضامنة لتطبيق مبادئ العدل، وأداء الأمانة، والمحاسبة والشفافية، ورعاية الضعفاء، والإنصاف بين الناس.

3. نعتقد بمبدأ سلطان الأمة وولايتها على نفسها، وحقها في اختيار من يقوم على شأنها السياسي والتعبير عن إرادتها السياسية، وحفظ حُرُماتها، وتحقيق مصالحها العليا ورعايتها، وفق مبدأ التعاقد الذي أرساه النبي ﷺ، عندما أسس دولة الإسلام وفق مبادئ بيعة العقبة الثانية، وعندما وضع للأمة صحيفة المدينة، ومتابعة الخلفاء الراشدين لهذا المبدأ، عندما ردَّ أبو بكر الصديق رضي الله عنه أمر السلطة والإمارة، إلى الأمة فقال في خطبة تولّيه للخلافة: (أيها الناسُ فإني قد وُلّيتُ عليكم ولستُ بخيرِكم فإن أحسنتُ فأَعِينوني وإن أسأتُ فقوِّموني) [1]، وبذلك ثبت في فقه الأمة وتاريخها، أن الحكم والسلطة إنما هو تفويض منها، ووكالة يتوجب الوفاء بشروطها والقيام بحقوقها.

4. نؤمن بضرورة خضوع الشأن السياسي في الأمة، لدستور مكتوب يحدد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمة، ويحدد منهجية الأداء السياسي فيها، بحيث تشرف الأمة على وضعه، من خلال من يمثلها من العلماء والخبراء، وألّا تخضع عملية وضع الدستور، لإملاءات أعداء الداخل والخارج الذين، يستهدفون استمرار الوصاية على نظام الأمة السياسي، والتأثير في اتجاهات صياغته، ويفقد بذلك الدستور سمات الأمة العقائدية والتاريخية والاجتماعية.

5. نعتقد بضرورة وضع مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية موضع التنفيذ، كما فعل أبوبكر الصديق رضي الله عنه، عندما قام

---

(1) ابن كثير: البداية والنهاية

بتولية عمر بن الخطاب رضي الله عنه، القضاء في المدينة أول خلافته، وولى أبا عبيدة عامر بن الجراح على بيت المال، فهذه إحدى أهم الضمانات لقيام كل سلطة بالواجب المنوط بها، دون أن تجور عليها بقية السلطات وخصوصاً السلطة التنفيذية.

6. نعتقد بحق الأمة الشرعي في تحكيم مبدأ الشورى المُلزمة، ضمن المبادئ التطبيقية للنظام السياسي الراشدي، ويتم تطبيق الشورى المُلزمة في المستويات التالية: مستوى اختيار الأمة لعرفائها ونوّابها، ومستوى اختيار الأمة لرأس النظام السياسي وقيادته، ومستوى مراقبة أداء النظام السياسي ومحاسبته، ومستوى خلعه واستبداله، في حال أخل بالمبادئ الأساسية لاستخدام السلطة إخلالاً بيّناً.

7. نؤمن بوجود دائرة سياسية مهمة يتميز بها، النظام السياسي الراشدي في الإسلام، عن بقية الأنظمة البشرية الوضعية، وهي دائرة أهل الحل والعقد، التي يقع عليها واجب تنظيم وتمثيل شعوب الأمة المسلمة، سواء في ظل غياب السلطة السياسية، أو في ظل وجودها، بل إنها تلعب الدور الرئيس في تنظيم شؤون الأمة السياسية، ويأتي استحقاق الالتحاق بهذه الدائرة، ضمن ثلاث تخصصات طبيعية في أوساط الأمة، فهي تشمل العلماء الشرعيين، وتشمل التخصصات الاستشارية العالية في جميع شؤون العلم، وخاصة السياسة والاقتصاد والاجتماع، وتشمل ذوي المكانة في التكتلات الاجتماعية المختلفة.

8. نعتقد بمبدأ الرقابة الشعبية على أداء الحاكم وأجهزته التنفيذية المختلفة، من خلال أهل الحل والعقد أو نوّاب الشعب، فبدون هذه الرقابة لا يمكن حمل الحاكم على الالتزام بالتعهدات التي تسلَّم الحكم على ضوئها، كما أن هذه الرقابة تشكل أحد أهم ضمانات الاستقامة في أداء الحاكم، فهي تدخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاحتساب.

9. نعتقد بحق مكونات الشعب المصري بالتعبير عن نفسها، ورؤاها السياسية، ومطالبها، عبر المشاركة السياسية في بناء ورسم النظام السياسي الراشدي، الذي يعبر عن إرادة الأمة، وعبر ترشيح تلك المكونات من تراه أهلاً لحمل الأمانة في الحكم، وإدارة شؤون الأمة، ولن يحدث ذلك إلا بإقرار التعددية

السياسية، الموالية للأمة ولنظامها السياسي، والتي تمارس دورها ضمن مصالح الأمة العليا، والحفاظ على حُرُماتها ومبادئ وجودها.

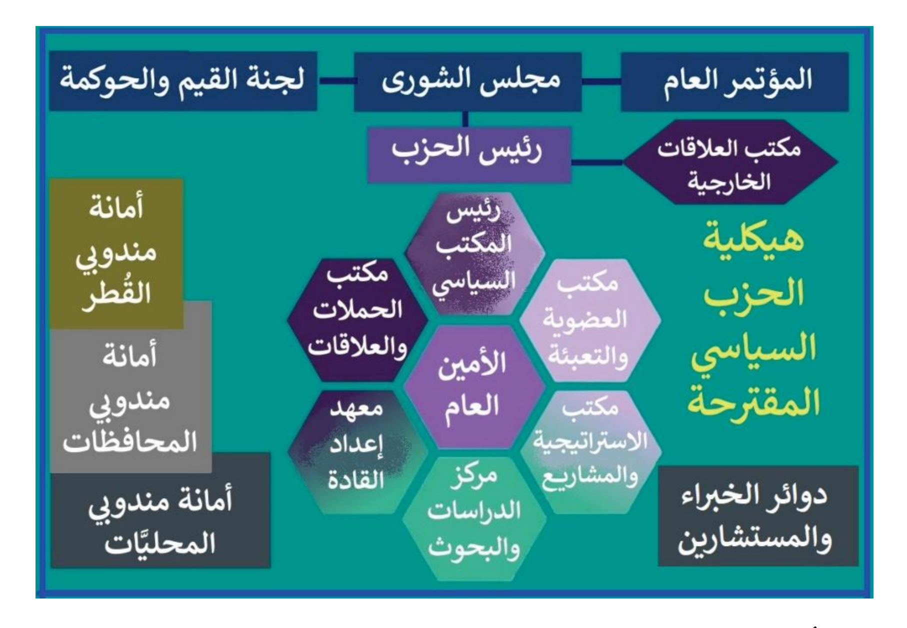
10. نرى ضرورة رد الاعتبار لثورة الشعب المصري في 25 يناير لعام 2011م، وضرورة استكمال ما بدأه الشعب المصري من التعبير عن إرادته الحرة، وما نتج عن ذلك من آليات حكومية ودستورية، ورد الاعتبار لمن انتخبه الشعب المصري، لكي يعبر عن إرادة الشعب السياسية، ورفع كل الآثار الآثمة وغير القانونية التي ترتبت على الانقلاب، الذي رعته القوى الدولية المعادية للشعب المصري، ووفرت له أسباب البقاء، ودعَّمت سياسات القمع الخطيرة والمبرمجة، التي سارت عليها قيادة الانقلاب الآثمة.

11. نرى حق الشعب المصري في الدفاع عن نفسه، وسلوك كل الطرق التي تؤدي إلى رفع جميع أنواع ممارسات القمع الممنهجة، التي تنفذها قيادة الانقلاب الآثم، حيث ثبت أنه وبعد مضي سبعة أعوام على الانقلاب العسكري في مصر، بأن هذا الانقلاب أمرت به القوى العالمية الغاشمة، لمعاقبة الشعب المصري على ذهابه في طريق الحرية، ورغبته في تحرير إرادته السياسية، من الهيمنة والسيطرة التي تفرضها تلك القوى، على النظام العسكري في مصر، منذ أن احتل الإنجليز مصر عام 1882م.

12. نعتقد بمبدأ الأمة الواحدة ومصيرها الواحد، الذي يشمل الأمة المسلمة أينما وُجدت، وضرورة تكامل أدائها واتصال دوائر نهضتها، وتحررها من الطغيان المحلي والعالمي، وضرورة أن تتكامل الثورة المصرية، والثورة الليبية، والثورة السودانية، وبقية الثورات العربية، فإن ما تعانيه ساحات الثورة العربية أو الربيع العربي، من جور وطغيان النظام العالمي وتدخله السافر في شؤون الشعوب الثائرة، إنما مرجعه إلى نظرة أعداء الأمة الموحَّدة تجاهها، فهي خائفة وقلقة من عودة الأمة إلى مسرح الحياة مجدداً، وإلى فرض سيادتها وإرادتها السياسية على بلدانها، التي أخضعتها الحملة الصليبية للاحتلال العسكري، ووضعها تحت حكم عملائها من ملوك وعسكر، وعليه فإننا نرى بأنه لا يمكن أن ينتصر شعب من شعوب الأمة دون استصحاب بقية الشعوب في مسيرة الثورة والنهضة.

ثامناً: هيكلية الحزب السياسي المقترحة ومؤسساته

فيما يلي شكل الهيكل التنظيمي والمؤسسي للحزب السياسي الملتزم بالنظام السياسي الراشدي:



على أن تُستكمل عملية وضع واعتماد نظام الحزب الأساسي وتوصيف وظائف هيكله التنظيمي في المرحلة التطبيقية من المشروع.

ونكتفي هنا بإيراد بعض الملاحظات الأساسية، على هيكلية وعمل الحزب السياسي:

الملاحظة الأولى: إن أول ما يقابلنا في الهيكل التنظيمي للحزب، وجود لجنة القيم والحوكمة، فما لم يتمكن قادة الحزب السياسي، من الالتزام بالمنظومة القيمية التي يفرضها المشروع السياسي الراشدي، والتغيير الثوري، الذي اختارته الشعوب العربية، وما تتطلبه معايير المشروع الإسلامي، وخصوصاً معايير الصراع العقائدي، فإن قادة الحزب لن يضيفوا شيئاً على واقع الأمة وشعوبها، ولذلك احتوت هيكلية الحزب، على لجنة عليا مرتبطة بمجلس الشورى، مهمتها مراقبة



تطبيق منظومة القيم، ومدى الالتزام بمعايير المشروع الإسلامي، والتخلص من أهم عقدتين خلفهما الملك الجبري، على الأداء السياسي للنخب العربية، وهما: عقدة الخضوع والتعلق بأنظمة الملك الجبري من ملوك وعسكر، وعقد الخضوع والتعلق بالنظام العالمي، وخصوصاً قيادته الصليبية، المتمثلة في أمريكا وأوروبا.

الملاحظة الثانية: إن أهم ما ينبغي التركيز عليه في أداء الحزب السياسي، هو أن تصبح ساحة الحزب ومؤسساته وممارساته، عبارة عن مدرسة أو جامعة، لبث وتطبيق النظام السياسي الراشدي، وتدريب الطاقات والقيادات البشرية، حتى ترسخ هذه الممارسة في مجتمعات وشعوب الأمة، ومن ذلك ممارسة الشورى المُلزمة، والشورى المُعلمة، والحوارات والمناقشات، وقد انعكس هذا الأمر على الهيكل في عدة مواقع منه.

الملاحظة الثالثة: إن أكثر ما يصيب الأحزاب السياسية من إشكالات، هو فقد الاتجاه الاستراتيجي، والوقوع في حالات الاستقطاب والاستلاب، من قبل أعداء الداخل والخارج؛ ولذلك احتوى الهيكل التنظيمي على أحد أهم أدوات الحفاظ على المبادئ والاتجاه العام للحزب، وهي أداة مكتب الاستراتيجية والمشاريع، فهو المعني بمراقبة الأداء الاستراتيجي، وتطوير الاستراتيجيات، ومراقبة معايير الأداء الكُلِّي.

الملاحظة الرابعة: لا ينبغي للحزب في تقديره للمواقف السياسية، ودراسة المستجدات والتحولات، أن يقتصر على الطاقات البشرية فيه، وإنما يجب توسيع دائرة الاستشارة والخبرة، عبر بناء شبكة علاقات واسعة، مع مختلف التخصصات والخبرات المحلية والعالمية، والاستفادة منهم في نقاش المستجدات وقراءة المستقبل؛ ولذلك وضعنا في الهيكل "دوائر الخبراء والمستشارين".

الملاحظة الخامسة: لا ينبغي أن يكتفي الحزب بأدوار التنافس على إدارة الشأن السياسي في الأمة، والمشاركة السياسية وحدها، وإنما ينبغي أن يصبح مخزن وبيت خبرة، تستفيد منه الأمة في شؤونها السياسية، والاستراتيجية، والحوادث الكبرى.

الملاحظة السادسة: ينبغي النظر بشكل دوري، في مدى استجابة هيكل الحزب التنظيمي، للأدوار والمهام الرئيسية له، ومدى قدرة الهيكل على الأداء التخصصي، وتحقيق الاستراتيجيات، وإدخال التعديلات اللازمة عليه بناء على ذلك التقويم والنظر، وتوظيف الدروس المستفادة من التطبيق العملي.

الملاحظة السابعة: سوف يحتاج مؤسسو الحزب إلى خبرات متراكمة، لتحقيق أفضل أداء له، ولبناء القدرات البشرية اللازمة لتحقيق أهدافه، وأفضل طريقة لتحقيق ذلك تقسيم مراحل بناء الحزب إلى أكثر من مرحلة، وعدم الانتقال من مرحلة إلى أخرى حتى تستوفي كل مرحلة متطلباتها البشرية والهيكلية، والمراحل المقترحة لبناء الحزب هي أربعة مراحل، كما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والتركيز على بناء الطاقات القيادية للحزب، وإعداد النظام الأساسي، ووضع الخطة الاستراتيجية للحزب.

المرحلة الثانية: مرحلة التشغيل الأولي، والتركيز على التعريف بالحزب، وعلى إنتاج الوثائق والخطط التنفيذية، واستكمال إعداد الطاقات البشرية، والبناء المؤسسي والاقتصادي للحزب.

المرحلة الثالثة: مرحلة التشغيل متوسطة المدى، والتركيز على طرح المشروع السياسي للبلاد وللحزب، والبرامج التنفيذية، والعمل على التسويق الإعلامي الواسع.

المرحلة الرابعة: مرحلة التشغيل الكُلِّي، وتقديم القيادات السياسية ذات الكاريزما والتأثير، والقيادات التخصصية والاستشارية، والدخول في الأداء السياسي من أوسع الأبواب.

الملاحظة الثامنة: على قيادات الحزب أن تحافظ على بصمة الحزب العقائدية والفكرية، وضبط أدائه وفق الغايات التي تأسس من أجلها؛ ومن البرامج الكفيلة بتحقيق هذا الأمر، أخذ الوقت الكافي لإعداد النواة العقائدية الصلبة للحزب، ومنها وضع واعتماد مدونة المعايير الأساسية، والمنظومة القيمية، في عمل وأداء الحزب، ومنها اعتماد البرامج التربوية والاجتماعية للأعضاء، بجانب التربية الفكرية والسياسية، ومنها ربط الأعضاء بالرؤية الكُلِّيَّة والاستراتيجية في المشروع الإسلامي.

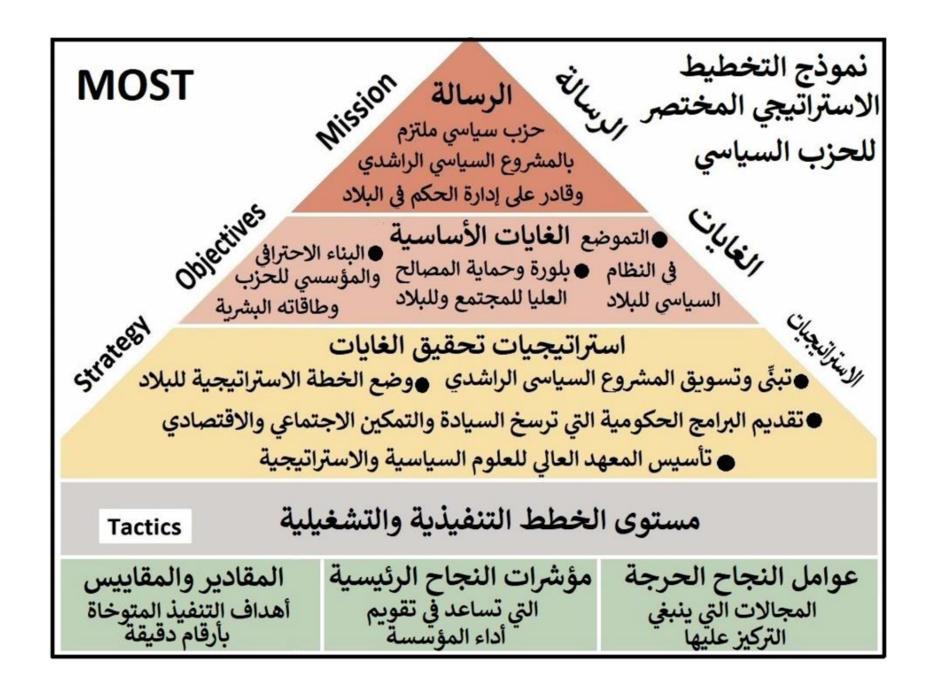
الملاحظة التاسعة: من أهم المبادئ التي يرتكز عليها أداء الحزب السياسي، الشفافية والمحاسبة في إدارة شؤون الحزب، وعدم وقوعه تحت سيطرة القوى النافذة في الحزب، ويتم ذلك عبر الرقابة الصارمة في مجلس الشورى، والأخذ بالشورى المُلزمة، والأخذ بنظام التصويت بالأغلبية البسيطة في القرارات الاعتيادية، وأغلبية الثلثين في القرارات المصيرية، والنص على ذلك في النظام الأساسي للحزب، وبذلك يمكن الحد من أزمة الأفراد والتكتلات، التي تحاول فرض وجودها على مؤسسة الحزب.

الملاحظة العاشرة: تأتي مسألة تمويل مشروع الحزب، كأهم هاجس يؤدي إلى التردد في تبنِّي مشروع الحزب السياسي، وحل هذه المسألة يكون عبر المسارات التالية: أما المسار الأول، فهو مسار اعتماد الوقف لصالح المشروع، كما فعلت الأمة في تاريخ خلافتها، عبر اعتماد الوقف لتحقيق جميع فروض الكفاية التي تلزم المجتمع المسلم، الأمر الذي سوف يتجدد قريباً، باستعادة شعوب الأمة لمنظومتها القيمية الحضارية، في ظل المشروع الإسلامي والتمكين له، وأما المسار الثاني: فهو مسار التبرعات والهبات، وأما المسار الثالث: فهو مسار الإعانات الحكومية،



لمختلف المشاريع الاجتماعية والسياسية، كواجب من واجبات السلطة، وخاصة بعد أن تبرز الحكومات الثورية، في ساحات الربيع العربي وتتمكن من الحكم.

الملاحظة العاشرة: ضرورة انضباط خطة الحزب وطرق الأداء فيه، بمعايير مشروع تمكين الأمة المسلمة، وبمشاريعه التطبيقية وتكاملها مع مشروع الحزب، والاستفادة من مشروع الخطة الاستراتيجية على وجه الخصوص، في وضع خطة الحزب السياسي؛ ونكتفي هنا بالإشارة إلى هذا المخطط، الذي يلخص عملية التخطيط للحزب السياسي، والذي ورد في مشروع الخطة الاستراتيجية:





تاسعاً: أسئلة وأجوبة حول الحزب السياسي

س1: ماذا تقصدون بالحكم الراشد، وهل هو مرادف لمصطلح الحوكمة والحكم الرشيد (Good Governance)، والمُستخدم في السنوات الأخيرة ضمن المصطلحات الغربية؟

ج1: إن القصد من مصطلح الحكم الراشد، يختلف عن المصطلح الحادث من عدة جهات، بالرُّغم مما يبدو من اتفاق ظاهري، بين التعبيرين، فالحكم الراشد أو الرشيد في المصطلح الإسلامي، هو التزام وعمل بأصول الحكم السياسي في الإسلام، والإدارة السياسية، وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما طبقها الخلفاء الراشدون ومنها:

1. سيادة ومرجعية الشريعة الإسلامية، بحسب سعتها الفقهية، وقابلية الاجتهاد والتجديد فيها، دون منازعتها من قبل أي قانون وضعي.
2. حق الأمة الشرعي في منح ونزع السلطة، وإضفاء السيادة على النظام السياسي، واختيار من يحكمها بلا وصاية ولا إكراه، وذلك عبر إعمال مبدأ الشورى المُلزمة، والتصويت بالأغلبية في الاختيار، وتمكين أهل الحل والعقد من تمثيل جميع شرائح الأمة ومكوِّناتها، فإن الشورى مبدأ عقائدي كالصلاة والزكاة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ الشورى:38، فلا يحق لأحد كائنا من كان، أن يفرض نفسه وحكمه على الأمة وتحت أي ادعاء.
3. جميع حُرُمات وحقوق الأفراد والشعوب في الأمة المسلمة، مصانة، ومكفولة، ومتساوية، وفق قواعد الشريعة، ومنها الحقوق السياسية.
4. حق الأمة في محاسبة السلطة، ومراقبة أدائها، وعزلها، إذا استحقت العزل، عبر من يمثلها من أهل الحل والعقد.

5. السلطة السياسية في الإسلام موكلة من قبل الأمة، للتصرف في شؤونها ومصالحها العليا، وملتزمة بأصول النظام السياسي الراشدي، وليس لها أي نوع من أنواع الوصاية على الأمة.

6. مصارف الثروة محددة بالقواعد الشرعية، ويتصرف الحاكم المسلم في الثروة وفق مبادئ شرعيَّة محددة، ورقابة كاملة على تصرفاته، ولا يحل له تخصيص أي شيء من ثروة الأمة لنفسه، أو لأحد من الناس، وإنما هو أجير عند الأمة، لإدارة شؤونها وجلب المنافع لها.

7. كفلت قواعد الشريعة حقوق الأمة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحسبة، والتعبير عن الرأي، والتجمع، ونصرة المظلوم، والمطالبة بالحقوق.

8. ألزمت قواعد الشريعة الحاكم المسلم بقاعدة القيام على جلب المصالح للمجتمع المسلم، ودفع المفاسد عنه، وبذل واستفراغ وسعه في التصرفات اللازمة لتحقيق ذلك، من أداء مؤسسي، أو تنظيم بشري، أو إداري، أو تقني.

إلى غير ذلك من الأسس التي سنها النبي ﷺ، وسار عليها الخلفاء الراشدون، كما في الحديث (فعليكم بسنَّتي وسنَّةِ الخلفاءِ الراشدينَ المهديِّينَ) [1]. ومعلوم بأن الخلفاء الراشدين ليس لهم سُنَن ينفردون بها عن سنن النبي ﷺ، إلا سننهم التطبيقية في مجال الحكم، وإدارة مصالح الأمة العليا، وفق ما سنَّ لهم النبي ﷺ.

وعلى ضوء ذلك، فالحكم الراشد في منظورنا، لا يُعتبر وجهاً آخراً للمصطلحات الحادثة، وإن تشابه في بعض الأوجه معها، والتي وُلدت ظل النظام "اللبرالي" و "الديموقراطي"، فهي نُظُم قد أوجدها البشر وشرَّعوها لأنفسهم، وفق أهوائهم، وما رأوه صحيحاً، دون هداية من رب العالمين، كتحليلهم للربا، وسيطرة منظومة

---

(1) أخرجه أبو داود (4607)، والترمذي (2676)، وابن ماجه (44)، وأحمد (17144) باختلاف يسير، والبغوي في ((شرح السنة)) (205/1) واللفظ له

البنوك على الأداء الاقتصادي، وقيام النظام الرأسمالي على الاحتكار، وتحليل الزنا، إلى غير ذلك من طاعة الشيطان واتباع أمره.

وإن التقاء مصطلحات النظام السياسي الراشد، بمصطلحات "الحكم الرشيد" في المفهوم الغربي، لا يعني اتحاد وتطابق المصادر، ولا التصورات، ولا صور التطبيق، كمبدأ العدل، فالغرب يعتبر زواج الشواذ عدلاً! ومبدأ حرية الشعوب في اختيار حكوماتها، والغرب يطبق هذا على شعوبه، ولكنه لا يراه لبقية الشعوب، ومبدأ سيادة القضاء واستقلاله، فالقضاء الأمريكي مع احتلال وقتل الشعوب المسلمة، ولا يرى في ذلك ظلماً، ومبدأ الرقابة والشفافية، لا يطبقه الغرب في تعامله مع الطغاة العرب، بل يدعم الطغاة العرب في جميع ما يقومون به من سرقة ثروات الشعوب، إلى غير ذلك؛ فلا وجه للمقارنة والتشابه البتة، بين ما يدعيه الغرب من عدل ومساواة وشفافية، وبين مبادئ النظام السياسي الراشدي في الإسلام.

س2: كيف ستمارسون السياسة كحزب إسلامي ثوري، في بيئة تخضع لنظام سياسي، قد لا يسمح بتطبيق المبادئ التي تؤمنون بها، وقد لا تدعمكم الشعوب الثائرة، في توجهاتكم وما خلصتم إليه في الساحات الثورية، وخصوصاً في البيئات التي ترى ضرورة الالتزام بقواعد اللعبة السياسية، التي يفرضها النظام العالمي والإقليمي على الساحات الثورية؟

ج2: إن الحزب السياسي الملتزم بأصول النظام السياسي الراشدي، سوف يدخل إلى الساحة السياسية، من خلال طرح رؤية جديدة، وعقيدة سياسية محددة، ودعوة الشعب للالتزام بالك الرؤية والعقيدة، ثم ترك الأمر للشعب المعني ومكوِّناته في التعامل مع تلك الدعوة وهذه الرؤية؛ وسوف تتراوح مواقف وأداء الحزب، بين ثلاثة أدوار، فأما الدور الأول، فهو دور الدعوة والتأثير الفكري والسياسي العام، وأما الدور الثاني، فهو دور المعارضة السياسية الراشدة،

والرقابة اللصيقة على أداء المنظومة الحاكمة، في حال التزام النظام السياسي المعني بمبادئ الأمة ومصالحها العليا، مع إمكانية مشاركة الحزب السياسية في السلطة، وأما الدور الثالث، فهو الدور الثوري، والدعوة إلى إسقاط النظام السياسي الذي سفك دماء الأمة، ووالى أعداءها، وامتهن قمع الشعب الذي يحكمه، فليس أمام الحزب إلا الدعوة إلى إسقاط هذا النظام، وتقدم صفوف الثوار.

وفي ظل تلك الأدوار الثلاثة، فإن الحزب سوف يبقى ملتزماً بالاعتبارات التالية:

الاعتبار الأول: اعتبار الأداء السياسي للحزب، جزءاً من فريضة الجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بالمفهوم الشرعي الشمولي، كما في الحديث (سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ يَومَ القِيَامَةِ في ظِلِّهِ، يَومَ لا ظِلَّ إلَّا ظِلُّهُ: إمَامٌ عَادِلٌ) [1]، وحديث (أفضَلُ الجِهادِ كلمةُ عدلٍ عندَ سُلطانٍ جائرٍ) [2]، وذلك بمستويات الإنكار المختلفة، الدستورية، والسياسية العامة، لكون الأداء السياسي، أصبح ضرورة لحراك الأمة الاجتماعي والحضاري، وتطبيق النظام السياسي الراشدي، وسوف يتشارك الحزب مع بقية مكونات الأمة، في تأسيس قواعد ذلك النظام، ووضعه قيد التطبيق في كل مجالاته، بدءاً من اعتماد المبادئ الدستورية، وترشيح وانتخاب من تراهم الأمة أمناء وقادرين على القيام بمهمة السلطة الرقابية (مجلس الشورى)، والسلطة التنفيذية (الحكومة).

الاعتبار الثاني: العمل الدؤوب على استثمار أداء الشعوب الثوري، لإحداث النقلة التاريخية الحاسمة في النظام السياسي، أي نقل الشعوب من مرحلة الوصاية الصليبية عبر عملائهم من ملوك وعسكر، إلى السيادة والتمكين

(1) رواه البخاري

(2) صحيح ابن ماجة



والاستقلال الحقيقي، والدعوة لتطبيق النظام السياسي الراشدي، وتشكيل كتلة نخبوية واسعة، تسعى لإخراج الشعوب من الاستقطاب الخارجي والداخلي، وتعمل بسياسة المغالبة والمدافعة السياسية، والمكر والدهاء، في مواجهة أعداء الداخل والخارج.

الاعتبار الثالث: الحذر الشديد من محاولات أقطاب النظام العالمي، الذين يسعون لإعادة إنتاج الأنظمة العسكرية والمَلَكية، واستثمارهم للنتائج السلبية في المرحلة الأولى من ثورات الربيع العربي، فإن الحزب السياسي في ظل النظام السياسي الراشدي، يتطلع إلى القيام بدور فعَّال في كشف طبيعة الاستراتيجيات، التي يعمل بها الأعداء لتحقيق إعادة إنتاج نُظُم القمع العربي، من خلال فرض الدساتير، وادعاء إدارة المراحل الانتقالية، وفرض المبادرات الدولية، وغير ذلك من الأدوات.

الاعتبار الرابع: إن إمكانية تطبيق، وممارسة النظام السياسي الراشدي، لن تتحقق إلا بفسح المجال، أمام جميع مكونات الشعوب، لكي تمارس أدوارها السياسية، في ظل تعددية تعتمد ثوابت الأمة، ومرجعيتها الشرعية في النظام السياسي، وتعبير تلك المُكوِّنات عن حقوقها السياسية والمطالبة بها، وممارسة أدوارها السياسية بكل حرية وأريحية، فإن التعددية السياسية هي الضمانة لتداول السلطة، والرقابة على أداء تلك السلطة، وقيامها بواجباتها الأساسية، في ظل مبادئ الإسلام، وما يترتب على تلك المبادئ من حقوق وواجبات.

الاعتبار الخامس: إن أكثر ما تحتاجه الأمة وشعوبها في هذه المرحلة الانتقالية، من هدم الملك الجبري والانتقال إلى النظام السياسي الراشدي، هو تعريف الأمة بطبيعة وأسس النظام الراشدي، فبغض النظر عن قدرة الداخلين الجدد على الساحة السياسية، في دفع عجلة التطبيق الإسلامي إلى آفاقه الكلية، فإن مهامهم

الأولى تتمثل في تجلية وإظهار مبادئ الحكم في الإسلام، وأصول الممارسة السياسية، والتفريق بينها وبين مبادئ الديموقراطية العلمانية.

س3: كيف ترون دور الحزب السياسي الملتزم بالنظام السياسي الراشدي، في جمع كلمة الفرقاء في الساحات الثورية العربية، والخروج من حالة الصراع والمناكفة التي تسود فيما بينهم؟

ج3: يمكن حل هذه الأزمة عبر التركيز على المفاهيم التالية:

المفهوم الأول: اعتبار الحالة التنافسية التي تسود بين مكونات الساحات العربية الثورية حالة طبيعية، وهي تنشأ في المجتمعات البشرية لأسباب كثيرة، وتزداد وتيرتها في المراحل السياسية الانتقالية، وبالرجوع إلى قواعد النظام السياسي الراشدي، فإن النبي ﷺ قد أحال العصبية القبلية عند العرب، إلى طاقة فاعلة في خدمة الإسلام والأمة المسلمة، بل وأضاف عليها مكوناً تنافسياً جديداً، وهو تنظيم المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم، الأمر الذي ينبغي أن يحدث بين مكونات الأمة في تنظيم وإدارة الساحات الثورية والسياسية.

المفهوم الثاني: إن حالة الفراغ السياسي التي نتجت عن سقوط أو قرب سقوط أنظمة القمع العربي، يمكن أن تنقلب إلى مهدد للمسيرة الثورية، ما لم تسارع مُكوِّنات كل شعب ثائر، إلى اعتماد مبادئ النظام السياسي الراشدي، في إدارة تلك المرحلة والمراحل التي تليها، ومنها مبدأ الوثيقة السياسية المُنظِّمة للأداء السياسي في الأمة أي الدستور، ومنها التعددية السياسية بين مكونات الأمة، وتكامل أدائها وعدم تضاربه وتناقضه، ومنها عدم جواز الوصاية السياسية من قبل مكون من مكونات الأمة على بقية المكونات، وتحت أي زعم أو استحقاق، وإنما هو اختيار الأمة عن طيب خاطر، وتولية الأمر إلى أهله، من أهل العلم والقوة والأمانة والسابقة.

المفهوم الثالث: الانتباه إلى المكيدة التي نصبتها رؤوس الصليبية واليهودية العالمية، في الساحات الثورية والأداء الجهادي، وهي ضرب مكونات الأمة بعضها ببعض، وذلك بتقسيم مكونات الأمة إلى مكوّنٍ "إرهابي" بزعمهم، ومكون "معتدل"، ووضع الأمة في هذه الحلقة النارية، التي لن يخرجنا منها إلا التوبة، وتحكيم مبادئ الشرع، من ولاء بين المؤمنين، وبراء من الكافرين والمنافقين ومن قيادات نُظُم القمع العربي، ومواليهم من العلمانيين، والحداثيين، والباطنيين، من صفوية ونصيرية، وغيرهم.

المفهوم الرابع: على مكونات الأمة من علماء ومستشارين، وكتل سياسية واجتماعية، المسارعة إلى تكوين وإيجاد بدائل أدوات النظام العالمي، في إدارة المرحلة الانتقالية، وبناء المفاهيم والمناهج الخاصة بالأمة في إدارتها، ونقصد بذلك الأدوات التالية: المبعوث الدولي - المؤتمرات الدولية - المبادرات الدولية – لجان المصالحة وفض النزاع – اللجان الدستورية، إلى غير ذلك من الأدوات، فإنه ما لم تتمكن مكونات الأمة، من إيجاد بدائلها الخاصة بها ومنهجها ورؤيتها، فإن المآل سيكون لصالح أعداء الداخل والخارج، مثلما تمكنت فرنسا من التحكم في الشعب الجزائري بالرُّغم من ثورته وتضحياته، عندما تمكنت من فرض مخرجات محددة بتوقيع الاتفاقية الماكرة، التي عرفت باسم "اتفاقية إيفيان" عام 1962م، وتحت إشراف العدو الفرنسي نفسه، الذي قاتله الجزائريون لقرن أو يزيد من الزمان، وهي الاتفاقية التي سمحت لفرنسا، بالتحكم في طبيعة النظام السياسي للجزائر، بدليل تاريخ أداء النظام العسكري الجزائري، من ذلك العام إلى وقتنا الحاضر، أي ستين عاماً، وكما آلت القضية الفلسطينية إلى توقيع اتفاقية الإذعان التي عُرفت "باتفاقية أوسلو" عام 1993م، والتي أفرزت "سلطة" مُعوَّقة، وأداة في يد الاحتلال الصهيوني، يضرب بها أهل فلسطين متى شاء.

س4: ما هو موقف الحزب من المصطلحات السياسية التالية، واستخداماتها التطبيقية في الساحات الثورية: مصطلح الديموقراطية - مصطلح الدولة المدنية – مصطلح الإدارة المحلية – مصطلح الاحتكام إلى صناديق الاقتراع؟

ج4: ينظر الحزب السياسي إلى المصطلحات المذكورة، من خلال مجموعة من المعايير الشرعية والتاريخية والتطبيقية، وهي كما يلي:

المعيار الأول: تمام الدين وشموله للنظام السياسي

إن دين الإسلام وشريعته كاملة وشاملة، لكل جوانب الحياة البشرية، سواء في علاقة المسلم بربه، أو علاقته بأخيه المسلم، أو علاقته ببقية البشر، وسواء تعلق الأمر بالجوانب الاجتماعية، أو الجوانب الاقتصادية، أو الجوانب السياسية، فلم يتوفَّ اللهُ النبي ﷺ، إلا وقد أتم الله للمسلمين دينهم وشريعتهم: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾ المائدة:3، وقد ورد في تفسير الآية قول ابن عباس رضي الله عنه: (اليوم أكملت لكم دينكم) وهو الإسلام، أخبر الله نبيه ﷺ والمؤمنين أنه أكمل لهم الإيمان، فلا يحتاجون إلى زيادةٍ أبداً، وقد أتمه الله فلا ينقصه أبداً، وقد رضيه الله فلا يسخطه أبداً) [1]، ومعلوم بأن الإسلام إذا أطلق فيعنون به الإيمان والعكس صحيح.

وإن أخطر بدعة وقعت في تاريخ الأمة المسلمة المعاصر، هي بدعة القول: بأنه لا يوجد نظام سياسي في الإسلام، وهو القول الذي روَّجَه الإنجليز، على لسان فاسقهم (علي عبدالرازق) في بداية القرن العشرين، عبر كتابه (الإسلام وأصول الحكم)، حتى يسهل عليهم إعلان إسقاط الخلافة الإسلامية، والمضي في سيطرتهم واحتلالهم لبيت المقدس، وبقية أراضي الأمة المسلمة؛ فكان من أثر هذه البدعة أن تعطلت الأمة بين الأمم، واستبيحت حُرُماتها بسبب تمزيقها إلى أشلاء، ورجوع كل كتلة منها إلى عرقيتهم وقوميَّاتهم ثم إلى "وطنيَّاتهم"، فلم يعد بإمكان المسلم أن

(1) تفسير ابن كثير



ينصر أخاه المسلم، بسبب انهيار الولاء السياسي بينهم، ونتج عن هذا الفراغ السياسي أن تطلع بعض المسلمين إلى فلسفة وأنظمة "الديموقراطية"، لاستعمالها في إدارة شؤون أمتهم، وأخطر تلك الشؤون على الإطلاق، وهو الشأن السياسي، عبر استيراد فلسفة النصارى واليهود في الحكم، وهم يعلمون أن تلك الفلسفة قد تأسست على فصل الدين عن الشأن السياسي فصلاً تاماً، وتأسست على تغليب العلمانية أو بالأصح "العالمانية" على دينهم، ومن مبادئ فلسفة الديموقراطية "التعددية السياسية" بمفهوم تلك الفلسفة، التي تضع الملحدين والمؤمنين في ميزان واحد، بل إنها تُفضِّل الملحدين على المؤمنين في الشأن السياسي، بدعوى أنه لا دين في النظام السياسي، وقد ترتب على تمكين هذه الفلسفة، جعل "القُطرية" و "الوطنية" أساس النظام السياسي، وبالضرورة إهمال وتجاوز علاقة شعوب الأمة بعضهم ببعض، وإهدار الولاء العقائدي والسياسي، والأخوة بينهم، كما أمرهم الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ الحجرات:10، الأمر الذي قاد إلى بقاء شعوب الأمة المسلمة وأراضيها، ترزح تحت السيطرة الصليبية، واليهودية، والروسية، والهندوسية، والبوذية الشيوعية، والصفوية الباطنية، إلى غير ذلك من عقائد الباطل.

المعيار الثاني: وجود الأمة يعتمد على نظامها السياسي

وإن الحزب السياسي في ظل المشروع الإسلامي، ليعتقد اعتقاداً راسخاً بأن النظام السياسي في الإسلام، هو من أوثق العُرى التي حفظ الله بها هذه الأمة، قرابة ألف وأربعمائة عام متصلة، فلم يرسخ وجود الإسلام متمثلاً في أمة الإسلام، إلا تحت مظلة نظام الخلافة الإسلامية، وذلك منذ اللحظة الحاسمة التي بايع فيها رسول الله ﷺ رهط الأنصار على نصرته، في بيعة العقبة الثانية، وفق عقد النُّصرة وتعهد الأنصار بتحمُّلهم تبعات تأسيس دولة النبوَّة، ثم بهجرته ﷺ إلى المدينة المنورة، وإقامته لعاصمة الأمة المسلمة الأولى، ومتابعة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، لسيرة نبيهم ﷺ، عندما تمكنوا من إدارة اللحظة الدقيقة على إثر وفاة النبي ﷺ، وانتقالهم من مرحلة حكم النبي ﷺ وعصمته ومرجعيته، إلى حكم البشر غير

المعصومين، فرسخوا النظام السياسي في الإسلام، وعملوا بقواعده ومنظومته القيمية، وطبقوا سنن الحكم الراشدة، التي أوصى النبي ﷺ لأمته بلزومها واتباعها، في قوله: (فعليكم بسنَّتي وسنَّةِ الخلفاءِ الراشدينَ المهديّينَ) [1]، ونتيجة لرؤية الصحابة رضوان الله عليهم، وعدم تفريقهم بين أحكام النظام السياسي في الإسلام، وبين بقية أحكامه فإنهم مضوا إلى بذل دمائهم في سبيل المحافظة عليه، في الحادثة الجلل التي امتنعت فيها قبائل من العرب، من أداء الزكاة فكان ذلك مقدمة لهدم الأمة والدين والدولة، فلم يتردد الصحابة رضي الله عنهم في المضي إلى أخطر القرارات في تاريخ الأمة المسلمة، وهو قتال المتمردين على دولة الإسلام، وحكومتها، ونظامها السياسي؛ وبالرُّغم من انتقال الحكم في الأمة بعد ذلك من مرحلة الرُّشد إلى مرحلة الملك العضوض، فقد استمر خلفاء المسلمين، من بني أمية إلى بني عثمان، في التزامهم بأصول الحكم في الإسلام، عدا حق الأمة في الشورى وفي تولية الخليفة، لكنهم التزموا بالولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، وكانوا يمثلون نظاماً سيادياً مستقلاً لم يتمكن الأعداء من اختراقه، والتزموا بمرجعية الشريعة في الحكم، والتزموا برفع راية الجهاد في حماية الأمة، وتثبيت دولة الإسلام، والتزموا بسيادة ومرجعية نظام الخلافة، وقدرته على النظر في مصالح الأمة العليا، والتزموا بروابط الأمة العقدية، ولم يُفرِّقوا بينها على أساس العرق والجغرافيا، والتزموا بانفتاح الأمة فيما بينها على المستوى الاقتصادي.

وإن الأصول والقواعد التي تحكم النظام السياسي الراشدي واضحة كل الوضوح، فهي تشمل: أصول الحكم في القرآن الكريم، وأصول الحكم في السنة النبوية، قولاً من النبي ﷺ وفعلاً وتقريراً، ومن الأداء التطبيقي في تاريخ الخلفاء الراشدين، بدءاً من الخليفة الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه، إلى الخليفة

---

(1) أخرجه أبو داود (4607)، والترمذي (2676)، وابن ماجه (44)، وأحمد (17144) باختلاف يسير، والبغوي في ((شرح السنة)) (205/1) واللفظ له



الأموي عمر بن عبد العزيز، وإن تلك الأصول لتجعل النظريات البشرية، في مجال السياسة والحكم، تتضاءل وتختفي خجلاً.

المعيار الثالث: المعيار التاريخي في تطبيق الديموقراطية

وإن التاريخ التطبيقي لنظرية "الديموقراطية"، في الغرب النصراني تعتمد على فلسفة محددة من وضعهم، فهم قد وضعوها في الأصل لفصل الكنيسة عن الشأن السياسي، وعزل الدين تماماً عن التصرفات السياسية في أوروبا، وهو ما لا تحتاجه الأمة المسلمة البتة، وهم قد وضعوا أهواءهم كمرجع للحكم في ظل النظام الديموقراطي، فليست الأغلبية التي تحكم وتفصل في الخلاف كما يدعون، بل هو هوى الأغلبية، التي تُحلّ وتحرِّم وفق مزاجها، فتحل الخمر والزنا وممارسة الشذوذ، بل وممارسة الجنس مع الحيوان! ومن أوضح تاريخهم التطبيقي للديموقراطية، هو الانتقائية في التطبيق، فهم يستخدمونها لإدارة شؤون شعوبهم وأممهم، ولكنهم عندما ينقلونها إلى الأمم الأخرى، التي ترزح تحت سيطرتهم وهيمنتهم، فإنهم يستخدمونها كأداة للسيطرة على مقدرات الشعوب، فتراهم يوهمون الشعوب بها، بينما هم يسندون حكم الديكتاتوريات والطغاة، كما تفعل فرنسا في إفريقيا، وكما تفعل أمريكا في الشرق الأوسط.

ذلك فيما يخص مصطلح "الديموقراطية"، أما بقية المصطلحات التي جاءت في السؤال وهي: مصطلح الدولة المدنية – مصطلح الإدارة المحلية – مصطلح الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، فإن المصطلح حمَّال أوجه، ولهذه المصطلحات معان محددة، لدى من يستخدمها في الإدارة الغربية، ومن شايعهم من العلمانيين في العالم العربي، وهم غالباً ما يستخدمونها في ظل استراتيجيات السيطرة والهيمنة، التي تعمل وفق نظريات "إدارة الأزمات"، كما نرى في محاولاتهم لإعادة إنتاج أنظمة القمع العربي، بعد أن زلزلتها الشعوب العربية بثورتها المباركة، فينبغي الحذر من تلك الاستخدامات؛ وللتوضيح فسوف نتوقف عند أوجه الاستخدام لهذه المصطلحات، عند الغربيين، كما يلي:

مصطلح الدولة المدنية:

مصطلح ملغوم، ويعمل بشكل مزدوج، لضرب التزام الشعوب المسلمة بمرجعية الشريعة الإسلامية في الحكم، فإن المستخدمين له يضعونه بين معنيين متقابلين، أما المعنى الأول الذي يروِّجون له، فهو "مدنية" النظام السياسي، ويقصدون به الحكم غير الملتزم بأي دين ولا أي شريعة، أي الملتزم بالفلسفة العالمانية، وأما المعنى الذي يقابله فهو "الحكم الديني" أو "Theocracy "، ويعنون به نظام الحكم الذي يخضع للقساوسة كما في الفاتيكان، والكهنة، والملالي، كما في إيران، ويدخلون زوراً تحت هذا المصطلح، مرجعية وحكم الشريعة الإسلامية، وهم يعلمون أن الشريعة تقابل مصطلح "القانون" عندهم، فلا عصمة لأحد من البشر ولا تقديس للبشر في الإسلام، لكنهم يتعمدون الخلط، حتى يتسنى لهم ضرب مرجعية الشريعة في الحكم؛ كما يدل مصطلح "الدولة المدنية" من جهة أخرى، على معنى مضاد للحكم العسكري والديكتاتوري، وهذا معنى لا يتصادم مع الفهم الإسلامي لنظام الحكم، فلا تسلط ولا دكتاتورية في الإسلام.

مصطلح الإدارة المحلية:

ظاهر المصطلح، أنه يعني ترك الفرصة لأهل كل ناحية جغرافية، ومنطقة، ضمن الدولة لإدارة شؤونهم البلدية والصحية وما أشبه، وهو معنى لا غبار عليه، لكن المستخدمين له في النظام العالمي، وعند تطبيقه في ساحات المسلمين، فهم يستخدمونه لإعادة تأسيس، وإنتاج النظم السياسية الموالية لهم، وخاصة في ظل الساحات الثورية، عبر منح السلطة من قِبَلِهم لبعض الجيوب و "الكانتونات" العرقية والقبلية والأقليات، واتخاذ ذلك ذريعة لتدخلهم وعبثهم بالساحة الثورية، ومستقبل الحكم فيها، فهم يتخذون الوحدات المحلية، التي أنشأوها على أعينهم، كلبنات لبناء النظام السياسي الجديد، والاعتراف بشرعيته، كما فعلوا في ليبيا،



عبر فصل الشرق عن الغرب، وكما فعلوا في اليمن عبر فصل الجنوب عن الشمال، وهكذا.

مصطلح الاحتكام إلى صناديق الاقتراع:

ظاهر المصطلح، أنه أداة من أدوات أخذ رأي الشعب والناس، في الدساتير، وانتخاب أعضاء البرلمانات، والحكومات، وما أشبه، وهو أمر لا غبار عليه من حيث كونه وسيلة لتحقيق غاية مشروعة، ولكنهم في الحقيقة يستخدمونه كوسيلة للتحكم الشامل، في العمليات الانتخابية ومفاتيحها، وتشكيل أنظمة الحكم، عبر تشكيل لجان خارجية ولجان داخلية تتبع لهم، وتقوم هذه اللجان بوضع قوانين الانتخابات، وتجيز المرشحين بمعرفتها، وتضع الأسس في العملية السياسية، إلى غير ذلك، وبالتالي يتحكمون في مدخلات العملية السياسية والانتخابية، وينتهون إلى التحكم التام في مخرجاتها، كما فعل الحكام العسكري الأمريكي بول بريمر في العراق، إبان احتلال جورج بوش للعراق عام 2003م، فمنذ أن وضع المذكور أسس ما سُميَ "بالعملية السياسية" في العراق، والعراق يمضي على خطته، وحكم عملائه وعملاء إيران إلى وقتنا هذا [1].



(1) يمكن الرجوع بتوسع إلى المشروع التطبيقي في هذا الكتاب بعنوان: مشروع الوِحْدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة.

المشروع التطبيقي الرابع

معهد مستقبل الأمة لإعداد القيادات السياسية والتنفيذية

مفردات المشروع

أولاً: رؤية ورسالة معهد مستقبل الأمة

ثانياً: التعريف بالمعهد وإجراءات تأسيسيه

ثالثاً: المعايير الحضارية التي يلتزم بها المعهد

رابعاً: البصمة المنهجية وفلسفة المعهد التعليمية

خامساً: المخرجات التعليمية والمهارية لطلاب المعهد



أولاً: الرؤية والرسالة

رؤية المعهد

يتطلع معهد مستقبل الأمة إلى تحقيق حضور علمي وأكاديمي، مستجيب للتحديات والمتغيرات السياسية، في الأمة المسلمة والعالم، من خلال تقديم منهج تأهيلي مُحترف، في مجال إعداد القيادات السياسية والتنفيذية، وفق معايير المشروع الإسلامي.

رسالة المعهد

يسعى معهد مستقبل الأمة إلى تأهيل وتدريب، الطاقات البشرية والقيادية في تخصص علوم المشروع الإسلامي، حيث يمنح طلابه شهادتين، أما الشهادة الأولى، فهي درجة الدبلوم التأسيسي في علوم المشروع الإسلامي، بواقع ستين ساعة دراسية معتمدة، وأما الشهادة الثانية فهي درجة البكالوريوس في علوم المشروع الإسلامي، بواقع مئة وعشرين ساعة دراسية معتمدة، وفق الأقسام العِلميَّة التالية:

القسم الأول: مُقاربات المشروع الإسلامي ومستقبل الأمة المسلمة

القسم الثاني: المهارات التنفيذية في الساحات الثورية وإدارة الأزمات

القسم الثالث: متطلبات العلوم السياسية والعلاقات الدولية

القسم الرابع: متطلبات العلوم الاقتصادية والتنموية



ثانياً: التعريف بالمعهد وإجراءات تأسيسه

التعريف بالمعهد:

معهد مستقبل الأمة لإعداد القيادات السياسية والتنفيذية، هو مشروع معهد تطبيقي، يسعى لإعداد الطاقات البشرية المؤهلة، ومنحها شهادة الدبلوم التأسيسي، وشهادة البكالوريوس، في تخصص علوم المشروع الإسلامي، بحيث يتمكن حملة هذه الشهادات من إدارة وقيادة التغيير، والصراع السياسي والثوري، في ساحات الأمة السياسيَّة والثوريَّة المختلفة.

إجراءات التأسيس:

سوف نستعرض فيما يلي الخطوط العريضة للإجراءات والمراحل اللازمة، لوضع المشروع على أرض الواقع:

- يمكن لأي جهة في الأمة المسلمة تبنِّي هذا المشروع، والعمل على تطبيق فكرته وتطويرها، ومن الذين يمكنهم تبني المشروع:
  - الحكومات الثورية المتمكنة في المناطق المُحرَّرة.
  - الحكومات المنحازة إلى مشروع الأمة.
  - الجامعات والمعاهد، وتعاون أكثر من جامعة على تأسيس المشروع.
  - الجماعات والتيارات الدعوية.
  - الأحزاب السياسية.
  - الفصائل المجاهدة والثورية.
  - رجال الأعمال والمستثمرون.
  - أي فئة متطوعة من علماء الأمة وخبرائها.
- إن حاجة ساحات الأمة الثورية الماسة والعاجلة، إلى الطاقات القيادية المتخصصة والمؤهلة، تدعونا إلى تقسيم المشروع، إلى ثلاثة نماذج متدرجة في



التطبيق، من النموذج الأسهل إلى النموذج المتكامل، وذلك بحسب قدرات وإمكانات الساعين، لوضع المشروع قيد التنفيذ؛ وفي ما يلي وصف مختصر للنماذج المقترحة:

النموذج الأول: شهادة الإعداد القيادي الميداني في علوم المشروع الإسلامي

يتجاوب هذا النموذج مع معطيات الساحات الثورية، وساحات المهاجرين، الذين لا تسمح ظروفهم باستكمال متطلبات تأسيس المعهد، بينما يواجهون فجوة خطيرة في إعداد الطاقات القيادية اللازمة لمتطلبات المرحلة، ويمكن لهذا النموذج أن يعمل تحت أي ظرف من الشدة والإغلاق، واستثمار الموارد البشريَّة العِلمية، التي تبلورت في ساحات الجهاد والثورة، وساحات الاجتهاد الكُلِّي لعلماء الأمة أينما كانوا، حيث يبدأ العمل في المشروع، إما بوجود مشروع نظري متكامل وجاهز للتنفيذ، تعده أي جهة متطوعة، أو تعده إدارة أول معهد يتأسس في هذا الاتجاه، وإما أن يبادر أهل الميدان أنفسهم بجمع الحد الأدنى من المواد العلميَّة، والفنيَّات اللازمة، ثم يؤسسون غرفة التدريس المركزية، ويتواصلون مع شبكة من العلماء والمدرسين المتطوعين، بغض النظر عن أماكن وجودهم في العالم، على أن يلتزموا بتحقيق ساعات تدريس تطوُّعيَّة مُحددة، والبدء بتسجيل الطلاب المستوفين لشروط القبول في المشروع، مع استثمار أساليب التدريس عن بُعد، والأدوات التقنيَّة الحديثة، والوفاء بالحد الأدنى، من متطلبات العملية التعليمية في المعهد.

ويمكن اعتماد مواد ومنهاج شهادة الدبلوم التأسيسي في تحقيق هذا النموذج.

النموذج الثاني: شهادة الدبلوم التأسيسي في علوم المشروع الإسلامي

الذي تستمر فيه الدراسة لأربعة فصول دراسية، وبمجموع ستين ساعة دراسية معتمدة، يستوفي خلالها الدارسون المستوى التعليمي والمهاري التأسيسي، والمعتمد من قبل المجلس الأكاديمي للمعهد، في الأقسام العلمية الأربعة، بحيث يحقق هذا النموذج، أهداف المشروع بمستوياته الفنيَّة المتوسطة، والتي تقود إلى تخريج طاقات بشرية مؤهلة، قادرة على إدارة ساحات الأمة في المستويات

التنفيذية والتخصصية؛ ويتطلب تحقيق هذا النموذج، وجود البنية التحتية المتكاملة للمعهد، والخطة المنهجية والتعليمية، والطاقم التعليمي والإداري، مع إمكانية تسجيل طلاب بنظام الدراسة عن بعد.

النموذج الثالث: بكالوريوس في علوم المشروع الإسلامي

يستطيع الطلبة الحاصلون على الدبلوم التأسيسي في علوم المشروع الإسلامي، استكمال الدراسة في المعهد للحصول على الدرجة الجامعية (البكالوريوس)، في علوم المشروع الإسلامي، لمدة أربع فصول دراسيَّة أخرى، وبمجموع مئة وعشرين ساعة دراسية معتمدة؛ ويؤهل هذا النموذج الخريجين للالتحاق بالمهام القيادية والتنفيذية، في ساحات ومؤسسات الأمة المختلفة، وفق المخرجات التعليمية والمهارية للمعهد، ووفق معايير المشروع الإسلامي؛ ويقتضي هذا النموذج وجود البنية التحتية المتكاملة للجامعة، والخطة المنهجية والتعليمية، والطاقم التعليمي والإداري، مع إمكانية تسجيل طلاب بنظام الدراسة عن بعد.

- تعتبر أجزاء هذا المشروع، والموصوفة ب " معايير وبصمة ومخرجات" المشروع، وحدة واحدة ومتكاملة، لفهم طبيعة المشروع وتحديد أبعاده، مما يحتم الرجوع الدائم، والاستيعاب لتلك الأجزاء، عند وضع خطة العمل التنفيذية للمشروع، سواء في نموذجها الأول، أو الثاني، أو الثالث، والمقترحة لتنفيذ المشروع في أرض الواقع.
- تنقسم مسارات التخطيط والبناء في المشروع، إلى خمس خطط، وهي:
  - الخطة الاستراتيجية للمعهد.
  - خطة إعداد المناهج التعليمية والتدريبية.
  - خطة التجهيزات الفنيَّة والأبنية والمرافق.
  - خطة النُّظُم الإدارية والمالية واللوائح.
  - خطة التشغيل الأكاديمي والإداري والمالي السنوية.



- تقتضي طبيعة التحديات، وتسارع الأحداث في ساحات الأمة المسلمة، قيام المتبنِّين لهذا المشروع، بإدخال بعض الاستراتيجيات التي تُسهِّل عملية إنجاز المشروع، وسرعة تطبيقه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- تركيز الجهود في مرحلة إنجاز خطة المشروع النظرية والتطبيقية، واستيفاء متطلباتها الفنية، ثم توزيعها على أكبر نطاق في الأمة، تسهيلاً للمضي نحو التطبيق، وعدم تكرار تلك الجهود في مواقع أخرى من ساحات الأمة.
- الاكتفاء بتنفيذ نموذج واحد من المشروع، في كل إقليم من أقاليم الأمة، وعدم تكراره في ذات الإقليم في المراحل الأولى.
- إدخال أنظمة التعليم عن بُعد في تنفيذ المشروع، لتخفيف الأعباء المالية والإدارية، وسهولة الوصول إلى أكبر عدد من الطلاب.
- العناية بتعددية اللغات في تطبيق المشروع، لتيسير وصوله إلى أبناء الأمة المسلمة بجميع لغاتهم.
- وضع قواعد معلومات المشروع وأنظمته في نطاق "الأتمتة السحابية"، لتيسير التواصل والتشبيك وعولمة الأداء في المشروع.
- تجهيز المواد التعليمية والتدريبية بشكل فني ومسبق، والاستفادة منها في زيادة الفاعلية والتنفيذ للمشروع.

- من الأهمية بمكان أن تتخصص وتتفرغ ثُلَّة من رجال الأمة، للتخطيط لهذا المشروع، ثم وضعه قيد التنفيذ، ومتابعة إدارته، وأن لا يكون المشروع على هامش الاهتمامات والواجبات، ذلك أنه يُشكِّل أحد أهم بدائل مصانع الرجال والقيادات للأمة في المرحلة الحالية، خاصة بعد استنفاد كثير من المؤسسات والجماعات لأغراضها، وتخلف أدائها في مجال إعداد الطاقات البشرية، وترك هذه المهمة الخطيرة بيد المنظمات الغربية الصليبية، التي باتت تتخطف أبناء وبنات الأمة بحجة "التنمية البشرية"، وتأسيس المنظمات غير الحكومية (Non-Government Organization)، ومنح البعثات الدراسية في عواصمهم، واستخدام

أبناء وبنات الأمة لجمع المعلومات الميدانية عن واقع وأزمات الأمة المسلمة، والتحكم في توجيه البحوث والدراسات، التي تهدف إلى توجيه الرأي العام، والسيطرة على النُّخب من شعوب الأمة المسلمة.

- على فريق العمل المعني بإعداد مناهج المعهد، العمل على استيفاء كافة متطلبات تحويل النظريات، والمراجع، والدراسات المعتمدة للمشروع، إلى مواد منهجية واضحة المعالم، والأوزان العلمية، وفق الأهداف المنهجية لكل تخصص، ووفق توزيع أنصبة المواد، بين أقسام التخصص العلمية الأربعة، الواردة في رسالة المعهد، وهي:

    القسم الأول: مقاربات المشروع الإسلامي ومستقبل الأمة المسلمة

    القسم الثاني: المهارات التنفيذية في الساحات الثورية وإدارة الأزمات

    القسم الثالث: متطلبات العلوم السياسية والعلاقات الدولية

    القسم الرابع: متطلبات العلوم الاقتصادية والتنموية

- ينبغي أن يتوازن الأداء التعليمي الأكاديمي في المعهد، مع متطلبات الإعداد القيادي والمهاري والفنّي، التي تحتاجها ساحات الأمة، والتحديات التي تفرضها المرحلة عليها، من متطلبات الصراع، وإعداد الطاقات القياديَّة المكافئة للطاقات البشريَّة في مشاريع تداعي الأمم.

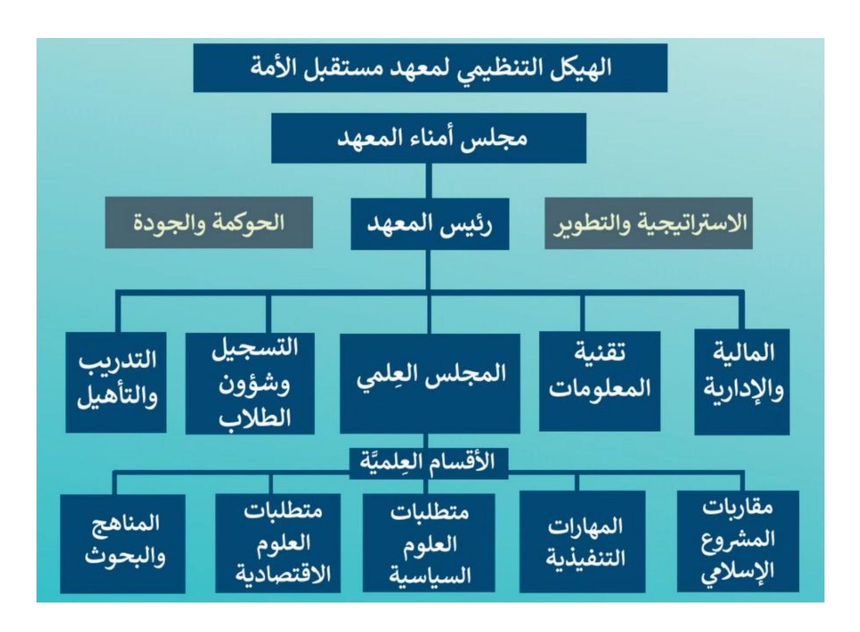
- الأصل في تطبيق مشروع المعهد، وكل المشاريع التطبيقية في هذا الكتاب، تعددية التطبيق والانتشار، واستنساخه في مواقع الأمة المختلفة، حتى تتشكل بنية تحتية في التعليم والإعداد القيادي، وبذلك تتمكن الأمة من التعامل مع التحديات، والتغيير التاريخي الذي تمر به.

- يمكن اعتبار هذه الدراسة لمشروع المعهد، دراسة وقراءة أوَّليَّة، تهدف إلى تحديد دقيق، لهوية المشروع وبصمته الأساسية، وتحديد المُخرَجات التعليمية والمهارية، لخريجي المعهد، وطبيعة التوظيف الميداني الذي سيخدمون الأمة من



خلالـه، فـلا يـزال المشـروع بحاجـة إلى عمـل فني وإداري، تقـوم بـه فـرق عمـل متخصصة، حتى يكون جاهزاً للانطلاق.

- الهيكل التنظيمي المقترح لمعهد مستقبل الأمة:



وفيما يلي أهم الملاحظات حول الهيكل التنظيمي والإداري للمعهد:

- يمثل مجلس أمناء المعهد، الجهة العُليا المسؤولة عن وضع الاستراتيجيات، والسياسـات التعليميـة، التي تحكـم أداء المعهـد، وتعيـين رئـيس المعهـد وقيـادات الإدارة العُليا، ويضمن تحقيق الأهداف العُليا التي تأسس المعهد من أجلها؛ ويتكون مجلس الأمناء من ممثلي الجهة الراعية للمشروع، وممثلي المؤسسات المشاركة، والشخصيات العلميَّة الشرعية والأكاديمية المُعتبرة.

- رئيس المعهد هو المُحرِّك الأساسي للعملية التعليمية، والعلميات الداعمة لها، كما هو موضح في الهيكل التنظيمي، وتساعده لجنتان، مهمة اللجنة الأولى وضع الخطة الاستراتيجية للمعهد، وضبط الأداء الاستراتيجي فيه، والثانية تقوم بمهمة الرقابة على الأداء الكلي في المعهد، وجودة المُخرجات التعليمية.

- يمثِّل المجلس العلمي، الجهة العلمية والأكاديمية، التي تضع السياسات التعليمية، وتُسيِّر العملية التعليمية في المعهد، وتعتمد المناهج الدراسيَّة، والخطة التعليمية، ومعايير الأداء العلمي والأكاديمي، وتعتمد الامتحانات والشهادات، وترعى عملية تطوير المناهج، وفاعلية البحوث والدراسات.

- تُمثِّل الأقسام العلمية الأربعة، التي يُشرف عليها المجلس العلمي، مجالات التخصص التي ينبغي أن يتلقاها الطالب، حيث يدرس الطالب في السنتين الأوليتين، متطلبات أساسية في كل قسم من الأقسام الأربعة، وبتوازن بين التعليم النظري والمهارات التطبيقية، وبذلك يستحق في حال نجاحه درجة الدبلوم التأسيسي في علوم المشروع الإسلامي، أما في السنتين الأخيرتين فيتم فيهما تشعيب التعليم إلى مسارين، بحسب اختيار الطالب، فأما المسار الأول: فيتمثَّل في إنجاز شهادة علوم المشروع الإسلامي كتخصص رئيسي، يُضاف إليه متطلبات العلوم السياسية كتخصص فرعي؛ وأما المسار الثاني: فيتمثَّل في إنجاز شهادة علوم المشروع الإسلامي كتخصص رئيسي، يُضاف إليه متطلبات العلوم الاقتصادية كتخصص فرعي.

- يساعد رئيس المعهد أمين عام يشرف على تسيير، العمليات الرئيسية الداعمة للعملية التعليمية.

- ينبغي الالتزام برؤية ورسالة ومعايير المشروع، عند إعداد اللائحة التنظيمية، وتوصيف الوظائف المختلفة في الهيكل التنظيمي والإداري للمعهد.

- الهيكل التنظيمي والإداري المعروض، أنموذج مقترح، ويمكن التعديل عليه وفق الرؤية العلمية والتخصصية، عند القائمين على المشروع، بشرط المحافظة على جوهر المشروع وتحقيق غاية وجوده.

- سيحتاج المشروع زمناً وتجارب كثيرة، إلى أن يستقر على النموذج الأمثل، في جوانبه المؤسسية والمنهجية العلمية، وفي تحقيق رؤية ورسالة المعهد؛ وإن أهم طريقة لتحقيق ذلك، العمل على ترسيخ بيئة تشاورية منفتحة، ومستمرة في



التعليم والتعلُّم، والتجريب، والتدريب، من مستوى الأستاذة إلى مستوى الإداريين والطلاب.

- سيكون للدراسات والبحوث داخل المعهد، قصب السبق في تقعيد وتحويل النظريات والاجتهادات في هذا المشروع، إلى مناهج تدريسية مدعومة بطرائق التدريس ووسائلها المختلفة.

- ينبغي وضع مسألة تقنية المعلومات في موضعها الدقيق، من حيث دعمها لعمليات التدريس، ووضع المناهج، والتأهيل والتدريب، والتدريس عن بعد، وتشبيك المؤسسات المماثلة، وبناء قواعد المعلومات، ومتابعة الأداء، إلى غير ذلك من عمليات الدعم للمشروع.

- على إدارة المعهد اعتماد أكثر من وسيلة في مسألة تمويل المعهد، ومنها: الرسوم الدراسية، وكفالة المنح الدراسية من قبل الممولين والمؤسسات، والسعي لتحصيل الأوقاف على المعهد، والتعاقد مع جهات ومؤسسات تتبنى مشروع المعهد، كالحكومات الثورية، والحكومات المنحازة إلى مشروع الأمة، ومجالس مشتركة لرجال الأعمال، وغيرها.

- إن أهم مؤشر على وجود المعهد، وتفاعله مع البيئة الخارجية، هو عقد المؤتمرات العلمية، وحلقات النقاش، وعقد الدورات التأهيلية قصيرة المدى، والمفتوحة للجمهور إلى غير ذلك من الوسائل.

ثالثاً: المعايير الحضارية التي يلتزم بها المعهد

لقد أثبتت سُنَن التدافع الأممي في تاريخ البشرية، بأن قدرة أي أمة من الأمم، على البقاء في معادلة التدافع العالمي، إنما تعتمد على عمليات الإعداد التربوي والتعليمي، للأجيال المستجدة فيها، وخاصة عمليَّات إعداد وتأهيل القادة؛ وما لم تعتمد عمليَّات الإعداد التربوي والتعليمي، على معايير الأمة العقائدية والحضارية، فسوف تضطر للخضوع لمعايير الأمم المُتغلِّبة في الأرض، وخاصة اليهود والنصارى، كما حذَّر النبي ﷺ بقوله: (لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن قَبْلَكُمْ شِبْراً بشِبْرٍ، وَذِرَاعاً بذِرَاعٍ، حتَّى



لـو سَـلَكُوا جُحْـرَ ضَـبٍّ لَسَـلَكْتُمُوهُ، قُلْنَـا: يـا رَسُـولَ اللَّهِ، اليَهُـودَ وَالنَّصَـارَى؟ قـالَ: فَمَنْ؟)[1].

وفيمـا يلي أهـم معـايير ضـبط وتوجيـه العمليـة التعليميـة والتربويـة، في معهـد مستقبل الأمة:

- التـزام العمليـة التعليميـة والتربويـة في المعهـد، بمعيـار وَحـدة وسـيادة المرجعيَّة الشـرعيَّة للأمـة، في سِـماتها العقائديـة والفقهيـة والعِلميَّـة، مـن حيـث مرجعية كتابها الكريم، وسُنَّة رسولها خاتم النبيين ﷺ، وضرورة إحياء علـوم الـدين ومناهجـه، في تربيـة وإعـداد أبنـاء الأمـة، وتجديـد الاجتهـاد في النـوازل الكُبرى التي تحيط بها، منذ قـرن كامل أو يزيـد، وانعكاس هـذا الإحياء على المناهج التعليميـة في المعهـد، بكل مستوياتها، وفي إعـداد الجيـل القيـادي، الـذي لـن تتكامل تربيتـه إلا في ظل منهج، يجمع بين بناء القـادة والأئمة، وبين تكريس الإيمان والصبر والثبات على الـدين في أوسـاطهم، كمـا قـال الله عـز وجـل: ﴿وَجَعَلْنَـا مِنْهُمْ أَئِمَّـةً يَهْـدُونَ بِأَمْرِنَـا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ السجدة:24، قال الإمام القرطبي حـول تفسير الآيـة: (وجعلنا منهم أئمة أي قادة وقدوة يُقتدى بهم في دينهم) [2].
- التزام العملية التعليميـة والتربويـة في المعهـد، بمعيـار وَحـدة مشـروع الأمـة على مسـتوى الأرض كلهـا، والسـعي لبلـورة هـذا المشـروع في مسـتوياته النظريـة والتطبيقيـة، واسـتثمار جميـع التجـارب التي مـرت بهـا الأمـة، في تاريخهـا الحـديث لـوضع التصـور العملي لهـذا المشـروع، وخطـورة انعـزال أي مشـروع لأي وَحـدة قوميـة، أو عِـرقيَّـة، أو جغرافيـة محـدَّدة بعيـداً عـن الأمـة، وضـرورة ارتبـاط الجميـع بسـقف الأمة الكُلِّي، فلن يُكتب النجاح لأي مشروع منعزل، مهما بدا قـوياً ومسيطراً، بسـبب تفريطه في أمر الله الذي أوجبه على أمة الإسلام، بأن تلتزم بالجماعة وتنبذ الفُرقة،

---

(1) رواه البخاري.

(2) تفسير القرطبي.



بقوله عز وجل: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جميعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ آل عمران: 103.

- التزام العملية التعليمية والتربوية في المعهد، بمعيار حتميَّة خروج الأمة المزدوج من حالة الغثائيَّة والوهن، التي أصابتها من جهة، ونبذ الخضوع لمشاريع تداعي الأمم عليها من جهة أخرى، وهو المعيار الذي أشار إليه النبي ﷺ، بقوله: (يُوشِكُ الأممُ أن تَداعَى عليكم، كما تَداعَى الأكَلةُ إلى قصعتِها، فقال قائلٌ: ومن قِلَّةٍ نحن يومئذٍ؟ قال: بل أنتم يومئذٍ كثيرٌ، ولكنَّكم غُثاءٌ كغُثاءِ السَّيلِ، ولينزِعَنَّ اللهُ من صدورِ عدوِّكم المهابةَ منكم، وليقذِفَنَّ اللهُ في قلوبِكم الوهْنَ، فقال قائلٌ: يا رسولَ اللهِ وما الوهْنُ؟ قال حبُّ الدُّنيا وكراهيةُ الموتِ) [1].

- التزام العملية التعليمية والتربوية في المعهد، بمعيار حتمية الصراع العقائدي بين الأمة وبين أعدائها، من يهود، ونصارى، ومشركين، بكافة ألوانهم، وبقايا الباطنية، المتمثلة في المشروع الصفوي الإيراني، ومن منافقي العرب، الذين وضعتهم الحملة الصليبية حكَّاماً على رؤوس الأمة؛ الأمر الذي يوجب إعداد الأجيال الجديدة، بما يتناسب ومتطلبات الدفاع عن حُرُمات الأمة، من دين، وأنفس، وأعراض، ومقدسات، وثروات، وفق وقواعد الشرع في الصراع والتدافع.

- التزام العملية التعليمية والتربوية في المعهد، بمعيار حتميَّة التمكين السياسي لأمة الإسلام في الأرض، وإحياء المشروع السياسي الراشدي، وعدم التفريق بين وجود الأمة العقائدي ووجودها السياسي، وبين ولائها لله ولرسوله وولائها لبعضها البعض، أي الولاء بين المؤمنين، والذي يتمثل في الاجتماع على النظام السياسي الذي يمثل أمة الإسلام، ومنتهاه نظام الخلافة الإسلامية، الذي يُعبِّر عن دين الأمة وسيادتها، ووجودها في الأرض، وضرورة كسر الوِصاية التي

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة، من رواية ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فرضتها الحملة الصليبية على الأمة المسلمة، في القرون الأخيرة، والتي تتمثل في تعيين أوليائها، من المنافقين وتسميتهم "ملوكاً ورؤساء وأمراء"، وضرورة اجتماع كلمة الأمة كلِّها على استعادة بيت المقدس، من أيدي المشروع الصليبي والصهيوني.

- التزام العملية التعليمية والتربوية في المعهد، بمعيار استقلال مشروع الأمة ونهضتها عن المشاريع المتداعية عليها، وعدم إعطاء قادة تلك المشاريع، أية فرصة لتوظيف حراك الأمة السياسي والجهادي، في أفنية مشاريعهم الخلفية، أو الوقوع في عمليات الاستقطاب بين ثنائية القُطبية الدوليَّة، من خلال تقسيم شعوب الأمة، بين جهة تتبع للمشروع الأمريكي والأوروبي والصهيوني، وجهة أخرى تتبع المشروع الروسي الإيراني الصيني، أو استقطاب المشروع الصيني، مقابل استقطاب المشروع الهندي؛ مع جواز استثمار فرص التدافع الدولي، لصالح المشروع الإسلامي، ولكن وفق الضوابط الشرعية، التي تقضي بحُرمة ذهاب أي فئة من الأمة، إلى مظاهرة الكُفَّار على قتل المسلمين أو إخراجهم من ديارهم.

- التزام العملية التعليمية والتربوية في المعهد، بمعيار حتمية إسقاط مرحلة المُلك الجبري، وكل ما خلَّفته من آثار سياسيَّة واقتصادية ونفسية، على شعوب الأمة المسلمة، وخاصة فيما أنتجته تلك المرحلة من تجاذبات وصراع، بين الانتماءات العِرقية والقومية، كصراع العرب والترك، والعرب والبربر وما شابه، أو التجاذبات بين الوهابية والصوفية، أو انقسامات الجماعات الإسلامية المعاصرة، والتفرقة بين الأداء الفقهي، والأداء السياسي، والأداء الجهادي؛ وضرورة إخضاع تلك المراحل للدراسة، والتقويم، وفق القواعد الشرعية، واستخدام منهج الدراسات المقارنة، واستنتاج الدروس لصالح أداء الأمة الكُلِّي.

- التزام العملية التعليمية والتربوية في المعهد، بعملية إعداد شاملة للكادر التعليمي حتى يُوافي متطلبات القيام بهذه المهمة الكُبرى والمتخصصة، الأمر الذي يقتضي استيعاب الكادر التعليمي، لمعايير المشروع الإسلامي، والأبعاد العقائدية والاجتهادية فيه، والأدوار المتبادلة بين رؤية المشروع الإسلامي، وبين العملية

التعليمية في ظله، من حيث تأثر الأخيرة به، ومن حيث خدمتها له؛ وما لم يستوف الكادر التعليمي هذه المتطلبات، فإنه لن يكون قادراً على الوفاء بتحقيق أهداف المعهد في خدمة المشروع الإسلامي.

- التزام العملية التعليمية والتربوية في المعهد، بمعيار شمولية وتوازن المنظومة القِيَميَّة، في تربية وإعداد الجيل القيادي، كالتوازن بين الإعداد الإيماني، والإعداد العِلْمي، والإعداد العَمَلي، الذي رسَّخه النبي ﷺ في أجيال الصحابة رضوان الله عليهم، حتى تمكنوا من قيادة وإدارة الأمم والشعوب التي دخلت تحت ظل الفتح الإسلامي، وضرورة تتبع تلك المنظومة في الكتاب والسنة، وانعكاسها على مناهج المعهد.
- التزام العملية التعليمية والتربوية في المعهد، بإعداد الطاقات التنفيذية والميدانية، وتطابق مناهج الإعداد مع متطلبات الشعوب المسلمة، وإدارة ميادين أزماتها، واستثمار عمليات التغيير والثورة فيها، وليس مجرد إضافة معهد أو جامعة، على قائمة المعاهد والجامعات المنتشرة في ساحات المسلمين.

رابعاً: البصمة المنهجية وفلسفة المعهد التعليمية

يسعى معهد مستقبل الأمة، إلى صناعة وتهيئة بيئة تعليمية وتدريبية، تتناسب مع عظمة الأهداف، التي وُجدت من أجلها أمة الإسلام، وفي مقدمتها صناعة جيل الخيريَّة، والقدوة، وقيادة التغيير، كما قال الله عز وجل: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ آل عمران:110، فعن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: (كنتم خير أمة أخرجت للناس) قال: هم الذين هاجروا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة، قال ابن كثير: والصحيح أن هذه الآية عامة في

جميع الأمة، كل قرن بحسبه، وخير قرونهم الذين بُعث فيهم رسول الله ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم [1].

وفيما يلي وصف للبصمة المنهجية، والفلسفة التعليمية، التي يتميز بها معهد مستقبل الأمة:

- تركز عملية التعليم في معهد مستقبل الأمة، على تقديم منهج علمي تطبيقي، يهدف إلى بناء الشخصية المسلمة، التي تفتخر بانتمائها لأمتها، وتحمل من التصورات والقدرات، ما يُمكِّنها من التعامل مع التحديات الكُبرى، التي تواجهها هذه الأمة، ومن الثقة في النفس، ما يُمكِّنها من رؤية المستقبل والمشاركة في بنائه.
- يسعى معهد مستقبل الأمة، إلى تحقيق الاستجابة العِلميَّة السريعة، للتحديات التي تواجهها الأمة المسلمة، في ساحاتها المختلفة، وخصوصاً في مجال الاستجابة للتحديات، التي يفرضها أعداء الداخل والخارج عليها، وذلك من خلال بناء المناهج التعليمية والتأهيلية المتوافقة مع غايات ورؤية المشروع الإسلامي، والمبادرة إلى إعداد الرجال والقيادات، وتزويدهم بالقدرات والمؤهلات التي تتناسب مع تلك التحديات، وقيادة المسارات التنفيذية في الساحات السياسية والثورية المختلفة.
- تعتبر قائمة مخرجات التعليم والتأهيل، في معهد مستقبل الأمة، هي المُتحكم الأساسي والمُوجِّه في بناء المناهج، والبيئة التعليمية والتربوية في المعهد، ومراقبة أداء المناهج في المراحل المختلفة، مع تبادل التأثير بين قائمة المخرجات والمناهج، سعياً لتحقيق أفضل معادلة لتحقيق رسالة المعهد.
- تستهدي العملية التعليمية في معهد مستقبل الأمة، بالمنظومة القيمية والتربوية التي كان عليها جيل الصحابة رضوان الله عليهم، والتي ربَّاهم عليها خاتم

---

(1) تفسير ابن كثير.

الأنبياء محمد بن عبد الله ﷺ، في المجال العقدي والإيماني والنفسي والمجال العقلي والتجريبي والمجال العملي والمهاري، كما تستهدي العملية التعليمية في المعهد بتاريخ أداء أفذاذ الأمة المسلمة في الفتوح وإدارة عمليات التدافع الحضاري طوال قرونها السابقة.

- يقتضي المنهج الشرعي، وطبيعة الصراع المفروض على الأمة المسلمة، في ساحاتها المختلفة، محاكاة العملية التعليمية والتأهيلية في المعهد، لعملية إعداد قادة أركان الجيوش، من حيث استيعاب الطلاب لطبيعة الصراع العالمي، والمناهج المستخدمة فيه، لفهم وتفكيك المعادلات الدولية والإقليمية، وإدارة لعبة الحرب والسلم في النظام العالمي؛ وبالتالي وتوفير الطاقات القيادية التي يتطلبها المشروع الإسلامي، والمكافئة لقيادات مشاريع تداعي الأمم على الأمة.

- لا تخضع العملية التعليمية والتأهيلية، في معهد مستقبل الأمة، لمتطلبات المناهج النظرية المطوَّلة والمُوسَّعة، في العلوم السياسية والإدارية، إلا بالقدر الذي يُوفي بالحد الأساسي، من استيعاب تلك العلوم، والذي يُمكِّن الطلاب الدارسين من استخدام أدوات تلك العلوم التطبيقية والمهارية؛ مع أخذ الحذر من الاستغراق الفلسفي والمنهجي، الذي فرضته أمم الغرب في العلوم الإنسانية، وذلك عند إعداد مناهج المعهد.

- تلتزم العملية التعليمية والإدارية في معهد مستقبل الأمة، بالنظام الشورَوِي المُلزِم، في المجلس الأكاديمي للمعهد، سواء في وضع المناهج، أو وضع خطط واستراتيجيات التعليم، ووفق ما يحدده النظام الأساسي للمعهد، من صلاحيات وتوصيف للوظائف.

- إن العملية التعليمية والتأهيلية في معهد مستقبل الأمة، كما أنها معنيَّة بمتابعة واستيعاب آخر نظريات الصراع والاستراتيجية في النظام العالمي، فإنها معنيَّة أيضاً بإبداع نظريات الصراع والتدافع الخاصة بالأمة المسلمة، وتحديد رؤيتها وموقعها في ذلك الصراع ومستقبله.

- يتلقى طلاب المعهد في السنة الأولى والثانية من الدراسة، تأسيساً نظرياً وتطبيقياً في الأقسام التخصصية الأربعة، بحيث تُوفِي المناهج الدراسية في تلكما السنتين بمتطلبات التخرج، والحصول على الدبلوم التأسيسي للمعهد، الذي يسمح لحامله بممارسة الأداء التنفيذي، في إدارة الأزمات، وإدارة المؤسسات والمشاريع، وأما في السنة الثالثة والرابعة، فيتم التوسع النظري والتطبيقي في المسارات التخصصية الأربعة، بحيث توفي المناهج الدراسية فيهما، بمتطلبات التخرج والحصول على بكالوريوس المعهد، الذي يسمح لحامله بالممارسة التنفيذية والقيادية معاً، في المسارات التخصصية الأربعة.

- تتميز العملية التعليمية والمنهجية في معهد مستقبل الأمة، بمسارين متكاملين من التخصص، فأما المسار الأول، فهو مسار تأهيل الخريجين بمهارات العلوم السياسية والاقتصادية، وأما المسار الثاني، فهو تأهيل الخريجين بمهارات إدارة الصراع والساحات الثورية في الأمة المسلمة.

- إن الإدارة التعليمية في معهد مستقبل الأمة، معنية ومُلتزمة بتوفير البيئة التطبيقية والتجريبية في العلوم التي يتلقاها الطلاب، من دراسة الحالات العملية، في تاريخ الأمة الحديث، وخاصة القضايا والأزمات، التي نتجت عن اجتياح مشاريع تداعي الأمم، لساحات الأمة المسلمة المختلفة، من كشمير إلى أفغانستان وفلسطين، وغيرها، وتوفير المعلومات الكاملة حول تلك القضايا، ومن دراسة سيناريوهات المستقبل للقضايا والأزمات المختلفة، ومن التدريب على مناهج إدارة الأزمات، وغيرها من الأساليب التعليمية التطبيقية، التي تضمن التوازن بين التلقي النظري والتعلُّم المهاري، والدفع بالقيادات الوسيطة والقيادات العُليا، في إدارة شؤون الأمة ومشاريعها وساحاتها.

- إن الإدارة التعليمية في معهد مستقبل الأمة، معنية ومُلتزمة بتتبع وجمع البحوث والكتابات الحديثة، والمتميزة والإبداعية، التي أنتجتها عقول الأمة المسلمة في العقود الأخيرة، وذلك في مجال الاجتهاد الشامل، والإجابة على النوازل الكُبرى في



الأمة، والاجتهاد الجزئي في القضايا المختلفة، والتقعيد الشرعي، والتجديد في القضايا السياسية والفكرية في إدارة الصراع، وما شابه من الاجتهادات، ووضعها قيد التعليم والتأهيل.

- إن الإدارة التعليمية في معهد مستقبل الأمة، معنية ومُلتزمة بالتواصل مع المعاهد والجامعات والمؤسسات، على مستوى ساحات الأمة المسلمة المختلفة، والتي تلتقي وتقترب من المنهج التعليمي المعتمد في معهد مستقبل الأمة، من حيث التصورات والأهداف، وتحويل عمليات التواصل إلى برامج تعاون وتكامل وإسناد.
- إن الإدارة التعليمية في معهد مستقبل الأمة، ترى بأن البيئة التعليمية هي بيئة مستدامة ونامية، وأنها بيئة متفاعلة مع البيئات الخارجية، أخذا وعطاء وتأثيراً متبادلاً.
- إن الإدارة التعليمية في معهد مستقبل الأمة، معنية ومُلتزمة بتصميم وتوفير الدورات التأهيلية القصيرة، على هامش العملية التعليمية في المعهد، ووفق المعايير المعتمدة فيه، وبذل تلك الدورات للمؤسسات، والجمعيات، وقطاعات الشباب، بغية الاستجابة لمتطلبات الساحات الثورية، في مجال التدريب والتأهيل للطاقات.
- إن الإدارة التعليمية في معهد مستقبل الأمة، معنية ومُلتزمة بتوفير البيئة التربوية، والإيمانية، والأخلاقية، الملتزمة بمتطلبات الشخصيَّة المسلمة، في أروقة المعهد، وعلى كافة المستويات التعليمية والإدارية، وعدم الفصل بين عمليات التلقي التعليمي، والتلقي التربوي والإيماني.
- إن الإدارة التعليمية في معهد مستقبل الأمة، تؤمن بأن صناعة الجيل القيادي في الأمة المسلمة، إنما تتحقق بتمكين ذلك الجيل من المسؤوليات التنفيذية، في ساحات الصراع، وساحات البناء الحضاري، وأن أسرع وأفضل طريقة لتحقيق ذلك الأمر، بتوفير برامج التدريب والتأهيل، وبذلك تكتمل حلقة إعداد القيادات في الأمة.



خامساً: المُخرجات التعليمية والمهارية لطلاب المعهد

تُمثِّل المُخرجات التعليمية والمهاريَّة، في أي مؤسسة تعليمية النتيجة النهائيَّة والمُتوخَّاة من العملية التعليمية، والغاية التي وُجد المعهد من أجل تحقيقها، كما تكمن أهمية المُخرجات التعليمية والمهاريَّة، في تأثيرها المباشر في عملية بناء المناهج التدريسية، وتطويرها وتقويمها، للوصول بالعملية التعليمية والتدريبية إلى أفضل مستويات الأداء، أو ما يُطلق عليه اليوم "بالجودة الشاملة" في التعليم.

وإذا كانت البشريَّة اليوم تحاول تلمُّس طريقها في الأداء التعليمي، وتحاول أن تدرك طبيعة الارتباط بين مفردات العمليَّة التعليمية الأساسية، وهي المُعلِّم، والمنهج، والمُخرجات التعليمية؛ فإن أمة الإسلام قد تأسست، على أعظم المناهج التي نزلت من عند الحق تبارك وتعالى، وهو المنهج القرآني، وتَعلَّمَت على يد أعظم مُعلِّم في تاريخ البشر، وهو محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء ﷺ، وبمُخرجات تعليمية وُجِدَ الكون لأجلها، وهي طاعة الله عز وجل وتوحيده، كما ورد في قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ البقرة:129، فالمنهج هو القرآن الكريم والسُّنَّة أو الفقه، والمُعلم والمُربِّي هو محمد ﷺ، والنتيجة التعليميَّة هي التزكية، أي التطهُّر من الشِّرك، حسب القرطبي في تفسيره، بقوله: (ونسب التعليم إلى النبي ﷺ من حيث هو يُعطي الأمور التي يُنظر فيها، ويعلم طريق النظر بما يُلقيه الله إليه من وَحيه. ويزكيهم أي يُطهرهم من وَضَر الشِّرك، عن ابن جريج وغيره) [1].

---

(1) تفسير القرطبي.

وإن المُخرجات التعليميَّة والمهاريَّة الواردة في هذا المشروع، لا تزال بحاجة إلى خدمة تخصصية وبحث مستمر -فهذا هو إصدارها الأول وصياغتها المبدئية- إلى أن تصل إلى حدها المعياري والعلمي الدقيق، المستند إلى رؤية المشروع الإسلامي، ونتائج الاجتهاد في النوازل الكُبرى التي تحكمه؛ وبالتالي توظيف الأدوات التعليمية والتأهيلية لخدمة أغراضه وغاياته، والانتقال من ساحة النظريات في إعداد الأجيال القيادية في الأمة، إلى ساحة التطبيق والمشاريع العَمَليَّة.

واستناداً إلى رؤية معهد مستقبل الأمة ورسالته، يمكن الوقوف على المُخرجات التعليمية والمهارية التالية، التي يتطلع المعهد إلى غرسها في طلابه وخريجيه، موزعة على الأقسام العلمية الأربعة، كما يلي:

مُخرجات القسم الأول: مقاربات المشروع الإسلامي ومستقبل الأمة المسلمة

- فهم وإدراك طبيعة الصراع العقائدي والجيوسياسي في المنطقة العربية والشرق الأوسط.
- فهم وإدراك آثار الحملة الصليبية التي احتلت بيت المقدس عام 1917م، ودورها في تأسيس الأنظمة السياسية في المنطقة العربية والإسلامية.
- فهم وإدراك الثوابت التي تأسست عليها أنظمة الحكم في المنطقة العربية والإسلامية، بأنواعها الثلاثة: المَلَكية، والعسكرية، والجمهورية.
- فهم وإدراك طبيعة التحولات الاجتماعية والثقافية والفكرية في المجتمعات العربية طوال القرن العشرين.
- فهم واستيعاب نماذج المواجهة الشعبية والنُّخبويَّة، التي قادها العلماء، والجماعات، والثوَّار، ضد أنظمة الوصاية الداخلية والخارجية، طوال القرن العشرين في المنطقة العربية، وبقية مناطق الأمة.
- فهم واستيعاب نظريات الصراع العقائدي في القرآن، والسنة، وتطبيقاتها التاريخية، والحضارية.

- فهم واستيعاب المقاربات والاتجاهات الاجتهادية والفكرية، الجماعية منها والفردية، التي طرحت مسألة المشروع الإسلامي، أو عالجت القضايا الكُبرى، في ساحات الأمة المختلفة.
- فهم واستيعاب ثوابت المشروع الإسلامي، وهيكليته ونظرياته الناظمة لقضاياه الأساسية.
- دراسة مقارنة للقضايا والأزمات الإسلامية الكبرى في ظل تصورات ومقاربات الأمة المسلمة ونخبها، وبين إدارة النظام العالمي لها، والوقوف على التطبيقات المختلفة لنظريات التغيير التي سادت في تاريخ الأمة المسلمة المعاصر.
- فهم واستيعاب تجارب الجماعات والتيارات المختلفة، التي قادت الحراك العقائدي، والدعوي، والفكري، والسياسي، في المنطقة العربية والإسلامية، طوال القرن العشرين.
- فهم واستيعاب تاريخ الشعب التركي الحديث منذ إعلان سقوط الخلافة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية، إلى التجربة الأربكانية والأردوغانية.
- فهم واستيعاب تاريخ الدولة الإيرانية منذ الدولة البهلوية إلى المشروع الصفوي الذي أنشأه الخميني.
- فهم واستيعاب تاريخ المشروع الصهيوني في ظل العُلوِّ اليهودي وسيطرته العالمية، وعلاقته بالنظام العالمي، والإفساد في الأرض بكل أنواعه.
- فهم واستيعاب البواعث العقائدية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية، لثورات الربيع العربي، ودراسة السيناريوهات المتوقعة لها.
- دراسة مقارنة بين أداء ساحات الربيع العربي في عقدها الأول، والذي امتد من عام 2011م إلى 2021م، مع التركيز على تقويم دور الجماعات، والتيارات الفكرية، والسياسية فيها، ودور النظام العالمي والإقليمي.

- دراسة مقارنة لاستراتيجيات الثورة المضادة وتطبيقاتها المختلفة في ساحات الربيع العربي.
- فهم واستيعاب مسارات المعركة التي تفرضها المشاريع الأمميَّة على الأمة المسلمة، والتي تمحورت في المسارات التالية: الأمني، والعسكري، والسياسي الفكري، والإعلامي، والاقتصادي؛ وتحديد الاستراتيجيات المكافئة في مواجهة تلك المسارات.
- فهم واستيعاب النظام السياسي الراشدي في الإسلام، من الناحية النظرية والتطبيقية، والتاريخية، ومقارنته بالنظم السياسية الحديثة.

مُخرجات القسم الثاني: المهارات التنفيذية في الساحات الثورية وإدارة الأزمات

- فهم استيعاب علم وفنون إدارة الكوارث والعمل في مناطق الحروب.
- فهم واستيعاب فلسفة وتطبيقات إنشاء وإدارة منظمات المجتمع المدني، واستخدامها من قبل الحكومات الغربية للسيطرة على الشعوب.
- فهم واستيعاب فنون الدعاية والإعلام والاتصال الجماهيري.
- فهم واستيعاب تأثير وتحكم الإعلام في اتجاهات الرأي وصناعته والتحكم في التوجهات السياسية.
- فهم واستيعاب تاريخ ومستقبل النظريات والأدوات الإعلامية في النظم السياسية والاجتماعية.
- فهم واستيعاب الاستراتيجيات والأدوات الناعمة في الصراع والهيمنة.
- فهم واستيعاب الاتجاهات الحديثة في علوم التخطيط الاستراتيجي.
- فهم واستيعاب النظريات الأمنية الحديثة وتطبيقاتها في إدارة الصراع.
- فهم واستيعاب الاتجاهات الحديثة في علم وتطبيقات علم إدارة المشاريع.
- القدرة على تطبيق مهارات قياس اتجاهات الرأي العام والتأثير فيه.

- القدرة على تطبيق قيادة إدارة التغيير ونظريات إدارة وتحليل الصراع.
- القدرة على تطبيق الإدارة المؤسسية وإدارة فرق العمل.
- القدرة على تطبيق مهارات الاتصال.
- القدرة على تطبيق مهارات المعلوماتية والبحث العلمي.
- القدرة على تطبيق مهارات التحليل السياسي.
- القدرة على تطبيق مهارات الدبلوماسية والتفاوض.
- القدرة على تطبيق مهارات إدارة المعلومات وتوظيفها.
- القدرة على تطبيق مهارات التخطيط الاستراتيجي، والإدارة الاستراتيجية.
- القدرة على تطبيق مهارات الاتصال الجماهيري.
- القدرة على تطبيق طرائق التفكير الحرج والنقدي وحل المشكلات.
- القدرة على تطبيق وممارسة نظريات وطرق الإدارة المؤسسيَّة.
- القدرة على تطبيق مهارات الإدارة الحكومية.
- القدرة على تطبيق آلية المصالحة وفض النزاعات والمراحل الانتقالية.
- القدرة على تطبيق مهارات تأسيس وإدارة الأحزاب السياسية.
- القدرة على تطبيق منهجية علم إدارة الأزمات في المراحل المختلفة للأزمة.

مخرجات القسم الثالث: متطلبات العلوم السياسية والعلاقات الدولية

- فهم واستيعاب مواد ومتطلبات العلوم السياسية، وفق الحد الأدنى لمعايير دراسة هذا التخصص، وبالمستوى الذي يحقق توازناً مع بقية الأقسام في المعهد، مع استيعاب الخلاصات النقدية الموجهة لتلك العلوم، بناء على الفقه الإسلامي.
- فهم وإدراك التحولات في النظام العالمي منذ تأسيسه عام 1945م، وصولاً إلى التحولات الحالية، وتأثر الشعوب المسلمة بانتقائية الأداء في ذلك النظام، وإسهام الأمة المسلمة في زلزلته، منذ الحرب الأفغانية الأولى ضد الاتحاد السوفيتي وإلى وقتنا هذا.



- فهم واستيعاب سمة الطاغوتية في النظام العالمي، التي فرضها نظام الخمسة الكبار، وأثرها على حرية الشعوب، وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة والإنسانية وحقوق الإنسان.
- دراسة مقارنة لنظرية الديموقراطية وتطبيقاتها في الحكم، على مستوى البلاد الغربية، وبين استخدامها كأداة للهيمنة والتحكم في بلاد العالم الثالث.
- فهم واستيعاب التهديد الشامل الذي يفرضه النظام العالمي ومخرجاته على مستقبل البشرية في مختلف المجالات الإنسانية والاقتصادية والبيئية.
- فهم واستيعاب آلية النظام الإقليمي في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط وخصوصاً بعد إعلان تأسيس الكيان الصهيوني عام 1948م.
- فهم وإدراك الثوابت التي تُحرِّك وتتحكم في كل مشروع من المشاريع الدولية، مع دراسة مقارنة لأداء كل مشروع في ظل تلك الثوابت.
- فهم وإدراك النظريات الاستراتيجية والأمنية التي تتحكم في الصراع والعلاقات والتكتلات الدولية، على المستوى العالمي والإقليمي، وأثار الفشل الأمريكي في فرض نظرية القطب الأوحد منذ سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وأثر التحدي الذي تفرضه الصين على النظام العالمي.
- فهم واستيعاب أثر ثورات الربيع العربي على معادلات النظام الدولي، في منطقة الشرق الأوسط، والتكامل والتساند فيما بين المشاريع الإقليمية والدولية.
- فهم واستيعاب سيناريوهات المستقبل في العلاقات الدولية والنظام العالمي.
- فهم وإدراك علم إدارة الأزمات وإدارة مراحله المختلفة، واستيعاب نماذج استخداماته التطبيقية في السيطرة على الشعوب، ومن خلال الأمم المتحدة وبقية مكونات النظام العالمي.



مخرجات القسم الرابع: متطلبات العلوم الاقتصادية والتنموية

- فهم واستيعاب مبادئ ونظرية الاقتصاد الكُلِّي.
- فهم واستيعاب نظرية الاقتصاد الإسلامي ومقارنتها بالنظريات الاقتصادية الحديثة.
- فهم واستيعاب أثر التحولات والتحديات الاقتصادية على مستقبل العلاقات الدولية.
- فهم واستيعاب علاقة الحروب بالأداء الاقتصادي وإعادة الإعمار، واستمرارية السيطرة على الشعوب.
- فهم واستيعاب فنون التخطيط الحضري.
- فهم واستيعاب الأدوار التي يلعبها المستهلكون، والمنتجون، والمؤسسات الحكومية، باعتبارها المكونات الرئيسية للاقتصاد الحديث.
- فهم واستيعاب المبادئ الأساسية والنظرية المستخدمة في تصميم الحلول الاقتصادية لمشاكل العالم الحقيقي.





المشروع التطبيقي الخامس

مركز البحوث والدراسات

مفردات المشروع:

أولاً: موقع مشروع مركز البحوث في المشروع الإسلامي

ثانياً: رؤية ورسالة النموذج التطبيقي (مركز شيليا الجزائري للبحوث والدراسات)

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للمركز

رابعاً: بصمة المركز

خامساً: الأهداف الاستراتيجية للمركز



أولاً: موقع مشروع مركز البحوث في المشروع الإسلامي

لقد أثبت الصراع والتدافع الأممي، طوال القرن العشرين الميلادي، وبداية القرن الواحد والعشرين، بأن مراكز البحوث والدراسات، تقع في قائمة أهم أدوات الصراع والتنافس الدولي والاستراتيجي، وخاصة لدى دول الغرب الصليبي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد لعبت مراكزها البحثية دوراً ريادياً، في رسم الاستراتيجيات المتعاقبة، التي سارت عليها الحكومة الأمريكية، سواء في مرحلة الحرب الباردة منذ عام 1945م وحتى عام 1991م، أو في المرحلة التي تلتها حتى وقتنا هذا، وبالرُّغم من مستوى الفشل والصدمة التي ألقت بظلالها، على مراكز البحث الأمريكي، نتيجة فشل أمريكا في تحقيق آمالها بنظام "القطب الأوحد"، في العَقدين الأخيرين، إلا أن الدور الذي تطلع به تلك المراكز، لا يزال مؤثراً وفاعلاً؛ ولم تكن مراكز البحوث والدراسات في الغرب لتُحقق هذا الموقع المتقدم، بين بقية أجهزة الدول والمجتمعات الغربية، لولا رسوخ الأداء البحثي، وفاعليَّة المنظومة القِيَميَّة، التي تُحرِّك الطواقم البشريَّة، الملتحقة بالمراكز البحثية من جهة، والتزام المؤسسات الحاكمة، والمؤسسات التعليمية بتلك المنظومة من جهة أخرى.

ويمكن القول بأن مراكز البحوث والدراسات، قد أصبحت خزانات لنوابغ الأمم، ومرجعاً للتجارب في الصراع البشري الحديث، وأرشيفاً عملاقاً للوثائق والمعلومات، ومشاركاً فاعلاً في إدارة الصراع العالمي، مما يُحتم على الأمة المسلمة وهي تتطلع للعودة إلى صناعة التاريخ البشري، وإثبات وجودها العقائدي والحضاري أن تعتني بهذه الآليَّة، من الأداء العلمي والمنهجي، وأن تسعى لتوظيفها كأداة في الصراع والتدافع الأممي، فإن الأدوار التي تلعبها مراكز البحوث والدراسات، لا تقل أهمية عن التطور الهائل، الذي أدخله البشر على منظومات السلاح، إذا لم تتفوق عليها.

وللوقوف على مدى أهمية وتأثير مراكز البحوث، على الأداء الاستراتيجي والفاعل لكل أنواع المؤسسات في العالم، يكفي أن نُذكِّر بأن أداء المؤسسات الحكومية والخاصة، قد أصبح رهيناً بوجود مراكز البحوث والدراسات، حتى يتحقق لها الاستقرار والتطور، وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها؛ ذلك أن مراكز البحوث والدراسات، قد انتهت إليها المهام الرئيسة التالية: تطوير أداء المؤسسات، واكتشاف الانحرافات فيها، وقراءة المستقبل.

ويشير أداء الأمة المسلمة منذ ظهورها الأول، إلى التزامها بمنظومة من القِيَم الحضارية، ومنها قيمة توظيف الأداء البشري، في مختلف شؤون الحياة، إلا ما جاءت النصوص بحُرمته، وذلك منذ أن تقدم الحُباب بن المنذر رضي الله عنه، باقتراحه للنبي ﷺ في غزوة بدر الكُبرى، وإجابة النبي ﷺ له، بقوله: (بَلْ هُوَ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيدَةُ)[1]، كما تدخل مسألة توظيف مراكز البحوث والدراسات، تحت ما أمر الله عز وجل به المؤمنين، في ساحات الصراع، من إعداد بشري ومادي، بقوله: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ الأنفال:60، قال الإمام ابن كثير: في قول الله عز وجل: (وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم) أي: مهما أمكنكم (مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ) [2]، فهو إعداد شامل وفي كل الاتجاهات والتخصصات، كما تدخل مسألة العناية بمراكز البحوث والدراسات تحت القاعدة الأصوليَّة: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، لأن الأمر يدخل في مقابلة أدوات ومؤسسات الأعداء، بمؤسسات مثلها كالمواجهة بالسلاح في الجهاد؛ بل نستطيع القول بأن المسلمين هم أول من وظَّف وطوَّر الأداء البحثي، في تاريخ البشر، بدليل

---

(1) المغازي، للواقدي.

(2) تفسير ابن كثير

منهجيات البحث التي رسَّخوها في أدائهم العلمي، وعنايتهم بالدراسات التجريبية، التي قادتهم لوضع أسس العلوم البشريَّة المعاصرة.

وعلى ضوء تلك المقدمة يتبين لنا بأن مراكز البحوث والدراسات، سوف تكون إحدى أدوات، وآليَّات المشروع الإسلامي الفاعلة، والمؤثرة، وسيتحدد موقعها في المشروع الإسلامي، وفق الأدوار التالية لها:

- ستقوم مراكز البحوث والدراسات بدورها العلمي والمتخصص، في بناء واستكمال تصورات المشروع الإسلامي، من خلال دراسة واقع الأمة المسلمة، وقضاياها وتجاربها، وتوفير المعلومات الشاملة والدقيقة، عن الواقع السكاني، والبيئي، والاقتصادي، والثروات، ومن خلال قراءة المستقبل، في ظل الصراع الدولي، وتحديد خيارات الأمة المسلمة، في صناعة وتشكيل المستقبل البشري.
- وسوف تسهم مراكز البحوث والدراسات، في تشبيك وإعداد الطاقات البشرية المؤهلة، لخدمة المشروع الإسلامي في كل مستوياته، ومراحله المختلفة، ومده بالعلماء الاستشاريين والمتخصصين، في كافة ميادين التخصص والعلوم، وتهيئة البيئة العلمية المتكاملة.
- وستقوم مراكز البحوث والدراسات، في ظل المشروع الإسلامي، بأدوارها كأداة من أدوات الصراع والتدافع، بين مشروع الأمة وبقية المشاريع الأممية، من حيث فهم خطط واستراتيجيات، مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة، وفي مختلف المجالات، السياسية، والفكرية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية وخصوصاً مجال الحرب النفسية وغيرها، والمساهمة في وضع الاستراتيجيات اللازمة لبناء المشروع الإسلامي، والمكافئة لاستراتيجيات وخطط الأعداء.
- سوف تساهم مراكز البحوث والدراسات، في ظل المشروع الإسلامي، بتقديم البدائل التطبيقية والمشاريع المدروسة، في كافة ساحات الأمة المسلمة، على صعيد

التخصصات المختلفة، والانتقال من الأُطُر والأطروحات التنظيرية للرؤى الإسلامية، إلى الواقع التطبيقي في المجالات السياسية، والأمنية والاقتصادية وغيرها، ودراسة الإشكالات والتعقيدات التي تواجهها الأمة المسلمة، في جميع الميادين والتخصصات.

- ستقود مراكز البحوث والدراسات، في ظل المشروع الإسلامي، عمليات دعم القرار القيادي، والمؤسسي، في جميع مستوياته التخصصية، والجغرافية، على مستوى العالم، والأقاليم والأقطار، عبر جمع، وتصنيف، وتوظيف، المعلومات اللازمة في إدارة الصراع الناشب بين الأمة المسلمة، ومشاريع تداعي الأمم، وتمكين متخذي القرار في الأمة، من الوصول السريع إلى تلك المعلومات، وتقديم الخدمات العلمية، والاستشارية المتقدمة، وعبر شبكة مراكز البحوث وانتشارها في مفاصل المناطق الجغرافية للأمة، والعالم.

- ستقوم مراكز البحوث والدراسات، في ظل المشروع الإسلامي، بدورها في حماية الرأي العام في الأمة المسلمة، من التضليل وتأثيرات الحرب النفسية التي تشنها أجهزة الأمم على شعوب الأمة، وتوفير المعلومات الحقيقية والميدانية، وخصوصاً عند نشوب الأزمات.

- ستقوم مراكز البحوث والدراسات، في ظل المشروع الإسلامي، بأدوار متكاملة مع جميع مؤسسات المجتمعات المسلمة، والقطاعات المختلفة في الأمة، كقطاع التعليم والجامعات والمعاهد، وقطاع الإعلام، وقطاع الاقتصاد، وغيرها من القطاعات، وهذا سيؤدي بدوره إلى تنمية قابلية المجتمعات المسلمة، واستجابتها لمعطيات التغيير، وتفاعلها الإيجابي والعملي مع التحولات الكُبرى التي تتم في الساحات الثورية.

- سوف تسهم مراكز البحوث والدراسات، في ظل المشروع الإسلامي، في مواجهة استراتيجية طواغيت النظام العالمي، التي تهدف إلى السيطرة على المجتمعات البشرية، واستخدام البرامج والتقنيات الحديثة في تحقيق تلك السيطرة، وفي مقدمتها برامج



الذكاء الاصطناعي، والإدارة القطيعية، وهيمنة الشركات الكُبرى؛ وتتمثل مساهمة مراكز البحوث في المواجهة، عبر كشف دراسة وكشف خطط الطواغيت، والتنبؤ بالمستقبل، والتأثير على الرأي العام العالمي، ووضع الخطط والبرامج المضادة.

- كما ستؤدي مراكز البحوث والدراسات دوراً حضارياً ودعوياً، على مستوى شعوب العالم، ونخبه العلمية خاصة، من خلال القيام بالأدوار العلمية والتخصصية، والاستشارية، والأدوار الدعوية، وتقديم الرسالة الحضارية لأمة الإسلام، ودينها وثقافتها، والتخفيف من حدة الصراعات، التي يفرضها قادة مشاريع تداعي الأمة، على المسلمين وعلى شعوب العالم.

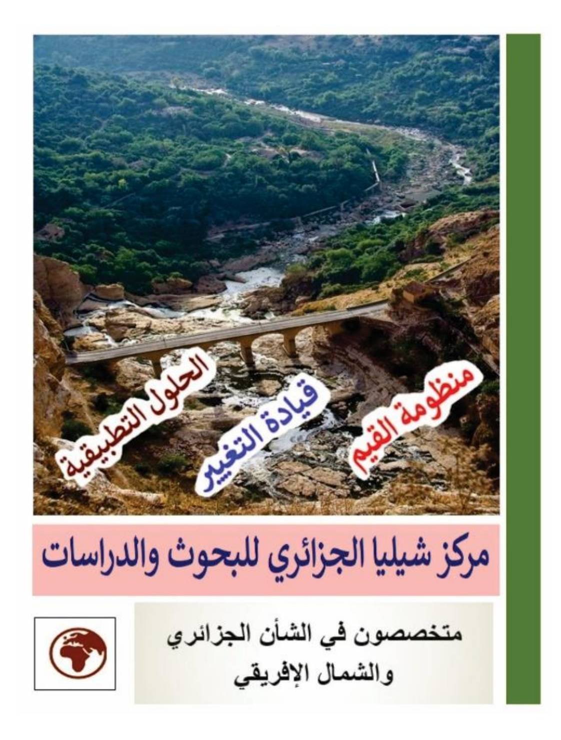
- وسوف تسهم مراكز البحوث والدراسات، في إسناد هيكلية المشروع الإسلامي، التخصصية، والجغرافية، على جميع المستويات، القطرية والإقليمية والعالمية، وسوف يتكامل أداؤها فيما بينها، حتى تصل مستوى خدمة الغايات الكبرى للمشروع، وتكون قادرة على توفير بيئة علمية، وبحثية، تتناسب ومستوى التحديات العالمية، التي تواجهها الأمة المسلمة.

- ستعمل مراكز البحوث والدراسات على تكريس العمل، بمعايير المشروع الإسلامي في الأمة المسلمة، من خلال التزام المراكز في أدائها بتلك المعايير، والتزامها بها، حتى تتحول إلى ممارسة مستقرة، ومنتشرة، في الأوساط العلمية والنخبوية، ومؤسسات البحث والجامعات، وتنعكس على الأجيال المتعلمة والمثقفة، وتصطبغ بها القدرات العلمية الصاعدة في الأمة، كمعايير الصراع العقائدي، ومعايير العلاقات الحضارية بين الأمم، ومعايير النظام السياسي الراشدي، ومعايير النظام الإسلامي الاقتصادي، وغيرها من المعايير.

ثانياً: رؤية ورسالة النموذج التطبيقي المقترح

في هذه الوحدة من المشروع سوف نستعرض مشروعا مقترحا كأنموذج تطبيقي حتى يسهل عرض واستيعاب المشروع.

المركز المقترح: مركز "شيليا" [1] الجزائري للبحوث والدراسات



رؤية مركز شيليا الجزائري للبحوث والدراسات

يتطلع مركز شيليا الجزائري للبحوث والدراسات إلى تحقيق حضور علمي واحترافي، يقوده إلى المشاركة في صناعة الرأي العام الجزائري، والتأثير في الاتجاهات السياسية والفكرية، وأن يسهم في بلورة مصالح الشعب الجزائري، والأمة المسلمة في العالم.

رسالة مركز شيليا الجزائري للبحوث والدراسات

---

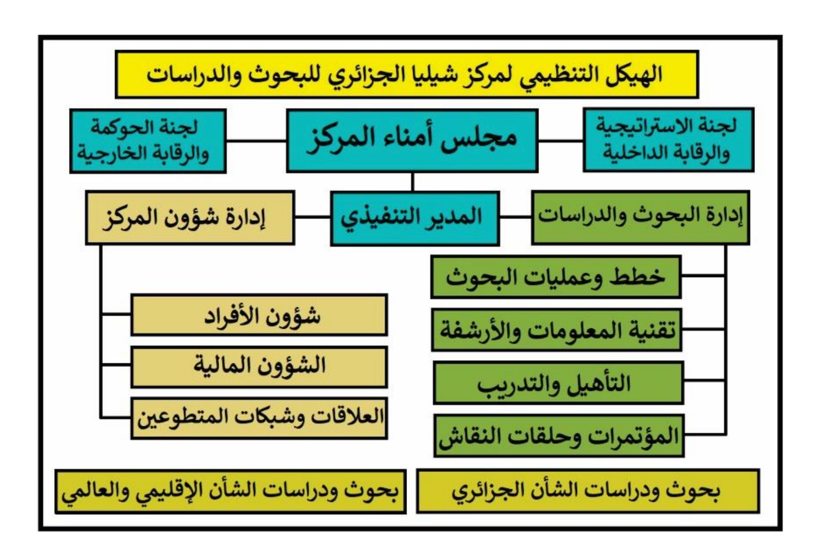
(1) "شيليا" اسم أعلى جبل في سلسلة جبال الأوراس الجزائرية، حيث يبلغ علو قمته 2321 مترا فوق سطح البحر.

1. إدارة مؤسسة بحثية بمعايير مهنية وعلمية عالية وتحقيق وجود فاعل على الساحة الجزائرية والعالمية.

2. إعداد جيل من المستشارين والباحثين الذين يسهمون في إحداث التغيير وقيادته.

3. بناء شبكة متكاملة ومتعاونة على أهداف مشتركة من المؤسسات المناظرة والمستشارين في الداخل والخارج.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لمركز شيليا الجزائري للبحوث والدراسات



ملاحظات حول الهيكل التنظيمي لمركز البحوث والدراسات:

- يحتوي الهيكل التنظيمي في هذا النموذج، على أهم المتطلبات والمواصفات الحديثة، في مراكز البحوث والدراسات في العالم، مع إمكانية التوسع فيه والاختصار، بحسب ظروف وامكانيات المؤسسين.

- يبدأ تأسيس المركز بمبادرة من أي جهة في الشعب المعني، سواء كانت المبادرة من جهة مستقلة، أو أي مؤسسة من المؤسسات القائمة كالجامعات الأهلية،



والرسمية، والأحزاب السياسية، والفصائل المقاتلة، والتيارات دعوية والفكرية، أو المؤسسات الإعلامية، أو المؤسسات الحكومية.

- يمثل مجلس أمناء المركز، المرجعية الأساسية في تقرير جميع شؤونه، من وضع النظام الأساسي للمركز، ووضع السياسات العامة، واعتماد الخطة الاستراتيجية، والخطط التنفيذية، وتعيين المدير التنفيذي، والمساعدين الأساسيين له، وتدبير واعتماد ميزانية التشغيل، والرقابة على الأداء.

- يساعد مجلس الأمناء على أداء مهامه، لجنتان من الخبراء والاستشاريين، ويمكن البدء بأقل عدد ممكن في كل لجنة، سواء كانوا متطوعين أم عملوا بمكافأة، أما اللجنة الأولى، فهي لجنة الاستراتيجية والرقابة الداخلية، ويرأسها عضو من مجلس الأمانة، وتكون مهمتها وضع الخطة الاستراتيجية للمركز، والخطة التنفيذي للرقابة الداخلية، وضمان التزام المركز بتحقيق غاياته التي تأسس من أجلها؛ وأما اللجنة الثانية فهي لجنة الحوكمة والرقابة الخارجية، وتتشكل من مستشارين وخبراء خارجيين، تكون مهمتهم مساعدة مجلس الأمناء، في مراقبة مدى التزام إدارة المركز، بمعايير المشروع الإسلامي، ومعايير الحوكمة الحديثة، ومساعدة الجهات المانحة والاطمئنان إلى إنفاق ميزانيات البحوث والمنح المقدمة للمركز، في أوجهها الصحيحة.

- لا يعتمد أداء مركز البحوث على الأعضاء المتفرغين فيه فقط، وإنما يشمل جمهور نشط من المتطوعين في تخصصات كثيرة، وخصوصاً الشباب الجامعيين، بحيث يوفر لهم المركز بيئة لتبادل المنفعة، عبر تدريبهم وتأهيلهم في المجال البحثي، وقيام الشباب ببذل ساعات تطوعية لصالح المركز، تتمثل في البحوث الميدانية، والأرشفة، وجمع وإدارة البيانات والمعلومات، واكتساب الخبرة، إلى غير ذلك من المهام.

- إن أحد أهم معايير النجاح في أداء مركز البحوث، مدى انخراطه في البيئة العلمية، وتشجيعه للأداء البحثي، في البلد المعني، وخاصة في توجيه بحوث الدراسات الجامعية، والدراسات العُليا، والبحوث الميدانية والتجريبية، وتقديم الخدمات الاستشارية لمختلف المؤسسات.



- إن أحد أهم معايير النجاح في مركز البحوث، تحوُّله إلى بيئة علمية جاذبة، وملتزمة بمنظومة من المعايير الأخلاقية والعلمية، التي تهدف إلى نفع الأمة والمجتمع، من خلال هذا الميدان والتخصص.
- ومن أهم مؤشرات الأداء المؤسسي في مركز البحوث، والتي ينبغي التركيز عليها، تتمثل فيما يلي:
  - تصميم الوظائف والتخصص الوظيفي في هيكل المؤسسة البحثية.
  - وضوح نظام ومركز صنع القرار في هيكل المؤسسة البحثية.
  - وضع معايير في تقييم كفاءة المُخرجات البحثية في المؤسسة.
  - وضوح المنظومة القيمية التي تلتزم بها المؤسسة البحثية في أدائها، كالمسؤولية البحثية والمصداقية وغيرها.
  - وضوح المُخرجات النهائية في المؤسسة البحثية، والتي تتمثل في الطاقات البشرية المتخصصة، والمطبوعات، والمشاريع البحثية، وبراءات الاختراع، والملكية الفكرية.
  - التزام المؤسسة البحثية بالاستقلال التام في مسار أدائها كلِّه، بدء من وضع الرؤية والاستراتيجية، ومروراً باختيار الطاقات البشرية، وانتهاء بالممارسة التقنية والعلمية، حتى لا يقوم أي من الممولين، أو الجهات الأخرى، من فرض سياسة محددة على المؤسسة، وأدائها البحثي.
- يمكن التغلب على إشكالية التمويل عبر اعتماد هذه الأبواب في التمويل:
  - الوقف والهبات غير المشروطة.
  - التعاقدات العلمية بحسب ضوابط المركز.
  - تسويق المنتجات العلمية المختلفة للمعهد.
- كما يمكن للمتطوعين الراغبين في تأسيس مركز البحوث، والذين لا يجدون التمويل الكافي، اللجوء إلى عملية تقسيم مراحل تأسيس المركز إلى مرحلتين، أما

المرحلة الأولى فهي الاكتفاء "بوحدة بحوث"، وأما المرحلة الثانية، فهي مرحلة المركز المتكامل.

رابعاً: بصمة المركز في مجال البحوث والدراسات

💡يعتني المركز بالعمق العقائدي والتاريخي للشعب الجزائري وانتمائه لأمته.

💡يسعى المركز إلى المساهمة في بلورة وخدمة مشروع الأمة المسلمة الحضاري.

💡يعتبر المركز مهمة تدريب أجيال الجزائر على البحث العلمي التطبيقي والوصول إليهم، هو مفتاح التغيير الإيجابي في مجالات السيادة والتنمية والاستقرار.

💡يحترم المركز أدوار الخبراء والمستشارين، وينزلهم منزلتهم التي تليق بهم كقوة فاعلة ومنتجة في الأمة.

💡يعتني المركز بالمصادر العلمية والمعلوماتية، كثروة بشرية يتيح الاعتناء بها أمنا وتواصلا بين البشر.

💡يعتبر المركز مسألة التعلم من الأقران على مستوى المؤسسات البحثية والخبراء، إحدى أهم طرائق النجاح وتحقيق الأهداف.

💡يعتقد المركز بأن العناية بالمنجزات التكنلوجية، والقفزات التي حققتها البشرية في هذا المجال، تتيح تسريعا ووصولاً ناجزا لتحقيق الأهداف البحثية والتدريبية.

خامساً: الأهداف الاستراتيجية للمعهد

في مجال بناء الطاقات البشرية

🎯 يهدف المركز إلى تخريج جيل من الباحثين الجزائريين، من الرجال والنساء، المؤهلين لاستيعاب طبيعة معوقات النمو في المجتمع الجزائري بشكل علمي دقيق، مع



تميزهم بقدرات قيادية وتخصصية في إدارة المؤسسات العامة والخاصة، وخصوصاً في مجال إدارة الدولة والشأن العام.

يهدف المركز إلى تمكين الجيل الجديد من الباحثين من استيعاب المناهج الحديثة في العلاقات الدولية، وإدارة الصراع، وإدارة الأزمات، وفهم التحولات المعاصرة، وخصوصاً فيما يتعلق بثورات الربيع العربي، وتداعياتها على الشعوب العربية والأمة المسلمة.

في مجال المعلومات والبحوث والدراسات

يهدف المركز إلى بناء قاعدة معلومات وأرشفة شاملة، ومتطورة، في الشأن الجزائري والشمال الإفريقي، وذلك في جميع الميادين الحيوية، الاجتماعية منها، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعلاقات الخارجية.

يهدف المركز إلى القيام ببحوث مسحية شاملة، حول جميع الأزمات التي يعاني منها الشعب الجزائري، والوقوف على استشارات علمية وتطبيقية متقدمة، لحل تلك الأزمات والتنبؤ بالمستقبل.

جمع أرشيف الكتروني شامل عن الجزائر في الداخل، وفق معايير تضمن مصداقية ودقة المعلومات والتقارير، التي يتم جمعها من المصادر المفتوحة المتاحة، وأما الملفات المستهدفة فهي:

ملف الحراك الشعبي الجزائري - ملف التوزيع السكاني والقبائل – ملف الصحراء – ملف الاقتصاد والتجارة والاستيراد والتصدير – ملف النظام السياسي الذي وُلد على ضوء اتفاقية إيفيان ومراحله وقادته وسياساته ونتائجها التاريخية على الشعب الجزائري - ملف شريحة رجال الأعمال - ملف الصناعة - ملف الأمن – ملف الجيش – ملف الحكومة من حيث: الصراع الداخلي والشرائح ومراكز وسياسات الهيمنة – ملف الإعلام والصحافة - ملف الثروات الطبيعية: البحرية والحيوانية والغابات والمياه

– ملف الزراعة – ملف التعليم العام والخاص- ملف التعليم الجامعي والمهني – ملف الصحة – ملف المهن والحرف – ملف التوظيف والعطالة – الملف القانوني والمحاكم والجرائم – الملف الاجتماعي: الاتجاهات الاجتماعية والأزمات والمرأة والطفل والأسرة والإحصاء السكاني – ملف الأحزاب السياسية – ملف تاريخ الاختراقات العقائدية والفكرية والمذهبية في الجزائر – السفارات والجامعات والمراكز التعليمية الأجنبية – ملف التعدين والبترول والمناجم – ملف الجماعات الإسلامية – ملف العشرية السوداء – ملف القضاء وحقوق الإنسان .... الخ

🎯 جمع أرشيف إلكتروني شامل عن العلاقات الخارجية للجزائر، وفق معايير تضمن مصداقية المعلومات والتقارير التي يتم جمعها من المصادر المفتوحة المتاحة، والملفات المستهدفة هي:

ملف البوليساريو – ملف المغرب – ملف تونس – ملف ليبيا – ملف دول الساحل – موقف الحكومة الجزائرية من الثورة العربية والثورة المضادة – تاريخ وأداء الحكومة الجزائرية في المنطقة العربية وإقليم الشمال الإفريقي– الملف الفرنسي – الملف الأمريكي – الملف الأوروبي – الملف الصيني – ملف الأمم المتحدة – الملف التركي – التجارة الخارجية والعقود الاقتصادية – العقود العسكرية والاتفاقيات – الاتفاقيات الدولية الأمنية والعسكرية والسياسية – الجاليات الجزائرية في العالم إحصائياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً ... الخ

🎯 اختيار وإطلاق مشاريع بحثية تخدم غايات المركز الاستراتيجية، وهي:

المشروع البحثي الأول: الحراك الشعبي في الجزائر، والعلاقة المتبادلة بينه وبين ثورات الربيع العربي، وسيناريوهات المستقبل.

المشروع البحثي الثاني: حقيقة التحولات داخل المنظومات الأمنية والسياسية في الجزائر.



المشروع البحثي الثالث: اتجاهات الرأي العام والشبابي في الجزائر.

المشروع البحثي الرابع: واقع ومستقبل الثروات في الجزائر في ظل سيناريو الثورة وسيناريو استمرار السيطرة الأمنية.

المشروع البحثي الخامس: مراكز البحوث والدراسات العالمية والإقليمية، التي تستهدف التأثير في الجزائر.

المشروع البحثي السادس: واقع ومستقبل التوظيف العالمي والإقليمي، للحكم العسكري في الجزائر، في ظل الفشل الفرنسي والأمريكي في المنطقة العربية.

في مجال التأثير الجماهيري والمجتمعي

- يهدف المركز إلى دراسة الظواهر الاجتماعية في المجال النفسي والتربوي ومنظومة القيم، مع التركيز على طبيعة أثر المنظومة الحاكمة وفسادها على تلك الظواهر، مع استثمار قدرات الخبراء التربويين والباحثين، في عملية إصلاح المنظومة القيمية للمجتمع.

- يهدف المركز إلى التأثير الإيجابي والفاعل، في ساحة الجزائر السياسيَّة، وصناعة الرأي، والاتجاهات السياسية، والفكرية.

في مجال العلاقات الداخلية والخارجية

- يهدف المركز إلى بناء شبكة واسعة من العلاقات والتشبيك مع المعاهد والمراكز المناظرة والخبراء في الداخل والخارج الجزائري.

- يهدف المركز إلى دراسة العلاقات الدولية، وطبيعة النظام العالمي والإقليمي، وتأثيره على الجزائر والشمال الإفريقي، وتقديم أفضل الدراسات والمقاربات، لفهم طبيعة الصراع الدولي، وتأثيره على المنطقة.

في المجال المؤسسي الداخلي

🎯 يهدف المركز إلى بناء موثوقية ومصداقية مؤسسية، تتمثل في حيازته على موقع متقدم، بين المراكز البحثية العشرة الأولى في الجزائر، وأن يصبح لديه طواقم بشرية من المستشارين، والخبراء المؤهلين، في جميع التخصصات الاجتماعية، والسياسية، والقانونية، والتعليمية، والاقتصادية، وفي إدارة الأزمات.

🎯 يسعى المركز لتحقيق اعتراف أكاديمي داخلي وخارجي بالمركز، وفق المعايير الدولية في المجال البحثي والاستشاري.



المشروع التطبيقي السادس

استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية



مفردات الاستراتيجية:

أولاً: صراع الإرادات بين أمة الإسلام وأمة الصليب

ثانياً: تعريف الاستراتيجية وشعارها وبدائل تطبيقها

ثالثاً: توصيف استراتيجية إدارة الصراع والتمكين

رابعاً: الخطوط العريضة لمشاريع الاستراتيجية

1- مشروع التمكين السياسي الراشدي
2- مشروع الإعداد الجهادي والأمني
3- مشروع كسر حلقة الصليب
4- مشروع التواصل القيادي والدعم الاستشاري



أولاً: صراع الإرادات بين أمة الإسلام وأمة الصليب

تتطلَّب عمليَّة إدراك طبيعة وأبعاد اللحظة التاريخية، التي تقف فيها الأمة المسلمة اليوم، إحاطة دقيقة بأحداث العقود الثلاثة الماضية 1990م-2021م، منذ أن بدأت أمريكا حاملة الصليب بتفعيل حروبها الاستعراضية، أو ما أسمته "بالحروب الاستباقية"، حيث توهَّمت أمريكا نتيجة لطغيانها وغرورها، بأن لحظة التغيير التاريخي، تصب في صالحها "حتماً"، كما توهَّم فرعون: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ الزخرف:51، فكانت نهايته بذلك الاستعراض كما علمت البشريَّة جمعاء؛ وهكذا استعجلت أمريكا لترتيب صعودها العالمي الجديد، وتحقيق هدف الانفراد بالسيطرة على أمم الأرض، تحت عنوان: "النظام العالمي الجديد"، وهي تعلم بأن الذين صنعوا تلك اللحظة التاريخية، إنما هم المجاهدون الأفغان، بطلبهم للشهادة في سبيل الله تعالى ومصابرتهم، ومن خلفهم أمة الإسلام، عندما هزموا أعتى جيوش دول الإلحاد التي عرفها البشر، وأجبروا الاتحاد السوفيتي على جَرِّ أذيال الهزيمة الماحقة، والخروج من أفغانستان عام 1989م؛ فما كان من أمة الصليب التي يقودها الأمريكان، إلا أن قلَبَوا للأمة المسلمة ظَهر المِجَنِّ، كما أخبر النبي ﷺ، بقوله: (ستُصالِحونَ الرُّومَ صُلْحاً آمِناً، فتَغزُونَ أنتم وهُمْ عَدُوّاً مِن وَرائِكُم، فتُنْصَرون وتَغْنَمون وتَسْلَمون، ثُمَّ تَرْجِعون حتَّى تَنْزِلوا بمَرْجٍ ذي تُلُولٍ، فيَرفَعُ رَجُلٌ مِن أهْلِ النَّصرانيَّةِ الصَّليبَ، فيَقولُ: غَلَبَ الصَّليبُ! فيَغضَبُ رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمينَ فيَدُقُّهُ، فعندَ ذلكَ تَغْدِرُ الرُّومُ، وتَجْمَعُ للمَلْحَمةِ) [1]؛ وكانت أولى مبادرات أمريكا لتدشين السيطرة العالمية، إعلان الحرب على العراق عام 1991م، فقامت باستعراض جيوشها الصليبيَّة على جزيرة العرب، وأطلقت حربها الوهميَّة التي أسمتها معركة "عاصفة الصحراء"، ثم مضت إلى ضبط مسارات اللعبة

---

(1) الألباني، صحيح أبي داود.

الدولية التي تقودها، عبر دمج هدفها المُتمثِّل بالسيطرة العالميَّة، في هدف سحق أمة الإسلام، ومنع شعوب المسلمين من رفع الوصاية المفروضة عليهم، وبذلك انتقلت أمريكا إلى مستوى آخر من شن الحرب النفسية على أمة الإسلام، من خلال شيطنة الأداء الجهادي، بغية منع انتشار الروح الجهادية، التي تعاظمت بانتصار الشعب الأفغاني على الاتحاد السوفيتي، وزحف الأداء الجهادي إلى فلسطين، والبوسنة، وكشمير، وطاجكستان، والشيشان، وكوسوفا، وإرتريا، وغيرها؛ واعتمدت أمريكا منهجية شاملة، في حربها الأمنية على الأداء الإسلامي، وبلورت مجموعة من النظريَّات الأمنية، لتحقيق هدفها، وكان في مقدمة تلك النظريات، نظرية "تجفيف المنابع"، التي حاربت أمريكا في ظلِّها عقيدة الأمة المسلمة، وكُلَّ مظاهر التزام المجتمعات المسلمة بدينها، وأعادت توظيف وإنتاج أنظمة القمعي العربي، بِشِقَّيْها المَلَكي والعسكري، فأصبحت جميع بلاد المسلمين سجنا مفتوحا لأهلها، وصولاً إلى قرع طبول الحرب مجدداً ضد أفغانستان عام 2001م، وضد العراق عام 2003م، حيث طبَّقت أمريكا في ظل تلكما الحربين، انتهاكات واسعة ضد حُرُمات الأمة المسلمة، ولم تتوان في تجربة نظرية "الصدمة والترويع" في مجال الحرب، من قتل للنساء والأطفال، وهدم للمساجد، واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، والأفعال التي يندى لها جبين الإنسانية، في سجون أفغانستان والعراق والسجون العربية، والعمل على ضرب الأداء الجهادي، في العراق، وأفغانستان، وفلسطين، وتطبيق نظريات عسكرية وأمنية جديدة، كان من أخطرها خطة "السجون السوداء"، وخطة "السجون الطائرة"، حيث تمت عمليات الخطف والتعذيب والقتل، في كل مكان في العالم ضد أبناء الأمة المسلمة، مع التكتم الشديد على تلكم الممارسات، واستخدمت أخطر ما أنتجته معامل أمريكا النفسية والأمنية، من نظريات وأدوات التعذيب، ثم العمل على تنصيب الحكومات العميلة، في ظل الاحتلال العسكري للعراق، وأفغانستان، وفلسطين،



واستخدام جناحي النظام الإقليمي، وهما الجناح الصهيوني والجناح الصفوي، حيث تكامل أداؤهما مع المحتل الأمريكي، وأنظمة القمع العربي وجيوشه وأجهزة أمنه.

لكن المفاجأة الكُبرى التي أذهلت قادة الصليب، تفاعل شعوب الأمة المسلمة، غير المسبوق في العصر الحديث، مع التحديات العِظام التي فرضتها أمريكا عليها، من إندونيسيا شرقاً إلى ليبيا غرباً، وإذا بالتحوُّلات الكُبرى والتاريخية، تعم جميع ساحات الأمة المسلمة، وتتركز في ثلاث ساحات على وجه الخصوص، وهي تلك التي تُمثِّل أثقالاً بشريَّة وجيوسياسية خطيرة؛ أما الساحة الأولى فكانت الساحة الأفغانية المباركة، حيث تمكَّنت خلال عقدين، من هزيمة أكبر حلف عسكري على وجه البسيطة، وهو تحالف الناتو بقيادة أمريكا، وأما الساحة الثانية فكانت الساحة التُّركيَّة، التي تمكَّنت في نفس الفترة من الزمن من استعادة ثقلها الجيوسياسي والتاريخي والعقدي، وأعادت فرض وجودها السياسي والاقتصادي والعسكري في قلب العالم؛ ثم حان أوان تفجَّر الساحة الأخطر، بين هذه الساحات نظراً لثقلها البشري والجغرافي، وهي ساحة ثورات الربيع العربي، التي أتمَّت عشريَّتها الأولى، دون أن تتمكن أمريكا وأولياؤها من إخمادها، بل إن ساحات عربية جديدة بدأت بالتململ، وإعطاء الإشارات الواضحة للالتحاق بمسيرة الثورة؛ الأمر الذي يمثِّل عودة العرب التاريخية الثانية، تلك التي أخبر عنها النبي ﷺ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بقوله: (مَنَعَتِ العِراقُ دِرْهَمَها وقَفِيزَها، ومَنَعَتِ الشَّأْمُ مُدْيَها ودِينارَها، ومَنَعَتْ مِصْرُ إرْدَبَّها ودِينارَها، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ، شَهِدَ علَى ذلكَ لَحْمُ أبِي هُرَيْرَةَ ودَمُهُ)[1]، والشاهد في الحديث، قول النبي ﷺ: (وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ)، الذي كرَّره ثلاث مرات، حتى يستوعب المُتلقِّي بأنها عودة حاسمة لشعوب المنطقة العربية، بعربها، وكردها، وأفارقتها، وأمازيغيها، وجميع مكوناتها، فلا فضل لعِرق على عِرق كما أخبر

(1) صحيح مسلم.

النبي ﷺ، بقوله: (يا أيها الناسُ! إنَّ ربَّكم واحدٌ، و إنَّ أباكم واحدٌ، ألا لا فضلَ لعربيٍّ على عجميٍّ، و لا لعجميٍّ على عربيٍّ، و لا لأحمرَ على أسودَ، و لا لأسودَ على أحمرَ إلا بالتقوى إنَّ أكرمَكم عند اللهِ أتقاكُم، ألا هل بلَّغتُ؟ قالوا: بلى يا رسولَ اللهِ قال: فيُبَلِّغُ الشاهدُ الغائبَ) [1]؛ ومما يؤيّد هذا الاستنتاج حدوث التزامن الذي أخبر عنه ﷺ، في سقوط العراق والشام ومصر، وتحوُّلها إلى دول فاشلة، الأمر الذي ينبئ بعودة العرب لصناعة التاريخ البشري مرة أخرى، كما فعلوا على عهده ﷺ، وعهد الخلفاء الراشدين، عندما أسسوا دولة الإسلام، وحرَّروا مكة، وجزيرة العرب، والعراق، والشام ومصر، وشمال إفريقيا؛ في ظل ما تتمتَّع به المنطقة العربية بكل مكوِّناتها العِرقيَّة المباركة، من ثقل بشري وجيوسياسي، الذي لا يضاهيه أي ثقل في أمة الإسلام، والذي يقترب وزنه البشري فقط من نصف مليار مسلم؛ الأمر الذي يوجب على المفكرين الاستراتيجيين في الأمة المسلمة، وضع المعركة في سياق أوزانها الجيوسياسية والبشريَّة، التي تؤشِّر إلى ما يمكن تسميته: بمعادلة "المركز والأطراف"، حيث تُشكِّل المنطقة العربية بمساجدها الثلاثة المقدسة، مركز الصراع، وحاجتها الماسَّة لإسناد مناطق الأطراف والمحاور، كالمحور التركي وآسيا الوسطى، ومحور باكستان وشبه القارة الهندية، ومحور جنوب شرق آسيا، ومحور الحزام الإفريقي، فإن انتصار الأمة المسلمة على مشاريع تداعي الأمم، مرهون بدخول جميع أبنائها في إدارة الصراع الناشب، كلٌّ في دائرته وساحته، ضمن مشروع شامل يُمثل الأمة كلها.

وإن أوَّل وأعظم دروس العشريَّة الأولى، في ثورات الربيع العربي، هو درس تفكيك وفهم استراتيجيات "الثورة المضادة"، التي طبَّقتها أمريكا وأولياؤها في ساحات الثورة المختلفة، أولئك الذين يُشكِّلون ثالوثاً متساندا، ضد شعوب الأمة المسلمة في المنطقة، حيث يتقدمهم قادة المشروع الصهيوني، ثم يليهم قادة المشروع الصفوي، وينتهي الأمر

---

(1) الألباني، السلسلة الصحيحة.

بِلُقَطَاء أنظمة القمع العربي من ملوك وعسكر؛ وما لم يتمكن قادة ساحات الربيع العربي، وخاصة القادة الميدانيون، من استيعاب وتفكيك استراتيجيات الثورة المضادة، وما لم تبدع عقول الأمة المسلمة الاستراتيجيات المقابلة والمكافئة في إدارة الصراع، فإن الأعداء سيبقون في حالة تفوق مُطلقة، نتيجة لفارق التصوُّرات والآليات المستخدمة، في كلا الساحتين، أعني ساحة الثورات وساحة الأعداء.

وتأتي " استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية"، كأحد أهم النماذج التطبيقية المقترحة في إدارة الصراع.

ثانياً: تعريف الاستراتيجية وشعارها وبدائل تطبيقها

تعريف استراتيجية الصراع والتمكين:

استراتيجية إدارة الصراع والتمكين، هي خطة مواجهة شاملة، رباعية الأجنحة، يتم تطبيقها في الساحات الثورية، التي تكاملت فيها معالم الثورة والصراع، واستجاب فيها الشعب المعني للتحدي، الذي يفرضه المحتل الخارجي عليها، أو وكيله الداخلي، من حكومات وجيوش وأجهزة أمن، أو كليهما معاً، بحيث تُمكِّن هذه الخطة الشعبَ الثائر من تحرير بلده، من طواغيت الداخل والخارج، وإعلان دولة مستقلة ذات سيادة، متصلة بمشروع الأمة المسلمة، وساحاتها المختلفة.

وتتكون استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحة الثورية، من أربعة مشاريع متكاملة ومتساندة، وهي:

1. مشروع التمكين السياسي الراشدي
2. مشروع الإعداد الجهادي والأمني
3. مشروع كسر حلقة الصليب
4. مشروع التواصل القيادي والدعم الاستشاري



شعار استراتيجية الصراع والتمكين:

﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ التوبة:36.

وقد أورد الإمام القرطبي في تفسير قول الله تعالى في الآية: (قال بعض العلماء: كان الفرضُ بهذه الآية قد توجَّه على الأعيان، ثم نسخ ذلك وجُعل فرض كفاية. قال ابن عطية: وهذا الذي قاله لم يعلم قط من شرع النبي ﷺ أنه ألزم الأمة جميعاً النَّفَر، وإنما معنى هذه الآية الحض على قتالهم، والتحزُّب عليهم وجمع الكلمة، ثم قيدها بقوله: كما يقاتلونكم كافة، فبحسب قتالهم واجتماعهم لنا، يكون فرض اجتماعنا لهم. والله أعلم) [1].

بدائل تطبيق استراتيجية الصراع والتمكين:

إن الأصل في تطبيق استراتيجية الصراع والتمكين، أن تلتقي عليها جميع مُكوِّنات الشعب الثائر، فإن لم تتوافق أغلب مُكوِّنات الشعب الثائر على تبنِّيها، فينبغي أن يُبادِر إليها المُقتنعون بها، مهما كان حجمهم في الساحة الثوريَّة، إلى أن يثبت تأثير "استراتيجية الصراع والتمكين" الميداني، ونجاعتها في التصدي لأعداء الداخل والخارج؛ ويجدر القول بأن هذا النوع من التنظيم الشامل، هو ما تلجأ إليه الشعوب عادة في مواجهة القوات العسكرية المُحتلَّة، ومجابهة وكلائها في الداخل، وخاصة عندما تتحوَّل الثورة إلى حرب مفتوحة بين الشعوب وبين الطغاة، فهو إذن نوع من أنواع التنظيم الثوري، والذي يُطلق عليه مصطلح "جيش التحرير"، وإن أحدث نماذجه التطبيقية ما فعلته حركة طالبان، والشعب الأفغاني طوال عقدين ماضيين، حتى مكَّنهم الله عز وجل من إذلال أمريكا وحلفائها، وإخراجهم صاغرين من أفغانستان التي أثبتت بحق أنها "مقبرة الغزاة"؛ كما تُمثِّل "استراتيجية إدارة الصراع والتمكين" استجابة شعبيَّة شاملة، للتحديات التي يفرضها عدو الداخل والخارج على

(1) تفسير القرطبي.



الشعب الثائر، وسعياً لإيجاد المكافئ النَّظري والعَمَلي أمام نظريَّات العدو وآليَّاته التنظيمية، التي يستخدمها في الصراع.

وإذا أردنا أن نستعرض قائمة المكونات التي يمكن أن تشارك في تبنِّي وإدارة استراتيجية الصراع والتمكين، فهي كالتالي:

- المحافظات والولايات الثائرة
- القبائل والعشائر والأعراق
- الجماعات الإسلامية
- الأحزاب السياسية
- التيارات السياسية والفكرية
- الجماعات الطوعية المُنظَّمة
- الاتحادات النقابية والعمالية والطلابية
- منظمات المجتمع المدني
- الفصائل المقاتلة للنظام القمعي
- الأقليات
- وغيرها من المُكوِّنات

وبغض النظر عن النواة أو المجموعة التي تبدأ بتبَنِّي هذه الاستراتيجية، والتي تعمل على تفعيلها في الساحة الثوريَّة، فإن العبرة بمُحصِّلة الأداء الكُلِّي للشعب الثائر، وتوافقه على تنظيم نفسه وإدارة شؤونه، فلا يحق لجهة أن تتسلَّط أو أن تُنَصِّب نفسها وصية على بقية المُكوِّنات الثوريَّة، وإنما هو التآخي والتفاهم والتكامل، مع تقدير أصحاب السابقة والتضحيات، والمجاهدين، والعلماء، والخبراء، وإعطاءهم حقهم ومكانتهم التي يستحقونها، كما قدَّم الله عز وجل، المهاجرين والأنصار على الأمة

كلِّها، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أبداً ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ التوبة:100، ويشرح الإمام الطبري الآية بقوله: (والذين سبقوا الناس أولاً إلى الإيمان بالله ورسوله "من المهاجرين"، الذين هاجروا قومهم وعشيرتهم، وفارقوا منازلهم وأوطانهم "والأنصار"، الذين نصروا رسول الله ﷺ على أعدائه من أهل الكفر بالله ورسوله "والذين اتبعوهم بإحسان"، يقول: والذين سَلَكوا سبيلهم في الإيمان بالله ورسوله، والهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، طلبَ رضا الله "رضي الله عنهم ورضوا عنه" [1]؛ فإذا استقرت معايير الثوَّار على تقديم أهل السابقة والتضحيات، والعلماء والخبراء، ولم تتحكَّم فيهم العصبيات المقيتة، فلا شك بأنهم من نصر إلى نصر.

ويمكن أن نرصد بدائل تطبيق استراتيجية الصراع والتمكين الثلاثة التالية:

البديل الأول: جيش التحرير

وهو أفضل البدائل، ويتمثَّل بنجاح الشعب الثائر، في تأسيس جيش تحرير، تنضوي تحته جميع مُكوِّنات الشعب، وبذلك تتأسس مشاريع الاستراتيجية الأربعة في ظل مؤسسة جيش التحرير، مع وضوح ثلاث مستويات في هيكل الجيش الأساسية، حتى يستحق تمثيل الشعب الثائر، وهي: المستوى الشوروي الذي تُمَثَّلُ فيه جميع أو أغلب مكونات الشعب الثائر، والمستوى السياسي الذي يُفرِزه المستوى الشوروي، وهو معني بالقيادة السياسية والعسكرية والمدنية، والمستوى العسكري والأمني، المتخصص بإدارة القتال والأمن وشؤونهما.

---

(1) تفسير الطبري.

البديل الثاني: اتحاد الفصائل المقاتلة

ويتمثَّل هذا البديل بنجاح جميع أو أغلب الفصائل الثوريَّة المقاتلة، في بناء اتحاد فيما بينهم، والاتفاق على هيكليَّة ثوريَّة تضمهم جميعا، وتسعى لاستيعاب جميع أو أغلب مكونات الشعب الثائر، حتى يحوز اتحاد الفصائل تفويض الشعب الثائر بإدارة شؤونه ومصالحه العُليا، وفي ظل تلك الهيكلية يتم اعتماد استراتيجية الصراع والتمكين، كخطة عمل أساسيَّة.

البديل الثالث: دعم أغلبية الشعب لحزب أو فصيل

ويتمثَّل هذا البديل بحصول حزب سياسي أو فصيل مقاتل، على دعم وتأييد أغلب مُكوِّنات الشعب الثائر، كما حصل لحركة طالبان في أفغانستان، وتمكُّنها من قيادة الأداء الجهادي والسياسي لِعَقْدين ضد تحالف الناتو العسكري، وتحوُّلها إلى خيار شعبي في إدارة الصراع؛ الأمر الذي يتيح للحزب السياسي أو الفصيل المقاتل تأسيس حكومة أو مرجعية مُوسَّعة، تستوعب جميع مكونات الشعب الثائر وتعبر عنه.

مع إمكانية إضافة بدائل ومقاربات أخرى، في تطبيق استراتيجية الصراع والتمكين، بحسب ما تفرزه الساحة الثورية وظروفها الميدانية.

ثالثاً: توصيف استراتيجية إدارة الصراع والتمكين

يمكن اعتبار "استراتيجية إدارة الصراع والتمكين"، المشروع الأول والأساسي بين المشاريع التطبيقية، المطروحة في المشروع الإسلامي، وذلك لأن كل المشاريع التطبيقية الأخرى إنما تصب في ساحتها، وتخدم أهدافها، وتتجاوب مع متطلباتها، فهي التي تقود التغيير والثورة والتحرير على مستوى الأمة المسلمة، وبالرُّغم من وضوح هذه الاستراتيجية على المستوى التنفيذي، من خلال المشاريع الأربعة فيها، يمكننا الوقوف على الصفات والمقدمات التالية:

- تُمثل استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية، الاستثمار الأمثل والنهائي لجميع المشاريع التطبيقية، فهي كالوادي الكبير الذي تصب فيه الشعاب المختلفة، وتعطيه بذلك القوة التغيرية والنهائية، نحو تحقيق غايات المشروع الإسلامي.
- استراتيجية الصراع والتمكين ملتزمة بجميع معايير المشروع الإسلامي، وخاصة الواردة منها في الفصل الخامس من هذا الكتاب، والتي نتجت عن تأمل النوازل الكُبرى التي تضرب الأمة المسلمة، منذ قرن كامل أو يزيد.
- تشكل المشاريع الأربعة الجزئية، التي تتكون منها استراتيجية إدارة الصراع والتمكين، نقطة تلاق لأهم النظريات الناظمة لأداء المشروع الإسلامي، في المستوى العقائدي، والفقهي، والسياسي، والجهادي.
- تمثل استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية، الاستثمار الأمثل والأوضح لتضحيات الأمة وشعوبها، من دماء، وهجرة، وسجون، ومواجهة طواغيت الداخل والخارج.
- تمثل استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية الأداة التنظيمية المكافئة لاستراتيجيات الأعداء، وخاصة استراتيجيات الثورة المضادة، والضامنة لعدم اختراق الساحات الثورية من قبل أعداء الداخل والخارج، الذين أتقنوا فنون السيطرة والتحكم في مختلف ساحات الصراع، الذي تخوضه الأمة المسلمة وتوجيهها وفق مصالحهم وخدمة أهدافهم، كما فعلوا بالثورة الأولى في الجزائر في منتصف القرن العشرين الميلادي، والثورة الأفغانية الأولى ضد الاتحاد السوفيتي في ثمانينيات القرن العشرين، وغيرها من الثورات وساحات الصراع.
- تعمل استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية، على صياغة وتكوين المصادر البشرية، وإعداد والقيادات في النواحي الفكرية والاحترافية، بشكل يكافئ النظريات التي يستخدمها الأعداء في تطبيقات الحروب والثورة المضادة، وخاصة علم إدارة الأزمات وغيره من العلوم.



- تُتِيح استراتيجية إدارة الصراع والتمكين، للقيادات الثورية تطبيق أهم وأخطر مبدأ في الصراع العسكري، وهو مبدأ القيادة والسيطرة والتحكم، في إدارة المصادر البشرية والموارد، مهما اتسعت وتعقدت ساحات الصراع.
- تُتِيح استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية، فك وتجاوز عقدة الفِصام النكد، بين الأداء السياسي، والأداء الجهادي العسكري، والتي أدَّت إلى استثمار أعداء الداخل والخارج لها، وتوظيفها في إيقاف فاعليَّة ثورات الشعوب، وتضحياتها الجسيمة، كما أدى التناقض بين الأداء السياسي والأداء الجهادي، إلى نجاح الأعداء في تفكيك الفصائل المجاهدة، وإنهاء وجودها أو تجميدها، وفرض التوجهات السياسية المهينة وعقود الإذعان على الساحات الثوريَّة، التي عادة ما يفرزها المسار السياسي والتفاوضي المُجرَّد، كما حدث في سوريا، بعدما كانت الفصائل المجاهدة تصول وتجول، في دمشق، وحمص، وحلب، ودير الزور، ودرعا، ثم آل الأمر بهم إلى الحصار في الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا.
- إن تطبيق استراتيجية إدارة الصراع والتمكين، يتيح لمُكوِّنات الشعب الثائر، الاقتراب من فهم وتطبيق أصول النظام السياسي الراشدي، والالتزام بسُنن الخلفاء الراشدين، ومنها سلطان الأمة، ومرجعيتها في اختيار من يحكمها، وحقها في مراقبة ومحاسبته، ونزع سلطته إن خرج عن أصول النظام، ومنها بروز دور أهل الحل والعقد، وتمثيلهم للشعب المعني، ومنها تعدُّديَّة وتكامل مكونات الأمة في ظل هذا النظام؛ وتفعيل دور النظام السياسي الراشدي في خدمة مصالح الأمة العليا، وصون حُرُماتها وحقوقها وثرواتها.
- تُحصِّنُ استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية، الشعب الثائر من الوقوع في لُعبة "منح السلطة السياسية" المنقوصة، التي عادة ما يتقدم بها النظام الدولي، لإعادة السيطرة على الساحة الثائرة، وإعادة إنتاج النظام العميل الذي يخدمه؛ فالاستراتيجية تبطل سحر "منح السلطة والشرعية"، وتجعل هذا الحق بيد أهله ورجاله، والشعب الثائر صاحب الحق الوحيد في ترتيب شأنه السياسي ومستقبله.
- تُتِيح استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية، لقادة الثورة أن يديروا الصراع، دون أن يفقدوا الاتجاه، مهما تعقَّد ذلك الصراع أو امتد بهم الزمن،

لأن مهمة استراتيجية إدارة الصراع، حِفظ توازن الأداء الثوري، واستمراره، وتَحديد خارطة الطريق، وإبقاء الأعين مفتوحة على مآلات الصراع الكُبرى.

- تضمن استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية، بقاء الساحات الثورية المختلفة، على اتصال وترابط فيما بينها، وارتباط دائم بمشروع الأمة المسلمة، من حيث عقائدية وعالمية الصراع، ووجوب تكامل الأداء فيما بين أبنائها، وعدم انغلاق الصراع في كل ساحة، على البُعد الوطني، أو العِرقي، أو القومي، مع مراعاة الضرورات التي تفرضها القواعد الشرعيَّة، على كل ساحة، ومتطلباتها الزَّمانيَّة والمكانيَّة.
- تُسهم استراتيجية إدارة الصراع والتمكين، في صقل وبلورة العقليات القيادية، والمهارات البشرية المُوحَّدة، والمُتَسِّقة على مستوى الأمة كلها، واستعدادها لفهم بعضها البعض، والتكامل بين الساحات المختلفة مهما تباعدت؛ وذلك بسبب إسهام الاستراتيجية في بناء المعايير المُوَحَّدة، في فهم وإدارة الصراع على مستوى الأمة.

رابعاً: الخطوط العريضة لمشاريع الاستراتيجية

1- مشروع التمكين السياسي الراشدي
2- مشروع الإعداد الجهادي والأمني
3- مشروع كسر حلقة الصليب
4- مشروع التواصل القيادي والدعم الاستشاري

المشروع الأول: التمكين السياسي الراشدي

شعار المشروع:

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ سورة النور:55.





تعريف المشروع:

مشروع التمكين السياسي الراشدي، يُمثِّلُ الاستثمار النهائي للثورة وتضحيات الشعب الثائر، ويضع الأساس لاستعادة سيادته المُسْتَلَبة، ويرفع عن كاهله وصاية وهيمنة المشاريع الصليبية، واليهودية، والصفوية، ويُنهي وجود حكوماتها العميلة في الداخل، ويُقيم نظام حكم سياسي على الأسس الشرعيَّة، وفق أصول الحكم في القرآن، والسُّنَّة، وتطبيق الخلفاء الراشدين واجتهادهم.

أهداف المشروع:

1. إقامة الدولة والحكومة القادرة على حماية أهلها وأرضها.
2. تقديم المشروع السياسي المتكامل كدستور ومرحلة انتقالية.
3. جمع كلمة مكونات الشعب الثائر على رؤية سياسية محددة.
4. تقديم سُنن النظام السياسي الراشدي، كبديل عن العَمَالة السياسية في نظام المُلك الجبري، وعن فلسفة الديموقراطية المرتبطة بالصليبية عقيدة ومُخرجات.
5. تحقيق الترابط الشَّرعي والعملي بين الأداء السياسي والأداء الجهادي.

فَنِّيات المشروع ومتطلباته:

1. مشروع التمكين السياسي الراشدي، هو المشروع الأول والقائد والمهيمن، على بقية المشاريع الثلاثة، التي تنتمي إلى استراتيجية إدارة الصراع والتمكين في الساحات الثورية، فمشروع التمكين السياسي هو الذي يرسم الاستراتيجيات والسياسات الكُلِّية، عبر هيكلية شُورَوية مُلزمة، وتنفيذية وتخصصية، استشارية، فلن تعمل المشاريع الثلاثة بشكل صحيح إلا في ظل مرجعية هذا المشروع، وصولاً إلى تحقق الوَحدة السياسيَّة لمشروع الثورة.

2. من الطبيعي أن يمرَّ مشروع التمكين السياسي الراشدي، بعدة مراحل حتى يصل مرحلة التبني الكامل، من قبل الشعب الثائر، وهذه المراحل يمكن أن تُقسَّم إلى ما يلي:

- مرحلة الطرح والتعريف: ويمكن أن يتبنى ويتولى طرح المشروع والتعريف به، أي مكوِّن من مكونات الشعب الثائر، بشرط استيعاب الأبعاد العلمية والمنهجية فيه، وأولى الفِئات والمُكوِّنات بطرح المشروع، فئة العلماء وفئة المجاهدين، ثم تأتي بقية مُكوِّنات الشعب الثائر في الداخل والخارج.

- مرحلة الحوار والنقاش: وتبدأ هذه المرحلة عندما تُبدي مُكوِّنات الشعب الثائر، اهتمامها بالمشروع ومحاولة فهمه والإضافة والتعديل عليه.

- مرحلة التبنِّي وبدء تأسيس المشروع: وتحديد وتوزيع أدوار التأسيس بين مكونات الشعب الثائر، ووضع ومناقشة الوثائق الأساسية في المشروع.

- مرحلة التنفيذ والتقويم: وهي المرحلة التي تتشكل فيها قيادة الساحة الثورية السياسية، وهياكل المسؤولية، والشورى، والتخصصات المختلفة لهذا المشروع، وبقية المشاريع الثلاثة المُكَمِّلة له.

3. يعتمد مشروع التمكين السياسي الراشدي، حق جميع مُكوِّنات الأمة السياسية، في المشاركة السياسية، والتنافس السياسي، وتمثيل من ورائهم، والمطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية، وطرح الرؤى والاجتهادات، في ظل مرجعية الأمة



وثوابتها العقدية، من جماعات، وفصائل مقاتلة، وقبائل، وأحزاب سياسية، وتيارات، وأعراق، ونواح إقليمية وجغرافية، وأقليات غير مسلمة، إلى غير ذلك من المُكوّنات.

4. إن أول وأهم الضمانات للتطبيق الناجح، في مشروع التمكين السياسي الراشدي، احتواؤه على مبدأ التداول السلمي للسلطة بين مكونات الأمة، دون وصاية ولا استئثار أو استحقاق تدعيه جهة محددة، ووجوب تقديم الأقوياء الأمناء، بعد إقرار الأمة لهم، ومبايعتهم وفق وكالة محددة، كما قال أبوبكر الصديق رضي الله عنه في خطبة ولايته: (أما بعد، أيها الناس، قد وُلّيْت أمركم، ولست بخيركم) [1]، وفي رواية أخرى: (فإن أحسنت فأعينوني، وإن زغت فقوّموني) [2]، وفي ظل ذلك يمكن تطبيق بقية مبادئ التمكين السياسي الراشدي، كرقابة الأمة العامة على الأداء السياسي، ورقابة أهل الحل والعقد، ومحاسبة كل مسؤول على أدائه، ومدى وفائه بالتزاماته.

5. من أوضح آليات مشروع التمكين السياسي الراشدي، أولويَّة التمثيل السياسي للساحة الثورية، من قبل القيادات الميدانية المجاهدة، والقيادات السياسية ذات الحضور الثوري الواضح، فلا يفتئت أحد على حق هذه القيادات في التمثيل السياسي للساحة الثوريَّة، لكن دون تجاوز ولا إهمال لحقوق بقية المُكوِّنات، في التمثيل السياسي، ولا وصاية من قبل تلك القيادات على حقوق الشعب الثائر ومكوّناته.

6. يعتمد مشروع التمكين السياسي الراشدي، في ترتيب الأوضاع السياسيَّة للساحة الثوريَّة، على آليَّة التأسيس الذاتي والداخلي للساحة، ومبادرة أهلها ورجالها، وليس وفق ترتيبات النظام الدولي وطلباته وشروطه، والفرق شاسع وكبير، فإن اعتماد ترتيبات النظام الدولي، تؤدي مباشرة إلى عمليَّة محاصصة، وتوزيع ومنح "السلطة"، وتحديد فلسفة وشكل النظام السياسي من قبل أعداء الأمة.

---

(1) رواه ابن سعد في الطبقات 182/3.

(2) رواه محمد بن إسحاق في السيرة 82/6.

7. يمكن رصد ثلاث حالات من الارتباط والعلاقة، بين مكوَّنات الساحة الثوريَّة المعنيَّة، وبين مشروع التمكين السياسي الراشدي، وذلك بحسب الظروف والمعطيات التي تحكم أداء الساحة الثوريَّة، فأما الحالة الأولى، فهي حالة تبنِّي الساحة الثوريَّة لمشروع التمكين السياسي، في بداية اشتعال الثورة، وذلك عندما ينجح المُتَبنُّون للمشروع، في تقديمه لمكوِّنات الشعب الثائر؛ ثم تأتي الحالة الثانية، وهي حالة التحوُّل لصالح المشروع في منتصف الطريق، بعد أن تكون الثورة قد قطعت أشواطاً في الحراك الثوري والجهادي، فتثوب أغلب مُكوِّنات الشعب الثائر إلى تبنِّي المشروع والعمل به؛ وهناك حالة المآل النهائي، وهو الأمر الذي يحدث عند اقتراب الثورة من تحقيق النصر الكامل على أعدائها، فتلتقي مكونات الشعب الثائر على تبنِّي المشروع والعمل به.

8. من أهم أشكال الأداء التي يحققها مشروع التمكين السياسي الراشدي، نزع فتيل التنازع حول القيادة، وملء فراغ السلطة، والاتفاق على أسس النظام السياسي، الذي ستلتقي عليه مكوِّنات الشعب الثائر، سواء في المرحلة الانتقالية، أم في المراحل النهائية من الثورة، والبدء بتأسيس الدولة؛ والخروج من عقدة حتمية فرض السيطرة العسكرية من قبل الفصائل المقاتلة، ونشوب الصراع المُسلَّح فيما بينهم؛ فالمشروع ينزع سلاح التنازع داخلياً، ويحرم أعداء الخارج من استخدامه، وتحويل الثورة إلى صراع بين مُكوِّناتها، وبالتالي إعادة إنتاج الأنظمة العميلة، كما حدث في أفغانستان بعد خروج جيوش الاتحاد السوفيتي عام 1989م، وكما يحدث الآن في سوريا، واليمن، وليبيا، وتونس.

9. لا يمكن لمشروع التمكين السياسي الراشدي أن يعمل، إلا في ظل بقية مشاريع استراتيجية إدارة الصراع والتمكين، وفي ظل مشاريع أخرى مساندة، ضمن المشاريع التطبيقية في المشروع الإسلامي، ومنها مشروع "أهل الحل والعقد"، ومشروع "المصالحة وفض النزاع وإدارة المراحل الانتقالية". ذلك أن هيئة المصالحة وفض النزاع، على سبيل المثال، ستكون مُلتزمة بالاستقلال والحياد، وعدم المنافسة على أي موقع سياسي أو تنفيذي، في مشروع النظام السياسي، وبالتالي فإن تَدَخُّلها في تنظيم وترتيب

مشروع التمكين السياسي الراشدي، سيؤدي إلى نزع فتيل التنافس والصراع على السلطة، بين مكونات المشروع في الساحة الثورية؛ فينبغي العمل بهذه المشاريع، واستيعاب أسسها التي تقوم عليها، وتدريب الطواقم البشرية التي ستشرف على تشغيلها.

10. سيكون مشروع التمكين السياسي الراشدي، بحاجة إلى ثلاثة أنواع من الوثائق السياسية، وذلك بحسب المرحلة السياسيَّة التي يمر بها المشروع، وظروف الساحة الثوريَّة وتطوراتها، وهذه الوثائق هي:

وثيقة إعلان مبادئ سياسية: وتكون في المرحلة الأولى، من التقاء مكونات الشعب والساحة الثورية، على رؤية سياسية أوليَّة.

ثم الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية: وهي التي على ضوئها تتأسس وتتشكل أول حكومة انتقالية، تمثل مُكوِّنات الشعب الثائر، وتقود المرحلة الانتقالية.

ثم الدستور الدائم: وهو الذي يتوج المسيرة الثورية والتغييرية، ويحدد تفاصيل المبادئ الدستورية، والهيئات، والسلطات، والمؤسسات، التي يتشكل منها النظام السياسي، على ضوء المبادئ الكلية في المشروع السياسي الراشدي.

11. من أهم المبادئ الدستورية التي يلتزم بها مشروع التمكين السياسي الراشدي، بغض النظر عن المرحلة العملية التي هو فيها، المبادئ التالية:

- مبدأ سيادة المرجعية الشرعية الإسلامية لأي دستور أو وثيقة سياسية.
- مبدأ سلطان الأمة وحقها في اختيار من يمثلها في رأس النظام السياسي.
- مبدأ سيادة النظام السياسي على أرضه وثرواته واستقلاله.
- مبدأ حق الأمة في ثرواتها وقسمتها بالسويَّة، وقصر مهمة النظام السياسي على إدارتها وتنميتها وحفظها.
- مبدأ العلاقة التعاقدية كأصل بين الأمة ومن يتولى أمرها السياسي.
- مبدأ المراقبة والحسبة الخاصة والعامة على أداء السلطة التنفيذية.
- مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية.

- مبدأ محاسبة كل من يتولى أمراً عاماً في الأمة.
- مبدأ التعددية السياسية في تمثيل مُكوّنِات الأمة.
- مبدأ التداول السلمي للسلطة.
- مبدأ وَحدة الأمة وحُرُماتها ومصالحها العُليا.
- مبدأ حق الأمة في الدفاع عن حُرُماتها بكل ما أوتيت من قوة.
- مبدأ واجب وحق الأمة في نُصرة بعضها البعض.

12. وتخضع الحالات التطبيقية في مشروع التمكين السياسي الراشدي، للطبيعة التي يفرضها الصراع في الساحة الثورية، من حيث علاقة المقاتلين ببقيَّة المُكوّنِات المَدَنيّة، سواء في تسيير الشأن السياسي، أو الأمني، أو الاقتصادي أو التعليمي، أو البَلَدي وغيرها من الشؤون، حيث يتحكم الوضع القتالي في تحديد طبيعة تلك العلاقة؛ ويمكن أن نجد أمامنا أحد ثلاثة نماذج، من العلاقة بين المقاتلين والمدنيين، أما النموذج الأول، فهو النموذج الذي تسود فيه أجواء القتال، والحرب المتصلة على الساحة الثورية، فإن أولوية القيادة والتوجيه والسيطرة، هي بلا شك لقيادة المقاتلين في تسيير جميع شؤون الساحة الثورية، ثم يأتي النموذج الثاني، والذي يتميز بالتذبذب بين القتال، والهدوء المشوب بالحذر، ثم العودة مرة أخرى إلى القتال، وهكذا، ففي هذه الحالة يتم تسليم أجزاء متفق عليها، من السلطة والإدارة المدنية، للمُكوّنِات المدنية، وتبقى الشؤون القتالية والأمنية والسياسية، تحت سيطرة المقاتلين، ثم يأتي النموذج الثالث، والذي يتميز بتحرير أجزاء من الساحة الثورية، وفرض سيطرة الثوار التامة عليها، مع بقاء مظاهر الحرب من حصار أو تهديد بالحرب، وإمكانية ممارسة الناس لظروفهم المعيشية، من الأداء الاقتصادي والتعليمي وغيره، ففي هذا النموذج تتسع الإدارة المدنية، وتشمل أغلب جوانب تسيير الحياة العامة للناس، وتكون الفرصة فيها مواتية، بل يتوجب تطبيق مشروع التمكين السياسي الراشدي، في مرحلته الأولى، وتحديد مكونات المجتمع لممثِّليهم، في الساحة

السياسية، تمهيداً لتطبيق هذا المشروع، والممثلين السياسيين للفصائل المقاتلة، دون أن يفرضوا وصايتهم على الآخرين.

13. ضرورة الانتباه إلى أهمية تحرير المصطلحات، ومواجهة الحرب النفسية التي يشنها أعداء الداخل والخارج على شعوب الأمة، في محاولاتهم لإبطال الأداء الثوري، وإعادة إنتاج الأنظمة العميلة، عبر ضرب مفهوم "المشروع السياسي الثوري المستقل"، كتسويقهم لمصطلح "الدولة المدنية"، وما تسببه هذه المصطلحات من انقسام بين مكوِّنات الشعب الثائر، ومقابلة مصطلح "الدولة المدنية" بمصطلح "الدولة الدينية"؛ ومعلوم بأن "النظام السياسي" في المفهوم الشرعي الإسلامي، هو دولة مدنية، فهو لا يخضع لجهة "معصومة" من البشر، كما هو حال "المرشد في إيران"، وبالتالي فهو ليس نظام دولة "ثيوقراطية"، كما أن النظام السياسي في الإسلام يخضع لمرجعية "قانونية" مهيمنة، وهي الشريعة الإسلامية، والناس أمامها جميعاً سواء، لكن المجرمين يُلبِسون الحق بالباطل، ويتهمون النظام السياسي في الإسلام، كذباً وزوراً بأنه "دولة دينية"، أي "ثيوقراطية"، فيؤدي تلاعبهم، وتوظيفهم للمصطلحات، إلى هرولة الناس إلى مصطلح "الدولة المدنية"، في النظام السياسي، وبزخرفة مصطلح "الديموقراطية"، الأمر الذي يوقعهم بالضرورة في التصورات والآليات، التي أعدها الغرب الصليبي لهم، من "تحريم" مرجعية الشريعة في النظام السياسي، فتذهب الأمور لصالح سيطرة العلمانية والكُفر على النظام السياسي، ومرجعية وهيمنة واشنطن، ولندن، وباريس.

14. لن تستقر تجارب الأمة السياسية، إلا إذا تواصلت مشاريعها السياسية فيما بينها، ودعمت بعضها بعضا، لمواجهة تغوُّل وخطورة المشاريع الدولية والإقليمية، وخاصة في ظل الفرص التي وهبنا الله عز وجل إياها، بالثورات التي تعم ساحات الربيع العربي؛ ولهذا يتوجب على قيادات مشاريع التمكين السياسي والراشدي، في الساحات الثورية المتجاورة بشكل خاص، وعموم الساحات الثورية الإسلامية في العالم، ضرورة التواصل، والتكامل، والدعم المتبادل، فيما بينهم في جميع المجالات، والبدء بتأسيس المحاور السياسية الإقليمية، التي تنتمي لمشروع الأمة المسلمة الأوسع.

15. على قيادات مشاريع التمكين السياسي والراشدي، وعلماء الأمة المتخصصين في الشأن الاقتصادي، والتنموي، سواء داخل الساحات الثورية أو خارجها، السعي لبلورة النظريات الاقتصادية الإسلامية، والإجراءات التطبيقية، في إدارة الشؤون الاقتصادية، والتنموية، كمتطلَّب أساسي في نجاح المشروع السياسي، وتحقيق مرحلة الاستقرار، والأداء الاقتصادي المتكامل، على مستوى الأمة المسلمة، وعلاقاتها الاقتصادية في العالم.

16. إن أهم اعتبار في المشروع السياسي الراشدي، أنه يمثِّل المحور الأساسي للمشروع الإسلامي، الأمر الذي يوجب على المشتغلين، والمعتنين بتطبيق وإدارة المشروع السياسي الراشدي، من العلماء والمجاهدين والساسة، السعي الدؤوب لاستيعاب كافة أطروحات المشروع الإسلامي، ونظريَّاته الناظمة لأدائه، ومساراته الاستراتيجية، وهيكليته السياسية والإدارية، ومشاريعه التطبيقية، حتى يتمكنوا من ضبط التصورات والأداء التنفيذي، عند تنفيذهم للمشروع السياسي الراشدي، وتأسيسهم للحكومات القُطريَّة، التي تمثِّل نواة المشروع الإسلامي التطبيقية.



المشروع الثاني: مشروع الإعداد الجهادي والأمني

شعار المشروع: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ الأنفال:39.



تعريف المشروع:

المشروع الجهادي والأمني، يمثل الاستجابة الشرعية الواجبة، لأمر الله عز وجل بإعداد القوة لمواجهة أعداء الأمة، في قوله عز وجل: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ الأنفال:60، فهو الطريق الوحيد لكفِّ أيدي أعداء الداخل والخارج عن العبث بحُرُمات الأمة، من محاولات حرفها عن دينها، وسفكٍ لدمائها، وعبث بمقدساتها؛ وهو الوسيلة الأساسية لإعادة تأسيس سلطان الأمة، وسيادة شريعتها، وإقامة دولتها، وخلافتها.

أهداف المشروع:

1. إدامة الأداء الجهادي في الأمة وشعوبها واستمراريته وتوسيع نطاقه.
2. تمييز وتقديم الجيل المجاهد وقياداته في الأمة وبين شعوبها.

3. اعتماد الأداء الجهادي ضمن الاجتهاد الكلي ومشروع الأمة الشامل.

4. توسيع الأداء الجهادي في الأمة وإخراجه من وصاية الجماعات، إلى سعة التطبيق في شعوب الأمة كلها.

5. اعتماد منهج التربية الجهادية للأجيال المستجدة في الأمة، من حيث الفقه والتطبيق.

6. توظيف الدروس الكبرى في الأداء الجهادي للعقود الأربعة الماضية.

7. وضع وبلورة وتطوير نظريات الصراع، وآليَّات الحروب المكافئة.

8. وضع وبلورة نظريات الأداء الأمني وتكامله مع الأداء الجهادي، وخصوصاً في مجال الحرب النفسية، والجاسوسية، والحرب السيبرانية.

9. التمسك بالسلاح وبالأرض والارتكاز الجهادي عليها.

10. العناية الفائقة بالتصنيع والابتكار، والذكاء الصناعي.

فَنِّيات المشروع ومتطلباته:

1. إن من أهم شروط مباشرة وتفعيل المشروع الجهادي والأمني، هو الدفع باتجاه تكامل نُذر الحراك الشعبي والثوري، وتجاوبه مع ما يفرضه العدو الداخلي والخارجي، من انتهاكات لحُرُمات الأمة، من دين، وأنفس، ودماء، وأعراض، وأموال، وضرورة الانتقال من مشروع الفصيل أو الجماعة المجاهدة، إلى المشروع الجهادي الشامل، الذي يتوافر له الدعم والتأييد الشعبي، واستعداد الشعب المعني للدفع بأبنائه للساحة الجهادية، وتحمل التبعات الناشئة عن ذلك، دون تقليل من أهمية وحاجة الأمة إلى المبادرات الجهادية، والإعداد المبكر الذي تتبناه الجماعات والفئات والأفراد.

2. يمر تأسيس المشروع بالمراحل التالية، تأسيس الفصيل المقاتل، في الساحات التي تكاملت فيها نذر الصراع المسلح، ثم مرحلة تكاثر الفصائل والمجموعات المجاهدة، وصولاً إلى المرحلة الأساسية، وهي مرحلة تأسيس جيش التحرير، الذي



يقود مسار التحرير الشامل، إلى مرحلة تأسيس وزارة الدفاع، والداخلية ضمن مشروع التمكين السياسي الراشدي.

3. تمر عمليات التخطيط الاستراتيجي للمشروع الجهادي، بمراحل مختلفة ومن أهمها مراحل التأسيس، التي ينبغي أن تستفيد من المشروع التطبيقي الوارد في هذا الكتاب، وهو مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، وصولاً إلى وضع خطة التأسيس الاستراتيجي والميداني، للمشروع الجهادي والأمني، بناء على غايات المشروع الإسلامي ككل، ومتطلبات الساحة الثورية المعنيَّة، مع الاستمرار في المراجعة الدوريَّة للخطة الاستراتيجية.

4. المشروع الجهادي والأمني معني بوضع وتطوير نظرياته العقائدية، والاستراتيجية العسكرية، والأمنية، وفق فقه وأحكام الجهاد، وفقه الاجتهاد في النوازل الكُبرى التي أصابت الأمة، في قرنها الأخير، ووفق الاجتهاد الشامل للمشروع الإسلامي المعاصر.

5. ينبغي على قيادة المشروع الجهادي والأمني، السعي لفهم واستيعاب وتفكيك، النظريات الاستراتيجية المستجدة، في مجال الصراع الدولي، لدى كافة مشاريع الأمم الغربية منها، والشرقية، كنظرية حروب الجيل الرابع، ونظرية الحرب الهجينة، ونظرية الحرب وسط الناس، ونظرية إدارة الأزمات لدى حلف الناتو، والتوسع في استخدام المرتزقة، ونظرية القيادة والسيطرة والتحكم العسكرية الحديثة، التي يطلق عليها نظرية (c4i)، والتي تعني ربط وتكامل أربعة مسارات بالإضافة إلى المسار الاستخباراتي، وهي: القيادة، والسيطرة، والحواسيب، وشبكات الاتصال، والاستخبارات، كما هو موضح في المخطط التالي [1]:

(1) من نشريات المؤتمر العالمي لحلول القيادة والسيطرة.





6. لا يلتزم المشروع الجهادي والأمني بهيكلية واحدة على الدوام، وإنما تتغير وتتأقلم هيكليته، بحسب ما تتطلبه ظروف المرحلة والساحة المعنية، وطبيعة المعارك التي يفرضها أعداء الداخل والخارج، ومتطلبات الصراع العسكري والأمني، وما يفرضه التخصص في هذا المجال؛ لكن تعزيز النمو، والقوة، والمواقف الميدانية، هي حالة مستمرة ودائمة.

7. على قيادات الساحات الثورية المتجاورة بشكل خاص، وعموم الساحات الثورية الإسلامية في العالم، أن يسعوا للتواصل والتكامل والدعم المتبادل، على جميع المستويات والمجالات، وأن لا تحول الحدود المصطنعة بينهم، وأن يكون الهدف الاستراتيجي في علاقتهم، الذهاب إلى نظام الإقليم المتكامل سياسياً، وجهادياً.

8. يعتني المشروع الجهادي والأمني، بفقه النوازل، وتفكيك آثار النوازل الكُبرى التي تكاثفت في الساحات الجهادية المختلفة، خلال العقود الأربعة الماضية، ويؤسس أدائه على الوعي بها، وكيفية فك عقدها، ومنع الأعداء من استثمارها، في ضرب المشروع، وحرفه عن مساره الشرعي، والاستراتيجي في الصراع، وعلى العلماء الشرعيين، والمتخصصين في هذه الساحة، أن يسعوا لوضع مدونة أحكام فقهية



عالمية، في الشأن الجهادي، وفق النوازل المتحققة في الميدان، بل والمتوقعة، وأن يتم بحث وتطوير هذه المدونة بشكل مستمر [1].

9. يعتمد المشروع الجهادي والأمني، في تربية المجاهدين وإعدادهم، على المنظومة القِيَميِّة في الكتاب والسنة، والتي تشمل الأبعاد العقائدية، والإيمانية، والفقهية، والتربوية، قبل العناية بالأبعاد التنظيمية، والإدارية، والفنية في إعدادهم، فالمنظومة القيمية هي الضامنة لبقاء هذا المشروع، وإسناده لأداء الأمة السياسي، وملتزما بأصول وجودها، وحماية حُرُماتها.

10. ينبغي ضبط العلاقة بين المشروع الجهادي، ومشروع التمكين السياسي الراشدي، بمجموعة من الضوابط الفقهية، والمؤسسية، ومنها ما يلي:

- تُشارك قيادات المشروع الجهادي، في تأسيس وإدارة مشروع التمكين السياسي الراشدي، ولكنها لا تستفرد بقيادته، ولا تكون وصيَّة عليه، وشأنها شأن بقيَّة مكونات الشعب والأمة، في بنائه وتشكيله ووضعه قيد التنفيذ، وفق القواعد الشرعيَّة التي تحكم بناء المشروع السياسي الراشدي.
- يخضع قرار الحرب والسلم لقيادة مشروع التمكين السياسي الراشدي، بعد قيام قادة المشروع الجهادي ببيان قرارهم التخصصي، والمؤسسي، وتوفير المعلومات اللازمة لقادة المشروع السياسي لاتخاذ القرار.
- كما يخضع أداء الأجهزة الأمنية التابعة للمشروع الجهادي، لرقابة مشددة من قبل قادة المشروع السياسي الراشدي، وقرارهم يأتي متقدماً في المستوى السلطوي على قرار قادة المشروع الجهادي، في حال تعارضهما.
- يتفرغ قادة المشروع الجهادي لإدارة الصراع الميداني، بشقيه العسكري والأمني، إلا من كان مرشحاً لعضوية القيادة، في مشروع التمكين السياسي الراشدي.

---

(1) يُراجع بحث (الثورة السورية بين تداعي الأمم وغياب مشروع الأمة- صدر عام 2016) للمؤلف.



- توكل كل مهمات الإدارة السياسية والحكومية في الداخل والخارج، لقيادة وهيكلية مشروع التمكين السياسي الراشدي، وذلك من بلورة الرؤية السياسية، والحوار الداخلي بين مكونات الشعب، وإدارة الأزمات السياسية، والعلاقات الدولية والخارجية، ومسائل التمويل والاقتصاد، إلى غير ذلك، ويمتنع على قادة المشروع الجهادي، ممارسة أي نوع من هذه الأعمال، إلا في حال صدور تكليف محدد، من قيادة مشروع التمكين السياسي، إلى قيادة أو إحدى وِحدات المشروع الجهادي.
- ينبغي على مختلف مكوِّنات الساحة الثورية، السياسيَّة منها، والجهادية، والمجتمعية، توفير الاستقلال الذي أوجبته الشريعة الإسلامية، للمنظومة القضائية، وتمكينها من الفصل في الخصومات، والانتهاء عن البدعة التي ابتدعها المجاهدون المُحدَثون، في الساحات المختلفة، عندما وضع كل فريق لنفسه قضاة تابعين له، فأصبح كل طرف منهم خصماً وحكماً في آنٍ واحدٍ، فكثُر الفساد، وضاعت الحقوق، بل وصل الأمر إلى حد استحلال سفك الدماء بين إخوة العقيدة والدين.
- تتفاوت نسبة توزيع السيطرة والإدارة، في ساحات الصراع والحروب، بين المشروع الجهادي ومشروع التمكين السياسي والإدارة المدنية، بحسب حالة الحرب والسلم، كما شرحناها سابقاً، وذلك بين ثلاث حالات، أما الحالة الأولى فهي حالة الحرب الكاملة، وفي هذه الحالة تكون السيطرة في أيدي قادة المشروع الجهادي، ثم تأتي الحالة الثانية، وهي حالة التذبذب بين الحرب والسلم، فيتم تقاسم السيطرة والإدارة، بحسب غَلَبة واحدة على الأخرى، فإن غلبت حالة الحرب كان لقادة المشروع الجهادي السيطرة الأكبر، والعكس صحيح، والحالة الثالثة، هي التي تتحول فيها مناطق الحروب، إلى مناطق محررة، فحينئذ تكون مساحة السيطرة الأكبر لمشروع التمكين السياسي الراشدي والحالة المدنية، مع رقابة وتأمين ويقظة المشروع الجهادي، لهذه الحالة، وخصوصاً في الجانب الأمني.

11. يمكن أن يمر المشروع الجهادي بثلاثة مراحل، من حيث علاقة الفصائل المقاتلة بعضها ببعض، ووحدة الهيكلية والقيادة والأداء، وذلك بحسب الظروف التي

تحكم الساحة الثورية، وضغط الشعب المعني على الفصائل المقاتلة لكي تتوحَّد، والنماذج كما يلي:

- الحالة الأولى، هي حالة التنسيق والتكامل، بين الفصائل المقاتلة، بحيث يقوم كل فصيل بدفع العدو من جهته، مع التنسيق والتكامل بين الفصائل في المعارك.
- الحالة الثانية، هي حالة تشكيل بعض الهياكل المشتركة، بين الفصائل المقاتلة، كغرف العمليات المشتركة، ورئاسة الأركان المشتركة، ومجلس الشورى المشترك، إلى غير ذلك من الهياكل الإدارية والقتالية.
- الحالة الثالثة، وهي أفضل الحالات التي تتمثل باندماج جميع الفصائل، في جيش للتحرير، ذي قيادة موحدة، والذي يلتقي على رؤية وخطة استراتيجية واحدة، وأساليب عمل موحدة، وهيكل إداري وقتالي موحد، يتناسب مع طبيعة الحرب التي يفرضها العدو على الشعب الثائر.

12. على قيادات المشروع الجهادي والأمني، أن تعمل على ضبط علاقة أفراد ومؤسسات المشروع الجهادي، بالمجتمع ومُكوِّناته المختلفة، وتطبيق القواعد الشرعيَّة في إدارة هذه العلاقة، من أخوة وعطف وتواصل، وتلبية الاحتياجات قدر المستطاع، ومن النزول على أحكام الشرع في حال الاختلاف، إلى غير ذلك من الالتزامات، وألا يسمحوا بانفراط عقد العلاقة بينهم وبين المجتمع، ووقوع الصدام والفُرقة، الأمر الذي أجاد استثماره أعداء الداخل والخارج، حتى أصبح علامة فارقة في ضرب الأداء الجهادي، في الساحات المختلفة؛ ولضمان تحقيق الاستقرار والتوازن في علاقة المجاهدين بالمجتمعات، فإن على قادة المشروع الجهادي، أن يستعدوا لثلاث حالات، أو سيناريوهات في إدارة علاقتهم بالمجتمعات، وهي: الحالة الأولى، تلك التي تصل فيها العلاقة بين المجاهدين والمجتمع، مستوى التضامن والدعم الكامل والإسناد، وأما الحالة الثانية، فهي حالة الترقب والانتظار والشك، التي تسود المجتمع في مستقبل المشروع الجهادي، والتردد المجتمعي في إسناده، وهنا سيكون على قيادات المشروع الجهادي، تحمل تبعات الصراع وحدهم، إلى حين انفكاك هذه العقدة، والحالة

الثالثة، وهي الأخطر، عند تحول الموقف والمزاج العام الشعبي، ضد المشروع الجهادي، وإن أهم ما ينبغي العمل عليه بين المجاهدين في هذه الحالة، عدم إعطاء أي ذريعة للصدام الداخلي، وسفك الدماء، بل الأصل هو الصبر على الأذى، والتراجع وامتصاص المرحلة، إلى حين انكشاف هذه المرحلة، وعودة المجتمع للتفاعل الإيجابي مع الأداء الجهادي.

13. على قيادات المشروع الجهادي والأمني، السعي لفهم وتفكيك نظريات الصراع، التي فرضها الأعداء على الساحات الثورية، والذين تمكنوا من خلالها التحكم في أدوات الصراع وتوجيهه، ومنها نظرية الاحتواء المزدوج للساحة الثورية، والتحكم في الساحة الثورية من خلال التمويل، ونظرية منح السلطة لبعض "الكانتونات"، حتى تنقلب على الساحة الثورية، ونظرية تغيير اتجاه المعركة، وحرفها عن هدفها الرئيس، عبر صناعة عدو ثانوي، ثم دفعه لكي يحل محل العدو الأساسي، ونظرية ضرب مكونات الساحة الثورية بعضها ببعض، سواء عبر توظيف الكتل المجاهدة، أو الكتل العِرقية، أو الكتل القَبلية، وغير ذلك من النظريات.

14. على قيادات المشروع الجهادي والأمني، أن يعتنوا بالبُعد التجريبي والتطبيقي في الأداء الجهادي والأمني، وتوظيف دروس التجارب الجهادية المعاصرة في الأمة، وذلك في العقود الأربعة الماضية على وجه الخصوص، وأن تسعى لتوثيق تجارب تلك المرحلة، وجمعها من مظانها، وتدريسها في المعاهد القيادية والتربوية، وتعميمها على مختلف الساحات الثورية.

15. لا يمكن أن يعمل المشروع الجهادي إلا بمشروع مدمج معه، وهو المشروع الأمني، والذي يُعنى بتأمين المشروع الجهادي، ومشروع التمكين السياسي الراشدي معاً، والواقع المجتمعي، وذلك وفق المعطيات المنهجية التالية في الأداء الأمني:

- من أهم مبادئ العمل والتأسيس في المشروع الأمني، هو مبدأ عدم ترشيح أيٍّ من القادة والأفراد، في عضوية هذا المشروع، إلا بعد أن يمروا بمراحل الإعداد في المشروع الجهادي، وحصولهم على درجات إنجاز عالية، من خلال ذلك الإعداد.



- تأتي المنظومة القِيَمِيَّة العقائدية والإيمانية، في مقدمة مفردات المنهج النظري والتطبيقي، المعني بإعداد الأفراد والمؤسسات الأمنية في المشروع الأمني، وفق الأصول الشرعية، من ولاء وبراء، وعزة على الكافرين، وذلة على المؤمنين، إلى غير ذلك من الأصول.

- وتأتي ثانياً المنظومة الفقهية والأحكام الشرعية، التي تحكم الأداء الأمني، وتحدد منهج الأداء الأمني بكل تفاصيله، وتحديد ما يجوز شرعاً وما لا يجوز، وتحديد فقه الضرورة وحدوده في المجال الأمني، فهذه منطقة فارقة كبرى، بين أداء الأمة المسلمة من جهة، وبين أداء أمم الطغيان والبغي العالمي، ومنظومات القمع، من العملاء والأنظمة الطاغوتية التي تحكم شعوب الأمة المسلمة، الذين طبقوا التأله والطغيان، عبر الممارسات الوحشية على الشعوب، سواء خلال في ظل الأحوال المدنية، أو في الحروب؛ الأمر الذي يوجب على الأمة المسلمة، تقديم المنهجية الأمنية الرحيمة والعادلة للبشرية بكل ألوانها، كجزء من مبادئ المشروع الإسلامي.

- وتأتي ثالثاً سيرة وتاريخ التطبيق الأمني وأصوله، في سيرة النبي ﷺ، وسيرة الخلفاء الراشدين، وتاريخ الأمة المسلمة، كأحد مناهج البناء والإعداد، لأفراد ومؤسسات الأجهزة الأمنية.

- ثم تأتي مرحلة صياغة وبناء النظريات الأمنية، والاستراتيجيات التي تحكم عمل وأداء المؤسسات الأمنية، ضمن المشروع الجهادي، والتي ستوظف في بنائها خطط واستراتيجيات الأعداء، والنظريات الأمنية التطبيقية، في الحروب، والتجسس، والحرب النفسية.

- وأخطر ما يمكن أن تتعرض له عملية بناء وإعداد الأفراد والمؤسسة الأمنية، أن يتم وضعها على نفس الأسس الباغية والمُجرمة، التي تمارسها مُخلفات الأجهزة الأمنية القمعية، من استحلال حُرُمات الأمة المسلمة، والتلذذ بتعذيبهم، والتجسس عليهم، وإخضاعهم للمهانة والذلَّة، التي قامت عليها منظومة القمع العربي، وحكوماتها المجرمة؛ فقد وقعت بعض التجارب الجهادية المعاصرة في هذا البلاء، الذي يمتنع في

ظله النصر، كما حدث في العراق وسوريا، وكانت نتيجة تلك التجارب، استنساخ أساليب أجهزة القمع العربي، واستحلال التعذيب الوحشي، وانتزاع المعلومات، والقتل تحت التعذيب، وعمليات الاغتيال العشوائي، إلى غير ذلك من النتائج الوخيمة.

- وعلى قادة المشروع الأمني ومؤسساته، أن يتطلعوا لبناء المشروع، بتدرج وإصرار وتوازن، ونظر دقيق في ساحات العلوم الأمنية، والحرب الأمنية، وحرب المعلومات، والحرب الإلكترونية والسيبرانية، إلى حرب الجواسيس، وغير ذلك من التخصصات الدقيقة المعاصرة.
- وعلى قادة المشروع الأمني، أن يسعوا لفك شيفرات النظريات والتجارب الأمنية التطبيقية، التي استطاع الأعداء من خلالها اختراق الساحات الجهادية، وتوظيف الأداء الجهادي ضد الأمة، وأخطر تلك التطبيقات المشروع الذي عُرف بمسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وكيف تعاونت الأجهزة الاستخباراتية العالمية، والإقليمية، والعربية، على توليد هذا النموذج، والسيطرة عليه باستخدام عدة أدوات، كان من أهمها فترة التشكيل العقلي والنفسي في السجون، عبر النظريَّات النفسية الجهنمية، التي أنتجتها أمريكا، وبقية الأجهزة الأمنية في العالم، وتحويل الصراع إلى صفوف الأمة بدلاً من أعدائها، والنجاح التام في تطبيق التجربة في العراق؛ ولذلك عندما اشتعلت الثورة في سوريا عام 2011م، سارع نُصيّرِيَّة سوريا، وعملاء طهران وأمريكا في العراق، بإطلاق سراح السجناء الذين تم صناعتهم في كلا البلدين، لكي يتحكموا عبر "الريموت كونترول" في الساحة الثورية السورية.
- تعتبر البحوث والدراسات النظرية والتجريبية، من أهم الآليات المؤسسية، التي تسند الأداء الأمني، وتضمن تطوره على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي، وعليه فلا بد من تأسيس مراكز البحوث الخاصة بالمشروع الأمني، وأخرى مساندة في الفضاء السياسي والعلمي.



المشروع الثالث: مشروع كسر حلقة الصليب

شعار المشروع: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ التوبة:73.



تعريف المشروع:

مشروع كسر حلقة الصليب هو المشروع الفكري، الذي يُعيد تعريف طبيعة الصراع، الذي فرضته الحملة الصليبية على الأمة المسلمة منذ قَرنين، ويُرُدُّه إلى أصله العقائدي، ونتائجه التاريخية، فيؤسس لرفع الهيمنة الصليبية عن شعوب الأمة، ويدعو لإسقاط الأنظمة الإقليمية والقُطْريَّة التي تحكم نيابة عنها.

وعليه فإن المشروع ينقسم إلى نصفين، أما نصف الحلقة الأول، فيُعبِّر عن مواجهة الهيمنة والسيطرة الخارجية، التي تفرضها المشاريع التالية: المشروع الأمريكي، والمشروع الأوروبي، والمشروع الصهيوني، والمشروع الصفوي الإيراني، والمشروع الروسي، ثم نصف الحلقة الثاني، الذي يُعبِّر عن الثورة على نُظُم العملاء، الذين نصَّبتْهم الحملة الصليبية، على شعوب الأمة من مَلَكيَّة، وعسكريَّة، وجمهوريَّة.

أهداف المشروع:

1. بلورة وتحديد المعايير، التي تحكم الصراع العقائدي، والسياسي، والفكري، في ساحات الأمة المختلفة.

2. تحديد الثوابت العقائدية، والاستراتيجية، التي تَتَحكَّم في مشاريع النظام العالمي.

3. تحليل وفهم واستيعاب نظريات السيطرة، التي تفرضها مشاريع تداعي الأمم، على الأمة المسلمة، وخصوصاً المشروع الأمريكي.

4. تحليل وفهم واستيعاب المسارات الخمسة للمعركة، التي تفرضها مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة.

5. تحليل وفهم واستيعاب ثوابت ومتغيرات، نظام الملك الجبري، أو نظام القمع العربي، الذي فرضته الحملة الصليبية على الأمة، منذ احتلالها لبيت المقدس عام 1917م، واستراتيجيات الثورة المضادة التي يعمل بها هذا النظام، في مواجهة ثورات الشعوب.

فَنِّيات المشروع ومتطلباته:

1- أهم مراحل بناء المشروع:

- يتم تشكيل جهاز متكامل لإدارة هذا المشروع، ضمن البُنية الثورية، سواء في الساحة الثورية ذاتها، أو بين المهاجرين، أو في أي ساحة تتوفر فيها ظروف العمل بالمشروع.

- ويمكن تكليف مركز للبحوث والدراسات، أو جامعة من الجامعات، بمتطلبات تأسيس وإدارة المشروع، حتى لا يبدأ المشروع من الصفر، وفي حال امتناع هذه الخيارات، ينبغي على الساحة الثورية أن تؤسس للمشروع بأي مستوى تتيحه ظروف الساحة.



- يجمع المشروع في إدارته بين الطاقات العِلميَّة والاستشارية المتفرغة والمتطوعة معاً.
- يبدأ العمل في الجهاز المذكور بوضع خطة المشروع الاستراتيجية، من حيث رؤية المشروع وغاياته الأساسية، ومسارات العمل فيه، والتي سوف تسند المشاريع الثلاثة الأخرى، في استراتيجية إدارة الصراع والتمكين.
- وتشمل خطة المشروع الاستراتيجية، وضع خارطة بمُدخلات المشروع، كقاعدة البيانات، والوثائق، والدراسات، والمواد الفنية، التي يتوجب جمعها، وفق متطلبات المشروع ومعاييره، وبرامج البحث والدراسة التي سوف تُعتمد.
- كما سوف تشمل خطة المشروع الاستراتيجية، تحديد حجم ونوع المُخرجات، الفكرية، والتعليمية، والوثائقية، والدراسات، والبحوث، شبه النهائية للمشروع، وخطة إنجازها الزمنية.

2- ينبغي أن تُعتمد معايير المشروع الإسلامي، كمرجعية في بناء ووضع مُخرجات مشروع "كسر حلقة الصليب"، وهي مبثوثة في ثنايا هذا الكتاب، في المجالات العقائدية، والفكرية، والسياسية؛ وخاصة المعايير الواردة في الفصل الخامس منه.

3- قائمة المواقع والمؤسسات التي ستتفاعل مع مُخرجات هذا المشروع:

- معاهد الإعداد العقائدي والتربوي للأجيال الجديدة.
- مناهج المدارس والجامعات.
- مناهج ومراكز إعداد المجاهدين والشباب الثوري.
- معاهد إعداد الطاقات القيادية والاستراتيجية والدبلوماسية.
- الدورات التدريبية والتأهيلية.
- مؤسسات الإعلام وساحاته المختلفة.
- حلقات العلم الشرعي وخطب الجمعة.
- البحوث والدراسات.
- رسائل الماجستير والدكتوراه.

4- تعتبر مسألة دراسة وتوثيق أداء المشاريع الأممية، إحدى أهم مسارات العمل، في بناء مشروع كسر حلقة الصليب، وذلك للأدوار الخطيرة لتلك المشاريع، في تهديد حُرُمات ومصالح الأمة المسلمة العُليا، ولأنها قد تسببت في جانب أساسي من النوازل الكُبرى التي تعصف بالأمة المسلمة، الأمر الذي يقتضي الإجابة الشرعية على موقف الأمة من المشاريع الأممية، وبناء المشروع الإسلامي لمواجهتها، وإعداد الأجيال المسلمة المستجدة وفق تلك الاعتبارات.

5- وفيما يلي قائمة بالمشاريع الأممية المقصودة:

المشروع الأمريكي

المشروع الأوروبي

المشروع الروسي

المشروع الصهيوني

المشروع الصفوي الإيراني

وبجانب تلك المشاريع، يقع كل من المشروع الهندي، والمشروع الصيني، كمُهدِّدَيْن إضافيين لحُرُمات الأمة المسلمة، الأمر الذي يستوجب ضمهما إلى المشاريع، التي تشملها الدراسة.

6- وتأتي دراسة الثوابت العقدية والاستراتيجية للمشاريع الأممية، في مقدمة المسائل التي ينبغي أن تُدرَس وتُدَرَّس لأجيال الأمة، لأسباب كثيرة، وفي مقدمتها تحديد أعداء الأمة المسلمة العقائديين، وإعداد الأجيال المستجدة للتعامل معهم، وتوقع السيناريوهات المستقبليَّة في أداء تلك المشاريع، وتأثيرها على مشروع الأمة المسلمة.

7- تعريف ثوابت المشاريع الأممية: هي السِّمات والخصائص العقائدية والتاريخية، التي يعتقدها ويتبَنَّاها، قادة المشروع الأممي، والتي تنعكس على عملية بلورة وتحديد مصالح المشروع العُليا، وأدائه الاستراتيجي في علاقاته الدولية مع بقية الأمم.



8- ولا يمكن لأي أمة في الأرض، الالتحاق بقائمة الأمم المتدافعة فيها، بمجرَّد وجود عامل القوة لديها، أو عامل العدد البشري، بل لا بد من تحقق أغلب معايير الصراع والتدافع الدولي، التي يمكن الوقوف عليها في القائمة التالية:

- المعيار العقدي، الذي يدفع بالأمة المعنيَّة إلى تجديد وإحياء سِماتها وروابطها العقائدية، وفرض التنافسية والتحدي على بقية الأمم، من خلال ذلك التجديد.
- المعيار التاريخي، الذي يجعل الأمة المعنيَّة تسعى لمشروع معاصر، يمثِّل إحياءً وامتدادا لإمبراطورية سابقة في التاريخ.
- المعيار الاقتصادي، الذي يشمل حيازة أغلب أنواع الثروات، والتي تُمكِّن مشروع الأمة المعنيَّة، من النمو والمنافسة العالمية.
- المعيار الجغرافي، الذي يتيح لمشروع الأمة المعنيَّة، تماسّاً مع أغلب الكُتل البشرية في الأرض.
- المعيار السكاني والبشري، الذي يتيح الأمة المعنيَّة، قدرة عالية على امتصاص ضغوط الصراع الدولي.
- المعيار العلمي والتقني، في مجال البحوث التجريبية والتطبيقية، والصناعة، والاختراعات، وإنتاج الأسلحة الاستراتيجية.
- معيار القيادة المُوَحَّدة، والنظام السياسي الجامع لشمل الأمة المعنيَّة.
- معيار مدى المساهمة الحالية والواقعية، التي يمارسها المشروع الأممي المعني، في صناعة النظام الدولي، والتأثير في اتجاهاته.
- معيار التنظيم والتعبئة، لمقدرات الأمة باتجاه خدمة المشروع ومتطلباته.

9- وتتفاوت قُدرات المشاريع الأممية فيما بينها، نسبة لمدى انطباق معايير الصراع والتدافع الدولي، في كل مشروع منها، حيث يؤدي هذا التفاوت إلى تشكل نقاط الضعف والقوة في كل مشروع أممي؛ ويجدر بنا التنبيه إلى القضايا الثلاث التالية، في علاقة المشاريع الأممية بمعايير الصراع والتدافع الدولي:

- القضية الواضحة الأولى، أن قائمة المشاريع الأممية التي استوفت أغلب معايير الصراع والتدافع الدولي، يمكن تحديدها بالمشاريع التالية: المشروع الأمريكي، المشروع الأوروبي، المشروع الصيني، المشروع الروسي، المشروع الهندي، بالرُّغم من الفجوات التي يعانيها كل مشروع على حدة.
- القضية الواضحة الثانية، أن كلاً من المشروع الصهيوني والمشروع الصفوي الإيراني، يعانيان من نقص واضح وكبير، في أهم وأخطر معايير الصراع والتدافع الدولي، كالمعيار البشري، والمعيار الجغرافي، والمعيار الاقتصادي، ولذلك فهما يحاولان تعويض هذا النقص الخطير، عبر المعايير الأخرى، وأهمها المعيار العلمي والتقني، وإنتاج الأسلحة الاستراتيجية، وفي مقدمتها السلاح النووي، ومع ذلك يبقى المشروع الصهيوني، والمشروع الصفوي الإيراني غير قابلين للمنافسة الدولية الحقيقية، ولذلك يقعان على الدوام في خانة التوظيف الدولي، كما قامت الحملة الصليبية بتوظيف المشروع الصهيوني كأداة للسيطرة على قلب الأمة المسلمة، منذ قرن من الزمان، وكما وظفت أمريكا إيران في احتلال العراق وأفغانستان، ثم وظفتها في القضاء على ثورات الربيع العربي، في كل من سوريا واليمن.
- القضية الواضحة الثالثة: أن الأمة المسلمة هي الأمة الوحيدة بين أمم الأرض، التي تتفوق على بقية أمم الأرض في انطباق أغلب معايير الصراع والتدافع الدولي، وخاصة المعيار البشري، والمعيار الجغرافي، والمعيار الاقتصادي، ومعيار المساهمة في صناعة النظام الدولي، والتأثير عليه من خلال دورها في إسقاط الاتحاد السوفيتي، ودورها في ضعضعة الدور الأمريكي، بسبب الجهاد في العراق وأفغانستان؛ لكنها تفتقد إلى رؤية المشروع الاستراتيجي، ووجود خطته الاستراتيجية، وتفتقر إلى معيار القيادة المُوَحَّدة، والنظام السياسي الذي يجمع شملها.

10- استعراض سريع لثوابت كل مشروع من المشاريع المتنافسة دولياً، والتي وردت في القائمة أعلاه [1]:

ثوابت المشروع الأمريكي:

ثوابت المشروع الأمريكي

عقيدة قتالية فيما وراء البحار	هاجس الهيمنة العالمية والسيطرة على مجلس الأمن
تمثيل النصارى الغربيين عالميا	الهيمنة على أوروبا
تبنِّي عداوة الإسلام	الهيمنة على الشرق الأوسط
منع عودة الروس	وراثة الحملة الصليبية والالتزام بالعقيدة التلمودية
احتواء الصين والخوف الدائم منها	الوكلاء الإقليميون
التحكم في ثروات العالم	العولمة والسيطرة الثقافية
الحدود المغلقة والمحمية	التحكم في أدوات النظام المالي العالمي

(1) انظر الشرح المفصل لثوابت المشاريع الأممية في فصل "تقدير الموقف الاستراتيجي للأمم" من هذا الكتاب

ثوابت المشروع الأوروبي:



الإرث التاريخي لأوروبا	السمة النصرانية الغالبة
التعملق والنمو الإقتصادي	الحبل السري الأمريكي
التباين والتكامل الأوروبي	النفوذ العالمي وتاريخ المستعمرات
الخوف الدائم من روسيا	استحقاقات الحملة الصليبية
الخوف الدائم من الإسلام	الخوف من عودة الصراع الأوروبي الأوروبي

ثوابت المشروع الروسي:

ثوابت المشروع الروسي

العقيدة الأرثوذوكسية وتمثيلها عالميا	عقدة إرث الاتحاد السوفيتي بين الإحياء والفشل
العداوة التاريخية لأوروبا الكاثوليكية والبروستانتية	الحاجة الدائمة لحوائط الصد الجنوبية والغربية
العداوة التاريخية لتركيا والتنافس على النفوذ	الحقد الدفين لأمريكا ودورها في إسقاط الاتحاد السوفيتي
الخوف الشديد من المسلمين والأقليات المسلمة في روسيا	الوصول للمياه الدافئة ضعف الكتلة البشرية
التوازن الحرج في العلاقة بين الهند والصين	تغذية الصراعات عالميا بالسلاح والاستخبارات

ثوابت المشروع الصيني:

ثوابت المشروع الصيني	
الجمع بين الإرث العقائدي الشيوعي والكونفوشسوي	عقدة ثنائية الرأسمالية والشيوعية
عقدة الارتباط بالنظام الاقتصادي الغربي	عقيدة المنافسة الاقتصادية العالمية
عقيدة التفوق التقني والصناعي العالمي	الكتلة البشرية الهائلة بين التوظيف والتشظي
التوتر الدائم مع المحيط القريب	الخوف الدائم من التفوق العقدي الإسلامي
الاستنفار الدائم أمام العملاق الهندي	الانكفاء البشري الجغرافي

ثوابت المشروع الهندي:

ثوابت المشروع الهندي	
العقيدة الهندوسية المتطرفة التي تستظل بها وثنيات متفرقة	عقدة العلاقة بالغرب النصراني والشعور بالدونية التاريخية
عقدة الخوف من الصين والاستنفار الدائم تجاهها	عقدة الحقد على الإسلام واتخاذ باكستان أنموذجا
إدارة التناقضات في العلاقات الدولية واستثمارها	عقدة الطبقية الاجتماعية وامكانية الانهيارات
توظيف الكتلة البشرية في التفوق العلمي والتقني	العقدة التاريخية تجاه الكتلة المسلمة في الداخل
ضخامة السوق الاقتصادية التي تمثلها الهند	امكانية تجديد الارتزاق العسكري العالمي

ثوابت المشروع الصهيوني:

ثوابت المشروع الصهيوني

السيطرة الاقتصادية العالمية بأدوات النظام المالي العالمي	عقيدة التلمود والتفوق الديني والعرقي
توظيف الفساد الأخلاقي للهيمنة العالمية	التموضع في النظام العالمي والتحكم في إدارته
اختراق وتوظيف المنظومات الأمنية والعسكرية	إشعال الحروب وتغذية النزاعات عالميا وإقليميا
قيادة الأداء الإعلامي وصناعة الرأي العام	الانكشاف البشري الخطير
التفوق التقني والصناعي	توظيف النظام العربي

ثوابت المشروع الصفوي الإيراني:

ثوابت المشروع الإيراني

إحياء للصفوية الفارسية	اللعب على التناقضات الدولية
الحقد العقائدي والباطني تجاه السنة	السلاح والتقنية النووية
استخدام الحروب والقتل لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية	اختراق المشروع الإسلامي فلسطين أنموذجا
ارتباط المشروع بالشيعة وإحياء الطائفية والشعوبية	تقليد المشاريع العالمية في نظريات الصراع والهيمنة
اللعب على جيوسياسة المنطقة فضاء حيوي	نشر التشيُّع بين أهل السُّنَّة
	الدور الوظيفي الإقليمي

11- وعلى ضوء استعراض تلك الثوابت، في المشاريع الأممية المختلفة، يمكن للجيل القائد المستجد في الأمة، أن يقرأ طبيعة أداء المشاريع المتداعية على الأمة، وكيفيَّة تحكُّم الأبعاد العقائدية فيها، بل على ضوء تلك الثوابت، يمكن أن نقرأ ونتوقع مستقبل المشاريع الأممية، وتصرفاتها في حالتي الحرب والسلم.

12- كما يمكن الوقوف على نظريات السيطرة، التي تفرضها مشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة، وخصوصاً تلك التي مارستها قيادة المشروع الأمريكي، ضد شعوب الأمة المسلمة على المستوى العالمي [1].

13- ومن متطلبات مشروع استراتيجية إدارة الصراع والتمكين، فهم واستيعاب مسارات المعركة الخماسية، التي تفرضها مشاريع تداعي الأمم، على الأمة المسلمة، وهي:

- المسار الأول للمعركة: المسار الأمني
- المسار الثاني للمعركة: المسار العسكري
- المسار الثالث للمعركة: المسار السياسي والفكري
- المسار الرابع للمعركة: المسار الإعلامي والنفسي
- المسار الخامس للمعركة: المسار الاقتصادي

كما هو موضح في المخطط التالي:



(1) انظر مُفردة: النظريات الأمنية والفكريَّة في ظل نظرية القطب الأمريكي، في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

وإن فهم واستيعاب مسارات المعركة، التي تفرضها مشاريع الأمم، على الأمة المسلمة، يمكن أن يقودنا إلى فهم أعمق لطبيعة المعركة، وما يحكمها من قواعد واعتبارات، كما سيؤدي ذلك الاستيعاب، إلى بناء وتوحيد الرؤية الاستراتيجية في الصراع، والعمل على إيجاد القدرات البشريَّة والأدوات المكافئة، في ساحات الأمة المختلفة، لخوض الصراع والانتصار فيه، على مستوى الساحات الثورية المشتعلة، والساحات القادمة التي سوف تتبعها.

وفيما يلي استعراض لأهم سمات المسارات الخمسة في المعركة، سواء على مستوى كل مسار على حدة، أو على المستوى الكُلِّي للمسارات، وتداخلها فيما بينها:

14- يعتبر التكامل بين المسارات الخمسة، في المعركة التي تفرضها مشاريع تداعي الأمم على الأمة، من أوضح سِمات تلك المسارات، فكل مسار يسند الآخر، بحيث تُستخدم مُجتمعة بشكل يديم السيطرة على شعوب الأمة المسلمة، وإن كان المسار الأمني هو المسار الأساسي، والمتحكم في بقية المسارات، مما يجعل المعركة تصطبغ بالصبغة الأمنية غير واضحة المعالم في المقام الأول، بل إن الاستراتيجيات الأساسية، التي تتحكم في بقية مسارات المعركة الأربعة، إنما يتم وضعها وصياغتها من داخل المسار الأمني، ثم يتم تطبيقها في كل مسار على حدة.

15- تأثرت مسارات المعركة الخمسة بين الأمة وأعدائها، بمعطيات الصراع في النظام الدولي، وما فرضته مراحل ذلك النظام المختلفة، منذ أن استقر على خمسته الكبار، المنتصرين في الحرب العالمية الثانية عام 1945م، والمراحل التي تلتها إلى وقتنا الحالي، حيث يمكن تقسيم تلك الفترات الزمنية، إلى أربعة مراحل أساسية، وهي:

- مرحلة الحرب الباردة والتي امتدت من 1945م إلى 1990م.
- مرحلة القطب الأوحد الأمريكي والتي امتدت من 1991م إلى 2010م.
- مرحلة الفشل الأمريكية في فرض نظام القطب الأوحد والتي امتدت من 2001م إلى 2010م.

- مرحلة الثورة العربية من عام 2011م إلى وقتنا الحالي.

16- وقد كان للنظام الغربي الصليبي بقيادة أمريكا، استراتيجياته العسكرية والأمنية، في كل مرحلة من المراحل الأربع المذكورة أعلاه، فأما في المرحلة الأولى، وهي مرحلة الحرب الباردة، فقد سعى الغرب وتابعه الشرق في آنٍ واحدٍ، إلى فرض تعتيم إعلامي تام، على الحراك الجهادي وحروب العصابات، التي خاضتها الشعوب المسلمة، وربط ذلك الحراك بالعرقيات والقوميات، كما سعى لاختراقها بالفكر الشيوعي والبعثي واليساري عموماً، وتغيير اتجاهات الصراع في ساحاتها، وبالتالي إعادة توظيفها، وخاصة في الأداء الأمني، كما حدث للمنظمات الفدائية الفلسطينية، طوال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين الميلادي؛ وقد لعبت الأنظمة العربية بشقيها المَلَكي والعسكري، أدوراً خطيرة ومؤثرة، لتحقيق هذا النوع من الاختراق والاستلاب، إلى درجة أن تحولت أكثر الفصائل الفلسطينية، إلى خلايا أمنية تابعة للأجهزة الأمنية العربية المسيطرة عليها.

17- وكانت الاستراتيجية الأساسية للنظام الدولي، في مرحلة الحرب الباردة، لعب دور الاحتواء المزدوج لساحات المسلمين الثورية، فقد أفسحت بريطانيا وفرنسا ساحات استعمارها وسيطرتها، لتسلل النفوذ الشيوعي بشِقَّيه السوفيتي والصيني، كأداة فكرية وسياسية للسيطرة على الشعوب، كما فعلت فرنسا بفسح تسلل النفوذ الاشتراكي إلى الجزائر، ولكن تحت مظلة نفوذها هي الأساسي، وكما فعلت بريطانيا بتسليم الحكم في اليمن الجنوبي للشيوعيين، بينما تخضع جزيرة العرب كلها لنفوذ بريطاني وأمريكي مُطلق، وكما فعلت أمريكا بتسلل نفوذ الاتحاد السوفيتي والفكر الاشتراكي إلى مصر، مع خضوع مصر للهيمنة الأمريكية؛ وكانت التجربة الفرنسية المبكرة في الجزائر، من أخطر تلك الجزائر، حيث استبدلت فرنسا الروح الإسلامية المجاهدة في الجزائر، بالفكر الاشتراكي وسيطرة العسكر على الحكم في آنٍ واحدٍ، وذلك عندما تحكمت باريس في نتائج اتفاقية (إيفيان) عام 1962م، والتظاهر بتطبيق "حق تقرير المصير"، بينما قادت الاتفاقية إلى بقاء الجزائر تحت النفوذ الفرنسي، والقيام بالتجارب النووية في صحراء الجزائر حتى عام 1966م، وربما أكثر من ذلك؛ ويكفي أن نقف على فرض باريس لطريقة تصويت الشعب الجزائري، والتحكم فيه شكلاً ومضموناً، من خلال ورقة التصويت التي تمَّ من خلالها "الاستقلال" المزعوم.





RÉFÉRENDUM D'AUTODÉTERMINATION
DU 1er JUILLET 1962
Voulez-vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962?
هَلْ تُرِيد أَنْ تُصْبِحَ الْجَزَائِر دَوْلَة مُسْتَقِلَّة مُتَعَاوِنَة مَعَ فِرَنْسَا حَسَبَ الشروط الْمُقَرَّرَة في تَصْرِيحَات ١٩ مَارس ١٩٦٢؟

OUI	نعم

RÉFÉRENDUM D'AUTODÉTERMINATION
DU 1er JUILLET 1962
Voulez-vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962?
هَلْ تُرِيد أَنْ تُصْبِحَ الْجَزَائِر دَوْلَة مُسْتَقِلَّة مُتَعَاوِنَة مَعَ فِرَنْسَا حَسَبَ الشروط الْمُقَرَّرَة في تَصْرِيحَات ١٩ مَارس ١٩٦٢؟

NON	لا

18- وقد أدى التحدي والجمود بين المعسكرين الغربي والشرقي، خلال مرحلة الحرب الباردة، إلى بحث كل معسكر عن طريقة لتبادل الضربات العسكرية المؤثرة بينهما، دون التورط في المواجهة المباشرة بين المُعسكَرَين، حتى لا تقود إلى حرب عالمية ثالثة، فحانت الفرصة الأولى بتورُّط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام الذي بدأ عام 1954م، وتصاعد بشكل حاد عام 1964م، والتي استغلها المعسكر الشيوعي لصالحه، حتى اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجر أذيال الهزيمة النهائية والمدوية عام 1975م؛ ثم حانت الفرصة الثانية، والتي تمثلت بغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان عام 1979م، وبدء الحراك الجهادي من قبل الشعب الأفغاني ضد الهيمنة الشيوعية، وفي ضوء تلك الفرصة أوعزت الولايات المتحدة لحلفائها في باكستان والدول العربية، وخصوصاً دول الخليج، لفسح جميع مجالات الدعم للمجاهدين الأفغان، وتسهيل ارتكازهم على الأرض الباكستانية، في حربهم ضد الاتحاد السوفيتي، الذي ما لبث أن خرج من أفغانستان يجر أذيال الهزيمة عام 1989م.



19- وبالرُّغم من التشجيع الأمريكي الظاهري للمجاهدين الأفغان، طوال الثمانينات من القرن العشرين ضد الاتحاد السوفيتي، لكن الاستراتيجية الأمريكية الأمنية تجاه الأفغان، كانت تقضي باحتوائهم عبر أدواتها الأساسية، وهي الحكومة العسكرية الباكستانية، والحكومة المَلَكية السعودية، وعبر التواصل الأمني المباشر بالساحة الأفغانية، وجمع المعلومات ميدانياً، بحيث تقتصر فاعلية الجهاد الأفغاني على مواجهة الآلة العسكرية للاتحاد السوفيتي، دون أن يقود ذلك الجهاد وتلك التضحيات، إلى تحقيق تحرير وسيادة حقيقية للشعب الأفغاني.

20- وللأسف فإن المجاهدين الأفغان والداعمين لهم من الجماعات الإسلامية، وخصوصاً الجماعة الإسلامية في باكستان، والإخوان المسلمين، والدعاة السلفيين في دول الخليج، لم يكونوا بمستوى فهم ومقارعة المعركة الأمنية والسياسية، ولم يضعوا الخطط والاستراتيجيات المكافئة في الصراع، وخاصة في مجال إدراك طبيعة التدخل الأمريكي في المعركة، وإنما اتكأوا على أداء الحكومتين الباكستانية والسعودية، في إدارة الصراع في مستواه الاستراتيجي، بينما اكتفوا هم بالإدارة التكتيكية للمعركة، ولم يضعوا في حسابهم خطورة التوظيف الأمريكي للحكومتين الباكستانية والسعودية؛ ولذلك ما كاد المجاهدون الأفغان، ينهون مهمتهم الجهادية الواسعة التي امتدت لعشر سنين، حتى وقعوا أسرى للصراع الداخلي على السلطة، وفق ما فرضته حالات الاستقطاب والتمويل، والارتباطات الأمنية بالنظام الإقليمي والعالمي، التي كانت تخترق صفوفهم.

21- ومن أخطر النتائج التي حققتها أمريكا على الساحة الأفغانية المجاهدة، أنها لم تكتف بالتواصل المباشر بكافة الفصائل المجاهدة في أفغانستان، وإنما سعت لتوثيق عُرى التفاهم والتحالف مع أغلبهم، حيث استثمرت تلك العلاقة عند غزو واحتلال أفغانستان عام 2001م، فقد شكَّلت بقايا المجاهدين الأفغان تحالفاً مع أمريكا، لصالح احتلال أرضهم.

22- حرصت المخابرات الأمريكية على دراسة جميع مُكوِّنات الشعب الأفغاني، والتواصل المباشر معها، وخاصة الأقليات المناقضة لأغلبية الشعب الأفغاني المجاهد، واستطاعت توظيفها لصالح إرباك الساحة الأفغانية في الوقت المناسب، فقد استخدمت أحد أخطر الفصائل الشيوعية، الذي يقوده الجنرال عبد الرشيد دوستم، كما استخدمت الرمزية الصوفية المُتمثلة في صبغة الله مجددي، الذي تولى زعامة أول مجلس قبائلي للأفغان عام 1992م، كما استغلت الامتداد الشيعي في الشعب الأفغاني، والمتمثل في عِرقية الهزارة الشيعية، التي تم مكافأتها بمناصب متقدمة في الحكومة التي شكلتها أمريكا في كابل عام 2001م.

23- ثم جاءت المرحلة الثانية من مراحل التحوُّل في النظام الدولي، التي بدأت عام 1990م، وهي مرحلة سعي أمريكا لتنصيب نفسها قطباً أوحداً في العالم، على ضوء سقوط الاتحاد السوفيتي، وعلاقة ذلك التحوُّل وتأثيره في واقع الأمة المسلمة، فقد سعت أمريكا لتطبيق أشد وأخطر الاستراتيجيات العسكرية، والنظريات الأمنية، التي تمكنت من امتصاص آثار الجهاد في أفغانستان، وفلسطين، وبقية أنحاء العالم التي سادت حقبة التسعينيات من القرن العشرين، حيث تمكنت أمريكا بواسطة تلك النظريات من تحييد الجماعات الإسلامية، وإخراجها من ساحة الصراع، العسكري والسياسي معاً، نتيجة لعملية الفرز والاستقطاب والإسقاط، التي نتجت خلال تطبيق تلك النظريات، وكان من أخطرها نظرية شيطنة الأداء الجهادي، وتحويل المتأثرين بالجهاد الأفغاني إلى إرهابيين عالميين، واتخاذهم عدوّاً مُهَدِّداً ومشتركاً للحكومات الغربية وحكوماتها العميلة في العالم الإسلامي في آنٍ واحدٍ، وهنا بدأت عملية إعادة تصميم وإنتاج الأجهزة الأمنية، وأجهزة الإعلام العربي، لكي تلعب دورها في التأثير على عقليات ونفسيات الشعوب العربية والإسلامية، ولكي تتحول السجون الأمنية العربية والإسلامية، إلى مسارح جديدة لعمليَّات مُعقدة، من الاختبارات وإعادة التشكيل النفسي، وإعادة إنتاج الشباب المجاهد، حتى تتطابق مُخرَجات هذه السجون، مع التوصيف الإعلامي والنفسي الموجه للشعوب، باعتبار هذه الجماعات عدوَّة لشعوبها، ومتعطشة للقتل والإرهاب؛ مع تصميم العلميات الأمنية المصاحبة لهذا الأداء الإعلامي، كعملية محاولة قتل الرئيس حسني مبارك في إثيوبيا عام 1995م، وغيرها من العمليات.



24- كما طبقت أمريكا استراتيجية اتفاقيات الإذعان، وتنصيب الحكَّام الدُّمى لدعم الاحتلال العسكري لبلاد المسلمين، وامتصاص الحراك الجهادي والثوري، كما حصل في فلسطين عبر اتفاقية (أوسلو) عام 1993م، وكما حدث في البوسنة عام 1995م، حيث أجبرت واشنطن مسلمي البوسنة على توقيع اتفاقية دايتون، بعد أن قدموا قرابة ربع مليون شهيد في حربهم ضد الصرب والكروات[1]، ومع ذلك نجحت أمريكا في إخضاعهم للحكم الصربي والكرواتي؛ وكما حدث في أفغانستان، عبر الإعلان عن تحالف الشمال الأفغاني عام 1996م، والذي عُرف باسم (الجبهة الإسلامية المتحدة للإنقاذ في أفغانستان)، وما نتج عنه لاحقاً بتشكيل حكومة (حامد كرزاي)، تحت حراب المُحتل الأمريكي بعد غزوه لأفغانستان عام 2001م.

25- ولم يكن الصراع على الساحة الفلسطينية، معزولاً عما يجري في بقية ساحات الأمة، من حيث وَحدة وتكامل مسارات المعركة الخمسة الموجهة ضد شعوب الأمة، فقد انعكس المسار الأمني والسياسي على الساحة الفلسطينية بامتياز، وكان من نتيجة ذلك نجاح أمريكا وعملائها العرب، في دفع حركة حماس للدخول في العملية السياسية، تحت حِراب المُحتل، والتحاقها ببرنامج السلطة الفلسطينية عام 2006م، التي أنتجها اتفاق (أوسلو) عام 1993م؛ مع العلم بأن اتفاقية الإذعان المذكورة، كانت سبباً في زيادة اشتعال ثورة الشعب الفلسطيني بداية تسعينيات القرن العشرين، وإذا بذلك "المُنتَج السياسي"، الذي صنعه ووظَّفه اليهود لصالح سيطرتهم في فلسطين، يتحوَّل إلى "مطلب" وهدف سياسي للمقاتلين الفلسطينيين، بعد مرور اثني عشر عاماً من تدشينه!

26- ثم جاءت المرحلة الثالثة من التحوُّلات في النظام الدولي، عندما بدأت أمريكا بتحويل رؤيتها في "نظام القطب الأوحد" إلى واقع عالمي، بغزو واحتلال أفغانستان عام 2001م، ثم أتبعت ذلك بغزو واحتلال العراق عام 2003م، ولكي تتفاجأ بثبات

(1) مقال أنس كاريتش، مسلمو البوسنة والهرسك: ثقل التاريخ وتحديات بناء المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 2013م.

وصمود الشعب الأفغاني والشعب العراقي، فقد سدد الشعبان ضربة قاضية للغطرسة الأمريكية، من خلال ذلك الصمود وإحياء فريضة الجهاد في سبيل الله عز وجل؛ وفي الوقت الذي انشغلت فيه النُّخب والقيادات الأمريكية الأمنية والسياسية، في البحث عن المخارج من المستنقع العراقي والأفغاني المزدوج، كانت النُّخب الإسلامية العراقية تحتفل "بانتصار أمريكا" على صدام حسين، وسقوط حكم حزب البعث العراقي، وتدخل بغداد خلف الدبابة الأمريكية؛ بل إن النخب العربية لم تفق بعد إلى وقتنا هذا، حتى تَدْرُس وتُدرِّس الأجيال المستجدة، كيف وَلَّدَت ومارست أمريكا وأولياؤها أقذر أنواع الحرب الأمنية، ضد الشعب العراقي، وكيف طوَّرت نظرية "الحرب منخفضة الحدة" (low-intensity conflict)، وكيف أسهمت النظريات الجديدة في دعم موقفها، كنظرية "جدوى القوَّة"، التي ناقشها الجنرال البريطاني (روبرت سميث) في كتابه (جدوى القوة، فن الحرب في العالم المعاصر)؛ فلجأت أمريكا إلى ضرب مكونات الشعب العراقي بعضها ببعض، وبالتالي حوَّلت المسار الرئيسي للمعركة، من مواجهة القوات الأمريكية، إلى أن تكون حرباً داخلية في المقام الأول، واشتركت الأجهزة الأمنية العربية والإيرانية في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، وعلى وجه الخصوص الأمن السوري، الذي كان يجهز مسرح العمليات في العراق، من خلال التحكم في مُدخلاته من الساحة السوريَّة، كما أسهم الأمن الأردني، والأمن السعودي، بقوة في تلك الحرب القذرة، حيث سهَّلت تلك الأجهزة عمليات اختراق واسعة للفصائل العراقية المقاتلة، عبر التمويل والاستقطاب والوعد بالدعم الواسع، وعبر استقطاب وشراء ولاء زعماء العشائر العراقية بملايين الدولارات، وبذلك تم تحويل مسار المعركة، وبدأت عمليات القتل في صفوف العراقيين بحجج كثيرة، والتي قامت بها الفصائل المُخترقة وعلى رأسها الفصائل الموالية لجماعة القاعدة، وعبر تركيز الاستهداف في القتال ضد المُكوِّن الشيعي في العراق، (دون تبرئة الفصائل والمرجعية الشيعية من المشاركة في هذه الحرب القذرة)، كما سهَّلت المخابرات الإيرانية ولادة هذه المعادلة في العراق، عبر عمليات الاستهداف الواسعة لمقرَّات الشيعة، والدفع



نحو تشكيل الفصائل الشيعية المسلحة، ومن جهة أخرى دفعت المخابرات السعودية لتشكيل الميليشيات القبلية في أوساط القبائل السنية، والتي عُرفت "بالصحوات"، وهكذا تمت إعادة صناعة ساحة المعركة، وتحويل اتجاهها لكي يتمكن الجيش الأمريكي من الخروج من المشهد بسهولة ويُسر.

27- لم تتمكن واشنطن من تمرير استراتيجياتها العسكرية والأمنية القذرة في أفغانستان، بنفس الكفاءة والفاعلية التي طبقتها في العراق، نتيجة لافتقاد الساحة الأفغانية للأدوار الأمنية المساعدة، التي لعبتها بشكل متكامل المخابرات الإيرانية، والسوريَّة، والأردنية، والسعودية، واتفاقهم على ضرب حراك الشعب العراقي وإذلاله، وتشويه الأداء الجهادي، عبر التدخل في صناعة "تنظيم الدولة" في العراق، وإضفاء الطابع الهوليودي على أدائه، كعملية التفجير المتزامنة في ثلاثة فنادق بالعاصمة الأردنية عمَّان عام 2005م [(1)]؛ ولك أن تتخيَّل تنظيماً محدوداً ومحاصراً، يقاتل دولتين على أرض العراق، وهما أمريكا وإيران، ثم يُرسل نساءً لكي يُفجِّرن حفلات أعراس في الأردن!

28- وأما المرحلة الرابعة، من مراحل النظام العالمي الذي تقوده أمريكا، فهي مرحلة العَقد الثاني من القرن الواحد والعشرين الميلادي، إلى لحظتنا هذه في منتصف عام 2021م، والذي سجَّلت فيه أمريكا فشلها المدوِّي بانسحابها من أفغانستان، كما سجَّلت هي وعملاؤها من الحكام العرب، فشلهم التاريخي في استمرار فرض السيطرة على المنطقة العربية، عندما تجرَّأت خمسة من الشعوب العربية على الحراك الثوري ضد طغاتها العسكر، وفي تزامن مزلزل ذَكَّرَ بنظرية "الدومينو" التي كانت تخشى أمريكا حدوثها في الهند الصينية، بعد الحرب العالمية الثانية؛ وكان أخطر ما كشفه الحراك الشعبي الثوري في المنطقة العربية، مستوى الترابط البنيوي والهيكلي بين أنظمة القمع العربي، واضطرار الشِّقِّ المَلَكي منه أن يهرع لنجدة الشق العسكري، لأن سقوط

(1) تقرير: من هي ساجدة الريشاوي التي يطالب تنظيم "الدولة الإسلامية" بإطلاق سراحها؟ https://cutt.ly/UmkDyV5

أولئك يعني سقوط هؤلاء، ولكي تبدأ ملحمة الثورة والثورة المضادة، التي تحتاج الأجيال المستجدة أن تقف على تفاصيلها الكاملة، لأنها هي المعنيَّة بإدارة الصراع في قادم الأيام؛ ويمكن أن نسجِّل الرصد التالي في الأداء الأمريكي، والإيراني، والصهيوني، ومعهم أنظمة القمع العربي، حيث وظفوا مسارات المعركة الخمسة، الأمنية، والعسكرية، والسياسية الفكرية، والحرب النفسية والإعلامية، والاقتصادية، في آليَّات الثورة المضادة، لإخماد ثورات الشعوب العربية، كما يلي:

- قامت قيادة غرفة عمليات الثورة المضادة، التي تديرها المخابرات الأمريكية والصهيونية، بوضع مسارات المعركة الخمسة في حزمة واحدة، لإدارة المعركة في الساحات الثورية العربية المختلفة، فقد رأينا كيف تم توظيف نموذج الانقلاب العسكري في أكثر من مكان، وإن كان الأقوى والأبرز هو انقلاب السيسي في مصر عام 2013م، وتلاه انقلاب خليفة حفتر في ليبيا عام 2014م، وانقلاب الحوثي في اليمن في نفس العام؛ كما تم توظيف المسار الاقتصادي في المعركة، وأقوى وجوهه هو الدعم بمليارات الدولارات التي انهالت على حكومة الانقلاب في مصر، والدعم المفتوح لحفتر في ليبيا.
- ومن أخطر استراتيجيات الثورة المضادة في المسار العسكري والأمني، والتي استخدمتها أمريكا والكيان الصهيوني في ضرب الساحة السورية على وجه الخصوص، هو تفاهمها مع إيران ثم مع روسيا لسحق ثورة الشعب السوري، وتحويل النظام الدولي ومؤسساته إلى مظلة، تغطي عمليات القتل التي تقوم بها إيران وروسيا في سوريا، واللعب على هامش المذبحة عبر المؤتمرات والمقررات، وتمثيلية "قانون قيصر" الأمريكي وما شابهه.
- ومن استراتيجيات الثورة المضادة، في المسار السياسي والعسكري معاً، ما استخدمته أمريكا عبر أوليائها حكام الخليج، في التدخل السياسي على خط ثورة الشعب اليمني، فيما عُرف "بالمبادرة الخليجية"، بعد ثلاثة أشهر من اشتعال الثورة عام 2011م، حيث أدت تلك المبادرة إلى التلاعب بالثورة عبر المسار السياسي، وتدشين الاعتراف السياسي بجماعة الحوثي، ثم جاء التدخل العسكري تحت مسمى



عاصفة الحزم عام 2015م، والتي أدت إلى تطبيق الاستراتيجية التي يجيد الغربيون العمل بها، وهي استراتيجية إطالة أمد النزاع وتغذيته، إلى أن يتم إعادة إنتاج النظام السياسي الذي يريده الصليبيون وأولياؤهم في المنطقة، وها هي ست سنين من التدخل العسكري الخليجي في اليمن، لم تؤد إلا إلى الاعتراف الدولي بسيطرة الحوثيين على الشمال اليمني والعاصمة اليمنية، وتقطيع أوصال ما تبقى من اليمن على جزئين، حيث تهيمن الحكومة السعودية على القرار الثوري للشعب اليمني، مع إقدام الحكومة السعودية والإماراتية على تجهيز فرقة انقلابية في الجنوب، ولكي يتجاوز عدد الشهداء في أوساط الشعب اليمني ربع مليون [1].

- ومن الاستراتيجيات الجديدة التي دخلت على المسار العسكري والأمني، إقدام حكومات القمع العربي على تشكيل ما يُعرف (بالناتو العربي)، وهو توجه جديد لدى أمريكا تسعى لتحقيقه، عبر تكليف الجيوش العربية مجتمعة، بقمع الساحات الثورية العربية، والدخول في أية حروب تشعلها واشنطن في المنطقة.

- ومن الاستراتيجيات الجديدة التي دخلت على المسار العسكري والأمني، التوسع في استخدام شركات الأمن الخاصة أي المرتزقة، والتي يتم تسييرها عبر واشنطن وتل أبيب، وترتكز في المنطقة العربية، وخصوصاً في دولة الإمارات، وتأتي شركة (بلاك ووتر) في المقدمة، مع تغيير اسم الشركة بشكل دائم، وبدأت مشاركاتها الميدانية في كل من ليبيا واليمن، كما قامت روسيا أيضاً بالدخول على هذا الخط، عبر مرتزقتها الذين يتحركون باسم شركة (فاغنر)، مما يؤشر بأن استخدام هذه الشركات سوف يزداد معدله كثيراً لقمع الشعوب الثائرة.

- ومن أخطر الاستراتيجيات التي تم فيها دمج جميع مسارات المعركة الخمسة، هي استراتيجية إدارة الأزمات، والتي تم فيها دمج المسار السياسي والفكري بالمسار الاقتصادي والمسارين العسكري والأمني، وذلك بغية التحكم في مُدخلات الساحات الثورية وعواملها الخارجية، وبالتالي التحكم في عواملها الداخلية ومُخرجاتها الكُلِّية؛ الأمر الذي يقتضي أن تكون مادة "إدارة الأزمات" في النظام الدولي، أحد أهم المقررات التي ينبغي تدريسها للأجيال المستجدة في الأمة، وفق معايير المشروع الإسلامي، ودراسة

(1)انظر مجلة الاندبندنت البريطانية بتاريخ 30 إبريل 2019م.

طبيعة أداء المنظومة الدولية، والنظام الأمريكي على وجه الخصوص، في مجال إدارة الأزمات.

- وبالوقوف على النتائج الكلية لاستخدام الغرب لنظرية إدارة الأزمات، في الساحات الثورية العربية، وما قبلها من الأزمات التي عصفت بالعالم الثالث، فإن التسمية الصحيحة لهذه النظرية هي نظرية "إدامة الأزمات وتغذية النزاعات"، وبالتالي التحكم في مسارات الأزمة ومخرجاتها، بغض النظر عن أعداد البشر والضحايا الذين يُقتلون أو يُهجَّرون نتيجة تلك الأزمات [1].

29- ومن متطلبات مشروع كسر حلقة الصليب: ضرورة تحليل وفهم ثوابت ومتغيرات نظام (الملك الجبري)، أي الحكومات المَلَكية والعسكرية، التي فرضتها الحملة الصليبية على الأمة، منذ ما يزيد على القرن.

30- حيث تُعتبر ثوابت ومُحددات النشأة للحكومات والنُّظُم العربية، من أهم المداخل لفهم طبيعة تاريخ وأداء تلك النُّظُم، بل وتوقع مستقبلها، وفي هذا المخطط يمكن رؤية ثوابت النُّظُم العربية، بشقيها المَلَكي والعسكري:

ثوابت أنظمة الحكم العربية

استلام السلطة والشرعية من النصارى	استخدام الجيش والأمن لتثبيت النُّظُم
فقد السيادة	على هامش النشأة التاريخية لدولة يهود
سرقة ونهب الثروات	منع الأمة والشعوب من النهوض السياسي والاقتصادي
القمع الدائم للشعوب	الإفساد العقائدي والأخلاقي للشعوب
الدجل والدعاية	مساندة الحملات العسكرية على الأمة
وحدة المنشأ والمصير بين النظم العربية	الانغلاق القُطري والوطني

(1) سيأتي شرح نظرية إدارة الأزمات ضمن استراتيجيات الثورة المضادة، في هذا المشروع.



31- تُشير الثوابت التي تحكمت في نشأة النُّظم المَلَكيَّة والعسكريَّة، بأن هذه النُّظُم قد نشأت في ظل استحقاقات الصراع العالمي، الذي مثلته الحرب العالمية الأولى والثانية في القرن العشرين، حيث كانت الأمة المسلمة أكبر الخاسرين بين بقية الأمم في تلكما الحربين، فقد خسرت الأمة مُقوِّمات وجودها كأمة وكدولة، وتم امتهان حُرُماتها على كل الصعد، بواسطة القوى المنتصرة في الحربين الأولى والثانية، وكان من أخطر مؤشرات سقوط الأمة المسلمة، بعد الحرب العالمية الأولى أربعة مؤشرات، أما المؤشر الأول، فهو سقوط كل مناطق الأمة المسلمة تحت الاحتلال العسكري والنفوذ الغربي والشرقي، وأما المؤشر الثاني، فهو إلغاء المرجعية السياسية للأمة، وهي الخلافة الإسلامية، وأما المؤشر الثالث، فهو احتلال الصليبيين الإنجليز والفرنسيين لبيت المقدس، وتسليمه لاحقاً ليهود، وأما المؤشر الرابع، فهو قيام المحتل العسكري الصليبي، بتجهيز النُّظُم السياسية البديلة، من مَلَكيَّات وعسكر وجمهوريات.

32- تأسست النُّظُم السياسية الذي أنشأتها قيادات الحملة الصليبية البريطانية والفرنسية، على أساس منح "السلطة" للمَلَكيِّات العربية، على أراضي محددة، ووفق "اتفاقيات إذعان"؛ وعندما استملت أمريكا المنطقة كوريث للصليبية العالمية بدلاً من بريطانيا وفرنسا، فإنها قامت بتشعيب النظام العربي، عبر رعاية "انقلابات" عسكرية تحت إمرتها، والاعتراف بتلك الحكومات العسكرية، وأولها انقلاب حسني الزعيم في سوريا عام 1949م، ثم انقلاب تنظيم "الضباط الأحرار" في مصر عام 1952م، وبقية الانقلابات العسكرية.

33- لم يكن لدول وأنظمة تنشأ في ظل سيطرة ألدّ أعداء الأمة، إلا أن تكون خاضعة خضوعاً كلياً لأولئك الأعداء، فلم يجلس ملك أو شاويش على كرسي الحكم، إلا بتسمية وتعيين من قادة الحملة الصليبية، ولم يكن لأي جنرال أن ينقلب في أي بلد إسلامي، ولا يجلس ولي عهد على كرسي "الملك"، إلا بعد أن يأخذ كل منهما الضوء الأخضر، من مواليه الذين يتحكمون في ذلك البلد.

34- ومن الصفات الأساسية التي تأسست عليها الأنظمة العربية، هي صفة "العِصمة والصنمية"، في علاقة رأس النظام الحاكم بالشعب الذي يحكمه، سواء في أنظمة الملوك أو العسكر، لاستخدامها في تركيع وإذلال الشعوب، وهي صفة ملازمة لأداء جميع الأنظمة العربية، ولا تزول إلا بسقوط رأس النظام سقوطاً تاماً، كما شهد العالم سقوط حسني مبارك في مصر، وبن علي في تونس، والقذافي في ليبيا، وعلي صالح في اليمن، فهو سقوط يشبه سقوط الأصنام وتشظيها الكامل.

35- كما تبين من أداء نُظُم القمع العربي، طوال قرن كامل، بأن مهمتهم الأساسية، هي في إبقاء الشعوب العربية معزولة عن بعضها البعض، وتحويل كل بلد إلى سجن كبير، ومنع وإيقاف عمليات التنمية والتصنيع والإنتاج بكل أنواعها، وخاصة الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي، وتقييد التجارة ومنعها بين الشعوب العربية؛ ولا أدل على ذلك من قيام نظام العسكر الجزائري، والنظام المَلَكي في المغرب، بإغلاق الحدود البرية بين الدولتين، منذ عام 1994م وإلى يومنا هذا!

36- كما دلَّ تاريخ الشعوب المسلمة، خلال القرن العشرين، ومن خلال الأوضاع السياسية والاقتصادية، والعلاقات الدولية، أن النظم القائمة مَلَكية كانت أم عسكرية، فإنها لا تملك أهم صفة وعامل في استقلال الدول، وهو عامل السيادة، مما جعل تصرفات أولئك الحكام، تبعاً لما يريده المحتل الذي منحهم السلطة، فلا علاقة لتصرفاتهم بمصالح الشعوب العليا، وإنما بالمصالح الجزئية للأفراد الحاكمين.

37- كما دلَّ تاريخ النُّظُم الحاكمة، بأن السُّلْطة التي منحهم إياها المحتل الصليبي، إنما كانت مقابل حصوله منهم على الولاء والخضوع التام، وخاصة للعواصم الثلاث: لندن، وباريس، ولاحقاً واشنطن، فأصبح هؤلاء الحكام بحكم الشرع الإسلامي، وبحكم الواقع، أعداءً كاملي العداوة لأمتهم، وأصبحت أفعالهم في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري، تصب بشكل كامل في صالح أعداء الأمة.

38- كما دل أداء النظم الحاكمة في المنطقة العربية، على وجه الخصوص، على استحالة ممارسة الشعوب لأي مستوى من الأداء السياسي في ظلها، وذلك منذ أن قام

جنرالات الجزائر، بانقلابهم العسكري بتاريخ 12 يناير 1992م، ضد حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية، التي فازت بأغلبية واسعة في الانتخابات التشريعية بنهاية عام 1991م، وصولاً إلى انقلاب السيسي في مصر عام 2013م، على ثورة الشعب المصري ومنع تحرره.

39- أثبتت النظم الملكية العربية بأنها ليست بعيدة عما تقوم به الأنظمة العسكرية، من قمع ومصادرة لحقوق الشعوب السياسية، فقد لعب النظام السعودي دوراً داعماً للانقلاب العسكري في الجزائر عام 1992م، وكذلك لعبت حكومات الخليج نفس الأدوار في دعم الانقلاب العسكري في مصر عام 2013م.

40- اعتمدت النظم العربية بشقيها الملكي والعسكري، على نظام التكامل والتساند الأمني فيما بينها، بغض النظر عن العداوات التي تنشب بينهم بين الفينة والأخرى، ولذلك بقي التنسيق الأمني المُسمّى "بمؤتمر وزراء الداخلية العرب" مستمراً، برغم كل الظروف والإشكالات التي حدثت في المنطقة العربية، وتبين بأن التنسيق والتكامل الأمني "العربي"، إنما يصب في ساحة القمع المستمر للشعوب العربية، وإدامة التحكم وسيطرة الأنظمة القمعية على الشعوب.

41- ومن أوضح الثوابت التي تلتزم بها أنظمة القمع العربي، هو إبقاء الشعوب تحت سياط القمع والخوف بشكل دائم، لا فرق في ذلك بين ملكية وعسكرية، فسجون أنظمة القمع العربي كلها تشهد طوال قرن كامل، بهذه الممارسة التي انطبق عليها، ما أخبر به النبي ﷺ في الصحيح بقوله: (صِنْفانِ مِن أهْلِ النَّارِ لَمْ أرَهُما، قَوْمٌ معهُمْ سِياطٌ كَأَذْنابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بها النَّاسَ، ونِساءٌ كاسِياتٌ عارِياتٌ مُمِيلاتٌ مائِلاتٌ، رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ المائِلَةِ، لا يَدْخُلْنَ الجَنَّةَ، ولا يَجِدْنَ رِيحَها، وإنَّ رِيحَها لَيُوجَدُ مِن مَسِيرَةِ كَذا وكَذا) [1].

(1) رواه مسلم.

42- كما اعتمدت نظم القمع العربي على مرجعية بعض الدول المركزية، لتثبيت الأوضاع السياسية لصالح أعداء الأمة في كل إقليم، كما اعتمد النظام العسكري في مصر، كأحد أهم المرجعيات في النظام العربي، وكذلك النظام الملكي السعودي، كقوة ضبط وهيمنة في الجزيرة العربية، واعتماد الجزائر كقوة ضبط وسيطرة في الشمال الإفريقي، مع اللعب بالشعوب عبر التظاهر بالعداء المستمر بين تلك القوى الإقليمية، لإشغال الشعوب وإلهائها عن الحقائق في الميدان.

43- ويُعتبر استخدام أنظمة القمع العربي، لأنظمة الدولة الحديثة في السيطرة على الشعوب، من أعقد المشاكل في التغيير السياسي والإصلاح الاجتماعي، كاستخدام الجيوش، والمؤسسات الأمنية، والإعلامية، والقضائية، والتعليمية، والاقتصادية، في السيطرة على الشعوب، وفرض المناهج الفكرية والعقائدية وتغيير الهوية، الأمر الذي جعل الشعوب تعيش عصر العبودية المُطلقة، والاستسلام الكُلِّي، ولم يَعُد للشعوب من مخرج إلا الثورة الشاملة.

44- لقد وجد قادة الحملة الصليبية في كل من واشنطن ولندن وباريس، بأن دخول الشعوب العربية في مرحلة ثورات الربيع العربي، وإسقاط النظم يهدد سيطرتهم ونفوذهم على المنطقة برمتها، وعليه فقد وضعوا استراتيجيات جديدة في إدارة الصراع، ومن أخطرها العمل على فرض التغيير العقائدي، على الشعوب المسلمة، من خلال التغيير الأخلاقي كمدخل أساسي لذلك التغيير المنشود، وجعلوا منطقة الجزيرة العربية هي نموذجه التطبيقي الأول، واستغلال عمليات التغيير لوجوه الحكم في المنطقة، لفرض هذا التوجه، كما حدث باستلام محمد بن سلمان الحكم بدلاً من محمد بن نايف في السعودية، ومباشرة بن سلمان لبرنامج التغيير الأخلاقي والعقائدي الواسع في السعودية؛ وبالتالي فإن النظم العربية قد دخلت إلى مرحلة الاستخدام النهائي ضد شعوبها، وأصبح الصدام أمر حتمي وعقائدي قبل أن يكون سياسيّاً، وهو ما يحتاج إلى رؤى واستراتيجيات تتناسب وهذا التحول الخطير، وأن تستعد الشعوب



لمراحل طويلة ومعقدة من الصراع والتضحيات، حتى يمكنها الانعتاق من عبودية هذه النظم وأوليائها من وراء البحار.

45- ومن متطلبات مشروع كسر حلقة الصليب: تحليل استراتيجيات وأدوات الثورة المضادة، التي تبنَّتها النُّظُم العربية، وبدعم مباشر وشراكة واضحة من بقية المشاريع المتداعية على الأمة، وبالأخص المشروع الأمريكي، غداة نشوب ثورات الربيع العربي بنهاية عام 2010م، في تونس، ثم مصر، وليبيا، واليمن، وسوريا.

46- يمكن الوقوف على ست استراتيجيات كبرى وأساسية، في الثورة المضادة، التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الساحات الثورية بحكم سيطرتها، وسابق خبراتها العالمية في التلاعب بثورات الشعوب، وعبر تنفيذ وتمويل من قبل النُّظُم الخليجية، وهذه الاستراتيجيات هي:

- استراتيجية إلغاء شرعية الثورة وقيادتها
- استراتيجية إعادة إنتاج الأنظمة والعملاء
- استراتيجية رهن الشعوب للجوع والخوف
- استراتيجية منح السلطة والتلاعب بالشرعية
- استراتيجية الاحتواء المزدوج للثورات
- استراتيجية إدارة الأزمات وتغذية النزاعات



وتدعم تلك الاستراتيجيات الست، مجموعة من البرامج والأدوات التنفيذية، التي تتم من خلالها، عملية تطبيق استراتيجيات الثورة المضادة على الأرض، وهي موضحة من خلال هذا المخطط:



وفيما يلي شرح مختصر لكل استراتيجية وربطها بأدواتها المستخدمة:

الاستراتيجية الأولى للثورة المضادة: استراتيجية إلغاء شرعية الثورة وقيادتها

ذلك أن أول ما تفعله الثورة الشعبية في نُظُم الطغيان، أنها تُهدد وتزلزل شرعية تلك النظم، وتمنح الشرعية الثورية لقياداتها، وهي مسألة إذا استمرت، فإنها كفيلة بنقل المعادلة السياسية خارج سيطرة نُظُم الطغاة، ولذلك تسعى الثورة المضادة، إلى زعزعة الثقة في قادة الثورة، والعمل على إثارة الشكوك حولهم، والتشكيك في قدرتهم على القيادة والإدارة السياسية، وتقوم أدوات الثورة المضادة، والتي هي في الأساس تتكون من أجهزة النظام الأمنية، بجمع معلومات متكاملة ومسحيَّة، عن جميع قادة الثورة، من سياسيين، وعلماء، ومشايخ، وقادة فكر، وشباب، وقادة فصائل، واستخدام تلك المعلومات في إدارة الصراع، ثم تقوم تلك الأجهزة بوضع خطط



تشويه، وإسقاط، وحصار، لكل عنصر أو فئة من قيادات الثورة، واستخدام التشويه الإعلامي والاغتيال المعنوي، ووضع مختلف العقبات أمام أولئك القادة، لضمان عدم أخذ مواقعهم الطبيعية، في قيادة الثورة، وقيادة النظام السياسي الذي تفرزه الثورة؛ كما شاهدنا في مصر وغيرها، كما أن من مقتضيات هذه الاستراتيجية، التغاضي المرحلي تحت ضغط الثورة الشعبي، عن وصول بعض رموز الثورة إلى المواقع القيادية، ريثما يتجه الضغط الشعبي إلى قضايا جديدة، وبالتدريج يتم إسقاط الرمز الثوري، بمختلف أدوات الإسقاط، واستبداله ببديل أضعف، إلى أن تعود السلطة والكُرة إلى ملعب النظام القمعي؛ كما فعلت أمريكا في تعاملها مع الثورة الإندونيسية، التي أطاحت بالدكتاتور العسكري الجنرال سوهارتو عام 1998م، حيث تم تمرير مراحل قصيرة وسريعة من الحكم، لاستيعاب مرحلة ما بعد الثورة، حيث ابتدأت تلك الفترة برمز قريب من الساحة الثورية، وهو يوسف حبيب، وأتبعه رمز ديني صوفي لا علاقة له بالثورة والتغيير، وهو عبدالرحمن وحيد، وتمَّ إسناده برمز علماني، تمهيداً لتسلُّم السلطة، وهي ميجاواتي سوكارنو، ابنة الجنرال سوكارنو رئيس إندونيسيا الأسبق، إلى أن صعد الجنرال العسكري سوسيلو بامبانغ يودهويونو، ذو المواصفات الأمريكية عام 2004م، والذي خدم في الجيش الإندونيسي لما يقرب من ثلاثين سنة، كما أنه كان متهما بجرائم حرب، ومع ذلك أصبح رئيساً لإندونيسيا.

وتبلغ ذروة التطبيق في استراتيجية إلغاء شرعية الثورة وقادتها، عندما يبدأ الطغاة في استخدام القتل والتصفية الجسدية لقادة الثورة، وعادة ما يُستخدم مصطلح (التحييد) للتعبير عن ذلك، ويتمثل في الاغتيال، أو السجن، أو التهجير، وهي عمليات مستمرة لا تتوقف، طالما بقيت مؤشرات الثورة قائمة، كما هو الحال في مصر، واليمن، وليبيا، وسوريا، وتونس؛ وعلى المؤسسات الثورية أن تقوم بعملية توثيق، وجمع المعلومات الكاملة عن عمليات القتل تلك، في مختلف ساحات الربيع العربي، لاستخدامها في عملية إعداد الأجيال القيادية المستجدة، وإبقاء الروح الثورية على المستوى الشعبي، ومحاسبة القتلة على أفعالهم.

الاستراتيجية الثانية للثورة المضادة: استراتيجية إعادة إنتاج الأنظمة والعملاء

وذلك من خلال خطة شاملة نفذتها غرفة العمليات المركزية، التي تعتمد على الحراك المركزي وفي جميع الاتجاهات، بقيادة حكومة الإمارات، حيث تسلَّمت هذا الدور من أيدي الأمريكان والصهاينة، بعد أن تكاملت الاختراقات الأمنية والعقائدية على الساحة الإماراتية، واستجابة حكومتها للإنفاق على خطط الثورة المضادة، دون أن تضطر الحكومات الصليبية لإنفاق دولار واحد فيها، وإدارة التدخل الأمني، والعسكري، والسياسي، والإعلامي، والاقتصادي، في جميع الساحات الثورية، وهو ما رأيناه يتحقق في مصر عبر الانقلاب العسكري عام 2013م، وفي اليمن عبر "المبادرة الخليجية" عام 2011م، ثم إعلان حرب "عاصفة الحزم" عام 2015م، والتدخل العسكري والأمني في ليبيا، عبر دعم الانقلاب العسكري الذي قاده خليفة حفتر عام 2014م.

وبما أن أنظمة الحكم في المنطقة العربية، تعتمد على ثلاثة أعمدة وهي: الجيش، وأجهزة الأمن، ورأس السلطة، سواء كان ملكاً أو جنرالاً، ومن أولويات غرفة عمليات الثورة المضادة، المحافظة على هذه الأعمدة الثلاثة في الحكم، مع امكانية التضحية بالرأس، وإبقاء جذر النظام المتمثل في الجيش والأمن، ولا يتم اللجوء للتضحية بالرأس إلا إذا اقتضت عملية خداع الشعوب الثائرة ذلك؛ الأمر الذي رأيناه عندما تمت التضحية بالرئيس التونسي بن علي، وبحسني مبارك في مصر، وبعلي صالح في اليمن، والتظاهر باصطفاف حلف الناتو مع الشعب الليبي ضد القذافي؛ وذلك حتى يتحقق الشعور الكاذب لدى الثوار، بأنهم قد نجحوا في تحقيق أهداف الثورة.

ومن الحِيَل المُستخدمة في إدارة المرحلة الأولى من الثورة الشعبية، هو تظاهر الملك أو ولي العهد أو أحد الجنرالات، بالميل والانحياز للمطالب الشعبية الثورية، إلى درجة التضحية بعدد من قيادات رموز الحكم، كما هو شاهدنا في الجزائر عندما تم التخلي عن بو تفليقه وأركان حكمه.



وفي ظل استراتيجية إعادة إنتاج الأنظمة والعملاء، يتم تجهيز أكثر من بديل لإسناد الحكم في الدولة المعنية، وإن اقتضى الأمر استخراج بعض قطع الغيار القديمة، من أزلام النظام كما فعلوا بتولية أبوتفليقة وجلبه من الإمارات بنهاية التسعينيات، لإسناد نظام الجنرالات في الجزائر، وكما فعلوا باسترجاع اللواء خليفة حفتر من الولايات المتحدة الأمريكية، لكي يقود العمليات العسكرية ضد الثوار الليبيين عام 2014م، وكما يتم الدفع التدريجي بابن القذافي في ليبيا، وابن علي عبد الله صالح في اليمن.

ومن أخطر بدائل تطبيق استراتيجية إعادة إنتاج الأنظمة والعملاء، قيام النظام الدولي والإقليمي، بتجهيز مبادرات لترتيب شؤون الحكم والسلطة في الساحات الثورية المختلفة، ودفعها في صفوف الثورة، مع توفير رعاية ودعم لتلك المبادرات من خلال مرجعية أحد عملائهم من الحكام في المنطقة، كاتفاق الصخيرات الذي رعته الحكومة المغربية في ليبيا.

الاستراتيجية الثالثة للثورة المضادة: استراتيجية رهن الشعوب للجوع والخوف

وهي استراتيجية يتم تنفيذها تحت سقوف ومرجعية النظام الدولي والإقليمي، بإطالة أمد الحرب وغض الطرف عن ارتفاع معدلات القتل والتطهير العرقي، بحيث تعمل هذه الاستراتيجية كعقوبة جماعية، وتحت الغطاء الدولي لعمليات القتل الواسعة، مع تظاهر مرجعيات النظام الدولي بالاهتمام "والقلق"، وعقدهم للمؤتمرات والتصريحات الإعلامية، لكن دون فعل شيء حقيقي لإنقاذ الشعب الخاضع لعمليات القتل والتهجير، والسماح للآلة الإعلامية بنقل صور القتل الواسعة وتفاصيلها، حتى يضمنوا تأثيراً متعاظماً على الشعوب الثائرة، والشعوب المتابعة للأحداث، ولو وصل الأمر بالنُّظُم القاتلة إلى استخدام الأسلحة التي يدَّعون أنها "مُحرَّمة دوليا"، ولذلك غضوا الطرف عن استخدام إيران ونُصيريَّة سوريا للسلاح

الكيماوي مرات عدة، دون أن يرف لهم جفن؛ وتعتبر الساحة السورية النموذج الأوضح على تطبيق هذه الاستراتيجية، حيث سمح "المجتمع الدولي" في المرحلة الأولى، بنزول إيران بكل ثقلها العسكري إلى أرض سوريا، وجلب ميليشياتها العقائدية الحاقدة، من لبنان، وأفغانستان، وباكستان، والعراق، ومارست أعمال القتل المُروِّعة والممنهجة، فلما عجزت إيران عن حسم الصراع، أفسح المجتمع الدولي لروسيا المجال، فبدأوا عام 2015م أولى ضرباتهم، باستخدام الصواريخ العابرة، التي انطلقت من بحر قزوين، لكي تضرب الشعب السوري الأعزل، ثم أصبحت قاعدة "حميميم" الجوية في سوريا، قاعدة روسية تنطلق منها الطائرات الحربية للقيام بعمليات القصف الممنهج، حتى أحالت المدن السورية إلى خراب.

ونفس الأمر يتضح في التعامل مع موجات النازحين، والهاربين من الحروب وعمليات التطهير العِرقي، حيث يتم حجزهم في العراء لفترات طويلة، وإذا حظوا بالإيواء في ما يُسمى بالمخيمات، فهو إيواء بلا قيمة كما حدث للنازحين في مخيمات اللجوء في لبنان، والأردن، حيث يتكدس الناس في خيم لا تقي برد الشتاء وثلوجه، ولا حر الصيف، علاوة على ما يتعرض له النازحون، من انتهاكات ممنهجة على أيدي أجهزة الدولة المستضيفة ومرتزقتها، كما يحدث في مخيم الركبان على الحدود السورية الأردنية، ومخيمات نزوح أهل السنة داخل العراق، ولا تسل عن نازحي اليمن، ونازحي ليبيا، من مدينة بنغازي ودرنة وغيرها.

كما يستخدم النظام الدولي مؤسساته الدولية ومؤتمراتها، لدعم استراتيجية رهن الشعوب للجوع والخوف، بدلاً من المساهمة في إنقاذها، وذاك من خلال التلاعب بالوعود، وعقد المؤتمرات الشكليَّة، وتكوين مجموعات الأصدقاء الكاذبة، كمجموعة أصدقاء الشعب السوري، وغيرها، بحيث يبقى الشعب المكلوم ينتظر الحلول والمبادرات الدولية، بينما تنتهي مسارات التدخل الدولي في الساحات الثورية، إلى إذلال الشعوب، والتدخل في رسم مستقبلها، بما يتناسب ورؤية المحتلين والغاصبين،



واقتسام الثروات الطبيعية، والذهاب نحو تقسيم البلاد إلى كانتونات، كما فعلوا بالبوسنة قديماً، وكما يفعلون بسوريا، والعراق، وليبيا، واليمن، حديثا.

الاستراتيجية الرابعة للثورة المضادة: استراتيجية منح السلطة والتلاعب بالشرعية

تُعتبر هذه الاستراتيجية هي الاستراتيجية الأقدم تاريخيا، والتي تأتي في مقدمة الاستراتيجيات التي استخدمتها الحملة الصليبية، وأدخلتها على أدائها الكُلِّي عند احتلالها لأراضي شعوب الأمة المسلمة، وخاصة منطقة القلب وهي المنطقة العربية، واحتلالها لبيت المقدس، وتصنيع المَلَكيَّات والسَّلْطَنات العربية قبل مائة عام، ثم إعلان سقوط وإلغاء الخلافة الإسلامية، حيث لا تزال هذه الاستراتيجية قابلة للعمل والتأثير؛ وتتلخص استراتيجية منح السلطة والتلاعب بالشرعية، بقيام المرجعيات الصليبية العالمية، باستغلال حالة الاحتلال العسكري، التي تفرضها على ساحات شعوب الأمة المسلمة، واختيار فئةٍ من الفئات، أو عِرقٍ، أو قبيلةٍ، أو جماعةٍ، فتَعِدهم بمنح السلطة السياسية في المنطقة التي تختارها، بشرط إيفائهم بمتطلبات دائمة هم وورثتهم، كما فعلت بريطانيا بمراسلاتها مع الشريف حسين عام 1914م، وكما فعلت أيضاً بمنح صفة (السلطنة) لحسين كامل في مصر عام 1914م، وتسميته سلطاناً بأمرها، وقيام بريطانيا بمنح السلطة لعبد العزيز بن سعود عام 1915م، وتسميته سلطانا لنجد، ثم تسميته في مرحلة لاحقاً سلطاناً للحجاز عام 1927م، وكما فعلت فرنسا بمنح السلطة للسلطان مولاي عبد الحفيظ بن الحسن في المغرب عام 1912م، حيث لم يكن ذلك المنح إلا غطاء للاستعمار الفرنسي لكامل التراب المغربي، وهكذا بقيت هذه الاستراتيجية تعمل إلى وقتنا الحالي، فكل بلاد يتم احتلالها عسكرياً، تسارع المرجعيات الصليبية إلى تطبيق تلك الاستراتيجية فيها، كما فعلت أمريكا بُعَيد احتلالها لأفغانستان عام 2001م، وإنشائها حكومة عميلة تحكم أفغانستان باسمها، وكما فعلت في العراق، عندما احتلتها عسكرياً عام 2003م، وسارعت بوضع دستور

والدفع بعملية سياسية، لا تزال قائمة إلى وقتنا هذا، بينما يخضع العراق لاحتلالين مزدوجين، وهما الاحتلال الأمريكي والاحتلال الإيراني.

ومن نماذج تنفيذ هذه الاستراتيجية، إطلاق الوعود الأمريكية والأوروبية لبعض مُكوِّنات الشعوب الثائرة، أو الخاضعة للاحتلال، بمنحهم سلطة محددة أو منح جيوب حكم ذاتي لهم، كما تُلوِّح الدول الأوروبية للطوارق في ليبيا، وللأمازيغ في الجزائر، وكما فعلت حكومة الإمارات والسعودية معاً، بإيجاد كانتون الجنوب في اليمن؛ فهي إذن منح شهادة (الشرعية) لبعض التشكيلات الثورية والسياسية، أو حرمانه منها، حتى يتم التحكم التام في المخرجات السياسية، التي ترغب بها واشنطن، وتل أبيب، وعواصم الغرب.

وتعتبر مرحلة رسم ووضع الدستور للساحات الثورية، من أخطر المراحل التي يتم فيها تطبيق استراتيجية منح السلطة والتلاعب بالشرعية، لأن المرجعيات الصليبية تكون في هذه اللحظة قد قطعت شوطاً كبيراً، في تصنيع النظام الجديد والموالي لها في الساحة الثورية.

الاستراتيجية الخامسة للثورة المضادة: استراتيجية الاحتواء المزدوج للثورات

وتعمل هذه الاستراتيجية على الإحاطة بالساحة الثورية، واختراقها بأكثر من مسار واتجاه، بحيث يؤدي ذلك الاختراق المزدوج متعدد المسارات، إلى سيطرة وتحكم في مراحل الثورة أو الأزمة، وبالتالي التحكم في المُخرَجات النهائية للثورة، وخصوصاً على مستوى الترتيبات السياسية، وإعادة إنتاج النظم الخاضعة للمرجعيات الصليبية واليهودية.

ويمكن رصد المسارات التالية، المستخدمة في اختراق الساحات الثورية والسيطرة عليها:

- مسار مؤسسات الأمم المتحدة: من خلال المبعوث الدولي، والمبعوث الخاص، وقرارات مجلس الأمن، والمؤتمرات، والمبادرات الدولية.



- المسار الأوروبي: من خلال العلاقات المكثفة والمتنوعة، بالعواصم الأوروبية، ولعب أوروبا لدور الرجل الطيِّب والمتفهِّم، بخلاف دور الرجل الشرس الذي تمثله أميركا.
- الاختراق الخليجي: عبر تمويل الفصائل والمجموعات، وجمع المعلومات الأمنية، وتمثيل الجانب الإسلامي والسُّنِّي والعربي، والعلاقات المباشرة بالساحات الثورية، وادعاء عون ومساعدة الأشقاء، حتى تتشكل فصائل موالية ومرتبطة بالحكومة الخليجية المعنية، ثم تأتي عملية استكمال الارتباط بالأمريكان والأوروبيين بل واليهود، من خلال هذه العلاقات الوسيطة، والتحكم في قرارات وتوجهات تلك المجموعات؛ كالذي تم تطبيقه على الساحة السورية منذ اشتعال الثورة عام 2011م، وتكليف الحكومة السعودية، والحكومة القطرية، بلعب أدوار محددة في تلك الساحة، والتي انتهت إلى انهيارات عسكرية وأمنية، على جميع الجبهات الثورية في سوريا، وكما هو الحال في ليبيا أيضاً، بحيث لا يجد الثوار أمامهم، إلا خيار من خيارين، يتم التحكم فيهما، من قِبَل المنظومة الدولية، والمرجعية الأمريكية.
- وتم تطبيق هذه الاستراتيجية، عبر اختراق الساحة الثورية، بتدخلات عسكرية مستجدة في كل مرة، مثلما شجع النظام العالمي التدخل الإيراني السافر في الساحة السورية والساحة اليمنية، ثم استدعاء المرتزق الروسي، ليلعب دوراً جديداً في سوريا ثم في ليبيا، مع العلم بأن إدخال الروس، تم عبر تعاون ثلاثي، تمثل في تفاهمات سياسية وأمنية واقتصادية، قادتها حكومة الكيان الصهيوني، والمرجعيات الصليبية الغربية، والحكومات العربية، حيث سارعت حكومات الخليج، وفي مقدمتها السعودية والإمارات، لعقد صفقات اقتصادية ضخمة، وعقود شراء أسلحة بالرُّغم من عدم توافق تلك الأسلحة، مع أسلحة المنظومة الغربية التي تملكها حكومات الخليج، وما إن انتهت تلك التفاهمات، حتى وجدنا الروس يطلقون حملتهم العسكرية على الشعب السوري عام 2015م.

- ومن أهم نتائج استراتيجية الاحتواء المزدوج للساحات الثورية، تغيير اتجاه الصراع والتحكم في مآلاته، بحيث يتم الدفع بعدو جديد ووهمي، كنموذج "داعش" في سوريا، ونموذج "حفتر"، ونموذج "المداخلة" في ليبيا، ونموذج "المجلس الانتقالي الجنوبي"، الذي أنشأته حكومة الإمارات في اليمن، وغيرها من النماذج، بحيث تقوم تلك النماذج بأدوار مزدوجة، فهي من جهة تسحب اهتمام وتركيز الثوار، بعيدا عن العدو الأساسي، كالنظام النُّصَيري في سوريا وداعميه الإيرانيين والروس، وهي تطيل أمد الصراع، وتُغرق الساحة الثورية في النزاعات البينية، ريثما يرتب النظام الدولي أوراقه، ويتقدم "بالحكومات" التي تمَّ تجهيزها ودساتيرها وجيوشها وأنظمة أمنها.

الاستراتيجية السادسة للثورة المضادة: استراتيجية إدارة الأزمات وتغذية النزاعات.

الاستراتيجية السادسة للثورة المضادة: إدارة الأزمات وتغذية النزاعات

وتعتبر استراتيجية إدارة الأزمات وتغذية النزاعات، هي الاستراتيجية الأم لبقية الاستراتيجيات، في الثورة المضادة نتيجة لسيطرتها وشمولية أدائها، وتتلخص هذه الاستراتيجية بالنقاط التالية:

- يمكن رؤية الأبعاد التطبيقية في استراتيجية إدارة الأزمات، بالوقوف على الخطة التفصيلية المعتمدة في حلف (الناتو) العسكري، والتي تم فيها تقسيم مراحل الأزمات إلى أربع مراحل، وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة التصعيد في الأزمة

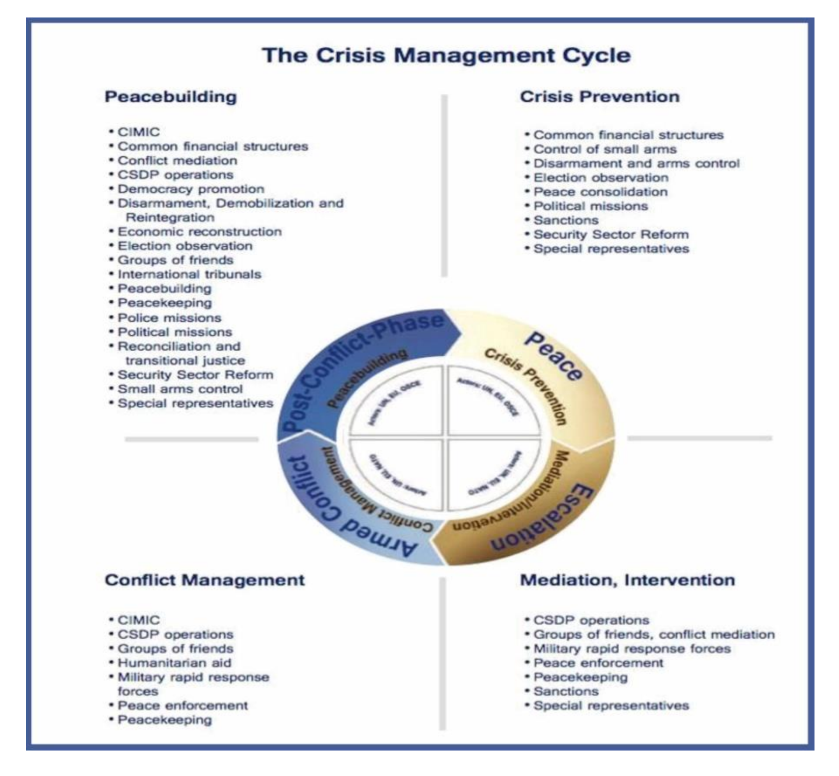
المرحلة الثانية: مرحلة الصراع العسكري

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الصراع العسكري (التبريد)

المرحلة الرابعة: مرحلة السلم ومنع الانتكاس

ويشرح المخطط التالي ملخص استراتيجيات الناتو في كل مرحلة من مراحل إدارة الأزمات:





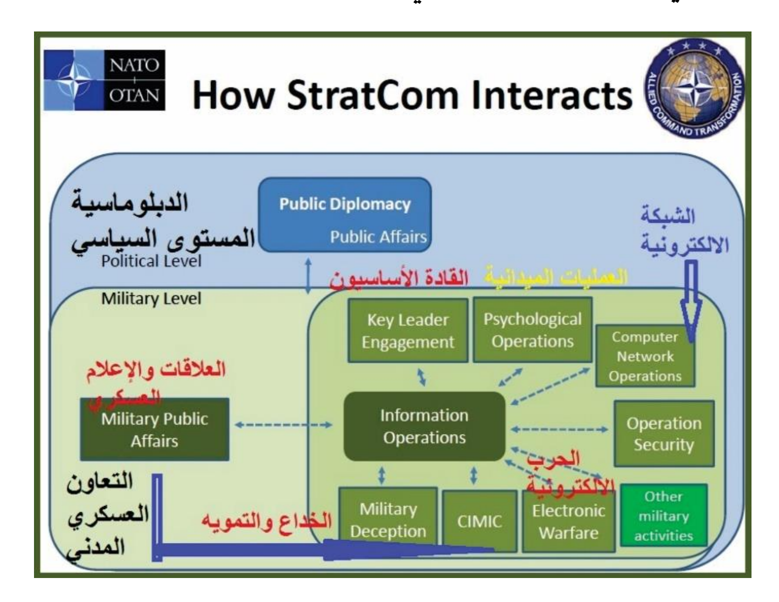
- ويمكننا أن نرى وبوضوح في المخطط السابق، التصميم الجهنمي للتحكم بالأزمات، وعبر المنظمات والقوى الكبرى، كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة، والمنظمة الأوروبية للأمن والتعاون، وصولاً إلى الأدوات الأصغر، كحكومات الخليج، واستخدامها في اختراق الساحات الثورية، عبر تمويل الفصائل، وإدامة الاتصال بفعاليات وقيادات الثورة، بحيث يؤمن ذلك الاتصال معلومات دقيقة ومُحَدَّثة عن تلك القيادات، وطريقة تفكيرها وخططها، حتى إذا احتاجت الأدوات الاستخبارية الدولية القيام بأي عمليات ميدانية، كانت المعلومات جاهزة تحت أيديهم، ومن الأمثلة الخطيرة على ذلك المذبحة الجماعية التي تم ترتيبها لقيادة فصيل أحرار الشام عام 2014م، حيث تم إغراؤهم ببحث قضية مصيرية، وفي اجتماع موسع، ولم يكن الأمر إلا كمين مُحكم لقتلهم، فقد بلغ عدد الذين استشهدوا في هذه العملية ما يزيد على الأربعين شهيداً؛ وكذلك العمليات الأخرى المتفرقة في اغتيال قيادات الفصائل السورية المقاتلة.

- ويعتبر التحكم في التمويل وإمداد السلاح والذخيرة، هما الأداتين الأساسيتين، للسيطرة على الساحة الثورية، ومكوّناتها من فصائل مقاتلة، ومدن محاصرة، وحكومات ثورية، الأمر الذي تم تطبيقه بشكل واسع، في الثورة السورية، والثورة الليبية، والثورة اليمنية، عند اشتعالها عام 2011م، حيث قامت حكومات الخليج، وحكومة الأردن، والحكومة التركية إبان ضعف سيطرة أردوغان على الجهازين الأمني والعسكري، بأدوار متكاملة لصالح أمريكا في هذا المجال، وكان الهدف الأساسي من تلك السيطرة والتحكم، إيصال الساحات الثورية إلى الإرباك والفشل التام، وإيقاف الزخم الثوري حتى لا يصل إلى تغيير المعادلة العسكرية وبالتالي السياسية للنظام.
- وتتكامل الاستراتيجيات الموضوعة في هذا النموذج، لكي تشكل منهجاً متكاملاً في السيطرة على الأزمة المعنيَّة، ومن أهم تلك الاستراتيجيات المعتمدة في الناتو، استراتيجية التدخل، واستراتيجية الوساطة، واستراتيجية إدارة الصراع المسلح، واستراتيجية بناء السِّلم، واستراتيجية تحديد الوضع النهائي للأزمة (Final situation)، ويقصدون به الوضع السياسي النهائي، الذي يرغبون بتحقيقه في الساحة الثورية المعنية، بحيث تكون جميع تحركاتهم طوال المرحلتين (وهما مرحلة التصعيد ومرحلة الصراع المسلح) تصب في صالح صناعة الوضع النهائي الذي يريدون فرضه على الشعب المعني.
- كما يمكن ملاحظة الاستراتيجيات الفرعية في النموذج السابق، والتي تم تطبيقها في الساحة السورية واليمنية، ومنها التحكم في الساحة عبر المسارات والكتل المدنية، من قبائل وعرقيات ونواح جغرافية، ومنظمات مدنية وطوعية، وهي الاستراتيجية التي تُعرف بالاختصار الإنجليزي (CIMIC)، أو (Civil-Military Cooperation) [1]، والتي تعني التعاون العسكري والمدني في إدارة العلميات العسكرية، واستراتيجية مجموعة أصدقاء الساحة المعنية، كمجموعة أصدقاء سوريا، إلى غير ذلك من الاستراتيجيات الخطرة والمؤثرة، وخصوصاً في ظل غياب الاستراتيجيات المكافئة في ساحات الأمة وشعوبها.

---

(1) دليل الناتو والمقاربة الشاملة https://www.handbook.cimic-coe.org

- المخطط التالي الذي يُظهر علاقة العمليات المعلوماتية العسكرية للناتو، بالمستوى السياسي، ثم انقسام المستوى العسكري إلى ساحتين، ساحة العلاقات العامة في الأداء العسكري، وساحة العمليات المعلوماتية العسكرية الأساسية، حيث يُظهر المخطط وقوع "التعامل مع الكُتل الاجتماعية" في لباب ساحة العمليات العسكرية؛ الأمر الذي يؤكد لنا بأن عملية "إدارة المجتمع والشعب" الثائر، ما هي إلا عملية عسكرية وأمنية بحتة، مهما تظاهر المجتمع الدولي بأنهم أصدقاء للضحايا؛ ولذلك وجدنا مهمة "الحرب النفسية" تقع جنباً إلى جنب، مع إدارة المجتمع، ضمن العمليات العسكرية الأساسية، كما هو في المخطط:



المشروع الرابع: مشروع التواصل القيادي والدعم الاستشاري

شعار المشروع: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ النور: 62.

ورد عن الإمام الطبري في تفسير الآية قوله: (يقول تعالى ذكره: ما المؤمنون حقّ الإيمان، إلا الذين صدقوا الله ورسوله "وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ" يقول: وإذا كانوا مع رسول الله

ﷺ "عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ" يقول: على أمر يجمع جميعهم من حرب حضرت، أو صلاة اجتمع لها، أو تشاور في أمر نزل "لَمْ يَذْهَبُوا" يقول: لم ينصرفوا عما اجتمعوا له من الأمر، حتى يستأذنوا رسول الله ﷺ) [1].



تعريف المشروع:

هو المشروع الذي يتولى بناء شبكة التواصل القيادي والشُّورَوي والاستشاري، في الساحة الثورية الواحدة، وبين الساحات الثورية المختلفة، ويسعى لسد الفراغ في مرجعية الأمة الشُّورَوِيَّة والاستشارية، ويكون جزءاً من حلقات أهل الحل والعقد في الأمة، على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي.

أهداف المشروع:

---

(1) تفسير الطبري.

1. بناء شبكة أهل الحل والعقد والشورى في الساحة الثورية وفي الأمة.
2. الإسناد الاستشاري والعملي والبشري للساحات الثورية.
3. تنمية القدرات والقابليات القيادية في الساحات الثورية المختلفة.
4. نشر وتطبيق المنظومة القِيمية في الأداء القيادي العالمي، من بناء الثقة، وممارسة الرقابة المتبادلة، بين الساحات الثورية، إلى غير ذلك.
5. بلورة وَحدة الإقليم الثورية والسياسية والاقتصادية، في ظل مشروع الأمة الكُلِّي.
6. المشاركة الفاعلة في بلورة وبناء التصورات والآليات في مشروع الأمة الكُلِّي.

فَنِّيات المشروع ومتطلباته:

سنكتفي بعرض مُلخَّص للخطوط الفنِّيَّة العريضة في المشروع، ونُحيل بقية التفاصيل في المشروع إلى المشروع التطبيقي، المعنون بمشروع أهل الحل والعقد، لتشابه المشروعين، وانطباق كثير من أهدافهما ووسائلهما.

1. تقوم قيادة مشروع استراتيجية إدارة الصراع والتمكين، بتسمية وحدة قيادية متخصصة في إدارة مشروع التواصل القيادي والدعم والاستشاري، تكون جزءاً من مشروع استراتيجية إدارة الصراع والتمكين، في الساحة الثورية المَعنيَّة.
2. تضع قيادة المشروع خطتها في بناء شبكة التواصل الداخلي والخارجي، في مجال التشبيك القيادي، والاستشاري التخصصي، وهيكلية وآليات التواصل، مع التركيز على النجاح الداخلي في العلاقة بجميع مُكوِّنات الشعب الثائر، ثم بالمُكوِّنات على المستوى الإقليمي، ومستوى الأمة المسلمة في العالم.

3. يتم تعيين سفراء ومكاتب في الخارج، لتمثيل الساحة الثورية المعنيَّة، والذين يحملون مسؤولية مشروع التواصل القيادي والدعم الاستشاري، بحسب القدرة وأهمية الساحات الخارجية.

4. تقوم قيادة المشروع ببناء تدريجي لشبكة العلاقات القيادية، في الداخل والخارج، مع التحديث والتوثيق الدائم للمعلومات، حول القيادات والتطورات في القضايا.

5. يعتمد المشروع آلية الحوار المتصل، حول قضايا الثورة والمشروع الإسلامي، وبقية القضايا الأساسية في الأمة، لإدامة التواصل والتفاهم بين القيادات، والعلماء، والمستشارين، في مختلف الساحات الثورية وغير الثورية.

6. كما ينبغي العمل بنظام التوثيق والعناية بالمعلومات، في عملية التواصل والحوار.

7. تعتني قيادة هذا المشروع بكل الدراسات، والمشاريع، والأطروحات، الواردة في مجال المشروع الإسلامي، والنظام السياسي في الأمة، وتقويم مسيرة الصراع والثورات.

8. يتم توثيق وتبادل الدراسات حول التجارب الميدانية الناجحة والفاشلة، وخاصة ما توصلت إليه كل ساحة ثورية، من اجتهاد في التعامل مع النوازل الكبرى التي تواجهها.

9. تعمل قيادة المشروع في كل ساحة ثورية، على تطوير المعايير الخاصة بمشروع التواصل القيادي والدعم الاستشاري، في ظل المعايير الكلية للمشروع الإسلامي.

10. يعتني هذا المشروع بتوظيف الطاقات البشرية المهاجرة، في كل ساحة ثورية، سواء على مستوى الطاقات الميدانية، أو على مستوى الطاقات الاستشارية والتخصصية [1].

---

(1) يُستفاد من محاضرة للمؤلف بعنوان: استراتيجية النفرة التخصصية www.youtu.be/ZWoLlI5Mkq0



11. تسعى قيادات هذا المشروع إلى بناء مشروع الدعم المتبادل، بين الساحات الثورية في الإقليم الواحد، ووضع الخطة الاستراتيجية التي تجمعها، والمراحل الأساسية التي سوف تمر بها.

12. يعمل هذا المشروع على دراسة الظروف الإقليمية، التي ترتكز فيها الساحة الثورية المعنية، ووضع سيناريوهات التحولات والتغيير في الإقليم، مع التركيز على الساحات الثورية المتجاورة، والتي تتقاسم نفس الإقليم.

13. يدرس هذا المشروع الشكل السياسي المستقبلي للإقليم، والوَحدة السياسية التي يمكن أن تتشكل فيه، من خلال جمع الساحات الثورية في الإقليم، في ظل المشروع الكُلِّي للأمة.

14. تعتني قيادة المشروع باستصحاب الأمة إعلامياً، والحرص على اطلاع الشعوب، والجماعات، والنُّخب، على الحوارات والنتائج التي تتبلور في ظل هذا المشروع، حتى تتعرف الأمة على رجالها وقادتها، وتشارك في عملية صنع القرار ومراقبته.

15. يلتقي هذا المشروع ويتكامل مع المشروع التطبيقي، الوارد في هذا الكتاب بعنوان: مشروع (أهل الحل والعقد)، والذي يسعى القائمون عليه والمتصلون به، إلى بناء المرجعية الشرعية الدولية للأمة المسلمة، وشبكات القيادات والاستشارات الدولية المتطوعة، وبناء المشروع السياسي للأمة المسلمة، في مجال التصورات والآليّات.



المشروع التطبيقي السابع

مشروع المصالحة وفض النزاع وإدارة المرحلة الانتقالية

أولاً: شعار المشروع والتعريف به وغاياته وهيكليته وآلياته

ثانياً: معايير الأداء الكُليَّة في مشروع المصالحة وفض النزاع

ثالثاً: نظريات ومبادئ المصالحة وفض النزاع

رابعاً: منهجية ومتطلبات إدارة المرحلة الانتقالية

أولاً: شعار المشروع والتعريف به وغاياته وهيكليته وآلياته

شعار المشروع:

الحديث الصحيح الذي يرويه الحسن بن علي رضي الله عنهما عن أبي بَكْرَة نفيع بن الحارث، قال الحسن: ولقَدْ سَمِعْتُ أبَا بَكْرَةَ يقولُ: رَأَيْتُ رَسولَ اللَّهِ ﷺ علَى المِنْبَرِ والحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ إلى جَنْبِهِ، وهو يُقْبِلُ علَى النَّاسِ مَرَّةً، وعليه أُخْرَى ويقولُ: (إنَّ ابْنِي هذا سَيِّدٌ ولَعَلَّ اللَّهَ أنْ يُصْلِحَ به بيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ) [1].

تعريف المشروع:

مشروع المصالحة وفض النزاع يُمثِّلُ مبادرة مؤسسية متخصصة، تسعى لتحقيق وترسيخ مرحلة السِّلم الاجتماعي، ودعم التمكين السياسي في ساحات الثورة والتغيير، تقودها قوى اجتماعية، وسياسية، واستشارية، كآليَّة فنِّيَّة في إدارة المرحلة الانتقالية.

غايات مشروع المصالحة وفض النزاع:

الغاية الأولى: إيجاد مرجعية مستقلة ومعتبرة للمصالحة وفض النزاع.

الغاية الثانية: إيقاف نزيف الصراع الداخلي والتعجيل بسد فراغ السلطة.

الغاية الثالثة: المساهمة في حسم الموقف الاستراتيجي للثورة، عبر دعم عملية بناء النظام السياسي واستقراره.

الغاية الرابعة: منع التدخلات الخارجية بحجة المصالحة وفض النزاع.

هيكلية مشروع المصالحة وفض النزاع:

تتكون هيكلية مشروع المصالحة وفض النزاع من المستويات التالية:

---

(1) رواه البخاري.

المستوى الأول: مستوى الجمعية العمومية التي يستمد المشروع شرعيته ووجوده منها، والتي تقوم بترشيح، وانتخاب أو اختيار، أعضاء المستوى الثاني، وهو مجلس العلماء والحكماء.

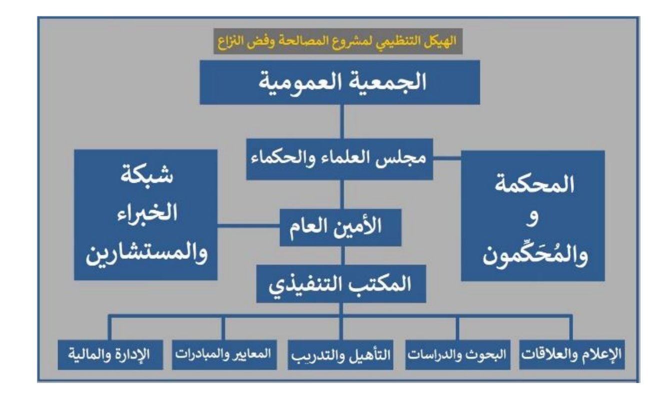
المستوى الثاني: مستوى مجلس العلماء والحكماء، الذي يُمَثِّلُ المرجعية العُليا للمشروع، في وضع أنظمته، وتعيين أمينه العام، وأعضاء المستوى التنفيذي للمشروع، ومراقبة أدائه، كما يُقر المجلس مبادرات الإصلاح، وفض النزاع ويُشرف عليها، ويعمل بنظام الشورى المُلْزِمَة، في مدأولاًته وقراراته.

المستوى الثالث: المستوى القضائي والتحكيمي، ومهمته الفصل في القضايا التي يحيلها إليه مجلس العلماء والحكماء، أو المكتب التنفيذي.

المستوى الرابع: المستوى التنفيذي، والذي يقوم بتسيير جميع شؤون المشروع، ويُصَمِّم ويدير عمليات المصالحة، وفض النزاع، وإدارة المرحلة الانتقالية الميدانية، تحت إشراف مجلس العلماء والحكماء.

المستوى الخامس: مستوى شبكة المستشارين والمتخصصين، من المتطوعين أو الموظفين، ومهمتها دعم المستوى التنفيذي، عبر تقديم الاستشارات اللازمة، والمساهمة في تسيير عمليات المصالحة، وفض النزاع، وإدارة المرحلة الانتقالية.

وذلك وفق التصميم التالي:



أما آليات العمل في مشروع المصالحة وفض النزاع، فهي كالتالي:

- يمكن أن تبادر أي جهة معتبرة في الشعب المعني، وتتقدم لتأسيس مشروع المصالحة وفض النزاع، سواء كان المبادرون علماء، أو خبراء، أوقادة أحزاب سياسية، أوقادة فصائل مقاتلة، أو زعماء قبائل، أو حكومات ثورية، أو مراكز جهوية؛ فمتى تحققت الحاجة إلى هذا المشروع، وجبت المبادرة لإنشائه كفرض كفائي، يأثم الجميع في حال تركِهِ وعدم التقدم إليه.
- وتتمثَّل الخطوة الأولى في تأسيس المشروع، بمبادرة من أي جهة أو عدة جهات، من الجهات المُشار إليها سابقا، ودعوتها جميع الأطراف لتأسيس الجمعية العمومية للمشروع، تُشارك فيها جهات ذات وزن ثوري، أو سياسي، أو اجتماعي؛ وعند تكامل هذه الجمعية، واتفاق أعضائها على الوثيقة المؤَسِّسة للمشروع، والتي تشرح طبيعة وأهداف المشروع، يقومون بتنظيم عملية انتخاب، أو اختيار أعضاء مجلس الحكماء والخبراء، في مشروع المصالحة وفض النزاع، وبذلك تنتهي مهمة هذه الجمعية، إلا في حال عجز المرشحين لعضوية المجلس، عن القيام بمهمتهم، فحينئذ يتم استدعاء الجمعية لإعادة تكليف مجلس جديد.
- ويمكن أن تتعدد مبادرات الصلح، وفض النزاع، في الساحة الثورية الواحدة، بحسب حاجة تلك الساحة، وإن كان الأفضل والأولى في حال الأزمات الكُبرى، أن تتصدى هيئة واحدة مركزية، لعملية المصالحة وفض النزاع، وإدارة المرحلة الانتقالية.
- وفي ضوء استقرار مجلس الحكماء والخبراء، وبدء تنظيم وإدارة المشروع، فإن البداية ينبغي أن تكون بوضع واعتماد النظام الأساسي للمشروع، ثم بقية مستلزمات التأسيس، ووضع الخطة الاستراتيجية، والتنفيذية للمشروع.
- على المتبنِّين للمشروع، أن يعكفوا على دراسة المفردات الواردة في هذا الدراسة، وأن يوظفوها في بناء النظام الأساسي للمشروع، وتوصيف وظائف المشروع، والخطة الاستراتيجية، والخطة التنفيذية؛ والمفردات المقصودة هي:

معايير الأداء الكُليَّة في مشروع المصالحة وفض النزاع

نظريات ومبادئ المصالحة وفض النزاع

منهجية ومتطلبات إدارة المرحلة الانتقالية

- يتم تغطية تكاليف الأداء في المشروع، عبر عدة طرق ومسارات، ومنها الرعاية الرسمية من قبل الحكومات الثورية، أو الرعاية الشعبية من قبل المتبرعين، والمقتدرين، أو الوقف المخصص للمشروع، كما يمكن تخفيض مستوى الأداء المؤسسي، والاكتفاء بالمتطوعين، إلى حين تيسر الكفالة والرعاية الرسمية أو الشعبية.

- وينبغي توفر الشروط التالية، فيمن يتم ترشيحه لعضوية مجلس الحكماء والخبراء، في مشروع المصالحة وفض النزاع، وبقية المسؤوليات الأساسية، في مشروع المصالحة:

  - أن يكون عَدْلاً لا شُبهة في صلاحه واستقامته.
  - أن يكون مُستقلاً عن الكتل المتنازعة.
  - أن يكون قادراً على قول كلمة الحق، ولا تأخذه في الله لومة لائم.
  - أن يحوز من العلم والخبرة ما يؤهله لهذه المهمة.
  - ويمكن تعويض العلم بالوجاهة والمكانة الاجتماعية.

- يلتزم مشروع المصالحة وفض النزاع، بالقواعد الشرعية المُنظِّمة لعملية الصلح في الفقه الإسلامي، على جميع مستويات الأداء، بدءاً من النظام الأساسي، والمبادئ الحاكمة، والنظم التفصيلية، إلى الممارسة العملية، وضبط التنفيذ لبنود الصلح، أو التحكيم، أو التقاضي.

- يستفيد مشروع المصالحة وفض النزاع، من الأعراف السائدة في مجال المصالحة ويوظفها لزيادة فاعلية الأداء، كما يستفيد من التطور الوارد في العلوم والممارسات الحديثة، في هذا الميدان، بشرط تنقيتها مما يتعارض مع المبادئ الشرعية.

- يتم تطبيق نظام المصالحة وفض النزاع، في جميع مراحل الثورة والتحولات، وصولاً إلى مرحلة التمكين السياسي وما بعدها، ولا ينبغي تفكيك هذا المشروع وإغلاقه، لأن حاجة المجتمعات له مستمرة.

- تقوم إدارة مشروع المصالحة وفض النزاع، بتطبيق الأدوات والمناهج المناسبة لكل حالة من حالات النزاع، من صلح، وتحكيم، وقضاء، وذلك بحسب ما تقتضيه ظروف النزاع، وطبيعته، ومتطلبات حسمه، وإنهائه.

- يستطيع مشروع المصالحة وفض النزاع، أن يستوفي متطلبات وجود المحكمة والمُحكِّمين الخاصين به، كما يمكنه الاعتماد على المؤسسة القضائية الرسمية، أو الشعبية، والمُحَكِّمين من خارج المشروع، وذلك بحسب الظروف والإمكانيات المتاحة.

- يسعى مشروع المصالحة وفض النزاع، إلى تدريب الطاقات المؤهلة، لإدارة جميع عمليات المصالحة وفض النزاع، داخل المؤسسة قدر الاستطاعة، كما يسعى لسد حاجته التدريبية، ومناهج التدريب، بالتعاون مع المؤسسات والقطاعات، في الداخل والخارج، بشرط أن لا تؤثر في حياديَّته واستقلاله.

- يسعى مشروع المصالحة وفض النزاع، إلى ترسيخ هذا النوع من الأداء في شعوب الأمة، من خلال مواصلة الأداء المؤسسي واستمراريته، حتى يصبح جزءاً من أدوات البناء السياسي، والاجتماعي في الأمة.

- يدمج مشروع المصالحة وفض النزاع، بين المسار التطوعي، والوظيفي، ويعتمد في أدائه على شبكة من المتطوعين في مختلف مستويات الأداء، وصولاً إلى بناء شبكة من الخبراء والاستشاريين.

- يتعاون مشروع المصالحة وفض النزاع، مع اللجان المماثلة في الداخل والخارج، لتشكيل روابط متخصصة إقليمية وعالمية، في ظل المشروع الإسلامي للأمة، ومع المؤسسات الدولية والإقليمية، بشرط عدم المساس بسيادة البلاد، أو السماح باختراق البيئة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.



ثانياً: معايير الأداء في مشروع المصالحة وفض النزاع

إن أهم ما يُميِّز المشاريع التطبيقية في المشروع الإسلامي، التزام تلك المشاريع بالمعايير التي تبلورت في مسارات المشروع المختلفة، والتي تضمن بدورها توظيفاً دقيقاً وحاسماً، للمشاريع التطبيقية في خدمة غايات المشروع الإسلامي ككل، وهو ما ينطبق على مشروع المصالحة وفض النزاع، والذي سيكون لتطبيقه دور دقيق، في نقل ساحات الصراع، من مرحلة الفراغ السياسي، إلى مرحلة التمكين، والاستقرار السياسي.

وعلى ضوء ذلك يمكن استعراض أهم المعايير المتعلقة بالأداء في مشروع المصالحة وفض النزاع:

- المعيار الأول: معيار وجوب مبادرة علماء ووجهاء الأمة لسد فراغ السلطة عند خلو منصب الإمام.

فإن الهدف من مشروع المصالحة وفض النزاع، القيام بهذا الواجب العظيم، ويستظل به، من المبادرة في بناء وتنظيم شؤون الأمة السياسية والاجتماعية، والمساهمة في بذل جهود الخبراء والمستشارين، لدفع المصالحة وفض النزاعات، في ساحات الشعوب المسلمة، التي تمر بمراحل التغيير والثورة؛ فقد قامت الأمة بتطبيق هذا المعيار في أكثر من مناسبة في تاريخها، وتأتي مبادرة الصحابة رضوان الله عليهم لاختيار الخليفة الذي يخلف رسول الله ﷺ كأول تطبيق لهذا المعيار، والذي على ضوئه عَبَرت الأمة المسلمة من مرحلة قيادة النبي الخاتم المعصوم ﷺ، إلى مرحلة النظام السياسي البشري، الذي تحكمه مبادئ وأصول "الرُّشد"، التي أمر بها النبي ﷺ، كما ورد في حديث العرباض بن سارية رضي الله، بقول النبي ﷺ: (أوصيكم بتقوى اللهِ والسَّمعِ والطَّاعةِ وإنْ عبداً حبَشيّاً مجدَّعاً فإنَّه مَن يعِشْ منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنَّتي وسنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ المَهديِّينَ فتمسَّكوا بها وعَضُّوا عليها



بالنَّواجذِ وإيَّاكم ومُحدَثاتِ الأمورِ فإنَّ كلَّ مُحدَثةٍ بدعةٌ وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ) [1]، فقد أجمعت الأمة المسلمة على هذا الواجب الشرعي، حيث يقول الإمام النووي: "وأجمعوا – أي المسلمون – على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة، ووجوبه بالشرع لا بالعقل" [2]، وفي ظل ذلك الواجب الشرعي يأتي واجب الإصلاح بين المتنازعين، كمكوَّن من مكونات الشأن السياسي، ودفع المتخاصمين للاتفاق على نظام يجمع شملهم، ويسوسهم وينظم شؤونهم، بغض النظر عن تخلف الأمة عن هذا الركن العظيم، وعدم اتفاق فرقاء الأمة في يومنا هذا على التصور الجامع، للنظام السياسي التطبيقي، الذي يوشك أن تعيده الأمة المسلمة كنظام عالمي، نظام الخلافة على منهاج النبوة، لم ير البشر شبيها له في حضارات الأمم، حاشا عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين.

- المعيار الثاني: معيار وجوب العمل بقواعد السياسة الشرعية في بلورة وحفظ مصالح الأمة العليا وشعوبها.

فإن مشروع المصالحة وفض النزاع، ينتمي أيضاً إلى منظومة فقه وتطبيقات السياسة الشرعية، التي تُعْنى برسم وتحديد المصلحة العُليا للأمة، وما يترتب على ذلك من سياسات عامة وخاصة، تقع على كاهل النظام السياسي، كما تقع على أهل الحل والعقد والعلماء، ووجوه المجتمع المسلم، في إدارة مصالح المجتمع، ومنع انهياره، وضياع دينه ودنياه، وما ينتج عن ذلك الإصلاح من قوة للمجتمع، حال تفعيل واجب الإصلاح الشرعي، دون انتظار وتكليف من أحد، وخصوصاً في ظل وجود الفراغ السياسي، التي تمر بها الأمة في لحظتها هذه، نتيجة ترنح وسقوط أنظمة الملك الجبري.

- المعيار الثالث: معيار وجوب الصلح وفض النزاع كواجب شرعي، تأثم الأمة والمجتمعات المسلمة بتركه وعدم النهوض به.

---

(1) صحيح ابن حبان.

(2) شرح النووي، 205/12.

وينتمي مشروع المصالحة وفض النزاع، إلى قائمة فروض الكفاية الواجبة على الأمة والمجتمع المسلم ككل، وضرورة تعاون العدد الكافي من المسلمين، لتحقيق تلك الفروض، وإلا أَثِمَ المجتمع كله، في حال لم يقم أحد من المسلمين، بهذا الفرض الكفائي، المتمثل في الإصلاح بين الكُتَل المتنازعة في الأمة، وفي الساحات الثورية على وجه الخصوص، وقد امتلأت كتب الفقه وشروحه، بوصف هذا الفرض تحت عناوين كثيرة منها:

إصلاح ذات البين، وإصلاح الحاكم بين الخصمين، وبيان عقد الصلح في الشريعة وطبيعته، وهو مُعَرَّفٌ عندهم كما يلي:

تعريف المذهب الحنفي لعقد الصلح: (عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة) [1].

تعريف المذهب المالكي لعقد الصلح: (الصلح انتقال عن حق أو دعوى بِعَوَضٍ لرفع نِزاع أو خوف وقوعه) [2].

تعريف المذهب الشافعي لعقد الصلح: (عَقْدٌ يَحْصُلُ بِهِ قَطْعُ النِّزَاعِ) [3].

تعريف المذهب الحنبلي لعقد الصلح: (معاقدة يُتَوَصَّلُ بها إلى الإصلاح بين المُختلفين) [4].

وقد قسم الفقهاء الصلح إلى أقسام، كما جاء في الفقه الشافعي: (مِنْ أَقْسَامِهِ الصُّلْحَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالْكُفَّارِ كَمَا فِي الْهُدْنَةِ وَالْأَمَانِ، وَبَيْنَ الْإِمَامِ وَالْبُغَاةِ كَمَا فِي بَابِهِمْ وَبَيْنَ الزَّوْجَيْنِ كَمَا فِي الْقَسْمِ وَالنُّشُوزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ) [5].

وقائمة النصوص الشرعية، التي تحث على أداء هذا الواجب، كثيرة ومبثوثة في الكتاب والسنة، ونورد هنا بعضاً منها:

---

(1) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، الرياض، دار عالم الكتب، 2003، ج405/8

(2) الدردير، العلامة أبو البركات، الشرح الصغير، القاهرة، دار المعارف، 1986، ج405/3

(3) أحمد عَمِيرة: حاشية عميرة، ج 2/ 382.

(4) ابن قدامة المقدسي: المغني، ج 527/4.

(5) شهاب الدين: حاشية القليوبي، ج 383/2.



- نزلت قاعدة "الصلح بين المؤمنين" من فوق سبع سماوات، كأول قاعدة شرعية في تنظيم وإدارة صفوف المؤمنين، أثناء اشتداد الصراع والقتال، فقد نزلت يوم بدر في قوله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنفَالِ قُلِ الْأَنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ الأنفال:1، فقد نقل الإمام الطبري عن أبي أمامة الباهلي، قال: سألت عبادة بن الصامت عن الأنفال، فقال: فينا معشر أصحاب بدر نزلت حين اختلفنا في النفل، وساءت فيه أخلاقنا، فنزعه الله من أيدينا، فجعله إلى رسول الله ﷺ، وقسمه رسول الله ﷺ بين المسلمين عن سَواء، يقول: على السواء، فكان في ذلك تقوى الله وطاعة رسوله ﷺ وصلاح ذات البين [1].

- ويتبع ذلك قاعدة ثانية، وهي قاعدة "تحذير المؤمنين من خطر التنازع أثناء الجهاد"، وإن كان التحذير عام على كل الأحوال، لكنه ألزم في ساحة الجهاد، حيث تنفتح مجالات التنافس بين المؤمنين على الغنائم، والولايات السياسية، والإدارية، نتيجة غلبة المؤمنين وسيطرتهم، وتحقق الفراغ السياسي والإداري، في ساحات الأمم المغلوبة، نتيجة سقوط أنظمة الطغاة والمجرمين وهزيمتهم، ولذلك جاءت أوامر الله عز وجل للمؤمنين في قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ الأنفال:45-46، وقد جاءت هذه الأوامر الخمسة[2] من

---

(1) تفسير الطبري.

(2) ذكر ابن القيم في كتاب الفروسية المحمدية ص 472: (فأمر المجاهدين فيها بخمسة أشياء، ما اجتمعت في فئة قط إلا نُصرت، وإن قلّت وكثُر عدوُّها. أحدها: الثبات. الثاني: كثرة ذِكره سبحانه وتعالى. الثالث: طاعته وطاعة رسوله. الرابع: اتفاق الكلمة، وعدم التنازع الذي يوجب الفَشَل والوهن، وهو جُندٌ يقوّي به المتنازعون عدوَّهم عليهم، فإنهم في اجتماعهم كالحِزمة من السِّهام، لا يستطيع أحدٌ كسرها، فإذا فرَّقها وصار كلٌّ منهم وحده، كَسَرها كلَّها. الخامس: مِلاك ذلك كله وقوامه وأساسه، وهو الصبر).

الله عز وجل للمؤمنين، إذا هم التقوا بأعدائهم، بعد جواب الله سبحانه لهم في حكم غنائم القتال، فتأمل.

- قاعدة "الأمر بالإصلاح ذات بين المؤمنين المتنازعين" وذلك في قوله عز وجل: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ الحجرات:9، وقد شرح الإمام الطبري هذه الآية بقوله: (يقول تعالى ذكره: وإن طائفتان من أهل الإيمان اقتتلوا، فأصلحوا أيها المؤمنون بينهما بالدعاء إلى حكم كتاب الله، والرضا بما فيه لهما وعليهما، وذلك هو الإصلاح بينهما بالعدل (فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأخْرَى) يقول: فإن أبت إحدى هاتين الطائفتين الإجابة إلى حكم كتاب الله له، وعليه وتعدّت ما جعل الله عدلاً بين خلقه، وأجابت الأخرى منهما (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي) يقول: فقاتلوا التي تعتدي، وتأبى الإجابة إلى حكم الله (حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) يقول: حتى ترجع إلى حكم الله الذي حكم في كتابه بين خلقه (فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ) يقول: فإن رجعت الباغية بعد قتالكم إياهم إلى الرضا بحكم الله في كتابه، فأصلحوا بينها وبين الطائفة الأخرى التي قاتلتها بالعدل: يعني بالإنصاف بينهما، وذلك حكم الله في كتابه الذي جعله عدلاً بين خلقه [(1)]، وبهذه القاعدة فإن الأمة المسلمة قد سبقت البشرية، بتوجيه الله عز وجل لها في إدراك طبيعة النزاع، وتحديد مراحله وإدارته، فالمرحلة الأولى هي مرحلة الدخول في التنازع، التي تُسمى اليوم بمرحلة "التصعيد"، والتي تستلزم آلية "الوساطة" و "التدخُّل"، ثم تأتي المرحلة الثانية، وهي مرحلة الصراع المسلح، الذي يقتضي الاستمرار في الوساطة والتدخل، فإن أصرَّ أحد الأطراف على استمرار استخدام القوة لفرض إرادته، فإنه يلزم الأمة أن تَردَّه عن ذلك، بتحمل تبعات قتاله حتى يرجع عن غَيِّهِ، وهكذا حتى تنتقل الأطراف المتنازعة إلى المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الصلح المؤقت، التي تُسمَّى اليوم بمرحلة " بناء السلام".

- قاعدة "كفاءة وقابلية الفرد المسلم لتولِّي أمر الصلح وفض التنازع"، تأسيساً على ما جعل النبي ﷺ للفرد المسلم من حق، في السعي بذمّةِ المؤمنين، وتمثيلهم، في

---

(1) تفسير الطبري.

قوله ﷺ، من حديث قيس بن عباد أو عبادة: (المؤمِنونَ تكافأُ دماؤُهمْ، وهُم يدٌ على مَن سِواهمْ، ويسعى بذمَّتِهم أدناهُم، ألا لا يُقتلُ مؤمنٌ بكافرٍ، ولا ذو عهدٍ في عهدِه، مَن أحدثَ حدثاً فعلَى نفسِه، ومَن أحدثَ حدَثاً، أو آوى مُحدِثاً فعليهِ لعنةُ اللهِ والملائكةِ والنَّاسِ أجمعينَ)[1].

- قاعدة "حفظ وصون حُرُمات المسلم" التي أمر بها النبي ﷺ، بقوله: (كُلُّ المُسْلِمِ علَى المُسْلِمِ حَرامٌ، دَمُهُ، ومالُهُ، وعِرْضُهُ) في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تَحاسَدُوا، ولا تَناجَشُوا، ولا تَباغَضُوا، ولا تَدابَرُوا، ولا يَبِعْ بَعْضُكُمْ علَى بَيْعِ بَعْضٍ، وكُونُوا عِبادَ اللهِ إخْواناً المُسْلِمُ أخُو المُسْلِمِ، لا يَظْلِمُهُ ولا يَخْذُلُهُ، ولا يَحْقِرُهُ التَّقْوَى هاهُنا ويُشِيرُ إلى صَدْرِهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ بحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أنْ يَحْقِرَ أخاهُ المُسْلِمَ، كُلُّ المُسْلِمِ علَى المُسْلِمِ حَرامٌ، دَمُهُ، ومالُهُ، وعِرْضُهُ)[2]، الأمر الذي باتت تحتاجه الأمة بقوة، في ظل الانهيارات التي سببتها أنظمة المُلك الجبري، وحاجة المجتمعات المسلمة إلى إقرار الحقوق الشرعيّة، بين المكوّنات والكُتل القومية والعِرْقية والمناطقية، وفي مقدمتها الحقوق السياسيَّة والاقتصادية.

- قاعدة "القيمة التعبُّديَّة للإصلاح بين الناس"، فقد ورد الحضُّ على الإصلاح بين المتخاصمين، كأمر تعبُّديٍّ مُطلق، وفي أحاديث نبويَّةٍ كثيرة، ومنها ما رُوِيَ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ما عَمِلَ ابن آدم شيئاً أفضلُ من الصلاةِ، وصلاحِ ذاتِ البينِ، وخَلُقٍ حسن)[3]، وعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: (أفضل الصدقة إصلاح ذات البين)[4]، وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ألا أخبرُكم بأفضلَ من درجةِ الصيامِ والصلاةِ والصدقةِ؟ قالوا: بلى، قال: إصلاحُ ذاتِ البينِ، وفسادُ ذاتِ البينِ الحالِقةُ)[5].

---

(1) صحيح أبي داود.

(2) رواه مسلم.

(3) السلسلة الصحيحة.

(4) المصدر السابق.

(5) صحيح أبي داود.

- المعيار الرابع: معيار حُرْمة التحاكم إلى شريعة غير شريعة الإسلام.

فقد حرَّمَ الله عز وجل على المسلمين أن يتحاكموا إلى غير شريعتهم تحريماً قاطعاً، وذلك فيما أنزله الله عز وجل على رسوله بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالاً بَعِيداً﴾ النساء:60، وقد أورد الطبري في تفسيره، سبب نزول الآية نقلاً عن قتادة، قوله: ("ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك" الآية، حتى بلغ "ضلالاً بعيداً"، ذُكر لنا أن هذه الآية نزلت في رجلين: رجل من الأنصار يقال له " بشر"، وفي رجل من اليهود، في مدارأة كانت بينهما في حق، فتدارءا بينهما، فتنافرا إلى كاهن بالمدينة يحكم بينهما، وتركا نبي الله ﷺ، فعاب الله عز وجل ذلك، وذُكر لنا أن اليهودي كان يدعوه إلى النبي ﷺ ليحكم بينهما، وقد علم أن نبيّ الله ﷺ لن يجور عليه. فجعل الأنصاري يأبى عليه وهو يزعم أنه مسلم، ويدعوه إلى الكاهن، فأنزل الله تبارك وتعالى ما تسمعون، فعابَ ذلك على الذي يزعم أنه مسلم، وعلى اليهودي الذي هو من أهل الكتاب، فقال: "ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك" إلى قوله: "صُدُوداً") [1].

وعليه فإن مشروع المصالحة وفض النزاع، ملتزم التزاماً كُلِّيّاً بمعيار "حُرمة التحاكم إلى شريعة غير شريعة الإسلام"، ذلك أنها أخطر المخالفات الشرعية، في إدارة شؤون الأمة المسلمة، ومن بينها شأن المصالحة وفض النزاع؛ وفي حال نجح أبناء الأمة المسلمة في فرض التزامهم بهذا المعيار، فسوف تنهار التزامات حكومات القمع العربي تجاه الغرب والشرق، واحتكامها إلى المواثيق الدولية، التي جعلت التدخل "الدولي" مرجعاً نهائياً، في إدارة قضايا الأمة المسلمة، ولذلك بقيت تراوح في مكانها لعشرات السنين، كقضية فلسطين، وكشمير، وقضايا كثيرة، ليس آخرها العراق، وسوريا، واليمن، وليبيا، وغيرها.

(1) تفسير الطبري.



- المعيار الخامس: معيار ضرورة انعتاق الأمة وشعوبها وتخلُّصها من آثار مرحلة المُلك الجبري، أو مرحلة الدعاة على أبواب جهنم.

وتأتي مهمة مشروع المصالحة وفض النزاع، كأداة مهمة وأساسية، في إعانة الأمة على التخلص من آثار الملك الجبري، وهي آثار قد شملت جميع نواحي الحياة والنفوس، من آثار نفسية وعقلية وآثار سياسية، واجتماعية، وآثار اقتصادية، وتقطيع أوصال الأمة وجعل الشحناء هي الأصل، في علاقات مكوّنات الأمة بعضها ببعض، مما يقتضي العمل بسياسة الإصلاح والمعالجة الحكيمة والهادئة والمستمرة، وتفكيك بُنية الصراع وهيكليته، ورفع الظلم الواقع على المكوِّنات الاجتماعية والسياسية من قِبَل أنظمة المُلك الجبري، وإعادة دمج المكوِّنات الاجتماعية المنبوذة، في المظلة السياسية والاجتماعية، إلى أن تخرج الأمة من هذا المستنقع الآسن.

- المعيار السادس: معيار منع وإيقاف تدخل أعداء الداخل والخارج في رسم وتحديد طبيعة النُّظُم السياسية في الأمة.

فإن أخطر ما أصاب الأمة في القرون المتأخرة، تدخُّل أعداء المسلمين من نصارى ويهود، في نصب النُّظُم السياسية الموالية لهم، من ملوك وجنرالات، بعد أن أسقطوا نظام الخلافة الإسلامية، ثم تدخلهم المستجد في ظل ثورات الشعوب العربية، لإعادة إنتاج النُّظُم التي أسقطتها الشعوب الثائرة، وتوسل اليهود والنصارى بغطاء الأمم المتحدة، والتكتلات الدولية كالاتحاد الأوروبي، ومنظمات المصالحة الدولية، التي تعمل لتوظيف الأزمات لصالح الأمم الصليبية، حتى بلغ مستوى اللعب بالأمة المسلمة، مبادرة حلف الناتو العسكري الصليبي، إلى ضرب واحتلال بلاد المسلمين، ثم يُنَصِّبون أنفسهم حَكَماً في إدارة الأزمات التي صنعوها! مما يقتضي المبادرة إلى تأسيس المنظمات البديلة التي تُمثِّلُ الأمة بحق.

وإن تدخُّل النصارى واليهود والمنافقين، في إعادة بناء نُظُم المسلمين السياسية، سيقود حتماً إلى فساد دين المسلمين ودنياهم معاً، بدليل نهى الله عز وجل عن ذلك في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ

قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ آل عمران:118، وقد أورد الإمام البغوي في تفسيره الآية، قول ابن عباس رضي الله عنهما: (كان رجال من المسلمين يواصلون اليهود لما بينهم من القرابة والصداقة والحلف والجوار والرضاع، فأنزل الله تعالى هذه الآية ينهاهم عن مباطنتهم خوف الفتنة عليهم) [(1)].

- المعيار السابع: معيار استظلال مشروع المصالحة وفض النزاع بسقف الأمة ومصالحها العُليا.

فإن تجديد الاجتهاد في المشروع الإسلامي، يقتضي إعادة بناء الأمة المسلمة من الناحية السياسية، وفق القواعد الشرعية والعقائدية، التي تربط الأمة بعضها ببعض، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى إعادة التآخي والتواصل بين شعوب الأمة وقومياتها، وفك الإغلاقات عنها، بعد أن وضعتها الحملة الصليبية في سجونها الكُبرى، التي سُمِّيَت بالأوطان؛ ومشروع المصالحة معني بتحقيق مصالح الأمة العليا، لا بإعادة إخضاع الشعوب المسلمة للحدود التي رسمتها الحملة الصليبية، ولا بتثبيت "ملوك" و "جنرالات" الذل، بل بإبطال كل ما خلَّفته الحملة الصليبية من بلاء على الأمة، وخاصة "الأزمات" التي خلَّفها المحتل البريطاني، والفرنسي، والأمريكي، واليهودي، والصفوي الإيراني، وغيرهم في بلاد المسلمين.

- المعيار الثامن: معيار إعلان العفو العام عند انتصار المسلمين وسقوط أنظمة الطغاة.

وذلك وفق ما أمر به النبي ﷺ، عند فتح مكة، في الحديث الذي رواه ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: (مَن دخل دارَ أبي سفيانَ فهو آمِنٌ، ومن أغلق بابَه فهو آمِنٌ، ومن دخل المسجدَ فهو آمِنٌ) [(2)]، وضرورة تطبيق هذا المعيار عند

---

(1) تفسير البغوي.

(2) السلسلة الصحيحة.

تحقق الانتصار العام، على أنظمة الطغاة، تطبيقا للقاعدة الشرعية، والتي ستؤدي إلى حقن دماء المجتمع المسلم، ونزع أسباب استمرار النزاع؛ وهي قاعدة تطبق في ظل قواعد أخرى، ومنها محاسبة رؤوس الطغيان، على ما ارتكبوا من جرائم وسفك للدماء.

- المعيار التاسع: معيار العمل بسنة النبي ﷺ عند تأسيس النُّظُم السياسية والتي تتمثل في سيادة الشريعة والعقد الدستوري العام.

وذلك وفق ما أقدم عليه النبي ﷺ، عندما بايع الصحابة رضوان الله عليهم بيعة العقبة الثانية، التي تأسست دولة الإسلام على إثرها، وعندما كتب صحيفة المدينة، بداية هجرته إلى المدينة المنورة، التي حددت طبيعة المرجعية الدستورية للأمة، متمثلة في نبوَّتِهِ ورسالته، والنزول على حكمه وشرعه ﷺ كمرجعية عُليا وحاكمة، وتحديد سِمات الدولة النبوية، والاجتماع على حمايتها كواجب، يشمل جميع الكتل البشرية الموجودة تحت ظِلِّها، وإقرار حقوق غير المسلمين في الدولة النبوية، وضمان أمنهم، ومشاركتهم في تحمل أعباء الدولة الأمنية والاقتصادية، إلى غير ذلك من الحقوق؛ وهو ما يوجب العمل به في ساحات الثورة، وساحات التحولات السياسية في الأمة، والتي تتهيأ لإزالة أنظمة المُلك الجبري، وبدء العمل بالنظام السياسي الراشدي.

- المعيار العاشر: معيار الاستفادة من آليات المصالحة وفض المنازعات، وإدارة المراحل الانتقالية، التي طوَّرها البشر في القرن الأخير، بشرط عدم تصادمها مع سيادة الشرعية، وسلطان الأمة واستقلالها.

الأمر الذي يقتضي دراسة ما أنتجه التطور العلمي والمؤسسي، في هذا الميدان التخصصي، والعمل على الاستفادة منه وتوظيفه، وتنقيته من الفلسفة التي تتناقض مع القواعد الشرعية؛ وضرورة دراسة حالات التوظيف العكسي، الذي قامت به المنظمات الدولية، والحكومات الطاغية ضد الأمة المسلمة، عبر استخدام هذا العلم لتكريس السيطرة والهيمنة على الشعوب، واستخدام الأزمات الإنسانية لإعادة إنتاج الأنظمة الموالية لهم.

ثالثاً: نظريات ومبادئ المصالحة وفض النزاع

في هذه القائمة من النقاط، سوف نستعرض وبشكل ملخَّص أهم المبادئ، والنظريات، التي تتحكم في عملية المصالحة وفض النزاع، والتي يمكن اتخاذها كوثيقة أساسية، لبناء مشروع المصالحة وفض النزاع.

- تزداد الحاجة إلى برامج المصالحة وفض النزاع في البيئات التي انطبقت عليها المعطيات التالية:

- فراغ السلطة وغياب كُلِّي أو جزئي لمنظومة الدولة وأجهزتها، وفقد هيبتها وتأثيرها في المجتمع.
- انتشار السلاح واستخدامه في الإفساد والإضرار بالناس.
- ظهور أمراء الحروب وطغيانهم على المجتمع.
- ظهور مؤسسات أمنية موازية لأجهزة الدولة الأمنية.
- تدخل الأطراف الخارجية بشتى أنواع التدخل.
- انعدام الأمن بمظاهره المختلفة وبشكل جزئي أو كُلِّي.
- انهيار جزئي أو كُلِّي للمنظومات الاقتصادية والاجتماعية.

- تُقَسَّم النزاعات عادة إلى نزاعات خارجية، وهي التي تنشب بين الدول أو الأقاليم، كما تنشب بين مكونات النظام العالمي، والنزاعات الداخلية في المجتمع والدولة الواحدة، والتي تُقَسَّم بدورها إلى:

- النزاع التقليدي الداخلي: والمتمثِّل في الصراع على السلطة، وخصوصاً في ظل الدول الفاشلة، التي ينهار فيها النظام السياسي، إما نتيجة لعجز في النظام نفسه، أو لثورة شعبية تطيح به، ثم دخول مكونات المجتمع المختلفة في حال نزاع، نتيجة لفراغ السلطة والتنافس على تحصيلها.

- النزاع على الموارد: وينشأ إما لفشل النظام السياسي في التوزيع العادل للموارد والثروة، أو نتيجة للصراع على الموارد، في مرحلة ما بعد سقوط النظام السياسي.

- صراع الهوية: وهو الذي ينشأ إما لسعي كتلة اجتماعية في فرض هويتها على بقية المكونات، واستخدام أدوات الدولة لتحقيق ذلك، وإما لوجود كتل اجتماعية، تعاني من تهميش لهويتها ووجودها.

- تعمل برامج المصالحة وفض النزاع، في جميع مراحل نشوء الأزمات واستمرارها، وهي المراحل الأربع المُصنَّفة بحسب مرجعيات النظام الدولي، وأدواته، ومؤسساته، كتحالف الناتو، ومؤسسات الأمم المتحدة، وغيرها، وتتمثل المراحل في: (مرحلة التصعيد – مرحلة الصراع المُسلَّح – مرحلة السلم المؤقت – مرحلة الاستقرار والسلم الكامل)، حيث ينبغي أن تعمل آليات المصالحة وفض النزاع في جميع المراحل المذكورة، بحسب مقتضيات كل مرحلة.

- ينبغي التفريق بين "فلسفة وأداء" برامج المصالحة وفض النزاع، في إطار النظام الدولي ومؤسساته، وبينها في إطار مشروع الأمة المسلمة، ومعاييرها الشرعية والجيوسياسية، حيث يمكن رصد الفروق التالية بين البرنامجين، من خلال المقارنة التالية:

- تسعى فلسفة وبرامج المصالحة وفض النزاع، في إطار النظام الدولي، إلى "استثمار" غير أخلاقي لأزمات الشعوب، وخصوصاً أزمات العالم الثالث، مع التركيز على استغلال أزمات المسلمين، كمحرِّكات سياسية واقتصادية، على المدى القريب والبعيد، لتزيد من السيطرة السياسية والاقتصادية لفرقاء النظام الدولي على المسلمين، وعلى مقدراتهم.

- تعمل فلسفة وأدوات النظام العالمي في المصالحة وفض النزاع، على دعم وتثبيت الأنظمة الطاغوتية ضد الشعوب، من خلال إطالة أمد الأزمات وتغذيتها،

والتحكم في مخرجاتها، وخصوصاً في إطار إعادة إنتاج الأنظمة الطاغوتية الجديدة، وتبريد الساحات الثورية لصالحهم.

- بينما تؤسس فلسفة وأدوات المصالحة وفض النزاع التي تنتمي لمشروع الأمة، ومعاييره الشرعية والجيوسياسية، إلى استثمار ثورة الأمة وشعوبها، باتجاه الانعتاق من سيطرة النظم الطاغوتية، وأنظمة المُلك الجبري، والدفع باتجاه النظام السياسي الراشدي، وربط وحدات الأمة الجيوسياسية بعضها ببعض، في ظل مشروعٍ متكاملٍ، وترابطٍ عقديٍ، ومصالحَ عُليا مشتركة.

- وتسعى فلسفة وبرامج المصالحة وفض النزاع، في إطار النظام الدولي، إلى اختراق صفوف الشعوب الثائرة، عبر جمع المعلومات الاستخباراتية الدقيقة، عن واقع الثورة ومكوّناتها، واختراق صفوفها بالجواسيس والعملاء، ثم استخدام نمطية الأداء البشري في الأزمات، لفرض السيطرة والتحكم في الساحات الثورية، وسوقها نحو نتائج محددة ومرسومة سلفاً.

- تفرُّق فلسفة وأداء برامج المصالحة وفض النزاع، التي تنتمي لمشروع الأمة، بين مرحلة الثورة، ومرحلة ما بعد الثورة، فهي تعمل في المرحلة الأولى لدعم صمود الثوار، ووحدة صفوفهم، وتكامل أدائهم، في وجه الأنظمة الطاغوتية، وتعمل في المرحلة الثانية التي تلي سقوط الأنظمة ونجاح الثورة، إلى تحقيق سِلْم تام بين الفصائل الثورية والمكونات الاجتماعية، وتدفع باتجاه استقرار وترسيخ النظام السياسي، الذي يُعبِّر عن تطلعات الشعوب الثائرة.

- وتزداد حاجة الشعوب الثائرة إلى برامج المصالحة وفض النزاع، في حال دخول الساحات الثورية، إلى مرحلة فراغ السلطة، والتنازع على شكلها، وحدودها، وفلسفتها، فحينئذ ينبغي على برامج المصالحة وفض النزاع، العمل بأقصى طاقتها، لتحقيق السلم، ونزع أسباب الصراع، ثم الدفع باتجاه استقرار النظام السياسي والنظام المجتمعي.



- تعتبر الدراسات التي تُعنى بالتحليل الشامل لأسباب وخلفيات النزاع، من أهم المقدمات والأسس، التي تُمكّن مؤسسة المصالحة وفض النزاع، من الدخول الصحيح على ساحات النزاع، واستثمار المعلومات، في فهم خلفيات النزاع، والعمل على إعادة بناء العلاقات بين الفئات المتنازعة؛ وقد تبلورت ثلاثة مدارس حديثة في تحليل النزاع وخلفياته وهي:

- مدرسة تحليل الأسباب الجذرية: وهي التي تبحث في جذر النزاع وتاريخه، كمُخلَّفات الاستعمار، وآثاره على الشعب المعني.
- مدرسة التحليل المُركَّب: وهي التي تبحث في مدى تداخل العوامل السياسية والاقتصادية في تَشَكُّل النزاع وتعقيده.
- مدرسة تحليل خارطة النزاع: وهي التي تبحث في تاريخ البلاد محل الدراسة، وموضوع النزاع وأطرافه، ودور التدخل الخارجي.

- وعلى مؤسسات المصالحة وفض النزاع، العاملة في ساحات الأمة المسلمة، أن تعمل على توظيف المناهج الثلاثة السابقة كلها، مع التركيز على دراسة ثلاثة عوامل كُبرى، تُشكل أرضية النزاع في الساحات المختلفة، وهي:

- عامل دكتاتورية النظم السياسية، بشقِّيها الملَكي والعسكري، وسيطرتها على الأمة خلال القرن المنصرم، واستقوائها بأعداء الأمة، ومشاريعهم المتداعية عليها، كالمشروع الصليبي، والمشروع الصهيوني، والمشروع الصفوي الإيراني.
- عامل الآثار الثقافية والنفسية، التي خلفتها مرحلة "الملك الجبري" على شعوب الأمة، وأثر الانقسامات العرقية، والقومية، والجغرافية، في تأجيج النزاعات، والاختلافات بين مكوِّنات الشعوب.
- عامل الهيمنة الخارجية لمشاريع تداعي الأمم، والاختراقات السياسية والأمنية والاقتصادية، لساحات الأمة المختلفة، وما نتج عنها من تحكُّم في علاقات مكوِّنات الشعوب المسلمة البينيَّة.

- كما تبلورت حديثاً ثلاث مقاربات نظرية، أو مناهج في تحليل النزاعات، واتجاهات الحل لتلك النزاعات [1]، وهي:

- منهج هارفارد، الذي يؤكد على ضرورة التفريق بين المواقف (ما يقول الناس أنهم يريدونه)، والمصالح (ما الذي يريده الناس من قولهم)، ويعرض هذا المنهج رؤيته بإمكانية حل النزاعات، عندما نجعل الأطراف الفاعلة في النزاع، تركز على المصالح بدلاً من المواقف، وعندما ندفعهم لتطوير معايير مقبولة، وبشكل مشترك، للتعامل مع تلك الاختلافات.

- ثم تأتي نظرية الاحتياجات البشرية، والتي تجادل بأن النزاعات ناتجة عن احتياجات إنسانية أساسية "عالمية" غير مُشبَعة، والتي على ضوئها يجب تحليل الاحتياجات، وتفهمها، وإشباعها حتى يتم حل النزاع.

- ثم يأتي نهج "تحويل الصراع"، الذي يرى بأن النزاعات عبارة عن تفاعلات مُدمِّرة أو بناءة، اعتماداً على كيفية التعامل مع النزاعات أو "تحويلها"، وينظر إلى النزاعات على أنها تفاعل بين الطاقات يمكن استثماره، عبر التركيز على المفاهيم المختلفة، ورؤية السياق الاجتماعي والثقافي الذي يتم فيه بناء الواقع، كما يسعى نهج "تحويل النزاع" البناء، إلى تمكين الجهات الفاعلة، ودعم الاعتراف فيما بينها.

- على مؤسسة المصالحة وفض النزاع، أن تسعى لتحليل الأسباب الجذرية والأساسية للنزاع، بين مكونات المجتمع، والتي غالباً ما تكمن في المعطيات التالية:

- حرمان فئة أو عدة فئات من المشاركة السياسية وصناعة الواقع السياسي الجديد.

- التهميش والحرمان الاقتصادي لبعض الفئات أو لغالبية الشعب.

- إرث الاحتلال العسكري وآثاره طويلة المدى على المنطقة.

- الصراع على الموارد والثروة.

---

(1)Simon Mason and Sandra Rychard, SDC Conflict Prevention and Transformation Division,2005.



- الخوف الجماعي الذي ينتاب فئات المجتمع نتيجة فشل الدولة.
- عدم الاعتراف ببعض الفئات في المجتمع كالمهاجرين وغيرهم.
- تعمد الجهات الخارجية بإغراق المجتمع في الصراع الداخلي.
- وغيرها من معطيات النزاع.

● فيما يلي قائمة بالاعتبارات الأساسية، التي يتوجب العمل بها في إدارة عملية المصالحة وفض النزاع[1]، وتحقيق السلم، (أدخلنا بعض التعديلات على هذه القائمة من الاعتبارات، وفق المعايير التي اعتمدناها في وضع المشروع الإسلامي):

- الاعتبار الأول: ضرورة البدء بكشف وضع وحالة الصراع عبر الخطوات التالية:

1- كشف الأهداف والمعتقدات الأساسية للأطراف المتنازعة، وليس مجرد الأقوال والخطاب العام لها.

2- تحديد الحقائق في النزاع، تمهيداً للتمييز بينها وبين الأوهام.

3- ضرورة أخذ منظور الصراع لدى الأطراف بعين الاهتمام، بل والنظر للنزاع بأعينهم.

4- استيعاب حجج كل طرف ومطالبه، مع تقليل المحتوى العاطفي.

- الاعتبار الثاني: ضرورة بلورة (المصلحة المبدئية) للأطراف، والتي تجعلهم يقولون (نعم) لبدء برنامج المصالحة، عبر الخطوات التالية:

1- تجزيئ الصراع والاتفاق على القضايا الصغيرة.

2- تحديد التنازلات المتبادلة بين الأطراف.

3- مطالبة الأطراف بسلوك محدد، بدلاً من مطالبتهم بالاتفاق على مبدأ.

4- حفظ ماء وجه الأطراف المتنازعة، وعدم الوقوع في مظهر إهدار كرامة أي طرف.

---

(1) R. J. Rummel, Understanding Conflict and War, Vol.5, SAGE Publications, edition1,1981.

- الاعتبار الثالث: ضرورة استدعاء الاهتمامات المشتركة بين الأطراف المتنازعة، كاستدعاء الخطر المشترك على الأطراف المتنازعة، أو شبح الاعتداء المحتمل على الأطراف المتنازعة، وبالتالي الدفع باتجاه العروض والاتفاقات التي فيها جذب للطرفين، والتي يمكن أن يعتبروها مجزية لكل طرف.

- الاعتبار الرابع: التركيز على إرضاء المصالح بشكل متبادل، بحيث يتم تلبية مصلحة محددة لطرف، مقابل مصلحة أخرى للطرف المقابل.

- الاعتبار الخامس: التأكيد على "المرجعية الشرعية" في إقرار مبادئ الصلح وفض النزاع والفصل بين المتنازعين، من حُرمة الدماء، وحُرمة الشقاق، ووجوب رد المظالم، وغيرها من الأحكام، كما تتمثل الشرعية في جانبها السياسي، المستمد بدوره من قواعد الشريعة الإسلامية، في "حق السيادة" لكل مجموعة بشرية على أرضها، وإدارة شؤونها باستقلال، والحقوق المشتركة بين المكوِّنات الاجتماعية على الأرض الواحدة، من حق الجوار، وحق المشاركة في الثروة، وحق الأمن والسلم الاجتماعي، إلى غير ذلك من الحقوق؛ وينبغي الانتباه إلى الخطوات التالية في مسألة استحضار مسألة "الشرعية":

1- إثبات الأسباب الشرعية في الاتفاقيات والقرارات.
2- البحث عن سوابق تدعم الحل المقترح.
3- الاعتراف بشرعية الحقوق التي أدت للصراع.
4- تجنب الوقوع في خطأ إهمال أي قضية من قضايا المتنازعين، وعدم رؤيتها.
5- تحسين أجواء التفاوض عبر إشراك طرف ثالث، يتمتع باعتراف الأطراف المتنازعة.

- الاعتبار السادس: ضرورة الالتزام بمصداقية مؤسسة المصالحة وفض النزاع، وذاك من خلال الالتزام بمتطلبات عروض الصلح، والالتزامات التي تلقيها على كاهل المؤسسة ورجالها، سواء كانت تلك العروض تتضمن، وعوداً بتحقيق متطلبات محددة، أو تهديداً بمعاقبة الأطراف المخالفة.

- الاعتبار السابع: العمل بمبدأ إنشاء مسافة آمنة، أو فضاء بين المتنازعين، سعياً لتبريد حدة الصراع، وفسح المجال لرؤية أكثر تعقلاً وقابليَّةً للحوار، ويتم ذلك عبر الانسحاب المتبادل، أو تدخل طرف ثالث للفصل بين الجانبين.

- الاعتبار الثامن: ضرورة الأخذ بمبدأ "مقاومة ومواجهة عدوان أي طرف من الأطراف المتنازعة"، واعتماده على التصعيد وفرض الإرادة عبر استخدام القوة، أخذاً بقوله تعالى: ﴿فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾، فيتحتم على مؤسسة المصالحة وفض النزاع، أن تقابل ذلك بمواجهة مكافئة لقوة المعتدي، عبر استخدام القوة ضده، دون الاستخدام المفرط للقوة، والذي يمكن أن يدمِّر فرص المصالحة.

- الاعتبار التاسع: الحذر من التسبب في حدوث أي فجوة، بين توقعات الأطراف المتنازعة، والقوة التي يملكونها، لأنهم في حال انخفض مستوى توقعاتهم لما سوف يحصلون عليه، عبر التفاوض والمصالحة، فإنهم سوف يلجؤون إلى القوة لعبور تلك الفجوة؛ ومن وسائل تجنب حدوث الفجوة المذكورة، أن يتم الاتفاق على تغييرات تدريجية للوصول إلى النتيجة الكلية، واللجوء إلى عملية إعادة رسم المعاهدات، ومناقشة التفاهمات وإعادة تعريفها، والسعي لتغيير الممارسات.

- الاعتبار العاشر: ضرورة العناية بتفاصيل بيئة المصالحة وفض النزاع، التي سوف تجتمع فيها أطراف النزاع، والتي ينبغي فيها تحقيق الشروط الشكلية، والجوهرية، في إدارة عمليات المصالحة، ومنها تحديد الأماكن المحايدة لجمع الأطراف المتنازعة، وأن يكون المكان طلقاً وواسعاً، وأن يتساوى الجميع في أماكن جلوسهم، حيث يمكن تطبيق نظام الموائد المستديرة، وضرورة الحفاظ على مستوى فعَّال ومستمر من الاتصال، مع جميع الأطراف.

- تبدأ كل عملية من عمليات المصالحة وفض النزاع، بدراسة شاملة "لملف الصراع"، من كل جوانبه في منطقة النزاع المعنية، ومن أساسيات ذلك:

- دراسة مكونات الصراع الأساسية: كتاريخ الصراع، والمناطق التي شملها الصراع بشريا وجغرافيا، والفئات التي شاركت في الصراع، وعدد القتلى وعدد المُهجَّرين، وطرق العنف المستخدمة ووسائله.

- دراسة الأسباب والظروف التي نشأ فيها الصراع: من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والمؤسسات والهياكل التي شكَّلت الصراع، وعلاقة ذلك كله بظروف خاصة ومحددة أدت إلى نشوب الصراع، كفقد سلطة الدولة المركزية، وعدم تطبيق أسس الحكم الرشيد، أو تزوير الانتخابات، أو فشل برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي، أو عدم المساواة ووجود عرقيات اجتماعية متناقضة، أو التوزيع غير العادل للأراضي، أو الصراع على الموارد وغير ذلك.

- دراسة هيكلية الصراع والعوامل الفاعلة فيه: من حيث تحديد الفاعلين الرئيسيين في الصراع، كالقادة السياسيين، والجيش، والجماعات المسلحة، والمجموعات الإجرامية، وغيرهم، ووضع قائمة باهتمامات تلك الفواعل والأطراف، وعلى ماذا يركزون، وأهدافهم، وتطلعاتهم، وتخوفاتهم، واستراتيجيات عملهم، ومواقع سيطرتهم، وانتشارهم، وتوقعاتهم، والحوافز التي تحركهم، والمثبطات التي تعترضهم في الصراع، وعلاقة كل تلك الأطراف بعضها ببعض، وعلاقتهم بالسلطة الموجودة.

- دراسة طبيعة السلطة والسيطرة التي تتمتع بها الأطراف المتنازعة، وكيف حصلوا عليها، ومصادر دعمهم، والمخاطر التي يتعرضون لها، ومدى توفر الشرعية المحلية لهم، ومدى قدرتهم على فرض سلطتهم، على المؤسسات الرسمية والشعبية، ومدى سيطرتهم الاقتصادية، وعلاقة المنفعة المتبادلة مع الأطراف الأخرى، وطبيعة القوة التي يملكونها، إلى غير ذلك من المعلومات الأساسية عنهم.

- دراسة المتغيرات في الصراع، ومراقبة الاتجاهات الحالية فيه: كالتحولات في سلوك الفاعلين الأساسيين في الصراع، من اشتداد العنف، وزيادة الانفاق الدفاعي، وفرض الهيمنة وتوسعها، وكدخول فواعل جديدة على معادلة الصراع، وملاحظة العوامل والمعطيات التي ترفع مستوى النزاع، كالانتخابات، والانهيارات الاقتصادية،



والاغتيالات، ودراسة السيناريوهات التي يمكن تطويرها، لاحتواء الموقف بين أفضل وأسوأ سيناريو.

- جمع المعلومات الكافية عن الجهات والكُتَل في مجتمع النزاع، والتي يمكن اعتبارها قدرات وعوامل لصالح السلام، ومن هي الجهات التي تمارس القيادة من أجل السلام، كالمؤسسات الاجتماعية والمدنية، والسلطات الدينية، وأدوات العدالة المحلية.

- ما هي طبيعة العلاقات السائدة بين الجهات الفاعلة، في ساحة التنازع والاتجاهات التي تتحكم فيها.

- ما هي طبيعة التوزان الاستراتيجي بين الجهات الفاعلة في ساحة التنازع.

● ويمكن للمشرفين على مشروع المصالحة وفض النزاع، الاستفادة من الخطط والبرامج، التي تم تنفيذها على مستوى المنظمات العالمية، كالأمم المتحدة، والمنظمات العالمية الأخرى، العاملة في هذا الميدان، مع أخذ الحيطة والحذر، من خطورة الأجندات العقائدية، والسياسية، التي تتحكم في أداء تلك المنظمات، ومنها:

- تحكم أجندات "أصحاب المصلحة"، أو من يُسمَّون ب "stake holders"، في توجيه الصراع لصالحهم، كالأعضاء الدائمين لمجلس الأمن في الأمم المتحدة، أو الشركات العابرة للقارات، أو التنظيمات العقائدية العالمية، كالفاتيكان، والمنظمات الكنسية واليهودية، التي تمارس عنصرية بغيضة تجاه الأمة المسلمة في كل مكان، مما يؤدي إلى انتقائية في حل قضايا المصالحة وفض النزاع، حيث يميلون دائماً إلى استثناء المسلمين، ولذلك تبقى ملفات قضاياهم مفتوحة، ودامية لعشرات السنين؛ ويمكن الوقوف على القائمة التالية، من "أصحاب المصالح"، على مستوى أوروبا فقط، كنموذج في طبيعة المتحكمين في إدارة الأزمات، وقضايا المصالحة وفض النزاع، في العالم:

The Consortium uses the following categories of stakeholders in the Project

- Intergovernmental organization (EU)

- Government (state ministry / department)
- Military – Police
- Nongovernmental (NGO) / non-profit organization
- Faith-based organization
- Community-based organization
- University, research institute
- Corporation / private sector

وقد وردت تلك القائمة، في برنامج تدريبي للاتحاد الأوروبي، ضمن مجال "بناء السلم" (1).

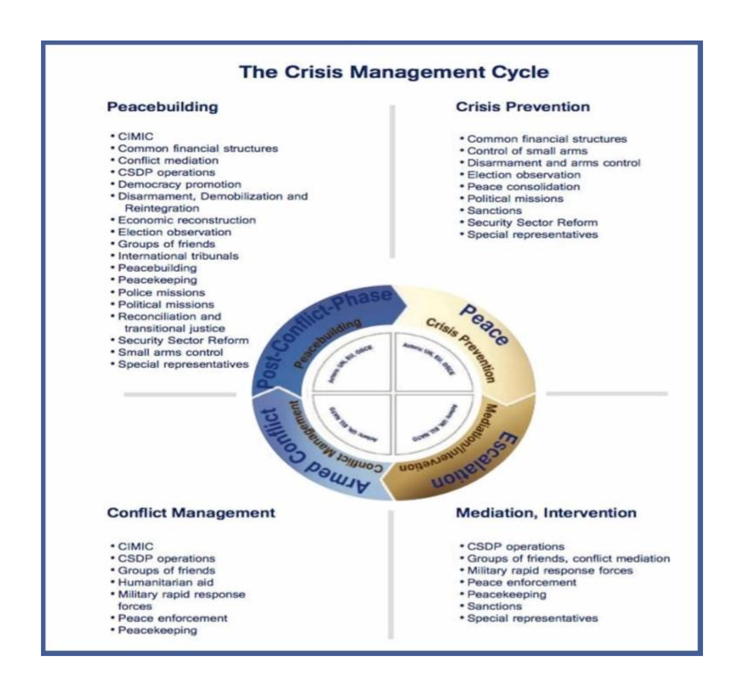
- ومن الأجندات العقائدية، والفكرية، التي تتحكم في أداء المنظمات الدولية، اتجاهم لفرض رؤية عقائدية وأخلاقية محددة، من خلال إدارة قضايا المصالحة وفض النزاع في العالم، كقضية الاهتمام بالمرأة والطفل والأسرة، وبذل الجهود الواسعة للتأثير على قطاع المرأة لصالح رؤيتهم العقائدية والأخلاقية، وافتعال الأزمات الوهمية تجاه العلاقات الاجتماعية والأسرية، ومحاولة زرع الاتجاهات الأخلاقية المدمرة، كعنايتهم بما يسمى "بالجنس الثالث" إلى غير ذلك من الممارسات.
- وتتحكَّم القوى الكُبرى وبالذات الدول الغربية في مسارات ومآلات الأزمات الإنسانية، عبر التحكم في وضع ما يُسمَّى "بالقانون الدولي"، ثم تطبيقه عبر مؤسساتهم ومعاييرهم الخاصة التي يفرضونها على ساحات الأزمات.
- كما تلعب ما يُسمى "بالدول الكبرى" الأدوار القذرة والمتعارضة، في مسارح الصراع، حيث ترسل فرق المصالحة وفض النزاع من جهة، ثم ترسل عملاء المصانع

---

(1)STRENGTHENING THE CAPABILITIES AND TRAINING CURRICULA OF CONFLICT PREVENTION..., PeaceTraining.eu, 700583,2016.

الحربية لبيع الأسلحة للأطراف المتنازعة من جهة أخرى، وبالتالي تدخل في عمليات تغذية الصراع واللعب به، بالإضافة إلى الأدوار القذرة التي تلعبها تلك الدول في إدارة قضايا النزاع العالمية، من خلال تبادل الأدوار والتناقضات على مستوى مجلس الأمن، فتجد أمريكا تقتل في أفغانستان، وروسيا تقتل في سوريا وليبيا، ثم يصوِّتون في مجلس الأمن، كحكَّام في شأن الشعوب التي قتلوها!

- وتتدخَّل القوى الكبرى في منحنيات الصراع، التي تحكم قواعد إدارة الأزمات، لفرض أجنداتهم، وخصوصاً فيما يتعلق بتشكيل اتجاهات محددة في بناء النظم السياسية، المتولِّدة من الأزمات، واستغلال تلك الفرص لبناء النظم الموالية، والتحكم التام في الشعوب، كما يبدو في هذا المخطط الاستراتيجي، الذي تستخدمه الدول الغربية والمنظمات العالمية التابعة لها، كحلف الناتو، والاتحاد الأوروبي [1].



(1) المرجع السابق.

وأوصي بالاستفادة من بعض تلك البرامج، كمراجع لتطوير مناهج المصالحة وفض النزاع، ومواد للتدريب، كبرنامج "دليل البرمجة في فض النزاع وبناء السلام"، الذي وضعته منظمة (اليونيسيف) في الأمم المتحدة عام 2016م [1].

والدليل الذي وضعه سيمون كيس عام 2019م بعنوان: رسم خرائط مناهج المصالحة [2]، والذي يتميز بتلخيص وعرض أهم النظريات والمقاربات المطروحة، على مستوى العالم في مجال المصالحة وفض النزاع، وغير ذلك من المراجع.

رابعاً: منهجية ومتطلبات إدارة المرحلة الانتقالية

تعريف المرحلة الانتقالية:

المرحلة الانتقالية، هي عملية متعددة المراحل والمستويات، تؤدي بمجملها إلى تسهيل عملية انتقال المجتمع، من ماضي منقسم ومتنازع، إلى اتفاق الفرقاء على رؤية وآليات لمستقبل مشترك.

وتُستخدم المصطلحات التالية، للتعبير عن ذات المعنى، أو أجزاء منه:

- العدالة الانتقالية
- العدالة الجنائية
- العدالة الاجتماعية
- العدالة الاقتصادية

ويمكن ملاحظة سِمَتَين أساسيتين في تعريف المرحلة الانتقالية، وهما:

---

(1) https://www.unicef.org/media/59156/file

(2)https://www.peacemakersnetwork.org/wp-content/uploads/2019/08/Mapping-on-Approaches-to-Reconciliation.pdf

السِّمَة الأولى: يمكن تمييز المرحلة الانتقالية بوضوح، من خلال وقوعها بين مرحلة الصراع المسلح، ومرحلة السلم الكامل، والاستقرار السياسي.

السِّمَة الثانية: تتحقق في المرحلة الانتقالية، سمة اختراق ساحة النزاع، عبر قبول الأطراف المتنازعة، بالحوار فيما بينها، وبدء التفاوض على مساراتٍ مبدئيةٍ وأوَّليَّةٍ في عملية المصالحة، ويترتب على ذلك انخفاض حاد في مستوى، ممارسة العنف والصراع المسلح.

وفيما يلي أهم النقاط في منهجية، ومتطلبات إدارة المرحلة الانتقالية:

- ينبغي تمييز المراحل الانتقالية في الساحات الثورية العربية، عن بقية الأزمات في العالم، فإن الساحات العربية تتميز بتعدد أنواع المواجهات، والاستقطاب في الصراع، وذلك بسبب مستوى التعقيد الذي نشأ، بفقد الشعوب العربية لسيادتها، في ظل الأنظمة العميلة، التي زرعتها الحملة الصليبية، وهيمنة المشروع الصهيوني على المنطقة منذ قرن كامل، وبسبب ثورات الربيع العربي، التي هددت وبشكل جماعي، النفوذ الصليبي، والصهيوني، والصفوي؛ حيث يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من الصراع، تخوضه شعوب المنطقة العربية، أما النوع الأول فهو صراع الشعب المعني ضد النظام الذي يحكمه، عسكرياً كان أم مَلَكيّاً، وأما النوع الثاني فهو صراع الشعوب مع المحتل الخارجي، الذي يحاول ملء فراغ سقوط الأنظمة، كما حدث في سوريا، عبر الاحتلال الإيراني، ثم تبعه الاحتلال الروسي، والحال ذاته جرى في ليبيا بالوجود الروسي، واليمن بالوجود الإيراني، ثم يأتي النوع الثالث من الصراع، وهو صراع الشعوب ضد التدخل العسكري والأمني، الذي تقوده أنظمة القمع العربي، بشكل جماعي ومتساند، تحت عنوان: الناتو العربي، أو "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي - ميسا"، الذي أنشأه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام 2017م، والمتحالف مع الكيان الصهيوني، وأوضح تطبيقاته، هي تلك التي تجري في اليمن وليبيا.

- عند نجاح الساحات الثورية العربية، في إسقاط الأنظمة الطاغوتية، وفي مواجهة التدخلات العسكرية الخارجية، فإنها غالباً ما تقع في المرحلة الثانية من الصراع، وهي مرحلة الصراع الداخلي، والتي يمكن وصفها بمصطلح "النزاع"، حتى نميزها عن مرحلة مواجهة الشعوب لأنظمة الحكم المجرمة، حينها تدخل مُكوِّنات الساحة الثورية، في اختلاف شديد فيما بينها، ونقصد بالمكوِّنات الفصائل المقاتلة، والنواحي الجغرافية، والقبائل، والكتل العِرقية، والجماعات، والتيارات الفكرية والعقائدية، فيختلفون على كل شيء، بدءاً من اختلافهم على شكل النظام السياسي وطبيعته، وحقوق الكتل المختلفة، في إرساء النظام السياسي، إلى توزيع الثروة، ويضاف على ذلك، ما خلَّفته الأنظمة الطاغوتية العربية، من تفكك اجتماعي، وقائمة الظلم والتعدي على حقوق الشعوب؛ الأمر الذي يزيد من تعقيد مهمة المصالحة وفض النزاع، وبالتالي إدارة المرحلة الانتقالية.
- يتوجب على العلماء والخبراء الملتزمين بمعايير المشروع الإسلامي، السعي لبلورة منهج متكامل، في إدارة عمليات المصالحة وفض النزاع، وإدارة المرحلة الانتقالية، كمنهجية حضارية متميزة، في ظل المنهجية الإسلامية، التي اختزلت منهجية الصلح وفض النزاع بين المؤمنين، في آيتين من كتاب الله تعالى، في سورة الحجرات بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ، إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ الحجرات:9-10، وقد أورد الإمام الطبري في تفسير الآية، قول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال: قال زيد في قول الله تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا) وذلك الرجلان يقتتلان من أهل الإسلام، أو النفر والنفر، أو القبيلة والقبيلة، فأمر الله أئمة المسلمين أن يقضوا بينهم بالحقّ الذي أنزله في كتابه: إما القصاص والقود، وإمَّا العقل والعير، وإمَّا العفو، (فَإِنْ بَغَتْ



إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى) بعد ذلك كان المسلمون مع المظلوم على الظالم، حتى يفيء إلى أمر الله ويرضى به [1].

ويتبين لنا من ذلك بأن الآيتين قد جمعتا منهجاً ربانياً واجب الاتباع في المصالحة وفض النزاع، حيث يمكن الوقوف على مبادئ هذا المنهج فيما يلي:

- المبادرة إلى الإصلاح بين المتنازعين من المسلمين فرض كفاية، إذا قام بع البعض سقط عن الآخرين، وإذا لم يبادر له أحد من المسلمين أثم الجميع.
- إن فرض الإصلاح والفصل بين المتنازعين من المسلمين يبدأ بإمام المسلمين، سواء كان إماماً عاماً وهو الخليفة، أو إمامَ ناحيةٍ أو إقليمٍ، كالوالي ونحوه، كما يشمل أصحاب الهيئات والمكانة، والعلم من علماء، وخبراء، ومستشارين، وشيوخ القبائل، والعشائر، وأمثالهم.
- يتوجب على الحاكمين أو المصلحين كما يتوجب على المتنازعين أن يُحكِّموا أمر الله عز وجل بينهم، وقواعد شرعه الذي أنزله على رسوله ﷺ، وهو مقتضى تعريف العدل والقسط بقوله تعالى: (فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا)، ثم أن يعملوا بما هو تبع للشرع كالعرف.
- يتوجب على الأمة ومن يمثلها أن يستخدموا القوة ضد من لا يستجيب لأمر الصلح، والذي يدخل تحت حكم "البغي"، إلى أن يتمكنوا من ردعه عن غيه وبغيه، وهي مسؤولية جماعية، ينبغي أن تحشد لها الإمكانات البشرية، والمادية لتحقيقها في المجتمع المسلم.

---

(1) تفسير الطبري.

- ويترتب على تطبيق حكم الله عز وجل في الإصلاح بين المتنازعين، تحقق المصلحة العليا للأمة، ومصالح المجتمعات المسلمة، مهما تنوع البشر واختلفت الأماكن.

- كما يترتب على تطبيق حكم الله عز وجل في مسائل المصالحة وفض النزاع، وإدارة المراحل الانتقالية، ألا يُمَكَّنَ الكفرة والمنافقين من مباشرة هذه المهمة الخطرة، من مصالح الأمة العُليا، لأنهم سيُراعون مصالح أمم الكفر، التي ينتمون لها بالضرورة، وسوف يعملون من خلال ذلك التمكين، على إفساد مصالح الأمة، وزيادة حدة النزاع والفتنة.

- على قادة برامج المصالحة وفض النزاع، أن يستثيروا معاني الأخوة والترابط بين المؤمنين، لإحداث نقلة حقيقية في النزاع، كما جعل الله عز وجل أصل علاقة المؤمنين "الأخوَّة"، بقوله جلت قدرته: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ الحجرات:10، قال القرطبي في تفسير الآية: (في هذه الآية والتي قبلها دليل على أن البغي لا يزيل اسم الإيمان؛ لأن الله تعالى سماهم إخوة مؤمنين مع كونهم باغين) [1].

- كما يتوجب على علماء الأمة المسلمة وفقهائها، أن يجتهدوا في جمع ما ورد في مدونات الفقه، في باب التنازع والصلح، ثم ينظروا فيما استجد من نوازل هذا العصر، في ذات الموضوع، فيجددوا للأمة فقهها واجتهادها في هذه الساحة؛ ونتوقف على هذا النموذج الفقهي، الذي أورده الإمام القرطبي، في تفسيره للآيتين في سورة الحجرات، والتي وقف فيها على مسألة التعويض، والأحكام الفقهية في قتال البغاة، والمتأولين، فيقول: (وما استهلكه البغاة والخوارج من دم، أو مال، ثم تابوا لم يؤاخذوا به، وقال أبو حنيفة: يضمنون، وللشافعي قولان، وجه قول أبي حنيفة أنه إتلاف بعدوان فيلزم

---

(1) تفسير القرطبي.

الضمان، والمُعوَّل في ذلك عندنا أن الصحابة - رضي الله عنهم- في حروبهم لم يتبعوا مدبراً، ولا ذفَّفوا على جريح، ولا قتلوا أسيراً، ولا ضمنوا نفساً، ولا مالاً، وهم القدوة. وقال ابن عمر: قال النبي ﷺ: (يا عبد الله أتدري كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة)؟ قال: الله ورسوله أعلم. فقال: (لا يجهز على جريحها ولا يقتل أسيرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيؤها). فأما ما كان قائماً رُدَّ بعينه. هذا كله فيمن خرج بتأويل يسوغ له. وذكر الزمخشري في تفسيره: إن كانت الباغية من قلة العدد، بحيث لا منعة لها، ضمنت بعد الفيئة ما جنت، وإن كانت كثيرة ذات منعة وشوكة، لم تضمن، إلا عند محمد بن الحسن رحمه الله، فإنه كان يفتي بأن الضمان يلزمها إذا فاءت. وأما قبل التجمع والتجنُّد، أو حين تتفرق، عند وضع الحرب أوزارها، فما جنته ضمنته عند الجميع. فَحَمْل الإصلاح بالعدل في قوله: فأصلحوا بينهما بالعدل، على مذهب محمد واضح منطبق على لفظ التنزيل. وعلى قول غيره وجهه أن يُحمل على كون الفئة الباغية قليلة العدد. والذي ذكروا أن الغرض إماتة الضغائن، وسل الأحقاد، دون ضمان الجنايات ليس بحسن الطباق المأمور به من أعمال العدل ومراعاة القسط. قال الزمخشري: فإن قلت: لم قُرن بالإصلاح الثاني العدل دون الأول؟ قلت: لأن المراد بالاقتتال في أول الآية أن يقتتلا باغيتين، أو راكبتي شبهة، وأيَّتهما كانت فالذي يجب على المسلمين أن يأخذوا به في شأنهما، إصلاح ذات البين وتسكين الدهماء، بإراءة الحق والمواعظ الشافية ونفي الشبهة، إلا إذا أصرَّتا فحينئذ تجب المقاتلة، وأما الضمان فلا يتجه. وليس كذلك إذا بغت إحداهما، فإن الضمان متجه على الوجهين المذكورين [1].

- تنقسم النزاعات من حيث المرحلة التي يمر بها النزاع إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اندلاع النزاع نتيجة العوامل التي أدت إلى انفجاره.

القسم الثاني: التصعيد في النزاع القائم نتيجة لتجدد العوامل.

---

(1) تفسير القرطبي.

القسم الثالث: الاستمرار المنضبط للنزاع بوتيرة محددة.

ويقابل ذلك استراتيجيتين أساسيتين للتعامل مع تلك الأقسام، وهما:

الاستراتيجية الأولى: استراتيجية الاحتواء التي تصلح للقسم الأول من النزاع، والتي تهدف إلى منع تمدد النزاع إلى ساحة أوسع.

الاستراتيجية الثانية: وهي استراتيجية إدارة النزاع، والتي تصلح للقسمين الثاني والثالث، والتي تهدف إلى تخفيض مستوى النزاع، ثم إحداث اختراق فيه، عبر نقل المتنازعين إلى التفاوض ثم الصلح.

- كما يُقسَّم النزاع أو الصراع بحسب المشاركين والمتدخلين فيه إلى أربع نطاقات:

النطاق الأول: هو التنازع على المستوى المحلِّي، وفي جزء من البلاد.

النطاق الثاني: هو التنازع على المستوى القومي أو القُطري

النطاق الثالث: هو التنازع على المستوى الإقليمي

النطاق الرابع: هو التنازع على المستوى الدولي

- كما يُقسَّم النزاع بحسب أسبابه إلى:

نزاع حول الهوية، ونزاع على السلطة، ونزاع على الموارد، ونزاع نتيجة للتدخل الخارجي.

- وللاستفادة من التجارب الإنسانية الحديثة والخبرات المتراكمة لتحديد طبيعة "المرحلة الانتقالية"، فسوف نستعرض في هذه النقطة، أهم ما أجمع عليه الباحثون والمؤسسات العاملة، في مجال المصالحة وفض النزاع، من أهداف ومبادئ، لتحقيق المرحلة الانتقالية، مع تعديل المادة بما يتناسب ومعايير المشروع الإسلامي، ويُختصر الموضوع في أربعة أهداف كالتالي:

الهدف الأول: العمل على زرع ثقافة الأخوَّة والمصالحة ومنع البغي

ويتحقق هذا الهدف من خلال المبادئ التالية:

- الحوار بين المتنازعين.
- تعزيز نظم وأليات تسوية المنازعات اللاعنفيَّة.
- معالجة الصدمات النفسية التي خلفها النزاع في المجتمع، من خلال القواعد الشرعية، والأخلاقية، والتربوية، التي نصت عليها الشريعة الإسلامية.
- تحديد مدى مسؤولية كافة الأطراف في النزاع، من خلال فصل الحقائق عن الخيال والمبالغات.
- بناء القدرات المتخصصة والتدريب على حل النزاعات.
- إنشاء محاكم جرائم الحرب والقصاص وتمكينها من أداء دورها.
- اعتماد نظام التعويض المادي للمتضررين.
- تعزيز عملية العدالة الانتقالية.
- استخدام التعليم من أجل بث روح ومعاني الأخوة والسلام بين مكونات المجتمع.

الهدف الثاني: إصلاح مؤسسات العدالة والأمن

ويتحقق هذا الهدف من خلال المبادئ التالية:

- اعتماد أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية في جميع الشؤون المؤسسية والتنفيذية.
- إصلاح نُظُم الأمن المتمثلة في الجيش والشرطة والمخابرات.
- الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وضبطها.
- تمكين العلماء والوجهاء في المجتمع من ممارسة أدوار الصلح.
- الحد من المظاهر المسلحة واستبدالها بمظاهر اللاعنف.
- الاستعانة بشرطة المجتمع المحلي لإقرار الأمن والطمأنينة.

- نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع.
- إزالة مخلفات المعارك وخاصة الألغام والمتفجرات.

الهدف الثالث: تطبيق سياسات ومبادئ النظام السياسي الراشدي

ويتحقق هذا الهدف من خلال المبادئ التالية:

- بث وتعليم أصول ومبادئ النظام السياسي في الإسلام.
- العمل على بلورة المشروع السياسي ووثائقه الدستورية، وتحديد أسس المشاركة السياسية، وتقاسم السلطة لكل مكونات المجتمع.
- تسريع عملية الانتقال إلى مرحلة الاستقرار السياسي، والاجتماعي.
- تحقيق مرجعية الشريعة وسلطتها في النظام التشريعي، والقضائي.
- تمكين المجتمع من تطبيق الشورى والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.
- تمكين ثقافة المحاسبة ومحاربة الفساد والشفافية، وحرية التعبير، وحرية التجمع، والتنظيم.

الهدف الرابع: تمكين آليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

ويتحقق هذا الهدف من خلال المبادئ التالية:

- رد الاعتبار للفئات المظلومة والمهمشة اجتماعياً، في ظل توازن اجتماعي، ورفع كل آثار الظلم التي لحقت بهم.
- تمكين كافة نُظُم الكفالة الاجتماعية التي نصت عليها الشريعة الإسلامية، وفي مقدمتها الزكاة، والرعاية الاجتماعية.
- تمكين الإدارة الاقتصادية السليمة والعادلة.
- تخفيض عادل ومتوازن لمستويات الفقر بين الفئات المختلفة.
- تمكين الاستخدام المستدام والوصول العادل إلى الموارد الطبيعية.
- تمكين عودة النازحين والمهاجرين إلى مواطنهم وإعادة دمجهم.



- اعتماد منهجية "تحويل الصراع"، للتغلب على تعقيد الصراع وشدته، وذلك من خلال إحداث اختراق ونقلة أساسية في معادلة الصراع، عبر الوسائل التالية:
  - إعادة صياغة الموقف الكُلِّي من المواجهة بين الأطراف إلى الحوار.
  - العمل على بحث ومعالجة جذور الصراع، ونزع تلك الجذور، كالتمييز المنهجي ضد فئة محددة في المجتمع، أو التوزيع غير المتكافئ للثروة، والتدخل الخارجي الذي يغذي الصراع.
  - التركيز على الجوانب الهيكلية والسلوكية في برنامج المصالحة.
  - قيام المصالحة على العدالة، والتعويض، والحقيقة، والاعتراف.
  - كسر دائرة العنف والفصل بين المتنازعين.
  - العناية بالمستوى الشعبي في المصالحة، والمبادرات الشعبية، بجانب المستوى الرسمي.
  - تمكين الأطراف من المضي إلى المستقبل بدلاً من البقاء في الماضي.
  - بناء الثقة وتطوير أساليب التعايش واعتراف الفئات المتعدية بالظلم الذي مارسته على الآخرين، وقبول المسؤولية الجماعية تجاه صناعة المستقبل.
- إن أخطر ما تتعرض له عمليات المصالحة وإدارة المرحلة الانتقالية، هو أن تتحول العملية برمتها إلى مجرد ستار لإدامة النزاع، وتحقيق أغراض المتحكمين الأساسيين في الصراع، وخصوصاً الأطراف الخارجية، والدول التي لها مصالح في استمرار الصراع، وهو ما يمكن ملاحظته على منهجية الأمم المتحدة ومبعوثيها الدوليين، وخصوصاً في قضايا الأمة المسلمة، كالأزمة في اليمن أو سوريا أو ليبيا وغيرها، بسبب عدم تحقق متطلبات الدول المتدخلة في الصراع، والتي تريد فرض حكومات عميلة على ساحات الأزمات المختلفة، وينتج عن هذا الخداع استمرار المظالم الهيكلية، في كافة المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية، كما حدث طوال عشر سنين من ممارسة الحكومة السورية للقتل ضد الشعب السوري، تحت سمع وبصر وإشراف الأمم المتحدة؛ الأمر الذي يوجب على الشعوب وممثليها السعي لكشف هذه الألاعيب الدولية والإقليمية، فإن مجرد إطلاق برامج المصالحة وفض

النزاع، بهذا الاسم لن يؤدي إلى نتائج حقيقية على الأرض، كما لن يؤدي مجرد مرور الوقت إلى حلها أيضاً.

- إذا لم تنجح شعوب الأمة وخبراؤها في بناء منهج مستقل للمصالحة وفض النزاع، وإدارة المرحلة الانتقالية، وترسيخ الممارسة المؤسسية والهيكلية الخاصة بها، فإن أصابع التدخلات الدولية واللعب بقضايا الأمة ستبقى قائمة كما هي.

- ومن أخطر ما يهدد عمليات المصالحة وفض النزاع وإدارة المرحلة الانتقالية، هو بقاء رموز وفئات النظم القمعية الساقطة في مواقعها، ونجاحها في اختراق عمليات المصالحة، وعدم قدرة آليات المصالحة على منع هؤلاء من التدخل مجدداً؛ الأمر الذي يقود إلى عودة المجرمين إلى مواقعهم التي كانوا فيها، كما حدث في ظل "المبادرة الخليجية" في اليمن، التي تقدمت بها حكومات الخليج، لاحتواء ثورة الشعب اليمني بتاريخ 3 إبريل 2011م، والتي تمكنت حكومات الخليج عبرها من السيطرة على الساحة اليمنية، ومنع الشعب اليمني من استثمار ثورته لتحقيق سيادة حقيقية على أرضه، بل بقيت تلك السيطرة مستمرة عشر سنين إلى يومنا هذا، والتي قادت إلى تمزيق اليمن وإخضاعه لعملاء إيران من جهة، ولمرتزقة الجنوب من جهة أخرى، والذين دفعت بهم حكومة السعودية والإمارات، لإطالة أمد الحرب والنزاع الداخلي، ونفس الأمر تحقق نتيجة الدعم الدولي والإقليمي الذي تحقق لمجرم الحرب حفتر في ليبيا.

- ويميل غالب الكتاب والمشتغلين المعاصرين، إلى التركيز على أهمية ودور ثقافة العفو، في إحداث نقلة حقيقية نحو الصلح بين المتنازعين ومن ثم التعايش؛ وجدير بأمة محمد ﷺ وسلم أن تحيي فقهها، وما تركه لها رسول الله ﷺ من كنوز أخلاقية، لا تستطيع البشرية أن تأتي بمثلها، ونكتفي بإيراد هذا النموذج، الذي ورد في سيرته ﷺ، يوم فتح مكة، وعفوه الذي اتضح في حواره، مع هند بن عتبة رضي الله عنها:

(قصة هند بنت عتبة مع النبي ﷺ: قال: فلما فرغ من بيعة الرجال بايع النساء، وفيهن هند بنت عتبة متنقبة متنكرة لحدثها، لما كان من صنيعها بحمزة فهي تخاف أن يأخذها رسول الله ﷺ بحدثها ذلك، فلما دنين من رسول الله ﷺ ليبايعهن قال: (بايعنني على ألا تشركن بالله شيئا).

فقالت هند: والله إنك لتأخذ علينا ما لا تأخذه من الرجال؟

«ولا تسرقن» فقالت: والله إني كنت أصبت من مال أبي سفيان الهنة بعد الهنة، وما كنت أدري أكان ذلك علينا حلالاً أم لا؟

فقال أبو سفيان - وكان شاهداً لما تقول -: أما ما أصبت فيما مضى فأنت منه في حل.

فقال رسول الله ﷺ: (وإنك لهند بنت عتبة؟).

قالت: نعم، فاعف عما سلف عفا الله عنك.

ثم قال: «ولا يزنين».

فقالت: يا رسول الله وهل تزني الحرة؟

ثم قال: (ولا تقتلن أولأدكن).

قالت: قد ربيناهم صغاراً حتى قتلتهم أنت وأصحابك ببدر كباراً، فضحك عمر بن الخطاب حتى استغرق.

ثم قال: (ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن)

فقالت: والله إن إتيان البهتان لقبيح، ولبعض التجاوز أمثل.

ثم قال: (ولا يعصينني).

فقالت: في معروف.

فقال رسول الله ﷺ لعمر: (بايعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم». فبايعهن عمر، وكان رسول الله ﷺ لا يصافح النساء) [1].

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، الجزء الرابع.

- على إدارة المرحلة الانتقالية أن تتعامل مع ثلاث توقعات في مسيرة المصالحة بعد مرحلة النزاع المسلح، وهي:

- التوقع الأول: المصالحة الهشة والحد الأدنى من السلم، وهو التوقع الأكثر احتمالاً، والذي يحتاج إلى مرحلة حضانة إلى أن تتغير الأحوال إلى الأحسن، مع إمكانية حدوث انتكاسات جزئية أو شاملة وعودة إلى مرحلة النزاع المسلح.
- التوقع الثاني: النمو البطيء والمستمر نحو المصالحة الشاملة، وهي مرحلة أفضل بلا شك من سابقتها، وينبغي أن تُسْتثمر لمراكمة النتائج الإيجابية.
- التوقع الثالث: النمو السريع نحو المصالحة، والذي ينبغي استثماره لصالح بناء النظام السياسي وهياكله.

- من أهم آليات المرحلة الانتقالية، تشكيل مجلس أو مجالس الشورى، التي تُسمى اليوم "بالبرلمانات"، فإن الدفع بهذا الاتجاه يؤدي إلى تطبيق مبدأ "الشورى"، بين أبناء الشعب المتنازع، ونقلها من إطار الصراع إلى إطار التفاهم والحوار، ومناقشة قضايا الخلاف الحاسمة، وإعادة بناء وبلورة مصالح الشعب العليا، وبناء نظامه السياسي، على ضوء أصول النظام السياسي الراشدي، الذي ينبغي أن ينتقل من إطاره النظري في الأمة، إلى إطاره التطبيقي، وسيكون لهذه المجالس المهام التالية:

- اعتماد النظام السياسي أو الدستور المنظم لشؤون الأمة.
- إدارة عملية ترشيح واختيار واعتماد السلطة التنفيذية وأجهزتها.
- مراقبة تصرفات السلطة التنفيذية ومحاسبتها.
- اعتماد ميزانية الدولة ومراقبة صرفها.
- مناقشة القضايا العامة والحاسمة واتخاذ القرارات اللازمة تجاهها.
- تعزيز آليات المصالحة وترسيخ نتائجها.
- اعتماد القوانين والتشريعات ومراقبة تنفيذها.

- ويلي ذلك تطبيق آلية "العدالة الانتقالية"، التي تعبر عن المؤسسات القضائية، وهياكل الصلح، والتي تتمثل أدواتها في:

- اعتماد التشريعات والميزانيات لضمان استقلال القضاء والنيابة العامة.

- التأكد من استيفاء التشريعات والقوانين لضمان العدل وإجراءات إنفاذ العدالة والقانون.
- إصدار قرارات العفو العام، وما يتعلق بها من تحديد الجرائم والأفعال، التي يشملها العفو، والتبعات القانونية لمنح العفو.
- تقدير حجم جبر الضرر، والتعويضات، والفئات المستحقة لها.
- تطبيق سياسة الانتقال من آلية الصلح إلى آلية القضاء، ثم آلية التحكيم، بحسب ما يحتاجه الظرف والموقف، الذي يتحكم في القضية المعروضة.

• ومن آليات إدارة المرحلة الانتقالية، الالتزام بالبناء المؤسسي اللائحي أو الدستوري، في إجراءات تكييف المصالحة، وإرساء الاتفاقيات النهائية، ومنها:

- إضفاء الطابع المؤسسي على مسألة بناء الإجماع حول وثائق ومبادئ الصلح.
- إضفاء الطابع المؤسسي على عملية إدارة، ومواجهة التصورات، والتوقعات، والمصالح.
- إضفاء الطابع المؤسسي على اختبار القوة، وذلك حين تضطر آلية المصالحة إلى مواجهة ومنع أحد أطراف النزاع من مواصلة سياسة التعدي والاستفزاز.
- إضفاء الطابع المؤسسي على إجراءات التسوية النهائية وإبرام الاتفاق النهائي بين الأطراف.
- تحديد أدوار الوسطاء في حال اللجوء لأحدهم ومراقبة أدائه.
- إنشاء مؤسسات تجسد هذه المعايير والأدوار، ولديها مهمة تطبيق الإجراءات، كالمحاكم الفرعية، والمحكمة العليا، وغيرها من المؤسسات اللازمة.

• عند الذهاب إلى بناء النظام السياسي، وجمع الأطراف المتنازعة تحت مظلته، ينبغي مراعاة ثقل كل طرف من الأطراف المتنازعة، ونسبته في بناء السلطة الشوروية (التي باتت تعرف بالتشريعية)، عبر نسبة الكتلة البشرية التي يمثلها كل طرف، ومراعاة الأطراف أيضاً في بناء السلطة المحلية، ويختلف الأمر عند تشكيل وبناء السلطة المركزية، فالأصل أن يتم التركيز على الكفاءة، والخبرة، والأمانة، وإلا وقع

المتنازعون في نظام المحاصصة، الذي لا يمكن إصلاحه بعد ذلك، والذي لا يمكن أن تتم من خلاله نهضة أو تنمية حقيقية للبلاد.

- لا يعول على عملية المصالحة وحدها ولا الترتيبات الفوقية المصاحبة لها، في إنتاج مصالحة حقيقية، وإحداث نقلة في علاقات الأطراف المتنازعة بعضها ببعض، ما لم يصاحب عملية المصالحة انتشارٌ للجهود الدعوية والتربوية في المجتمع، من خلال منابر المساجد، وحلقات العلم، والمناهج التعليمية، والأداء الإعلامي.
- على الأمة المسلمة وشعوبها، أن تولّد آليات المصالحة، وخبراءها ومؤسساتها الدولية، حيث ثبت حاجة ساحات النزاع إلى تدخل الوسطاء، وإذا تركت الأمة هذه المهمة للمنظمات الدولية، فلن ينتهي أمر الأزمات فيها، إلا كما آلت أزمة كشمير، وأزمة فلسطين، وصولاً إلى الأزمات المستجدة في سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا، وغيرها من الأزمات.
- ضرورة أن تحتوي برامج المصالحة، على مناهج تدريبة لتنمية مهارات المُصلحين، كمهارات التعامل مع الآخرين والتي تشمل: الحرص على الارتباط بجميع الأطراف، وعدم التمييز بينهم، والقدرة على زرع الثقة والأمل، والإبداع في منهج اللاعنف والبناء الأخلاقي، والقدرة على إرشاد وتوجيه قادة المجموعات؛ ومهارات القدرة التشخيصية التي تشمل: فهم المواقف والتصورات المختلفة، والتفكير النقدي، وتطبيق الخبرة والأفكار النظرية، وبناء السرد والصورة الجديدة للتصالح، وتحليل الصراع؛ ومهارات الحوار التي تشمل: الاستماع، والتحقيق والسؤال والاستفسار، عدم التسرع في إصدار الأحكام، وفحص الافتراضات، والخطابة والتأثير؛ ومهارات المهنية والاحترافية التي تشمل: الإجراءات القانونية والقضائية، وتقديم المشورة، واستيعاب طرق علاج التنازع، وقيادة المصالحة والقدرة على إكمال المهمة.





المشروع التطبيقي الثامن

مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة

مفردات المشروع:

أولاً: التعريف والشعار والرؤية والرسالة

ثانياً: دواعي تأسيس المشروع وأهميته

ثالثاً: معايير المشروع وضوابطه

رابعاً: هيكلية المشروع ووظائفه

أولاً: التعريف والشعار والرؤية والرسالة

تعريف مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة:

قيام شيوخ، ووجهاء القبائل، والعشائر في أي منطقة جغرافية، في القطر أو الإقليم من أقاليم الأمة، بتنظيم أنفسهم، وتولي شؤون منطقتهم العامة، عبر إنشاء إدارة محليَّة، وسلطة ذاتية، تسد فراغ انهيار النظام السياسي في البلاد، وتسند المشروع السياسي أو الثوري للشعب، وتحفظ حُرُمات الناس، وتواجه التهديد بكل أنواعه.

وتقتضي مسألة تعريف المشروع، أن نحدد علاقة هذا المشروع، بالمصطلحات الحديثة في هذا المجال، ومن أهمها مصطلح (الإدارة المحلية)، ومصطلح (الحكم الذاتي)، حيث فرَّق المتخصصون بين المصطلحين السابقين، من عدة زوايا، لكنهم أجمعوا في تفريقهم بين المصطلحين، عبر التركيز على البُعد القانوني، ومستوى السلطة في كل مصطلح، فالإدارة المحلية، هي إدارة لا مركزية، تخضع للسلطة المركزية، وبأقدار متفاوتة من الخضوع والارتباط، بحسب التطبيقات المختلفة في العالم، وأما الحكم الذاتي، فمع كونه إدارة لا مركزية، لكنه يتمتع بمستوى من السلطة والاستقلال أكبر من الإدارة المحلية، وبنص من القانون والدستور، الذي يُخوِّلها إدارة مساحة جغرافية محددة، ضمن بلد واحد؛ وإن المشروع الذي بين أيدينا هو أقرب إلى تطبيقات (الحكم الذاتي)، منه إلى (الإدارة المحلية)، بسبب وقوع تجارب الحكم الذاتي عادة، في مراحل الفراغ السياسي، الذي تعاني منه الساحات الثورية العربية؛ كما لا بد من الإشارة، بأن مستقبل هذا المشروع، وعلاقته بالنظام السياسي المركزي للبلد المعني، أن يُسهم في بناء السلطة المركزية، لا أن يكون عامل هدم لها وتقسيم للبلاد؛ وتبقى مسألة تحوله إلى إدارة محلِّية، أو بقائه كإدارة حُكمٍ ذاتي، متعلقة بقرار كل شعب ثائر، ووفق تطور تطبيقات المشروع الإسلامي العالمي، وبناء دُوَلِهِ وأقاليمه.



شعار المشروع:

قول الحق تباركت أسماؤه: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَاتٍ عِندَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ التوبة:99، نزلت الآية في بعض قبائل العرب، مِمَّن كانوا يسكنون حول المدينة، قال مجاهد: هم بنو مقرن من مزينة، وقال الكلبي: أسلم وغفار وجهينة [(1)].

ومعنى الأعْرابُ من العربِ: سُكانُ البادية خاصَّةً، يتتبَّعون مساقطَ الغيْثِ ومنابتَ الكلأ، الواحد: أَعْرَابِيٌّ [(2)]، وعليه فإن المعنى الأساسي، الذي يدل عليه هذا المصطلح، إنما يتعلق بمسألة وجود هذه الفئة من "السكان"، وهي بيئة البداوة والأرياف، التي تناظر بيئة المُدُن، وقيامهم بأدوارهم المساندة للأمة.

وإن اختيار هذه الآية الكريمة، لتكون شعاراً لمشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، لأننا أمام مَبحث، يعتني بتعبئة كل الوحدات البشرية المؤثرة، لصالح التغيير في الأمة المسلمة، وتأمين بلاد المسلمين من غائلة الاختراق والثورة المضادة، التي نجحت في اختراق أطراف البلاد الثائرة ومناطقها النائية، والتجمعات السكانية الريفية، كما حدث في الساحات الثورية المختلفة، من سوريا إلى اليمن، وليبيا.

ولْيُلاحِظ المؤسسون لهذا المشروع، والمعتنون به، بأن الآية السابقة، قد جاءت في ظل مقارنة، بين من ذَكَرَهم الله تعالى من "الأعراب"، الذين انحازوا إلى أعداء الأمة المسلمة، بقوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْراً وَنِفَاقاً﴾ التوبة:97، أي: (أهل البدو) [(3)]، حتى وصلوا إلى مرحلة خطيرة، من تهديد أمن الأمة المسلمة، كما وصفهم الله عز وجل:

---

(1) تفسير البغوي.

(2) المعجم الوسيط.

(3) تفسير البغوي.



﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَماً وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ التوبة:98، وقد أورد الإمام البغوي، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ﴾ قول يمان بن رئاب: (يعني ينقلب الزمان عليكم، فيموت الرسول ويظهر المشركون) [1]، وذلك من شدة عداوتهم للمؤمنين.

وبما أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، كما نص الفقهاء، فإن هذه الآية التي نزلت في الأعراب الموالين لله ولرسوله وللمؤمنين، على عهده ﷺ، وهي تدلُّنا على واجب شرعي تجاه مناطق البدو، والأرياف، والقبائل، التي تحيط بالمدن في بلاد المسلمين، مِمَّا يُلقي على علماء الأمة وخاصتها، واجب العناية والتنظيم، وتعبئة هذه المناطق، لصالح الأمة المسلمة، ومشروع التمكين فيها.

رؤية المشروع:

يتطلع مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، إلى تحقيق نَمَط أخلاقي، وسياسي، وأمني، ملتزم بمعايير المشروع الإسلامي، في طريقة التفكير، وأداء القبائل، والعشائر، والأعراق، التي تقع في الأحزمة البدوية، والريفية، على مستوى أقطار الأمة المسلمة، ويتلخَّصُ نَمَطُ الأداء المستهدف بما يلي:

1- تعظيم وتطبيق قواعد الترابط الإيماني، والأخوي بين مكونات الأمة، وفي مقدمتها الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، ثم المسؤولية التضامنية، بين تلك المُكوِّنات، ومنها مناطق الأرياف والقُرى، تجاه أمن الشعب المعني وحُرُماته.

2- تفعيل سنن الرُّشد، في إدارة شؤون الأمة، وتأسيس مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، ومنها الشورى المُلزمة، في اختيار قيادات الإدارة المحلِّيَّة، والاحتساب، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وصون الحُرُمات والحقوق، ومحاسبة الذين يتعدون عليها، وفق قواعد الشرع الإسلامي.

(1) المصدر السابق.

3- تفعيل مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، في واقع الناس، عبر تحويله إلى منظومة قِيَمية، وعُرْفيَّة، يتم توارثها عبر الأجيال، من خلال التدريس، والتعليم، والإعلام، والتربية الأُسريَّة، والعشائرية.

رسالة مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة:

تتمثل رسالة مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة بالمهام التالية:

1- توظيف العصبية القبلية، والعشائرية، والعِرقية، لصالح وَحدة الأمة، وخدمة مشروع التمكين السياسي فيها.

2- تأمين مناطق القبائل، والعشائر، والعِرقيات، من الاختراق الخارجي، وتوظيف أعداء الأمة لها.

3- منع انزلاق مكوِّنات الساحات الثورية إلى الحرب الأهلية.

ثانياً: دواعي تأسيس المشروع وأهميته

يأتي مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، في ظلِّ لحظة تاريخية حرجة، من التغيير والثورة، وذهاب شعوب الأمة المسلمة، إلى فرض وجودها، وإنهاء حالة الاختراق، التي أحدثتها مشاريع تداعي الأمم عليها، وخاصة في مواجهتها للحملة الصليبية، بقيادة أوروبا وأمريكا، عندما وظَّفَت مكونات الأمة المسلمة، ضد بعضها البعض، قبل مئة عام، وفي مقدمتها المُكَوِّن القَبَائلي، والعشائري، والعِرقي، والقومي، الذي تم اختراقها، عبر وعود منح السُّلطَة، وتأسيس الجيوب والكانتونات الموالية لهم، لضرب لُحْمة الأمة وترابطها؛ وعليه فإن دواعي تأسيس المشروع وأهميته، تتمثل في النقاط التالية:

- إن من أهم دواعي تأسيس مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، الاستجابة للحكم الشرعي، الذي يقضي بتطبيق واجب المسؤولية التضامنية، بين مكوِّنات الأمة، في علاقة بعضها ببعض، والذي يقود بدوره، إلى ضمان أمن الأمة كلِّها، كما ورد في الصحيح، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (مَثَلُ المُؤْمِنِينَ



في تَـوادِّهِمْ، وتَـراحُمِهِمْ، وتَعـاطُفِهِمْ مَثَلُ الجَسَـدِ إذا اشْـتَكَى منه عُضْـوٌ تَـداعَى لـه سـائِرُ الجَسَدِ بالسَّهَرِ والْحُمَّى) [1]، ولا يمكن ممارسة هذا الحكم الشرعي، من تـوادٍّ، وتـراحمٍ، وتعـاطفٍ، إلا من خلال تطبيق حكم آخر، أوجبه الله عـز وجل، على كلِّ راعٍ وكُلِّ ذي شـأنٍ ومسـؤولية في الأمة، بـأن ينهض لتطبيـق حكـم المسؤولية الجماعيـة، تجـاه بقيـة مكوِّنات الأمة، كما جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي قال ﷺ: (كُلُّكُمْ راعٍ وكُلُّكُمْ مَسْـؤولٌ، فالإمـامُ راعٍ وهـو مَسْـؤولٌ، والرَّجُـلُ راعٍ علَى أهْلِـهِ وهـو مَسْـؤولٌ، والمَرْأَةُ راعِيَةٌ علَى بَيْتِ زَوْجِها وهي مَسْئُولَةٌ، والعَبْدُ راعٍ علَى مالِ سَيِّدِهِ وهو مَسْـؤولٌ، ألا فَكُلُّكُـمْ راعٍ وكُلُّكُمْ مَسْـؤولٌ) [2]، وبـذلك يتبـيَّنُ الحكـم والـداعي الشـرعي، للـذهاب إلى تأسيس وتفعيل مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة في الأمة؛ ومما يؤكد هذه المسؤولية الشـرعية في العمل بهذا المشـروع، هـو أنـه في حـال تركه وإهماله، فسـوف تتحقق آثار خطيرة، مـن الإفسـاد في الأرض، وفي مقـدمتها ضيـاع حُرُمـات الأمـة، مـن ديـن وأنفـس وأعراض وأموال وأرض.

- ومـن دواعي تأسـيس مشـروع الوَحـدة الجِهَوِيَّـة والقبائِلِيَّـة، نقـض ومواجهـة إحـدى اسـتراتيجية الأعـداء الأساسـية، التي اعتمـدتها الحملـة الصـليبية البريطانيـة الفرنسـية المشـتركة، قبـل مئـة عـام، عبر وعـود منح السُّـلْطَة، لـبعض زعمـاء العشـائر، والقبائل على مستوى العـالم العربي، وخصوصاً جزيرة العـرب، وفي مقدمتهم الشـريف حسين بـن علي، والي الحجـاز، ثـم عبـد العزيـز بـن سـعود، والتي أسـفرت عـن منظومـة الحكـم العميلـة لهـم، والبلـدان الخاضـعة لهيمنـة الغـرب الصـليبي إلى يومنـا هـذا، ثـم إقـدام قـادة الحملـة الصـليبية الأمريكيـة، على تجديـد هـذه الاسـتراتيجية، في مواجهـة ثورات الربيع العربي.

---

(1) صحيح مسلم.

(2) صحيح البخاري.

- ومن دواعي تأسيس مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، استرجاع العصبية القبائليَّة والعرقية والجهوية لصالح مشروع الأمة ودعمه، كما كانت على عهد النبي ﷺ، وعهود الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، وتاريخ الأمة المسلمة، إلى أن تم استلاب هذه العصبية، لصالح تقسيم الأمة، وإذلالها، على أيدي قادة الحملة الصليبية، وعملائهم.
- ومن دواعي تأسيس مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، مواجهة استراتيجيات الثورة المضادة، التي يقودها الحكام العرب، والتي لعبت بساحات الربيع العربي، عبر تجديد وعود السُّلْطة لبعض الأعراق والقبائل والنواحي الجغرافية، حتى تستميلهم إلى صف أنظمة القمع العربي، والنظام الدولي، ضد إخوانهم في الساحة الثورية، كما حدث في سوريا، وليبيا، واليمن، وكما حدث من قبل، في مواجهة جهاد الشعب العراقي للمحتل الأمريكي، عبر منح الأكراد سلطة الحكم الذاتي، مقابل الارتباط التام بالمشروع الأمريكي والصهيوني، وعبر منح الشيعة ميزة متقدمة في توزيع السلطة الخاضعة للاحتلال الأمريكي والنفوذ الإيراني، وعبر إنشاء ما عُرف "بالصحوات" في أوساط السُّنَّة لضرب الساحة السُّنِّيَّة بعضها ببعض، وهي التي كانت تحمل أعباء مواجهة الاحتلال الأمريكي للعراق، منذ تدنيس قواته الصليبية للعراق عام 2003م.
- ومن دواعي العمل بمشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، ملء الفراغ السياسي، الذي نتج وسوف ينتج عن سقوط منظومات القمع العربي، من المحيط إلى الخليج، فإنه لا يمكن لحواضر المدن الرئيسة في كل بلد، أن تنفرد بقيادة وإدارة الصراع، وتأسيس النظام السياسي الجديد، وتجاوز الحقوق السياسيَّة لمكوِّنات الأطراف، تحت ذريعة أهمية العواصم، والحواضر الكبيرة، في كل بلد، فإن ذلك التجاوز يُسهِّل لأعداء الداخل والخارج، عملية تعبئة الأطراف ضد المركز، مما يقتضي تظافر وتشارك جميع مكوِّنات الشعب الثائر لملء فراغ السلطة، وعدم الوقوع في أخطر النتائج السلبية للثورة، والتي تتمثل في اصطراع مكونات الشعب الثائر، على تقاسم مقاليد السلطة المستجدة في البلاد، والذي يعبر عنه الناس بقولهم: (الثورة تأكل



أبناءها)، في مقولة تُعبِّر عن نمطيَّة متكررة في الأداء البشري، عند اشتعال الثورات الشعبية.

- ومن دواعي العمل بمشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، أن تتقدم جميع مُكوِّنات الشعب الثائر لملء فراغ السلطة، عند سقوط الأنظمة القمعية، والبدء بترتيب شؤون جميع المناطق في البلد المعني، ومنها المناطق البدوية، والريفية، ويشمل ذلك تنظيم شؤون الثورة، والدفاع عن المنطقة، والشؤون الأمنية والشرطية، وشؤون البلديات، والتعليم والاقتصاد، بدلاً من انتظار تدخل المنظومات الدولية، التي لا تأتي إلا وفق أجندات المشاريع الدولية، وضمان استمرار نفوذها وهيمنتها.

- ومن دواعي تأسيس مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، توجيه عناية خاصة لمناطق القبائل والأرياف، التي تُشكِّلُ في الحقيقة سيفاً ذا حدين، في علاقتها ببقية مكونات الشعب والبلاد الواحدة، فإما أن تُستثمر نقاط القوة في تلك المناطق لصالح ثورة الشعب، ونقض أنظمة الطغيان، وإما أن يستثمرها العدو، لضرب مركز الثورة، من خلال المناورة على الأطراف، واختراق المناطق البدوية والريفية، سواء عبر وعود السُّلطة، أو توزيع الأموال والهِبات، أو تجنيد أبناء المناطق كمرتزقة ضد إخوانهم؛ خاصة إذا استحضرنا الصعوبة البيئية في المناطق الريفية عادة، وصعوبة السيطرة عليها، وسهولة حركة أبنائها فيها، مقارنة بالحواضر والمدن.

- ومن دواعي تأسيس مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، ضرورة مساهمة الوَحدة الجهوية والقبائلية، في منع انزلاق الساحات الثورية، إلى الحرب الأهلية بين مكوِّنات الثورة، والتي تسعى لحدوثها مؤسسات النظام الدولي، وأجهزة أمن القمع العربي، كأحد أهم المراحل التي تدفع الثورة المضادة باتجاهها، لإفشال الثورة وإنهائها، بل وإجبار الساحة الثورية من خلال الحرب الأهلية، على فرض نظام سياسي عميل، ومُتَحَكَّمٍ فيه من قبل النظام الدولي وأوليائه.

- ومن دواعي تأسيس مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، حاجة الساحات الثورية إلى تفعيل "حرب العصابات"، ضد الأنظمة الطاغوتية، وضد الاحتلال

العسكري من قبل أعداء الأمة، وعادة ما تتمتع مناطق الأطراف، في مختلف البلدان، بتضاريس تسمح باتخاذها قاعدة لانطلاق أعمال حرب العصابات، بل قد تتحول هذه المناطق إلى مراكز ثقل في الصراع في بعض المراحل.

- ومن دواعي تأسيس مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، حاجة الشعوب الثائرة إلى كسر الحصار الذي يفرضه الأعداء عليها أثناء الثورة، وخطورة المناطق الحدودية في عملية ذلك الكسر، وتجاوز الحصار المفروض على البلاد، الأمر الذي لا يمكن القيام به، إلا في ظل ولاء وانخراط أهالي تلك المناطق في الأداء الثوري، ويأتي مشروع الوحدة الجهوية والقبائلية، ليضمن أداءً قوياً وثابتاً في هذا الاتجاه.

ثالثاً: معايير المشروع وضوابطه

كما هو حال بقية المشاريع التطبيقية في ظل المشروع الإسلامي، فإن مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة ملتزم بمعايير ذلك المشروع، ويتحرَّك في أُطُرها، فهي التي تضبط أداء كل مشروع، وتحافظ على توجهه العام، وخدمته لمصالح الأمة المسلمة العُليا، وفيما يلي قائمة بالمعايير، التي ينبغي التزام مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة بها:

- إن أول منظومة من المعايير، التي يحتاجها مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، هي تلك التي تُوصِّف طبيعة البلاء العظيم، الذي ألَمَّ بالأمة في القرن الأخير، وهي نفسها التي تحدد طرائق الخروج الأساسية، من الوَهْدة التاريخية وعلاج انكسار الأمة بين الأمم، وهي:

- معيار وجوب التخلص من الغثائية والوهن، الذي أصاب الأمة والذي حدده النبي ﷺ، بحب الدنيا وكراهية الموت، والتخلّي عن الجهاد، وذلك في قوله ﷺ: (قال: بل أنتم يومئذٍ كثيرٌ، ولكنَّكم غُثاءٌ كغُثاءُ السَّيلِ، ولينزِعَنَّ اللهُ من صدورِ عدوِّكم المهابةَ

منكم، وليقذِفَنَّ اللهُ في قلوبِكم الوهْنَ، فقال قائلٌ: يا رسولَ اللهِ وما الوهْنُ؟ قال حبُّ الدُّنيا وكراهيةُ الموتِ) [1].

- معيار حتمية مواجهة تداعي مشاريع الأمم على الأمة المسلمة، والذي ورد في ذات الحديث من قوله ﷺ: (يُوشِكُ الأممُ أن تَداعَى عليكم، كما تَداعَى الأكَلةُ إلى قصْعتِها) [2].

- معيار حتمية إسقاط المُلْك الجبْري، الذي تعاون الصليبيون واليهود لوضعه على ظهور الأمة المسلمة، من المشرق إلى المغرب، بعد أن احتلوها عسكرياً، وأسقطوا مرجعيتها السياسية أي "الخلافة"، الأمر الذي قاد إلى سقوط مرجعية الأمة الشرعية أيضاً.

- معيار واجب وحتمية ذهاب الأمة مرة أخرى، وعودتها إلى نظامها السياسي الراشدي، والذي سيلم شعثها في الأرض، كما أمر النبي ﷺ في الصحيح: (أوصيكم بتقوى اللهِ والسَّمعِ والطَّاعةِ وإنْ عبداً حبَشيّاً مجدَّعاً فإنَّه مَن يعِشْ منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنَّتي وسنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ المَهديّينَ فتمسَّكوا بها وعَضُّوا عليها بالنَّواجذِ وإيَّاكم ومُحدَثاتِ الأمورِ فإنَّ كلَّ مُحدَثةٍ بدعةٌ وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ) [3]، وسُنَّةُ الخلفاء الراشدين إنما تتمثَّلُ في تطبيقهم للنظام السياسي، الذي أخذوه عن النبي ﷺ؛ وقد أخبر النبي ﷺ بحتميَّة ذهاب الأمة المسلمة بعد الملك الجبري إلى الخلافة الراشدة مجدداً، بقوله: (تكونُ النُّبوَّةُ فيكم ما شاء اللهُ أنْ تكونَ، ثُمَّ يَرفَعُها إذا شاء أنْ يَرفَعَها، ثُمَّ تكونُ خِلافةٌ على مِنهاجِ النُّبوَّةِ، فتكونُ ما شاء اللهُ أنْ تكونَ، ثُمَّ يَرفَعُها إذا شاء اللهُ أنْ يَرفَعَها، ثُمَّ تكونُ مُلكاً عاضّاً، فيَكونُ ما شاء اللهُ أنْ يكونَ، ثُمَّ يَرفَعُها إذا شاء أنْ يَرفَعَها، ثُمَّ تكونُ مُلكاً جَبريَّةً، فتكونُ ما شاء اللهُ أنْ تكونَ، ثُمَّ يَرفَعُها

---

(1) السلسلة الصحيحة.

(2) المصدر السابق.

(3) صحيح ابن حبان.

إذا شاء أنْ يَرفَعَها، ثُمَّ تكونُ خِلافةٌ على مِنهاجِ نُبوَّةٍ، ثُمَّ سَكَتَ) [1]؛ وبتلك المعايير ينتظم فهم ورؤية الأمة لتاريخها المعاصر، والواجبات الكُبرى التي ينبغي أن تنطلق إليها، وفي مقدمتها سد ثغرة المرجعية السياسية، والتي ستبدأ بتحرير أراضيها، وتأسيس النظم السياسية الموالية لله ولرسوله وللمؤمنين، في بلاد المسلمين كافة، ثم التقاؤها على نظام الخلافة الإسلامية، الذي يمثِّل الأمة كلها، وبذلك يتضح الدور الهام والخطير، الذي سيقوم به مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، من خلال دعمها لعملية التمكين السياسي، في القُطر المعني، وفق معايير المشروع الإسلامي.

- ومن معايير مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، معيار الوَحدة السياسيَّة للأمة المسلمة، ووَحدة مصالحها العُليا التي قضاها الله عز وجل بقوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جميعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ آل عمران:103، مما يجعل مصلحة القُطر والوطن تابعة ومستظلّة بمصالح الأمة العُليا، وبذلك يتضح أيضاً دور مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، في دعم قيم الترابط الأخوي، على مستوى الأمة ومستوى القُطر، ورفض التوظيف العشائري، والعِرقي، والجهوي، ضد مشروع الأمة، وقِيَمه الأساسية.

- ومن معايير مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، معيار الولاء والبراء في علاقة المؤمنين بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بغير المؤمنين، ودور هذا المعيار في رسم طبيعة العلاقة بين المؤمنين، حيث تنقسم إلى علاقة إيمان وأخوة، ثم إلى علاقة نصرة والتقاء على نظام سياسي جامع، يمثل دين هذه الأمة ونظامها السياسي، كما أمر الله عز وجل المؤمنين بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ

(1) شعيب الأرناؤوط، تخريج المسند.

بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ التوبة:72،73، وقد أورد الإمام الطبري في تفسير الآية، قول ابن إسحاق قال: (جعل المهاجرين والأنصار أهلَ ولاية في الدين دون من سواهم، وجعل الكفار بعضهم أولياء بعض) [1].

- ومن معايير مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، معيار وجوب إقامة النظام السياسي الراشدي، وتحكيمه في تطبيق النظام السياسي، في ظل الثورة وإنهاء أنظمة القمع العربي، والالتزام بالمبادئ والأصول التي يقوم عليها النظام السياسي الراشدي، وفي مقدمتها مبدأ سيادة الشريعة وهيمنتها، كمرجعية دستورية وقانونية للنظام السياسي، ومبدأ سلطان الأمة، وحقها في "الشورى" المُلزمة، في ترشيح واختيار رأس النظام السياسي في الأمة، ووجوب تولية الأقوياء والأمناء، في مختلف الولايات والمسؤوليات العامة، كولاة الأقاليم، ورؤساء الدول، ومبدأ الرقابة والاحتساب، على أداء الحكومات وأجهزتها التنفيذية، ومبدأ استقلال القضاء، ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر، في جميع المستويات الرسمية والشعبية، إلى غير ذلك من المبادئ والقيَم، ودور مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، في تطبيق وتعزيز النظام السياسي الراشدي، بتقديم قيمة "الرُّشْد" على العصبيات العرقية والجهوية والقومية، والوقوف الحازم أمام من يدعي الأحقية بالملك في الأمة، أو الوصاية عليها.

- ومن معايير مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، معيار عقائدية الصراع وشرعية أدواته، وفي مقدمتها الجهاد في سبيل الله، وحتمية هذا الصراع بين الأمة وبقية أعدائها، من يهود، ونصارى، ومشركين، وباطنية مبتدعة، كالمشروع الصفوي الإيراني، كما أخبر عنهم الله عز وجل بقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ البقرة:217، فهي

(1) تفسير الطبري.

معركة متصلة على مستوى الأمة، لا فرق بين معركة الأقصى في الشام، ومعركة الأفغان ضد الاحتلال الصليبي في أفغانستان؛ وبالرُّغم من الدور المحدود نسبياً، لمشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة مقارنة بسعة وعالمية المعركة، لكن المشروع يخضع لنفس المعطيات، التي تخضع لها أجزاء الأمة المسلمة في أي مكان، وتأتي أهمية المشروع في تعبئة طاقات الأمة وشبابها، كلٌّ في مكانه وساحته، كما تتمثل خطورة وأهمية مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، في منع وقوع أبناء الأمة "كمرتزقة" يساهمون في قتل إخوانهم، كما نجح المجرمون في توظيف بعض أبناء ليبيا، خلف مشروع النفاق والشقاق، الذي يقوده أحد معتوهي القذافي وهو خليفة حفتر، وكما نجحوا في توظيف بعض أبناء اليمن، خلف مشروع النفاق والشقاق، الذي أطلقوا عليه اسم "المجلس الانتقالي الجنوبي"، وكما نجحوا في اختراق الساحة الثورية في سوريا، عبر توظيف بعض أبناء العِرق الكُردي ضد دينهم وأمتهم.

- ومن معايير مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، معيار الحُرِّية والاستقلال للوحدات الاجتماعية والجغرافية، في إدارة الشؤون المحلية والتصرف بها، كما كان النبي ﷺ، يُقِرُّ إمارة زعماء القبائل على قبائلهم، مع خضوع أولئك الزعماء التام للمرجعية السياسية والشرعية، في نظام الأمة السياسي، وفق ما يرضي الله عز وجل، وتجنُّب ما حرَّم الله بين المؤمنين، وأن الأصل في العلاقات بين المؤمنين التعاون على البرِّ والتقوى، وأن الأصل في المعاملات والعقود الإباحة، فلا يُحجر على الناس التصرف في شؤونهم الخاصة والعامة، من تنظيم أنفسهم، وعقد اللقاءات، والتجمعات، وتأسيس المؤسسات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله عز وجل، إلى غير ذلك من القواعد الشرعية، التي تُنظم علاقات المجتمع المُسلم، وعدم الحجر عليه تحت أي دعوى.

- ومن معايير مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، معيار واجب التخلص من مرحلة المُلك الجبري، بشقَّيْها المَلَكي والعسكري، وعدم إعطاء أي فرصة لإعادة تصنيع وإنتاج أنظمة القمع العربي، كالمحاولات التي تشهدها ساحات الربيع العربي، من إعادة



تنصيب ابن الطاغية القذافي في ليبيا، وابن علي صالح في اليمن، ومحاولة تعويم المَلَكيَّات، وادعاء "شرعيتها" في المغرب، والأردن، والسعودية، وتوظيف بعض التيارات الإسلامية لإسنادها، إما عبر الفتاوى كما في السعودية، وإما عبر "الديموقراطية" المزيفة كما في المغرب، والأردن.

- ومن معايير مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، معيار الالتزام بما يقرره الشعب الثائر، حول النظام السياسي الذي يرتضيه لنفسه، في كل وَحدة قُطرية، وضرورة التزام قيادة الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، بالنتائج التي يتوصل إليها قادة الشعب الثائر، واحترام حق جميع مكونات الشعب، وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في صناعة النظام السياسي، وعدم الوقوع في إغراء فرض الإرادة، على بقية مكونات الأمة، بحجة "التغلب" والسيطرة العسكرية.

- ومن معايير مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، معيار التزام قيادة مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، والمؤثرين فيه بعدالة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لجميع المناطق التي يعمل فيها المشروع، من حيث إشراك الكُتل والأفراد، في إدارة شؤون المنطقة، ورفع كفاءة المشاركة السياسية، وتأهيل الطاقات البشرية، ضمن عمليات المشروع، بغية دمجهم في الأداء العام، وتدعيم الروابط الاجتماعية، ومعالجة أمراض العصبيات القبلية والعرقية، وتنمية المجتمعات المحلية، عبر الأداء التنموي والاقتصادي ودمجهم فيه، وتكييف النظام الإداري، ليتلاءم مع طبيعة الأفراد، والتجمعات في المنطقة، وتشجيع وإشراك الأفراد والكتل، في الرقابة على الأداء العام، وعبر وسائل مختلفة.

- ومن معايير مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، معيار التزام قيادة مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، بتمكين جميع سكان الوَحدة من المطالبة بحقوقهم، وعرض شكواهم سواء عبر النظام القضائي، أو عبر مكاتب المظالم، التي تملك صلاحيات التحقيق، ورفع الشكاوى إلى القضاء تجاه أي مسؤول، أو جهة، أو فئة، قامت بأية انتهاكات تُعاقب عليها الشريعة.

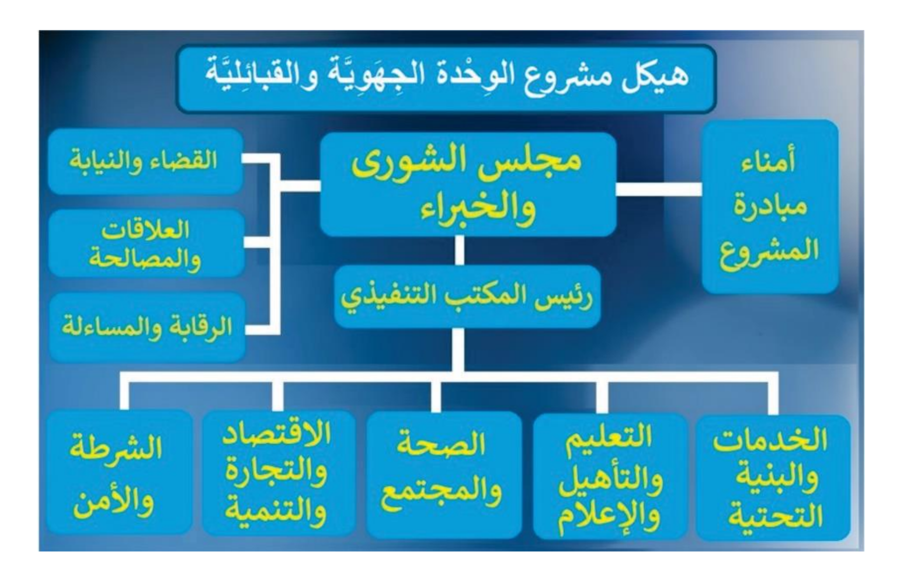
- ومن معايير مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، التزام قيادة مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة بعدم استغلال هيمنتها الحكومية المحليَّة في فرض الضرائب والرسوم، على الخدمات والتسهيلات، وألا يتم فرض أي ضريبة أو رسم على الناس، إلا وفق القواعد الشرعية، وإفتاء دوائر العلماء المعتبرين.
- ومن معايير مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، معيار التزام قادة مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، بتفعيل المشروع في جميع الظروف، التي يمرُّ بها الشعب المعني، والبلاد التي تنتمي إليها الوحدة، سواء كان الظرف يخضع لثورة عارمة ومستمرة، أو كان الظرف يخضع لمرحلة انتقالية، أو مرحلة الاستقرار السياسي.

رابعاً: هيكلية المشروع ووظائفه

يتكوَّن مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة من المُفردات التالية:

1- أمناء مبادرة مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة.
2- مجلس الشورى والخبراء، ويتبعه:
   - القضاء والنيابة
   - العلاقات والمصالحة
   - الرقابة والمساءلة
3- رئيس المكتب التنفيذي.
4- المكتب التنفيذي، ويتكون من:
   - الخدمات والبنية التحتية
   - التعليم والتأهيل والإعلام
   - الصحة والمجتمع
   - الاقتصاد والتجارة والتنمية
   - الشرطة والأمن

وذلك حسب المخطط الهيكلي التالي:



وفيما يلي توصيف مختصر، لوظائف الهيكل الإداري والتنظيمي، لمشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة:

1- أمناء مبادرة مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة

أمناء مبادرة المشروع هي لجنة مؤقتة، تشبه المؤتمر العام، وسعي تطوعي لتأسيس المشروع وفق المعطيات التالية:

- يبدأ تشكيل وتأسيس مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة، عبر مبادرة يمكن أن تُطلقها وتقودها أي فئة من القيادات المعتبرة، تحت مسمى "أمناء المبادرة"، من المشهود لهم بالعدالة والنزاهة في المجتمع الجِهَوي والقبائلي، وتبنَّى الدعوة إلى المشروع، بشرط أن تنال ثقة وجهاء الوحدة الجهوية والقبائلية، وتبدأ بفتح حوار مع كل الجهات المعتبرة، في المنطقة أو الإقليم.
- من أهم الشروط الواجب توفرها في أعضاء هذه الأمانة، ألا يكون من بينهم أحد المتنافسين على القيادة والتوجيه في المنطقة، كأن يكون شيخ قبيلة، أو عشيرة، أو

قائد ميداني، لإحدى الفصائل الثورية، وذلك حتى لا تشوب عملية تأسيس المشروع، أي شائبة، وصاية، أو هيمنة لصالح جهة محددة، من الذين سوف يُشكِّلون مؤسسات المشروع وهيكليته.

- يتبنّى أعضاء الأمانة، الدعوة إلى تأسيس مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، بناء على (المشروع المقترح في هذا الكتاب)، مع إمكانية قيامهم بإدخال أية تعديلات عليه، إضافةً وحذفاً، بشرط عدم المساس بجوهره، والمتمثِّل في خدمة مشروع الأمة، ودعمه للتمكين السياسي في ساحاتها، وفق مرجعية الشريعة الإسلامية كاملة غير منقوصة.

- وبعد أن تتمكن مجموعة أمناء المبادرة، من إقناع أهم الفئات، والكتل المعتبرة، في المنطقة والمعنيَّة بالمشروع، تبدأ في إجراءات تشكيل الوحدة الأساسية للمشروع، وهو مجلس شورى وخبراء المشروع، سواء عبر الانتخاب أو التزكية، وبحسب ما تتيحه ظروف وقناعات، الكُتل المشاركة في تأسيس المشروع.

- تنتهي مهمة أمانة مبادرة المشروع، بعد تشكُّل مجلس شورى وخبراء المشروع، من حيث اكتمال أعضاءه، وانتخاب أو تزكية هيئة إدارة مجلس الشورى، وانتخاب رئيس المكتب التنفيذي للمشروع، مع إمكانية استفادة المشروع من أعضاء الأمانة، كأفراد في أي شأن من شؤون المشروع، عدا المسؤوليات الأساسية فيه، مع إمكانية إحياء دور أعضاء أمانة المبادرة، في حال حدوث انتكاسات كُبرى للمشروع، وحاجته لإعادة التأسيس أو الإصلاح.

2- مجلس الشورى والخبراء

مجلس الشورى والخبراء، يمثل المرجعية المؤسسية لمشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة، أو ما يُعرف اليوم بالمرجعية "التشريعية"، التي تضع وتعتمد نظام المشروع، وهيكليته، وتحدد وظائفه، وتشرف على أدائه الكُلِّي، وفق المعطيات التالية:

- يقوم مجلس الشورى والخبراء، بالإشراف على إدارة الإقليم، الذي يقع ضمن دائرته كمرحلة انتقالية، ويؤدي واجب ملء فراغ السلطة، وحفظ البلاد من التقسيم، والاختراق، من قبل أي عدو خارجي أو داخلي.

- يتكون مجلس الشورى والخبراء، من فئتين أساسيتين، حتى يتمكن من ملء فراغ السلطة في المنطقة المعنيَّة وممارستها، أما الفئة الأولى، فتتكون من ممثلي الكيانات القبائليَّة، والعِرقيَّة، والجغرافية، في المنطقة أو الإقليم، والذين يمكن اختيارهم، إما بالانتخاب أو بالتزكية، وبحسب ما يتوافق عليه الناس في الإقليم، وأما الفئة الثانية، فتتكوَّن من الخبراء المُتاحين في المنطقة أو الإقليم، أو القادمين من خارجه، والذين يحوزون ثقة أهل المنطقة، ومهمة هؤلاء الخبراء تمكين المجلس من أداء أدواره "التشريعية"، والرقابية، بناء على ما يحوزونه من علم شرعي أو تخصص قانوني، أو استشاري في مجال الإدارة الحكومية، والاقتصاد، وبقية التخصصات، وبحسب حاجة المجلس.

- يُشترط في عضو المجلس، الانحياز التام إلى خيارات الأمة، والشعب المعني، في السيادة والاستقلال، سواء كان العضو يمثل جِهة ما، أو كان من الخبراء، كما يشترط نزاهة ونظافة سجل العضو، من أي تاريخ سابق من الخيانة أو الانحياز لأعدائها في الداخل والخارج.

- يتساوى أعضاء المجلس في الحقوق والواجبات، وممارسة مهام عضويتهم، بحسب ما ينص عليه نظام المجلس، دون تفريق بين ممثلي الكيانات والخبراء، ويكونون مُلزمين بتمثيل كافة أطياف الإقليم، ومُعبِّرين عنهم بشكل عام، وعاملين على تحقيق المصلحة العليا للناس.

- تتخذ قرارات المجلس وفق الشورى المُلزمة، وبالأغلبية المطلقة، إلا في موضوع إجازة وتعديل النظام الأساسي للمجلس، فينبغي إجازته بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الحاضرين.

- لا تعتبر جلسات المجلس صحيحة إلا بحضور ثلثي الأعضاء على أقل تقدير.
- يلتزم أعضاء المجلس في أدائهم، بمعايير وضوابط مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة.
- تتلخَّص مهام المجلس الأساسية بما يلي:

- انتخاب أو اختيار هيئة المجلس والتي تتكون من رئيس المجلس ونائبه ومقرر الجلسات.
- وضع واعتماد النظام الأساسي للمجلس وأنظمة العمل وهيكلية المشروع، ومن ضمنها لائحة إدارة التخصصات الثلاثة التابعة للمجلس، وهي: القضاء والنيابة، العلاقات والمصالحة، الرقابة والمسائلة.
- انتخاب أو اختيار رئيس المكتب التنفيذي.
- اعتماد أنظمة العمل لمشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِلِيَّة.
- ضمان ومراقبة إدارة الثروة.
- تنظيم ومراقبة الأداء الاقتصادي وفق قواعد الشرع الإسلامي.
- اعتماد القوانين المنظمة لشؤون الناس والمنطقة، وضمان العدل واستقلال القضاء.
- اعتماد الخطة الاستراتيجية والخطط السنوية للمكتب التنفيذي.
- اعتماد ميزانية المشروع السنوية ومراقبة الحساب الختامي.
- محاسبة ومراقبة أداء رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي.
- اتخاذ القرارات المصيرية وسد فراغ السلطة السياسية، والمشاركة في بناء النظام السياسي للبلاد، وإسناد الوحدات الجغرافية بالرجال والقوة، في حال استلزمت ظروف المعارك ذلك.
- وضع المناهج التعليمية وفق الأسس الشرعية التربوية.

- توظيف الأداء الإعلامي لصالح البناء الأخلاقي والاجتماعي.
- فض النزاع وإقرار المصالحة بين مكونات المشروع.
- تولي مهام العلاقات الخارجية.

- تتولى هيئة المجلس إدارة المهام التنفيذية الثلاث، المُلحقة بها، وهي: القضاء والنيابة، والعلاقات والمصالحة، والرقابة والمسائلة، بحيث تضع لائحة لإدارة
- تحرص هيئة مجلس الشورى على الاستفادة من التجارب المماثلة، في الساحات الثورية الأخرى، ومناطق الفراغ السياسي، من خلال تبادل الخبرات، ومعاينة النماذج التطبيقية المتقدمة، التي يمكن نقلها وتعميمها بين الساحات المختلفة.

3- رئيس المكتب التنفيذي وأعضاء المكتب التنفيذي

يتولون الشؤون التالية:

- الخدمات والبُنية التحتية
- التعليم والتأهيل والإعلام
- الصحة والمجتمع
- الاقتصاد والتجارة والتنمية
- الشرطة والأمن

ويحكم أداء رئيس المكتب التنفيذي وأعضاء المكتب المعطيات التالية:

- يتم انتخاب رئيس المكتب التنفيذي من بين أعضاء مجلس الشورى، والخبراء، أو من خارجه، بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة، وينبغي أن يحوز الفائز في الانتخابات على موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى والخبراء، وفي حال الإعادة بين أكثر الفائزين بالأصوات، يُكتفى بحصول الفائز بأغلبية أصوات المجلس.

- يقوم رئيس المكتب التنفيذي بعد التشاور، بعرض المرشحين لعضوية المكتب التنفيذي على مجلس الشورى، لاعتمادهم بحسب الوظائف التي سوف يشغلونها.
- يُعتبر مشروع الوَحدة الجِهَوِيَّة والقبائِليَّة سُلطة مُصغَّرة، تعبر عن سكان ومكوِّنات الإقليم، وتعمل على صون وتحقيق مصالح البلاد العُليا، ويتُساهم في حفظ الإقليم من الاختراق والاحتلال.
- تعتبر صفة التخصص والخبرة هي العامل الأساسي في ترشيح أعضاء المكتب التنفيذي، عند استلام أي حقيبة من حقائب ومهام المكتب.
- يُقْسِم رئيس المكتب التنفيذي وأعضائه، أمام مجلس الشورى والخبراء، بالالتزام بما أمر الله به من حفظ للأمانة، والقيام بالواجب، ووفق متطلبات المصالح العليا للأمة، ومتطلبات المنطقة التي تقع في حدود سلطتهم، وأن لا يقعوا في أي محاباة لطرف من الأطراف، أثناء أداء واجبهم، وعدم السماح بطغيان مصلحة أي مكوِّن من المكوِّنات الاجتماعية على الآخرين.
- تسلك سلطة المكتب التنفيذي مسلكاً وسطاً في الإدارة الحكومية، فلا تذهب إلى استيفاء متطلبات الإدارة الحكومية، كما هو الحال في المدن الكُبرى والدول، وإنما تكتفي بالمستوى الذي يجعلها قادرة على الوفاء بمتطلبات الإدارة، وفق الظروف المتاحة والمرحلة الانتقالية التي تعمل في ظلِّها.
- تلتزم سلطة المكتب التنفيذي بالمنظومة القيمية، وقواعد الأداء السياسي للنظام السياسي الراشدي، من الأمانة، والمحاسبة، والرقابة على الأداء، والعزل في حال الفشل في أداء المسؤولية، إلى غير ذلك من القيم والقواعد، التي ينبغي أن تُعتمد في مجلس الشورى والخبراء، كمدوَّنة سلوك أخلاقي وإداري.
- تباشر سلطة المكتب التنفيذي عملها بتسيير الأمور العاجلة والمُلِحَّة، وبوضع الخطط التشغيلية التالية:



- الخطـة التنمويـة وإدارة المـوارد البشـرية والمادية، وتوزيعهـا على الجوانـب الخمسة التي تمثلها حقائب المكتب التنفيذي.
- خطة المشاريع الأساسية للبنية التحتية.
- خطة اللوائح المنظمة للعمل المؤسسي في المواقع المختلفة.
- خطة التأهيل والتدريب المرتبطة بالخطط التنموية.
- خطة حماية البيئة والموارد الطبيعية.
- خطة البدائل في الطاقة والغذاء والاعتماد على الحلول الحديثة.
- خطة الطوارئ والتعبئة الأمنية لمواجهة أي مستجد.

● تراعي سلطة المكتب التنفيذي ظروف المرحلة الثورية، وتلتزم بمعطياتها على الأرض، بين ثلاثة احتمالات وأوضاع، فالاحتمال الأول، هو وقوع المنطقة أو الإقليم، تحت ظرف الحرب الشاملة، وهي حالة يصعب فيها تطبيق الإدارة المحلية، إلا في أضيق معطياتها، وتتجه لدعم المجهود الحربي، فينبغي أن يؤول التصرُّف في هذه الحالة لقيادة الثوار والمجاهدين، والاحتمال الثاني، تحقق حالة لا حرب ولا سلام، أو حالة التحرير الجزئي، وحينئذ ينبغي تقدير الموقف بحسب ما يحتمل، حيث تقاسم الإدارة بين سلطة المكتب التنفيذي وبين المجاهدين، فيتولى المجاهدون الضبط الأمني والشُّرَطي، وتتولى سلطة المكتب التنفيذي الأداء البلدي والخدماتي والتعليمي والصحي، وأما الاحتمال الثالث، فهي مرحلة التحرير الكامل، والتي تتكامل فيها ظروف الإدارة المحلية، وتطبيقاتها المختلفة.

● تحذر سلطة المكتب التنفيذي من التدخلات الخارجية، السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، وخصوصاً تلك التي تأتي ضمن فرص التمويل الخارجي، وعبر برامج التدريب والتأهيل، التي تشرف عليها المنظمات الغربية أو الشرقية، أو عبر تخصيص دعم مستتر لبعض الوجهاء، والزعماء، إلى غير ذلك من أساليب الاختراق والهيمنة.

- تعمل سلطة المكتب التنفيذي، وبالتعاون مع رئاسة مجلس الشورى والخبراء، على الدفع باتجاه المحافظة على وحدة البلاد، والحذر الشديد من أي مسار يؤسس للانفصال، أو إضعاف السلطة المركزية، وعدم إعطاء الفرصة لأعداء الداخل والخارج، لزرع النَّزَعات الانفصالية في الإقليم، لأن ذلك يعني القضاء على البلاد ومستقبل أهلها، وتمكين الأعداء منها.



المشروع التطبيقي التاسع (ملحق)

معالم الدولة الراشدة [1]

بقلم أ.د. حاكم المطيري

(1) د. حاكم المطيري، معالم الدولة الراشدة، نسخة الكترونية من موقع الدكتور.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شيئاً ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ سورة النور 55.

بين يدي الكتاب:

لم يزل حلم (المدينة الفاضلة العادلة) يراود خيال علماء الفلسفة والسياسة في أوربا، منذ وجد المجتمع ووجدت السلطة التي تدير شؤونه، سواء قبل الميلاد ومنذ ألّف أفلاطون كتابه (الجمهورية)، وخطب بركليس خطبته عن الديمقراطية، أو بعد يقظة أوربا وصدور كتاب (في الحكم) لتوما الأكويني في عصر النهضة، أو (مدينة الله) للقديس أوغسطين، أو (مدينة الشمس) لكامبانيلا الإيطالي وحلمه بالجمهورية المسيحية العالمية، أو ما كتبه الألماني فالنتين في (مدينة المسيحيين)، أو فيما كتبه هنري مورلي في (الدول المثالية)، أو (قانون الحرية) لونستلي البريطاني الذي كان أقصى ما يحلم به؛ أن يتمكن الفقراء من زراعة الأراضي البور في انجلترا التي هي مملوكة للملك؛ كما نادى بقوله: (دع الشعب الذين يقولون الأرض ملكنا يعملوا معاً ويأكلوا الخبز معاً في الأرض المشاع)، ويقول: (وإن الحرية الحقيقية للمجتمع تكمن في الاستمتاع الحر في الأرض، فاحتكار الإقطاعيين للأرض هو العبودية)!

مروراً بما كتبه ماركس عن الاشتراكية في (رأس المال)، وهتلر عن القومية النازية في (كفاحي)... إلخ.

وما تزال أوربا وابنتها أمريكا تتأرجح سياسياً -وهي تعيش أزماتها المجتمعية- بين أقصى اليمين القومي المسيحي المتطرف، وأقصى اليسار الاشتراكي، أو الليبرالي الرأسمالي المتوحش؛ باحثة عن حلم المدينة الفاضلة!

إلا أن العالم الإسلامي ومنذ قيام الدولة في الإسلام في المدينة النبوية، ثم قيام الخلافة الراشدة على هديها وسننها وهي تمثل النموذج للدولة الفاضلة العادلة، فلم يشغل علماء الإسلام أنفسهم في بحث قضية (المدينة الفاضلة) التي ظلت حلما يراود العالم الغربي؛ بل أمم العالم كله، إلا العالم الإسلامي بعد أن ارتبط وجود الإسلام نفسه وظهوره بالدولة النبوية العادلة ثم بالخلافة الراشدة الفاضلة، التي كانت واقعاً لا حلماً، ودولة قارية تمتد جغرافياً امتداد أراضي الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية

في آسيا وأفريقيا، وتحكم شعوبهما على اختلاف قومياتها وأديانها وثقافاتها، وليس فقط مدينة يونانية فاضلة؛ كما يحلم بها أفلاطون!

اللهم إلا ما كتبه الفارابي الفيلسوف الإسلامي و(المعلم الثاني) في كتابه (آراء أهل المدينة الفاضلة) و (السياسة المدنية)، الذي تأثر فيما كتبه في الفلسفة خطى أرسطو (المعلم الأول)، وفيما كتبه في السياسة خطى أفلاطون؛ فكان تعبيراً عن صدى تلاقح الفكر اليوناني بالثقافة الإسلامية أكثر من كونه تعبيراً عن الثقافة الإسلامية نفسها!

ومع ذلك يعترف الفارابي في "السياسة المدنية" بأن رئاسة الأنبياء الذين يوحى إليهم بما يحقق السعادة للإنسانية هي أكمل الرئاسات والسياسات؛ فيقول في ص23: (ورئاسة هذا الإنسان هي الرئاسة الأولى، وسائر الرئاسات متأخرة عن هذه الرئاسة وكائنة عنها... والناس الذين يدبرون برئاسة هذا الرئيس هم الناس الفاضلون والأخيار السعداء، فإن كانوا أمة؛ فتلك هي الأمة الفاضلة).

وباستثناء ما كتبه الفارابي في كتابيه لا يكاد يوجد في التراث المعرفي الإسلامي مع اتساعه وثرائه كبير اهتمام في (المدينة الفاضلة)، بقدر اهتمامه بوجوب الالتزام بسياسة الخلافة الراشدة والإمامة العادلة التي تقتفي أثر دولة النبوة العادلة، وتحذو حذو سياسة الخلافة الراشدة!

وإذا كانت نظرية "العقد الاجتماعي" لروسو فرضية حاول من خلالها تحديد طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، فالعقد والبيعة في دولة النبوة والخلافة الراشدة حقيقة واقعية؛ بل هي حجر الأساس الذي بناء عليه تحققت للدولة والسلطة في الإسلام الشرعية!

وهنا في هذه الرسالة المختصرة "معالم الدولة الراشدة"، تحديد لملامح الدولة الراشدة في الإسلام، ولمعالم النظام السياسي الراشد الذي يسوس شؤونها، والأصول التي يلتزم بها ليتحقق له وصف الرشد من جهة، ويتحقق لها وصف الدولة الراشدة العادلة والمدينة الفاضلة من جهة أخرى، لعل فيه إجابة عن سؤال "الثورة العربية" الذي ما زال يبحث عن طبيعة الدولة التي يجب أن تقوم على أنقاض الدول الوظيفة وما هو البديل!

والله الهادي إلى سواء السبيل...

العرب وحلم النظام العادل الراشد:

ظل العرب منذ احتلال الحملات الصليبية الغربية المعاصرة لبلدانهم ابتداءً بالجزائر غرباً سنة 1832م، وانتهاء بالقدس ودمشق وبغداد شرقاً سنة 2004م، وهم يخوضون حروب الاستقلال، والثورات ضد الاحتلال، ويحلمون بالدولة التي تعبر عن هويتهم، وتحقق سيادتهم، وتصون حريتهم وكرامتهم، فجربوا الأنظمة التي فرضها الغرب بشقيه العلماني الليبرالي، والمادي الاشتراكي، والجمهوري والملكي، والقومي والوطني، فما زادهم ذلك إلا وهناً على وهنٍ، وضعفاً على ضعفٍ، وانهارت هذه الدول اليوم، قبل أن ينعم العرب بالعيش في ظل الدولة الراشدة!

لقد بعثت الثورة العربية اليوم - فيما بعثت من قضايا طالما كانت خارج دائرة البحث العام سياسياً وإعلامياً وثقافياً - قضية (نظام الحكم الإسلامي الراشد)، و(نظام الخلافة الراشدة)، و(شرعية النظم السياسية) التي تحكمها، وأعادتها أشد ما تكون جذعة من جديد؛ إذ أيقظت الثورة العربية في ذاكرة الأمة ووعيها الجمعي - كما الخلافة - حلم القوة والوحدة، والحرية والكرامة، التي تتطلع لها الأمة وشعوبها؛ للخروج من حال الضعف والاستبداد والتشرذم والتبعية للقوى الغربية الصليبية والدولية، في عالم لم يعد فيه مكان للضعفاء!

وأثار بركان الثورة العربية في زلزاله - الذي ما يزال يهز جنبات العالم العربي ليبعثه إلى الحياة من جديد، بعد عقود من الموت في ظل الدويلات الوظيفية التي انتهت صلاحيتها - الجدل السياسي والفكري حول نظام (الخلافة الراشدة)، أقوى ما تكون الإثارة شدة، والخصام حدة؛ كيوم سقوط الخلافة أو أشد؛ ليدور حولها النقاش والبحث، والأخذ والرد، ليس على مستوى الداخل الإسلامي فحسب؛ بل والخارج الدولي، حتى غدت قضية (عودة الخلافة) الحدث الأبرز اليوم، بعد أن كاد يطويها النسيان كمشروع سياسي عقوداً طويلة، مع حضورها الدائم في الوسط الفكري والفقهي الإسلامي!

وإذا كانت الثورة العربية اليوم تعبر عن ميلاد روح جديد للأمة وشعوبها بعد قرن كامل من الاستعمار الغربي الذي استلب حريتها وسيادتها، من خلال صناعة دول وطنية ضعيفة، وأنظمة وظيفية وضيعة، فإن تداعي الأمم الصليبية عليها لوأد ثورتها ومنع تحررها؛ يعبر عن مدى الفراغ السياسي الذي فشلت هذه الدول الوطنية وأنظمتها الوظيفية في ملئه منذ قيامها.

ولا يمكن التنبؤ بالمستقبل السياسي للعالم العربي بعد الثورة، بعيدا عن تاريخ المنطقة وشعوبها ونظامها السياسي الذي طالما حكمها منذ ظهور الإسلام، حتى سقوطها تحت الاحتلال، فإذا كان التاريخ يعيد نفسه؛ فالمستقبل هو ابن التاريخ، ووارث صفاته، وحامل جيناته!

موقف العلماء الذين عاصروا سقوط الخلافة:

الشيخ محمد رشيد رضا وقصة سقوط الخلافة:

لقد ظلت الخلافة كنظام سياسي حتى بعد سقوطها حلماً يراود علماء الأمة ومفكريها ومصلحيها، وقد تحدث الشيخ محمد رشيد رضا عن قصة سقوط الخلافة - وهو شاهد عدل على أحداثها وأخبارها - حيث عاصرها وشارك في التصدي لسقوطها، ثم شارك في محاولة إحيائها، وذلك في رسالته (الخلافة) التي نشرها في (مجلة المنار)، مفصلاً خبر تلك الحادثة الجلل من تاريخ الإسلام، وكيف كان سقوطها زلزالاً عظيماً عاشته الأمة سياسياً وفكرياً وروحياً، حيث قال متحدثاً عن المؤامرة البريطانية والحملة الصليبية التي أسقطت الخلافة العثمانية، بذريعة إقامة الخلافة العربية للشريف حسين بعد فصل الولايات العربية (الجزيرة العربية والعراق والشام)[1]:

(الخلافة ودول الاستعمار: من البديهي أن إقامة الخلافة الإسلامية يسوء رجال دول الاستعمار، وأنهم قد يقاومونها بكل ما أوتوا من حول وقوة، وأحرصهم على ذلك الدولة البريطانية...

(1) رسالة الخلافة ص 124.

وقد عنيت الدولة البريطانية منذ أول زمن هذه الحرب بالبحث في مسألة الخلافة، وطفق رجالها يستطلعون علماء المسلمين وزعماءهم في مصر والسودان والهند وغيرها آراءهم فيها، ليكونوا على بصيرة فيما يريدونه من إبطال تأثير إعلان الخليفة العثماني الجهاد الديني، بدعوى بطلان صحة خلافته من جهة، وبدعوى أن هذه الحرب لا شأن للدين فيها من جهة أخرى... وقد دارت بيننا وبين بعض رجالهم مناقشات في المسألة العربية اقتضت أن نكتب لهم مذكرات في تخطئة سياستهم فيها، بينا في المذكرة الأولى منها التي قدمناها لهم في أوائل سنة 1915م أن أكثر مسلمي الأرض متمسكون بالدولة العثمانية وخليفتها، لأنها أقوى الحكومات الإسلامية، وأنهم يخافون أن يزول بزوالها حكم الإسلام من الأرض، وأن هذا أعظم شأناً عندهم من بقاء المعاهد المقدسة سليمة مصونة، بل بينا لهم أيضاً أن إعلانها الجهاد شرعي، وأن سبب ضعف تأثيره في مثل مصر هو الاعتقاد بأنها منتصرة مع حلفائها؛ فلا تحتاج إلى مساعدة.. .

وعدت إلى بحث الخلافة في آخر مذكرة منها، وهي التي أرسلتها إلى الوزير لويد جورج في منتصف سنة 1919م، فقلت في بيان ما يرضى المسلمين من انكلترة: ... ولم يكن المسلمون مضطربين من الخوف على المساجد المقدسة أن تهدم، أو يمنع الناس من الصلاة فيها والحج إليها وزيارتها، بل الاضطراب الأعظم على السلطة الإسلامية التي يعتقدون أن لا بقاء للإسلام بدونها[1]، والحرص على بقائها ممزوج بدم كل مسلم وعصبه، فهو لا يرى دينه باقياً إلا بوجود دولة إسلامية مستقلة قوية قادرة بذاتها على تنفيذ أحكام شرعه بغير معارض ولا سيطرة أجنبية، وهذا هو السبب في تعلق أكثر

(1) تأمل عبارة هذا الإمام الفقيه المجدد كيف أدرك أنه لا بقاء للإسلام بسقوط الخلافة، وأن حرمتها وأهميتها أعظم من أهمية المساجد وتأمين طرق الحجيج، وهي الثقافة الدينية التي نجحت الحملة الصليبية بعد ذلك في إشاعتها وترسيخها في دويلاتها التي أقامتها، لتنتشر مراكز تحفيظ القرآن في كل مكان، دون أن يحكم القرآن!

مسلمي الأرض بمحبة دولة الترك، واعتبارهم إياها هي الدولة الممثلة لخلافة النبوة مع فقد سلطانهم لما عدا القوة والاستقلال من شروطها الخاصة)[1].

ويكمل الشيخ محمد رشيد رضا حديثه عن أسباب سقوط الخلافة وتداعياته، وخشية الغرب من عودتها لما تعبر عنه من وحدة الأمة واتحادها في وجه الحملة الصليبية الاستعمارية الجديدة فيقول في رسالته:

(الخلافة وتهمة الجامعة الإسلامية: إن السبب الأول لكون الدولة البريطانية هي الخصم الأكبر والأشد الأقوى من خصوم الخلافة الإسلامية هو أنها تخشى أن تتجدد بها حياة الإسلام وتتحقق فكرة (الجامعة الإسلامية) فيحول ذلك دون استعبادها للشرق كله... وقد نشرنا في مجلدات المنار أقوالاً كثيرة للساسة الأوربيين في هذه المسألة، من أهمها ما نشرناه في المجلد العاشر سنة 1325 من رأي "كرومر" في تقريره السنوي عن مصر والسودان سنة 1906 وأهمه قوله: "المقصود من (الجامعة الإسلامية) بوجه الإجمال اجتماع المسلمين في العالم كله على تحدي قوات الدول المسيحية ومقاومتها، فإذا نظر إليها من هذا الوجه وجب على كل الأمم الأوروبية التي لها مصالح سياسية في الشرق أن تراقب هذه الحركة مراقبة دقيقة، لأنها يمكن أن تؤدي إلى حوادث متفرقة فتضرم فيها نيران التعصب الديني في جهات مختلفة من العالم) .

ثم ذكر كرومر أن للجامعة الإسلامية معاني أخرى أهم من المعنى الأصلي وهي:

(السعي في القرن العشرين لإعادة مبادئ وضعت منذ ألف سنة هدى لهيئة اجتماعية في حالة الفطرة والسذاجة"، وذكر أن عيب هذه المبادئ والسنن والشرائع هو المناقضة لآراء أهل هذا العصر في علاقة الرجال بالنساء! وأمر آخر قال إنه "أهم

(1) رسالة الخلافة ص 126 - 127.

من ذلك كله وهو إفراغ القوانين المدنية والجنائية والمالية في قالب واحد لا يقبل تغييراً ولا تحويراً"!

قال: "وهذا ما أوقف تقدم البلدان التي دان أهلها بدين الإسلام"!

وقد رددنا على "لورد كرومر" في كل هذه المسائل رداً، ورد غيرنا عليه أيضاً، وفي هذه المباحث ما فيها من تفنيد كلامه، وغرضنا هنا أن نبين شدة اهتمام الإنكليز بمقاومة (الجامعة الإسلامية)[1] بكل معنى من معانيها، وتحريضهم جميع الأوربيين وجميع النصارى عليها وعلى من يتصدى لها، وتخويف المسلمين منها).

كما تحدث الشيخ محمد رشيد رضا عن ممارسة الدول الغربية الصليبية الإرهاب على شعوب العالم الإسلامي وأمرائهم ورؤسائهم حتى فقدوا سيادتهم واستقلالهم؛ فقال:

(ولقد كان من إرهاب أوربا للشعوب الإسلامية وحكوماتها أن جعلتها تخاف وتحذر كل ما يكرهه الأوربيون منها، وتظهر الرغبة في كل ما يدعونها إليه، وجروا على ذلك حتى صار الكثيرون منهم يعتقدون أن ما يستحسنه لهم هؤلاء الطامعون فيهم هو الحسن، وما يستقبحونه منهم هو القبيح! إذ تربوا على ذلك، ولم يجدوا أحدا يبين لهم الحقائق، وكان هذا عوناً لهم على سلب استقلال هؤلاء المخدوعين والمرهبين في بعض البلاد، وغلبة نفوذهم على نفوذ الحكومة في بلاد أخرى كمصر والدولة العثمانية، واستحوذ الجبن والخور على رجال الحكومات في هذه البلاد حتى إن أركان الدولة العثمانية لم يتجرءوا على الإذن لنا بإنشاء مدرسة إسلامية في عاصمتها باسم (دار الدعوة والإرشاد) كما تقدم!

(1) ولهذا كانت بريطانيا وراء فكرة تأسيس (الجامعة العربية) تحت نفوذها؛ لقطع العلاقة بين العرب والترك والكرد والفرس والأمم الإسلامية الأخرى!



ولم يكونوا كلهم يجهلون ما ذكرت، بل قال لي شيخ الإسلام حسني أفندي رحمه الله تعالى: إن عندنا قاعدة مطردة في الإفرنج هي أن كل ما يرغبوننا فيه فهو ضار بنا، وكل ما ينفروننا منه فهو نافع لنا... وإنما هو جبن بعض الرؤساء وفساد عقائد بعض... لهذا السبب ينوط الرجاء بحكومة الأناضول ألوف الألوف من المسلمين أن تحيي منصب الخلافة، وتجدد به مجد الإسلام وشريعته الغراء التي يرجي أن يتجدد بإحيائها مجد الإنسانية، ويدخل البشر في عصر جديد ينجون به من مفاسد المدنية المادية، التي تهدد العمران الأوروبي نفسه بالزوال، بل عمران الشرق). انتهى كلام رشيد رضا.[1]

لقد كان الإعلان عن إلغاء الخلافة، تتويجاً لنصر تاريخي غير مسبوق للحملات الصليبية على العالم الإسلامي، حيث استطاعت بعد صراع طويل مع الإسلام لمدة ألف وثلاثمائة سنة تحقيق أهم أهدافها، وكان أول من عبر عن تلك الهزيمة فكرياً وثقافياً علي عبد الرازق سنة 1925م، في كتابه (الإسلام وأصول الحكم)، الذي أثار الشبهات -بوحي بريطاني حيث كانت مصر حينها تحت الحماية- حول مشروعية (الخلافة)، ومشروعية (الحكم الشريعة)، ومشروعية (الجهاد)!

عبد الرزاق السنهوري ونظرية الخلافة:

وقد تصدى للرد على شبهات علي عبد الرازق آنذاك علماء الأمة؛ كشيخ الأزهر محمد الخضر حسين، وشيخ الإسلام مصطفى صبري آخر شيوخ الإسلام في تركيا، وكان من أبرز من رد عليه ونقض شبهاته حول (الخلافة) الدكتور عبد الرزاق السنهوري أستاذ القانونيين العرب المعاصرين في رسالة الدكتوراه (فقه الخلافة) المنشورة بالفرنسية سنة 1926م، حيث يقول: (نحن نعتقد بأن الدليل العقلي البحت يستوجب وجود سلطة عامة أياً كان شكلها، ولكن الدليل الشرعي هو الذي يستوجب

(1) وهذا ما حدث في الحرب العالمية الثانية حيث كاد الغرب بحروبه الاستعمارية العبثية الهمجية أن يقضي على الحياة الإنسانية، وما يزال الغرب إلى اليوم يهدد بهمجيته الحضارة والإنسان معا!

أن تكون هذه الحكومة قد توفرت فيها الخصائص المميزة لنظام الخلافة، والتي باجتماعها تكون هذه الحكومة خلافة شرعية)[1].

ونعى السنهوري على علي عبد الرازق خلطه بين الخلافة كنظام سياسي أجمع المسلمون عليه بعد النبوة، والخلاف بين الصحابة في اختيار الخليفة الذي يتولى رئاسة هذا النظام، حيث قال: (فهو يخلط بين وجود (نظام الخلافة)، وبين اختيار (الخليفة)، والمسلمون لم يخلطوا قط بين الأمرين كما فعل هو، فمن ناحية مبدأ وجوب نظام الخلافة، فقد أجمعوا عليه، منذ وقف أبو بكر فيهم خطيباً معلناً ضرورة إقامة الخلافة لضمان تنفيذ الشريعة، وأقره جميع الصحابة على ذلك، وأجمع عليه المسلمون منذ ذلك الحين... فمن الخطأ أن يقال بأن المسلمين لم يجمعوا قط على وجوب الخلافة لمجرد أنهم اختلفوا على الأشخاص الذين يتولون هذا المنصب، فالخلاف هنا كان منصبا على الأشخاص لا على المبدأ ذاته)[2].

كما وصف السنهوري دراسة علي عبد الرازق بأنها (سطحية)[3] ، وخلص إلى القول (إن النبي ﷺ قد وضع لحكومته أصلح النظم الممكنة في زمنه، وأقام دولة لا تقل في نظمها عن الدولة الرومانية في بدايتها، فالسلطات التي باشرها النبي كانت أنظمة مدنية حقيقية كأي حكومة أخرى، لقد كان حاكماً دنيوياً مدنياً، إلى جانب صفته كنبي مرسل)[4].

مالك بن نبي وضرورة الخلافة:

لقد أصبح هاجس العالم الإسلامي ومنذ إلغاء الخلافة هو كيف ينهض من كبوته الحضارية، وأزمته السياسية؛ ليستعيد حريته وسيادته وخلافته، وحضوره المؤثر من

---

(1) فقه الخلافة ص 84.

(2) فقه الخلافة ص 89.

(3) فقه الخلافة ص 91.

(4) فقه الخلافة 94.



جديد في الساحة الدولية، من خلال استلهام تاريخه وقيمه المشتركة وإعادة صناعة واقعه كما يريد هو لا كما أراد الاحتلال، وكان حلم (عودة الخلافة) الأساس الذي يرتكز عليه هذا الطموح، وهو ما انتهى إليه عبد الرزاق السنهوري في توصياته في آخر كتابه (فقه الخلافة)، حيث دعا إلى ضرورة استعادة نظام الخلافة من جديد بما يتناسب مع تطور النظم السياسية من جهة، وضرورات العصر واحتياجاته من جهة أخرى، لتحقيق الوحدة بين دول العالم الإسلامي، وهو ما عبر عنه المفكر الجزائري مالك بن نبي بقوله: (ويجب من الآن أن نعمل على ظهور سلطة روحية تجمع الرأي وتوحد الصف بالنسبة للمسلمين في العالم كله، وإننا يجب من الآن أن نعيد النظر في قضية (الخلافة الإسلامية)، فقد باتت ضرورة عالمية وحيوية... وليكن لها أي اسم، ولكن ليكن هدفها توحيد الصف الإسلامي والرأي الإسلامي في كل مكان على ظهر الأرض، وإن كنت أتفاءل بكلمة "مجلس الخلافة"، وليشترك فيها كل العالم الإسلامي، ولكن لنبدأ في إعلان وجودها من الآن... وقد يظن المعارض لنا أنه يستطيع إفحامنا، متخذاً من ظروف العصر وتشابك مشكلاته، وظهور أنماط الحكم الجديدة في عالم اليوم، يتخذ من كل هذا ذريعة لإسكات الصوت الإسلامي المطالب بإحياء منصب الخلافة من جديد، وأما هذه الحجة التي تبدو في مظاهرها وجيهة، لا تنقصنا الأدلة على بطلانها من أساسها، وهي: كانت الخلافة نظاماً حياً واقعاً لم يختف من الحياة السياسية إلا منذ نحو نصف قرن فقط، وكان يضم شعوباً متعددة الأجناس والألوان والألسنة والقوميات في عصور لم تتميز بما يمتاز به عصرنا الحاضر من وسائل الاتصال التي جعلت العالم كله وكأنه رقعة واحدة متصلة الأجزاء والأركان)[1].

---

(1) مجلة الوعي الإسلامي - العدد 63 - ربيع أول - 1390هـ - 6 مايو سنة 1970م - ص 70 (المؤتمر الخامس لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر).

الخلافة.. أثر الغياب وحتمية العودة:

لقد سقطت الخلافة العثمانية -مع ضعفها وانحرافها قبيل سقوطها- فانحل بعدها الإسلام الدين والهوية، والإسلام الأمة والوطن، والإسلام السلطة والدولة، والإسلام الشريعة والنظام، ليعيش المسلمون حالة من الاغتراب السياسي والفكري والثقافي والتشريعي غير مسبوقة في تاريخهم كله، لتعصف بهم الأحداث السياسية والمحدثات الأيديولوجية، التي فرضتها الحملة الصليبية، فكان البديل العلمانية بكل تجلياتها القومية والوطنية تارة، والشيوعية والاشتراكية تارة، والليبرالية والرأسمالية تارة أخرى، التي اجتاحت العالم العربي والإسلامي، وقامت هنا، وأقيمت هناك، دويلات الطوائف الجمهورية والملكية والعسكرية؛ فما ازدادت الأمة معها إلا ضعفا وتشرذماً وتخلفاً واغتراباً!

وقد جاء في الحديث الصحيح حين حذر النبي ﷺ أمته من (دعاة على أبواب جهنم من أطاعهم؛ قذفوه فيها، وهم من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا)، وحين جعل المخرج من هذه الفتن العامة والعصمة منها وحدة الأمة ووحدة الخلافة، فقال ﷺ لمن سأله عن المخرج من هذه الفتن العامة (الزم جماعة المسلمين وإمامهم) وفي رواية: (إن كان لله في الأرض خليفة فالزمه)![1]

ولعل ترشيد الثورة العربية اليوم، وبلورة مشروعها السياسي الراشد، الذي يعبر عن دينها وهويتها ورسالتها وخصوصيتها، من أوجب الواجبات على فقهائها ومفكريها، وإذا كانت (الخلافة الراشدة) رئاسة عامة على الأمة أو أكثرها، وهو ما لم يعد له وجود منذ سقوط الخلافة العثمانية، مع حتمية عودتها؛ كما أخبر وبشر بذلك النبي ﷺ، فإن (الدولة الراشدة والحكومة الراشدة) التي هي رئاسة خاصة على بعض الأمة في قطر من أقطارها، هي المدخل للوصول في المستقبل بالأمة إلى الوحدة التي يجب على حكوماتها الراشدة تحقيقها لها، واستعادة خلافتها التي تعبر عن إرادتها، وهويتها، وإذا لم تستطع شعوب الأمة تحقيق تجربة سياسية راشدة على مستوى دولة من دولها اليوم؛ فهي عن إقامة خلافة راشدة على مستوى الأمة كلها أو أكثر دولها أشد عجزاً،

(1) صحيح البخاري ح 6673، وصحيح مسلم ح 1847، وسنن أبي داود ح 4246، وأحمد في المسند 5/ 386.

ولا فرق بين (الخلافة الراشدة) و (الحكومة الراشدة) في الواجبات والمسؤوليات المنوطة بهما، والحقوق المقررة للأمة وشعوبها فيهما، إلا في امتداد سلطانهما، فالأولى عامة على مستوى الأمة، والثانية خاصة على مستوى القطر التي تتولى السلطة فيه الحكومة الراشدة.

ويقتضي الحديث عن (الحكومة راشدة) تحديد طبيعة نظام الحكم في الإسلام، وأصوله العقائدية والفقهية السياسية التي يقوم عليها:

أولاً: الأصول الفكرية للدولة الراشدة:

إن قوة أي مشروع سياسي تكمن في وضوح هويته السياسية، وقوة أساسه العقائدي من جهة، ومدى حاجة الأمة له من جهة أخرى، ولا شك بأن الأمة ومنذ سقوط الخلافة العثمانية، وهي تعيش أزمة هوية ومرجعية سياسية، إذ قام الاحتلال الأجنبي الغربي بتشكيل هذا الواقع السياسي، وخلق هوية وطنية مصطنعة، وقد وصلت الأمة بعد عقود من التِّيهُ إلى طريق مسدود في كل بلد، بعد أن جربت الأمة كل الأنظمة السياسية المستوردة الليبرالية والقومية والشيوعية والاشتراكية، ومن هنا كان لا بد من استدعاء الخطاب السياسي الإسلامي الراشدي لتمتعه بكل أسباب القوة والصلاحية وذلك للتالي:

كونه النموذج والمعيار الشرعي للحكم الإسلامي، كما في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ والمخاطب به ابتداءً وأصلاً هم أصحاب النبي ﷺ، وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ وقد تحقق الاستخلاف للصحابة رضي الله عنهم كما وعدهم الله، وقوله: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾، والمقصود بهم أصحابه ابتداءً، وكما في الحديث الصحيح: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار)، وللحديث الصحيح: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر)، وحديث: (إن

يطيعوا أبا بكر وعمر يرشدوا)، وحديث: (خلافة النبوة بعدي ثلاثون سنة)، وحديث: (تكون النبوة فيكم ما شاء الله لها أن تكون ثم يرفعها الله، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة..)، وحديث الصحيحين: (إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون؛ فأوفوا بيعة الأول فالأول).

ولوضوح هذا الأصل العقائدي السياسي -وهو وجوب لزوم سنن الخلفاء الراشدين في الحكم وسياسة شؤون الأمة إذ هي التطبيق البشري المحض للخطاب السياسي القرآني والنبوي- اشترط الصحابة رضي الله عنهم على عثمان وعلي حين تنافسا في الخلافة الالتزام بسنن الخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر في سياسة شؤون الأمة، فبايع الصحابة عثمان كما في صحيح البخاري: (على الكتاب والسنة وسنة الشيخين أبي بكر وعمر)!

كما إن هذا النموذج محل إجماع الفقهاء والمصلحين على اختلاف عصورهم، فلا خلاف بين طوائف الأمة ومذاهبها وأئمتها في كون الخلافة الراشدة هي النموذج الأكمل الذي يجب الاقتداء به؛ بخلاف المحدثات السياسية سواء القديمة التي رفضها الصحابة أنفسهم، ثم رفضها من جاء بعدهم من الأئمة وعلماء الأمة، أو الجديدة سواء كانت بثوب إسلامي كولاية الفقيه، أو مستوردة كالديمقراطية والليبرالية والاشتراكية... إلخ.

إن النموذج الراشدي له بريق وصدى في المخيال الشعبي عند عامة الأمة، فما يزال العدل لا يذكر إلا ويذكر عمر الفاروق! وما زالت الأمة تتوق لعدل الخلفاء الراشدين وسيرتهم وسننهم في سياسة الأمة، وهو ما يجعل النموذج الراشدي أقرب لمخاطبة وجدان الرأي العام الإسلامي من أي نموذج آخر، هذا في الوقت الذي لم يجد النموذج الديمقراطي الأثيني أي صدى في المخيال الشعبي الأوربي؛ بل ظل محصوراً في دائرة المفكرين والسياسيين في عصر النهضة الأوربية!



كما إن النموذج السياسي الراشدي قام كنظام حكم على دولة قارية - امتدت في عهد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان، من جزيرة العرب إلى حدود الهند في آسيا شرقاً، ومنها إلى حدود المغرب الأقصى في أفريقيا غرباً - ليسوس أمماً وحضارات وشعوبا على اختلاف قومياتها وأديانها وثقافاتها ولغاتها؛ بينما لم تتجاوز ديمقراطية أثينا حدود أسوارها!

ثم إن النموذج الراشدي ظل هو المعيار طوال عصور الخلافة الإسلامية، الأموية والعباسية والعثمانية، ولم يستطع أحد أن يتجاوزه كأنموذج للحكم الإسلامي؛ ولهذا تكرر في كثير من العصور؛ كما في عهد عمر بن عبد العزيز، وعهد المعتضد العباسي الذي كان يعد من الخلفاء الراشدين، وعهد المستضيء العباسي وابنه الناصر، وكانوا خلفاء صالحين، وكان صلاح الدين الأيوبي هو السلطان في عصرهما، وكما في عهد نور الدين زنكي، وكما في عهد يوسف بن تاشفين المرابطي، ومحمد الفاتح العثماني، وغيرهم من الخلفاء والأمراء، ممن حاولوا الاقتداء بالخلفاء الراشدين وسننهم في سياسة الأمة، واشتهروا بالعدل والشورى؛ بينما لم تعرف أوربا في تاريخها منذ سقوط أثينا، وقيام الإمبراطورية الرومانية إلا الطغيان السياسي مدة ألفي عام تقريباً!

كما إن الانحراف السياسي في عصور الخلافة الإسلامية العامة، لم يتجاوز كل الأصول القطعية للخطاب الراشدي، وإن تراجع عن بعضها كالشورى ورقابة الأمة على الأموال، إذ ظل عامة الخلفاء والأمراء يلتزمون بالمرجعية القضائية والتشريعية للنظام السياسي الإسلامي؛ وهو أحد أسباب شيوع العدل في عامة العصور، حيث حد القضاء من طغيان السلطة، التي كانت تحرص على شرعيتها من خلال احترام القضاء، كما لم يفرط الخلفاء في سيادة الأمة واستقلالها وحماية بيضتها، ووحدتها، وحافظوا على (الرسالة) والمهمة للأمة والدولة والخلافة وهو إعلاء كلمة الله والدعوة إلى الإسلام والجهاد في سبيله، حتى في أضعف عصور الخلافة!

إن حاجة الأمة إلى بعث الخطاب الراشدي وأصوله أشد ما تكون في هذا العصر؛ حيث تعيش الأمة أزمات سياسية أدت إلى ضعفها وسقوطها على نحو غير مسبوق، وقد استطاعت شعوب العالم من حولها أن تستلهم تجاربها التاريخية لتعيد بناء نفسها من جديد، حتى أعادت أوربا اليوم تشكيل واقعها السياسي على أساس (الديمقراطية اليونانية)، و(القوة والوحدة الرومانية)، و(القيم الدينية المسيحية)، فجاء الاتحاد الأوربي اليوم ليستعيد وحدة أوربا التي وحدتها الإمبراطورية الرومانية، واشترط لوحدته أن يقوم على أسس الديمقراطية اليونانية، وأن تظل أوربا نادياً مسيحياً! بينما لا تزال الأمة الإسلامية اليوم تبحث عن هويتها وذاتها؛ مما يجعل الخطاب الراشدي هو الحل لمشروع سياسي جديد!

فالمشروع السياسي الإسلامي يجب أن يقوم على هذا الأصل العقائدي، وهو الإيمان بضرورة الخلافة كأصل من أصول الدين ولزوم سنن الخلفاء الراشدين - التي كانت التطبيق البشري المحض للخطاب السياسي القرآني والنبوي - واتخاذها النموذج والمعيار للحكم الإسلامي الراشد، ونبذ كل ما خالفها من سنن القياصرة والأكاسرة، والمحدثات السياسية على اختلاف ألوانها وأشكالها؛ سواء كانت دخيلة على الأمة، أو مما أحدثته الأمة نفسها وابتليت به من محدثات وانحرافات في عصورها المختلفة.

ثانياً: أصول الأحكام السياسية:

وليس المقصود بسنن الخلفاء الراشدين هنا اجتهاداتهم؛ بل المقصود الأصول والمبادئ والأحكام التي أجمعوا عليها، وأجمع الصحابة معهم عليها، فيما يخص سياسة شؤون الأمة والدولة، ومن ذلك إجماعهم على:

أن نظام الحكم في الإسلام خلافة راشدة، وإمارة للمؤمنين واحدة، نيابة عن النبي ﷺ في أمته، فلا توارث فيها، ولا ملك ولا ملوك، ولا جبروت، ولا كسروية ولا قيصرية.



وأن دار الإسلام واحدة، والأمة واحدة، والإمارة والخلافة واحدة؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جميعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، وكما قال ﷺ في الحديث الصحيح: (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الثاني منهما)..إلخ.

وأن الخلافة والإمارة شورى بين المسلمين، وأنه لا تنازع فيها ولا اغتصاب؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾، وفي حديث البيعة المتواتر: (وأن لا ننازع الأمر أهله)، وكما قال عمر في خطبته بمحضر الصحابة: (الإمارة شورى بين المسلمين، من بايع رجلا دون شورى المسلمين؛ فلا بيعة له ولا الذي بايعه، تغرة أن يقتلا)، فلا شرعية لكل بيعة صورية، أو بيعة على الإكراه والخوف، أو بيعة بالقوة والسيف!

وأن الأمة رقيب على الإمام بعد اختياره بالرضا والشورى؛ فلا يقطع أمراً في شؤونها دون إذنها، ولا يتصرف في أموالها ومصالحها دون رضاها، كما قال ﷺ في الصحيح: (أيها الناس إنا لا ندري من رضي منكم ممن لم يرض؛ فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم)، وقال: (والله ليس لي من هذا المال ولا هذه الوبرة، إلا الخمس، والخمس مردود عليكم)، فالأمة فوق الإمام تراقبه وتحاسبه؛ كما في حديث البيعة المتواتر: (وأن نقوم أو نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم).

وأن للأمة الاشتراط على الإمام وتقييد صلاحياته بما شاءت من الشروط الصحيحة، كما اشترطوا على عثمان عند البيعة فرضي بذلك، وكما اشترط من أنكر عليه من أهل العراق ومصر وكتبوا بينهم وبينه عقداً، وشرطوا عليه شروطاً؛ فرضي، وكان ذلك بمحضر كبار الصحابة.

وأن الأمة هي التي تفرض للإمام من بيت المال قدر حاجته، وأنه ليس له أن يشتغل بالتجارة، ولا أن يستخدم السلطة للإثراء له أو لأهل بيته.

وأن أهم واجبات السلطة وأعظمها: إقامة الدين وأحكامه، والحكم بين الناس بما أنزل الله من العدل والقسط، وأن تكون كلمة الله هي العليا؛ فيقضي القضاة بحكم

الله بالعدل لا سلطان لأحد عليهم، إلا سلطان الله وكتابه ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾.

وحفظ البيضة وحماية الدولة ووحدتها الداخلية، والدفاع عنها وحمايتها من الأخطار الخارجية، وأن تكون الشوكة في دار الإسلام للأمة ظاهرة عزيزة منيعة ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا﴾.

وأن تقسم الأموال بالسوية، وتؤخذ الزكاة من الأغنياء وترد إلى الفقراء ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾، وتوفر الدولة للجميع على حد سواء الفرص للاستثمار، وإحياء الموات، واستخراج المعادن... إلخ.

وأن تصان الحقوق والحريات الدينية والسياسية والفكرية والاقتصادية العامة والخاصة، للأفراد والجماعات؛ فلا إكراه في الدين، ولا إجبار في الرأي، ولا يؤخذ مال إلا عن طيب نفس من صاحبه... إلخ.

فهذه الأصول والمبادئ للحكم وغيرها من الأصول والأحكام؛ بما في ذلك الأحكام التفصيلية الجزئية كمشروعية التصويت على الآراء عند الاختلاف، والترشح والترشيح للإمارة والخلافة، وحصر الترشيح بعدد، والترجيح بالأصوات، والأخذ برأي الأكثرية، وتحديد مدة فراغ السلطة بثلاثة أيام، وتحديد مدة الولاية على المناطق بأربع سنين، والاستفادة من النظم والوسائل لدى الأمم الأخرى... إلخ؛ كل ذلك مما ثبت عن الخلفاء الراشدين ثبوتاً قطعياً كما فصلته في (الحرية أو الطوفان) و(تحرير الإنسان)، و(أهل السنة والجماعة والأزمة السياسية)، و(الفرقان)، فمنها ما هي أصول قطعية بإجماع الخلفاء والأمة معهم؛ فيجب لزومها ويحرم الخروج عنها؛ كحق الأمة في اختيار الإمام بلا إجبار ولا إكراه، وتحريم التوريث في السلطة... إلخ، ومنها ما هو اجتهادات من بعضهم؛ فجائز ومشروع الأخذ بها، وسننهم فيها خير من سنن من جاء بعدهم.

وما من سنة من هذه السنن السياسية إلا والأمة اليوم في حاجة إليها بعد فساد أحوالها فساداً لا حل له إلا بنبذ المحدثات، وتغيير هذا الواقع، وإقامة أنظمة حكم راشدة قائمة على هذه الأصول السياسية، والأحكام الشرعية!

وكل ما سبق ذكره هي حقوق سياسية للأمة، لها أحكامها الشرعية، التي يجب إقامتها والمحافظة عليها سواء وجدت الخلافة أم لم توجد، وسواء أمكن تحقيقها كلها أو بعضها، أما آليات تحقيق ذلك ووسائله؛ فهو بحسب كل عصر وتطوره، وبالإمكان الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى، كما استفاد عمر الدواوين والنظم الإدارية من فارس والروم؛ عملاً بقول النبي ﷺ: (أنتم أعلم بأمور دنياكم).

ثالثاً: معالم الحكومة الراشدة:

وإذا كان تحديد الهوية والمرجعية السياسية والعقائدية لمشروع (الدولة الراشدة) أمراً في غاية الأهمية؛ لإقناع الأمة بالمشروعية الدينية والأخلاقية لقيامها وضرورتها، لتتفاعل وتتجاوب معها، من أجل تحقيق التغيير المنشود، فإن تحديد معالم السلطة و (نظام الحكومة الراشدة) لا تقل أهمية وخطورة؛ إذ لا بد من المواءمة بين المثالية والأهداف النهائية من جهة التي تتمثل في (إقامة أمة واحدة وخلافة راشدة)، والواقعية السياسية حيث الأمة اليوم تقع تحت نفوذ الاحتلال الأجنبي، الذي قسمها إلى خمسين دولة وشعب، مما يصبح معه تحقيق الشعار والهدف النهائي ضرباً من الخيال، ما لم (تكون الدولة الراشدة) و (الحكومة الراشدة) أهدافاً مرحلية للمشروع يمكن تحقيقها من جهة، وتحقق الهدف النهائي في آخر المطاف من جهة أخرى؛ فيجب تجزئة المشروع على أساس نظرية (من الحكومات الراشدة إلى الخلافة الراشدة)، فالواجب إقامة الحكومة الراشدة في كل بلد إسلامي، ويكون المعيار للحكم عليها بأنها حكومة راشدة هو مدى التزامها بأصول الخطاب السياسي الراشدي، ومن ذلك:

أن تمثل الحكومة خيار الأمة في ذلك البلد، وأن تقيم نظامها السياسي على أساس حق الأمة في اختيار السلطة التي تحكمها وتسوس شؤونها بالرضا والاختيار؛ بلا إكراه ولا إجبار، وأن تكون خيارا حقيقيا للأمة، لا خياراً صورياً.

أن تكون المرجعية الدستورية والتشريعية للدولة هي الشريعة كتاباً وسنة، وتطبيقها وفق أصول الخطاب الراشدي، فلا تعطل النصوص، ولا تهدر المقاصد؛ فالغاية تحقيق العدل والقسط الذي جاء به القرآن على أكمل وجه، ورعاية حقوق الإنسان، وصيانة حريته وكرامته.

المحافظة في ذلك البلد على سيادة الأمة والدولة واستقلالها عن أي نفوذ أجنبي، وتعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية؛ لتتحمل مسؤولياتها على مستوى الأمة حسب إمكاناتها.

تعزيز التكامل والوحدة والاتحاد مع الدول الإسلامية المجاورة؛ للوصول إلى توحيد الأمة، وتحقيق الهدف النهائي (أمة واحدة وخلافة راشدة).

تحقيق التنمية والنهضة الشاملة في جميع المجالات على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، وأن تثبت فاعلية سياسية متميزة، وأداءً سياسياً ناجحاً.

فكل حكومة تحقق هذه الشروط هي (حكومة راشدة)، والفرق بينها وبين (الخلافة الراشدة)، هو أن الحكومة الراشدة خاصة في القطر الذي تقوم فيه، بينما الخلافة الراشدة عامة تشترك الأمة كلها أو أكثر دولها في إقامتها، بعد أن تتحرر أقطارها، وتصل إلى السلطة فيها حكومات راشدة، أو إلى الدول الرئيسة المؤثرة فيها، بحيث تكون قادرة على توحيد الأمة وحمايتها.

وحين تقوم الحكومات الراشدة التي تمثل خيار الأمة في كل الأقطار، أو في أكثرها، أو في الدول الرئيسة المركزية فيها، فستكون قادرة على الإعلان عن اتحادها ووحدتها، واختيار مجلس رئاسة لدولها، يختار رئيسه بشكل دائم أو دوري، بحسب ما يحقق

حكم الشارع ومصلحة الأمة، ويكون هذا المجلس الرئاسي هو مؤسسة (الخلافة الراشدة)، التي تشترك الأمة من خلال حكوماتها المنتخبة في اختيارها؛ لتستأنف الأمة حياتها السياسية من جديد في ظل (نظام الخلافة الراشدة)؛ كما بشر بذلك النبي ﷺ حين قال: (ثم تكون خلافة على منهاج النبوة).

إن هذه التجزئة للمشروع مع كونها متوائمة مع الواقعية السياسية التي تفرضها الظروف الموضوعية، فإنها متوافقة مع الأحكام الشرعية كما قال ﷺ: (ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم)، وكما قال النبي شعيب: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾؛ فعدم قدرة الأمة اليوم على إقامة الخلافة الراشدة، لا يسقط وجوب إقامة الدول والحكومات الراشدة في كل بلد تستطيع الأمة فيه إقامتها، كما إن عدم قدرتها على إقامة حكومة راشدة هنا أو هناك؛ لا يسقط وجوب إصلاح الأوضاع السياسية الحالية، وتقويم أود الحكومات القائمة الآن؛ إذ الواجب شرعاً الإصلاح حسب الإمكان في كل حال، ولا تتعطل الواجبات الشرعية، والفروض الكفائية؛ بدعوى عدم وجود الخلافة الراشدة، أو عدم وجود حكومة راشدة!

طبيعة الدولة الراشدة:

وإذا كانت أصول (الدولة الراشدة)، ومعالم (الحكومة الراشدة) من الوضوح في الخطاب القرآني والنبوي إلى هذا الحد الذي تتابع عليه الخلفاء الراشدون، وأجمع عليه الصحابة المهديون؛ فما طبيعة نظام الحكم في الدولة الراشدة؟

هل هو نظام دستوري أم نظام دكتاتوري؟

هل من يحكمه ويتحكم فيه سلطة الفرد أم مؤسسات الدولة والمجتمع؟

ما حدود صلاحيات السلطة في نظام الدولة الراشدة؛ هل هي مطلقة أم مقيدة؟

هل عرف نظام الخلافة الفصل بين السلطات؟ وما حدود كل سلطة؟

ولا يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة قبل معرفة التاريخ السياسي لنظام الخلافة الذي هو التجربة التاريخية الوحيدة للحكم في الإسلام، والذي توارى - بسبب طبيعة كتابة التاريخ الإسلامي آنذاك - خلف الأحداث (الفتوحات الخارجية والصراع السياسي الداخلي)، وخلف الأشخاص (الخلفاء والأمراء)، حتى كادت تطمس معالم النظام السياسي الذي كانت كل تلك الأحداث تقع في إطاره، وضمن دائرة تأثيره المباشر فيها، فما كان لتلك الفتوحات لتحدث لولا الرسالة والوعد (بالاستخلاف)، وما كان لتلك الصراعات على السلطة لتكون لولا (نظام الخلافة) نفسه، الذي كان منظومة فكرية وعقائدية سياسية من جهة، ونُظماً دستورية وتشريعية، من جهة أخرى، ومؤسسات وقوى مجتمعية تمارس دورها بين هذه وتلك من جهة أخرى!

فإذا كانت النظم الدستورية اليوم في الدول المعاصرة هي أرقى ما أنتجه الفكر الإنساني السياسي لمعالجة إشكالية السلطة وإدارة لمجتمع، حيث أصبحت السلطة فيها تخضع لإرادة أقوى، وقانون أعلى، يحدان من طغيانها، ويمنعان من استبدادها، ويحددان صلاحياتها، وهو ما لم يعرفه العالم الغربي إلا بعد الثورة الفرنسية، ثم الثورة الأمريكية، قبل قرنين -حين برزت فكرة (إرادة الشعب) كإرادة أعلى، لتواجه استبداد (إرادة الفرد)، وصار (الدستور) هو القانون الأعلى -وليس رغبات الملك- الذي ينظم علاقة السلطة بالمجتمع، بعد أن كانت النظم الدكتاتورية والاستبداد المطلق هو السائد قبل ذلك؛ فكانت إرادة الملك أو الإمبراطور هي القانون الأعلى، وهو الدولة بكل مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإذا كان ذلك هو واقع الأنظمة التي كانت تسود العالم كله على اختلاف أشكالها، فإن نظام الخلافة - الذي ظل يحكم العالم الإسلامي مدة ثلاثة عشر قرناً - كان خارجاً عن سياق تلك الأنظمة، وخارج نسقها؛ إذ تمثل الخلافة نظاماً سياسياً فريداً من نوعه - في منظومته العقائدية والدستورية والتشريعية - استطاع أن يحكم تقريباً نصف العالم المأهول آنذاك، في فترات طويلة من التاريخ الإنساني، وفي دولة قاريَّة امتدت في ثلاث قارات (آسيا -

أفريقيا - أوربا)، وهو ما لم يتهيأ لغيره من الأنظمة السياسية؛ دون أن يعيش تلك الإشكالية التي واجهتها تلك الأنظمة وانتهت بسقوطها.

ولا يمكن قياس (نظام الخلافة) على أي نظام إمبراطوري آخر عرفه العالم، لا في طبيعة ظهوره ونشأته؛ حيث كانت رسالة النبي محمد ﷺ حجر الأساس الذي بني عليها نظام الخلافة والوعد بالاستخلاف في الأرض، حتى في ظل الخطاب السياسي المؤول، ولا في طبيعة ممارسته السياسية؛ حيث ظلت الشريعة والسلطة التشريعية والقضائية خارج دائرة اختصاص السلطة السياسية التنفيذية، حتى يكاد دور السلطة ينحصر في التنفيذ لأحكام الله ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾، والاجتهاد فيما لا حكم لله فيه بالرد إلى ﴿أُولِي الْأَمْرِ﴾، لاستنباط الحكم فيه سواء كان الحكم شرعياً يرد الأمر فيه إلى (الفقهاء)، أو كان الحكم سياسياً شورياً يرد الأمر فيه إلى الساسة (أهل الحل والعقد)، ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾، وهو ما لم تعرفه النظم السياسية إلا حديثاً!

لقد قامت الدولة في الإسلام بعد عقد البيعة الثانية ثم بعد صحيفة المدينة على أساس:

الأمة الواحدة: وهي أسبق وجوداً من الدولة والسلطة، حيث قام المجتمع الإيماني، ووجدت الأمة الواحدة بالمفهوم العقائدي في مكة، ثم الأمة بالمفهوم السياسي بعد الهجرة في المدينة؛ حيث تزامن وارتبط قيام الدولة النبوية بمفهوم الأمة السياسي الذي تشكل من كل مكونات المجتمع، كما جاء في صحيفة المدينة التي تُعد أول دستور عرفه العالم، حيث حدد فيها النبي ﷺ الحقوق والواجبات التي على المسلمين ومن معهم من أهل الكتاب، كما في المغازي والسير: (وكتب رسول الله ﷺ كتاباً بين المهاجرين والأنصار، وادع فيه يهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم واشترط عليهم: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد النبي بين المؤمنين

والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم: إنهم أمة واحدة من دون الناس.. وأن يهود بني عوف أمة من المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم...)[1].

المرجعية التشريعية: كما جاء في الصحيفة: (وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد ﷺ...).

المرجعية السياسية: كما في الصحيفة (وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله ورسوله ﷺ).

مسؤولية المجتمع: كما ورد في الصحيفة (وإن المؤمنين على من بغى منهم أو ابتغى دسيعة ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين، وإن أيديهم عليه جميعاً، ولو كان ولد أحدهم، وإن ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم).

ولوضوح هذه الأصول منذ تأسيس الدولة في الإسلام؛ تحددت طبيعة النظام السياسي الإسلامي، وصلاحيات السلطة فيه.

---

(1) رواه محمد ابن إسحاق في السيرة مرسلا - كما عند ابن هشام 31/3 - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى 106/8 عن محمد بن عثمان بن خنيس أخذه من الصحيفة التي عند آل عمر بن الخطاب مطولاً، وهذا إسناد كالمتصل، ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال ص215 بإسناد صحيح إلى الزهري، وشهرة هذه الصحيفة تغنيها عن الإسناد، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن صحيفة المدينة في الصارم المسلول ص 64: (هذه الصحيفة معروفة عند أهل العلم) واحتج بها، وقد رواها عبد الرزاق في المصنف ح رقم 18879 في كتاب العقول عن معمر عن الزهري قال وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الكتاب الذي كتبه بين قريش والأنصار(لا يتركون مفرحاً أن يعينوه في فكاك أو عقل) وهذا إسناد مسلسل بالأئمة الحفاظ إلى إمام أهل المغازي والسير ابن شهاب الزهري وهو شيخ ابن إسحاق، وهذا اللفظ جزء من سياق خبر الصحيفة المطول وفي قول الزهري (في الكتاب الذي كتبه بين قريش والأنصار) دليل على شهرة الكتاب، كما روى خبر الصحيفة أيضاً أحمد في المسند من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابا بين المهاجرين والأنصار أن يعقلوا معاقلهم وأن يفدوا عانيهم بالمعروف) وهو جزء من خبر الصحيفة الطويل، وقد عقد ابن كثير في تاريخه فصلاً بعنوان (عقده عليه السلام بين المهاجرين والأنصار في الكتاب الذي أمر به فكتب بينهم وموادعته اليهود الذين كانوا بالمدينة)، وساق خبر الصحيفة مطولا، وللاستزادة يمكن الرجوع لبحثي المحكم (صحيفة المدينة بين الاتصال والإرسال) منشور في موقعي..

طبيعة السلطة في نظام الخلافة الراشدة:

فالسلطة في الإسلام -على خلاف كل الأنظمة السياسية الأخرى التي عرفها العالم- هي في الأصل سلطة تنفيذية، وقد أكد النبي ﷺ هذا المفهوم السياسي للسلطة التي يمارسها فقال: (ما أعطيكم ولا أمنعكم، إنما أنا قاسم أضع حيث أُمرت)، وفي رواية: (إنما أنا قاسم وخازن، والله المعطي)[1].

وفي حديث آخر: (بُعثت قاسماً أقسم بينكم)[2].

وهو ما تتابع الخلفاء الراشدون على تأكيده؛ فالجميع يخضع لحكم الله وكتابه وشرعه وقانونه، الحاكم والمحكوم على حد سواء، كما قال أبو بكر في أول خطبة له بعد توليه الخلافة؛ فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: (أما بعد، أيها الناس، قد وليت أمركم، ولست بخيركم، ولكن نزل القرآن، وسن النبي ﷺ السنن، فعلمنا، فعلمنا، اعلموا أن أكيس الكيس التقوى، وأن أحمق الحمق الفجور، وأن أقواكم عندي الضعيف حتى آخذ له بحقه، وأن أضعفكم عندي القوي حتى آخذ منه الحق، أيها الناس، إنما أنا متبع، ولست بمبتدع، فإن أحسنت فأعينوني، وإن زغت فقوموني)[3]، (أطيعوني ما أطعت الله فيكم؛ فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم)[4].

---

(1) صحيح البخاري ح رقم (3117)، ومسلم ح (1037).

(2) صحيح البخاري ح 3114، ومسلم ح 2133، وانظر فتح الباري 218/6.

(3) رواه ابن سعد في الطبقات 182/3 من طريق هشام بن عروة عن أبيه عروة بن الزبير، وأبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال ص 12 رقم 8 و 9 من طريق هشام بن عروة عن أبيه، ومن طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم كلاهما عن أبي بكر، وقد سمع قيس من أبي بكر، ورواه أبو بكر الدينوري في المجالسة رقم 1290 بإسناد صحيح من طريق هلال الوزان عن عبد الله بن عكيم وقد أدرك عهد النبوة، ورقم 1289 من طريق مجالد عن الشعبي، ورواه أبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب رقم 716 من طريق محمد بن المنكدر عن محمد بن عبد الرحمن بن عوف به؛ فهذه الخطبة مشهورة صحيحة.

(4) رواه محمد بن إسحاق في السيرة كما عند ابن هشام في 82/6 عن الزهري عن أنس رضي الله عنه، وعبد الرزاق في المصنف 336/16 عن معمر، وقال ابن كثير في البداية والنهاية 306/6 عن إسناد محمد بن إسحاق (وهذا إسناد صحيح)، وهو كما قال.

(... ألا وإني قد وليت عليكم ولست بأخيركم، ولوددت أنه كفاني هذا الأمر أحدكم، وإن أنتم أردتموني على ما كان الله يقيم نبيه من الوحي ما ذلك عندي، إنما أنا بشر فراعوني)[1].

فقرر أبو بكر رضي الله عنه في أول خطبة له أصول الحكم والسياسة في نظام الخلافة، وأن سلطته بشرية تنفيذية، فلا عصمة له، ولا خيرية، ولا سلطة له مطلقة، وأنه خاضع لحكم الله ورسوله، ومتبع له، وأن الأمة تعينه إن أحسن، وتقومه إن زاغ أو أساء، وأنه لا سلطة له إلا في حدود المشروعية التي هي طاعة الله ورسوله، وأنه لا طاعة له حين يخرج عنها.

فقد عبر أول خليفة عن طبيعة الخلافة والسلطة في الإسلام بعد النبوة، وأنها سلطة مقيدة بالكتاب والسنة، وتحت رقابة الأمة وقوامتها، كما بايع النبي ﷺ الأنصار في البيعة الثانية (وأن نقوم بالحق لا نخاف في الله لومة لائم)[2].

وكذا أكد هذا الأصل الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان في أول خطبة له بعد البيعة حيث يقول (أما بعد فإني قد حُمِّلت وقد قبلت، ألا وإني متبع، ولست بمبتدع، وإن لكم علي بعد كتاب الله وسنة نبيه ثلاثا:

1- اتباع من كان قبلي فيما اجتمعتم عليه وسننتم.
2- وسنُّ سنة أهل الخير فيما لم تسنوا عن ملأ منكم.
3- والكف عنكم إلا فيما استوجبتم)[3].

---

(1) البيهقي في السنن الكبرى 353/6 من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن البصري مرسلاً.

(2) رواه مالك في الموطأ 445/2، ومن طريقه البخاري في الصحيح ح رقم 7199 و7200، ومسلم ح رقم 1709.

(3) رواه ابن جرير 693/2 من رواية سيف بن عمر التميمي المؤرخ عن القاسم بن محمد - كذا - عن عون بن عبد الله بن عتبة، والظاهر أن في الإسناد سقطا وخللا؛ فإن سيفاً إنما يروي عن القاسم بن محمد بواسطة سهل بن يوسف بن سهل، ويحتمل أن يكون هو القاسم بن محمد بن عبد الرحمن المخزومي وهو ثقة ومن هذه الطبقة، أو يكون هو تصحيف والصواب الغصن بن القاسم من شيوخ سيف بن عمر، كما في التهذيب، ويروي عن عون بن

فالسلطة كما في هذه الخطبة سلطة تنفيذية، تلتزم بالمشروعية والمرجعية التي اجتمعت عليها الأمة فيما سبق من أحكام سياسية، وما يتفق عليها الملأ منهم وهم الأكثرية فيما يستأنف ويستجد من نوازل.

وهذا ما قرره الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز حين قال في أول خطبة له بعد تولي الخلافة: (أيها الناس، إني لست بقاضٍ؛ ولكني منفِّذٌ، ولست بمبتدعٍ؛ ولكني متَّبِعٌ، وإن من حولكم من الأمصار والمدن إن أطاعوا كما أطعتم؛ فأنا واليكم، وإن أبَوْا؛ فلست لكم بوالٍ)[1].

وفيه تأكيد على طبيعة دور السلطة التنفيذي، وحق الأمة في كافة الأمصار، في اختيار الإمام بلا إكراه ولا إجبار، كما فيه تجلي لمبدأ الفصل بين السلطة التنفيذية والقضائية (إني لست بقاضٍ وإنما منفذٌ)، فمهمة الخليفة إدارة السلطة التنفيذية، وللقضاة استقلالهم لا سلطان لأحد عليهم.

وفي رواية قال: (أيها الناس، إن الله لم يرسل رسولاً بعد رسولكم، ولم ينزل كتاباً بعد الكتاب الذي أنزله عليكم، فما أحل الله على لسان رسوله فهذا الحلال إلى يوم القيامة، وما حرم الله على لسان رسول فهو حرام إلى يوم القيامة، ألا وإني لست بمبتدع، ولكني متبع، ولست بقاض، ولكن منفذ، ولست بخير من واحد منكم، ولكني أثقلكم حملا، ألا وإنه ليس لأحد أن يطاع في معصية الله)[2].

عبد الله كثيرا، كما في تاريخ ابن جرير، ذكره السمعاني في الأنساب 462/3 وأنه من الأتباع ويروي عن نافع وطبقته، وقد ذكره أبو بكر المالقي في كتابه (التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان) ص 42 (عن الفيض بن محمد عن عون)، فلعله الغصن!

(1) تاريخ الذهبي 193/5، وابن كثير 191/9.

(2) رواه الدارمي في السنن رقم 433 حدثنا موسى بن خالد ثنا معتمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر أن عمر بن عبد العزيز، وهو إسناد صحيح وفيه إرسال، فقد رواه البسوي في المعرفة والتاريخ - (1 / 319) حدثنا ابن بكير قال: حدثني الليث عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبيد الله بن عمر بن حفص عن رجل من أهل واسط يقال له شيبة بن مساور أنه قال: سمعت عمر بن عبد العزيز يحدثنا، لما استخلف، وجلس على المنبر فحمد الله وأثنى عليه

وهنا تأكيد من عمر بن عبد العزيز على أن السلطة لا دخل لها في التشريع للأحكام، وإنما مسؤوليتها تنفيذها، وكذا لا دخل لها في سلطة القضاء، ولا سلطان لها على القضاة.

وهذا الأصل السياسي العظيم هو ما ميز نظام الخلافة في الإسلام؛ حيث لا خلاف في كون السلطة ليس لها يد في التشريع، كما لا سلطة لها على القضاء، وإنما تكاد مسؤوليتها تنحصر في التنفيذ.

شروط مشروعية السلطة:

ولوضوح هذا الأصل السياسي في نظام الخلافة الإسلامي قال الإمام مالك -إمام أهل السنة في عصره (95 هـ - 179 هـ)-: (إن الإمام لا يكون إماماً أبداً إلا على شرط أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، فإنه قال: وليتكم ولست بخيركم، ألا وإن أقواكم عندي الضعيف حتى آخذ له بحقه، ألا وإن أضعفكم عندي القوي حتى آخذ منه الحق، إنما أنا متبع ولست بمبتدع، فإن أحسنت؛ فأعينوني، وإن زغت؛ فقوموني)[1].

فالإمامة والرئاسة العامة على الأمة في نظام الخلافة لا تكون كذلك إلا على وفق شروط أول خليفة وسننه، وهو أبو بكر الصديق، كما قررها في هذه الخطبة، وأدركت الأمة مضامينها السياسية التي تحدد طبيعة السلطة وصلاحيتها ومسؤوليتها وخضوعها لأحكام الشرع من جهة، ورقابة الأمة عليها من جهة أخرى؛ لضمان التزام السلطة بتنفيذ أحكام الكتاب والسنة.

وذكره، وشيبة بن مساور واسطي ثقة كما في تعجيل المنفعة رقم 461، فالإسناد صحيح، ومن طريق البسوي البيهقي في المدخل ص20، ورواه ابن سعد في الطبقات 262/5 و 286، من طريق سيار أبي الحكم، ومن طريق مالك بن أنس أن عمر بن عبد العزيز، وسيار أدرك عهد عمر وعاصره كبيرا.

(1) رواه الدارقطني في المؤتلف والمختلف 1890/4، وأورده القاضي عياض في ترتيب المدارك 166/1، والذهبي في تاريخ الإسلام 14/ 292.

وقول الإمام مالك هنا يفسر مذهبه المشهور عنه في عدم اعترافه ببيعة أئمة الجور، كأبي جعفر المنصور، وبيعة كل من أخذها بالقوة، وما أفتى به أنه لا بيعة لهم مع الإكراه، وما دعا الناس إليه للخروج مع محمد بن الحسن ذو النفس الزكية وأخيه إبراهيم، سنة 145هـ، على أبي جعفر المنصور العباسي، وكان قد خرج في المدينة؛ فاستفتى أهلها مالك بن أنس في الخروج معه، مع أنهم سبق لهم أن بايعوا أبا جعفر المنصور؛ فقال مالك: (إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين؛ فأسرع الناس إلى محمد، ولزم مالك بيته)[1].

وكان إذا سئل عن القتال مع الخلفاء ضد من خرج عليهم يقول: (إن كان الخليفة كعمر بن عبد العزيز؛ فقاتل معه، وإن كان كمثل هؤلاء الظلمة؛ فلا تقاتل معهم)[2].

وما قاله مالك في أئمة الجور وأنه لا يقاتل معهم إذا خرج عليهم خارج، وأنه لا يقاتل إلا مع أئمة العدل كعمر بن عبد العزيز؛ يؤكد أن مذهبه هو عدم الاعتراف لهم بالولاية الشرعية أصلاً، ومما يؤكد ذلك أن ابن القاسم سئل عن دفع الزكاة للولاة (أرأيت مصدقاً يعدل على الناس فأتى المصدق إلى رجل له ماشية تجب في مثلها الزكاة، فقال له الرجل قد أديت صدقتها إلى المساكين؟ قال: لا يقبل قوله هذا لأن الإمام عدل؛ فلا ينبغي لأحد أن يمنعه صدقتها، قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم إذا كان الوالي مثل عمر بن عبد العزيز)[3].

ففرق الإمام مالك بين الإمام العدل الذي يجب دفع الزكاة له، ولا تبرأ الذمة إلا بالدفع له، وغير العدل الذي لا يجب دفع الزكاة!

(1) ابن جرير الطبري 427/4، حوادث سنة 145هـ، وسير أعلام النبلاء 80/8.
(2) انظر تبصرة الحكام 96/2.
(3) المدونة للإمام مالك 368/1.

وقال سحنون: (قلت أرأيت زكاة الفطر هل يبعث فيها الوالي من يقبضها؟ فقال ابن القاسم: قال مالك وسألناه عنها سراً؛ فقال لنا: أرى أن يفرق كل قوم زكاة الفطر في مواضعهم، أهل القرى حيث هم في قراهم، وأهل العمود حيث هم، وأهل المدائن في مدائنهم، قال: ويفرقونها هم، ولا يدفعونها إلى السلطان إذا كان لا يعدل فيها، قال: وقد أخبرتك في قول مالك: إذا كان الإمام يعدل لم يسع أحد أن يفرق شيئاً من الزكاة، ولكن يدفع ذلك إلى الإمام)[1].

وكل هذا التفريع الفقهي عن مالك موافق للأصل السياسي الذي قرره في شرعية السلطة وأنه لا شرعية لها إلا على الشرط الذي شرطه أبو بكر، وعلى وفق سنن الرشد في اختيار الأمة له بالشورى والرضا بلا إكراه ولا تغلب، ولا جور ولا ظلم: (إن الإمام لا يكون إماماً أبداً إلا على شرط أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه).

وقد عبر عن هذه الحقيقة لطبيعة النظام السياسي الإسلام الشيخ محمد رشيد رضا بقوله في كتابه (الخلافة): (وأما السياسة الاجتماعية المدنية؛ فقد وضع الإسلام أساسها وقواعدها، وشرع للأمة الرأي والاجتهاد فيها؛ لأنها تختلف باختلاف الزمان والمكان وترتقي بارتقاء العمران، وفنون العرفان، ومن قواعده فيها أن سلطة الأمة لها، وأمرها شورى بينها، وأن حكومتها ضرب من الجمهورية، وخليفة الرسول فيها لا يمتاز في أحكامها على أضعف أفراد الرعية، وإنما هو منفذ لحكم الشرع ورأي الأمة)[2]. وقال أيضاً: (رئيس الحكومة المقيدة، لا سيطرة ولا رقابة له على أرواح الناس وقلوبهم، وإنما هو منفذ للشرع وطاعته محصورة في ذلك، فهي طاعة للشرع لا له نفسه)[3].

---

(1) المدونة للإمام مالك **392/1**.

(2) الخلافة ص **9**.

(3) الخلافة ص **135**.



الفصل بين السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية:

لقد أدرك أول خليفة في الإسلام طبيعة نظام الخلافة السياسي، ومسؤوليته كأول خليفة، وأنه ليس كالنبي ﷺ معصوم بالوحي، وإنما هو بشر يعتريه ما يعتري غيره؛ ولهذا بادر إلى بيان أسس نظام الخلافة البشري، على ما تقتضيه الفروق بينه وبين الحكم النبوي، كما قال: (وإن أنتم أردتموني على ما كان الله يقيم نبيه من الوحي ما ذلك عندي، إنما أنا بشر فراعوني)[1].

وقد سب رجل أبا بكر الصديق وأغلظ له القول، فغضب منه أبو بكر غضباً شديداً، فقال له أبو برزة الأسلمي: أأقتله يا خليفة رسول الله؟

فكأنما - لعظم الكلمة التي سمعها من أبي برزة - صب عليه ماء بارد أذهب غضبه!

فانتهر أبو بكر الصديق أبا برزة؛ وقال له: (ثكلتك أمك، والله ما كانت لأحد بعد رسول الله ﷺ)[2].

أي ليس لأحد طاعة مطلقة إلا رسول الله الذي يوحى إليه، وليس كذلك من بعده من الخلفاء؛ فطاعتهم مقيدة بطاعة الله ورسوله، أو لا يحل قتل أحد سب خليفة؛ إذ هذا الحكم خاص بالنبي ﷺ.

قال أبو جعفر الطحاوي في بيان معنى هذا الحديث: (فاحتمل أن يكون أراد أبو بكر رضي الله عنه بقوله: (إنها لم تكن لأحد بعد رسول الله ﷺ) أن يقتل أحداً لغضبه عليه، واحتمل أن يكون لا يقتل أحد بأمر من يأمر بقتله، حتى يعلم المأمور استحقاقه لذلك، ويكون من بعد النبي ﷺ غير مطاع في ذلك، كما كان يطاع هو ﷺ فيه؛ لأنه

(1) البيهقي في السنن الكبرى 353/6 من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن البصري مرسلا.
(2) رواه النسائي ح رقم 4071 -4077 بإسناد صحيح على شرط الصحيحين.

المأمون على أفعاله وعلى أقواله، ولأن أقواله وأفعاله إنما هي مردودة إلى الله عز وجل، واجب التصديق بها، وإجراء الأمور عليها، وغيره في ذلك بخلافه)[1].

وقال أيضاً: (في هذا الحديث سب ذلك الرجل أبا بكر، وقول أبي بكر لأبي برزة حين استأذنه في قتله إياه لذلك: (ليست هذه لأحد بعد رسول الله ﷺ)، وكان معقولاً: أن من سب رسول الله ﷺ ؛ كان كافراً حلال الدم، وليس من سب غيره كذلك، فاضطرب علينا معنى ما أريد به في حديث أبي برزة هذا من خصوصية رسول الله ﷺ ما خص به دون الناس الذين يتولون الأمور بعده، ثم وجدنا أهل العلم قد اختلفوا في هذا وأمثاله مما يأمر به الولاة غيرهم من الناس، هل يسع المأمورين امتثال ذلك، أو لا يسعهم، فكان بعضهم يقول: ذلك واسع للمأمورين أن يفعلوه بأمور حكامهم -أي قضاتهم-، وبأمور من سواهم ممن ولاية ذلك لهم، ومن القائلين بذلك: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، غير أن محمد بن الحسن، قد كان قال بعد ذلك: لا يسع المأمور أن يفعل ذلك حتى يكون الذي يأمره به عنده عدلاً، وحتى يشهد عنده بذلك عدل سواه على المأمور فيه بذلك... ولا نعلم لأهل العلم في هذا الباب قولاً غير هذين القولين، وكان الذي ذكرناه عن أهل القول الأول منها، إنما أرادوا به العدل من الآمرين، لا من سواهم؛ لأن من خرج عن العدل الذي به استحق الولاية على ما يتولى إلى ضده، (خرج) بذاك عن الولاية على ذلك، وانعزل عنها، فلم يكن والياً عليها..)[2].

قال أبو جعفر: (فكان معقولاً أن رسول الله ﷺ لما ولى عبد الله بن حذافة على ما ولاه عليه كان ذلك ليطيعوه فيما يأمرهم به مما إليه أن يأمرهم به، ولذلك أراد من أراد منهم أن يلقي نفسه في النار لما أمرهم بذلك، فقال لهم رسول الله ﷺ: "فلا تطيعوهم في معصية الله" فأخرج بذلك أمرهم إياهم بمعصية الله مما كان جعله

---

(1) شرح مشكل الآثار (12 / 406)

(2) شرح مشكل الآثار (12 / 411)، وما بين القوسين (خرج) سقط من المطبوع ولا يستقيم النص إلا به، والسياق يؤكده.



عليهم من طاعتهم من ولاه عليهم، وفي ذلك ما قد دل على القول الأول من القولين الذين ذكرناهما في هذا الباب، وبان بذلك: أن معنى قول أبي بكر رضي الله عنه: "أنها لم تكن لأحد بعد رسول الله ﷺ "، أنه أراد بذلك: أنه لم يكن لأحد أن يأمر بقتل أحد لسب سبه من سواه مما ينطلق به له مثل ذلك فيمن سب رسول الله ﷺ ومن سواه في ذلك؛ لأن من سب رسول الله ﷺ كان كافراً واجباً على أمته قتله أمروا بذلك أو لم يؤمروا بذلك، ومن سب من سواه من ولاة الأمور بعده، فالذي يستحقه على ذلك الأدب عليه أدب مثله، فأما ما سوى ذلك مما يوجبه عليه خروجه عن الإسلام إلى الكفر فلا)[1].

وعلى هذا الأصل استقر الأمر في نظام الخلافة، وأن من بعد النبي ﷺ من الخلفاء والأمراء والقضاة والولاة، ليس لهم من الطاعة ما للنبي ﷺ، وأن لا طاعة لهم في معصية الله؛ كما جاء في الصحيح: (لا طاعة لمخلوق في معصية الله)، وحصر الطاعة بالمعروف فقط (إنما الطاعة بالمعروف)، ولا طاعة فيما عداه من الأمر والنهي -مما لم يثبت كونه معروفاً، مما هو في دائرة الاجتهاد والرأي- إلا للعدول من الخلفاء والأمراء والقضاة، لا للأئمة والولاة والقضاة من أهل الجور والفجور.

ولهذا السبب ذاته وهو إدراك أبي بكر للفرق بين ولايته المقيدة، وولاية النبي ﷺ المطلقة؛ بادر إلى الفصل بين السلطات بشكل جلي، فولى عمر الفاروق ولاية القضاء في المدينة نفسها؛ فكان أول من فصل السلطة القضائية، عن التنفيذية، وولى أبا عبيدة بن الجراح أمين الأمة على بيت المال.[2]

---

(1) شرح مشكل الآثار (12 / 413).

(2) طبقات ابن سعد 137/3 بإسناد صحيح عن عطاء بن السائب مرسلا، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق 321/30، ورواه البيهقي في السنن الكبرى 87/10 من حديث محارب بن دثار، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح 13/ 121 (أخرجه البيهقي بسند قوي).

قال خليفة بن خياط عن خلافة أبي بكر وفصله للسلطات: (وعلى أمره كله والقضاء: عمر بن الخطاب، وقد ولى أبا عبيدة بن الجراح بيت المال).[1]

ومن هنا بدأت الدولة في الإسلام - ومنذ نشأتها في المدينة النبوية ثم امتدادها في عهد الخلفاء الراشدين حتى صارت دولة قارية تمتد بين قارتي آسيا وأفريقيا - على أساس أن السلطة السياسية سلطة تنفيذية في الأصل، ليس من حقها التشريع المطلق أصلاً، الذي هو حق لله وحده، وإنما يقتصر دور الأمة والسلطة في الاجتهاد في تحقيق مناط أحكام الكتاب، وسياسة الأمة وفق هداياته، وهو التشريع المقيد وفق الأصول الفقهية المعروفة.

وهذا هو السبب العقائدي والفقهي الأول الذي منع من ظهور الطغيان المطلق في تاريخ الخلافة، كما عرفته النظم السياسية الأخرى، حيث تكون السلطة هي المشرع للأحكام والمنفذ لها، وقد نص الفقهاء على هذا الأصل السياسي، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية: (فولاية الحرب في عرف هذا الزمان في هذه البلاد الشامية والمصرية تختص بإقامة الحدود التي فيها إتلاف، مثل قطع يد السارق وعقوبة المحارب ونحو ذلك، وقد يدخل فيها من العقوبات ما ليس فيه إتلاف، كجلد السارق، ويدخل فيها الحكم في المخاصمات والمضاربات، ودواعي التهم التي ليس فيها كتاب وشهود، كما تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب وشهود، وكما تختص بإثبات الحقوق والحكم في مثل ذلك، والنظر في حال نُظَّار الوقوف وأوصياء اليتامى، وغير ذلك مما هو معروف .

وفي بلاد أخرى كبلاد المغرب: ليس لوالي الحرب حكم في شيء، وإنما هو منفذ لما يأمر به متولي القضاء، وهذا اتبع للسنة القديمة؛ ولهذا أسباب من المذاهب والعادات مذكورة في غير هذا الموضع).[1]

---

(1) تاريخ خليفة بن خياط ص 22.



وكما جاء في نظم الفقيه المالكي القاضي الوزير أبي بكر محمد ابن عاصم الغرناطي -ت 829 هـ- في (تحفة الحكام) حيث قال عن طبيعة عمل القاضي في الإسلام وأنه: (منفذ بالشرع للأحكام ... له نيابة عن الإمام) قال شارحه: (يعني أن القاضي هو المنفذ للأحكام بمقتضى الشرع وموافقته، وأن له نيابة عن الإمام في ذلك)[2].

فالإمام وكيل عن الأمة ونائب عنها، والقاضي نائب عن الإمام؛ وكلاهما منفذ للأحكام، لا مشرع لها.

وهو ما يؤكد مبدأ الفصل بين السلطات في أصل الإسلام العقائدي والتشريعي؛ فالسلطة التشريعية المطلقة هي للكتاب والسنة، والفقهاء يشرعون بالاجتهاد المقيد وفق النصوص والأصول؛ فلهم سلطة تشريعية مقيدة لا مطلقة، كما للسلطة السياسية التنفيذية سلطة مقيدة في التصرفات السياسية من خلال الشورى المقيدة.

قال القاضي ابن فرحون -ت 799 هـ- في بيان استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية والتشريعية المتمثلة في الفقهاء المشاورين:

(فصل: في جمع الفقهاء للنظر في حكم القاضي: قال مطرف: وإذا اشتكى على القاضي في قضية حكم بها، ورفع ذلك إلى الأمير، فإن كان القاضي مأموناً في أحكامه، عدلاً في أحواله، بصيراً بقضائه، أرى أن لا يعرض له الأمير في ذلك، ولا يقبل شكوى من شكاه، ولا يجلس الفقهاء للنظر في قضائه فإن ذلك من الخطأ إن فعله، ومن الفقهاء إن تابعوه على ذلك، وإن كان عنده متهماً في أحكامه، أو غير عدل في حاله، أو جاهلاً بقضائه فليعزله ويول غيره.

---

(1) الحسبة ص **14**

(2) شرح ميارة (**1** / 22)

قال مطرف: ولو جهل الأمير فأجلس فقهاء بلده وأمرهم بالنظر في تلك الحكومة، وجهلوا هم أيضاً أو أكرهوا على النظر، فنظروا فرأوا فسخ ذلك الحكم، ففسخه الأمير، أو رد قضيته إلى ما رأى الفقهاء فأرى لمن نظر في هذا بعد ذلك أن ينظر في الحكم الأول، فإن كان صواباً بالاختلاف فيه، أو كان مما اختلف فيه أهل العلم، أو مما اختلف فيه الأئمة الماضون فأخذ ببعض ذلك فحكمه ماض، والفسخ الذي تكلفه الأمير والفقهاء باطل، وإن كان الحكم الأول خطأ بينا أمضى فسخه، وأجاز ما فعله الأمير والفقهاء، ولو كان الحكم الأول خطأ بينا أو لعله قد عرف من القاضي بعض ما لا ينبغي من القضاة، ولكن الأمير لم يعزله وأراد النظر في تصحيح ذلك الحكم بعينه، فحينئذ يجوز للفقهاء فيه، فإذا تبين لهم أن حكمه خطأ بين فليرده.

قال: وإن اختلفوا على الأمير فرأى بعضهم رأياً، ورأى بعضهم رأياً غيره، لم يمل مع أكثرهم، ولكن ينظر فيما اختلفوا فيه، فما رآه صواباً قضى به وأنفذه، وكذلك ينبغي للقاضي أن يفعل إذا اختلف عليه المشيرون من الفقهاء).(1)

فهنا فرق ابن فرحون بين ثلاث جهات اختصاص:

الأولى: الأمير الذي يمثل السلطة التنفيذية؛ التي تنفذ أحكام القضاء.

الثانية: القاضي الذي يمثل السلطة القضائية؛ التي تصدر الأحكام في المنازعات.

الثالثة: الفقهاء المشاورون الذين يمثلون السلطة التشريعية المقيدة؛ ودورهم هو بيان حكم الشرع.

وقد نص ابن فرحون نقلاً عن أئمة مذهب مالك أنه ليس للأمير ولا للفقهاء أن ينقضوا حكم القاضي، إذا كان عدلاً عالماً بصيراً بالقضاء، ولا يلتفت إلى من اشتكى عليه، فإن فسخ الأمير حكمه؛ فالفسخ باطل، حتى وإن وافقه عليه الفقهاء المشيرون.

---

(1) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام (1 / 200 -202)



وهذا كله بلا خلاف بين الفقهاء، حماية لسلطة القضاء؛ حتى لا تتدخل فيها السلطة التنفيذية، ولا السلطة التشريعية التي يمثلها الفقهاء!

وقد بلغ من استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية في صدر الخلافة العباسية أن استحدث هارون الرشيد ولاية قاضي القضاة، وكان أول من تولاها أبو يوسف القاضي؛ فاختص باختيار القضاة وعزلهم في كل أنحاء الخلافة شرقاً وغرباً.

ولا خلاف بين الفقهاء في أن ولاية القضاء يخضع لها الجميع ممن هو تحت ولايتها الخاصة، بما في ذلك رجال السلطة التنفيذية، فالخلفاء والأمراء يخضعون فيما يقاضيهم الناس فيه لولاية القضاء، كما قال السبكي الشافعي: (واحترزنا برتبة القضاء عن الأمراء والملوك، فقضاء قاضي القضاة يشملهم لأنهم مؤتمنون بالشرع، والقضاة نصبوا ليحكموا عليهم)[(1)].

فالخلفاء وإن كانت لهم ولاية عامة يختصون بموجبها باختيار القضاة، فإنهم يخضعون في الوقت ذاته لولاية القضاء الخاصة في النظر بالخصومات والمنازعات، فيشملهم حكم القضاء كغيرهم من هذه الحيثية.

وهذا تماماً كولاية الأمة العامة التي تختار بموجبها الإمام العام، ثم تصبح الأمة بعد توليته تحت ولايته بما يوجب له السمع والطاعة؛ كما قال ابن نجيم الحنفي: (ولو اجتمع أهل بلدة على تولية واحد القضاء لم يصح، بخلاف ما إذا ولوا سلطاناً بعد موت سلطانهم فإنه يجوز)[(2)].

فالأمة التي تختار السلطان، ليس لها اختيار القاضي؛ إذ هذا من اختصاص السلطان نفسه، ومع ذلك؛ فليس للسلطان بعد اختيار القاضي عزله إذا كان عدلاً كفؤاً؛ كما قال الماوردي:

---

(1) فتاوى السبكي (1 / 217)

(2) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (17 / 368)

(الفصل الثاني في العزل للقاضي فهو: على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يعزله الإمام المولي.

فإن كان عزله عن اجتهاد أدى إليه، إما لظهور ضعفه وإما لوجود من هو أكفأ منه، جاز أن يعزله.

وإن لم يؤده الاجتهاد إلى عزله لاستقلاله بالنظر في عمله على الصحة والاستقامة، لم يكن له أن يعزله؛ لأنه لا مصلحة في عزل مثله)[1].

وقال أيضاً عن أسباب عزل القاضي: (أسباب العزل للقاضي وهي على ثلاثة أضرب: موت وعجز وجرح.

فأما الموت من أسباب عزل القاضي: فهو موت المولي فلا يخلو المولي من ثلاثة أحوال: أحدها: أن يكون إماماً عام الولاية على القضاء وغيره، فلا تبطل بموته ولايات القضاة، وإن بطل بموت الموكل وكالة الوكيل؛ لأن تولية الإمام للقاضي استنابة في حقوق المسلمين لا في حق نفسه، بخلاف الوكيل المستناب في حق موكله.

قد قلد رسول الله ﷺ عتاب بن أسيد قضاء مكة وصدقات أهلها، فلما مات اختبأ عتاب وامتنع من القضاء، فأظهره سهيل بن عمرو وقال: إن يكن رسول الله ﷺ قد مات فإن المسلمين باقون، فعاد عتاب إلى نظره، ولم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة فصار إجماعاً)[2].

فالقاضي لا ينعزل بموت الإمام؛ لأنه نائب عنه في حقوق المسلمين، وهم أحياء.

وقال الجمل الشافعي شارحاً متن القاضي زكريا الأنصاري عن عزل الإمام للقاضي: (وللإمام عزله بخلل) ظهر منه... إن وجد ثَمّ صالحٌ غيره للقضاء (وبأفضل) منه،

---

(1) الحاوي الكبير للماوردي (16 / 665)

(2) الحاوي الكبير للماوردي (16 / 667)



(وبمصلحة) كتسكين فتنة سواء أعزله بمثله أم بدونه، (وإلا) بأن لم يكن شيء من ذلك (حرم) عزله (و) لكنه (ينفذ) طاعة للإمام (إن وجد) ثم (صالح) غيره للقضاء وإلا فلا ينفذ).

(قوله وللإمام عزله) أي القاضي بخلل، وخرج بالقاضي الإمام، والمؤذن، والمدرس، والصوفي، والناظر، فلا ينفذ عزلهم إلا بسبب يقتضيه.

تنبيه: هذا في الأمور العامة أما التدريس والتصوف والنظر والإمامة والأذان ونحو ذلك فلا يجوز العزل بغير سبب، ولو عهد بالخلافة، وقوله بغير سبب فلو عزله حينئذ هل ينفذ طاعة للإمام بشرط وجود صالح نظير ما يأتي في القاضي إذا عزله بغير سبب، قال شيخنا الطبلاوي رحمه الله من هو مقرر في وظيفة لا يجوز عزله بغير سبب يجوّز عزله، فإن عزله بغير سبب لم ينعزل، ويستحق المعلوم إذا باشر الوظيفة)[1].

وقال الخطيب الشربيني الشافعي: (... نعم إن كان متعيناً للقضاء لم يجز عزله، ولو عزله لم ينعزل... (وإلا) بأن لم يكن في عزله مصلحة (فلا) يجوز عزله؛ لأنه عبث وتصرف الإمام يصان عنه، وهذا قيد في المثل لا في الأفضل، وقيده في المحرر أيضاً بعدم الفتنة في عزله، فقال: أو مثله، وفي عزله به للمسلمين مصلحة، وليس في عزله فتنة، ولا يستغنى عنه بقوله، وفي عزله به مصلحة فقد يكون الشيء مصلحة من وجه آخر، و (لكن ينفذ العزل في الأصح) مراعاة لطاعة الإمام.

والثاني: لا لأنه لا خلل في الأول ولا مصلحة في عزله.

أما إذا لم يوجد هناك من يصلح للقضاء غيره فإنه لا ينعزل، ومتى كان العزل في محل النظر، واحتمل أن يكون فيه مصلحة، فلا اعتراض على الإمام فيه ويحكم بنفوذه)[2].

---

(1) حاشية الجمل على شرح المنهج لزكريا الأنصاري (23 / 95 - 96)

(2) مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج - (19 / 87)

فليس للسلطة التنفيذية عزل القضاة بغير سبب مشروع للعزل، فإن فعلت؛ فلا ينفذ العزل، وهذا لا يقتصر على القضاة فقط، بل وكل موظفي الدولة وجهازها الإداري، ليس للسلطة عزل أحد من وظيفته بلا سبب يسوغ عزله؛ لما تقرر بالنص والإجماع أن كل ذي ولاية شرعية فتصرفه على من تحت ولايته إنما هو مقيد في تحقيق المصلحة لهم، وبالتي هي أحسن؛ ولهذا تقرر بإجماع الأصوليين والفقهاء أن:

تصرفات السلطة منوطة بمصلحة الأمة:

فلا يحق للسلطة ولا للإمام التصرف في مصالح الأمة العامة إلا بما يحقق المصلحة لهم جميعاً، كما قال أبو يوسف قاضي قضاة هارون الرشيد -ت 182 هـ-: (لا ينبغي لأحد أن يحدث شيئاً في طريق المسلمين مما يضرهم، ولا يجوز للإمام أن يقطع شيئاً من طريق المسلمين مما فيه ضرر عليهم، ولا يسعه ذلك، وإن أراد الإمام أن يقطع طريقاً من طرق المسلمين الجادة رجلاً يبني عليه، وللعامة طريق غير ذلك بعيد أو قريب منه، لم يسعه إقطاع ذلك، ولا يحل له، وهو آثم إن فعل ذلك)[1].

وهذا يؤكد طبيعة النظام العام للدولة في الإسلام، وأنه نظام دستوري تخضع السلطة فيه لمنظومة من الأحكام والتشريعات والقواعد المنصوصة - المعلومة للأمة - التي تنظم مسؤوليتها وصلاحياتها، كما قال القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي -338 هـ - 403 هـ-: (الإمام إنما ينصب لإقامة الأحكام وحدود وأمور قد شرعها الرسول ﷺ ، وقد تقدم علم الأمة بها، وهو في جميع ما يتولاه وكيل للأمة، ونائب عنها، وهي من ورائه في تسديده وتقويمه، وإذكاره وتنبيهه، وأخذ الحق منه إذا وجب عليه، وخلعه والاستبدال به متى اقترف ما يوجب خلعه)[2].

(1) الخراج ص 65.

(2) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (1 / 476)

فقوله: (تقدم علم الأمة بها)؛ يؤكد ثبوت الأحكام وأصول النظام التي تحكم تصرفات الإمام، فالسلطة في الإسلام ليست مطلقة، ولا تتولى تشريع الأحكام والقوانين، كما كان عليه حال الإمبراطوريات والدول قبل ظهور الإسلام وبعده، فالأمة تعلم أحكام الشرع التي يجب على السلطة الخضوع لها، كما إن الإمام وكيل عنها فيما يتولاه من مسؤولية، وهي الرقيب عليه عن الانحراف، كما للسلطة القضائية استقلالها ودورها الرقابي في الحد من تجاوز السلطة لصلاحياتها، وإبطال تصرفاتها التي تتعارض مع أحكام الشريعة، أو تتعارض مع المصلحة العامة، إذ تصرف السلطة على الأمة منوط بالمصلحة.

وهي قاعدة فقهية أجمع عليها الأصوليون والفقهاء، كما قال ابن نجيم الحنفي: (القاعدة الخامسة: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة: وقد صرحوا به في مواضع، منها في كتاب الصلح في مسألة صلح الإمام عن الظلة المبنية في طريق العامة، وصرح به الإمام أبو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج في مواضع.

تنبيه: إذا كان فعل الإمام مبنياً على المصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة لم ينفذ أمره شرعاً إلا إذا وافقه، فإن خالفه لم ينفذ، ولهذا قال الإمام أبو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج من باب إحياء الموات: وليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف...

تصرف القاضي فيما له فعله في أموال اليتامى، والتركات، والأوقاف مقيد بالمصلحة، فإن لم يكن مبنياً عليها لم يصح، وبهذا علم أن أمر القاضي لا ينفذ إلا إذا وافق الشرع)[1].

وهنا يقرر الفقهاء هذه القاعدة العظيمة من قواعد الحكم وسياسة الأمة التي لم تعرفها الأمم إلا في عصرها الحديث، وهو اشتراط مشروعية الفعل السياسي الصادر

---

(1) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان (1 / 123- 125)

عن السلطة التنفيذية، ومشروعية الحكم القضائي الصادر عن السلطة القضائية، وبطلان تصرف كلا السلطتين وعدم نفوذه بعد صدوره عنهما إذا لم يحقق المصلحة العامة؛ كما قال ابن نجيم: (إذا كان فعل الإمام مبنياً على المصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة لم ينفذ أمره شرعاً إلا إذا وافقه، فإن خالفه لم ينفذ).

وقال شارحه الحموي: (قوله: إن السلطان لا يصح عفوه الخ: لأن الحق للعامة، والإمام نائب عنهم فيما هو أنظر لهم، وليس من النظر إسقاط حقهم مجانا.

قوله: وعلله في الإيضاح بأنه نصب ناظراً.

أي نصب ناظراً في أمور العامة في المصلحة، ولهذا قالوا: لا يصح وقف أراضي بيت المال إلا لمصلحة عامة كما في منظومة ابن وهبان)[1].

وكذا نص على هذه القاعدة فقهاء الشافعية، كما قال الزركشي: (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة نص عليه: قال (الفارسي) في عيون المسائل: قال الشافعي رحمه الله: منزلة الوالي من الرعية: منزلة الولي من اليتيم. انتهى.

وهو نص في كل وال، ومن ثم إذا قسم على الأصناف حرم عليه التفضيل مع تساوي الحاجات؛ لأن عليه التعميم وكذا التسوية)[2].

وقال السيوطي: (القاعدة الخامسة تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة: هذه القاعدة نص عليها الشافعي، وقال منزلة الإمام من الرعية منزلة الولي من اليتيم، وولي الأمر مأمور بمراعاة المصلحة، ولا مصلحة في حمل الناس على فعل المكروه، قال السبكي في فتاويه: ..واستنبطت ذلك من حديث إنما أنا قاسم والله المعطي، قال ووجه الدلالة أن التمليك والإعطاء إنما هو من الله تعالى، لا من الإمام، فليس للإمام أن

(1) غمز عيون البصائر للحموي الحنفي على الأشباه والنظائر لابن نجيم (2 / 292)

(2) المنثور في القواعد للزركشي الشافعي (1 / 307)



يملك أحدا إلا ما ملكه الله، وإنما وظيفة الإمام القسمة، والقسمة لا بد أن تكون بالعدل، ومن العدل تقديم الأحوج، والتسوية بين متساوي الحاجات)[1].

وقد نص على هذه القاعدة في مجلة الأحكام العدلية في الخلافة العثمانية حيث ورد فيها:

(... (المادة 58) : التصرف على الرعية منوط بالمصلحة.

هذه القاعدة مأخوذة من قاعدة "تصرف القاضي فيما له فعله من أموال الناس والأوقاف مقيد بالمصلحة" أي أن تصرف الراعي في أمور الرعية يجب أن يكون مبنيا على المصلحة، وما لم يكن كذلك لا يكون صحيحاً.

والرعية هنا: هي عموم الناس الذين هم تحت ولاية الولي... والحاصل يجب أن يكون تصرف السلطان والقاضي والوالي والوصي والمتولي والولي مقروناً بالمصلحة، وإلا فهو غير صحيح، ولا جائز ..)[2].

فمبدأ اشتراط مشروعية تصرف السلطة وكل صاحب ولاية، وكونه يحقق المصلحة، لم يعرف إلا في النظم السياسية المعاصرة؛ بينما هي قضية إجماعية في الفقه الإسلامي، وهي مما تقدم علم الأمة به!

وجاء في مجلة الأحكام العدلية أيضاً: (... (المادة 59): الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة:

لو أجر القاضي عقاراً للوقف بما له من الولاية العامة على الوقف، وأجر متولي الوقف ذلك العقار نفسه، يكون إيجار المتولي صحيحاً، ولا يعتبر إيجار القاضي؛ لأن الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة، ولا يحق لصاحب الولاية العامة أن يتصرف

---

(1) الأشباه والنظائر (1 / 121)

(2) درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (1 / 97)

بمال الوقف مع وجود صاحب الولاية الخاصة، وإن كان القاضي هو الذي عين ذلك المتولي، كذلك لا يحق للقاضي عزل المتولي المنصوب من قبل الواقف ما لم تظهر عليه خيانة؛ لأن ولاية الواقف على الوقف ولاية خاصة، وهي أقوى من ولاية القاضي، كذلك لا يحق للقاضي أن يتصرف بمال اليتيم الذي نصب عليه وصي، ولا أن يزوج اليتيم أو اليتيمة عند وجود الولي، والحاصل أنه إذا وجدت الولاية الخاصة في شيء لا تأثير للولاية العامة ولا عمل لصاحبها، وأن تصرف الولي العام عند وجود الولي الخاص غير نافذ)[1].

وكل هذه المنظومة من الأحكام والقواعد التشريعية التي كانت تنظم شؤون الدولة والمجتمع الإسلامي هي محل إجماع أو اتفاق بين علماء الأمة وفقهائها وقضاتها، وهي التي كانت تحد من تجاوزات السلطة، التي كانت تعلم بأنها منفذ لأحكام الشرع، وقد فصل القرافي المالكي في كتابه (الفروق) في بيان أنواع تصرفات الإمام، وما ينفذ منها، وما لا ينفذ فقال: (القسم الأول: ما تتناوله الولاية بالأصالة: اعلم أن كل من ولي ولاية الخلافة فما دونها إلى ولاية وصية، لا يحل له أن يتصرف إلا بجلب مصلحة، أو دفع مفسدة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، ولقوله ﷺ: (من ولي من أمور أمتي شيئاً ثم لم يجتهد لهم، ولم ينصح، فالجنة عليه حرام)، فيكون الأئمة والولاة معزولين عما ليس فيه بذل الجهد، والمرجوح ليس بالأحسن، بل الأحسن ضده، وليس الأخذ به بذلاً للاجتهاد بل الأخذ بضده، فقد حجر الله على الأوصياء التصرف فيما ليس بأحسن، مع قلة الفائت من المصلحة في ولايتهم لخستها بالنسبة إلى الولاة والقضاة، فأولى أن يحجر على الولاة والقضاة في ذلك، ومقتضى هذه النصوص أن يكون الجميع معزولين عن المفسدة الراجحة، والمصلحة المرجوحة، والمساوية، وما لا مفسدة فيه ولا مصلحة، لأن هذه الأقسام الأربعة ليست من باب ما هو أحسن، وتكون الولاية إنما تتناول جلب المصلحة الخالصة أو الراجحة، ودرء المفسدة

---

(1) درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (1 / 99)

الخالصة أو الراجحة، فأربعة معتبرة، وأربعة ساقطة، ولهذا قال الشافعي لا يبيع الوصي صاعا بصاع، لأنه لا فائدة في ذلك، ولا يفعل الخليفة ذلك في أموال المسلمين، ويجب عليه عزل الحاكم إذا ارتاب فيه، دفعاً لمفسدة الريبة على المسلمين، ويعزل المرجوح عند وجود الراجح، تحصيلاً لمزيد المصلحة للمسلمين، واختلف في عزل أحد المتساويين)[1].

كما ليس للسلطة عزل الأصلح من القضاة والعمال الأكفاء وتولية من هو دونهم بلا سبب راجح، إذ عزل الأصلح على خلاف المصلحة، فلا ينفذ عزلهم، خاصة القضاة، إلا من كثرت منهم شكاية الناس لجورهم فإنه يسوغ عزلهم.[2]

وكذلك ليس للسلطان أن يولي الوظائف من ليس أهلاً لها؛ كما قال ابن نجيم الحنفي: (إذا ولى السلطان مدرساً ليس بأهل لم تصح توليته لما قدمناه من أن فعله مقيد بالمصلحة، ولا مصلحة في تولية غير الأهل... فإذا لم تكن موجودة -أي الأهلية- لم يصح تقريره، خصوصاً إن كان المقرر عن مدرس أهل فإن الأهل لم ينعزل، وصرح البزازي في الصلح أن السلطان إذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين: بمنع المستحق، وإعطاء غير المستحق، وقد قدمنا عن رسالة أبي يوسف رحمه الله إلى هرون الرشيد أن الإمام ليس له أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف، وعن فتاوى قاضي خان: أن أمر السلطان إنما ينفذ إذا وافق الشرع وإلا فلا ينفذ).[3]

فلا طغاة في الإسلام ولا طغيان، ولا سلطة مطلقة لبشر على بشر، بل الأمة فوق الإمام، تراقبه وتقومه، ولا ينفذ من تصرفاته إلا ما وافق حكم الله ورسوله، وإلا ما حقق المصلحة العامة للأمة، فإن تعدى الإمام واعتدى على أحد؛ وجب إقامة القصاص والحد عليه، فإن أذعن لحكم الله ولحكم القضاء، وإلا وجب خلعه، وفقد

---

(1) الفروق للقرافي 4 / 78، وانظر قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام 69/1.

(2) انظر مغني المحتاج 380/4.

(3) الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي ص 427.

شرعية ولايته؛ كما قال ابن حزم: (والواجب أن وقع شيء من الجور وإن قل أن يُكلم الإمام في ذلك، ويُمنع منه، فإن امتنع، وراجع الحق، وأذعن للقود من البشرة، أو من الأعضاء، ولإقامة حد الزنا والقذف والخمر عليه؛ فلا سبيل إلى خلعه، وهو إمام كما كان لا يحل خلعه، فإن امتنع من إنفاذ شيء من هذه الواجبات عليه، ولم يراجع؛ وجب خلعه، وإقامة غيره ممن يقوم بالحق لقوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾، ولا يجوز تضييع شيء من واجبات الشرائع)[1].



(1) الفصل في الملل والنحل 132/4 -135.

قائمة المصادر

القران الكريم.

تفسير ابن جرير الطبري.

تفسير القرطبي.

تفسير البغوي.

تفسير ابن كثير.

تفسير السعدي.

تفسير المنار، محمد رشيد رضا.

المغازي، للواقدي

صحيح البخاري.

صحيح مسلم.

صحيح أبي داود.

صحيح ابن حبان.

شرح السنة، البغوي.

مصنف ابن أبي شيبة.

شرح النووي على مسلم.

تخريج المسند، شعيب الأرناؤوط.

صحيح ابن حبان، شعيب الأرناؤوط.

صحيح الجامع، ناصر الدين الألباني.

السلسلة الصحيحة، ناصر الدين الألباني.

الموافقات للشاطبي

إرشاد الفحول، للشوكاني.

إعلام الموقعين، ابن القيم.

مجموع الفتاوى، ابن تيمية.
المغني، ابن قدامة المقدسي.
البداية والنهاية ابن كثير.
حاشية عميرة أحمد عَمِيرة.

المستصفى، للغزالي.
الطرق الحكمية، ابن القيم.
الأحكام السلطانية، الماوردي.
جامع بيان العلم، ابن عبد البر.
حاشية القليوبي، شهاب الدين.
الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي.
منهاج الطالبين مع شرحه، مغني المحتاج.
تخريج مشكاة المصابيح، ابن حجر العسقلاني.
المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري.

الخلافة، محمد رشيد رضا
أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي.
فقه التدين فهما وتنزيلا، عبد المجيد النجار.
الشرح الصغير، الدردير، العلامة أبو البركات.
الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، يوسف القرضاوي.
الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، عبد المجيد الشرفي.
رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ابن عابدين.
الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي، د. بالقاسم بن ذاكر الزبيدي.
المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي النملة.
كتاب الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

أهل الحل والعقد صفاتهم ووظائفهم، عبد الله بن إبراهيم الطريقي.
منهج استنباط الأحكام الفقهية المعاصرة، مسفر بن علي القحطاني.
بحث ضوابط توظيف المقاصد في الفتوى، خالد عبد الوهاب مصطفى.
المدخل إلى فقه النوازل، عبد الناصر أبو البصل، مجلة أبحاث اليرموك.
جزء الأربعين في أحكام الخلافة ووجوب سنن الخلفاء الراشدين، حاكم المطيري.
ملامح المشروع الإسلامي، 2005م، حسن أحمد الدقي.

المعجم الوسيط.
مجلة الاندبندنت، البريطانية.
معالم الدولة الراشدة، د. حاكم المطيري.
تحرير الإنسان وتجريد الطغيان، د. حاكم المطيري.
حضارة العرب، غوستاف لوبون، ترجمة عادل زعيتر.
نشريات المؤتمر العالمي لحلول القيادة والسيطرة.
التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، صلاح الصاوي.
الأحزاب السياسية في الإسلام، صفي الرحمن المباركفوري.
غياث الأمم في التياث الظلم، إمام الحرمين أبو المعالي الجويني.
منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، مسفر بن علي القحطاني.
بداية العلاقات العربية الأمريكية، قطر، عبد العزيز عبد الغني إبراهيم.
كتاب مذابح الهنود الحمر، رسائل المطران برتولومي دي لاس كازاس.
أولويات الحركة الإسلامية، الشيخ يوسف القرضاوي.
مستقبل الأصولية الإسلامية، يوسف القرضاوي.
النوازل الأصولية، أحمد بن عبد الله الضويحي.
الفُتيا ومناهج الإفتاء ،محمد سليمان الأشقر.
أبحاث في الميدان، القاهرة ، د. أحمد الريسوني.
دعم الديموقراطية في الشرق الأوسط، مارينا أوتاوي.

بحث محكم فقه النوازل وفقه الواقع، د. عبد المجيد قاسم عبد المجيد.
شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، يوسف القرضاوي.
العلاقة السياسية بين إيران والعرب، عبد اللطيف عبد الرحمن عبد الله الحسن.
ورقة بعنوان: مراحل النظر في النازلة الفقهية، الدكتور خالد بن عبد الله المزيني.
مقال مسلمو البوسنة والهرسك: ثقل التاريخ وتحديات بناء المستقبل، أنس كاريتش.
رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيو استراتيجياً، زبغنيو بريجنسكي.
ورقة فقه تنزيل الأحكام الشرعية تصوراً وممارسة، محمد منصوري، الملتقى الدولي الرابع: صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة، 2019.

ميثاق الأمم المتحدة.
بحث تاريخ الجماعات الإسلامية بين التخوين والتقويم، حسن احمد الدقي.
https://archive.org/details/20200412_20200412_1905/mode/2up

صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، صامويل هنتنجتون، ترجمة طلعت الشايب.
Simon&Sichuster.NY.1996
فرانسيس فوكوياما، The End of History, Avon Books,NY,1992
بعد الاجتماع المثير لمجلس الأمن.. تعرف على أهم الشركات والدول التي تمول سد النهضة || الجزيرة نت aljazeera.net
نص مذكرة النصيحة.
https://cutt.ly/YmThG5o
موقع عربي21 بتاريخ 12 إبريل 2018م.
https://arabi21.com/story/1085765



موقع شبيغل أون لاين.

https://www.spiegel.de/international/europe/timeline-a-brief-history-of-the-cold-war-a-562290.html

تقرير لمؤسسة راند بعنوان: عِبَر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا.

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1498/RAND_RR1498z1.arabic.pdf

مجموعة البريكس القوة الصاعدة في العلاقات الدولية

https://www.noonpost.com/content/22569

نص مذكرة النصيحة، وأسماء الموقعين عليها

http://www.al-waie.org/archives/article/9543

وثيقة حماس وتأثيراتها على القضية الفلسطينية

https://cutt.ly/Ave6NoD

وثيقة برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان التي تبنتها الأمم المتحدة – رقم A/CONF.171/13/Rev.1

راند: بناء شبكات الاسلاميين المعتدلين.

https://raedelhamed.wordpress.com/2013/08/01/randislammotadel/

تقرير عن علاقة أردوغان بالجيش، أهم المحطات، 19 يوليو 2016، موقع الجزيرة نت،

https://cutt.ly/cvaH1U0.

تقرير عن منظمة أرغينيكون السرية في تركيا، 13 نوفمبر 2014، الموقع الالكتروني تركيا بوست.

https://www.turkey-post.net/p-7560

انظر وثيقة المعهد الأوروبي للدراسات الأمنية 2015م

https://www.iss.europa.eu/content/arab-futures-three-scenarios-2025

تقرير عن عدد ضحايا الاحتلال الأمريكي للعراق.

https://www.salon.com/2018/03/19/the-staggering-death-toll-in-iraq_partner

تقرير عن دعم دول الخليج للانقلاب العسكري في مصر.

https://www.middleeastmonitor.com/20190319-gulf-countries-supported-egypt-with-92bn-since-2011

ضوابط فقه النوازل، ناصر بن سليمان العمر، مقال ج1، http://almoslim.net/node/90202

دراسة فقه تنزيل الأحكام الشرعية تصوراً وممارسة، د. محمد المنصوري.

https://almoslim.net/node/225176

كلمة مصورة بموقع أحمد الريسوني، يُطلق فيها القول بعدم وجود نظام سياسي في الإسلام،

https://cutt.ly/fj03CBy

مقابلة الدكتور الريسوني على قناة الجزيرة بتاريخ 16 نوفمبر 2014،

https://www.youtube.com/watch?v=x66m95o8zA4

السيرة ومكانتها المستقبلية، محاضرة للدكتور جاسم سلطان.

https://www.youtube.com/watch?v=OE80ccNalk0

تقرير: من هي ساجدة الريشاوي التي يطالب تنظيم "الدولة الإسلامية" بإطلاق سراحها؟

https://cutt.ly/UmkDyV5

دليل الناتو والمقاربة الشاملة https://www.handbook.cimic-coe.org/

Hal Brands, What Good Is Grand Strategy? Power and Purpose in American Statecraft from Harry S. Truman to George W. Bush Ithaca, NY: Cornell University Press, 2014 , 3.

https://edition.cnn.com/2013/06/28/world/asia/korean-war-fast-facts/index.html

https://nationalinterest.org/blog/buzz/3-hot-spots-could-start-world-war-iii-can-you-guess-where-99517

Jan Aart Scholte, Globalization: A Critical Introduction, Palgrave Macmillan,N.Y,2005,p16

https://www.abc.net.au/news/2018-06-06/bravest-of-the-brave-who-are-the-fierce-gurkhas/9839746

Building moderate Muslim networks / Angel Rabasa, Cheryl Benard, Lowell H. Schwartz, Peter Sickle.Published 2007 by the RAND Corporation.

https://freebalance.com

Simon Mason and Sandra Rychard, SDC Conflict Prevention and Transformation Division,2005.

R. J. Rummel, Understanding Conflict and War, Vol.5, SAGE Publications, edition1,1981.

STRENGTHENING THE CAPABILITIES AND TRAINING CURRICULA OF CONFLICT PREVENTION…, PeaceTraining.eu, 700583,2016.

https://www.unicef.org/media/59156/file

https://www.peacemakersnetwork.org/wp-content/uploads/2019/08/Mapping-on-Approaches-to-Reconciliation.pdf

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى

